

محاضر
اجتماع مجلس الشيخ المصري

١٩٣٢

الدولة المصرية

مجلس الشيوخ

مجموعة الملاحق
لمحاضر دور الانعقاد الثامن

(١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ - ٧ يولييه سنة ١٩٣٢)

فهرس الملاحق لمجموعة محاضر دور الانعقاد الثامن لمجلس الشيوخ

رقم الصفحة	الموضوع	الجهة التي قدمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم المحق
١-٣	تقرير اللجنة من المرائض التي لمعتها بجلسته ٥ بتاريخ ١٩٣٢	لجنة الاقتراحات والمرائض	١٨ يناير سنة ١٩٣٢	١
٣-٤	تقرير اللجنة من مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٥٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة الماني الأثرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢	لجنة المالية	١٨ > ١٩٣٢	٢
٥	تقرير اللجنة من مشروع القانون الخاص باحبار الكونستبلات الضخمين من مدرسة البوليس والإدارة من مأدوية الضبطه القضائية	لجنة الحفافية	٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢	٣
٧-١٠	تقرير اللجنة من مشروع القانون الخاص بطرح الجبرواكة	لجنة المالية	١٩٣٢ > ١٩٣٢	٤
١٠	تقرير اللجنة من العريضة رقم ٥٢ المقدمة من يوسف ابراهيم المزارع بالحسبا بطلب شمول قانون تخفيض الإيجارات من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الأراضي التي يزوج بها نخيل وعنب ومواخ	لجنة الحفافية	١٩٣٢ > ١٩٣٢	٥
١٠-١١	تقرير اللجنة من العريضة رقم ٥٢ المقدمة من يوسف ابراهيم المزارع بالحسبا بطلب شمول قانون تخفيض الإيجارات من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الأراضي التي يزوج بها نخيل وعنب ومواخ	لجنة المالية	١٩٣٢ > ١٩٣٢	٦
١١	تقرير اللجنة من العريضة رقم ٤٩ المقدمة من محمود علي سعيد بطلب بتأجيل بيوت الدعاية وسواكنات الخور والمسر وسعاكية الذين يسكنون المين الحفيف عفايا صارما وسعاكية ازاوية واراني والساروق والساروة بما جاء في كتاب الله	لجنة الداخلية	١٩٣٢ > ١٩٣٢	٧
١٢-١٣	تقرير اللجنة من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة الماني الأثرية) لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢	لجنة المالية	١٤ > ١٩٣٢	٨
١٣-١٤	تقرير اللجنة من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحرية والبحرية لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ إنشاء طريق موصلى من فوكا إلى مرمى مطوح	>	١٤ > ١٩٣٢	٩
١٤-١٥	تقرير اللجنة من المرائض التي لمعتها بجلسته ١٩ بتاريخ ١٩٣٢	لجنة الاقتراحات والمرائض	١٤ > ١٩٣٢	١٠
١٥	تقرير اللجنة من مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالتربية البحرية	لجنة المالية	٢١ > ١٩٣٢	١١
١٥-١٦	تقرير اللجنة من مشروع قانون يرسم الإنتاج على حاصلات الأرض أر مستجات الصفاة المحلية	>	٢١ > ١٩٣٢	١٢
١٦-١٧	تقرير اللجنة من اقتراح حضرة الشيخ المحترم أمين ساسي بإسما يجعل المزارع الصيفية مدمجة عشر يوما	لجنة الأشغال	٢١ > ١٩٣٢	١٣
١٧-١٨	تقرير اللجنة من الاقتراح بمشروع قانون رقم ١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الجبل بك الصمام أمام الحاكم الأعلى	لجنة الاقتراحات والمرائض	٢١ > ١٩٣٢	١٤
١٨-١٩	تقرير اللجنة من الاقتراح بمشروع قانون رقم ٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد محيى براده بك بتعديل المادتين ١٦٠ ، ١٦١ من القانون المسمى الأهل الخاصين بالحق وطرح البحر فألكه	>	٢٨ > ١٩٣٢	١٥
١٩-٢٠	تقرير اللجنة من المرائض التي لمعتها بجلسته ١٣ مارس سنة ١٩٣٢	>	٢٨ > ١٩٣٢	١٦
٢٠-٢١	تقرير اللجنة من مشروع القانون الخاص بإخافة مادة إلى قانون العقوبات الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال وضلعهم	لجنة الحفافية	٢٨ > ١٩٣٢	١٧
٢١-٢٢	تقرير اللجنة من العريضة التي لمعتها بجلسته ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢	لجنة الاقتراحات والمرائض	٢٨ > ١٩٣٢	١٨
٢٢-٢٣	تقرير اللجنة من مشروع القانون الخاص باحتاد الحساب الخاى لجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية	لجنة الأوقاف	٤ أبريل سنة ١٩٣٢	١٩
٢٣-٢٤	تقرير اللجنة من مشروع القانون الخاص بمساعدة الوفوف بين الحكمة المصرية ومجموع الدوليات المتحدة	لجنة الخارجية	٤ > ١٩٣٢	٢٠
٢٤-٢٥

رقم المجلد	تاريخ الجلسة	الجهة التي قدمت التقرير	الموضوع	رقم الجلسة
٤٥	١٤ هـ سنة ١٩٣٢	—	مذكرة وزارة الأشغال العمومية — معلقة إلى — عن مشروع نزع جبل الأولياء ... (راجع تقرير لجنة الأشغال منضاً إليها اثنا عشر عضواً عن مشروع القانون بإعداد إنشاء نزع جبل الأولياء في مجموعة الحامض من صفحة ٣٨٤ إلى صفحة ٣٨٩)	٢٧٩-٢٨٧
٤٦	٢٠ > ١٩٣٢	بلدية المالكية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح أعقاب إصناف يبلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ ...	٢٩٨-٢٩٩
٤٧	٢٠ > ١٩٣٢	>	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح أعقاب إصناف يبلغ ٨٠٠٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ ...	٢٩٩-٣٠٠
٤٨	٢٠ > ١٩٣٢	>	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح أعقاب إصناف يبلغ ١١٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ ...	٣٠١-٣٠٢
٤٩	٢٠ > ١٩٣٢	>	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح أعقاب إصناف يبلغ ٢١٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ ...	٣٠٣-٣٠٤
٥٠	٢٠ > ١٩٣٢	بلدية الأوقاف	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح أعقاب إصناف في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية يبلغ ٥٧٢٥٠ جنيهاً ...	٣٠٤-٣٠٧
٥١	٢٠ > ١٩٣٢	>	تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية ...	٣٠٧-٣٢٨
٥٢	٢٢ هـ سنة ١٩٣٢	بلدية المالكية	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بفتح أعقاب إصناف يبلغ ١٤٥٨٤ جنيهاً في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ لصرف الإحاطة المستحقة لشركة النزل الأهلية ومفرقة مصر لفرز القطن ونسجه ...	٣٢٩-٣٣٠
٥٣	٢٢ > ١٩٣٢	>	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح أعقاب يبلغ ١١٥٥٠٠ جنيه من الباب ٢ "مصاريف عمومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" في ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة المالية ١٩٣١- ١٩٣٢ ...	٣٣٠-٣٣١
٥٤	٢٧ > ١٩٣٢	>	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بأحد ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه من الاحاطات العام لفرض التي تقدمها الحكومة إلى بنك التليف الزراعي ...	٣٣١-٣٣٢
٥٥	٢٨ > ١٩٣٢	>	تقرير اللجنة عن الكتاب الوارد من مجلس النواب بالموافقة على طروحه مجلس الشيوخ من إدخال بعض تعديلات في فروع قسم ٩ "وزارة المالية" فيما عدا مبلغ ٦٠٠٠ جنيه عمولة بنك التليف الزراعي ...	٣٣٢-٣٣٣
٥٦	٢٨ > ١٩٣٢	بلدية الخادمية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الإطال المصري الخاص بحدود مصر الغربية المذكورة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ...	٣٣٣-٣٤٣
٥٧	٢٩ > ١٩٣٢	بلدية المالكية	تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية ...	٣٤٥-٣٤٧
٥٨	٢٩ > ١٩٣٢	بلدية الحفافية	تقرير اللجنة عن بحث كيفية موافقة البرلمان على مثل المشروع الوارد من مجلس النواب بشأنه بجمعية رعاية العقل لحكومة من مستشفى الأطفال على أن تعطى الجمعية أرضاً من أراضي الدولة ويبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مقابل المباني والأثاثات التي تستعمل عليها على أن يدفع على أربعة أقساط سنوية متساوية ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ ...	٣٤٧-٣٤٩
٥٩	٢٩ > ١٩٣٢	>	تقرير اللجنة عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بتفويض لإيجار الأطنان الزراعية عن سنة ١٩٣٠-١٩٣١ ...	٣٤٩-٣٥٢
٦٠	٢٩ > ١٩٣٢	مكتب المجلس	تقرير عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بتقرير عدم جواز التنازل عن المكافأة البلدية أوالجزع عليها ...	٣٥٣-٣٥٤
٦١	٢٩ > ١٩٣٢	>	تقرير عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان ...	٣٥٤-٣٥٥
٦٢	٤ عجلة سنة ١٩٣٢	بلدية المالكية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يربط ميزانية الجباية المصرية لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية	٣٥٦-٣٦٠
٧٤	٤ > ١٩٣٢	>	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح أعقاب إصناف يبلغ ١٢٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ ...	٣٦٠-٣٦١

رقم الصفحة	الموضوع	الجنة التي قدمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم الملحق
٣٧١—٣٦١	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بإدخال بعض أحكام خاصة بالإيرادات الجبلية ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهل	لجنة الحفافية	٥ يولية سنة ١٩٣٢	٦٤
٤٠٣—٣٧٢	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بالترخيص للحكومة في إعطاء مبلغ مليون من الجنيئات من الاحتياطي العام لمعد سلف منسوبة برهن عقارى لتلك الأراضي الزراعية	لجنة المالية	٥ > ١٩٣٢	٦٥
٤٠٥—٤٠٤	تقرير اللجنة عن مشروع قانون باستثناء القروض التي يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ودلم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز اخذ محل الأملاك الزراعية الصغيرة	>	٦ يولية سنة ١٩٣٢	٦٦
٤٠٨—٤٠٥	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بيع المحصولات المرتهنة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى	لجنة الحفافية	٦ > ١٩٣٢	٦٧
٤١١—٤٠٨	تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٢—١٩٣٣ المالية	لجنة المحاسبة	٦ يولية سنة ١٩٣٢	٦٨
٤١٤—٤١١	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بالترخيص بمنع التزام باستغلال خطوط أنابيب بمدينة القاهرة	لجنة المالية	٦ > ١٩٣٢	٦٩
٤١٦—٤١٥	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح أعقاد إضافية بمبلغ ١٩٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣١—١٩٣٢ المالية	>	٦ > ١٩٣٢	٧٠
٤١٨—٤١٦	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بمنح مكافأة خاصة لسائق القاطرات بملصقة شحك جديد الحكومة	>	٦ > ١٩٣٢	٧١
٤١٩—٤١٨	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جمعية الثبان المسلمين	>	٦ > ١٩٣٢	٧٢
٤٢٠—٤١٩	تقرير اللجنة عن مشروع قانون طرح الجعروا كله	لجنة الحفافية	٦ > ١٩٣٢	٧٣
٤٢٢—٤٢١	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق بين الجامعة المصرية وجمعية رعاية الطفل على مبادرة مستثنى الأملاك لتلك الجمعية بأرض عركه للحكومة وبمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه تدفعها الحكومة على أربعة أقساط متساوية	لجنة المالية	٧ > ١٩٣٢	٧٤

مجلس الشيوخ

ملحق رقم ١

جلسة الاثنين ١٠ رمضان سنة ١٣٥٠
(١٨ يناير سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي خصتها بجلسته ٥ يناير سنة ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبدالله مكي بك)

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقاً للفقرات ٢١ و ٢٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي

عريضة رقم ٥٠ - مقدمة من حسن الشبي عن الطلبة - بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب فيها فصل مدرسة الصيلة من الجامعة وفتح فصول جديدة في مدارس الزراعة والتجارة والمهندسة وإلغاء شروط الدخول للجامعة حتى لا يجد طلاب العلم صعوبة في تحصيله .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٥١ - مقدمة من زكي مرعش وآخرين عن أهالي بجورة - بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٩٣١ - بالتضرر من الضريبة الإضافية التي أضيفت على الأطنان بمركز نجع حمادى بمناسبة تلبية تزامن أسوان ويطالبون بالنظر في ذلك .

تناقشت اللجنة فيما إذا كانت هذه العريضة ينطبق عليها نص المادة ٢٢ من الدستور لأنها مقدمة من غير هيئات نظامية أو أشخاص معنوية .
قررت اللجنة بأغلبية الآراء رفض الطلب شكلاً طبقاً للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٥٣ - مقدمة من أحمد إبراهيم بالقاهرة - بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ - تصاحب بديعة .

قررت اللجنة حفظها لعدم وضوح الغرض منها .

عريضة رقم ٥ - مقدمة من خليفة يوسف خليفة منازع بناحية بنى محمد راشد مركز بيا - بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ - يطلب الترخيص له بمفر ساقية في أرضه أو رفع الضريبة منها .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص طبقاً للفقرة ٣ من

عريضة رقم ٦ - مقدمة من أحمد خليل ملاحظ بلوك الواسطى - بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ - بالتظلم من نقله إلى المنيا انتقاماً منه بسب أن كريمة ملاحظ البلوك اعتقت الدين الاسلامي مع ابنه .

قررت اللجنة حفظها .

عريضة رقم ٧ - مقدمة من موظفى مدرسة بيا الابتدائية التابعة لمجلس المديرية - بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ - يتمسكون بها بإقامهم في وظائفهم في حالة ضم مدارسهم إلى وزارة المعارف .

قررت اللجنة حفظها لحلولها من التوقيع .

عريضة رقم ٨ - مقدمة من بسيوى أبو كيلة من أهالى كنيسة المرادوسى مركز دسوق - بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ - يقول فيها إن سبب استقالة العمدة السابق هو ظهور إدانته في قضيتين جنائيتين وهو الآن يرمح نفسه لهذه العمدة ويطالب النظر في ذلك .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ١٠ - مقدمة من فؤاد بشارة كسارى بسكك حديد الدلتا قسم الغربية عن عمال الإدارة - بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ - بالتظلم من أن الشركة خفضت مرتباتهم على دفعتين وفصلت بعض العمال ويطالبون بمحت إيرادات الشركة وإعادة المفسولين والاكتفاء بما خضع من مرتباتهم في الدفعة الأولى .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٢ - مقدمة من إبراهيم أسعد وآخرين من مدرسى مدرسة كفر الزيات الابتدائية - بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ - بالتضرر من مشروع ضم المدارس التابعة لمجالس المديريات إلى وزارة المعارف .

عريضة رقم ١٣ - مقدمة من إبراهيم محمد وآخرين من موظفى المدارس الابتدائية التابعة لمجالس مديريات مختلفة - بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ - ثلاث عرائض يطالبون فيها استبقائهم في وظائفهم فيما إذا ضمت مدارسهم إلى وزارة المعارف .

عريضة رقم ١٤ - مقدمة من سعد الدين أحمد وآخرين من الموظفين بمدرستى الشهداء والبياط التابعتين لمجالس المديريات - بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ - عريضتان يطالبون فيها الاحتفاظ بوظائفهم في حالة إلحاق مدارسهم بوزارة المعارف .

عريضة رقم ١٥ - مقدمة من أحمد إبراهيم بالقاهرة - بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ - نصائح دينية .

قررت اللجنة حفظها لعدم وضوح موضوعها وخمها للعريضة رقم ٥٣ .

عريضة رقم ١٦ - مقدمة من محمود عبد المتعال وآخرين من علماء قسم التخصص الزراعيين - بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ - يطلبون فيها بالنيابة عن إخوانهم المقيدين - صرف المكافأة لهم .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٣٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٨ - مقدمة من عبد الله محمد النجار من سنهور المدينة مركز دسوق - بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ - يتهم فيها غفراء سنهور في قتل المدعو إبراهيم الدهنور ويطلب التحقيق .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ١٩ - مقدمة من محمد شوقي كاتب عمومي ببندر زققي - بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ - بالشكوى ضد ورثة محمد بيومي مرعي ويخشى طلب ملفات القضاء المرفوعة منه ضدهم ونظرها أمام محكمة القضاء أو البلبان أو أية محكمة أخرى .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٢١ - مقدمة من أمين أبو العطا منصور ببندر الزقازيقي - بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ - يقول إن له إلماا تاما بالقراءة والكتابة ويطلب تعيينه في أية وظيفة ليقوم بمجالات عائلته التي كان يعملها حاله كان موظفا في الحكومة وتوفى .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٢٤ - مقدمة من سيد فايد تاجر موبليات بالقاهرة - بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ - يطلب فيها مساعدته في أن يكون دلالا لمبيعات وزارات الحربية والأشغال والمالية ويستمد أن يأخذ واحدا في المائة عوائد دلاله وهذا أقل مما يأخذه الدلال الأجنبي .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٢٥ - مقدمة من ندا محمد حسن أرملة المرحوم السيد القلبي أسطى وابور الحرت بتفتيش التاج لمدارة الأمير سيف الدين - بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ - تقول فيها إن زوجها توفي وهو في خدمة الدائرة وتطلب صرف مكافأته منها وقد قدمت بجهة طلبات للدائرة بذلك ولكن لم تصرف إليها شيئا .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٢٦ - مقدمة من موظف متألم من غير توقيع - بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ - يطلب فيها أن يعامل الموظفون الحاملون لشهادة البكالوريا - ولم يعضوا ستين في خدمة الحكومة - كمراتبهم الذين أمضوا مدة الستين ومنعوا العالمة التي مقدارها جنينها .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٢٧ - مقدمة من ناظر ومدرسي مدرسة قلين الابتدائية - بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٢ - يقولون فيها إن مدرستهم تقرر إلغاؤها ويطلبون إيجاد عمل لهم في وزارة المعارف أسوة بغيرهم من الموظفين الزائمين عن الحاجة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٢٨ - مقدمة من حسين أحمد البليغي وآخرين من مستأجرى أراضي مصلحة المواني' والمثاثر بربور توفيق - بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٢ - يطلبان فيها تخفيض إيجاراتك الأراضي بنسبة التخفيض الذي أجروه في أجرة الساكنين التي أقاموها عليها ويتراوح مقدارها بين ٤٠٪ و ٥٠٪ .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٣٢ من الدستور .

عريضة رقم ٢٩ - مقدمة من حسن محمد محمود الجزري مستخدم باليومية بمخازن توريدات وزارة المالية - بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٢ - يطلب فيها رفع المصروفات عن ولدين من أولاده الموجودين بالمدارس الأميرية لعدم قدرته على دفع المصروفات .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٣٠ - مقدمة من موظفي المصالح بقلين من غير توقيع - بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٢ - يطلبون فيها إعطاء مدرسة قلين الابتدائية التي اعتمد إلغاؤها .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

المراض التي رأت اللجنة إحالتها الى الوزارات والمخات المختصة طبقا للتقريين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي

عريضة رقم ٤٩ - مقدمة من محمود علي سعيد - بتاريخ ١٨ يولي سنة ١٩٣١ - يقترح فيها إغلاق بيوت الدعارة وتعليم النسوة السافطات الموجودات فيها حرقه وذلك بإنشاء مصنع لمن . ويطلب إغلاق محال الخمر والميسر ومقاهي من يسبون الذين غابا صارما وكذلك الزاني والزانية بما هو وارد في نص القرآن الكريم .

قررت اللجنة إحالتها الى لجنة الداخلية .

عريضة رقم ٢٠ - مقدمة من بهجت سراج الدين حنيش بالقاهرة - بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ - يطلب فيها ما طلبه في عريضته السابقة رقم ١١ -

قررت اللجنة ضمنهما لبعضهما وإحالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٧ - مقدمة من عبد اللطيف شلي البواب من المنزلة دقهلية - بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ - يقول فيها انه لم يصرف إمانة غلاء المعيشة التي تقررت لأرباب المعاشات في سنة ١٩٢٥ لسبب مرضه في ذلك الحين وطلب الآن تسوية ما يخصه منها وصره اليه .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ٢٢ - مقدمة من عيسى علي وآخرون من أهالي بلدة قصر بخاس مركز نجع حمادى - بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ - بالشكوى من تصرفات العمدة الخالى ويطالبون عزله وتعيين بـه شخص سيقى أن رشوه ولم يوافق الوزارة على تعيينه .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٣ - مقدمة من حسين محمد عبد الرحيم بـنا - بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ - يطلب فيها منع الموبقات التي توجد فيجوار الأضرحة التي تقام فيها الموالد .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

رئيس اللجنة
محمد عزى

ملحوظ رقم ٢

جلسة الاثنين ١٠ رمضان سنة ١٣٥٠

(١٨ يناير سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة المبانى الأميرية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المترددة الشيخ المحرم عبد باشا)

أحال المجلس يجلسه المتقدمة في ٦ يناير سنة ١٩٣٢ الى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بعد إقراره والخاص بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في الباب الثالث (أعمال جديدة) من ميزانية مصلحة المبانى الأميرية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لإجراء أعمال الإصلاح والترميم اللازمة في مباني ورش الجيش المصرى وعازنه في القلعة . على أن يؤخذ هذا المبلغ من نفقات فلك البلب .

عريضة رقم ٥٢ - مقدمة من يوسف إبراهيم مزروع بالمنيا - بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ - يطلب فيها أن يشمل قانون تخفيض الامتيازات الصادر في سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ الأراضي المتروحة بها تخيل وعصب ومواحل .

قررت اللجنة إحالتها الى لجنة المالية والمخاضية .

عريضة رقم ١ - مقدمة من أحمد أبو الحسن محمد وآخرون من أهالي المدير مركز اسنا - بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ - بالتضرر من تعيين العمدة الخالى ويطالبون عزله .

تناقشت اللجنة فيما اذا كانت هذه العريضة ينطبق عليها نص المادة ٢٢ من الدستور لأنها مقدمة من غير هيئات نظامية أو أشخاص ممنوعة .

فقررت اللجنة بأغلبية الآراء إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢ - مقدمة من عبد أبو الخامس وآخرون من أهالي المشرق مركز باشاوى - بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٣١ - بالتظلم من أن مهندس الرى معهم من رى أطيانهم من قنعة النش التي ترى أطيان الشيخ حزب البنى ويسببون هذا الى عناية المهندس له لأنه وفدى مثله ويطالبون تحقيق ذلك للضرر الذى أصابهم .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٣ - مقدمة من عبده حمد وآخرون من أهالي ناحية فارس مركز أسوان - بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ - بالشكوى من وجود المدعو أحمد حمار عطلة وكلا لعمدة البلدة مع أنه كان شيخا متفهما فيها ورفت لاتهامه في سرقة .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٤ - مقدمة من محمد نجم وآخرون من مستأجرى الأعيان بمركز الحلة الكبرى - بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ - يقولون فيها إنهم استأجروا أطياناً في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ويطالبون أن يشملهم قانون تأجيل ٣٠ ٪ من الامتياز .

تناقشت اللجنة فيما اذا كانت هذه العريضة ينطبق عليها نص المادة ٢٢ من الدستور لأنها مقدمة من غير هيئات نظامية أو أشخاص ممنوعة .

فقررت اللجنة بأغلبية الآراء إحالتها الى لجنة المالية .

عريضة رقم ٩ - مقدمة من بسيوى أبوكيم من أهالي كنيسة السراويس مركز سدوق - بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ - يقول فيها إن الحكومة نزع ملكية أطيان فسدت قيمتها بمبلغ ١١١ جنيتها ووقع على عقد بيعها ولكن لم يصرف اليه المبلغ إلا الآن ويطالب بالتفر في ذلك .

قررت اللجنة إحالتها الى وزارة المالية .

عريضة رقم ١١ - مقدمة من بهجت سراج الدين حنيش بالقاهرة - بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ - بالتظلم من أن وزارة المالية رفضت انتخاب المتقدم منه الخاص بالتماس إعادة ربط معاشه عن والده حتى يبلغ سن الحادية والعشرين .

وقد اجتمعت اللجنة بتاريخ ٩ و ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ وبمقتضى مشروع هذا القانون واتضح لما أتت وزارة الحربية طلبت من وزارة الأشغال العمومية بمقتضى حالة المخازن والورش الموجودة بالقلمة بإجراء الإصلاحات والتزيمات اللازمة لها درما نظرا قد يكون حقيقا إذا لم تعمل تلك الإصلاحات في أقرب وقت .

وقد ورد في المذكرة التي رفعتها اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء أن حالة المباني التي تشغلها ورش الجيش المصري ومخازنه بالقلمة قد أصبحت جميعها سيئة والبعض منها في حالة خطيرة مما يستدعي سرعة إجراء اللازم بحوزة إزالة الأثرية الموجودة على بعض الأسقف وإزالة بعض المباني الأثرية للسقوط وترميم باقي المباني بكيفية تجعلها صالحة للبقاء مدة ست سنوات أى لحين انتهاء إقامة بناء جديد في مكان آخر .

وقد أشارت اللجنة التي خصصت تلك المباني إلى خطورة الحالة وإلى ضرورة الإسراع في علاجها حفاظا للأرواح والمهمات التي تقدر بالآلاف من الجنيهات .

وإن وزارة الأشغال العمومية اقترحت أن يطرح العمل في مناقصة محدودة نظرا للاستعمال .

ولما عرض مشروع هذا القانون على هذه اللجنة رأيت انتداب ثلاثة من بين أعضائها لمعالجة المباني والاتصال بوزارة الأشغال العمومية للحصول على البيانات اللازمة وقد اتضح لحضراتهم أن حالة المخازن والورش سيئة لائيق بكافة الجيش المصري، وأنها تشغل مباني قديمة ما كانت أصلا مخصصة لحل هذا الغرض، وأنها في حاجة قصوى إلى إصلاح مستعجل .

وقد علمت اللجنة فوق ذلك أن المبلغ المطلوب اعتاده إنمأ هو لإسكان المحافظة على تلك المخازن والورش لمدة حتى يتسنى للحكومة إتمام البحث في المشروع الموجود الآن تحت الدرس وهو الخاص بإنشاء مخازن على أحدث طراز في مكان تخارجه لذلك سواء كان في القلمة أو في جهة أخرى بالقرب من قنصليات الجيش المصري .

وهذه اللجنة تتفق مع ما رأيته لجنة المالية بمجلس النواب عند بحثها مشروع هذا القانون من ضرورة التسجيل في بحث إقامة المخازن والورش الجديدة .

وقد كان من رأى حضرة صاحب السعادة الشيخ المحترم محمود حمى باشا الاكتفاء باعتداء مبلغ ١٠٠٠ جنيه فقط لعمل التزيمات المستحقة لهذه الورش والمخازن لأن كل المبالغ التي تصرف على إصلاحها تنصب جيبه ولا تجدى نفعا ما دامت الورش والمخازن على حالتها الزاهنة خصوصا أنه سبق لوزارة الحربية أن صرفت مبالغ طائلة في هذا الإصلاح وكلها لم تغير من شكل المباني شيئا بل هي لازالت باقية على حالتها السيئة التي لا يمدى فيها إصلاح .

وقد استندت اللجنة بعد سماع أقوال حضرة الشيخ المحترم محمود حمى باشا مندوبا من وزارة الأشغال العمومية لبحث معه بعض تفصيلات تتعلق بهذا المشروع فحضر اجتماع اللجنة حضرة وكيل وزارة الأشغال العمومية وقرر أنه

يرى أن الإصلاح الذى ستقوم به الوزارة هو إصلاح في من مقتضاه المحافظة على ما هو ظاهر في المباني من النيوب حتى يتولى على البقاء للمقتضى سنوات . وإن وزارة الأشغال العمومية ترى أن المخازن المذكورة لا يمكن بقاؤها باستمرار وأن الحكومة تبحث أمر إنشاء مخازن جديدة على طراز حديث لائق .

وإن من دواعي الاهتمام بهذا الإصلاح الضرورى هو منع خطر قد يزداد مع الزمن إذا لم يشرع حالا في إجراء الإصلاحات والتزيمات المطلوبة . وكفى الأثرة وإصلاح الحيطان المتناعبة وترميم مخازن قد تصلح لتخزين الأدوات والمهمات الموجودة في مخازن أردأ منها ورفع أسقف مخلة يتشى منها .

وقد قدم حضرة لجنة ربما عن مبنى الورش والمخازن ومقايضة عن الأحمال المطلوب من أجلها فتح الاعتقاد سالف الذكر .

وقد قال سعادته إنه قد قدم أخيرا في هذا الموضوع لوزارة الحربية تقريرا ووددت فيه العبارة الآتية :

«رأى أن أكثر المخلات خطرا هو الورش مع الحائط العالى المهادر لما وأن هزات الآلات تصل إلى السقف بسبب ضعف ترتيب تثبيتها وتعليقها وأى حادثة خفيفة كزلازل أو مطر شديد أو حتى أشاء حركة الآلات نفسها ربما يترتب عليها سقوط الحائط العالى فوق السقف وما ينجم عن ذلك من ضياع الأرواح في الورشة» .

لكل هذه الأسباب، وبعد المناقشة رأيت اللجنة بالإجماع عدا حضرة الشيخ المحترم محمود حمى باشا الموافقة على مشروع القانون كما صدق عليه مجلس النواب وترجع من المجلس إقراره

رئيس اللجنة

يوسف قطاوى

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة المباني الأميرية

للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية فرع ٣ مصلحة المباني الأميرية باب ٣ أعمال جديدة اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف من الجنيهات) لإجراء أعمال الإصلاح والترميم اللازمة في مباني ورش الجيش المصري ومخازنه في القلمة . ويُؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الثالث .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

ملحق رقم ۳

جلسة الثلاثاء ٢٣ شوال سنة ١٣٥٠
(أول مارس سنة ١٩٣٢)

جلسة الاثنين ١٥ شوال سنة ١٣٥٠
(٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بطرح وأكل البحر

(المقررة حضرة الشيخ المحترم محمد محب باشا) .

أحال المجلس على هذه اللجنة بمجلسه ٢٠ يوليو سنة ١٩٣١ في الدورة
البرلمانية الماضية بحث مشروع القانون الخاص بطرح وأكل البحر، الوارد
من مجلس النواب بعد إقراره .

ولما كان الوقت الذي بقي من الدورة الماضية بعد احالة هذا المشروع الى اللجنة غير كاف لدراسته ذكر حضرة الشيخ المحترم رئيس لجنة المالية وقتئذ في نفس الجلسة التي تعقدت فيها احالة المشروع بأن اللجنة ستقوم بمصته وتقدم تقريره عن الدورة المقبلة (أي في هذه الدورة) إذ ليس من الضروري نظره في تلك الدورة خصوصاً وقد مضى عليه أكثر من مئة سنة.

بناء على ذلك شرعت اللجنة في بحث المشروع بإحسانها التي عقدتها في ١٩٥٩ و١٩ يناير سنة ١٩٣٣ وحضر اجتماعاتها حضرة صاحب العزة مدير عام الأموال المقدرة متدبنا من قبل حضرة صاحب الدولة ووزير المالية .

وقد رأيت أمانة أن طريح وأكل البحر من المواضيع الهامة التي اهتمت من أجلها كسكوى عديدة من الأهالي بسبب القيود الواردة بالبندين ١٤٥١٢ من اللائحة السعيدة المرفقة لثلاثة طريح البحر والتي من أهمها قيد أسقية ظهور الطريح على حدوث أكل البحر وقيد اتصال الطريح بأطيان البلد وهذاان القيدين كما يحولان دون تمريض كثير من الأهالي عن أكل البحر الذي يوجد بأطيانهم .

وقد أرادت الحكومة وضع مشروع القانون المعروض اجراء توزيع الطرح بطريقة أقرب الى احكام العدالة وقضى الملاك الذين اكل البحر من أطياهم ولهم يوضوا في الماضي لعدم انطباق اللائحة عليهم وفك من الطرح الموجود الآن تحت يد الحكومة سواء أكان قد مضى على ظهور الطرح قبل الاكل خمس سنوات أم لم يكن مضى .

ولما شرعت اللجنة في دواصة مشروع القانون بدأنا نلاحظ حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عضو اللجنة بعض ملاحظات وأقترح بسببها ادخال تعديلات على بعض بنود المشروع بالإضافة وبالهدف كما اقترح تعديلات أخرى لفظية تنمصر كلها فيما يأتي :

تقرير لجنة الحقيقة

من المرسوم بمشروع قانون باعتبار الكونستبلات المتخرجين من مدرسة البوليس والادارة من مأموري الضبطية القضائية

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم ادواقصرى بك) .

أحال المجلس على لجنة الحفافية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ مشروع القانون المذكور الوارد من مجلس النواب فيفتح في جلستها المنعقدة في ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ ورأت أن المصلحة العامة تستدعي سرعة تحقيق الجرائم عتب وقرعها حتى لا تضع معالما ووصولا لهذه الغاية رؤى اعتبار الكونسلات المتخرجين من مدرسة البوليس والإداة من مأموري الضبطية القضائية في دائرة وظائفهم لأن الأعمال المنوطة بهم تحتاج طبعها إلى ذلك .

هنا فضلا عن أن مستوى التعليم في مدرسة البوليس والادارة ارتقى الآن بفضل ما أدخل عليه من التعديلات فأصبح المتخرجون من الكونستبلات أهلا لاكتساب هذه الصفة .

ولهذا قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على المشروع بالصيغة التي أقرها مجلس النواب والمراقبة لهذا التقرير .

وتتشرف اللجنة بعرضه على هيئة المجلس المقرر للاقتة عليه ما

رئيس اللجنة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدناه :

مادة ١ - يضاف الكونستبلات المتفرجون من مدرسة البوليس والإدارة الى مأموري الضبطية القضائية المتوء عنهم بالمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات الأهل والمادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات المختلط .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والحفائية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فيا يخصه ويسل به بعد حشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
نامر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

سادسا — اضافة العبارة الآتية على البند التاسع وهي "تنفيذا لأحكام هذا القانون" ليصبح نصه كالآتي :

"يوزع الطرح تنفيذا لأحكام هذا القانون بقرار من وزير المالية...."

الى آخر البند .

وقد كانت وجهة نظر حضرة الشيخ المحترم في هذا التعديل الأخير هي أن كل تصرف تجريه السلطة التنفيذية مخالفا لأحكام هذا القانون يترتب عليه تعويض من أضره هذا التصرف .

ولدى مناقشة هذه التعديلات بالجنة ذكر حضرة مندوب وزارة المالية أن الوزارة لا ترى الموافقة على ادخال أى تعديل على نص مشروع القانون المروض لأن طرح البحر من يوم بدء حمله هو ملك للدولة والتصرفات التي تحت إشرافه من سنة ١٨٥٨ أى من سنة صدور الأمانة السعيدة الى الآن تثبت ذلك خصوصا وأنه لم يحصل أى ضرر من تصرفات الحكومة فيما يخص بتوزيع طرح البحر طوال هذه المدة .

وأضاف حضرة أن قبول التعديل المقترح ادخاله على البند الأول يضع الحكومة أمام اشكال وهو عدم وجود مالك للطرح اذا كان أقل من الأكل . فإذا قبل التعديل أصبح الطرح وليس له مالك وترك الأمر للأحالي فتشأ من ذلك حتما فوضى في النظام العام . ولكن في حالة النص على ملكية الحكومة لكل طرح أمكنها وضع يداه عليه وإبقائه في حيازتها حتى تستوفى الشروط المنصوص عليها في القانون فتقوم الحكومة عند ذلك بتوزيع مايساوى الأكل وتحفظ بما زاد عنه .

وعلى كل حال فالحكومة لا تدعى ملكية طرح البحر لنفسها ملكية مطلقة بل هي ملكية مشروطة فيها تطبيق نصوص مشروع هذا القانون المروض .

وفيا يخصص بالتعديلات المطلوبة ادخالها قرر حضرة مندوب وزارة المالية أن نصوص مشروع هذا القانون وضعت بمعرفة اللجنة الاستشارية التشريعية وهي اللجنة المختصة بصياغة مشروعات القوانين .

وفيا يتعلق بالتعديل بالحذف المطلوب ادخاله على البند الرابع رأيت وزارة المالية عدم الأخذ به لأن كل طرح بحري يظهر في زمام بلد أو مدينة مقررة فيها عوائد على المباني له قيمة لا تقاسم مع ما أكله البحر من أرض زراعية في موقع لا يشابه سم الموقع الذي ظهر فيه الطرح وأنه لذلك يجب على صاحب الأكل أن يحظر حتى يجلث طرح في القطعة التي يملك فيها وعندنا يمكن تعويضه .

أما فيما يخص بالتعديل المطلوب ادخاله على البند التاسع فقد رأت وزارة المالية بقاء صيغة البند كما هي لأن التعديل مفهوم من نص مشروع القانون خصوصا وأن الوزارة المذكورة مصدر لائحة تنفيذية لهذا القانون أثر على

أولا — أن الحكومة وضعت مشروع هذا القانون مصوغا في مادة واحدة مكونة من اثني عشر بندا وأنه لا معنى لوضع هذه الأحكام كلها التي تضمنتها البنود المذكورة في مادة واحدة مع أنها أحكام متنوعة ومتعددة وأنه لهذا يرى أن تكون هذه البنود المشار إليها مواد مستقلة وأن يكون القانون مكونا من مواد يحدد هذه البنود لا من مادة واحدة :

ثانيا — تعديل البند الأول من المادة كما يأتي .

" كل طرح بحر زائد على أكل بحر يكون ملكا للدولة " وذلك لأنه يرى أن الحكومة وضعت نص البند الأول كما هو وارد في المشروع لتعق التفاضي لأنه ما دام قد نص فيه على أن كل طرح بحر ملك للدولة استحال أن تسع دعوى الصوبى إذا أنه لا يمكن التوفيق بين هذا النص الذي تضمنه المشروع وبين أن يتبرع الحكومة بالطرح لأصحاب أكل البحر . وأضاف أن وزارة المالية فسرت أمام اللجنة كلمة "التوزيع" الواردة في البند الرابع من مشروع القانون " بالتكليف " وهذا التفسير دليل على أنها لا تملك الا ما زاد على أكل البحر وهو الذي لها حق بيعه بالمزاوسة أو بالمزاد .

ثالثا — تعديل البند الثالث من المادة كما يأتي :

"لوزير المالية أن يصدر قرارا بتخصيص مازاد من طرح البحر على أكله وكان متصلا بمجرى المهادى الى آخر البند " وذلك لأنه يريد بهذا التعديل التوفيق بين هذا النص ونص البند الأول بعد ادخال التعديل الذي يقترحه عليه .

رابعا — ادخال تعديلين على البند الرابع من المادة — الأول جوهرى وهو حذف العبارة الآتية من الفقرة الأولى من البند وهي "وطرح البحر الذى يظهر في دائرة مدينة مقررة فيها عوائد على المباني" ليصبح نصها هكذا :

"فما عدا طرح البحر الذى يصدر به القرار المشار اليه بالبند السابق يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة الى آخر الفقرة " واستند في ذلك على أنه لا معنى لأن يستثنى من التوزيع طرح البحر الذى يظهر في دائرة مدينة مقررة فيها عوائد مباني لأنه بذلك يصبح من يسرى عليهم هذا التشريع غير متساوين أمام القانون .

والواجب أن يحوز أصحاب أكل البحر نسبة ما يفقدوه في أى جهة مجاورة في زمام البلد أو للمدينة التي يظهر فيها الطرح بصرف النظر عما اذا كانت مقررة فيها عوائد على المباني أم لا .

والتعديل الثانى لفظى وهو تغيير عبارة "جهة ورود مياه النيل" الواردة في آخر البند بعبارة "في اتجاه منابع النيل" .

خامسا — ادخال تعديل لفظى على البند السابع من المادة بتغيير كلمتي "المعاصر له" بعبارة "الناسي وقت الأكل"

صدوره ينص فيها على ان توزيع الطرح سيكون بمفرقة بلحة مشكلة من رجال الادارة والمساحة وبمختصين اصحاب الشأن اللذين يوقعون على قوائم التوزيع المذكور ويسلم الطرح لأرباب أكل البحر على مقتضى هذه القوائم .

وقد تناقشت اللجنة في الملاحظات التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك وفيما اجاب به حضرة مندوب وزارة المالية بشأنها ورات ان التفسير الذي أدلت به الحكومة فيما يتعلق بملكية الدولة لكل طرح بحر تفسير يجب الأخذ به لأن اللامعة السعيدة التي كان معمولاً بها الى الآن اعتبرت أن كل طرح بحر هو ملك في مجموعه للفضة العامة فهو اذن ملك للدولة .

ولما كان الغرض من هذا التشريع المروض هو امكان تعويض من فقد جزءاً من أرضه بسبب أكل البحر فقد رأت الحكومة وضع البلد الأول من المادة وما يتبعه من البنود الأخرى ليكون لما حق ملكية كل طرح بحر على أن تقوم بتوزيعه تطبيقاً لنصوص هذا القانون . فهي بهذا لا تدعى الملكية على سبيل الاطلاق بل اشترطت فيها تملك طرح البحر مجموع خاص من اصحاب الأملاك . ولذلك أوردت كل ما يتعلق بهذا التملك في مادة واحدة متصلة بأصل معنى ملكية الحكومة لطرح البحر على أنه لا يمكن أن يساق كدليل على عدم ملكية الحكومة للطرح قيامه بتوزيعه وما فسره من أن التوزيع هنا يفيد التملك لأن صاحب الملك أن يوزع ماله وملكه لغيره بأي شرط . والمفهوم أن هذه الملكية في طرح البحر ترتب عليها ازام من يملكه بأن يدفع للحكومة الضريبة المقررة عليه .

وفيما يتعلق بالبنود الثالث رأت اللجنة أن مراسي المعادى والموارد في الأصل لا يجوز انشاؤها الا في المواقع التي تعتبر ملكاً عاماً وعليه لا يمكن توزيع طرح البحر الذي يحدث متصلاً بتلك المواقع لأنه اذا جاز توزيعه ترتب على ذلك عدم امكان الانتفاع بتلك المراسي والموارد لأن من أول شروطها اتصالها مباشرة بالبحر وهذا ما يمكن أن يفهم منه حكمة النص على أن طرح البحر الحادث في النقط المذكورة يخص لمصلحة الموارد والمراسي ما دام الطرح متصلاً بها .

وقد رأت اللجنة عدم الأخذ بالتعديل المقترح بالحذف على نص البند الرابع للأسباب التي أبدتها حضرة مندوب وزارة المالية والتي سبق أن أوردتها اللجنة في هذا التقرير . لأنه لا يمكن أن تتساوى قيمة الطرح الذي يظهر في دائرة مدينة مقررة فيها عوائد على المباني بقيمة ما تقدمه صاحب أكل بحر من أطيان في بلد ليست لها هذه المزايا .

وقد اتضح للجنة أن الغرض من التعديل المطلوب ادخاله على نص البند التاسع هو إيجاد الضمان الكافي لأصحاب أكل البحر لفصولهم على حقوقهم وتكليفهم من الدفاع عن مصلحتهم وذلك روي أن الطريقة التي يمكن بها الوصول الى ذلك هي أن تقوم بعملية التوزيع في كل مديرية بلحة بمحضرها

أصحاب أكل البحر ويسمح لهم فيها بإبداء آرائهم في كيفية التوزيع حتى اذا رأت اللجنة المشاورة عليها الأخذ بها كان لأصحاب أكل البحر حق استئناف قراراتها أمام وزير المالية الذي يصدر بعد اجراء التحقيق اللازم قراره بالتوزيع ويكون نهائياً لا يجوز المعارضة فيه .

ولما كان حضرة مندوب وزارة المالية سبق أن صرح أمام اللجنة أن الوزارة ستصدر لائحة تنفيذية لهذا القانون بعد إقراره تتضمن النص على تشكيل اللجنة المشار إليها فقد طلب اليه أن يقدم لهذه اللجنة كتاباً من دولة وزير المالية يتضمن هذا التمرير فيبحث وزارة المالية كتاباً وجدت فيه اللجنة الضمانات الكافية التي رغب فيها وهذا نصه :

”حضرة صاحب السعادة ورئيس لجنة المالية مجلس الشيوخ

أشرف بإحاطة علم مساعدكم أنه على أثر صدور قانون أكل وطرح البحر ستصدر وزارة المالية لائحة تنفيذية له يكون من ضمنها أن تجري المديرية عملية تخصيص طرح البحر على أرباب أكل البحر بنسبة المقيّد لكل مالك بغاتها ، وأن تقوم بعملية توزيع أطيان الطرح بلحة مؤلفة من أحد معاوني الادارة ومعه ركاب مساحة والعمدة وأثنين من مشايخ البلد ومندوب المركز بمجلس المديرية وبمختصين اصحاب الشأن (بعد اعلانهم جميعاً) اللذين يجب عليهم أن يوقعوا على القوائم الخاصة بالتوزيع حتى اذا كان لهم اعتراض على كيفية هذا التوزيع رفعت اللجنة هذا الاعتراض الى المديرية وهي رفعه الى وزارة المالية لمعيد النظر فيه وبسبب أن تقوم الوزارة بعمل التحقيق اللازم في موضوع الشكوى يصدر وزير المالية قراره النهائي وعلى مقتضى ذلك يسلم طرح البحر لأربابه بكل مقدار ما خصه في كشف التوزيع بقوائم يوقع عليها أرباب الشأن .

وتفضلوا مساعدكم بقبول فائق الاحترام

تحريراً في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٢

وزير المالية

اسماعيل صدق

وقد لاحظت اللجنة عند مناقشة البند الثامن من المشروع أنه وردت في آخره العبارة الآتية وهي ”على أن يكون التعويض بنسبة ما تقدمه أصحاب تلك الأرض“ ورات أنه قد يحدث أن الطرح ينشأ متصلاً بأرض مالك أكل البحر جزءاً من أطيانه فليس من العدالة أن يوزع المقدار الذي اتصل بأرض ذلك المالك عليه وعلى غيره من أهل البلد بنسبة ما تقدمه كل منهم قبل أن يستوفى هو أولاً كامل حقه في الطرح ولما استفسرت اللجنة عن هذا الموضوع من وزارة المالية ورد بها الكتاب الآتي وهو يتفق مع وجهة نظرها وهذا نصه :

”حضرة صاحب السعادة رئيس لجنة المالية مجلس الشيوخ

أشرف بإحاطة علم مساعدكم بأني المقصود من عبارة ”على أن يكون التعويض بنسبة ما تقدمه أصحاب تلك الأرض“ الواردة في آخر البند الثامن من قانون أكل وطرح البحر هو أن يبدأ أولاً بأعطاء الطرح الذي ظهر

في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لصاحب هذا الأكل بدلا منه وما يزيد عن ذلك هو الذي يوزع على أرباب أكل البحر بالبلد أو المدينة بنسبة المقيّد باسم كل منهم .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة ٢٧ يناير ١٩٣٢

وزير المالية
اسماعيل صدقي

لهذا كله رأيت اللجنة بالإجماع هذا حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك الذي تمسك بملاحظاته وتبديلاته الموافقة على مشروع القانون المزمع بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

وكانت لجنة المالية بمجلس النواب قد أبدت في تقريرها ملاحظتين وافقت عليهما الحكومة وأقرها عليهما ذلك المجلس هما :

أولا — أن ما اشترط في البند الماشر من مشروع القانون من موافقة وزارة الأشغال العمومية على بيع الطرح قبل العرض عنه — وإن يكن في الواقع ضروريا — إلا أن إطلاق النص قد يؤدي إلى تأخير البيع ورأت تلك اللجنة أن ينص في اللائحة التنفيذية التي تصدر بعد إقرار هذا القانون على تحديد مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور تبدي فيها وزارة الأشغال العمومية رأيا وإذا تأخرت عن هذه المدة اعتبر ذلك منها موافقة على البيع .

ثانيا — أن ينص في اللائحة على أن تتفق مصلحة الأموال المقررة التي في جازيتها طرح البحر مع مصلحة الأملاك التي تتولى عملية البيع على أن لا تقوم المصلحة الأخوة بأعادة الاجراءات التقيدية للبيع كحصر الأرض وتسليمها مما سبق أن تكون قامت به مصلحة الأموال المقررة إلا إذا وجدت ضرورة قصوى لذلك . وهذا تغاضيا من ضباب الوقت واقتصادا في النفقات التي تستدعيها مثل تلك الأعمال التهنيدي وهذه اللجنة توافق على هاتين الملاحظتين وتشرف برفع تقريرها هذا إلى المجلس ما

رئيس لجنة المالية
يوسف قطاوى

وفيا على نص مشروع القانون :

مشروع قانون خاص بطرح البحر وأكله

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالبندين الثاني عشر والرابع عشر من اللائحة السعيدة الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ الأحكام الآتية :

(١) كل طرح بحر يكون ملكا للدولة .
(٢) يخصص وزير المالية كل عام مساحة طرّح البحر وأكله ويعين تاريخ حدوث كل منهما .

(٣) لوزير المالية أن يصدر قرارا بتخصيص طرّح البحر المتصل بمراسى المادى المقررة أو بمواقع الموارد لمقتضى هذه المراسى أو الموارد .

وإذا أبطل المرمى أو المورد اعتبر هذا الطرّح كالطرّح الحادث .

(٤) فيما عدا طرّح البحر الذي يصدر به القرار المشار إليه بالبند السابق وطرّح البحر الذي يظهر في دائرة مدينة مقررة فيها عوائد على المياه — يوزع كل طرّح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمام بنسبة ما تقدمه .

فإن لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرّح على مساحة الأكل يوزع الطرّح أو الزائد منه بحسب الحالة على أصحاب أكل البحر في البلاد المجاورة وتكون الأولوية للبلاد الواقعة جهة ورود مياه النيل .

(٥) فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين البحر وبحور التوربين بخراطم مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يبتدآن من نهاية حدّ الزمام من جهة البحر ويتجهان إلى محور التوربين .

(٦) لا يجوز توزيع طرّح البحر إلا إذا بلغ خمس الأكل اللازم تعويضه والا إذا انقضى سنتين متتاليتين أو رأت وزارة المالية لأى سبب الطرّح أصبح ثابتا .

(٧) يخصص أكل البحر من الطرّح المعاصر له أو الحادث بعده . ويمكن تعويضه من الطرّح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرّح أكثر من خمس سنوات .

(٨) خلافا للأحكام السابقة بتخصيص طرّح البحر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لتعويض أصحاب الأرض المذكورة دون أرباب الأملاك الآخرين بالبلد أو المدينة التي ظهر فيها الطرّح على أن يكون التعويض بنسبة ما تقدمه أصحاب تلك الأرض .

(٩) يوزع الطرّح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائيا لا يجوز المعارضة فيه .

ويصدر القرار في خلال السنة الأشهر التالية لإيعاد المصدد بالبند السادس ويكون سنّا لذلك وله قوة العقد الرسمى ويؤشر به في تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن .

(١٠) إذا لم يوزع الطرّح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لعدم وجود أكل يلزم تعويضه فلوزارة المالية بعد الاضطلاع على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن تعرضه للبيع طبقا لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوالى لملك الأرض المتصلة به فالملك في البلد أو المدينة التي ظهر الطرّح بزمامها فالملك في البلد المجاورين .

ويستقط هذا الحق إذا لم يستعمل في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إعلانا في الجريدة الرسمية بمرض الطرّح للبيع .

(١١) طرح البحر الذي لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واضحة اليد عليه بحري تزييمه طبقا لأحكام هذا القانون .

ونما على صورة بنى ١٢ و ١٤ من اللائحة السعيدية :

(بند ١٢)

إذا لم الحال لمصلحة الرى العائد منها المنافع العمومية وإصلاح الأراضي الى حفر ترع أو عمل جسور أو إنشاء قنطرة أو نحو ذلك أو بحسب الاقتضاء جرى عمل طرق عمومية أو إنشاء أبنية تتعلق بإولام المصلحة وأخذ لذلك أطيان خراجية واستوجب رفع مالها على جانب الميرى كما ذكر في البند الحادى عشر فلاطيان الى يرفع مالها لا يكون الزرع إلا بعد العرض والاستحصل فى أمر الزرع وذلك من بعد أخذ مقاسات الأطيان المذكورة بمعرفة الهندسين واستيفاء حقيقتها وصحتها بمعرفة المديرية قبل العرض وكذلك من الآن فصاعدا إذا كان يحصل أكل بحر بالأطيان الخراجية أو العشورية ولم يخلف جزيرة فى مقابلة ما أكله البحر من الأطيان فى البلدة التى حصل بها ذلك فبعد المساحة يصير رفع مال أو عشور ما أكله البحر على طرف الديوان بعد العرض وصدور الأمر وأما إذا تخلف أطيان جزيرة متصلة بأطيان الناحية الى أكل البحر منها فينظر لمقدار الناهب من أكل البحر وتصير توفيقه من المتخلف فإذا كان المتخلف أقل مما أكله البحر فيصير توزيعه بنسبة ما أكله البحر من أطيان كل إنسان والباقي يرفع مالها على طرف الديوان بعد العرض وصدور الأمر عنه ويعتبر الأجره من ذلك من الآن فصاعدا فأما ما سبق إجراله فى مثل ذلك فلتأبأ لما حكم فيه سابقا يستمد وإذا كانت تظهر زيادة بعد وفاة العجز فيصير إعطائهما المزداد لمن يرغب من أهالى الناحية المتصل بها ذلك بمقتضى المزايدة التى تجرى بينهم على عموم أهالى الناحية جميعا حيث هم أحق وأولى من الغير .

(بند ١٤)

انه بحسب جريان النيل وبحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف أكل بحرى الأطيان من المهنئين وتحتل جزائر مستعدة وكان يصير فى خصوص الجزائر المذكورة منازعات وجارية فيها الأحكام بموجب روابط عمدة لذلك من مدة سابقة فلا أحكام التى سبقت فى خصوص ذلك قبل هذه اللائحة لا تنقض بل يكون حكمها جارا على ما كان عليه بدون نقض . أما من الآن فصاعدا فالجزائر التى تظهر يكون الحكم فيها على ثلاثة وجوه : (الوجه الأول) أنه إذا كان البحر أكل من الأطيان العلوى بلد من البلاد وأظهر جزيرة متصلة بأطيان البلد ولو كانت تلك الجزيرة متصلة بحدود أطيان بلاد أخرى فيصير استيفاء أكل البحر من تلك الجزيرة وإذا كانت المتخلف لا يوقى بما أكله البحر فالذى يبقى من بعد خصم المتخلف يصير رفع مال على طرف الديوان كما تصرح بذلك فى البند السادس عشر من هذه اللائحة . وأما إذا كان المتخلف زائما عن الذى ذهب فن بعد استيفاء قدر الناهب تازيادة التى تبرز من المتخلف تعطى للمزداد لمن يرغب من أهالى البلاد المتصل بذلك بحدودها . وأما إذا كان المتخلف ظهر متصلا بأطيان بلد آخر غير الذى أكل منها البحر فهذه يصير دخولها فى الميزان إذا لم يكن ظهر بحر بأطيان البلد التى ظهرت بها الجزيرة والذى تنتهى عليه تضاف على زمام بلده . (الوجه الثانى) إذا كانت الجزيرة التى تظهر هى بين

ومع ذلك يجوز خلافا لأحكام البند السابع المتقدم تعويض أصحاب الأرض التى أكل منها البحر من الطرح الذى يكون قد ظهر قبل الأكل بأكثر من خمس سنوات .

(١٢) يكون الطرح الموزع أو المبيع خاضعا لنفوق الارتفاع التى يرتبها القانون دون أن يقترب على ذلك أى حق فى المطالبة بتعويض فى مقابل هذه الحقوق .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ولوزير المالية ان يصدر ما يقتضيه تنفيذ هذا القانون من القرارات .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ قانون من قوانين الدولة .

وهذا نص المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء :

نظرا لمضى وقت طويل على صدور اللائحة السعيدية المعروفة باللائحة طرحة البحر حيث قد صدرت فى ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ أى من نيف وسبعين عاما ، ولما لوحظ من أن القيود الواردة بها فى احتياج كبير الى تعديلها لتكون مطابقة للحالة الحاضرة ولأن وزارة المالية تتلاقى صوابات جملة فى سبيل تنفيذها الآن ولأن قيد أسبقية ظهور الطرح على حدوث أكل البحر وقيد اتصال الطرح بأطيان البلد كانا يحولان دون تعويض كثير من الأهالى عن أكل البحر الذى يوجد بأطيانهم وقد حصلت شكاوى كثيرة من الأهالى بخصوص ذلك .

لذا ترى وزارة المالية أن هذه اللائحة لم تعد صالحة للعمل بها فى الوقت الحاضر وتشرف بأن تعرض مع هذا مشروع مرسوم بقانون ليحل محل الأحكام الخاصة بطرح البحر فى اللائحة المذكورة وقد روى فى وضحه ملاحظة الفيدو التى كانت سببا للشكوى من تنفيذ اللائحة السعيدية وإجراله توزيع الطرح بطريقة أقرب الى أحكام العدالة وتعويض الملاك الذين أكل البحر من أطيانهم ولم يرضوا فى المسامحة لعدم انطباق أحكام اللائحة عليهم وذلك من الطرح الموجود الآن تحت يد الحكومة سواء أكان قد مضى على ظهور الطرح قبل الأكل خمس سنوات أم لم يكن مضى .

فإذا وافق ذلك يكتم باستصدار المرسوم الملكى بعرضه على البرلمان - مع العلم بأن المشروع المذكور قد صار وضحه فى صيغته القانونية بمعرفة اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة الحفانية .

وتحصلوا بقبول فائق الاحترام ما

تحريرا فى ٤ يوليوس ١٩٣١

وزير المالية

إسماعيل صدق

ملحق رقم ٦

جلسة الثلاثاء ٢٣ شوال سنة ١٣٥٠

(أول مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن العريضة رقم ٥٢ المقدمة من يوسف ابراهيم المزارع بالنيابة
بطلب شمول قانون تخفيض الاجارات الزراعية الصادر
في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الأراضي التي يزرع بها نخيل
وعنب ومواخ

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عجب بانغا)

"أحال المجلس بجملة ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ هذه العريضة إلى بلقي المالية
والحقانية وقد بحثتها لجنة المالية بجملة ١٦ فبراير سنة ١٩٣٢

ولما كان التشريع الخاص بتخفيض الاجارات الزراعية من سنة
١٩٢٩ - ١٩٣٠ قد صدر به القانون رقم ١٠٣ في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣١
أي قبل النظر فيها تضمنته العريضة المشار اليها فيكون البحث في موضوعها
الآن مما يستدعي ادخال تعديل عن القانون المذكور اذا صح أن ما يطلبه
مقدم العريضة فيه مصلحة لفرق من المزارعين مستأجرى الأطنان التي
يؤرع بها نخيل وعنب ومواخ .

وبما أنه اتضح لجنة أن الأسباب التي تضمنتها العريضة غير كافية لإعانة
البحث في موضوع سبق أن صدر به قانون ٤

لذلك رأيت اللجنة بالإجماع حفظ هذه العريضة في

رئيس لجنة المالية

يوسف قطاوى

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢

نص العريضة

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تحية واحتراماً - مجلس النواب أقر بجلسته الأخيرة قانون بتخفيض اجار
الأطنان الزراعية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وجعل الموضوع قاصراً على الأطنان
الزراعية فقط .

وحيث بعض الأطنان المروغب تخفيض اجارها متروك بها نخيل وعنب
وأعجار مواخ وغيره وهذا الأسلاف بإعجار قائم بذاته وفيه معلومة للتقاعدين
بمخلاف فئة إعمار الأطنان وأبق القانون بدون تغيير يوجب تنازعات بين
المالك والمستأجر .

البحرين والبحر أكل أطنان من إحدى النواحي التي طبرت بينهم من
الأطنان الملو المكنفة على الأهالي في احدى يصير متناس ما أكله البحر ويرفع
ماله على طرف الديوان وأطنان الجزيرة المذكورة يصير تزولها في المزار بين
أهلى البلاد التي ظهرت الجزيرة مقابلة لحسود أطنانهم وتصل لمن تنتهى عليه
المزايدة وتعلق بزمام يده . (الوجه الثالث) أنه من حيث تارة تحدثت
بجرائر البحر من دون أكل بحر من أطنان المصمور قتل هذه الجزائر تعطى
لأهالى البلاد التي ظهرت فيها بينهم بالمزاد على الوجه المشرح وتضاف على
زمام يده من تنتهى عليه وكل ما يوقع البحر من تلك الجزيرة فيها بعد وقصه
عن اصلها فن بعد المساحة ومعلومة متسدر العجز عرض عنه بالاستقذان
من رفع ماله وبصدد الأمر يجري العمل بقتصاد في رفع ماله عن الذي
يكون مكلفا عليه . وأما ما ظهر زيادة دبا فيتميد على من سبق قيد أطنان
الجزيرة عليه بالغة السابق الاعضاء له بها بدون أن تؤل الزيادة المذكورة
بالمزاد وكل ما انتهى المزار فيه على أمد وجميع ذلك يستند أثرية له ويحمرى
فيه كما في بنود الأطنان انخارجية وما يقتدر زيادة الجزائر بعد وفاة الزملاء
يجرى فيه مقتضى الأمر له اند في ١٠ من الأول سنة ١٩٢١

ملحق رقم ٥

جلسة الثلاثاء ٢٣ شوال سنة ١٣٥٠

(أول مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الحقانية

عن العريضة رقم ٥٢ المقدمة من يوسف ابراهيم المزارع بالنيابة
بطلب شمول قانون تخفيض الاجارات الصادر في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠
الأراضي التي يزرع بها نخيل وعنب ومواخ

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عجب بانغا)

"أحال المجلس بجملة ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ هذه العريضة إلى بلقي الحقانية
والمالية وقد بحثتها لجنة الحقانية بجملة ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ ورأت ان
الضرورة التي ألحقت لمن تشريع احاصر تخفيض الاجارات الزراعية
لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ليست متوزنة فيما يتعلق بالأرض التي يزرع بها نخيل
وعنب ومواخ وهي التي أشار اليها مقدم العريضة إذ أن التنازع على وضع
القانون المشار إليه هو تدهور أسعار الفئس إلى حد له بعد من قبل .

لذلك رأيت لجنة رفض هذه العريضة

رئيس اللجنة

أحمد طلمت

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢

لذلك :

رأت اللجنة بالاجماع إحالة هذه العريضة الى وزارة الداخلية مع التوصية بالبحث في وضع مشروع تشريع يحرم بيع الخمر للقصر الذين لم يبلغوا سن الرشد لخلو اللائحة المختصة بها من ذلك . وترى إذا وافق المجلس ان يطلب الى الوزارة المذكورة النظر فيما سبق أن وعدت به من قبل، من أنها ستعمل على تخليل تعهيد التصريح بمنع بيع الخمر ومنع إعطائه رخص جديدة .

رئيس اللجنة
(محب)

نص العريضة

حضرات أصحاب المال والعزة شيوخ ونواب الشعب المحترمين
تحيتي اليكم جميعا ، وبعد قال الله تعالى في كتابه العزيز :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”وَلَسْتَ مِنْكُمْ فِي شَيْءٍ لَمَّا دَعَوْا إِلَى الْخَمْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ“ ، وقال أيضا ”إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ“ .

وبما أن حضراتكم أعضاء دار التشريع فيجب أن تعملوا لنصرة الدين بما جاء في كتابه الحكيم ، وأسأعرض على حضراتكم بعض اقتراحات مأخوذة من الدين الحنيف وهي :

١ - إغلاق بيوت الدعارة وإنشاء مصنع لأي عمل من الأعمال لكل السيدات اللاتي كن يعترفن البغاء .

٢ - إغلاق حوانيت الخمر وكل المحلات التي يباع فيها الخمر (القهل) وتشديد الرقابة على جميع المقاهي من أجل ذلك .

٣ - معاقبة الذين يسبون الدين الحنيف معاقبة صارمة .

٤ - معاقبة الزانية والزاني والسارق والسارقة بما جاء في كتاب الله .

وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يبينكم على نصرة الحق والدين ، والسلام على من اتبع الهدى .

محب لرفعة الدين
أعضاء : محمود علي سعيد

تحريرا في القاهرة في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١

وحيث مجلس الشيوخ سينظر في الجلسة المقبلة في هذا القانون لنا نتمنى أكراما لله النظر في الأمر حتى يتم الرخصة (الموضوع بسيط جدا في دولة الرئيس بذكر ما هوأت) (الأطيان الزراعية وكذا التخليل وغيره اذا كان لها فية إيجار قائمة بذاتها) والله قادر بأن يوفق الجميع لما فيه الراحة .

واقبلوا فائق الاحترام اقندم ما

مصر في ١٨ يولييه سنة ١٩٣١

يوسف ابراهيم
مزارع بالمنيا

ملحق رقم ٧

جلسة الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٥٠

(٧ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الداخلية

عن العريضة رقم ٩٩ المقدمة من محمود علي سعيد بطلب إغلاق بيوت الدعارة وحوانيت الخمر والميسر ومعاقبة الذين يسبون الدين الحنيف عقابا صارما ومعاقبة الزانية والزاني والسارق والسارقة بما جاء في كتاب الله

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باننا) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ هذه العريضة الى لجنة الداخلية وقد بحثت موضوعها بجلسته ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ وانضج لها أنه سبق أن تقدمت للجلسة عدة عرائض في سني ١٩٢٤ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ بطلب منع البناء والمسكرات، ورأت اللجنة وتقتد إحالة تلك العرائض الى وزارة الداخلية للنظر فيها بالبنائية التي تقتضيها أهمية الموضوع ، ووافقت المجلس على رأى اللجنة ، وكانت إجابة الوزارة أنها تقدر مسألة محاربة البناء والمسكرات حتى قدوها لقائدة الصحة والأمن العام والآداب، وأنها جادة في السعي بأمل الوصول الى غاية مرضية نحو ذلك .

ولما بحثت هذه اللجنة ماتضمنته العريضة المذكورة خاصا بمجلات الميسر والذين يسبون الدين والزاني والزانية والسارق والسارقة اتضح لها أن هناك تشرعوا نظرا موضوعا لهذه المسائل جار العمل بها ، الا أنها رأت فيما يتعلق بحوانيت بيع الخمر أن اللائحة الخاصة بها خالية من النص على عدم بيع الخمر للقصر الذين لم يبلغوا سن الرشد .

خاصا - أن الأرض الملحقة بسجن الاسكندرية تسمع زيادة مباتيه مع الاقتصاد في النفقات تتشبا مع ما تقتضيه الحالة المالية الراحنة .

وقد اتضح للجنة أن مشروع إنشاء هذا المبر مقدرا لمبلغ ٢١.٠٠٠ جنيه مطلوب منه الآن ٥.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية الحالية للنفقات اللازمة للإنشاء في المدة الباقية من هذه السنة ، وأن باقى الاعتاد وقدره ١٦.٠٠٠ جنيه مدرج في مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة المقابلة للمعروض الآن على البرلمان .

لكل هذه الأسباب ، ونظرا لضرورة الإسراع في إنشاء هذا المبر ثلاثي ما قد نشأ من ازدحام المسجونين في السجون من الاخلال بالنظام وتعرضهم للأمراض المعدية ، رأت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على الاعتاد المطلوب وعلى مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ما رئيس لجنة المالية (التيانية)

قلىنى

٩ مارس سنة ١٩٣٢

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ - ميزارة الأشغال العمومية) - فرع ٣ - "مصلحة المبانى الأميرية" - باب ٣ - "أعمال جديدة" اعتاد بمبلغ ٥.٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) من أصل التكاليف المقدرة لبناء عبر ثالث في سجن الاسكندرية .

ويؤخذ هذا الاعتاد من وفورات الباب الثالث في ميزانية مصلحة المبانى الأميرية .

مادة ٢ - على وزراء الداخلية والمالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .
نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام النولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدرى

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء:

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أوضحت وزارة الداخلية بكتاب تاريخه ٣ أغسطس سنة ١٩٣١ أن مصلحة السجون تانى كثيرا من جراء زيادة عدد المسجونين زيادة مطردة وازدحام السجون بهم ، فقد بلغ المتوسط اليوى في الأسبوع المنتهى في ٤ يوليى سنة ١٩٣١ ٢٧.٣٤ مسجوناً في حين أن المقرر الصحى للسجون الحالية هو ١٢٤٨٨ مسجوناً فقط ، وأن الأمر ليس قاصراً على ما يصادف المصلحة من الصعوبات واستتباب النظام والأمن ، بل إنه يمتد إلى ما هو أشد خطورة وأدعى إلى الحذر ، وهو تعرض المسجونين لفتى عدوى الأمراض بينهم . وقد يكون ذلك سببا في تحمل الحكومة أضعاف المبلغ المقرر لإنشاء المبر المطلوب .

ملحق رقم ٨

جلسة الاثنين ٧ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(١٤ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتاد إضافى في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة المبانى الأميرية) للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المحرم محمد عبد باننا) .

أحال المجلس على لجنة المالية بمجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بسد إقراره وانحصاص بفتح اعتاد إضافى بمبلغ ٥.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية - فرع ٣ - مصلحة المبانى الأميرية - باب ٣ - أعمال جديدة) من أصل التكاليف المقدرة لبناء عبر ثالث في سجن الاسكندرية ، على أن يؤخذ هذا الاعتاد من وفورات الباب الثالث في ميزانية المصلحة المشار إليها .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلسها التى اتفقت في ٣ مارس سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع القانون المعروض والمثلث نصها في نهاية هذا التقرير وتبين لها مما ورد في هذه المذكرة ومن البيانات التى أدلى بها أمام اللجنة حضرة صاحب السعادة مدير عام مصلحة السجون ما يأتى :

أولا - أن مصلحة السجون تانى كثيرا من جراء زيادة عدد المسجونين زيادة مطردة وازدحام السجون بهم رغم ضيق الأماكن المخصصة لهم ، فقد بلغ متوسط عددهم في الأسبوع المنتهى في ٤ يوليى سنة ١٩٣١ ٢٧.٣٤ مسجوناً في حين أن المقرر الصحى للسجون الحالية هو ١٢٤٨٨ مسجوناً فقط .

ثانيا - أن عدد المسجونين في سجن الاسكندرية المطلوب إنشاء المبر به بلغ من واقع إحصاءه عمل في فبراير الماضى ٢٨٤٧ من الرجال و١٢١ من النساء في حين أن المقرر الصحى لهذا السجن هو ٧٦٨ من الرجال و٨٠ من النساء .

ثالثا - أن مصلحة السجون اضطرت إلى عمل خيام داخل السجن وإبطال بعض الورش الحالية لوضع المسجونين فيها .

رابعا - أن مع ما يصادف المصلحة بسبب ذلك من الصعوبات في حفظ الأمن العام والنظام يخشى أن يؤدي الحال إلى ما هو أشد خطورة وأدعى إلى الحذر ، وهو تعرض المسجونين لفتى عدوى الأمراض بينهم . وقد يكون ذلك سببا في تحمل الحكومة أضعاف المبلغ المقرر لإنشاء المبر المطلوب .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٣٢ وبعد أن سمعت بشأنه ملاحظات حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية تبنّى ما يأتي :

أولاً - أن سهولة الانتقال من مكان إلى آخر تدعو إلى العمران ، ولذلك فكرت الحكومة في تهيئة طريق القواصل ما بين فوكه ومرسى مطروح لتجعله صالحاً للاستعمال بحالة مرضية .

ثانياً - أن مرسى مطروح تبعد عن فوكه بنحو ٧٢ كيلومتراً .

ثالثاً - أن الحكومة فكرت في تنفيذ المشروع بإحدى طريقتين : إحداهما ، استخدام مساجين في هذا العمل ، والأخرى استخدام شغالة محليين .

وقد رأت الأخذ بالطريقة الثانية ، لأنها تمكن من استخدام أكبر عدد من الساطلين ، وتخفف كثيراً من المصاريف التي تتكفلها الحكومة في المحافظة على المسجونين وراسيتهم ومراقبتهم أثناء العمل .

رابعاً - أنه قد روعي في تقدير التكاليف اللازمة لإنشاء هذا الطريق أقصى ما يمكن من الاقتصاد .

خامساً - أن هذا الطريق لا يحتاج لمصاريف صيانة في هذه السنة فضلاً عن أن هذه المصاريف في المستقبل سوف تؤخذ من المبلغ المقرر في الميزانية لعمارة الطرق في الصحراء .

وقد أقيمت أثناء نظر هذا المشروع مسألة أن إقرار اللجنة له لا يعتبر موافقة ضمنية على فكرة إنشاء المصيف الذي فكرت الحكومة في إعداده في مرسى مطروح كما ورد في تقرير لجنة المالية لمجلس النواب ، لأن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة خاصة .

فصرح حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية أمام اللجنة بأن فكرة إنشاء الطريق كانت سابقة على فكرة إنشاء المصيف ، لأن الطريق لازم للقواصل حتى مع عدم إنشاء المصيف .

لذلك رأت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على فتح الاعتداد المطلوب وعلى مشروع القانون المعروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب بحفظ هو الا يعتبر إقرار هذا الاعتقاد موافقة ضمنية على فكرة إنشاء المصيف الذي فكرت الحكومة في إعداده في مرسى مطروح . على ألا يفسر ذلك أيضاً بأنه رفض لمشروع إعداد المصيف الذي تحتفظ اللجنة بحق دراسته عند ما تقرّر الحكومة بشأنه ما يستدعي تصديق البرلمان عليه .

٩ مارس سنة ١٩٣٢ رئيس لجنة المالية (بالباب)

قلمى فهمى

نحن فراد الأول ملك مصر

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١٤ - وزارة الحربية والبحرية - فرع ٢٤ - مصلحة الخلدود - باب ٣ - أعمال جديدة) اعتداد إضافي بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه) لإنشاء طريق موصول من فوكه إلى مرسى مطروح .
ويؤخذ هذا الاعتداد من حساب الرزم الإضافي على الدخان .

لذلك لم تر مصلحة السجون بداً من أن تبحث في مشروعاتها الانشائية أمر تخفيف وطأة الزحام مع مراعاة الاقتصاد في النفقات ، تحسباً مع ما تقتضيه الحالة المالية الراهنة . فقرر الرأي على مشروع بناء حيز ثالث في سجن الاسكندرية حيث فاق الزحام فيه كل زحام في السجون الأخرى ، إذ بلغ متوسط المسجونين فيه ٣١١٤ مسجوناً في يونيو في حين أن مقرره الصحي هو ٨٤٨ رجلاً ونساء .

وقد سبق أن عرض المشروع على لجنة وضع برنامج أبنية الحكومة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ فأقره وحددت تكاليفه بمبلغ ٢٩٠٠٠ جنيه يدرج منها ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٣٠ ولكن ظروف العمل في مصلحة المباني الأميرية أوجبت إرجاء المشروع .

وقد أسيّد إجراء تقدير التكاليف بجلست ٢١٠٠٠ جنيه بدلاً من ٢٩٠٠٠ جنيه .

بناءً على ذلك ، ونظراً لأن ميزانية مصلحة المباني للسنة الحالية لا تشمل على اعتداد خاص لهذا المشروع ، فتقرر وزارة الداخلية فتح اعتداد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه لنفقات هذه السنة على أن يؤخذ من وفورات الباب الثالث في ميزانية مصلحة المباني ويدرج الباقي وبقدره ١٦٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المقبلة .

والجنة المالية توافق على هذا الطلب ، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لإقراره بموافقة تعرضه على البرلمان .

وبترفع هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما
الرئيس

اسماعيل صدقي

ملحق رقم ٩

جلسة الاثنين ٧ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(١٤ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتداد إضافي بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحربية والبحرية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لإنشاء طريق موصول من فوكه إلى مرسى مطروح

(انظر حاضرة الشيخ المحترم مدع باب ١٨)

أحال المجلس على لجنة المالية بجملة أول مارس سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بعد إقراره ، ولخلاص بفتح اعتداد إضافي في ميزانية وزارة الحربية والبحرية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (فرع ٢ - مصلحة الخلدود - باب ٣ - أعمال جديدة) لإنشاء طريق موصول من فوكه إلى مرسى مطروح ، على أن يؤخذ هذا الاعتداد من حساب الرزم الإضافي على الدخان .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بنسبته الدولة وأن يشرق الحرية الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
صدر فى ٠٠٠

ملحق رقم ١٠

جلسة الاثنين ٧ ذى القعدة سنة ١٣٥٠
(١٤ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التى فصلت فيها بجملة ١٩ يناير سنة ١٩٣٢
(المقرر حاضرة الشيخ الهزيم الدكتور مرسى محمود اغنى).

العرائض التى رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقا للفقرة ١ و ٢ و ٣
من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلى للبرلمان

عريضة رقم ٣١ - بريقان إحداهما مقدمة من عبد العزيز منصور العمدة
عن أهالى قلين ، والاخرى من السيد البرماوى وآخرين عن أهالى قلين -
بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٢ - بالنظم من إغلاق مدرسة قلين الابتدائية .
رأت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٣٢ - مقدمة من محمد عبد الفتاح خليل وآخرين من رؤساء
مدارس الاغانية ببلدة ميت غمر - بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٢ - بالنظم من
حرمانهم من الإغانة السنوية التى قرر مجلس المديرية حرمانهم منها .
رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٣٣ - مقدمة من زبيب حلى بمصر - بتاريخ ٦ يناير
سنة ١٩٣٢ - تطالب فيها صرف مبلغ على سبيل الاغانة ووساطة المجلس
لدى دولة وزير المالية فى ذلك .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٣٥ - مقدمة من اصحاب جرجس من ناحية الجندية مركز
بنى مزار - بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إنه كان بينه وبين آخرين
قضية مدنية وحكم فيها ويطلب إحالة القضية على التحقيق .

رأت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٣٦ - مقدمة من محمود عزت وآخرين من خريجي مدرسة
الطب البيطرى عام ١٩٣٠ - ١٩٣١ - بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٢ - يطلبون
فيها إيجاد عمل لهم فى الحكومة .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٤٠ - مقدمة من بهجت سراج الدين حشيش بمصر -
بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إنه سبق له أن قدم طلبا للجلسة
لإعادة ربط معاشه لحين بلوغه سن الحادية والعشرين ويضيف الآن أن
مجلس الوزراء قرر معاملة أحد أولاد المرحوم سيد بك أنطولى بما طلبه
ويطلب مساواته به .

رأت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ٤٢ - مقدمة من عمال رى مركز امبابه البحارة - بتاريخ
١٠ يناير سنة ١٩٣٢ - بالشكوى من أعمال مهندس رى مركز امبابه الثالثة .
رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٢ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٤٣ - مقدمة من سعد أحمد محمود الخليفة بمصر - بتاريخ
١٠ يناير سنة ١٩٣٢ - يطلب فيها تأليف نقابات لأصحاب المهن المختلفة
فى القطر المصرى .

رأت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

عريضة رقم ٤٤ - مقدمة من عبد السميع محمد وآخرين من أهالى دائرة
قطعة العزيزية مركز سنوس - بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٢ - بالنظم من
معاملة ضابط نقطة العزيزية مركز سنوس ولأنه أتى بأعمالا مغايرة للاحلاق
والدين .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٢ من المادة ١١٠

العرائض التى رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات والهيئات المختلفة طبقا
للفقرتين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلى

عريضة رقم ٤٥ - مقدمة من توفيق الطحاوى وآخرين من طائفة
التربية بمصر - بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٢ - بالنظم من تصرفات لجنة
الحيانات معهم ويطلبون إنصافهم .
رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٤٦ - مقدمة من عبد الباقى بدمهور - بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٢ -
يطلب فيها إزالة قهقهة الضمائر من مكانها الحالى إلى مكان بعيد ، لأنها
موجودة بجوار المساكن وفى هذا من الضرر مافيه .
رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٤٧ - مقدمة من عبد الرحمن اسماعيل وآخرين من أهالى
مركز فاقوس - بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٢ - بالتضرر من أن سكة السراة
أصبحت غير صالحة للروو بسبب أن مصلحة الرى لم تصلحها من مدة سنة
ونصف ، ويطلبون إصلاحها للصالح العام .
رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ٤٨ - مقدمة من عبد الرحمن نصر الله وآخرين من أهالى
كفر الخاج عمر جاورها من البلاد المتفعة بترعة السراة العمومية مركز
فاقوس - بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٢ - يقولون فيها إن جزءا من أراضيهم
المتفعة من ترعة السراة دمل ويطلبون التصريح بربه كل أربعة أيام
ليتمكنوا من زراعتها أرزا وقطنا .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال

رئيس اللجنة
محمود عزمى

في البلاد والتي أدت الى حالة لا يتصور أن تستقر قبل انقضاء وقت غير قصير - لم تتحى الحكومة من التثبت من نتائج تجربة المدة التي انقضت منذ تطبيق التعريفة الجبركية الجديدة . ولذلك رأت إرجاء وضع التعريفة الجبركية في شكلها النهائي الى أن تستقر الأحوال الاقتصادية ، كما رأت أن الضرورة تقتضي بأن يرخص لها أن تعدد تعريفة الرسوم الجبركية ورسم الانتاج على بعض الحاصلات المستوردة وأن تعدلها كلما رأت وجها لذلك - وذلك بمراسم تقي لها قوة القانون الى أن يصبح قانون التعريفة الجبركية ساري المفعول على أن تعرض الحكومة مشروع هذا القانون على البرلمان أثناء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، إلا إذا وافق البرلمان على مد هذا المهاد .

ويقتضى هذا الترخيص بطبيعة الحال أن تحول الحكومة أثناء هذه المدة حق منح الإعفاءات المؤقتة من الرسم الإضافي المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ وحتى عقد اتفاقات مؤقتة مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الألة الأكثر ربحية .

وقد تقدمت الحكومة الى مجلس النواب بشروع القانون المعروض لتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢ بشأن الإله أعلاه ولكن مجلس النواب وافق على ما رآه لجنة المالية من أن مدة ثلاث سنوات التي ترى الحكومة أن يرخص لها في أثناءها تعديل رسوم الجبركية بمراسم لها قوة القوانين وأن تحول حق منح الإعفاءات المؤقتة من الرسم الإضافي ، هي مدة طويلة رعى ذلك المجلس أنه قد تستمر أثناءها الحالة الاقتصادية العامة وقرر قصر هذه المدة على سنة واحدة وعمل مشروع القانون المعروض طبقا لذلك وقد قبلت الحكومة هذا التعديل .

ولدى بحث مشروع هذا القانون في لجنة دار حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك سبأه . ثم دستورية إصدار الحكومة لمراسم لها قوة القانون بتعديل رسوم الجبركية لأن ذلك يتعارض مع المادة ١٣٣ من الدستور التي نصها :

« لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلا أو إلهاها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهل بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون . »

وقد كان حضرة الشيخ المحترم أثار هذه المسألة الدستورية بيننا مجلس النواب في سنة ١٩٣٠ عند نظر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفة الجبركية الذي حول الحكومة حق تعديل تلك التعريفة وتحديد رسم الانتاج بمقتضى مراسم لها قوة القانون وأوضح أمام ذلك المجلس وجهة نظره في مخالفة هذا الاجراء بنصوص الدستور وتعرض لنص المادة ٤١ منه التي ذكرت الحالة الوحيدة التي يمكن فيها الالتجاء الى إصدار مراسم له قوة القانون .

ملحق رقم ١١

جلسة الاثنين ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(٢١ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالتعريفة الجبركية

(المقدرة الشيخ المحترم محمد عبد باغا)

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب - بعد إقراره - بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالتعريفة الجبركية .

وقد بحثته اللجنة بجلساتها التي انعقدت في ٧ و ٨ و ١٤ و ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ وصممت بشأنه ملاحظات وزارة المالية على لسان حضرة صاحب السعادة وكها وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة من اللجنة المالية بوزارة المالية الى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المذكور - ورجعت الى نفس القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفة الجبركية وإلى المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ بتعديل المادة الثانية من القانون سالف الذكر - فاضطح لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ حولت الحكومة الحق في أن تعدد تعريفة الرسوم الجبركية وكذلك رسوم الانتاج على بعض الحاصلات المستوردة - بمراسم تكون لها قوة القانون الى أن يصبح قانون التعريفة الجبركية ساري المفعول واشترطت عرض هذه المراسم على البرلمان في دورته التي كانت قائمة وقت صدور القانون المذكور . ورخصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون المشار اليه لوزير المالية في أن يمنح بقرار واذرى إعفاءات مؤقتة من الضريبة الإضافية سواء بوجه تام أو بوجه خاص وذلك في أثناء السنة الأولى من تاريخ سريان التعريفة الجبركية .

وقد صدر في أثناء عطلة البرلمان المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ يرخص لوزير المالية بهذا المنع لمدة سنة أخرى .

وقد أوضح سعادة وكيل وزارة المالية أمام اللجنة أنه نظرا لتقلبات الاقتصادية العامة التي كلف لها أثر شديد في الانتاج الصناعي والزراعي

وجبات بعد ذلك المادتان ١٦ و ١٧ من الدستور الفرنسي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ وقروا أنه لا يجوز فرض أو تحصيل أية ضريبة إلا بمقتضى قانون تم قروا بعد ذلك أن الضريبة العقارية تكونت أيضا لمدة سنة .

جاء بعد ذلك الدستور الفرنسي الأخير الصادر في سنة ١٨٧٥ ولم يتعرض لهذه المسألة مطلقا وليس معنى هذا أن القاعدة يمكن أن تختلف يقال إنه يجوز تحصيل ضرائب بغير قانون، إذ المتفق عليه أن النصوص القديمة سارية وأن الضرائب لا يمكن فرضها إلا بقانون يوافق عليه مجلس النواب ومجلس الشيوخ بالصيغة القانونية المعتادة .

والأصل في وجود الدساتير هو الرقابة على ميزانية الدولة وتنظيمها ولهذا فإن القاعدة الأصلية في بلاد العالم أنه لا يجوز فرض ضريبة إلا بقانون . يؤخذ من هذا أن القاعدة التي أشار إليها الدستور المصري في المادة ١٣٣ هي القاعدة العامة المعمول بها في فرنسا وغيرها من البلاد وما دام الأصل واحدا والقواعد الأساسية واحدة وجب أن ينظر إلى ما فعلته فرنسا إزاء هذا النص ليكن اتباعه في مصر .

ففي سنة ١٨١٤ - أي في الوقت الذي كانت فيه النصوص صريحة في أن الضرائب لا يمكن فرضها أو تحصيلها إلا بقانون - صدر قانون بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨١٤ يعطى في المادة ٣٤ منه الحق للحكومة في أحوال الاستعجال في أن تزيد موقتا ضرائب الجمارك على البضائع الأجنبية بشرط أن تختم النصوص التي تحرر بها هذه الزيادة بمشروع قانون إلى المجلسين قبل انتهاء الدورة إذا كان البرلمان منعقدا أو في الدورة التالية إذا كان ذلك في فترة العطلة البرلمانية . وهذه هي نفس الحالة المعروضة الآن للحكومة تريد أن تعدل الرسوم الجمركية بمرسوم له قوة القانون والواقع أنه إذا كانت المبادئ الدستورية تقضى بعدم إعطاء توكلات أو تفويضات للحكومة بصيغة عامة وبغير قيد ولا شرط لأن في إعطائها ما يعطل الرقابة البرلمانية فإن التفويض المخلود في نوعه وفي مدته والذي يميز للحكومة أمر تصدح مراسيم لها قوة القانون لا يفرغ الفرض المقصود من رقابة البرلمان على أعمال الحكومة ، فذلك لأن المراسم لا مندوحة من عرضها على البرلمان في الدورة التي صدرت فيها إذا كان منعقدا أو في الدورة التالية إذا كان البرلمان غير منعقد .

هذا ما كان العمل جاريا عليه في فرنسا في سنة ١٨١٤ وقد حدث أن تغير الدستور الفرنسي في سنة ١٨٤٨ ومع ذلك استمر العمل بقانون سنة ١٨١٤ ولو أراد واضع الدستور أو الجمعيات النيابية التي أقرته أن تغير هذه الحالة لنص على ذلك صراحة .

على أن الدستور الفرنسي الصادر في سنة ١٨٧٥ لم يرد فيه أيضا نص يقابل نص المادة ١٣٣ من الدستور المصري وليس معنى هذا أن القاعدة الأصلية التي قروها المادة ٣٤ من قانون سنة ١٨١٤ قد تنبوت وليس معناه أيضا أنه أجيز في فرنسا فرض ضرائب أو تحصيلها بدون قانون . ومع هذا فقد صدر في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٧ قانون يميز للحكومة الفرنسية في غياب

ثم أشار إلى ما يقال من أن فرنسا في الحالات المستعجلة تميز التحصيل بمراسيم وصرح بأنه لا حاجة إلى الرجوع إلى فرنسا ولدى البلاد دستور مكتوب صريح لا ليس فيه ولا غموض . إنما يرجع إلى التفسير إذا كان في دستور فرنسا نص مقابل للنص الموجود في الدستور المصري وكان هذا النص محلا للنسب أو غموض .

ولكن إذا كان نص الدستور المصري واضحاً صريحاً فلا معنى لمطلقا للرجوع إلى فرنسا أو غير فرنسا ما دام لا يستطيع أن يفهم من نصوص الدستور المصري غير ما تنطق به هذه النصوص .

على أنه لا يمكن مطلقاً أن يندى في الدستور الفرنسي الذي صدر في سنة ١٨٧٥ على نص يقابل النص الموجود في الدستور المصري غير أنه عرضت في أثناء مناقشة لجنة المالية بمجلس النواب ترجمة لنبذة وردت في "أوجين بير" وهي النبذة ٢٣ والتي نصها "إن السلطة العليا في الموضوعات المالية العامة لا تسمح أن يبدل حق محرر بدون أن يسبق ذلك صدور قانون ."

ومع ذلك فإن المادة ٣٤ من قانون ١٧ ديسمبر سنة ١٨١٤ تميز للحكومة في حالة الاستعجال أن تزيد موقتا رسوم الجمارك على البضائع الأجنبية على شرط أن تعرض في شكل مشروع قانون على المجلسين قبل انتهاء الدورة إن كانا منعقدين أو على أقرب انعقاد إن لم يكونا منعقدين .

يتبين من ذلك أن فرنسا إذا أخذت بهذه الطريقة فانها تكون عملت بتنفيذ قانون عادي صدر سنة ١٨١٤ وهو قانون عادي صدر قبل الدستور الفرنسي الحالي . فالجلمان يمكن أن يأمر بصدوراته بتغيره فعلا . والفاوق بين مصر وفرنسا أن النص هنا نص دستوري لا يمكن مخالفة إلا بتغييره إجراءات خاصة وهذا فارق معروف ومسلم به بين نص الدستور وبين نص قانوني عادي .

وقد رجعت اللجنة إلى محاضر مجلس النواب التي أثبتت فيها هذه المسألة الدستورية واستعرضت المناقشات التي دارت حولها وردود مقرر لجنة المالية أمام ذلك المجلس ووجدت أن تلك الردود تتلخص فيما يأتي :

"إن بعض البلاد الأخرى تجري على نفس الطريقة المطلوب الأخذ بها الآن وأنه بالرجوع إلى نصوص الدساتير الأخرى التي قد تقابل أو تخالف النصوص الموجودة في مصر وجد أمر تصدح أمرت في المادتين ٣٢ و ٣٠ من الدستور الفرنسي الذي وضع في السنة الثالثة للثورة الفرنسية يقضى بأن كل الضرائب العمومية تحصل المناقشة فيها وتعين في كل سنة بواسطة المجلس التشريعي وله وحده أن يقرها ولا يجوز أن تستمر لمدة أكثر من سنة إلا إذا تقرر تجديدوها وهذا النص يتفق ونص المادة ١٣٣ من الدستور المصري .

وقررت المادتان ٤٨ و ٤٩ من الدستور الفرنسي سنة ١٨١٤ أنه لا يجوز فرض أية ضريبة أو تحصيلها ما لم يقرها المجلسان ويوافق الملك على هذا القرار ثم أشار هذا الدستور بعد ذلك إلى الضريبة العقارية ونص على أنها لا تقرر إلا لمدة سنة واحدة ثم تجدد .

وفيما على نص مشروع القانون كما أقره مجلس النواب :

مشروع قانون

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالتعريفات الجمركية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بتعديل التعريفات الجمركية النص الآتي :

“كل مرسوم يصدر بناء على الفقرتين السابقتين تتي له قوة القانون إلى أن يصبح قانون التعريفات الجمركية ساري المفعول ويجب أن يعرض مشروع هذا القانون على البرلمان أثناء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ إلا إذا وافق المجلسان على مد هذا الميعاد .”

مادة ٢ — يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ النص الآتي :

“وعند ذلك قال أن يصبح القانون المشار إليه في المادة السابقة ساري المفعول يرضخ لوزير المالية في أن يمنح بقرار وزاري إعفاءات مؤقتة من الضريبة المؤدة هنا قبل سواء بوجه عام أو بوجه خاص .”

مادة ٣ — يستبدل بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ النص الآتي :

“للحكومة أن تبرم إضافات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الأمة الأكثر رعاية على ألا تتجاوز مدة العمل بها التاريخ الذي يصبح فيه القانون المشار إليه في المادة الأولى من هذا القانون نافذ المفعول .”

مادة ٤ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور

وفيما على نص المذكرة المفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء :

“دخلت الحكومة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الحق في أن تتحدد تعريفات الرسوم الجمركية وكذلك رسوم الانتاج على بعض الحاصلات المستوردة بمراسم تكون لها قوة القانون إلى أن تصبح قانون التعريفات الجمركية ساري المفعول . على أنه اشترط عرض هذه المراسم على البرلمان في دورته التي كانت قائمة وقت صدور القانون المذكور .

المجلسين أن تتقرر وقف الضرائب المفروضة على التلال أو بعضها بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء وصدور أيضا في ديسمبر سنة ١٩٢٧ قانون يميز للحكومة أن تتقرر موقتا رفع الضرائب الجمركية على التلال والنبذ والحيوانات والنفوم المختلفة بمراسم لها قوة القانون . وقد بلغت فرنسا إلى هذا الاجراء لانها وجدت أن هذه الأصناف قد تعرض حالة السوق إلى أزمات سيئة النتائج تؤدي بالبلاد إلى أخطار داهية لا يمكن تحديدها .

على أن السبب الأصلي الذي يدعو إلى إصدار مراسم لها قوة القانون هو الرغبة في منع المضاربات ووقاية النظام الاقتصادي من الاضطراب .”

هذه خلاصة ما أدلى به مقرر لجنة المالية بمجلس النواب أمام ذلك المجلس في صدد هذا الموضوع .

وقد أخذ مجلس النواب في ذلك الوقت بهذه الأسباب وقضى في الموضوع بعد سماع البيانات سالفة الذكر — بالموافقة على تفويض الحكومة إصدار مراسم لها قوة القانون بتحديد تعريفات الرسوم الجمركية ورسم الانتاج . وجاء مجلس الشيوخ وقتها وأيد مجلس النواب فيما قرره .

وقد تناقشت هذه اللجنة في الموضوع ورات ما يأتي :

أولا — أنه ما دام أن مشروع القانون المعروض مطلوب به تحويل الحكومة الحق في إصدار مراسم لها قوة القانون بتعديل نوع خاص من الضرائب لمدة معينة على أن تعرض هذه المراسم على البرلمان طبقا لنصوص الدستور فيكون البرلمان بموافقة على مشروع القانون المعروض قد احتفظ بحق رقابته على الحكومة وهو الحق الذي تقتضيه به النظم الدستورية .

ثانيا — أن إعطاء الحكومة التفويض الذي يطلبه بمشروع القانون المعروض أمر يحتمله الضرورة ويتعدى إليه الرغبة في حماية الحاصلات المصرية ومشتجات الصناعة المحلية ويبيع للحكومة أن تبرم اتفاقات مؤقتة مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الأمة الأكثر رعاية .

لكل هذه الأسباب رأت اللجنة بإجماع الحاضرين مدا حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك الموافقة على مشروع القانون المعروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وكانت موافقة حضرة الشيخ المحترم محمود مرزى باشا مشفوعة بأنه لا يريد أن توجد بسبب هذا الاجراء سابقة مخالفة للنصوص الدستورية .

أما حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك فرأى رفض مشروع القانون لأنه يرى فيه مخالفة صريحة لنصوص الدستور ولا يملك مجلس الشيوخ أن يشرع خلافا لأحكام الدستور .

رئيس اللجنة

يوسف قطاوى

١٩ مارس سنة ١٩٣٢

ورسوم الجمرک على أنس يكون خاضعا للشروط التي تحصل بها هذه الرسوم وإلزامات الخاصة بها .

كل مرسوم يصدر بناء على الفقرتين السابقتين يجب عرضه على البرلمان في دورته الحالية وتبقى له قوة القانون إلى أن يصبح قانون التعريف الجمركية ساري المفعول .

مادة ٢ - علاوة على رسوم الوارد المقررة بالتعريف المؤقت عنها في المادة السابقة يرضى ضريبة إضافية معادلة لمقدار تلك الرسوم على البضائع التي أصلها من بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقات جمركية .

وتحصل هذه الضريبة بنفس الشروط المنبئة في تحصيل رسوم الجمرک . وتستحق هذه الضريبة - مهما كان المصدر الأصلي للبضاعة - على كافة البضائع الواردة عن طريق بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقا جمرکيا .

ومع ذلك ففى إنشاء السنة الأولى من تاريخ سريان التعريف الجديدة يرضى لوزير المالية في أن يمنع قرار وزاري إعفاءات مؤقتة من الضريبة المؤقت عنها قبل ، سواء بوجه عام أو بوجه خاص .

مادة ٣ - يجوز بمرسوم له قوة القانون أن يفرض على البضائع الواردة التي تخضع في بلادها الأصلية عند التصدير باعانة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة رسم تعويضي مواز لقيمة تلك الاعانة .

مادة ٤ - في أحوال الضرورة المستحيلة يجوز بصفة مؤقتة بمقتضى مراسيم لها قوة القانون :

(١) تخفيض الرسوم أو إلغاؤها بصفة عامة على المواد الغذائية الضرورية والحاجيات العادية من أصناف الملابس وكذا على المواد الأولية الضرورية للصناعات المحلية .

(ب) منع أو تضييق نطاق تصدير حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية أو الترخيص بتصديرها مع تحرير الرسوم التي يجب تحصيلها عليها .

(ج) منع دخول البضائع مخالطة على الصحة العامة أو صيانة الآلات والأمن العام أو منعا لانتشار أوبئة الموائس أو إعتلاف المحاصيل أو لحماية النباتات النافعة .

مادة ٥ - تعرض المراسم المنصوص عنها في المادتين ٣ و ٤ السالفتين الذكر على مجلس البرلمان قبل انتهاء الدورة البرلمانية أو في الدورة التالية إذا لم يكن البرلمان مجتمعا .

فإذا لم تعرض هذه المراسم على البرلمان أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون في المستقبل ، وبقيت التحصيلات والإعفاءات في الرسوم التي تمت مدة تطبيقها نافذة بصفة قطعية .

وكان الفرض من ذلك تمكين الحكومة من إكمال البحث على ضوء التطبيقات العالمة لتقرير الرسوم الجمركية بصفة نهائية . حتى يمكن عرضها على البرلمان لإقرارها .

ولما كانت الدورة البرلمانية التي أوجب القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ أن تعرض فيها على البرلمان المراسم التي صدرت بناء على المادة المشار إليها قد انقضت قبل أن تتمكن الحكومة من عرض هذه المراسم ثم طرأت بعد ذلك طلبات اقتصادية عامة واسعة النطاق كان لها أثر شديد في الانتاج الصناعي والزراعي في جميع البلاد . ونشأ عن ذلك حالة عدم استقرار لم تمكن الحكومة من التثبت من نتائج تجربة المدة التي انقضت منذ تطبيق التعريف الجمركية الجديدة . فلم يكن مما ينبغي التجهيل بوضع التعريف الجمركية في شكها النهائي قبل استقرار الأحوال الاقتصادية .

ولما كانت هذه الأحوال لا ينتظر أن تستقر قبل اقضاء وقت غير قصير ، لذلك ترى وزارة المالية أن الضرورة تقتضي بأن يرضى للحكومة في أن تحدد تعريف الرسوم الجمركية ورسم الانتاج على بعض الحاصلات المستوردة وأن تعد لها كائما رأيت وجهها لذلك ، وذلك بمراسم تبقى لها قوة القانون إلى أن يصبح قانون التعريف الجمركية ساري المفعول ، على أن تعرض الحكومة مشروع هذا القانون على البرلمان أثناء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ مالم يميز البرلمان امتداد هذا الجهاد بقرار يصدر من المجلسين .

ويقتضى هذا الترخيص بطبيعة الحال أن تحول الحكومة أثناء هذه المدة حق منح الإعفاءات المؤقتة من الرسم الأجنبي المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ ، وحتى عقد اتفاقات مؤقتة مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الأمانة الأكثر رعاية . وهذا يستوجب تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠

وقد أعد بشأن ذلك المرسوم مشروع قانون المرافق لهذه المذكرة . والذي تتصرف وزارة المالية برضه إلى مجلس الوزراء وجاه التفضل بإقراره

وزير المالية

نحريرا في ٣١ يناير ١٩٣٢

اسماعيل صدقي

وفيا على نص القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريف الجمركية :

"نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يحدد بمرسوم تعريف الرسوم الجمركية المقتضى تحصيلها ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وكذا شروط تطبيق هذه التعريف .

كذلك يحدد بمرسوم رسم الانتاج المقرر على بعض الحاصلات المستوردة المقتضى تحصيله ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ، ويحصل هذا الرسم مع

وفيا على نص المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١
بتمديد المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تحل الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

«ومع ذلك في أثناء الستين الأولين من تاريخ سريان التعريف الجديدة يرخص لوزير المالية في أن يمنح بقرار وازاري إعفاءات مؤقتة من الضريبة المتوة عنها قبل سواء بوجه عام أو بوجه خاص» .

مادة ٢ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

مديرى ما بين ١٧ رمضان سنة ١٣٤٩ (٥ فبراير ١٩٣١) .

ملحق رقم ١٢

جلسة الاثنين ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(٢١ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون رسم الانتاج على حاصلات الأرض

أو منتجات الصناعة الخلية

(القررة حاضرة الشيخ الحزم بعد محب باننا) .

أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب — بعد إقراره — واتخاذ رسم الانتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة الخلية .

وقد بحثت اللجنة بمجلسها في ١٧ و ١٤ و ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ وصحت بشأنه ملاحظات وزارة المالية على لسان حاضرة صاحب السادة وكلها واطلعت على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية بوزارة المالية الى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المذكور وعلى القانون رقم ٣

مادة ٦ — للحكومة أن تهرم اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الأمة الأكرارية ، على ألا تتجاوز مدة العمل بها سنة واحدة تبدأ من تاريخ تنفيذ هذا القانون .

مادة ٧ — ابتداء من ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ يلغ المسافرون القادمون أو الماعلون للوائى المصرية عوائد رصيف طبقا للتعريف الآتية :

٥٠٠	عن كل مسافر من ركاب الدرجة الأولى .
٢٠٠	» » » » الثانية .
١٠٠	» » » » الثالثة .

ولا تحصل هذه العوائد على الأطفال الذين يقل عمرهم عن سبع سنوات .

وتعين بمقتضى قرار يصدره وزير المالية الأحوال الأخرى التى يمنح فيها الإعفاء من هذه العوائد ، وكذلك تنظيم طريقة وشروط تحصيلها .

مادة ٨ — ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ تحصل على البضائع التى تفرغ فى الموانئ المصرية أو تستحم منها عوائد رصيف تعادل عشر قيمة رسم الوارد أو الصادر ما عدا الأذخنة التى يدفع عنها عند الوارد ٣ مليات عن كل كيلوجرام .

تخصم لعوائد الرصيف المتوة عنها بالفقرة السابقة البضائع التى تكون فى التاريخ المذكور موجودة بمخازن وأرصفت الجرك وكذا بمخازن الاستيداع ولم تكن قد دفعت عنها رسوم الجرك .

وتحصل هذه العوائد مع رسوم الجرك والشروط عينها التى تحصل بها هذه الرسوم .

مادة ٩ — محمد بمقتضى قرار يصدره وزير المالية عوائد الأرضية والشبالة والحقين (الترخيص بالسفر) وكذا أمان المطبوعات مثل شهادات الاجراءات والمناقصو وعلم الخلية .

جميع المصاريف الأخرى التى تستحق عن الخدمات التى تؤديها مصلحة الجمارك بمعددها المدير العام للمصلحة .

مادة ١٠ — تلغى جميع الأحكام التى لا تتفق مع الأحكام المدفوعة فى هذا القانون .

مادة ١١ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذى يسرى مفعوله من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ناصر بأن يصمم هذا القانون بمخات الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مديرى ما بين ١٥ رمضان سنة ١٣٤٩ (١٤ فبراير ١٩٣٠)

وفيا بلى نص مشروع القانون كما أقره مجلس النواب :

شروع قانون رسم الانتاج على حاصلات الارض أو منتجات الصناعة المحلية

مخبر قواد الكول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرا :

مادة ١ - يجوز أن يقرر بمراسم رسوم انتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية كما يجوز أن تحدد بمراسم جميع القوانين والمراسم المعمول بها الآن وبخاصة برسوم الانتاج .

كل مرسوم يصدر بناء على الفقرة السابقة يبقى له قوة القانون الى أن يصدر في شأنه قانون ساري المفعول .

ويجب أن يعرض مشروع هذا القانون على البرلمان في أثناء الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ إلا اذا أجاز المجلس مدة هذا الميعاد .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ الخاص برسم الانتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية .

مادة ٣ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وفيا بلى نص المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء :

تفعلت الحكومة بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ الحق في تعديل رسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية بمراسم تكون لها قوة القانون الى أن يصدر في شأن ذلك قانون ساري المفعول على أن تعرض هذه المراسم على البرلمان في دورته التي كانت قائمة وقت صدور القانون المشار اليه .

واخضاع الترخيص باصدار هذه المراسم الى ضرورة عرضها على البرلمان قبل انتهاء الدورة البرلمانية المذكورة جاء مطابقا لما اشترطه القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ من وجوب عرض المراسم الخاصة بالترعية الجمركية ورسم الانتاج على بعض الحاصلات المستوردة على البرلمان في نفس الدورة المذكورة .

وقد أوضحت وزارة المالية بمذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء الأسباب التي تستوجب إطالة مدة الرخصة للحكومة في هذا الشأن .

وهذه الأسباب بذاتها تستوجب - بحكم ما بين الرسوم الجمركية ورسم الانتاج من الارتباط الوثيق - أن تكون مدة الرخصة واحدة بالنسبة لاجمها .

لسنة ١٩٣٠ واتضح لما أن الحكومة تخلت بمقتضى القانون سالف الذكر الحق في تعديل رسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية بمراسم تكون لها قوة القانون الى أن يصدر في شأن ذلك قانون ساري المفعول على أن تعرض هذه المراسم على البرلمان في دورته التي كانت قائمة وقت صدور القانون المشار اليه . وجاء ذلك مطابقا لما اشترطه القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ من وجوب عرض المراسم الخاصة بالترعية الجمركية ورسم الانتاج على بعض الحاصلات المستوردة على البرلمان في نفس الدورة المذكورة .

وقد أوضحت اللجنة في تقريرها عن مشروع القانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ الأسباب التي دعت الحكومة الى طلب تفويضها باصدار مراسم لها قوة القانون بتعديل الرسوم الجمركية وهي نفس الأسباب التي تستند اليها في تقديم مشروع هذا القانون الذي تطلب فيه تفويضها باصدار مراسم لها قوة القانون تقرر فيها رسوم الانتاج على حاصلات الارض أو منتجات الصناعة المحلية وتعدل بمقتضاها جميع القوانين والمراسم المعمول بها الآن وبخاصة برسوم الانتاج .

وقد اتضح للجنة أن الحكومة لم تصدر قبل الآن مراسم بتعديل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠

وقد أثار حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عند بحث اللجنة مشروع هذا القانون نفس المسألة الدستورية التي أثارها عند النظر في مشروع القانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالترعية الجمركية وقد ضمنت اللجنة تقريرها عن مشروع القانون المذكور رأيا في هذه المسألة الدستورية .

وللأسباب التي أوردتها اللجنة في تقريرها المشار اليه ونظرا للارتباط الوثيق بين الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج رأيت اللجنة بإجماع الحاضرين مدا حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك المرافقة على مشروع القانون المعروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

وكانت موافقة حضرة الشيخ المحترم محمود عزمي باشا مشفوعة بأنه لا يريد أن توجد بسبب هذا الاجراء ساقطة خالصة للتصوص الدستورية .

اما حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك فلم يوافق على مشروع القانون لأنه يرى فيه مخالفة صريحة لتصوص الدستور ولا يملك مجلس الشيوخ أن يشرع خلافا لأحكام الدستور

١٩ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

يوسف طه

ملحق رقم ١٣

جلسة الاثنين ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(٢١ مارس سنة ١٩٣٢)

قرار لجنة الأشغال

من اقتراح حضرة الشيخ المحترم أمين سامى باشا
بجمل المناوبات الصيفية مدة خمسة عشر يوما

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد سليمان باشا) .

أحال المجلس بجلسته يوم الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٣٢ الى لجنة الأشغال
الاقتراح المرفقة صورته لهذا الخالص بجمل المناوبات الصيفية مدة
نصف شهر .

بمقت اللجنة هذا الموضوع بجلستها في يوم الاثنين ١٤ مارس سنة ١٩٣٢
وعما أن مندوب وزارة الأشغال العمومية لم يحضر رغم استدعائه تليفونيا
أكثر من مرة فقد قررت اللجنة بإجماع الآراء أن تبدأ بنفس الاقتراح .
وبعضه رأيت أن هذا الاقتراح غير ممكن تنفيذه عمليا لأن نظام المناوبات
الثلاث يقتضى أن تكون مدة البطالة ضعف مدة الإدارة ، وحيث إن مدة
سنة أيام هي أقل مدة مناسبة للرى في الدور الواحد فتكون مدة البطالة
اثنى عشر يوما أمرا لا مفر منه .

ولذلك ترى اللجنة عدم الموافقة على هذا الاقتراح .

وانتدبت اللجنة حضرة صاحب السعادة عبد الحميد سليمان باشا ليكون
مقررا لها عند النظر في هذا الموضوع أمام المجلس ما

رئيس اللجنة
اسماعيل سرى

اقتراح

حضرة صاحب المولة رئيس مجلس الشيوخ

حيث إنه تقرر الاكتفاء هذا العام بزراعة القطن في ربع الزمام فقط .
فيكون من العدالة وأصالة الرأى أن تكون المناوبات الصيفية مدة نصف
شهر . منها ستة أيام ادارة . وقسمه أيام بطالة . أى أن القطن يروى كل
شهر مرتين .

لأنه اذا كانت البطالة في الماضى ثمانية عشر يوما في الوقت الذى أبيع
فيه زرع نصف الزمام أو أزيد . فمن العدالة أن تكون البطالة تسعة أيام
قط في الوقت الذى تخم فيه ألا يزرع إلا ربع الزمام فقط .

وفي سنة ١٩٢٨ لما تقرر الاكتفاء بزراعة القطن في ثلث الزمام قرر
جلس الشيوخ طبقا للبيان الوارد بالمعلق طيه بجمل المناوبات ثمانية عشر

وقد لوحظ من جهة أخرى أن المادة الأولى من القانون رقم ٣
لسنة ١٩٣٠ لم تكن تتناول الترخيص للحكومة في تهرور رسوم انتاج جديدة
على حاصلات الأرض المصرية وتصيات الصناعة المحلية مع أن القانون رقم ٢
لسنة ١٩٣٠ أجاز للحكومة هذا الحق بالنسبة للحاصلات المستوردة . ولا شك
أن الأسباب التى اقتضت ذلك بالنسبة للحاصلات الأجنبية قائمة أيضا
بالنسبة لثيلاتها من حاصلات والمصنجات المحلية .

وتحقيقا لهذه الأغراض تشرف وزارة المالية بأن ترفع الى مجلس الوزراء
المرسوم بمشروع قانون المرافق لهذه المذكرة رجاء التفضل بقراره ما

وزير المالية

بحريا في ٢١ يناير سنة ١٩٣٢

اسماعيل صادق

وفى ايل نص القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بزم الانتاج على حاصلات
الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يجوز بمقتضى مرسوم محدد رسم الانتاج المقرر بالمراسم
الصادرة في ٣٠ مارس سنة ١٩٢١ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ و ٢٢ يوليو
سنة ١٩٢١ و ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٢ و ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ و ١٤ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ و ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ وكذلك تعديل غير ما تقدم من أحكام
هذه المراسم .

كل مرسوم يصدر بناء على الفقرة السابقة يجب عرضه على البرلمان
في دورته الحالية وتبقى له قوة القانون الى ان يصدر في شأنه قانون سارى
المفعول .

مادة ٢ - كل وزير أو نائب كل فيها يخضع تنفيذ هذا القانون الذى يسرى
مفعوله بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بمخام المولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مديرى القبة في ١٥ رمضان سنة ١٣٤٨ (١٤ فبراير سنة ١٩٣٠)

وهذا على حين أن ضرائب أغلبية أراضيها لا تزيد على ١٤ قرشا وعلى حين أن الضرائب على الأراضي المعمورة وصلت الى جنيين عن القدان بما في ذلك ضرائب التعليم والسكك الزراعية .

هذا ما اتفق من دولتك التكرم بمعرضه على حضرات الشيوخ المحترمين أعضاء المجلس الموقر . فلهذه يستمرونه وينظرون اليه بيمين القبول .

وتفضلوا بدولتكم بقبول أجل نحياتي ما

أمين سامي

عضو مجلس الشيوخ

٢٩ فبراير سنة ١٩٢٢

نص الاقتراح

المقدم من سادة أمين سامي باشا لمجلس الشيوخ بطلب المناوبة الصيفية بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٢٨

« حضرة صاحب النولة رئيس مجلس الشيوخ

إنه بعد أن تم إنشاء الرياح التوفيق واتصلت مياهه بالترع الرئيسية بمديرية الشرقية والدقهلية وأحكم بواسطة سدى الفرعين الشرق والغربي النيل اللذين تم اقتسامهما في سنة ١٩٠١ م خلف القناطر الخيرية توازنت المياه أمام وخلف تلك القناطر وحيث أن عمل المجر المطلوب أمامها لتنفيذ الرياحات الثلاثة وزرع الباسية والشرافية والإسماعيلية وتيسر لزراع الوجه البحري زراعة ما يشاؤون زراعتهم من صفي القطن والأرز وغيرها ونظمت جداول المناوبات لزراعة القطن على أن تكون مدة إدارة الآلات الزاغة على الترع ستة أيام إدارة وعثمانية عشر يوما بطلالة وأما المركبة على نهر النيل مباشرة فتدور بدون شرط ولا قيد .

وأن تكون مناوبات زراعة الأرز أربعة أيام إدارة ومظلة بطلالة وأن يحدد كل سنة مقدار ما يزرع منه في مناطقه بحسب ما يزيد على حاجة القطن من المياه .

هذا ما كان متبعيا قبل أن يتم إنشاء خزان أسوان .

ولما تم إنشاء خزان أسوان في سنة ١٩٠٢ وكانت قد تمت معظم المشروعات الجديدة بالوجه القليل وأُنشئت قناطر المجر بأسبوط لحفظ كمية المياه اللازمة لري النصف البحري من أراضي مديرية أسبوط وأراضي مديريات المنيا وبنى سويف والفيوم والجيزة التي دخلت في دائرة المشروعات الجديدة مع مرز كية المياه التي كان معتادا وصولها لأراضي الوجه البحري منها .

ولذلك استمرت المناوبة بالوجه البحري بمدايناه الخزان كما كان الحال قبل إنشائه .

وحيث إنه تقدر الاكتفاء بزراعة القطن في ثلث الزمام فقط أملا في الحصول على محصول أقل حتى ترجوه الرضا لشراعه بجن حال ولكن ليست قلة الكية هي التي تكون باحة على ذلك بل تحقق الرغبة ويكثر الطلب إذا كان المحصول قليلا من جهة ومن جهة أخرى من رتب طالية وجيدة جدا .

يوما . منها ستة أيام للادارة . ولثا عشر يوما . للبطالة . طبقا للاحتلات المسدونة في الملحق . وبقيله وتنسذه وزارة الأشغال في السنين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ، بل أجت هذه الحال في سنة ١٩٣١ التي أبيع فيها زراعة القطن بدون تحديد أو قيد . فمن باب أولى تكون مدة المناوبات أقل إذا ما تحتم اقتناص مساحة القطن الى ربح الزمام بما توضع أعلاه .

ويحسن بنا أن نلم بتاريخ إيجاد المناوبات في مصر وفرضها على المزارعين حتى ظم الأسباب التي دعت اليها .

فترض تلك المناوبات والتشديد في تنفيذها يرجع تاريخه الى ما بعد سنة ١٨٨٣ حيث تشكلت شركات (بسنديلة) وغيرها من الشركات لاصلاح الأراضي البائرة في شمال الدلتا . ورأس شركة بسنديلة المذكورة المسترفوستر الذي كان مفتشا لري القسم الثالث . فطلب لمصلحة شركته هو وفيه من رؤساء الشركات أن توفر لأراضيهم المياه اللازمة . وأن يكون ذلك من المياه المخصصة لأراضي المعمورة التي يزرعها الأهالي في الدلتا تلك التي ساعدت ساكني الخزان محمد على باشا بمجهود حاصلها على تشييد ملكه في الداخل وأحترامه في الخارج .

وبناء على طلب رؤساء الشركات تحتم ألا تروى زراعة القطن في تلك الأراضي المعمورة من الدلتا إلا كل أربعة وعشرين يوما مرة واحدة (١) وذلك ليصل لأراضي الشركات ما يتوفر من المياه ثم وضع فوق هذا قانون لمنع رى الشراقي حين ارتفاع مياه النيل حتى يستمر توفر المياه في أطراف الدلتا .

ثم حصل إحداث نظام خاص بالفتحات ليكون ضامنا جديدا حتى لا يأخذ المزارعون مياه أكثر من المقر لم . ثم يصل الباقي الى أراضي الشركات .

ثم فرضت عقوبات شديدة على من يخالف على مخالفة تلك الأنظمة .

ولقد ترتب على وصول المياه الى أراضي تلك الشركات بتلك الوسائل وبغير قدر معلوم انتشار الرخ بها . واستلزم الحال القيام بعمل مصارف متعددة في أراضي هذه الشركات . وظهر بعد ذلك أيضا أن تلك المصارف لا تكفيها لمنع الرخ ثم استمرار تدهورها . فأقيمت لما أشترا محطات توليد الكهرباء لإدارة الطلبات التي تسحب مياه الرخ من المصارف .

ومن الذي لا يسر لزيادة الأراضي الصالحة للزراعة لانتفاع سكان القطر المصري الذين يزداد عددهم سنة فسنة . غير أن العدالة تقتضي ألا يترتب على ذلك انحطاط حاصلات الأراضي المعمورة عن الأصل وألا تنقص جودتها في سبيل إحياء تلك الأراضي البائرة التي استولت عليها الشركات الأجنبية .

وزيادة على ما تقدم فقد تحتمت مناطق تلك الشركات بمزايا تفوق الوصف حيث أنشئت بها سكك زراعية . وأقيمت فيها جسور لا حصر لمددها . بدون أن يدفع أصحاب الشركات نفقاتها .

في خزنه مرة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ وأتم خزنه لغاية ٦ فبراير سنة ١٩١١
فبعد ما يتبادر أن الماء الوارد قليل يكون من صواب الرأي التبرير بخزن
المياه .

هذا ما ارجو عرضه على حضرات المحترمين أعضاء المجلس الموقر فاذا
استصوبوه ونظروا اليه بين القبول تكون قد تعاوتوا جميعا على ايصال الخبز
الأعم للزراع جميعا على وجه أكل وأتم .

وتغضلوا بقبول جليل استراعى ما

تحريرا في ١٦ يناير سنة ١٩٢٨

أمين سامي

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على حالة هذا الاقتراح الى لجنة فحص
الاقتراحات والمعارض ؟

مساعدة أمين سامي باشا — أرجو أن يوافق المجلس على حالة هذا الاقتراح
الى لجنة الأشغال نظره بطريق الاستعمال لأنه خاص بالمناوب .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على حالة هذا الاقتراح الى لجنة
الأشغال مباشرة نظره بطريق الاستعمال ؟

(موافقة) .

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لفلوكم مع هذا تقرير لجنة الأشغال عن الاقتراح المقدم
من حضرة صاحب السعادة «أمين سامي باشا» بطلب تعديل المناوبة الصيفية
نظرا لتقرير زراعة القطن في ثلث الزمام الذي قرر مجلس الشيوخ بجلسته
المتقدمة في ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ نظره بطريق الاستعمال وقد انتهت اللجنة
حضرة صاحب السعادة أمين سامي باشا مقرا لها أمام المجلس عند النظر
في هذا التقرير .

وتغضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨

رئيس لجنة الأشغال

محمد شفيق

على تقرير اللجنة وهذا نصه :

«أحال المجلس بجلسته ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ الى لجنة الأشغال الاقتراح
المرفقة صورة لهذا عن الموضوع الموضح بهاليه .

بحثت اللجنة الموضوع في جلسة يوم الثلاثاء ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨ بحضور
حضرة عبد القوي بك أحمد مندوب وزارة الأشغال ورأت اللجنة أن الاقتراح
يشمل موضوعين :

الأول — جعل المناوبة الصيفية ١٨ يوما كلما أمكن ذلك منها ٩ ادارة
و ١٢ بطاقة بصفة ثابتة في جميع المناطق ولا يستثنى منها مناطق الأرض إن
تصرح بزراعتها .

ولا يمكن الحصول على ذلك إلا بحفظ كمية المياه التي كانت مقررة لزراعة
القطن في نصف الزمام لرى القطن الذي يزرع الآن في ثلث الزمام وهي
تكفي لأن تكون مدة الادارة ستة أيام ومدة البطالة اثني عشر يوما فقط
لجميع الآلات وهذا ما يكفل جودته التامة لا كما حصل في العام الماضي فانه
فضلا من جعل مدة البطالة في الصيف ثمانية عشر يوما خصوصا وقد
كان الصيف مجفوا ببقط شديد كما يعلم من الجدول الآتي :

جدول متوسط درجة الحرارة في أشهر المناوبة الصيفية في السنين الآتية :

سنة	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس
١٩٢٥	٢٢.٠	٢٥.٢	٢٦.٤	٢٥.٨
١٩٢٦	٢٢.٤	٢٦.١	٢٦.١	٢٥.٠
١٩٢٧	٢٣.٦	٢٦.٨	٢٨.١	٢٧.٤
١٩٢٥	٢٣.٥	٢٦.٤	٢٧.٥	٢٧.٤
١٩٢٦	٢٥.٤	٢٧.٥	٢٧.٣	٢٦.٤
١٩٢٧	٢٥.٠	٢٧.٤	٢٩.٠	٢٨.٦

ونشأ عن استعمال المياه التي زادت في اقاصم نطاق زراعة الأرض حتى بلغ
مقدار ما زرع منه ٩٠٠٠٠٠ فدان فأضر ذلك بالقطن ضررا كبيرا وأنتج
محصولا من الأرض زائدا عن اللزوم تسبب عنه بخس ثمنه .

فلأجل ملاحظة ما حصل في العام الماضي والوصول الى حل مرض
يكفل نجاح الزراعة على الدوام يتبع ما يأتي :

أولا — أنه ما دامت البلاد تستمر في الاكتفاء بزراعة القطن في ثلث
الزمام فيكون من العدالة ألا يزرع الأرض إلا في ثلث زمام ما كان يزرع سابقا
في مناطقه والباقى من أرض الأرض يزرع برسيا مدة الصيف وأرضا في مدة
الليل وكلا الصنفين كقيل بتحسين حالة الأرض .

ثانيا — أن تكون مدة المناوبة ستة أيام ادارة و ١٢ يوما بطالة للقطن
ولمناطق الأرض مما .

ثالثا — لأنه توجد جثث وخسرات مزروعة بالمناطق العالية وجار
التصریح لها بأيام مطومة ومحدودة من أيام البطالة فيتم العمل كذلك في مناطق
الأرض بحيث يحدد مقداره بالذقة وتغطي لها أيام من أيام البطالة تعادل ما كان
مخصصا لها من قبل تماما مع الاحتباس التكني من إعطاء مياه لأرض القطن
المتاخلة في أرض الأرض .

رابعا — أن هذا الاحتياط الذي أشرت اليه سابقا سببه أنه عادة يزرع
كميات كبيرة من القطن بجوار الأرض فبعد السماح برى الأرض على نظام أربعة
أيام ادارة وأربعة أيام بطالة تحتل زراعة القطن المجاورة للأرض في تلك المناطق
عن القطن في جميع أراضي الوجه البحرى وهذا لا يجوز ومناف للعدالة .

وأنه مهما طرأ من الأحوال للشادة فلا يكون لملاجها إلا هذا النظام
خصوصا اذا حصل التبرير بخزن المياه أمام نزل أسوان فانه سبق أن شرع

الزراعة التي رأت تقسيم القطر الى مناطق ثلاث جعلت لكل منطقة مناوبة خاصة تتفق مع الاصدارات المحلية والحالة الجوية فيها .

وبالجملة فاني أرجو ارجاء النظر في اقتراح سعادة أمين سامي باشا حتى تنتهي الوزارة من عملها وتتقدم به للبرلمان ان كان الأمر يتطلب تشريعا جديدا .

ثم قال حضرته بعد سماعه تلخيص حضرة صاحب المال رئيس اللجنة :

إني أظن أن مصلحة الري يصعب عليها جعل المناوبات ٦ و ١٢ و ١٧ كقاعدة ثابتة في كل السنين وكل المناطق .

وهكذا ترى أن مبدأ إعطاء الأرز ترويضاً لن يوفق على البلاد شيئا من المياه بآنا . وبمبدأ الترويض بصفة عامة أمر غير مرغوب فيه بآنا .

ولكن اذا كنت فهمت الاقتراح في مجمله وأنه يرمى الى العدالة في توزيع المياه بحيث لا يكون للقطن المزروع في مناطق الأرز أي امتياز فان مصلحة الري يسرها جدا تحقيق هذا الاقتراح وإني أعد بالنتيجة عن الوزارة بذلك بالطريقة التي تتفق مع نظام التوزيع .

والجنة ترى ضرورة مساواة زراعت القطن في مناطق القطن والأرز فيكون المورد عند الطائفتين واحدا سواء طال أو قصر وتكون جداول المناوبات محرومة بكيفية يفهم منها مزارعو القطن في مناطق الأرز ألا يرووا أطفالهم إلا في الأودية التي يروى فيها القطن في مناطق القطن ووافقها على ذلك حضرة مندوب وزارة الأشغال .

وترى اللجنة إحالة الاقتراح الى وزارة الأشغال مع التوصية بقبول الاقتراح . وانتسبت اللجنة حضرة صاحب السعادة أمين سامي باشا ليكون مقررا لها في هذا الموضوع أمام المجلس .

رئيس لجنة الأشغال
محمد شفيق

سعادة محمد شكري باشا — لي ملاحظة على العبارة الأخيرة من تقرير اللجنة وهي "وترى اللجنة إحالة الاقتراح الى وزارة الأشغال مع التوصية بقبول الاقتراح" فالأقترح يشمل عدة تفصيلات قال مندوب الوزارة أمام اللجنة إن الوزارة لا تستطيع أن تقلل برأيا فيها لأنها موضع بحثها الآن .

على أن المفهوم من مجمل الاقتراح أنه يرمى الى العدالة في توزيع المياه بحيث لا يكون للقطن المزروع في مناطق الأرز أي امتياز على القطن المزروع في المناطق الأخرى . فذلك هو المبدأ الذي يتضمنه الاقتراح .

والتي أراه هو إحالة الاقتراح الى الوزارة مع التوصية بقبول مبدئه لأن المجلس اذا لم يفعل ذلك وقرر الآن إحالة الاقتراح مع التوصية بقبوله فقد ترى الوزارة فيه بعد إتمام بحثها إياه رأيا يتعارض مع الرأي الذي يراه المجلس .

الثاني — يعطى لزراعة الأرز ترويضاً في ادوار البطالة في المناطق التي يصح بها وبذلك لا يتمكن مزارعو القطن بتلك المناطق من ريه مع الأرز في الأدوار القصيرة فيحصل التساوي بين جميع زراعت القطن في القطر من جهة الري وتوفر مياه ليست قليلة يتبع بها جميع زراعت القطن على السواء وكان يأخذها مزارعو القطن من مناطق الأرز .

فأبدى حضرة مندوب وزارة الأشغال ما يأتي :

وجهة نظر وزارة الأشغال

تأجيل النظر في اقتراح سعادة العضو المحترم للأسباب الآتية :

يرى الاقتراح في مجمله الى جعل المناوبات ٦ أيام ادارة و ١٢ يوما بطالة . ولما كانت المناوبات تسير مع فتحات وطلمبات الري جنباً بجنب كان لابد من النظر في تعديل النظام بأكمله .

ويسرى أن أبلغ اللجنة المحترمة أن وزارة الأشغال فطنت منذ سنتين لمسألة فرعية برها البحث فيها الى موضوع المناوبات والفتحات بأكمله .

ففي ١١ يونيو سنة ١٩٢٥ شكلت الوزارة لجنة من رجالها للبحث في وضع جداول جديدة للطلمبات في الوجهين البحري والقبلي بعد أن تبينت الحاجة الى ضرورة التعديل في الجدول القديم .

وما اجتمعت اللجنة حتى رأت أن صناعة الطلمبات تقدمت لدرجة كبيرة ظهر معها أن الطلمبة ذات القطر المميز تعطي تصرفا يصل الى ضعف ما تعطيه طلمبة أخرى بذات القطر نفسه بسبب الاختلاف في التصميم والصنعة . ولما كانت القوانين لا تسمح بالتدخل فيما عدا أقطار الطلمبات وقفت الوزارة إزاء هذه الحالة أمام حائل لا يمكن أن تسمح باستمرارها لمدد ضمان العدالة فيها .

لذلك رأت اللجنة مبدئياً ترك الحرية للزارعين في موضوع اختيار الطلمبات والقوة المحركة وأن تقصر تدخلها على أقطار الفتحات المنذرة والتي تنجم مادة في جسور الجمارى العمومية .

لذلك امتد بحث اللجنة الى موضوع الفتحات فقرأت أن الجدول الموضوع لذلك في سنة ١٩٠٩ أصبح غير وافي بالفرض فتناولته بالبحث على ضوء المعلومات والتجارب الحديثة في موضوع الفتحات .

ولما كانت لهذه المسائل أثر مباشر على أدوار المناوبات في المناطق المختلفة في القطر المصري فقد درست اللجنة هذه المسألة أيضاً . وبما تجب الإشارة اليه أنه كان بهذه اللجنة مندوب عن وزارة الزراعة يمثلها ويسيطر وجهة نظرها .

وقد خرجت اللجنة من عملها ولم يبق أمام حضرة مندوب قسم القضاء الذي كان عضواً بها إلا أن يضع توصياتها في الصيغة القانونية النهائية توطئة لعرض الأمر كله على معالي الوزير .

ولئن كنت لا أستطيع الادلاء بكل ما أوصت به اللجنة في هذا المقام

حيث لم يقرر نهائياً إلا أنني أستطيع اخبار اللجنة أن اقتراح سعادة العضو

المحترم فيما يتعلق بعمل المناوبة ٦ و ١٢ يوما يتفق كثيراً مع توصيات لجنة

سعادة محمد صفوت باشا — أوافق على رأى اللجنة على أساس هذا التفسير .

صوت : هل يكتفى هذا التفسير ؟

سعادة محمد صفوت باشا — إن معالى محمد شفيق باشا هو رئيس اللجنة .
 حضرة محمود أبو النصر — الاقتراح ظاهر فساداً المقترح يريد أن يقرر مبدأ جعل المناوبات ١٨ يوماً ٦ إدارة ١٢ بطاقة بطريقة ثابتة وكل ما هناك أن حضرة مندوب وزارة الأشغال تلتفت في المناقشة وقال إنه إن كان الاقتراح يرى لكنا نقول كذا ولذلك ترون حضراتكم في كلام حضرة المندوب شيئاً من التناقض . فبينما يقول " إلا أنى أستطيع أخبار اللجنة أن اقتراح سعادة المندوب فيما يتعلق يجعل المناوبة ١٢ و ٦ يوماً يتفق كثيراً مع توصيات لجنة الزراعة التي رأيت تقسيم القطر الى مناطق ثلاث " بينما يقول هذا يقول في فترة أخرى " إلى أنى أن مصلحة الرى يصعب عليها عملياً جعل المناوبات ١٢ و ٦ كقاعدة ثابتة في كل السنين وكل المناطق " فكلما هذا غير كلام سعادة المقترح الذى يريد إطلاق جعل المناوبة ١٢ و ٦ يوماً .

إن حضرة مندوب وزارة الأشغال كان يمشى مع سعادة المقترح تارة فيواقفه ويتعارض معه تارة أخرى يقول إنه يصعب قبول الاقتراح ولهذا أوافق سعادة محمود شكرى باشا في أن هناك فرقاً كبيراً بين الاقتراح وبدء الاقتراح .

سعادة أمين سائى باشا (مقرر اللجنة) — الأمر واضح كل الوضوح وليس فيه غرض ، لقد كانت مدة المناوبة بصفة دائمة ١٨ يوماً ٦ إدارة ١٢ بطاقة وذلك عند ما كانت زراعة القطن غير مفيدة والآب — وقد أصبحت زراعة القطن لا تستعدى ثلث الزمام توفر المياه فإين يصرف الزائد منها .

إنا لا نطلب الى وزارة الأشغال شيئاً تجهله .

سعادة محمود شكرى باشا — ما طلبت ذلك التعديل الذى يؤدى الى تحديد مبدأ الاقتراح إلا لما رأيته في صدر التقرير نفسه فقد جاء فيه " إن الاقتراح يشمل موضوعين :

الأول جعل المناوبة الصيفية ١٨ يوماً كلما أمكن ذلك منها ٦ إدارة ١٢ بطاقة بصفة ثابتة . ففى الاقتراح تحديد لمدى الإدارة وبطالة وأن يكون ذلك بصفة ثابتة كما أن أقوال سعادة المقرر تتفق أقوال معالى محمد شفيق باشا الذى يتفق معنا على أن هذا الاقتراح يرى الى أن تكون هناك عدالة مطلقة في جعل مدة رى القطن واحدة في مناطق القطن وفى مناطق الأرز .

إلى لا أعارض في ذلك ولكن يلوح لي أن سعادة المقرر وهو صاحب الاقتراح يرى غير هذا الرأى ويريد أن تجعل مدة المناوبة ١٨ يوماً بصفة ثابتة ويرتكب في ذلك على أنها كانت كذلك في الوقت الذى لم تكن فيه زراعة القطن مفيدة . فمرى الاقتراح هو التحكم في المناوبة وليس هذا من

ولكن ما دام أن المجلس والوزارة متفقان على مبدأ الاقتراح وهو العدالة في توزيع المياه فالأوفق إحالته إلى الوزارة مع التوصية بقبول هذا المبدأ .

سعادة أمين سائى باشا (مقرر اللجنة) — الموضوع أنه كان يجب عند تقرير زراعة ثلث الزمام قطعاً أن تبنى وزارة الأشغال في الوقت نفسه بحفظ كمية المياه التي كانت مقررة لزراعة القطن في نصف الزمام ويحتمل لأن تكون مدة الإدارة ستة أيام ومدة البطالة اثني عشر يوماً فقط لجميع الآلات .

وحيث إن حضراتكم قد استؤتمت على نظر ميزانية الدولة وأحسنت كل الاحسان في تقرير ما يجب اتخاذه من الوسائل لانعاش ثروة البلاد والمساهمة في تقدم عمل المال . فيجب مراعاة العدالة في تصرفه .

أصوات : لا معارضة في ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا — إن ما قلته لا يتعارض مع ما أبلجه سعادة المقرر ولكن أعترض إن ما هو صيغة إحالة الاقتراح الى الوزارة لأنه لا يصح التوصية بقبوله كما هو ما دام أنه يتضمن — كما أديت — تخصيصات تنازع الوزارة فيها وتقول إنها لم تم الى الآن بمشأ . وأخشي أنه اذا أجعل اليها هذا الاقتراح — وهو اقتراح رغبة — مع التوصية بقبوله . أن يحصل فيها بعد تعارض بين رأيا فيه وراى المجلس . فاعلنا للوقت أرى مع إحالة الاقتراح الى الوزارة أن تكون التوصية قاصرة على قبول مبدأ الاقتراح فقط .

معالى محمد شفيق باشا — إن الاقتراح لا يتناقض مطلقاً مع أقوال حضرة مندوب وزارة الأشغال الذى قال في مذكرته — التي أتى بها مكتوبة وفرأها على اللجنة — إن الاقتراح يرى في مجمله الى جعل ٦ أيام إدارة ١٢ يوماً بطاقة فإن المراد أن يكون ذلك كقاعدة ثابتة في كل السنين وكل المناطق أى مهما كانت حالة المياه .

مع أنه ربما كانت حالة الاراد عظيمة تسمح بعمل مدة المناوبات ١٥ بدلاً من ١٨ يوماً وقد تكون رديئة تجعل مدة المناوبات ٢٤ يوماً .

كان حضرة المندوب يعتقد أن هذا هو المقصود من الاقتراح فأبدى رأيه باستحالة جعل المناوبة ١٢ و ٦ كقاعدة ثابتة . ولكنني لذلك أخبرت حضرة أن الاقتراح في واد والمذكورة في واد آخر لأنه لا يرى مطلقاً في تقرير ١٨ يوماً بصفة ثابتة بل المقصود منه مساواة زراعت القطن في مناطق القطن والأرز وذلك بأن تكون مدة المناوبات واحدة . لما أخبرت حضرة بذلك قال انه لا يعارض في الاقتراح إن كان المقصود هو ما أديت به اليه .

كان الخلاف على زعم أن المقصود من الاقتراح هو جعل المناوبات ١٨ يوماً بصفة دائمة مع أنه لم يرم ولم يرمى الى ذلك بل المقصود منه هو المساواة في رى أراضي القطن في مناطق القطن ومناطق الأرز .

من هذا التفسير ومن عبارة المذكرة نفسها ترون حضراتكم أنه لا خلاف مع وزارة الأشغال في موضوع الاقتراح وأن الاقتراح وبمبدأه بمعنى واحد خلافاً لما ذهب اليه سعادة محمود شكرى باشا . إنا لا نريد إلا المساواة في مناطق القطن ومناطق الأرز .

المشروع

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٣ الخالص بالحاماة أمام المحاكم الأهلية، وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩، وعلى الفصل الثاني من المرسوم بقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١، وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٠ سنة ١٩٣١؛

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

تعدل المراسم بقوانين سائلة الذكر الخاصة بالحاماة أمام المحاكم الأهلية بالآتي :

الباب الأول

الشروط اللازم توافرها للاشتغال بالحاماة

- ١ - لا يشتغل بالحاماة أمام المحاكم الأهلية إلا من قيد اسمه في جدول المحامين .
- ٢ - يجب توافر الشروط الآتية فيمن يطلب قيد اسمه في ذلك الجدول .
- أولا - أن يكون مصرياً مقبياً في القطر المصري .
- ثانياً - أن يكون حسن السمعة ولم تصدر في حقه أحكام جنائية أو تأديبية لأصايب ماسة بالشرف .
- ثالثاً - ألا يقل عمره عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .
- رابعاً - ألا يكون محجوراً عليه .
- خامساً - أن يكون حاصلاً على إجازة كلية الحقوق المصرية أو إحدى الكليات الأجنبية التي تمتصها وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة الحفانية معادلة لها وأن يتبحر في هذه الحالة في امتحان في القوانين المصرية طبقاً للوائح التي تتحدد مواد الامتحان وشروطه .

الباب الثاني

في التقييد بالجدول

- ٣ - تقدم طلبات التقييد إلى لجنة مؤلفة من رئيس محكمة استئناف مصر أو وكيله ومن تهيّب المحامين بالقاهرة أو وليه وعضو من أعضاء مجلس النقابة .
- ٤ - متى تمت هذه اللجنة أن الشروط المقررة في المادة الثانية متوافرة تأمر بقيد الاسم في الجدول المذكور .

الصواب في شيء . فقد قال معالي محمد شفيق باشا أن مدة البطالة قد تزيد أو تقل تبعاً لقلّة المياه أو زيادتها .

إن المسألة الواضحة الجلية هي تقرير العدالة بين الزارعين والعدالة في إقرار مبدأ الاقتراح لا الاقتراح نفسه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح إلى وزارة الأشغال مع التوصية بقبول مبدئه ؟
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح إلى وزارة الأشغال مع التوصية بقبول مبدئه .

ملحق رقم ١٤

جلسة الاثنين ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(٢١ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح بمشروع قانون رقم ١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك للحاماة أمام المحاكم الأهلية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود) .

أحال المجلس بجلسته أول مارس سنة ١٩٣٢ إلى اللجنة الاقتراح بمشروع قانون رقم ١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك للحاماة أمام المحاكم الأهلية .

وقد اطلعت عليه وتناقشت في موضوعه .

وذكرت بإجماع الآراء احتياجه إقراراً بمشروع قانون ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الحفانية ما

رئيس اللجنة

محمود عزمى

(١)

الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم اقتراح بمشروع قانون للمامين الأهلين ومعه مذكرة تفصيلية .

فأرجو الفضل بعرضه على المجلس نظره في أقرب جلسة .

وتفضلوا دولتكم بقبول وإقرارى ما

عبد الحليم البيل

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢

١٤ - يجب على المحامي لرافضة أمام المحاكم الاستثنائية بعد اشتغاله أربع سنوات أمام المحاكم الابتدائية ويقدم بذلك طلباً إلى اللجنة المنصوص عنها في المادة الثالثة .

١٥ - يقبل المحامي لرافضة أمام محكمة النقض بعد انقضاء خمسة عشر عاماً على اشتغاله أمام محاكم الاستئناف ، ويقدم بذلك طلباً إلى لجنة مكونة من رئيس محكمة النقض أو وكيله ومن القريب أو وكيله ومن أحد أعضاء مجلس النقابة .

الباب الرابع حقوق المحامين واجاباتهم

١٦ - يجب على المحامي بعد قيد اسمه بالجدول وقبل أن يباشري عمل في المحاماة أن يحلف أمام إحدى دوائر محاكم الاستئناف مينا بأن يؤدي عمله بالذمة والصدق وأن يحافظ على شرف المحاماة وكرامتها .

١٧ - لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتي :

(أ) التوظيف بمرتبة أو مكافأة في إحدى مصالح الحكومة ما لم يكن يوظفه مدرس في علم الحقوق وكذلك التوظيف لدى الأفراد والشركات مهما كان موضوع العمل .

(ب) الاشتغال في التجارة أو الاشتراك فيها ولو بمسؤولية محدودة .

(ج) قبول أي وظيفة إدارية بالشركات المساهمة .

(د) الاشتغال في أي عمل يخط من كرامة المحاماة على العموم .

١٨ - المحامي مسئول قبل موكله عن أداء ما عهده به إليه بما تنص عليه أحكام القانون ونصوص التوكيل .

١٩ - يجب على المحامي أن يقدم توكيله إلى قلم الكتاب في اليوم المعين للحضور ، فإذا كان التوكيل بورقة غير رسمية وجب التصديق على الامضاء .

٢٠ - يعني المحامي الذي يبدئه توكيل عام بمصدق عليه من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بإبداعه بقلم كاتب المحكمة الابتدائية ، وتنفذ المحكمة دفترًا تنفيذ في التوكيلات التي تقدم لها من هذا القبيل وتحرر من واقعته كشوف تحفظ بالمحاكم الجزئية والمركزية التابعة لها .

٢١ - إذا أراد المحامي التنازل عن وكراته وجب عليه أن يعلن موكله بتنازله وأن يستمر في مباشرة إجراءات الدعوى شهراً متى كان ذلك لازماً للدفاع عن مصالح الموكل .

٢٢ - ليس للوكيل عند انتهاء التوكيل أو عزل المحامي أو تنازله عن الوكالة أن يستلم سند التوكيل . بل يجب إبداعه بقلم كاتب المحكمة أن لم يكن قد أودع بملف القضية ، وعلى كاتب المحكمة أن يؤشر فوراً على ذلك السند بما

٥ - من رفض طلبه لأسباب ماسة بالشرف لا يجوز له تجديده إلا بعد انقضاء خمس سنوات وموافقة مجلس النقابة .

٦ - بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون قرر لجنة القبول إقفالاً بالجدول لمدة خمس سنوات تأمرق في نهايتها إماماً استقراً للاقتفال أو يقبل عدد محدد من المحامين الجدد وتعيد اللجنة النظر في ذلك مرة في كل خمس سنوات .

٧ - عند خلوع عمل بالجدول تنظر اللجنة المشار إليها في الطلبات المقدمة إليها مراعية في القبول درجة الإجازة وعند التساوي تكون الأولوية للسابق في امتحان تجربة اللجنة المذكورة .

أما المحامون الذين يستولون المحاماة ثم يطلبون العودة إلى الاشتغال بها فتفيد أفعالهم من جديد بالجدول ولو لم يكن به حال خالية مع مراعاة ما جاء بالفقرتين الثانية والرابعة من المادة الثانية .

الباب الثالث في التمرين

٨ - مدة التمرين سنتان ، ويكون بمكتب أحد المحامين القبولين أمام محاكم الاستئناف .

٩ - لا يجوز للمحامي تحت التمرين أن يكون له مكتب خاص به أو أن يقبل قضايا باسمه أو أن يستعمل لقب محام من غير أن يضيف إليه أنه تحت التمرين .

١٠ - للمحامي تحت التمرين أن يترافع أمام المحاكم الجزئية والمركزية وأمام قاضي التحضير بالنيابة عن المحامي الذي يترن بمكتبه ، أو عن أحد المحامين القبولين أمام محاكم الاستئناف .

١١ - إذا قضى المحامي مدة التمرين مع المواظبة على الحضور في المكتب الذي يترن به وفي جلسات المحاكم قبل إنشاء على طلبه في المرافعة باسمه أمام المحاكم الابتدائية .

١٢ - يقدم الطلب إلى لجنة مؤلفة من رئيس المحكمة الابتدائية الموجود في دائرتها المكتب الذي يترن فيه الطالب ، ومن اثنين من أعضاء لجنة النقابة الفرعية ، ويرفق بالطلب كشف بيان القضايا التي ترافع فيها الطالب في أثناء التمرين مصدق عليه من المحكمة التي حصلت أمامها المرافعة ، وشهادة من المحامي الذي يترن الطالب عنده دالة على مواظبته على الحضور لمكتبه مدة التمرين . ويبلغ قرار القبول إلى اللجنة المنصوص عنها في المادة الثانية .

١٣ - يحسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية كل زمن قضاء الطالب في القضاء أو النيابة أو في أقلام قضايا الحكومة أو في تدريس علم الحقوق في كلية الحقوق المصرية أو كلية تعتبر شهادتها اللوائية النهائية معادلة لشهادة الكلية المذكورة .

٣٣ - تتبع في الاستئناف القواعد العامة ومبادئه خمسة عشر يوما من يوم صدور الحكم .

٣٤ - تحصل رسوم بنسبة اثنين في المائة من المبالغ المقدرة التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠ جنيه عند وضع الصيغة التنفيذية على أوامر التقدير وما زاد على ذلك يحصل عليه واحد في المائة .

ويستحق عند المعارضة في أوامر التقدير ربع هذه الرسوم .

٣٥ - يسقط حق المحامي في مطالبة موكله بالأتعاب بمضى خمس سنين من تاريخ آخر عمل له .

٣٦ - ليس للوكيل الحق في استلام أوراقه عند انتهاء التوكيل إلا بعد أداء الأتعاب المستحقة عليه ، وعند الخلاف على الأتعاب يرجع الأمر للمجلس التقابي .

وعلى الموكل أن يودع بخزانة التقابة ما يقدره المجلس من الأتعاب مقابل تسلمه مستنداته التي يكون للمحامي في هذه الحالة الحق في أخذ صور منها على ثقة الموكل .

٣٧ - ليس للوكيل أن يطلب من المحامي صور الأوراق التي اطلع عليها أو مسودات إعلانات الدعوى والمذكرات أو الخطابات المرسلة منه أو الايصالات والحفاظ المأخوذة عليه .

٣٨ - لا يجوز للمحامي أن يشقى سرا أفضى إليه به أو وصل إلى علمه بسبب المهنة ولو أذن له صاحبه أو طلب منه إفشاءه . كما لا يجوز تكليفه بإداء الشهادة على شيء منه .

٣٩ - يجب على المحامي أن يمنع من إبداء أى مساعدة ولو من قبيل المشورة تخضع موكله في نفس الدعوى أو في دعوى مرتبطة بها أو سبقت له وكالة فيها عن الخصم الآخر .

٤٠ - يجب على المحامي أن يتنح في دفاعه عن سبب الخصوم وذكر الأمور الشخصية التي تستلزم اتهامهم بما ليس مستقيم أو شرفهم ما لم تستلزم حالة الدعوى أو يبرر الدفاع وصالح الموكل ذلك الاتهام .

٤١ - ليس للحكمة أن تحكم المحامي فيما يقع منه بالجلسة أمامها أو توقع عليه العقوبات المقررة في القانون العام وإنما لها إثبات ما يقع بمحضر الجلسة ليكون تحت تصرف السلطة المختصة .

٤٢ - للحامين المدرجة أسمائهم في الجدول الحق في لباس الزود الخاص بهم ، ويجب عليهم لبسه كلما حضروا أمام المحكمة .

يشهد انتهاء الوكالة أو عزل الموكل للمحامي أو تنسحب الأخير عن الوكالة إذا طلب منه ذلك ، ويجب أن تشمل الصورة ما يكون على الأصل من التأشيرات المذكورة .

٢٣ - للمحامي أن ينيب عنه الحضور أمام المحكمة حاميا أترع تحت مسؤوليته .

٢٤ - تبين نقابة المحامين في حالة وفاة أى أو أوجهر عليه أو إصابته بما يحول دون قيامه بواجبه من يقوم مقامه مؤقتا في مباشرة قضايا موكله إلى أن يوكل هؤلاء بطله ، ويقوم قرار النقابة بالانتداب مقام التوكيل لدى المحاكم .

٢٥ - للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن المخصوم أمام المحاكم ويستثنى من ذلك مصالح الحكومة فلها أن تنيب عنها في المرافعة أى موقف تميمه لهذا الغرض .

٢٦ - للمخصوم أن يتولوا بأنفسهم إجراءات قضاياهم والمرافعة فيها أمام المحاكم ، إلا أنه يجب عليهم في قضايا حاكم الاستئناف والنقض والأبرام أن ينيبوا عنهم في ذلك محامين .

٢٧ - يقوم المحامي المتدرب للدفاع عن الفقراء المحققين من الرسوم القضائية أو عن المتهمين في قضايا الجنائيات بالدفاع مجانا ، ومع ذلك يجوز له أن يطلب الخصم المحكوم عليه بالمصاريف والأتعاب التي قدرتها أو تهددها المحكمة كما يجوز له أن يرجع على موكله بالأتعاب إذا زالت حالة فقره .

٢٨ - يفتى من الانتداب في القضايا الجنائية والمدنية المحامون الذين تزيد مدة اشتغالهم بالمحاماة أمام حاكم الاستئناف على خمس عشرة سنة .

٢٩ - للمحامي أتعاب على عمله ويجوز له الاتفاق عليها مقدما أو يشترطها في أى وقت شاء ، ولا يمنع هذا من تطبيق نص المادة ٥١ من القانون المدني إلا إذا كان الاتفاق تم بعد الانتهاء من العمل وليس له على كل حال أن يتنازع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها .

٣٠ - أتعاب المحامي على موكله من الديون الممتازة بالنسبة إلى المبالغ المحكوم بها أو بالنسبة لثمن المنقول أو العقار المتنازع عليه ، وعلى في الدرجة المصاريف القضائية وما يكون مطلوبا للمحكوم من أموال وعوائد وينفذ بها ولو كان المبلغ المحكوم به مما لا يجوز الجهر عليه قانونا .

٣١ - تقدر أتعاب المحامي بمعرفة مجلس النقابة وتغطي صيغة التنفيذ على أمر التقدير من رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها محل إقامة المحامي .

٣٢ - للمحامي وللوكيل أن يعارض في أمر التقدير في العشرة الأيام التالية لإعلانه بالأمر ، وذلك بتكليف الطرف الآخر بالحضور أمام المحكمة التي نظرت الدعوى . أما إذا كانت الأتعاب عن تحرير عقد أو تحكم أو عمل لم يرجع للقضاء فيكون التكليف بالحضور أمام المحكمة المقيم بمنازعتها المحامي كلفة كانت أو جزئية حسب قيمة الطلب وتظهر المعارضة بطريق الاستئناف .

٥٤ - ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه القريب والوكيل وسكرتيرا وأميناً للصندوق .

٥٥ - يختص مجلس النقابة عددا ما هو منصوص عليه في المواد ٣١ و٦٨ بما يأتي :

أولا - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

ثانيا - إدارة الحسابات وتحصيل الرسوم السنوية الواجب على المحامين دفعها .

ثالثا - مراقبة جهات الحكومة أو الهيئات أو الأفراد فيما يتعلق بشؤون النقابة .

رابعا - الحاق المحامين تحت الثغر بمكتب المحامين أمام محاكم الاستئناف .

خامسا - مراقبة سير المحامين .

سادسا - الدفاع عن النقابة والحفاظة على كرامتها ومصالحها .

٥٦ - يمثل القريب النقابة وعليه تنفيذ قرارات المجلس .

٥٧ - لا تكون مداوات المجلس مهيجة إلا بحضور أغلبية أعضائه .

٥٨ - من أصبح من أعضاء المجلس غير حائز للشرط اللازمة للانتخاب زالت عضويته ، وكذلك يكون الحال اذا غاب العضو من غير عذر شرعي عن جلسات المجلس خمس مرات متواليات .

٥٩ - يبين المجلس بدل من يتوفى من أعضائه المتخفين أو تسقط عضويته قبل انقضاء مدتها ، على أن يعرض التمين على الجمعية العمومية حين انقضاءها . وتعين محكمة القضا بدل من يتوفى أو تسقط عضويته من عيبتهم ويبقى العضو المقيم في عضويته الى أن تسقط مدة العضو الذي حل محله .

٦٠ - يبين مجلس النقابة بدائرة كل من الحاكم الابتدائية التابعة لمحكمة استئناف مصر لجنة فرعية من ثلاثة من المحامين المقيمين بها كما يبين مندوبا عنه لدى كل محكمة جزئية تابعة لتلك المحاكم .

وبين كذلك تشيله بدائرة محكمة استئناف أسبوط لجنة مكونة من خمسة من المحامين القبولين أمام محكمة الاستئناف المقيمين بتلك الدائرة . ولهذه اللجنة أن تعين لجانا فرعية بدائرة الحاكم الابتدائية التابعة لها ومندوبين لدى الحاكم الجزئية على النحو المتقدم .

٦١ - يبلغ القريب ووكلاء اللجان الفرعية نتيجة الانتخاب الى رؤساء المحاكم المختصة .

٦٢ - تختص اللجان الفرعية بالنظر في الأعمال التي يجملها عليها مجلس النقابة ويوتب كل منها في دائرتها عن المجلس في الدفاع عن حقوق المحامين وحفظ كرامتهم .

٦٣ - يعتبر مجلس النقابة فيما له من الاختصاص سلطة إدارية بالنظر للأحوال المنصوص عليها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات .

الباب الخامس

نظام نقابة المحامين

٤٣ - تؤلف النقابة العامة للمحامين من المحامين المقيدين في الجدول العام ومركزها القاهرة .

٤٤ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعها المادى بمحكمة الاستئناف بمصر في شهر ديسمبر من كل سنة ، وكذلك تجتمع اجتماعا غير عادى كلما رأى مجلس النقابة أو تقرر له طلب بذلك موقع عليه من ثلاثين محاميا ممن لهم حق الاشتراك في حضورها .

٤٥ - للمحامين القبولين أمام محكمة الاستئناف وجدهم الحق في حضور جلسات الجمعية العمومية بشرط أن يكونوا قد أدوا قيمة الرسوم السنوية .

٤٦ - يرأس الجمعية العمومية القريب أو الوكيل أو أقدم المحامين عهدا بالهامدا فإذا تساوت الأقدمية تكون الرئاسة للأكبر سنا .

٤٧ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية مهيجا إلا اذا حضرها مائة عضو على الأقل فإذا لم يتوفر هذا العدد دعت الجمعية للاجتماع مرة ثانية في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول ، ويكون انعقادها مهيجا اذا حضرها خمسون عضوا . وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية .

٤٨ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

أولا - إبداء الرأى في الميزانية السنوية التي يقدمها لها المجلس والنظر في حسابات السنة الماضية واعتمادها .

ثانيا - انتخاب سبعة أعضاء لمجلس النقابة .

ثالثا - النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يقدمها لها المجلس أو التي تبين في طلب انعقاد الجمعية العمومية في الاجتماعات غير العادية .

٤٩ - يؤلف مجلس النقابة من خمسة عشر عضوا تختص الجمعية العمومية سبعة منهم وتعين محكمة القضا الباقين . ويشترط ألا تقل مدة اشتغالهم أمام محكمة الاستئناف عن عشر سنين .

٥٠ - مدة العضوية بالمجلس ثلاث سنوات ويجوز إعادة الانتخاب على شرط ألا يتجدد ذلك أكثر من مرة على التوالي .

٥١ - ينتخب الأعضاء من بين المحامين المرشحين بطريق الاقتراع السرى وبالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة .

٥٢ - اذا تساوت الأصوات انتخب أقدم المرشحين وإذا تساوت الأقدمية انتخب الأكبر سنا .

٥٣ - يجب أن يكون الترشيح بإخطار موقع عليه من عشرة من المحامين وأن يقدم الى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بشرة أيام كاملة وألا يكون المرشح قد صدر في حقه قرار تأديبي نهائى ولا كان الترشيح باطلا

٧٥ - يجوز للجلس أن يحكم في غيبة المحامي ، وله في هذه الحالة أن يعارض في القرار في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه له بتقرير يحرم لسكرتيرية مجلس النقابة .

٧٦ - النيابة العمومية وللحامي المحكوم عليه استئناف القرارات التأديبية الصادرة من مجلس النقابة لحكمة الاستئناف هيئة جمعية عمومية بتقرير يحرم بقلم كتابها في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها أو من انتهاء ميعاد المعارضة .

٧٧ - يجوز لمجلس النقابة في المواد التأديبية كما يجوز للحامي المتهم أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم ، ومن تخلف من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جازت معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون تحقيق الجنايات في مواد الجنب . ومن شهد زورا أمام المجلس المذكور متعمدا تأديبية يعاقب بالعقوبات المقررة بقانون العقوبات لشهادة الزور في مواد الجنب .

٧٨ - للحامي الذي يعنى اسمه من جدول المحامين الحق في التماس إعادة النظر في أمره إذا قدم أدلة جديدة على براءته .

٧٩ - إذا اتهم عام بجنائية أو جنحة رأت النيابة العمومية التحقيق معه وجب إخطار نقيب المحامين قبل البدء في التحقيق ، وللقبيب دائما أن يتدب أحد أعضاء مجلس النقابة لحضوره .

٨٠ - تتخذ لجنة قبول المحامين المنصوص عليها بالمادة الثالثة من هذا القانون تدقرا تنقيد فيه جميع الأحكام التأديبية .

الباب السابع

أحكام وقفية

٨١ - يشمل الجدول العام جميع المحامين المقيدين فضلا عند حصوله هذا القانون .

٨٢ - يبقى مجلس نقابة المحامين الموجود الآن قائما الى أن يتم انتخاب المجلس الجديد في الميعاد المحدد بهذا القانون .

٨٣ - يستمر العمل باللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق عليها من تاخر الحثانية في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٣ الى أن يعدلها مجلس النقابة وتصديق عليها بحكمة النقض ، ويعمل بالتعديل بمجرد نشره بالوقائع الرسمية .

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نشر بأن يصم هذا القانون بنظام المولية وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

في الطعن في تشكيل الجمعية العمومية وفي تأليف مجلس النقابة

٩٤ - لو وزير الحفانية أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو في مجلس النقابة بتقرير يقدم الى محكمة النقض في ظرف خمسة عشر يوما كاملة من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية أو تشكيل مجلس النقابة ، ولثلاثين عاميا عن حضروا الجمعية العمومية مثل هذا الحق .

٩٥ - تفصل محكمة النقض في الطعن بعد سماع أقوال النائب العام أو من يقوم مقامه وأقوال النقيب الجديدي أو الوكيل ونائب عن المحامين مقدي الطعن .

٩٦ - إذا قبل الطعن الخاص بتشكيل الجمعية العمومية بطلت قراراتها وبعاد انعقادها وكذلك تنقذ في حالة بطلان عملية الانتخاب بالنسبة للقبيب أو لثلاثة فأكثر من أعضاء المجلس أما إذا كان عدد من بطل انتخابهم أقل من هذا انتخب المجلس بدله .

الباب السادس

التأديب

٩٧ - من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيمه في أعمال حرفته أو في غيرها يجازى بأحدى العقوبات الآتية :

(أولا) الإنذار .

(ثانيا) التوبيخ .

(ثالثا) الإيقاف .

(رابعا) حو الاسم من الجدول .

٩٨ - تأديب المحامين من اختصاص مجلس النقابة . ويشترط لصحة انعقاد مجلس النقابة كهيئة تأديبية حضور ثلثي أعضائه على الأقل .

٩٩ - يتدب مجلس النقابة أحد أعضائه ليتولى الاتهام أمامه في الدعاوى التأديبية .

١٠٠ - ترفع الدعوى التأديبية بناء على طلب مجلس النقابة أو النيابة العمومية أو أحد رؤساء المحاكم .

١٠١ - يعلن الحامي المطلوب محاكمته تأديبا بتاريخ الجلسة التي يعينها النقيب بإخطار يرسل اليه قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل .

١٠٢ - جلسات التأديب سرية .

١٠٣ - يصدر المجلس حكمه بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام ودفاع الحامي بنفسه أو من يحضر معه من المحامين .

١٠٤ - يبلغ مجلس النقابة قراراته التأديبية الى النيابة العمومية في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدورها .

لهذا كان لزاماً أن يحال بينها وبين الوقوع في الهوة بأن يحافظ على تناسب مقول بين العمل المروض وبين القائمين به . وليس أقرب إلى ذلك من تحديد عدد المحامين .

وقد كان من المصلحة أن يوصد الباب أمام طالبي التقيّد ابتداء من صدور هذا القانون ، إلا أنه قد روعي ما قد يكون لطيلة الحقوق الحاليين من آمال اسفدت بدخول الكلية قدر المشروع أن يطبق الاقتمال بعد انتهاء خمس سنين ثم أعطى لجنة البقول حق النظر في تقدير المسد مرة كل خمس سنين . ولا شك في أن هذا العلاج هو خير مما عمدت إليه بعض البلاد الأجنبية من إقفال مدارس الحقوق فيها . ذلك أن دراسة الحقوق تؤهل إلى أعمال أخرى غير المحاماة . وهي فرع من فروع الثقافة العامة لمن يريدون لأنفسهم حظاً أوفى في الرق الشخصي بدون نظر إلى وجوه الانتفاع المادية .

٢ - تأديب المحامين :

لم يكن لمجلس القضاة يقتضى القانون المعمول به الآن إلا حق الانذار وهو أول مراتب العقوبات التأديبية .

أما وقد مضى على هذا التشريع نحو العشرين سنة فن الطبيعي أن يزداد فيما لمجلس القضاة من حق التأديب ، ولأن تقاليد المحاماة في سائر البلاد تجعل لهذا المجلس حق التأديب كاملاً ، ولكن لأن الذي دل عليه العمل أن زيادة ما لمجلس القضاة من السلطة ضرورة شرعية لجميع المشتغلين بشؤون المحاماة وفي الواقع أنه إذا أريد أن يكون تقاليد هذه الهيئة حزمة القوانين وجب أن يملك المهتمين عليها سلطة إقرارها وتركيزها في النفوس . والمحامون أحرف بتقاليدهم ، ومن المفروض أنهم أشد غيرة عليها من سواهم .

على أنه قد رأى من المناسب ما دام التدرج في الترقى هو قانون الطبيعة وقد سادت هذه إلى هدى هذه القاعدة مدى الخمسين سنة الماضية أن يصحب نقل التأديب إلى مجلس القضاة بضمانات يكون ما لها التصديق في الوقت المناسب أي بعد أن تكون قد تكونت للعامة تقاليدها .

ويجب أن تتناول الضمانات أمرين : أولها التشكيل ، والثاني ما لقواراته من قوة .

ولما كانت المهمة الملقاة على عاتق المجلس تستلزم أن يكون تشكيكه بحيث يضم خبر عناصر المحاماة . ولما كان مما لا شك فيه أن من بين هؤلاء من لا يميلون إلى خوض غمار الانتخابات كان الحل المقبول أن يترك للجمعية العمومية للمحامين اختيار البعض على أن تعين محكمة النقض الباقين .

أما قراراته فكلها تصدر قابلة للاستئناف أمام محكمة الاستئناف بجهة جمعية عمومية . كما هو الحال في بعض البلاد الأخرى .

قد يعترض على هذا التعديل بأنه طرفة وانتقال سريع من اختصاص ضيق لا يشمل سوى الانذار إلى اختصاص عام يشمل الايقاف والنشطب . ولكن بما لا نزاع فيه أن تجزئة المسؤولية وتعدد نواحي التأديب لم يكن من

مذكرة

خلت المحاماة بعد إنشاء المحاكم الأهلية خطوات واسعة موفقة لم ير المشرع معها بدا من تسجيل ما وصلت إليه من رقى آتاً بعد آن . فبعد لائحة سنة ١٨٨٤ صدرت أوامر عالية متتابعة في سنة ١٨٩٣ ، وسنة ١٨٩٧ ، وسنة ١٨٩٨ ، وسنة ١٩١٠ كان كل منها إقراراً بتقديم المهنة وشهادة لأفرادها بما يقومون به من مؤازرة القضاء بتبثيت قواعد العدالة . ثم توجت هذه الأوامر المالية بقانون سنة ١٩١٧ الذي اعترف للمحاماة بوجود خاص ، وجعل منها هيئة منظمة تضع لنفسها تشريعاتها الداخلي ، وجعل لها رأياً في قبول المحامين وفي تأديبهم .

وكان من الطبيعي بعد وصول المحاماة إلى هذه المرحلة من الاعتبار أن كثر الاقبال عليها بدرجة فقد معها التوازن الذي لا بد منه لاحتفاظ كافة المحامين بكرامة المحاماة ، ولإبطالها في المستوى الذي وصلت إليه ، وللحسي في اطراد تقدمها .

شعر المحامون أنفسهم بأن الحالة تستدعي علاجاً فتصدوا لتلك اجتماعات وبحثوا الموضوع في مختلف مناحيه وأجمع الكل على أن التشريع القائم بعد أن مضى عليه نحو العشرين عاماً أصبح في حاجة إلى شيء من التعديل ليلى بالحلجات الجديدة التي نشأت بمقتضى تطور الزمن .

وقد روعي في وضع المشروع المرافق لهذه المذكرة قواعد واعتبارات كانت توجبها إدخال التعديلات الآتية بعد على التشريع القائم وهي التي أقر أكثرها فعلاً مجلس نقابة المحامين .

١ - تحديد عدد المحامين :

من المسلم به أن المحامين ليسوا مجرد وكلاء عن المصنوع وإنما هم حين يؤدون مقتضيات هذه الوكالة يقومون بخدمة عامة ومأمورية اجتماعية هي اشتراكهم في توزيع العدالة بأمانة الطريق أمام القضاء .

ولهذا السبب لم تترك مهنتهم حرة يؤمها من شاء كما شاء ، مثلها مثل التجارة والأعمال الحرة الأخرى ، وإنما أحاطها المشرع بحفظ الضمانات .

اشترط لها مؤهلات علمية وأخلاقية ، وجعل من واجباتها النزاهة والصدق والاعتدال والرفق ، وفرض عليها مساعدة الضعيف والمحروم دون انتظار مثوبة أو جزاء .

من أجل هذا كان الاحتفاظ بهذه الميزات من ألزم ما يلقى به الشارع اللفظ وكان من واجبه أن يتدخل كلما رأى الحاجة ماسة لتدخله .

ومما لا شك فيه أن تطورات الحياة الحديثة في جميع نواحيها وخاصة الاقتصادية منها قد أطبع الكثرين في المظاهر الخلابة لهذه المهنة باختيار أنها وسيلة من وسائل كسب العيش المغرية ، فبمع ذلك أن ضاقت سبل العيش أمام بعضهم فاضطرتهم ضرورات الحياة أن يتساهلوا في أخص واجباتهم ، وبات من الخطر على مهنة هذه مكاتبات أن يتطرق إليها هذا الفساد .

والحكمة في ذلك من الوجهة النظرية أن المعونة التي يقدمها الإخصائي مقصود بها قبل كل شيء تمهيد السبيل للحكم العادل - للاحصول الموكل على ما يعتقد أنه حق . وهذا الاعتبار يكون من المصلحة العامة أن يتولى تقديم الدعوى للحكمة وتخصيصها من هو اقدر على القيام بهذه المهمة .

أما من الوجهة العملية فهو تقسيم صحيح للعمل في شأن من أهم شؤون الدولة وهو توزيع العدالة . وليس فيه إزهاق لجمهور المتقاضين الذين تقسح أمام المصير منهم باب المعافاة .

على أن المشروع لم يرأى ينقل البلاد الى هذا النظام دفعة واحدة قصر التطبيق على محاكم الاستئناف والنقض والارام، باعتبار أن الأولى هي الدرجة النهائية أمام المتقاضين، وباعتبار أن الثانية بطبيعتها مريض عليها مجال خاص بأهل الصناعة لأن المناقشات فيها لا تعدو المسائل القانونية .

ومما تحب الإشارة إليه أن وجوب توكيل المحامي ليس مقصودا بل مجرد المرافعة بل هو يشمل ما يسبق ذلك من رفع الاستئناف أو النقض .

وكان من الواجب وقد أمد هذا المشروع ليكون تشريعا شاملا لعامين أن يتضمن شروط الاشتغال أمام محكمة النقض ليحل في ذلك محل أحكام المرسوم رقم ٩٨ سنة ١٩٣١ المتعلق بالمحامين أمام تلك المحكمة .

رأى واضع المرسوم سابق الذكر أن يقتضى آثار التشريعات الأجنبية من حيث حصر عدد محامي النقض في دائرة ضيقة ، ليحل القبول من اختصاص محكمة النقض بجمعية بيشة جمعية عمومية . ولكن لا على أساس أنها مفيدة بالشروط التي وضعها وهي الاشتغال سبع سنين ومدد صدور عقوبة تأديبية بالإيقاف بل على أساس ذلك مضافا إليه سلطة فير محدودة في التقدير عبر عنها بقوله " وإنه لا يوجد لديها أى مانع آخر " .

والظاهر مما جرى عليه العمل حتى الآن أن المحكمة عند تقديمها من اليها من طلبات راعت هذا الاعتبار ووقفت عند العدد الذي قبله فصلا في اجتماعها الأول .

ولكن التحديد على هذه القاعدة لا يخلو من ممان لا تتفق مع مبدأ المساواة المفروضة بين سائر المحامين ، وهو من الأسس الحرجية لنظام المحاماة .

إنه وإن تكن فئة المحامين المقبولين لرافعة أمام محكمة النقض في فرنسا مثلا من الأمور المقبولة من حيث مصلعة العمل ، إلا أنها هناك نتيجة نظام قديم أساسه اعتبار الامتياز أمام تلك المحكمة من الوظائف العامة بين لها مرسوم ولا يبين فيها إلا عند المخلو لموت أو فقد الصفات أو لتنازل الى الغير .

وليست الحال لدينا (ونحن نذكر) مثل حالهم . ولو أنهم عملوا اليوم الى إنشاء مثل هذه المحكمة لم جالوا القاعدة لديهم من القبول بحيث يقضى بلا مبد ظاهر على مبدأ المساواة .

لهذا كان أولى بالإتياع أن يتوصل للوصول الى النتيجة فيها من طريق آخر هو زيادة مدة الاشتغال وجعلها خمس عشرة سنة بدلا من سبع ، وأن يكتفى في فحص طلبات القبول بليغنة صغرية مكونة من رئيس محكمة النقض ومن يمثل نقابة المحامين إذ أن إجرامها سيكون في الغالب شكليا .

شأنها فيما مضى إشار المجلس بمقحه الطبيعي في المحطة على شؤون المهنة والعمل على رفع مستواها وتطهيرها مما يشوبها .

وبحكمة النقض بطبيعة الحال المحيطة على ما يمس القانون في القرارات الصادرة من الهيئات التأديبية .

ولما كانت هذه المحاكمات عالية فالسرية فيها أوفر لكرامة المحاماة . وقد احتاط المشروع حتى لا تكون هذه السرية مقصورة على المحاكمة ، بل على اختصاص مجلس النقابة التحقيق في الشكاوى ، وهو المجلس السري للاجتماعات بطبيعتها . وعلى هذه الصورة تبقى المحاكمة في جميع أوارها بعيدة عن العلنية وعطرها الحديث في الجرائد التي تنبر دائما لا عن الواقع وحده وإنما مصحوبا بأراء المخرجين الخاصة على مختلف ميولهم وتقديرهم والمؤثرات التي تحيط بهم .

والرجوع الى السرية رجوع في الواقع الى المبدأ العام في جميع المحاكمات التأديبية ، وهو مطابى لحكم القانون في فرنسا وغيرها حيث هي سرية أيضا لا في مجلس النقابة منمقدا كهيئة تأديبية فقط ولكن بحكمة الاستئناف أيضا التي تستأنف أمامها قرارات مجلس النقابة في هذه البلاد .

٣ - حقوق المحامين وواجباتهم

(١) الأتباع :

ولما كانت مسألة الاتباع قد أثارت في الماضي القريب تشريعا يكاد يكون استثنائيا في صورته ومنشئه فقد نص في المشروع على القواعد الخاصة بها حتى يرتفع كل شك بشأنها .

أما تلك القواعد فهي في مجموعها اقرار لما سار عليه العمل فيها مضى والأصول التي كانت أساسا للحكم الذي يصدر بمناسبة المرسوم المذكور . ولم يحد في هذا الباب سوى النص على أن الاتباع تعتبر من الديون الممتازة ، على أن هذا الامتياز قد حصر في المال الذي أصابه صاحب الشأن فضلا بسبب العمل الذي قدرت من أجله الاتباع . وليس في هذا انتزاع على أحد أو إجحاف بحق أولى بالرعاية بل هو تطبيق لأصل تشريسي مقرر في باب الامتياز .

وقد روى زيادة في الاحتياط النص على أنها على في الدرجة مطلوب الحكومة من رسوم وأموال .

وقد نص على سقوطها بمرور خمس سنين من تاريخ آخر عمل للمحامي وهي مدة وسط ليس فيها إزهاق ولا إجحاف بأحد من الجانبين .

(ب) حق الحضور أمام المحاكم :

توكل المحامي أو الأتوبي "Avoué" في سائر البلاد المتقدمة إجباريا في سائر الدعاوى ما عدا القضايا المختصة بنظرها قاضي المصالحات والمحاكم الخاصة .

وقد أدركت محكمة النقض هذا النقص في القانون ولكنها لم تستطع أمام النص الصريح - كما قالت - إلا أن تقيّد صفة الأحكام الصادرة بالعقوبة .

لهذا حرم المشرع على المحاكم أن توقع العقوبة اكفاءً باثبات ما يحصل بالجلسة من مخالفات ، تمهيدا لما يرى القاض من إجراءات قبل المتعدّي سواء بالتأديب أو بالمحاكمة العادية حسب الأحوال .

نحررا في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢

عبد الحليم البيل

ملحق رقم ١٥

جلسة الاثنين ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(٢٨ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح بمشروع قانون رقم ٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك بتعديل المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون المدني الأهل الخاصين بالطى وطرح البحر وأكله .

(انقرض حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمودافدى) .

أحال المجلس بجلسته ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ إلى اللجنة الاقتراح بمشروع قانون رقم ٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك بتعديل المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون المدني الأهل الخاصين بالطى وطرح البحر وأكله .

وقد اطلمت عليه اللجنة وتناقشت في موضوعه .

ودأت بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا ومن الجلائر نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الخفانية .

رئيس اللجنة

محمود عزى

مذكرة إيضاحية

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

لما تقدم مشروع القانون الخاص بطرح البحر وأكله إلى المجلس رأيت أنه لا يجرى كثيرا عن الطريقة التي كانت شائعة في تمويض من يأكل البحر أراضيم وفقا للأعنة الأطباء المعروفة بالأعنة السيدية .

وما زال صاحب الأرض التي يكون أكلها البحر مفروضا عليه أن يضطر حتى يطرح البحر إلى بلدته أراضى أخرى .

ويبرر هذه الزيادة الكبيرة في مدة الاشتغال اعتباران :

أولهما - أن تصل من المحامى إلى نحو الأربعين ، فيكون هو وقضاة النقض متغارين ، وهذا أدى إلى سيادة روح الاحترام المتبادل .

ثانيهما - أن يكون المحامى قد حصل بمراته الطويل على كل مزايأ الخلية ويكون قد تركت مواهبه فلا يقدم على طلب قبوله لرافعة أمام محكمة النقض إلا إذا آتس من نفسه القدرة وقدر لعله النجاح .

على أنه قد يكون من المفيد أن تشير هنا إلى ضرورة النص في اللائحة الداخلية على اشتراط رسم للقبول يكون ضعف ما يطلب الآن للقبول أمام محكمة الاستئناف ، حتى تقل طلبات الذين يرون في القيد مجرد تسرف .

وفضلا من الاعتبارات السابقة وهي سامة في ذاتها ، فإن النتيجة الطبيعية لهذه الشروط أن يكون العدد في ذاته محدودا فإن الواقع أن عدد المحامين الذين تريد اشتغالهم الآن على الخمس عشرة سنة هو وهو عدد ليس فيه شيء من المبالغة إذا روى أن الاشتغال الفعل سيكون محصورا في عدد أقل بكثير من المحول لهم حق القبول .

(ج) مالا يجوز الجمع بينه وبين المحاماة :

رأى المشرع أن يضرب عددا من الأمثلة ليأمن ما يقصده الشارع من الأعمال التي لا يصح الجمع بينها وبين الاشتغال بالمحاماة . وهي مما اصططح على اعتباره غير متفق مع ما تشترطه المحاماة من الاستقلال والكرامة لدى جميع نقابات المحامين ، وأقرها اليها نقابة المحامين المختلطة .

(د) إفساء السر :

انقضى الجمع بين كرامة المحامى وبين مصلحة صاحب السر أن يكون تحرير الإفساء عاما حتى في حالة ما إذا أباحه أو طلبه صاحبه . وقد جرى من ذلك القضاء المختلط ، وهو عين ما راه المحاكم الفرنسية التي استق منها التشريع المصرى . وقد زيد على النص ما اقتضاه المنطق من ألا يجرى المحامى على أداء الشهادة بهذا الخصوص . وقانون المرافعات بالمحاكم المختلطة ينص على ألا يجرى المحامى على أداء الشهادة في هذه الأحوال .

القضاة والمحاماة :

وقد كان تعدد الحوادث التي قضى فيها بالعقوبة على بعض المحامين لما نسب اليهم من الخروج عن واجباتهم قبل بعض القضاة أثناء الجلسات أثر غير محمود على ما يجب أن يسود من العلاقات بين الطرفين .

والواقع أن تحويل حق العقاب لمن يعتقد أنه موضع الإهانة عقب حدوث ما انتلأت به نفسه من الغضب لشخصه وكرامته خطأ أو صوابا فيه نوع من الاعتداء الصالح على روح العدالة ، وتبقى قاعدة أولية هي أنه لا يجوز أن يجمع فرد ما في شخصه صفتي الخصم والمحكم معا .

أحكام وقية

كل من ثبت أن له الحق في أكل بجر من مدة سابعة حل هذا القانون ولم يكن قد مضى عليه أكثر من خمس عشرة سنة يكون له حق المطالبة بجزءه في مدة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يفسر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١٦

جلسة الاثنين ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(٢٨ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التى أحضرتها بجلسته ١٣ مارس سنة ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمد افندي) .

العرائض التى رأت اللجنة حفظها أو رفضها

عريضة رقم ٣٧ - مقدمة من مصطفى رضوان عنه وعن أهالى زاوية القيل مركز تلا - بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٢ - يطلب فيها إنجاز مشروع القانون الخاص بطرح البحر .

رأت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٤٥ - مقدمة من عبد الحافظ محمد شعاع عسكرى بوليس سابقا وقاطن بمصر - بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ - بالنظم من فصله من وتليفته ويطلب إعادته اليها .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٤٦ - مقدمة من طه رفيع بمصر - بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ - يطالب فيها بمحسته في وقف الأميرة زينب هاتم ويطلب إلقاء الأوامر الهدوية التى صدرت باعتبار الحاكم الشرعية غير مخصصة بنظر قضائيا هذا الوقت لتأخذ الصلابة بمجرها .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٤٧ - مقدمة من محمد يوسف أبوشلوح من فريق من طلبة الأزهر بالوقت الموقت لامتحان شهادة العالمية من الخارج - بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ - بالنظم من حرمانهم الدخول في امتحانات شهادة العالمية عام ١٩٣١

رأت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

فإذا كان شخص مثلا يملك عشرين فدانا وأكلها البحر كلها فيصبح فقيرا مدقواقدا لا يعوض عنها طول حياته، بل ولا في حياة ورثته الذين قد يتكروا البلد لمجهاث أخرى وقد يمضي الزمن الذى يكون صاحب الحق في الطرح لا يعرف أن له حقا . وكثيرا ما يعتان الطامعون على أخذ تنازلات من أمثال هؤلاء الذين يحملون قيمة حقوقهم ويستفيد الطامعون منها .

ولما لم يكن من العدل أن تضيق روة بعض الأفراد بسبب أكل البحر مع أن ما يأخذ البحر في جهة قد يعطى مثله في جهة أخرى .

ومن ذلك لا تكون هناك خسارة على الدولة إذا ما عوزت على صاحب الأرض التى يأكلها البحر لأن الأرض في الواقع تدخل في المنافع العمومية بالفعل وتموض عنها الدولة بالأرض التى يطرحها البحر وتدخل في أملاكها الخاصة .

لذلك أرى أن المشروع الذى وضعته أقرب للعدل وأسهل في العمل .

فأتشرف بأن أقدم لدولتكم مع هذا مشروع القانون المذكور لتتكم بروضه على المجلس لإحائه على اللجنة المختصة .

وتفضلوا لدولتكم بقبول عظيم الاحترام

ه ذى القعدة سنة ١٣٥٠

أحمد نجيب يراده

١٢ مارس سنة ١٩٣٢

نحن فراد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه صدراته :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ٦٠ و ٦١ من القانون المدنى الأهل ما يأتى :

مادة ٦٠ - كل زيادة عملت للأرض سواء بما يطرحه نهر النيل بقوة جريانه أو تختلف من حصول تعديل في مجراه أو مما يحدث على التدرج من الظنى تكون ملكا للدولة وليس لصاحب الأرض المجاورة حق فيها .

مادة ٦١ - كل أرض تدخل في مجرى النهر أو في جواره أو في مجارى الترع العمومية أو في جوارها سواء حدث ذلك بسبب قوة جريان المياه أو بسبب تعديل في المجرى أو في البحر يروض عنها صاحبها تعريضا عادلا من خزانة الدولة ويكون تقدير التعويض كالتعويض في قانون نزاع الملكية للنافع العامة وينسب أن يحصل في أثناء السنة التى حصل فيها النقص وإلا كان الحق لصاحب الأرض في طليه مع قيمة الربح الذى كان يحصل عليه لو لم تنقص أرضه .

بناء على هذا القانون صارت أحكام لائحة الألبان الصادر عليها أمر الاعتماد من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ كلها ملغاة لسابقة لإناء موادها بقوانين أخرى إلا المادتين ١٢ و ١٤ اللتين أقيتا بهذا القانون .

عريضة رقم ٦١ - مقدمة من عمال المناور والترسانة والكباري من غير توقيع - بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٢ - يطلب إعادتهم إلى عملهم أو صرف ما يستحقونه من المكافأة محسباً فيها أيام الإيقاف .
رأت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٦٢ - مقدمة من أعضاء مجلس مديرية القويم - بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٢ - يطلبون فيها منحهم مكافأة سنوية يستحقونها على القيام بمهام أعمالهم .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٦٣ - مقدمة من عمال وموظفي شركة سكك حديد الدلتا من غير توقيع - بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٣٢ - بالتظلم من تصرفات الشركة معهم فيما يخص تبرعاتهم وطلبون إنصافهم .

رأت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٦٨ - مقدمة من سليات عارف - بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٢ - يطلب فيها الرجوع إلى كتابة اسم الله على عقود الدولة وافتتاح جلسات المجلس باسم الله وإنشاء البقاء .

رأت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٦٩ - مقدمة من محمد عبد الحيد سليمان - بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إنه استأجر قطعة أرض ملك الحكومة بناحية أقيمت بالمزاد لمدة ثلاث سنوات من سنة ١٩٣٠ وطلب تخفيض إيجارها .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٧٠ - مقدمة من البكاشي محمد السبك أفندي - بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٢ - يطلب فيها تحسين معاشه الذي تقرره بصفة استثنائية بقرار من مجلس الوزراء ومعاملته كزملائه الذين أحيلوا إلى المعاش بعد تعديل الدرجات .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٧٢ - مقدمة من حامل شهادة الكفاءة للتعليم الأولي في سقي ١٩٣١ و ١٩٣٢ بمديرية الشرقية من غير توقيع - بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٢ - يطلب معافاتهم من التجنيد العسكري أسوة بطلبة مدارس المعلمين .

رأت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٧٣ - مقدمة من عبد العال حسين من ناحية دوامة مركز فاقوس - بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إنه يوجد أشخاص يروون أطيافهم من الفتنة مرة ٣٦ على ترعة السمرانة وليس لهم حق في ذلك وطلب تكليف المديرية إعطاءه كشفاً بالزمام الذي يروى من هذه الفتنة لمنع هؤلاء الناس أو غارة عمدة البلد لهم .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٤٩ - مقدمة من غطاس بشاي شوقه كونستابل بوليس سابقاً وقاطن بمصر - بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إنه وزارة الداخلية فصلته من وظيفته رغم أن المجلس العسكري قضى بإزالته درجة - وطلب من المجلس أن يتولى تحقيق شكواه وإنصافه .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥١ - مقدمة من رمضان محمد حاد ملازم أول بالاستبداد وقاطن بمصر - بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إنه في الاستبداد من سنة ١٩١٨ وطلب مساعدته في إعادته إلى الخدمة وإخاذه بوزارة الداخلية ضابطاً للهجانة أو بلوك الخفر .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥٢ - مقدمة من عبد سليمان عمر وآخرين عن طلبة الكفاءة للتعليم الأولي من الخارج - بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٢ - بالتظلم من أن وزارة المعارف منعتهم عن التقدم لامتحان شهادة الكفاءة للتعليم الأولي هذا العام .

رأت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٥٤ - مقدمة من السيد محمد انشمن من أهالي سالبة المنقدي مركز انشمن - بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إنه ٤ فدانين أخذت الحكومة منها تراثاً بالقوة لتقوية الجسر عند الكيلو ٥٢ حتى أصبحت الأرض مغمورة بالمياه ولا تصلح للزراعة وطلب رفع الأموال الأميرية عنها .

رأت اللجنة بأغلبية الآراء حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥٥ - مقدمة من فهمي علي وآخرين من أنفسهم وبالنسبة عن أهالي يهيو مركز سنوس - بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ - بالتظلم من تعيين العمدة الحالي رغم معارضة الأهالي في تعيينه للأسباب التي ذكروها برفضهم ورفض شكائهم المتعددة .

رأت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٥٦ - مقدمة من عبد السلام سيف كاتب عمومي بكفر الزيات - بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ - يطلب معافاة ابنه التلميذ بمدرسة طنطا الثانوية من المصروفات المدرسية لعدم قدرته على دفعها .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥٧ - مقدمة من غازي الرفاعي عد بمصر - بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ - يطلب فيها تعيينه بوظيفة ساعي يتمكن من القيام بمجالات طاقته البائسة .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥٨ - مقدمة من علي عبد المجاهد بمصر - بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إنه كان فراعشا بوزارة الداخلية وفصل من وظيفته لمريض إحدى عينيه وطلب صرف مبلغ له على مهيل الصويض .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥٣ - مقدمة من عبد الفتاح أحد وآخرين من مستأجرى الألبان بناحية سنديون - بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ - يطالبون فيها أن يشمل قانون تأجيل الثلاثين في المائة من الألبان العقود التي حوت في سنة ١٩٣١ وأن تخفف الأعباءات نهائياً أربعين في المائة .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٥٩ - مقدمته من مصطفى رضوان عساره وآخرين من أهالي زاوية البقي مركز تلا منوفية - بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ - يستعملون فيها نظر قانون طرح البحر وإقراره ليستنى تنفيذه .

رأت اللجنة إحالتها إلى لجنة الحفانية المحال إليها المشروع .

عريضة رقم ٦٠ - مقدمة من محمد عصاني أبابى وآخرين من أصحاب أطبات أكل البحر بناحية الكنكاه مركز أخميم - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ - يطلب سرعة التصديق على قانون طرح البحر .

رأت اللجنة ضمها للعريضة رقم ٥٩ وإحالتها إلى لجنة الحفانية .

عريضة رقم ٦٢ - مقدمة من إبراهيم زكى المهندس - بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٣ - يحرض فيها على المجلس اقتراحاً تحصل مصر بواسطته على الماء الذى تريده من وراء إنشاء نزان جبل الأولياء .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقاً للفقرة ٥ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٦٣ - مقدمة من أحمد السيد أبو السعود - بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٣ - رسالة وضعها عن أرباب المناحات ويطالب بعضها بواسطة اللجنة المذكورة إليها أمر لحص مسالة التسول .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية طبقاً للفقرة ٥ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٦٤ - مقدمة من عبد الرحمن حسين محمد وآخرين بنواحي كفر الحاج عمر وأكياد البحرية - بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ - يطالبون فيها بالتصريح لهم بزراعة الأرز هذا العام وجعل مدة النوبة أربعة أيام لإدارة وأربعة أيام بطلالة ويقولون إن أراضيهم لا تصفع إلا لزراعة الأرز والقول السوداني .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٦٥ - مقدمة من سلامة بلوى خضر من عزبة جاد الله تبع مركز كفر الشيخ - بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٣ - بالطين في رجل رزاحه على شيخية العزبة ويقولون إن هذا الرجل من أرباب السوايق ولكن عمدة البلدة التابعة لها العزبة يساعد له صلة القرابة التي بينهما ويطالب التحرى عن سوايقه .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٧١ - مقدمة من حضرة الشيخ المحترم عضو مجلس الشيوخ وحضرات أعضاء مجلس النواب ومجلس المديرية والمجلس المحلى والحسي ومحمد وأعيان مركز ملوى - بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٣٣ - يقولون فيها إن

عريضة رقم ٧٤ - مقدمة من محمد عوض الله البرشيخ بلدة ميت ركاب مركز الزقازيق سابقاً - بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٣ - يطلب فيها إعطائه مكافأة نظير قيامه بوظيفة شيخ خفر مدة خمس سنوات وبوظيفة عمدة وشيخ بلد مدة خمس وأربعين سنة .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٧٧ - مقدمة من السيد محمد ذكورى وآخرين من باهى السلك بمدينة الفيوم - بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٣ - بالتظلم من أن مصلحة الصحة العمومية تطلب منهم عمل جزء من جدران دكاكينهم بالصين وكثنت ضدهم عاضد غافلات ويطالبون معافاتهم من إجراء هذه العملية لأنها تكلفهم مالا طائلاً وهم فقراء لا قدرة لهم عليه ، خصوصاً وأن مصلحة الصحة أعفت أصحاب المطاعم من إجراء هذه العملية بمد تظلمهم .

رأت اللجنة بأغلبية الآراء رفض الطلب طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٧٨ - مقدمة من فتيحة عبد الهادى بالاسكندرية - بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٣٣ - بالتظلم من عدم تعيين ولد لها شيخاً يقسم مينا البصل بدلا من والده الذى كان يشغل هذه الوظيفة وتركها لكبرسه وكانت تساعد على القيام بمبتمهم .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٨٠ - مقدمة من عبد العلم يوسف سعيد من منيل جويليه مركز أشمون - بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٣٣ - يفتقح فيها إعفاء أهالي البلاد والقرى الذين لا يملكون أطياناً من دفع ضريبة أجساد الخفر وإصاقتها على من يملكون أطياناً أو يشتغلون في تجارة .

رأت اللجنة حفظها لمخالفتها لمبادئ الدستور .

المراسل التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات والمجان المختلفة طبقاً للفقرة ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي

عريضة رقم ٤٨ - مقدمة من يوسف حمد الله سعد من أهالي حمزة مركز قوص - بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ - يقول فيها إنه اشتغل بالسلطة العسكرية وأصيب بجماعه أثناء تأدية خدمته ويطالب إعطائه تمويلاً عن ذلك .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية

عريضة رقم ٥٠ - مقدمة من محمد عبد الوهاب قاضى بمحكمة مصر سابقاً - بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ - بالتضرر من وضعه تحت مراقبة البوليس لأغراض شخصية ويطالب من المجلس التحرى عن سبب هذه المراقبة والأمر بها ودمتها متى يراد الكف عنها .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع ، وأطلعت على المواد الواردة في الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل (١) ، وعلى حكمي محكمة القضاء والإبرام الصادر أحدهما في ٢ شبان سنة ١٣٤٨ الموافق ٢ يناير سنة ١٩٣٠ ، والثاني في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٤٨ الموافق ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ (ب) ، وعلى الملاحظات التي دارت بشأن هذا المشروع أمام مجلس النواب ، وعلى المذكرة التفسيرية له (ج) . وهي ترى وبوجهة هذا التشريع خصوصا بعد أن جرى قضاء المحاكم أخيرا على عدم تطبيق المادة (٢٤٦) (١) من قانون العقوبات الأهل على أي الوالدين إذا امتنع عن تسليم الطفل إلى من يحكم له بحضائه أو حفظه وعلى عدم تطبيق أحكام الخطف القاسية الواردة في المادة (٢٥١) (١) على أي الوالدين إذا خطف ولده بغير حق بنفسه أو بواسطة غيره بغير تحايل أو إكراه ممن لهم حق حضائته أو حفظه ، آخذة في ذلك بأن حكم التشريع في مواد باب الخطف هي حماية الأطفال ممن يمتنئ عليهم منه وأن الوالدين بغيرهما ممن يعونهم بالشقة والحان فلا يتصور منهما قصد الإضرار بهم . وبمقتضى ذلك على ما جرى عليه الفقه والقضاء الفرنسي من عدم تطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات الفرنسي " المقابلة لمادة ٣٤٦ من قانون العقوبات المصري " . والمادة ٣٥٧ من قانون العقوبات الفرنسي " المقابلة لمادة ٣٥١ من قانون العقوبات المصري " على أي الوالدين ، حتى اضطرت الشارع الفرنسي إلى إضافة فقرة جديدة في المادة ٣٥٧ عقوبات جعل فيها عدم قيام أحد الوالدين بتسليم الطفل لمن حكم له منهما بتسلمه ، كما جعل خطفه أو التحريض على خطفه ، جنسة يعاقب عليها .

والجنة توافق أيضا على ذلك الشرط الوارد في هذه المادة : وهو أن يكون الحق في الحضانة أو الحفظ (بناء على قرار من جهة القضاء) . لأنه مع التنافس في الحق ، وقيام الشك في أولوية أحدهما على الآخر لا يسوغ توقيع العقوبة الجنائية قبل أن يتقرر أيهما صاحب الحق من الجهة المختصة وسيان أن يكون القرار نهائيا أو مشمولا بالنفاذ المؤقت .

وترى اللجنة أيضا سريان حكم الخطف المشار إليه في هذه المادة على خطف الولد ممن له حق حضائته أو حفظه أو تحويله عن يده ، وعلى خطفه أو نقله من المكان الذي يكون قد عهد به إليه أو من أي شخص أو على آخر قد وضعه فيه صاحب الحق المذكور .

هذا ، وقد اقترح بعض حضرات الأعضاء وجوب إضافة التقييد المنصوص عليه في هذه المادة إلى المادة ٢٤٦ التي نصها :

" يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنينا مصريا كل من كان متكفلا بطفل وطليه منه من له حق في طليه ولم يسلمه إليه ، بأن يضاف عقب كلمة " من له حق في طليه " . بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه " ليكون التشريع متسقا ، ولعين الأسباب التي أوجبت وضع ذلك التقييد في هذه المادة التي يراد إضافتها . ولكن أغلبية اللجنة لم تر

هناك سعيًا من محامي محكمة أسبوط لإحادة تلج مركز ملوى قضائيا إلى محكمة أسبوط بدلا من محكمة المنيا ويطالبون عدم إيجابتهم على ملتصمهم لمصلحة المتقاضين .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ عريضة رقم ٧٥ — مقدمة من حسن حسن سمرة من أهالي دمياط — بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ — يطلب فيها أن يسرى قانون تخفيض إيجارات الأطنان على من تعاقد في سنة ١٩٣٠ .

رأت اللجنة ضمها لعريضة رقم ٥٣ وإحالتها إلى وزارة الحفانية .

عريضة رقم ٧٩ — مقدمة من محمود الناني وآخرين من المتضررين من قسم الوظن والأرشاد بالأزهر — بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ — يطلبون فيها تعيين وأعطى دوى لكل مركز من مراكز الوجه القبيل ويكون تعيين منهم .

رأت اللجنة بأغلبية الآراء إحالتها إلى وزارة الداخلية طبقا للفقرة ٥ من المادة ١١٠ عريضة رقم ٧٩ — مقدمة من عبد الغنى عرفة من أهالي نبروه غربية — بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ — بالتظلم من عدم قيام وزارة الأوقاف بإصلاح دورة مياه المساجد الثلاثة الموجودة بالبليدة ، الأمر الذي ترتب عليه إغلاقها وعدم إقامة الشعائر الدينية فيها وفي هذا من الضرر ما فيه .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠

رئيس اللجنة

محمود عزمى

ملحق رقم ١٧

جلسة الاثنين ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(٢٨ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الحفانية

من مشروع القانون الخاص بإضافة مادة إلى قانون العقوبات الأهل بشأن " عدم تسليم الأطفال وخطفهم " للمصق عليه من مجلس النواب بمجلس ١١ يناير سنة ١٩٣٢

(المرحومة الشخ المحترم محمد خيرت راضى بك) .

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ مشروع القانون المقدم من وزارة الحفانية ، الخاص بإضافة مادة إلى قانون العقوبات الأهل ، تكون المادة (٢٥٣) مكررة .

مشروع قانون

بإضافة مادة إلى قانون العقوبات بشأن عدم تسليم الأطفال وخطفهم

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بصد المادة ٢٥٣ مادة تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتي :

«مادة ٢٥٣ مكررة - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد من خمسين جنيا مصريا أى الوالدين أو الأجداد وأولادة الصبيحين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائنه أو حفظه . وكذلك أى الوالدين أو الأجداد وأولادة الصبيحين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لم يقتضى قرار من جهة القضاء حق حضائنه أو حفظه ولو كان ذلك بغير تمثيل أو إكراه» .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن ينضم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور... ..

ملحق حرف (أ)

مادة ٢٥٦ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد من خمسين جنيا مصريا بكل من كان متكفلا بطفل وعطبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه .

مادة ٢٥٩ - كل من خطف من غير تمثيل ولا إكراه طفلا لم تبلغه سنة خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع ، أما إذا كان المخطوف أتى فكأن العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر .

ملحق حرف (ب)

حكا محاكمة القضا والإبرام

باسم صاحب الجلالة فراد الأول ملك مصر

حكمة التقض والإبرام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

اختصاصها بالبحث في مواد خارجة عما أحيل عليها بمقتضى تعديل تلك المادة ٢٤٦ فيجب أن يسلك فيه الطريق القانوني .

وقد رأى بعض حضرات الأعضاء أن يكون الجدل (أبو الأب وإن علا) والجدتان (أم الأم وإن علت ، وأم الأب كذلك) يستلزمان كمثل الوالدين لأن حكمة التشريع منطقية عليهم . فهم وإن لم يفلحوا درجة الأبوين في الشفقة والحنان ، إلا أن لهم من مزيد الشفقة والرفق ما يحول دون قصد الإضرار بالصغار أو النكاح بهم . فهم والأبوان في هذا المعنى سواء . خصوصا إذا لوحظ أن الجدل الصحيح ولاية على النفس والمال عند فقد الأب ، لذلك استقر الرأي على أن يضاف في ختام هذه المادة نصه :

«حكم الجدل الصحيح والجدتين الصحيحتين حكم الوالدين في ذلك» .

ورأت اللجنة الاتصال بوزارة الحفانية بواسطة من تتدبر لحضور جلساتها للوقوف منه على معلوماتها نحو ما لاحظته خاصة بالمادة ٢٤٦ وبموضوع تلك الإضافة .

وقد وافقت الوزارة على أن يكون حكم الجدل والجدتين حكم الأبوين . فأعيد المشروع إلى اللجنة الاستشارية التشريعية على الوجه الذي رسمه الدستور في المادة ٩٦ وطبقا لأداة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان .

وقد انتهت اللجنة الاستشارية التشريعية إلى وضع صيغتين : أحدهما لحالة العمم والأخرى لحالة الخصص بحيث يما إلى اللجنة . وهما كرافقتان لهذا التقرير (أ) فرأت اللجنة الأخذ بالصيغة الثانية .

وقد لاحظ أيضا بعض حضرات أعضاء اللجنة ، أن ظاهر عبارة المادة يوحى جواز توقيع العقوبة على أى والدين لم يسلم الصغير بمجرد ثبوت الحق لغيره ، ولو لم يكن ذلك التبريد استعمل حقه في تنفيذ الحكم الصادر بأحقية . كما أنه قد يفهم من ظاهر عبارة المادة أن مجرد صدور قرار لشخص بأحقية بالحضانة أو الحفظ ، في غير خصوصية مع من بيده الصغير من الوالدين ، يكفي لتوقيع العقوبة على أحد الوالدين إذا كان الصغير بيده وأمنع عن تسليمه إلى من بيده حكم لم يصدر ضده . ولذلك أقترح أن يكون نص العبارة :

«يعاقب بالحبس أى الوالدين ممنعت عن تسليم ولده الصغير إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر ضده بشأن حضائنه أو حفظه الخ» لمنع كل ليس أو إيهام في التطبيق . ولكن اللجنة لم تراخض بذلك لأن المفروض أن الأحكام إنما تكون حجة ضد المحكوم عليه ، وإن عدم تسليم الصغير إنما يظهر عند تنفيذ الحكم له الحكم الصادر لصالحه .

وبناء على ما تقدم

رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على المشروع بعد إدخال التعديل المشار إليه وتقرح على المجلس أن يوافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا ما

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

قطة جديدة على المادة ٣٥٧ حمل فيها عدم قيام أحد الوالدين بتسليم الطفل لمن حكم له منهما باستلامه، كما جعل خطفه أو التهرب عن خطفه، جنة عاقب عليها بالمجلس .

وحيث إن الاختبارات التي أخذت بها محكمة الجنايات من عدم إمكان تطبيق المادة ٢٥١ عقوبات على أي والدين يتخلف ولده هي اختبارات صحيحة تأخذ بها هذه المحكمة التي ترى أن الصورة الوحيدة التي يمكن العقاب فيها هي صورة امتناع أيهما عن رد الطفل لمن كان منهما صاحب الحق في استلامه، أي الصورة المشار إليها بالمادة ٢٤٦ عقوبات فقط، وذلك عملاً بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

واقعة الدعوى الحالية هي واقعة خطف لا واقعة امتناع عن رد لصاحب الحق في استلام الطفل . عل أن هذه المحكمة ترى تغدياً من التأويلات التي لا تخلو من افتراض أن من المصلحة أن يحكى في تعديل المادة ٢٤٦ تعديلاً يكون على مثال ما حصل من تعديل القانون الفرنسي مؤزراً لفضاضة التأويل وضامناً لإيقاف كل من والدين عند حده فيما يتعلق باحترام حقوق أيهما يكون هو صاحب الحق الشرعي في ضم الطفل إليه .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

ولهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٩٣٠ الموافق ٢ شبان سنة ١٣٤٨

رئيس المحكمة	كاتب المحكمة
أعضاء	أعضاء

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

محكمة النقض والإبرام

المشكلة طلائع تحت رئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة .

وبحضور حضرات سيو سودان وأصحاب العزة زكي برزى بك وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك مستشارين ومحمد حمدي بك وكيل النيابة . وعلى فهمي أفندي كاتب المحكمة .

أصدرت المحكمة الآتي :

في الطعن المقدم من :

السيد صادق مصطفى الطوائسي مدعى بحق مدنى .

ضد

الست توحيد إبراهيم الشافى عمرها ٣٦ سنة خالية الصناعة وسكنها النيل .

في قضية النيابة العامة رقم ٧١٦ سنة ١٩٢٩ المنعقدة بتجدول المحكمة رقم ٣١٣ سنة ١٩٣٠ قضائية .

وبحضور حضرات أصحاب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وسيو سودان وزكي برزى بك وحامد فهمي بك مستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة . وعلى فهمي أفندي كاتب المحكمة .

أصدرت المحكمة الآتي :

في الطعن المقدم من :

النيابة العامة في دعواها رقم ٢١٤٣ سنة ١٩٢٩ المنعقدة بتجدول المحكمة رقم ٢٦ سنة ١٩٣٠ قضائية .

ضد

عبد الحليم عبد الرحيم الديب عمره ٣٦ سنة وصانعة فلاح وسكنه شلش
زكي سعيد عبد الرحيم « ١٧ » خالي الصناعة «
سيد عبد الرحيم حزين « ٢٧ » وصانعة كاتب «

الواقعة

اتهمت النيابة المتهمين المذكورين بأنهم في ليلة ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٧ الموافق ٢١ محرم سنة ١٣٤٩ بشلش مركز دروط مديرية أسبوط الأولان بنفسهما والثالث وبأسطهما خطفوا من غير تحيل ولا إكراه الطفلة جواهر سيد عبد الرحيم ابنة الثالث التي لم تبلغ من السن انخس عشرة سنة كاملة وطلبت من حضرة قاضى الإحالة بمحكمة أسبوط إحالتهم على محكمة الجنايات لما حكمته بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قرر حضرة قاضى الإحالة إحالتهم على محكمة جنايات أسبوط لما حكمته بالمادة سالفة الذكر .

ف نظرت محكمة الجنايات هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وعملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات براءة المتهمين .

وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قررت النيابة بالطن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدمت أسباباً بذلك في ١٢ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً . وحيث إن الطعن قدم ويثبت أسبابه في المبدأ فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن أن محكمة جنايات أسبوط قد أخطأت في عدم الأخذ بإطلاق نص المادة ٢٥١ عقوبات التي تعاقب على خطف الطفل أي كان خاطفه والداً أو أجنبياً وفي تبرئة المتهم والد الطفل المخطوف وشريكه، أخذت في ذلك بأثر محكمة التشريع في هذه المادة وغيرها من مواد باب الخطف هي حماية الأطفال ممن يخشى عليهم منهم والوالدان بفطرتهم عن يعرضهم بالشفقة والحسان ، فمن يتصور منهما خطف أولادهم إضراراً بهم ، ومستعدة كذلك على ما جرى عليه التقف والقضاء القري من عدم تطبيق أحكام الخطف القسائية على والدين حتى اضطر الشارع الفرنسى لإضافة

ملحق حرف (ج)

المذكرة الإيضاحية المقدمة من الحكومة

بشأن مشروع القانون الخاص بإضافة نص إلى قانون العقوبات -
الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال وخطفهم

تنص المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات الأهل - التي توافق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات الفرنسي - على عقوبة الحبس أو الغرامة لغاية خمسين جنيناً على من كان متكفلاً بطفل ولم يسلمه إلى من له الحق في طلبه .

وكانت المحاكم الفرنسية تحكم قبل سنة ١٩٠١ بأن امتناع الأب أو الأم عن تسليم الطفل أو خطفه بمعرفته لا يكون جنائية خطف الأطفال المنصوص عليها في المادة ٣٥٤ من قانون العقوبات الفرنسي، ولا جنائية عدم تسليمهم إلى من له الحق في طلبهم المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٥ المذكورة .

غير أن هذا النص قد أزيل من التشريع الفرنسي بالقانون الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠١

أما في مصر فقد جرى قضاء المحاكم على تطبيق المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات الأهل على الوالدين إذا امتناعا عن تسليم الأطفال إلى من يحكم له بحضاتهم، ولكن المحاكم لا تطبق على الوالدين المادة ٣٥١ وما يليها الخاصة بجريمة خطف الأطفال .

وقد أبدت محكمة استئناف مصر الأهلية منقذة بجهة محكمة قضى وإبرام في ١٠ يناير ١٩٠١ الرضية في أن تمدد المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات على وجه يسمح بتوقيع العقاب على أي الوالدين إذا خطف ولده بدون حق على مثال ما جرى في تعديل قانون العقوبات الفرنسي .

وقد بحثت وزارة الحفانية هذه المسألة فرأت وجوب الأخذ بهذه الرضية وذلك بإضافة نص جديد إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٤٦ يكون المادة ٢٤٦ مكررة يعاقب أي الوالدين على جريمة عدم تسليم الطفل المنصوص عليها في المادة ٢٤٦، وعلى جريمة خطفه المنصوص عليها في المادة ٣٥١، ورأت أيضاً أن جرمي عدم التسليم والخطف من الوالدين لا يستحقان العقاب الشديد المقر لمزور الوالدين في المادتين ٢٤٦ و ٣٥١ مجلت عليهما الغرامة أو الحبس إلى ستة قسط .

وفي تطبيق حكم هذه المادة الجديدة يشمل معنى الخطف معنى الكلمات الأخرى المستعملة في التشريع الفرنسي في هذا الصدد، فيسرى على خطف الولد من له حق حضائنه أو حفظه أو تحويه من يده وعلى خطفه أو تحويه من المثل الذي يكون قد وضعه فيه صاحب الحق المذكور وكذلك على خطفه من أي شخص أو من أي على آخر أو تحويه من يد أي شخص آخر أو من أي على آخر .

بناء عليه، وتشرف وزارة الحفانية برفع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه فيغضل برفضه لأعقاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لاستصدار المرسوم اللازم لفرضه على البرلمان ما

وزير الحفانية
على ماهر

القاهرة في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١

الوقائع

انتهت النيابة المثمة المذكورة بأنها في يوم من سنة ١٩٢٧ بدائرة قسم الدوب الأحمر لم تسلم الطفلةين رقية وسكينة محمد مصطفى الطوائى اللتين كانت تكتفلهما لصادق مصطفى الطوائى الحكوم نائياً له بتسليمهما وطلبت عقابها بالمادة ٢٤٦ عقوبات .

وداعى السيد صادق مصطفى الطوائى بمبلغ ٤٢ جنيناً تمويضاً .

فقضت محكمة جنح الخلفاء الجزئية في هذه القضية غيابياً بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٨ ، وعملاً بالمادة المذكورة بتعريض المثمة مائة قرش ضارضة المثمة في الحكم المذكور وحكم بتأييده في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ (ولم تعرض محكمة الجلس للدهوى المدنية) .

فاستأنفت النيابة والمدعى بالحق المدني الحكم النهائي في ٢٧ مايو سنة ١٩٢٨ واستأنفت المثمة الحكم الثاني في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

وطالب المدعى أمام محكمة أول درجة والتي لم تفصل فيه، فقضت تلك التعويض الذي طلبه أمام محكمة أول درجة والتي لم تفصل فيه، فقضت تلك المحكمة حضورياً بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٩ وعملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنابات بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإراءة المثمة ورفض الدهوى المدنية وإلزام راضها بالمصاريف من الدرجتين .

فطن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ وقدم حضرة القاضي عنه تقريراً بالأسباب في اليوم نفسه .

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطراح على أوراق القضية والمداولة قانوناً .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المعاد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت فيما ذهبت إليه من عدم تطبيقها المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات على ما كان من المثمة من عدم تسليمها بتبنيها إلى عمهما المدعى بالحق المدني المحكوم له بتسليمهما أخذاً في ذلك ما جرى عليه التقه والقضاء الفرنسيان من عدم تطبيق المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات الفرنسي (المقابلة للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات المصري) على الأبوين ومن يتحقق بهما من أولياء الطفل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن بنى على ما ذكر في وجه الطعن من الاحتمالات القانونية إلا أنه بنى كذلك على عدم ثبوت الواقعة المستندة للمثمة موضوعاً . وبني كان الأمر كذلك فلا محل للنظر في إذا كان القانون يعاقب على الواقعة على فرض ثبوتها . على أن هذه المحكمة قد سبق أن صرحت في حكم أصدرته برفضها في تعديل نص المادة ٢٤٦ على وجه يسمح صراحة بمعاينة أي الوالدين بخطف الطفل أو يحرض على خطفه أو يمنع عن تسليمه لمن له الحق في تسلمه قانوناً فيجزم التعديل ما قام بشأن تطبيق المادة على الوالدين من نزاع ، وبسبب فترة تتطلب الحالة الاجتماعية سلبها على وجه أكيد لا يتطرق إليه الخلاف ولا يدعوا للقضاء الاجتهاد فيه بإزائهم، ولهذا يتبين رفض الطعن .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

هذا ما حكمت به المحكمة يجلسها الثانية المنعقدة في يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ الموافق ١١ ذى القعدة سنة ١٣٤٨

رئيس المحكمة
إمضاء

كاتب المحكمة
إمضاء

ملحق حرف (د)

مقارنة

مشروع الحكومة	مشروع مجلس النواب	مشروع اللجنة
نحن فؤاد الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ، رسمنا بما هوأت : مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :	نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ - - يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٤٦ مادة تكون المادة ٢٤٦ مكررة ونصها كالآتى :	مادة ١ - - يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٣ مادة تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتى :	مادة ١ - - يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٣ مادة تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتى :
المادة ٢٤٦ مكررة - - إذا لم يسلم أى الوالدين ولده الصغير إلى من له الحق في طلبه بناء على حكم أو أمر قضائى صادر بشأن حضائته أو حفظه ، وكذلك إذا خطفه أحما بنفسه أو بواسطة غيره ممن له حق حضائته أو حفظه ولو بغير تحيل أو إكراه ، يساقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تزيد على تحسين جنيا .	مادة ٢٥٣ مكررة - - يساقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفرامة لا تزيد على تحسين جنيا مصريا أى الوالدين لم يسلم ولده الصغير إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك أى الوالدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لم يمقتضى قرار من جهة القضاء حق حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه .	مادة ٢٥٣ مكررة - - يساقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفرامة لا تزيد عن تحسين جنيا مصريا أى الوالدين أو الجدة والجددة الصغيرات لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك أى الوالدين أو الجدة والجددة الصغيرات خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لم يمقتضى قرار من جهة القضاء حق حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه .
مادة ٢ - - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .	مادة ٢ - - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	مادة ٢ - - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .	نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .	نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
صدر برأى طين في ٨ صفر سنة ١٣٥٠ (٢٤ يونيو ١٩٣١)	صدر في	صدر في

ملحق حرف (هـ)

ما اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية

في حالة التعميم :

مشروع قانون

إضافة مادة إلى قانون العقوبات الأهل بشأن عدم

تسليم الأطفال وخطفهم

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٣ مادة
تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتي :

”مادة ٢٥٣ مكررة - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة
لا تزيد عن خمسين جنيا مصريا أى الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير
أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر
بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك أى الوالدين أو الجدين لم يسلم نفسه أو
بواسطة غيره ممن لم يقتضى قرار من جهة القضاء حق حضائته أو حفظه
ولو كان ذلك بتزوير أو إكراه .“

مادة ٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ما اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية

في حالة التخصيص :

مشروع قانون

إضافة مادة إلى قانون العقوبات الأهل بشأن عدم

تسليم الأطفال وخطفهم

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٣ مادة
تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتي :

”مادة ٢٥٣ مكررة - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد
عن خمسين جنيا مصريا أى الوالدين أو الجدين والجددة الصغيرات لم يسلم
ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة
القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك أى الوالدين أو الجدين والجددة
الصغيرات خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لم يقتضى قرار من جهة
القضاء حق حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بتزوير أو إكراه .“

مادة ٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١٨

جلسة الاثنين ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(٢٨ مارس سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض

عن المرضيين الذين لم يستجبا بملحة ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢

(التقرير - مرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي)

عرضة رقم ٨١ - مقدمة من مصطفى عبد الرحمن عن مجلس إدارة
مستشفى الحكومة الخارجيين عن هيئة المال - بتاريخ ١٧ مارس
سنة ١٩٣٢ - بطلب تحسين حالم .

رأت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للمادة ٢٢ من الدستور .

عرضة رقم ٨٢ - مقدمة من أمين رزق وأخرون من طلبة القسم
الموقت بالأزهر الشريف - بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ - بطلب
قبولهم في الامتحان لنيل الشهادة العالمية المقررة في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١
كما حصل في الامتحانات السابقة .

رأت اللجنة حفظها طبقا لفقرة ٣ من المادة ١١٠ من قانون النظام
الداخلي للبرلمان .

رئيس اللجنة

محمود عزى

باب ٢ - ما يرد من وزارة المالية

قدر لهذا الباب في الميزانية مبلغ ١٣٤٧٣ جنيا وبغ المتحصل فضلا ١٦٣٤٧٣ جنيا أى زيادة ٣٠٠٠ جنيا وهذه الزيادة هي قيمة مادفئة وزارة المالية عن وزارة الأوقاف بمقتضى مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٣١ وقد أبدى حضرة صاحب السعادة وزير الأوقاف في مجلس النواب على إزمادار حول هذا المبلغ من المناقشة فيما إذا كانت وزارة المالية دفعت له على أنه قرض أو هبة أو تبرع فقال : " إن وزارة المالية لم تدفع المبلغ على أنه قرض أو هبة أو تبرع وإنما دفعت أسوة بما تدفعه ليصرف في الشؤون العامة "

" والأصل في الواقع أن وزارة المالية هي التي تتولى الصرف على المعاهد الدينية . أما وزارة الأوقاف فتقدم لها ما تستطيعه من الإعانة "

باب ٣ - إيرادات متنوعة

قدر لها في الميزانية مبلغ ٧٠٤٨٤ جنيا وبغ المتحصل فضلا ٧٣٩٧٥ جنيا أى زيادة ٣٤٩١ جنيا . وأصل الزيادة في هذا الباب ١٧٠٣٣ جنيا نتجت من زيادة الوفر في ميزانية السنة السابقة عما قدر له : استنزل منها ١٣٥٣٢ جنيا قيمة العجز في إيراد المعاهد من ريع الأوقاف الخاصة بها ومن التذوق في المتحصلات المتنوعة ، ويرجع هذا العجز إلى الأزمة المالية الحاضرة .

باب ٤ - ما يستقطع من الماهيات للماشات والمكاشات

في هذا الباب زيادة قدرها ٩٣٥ جنيا فقد كان ربط الميزانية ٦٥٠٠ جنيا وبغ المتحصل فضلا ٧٤٣٥ جنيا .

ثانيا - المصروفات

كانت المقدر للمصروفات في ربط الميزانية ٣١٨٩٦٤ جنيا ثم صدر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مرسوم بقانون بفتح أعتاد إضافي بمبلغ ١٧٠٠٠ جنية فتكون جملة المقدر للمصروفات ٣٣٥٩٦٤ جنيا وبغ المنصرف ٢٨٣٤٦٤ جنيا منه ٢٦٦١٩٢ جنيا مصروفات فعلية و ١٧٧٧٢ جنيا خصمت على المصروفات وغطيت بالأمانات لآل سباب المينة في أبوابها الآتية :

باب ١ - ماهيات ومربيات

قدر لهذا الباب في الميزانية مبلغ ٢٢٢٩٠١ جنية وبغ المنصرف - كما هو وارد في الجدول رقم ٢ - ٢١٢٣٦٧ جنيا أى يوفر قدره ٢٠٥٣٤ جنيا ونشأ هذا الوفر من خلوص بعض الوظائف وتعيين موظفين بمرتبات أقل من المربوط في الميزانية .

ملحق رقم ١٩

جلسة الاثنين ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٥٠
(٤ أبريل سنة ١٩٣٢)

تقرير

عن مشروع القانون الخاص بإحداث الحساب الختامي للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا)

أحال المجلس على لجنة الأوقاف بجلسته ٧ مارس سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب - بعد إقراره - الخاص بإحداث الحساب الختامي للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية .

فبحثته اللجنة في اجتماعها يوم ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ مع مقارنته بميزانية الأزهر والمعاهد لتلك السنة فأسفر البحث عما يأتي :

أولا - الإيرادات

كان المقدر لربط الإيرادات في ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية بمبلغ ٣١٨٩٦٤ جنيا ولكن المتحصل فعلا بلغ - طبقا لنتيجة الحساب الختامي - ٣١٨٩٨٢ جنيا فتكون الزيادة ٩١٨ جنيا .

وأصل هذه الزيادة ٤٧٩٥٨ جنيا استنزل منها مظهر من العجز في بعض أبواب الميزانية . وهذا بيان العجز وأسبابه :

باب ١ - ما يرد من وزارة الأوقاف

قدر في ربط الميزانية لمخصصات الأزهر والمعاهد الدينية من ميزانية وزارة الأوقاف مبلغ ١٠٨٥٠٨ جنيات ولكن هذه الوزارة - نظرا لعجز إيراداتها بسبب الأزمة المالية الحاضرة - لم تستطع أن تدفع كل المخصصات بل دفعت ٧٥٠٠٠ جنية أى بعجز ٣٣٥٠٨ جنيات وقد قامت وزارة المالية بسد معظم هذا العجز بدفعها مبلغ ٣٠٠٠٠ جنية كما هو وارد في الباب التالي .

باب ٢ - المصروفات العمومية

قدر لها في الميزانية مبلغ ٨٦٠٦٣ جنيتها وبلغ المنصرف ٦٩٠٩٧ جنيتها من هذا المبلغ ١٥٣٣٣ جنيتها طلت بالأمانات على ذمة مستحقها .

وقد حصل تجاوز في خمسة بنود من هذا الباب وهي :

٢١٨	بند ٢	ممن أدوات كتابية ومطبوعات .
١٠٣٨	» ٦	انتقال وبلل سفرية .
٥٨٠	» ٩	مصروفات نور ومياه وأدوات نظافة وكسح .
٩٤	» ١٤	إعانة لمصروفات دفن من يتوفى .
٩٣٥	» ١٩	معاشات ومكافآت .

٢٨٦٥ الجلفة

من هذه التجاوزات ثلاثة عرضت على مجلس الأزهر الأعلى ووافق عليها واثنان لم يعرضا وهما الخاصان بالبندين ٩ و ١٩ للأسباب التي أبدعها حضرة صاحب السعادة وزير الأوقاف في مجلس النواب وهي :

فما يتعلق بالبندين ٩ الخاص بمصروفات نور ومياه وأدوات نظافة وكسح كان السبب في تجاوز المربوط أنه عندما أنشئ معهد الزقازيق تهرش شراء آلة كهربائية له للقيام بعملية الكسح ، وقضت التوصية على هذه الماكينة ولكنها لم تصل إلا في نهاية السنة المالية وترتب على هذا التأخير زيادة المصاريف التي تكلفتها عملية الكسح عما كان يجب أن تتكلفه فيما لو كانت وصلت الماكينة المذكورة في المياد المحدد . ولم تظهر الزيادة في هذا البند إلا بعد نهاية السنة المالية عند عمل الحساب الختامي .

وفما يتعلق بالتجاوز الثاني الوارد بالبندين ١٩ معاشرات ومكافآت فانه حدث أن أحيل موظفون على الماش وصرفت لهم معاشرات ومكافآت زادت على الربط المقرر في الميزانية . وهنا أيضا لم تظهر هذه الزيادة إلا في نهاية العام عند عمل الحساب الختامي ، وقد عرض الأمر على المجلس الأعلى فأقر الحساب الختامي بجلته بما فيه التجاوز .

وقال سعادته : "إن هذا التأخير لم يكن سهوا ولا قصدا بل للظروف القهرية . ويتضح من هذا أن إدارة المعاهد الدينية لم تقصر في تنفيذ القانون لأنه لم يكن من الممكن معرفة هذه الزيادة أثناء السنة المالية ولا إحمال عملية الكسح بسبب تأخير وصول الآلة الكهربائية " .

وقد تبينت اللجنة أن هذه التجاوزات الخمسة يقابلها وغرف في بنود هذا الباب . ومع هذه التجاوزات فقد بلغ الفرق ١٦٩٦٦ جنيتها .

باب ٣ - أعمال جديدة لبناء معهد أسيوط

لم يرد هذا الباب في الميزانية وإنما تقرر بناءه على المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بفتح اعتماد

إضافي يبلغ ١٧٠٠٠ جنيتها ميزانية المصروفات الجامع الأزهر والمعاهد لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية بعنوان "باب ٣ - أعمال جديدة" للاطلاع منه فيما يلزم لبناء معهد بمسحة أسيوط وما يتبع ذلك .

وقد صرف من هذا المبلغ ٢٠٠٠ جنيتها منها ١٤٣٣ جنيتها طلت بالأمانات المتنوعة لعدم إتمام إجراءات صرفها في هذه السنة ، والباقي وقدره ١٥٠٠٠ جنيتها دخل الى ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية .

ويتضح من البيانات السابقة أن المصروفات وفرا قدره ٥٢٥٠٠ جنيتها وأن الإيرادات زادت على المصروفات بمبلغ ٣٦٤١٨ جنيتها وقد طلت هذه الزيادة بالأمانات لتسويتها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية لإيرادات الميزانية ، وقد صدق مجلس الأزهر الأعلى على الحساب الختامي بجلته ١٨ رمضان سنة ١٣٥٠ (٢٦ يناير سنة ١٩٣٢) .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة الموافقة على الحساب الختامي وعلى مشروع القانون الخاص باعتاده بالصيغة المرافقة لهذا التي أقرها مجلس النواب ما

رئيس اللجنة

عبد الحمدي الظواهري

مشروع قانون

باعتاد الحساب الختامي الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعتمد إيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٣١٩,٨٨٢ جنيتها (ثلاثة وتسعة عشر ألفا وثمانمائة واثنين وعشرين مئريا) ، ومصروفاتها بمبلغ ٢٨٣,٤٦٤ جنيتها (مائتين وثلاثة وعشرين ألفا وأربعمائة وستين مئريا) على حسب الجدولين المرفقين رقم ١ و ٢ .

مادة ٢ - تعتمد تسوية زيادة الإيرادات على المصروفات بإضافة مبلغ ٣٦,٤١٨ جنيتها (سنة وثلاثين ألفا وأربعمائة وثمانية عشر مئريا) الى إيرادات ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية .

مادة ٣ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول رقم ١

ملاحظات	الفرق		رصيد الميزانية		أجواب الإيرادات
	نقص	زيادة	المتحصل في سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣٠	
	جبه	جبه	جبه	جبه	
					باب ١ - ما يرد من وزارة الأوقاف
لم تخصص الوزارة وبين أسباب ذلك في الكلام على الإيرادات	٣٣٥٠٨	—	٧٥٠٠٠	١٠٨٥٠٨	خصصات الأزهر والمعاهد الدينية من ميزانية الوزارة
					باب ٢ - ما يرد من وزارة المالية
الزيادة عليها وزارة المالية من وزارة الأوقاف	—	٣٠٠٠٠	١٥٨٤٧٠	١٣٨٤٧٠	خصصات الأزهر والمعاهد الدينية من ميزانية الوزارة
	—	—	٥٠٠٢	٥٠٠٢	مرتبات وزعامة نظير أراض متنازل عنها للحكومة
	—	٣٠٠٠٠	١٦٣٤٧٢	١٣٣٤٧٢	جمله باب ٢ ...
					باب ٣ - إيرادات متنوعة
	—	—	٥٦٥٧	٥٦٥٧	الباق من وفر سنة ١٩٢٦ تحت الفصل في طلب كنية المعاهد إضافة ٢٠ في المائة إلى مرتباتهم من سنة ١٩٢٠
زاد الوفر عما قدر	—	١٧٠٢٣	٣٠٠٧٥	١٣٠٥٢	من وفر ميزانية السنة السابقة
نشأ العجز من عدم ورود كل المقتدر في الميزانية	١٢٩٩٣	—	٣٢٩٨٢	٤٥٩٧٥	إيراد المعاهد من الأوقاف الخاصة بها ومن التنوير
			٦٤٦		بدل نفقة ومتحصلات متنوعة أخرى :
			٥٤	٥٨٠٠	تمنحة
نشأ العجز من نقص المتحصل عما قدر له	٥٣٩	—	٣٢٧٣		جرامات
			١٢٨٨		متحصلات متنوعة
					اشتراكات مجلة نور الإسلام
	١٣٥٣٢	١٧٠٢٣	٧٣٩٧٥	٧٠٤٨٤	جمله باب ٣ ...
					باب ٤
زاد الإيراد عما قدره	—	٩٣٥	٧٤٣٥	٦٥٠٠	ما يستقطع من الماحيات للماشات والمكافآت
	٤٧٠٤٠	٤٧٩٥٨	٣١٩٨٨٢	٣١٨٩٦٤	جمله عمومية ...
	٩١٨				صافي الزيادة ...

جدول

أبواب مصروفات الميزانية				رطل ميزانية سنة ١٩٣٠	اعتبارات إضافية أو قفل اعتبارات	الجملة	المبالغ المنصرفة
باب ١				جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ — ماهيات ومزيتات				٢٣٢٩٠١	—	٢٣٢٩٠١	٢١٢٣٦٧
باب ٢ — مصروفات عمومية							
بند ٢ — ثمن أدوات كتابة ومطبوعات... ..				٧٠٠	—	٧٠٠	٩١٨
» ٣ — مكافآت لمن يتقدم لأعمال امتحان الشهادات... ..				١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٥٠٠	٣٣٨٠
» ٤ — أجرة نشر واشتراك في الجريدة الرسمية... ..				٥٠	—	٥٠	٣٠
» ٥ — مصروفات لأعضاء مجلس الأزهر الأعلى... ..				٧٥٦	—	٧٥٦	٤٤٥
» ٦ — مصروفات انتقال وبدل سفرية... ..				٢٢٠٠	—	٢٢٠٠	٣٢٣٨
» ٧ — بدل جراحة للعلماء والطلبة... ..				٣٤٣٤٦	—	٣٤٣٤٦	٢٩٣٧٨
» ٨ — أبرأماكن... ..				٧٦٠٠	٢٣٨٨	٥٢١٢	٤٣١٦
» ٩ — مصروفات نور ومياه وأدوات نظافة وكسح... ..				١٣٠٠	٣٨٨	١٦٨٨	٢٢٦٨
» ١٠ — ثمن كتب مراجعة للكتبات... ..				٢٥٠	—	٢٥٠	١٥٥
» ١١ — مصروفات صيانة وتزيم... ..				٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	٩٦٢
» ١٢ — ثمن أثاث... ..				٧٤٠	—	٧٤٠	٤٤٩
» ١٣ — مصروفات بريد وتلفون وتلغراف وكسا لبعض الخدمة ومصاريق ثرية... ..				١٣٥٠	—	١٣٥٠	١٢٧٠
» ١٤ — إعانة لمصروفات دفن من يتوفى... ..				٢٠٠	—	٢٠٠	٢٩٤
» ١٥ — لإنشاء مطبخة... ..				—	—	—	—
» ١٦ — جوائز تأليف الكتب... ..				٥٠٠	—	٥٠٠	—
» ١٧ — ثمن تحت وسبورات وخراطم ودواليب للنباتات الحديثة... ..				١٥٠٠	—	١٥٠٠	١٥٠٠
» ١٨ — ثمن أدوات لدراسة الجغرافيا والتاريخ الطبيعي للنباتات الحديثة... ..				١٥٠٠	—	١٥٠٠	١٥٠٠
» ١٩ — معاشات ومكافآت... ..				٦٥٠٠	—	٦٥٠٠	٧٤٣٥
» ٢٠ — استحقاق العلماء والطلاب في إيراد الأوقاف الخاصة بهم والتفوق... ..				١٩٥٦١	—	١٩٥٦١	٩٦٧١
» ٢١ — ثمن أدوية... ..				١٥٠	—	١٥٠	٣٦
» ٢٢ — ثمن ورق ومواد للطباعة وكتب ومجلات لمكتب الترقيم ونشر المجلة... ..				١٥٠٠	—	١٥٠٠	١٣٥٦
» ٢٣ — لتجديد ما استهلك من أدوات المعامل وأدوات الرسم والخراطم... ..				٥٠٠	—	٥٠٠	٤٩٦
» ٢٤ — إعانة لمعهد كسك بنجي ومعهد طهطا... ..				٣٦٠	—	٣٦٠	—
جملة باب ٢ ...				٨٦٠٦٣	—	٨٦٠٦٣	٦٩٠٩٧
باب ٣ — أعمال جديدة لبناء معهد أسبوط				—	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٠٠٠
				٣١٨٩٦٤	١٧٠٠٠	٣٣٥٩٦٤	٢٨٣٤٦٤
زيادة الإيرادات على المصروفات وتعمل بالأمانات تسويتها في سنة ١٩٣١ لإيرادات الميزانية ...				٣٦٤١٨			
الجملة ...				٣١٩٨٨٢			

ملاحظات	فرق	
	زيادة	وفر
	جنيه	جنيه
الوفر نشأ من خلو بعض الوظائف وتعيين موظفين بمرتبات أقل من المربوط في الميزانية	—	٢٠٥٣٤
الزيادة نشأت من زيادة ثمن المطبوعات الضرورية لحاجيات العمل عن المقر لها ^(١)	٢١٨	—
الوفر بسبب عدم استعمال الربط بأكمله	—	١٢٠
» » »	—	٢٠
» » »	—	٣١١
الزيادة نتجت من انتداب كثير من المدرسين من المدارس الأميرية والمعاهد للاستشارات العامة ^(٢)	١٠٣٨	—
النقص بسبب عدم ورود المقر لإيراده بأكمله ، ومن المنصرف ١١٥٤٨ جنيا عليت بالأمانات المتنوعة لمستحقها	—	٤٩٦٨
الوفر بسبب عدم استئجار أماكن لدراسة طلبة القسم العالي في هذه السنة	—	٨٩٦
الزيادة نتجت من تأخير تركيب ماكينة الكسح بمعهد الزقازيق وما استهلكته المطبعة المنشأة بالإدارة العامة من الكهرباء	٥٨٠	—
الوفر بسبب عدم استعمال الربط بأكمله	—	٩٥
» » »	—	٢٠٣٨
» » »	—	٢٩١
» » »	—	٨٠
الزيادة نتجت من كثرة المتوفين في هذه السنة ^(٣)	٩٤	—
لم يدرج له شيء في هذه السنة	—	—
الوفر بسبب عدم استعمال الربط	—	٥٠٠
تمثل منه ١١٩٠ جنيا بالأمانات لصرفه في السنة التالية لعدم استيفاء إجراءات صرفه في هذه السنة	—	—
» » »	—	١٣٠٩ جنيات
الزيادة نتجت من إحالة بعض الموظفين على المعاش وقد أخذت من زيادة المتحصل للماشات على ما كان مقدراً لها	٩٣٥	—
النقص بسبب عدم ورود المقر لإيراده بأكمله ، ومن المنصرف ٨٢٥ جنيا عليت بالأمانات المتنوعة لمستحقها	—	٩٨٩٠
الوفر بسبب عدم استعمال الربط بأكمله	—	١١٤
» » »	—	١٤٤
من المنصرف مبلغ ٤٦١ جنيا على بالأمانات لصرفه في السنة التالية لعدم استيفاء إجراءات صرفه في هذه السنة	٤	—
الوفر بسبب عدم استعمال الربط	—	٣٦٠
من المنصرف مبلغ ١٤٣٣ جنيا على بالأمانات المتنوعة لعدم إتمام صرفه في هذه السنة وإبقاء بقدر ١٥٠٠٠ جنيه دخل الميزانية سنة ١٩٣١ ضمن الوفر العام	٢٨٦٥	١٩٨٣١
	—	١٥٠٠٠
	٢٨٦٥	٥٥٣٦٥

(١) وافق مجلس الأشراف الأعلى في ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ على اعتماد تجاوز هذا الحد ببلغ ٣٠٠ جنيه نظير توفيره في باقي بنود الباب .

(٢) ٢ فبراير سنة ١٩٣١ على تجاوز ما تصرف على هذا الحد بـ ١٠٠٠ جنيه تحت توفيره في باقي بنود الباب .

(٣) ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ على اعتماد تجاوز ١٠٠ جنيه نظير توفيره في باقي بنود الباب .

ملحق رقم ٢٠

جلسة الاثنين ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(٤ أبريل سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الخارجية

عن مشروع القانون الخاص بمعاهدة التوفيق
بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة

(المقررة الشيخ المحترم إبراهيم دات بك)

قرر مجلس الشيوخ في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٥٠ الموافق ٧ مارس سنة ١٩٣٢ إحالة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بمعاهدة التوفيق بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة إلى لجنة الشؤون الخارجية . للظرف فيه . فلما اجتمعت اللجنة وبلغت الدوسية الخاص بهذا الموضوع تبين لها أن مجلس النواب السابق قد صدق على هذه المعاهدة في جلسيته المنعقدة في يومى ٢٦ و ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ وأرسلها إلى مجلس الشيوخ في يوم أول يونيه سنة ١٩٣٠ للتصديق عليها فأحالها مجلس الشيوخ على لجنة الخارجية لإبداء رأيها فيها في جلسته المنعقدة في ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ وأن اللجنة المذكورة قد أقرت هذه المعاهدة بالإجماع في جلسيتها التي انعقدت يوم ١١ يونيه سنة ١٩٣٠ وأحالتها إلى المجلس للنظر فيها بجملة ٣٣ يونيه سنة ١٩٣٠ وأقترنت مقررا لها ولكن حضرة المقرر لم يتمكن من تلاوة تقريره في هذه الجلسة نظرا لأنه قد تلى فيها مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان .

فلما اجتمعت لجنة الخارجية الحالية انحصر بحثها في جواز أو عدم جواز النظر في مشروع المعاهدة المذكورة من جديد وتبعت الآراء في ذلك . فمن قائل يجوز النظر في هذه المعاهدة من جديد لأن رأى اللجنة السابقة لا يقيد اللجنة الحالية . ومن قائل بعدم جواز النظر فيها بعد أن أقرتها اللجنة السابقة على اعتبار أن اللجنة الحالية ما هي إلا استمرار للجنة السابقة .

إزاء هذا الاختلاف في وجهة النظر بين حضرات الأعضاء وجعت اللجنة إلى مراجع الفقه الدستورى للتوصل إلى رأى الأراجح فوجبت في القانون الدستورى للاستاذ "ديويو" صفحة ٣٣٥ ما ترجمه :

" كان رأى المأخوذ به قديما أن تغيير المجلس يكون سببا في بطلان كل عمل قامت به بلانته غير أنه لوسط أن كثيرا من جهودات البرلمان كانت تنحب سدى وأنه بسبب عدم الاستماع بهذه الجهودات يحدث تأخير مضر بانجاز القوانين فإلزام هذه الحال أضاف مجلس النواب (الفرنسي) مادة جديدة إلى نظامه الداخلي وهي الآن المادة رقم ٣٦ التي تنص على ما يأتى :

" إذا تجدد المجلس بكامل هيئته يجوز الاستفادة من التقارير التي تم وضعها من بلان المجلس السابق وإرسالها إلى البرلمان الجديدة سواء كان ذلك بناء على طلب البرلمان أم على طلب مقدم من عشرين عضوا من أعضاء المجلس . فإذا كان الطلب مقدما من لجنة فالإحالة واجبة حتما ، وإن كان الطلب مقدما من عشرين عضوا فالمجلس أن يقرر الإحالة من علمها وقوفها أو قسورها بدون مناقشة . ولكل لجنة أحيل عليها تقرير يأتى من الدورة السابقة أن تقرر الأخذ به بدون تعديل وإذا وجدت اللجنة عملا لتعديل مادة أو أكثر يكون تقريرها إذن قاصرا على المواد المعدلة فقط " .

ووجدت اللجنة أيضا بمؤلف " أوجين بير " ملحق سنة ١٩١٩ صفحة ٧٩ مادة ٧٨ ما يأتى :

" إذا تجدد المجلس تجديدًا كليًا فإن كل الأعمال الملقة تصيب باطله بطلًا أصليا غير أنه روى للاستفاد بالأعمال التي لم يتم إنجازها من قبل المجلس السابق أن أضيفت مادة جديدة إلى لائحته الداخلية وذلك بناء على طلب (بيوتون) في جلسة المجلس (الفرنسي) المنعقدة في ١٦ يونيه سنة ١٩٠٣ إذ قرر المجلس إضافة العبارة التي سبق ذكرها آنفا إلى المادة ١٨ التي أصبحت الآن المادة رقم ٣٦ . وعند ما عالج " أوجين بير " شرح المادة ٣٦ هذه قال في ذلك ما يأتى :

" ليس لرئيس المجلس أن يدرج تقرير لجنة سابقة في جدول الأعمال لفحصه في المجلس ما لم تكن اللجنة المختصة قد بحثته وأقرته "

بناءه على ذلك

تقرأى اللجنة على ما يأتى :

(أولا) أن اللجنة الحالية غير مقيدة بعمل اللجنة السابقة .

(ثانيا) أن اللجنة إذا رأت أن توافق على عمل اللجنة السابقة فلا تكون مكلفة في هذه الحالة بكتابة تقرير جديد .

(ثالثا) أن اللجنة إذا رأت أن تمتل في قرار اللجنة السابقة بالزيادة أو بالنقص يكون تقريرها قاصرا فقط على هذه التعديلات .

لذلك لما تناقشت اللجنة في مشروع القانون الخاص بهذه المعاهدة ودرست موادها وأطلعت على محاضر جلسات اللجنة السابقة وعلى المناقشات التي دارت بين أعضائها وبين مندوب وزارة الخارجية وتقتضت قررت الأخذ بتقرير اللجنة السابقة والاكتفاء به طبقا لأصول الدستورية سابقة الذكر .

وها هو نص تقرير لجنة الخارجية السابقة في هذه المعاهدة :

" وجدت اللجنة أن المعاهدة تقضى بنصوصها بعض أوجه الخلاف التي يجوز أن تنشأ بين الحكومتين بواسطة قومسيون دولي دائم يؤلف برضا الطرفين لتحقيق أوجه النزاع . وذلك إذا لم يوفق الطرفان إلى حل الإشكالك بالطرق الدبلوماسية أو بإحالة إلى محكمة مختصة

من لندن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

حضرة صاحب السعادة محمود سامي باشا المندوب فوق العادة والوزير المفوض لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحائز على نشان النيل من الطبقة الثانية .

من لندن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

هنرى ل . ستيمسون وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية .

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما وتينا صحتها انقطاعا للمواد الآتية :
مادة ١ — إن أية منازعات تنشأ بين حكومة مصر وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مهما كان نوعها — إذا ما أخفقت الطرق الدبلوماسية المتعاقدة تسويتها ولم يلبأ الطرفان المتعاقدان إلى حكم محكمة مختصة — تعرض للتحقيق وعمل تقريره من قوسيون دولي دائم يؤلف بالطريقة المقررة في المادة التالية ويقبل الطرفان ألا يعلنا الحرب أو يبدأ الأعمال العدائية أثناء هذا التحقيق وقبل تقديم التقرير .

مادة ٢ — يؤلف القوسيون الدولي من خمسة أعضاء يمينون كالآتي :
عضو يختار من كل بلد بواسطة حكومته .
عضو يختار من بلد آخر بمعرفة كل من الحكومتين .

والعضو الخامس يكون اختياره بالاتفاق بين الحكومتين على ألا يكون من رعايا أحدهما .
وفتات القوسيون تفعلها الحكومتان بنسب متساوية .

ويعين القوسيون الدولي في غضون الستة الشهور التالية لتبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة وتملا الخلووات فيه طبقا لطريقة التعيين الأصلية .
مادة ٣ — في حالة ما إذا أخفق الطرفان المتعاقدان في تسوية نزاع بالطرق الدبلوماسية ولم يلبأ إلى حكم محكمة مختصة فيجلانه في الحال على القوسيون الدولي للتحقيق وتقديم تقريره . غير أنه يجوز للقوسيون الدولي من تلقاء نفسه وبإجماع رأيه أن يتقدم بخدماته لذلك الغرض وفي هذه الحالة يخطر الحكومتين بذلك ويطلب موافقتهما في التحقيق .

قبل الطرفان المتعاقدان أن يمدّا القوسيون الدولي الدائم بجميع الوسائل والتسهيلات اللازمة لتحقيقه وتقريه .

يتم وضع تقرير القوسيون في غضون ستة من التاريخ الذي يعلن فيه ابتداء التحقيق إلا إذا اتفق الطرفان المتعاقدان على قصر هذه المدة أو مدّها . ويعمل التقرير من ثلاث نسخ تدم أحداها لكل من الحكومتين ويحتفظ القوسيون بالثالثة في ملفاته .

يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق حرية التصرف في موضوع النزاع بعد تقديم تقرير القوسيون .

مادة ٤ — يصتق على هذه المعاهدة بمعرفة مصر طبقا لقوانينها الدستورية وبمعرفة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ وموافقة .

لتحكم فيه . وقد جاء في هذه المعاهدة أن كلا من الطرفين يحتفظ بحرية التصرف في موضوع النزاع بعد تقديم القوسيون السابق ذكره تقريره في موضوع النزاع المذكور كما تشهد الطرفان على كل حال بعدم إعلان الحرب أو البدء بالأعمال العدائية أثناء التحقيق الذي يباشره هذا القوسيون . واللجنة تقتبط بوجود معاهدة كهذه ترتبط بها مصر وحكومة الولايات المتحدة وتتفق مع ميل الشعب المصري الذي لا يفكر إلا في أن يعيش بسلام مع كافة الحكومات الأجنبية ولذلك فهي تفتتح التصديق عليها من المجلس .

ومرافق لهذا مشروع القانون — الذي أقره مجلس النواب — الخالص بالموافقة على هذه المعاهدة .

رئيس اللجنة
أحمد زبور

مشروع قانون

بالموافقة على معاهدة التوفيق الموقعة بين المملكة المصرية
وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية

نحن فراد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلتنا عليه وأصدرياه :

مادة وحيدة

وفوق على معاهدة التوفيق الموقعة بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليها بواسطتين في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ والمعلقة بهذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى ...

معاهدة التوفيق بين المملكة المصرية

وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية رغبة منهما في توثيق عرى الصداقة التي تربطهما وفي العمل على تقديم قضية السلم العام قد قررا عقد معاهدة لهذا الغرض ولذلك عينا مندوبيهما المفوضين .

فما اجتمعت لجنة الخارجية الحالية المنعصر بمجلسها في جواز أو عدم جواز النظر في مشروع المعاهدة المذكورة من جديد وتشعبت الآراء في ذلك . فمن قائل بجواز النظر في هذه المعاهدة من جديد . لأن رأى اللجنة السابقة لا يعيد اللجنة الحالية . ومن قائل بعدم جواز النظر فيها بعد أن أقرتها اللجنة السابقة على اعتبار أن اللجنة الحالية ما هي إلا استمرار للجنة السالفة .

لإزاء هذا الاختلاف في وجهة النظر بين حضرات الأعضاء رجعت اللجنة إلى مراجع الفقه الدستوري للتوصل إلى الرأى الأرجح فوجدت في القانون الدستوري للاستاذ «ديجوى» صفحة ٣٣٥ ما ترجمته :

« كان الرأى المأخوذ به قديما أن تغيير المجلس يكون سببا في بطلان كل عمل قامت به بلانته . غير أنه لوحظ أن كثيرا من مجهودات اللجان كانت تلعب مدى وأنه بسبب عدم الانتفاع بهذه المجهودات يحدث تأخير مضر بانجاز القوانين فتلأينا هذه الحال أضاف مجلس النواب (الفرنسي) مادة جديدة إلى نظامه الداخلي وهي الآن المادة رقم ٣٦ التي تنص على ما يأتي :

« إذا تعمد المجلس بكامل هيئته يجوز الاستفادة من التفادي رأتى تم وضعها من بلان المجلس السابق وإرسالها إلى اللجان الجديدة سواء أكان ذلك بناء على طلب اللجان أم على طلب مقدم من عشرين عضوا من أعضاء المجلس . فإذا كان الطلب مقدما من لجنة فالاحالة واجبة حقا وإن كان الطلب مقدما من عشرين عضوا فللمجلس أن يقرر الاحالة من عدمها ووقفا أو تقودا بدون مناقشة ، ولكل لجنة أحيل عليها بتقرير يراقى من الدورة السابقة أن تقرر الأخذ به بدون تعديل وإذا وجدت اللجنة محلا لتعديل مادة أو أكثر يكون تقريرها إذن قاصرا على المواد المعطلة فقط . »

ووجدت اللجنة أيضا بمؤلف «أوجين بير» ملحق سنة ١٩١٩ ، صفحة ٦٩٨ مادة ٧٨ ، ما يأتي :

« إذا تعمد المجلس تبديلا كلياً فإن كل الأعمال المعلقة تصبح باطلة بطلاناً أصلياً غير أنه روى للانتفاع بالأعمال التي لم يتم إنجازها من قبل المجلس السابق أن أضيفت مادة جديدة إلى لائحته الداخلية وذلك بناء على طلب يروتون في جلسة المجلس (الفرنسي) المنعقدة في ١٦ يونيو سنة ١٩٠٣ . إذ قرر المجلس إضافة العبارة التي سبق ذكرها آنفاً إلى المادة ١٨ التي أصبحت الآن المادة رقم ٣٦ . »

وعند ما عالج «أوجين بير» شرح المادة ٣٦ هذه قال في ذلك ما يأتي :

« ليس لرئيس المجلس أن يدرج تقرير لجنة سابقة في جدول الأعمال لفحصه في المجلس ما لم تكن اللجنة المختصة قد بحثته وأقرته . »

ويتبادل التصديقان براشيجون في أقرب ما يمكن وتسرى المعاهدة من تاريخ هذا التبادل وتبقى بعد ذلك معمولاً بها باستقرار إلا إذا أبطلت بإخطار كتابي يرسله أحد الطرفين إلى الآخر قبل تاريخ الإبطال بسنة .

وتأييداً لما قد قدمه وقع المندوبان هذه المعاهدة من نصحتين ووضعا عليهما ختميهما .

نحرف في واشنطن في ٢٧ أغسطس سنة تسع وعشرين وتسعمائة وألف .

(ترجمة)
امضاء م سى
ختم هنرى ل . سقسون

ملحق رقم ٢١

جلسة الاثنين ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

(٤ أبريل سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الخارجية

عن مشروع القانون الخاص بمعاهدة التحكيم بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة

(المقررة حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نائب بك)

قرر مجلس الشيوخ في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٥٠ الموافق ٧ مارس سنة ١٩٣٢ إحالة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بمعاهدة التحكيم بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة إلى لجنة الشؤون الخارجية «للتقرير فيه» فلما اجتمعت اللجنة ولخصت التوسيه الخاص بهذا الموضوع تبين لها أن مجلس النواب السابق قد صدق على هذه المعاهدة في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ و ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ وأرسلها إلى مجلس الشيوخ في يوم أول يونيو سنة ١٩٣٠ للتصديق عليها فأحالها مجلس الشيوخ على لجنة الخارجية لإبداء رأيا فيها في جلسته المنعقدة في ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ وأن اللجنة المذكورة قد أقرت هذه المعاهدة بالإجماع في جلستها التي انعقدت يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٣٠ وأحالها إلى المجلس للنظر فيها بمجلسة ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٠ وأغنت مقررًا لها ولكن حضرة المقرر لم يتمكن من تلاوة تقريره في هذه الجلسة نظرا لأنه قد تلقى فيها مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان .

تورأى اللجنة على ما يأتى :

(أولا) أن اللجنة الحالية غير مقيدة بعمل اللجنة السابقة .

(ثانيا) أن اللجنة إذا رأت أن توافق على عمل اللجنة السابقة فلا تكون مكلفة في هذه الحالة بكتابة تقرير جديد .

(ثالثا) أن اللجنة إذا رأت أنه عمل على قرار اللجنة السابقة بالزيادة أو بالنقص يكون تقريرها قاصرا فقط على هذه التعديلات .

لذلك لما تناقشت اللجنة في مشروع القانون الخاص بهذه المعاهدة ودرست موادها واطلعت على محاضر جلسات اللجنة السابقة وعلى المناقشات التي دارت بين أعضائها وبين مندوب وزارة الخارجية وتقتضت قروت الأخذ بتقرير اللجنة السابقة والاكتفاء به طبقا للأصول الدستورية السالفة الذكر .

وهامو نص تقرير لجنة الخارجية السابقة في هذه المعاهدة :

”تتبن اللجنة أنه بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٨ اقترحت وزارة خارجية الولايات المتحدة على المملكة المصرية عقد معاهدة تحكيم بين الطرفين وبعد مفاوضات في هذا الشأن تم عقد هذه المعاهدة في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ ونص فيها على ضرورة التصديق عليها بالنسبة لمصر من البرلمان طبقا لقوانينها الدستورية، وبالنسبة للولايات المتحدة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ الأمريكى وموافقة . ونص أيضا على أن يكون تبادل التصديق على المعاهدة في واشنطن . أن تسرى هذه المعاهدة من تاريخ هذا التبادل ويصح معمولها إلا إذا أخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بإخطار كتابي يرسله إليه قبل التاريخ الذى يراد فيه إبطال المعاهدة بسنة “.

”وتقابل هذه المعاهدة قسوية ما يجوز أن يقع من خلاف بين مصر وحكومة الولايات المتحدة مما هو مذكور في تلك المعاهدة بالطرق الساسية التي ذكرت فيها . والرغبة التي أملت هذه المعاهدة تتفق مع ميول الأمة المصرية وحكومتها في توثيق عرى الصداقة بين مصر والدول الأجنبية . ولذا فإن اللجنة تقترح على المجلس التصديق عليها “.

ومرافق لهذا مشروع القانون - الذى أقره مجلس النواب - انخلاص بالموافقة على هذه المعاهدة ما

رئيس اللجنة

أحمد زويد

بالموافقة على معاهدة التحكيم المقودة بين المملكة المصرية
وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة وحيدة

ووفق على معاهدة التحكيم المقودة بين المملكة المصرية وجمهورية
الولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليها برواشجتون في ٢٧ أغسطس
سنة ١٩٢٩ والمملعة بهذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنجاة الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مديرى ...

معاهدة التحكيم بين المملكة المصرية
وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ورئيس الولايات المتحدة
الأمريكية .

حيث قد صحت عن يدهما على الخيلولة بقدر ما فى استطاعتها دون أى
انقطاع للعلاقات السلمية القائمة الآن لحسن الحظ بين البلدين .

ورغبة منهما في توكيد تسكهما بسياسة إخضاع ما قد ينشأ بينهما من
الخلافا للقابلية لحل قضائى إلى قرار بعيد عن التعيز .

ولشدة ميلهما في أن يبقيا الدليل على أنهما يعملهما لا يبدان الحرب
كأداة للسياسة الدولية في علاقاتهما المشتركة لحسب ، بل ببيان الوقت
الذى تبلغ الكمال فيه الاتفاقات الدولية الخاصة بالتسوية السلمية للنزاعات
الدولية بحيث تبدأ بأبدا احتمال نشوب الحرب بين دول العالم .

قد قررا عقد معاهدة تحكيم وعينا لذلك الغرض مندوبيهما المفوضين .

من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

حضرة صاحب السعادة محمود سامى باشا المندوب فوق العادة والوزير
المفوض لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحائز على نيشان النيل
من الطبقة الثانية .

من لدن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

هنرى ل . ستيمسون وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية .

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما وتبيناً مصلحتها اتفاقاً على المواد الآتية:

مادة ١ - جميع الخلافات المتصلة بالمسائل الدولية - التي تعنى الطرفين المتعاقدين بمقتضى مطالبة بحق لأحدهما قبل الآخر استناداً إلى معاهدة أو غير ذلك والتي لم يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية ولم تسو بناء على نتيجة الالتجاء إلى قوسيون توفيق مختص وتكون بطبيعتها قابلة لحل قضائي باعتبار إمكان صدور قرار في شأنها قائم على تطبيق مبادئ القانون أو العدالة - تحال إلى محكمة التحكيم الدائمة المنشأة في لاهاي بمقتضى معاهدة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ أو إلى محكمة أخرى غنصة تبين في كل حالة باتفاق خاص بمعنى ينص - إذا اقتضى الحال - على نظام هذه المحكمة ، ويحدد سلطانها ويبين المسألة أو المسائل المتنازع عليها ، وينظم إجراءات الدوى .

ويكون عمل الاتفاق الخاص في كل حالة - من جانب مصر بالتطبيق لقوانينها الدستورية ، ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة رئيسها بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ وموافقة .

مادة ٢ - لا يجوز التسك بأحكام هذه المعاهدة فيما يتعلق بأى نزاع يكون موضوعه :

(١) من اختصاص القضاء المحل لكل من الطرفين المتعاقدين .

(ب) ماسا بمصلحة الغير .

(ج) متعلقاً أو ماسا بسياسة الولايات المتحدة التقليدية بخصوص المسائل الأمريكية المرفوعة باسم (مبدأ مورو) .

مادة ٣ - يصدق على هذه المعاهدة بمعرفة مصر طبقاً لقوانينها الدستورية وبمعرفة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ وبموافقة .

ويتبادل التصديقان براشنتون في أقرب ما يمكن . وتقرى المعاهدة من تاريخ هذا التبادل وتبقى بعد ذلك معمولاً بها باستقرار إلا إذا أبطلت باخطار كتابي يرسله أحد الطرفين إلى الآخر قبل تاريخ الإطال بسنة .

وتأيداً لما تقدم قد وقع المتدوبان هذه المعاهدة من تحتين ووضعاً عليهما ختميهما .

تمرد في واشنطن في ٢٧ أغسطس سنة تسع وعشرين وتسعمائة وألف .

(ترجمة)
إمضاء : م سامي
وختم : هنري ل. سمسون

ملحق رقم ٢٢

جلسة الاثنين ٥ ذى الحجة سنة ١٣٥٠

(١١ أبريل سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح احتيادين إضافيين في ميزانية وزارة الأشغال العمومية - مصدرة الرى - للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ محمد عبد الله)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب - بعد إقراره - الخاص بفتح احتيادين إضافيين في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ١١ وزارة الأشغال العمومية ، فرع ٢ مصدرة الرى ، باب ٣ أعمال جديدة) أولها يبلغ ٨٤٠١ ج. م بصفة قرض من الحكومة لشركة سكة حديد الدنا من المنشآت المستجدة التي قامت بها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية من المدة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ وتبلغ ١٦٤٣ ج. م قيمة المبالغ المستحقة من نفقات المنشآت المستجدة من المدة نفسها . على أن يؤخذ هذان الاحتيادان من الاحتياطي العام .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلساتها التي انعقدت في ١٦ و ٢٢ فبراير وأول مارس و ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ وسمعت بشأنه ملاحظات حضرة صاحب العزة مستشار ملكي ووزارة الأشغال وحضرة مدير إدارة الشركات بوزارة المالية ، وتبين لها من الاطلاع على المذكرة الإيضاحية المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المذكور - والمثبت فيها في نهاية هذا التقرير - ومن البيانات التي أدلى بها حضرة مندوب الحكومة أمام اللجنة ما يأتي :

أولاً - أن هذين الاحتيادين مطلوبان طبقاً للرسم بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣١ باعتاد الاضاق الذي تم بين وزارة المالية وشركة سكة حديد الدنا بشأن كيفية تسوية المبالغ اللازمة لأعمال المنافع التي تقوم بها الشركة المذكورة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية .

ثانياً - أن وزارة الأشغال العمومية كانت تقوم بدفع تلك النفقات للشركة لغاية سنة ١٩٢٥ حيث توقفت عن دفعها بناء على فتوى قسم القضاء الذي رأى أنه يجب على الشركة أن تتحمل تلك النفقات طبقاً لنصوص هذا الإمتياز .

وقت من الأوقات تملك الشركات طبقاً لنص البند السابع من عقد الائتياز الممثل بالقد الموضح ٧ مارس سنة ١٩١٤ ينصم رصيده السلفيات غير المسددة من التمن الذي تدفعه الحكومة للشركة .

وتعامل السلفيات المسددة معاملة السندات المسددة وتنضم من الدفاتر عند إعادة شرائها .

وقد راجعت اللجنة نصوص المادتين السابعة والثامنة من فائمة الالتزام الملحقة بقصد امتياز الشركة المؤرخ في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٦ والمادة التاسعة عشرة من اتفاق ٧ مارس سنة ١٩١٤ - تلك المواد التي يعتبر الاتفاق الذي تم أخيراً مقسراً لها - وأطلعت كذلك على الكشف المبين فيه الأعمال التي قامت بها الشركة في السنة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ وتكاليفها والتي ستقرها الحكومة من أجلها مبلغ ٨٤٠١ ج.م. والكشف المبين فيه تفاصيل مبلغ ١٦٤٣ ج.م. المستحق للشركة من نفقات المنشآت المستقبلية عن السنة نفسها وأتضح لها أن الاتفاق الجديد لم يدخل تغييراً على فائمة الالتزام بل يمتشي مع نصوص المواد المذكورة لأنها تشير إلى الأعمال التي تقوم بها الشركة سواء عند مد خطوطها بالكيفية التي يستدعيها نظام استغلال تلك الخطوط أو عند ما يطلب إليها القيام بأعمال تقتضيها مصلحة الزرى .

ولاحظ حضرة الشيخ القرم حسن مبريك أن الأعمال المبينة بالكشفين المشار إليهما لا تطابق على المواد الثلاث سابقة الذكر والتي قيل إن تفسيرها بالكيفية التي تضمنها الاتفاق الجديد كان العامل الأساس في تعامل الحكومة وقبولها إقرار الشركة المال بالطريقة المبينة في كتاب الاتفاق وأنه لهذا يرى أن الأسباب التي تبرعت بها وزارة المالية لإقرار الشركة المال والتي جاءت في مذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء ليست قائمة على أساس جدى . لأن ما ورد في كتاب الشركة المقدم إلى وزارة المالية على لسان جناب مدير الشركة الذي كان أساساً لاتفاق المشار إليه كان نصه : "بني بالثابة عن الشركة أوافق الآن على أن تحصل الشركة نفقات إنشاء كبار جديدة وهم الكبارى الحالية أو تعديل بعض أجزاء من خطوط الشركة حيثما تدعو الضرورة لتمكين مصلحة الزرى من إنشاء أو تعديل الترع والمصارف الحالية التي تقاطع خطوط الشركة " وإن الكتاب المذكور قد تضمن تفصيل هذه الحالات وأساس الإقرار على كل منها .

وطالب من حضرة مندوب وزارة المالية أن يبين لجنة ما إذا كان البيان الوارد في كتاب الشركة إلى وزارة المالية بياناً تحديداً أو بياناً تخمينياً فأجاب حضرة مندوب وزارة المالية عن ذلك بأن الأعمال التي يمكن للحكومة أن تطالب الشركة بالقيام بها لا يمكن أن تخرج عن أحد أنواع ثلاثة فهي إما تحويل خط من مكانه الحالي إلى مكان جديد وهي الحالة التي أشير إليها في الفقرة (ج) من البند الثاني من كتاب الاتفاق . وإما أن يكون المطلوب تأجلاً عن شق قناة أو مصرف جديد لم يكن موجوداً . وهذا يقضى على الشركة القيام بإنشاء كبرى جديد . وإما أن يكون العمل المطلوب هو تعديل في قناة أو مصرف فينتق خط السكة الحديدية وفي هذه الحالة يكون العمل المطلوب هو تعديل الكوبرى الجديد بما يتفق مع الحالة الجديدة ، وأنه بناء على ذلك يكون البيان الذي اتفق عليه بين الحكومة والشركة بياناً تحديداً .

ثالثاً - أن المبالغ التي صرفتها الشركة في السنة من سنة ١٩٢٦ و ١٩٣٠ في الأعمال التي طلب منها القيام بها كإنشاء كبار أو عمل تصعات أو غير ذلك من أعمال المنافع العامة والتي تتعرض خطوط الشركة - بقيت معلقة حتى أبرم هذا الاتفاق الذي صدق عليه مجلس الوزراء بالرسوم قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣١ سالف الذكر . وقد قبلت الشركة بمقتضى هذا الاتفاق أن تحصل جميع النفقات التي تقتضيها تلك الأعمال أصبحت المبالغ التي كانت تدفعها الحكومة بصفة نهائية حتى آخر سنة ١٩٣٥ والتي كانت تطالب الشركة بها عن السنة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ تدفع إليها الآن بصفة قروض زد إلى الحكومة مع فوائدكم .

ولدى بحث اللجنة الاتفاق سالف الذكر لاحظت أنه لا يوجد فيه نص صريح خاص بموافقة الشركة على عدم مطالبتها الحكومة ببقية المبالغ التي كانت تدعى أنها حق لها في نظير الأعمال التي قامت بها في السنة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠ ورأت أنه قد يكون من الأوفق - زيادة في الاحتياط - أن تقوم الحكومة عند دفع مبلغ القروض إلى الشركة بأخذ إقرار منها بأنها قبضت هذه المبالغ تعتبر متزايلة عن كل ادعاء قبل الحكومة طبقاً لوجهة النظر التي كانت مقبسة بها قبل إبرام الاتفاق الجديد . وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المالية أن الاتفاق يتضمن المعنى السابق ذكره بل أنه لا يرى مانعاً من تنفيذ رغبة اللجنة ويعد باسم الحكومة بأن لا تصرف قيمة هذا القرض إلى الشركة إلا بعد أخذ الإقرار المطلوب .

وقد تضمن الاتفاق الذي تم بين الحكومة والشركة نصاً على أن القروض التي ستقدم إلى الشركة ستحسب عليها فائدتان اعتباراً ٣٪ . وكان من رأى بعض حضرات أعضاء اللجنة أن هذه الفائدة قليلة . فغير أنه أتضح أن الحكومة حددتها بهذه النسبة لكي لا تزيد الصب على الشركة ولأن الحكومة هي التي تحمل الشركة في حاجة إلى الاقتراض بسبب الأعمال التي تكلفها القيام بها .

ونظراً لأنه أتضح أن حالة الشركة المالية أصبحت سيئة وأنها لا يمكن أن تجد من يقرضها مالا فقد رأى أن استقراؤها في القيام بأعمالها - على أن تخدم لها الحكومة القروض التي تمكنها من أداء مهمتها - فيه من جهة مصلحة للجمهور لإمكان الانتفاع بوجود طرق صالحة للواصلات ومن جهة أخرى فيه مصلحة مالية للحكومة ، لأنها إذا ما استعنت عن إقرار الشركة المال اللازم لها تصبح هذه عاجزة عن القيام بالأعمال التي تكلفها ويكون التنمية إلغاء عقد امتيازها واستيلاء الحكومة على العملية ويجعلها من جراء ذلك خساراً لا تقل عن الخسائر التي تكبثتها الشركة .

وقد تضمن الاتفاق الذي تم بين الحكومة والشركة - نصاً سداد هذه القروض - في الفقرة الخامسة منه نصاً على أنه إذا استلتمت الحكومة في أي

التضاي . وبعد مفاوضة مع الشركة قبلت هذه أن تحصل كل تلك التكاليف على الوجه المبين في الاتفاق الذي تم بينا وبين الحكومة . وعلى كل حال مسألة التفسير هي مسألة تقديرية .

ولما استفسر من حضرة مندوب وزارة المالية عما إذا كانت الوزارة — إذا ما طلبت إحدى الشركات الأخرى مثل هذا الطلب وفي حالة كهذه — على استعداده أن يجيبها لما يطلب إذا كانت الحائتان متفتحتين أجاب حضرة بأنه ليس في الاستطاعة وضع قاعدة معينة مقدما ، بل أن كل حالة تبالغ بحسب الظروف الخاصة المكتشفة لها .

لكل هذه الأسباب رأيت اللجنة بإجماع الحاضرين ، على حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ، المراقبة على مشروع القانون المروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ، وكانت موافقة اثنين من حضراتهم مشفوعة بتعظيم الظروف الخاصة المكتشفة لها .

أما حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك فقد رأى رفض المشروع
٥ أبريل سنة ١٩٣٢
رئيس اللجنة
يوسف قطاوى

وفيا على نص مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ووافقت عليها هذه اللجنة :

مشروع قانون

فتح احتياذن إضافيين في ميزانية وزارة الأشغال العمومية —

مصلحة الري — السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ (قسم ١١) وزارة الأشغال العمومية ، فرع ٢ مصلحة الري ، باب ٣ أعمال جديدة) احتياذن إضافيان أحدهما قدره ١٠٠٠ جنيه (ثمانية آلاف وأربعمائة جنيه) وجنيه نصفه قرض من الحكومة لشركة سكك حديد الدخان من الممتلكات المستجيبة التي قامت بها الشركة . بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية في السنة من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٠ ، والتي قدره ١٦٤٣ جنينا (ألف وستة وثلاثة وأربعمائة جنيه) قيمة المبالغ المستحقة من نفقات المنشآت المستقبلية من السنة نفسها .

ويؤخذ هذان الاحتياذان من الإحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدون

وقد رد على ذلك حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بأن المادة السابعة من فائمة الالتزام لا تشمل الحالات المنصوص عليها في كتاب الاتفاق لأنها لم تتضمن إلا حالة إنشاء فتحة جديدة ليأخذ تمر تحت خطوط سكة حديد الشركة وقضت بأن تقوم الشركة بإنشائها على أن تحصل وزارة الأشغال مصاريف ذلك إنشاء إذا كانت الفتحة عمومية . أما إذا كانت الفتحة خصوصية فيحصل الطالب تلك المصاريف .

وأضاف أنه يتضح من الاطلاع على المادة التاسعة أنه لا شأن لها مطلقا بموضوع الاتفاق الجديد لأنها تتعلق بحسم تحويل الشركة الحق في طلب غرامة أو تعرض من الطرق والترع والمصاريف وغيرها التي تنشأ في منطقة امتيازها أو في المناطق المجاورة وبأنه لا يميز لها المعارضة في حالة ما إذا أمرت الحكومة أو صرحت بإنشاء طرق أو جسور أو ترع تقطع أو تمر بموازاة السكة الحديدية .

وأشار إلى أن موضوع المادة التاسعة عشرة من اتفاق ٧ مارس سنة ١٩١٤ يتعلق بإزالة جزء من منشآت الشركة بناء على طلب الحكومة وأنه في هذه الحالة يجب عدلا أن تقرض الحكومة الشركة ما يلزمها للقيام بهذه الأعمال وأنه يتضح من كل ذلك أنه لم يرد في هذه المواد الثلاث شيء مطلقا يتعلق بأمر إنشاء كبار ومليكة الشركة لها .

وقد أجاب على ذلك حضرة مندوب وزارة المالية بأن المواد الثلاث سالفة الذكر لم ترد فيها حقيقة إشارة للكبار وإنما أشير فيها لأعمال تقتضيها طلبات الحكومة وأن هذه الطلبات التي قد يدخل بسببها تعديل على الخطوط الحالية لا يمكن أن تخرج عن نوع من الأنواع الثلاثة الواردة في كتاب الاتفاق والتي ضمنها إجابته التي أوردتها اللجنة فيما سبق .

وأجاب على ما لاحظته حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — من أن المادة السابعة أشارت إلى حالة إنشاء قصات للري ولم تتضمن شيئا يتعلق بالكباري — بأن العبارة الواردة في صلب كتاب الشركة في آخر البند الثاني تحت ملاحظة (تنبيه) فيها الإيضاح الكافي لذلك وهذا نصا : المراد من كلمة كوبرى حيث وردت في هذه الملاحظة هو كل كوبرى أو جبرى مياه أو فتحة مركبة على مصرف أو ترعة تابعين لمصلحة الري يسير عليها أحد خطوط الشركة .

ولما استطاعت اللجنة رأى حضرة صاحب الفرة مستشار ملكى وزارة الأشغال في هذا الموضوع أجاب بأن مواد عقد امتياز الشركة تنطبق على جميع الأعمال المبينة بالكشفين السابقين الذكر ، فقد عالجت المواد المشار إليها نفقات الأعمال التي تجريها الشركة بسبب البحارى الموجودة وقت إنشاء خطوط الشركة ونفقات الأعمال التي تعمل بسبب البحارى التي تعملها الحكومة بعد ثلاثة شهور من إنشاء خطوط الشركة والمنشآت التي تعملها الحكومة بعد ذلك . وقد نصت المواد المذكورة على أن الوتين الأولين من هذه الأعمال تقوم الشركة بهما على نفقتها . أما النوع الثالث منها فتحصل الحكومة تكاليفه . وقد قامت الحكومة بدفع تكاليف النوع الأخيرين من الأعمال إلى الشركة لتأدية سنة ١٩٣٥ وبعد ذلك توقفت عن الدفع بناء على قرار قسم

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء:

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٦ مايو سنة ١٩٣١ على مشروع الاتفاق الذي رآه إبراهيم بين وزارة المالية وشركة سكك حديد الدلتا بشأن تسوية المبالغ اللازمة لأعمال المنافع العامة التي تقوم بها الشركة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية .

وفي التاريخ نفسه صدر المرسوم بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣١ بإعتماد ذلك الاتفاق وهو ينص في المادة (سابعاً) بما يأتي :

"المبالغ المستحقة للشركة طبقاً للقواعد الواردة في البند الثاني من الأعمال التي أجريت عن المدة من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٠ تدفع إلى الشركة بمجرد صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على هذا الاتفاق".

وبناء على ذلك قامت وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة الأشغال العمومية بصمت تفاصيل مطالبات الشركة المذكورة من الأعمال التي أتمتها في المدة المتقدم ذكرها فقدرتها بمبلغ ١٠٠٤٤ جنيتها منه ٨٤٠١ جنيه بصيغة قرض من الحكومة في نظير المنشآت الجديدة و ١٦٤٣ جنيتها تدفعها الحكومة من نفقات المنشآت المستبدلة .

فيقتضى الأمر إذن بفتح اعتمادين إضافيين بالمبلغين المشار إليهما في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة الري) في باب الأعمال الجديدة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع فقرأت الموافقة على فتح هذين الاعتمادين وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتتكرم بأقراره .

وربقة هذا مشروع مرسوم بقانون بفتح ذينك الاعتمادين ما

الرئيس
اسماعيل صدق

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ على رأي اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الأشغال العمومية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع قانون إخصاص بفتح الاعتمادين الإضافيين المطلوبين ما

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

وفيما يلي نص الاتفاق الذي تم بين الحكومة وشركة سكك حديد الدلتا :
الاتفاق الذي تم بين الحكومة وشركة سكك حديد الدلتا

الموضوع : تكاليف أعمال تقوم بها الشركة لمصلحة الري

الاستدرة في ٢١ فبراير سنة ١٩٣١

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية بالقاهرة

إعزاء إلى المفاوضات الجارية منذ زمن بين وزارة المالية وشركة سكك حديد الدلتا الضيقة بشأن الموضوع المبين أعلاه ، وإلى المحادثة التي جرت لي معكم يوم الاثنين الماضي ١٩ فبراير ، أشرف بإحاطة سعادتكم علماً بأنني بالنيابة عن الشركة أوافق الآن على أن تحصل الشركة نفقات إنشاء كبار جديدة وهدم الكبار الحالية أو تعديل بعض أجزاء من خطوط الشركة حيثما تدعو الضرورة لتحسين مصلحة الري من إنشاء أو تعديل الترع والمصارف الحالية التي تتقاطع خطوط الشركة وذلك بالشروط الآتية :

١ — نظراً إلى عدم استطاعة الشركة إيجاد الأموال اللازمة لمثل هذه الأعمال ، الأمر الذي يتصرف به الحكومة اعترافاً تاماً ، تتعهد الحكومة بأن تقدم للشركة بصيغة سلفة جميع الأموال اللازمة لسد نفقات هذه الأعمال .

٢ — تحسب السلفة على الأساس الآتي :

(أ) في حالة إنشاء كبار جديدة في الأماكن التي لم يوجد فيها كبار من قبل تقرض الحكومة للشركة جميع المال اللازم لإنشاء الكوبري . ويضاف هذا المال إلى حساب رأس مال الشركة .

(ب) في حالة وجود كبار يجب إزالتها لإنشاء كبار جديدة مكنتها تدفع الحكومة للشركة قيمة الكوبري الذي سيهدم كما هو مبين في كشوف جرد موجودات الشركة مع تكاليف هدم الكوبري بعد خصم قيمة المهامات . ثم تحسم قيمة الكوبري من كشوف جرد موجودات الشركة .

ويضاف ثمن الكوبري الجديد إلى رأس مال الشركة . وعلى مثل هذه الحالات يكون المبلغ الذي تقرضه الحكومة للشركة عبارة عن مجموع تكاليف الكوبري الجديد بعد خصم المبلغ المدفوع من الحكومة في مقابل الكوبري القديم (ولا يدخل ضمنه تكاليف هدم الكوبري القديم) .

٦ - تحسم المبالغ التي تدفع كل سنة بصفة فائقة وبصفة تسديد من حساب إيرادات الشركة قبل حساب إثارة الحكومة من تلك الإيرادات .

٧ - المبالغ المستحقة للشركة عن الأعمال التي تمت في خلال المدة من سنة ١٩٢٦ لغاية سنة ١٩٣٠ والتي تحسب على الأساس المدين في الفقرة (٢) من هذا الخطاب تدفع للشركة حالا بعد مصادقة مجلس الوزراء على هذا الاتفاق .

وفي الختام أؤكد لسماعتكم اني لم أتمكن من قبول هذا الاتفاق إلا بعد التاكيدات التي تضمنت إعطائي إياها بأن الامتياز الحلال الذي يقضى باعتبار المعروفات سبعين في المائة من مجموع الإيرادات عند حساب إثارة الحكومة من إيرادات الشركة سيظل نافذا ثلاث سنوات أخرى من تاريخ السنة التي تنتهي في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ وأنه عند نهاية هذه المدة تنظر الحكومة بين الطرف في تحديد النسبة المئوية بمبلغ يحصل تكاليف العمل التي يبنى عليها حساب إثارة الحكومة من الإيرادات قريبة جدا من تكاليف العمل الحقيقية للشركة .

ولي الشرف يا صاحب السعادة أن أكون خادكم المطيع

الامضاء : مونتاغوشارب
الرئيس

جناب المحترم رئيس مجلس إدارة شركة سكك حديد الدلتا بالإسكندرية

ردا على كتاب جنابكم المؤرخ في ٢١ فبراير سنة ١٩٣١ الذي أبلغتموني به موافقة شركة سكك حديد الدلتا على الاقتراحات الواردة فيه بشأن تسوية المبالغ المستحقة لأعمال التمديد والبناء الخاصة بالكباري والخطوط مما عهذ أو سيستند بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية ، أشرف بإبلاغ جنابكم أن وزارة المالية توافق مبدئيا على هذه الاقتراحات وأنها ستعرضها على مجلس الوزراء للتصديق عليها .

ومنى صدر قرار مجلس الوزراء سائدا بأحاطكم علما به .

وتفضلوا جنابكم بقبول فائق الاحترام

٧ مارس سنة ١٩٣١

وزير المالية

إسماعيل صدقي

(ج) في الحالة التي يطلب فيها من الشركة تحويل جزء من خطها لمحويلا نهائيا بسبب تعديل ترعة أو مصرف الذي تدفع الحكومة للشركة ثمن ذلك الجزء من الخط كما هو مبين في دفاتر الشركة مع تكاليف إزالة ذلك الجزء بعد خصم قيمة المهام وبشطب ثمن هذا الجزء من الخط من دفاتر الشركة ، ويضاف مجموع تكاليف الجزء الجديد إلى رأس مال الشركة .

وفي هذه الحالة يكون المبلغ الذي تعرضه الحكومة للشركة عبارة عن مجموع تكاليف الجزء الجديد من الخط بعد خصم المبلغ السابق دفعه من الحكومة للشركة عن الجزء الذي أزيل من الخط (ولا يدخل ضمن هذا تكاليف الإزالة) .

والمبلغ الذي تسلفه الحكومة كل سنة للشركة على أساس الحساب المدين أعلاه يجب دفعه عند ختام كل سنة مالية (من سنوات الشركة المالية) .
تنبيه : المراد من كلمة "كوبرى" حيثما وردت في هذه المذكرة هو كل كوبرى أو جري مياه أو قنطرة مركبة على مصرف أو ترعة تاهين لمصلحة الرى يسير عليها أحد خطوط الشركة .

٣ - تدفع الشركة للحكومة فائقة عن كل سلفية من هذه السلفيات بواقع ثلاثة في المائة سنويا .

٤ - عند نهاية كل عشر سنوات يصل حساب جميع السلفيات المقدمة في أثناء تلك المدة وتشرح الشركة في استهلاك السلفيات .

ويستريده مدة العشر السنوات الأولى أول أبريل سنة ١٩٢٧ نظرا إلى كون الأعمال الأولى التي تدفع الحكومة تكاليفها تمت في خلال سنة ١٩٢٦ ويتم استهلاك السلفيات المتجمعة من كل مدة في خلال ثلاثين سنة ابتداء من تاريخ تسديد أول قسط . ويتم الاستهلاك بأن تدفع الشركة للحكومة ثلاثين قسطا سنويا متعادلا . وتتألف هذه الأقساط من الأصيل المراد استهلاكه مع الفائقة من السلفة التي لم تسدد بعد .

٥ - إذا استأمت الحكومة في أى وقت من الأوقات بمتلكات الشركة طبقا لنص البند (٧) من عقد الامتياز الممثل بالقدر المؤرخ في ٧ مارس سنة ١٩١٤ ينضم رصيد السلفيات غير المسددة من التجهيز الذي تدفعه الحكومة للشركة .

وتعامل السلفيات المسددة معاملة الكيالات المستدقة وتخصم من العفاة عند إعادة شرائها .

وفيا على نص

المرسوم بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٦

باعتاد الاتفاق الذي تم بين وزارة المالية وشركة سكك حديد الدلتا بشأن كيفية تسوية المبالغ اللازمة لأعمال المنافع العامة التي تقوم بها الشركة المذكورة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأي مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ - يستمد الاتفاق الذي عقد بين وزارة المالية وشركة سكك حديد الدلتا بالمكاتبين اللذين يتوليان بينهما والمصنفين بهذا القانون خاصا بكيفية تسوية المبالغ اللازمة لأعمال المنافع العامة التي تقوم بها الشركة المذكورة بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بمرأى القبة فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٥٩ (٦ محرم سنة ١٩٣٦)

وفيا على نصوص المادتين السابعة والثامنة من قاعة الالتزام المصنفة لتعهد امتياز شركة سكك حديد الدلتا المؤرخ فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٦ والمادة التاسعة عشرة من اتفاق ٧ مارس سنة ١٩١٤

المادة السابعة

فى حالة ما إذا كان من الضرورى إنشاء فتحات جديدة للياه بعد الانتهاء من إنشاء السكك الحديدية وأثناء استغلالها يجب على أصحاب الامتياز بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية إنشاء هذه الفتحات طبقا للتعليمات الواردة اليهم وتفصل وزارة الأشغال العمومية مصاريف هذه المنشآت إذا كانت جارية المياه عمومية، أما إذا كانت خصوصية فيصحبها الأفراد الذين طلبوا إنشاء هذه الجارى - أن أنه فى جميع الحالات يجب أن تكون هذه الأعمال مطابقة للرسومات والمقاييس المتبعة من وزارة الأشغال العمومية .

المادة الثامنة

الطرق والترحل والمصاريف وأعمال النقل التي تنشأ أو يرضى بها فى المستقبل فى منطقة امتياز السكك الحديدية الزراعية أو فى المناطق المجاورة لا يمكن بأي حال من الأحوال أولأى سبب كان أن تحول لأصحاب الامتياز حق طلب غرامة أو تويض ما .

ولكن فى حالة ما إذا أمرت الحكومة أو صرحت بإنشاء طرق أو جسور أو ترع الخ تقطع أو تمر بموازاة السكك الحديدية الزراعية لا يمكن لأصحاب الامتياز المعارضة بهذه الأعمال أو طلب أى تويض غير أنه يجب أن تتخذ كل الاحتياطات حتى لا تتوق هذه الأعمال إنشاء الخطوط أو حركة الترامواى ولا تحمل لأصحاب الامتياز أى مصاريف .

المادة التاسعة عشرة من اتفاق ٧ مارس سنة ١٩١٤

للحكومة الحق فى أن تطلب من الشركة نقل أو إزالة أى جزء من خطوطها ومبانيها ومنشآتها الأخرى وذلك لأغراض المنفعة العامة التى للحكومة بمفردها حق تعيينها على ألا تكون الحكومة ملزمة بدفع أى غرامة أو تويض لأى سبب كان . وفى هذه الحالة تدفع الحكومة مبلغا مساويا للمصاريف الفعلية التى أنفقتها الشركة من نقل هذه المنشآت أو قيمة المنشآت التى أزيلت نهائيا (بعد استئزل الاستهلاك) .

وفى حالة عدم وجود المستندات الأصلية للفتحات أو الاتفاق عليها فللحكومة الحق دون سواها فى التقدير النهائى .

على أنه لا يجوز أن يطلب إلى الشركة أن تزيل كلية جزءا مهما من منشآتها إذا كانت هذه الإزالة تضر ضررا كبيرا باستغلال الأجزاء الباقية أو الشبكة بأكملها .

ملحق رقم ٢٣

جلسة الاثنين ٥ ذى الحجة سنة ١٣٥٠

(١١ أبريل سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الحقائق

عن طلب السيرى لإجراءات المنفعة رقم ١٤ سنة ٥٥ قضائية مخطط

ضد حضرة الشيخ المحترم حسن على جازيه بك

(المقرر حضرة الشيخ المحترم إدارى صبرى بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ إلى اللجنة بحث هذا الموضوع وعند النظر فيه حضر حضرة الشيخ المحترم حسن على جازيه بك أمام اللجنة بناء على طلبها وقدر أنه لا مانع عنه من السيرى لإجراءات هذه اللجنة

٧ أبريل سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

أحمد طلعت

ببلغ ٤٢٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة الحاضرة لتتمكن من دفع المبالغ المستحقة للشركة حسب شروط العطاء .

ملحق رقم ٢٤

جلسة الاثنين ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٥٠

(٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي ببلغ ١٢١٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المقرر حصة الشيخ المهزم يعقوب يابى بك)

أحال المجلس على لجنة المالية بمجلسه ١٩ أبريل سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب - بعد إقراره - خلاص بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ١٣ وزارة المواصلات) "مرفق ٧ - الطرق والكبارى" الباب ٣٣ أعمال جديدة" ببلغ ١٢١٠٠٠ جنيه منه ٤٢٠٠٠ جنيه زيادة على الاعتماد المدرج لإعادة بناء كوبرى منها على النيل و ٧٩٠٠٠ جنيه زيادة على الاعتماد المدرج لإعادة بناء كوبرى قصر النيل - على أن يؤخذ هذا الاعتماد من زيادة الاعتمادات على المصروفات في السنة المالية الحالية .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلسيتها المتعقدتين في ١١ و ٥ أبريل سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية بوزارة المالية إلى مجلس الوزراء عن مشروع القانون المذكور (والملحق نصها في نهاية هذا التقرير) وتبين لما يأتى :

١ - كوبرى منها :

قدرت تكاليف هذا الكوبرى ببلغ ١٩٣٩٧٩ ج.م ورسا عطاؤه على شركة كروب التى أخطرتها الحكومة بقبول عطائها في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ على أن تبدأ بالعمل مباشرة ليتم بناء الكوبرى في خلال ثلاثين شهرا من ذلك التاريخ . وقد تضمنت الشركة برنامجها وتمهدت بتسليم الكوبرى في ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ وبدأت في العمل فعلا وعلى هذا الاعتبار أدرج في ميزانية السنة المالية الحالية ٥٠٠٠٠ ج.م وهو قيمة ما كان متظورا نهو من العمل حتى نهاية السنة المذكورة - على أن يدرج باقى الاعتماد في السنة المالية المقبلة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

وحيث إنه اتضح أخيرا من برنامج العمل أن ما يصرف في السنة المالية الحالية يقدر ببلغ ٩٢٠٠٠ ج.م وأن الكوبرى سيتم قبل نهاية السنة المالية المقبلة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لذلك طلبت وزارة المواصلات فتح اعتماد إضافي

٢ - كوبرى قصر النيل :

قدرت تكاليف إعادة هذا الكوبرى ببلغ ٣٥٠٠٠ ج.م ورسا عطاؤه على شركة دودمان لوجين وأرسل إليها خطاب الاعتماد بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ على أن تبدأ بالعمل في أول يناير سنة ١٩٣١ وتنتهى منه في مدى ثلاثين شهرا أى في أيلول سنة ١٩٣٣

وقد أدرج في ميزانية السنة المالية الحالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٦٠٠٠٠ ج.م من أصل التكاليف .

وحيث إنه اتضح أخيرا من برنامج العمل أن ما يصرف في السنة المالية الحالية على هذا الكوبرى ببلغ ١٣٩٠٠٠ ج.م وأنه سيتم قبل نهاية السنة المالية المقبلة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لذلك طلبت وزارة المواصلات فتح اعتماد إضافي ببلغ ٧٩٠٠٠ ج.م لتتمكن من دفع المبالغ المستحقة للشركة حسب شروط العطاء .

ولدى بحث اللجنة لهذا المشروع رأت أن القواعد المالية الصحيحة تقتضى ألا يتجاوز ما يصرف على أى مشروع قيمة الاعتماد المدرج له في الميزانية وأنه يجب أن يتم التعاقد على هذا الأساس إلا إذا نص على خلاف ذلك في المشروعات التى تقام للاحتلال .

ولكن اللجنة تلم على اليقين أن سياسة الحكومة المالية مبنية على أساس ثابت وتعتقد أن الذى حدا بنا إلى طلب فتح الاعتماد المطلوب أمران :

الأول : أنها اتخذت منتهى الحيلة في تهدير اعتماد ميزانية السنة المالية الحالية مراعية في ذلك القيود المالية بسبب الحالة الاقتصادية الحاضرة ولذلك خفضت قيمة الاعتمادات التى كان مطلوبا إدراجها في الميزانية .

الثاني : أن الحكومة استعرضت الحالة المالية لمعرفة ما سيكون لهذا الاعتماد والاعتمادات الأخرى التى سبق أن طلبنا من التأخير في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ فاضطج لها وجود زيادة في الإيرادات على المصروفات تسمح بصرف هذه المبالغ والتفضل في ذلك راجع إلى حكمة الحكومة في تصرفها وبمد نظرنا ، وإن في فتح هذه الاعتمادات تخفيفا لما كان يجب أن تتحمل عليه الميزانية المقبلة .

لكل ذلك رأت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وعلى مشروع القانون بالصيغة التى أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه ما

١٢ أبريل سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة
يوسف قطاوى

ويؤخذ من كتاب لوزارة المواصلات تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ أن المصلحة تماقت مع شركة دورمان لوجن على هذا المشروع وصدر الإذن في البدء بالعمل في أول يناير سنة ١٩٣١ على أن يتم البناء في خلال ثلاثين شهراً من ذلك التاريخ .

وقد اتضح أخيراً من برنامج العمل أن ما يصرف في السنة المالية الحالية يبلغ ١٣٩.٠٠٠ ج.م وأن الكوبري سيتم قبل نهاية السنة المالية المقبلة ولذا تطلب الوزارة فتح اعتماد يبلغ ٧٩.٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة الحاضرة لتتمكن من دفع المبالغ المستحقة للشركة حسب شروط العطاء .

والجنة المالية توافق على فتح الاعتمادين الإضافيين المشار إليهما وهي تشرف برقع الأمر إلى مجلس الوزراء للترك بإقراره وتوقف تعرضه على البرلمان . ويرفق هذا مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض ما

الرئيس
اسماعيل صدق

ملحق رقم ٢٥

جلسة الاثنين ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٥٠

(٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١,٢٢٤,٦٨٨ جنيهاً في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢

(المقرر حضره الشيخ المهتم الياس عرض بك) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب - بصد إقراره - بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (قسم ١ وزارة لأشغال العمومية - فرع ٢- "إلى" - باب ٣ أعمال جديدة) يبلغ ١,٢٢٤,٦٨٨ جنيهاً منه ٧٤٣,٦٠٨ جنيهاً للأعمال الانشائية الخاصة بطلبات توليد القوى وطلبات الصرف وخطوط آبار الكهرباء في شمال الدلتا و ٧٠,٠٠٠ جنيه لآلات تحويل الحياض المنزلة في الوجه القبلي و ١١,٠٨٠ جنيهاً للأعمال الخاصة بتبطين نيران أسوان . عل أن يؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات السنة المالية الحالية على المصروفات .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها إلى انطلقت في ٢٨ مارس و ٤ و ٥ و ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع هذا القانون (والمثبت نصها في نهاية هذا التقرير) وسمعت بشأنه ملاحظات حضرات مندوبي وزارة الأشغال العمومية، وبعد أن راجعت ميزانية السنة المالية الحالية أضحى لها أنه مدرج في ميزانية الوزارة المذكورة (في الفرع ٢ مصلحة الري باب ٣ أعمال جديدة) الاعتمادات الآتية :

وفيا على نص مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٢١.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية

١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٧ "الطرق والكباري" باب ٣ "أعمال جديدة") اعتماد إضافي يبلغ ١٢١.٠٠٠ جنيه منه ٤٢.٠٠٠ جنيه زيادة على الاعتماد المدرج لإعادة بناء كوبري بنها على النيل و ٧٩.٠٠٠ جنيه زيادة على الاعتماد المدرج لإعادة بناء كوبري قصر النيل .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من زيادة الإيرادات على المصروفات في السنة المالية الحالية .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

قدرت تكاليف إعادة بناء كوبري بنها على النيل يبلغ ١٩٣٩٧٩ ج.م وأدرج للمشروع في ميزانية ١٩٣١-١٩٣٢ اعتماد قدره ٥٠.٠٠٠ ج.م في (الباب الثالث من ميزانية القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٧ الطرق والكباري) .

ويؤخذ من كتاب لوزارة المواصلات تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ أن المصلحة تماقت مع شركة كروب على هذا المشروع وصدر الإذن في البدء بالعمل في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ على أن يتم البناء في خلال ثلاثين شهراً من ذلك التاريخ .

وقد اتضح أخيراً من برنامج العمل أن ما يصرف في السنة المالية الحالية يقدر يبلغ ٩٢٠.٠٠٠ ج.م وأن الكوبري سيتم قبل نهاية السنة المالية المقبلة ولذا تطلب الوزارة فتح اعتماد يبلغ ٤٢.٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة الحاضرة لتتمكن من دفع المبالغ المستحقة للشركة حسب شروط العطاء .

قدرت تكاليف إعادة كوبري قصر النيل يبلغ ٣٥.٠٠٠ ج.م وأدرج للمشروع في ميزانية ١٩٣١-١٩٣٢ اعتماد قدره ٦.٠٠٠ ج.م في (الباب الثالث من ميزانية القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٧ الطرق والكباري) .

جنيه
٤٠,٠٠٠ للأعمال الانشائية الخاصة بطلبات توليد القوى وطلبات
الصرف وخطوط نقل التيار الكهربائي شمال الدلتا .
٢٠,٠٠٠ لالات اللازمة لتحويل الحياض المنزلة في الوجه القبلي .
٤٩٩,٤٠٠ للأعمال الهندسية الخاصة بتخليق تران أسوان .

وقد تضمنت المذكرة المقدمة إلى مجلس الوزراء ما يفيد أن مصروفات
السنة المالية الحالية على الأعمال المشار إليها ستجاوز الاعتمادات المدرجة
بها وأنت وزارة الأشغال طلبت زيادة على تلك الاعتمادات المبالغ
المطلوب فتح اعتماد بها بمقتضى مشروع القانون المعروض . وذكرت الوزارة
المبررات التي تؤيد طلبها هذا والتي تنحصر فيما يأتي :

أولاً - عن المشروع الأول (مشروع الطلبات) :

كانت وزارة الأشغال العمومية قدرت عند وضع ميزانية السنة المالية
الحالية الاعتماد اللازم لهذا المشروع بمبلغ ٩٠٢٠٠٠ جنيه ولكن نظرا للقيود
المالية خفضت وزارة المالية التقدير إلى ٤٠٠٠٠ جنيه . وقد قبلت
وزارة الأشغال العمومية هذا التخفيض واحتفظت لنفسها بحق التقدم
في خلال السنة بطلب التجاوز إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك . وقد أوضح
لها أن المبلغ اللازم علاوة على الاعتماد المدرج في الميزانية هو ٧٤٣٦٠٨
جنيهاً تفصيله كالآتي :

جنيه
٩٠٢,٠٠٠ قيمة التقدير الأصلي الذي طلبته الوزارة في بادئ الأمر .
١٩١,٦٠ تكاليف أعمال إنجزت هذا العام ولم يكن متيسرا إتمامها
في العام الماضي .
٢٥٥٩٨٠ تكاليف أعمال كان متوقفا إتمامها في العام المقبل وأمكن
إنجازها في هذا العام .
٩٤٥٦٨ تكاليف الأعمال التي تقوم بها المصالح الأخرى لهذا
المشروع ولم تدمجها وزارة الأشغال في تقديرها الأول .
١١٤٣٦٠٨
٤٠٠٠٠ تمزيل قيمة ما أودع في الميزانية الحالية لهذه الأعمال .
٧٤٣٦٠٨ المبلغ اللازم علاوة على الاعتماد المدرج في الميزانية .

ويصدر اللجنة أن تبين فيما يلي شيطا عن مزايا هذا المشروع :

إن سياسة الصرف هي سياسة عامة قوتها وزارة الأشغال بصدان اقتنت
بضرورتها لأن تقدم الرى العيفى ووفرة وجود المياه في أراضي شمال الدلتا
ترتب عليها ارتفاع منسوب الرشح في معظم الأراضي حتى أدى إلى تقيتها
بالمياه وألحق بالزراعة أضرارا جسيمة .

ولما وجدت وزارة الأشغال أن المصارف الطبيعية عاجزة عن صرف
هذه المياه فكرت في صرفها بالآلات وأقامت لهذا الغرض طلبات عند
أبي قير والبوصيل والقصاصين . وقد كان من نتيجة استكمال هذه الطلبات
حصول تحسين عظيم في صرف المناطق المنخفضة بها ووات وزارة الأشغال

بعد ذلك تعميم الصرف بالآلات في جميع مناطق شمال الدلتا وأنشأت
لهذا الغرض خمس عشرة محطة تدار بالكهرباء من التيار المتولد من ثلاث
محطات رئيسية أقيمت في السرو وبلقاس والمطف تربطها بمحطات الصرف
شبكة من الأسلاك الكهربائية لتوصيل التيار إليها . ويبلغ مقدار الطاقة المتولدة
في هذه المحطات ٢٠٠٠٠ حصان تقريبا . ويبلغ مقدار المياه التي ترفعها
هذه الطلبات من المصارف نحو مليون متر مكعب في الساعة ومقدار الرفع
نحو مترين .

وسيتبقي على انخفاض منسوب الرفع بهذا المقدار أن يغطى منسوب
الصرف في المصارف الرئيسية . ويمتد تأثير هذا الانخفاض إلى الأراضي
الواقعة جنوب الدلتا أيضا ، وهذه الطريقة يغطى منسوب الرفع بوجه عام
وفهذا يتطلب حصول تحسين عظيم في صرف جميع أراضي شمال الدلتا .

ويبلغ مقدار الأراضي التي ستستغنى مباشرة من محطات الصرف المذكورة
٨٩٠٠٠ فدان منها ٦٣٠٠٠ فدان أراضي رديئة الصرف و ٢٦٠٠٠٠
فدان أراضي بور الآن .

وحيث إنه اتضح للجنة أن مشروع الصرف هذا تبلغ جملة تكاليفه
١٧٨١١٠٨ ج٠م فتكون تكاليف الفدان الواحد جنيهاً تقريبا . هذا
بالطبع عند التصمين العام الذي يشمل الأراضي الأخرى في جميع مناطق
الدلتا مما لا يمكن حصره .

ونظرا لأهمية هذه المشروعات وضعت الوزارة شروطا إجرائية - عند
إعلان المناقصات - على المتنافسين إذا تاحروا في العمل . وذلك لحمل مدة
التنفيذ أقل ما يمكن حتى يتفقد بهذه المشروعات بأسرع وقت مستطاع .

وعند البدء في التنفيذ عرضت إجراءات ترع ملكية وإقامة سدود لبناء
المحطات وغير ذلك مما أدى إلى التأخير في العمل في السنة الأولى التالية
لإعطاء الأمر للقوانين بالعمل ، واضطرت الوزارة إلى طلب ترجيل المبلغ
الذي لم يصرف في تلك السنة إلى ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ في الوقت
نفسه أراد المتساولون تدارك التأخير بتخاذل من توقيع القرامة عليهم فأصرخوا
في العمل وساعدتهم الوزارة على ذلك بكل الوسائل الممكنة على إتمامها لليامد
المحدد . ولذلك راعت الوزارة - عند تقدير المبلغ المتظر صرفه لغاية آخر السنة
المالية الحالية - النشاط الذي بدأ في التنفيذ وطلبت من أجل ذلك وضع
الاعتماد الإضافي موضوع البحث .

ثانياً - عن المشروع الثاني (مشروع الحياض المنزلة) :

هذا المشروع مقصود به إصالح المياه إلى الأراضي التي لا يغمرها النيل
إلا في الفيضانات العالية ويبلغ مقدارها نحو ٥٤٠٠٠ فدان تقريبا وهي
واقعة على ساحل النيل في منطقة تمتد من نحو ٣٠ كيلو مترا شمال أسوان إلى
نحو ثلاثين كيلو مترا جنوب أشتا . وسترى هذه الأراضي بطلبات تدار
بالكهرباء وهي واقعة في سم عشرة قطعة . وقامت وزارة الأشغال العمومية
بممل محطة رئيسية في ادنو لتوليد التيار الكهربائي اللازم لتنفيذ سبع عشرة
محطة تمام الآن في هذه المناطق لربما .

وقد تبين الوزارة المذكورة بعد ذلك من البرامج التي قدمت إليها أن الأعمال التي ستم لصاية آخر السنة المالية ستبلغ تكلفتها ٩٤٢٥٠٠ جنيه حسب البيان الآتي :

لأعمال المباني .	٨٠٠٠٠٠
لأعمال الحديد .	١٣٥٠٠٠
لأعمال أخرى متنوعة .	٧٥٠٠
الجملة	٩٤٢٥٠٠

يستقر من ذلك .

قيمة ال ٥٠ في المائة من ثمن مهمات المقاول المتصحر .	٥٦٥٢٣
قيمة ال ٩٥ في المائة من ثمن الأحجار المنصرفة لمقاول الأحجار والتي سالت للمقاول الجديد بقيمتها .	٨٥٤٩٧

١٤٢٠٢٠

الباقى ٨٠٠٤٨٠

تجزئ قيمة المبلغ المعتمد في الميزانية . ٤٩٩٤٠٠

الباقى ٣٠١٠٨٠

يضاف لذلك المبالغ الآتية :

٤٠٠٠٠ قيمة المبلغ المطلوب لوضعه تحت تصرف مصلحة السكك الحديدية من أصل تكاليف تجديد محطة وكورنتية الشلال لأن مياه الخزان بعد تخطيطه ستعمر مكان المحطة الحالية ولابد من نقلها وبناءها في مكان آخر .

٧٠٠٠٠ قيمة المبلغ الذى قرر مجلس الوزراء في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ صرفه إلى شركة المرحوم السيد جريفت كسوية نهائية عن سحب المقاوله منها .

٤١١٠٨٠ وهو المبلغ المطلوب فتح اعتاد به ضمن مشروع القانون المعروض .

ويرجع الفرق بين التفقات وما كان مقدرا لها إلى أن وزارة الأشغال العمومية عند ما وضعت تقديرها الأول لم تكن وقفت على تفاصيل برامج العمل إذ كانت أعمال الصلبة قد وقفت مؤقتا بسبب انقمار المقاول الأول ولم يتمكن المقاول الجديد من تقديم برامجه التفصيلية إلا بعد اعتاد الميزانية .

وقد استوضححت اللجنة وزارة الأشغال عن المقصود من عبارتي :

”قيمة ال ٥٠ في المائة من ثمن مهمات المقاول المتصحر“

و”قيمة ال ٩٥ في المائة من ثمن الأحجار المنصرفة لمقاول الأحجار التي سالت لمقاول الجديد“ .

وقد اتضح أن وزارة الأشغال العمومية كانت قدرت الاعتاد اللازم لهذا المشروع عند وضع ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٧٠٠٠٠ جنيه ولكن الاعتاد خفض للأسباب المالية سالفة الذكر إلى ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

وحيث إن تهدر الوزارة المذكورة لتبلغ اللازم لهذا المشروع كان مل أساس البرامج التي وضعها المقاولون، ونظرا لأن الأعمال قدت فعلا وفقا لهذه البرامج فلا بد من تكلة الاعتاد إلى ٢٧٠٠٠٠ جنيه أى زيادة ٧٠٠٠٠ جنيه لصرف تكاليف تلك الأعمال وهو المبلغ المطلوب الآن فتح اعتاد به ضمن مشروع القانون المعروض .

ثالثا - عن المشروع الثالث (مشروع عملية نثران أسوان) .

في الجدول الآتي بيان بجملة تكاليف هذا المشروع وما صرف منها وما ميسرف :

٢٩٢٠٨٩١ قيمة التكاليف النهائية لمشروع عملية نثران أسوان :

٤٨٨٧٦ ما صرف في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠	٣٦٤٥٠٣
٣٦٤٥٠٣ قيمة المبلغ المدرج في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢	٩٩٩٤٠٠
٩٩٩٤٠٠ قيمة الاعتاد المطلوب فتحه لضمه إلى ما هو مدرج في ميزانية ١٩٣١ - ١٩٣٢	٤١١٠٨٠
٤١١٠٨٠ قيمة الاعتاد المدرج في مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣	٣٢٤٨٨٥٩
٣٢٤٨٨٥٩ قيمة الباقى وهو ما ميسرف على هذا العمل في السنوات المقبلة .	٦٧٢٠٣٢

وكان التقدير الذى تقدمت به وزارة الأشغال العمومية لهذا المشروع عند وضع ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٨٨٤٧٠٠ جنيه ولكنه خفض - نظرا للقيود المالية - إلى ٤٩٩٤٠٠ جنيه بالتوزيع الآتي :

لأعمال المباني .	٣٩٨٠٠٠
لأعمال الحديد .	٩٤٧٤٠
لأعمال أخرى متنوعة	٦٦٦٠

٤٩٩٤٠٠

٧٠٠٠ جنيه للشركة بشرط أن تقدم إلى الوزارة ما يفيده حصول التسوية بينها وبين دائيتها وعدم تعرض الحكومة لأيّة مسؤولية قبل هؤلاء الدائنين في المستقبل فقيل .

وقد رأت الوزارة أن هذا الحل هو أقرب الحلول الممكن الوصول إليها وكانت خسارة الحكومة في الواقع لا تتبدى إلا بمرور التاجية من تأخير موعد إتمام التولية سنة من الميادان الذي حدد لها أولاً إذا لوحظ أنه لو أخذ بالأحوط ولم يقبل العطاء الأقل وكل بالعمل إلى المقاول الجديد من أول الأمر لبغث التكاليف مبلغا مقاربا لما استقبله طبقا للمقد الذي أبرم مع المقاول المذكور .

وقد أقر مجلس الوزراء في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ هذه التسوية ووافق على صرف مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه إلى الشركة المذكورة .

وقد رأت اللجنة موافقة الحكومة على هذه التسوية التي تمت منها من السخول في منازعات مع الشركة .

ولاحظت اللجنة أن المبالغ المطلوب فتح اعتماد بها ليست في الحقيقة اعتادات مطلوبة لتفقات أو أعمال جديدة غير مقررّة إذ فتحها الآن هو في الواقع تخفيف لما كان يجب أن تشمل عليه الميزانية المقبلة . والسبب في طلبها راجع إلى عدم إدخالها في التقدير الذي يليت الميزانية الحالية على أساسه أو إلى أن بعض الأعمال قد استبقت المواعيد التي كان متوقفا إتمامها فيها .

ولاحظت اللجنة كذلك أن الحكومة تطلب أخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات ميزانية السنة المالية الحالية على مصروفاتها لأنه انضغح لها من آخر حساب تقريبي أن زيادة الإيرادات تسمح بأخذ هذا الاعتماد منها .

وقد رأت اللجنة أنه يحسن بالوزارات والمصالح أن تتقدم إلى وزارة المالية بطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح الاعتمادات الإضافية التي يحتاج إليها العمل بمجرد أن يتضح لها أن الاعتمادات الواردة بالميزانية غير كافية للأعمال المدرجة من أجلها حتى لاتضغ البرهان أمام الأمر الواقع بسبب إتمام الصرف قبل الإذن به .

• •

لكل ما سلف ذكره رأت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وعلى مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه .

١٢ أبريل سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة
يوسف قطاوى

تعيين لجنة أن ما جرى عليه العمل عند دفع مستخلصات العقود إلى المقاولين هو أن تنفع لهم شهريا قيمة تكاليف الأعمال التي تمت في هذا الشهر مضاعفا إليها ٥٠ في المائة من كل زيادة في المواد التي تستجدة في موقع العمل . وفي حالة نقص المواد يسترد من المقاول ٥٠ في المائة من قيمتها .

ولما كانت جميع المواد لا يتبقى منها شيء آخر العمل يكون ما قد دفع عنها محاسب . وبذلك تكون جميع المبالغ المدفوعة هي قيمة الأعمال التي تمت حسب فئات المقد .

وكان من متروكات المقاول المتحضر بموقع العمل بعض المواد قبل المقاول الجديد شراؤها عند استلامه العمل .

وحيث إنه قد دفع ٥٠ في المائة من قيمتها للمقاول السابق رأت وزارة المالية استئصالها من ميزانية هذا العام .

أما عن ال ٩٥ في المائة فانه في الفترة التي أوقف العمل بالحزان كان المقاول القرعى مستمرا في عمله حيث كان عقده لمدة عام واحد وكان يدفع له ٩٥ في المائة من عمن الأجور التي يجهزها وكانت تقوم الحكومة ببيعها بالتالي للمقاول الحالي وبذلك خفضت قيمة ما يأخذها المقاول الحالي بقدر ما دفع للمقاول القرعى .

وقد رأت اللجنة أن تحيط علما بالأساس الذي بنى عليه دفع مبلغ ٧٠٠٠٠ ج. م إلى شركة المقاول المتحضر كسوية نهائية لتوقف فانضغح لها أن يحامى الشركة المذكورة—بعد أن أسندت الوزارة العمل إلى المقاول الجديد—تقدم إليها بمذكرة استعرض فيها ظروف المسألة وخصوصا ما كان منها مثارا للنزاع بين الوزارة والشركة وأما بذلك إلى إخلاء الشركة من تبعة إيقاف العمل . وأن وزارة الأشغال رأت حتما للزاع أن أقرب الحلول إلى السد هو التجاوز للشركة عن الفرق بين تكاليف العملية بحسب عطاها وتكاليفها بحسب عطاء المقاول الجديد، وعن تمويضات الأخير وعما سبقتها بعد ذلك كل ما أبرجه من أعمال وورده من آلات وأدوات ومهمات وغيرها ودفع ما يكون مستحقا لها بعد خصم المبالغ التي سبق أن دفعت لها مع تحميلها جميع المبالغ التي صرفتها الحكومة بسبب إيقاف العمل في خلال الفترة بين تاريخ إيقاف والتاريخ الذي بأشرفه العمل المقاول الجديد .

وبعمل الحساب على هذه الأسس تبين أن مجموع المبالغ المستحقة للشركة من ثمن آلات وأدوات ومهمات وقيمة أعمال هو ٣٣٥٧٩ ج. م وأن مجموع المبالغ التي صرفت لها أو صرفتها الحكومة في فترة إيقاف هو ٢٩٠٩١٦٦ ج. م وأن الباقي لها بعد ذلك هو ٧٤٦٦٣ ج. م .

وقد استمدت وزارة الأشغال حامي الشركة وأبنت له استدعاها لتبر المسألة وديا إذا تقدم لها بطلب معقول فطلب أن تدفع الحكومة للشركة مبلغا كافيا لسداد ديونها البالغة حوالى ١٦٢٠٠٠ جنيه مقدرا بأنه لو أوجب طلبه هذا فإن خسائر الشركة ستبلغ مع ذلك ١٥٠٠٠٠ جنيه وقد أجابت الوزارة على ذلك بأن هذا الطلب لا يمكن النظر فيه ولا يتأتى جعله أساسا للتسوية وأن منتهى ما تستطيعه هو تسوية المسألة على أساس دفع مبلغ

مشروع قانون

نصحت اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢

نحن فراد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (القسم ١١ وزارة الأشغال العمومية - فرع ٣ الرى - باب ٣ أعمال جديدة) اعتماد إضافي بمبلغ ١٢٢٤٦٨٨ ج.م (مليون ومائتين وأربعة وعشرين ألفاً وسبعمائة وخمسة وعشرون جنيهاً) منه ٧٤٣٩٠٨ ج.م للأعمال الانشائية الخاصة بطلبيات توليد القوى وطلبيات الصرف وخطوط التيار الكهربائي في شمال الدلتا و ٧٠٠٠٠ ج.م لآلات تحويل الحياض المنزلة في الوجه القبلي و ٤١١٠٨٠ ج.م للأعمال الخاصة بتعليق نحران أسوان .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات السنة المالية الحالية على المصروفات .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يحتم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء

تشتمل ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (فرع ٢ "مصلحة الرى" باب ٣ أعمال جديدة) على الاعتمادات الآتية :

جنيه ٤٠٠٠٠ للأعمال الانشائية الخاصة بطلبيات توليد القوى وطلبيات الصرف وخطوط التيار الكهربائي في أعمال الدلتا .

٢٠٠٠٠ للآلات اللازمة لتحويل الحياض المنزلة في الوجه القبلي .

٤٩٩٤٠٠ للأعمال الهندسية الخاصة بتعليق نحران أسوان .

وقد وردت مذكرة من وزارة الأشغال العمومية مفادها أن مصروفات السنة المالية الحالية على الأعمال المشار إليها ستجاوز الاعتمادات المرسدة لها وتطلب الوزارة زيادة على تلك الاعتمادات المبالغ الآتية :

جنيه ٧٤٣٩٠٨ للشروع الأول .

٧٠٠٠٠ " الثاني .

٤١١٠٨٠ " الثالث .

(مليون ومائتان وأربعة وعشرون ألفاً وسبعمائة وخمسة وعشرون جنيهاً)

وفيما على المبرات التي ذكرتها وزارة الأشغال العمومية تأييداً لطلبها :

أولاً - مشروع الطلبات :

كانت وزارة الأشغال العمومية قد قدرت في البداية الاعتماد اللازم لهذه السنة بمبلغ ٦٠٢٠٠٠ ج.م ولكن نظراً للقيود المالية خفض هذا التقدير إلى ٤٠٠٠٠٠ ج.م على أن تقدم الوزارة في خلال السنة بطلب التجاوز إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ، وقد اتضح أن المبالغ اللازمة علاوة على الاعتماد المدرج في الميزانية ٧٤٣٩٠٨ ج.م يتألف من :
جنيه

٢٠٢٠٠ الفرق بين التقدير الأول والاعتماد المدرج .

١٩١٠٦٠ تكاليف أعمال لم يتيسر إتمامها في العام الماضي وأتمجرت في السنة الحالية .

٢٥٥٩٨٠ تكاليف أعمال كان متوقفاً لإتمامها في العام المقبل وأمكن إنجازها هذا العام .

٩٤٥٦٨ تكاليف الأعمال التي تقوم بها المصالح الأخرى لهذا المشروع وقد فات وزارة الأشغال إدماجها في تقديرها الأول .

٧٤٣٩٠٨

ثانياً - مشروع الحياض المنزلة :

قد قدرت وزارة الأشغال العمومية في الميزانية في البداية الاعتماد اللازم في مشروع ميزانية ١٩٣١-١٩٣٢ بمبلغ ٣٧٠٠٠٠ ج.م ولكن الاعتماد خفض إلى ٣٠٠٠٠٠ ج.م .

ولما كانت تقدير وزارة الأشغال مبنيًا على أساس البرامج التي وضعها المفاوضون ، ونظراً لأن الأعمال نفذت فعلاً وفقاً لهذه البرامج فلا بد من تكملة الاعتماد إلى ٣٧٠٠٠٠ ج.م أى زيادة ٧٠٠٠٠ ج.م لحصر تكاليف تلك الأعمال .

ثالثاً - مشروع تعليق نحران أسوان :

كانت وزارة الأشغال قد قدرت الاعتماد اللازم للأعمال الهندسية الخاصة بالمشروع في السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ بمبلغ ٨٨٤٧٠٠ ج.م خفض في مشروع الميزانية إلى ٤٩٩٤٠٠ ج.م .

وتبين من البرامج التي قدمت إلى الوزارة أن مصروفات السنة المالية الحالية ستبلغ في مجموعها ٩٤٢٥٠٠ ج.م حسب البيان الآتي :

جنيه ٨٠٠٠٠ لأعمال الباني .

١٣٥٠٠٠ " الحليد .

٧٥٠٠ " أخرى متنوعة .

٩٤٢٥٠٠

يضم منه :

جنيه

٥٦٥٢٣ قيمة الـ ٥٠٪ التي سبق صرفها من ثمن المهمات
والأحجار المختلفة عن الماثل المتوقف .
١٤٢٠٢٠
٨٥٤٩٧ قيمة الـ ٩٥٪ من ثمن الأحجار التي صرفت لتقول .

٨٠٠٤٨٠

فالقرن بين هذه التقديرات واعتاد الميزانية هو (٨٠٠٤٨٠ - ٤٩٩٤٠٠) =
٣٠١٠٨٠ ج م يضاف إليه مبلغ ٤٠٠٠٠ ج م لوضعه تحت تصرف
مصلحة السكك الحديدية من أصل تكاليف تجديد محطة وكورتينة الشلال
إذ أن مياه الخزان بعد تملئته ستغمر مكان المحطة الحالية ولا بد من نقلها
وتشييدها في مكان آخر، وكذلك مبلغ ٧٠٠٠ ج م الذي قرد مجلس الوزراء
في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ صرفه إلى شركة المرحوم السيد جريش تسوية نهائية
عن سبب المناقولة .

فيكون الاعتاد الإضافي المطلوب ٤١١٠٨٠ ج م .

ويرجع الفرق بين النفقات وما كان مقدرا لها إلى أن الوزارة يوم وضعت
تقديرها الأول لم تكن وقتت في تفاصيل رابع العمل إذ كانت أعمال الصلبة
قد وقتت موقتا بسبب اختصار الماثل الأول ولم يتمكن الماثل الجديد من
تقديم رابعه التفصيلية إلا بعد اعتاد الميزانية .

وهذه الاعتادات ليست في الحقيقة اعتادات مطلوبة لنفقات إضافية
أعمال جديدة غير مقررة، وفصحها الآن هو في الواقع تخفيف لما كان يجب
أن تشمل عليه الميزانية المقبلة . فالسبب في طلبها راجع كما تقدم ذكره إلى
عدم إدخالها في التقدير الذي بنى مشروع الميزانية على أساسه أو إلى أن بعض
الأعمال قد استبقت المواعيد التي كان متوقفا إتمامها فيها .

وقد رأت اللجنة المالية بمناسبة طلب وزارة الأشغال العمومية أن
تستعرض الحالة المالية لمعرفة ما سيكون لهذه الاعتادات الإضافية من التأثير
في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ فانضج لها من آخر حساب تهرى
ثم وضعه إلى الآن - وهو يتناول المدة من أول مايو لغاية ديسمبر - أن
الإيرادات تزيد على المصروفات بنحو ٣٤٤٠٠٠ ج م ولكن هذه الزيادة
لن تبقى على حالها إلى آخر السنة المالية ، لأن مصروفات الأربعة الأشهر
الأخيرة من السنة المالية ترى عادة على إيرادات المدة نفسها، وبفضلنا عن ذلك
فان تخفيض معدل ضريبة القطن إلى النصف سيكون من شأنه أن يزيد
مقدار الفرق بين إيرادات ومصروفات تلك المدة . ولو أن رسم الدمغة الإضافي
الذي فرض على المساحيات والمساكنات وسائر الصريفات سيعوض بعض
ذلك الفرق .

وحيث إن البيانات التي طلبتها وزارة المالية من المصالح المختلفة تدل على
أن اعتادات البابين الأول والثاني ستغفر عن وفقره ١٨٠٠٠٠ ج م
منه ٥٠٠٠٠ ج م في الباب الأول و ١٣٠٠٠ ج م في الباب الثاني .

لهذه الأسباب ترى اللجنة المالية أن نتيجة الحساب الختامي للسنة
١٩٣١ - ١٩٣٢ ستكون زيادة فائض الإيرادات الذي تتضمنه الميزانية
(٤٣٢٠٠٠ ج م) مع مراعاة الاعتادات الإضافية التي طلبها وزارة الأشغال
الآن وقدرها ١٢٢٤٠٠٠ ج م .

وبناء عليه ترى اللجنة أن تؤخذ هذه الاعتادات من زيادة إيرادات الميزانية
على المصروفات بدون اللجوء إلى الاحتياطي .

والجنة تسترغب برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء للتركم بإقراره توطئة
لعرض الأمر على البرلمان .
وبصفة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض ما

الرئيس
إسماعيل صدق

ملحق رقم ٢٦

جلسة الاثنين ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٥٠
(٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتاد إضافي في ميزانية وزارة الداخلية
للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المقررة خضرة الشيخ المحرم الباس حوزيك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب - بعد إقراره - الخاص بفتح اعتاد إضافي
في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ - وزارة الداخلية -
فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى - باب ٣ - أعمال جديدة) بمبلغ
٦٨٥٢ جنيها قيمة ثلث تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الاسكندرية
للحال على أن يؤخذ هذا الاعتاد من الاحتياطي العام .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلساتها التي انعقدت في ٢٨ مارس و ٤
١١ أبريل سنة ١٩٣٢ وأظلمت على المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء
مع مشروع القانون المذكور والتمت نصها في نهاية التقرير وبمعمت بشأنه
ملاحظات حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية واتضح لها أن
الموضوع يتلخص فيما يأتي :

فكزت بلدية الاسكندرية في سنة ١٩٢٨ في إزالة المساكن القديمة
والعشش من بعض الأحياء في المدينة والاستعاضة عنها بإقامة مساكن لسكن
العالم فيها تكون متوفرة الشروط الصحية للسكن وتحسين حال العالم . وكان
المشروع يرى إلى وجوب إنشاء ٢١١ عمارة في ١٥ جهة تتألف كل عمارة
من ٣٤ شقة يمكن أن تؤوى ٢٥٠٠ شخص . وقد قدمت لجنة تكاليف هذا

وما يستدعيه النظام العام الصحي والعامة أن البلديات تبدأ عند الضرورة للقرض لتقوم بالمشروعات النافعة ولا تبدأ إلى الأخذ من الميزانية العامة للدولة قط .

٣ - إنه لو سلمت اللجنة بما هو مطلوب الآن لبلدية الاسكندرية لوجب التسليم للبلديات الأخرى بما تطلبه من المساعدات. وهذا ما لا يسمع به نظام مالى ثابت الدوام . والمجالس المحلية والبلدية في مصر تقوم بأعمالها الكبرى بقرض من وزارة المالية .

وكان رأى الأقلية في اللجنة المشار إليها الموافقة على الاعتماد المطلوب للأسباب الآتية :

١ - إن البلدية لم تهم بإنشاء هذه المساكن إلا بناء على طلب الحكومة ووعدها بأن تحصل ثلث نفقات الإنشاء .

٢ - إن وزارة الداخلية وافقت على فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية البلدية بالاسكندرية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ على أن ينحصر هذا المبلغ لبناء المساكن المذكورة .

٣ - إن تنفيذ هذا المشروع داخل في برنامج الحكومة لإنشاء مساكن صحية للعالم .

وقد تناقش المجلس المذكور في الموضوع وصرح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أمامه بأنه ليس من العدالة أو من اللياقة بعد أن تورطت البلدية وبعد أن وعدتها الحكومة بالمساعدة أن تحجم عن الاعتراك في نفقات مشروع أخذت الحكومة على عاتقها مساعدتها فيه .

لذلك قرر مجلس النواب الموافقة على مشروع القانون بفتح الاعتماد المطلوب .

وقد بحثت هذه اللجنة في الموضوع وتبين لها بما أدل به حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية أمامها أن التصريح بالاعتماد المطلوب ضمنه يقتضى مشروع القانون المروض - وهو مقدار حصة الحكومة في تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الاسكندرية للعالم - لا يفيد الحكومة ولا البرلمان بأى اعتماد آخر لهذا الغرض، وأن كل ما يتفق بمشروع مساكن العالم بالاسكندرية سيعرض على البرلمان في حينه وقبل اتخاذ أى إجراء بشأنه ، وأن ملكية هذه المساكن التي تم إنشاؤها ستكون مشتركة بين الحكومة وبين بلدية الاسكندرية بنسبة الثلث للحكومة والثلثين للبلدية وهى نسبة التكاليف التي تتحملها كل منهما .

وقد تبين لجنة أيضا أنه نص في الاتفاق الذى تم بين البلدية والحكومة بشأن هذه المساكن أن كل ما يتعلق بتأجيرها وتخليتها لا يمكن أن يت فيه إلا بالاتفاق مع الحكومة .

لكل هذه الأسباب رأت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وعلى مشروع القانون المروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

رئيس اللجنة

يوسف لطفي

١٢ أبريل سنة ١٩٣٢

المشروع يليق جنيته تقريبا . وطلبت البلدية أن تحصل ثلثة المائة هذه التكاليف لأن المشروع في الواقع ليس إلا جزءا من البرنامج العام الذى وضعته الحكومة لإنشاء مساكن العالم على أن تقوم البلدية في إيجاد مصاريف الصيانة والمكافآت والإدارة .

ولما عرض الأمر على وزارة المالية قررت مبدئيا أن تقوم الحكومة ببعض المساعدة في إنشاء هذا المشروع بأن تحصل ثلث نفقات البناء وتحصل البلدية الثلثين مع نفقات الصيانة وغيرها واشترطت وزارة المالية اشتراطات أخرى تتعلق بطراز هذه المساكن وشروط تأجيرها وتخليتها .

ولما عرضت البلدية الأمر بعد ذلك على وزارة الداخلية تصحت إليها الوزارة المذكورة بقصر المشروع على ١١٢ مسكنا بصفة تجريبية واختيرت لموقع هذه المساكن أرض من الأملاك الأميرية مساحتها ٣٩٠٠٠ متر وطلبت الحكومة أن تتنازل عنها للبلدية لهذا الغرض وصدر قرار بذلك من مجلس الوزراء في ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ ، وبناء على ذلك وافقت وزارة الداخلية على فتح اعتماد في ميزانية البلدية بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج.م مباشرة لإنقاذ المشروع .

على إثر ذلك شرعت البلدية في تنفيذ أعمال البناء وطلبت من الحكومة أن تصرف إليها جميعها في تكاليف المشروع على الأساس الذى قبلته وهو الثلث .

ولما استعصمت وزارة المالية من البلدية مما تم تشييده من هذه المساكن وعن بيان ما صرف في هذا السيل حتى نهاية السنة المالية الحالية أجابت البلدية أن ما تم إنشاؤه هو ٩٠ مسكنا وأن هذه الأعمال بدئ بها في سنة ١٩٢٩ وتم تشييد المساكن في سنة ١٩٣٠ وأنه ليس من المتوقع إنشاء مساكن أخرى في السنة المالية الحالية . ولذلك لم تدرج البلدية في ميزانيتها أى اعتماد لهذا الغرض .

وقد اتضح أن تكاليف المساكن التي شيدت بلغت ٢٠٥٥٤ جنيا فيكون نصيب الحكومة في النفقات ٦٨٥٢ جنيا بواقع الثلث وهو الأساس الذى وافقت عليه مبدئيا وزارة المالية .

بناء على ذلك تقدمت الحكومة بمشروع القانون المروض إلى مجلس النواب بطلب الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ ٦٨٥٢ جنيا قيمة حصة الحكومة في تكاليف المساكن التي شيدت .

أحال مجلس النواب المشروع إلى لجنة المالية وقد قامت اللجنة المذكورة بدراسة ودرأت رفضه للأسباب الآتية :

١ - إن للبلدية مالية مستقلة وهى في الواقع ذات شخصية معنوية لها إرادتها ولا تأخذ الحكومة منها شيئا بل العكس تباعدها بجانب من ضربة الصادر وبجانب آخر مقرري في ميزانية الدولة كما أنها تمنحها نصف ثمن أراضي الحكومة الحرة التي تساع في دائرة الاسكندرية .

٢ - لأن المصطلح عليه والمعروف في كل بلدات العالم أنها تقوم من إرادتها بعمل كل ما يلزم لتحصيل المدينة وإنشاء المساكن للعالم والمصحات

مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (قسم ٨ "وزارات الداخلية" فرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" باب ٣ "أعمال جيلدية") اعتماد إضافي قدره ٦٨٥٢ جنيا (سنة آلاف ومائة وأثنان ومئتين جنيا) قيمة تلك تكاليف المساكن التي تم إنشاؤها في الاسكندرية للعامل .

ويؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرى في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر في ...

وهذا نص المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية بوزارة المالية إلى مجلس الوزراء :

"جاء في مذكرة لوزارة الداخلية بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٣١ أنه في سنة ١٩٢٨ فكرت بلدية الاسكندرية في إزالة المساكن القديمة والعشش من بعض الأحياء في المدينة والاستعاضة عنها بإقامة مبان لسكن العمال فيها وكان المشروع يرمى إلى وجوب إنشاء ٢١١ عمارة في ١٥ جهة تتألف كل عمارة من ٢٤ شقة ويمكنها أن تؤوى ٢٥٠٠ نفس وقد قدرت جملة التكاليف بملئى جنيه تقريبا طلبت البلدية أن تحصلها خزنة الدولة لأن هذا المشروع ليس إلا جزاء من البرنامج العام الذى وضعت الحكومة لإنشاء مساكن العمال على أن تقوم البلدية فيما بعد بمصاريف الصيانة والمكادام والإتارة .

وقد عرض الأمر على اللجنة المالية فقررت مبدئيا أن تقوم الحكومة ببعض المساهمة في إنفاذ هذا المشروع بأن تحصل الحكومة ثلث نفقات البناء والبلدية الثلثين مع تعاقب الصيانة ، واشترطت اللجنة بعض اشتراطات أخرى تتعلق بطراز هذه المساكن وشروط تأجيرها وتليكها .

وبعد تبادل المكاتبات في هذا الموضوع بين البلدية ووزارى الداخلية والمالية وعرضه على اللجنة الوزارية للأمر الصحية التي أقرت طراز البناء المقترح قبلت البلدية الاشتراطات وقبلت أيضا أن تنحصر مشروعه في الوقت الحاضر على ١١٢ مسكا بصفة تجريبية ، واختيرت لموقع هذه المساكن أرض كاشنة في كرم الشقافة من الاملاك الأميرية قبلت الحكومة أن تتنازل عنها للبلدية لهذا الغرض (قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٣١) ووافقت وزارة الداخلية على فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في ميزانية البلدية مباشرة لإنفاذ المشروع .

وعلى إثر ذلك شرعت البلدية في تنفيذ أعمال البناء وطلبت أن تصرف لها حصة الحكومة في تكاليف المشروع على الأساس الذى قبلته وهو الثلث .

والاستفهام من البلدية عما تم تشييده من هذه المساكن حتى الآن مع بيان مقدار ما صرف والمتظر صرفه في هذا السيل حتى نهاية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ وما إذا كان من المتوقع إتمام المساكن في السنة المذكورة أجابت أن ما تم بناؤه هو ثلاثة أقسام (بلوك) أخرى كل قسم يحتوى على ١٢ مسكا وإجملة ٣٦ مسكا ، وثلاثة أقسام (بلوك) أخرى كل قسم يحتوى على ثمانية مساكن وإجملة ٢٤ مسكا ، وأن الأعمال بدأت بها في سنة ١٩٢٩ وتم تشييد المساكن في سنة ١٩٣٠ ، وأنه ليس من المتوقع إنشاء مساكن أخرى في السنة الحالية ، وذلك على يدروج في ميزانية البلدية أى اعتماد لهذا الغرض .

ولما كانت تكاليف المبانى التي شيدت تقل بلغت ٢٠٥٥٤ جنيا و٥٤ مليا فيكون نصيب الحكومة في النفقات ٦٨٥١ جنيا و٥١٣ مليا بواقع الثلث وهو الأساس الذى أقرته مبدئيا اللجنة المالية .

بناء على ذلك وبما أن وزارة الداخلية توافق على سداد هذا الثلث للبلدية فهمى تطلب فتح اعتماد إضافي بقيمته .

واللجنة المالية توافق على هذا الطلب وهي تشترط رفضه إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره .

وربقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون يفتح الاعتماد المطلوب ما

في ١٤ ديسمبر ١٩٣١
الرئيس
استاميل صديق

ملحق رقم ٢٧

جلسة الاثنين ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٥٠
(٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع القانون الخاص باعتماد الحساب الختلى لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

(المقرر خضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باقا) .

أحال المجلس على لجنة الأوقاف بجلسته ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب باعتماد الحساب الختلى لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية فبحثت اللجنة في جلساتها التي عقدتها في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ و ٢٠ و ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ مع مقارنته بميزانية الوزارة لتلك السنة واتصلت اللجنة في بحثها بوزارة الأوقاف وقد أسفر البحث عما يأتي :

(ب) المصروفات

٥ - قلدرت مصروفات الاوقاف الخيرية في ربط الميزانية بمبلغ ٩٨٧,١٣٤ جنيها تم قطع اعتماد إضافي بمبلغ ٨٥٠٠ جنيها بناء على المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣١ نصارت جملة المقدر للمصروفات ٩٩٥,٦٣٤ جنيها وبلغ المنصرف فعلا ٩٤٤,١٣٧ جنيها أى يوفر قدره ٥١٥٠٧ جنيها وفي مصروفات تفتيش الوادى وفر أيضا قدره ٢,٧٧٣ جنيها فقد كان المربوط لها في الميزانية ٥٣,٦٨٥ جنيها وبلغ المنصرف فعلا ٥٠٩١٢ جنيها ووجود هذا الوفردليل على أن الوزارة راعت جانب الاقتصاد في المصروفات نظرا للظروف الحاضرة . وقد بلغت جملة الوفرة في الأوقاف الخيرية ٦٨,٤٩٨ جنيها منها ١٦,٩٩١ جنيها قيمة التجاوزات في بعض أبواب المصروفات فصافي الوفرة هو كما يتقدم ١٦,٥٠٧ جنيها .

٦ - ومعظم الوفرة في الأبواب الآتية :

قسم ٣ - الأعيان الموقوفة

جنيه

٣٢٢٥ باب ٢ فرع ١ مصاريف المباني .

١٣٨١ باب ٢ فرع ٢ مصاريف الأعيان المتقدمة والموجرة .

٤٤٧٥ باب ٣ فرع ٢ أعمال جديدة .

قسم ٤ - المدارس

٣٠٤٤ باب ٢ فرع ١ مصاريف عمومية .

٢٢٣٩ فرع ٢ إعانات للتعليم .

قسم ٥ - المساجد

٣٧٤٩ باب ٣ أعمال جديدة .

قسم ٦ - الخيرات

٢٦٢٤ باب ١ فرع ١ المستشفيات ماهيات وأجر ومزيتات .

٤٨٣٣ باب ٢ فرع ١ المستشفيات مصاريف عمومية .

٦٤٨٣ باب ٢ فرع ٢ الملايين والتكايا - مصاريف عمومية .

٣١٦٨٩ فرع ٤ إعانات .

أولا - الأوقاف الخيرية

١ - ظهر من نتيجة الحساب الختامي أن مصروفات الأوقاف الخيرية زادت على إيراداتها بمبلغ ١٣٣,٥٢٢ جنيها وإن هذه الزيادة قد أخذت من الاحتياطي العمومي لوزارة .

أما تفتيش الوادى فقد زادت إيراداته على مصروفاته بمبلغ ٣,٤٨١ جنيها .

(١) الإيرادات

٢ - كانت المقدر لربط إيرادات الأوقاف الخيرية في ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية مبلغ ٩٧٩,٨٨٥ جنيها وبلغ المتحصل فعلا ٨١٠,٦٠٥ جنيها أى يعجز قدره ١٦٩,٢٨٠ جنيها .

وبلغ العجز في إيرادات تفتيش الوادى عن المربوط لها ١١,١١٤ جنيها فقد كان ربط الميزانية ٦٥,٥٠٧ جنيها والمتحصل فعلا ٥٤,٣٩٣ جنيها وعلى هذا فتكون جملة العجز ١٨٠,٣٩٤ جنيها .

٣ - وهذا العجز موزع على أكثر أبواب الإيرادات إلا أن معظمه في الأبواب الآتية :

جنيه

٦٠٧٤٩ باب ١ - الإدارة العمومية .

٩٧٩٢٤ ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .

١١١١٤ « ٨ - الايجارات وتمن المحصولات بتفتيش الوادى .

٤ - وقد بينت الوزارة في الحساب الختامي أسباب هذا العجز وترجع هذه الأسباب - فيما يخص برسم الإدارة - إلى قصص المتحصل الإيرادات . وفيما يتعلق بإيرادات الأعيان ترجع إلى قصص أثمان الخاصلات الزراعية الناتجة من الزراعات التابعة للوزارة وإلى هبوط لمصارف الأعيان والمباني .

وهذا العجز هو في الواقع أثر من آثار الأزمة المالية الحاضرة .

على أنه إذا لوحظ - مع هذه الأزمة الشديدة - أن نسبة المتحصل من الإيرادات إلى المربوط في الميزانية قد بلغت ٨٢٪ / دل ذلك على المجهود العظيم الذى بذلته وزارة الأوقاف في سبيل التحصيل .

وسيرد بيان تفصيل عن هذه النسبة فيما بعد .

(٢) حصة عن إيرادات ومصروفات الأقطان :

الإيرادات

	الربط	
	جنيه	المحصل
• إيرادات الأقطان .	٤٠٢٤٨٢	٢٦٠٦٣٨
• مصروفات زراعة .	٢٠٠٦٤	١٠٧٩٦
• إيرادات منقطة . الفصل أصله ٨٦٥٣٠ جنيناً استبعد ٤٠٠	٢٠٧٥٦	١٦٨٦٧
• ١٩٦٦٣ جنيناً بقرات احتادات .		
• حصة الخيري من ٤٥٠٠٢ فدان (٥٠٧٤٤ فدان) ٢٣٥٣٠٢ منزع	٤٤٤٨٠٢	٢٩٣٣٠١
• ١٤٠٥ (اصلاح) .		
• الحرمين ايجارات أقطان ومنقطة عن ٢٨١٣ فدان ١٢٠٠٠	٢٧٠٥٥٨	١٩٩٩٩
• حصة الإيرادات من ٥٧٣١٥ فدان .	٤٧٢٣٦٠	٣١٣٣٠٠

يخص الفدان في الإيرادات ٥ جنيهات ٤٦٦ ملياً .

المصروفات

جنيه	مصرفات أقطان الخيري .
١١٢٨١٤	
٤٩٧٦	• • • الحرمين .

١١٧٧٩٠ بما في ذلك مال الأقطان البالغ قدره ٤٧,٢٠٣ جنيهات ونحن الأدوات والآلات الزراعية والمواشي ومصاريف زراعة ٢,٣٥٣ فداناً وإصلاح ١,٤٠٥ أفدنة .

يخص الفدان في المصروفات جنيناً ٥٥٠ ملياً وإذا استبعدت مصاريف أقطان الإصلاح يخص الفدان جنيه واحد ٨٢٩ ملياً .

يخص الفدان في صافي الإيراد ٣ جنيهات ٤١١ ملياً وإذا استبعدت مصاريف أقطان الإصلاح يخص الفدان ٣ جنيهات ٦٣٧ ملياً .

ثالثاً - الأوقاف الأهلية

١٥ - يظهر من نتيجة اسباب الخصاص أن إيرادات الأوقاف الأهلية زادت كل مصروفاتها بمبلغ ٣٧١,٩٣٣ جنيناً وقد ضمت الزيادة إلى فاضل ربح هذه الأوقاف وبلغ فاضل الربح لغاية سنة ١٩٣٠ المالية مبلغ ٣٨٤,٤٧٤ جنيناً .

وقد كان المربوط لهذه الاعانات في الميزانية مبلغ ١٠٨,٣٧٥ جنيناً ولكن الوزارة اضطرت بسبب عجز إيراداتها إلى تخفيض المبلغ المذكور منها .

وقد لاحظت اللجنة أن مصروفات الأوقاف الخيرية تجاوزت في احتادات بعض الأبواب والبند وسيأتي بيان هذه التجاوزات وملاحظات اللجنة عليها بعد بحث الأوقاف الأخرى .

ثانياً - أوقاف الحرمين الشريفين

٧ - زادت إيرادات هذه الأوقاف في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية كل مصروفاتها بمبلغ ٣,٩٠٠ جنيناً فاضلت هذه الزيادة إلى المتوفر من إيرادات هذه الأوقاف وقد بلغت حصة المتوفر لغاية سنة ١٩٣٠ المالية ٢٦,٤٤٤ جنيناً .

وكان المقدّر للإيرادات في ربط الميزانية ٤٦,٦٣٢ جنيناً وبلغ المحصول فعلاً ٣٨,١٦٤ جنيناً أي بعجز ٨,٤٦٨ جنيناً . وجل هذا العجز في إيجارات الأقطان الزراعية ويرجع إلى الأسباب المتقدمة من العجز في إيرادات الأوقاف الخيرية .

٨ - وقدرت المصروفات في الميزانية بمبلغ ٤٤,٣٣٤ جنيناً وبلغ المتصرف فعلاً ٣٤,٣٦٤ جنيناً أي بفرق قدره ١٠,٠٦٠ جنيناً .

وقد حصل تجاوز أيضاً في بعض بند وأبواب مصروفات هذه الأوقاف سيتناولها البحث مع تجاوزات الأوقاف الخيرية .

٩ - وفيما يلي بيان قمته الوزارة عن إيرادات الأوقاف الخيرية والحرمين في سنة ١٩٣٠ والمحصل منها .

ونسبة إلى الربط وعن المصروفات وما يخص الفدان فيها وفي صافي الإيراد .

(١) نسبة المحصول من الإيراد الربط .

ربط الميزانية	المحصل	عن جميع الإيرادات
		جنيه
١٠٩٢,٢٤	٩٠٣,١٦٢	الأوقاف الخيرية والحرمين النسبة ٨٢٪

تدخل في مجموع زيادة المصروفات في بعض الأبواب وقدرها ٦٧,٤٣٦ جنيها ويقابل هذه الزيادة وغرف البعض الآخر من الأبواب وقدره ٦٤,٢٩١ جنيها والفرق بين الزيادة والفرق وهو ٣١٤٥ جنيها يدخل في مبلغ ٦٩,٣٤٨ جنيها المستقل من المصروفات والمثل بالعهد وقد سبق الكلام عنه .

١٥ - وفيما يلي بيان قسمة الوزارة من إيرادات الأوقاف الأهلية والمتحصل منها ونسبته والمصروفات وما يخص القندان فيها وفي صافي الإيراد .

(١) نسبة المتحصل من جميع الإيراد .

نسبة ٦٩ %	رابط الميزانية	
	جنيه	المحصل
	١١٠٣٧٥٣	٧٦٣١٤٩

(٢) إيرادات ومصروفات الأطنان .

الإيرادات :

المحصل	رابط الميزانية	
	جنيه	جنيه
إيرادات الأطنان	٨٣٠٢١٧	٥٢٠٧٩٧
محصولات زراعة	٢٠٧٩٢	١٧٤٢٣
إيرادات متروكة	١٧١٦٩	١٧٩٢٠
٨٦٨١٧٨	٥٥٦١٥٠	

الاجلة عن ١٠٦٥١٢ قناتا (١٠٢٦٢٥) موزعة ٢٧٥٠
متروكة ١١٣٧٧ (إصلاح)

سلم جنيه

يخص القندان في الإيراد المتحصل ٢٣١ ٥

المصروفات :

المصرف فعلا ٨٣,٢٢٧ جنيها مصاريف الأطنان بما في ذلك ١٣١,٤٨٨ جنيها مال الأطنان وثن الأدوات والآلات الزراعية والمواشي ومصاريف زراعة ٢٧٥٠ قناتا ومصاريف إصلاح ١١٣٧ قناتا والإحتمال الجديدة .

سلم جنيه

يخص القندان في المصروفات ٨٩ ٢

يخص القندان في صافي الإيراد ١٣٢ ٣

(١) الإيرادات

١١ - قدرت الإيرادات في ربط الميزانية بمبلغ ١,٠١٣,٧٥٣ جنيها وبمبلغ المتحصل فعلا ٧٦٣,١٤٩ جنيها أي بجزء ٦٠,٤٠٦ جنيها . وأكثر الجزر في إيرادات المبنى والأطنان الزراعية للأسباب السالف ذكرها عن غير الأوقاف الخيرية .

(ب) المصروفات

١٢ - وقدرت المصروفات في الميزانية بمبلغ ٥٠٧,٤١٩ جنيها - وبمبلغ المصرف - طبقا لقائمة الحساب الختامي - ٤٤١,٢١٦ جنيها ليكون هناك وفر قدره ٦٦,٢٠٣ جنيها ولكن حقيقة المصرف هي ٥١٠,٥٦٤ جنيها استقرت منه ٦٩,٣٤٨ جنيها قيمة الزائد في مصروفات بعض الأوقاف وأضيف إلى حساب المهد تحت احتسابه من إيراداتها في السنين المقبلة فاستعملت اللجنة سبب استنزاف هذا المبلغ من المصروفات مع كونه مصروفا فاجاب حضرة صاحب المالى وزير الأوقاف أن هذا المبلغ ليس مصروفا بالمعنى الصحيح بل هو سلفة طرف بعض مستحق الأوقاف وأحياته واستقردها الوزارة من إيرادات أوقافهم ولكن وقف حساب خاص يضبط كل ما يتعلق به وأنه على الرض من أن التدفيعات التي بناء عليها تعطى مرتبات للمستحقين تحاط فيها كل الاحتياط فقد يتنص صافي الإيراد عما صرف للمستحقين فيكون الزائد دينا عليهم .

١٣ - فلاحظت اللجنة أنه قد يكون في مثل هذا الصرف خطر على خزينة الوزارة في حالة خروج الوقف من نظرها أو وفاة بعض المستحقين الذين صرف لهم أكثر من استحقاقهم . فأبدي معالي الوزير أن هناك أوقافا كثيرة لها مبالغ كبيرة متأخرة طرف المستحقين ففكرت الوزارة في اتخاذ إجراء تضمن به سقوفها قبل أولئك المستحقين فاستقر الرأي على أن تحصل منهم على تنازل إليها مما لهم من الديون المتأخرة طرف المستحقين وقام لها صرف لهم زيادة على استحقاقهم ووضعت لذلك صورة تنازل بما رأت فيه حفظ حقها .

١٤ - ولاحظت اللجنة أن مصاريف الأطنان في باب ٣ - تجاوزت المربوط لما بمبلغ ٢٥,٧٨٣ جنيها وكذلك باب ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد تجاوز المربوط له بمبلغ ١١,٨٤٥ جنيها وباب ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة تجاوز بمبلغ ٨,٤٨٤ جنيها وبمبلغ ٦,١١٢ جنيها

١٢١	١٢٠	١١٩	١١٨	١١٧	١١٦	١١٥	١١٤	١١٣	١١٢	١١١	١١٠	١٠٩	١٠٨	١٠٧	١٠٦	١٠٥	١٠٤	١٠٣	١٠٢	١٠١	١٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	٩٥	٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٠	٨٩	٨٨	٨٧	٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٨٢	٨١	٨٠	٧٩	٧٨	٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١	٧٠	٦٩	٦٨	٦٧	٦٦	٦٥	٦٤	٦٣	٦٢	٦١	٦٠	٥٩	٥٨	٥٧	٥٦	٥٥	٥٤	٥٣	٥٢	٥١	٥٠	٤٩	٤٨	٤٧	٤٦	٤٥	٤٤	٤٣	٤٢	٤١	٤٠	٣٩	٣٨	٣٧	٣٦	٣٥	٣٤	٣٣	٣٢	٣١	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠	٢٠١	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧	٢٠٨	٢٠٩	٢١٠	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤	٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧	٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩	٢٤٠	٢٤١	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧	٢٤٨	٢٤٩	٢٥٠	٢٥١	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠	٢٦١	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠	٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩	٣٠٠	٣٠١	٣٠٢	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٦	٣٠٧	٣٠٨	٣٠٩	٣١٠	٣١١	٣١٢	٣١٣	٣١٤	٣١٥	٣١٦	٣١٧	٣١٨	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨	٣٢٩	٣٣٠	٣٣١	٣٣٢	٣٣٣	٣٣٤	٣٣٥	٣٣٦	٣٣٧	٣٣٨	٣٣٩	٣٤٠	٣٤١	٣٤٢	٣٤٣	٣٤٤	٣٤٥	٣٤٦	٣٤٧	٣٤٨	٣٤٩	٣٥٠	٣٥١	٣٥٢	٣٥٣	٣٥٤	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٧	٣٥٨	٣٥٩	٣٦٠	٣٦١	٣٦٢	٣٦٣	٣٦٤	٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠	٣٧١	٣٧٢	٣٧٣	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٦	٣٧٧	٣٧٨	٣٧٩	٣٨٠	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤	٣٨٥	٣٨٦	٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩	٣٩٠	٣٩١	٣٩٢	٣٩٣	٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢	٤٠٣	٤٠٤	٤٠٥	٤٠٦	٤٠٧	٤٠٨	٤٠٩	٤١٠	٤١١	٤١٢	٤١٣	٤١٤	٤١٥	٤١٦	٤١٧	٤١٨	٤١٩	٤٢٠	٤٢١	٤٢٢	٤٢٣	٤٢٤	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٧	٤٢٨	٤٢٩	٤٣٠	٤٣١	٤٣٢	٤٣٣	٤٣٤	٤٣٥	٤٣٦	٤٣٧	٤٣٨	٤٣٩	٤٤٠	٤٤١	٤٤٢	٤٤٣	٤٤٤	٤٤٥	٤٤٦	٤٤٧	٤٤٨	٤٤٩	٤٥٠	٤٥١	٤٥٢	٤٥٣	٤٥٤	٤٥٥	٤٥٦	٤٥٧	٤٥٨	٤٥٩	٤٦٠	٤٦١	٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤	٤٦٥	٤٦٦	٤٦٧	٤٦٨	٤٦٩	٤٧٠	٤٧١	٤٧٢	٤٧٣	٤٧٤	٤٧٥	٤٧٦	٤٧٧	٤٧٨	٤٧٩	٤٨٠	٤٨١	٤٨٢	٤٨٣	٤٨٤	٤٨٥	٤٨٦	٤٨٧	٤٨٨	٤٨٩	٤٩٠	٤٩١	٤٩٢	٤٩٣	٤٩٤	٤٩٥	٤٩٦	٤٩٧	٤٩٨	٤٩٩	٥٠٠	٥٠١	٥٠٢	٥٠٣	٥٠٤	٥٠٥	٥٠٦	٥٠٧	٥٠٨	٥٠٩	٥١٠	٥١١	٥١٢	٥١٣	٥١٤	٥١٥	٥١٦	٥١٧	٥١٨	٥١٩	٥٢٠	٥٢١	٥٢٢	٥٢٣	٥٢٤	٥٢٥	٥٢٦	٥٢٧	٥٢٨	٥٢٩	٥٣٠	٥٣١	٥٣٢	٥٣٣	٥٣٤	٥٣٥	٥٣٦	٥٣٧	٥٣٨	٥٣٩	٥٤٠	٥٤١	٥٤٢	٥٤٣	٥٤٤	٥٤٥	٥٤٦	٥٤٧	٥٤٨	٥٤٩	٥٥٠	٥٥١	٥٥٢	٥٥٣	٥٥٤	٥٥٥	٥٥٦	٥٥٧	٥٥٨	٥٥٩	٥٦٠	٥٦١	٥٦٢	٥٦٣	٥٦٤	٥٦٥	٥٦٦	٥٦٧	٥٦٨	٥٦٩	٥٧٠	٥٧١	٥٧٢	٥٧٣	٥٧٤	٥٧٥	٥٧٦	٥٧٧	٥٧٨	٥٧٩	٥٨٠	٥٨١	٥٨٢	٥٨٣	٥٨٤	٥٨٥	٥٨٦	٥٨٧	٥٨٨	٥٨٩	٥٩٠	٥٩١	٥٩٢	٥٩٣	٥٩٤	٥٩٥	٥٩٦	٥٩٧	٥٩٨	٥٩٩	٦٠٠	٦٠١	٦٠٢	٦٠٣	٦٠٤	٦٠٥	٦٠٦	٦٠٧	٦٠٨	٦٠٩	٦١٠	٦١١	٦١٢	٦١٣	٦١٤	٦١٥	٦١٦	٦١٧	٦١٨	٦١٩	٦٢٠	٦٢١	٦٢٢	٦٢٣	٦٢٤	٦٢٥	٦٢٦	٦٢٧	٦٢٨	٦٢٩	٦٣٠	٦٣١	٦٣٢	٦٣٣	٦٣٤	٦٣٥	٦٣٦	٦٣٧	٦٣٨	٦٣٩	٦٤٠	٦٤١	٦٤٢	٦٤٣	٦٤٤	٦٤٥	٦٤٦	٦٤٧	٦٤٨	٦٤٩	٦٥٠	٦٥١	٦٥٢	٦٥٣	٦٥٤	٦٥٥	٦٥٦	٦٥٧	٦٥٨	٦٥٩	٦٦٠	٦٦١	٦٦٢	٦٦٣	٦٦٤	٦٦٥	٦٦٦	٦٦٧	٦٦٨	٦٦٩	٦٧٠	٦٧١	٦٧٢	٦٧٣	٦٧٤	٦٧٥	٦٧٦	٦٧٧	٦٧٨	٦٧٩	٦٨٠	٦٨١	٦٨٢	٦٨٣	٦٨٤	٦٨٥	٦٨٦	٦٨٧	٦٨٨	٦٨٩	٦٩٠	٦٩١	٦٩٢	٦٩٣	٦٩٤	٦٩٥	٦٩٦	٦٩٧	٦٩٨	٦٩٩	٧٠٠	٧٠١	٧٠٢	٧٠٣	٧٠٤	٧٠٥	٧٠٦	٧٠٧	٧٠٨	٧٠٩	٧١٠	٧١١	٧١٢	٧١٣	٧١٤	٧١٥	٧١٦	٧١٧	٧١٨	٧١٩	٧٢٠	٧٢١	٧٢٢	٧٢٣	٧٢٤	٧٢٥	٧٢٦	٧٢٧	٧٢٨	٧٢٩	٧٣٠	٧٣١	٧٣٢	٧٣٣	٧٣٤	٧٣٥	٧٣٦	٧٣٧	٧٣٨	٧٣٩	٧٤٠	٧٤١	٧٤٢	٧٤٣	٧٤٤	٧٤٥	٧٤٦	٧٤٧	٧٤٨	٧٤٩	٧٥٠	٧٥١	٧٥٢	٧٥٣	٧٥٤	٧٥٥	٧٥٦	٧٥٧	٧٥٨	٧٥٩	٧٦٠	٧٦١	٧٦٢	٧٦٣	٧٦٤	٧٦٥	٧٦٦	٧٦٧	٧٦٨	٧٦٩	٧٧٠	٧٧١	٧٧٢	٧٧٣	٧٧٤	٧٧٥	٧٧٦	٧٧٧	٧٧٨	٧٧٩	٧٨٠	٧٨١	٧٨٢	٧٨٣	٧٨٤	٧٨٥	٧٨٦	٧٨٧	٧٨٨	٧٨٩	٧٩٠	٧٩١	٧٩٢	٧٩٣	٧٩٤	٧٩٥	٧٩٦	٧٩٧	٧٩٨	٧٩٩	٨٠٠	٨٠١	٨٠٢	٨٠٣	٨٠٤	٨٠٥	٨٠٦	٨٠٧	٨٠٨	٨٠٩	٨١٠	٨١١	٨١٢	٨١٣	٨١٤	٨١٥	٨١٦	٨١٧	٨١٨	٨١٩	٨٢٠	٨٢١	٨٢٢	٨٢٣	٨٢٤	٨٢٥	٨٢٦	٨٢٧	٨٢٨	٨٢٩	٨٣٠	٨٣١	٨٣٢	٨٣٣	٨٣٤	٨٣٥	٨٣٦	٨٣٧	٨٣٨	٨٣٩	٨٤٠	٨٤١	٨٤٢	٨٤٣	٨٤٤	٨٤٥	٨٤٦	٨٤٧	٨٤٨	٨٤٩	٨٥٠	٨٥١	٨٥٢	٨٥٣	٨٥٤	٨٥٥	٨٥٦	٨٥٧	٨٥٨	٨٥٩	٨٦٠	٨٦١	٨٦٢	٨٦٣	٨٦٤	٨٦٥	٨٦٦	٨٦٧	٨٦٨	٨٦٩	٨٧٠	٨٧١	٨٧٢	٨٧٣	٨٧٤	٨٧٥	٨٧٦	٨٧٧	٨٧٨	٨٧٩	٨٨٠	٨٨١	٨٨٢	٨٨٣	٨٨٤	٨٨٥	٨٨٦	٨٨٧	٨٨٨	٨٨٩	٨٩٠	٨٩١	٨٩٢	٨٩٣	٨٩٤	٨٩٥	٨٩٦	٨٩٧	٨٩٨	٨٩٩	٩٠٠	٩٠١	٩٠٢	٩٠٣	٩٠٤	٩٠٥	٩٠٦	٩٠٧	٩٠٨	٩٠٩	٩١٠	٩١١	٩١٢	٩١٣	٩١٤	٩١٥	٩١٦	٩١٧	٩١٨	٩١٩	٩٢٠	٩٢١	٩٢٢	٩٢٣	٩٢٤	٩٢٥	٩٢٦	٩٢٧	٩٢٨	٩٢٩	٩٣٠	٩٣١	٩٣٢	٩٣٣	٩٣٤	٩٣٥	٩٣٦	٩٣٧	٩٣٨	٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥	٩٤٦	٩٤٧	٩٤٨	٩٤٩	٩٥٠	٩٥١	٩٥٢	٩٥٣	٩٥٤	٩٥٥	٩٥٦	٩٥٧	٩٥٨	٩٥٩	٩٦٠	٩٦١	٩٦٢	٩٦٣	٩٦٤	٩٦٥	٩٦٦	٩٦٧	٩٦٨	٩٦٩	٩٧٠	٩٧١	٩٧٢	٩٧٣	٩٧٤	٩٧٥	٩٧٦	٩٧٧	٩٧٨	٩٧٩	٩٨٠	٩٨١	٩٨٢	٩٨٣	٩٨٤	٩٨٥	٩٨٦	٩٨٧	٩٨٨	٩٨٩	٩٩٠	٩٩١	٩٩٢	٩٩٣	٩٩٤	٩٩٥	٩٩٦	٩٩٧	٩٩٨	٩٩٩	١٠٠٠	١٠٠١	١٠٠٢	١٠٠٣	١٠٠٤	١٠٠٥	١٠٠٦	١٠٠٧	١٠٠٨	١٠٠٩	١٠١٠	١٠١١	١٠١٢	١٠١٣	١٠١٤	١٠١٥	١٠١٦	١٠١٧	١٠١٨	١٠١٩	١٠٢٠	١٠٢١	١٠٢٢	١٠٢٣	١٠٢٤	١٠٢٥	١٠٢٦	١٠٢٧	١٠٢٨	١٠٢٩	١٠٣٠	١٠٣١	١٠٣٢
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

٢٠ - وهذه اللجنة وإن كانت توافق الوزارة على أن المادة ١٣٢ من الدستور لا تنطبق على حالة هذه التجاوزات للأسباب المتقدمة إلا أنها لاحظت من جهة أخرى أن المادة الثالثة من الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ نصت على أنه من تاريخ نشر الدستور إلى حين انعقاد البرلمان يتولى حضرة صاحب الجلالة الملك السلطة التشريعية التي خص بها البرلمان بمقتضى الدستور فكان من الواجب بحكم هذه المادة استصدار مرسوم عن التجاوزات .

هذا فضلا عن أن القانون الذي يصدر بالميزانية لا يبيع للوزارة أن تنقل اعتادا وأردنا في جداول المصروفات لفرض معين من باب إلى آخر فكل أي حال الوزارة مطالبة باستصدار مرسوم عن التجاوزات . إلا أنها تقول إن هناك استعانة مادية لمعرفة هذه التجاوزات قبل حصولها فقد صرح حضرة صاحب المسائل وزير الأوقاف بأن التجاوزات المذكورة حصلت في شهر أبريل وهو آخر السنة المالية ولا يمكن معرفة حساب هذا الشهر إلا بعد مضي نحو ثلاثة شهور فهناك استعانة مادية لمعرفة تجاوزات شهر أبريل إلا بعد مضي بضعة أشهر ولا معنى للاستعانة عن مصروف بعد حصوله .

وقال مماليه إن مسألة هذه التجاوزات لم تكن جديدة في بابها فقد سبق أن حصلت تجاوزات في الحساب الختامي للحكومة ولوزارة الأوقاف في سنة ١٩٢٥ لم تصدر بها مراسيم طبقا للدستور وقد صرح ممثل الحكومة أمام مجلس النواب بأنها أمام صعوبة عملية لأن التجاوزات لم تعرف إلا بعد الصرف .

٢١ - رجعت اللجنة إلى مناقشات البرلمان في مثل هذه التجاوزات لمعرفة ما اتخذ من إجراء بشأنها فتبين أنه كان بالحساب الختامي للوزارة المالية لسنة ١٩٢٥ تجاوز في المصروفات بلغ ٢٢,٦٦٢ جنيا قالت عنه لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها "إن في هذا التصرف مخالفة للدستور وللقوانين المالية فقد كان يجب عرض كل تجاوز - عند ترقصه - على وزارة المالية أو مجلس الوزراء أو البرلمان بحسب الأحوال ورات أنه يمكن صرف النظر في هذه الدفعة عن المخالفة التي وقعت بشأنها " وأقرها مجلس النواب على ذلك ورات هذا الرأي أيضا لجنة المالية بمجلس الشيوخ .

٢٢ - كذلك الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ كانت به تجاوزات بلغت ٥٤,٥٤٤ جنيا . ومع هذه التجاوزات فقد رأت لجنة الأوقاف بمجلس النواب والشيوخ المصادقة على نتيجة الحساب الختامي بعد أن ظهر لها أن الإيرادات في مصروفات بعض الفروع لم تؤخذ من أبواب أخرى وإنما أخذت من وفورات الميزانية .

٢٣ - وتبين لجنة أيضا أن الحساب الختامي للوزارة المالية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ تجاوزا في أعياد الأبواب وورد عنه في تقرير لجنة المالية بمجلس النواب أن الصلوات في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ انحصرت على ثلاث حالات فقط

نشأت من فرق في تحديد الاعتادات التي طلبت من البرلمان ولأن قيمة التجاوز بسيطة فلا مانع لدى اللجنة من الموافقة على التسوية المطلوبة إلا أنه عند نظر تقرير اللجنة قد أثبتت مناقشة حول هذه التجاوزات قرار المجلس على إثرها إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثها وقد سمحت هذه اللجنة ببحثها تقريراً جاء في نهايته :

"تري أغلبية اللجنة - مع تقريرها أن التجاوز في حد ذاته مخالفة ومرهقة لنص دستوري واجب الاحترام .

أولا - أدت الظروف المتقدمة بحتمية (أي ظروف التجاوز) تسمح بالموافقة على تسوية التجاوز بمناسبة اعتماد الحساب الختامي .

ثانياً - أن يقرر المجلس لفت نظر الحكومة إلى وجوب التشديد في مراقبة الصرف في كل باب من أبواب الميزانية وألا يتجاوز المصروف من أي باب ما خصص له إلا بإذن البرلمان " .

وقد وافق المجلس على رأى اللجنة بعلامة ٢١ مايو سنة ١٩٢٨

وترى اللجنة للأسباب التي أبلغها حضرة صاحب المالى وزير الأوقاف الموافقة على تسوية التجاوزات السابق بيانها مع توجيه نظر وزارة الأوقاف إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تكفل معرفة هذه التجاوزات قبل وقوعها في المستقبل .

المسائل الاحياطية

٢٤ - ورد في الصفحة السادسة من الحساب الختامي عن الاحياطية للأوقاف الخيرية ما يأتي :

جنه

١٩٦٧-١ الباقي لغاية سنة ١٩٢٩ المالية

١١٦٨ تبريل المأخوذ لتكلفة مسجد واحة سيوه بناء على المرسوم بمقانون

رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٠

١٤٥٥٣٣ الباقي

وقد صدر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١ يفتح اعتماد يبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه يؤخذ من الاحياطية لتكلفة المصروفات في جميع أبواب الميزانية مقابل ما يتظر من السجور في الإيرادات المقدرة لا أن هذا السجور قد بلغ ١٣٣,٥٢٢ جنيا وباستكمال هذا المبلغ من الاحياطية يكون الباقي لغاية ١٣٠ أبريل سنة ١٩٣١ هو ١٢,٠١١ جنيا .

وبناء على ما تقدم تري اللجنة الموافقة على مشروع القانون الخاص باحتاد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية بالصيغة المرافقة لهذا وأتت أقرها مجلس النواب ما

رئيس اللجنة

محمد الأحمد الطاهرى

مادة ٣ - تعتمد تسوية زيادة مصروفات الأوقاف الخيرية على إيراداتها بأخذ مبلغ ١٣٣,٥٢٢ جنيهاً من احتياطي الأوقاف الخيرية .

مادة ٤ - تعتمد إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٣٨,١٦٤ جنيهاً ومصروفاتها بمبلغ ٣٤,٣٦٤ جنيهاً حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

مادة ٥ - تعتمد تسوية التجاوز في مصروفات الباب الثالث والباب الخامس من زيادة إيرادات أوقاف الحرمين على مصروفاتها .

مادة ٦ - تعتمد إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٧٦٣,١٤٩ جنيهاً ومصروفاتها بمبلغ ٤٤١,٣١٦ جنيهاً حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

مادة ٧ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتم المولى وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع قانون

باعتاد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صوّتوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - تعتمد مصروفات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٩٤٤,١٢٧ جنيهاً وإيراداتها بمبلغ ٨١٠,٦٠٥ جنيهاً وإيرادات تفتيش الوادئ بمبلغ ٥٤,٣٩٣ جنيهاً ومصروفاته بمبلغ ٥٠,٩١٢ جنيهاً حسب الجدول حرف (١) المرافق لهذا .

مادة ٢ - تعتمد تسوية التجاوز في مصروفات الباب الأول والباب الثاني من قسم ١ - فرع ١ - والباب الأول من قسم ١ - فرع ٢ - ومصروفات قسم ٢ ومصروفات الباب الثاني من قسم ٣ - فرع ٢ - ومصروفات الباب الأول والباب الثاني من قسم ٥ - من الاحتياطي لغاية سنة ١٩٢٩ المالية .

جدول حرف (١)

ايرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية

سنة ١٩٣٠ المالية

إيرادات الأوقاف الخيرية

	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٠	المحصل في سنة				
		١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦
باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة)	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
فصل ١ - رسوم إدارة	١٢٢١١٧	٨٦٦٢٧	١٠٩٠٣٣	١١٣٨٩٩	١١٣٩٨٠	٩٧٣٠٢
» ٢ - قضائية ومتنوعة	٧٩٥٠٠	٥٤٢٤١	٩٧٣٧١	٨٥٨٠٥	٧١٥٨٠	٨٥٨٣٧
جملة باب ١	٢٠١٦١٧	١٤٠٨٦٨	٢٠٦٤٠٤	١٩٩٧٠٤	١٨٥٥٦٠	١٨٣١٣٩
باب ٢ - التحصيل لمعاشات ومكافآت الموظفين						
بند ١ - متحصل من الاحتياطي الجاري استقطاعه من ماهيات الموظفين	١٣٠٠٠	١٧٤٩٤	١٠٣٧٧	٨٧٨٦	٧٤٧٠	٨٢٠١
» ٢ - إيرادات أطيان المعاشات	٧٧٥٩	٤٢٨٧	٧٨٤٥	٧٧٥٦	٧٩٣٦	٥٩٩٥
جملة باب ٢	٢٠٧٥٩	٢١٧٨١	١٨٢٢٢	١٦٥٤٢	١٥٤٠٦	١٤١٩٦
باب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .						
بند ١ - إيجارات المباني	١٧٧٧٦٠	١٦٨٨٧٥	١٧٣٧٣٨	١٨٠٨٩٤	١٧٦٢٩٢	١٩٣١٨٩
» ٢ - الأراضي الفضاء	١٣٣٠٨	١٣١٨٩	١٤٠٣١	١٣٧٣٨	١٣٨٠٩	١٤٧٦٨
» ٣ - الأحكار	١٣٥١٧	٦٤٣٥	٧٧٦٧	٩٦٣٤	٥٣٨٣	٦٠١٥
» ٤ - إيجارات الأطيان الزراعية	٤٠٣٤٨٢	٣٦٥٦٣٨	٣٦٤٣١١	٤١٤٣٢٨	٣٩٦٧١٨	٣٧٧٢٨٧
» ٥ - ثمن محاصيل ما تزعمه الوزارة	٢٠٥٦٤	١٠٧٩٦	٢٥١٣١	١٩٣٩٩	١٩٤٥١	٢٣٨٩٤
» ٦ - إيرادات متنوعة	٢٠٧٥٦	٨٦٥٣٠	١٨٦٣٦	١٥٣٦١	١٣٢٨٩	١٠٣٣٢
جملة باب ٣	٦٤٩٣٨٧	٥٥١٤٦٣	٦٠٣٦١٤	٦٥٣٢٤٤	٦٢٤٩٢٢	٦٢٥٤٨٤
باب ٤ - إيرادات المدارس						
بند ١ - إيرادات المدارس	١٧٨٣٧	١٥٠٥٧	١٤٧٥٤	١٤٧٢٧	١٤٣٥٨	١٤٦٠٧
» ٢ - مدرسة اليتيمى	١٦٠٠	١٤١٤	٣٢٨٨	٢٣٦٦	٦٤٧	١١٥٢
جملة باب ٤	١٩٤٣٧	١٦٤٧١	١٨٠٤٢	١٧٠٩٣	١٥٠٠٥	١٥٧٥٩
قل بحد	٨٩١٢٠٠	٧٣٠٥٨٣	٨٤٦٢٨٢	٨٨٦٥٨٣	٨٤٠٩١٣	٨٣٨٥٧٨

(٥) إيرادات الأوقاف الخيرية

	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٠	التحصل في سنة				
		١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦
ما قبله	٨٩١٢٠٠	٧٣٠٥٨٣	٨٤٦٢٨٢	٨٨٦٥٨٣	٨٤٠٩١٣	٨٣٨٥٧٨
باب ٥ - إيراد من مرتبات مقررة لأوقاف الخيرية						
بند ١ - مرتبات مبرولة بوزارة المالية	١٢٥٨٥	١١٩٧٣	١١٩٩٦	١١٩٦٢	١١٢١٥٣	١١٠٩٤٢
» ٢ - مقررة وخيرات متوفرة	٥٤١٠٠	٤٨٢٧٢	٦٩٥٩٨	٥٠٤٣١	٥٣٥٣٦	٥٠٢٢٤
جمله باب ٥	٦٦٦٨٥	٦٠٢٤٥	٨١٥٩٤	٦٢٣٩٣	١٦٥٦٨٩	١٦١١٦٦
باب ٦ - المقر من وزارة الأشغال لترميم الآثار العربية	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٨٣٣
» ٧ - إيرادات مصحة فواد	١٢٠٠٠	٩٧٧٧	١٢٥١٨	١٠٧٤٠	٧١٤٩	—
باب ٨ - مخنيش الوادي						
بند ١ - امصارات الماني	١٠٨	٩٧	٩٩	٩٦	٨٩	١١٩
» ٢ - الأراضي القضاء	٤٥	٥٦	٤٦	٤٤	٤٧	٤١
» ٣ - الأطنان الزراعية	٥٩٠٨٣	٤٨٤١٢	٦١٩٣٣	٥٩٠٤١	٦٢٧٣٣	٥٢٣٥٧
» ٤ - محصولات زراعية	٦٠٧١	٤٤٣٧	٣٣٨٠	٣٩٩٥	٣٢٩٦	٣٤٨٨
» ٥ - إيرادات متنوعة	٢٠٠	١٣٩١	٤٥٦	٣٣٢	٤٦٢	٤٨١
جمله باب ٨	٦٥٥٠٧	٥٤٣٩٣	٦٥٨١٤	٦٣٥٠٨	٦٦٦٢٧	٥٩٤٨٦
جمله الإيرادات	١٠٤٥٣٩٢	٨٦٤٩٩٨	١٠١٦٢٠٨	١٠٣٣٢٢٤	١٠٩٠٣٧٨	١٠٦٧٠٦٣
زيادة مصروفات الأوقاف الخيرية على إيراداتها	—	(١) ١٣٣٥٢٢	١٢٦٩١	—	—	—
الجمله العمومية	١٠٤٥٣٩٢	٩٩٨٥٢٠	١٠٢٨٨٩٩	١٠٣٣٢٢٤	١٠٩٠٣٧٨	١٠٦٧٠٦٣

مصرفات الأوقاف الخيرية

	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٠	احتيازات إضافية	الجملة	المصرف في سنة				
				١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
قسم ١ - الادارة العمومية								
فرع ١ - الادارة العامة بمركز الوزارة	١٣٥١٢٢	(١) ٨٥٠٠	١٤٣٦٢٢	١٤٧٤٠٤	١٣٨٤٥٦	١٣١٢٩٦	١٢٠٣٤٨	١٢٦٢١٩
» ٢ - المأمورات	١٠١٨٥٥	—	١٠١٨٥٥	١٠٣٥٧٥	١٠٣٧٠٠	٩٩٨٧٦	٩٦٥٤٤	٩٣٥٢٢
جملة قسم ١	٢٣٦٩٧٧	٨٥٠٠	٢٤٥٤٧٧	٢٥٠٩٧٩	٢٤٢١٥٦	٢٣١١٧٢	٢١٦٨٩٢	٢١٩٧٤١
قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين								
فصل ١ - معاشات ومكافآت الموظفين	٢٥٣٤٨	—	٢٥٣٤٨	٢٧٧١٥	٢٣٩٦٤	٢١٣٠٩	١٩٩٣٢	٢٣٦٧٠
» ٢ - مصاريف أطيان المعاشات	٢٧٤٢	—	٢٧٤٢	٢٣٩٥	٨٦٣	٨٨٧	٨٣٣	٨٤٥
جملة قسم ٢	٢٨٠٩٠	—	٢٨٠٩٠	٣٠١١٠	٢٤٨٢٧	٢٢١٩٦	٢٠٧٦٥	٢٤٥١٥
قسم ٣ - مصرفات الأعيان الموقوفة								
فرع ١ - مصاريف المبانى	٤١٤٥٢	—	٤١٤٥٢	٣٧٦٠٩	٤٢٤١٩	٤٣٦٣٩	٤٩٠٤٠	٤٥٢٦١
» ٢ - مصاريف الأطيان المترعمة والمؤجرة	١١٣٥٤٥	—	١١٣٥٤٥	١١٣٨١٤	١١٦٦٦٤	١٠٦٨١٣	١٠٢٠٦٩	١٠٤٣٢٧
» ٣ - لشترى أجزاء أعيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية	٥٠٠	—	٥٠٠	١٠٣	١٨٦	٤١	٣٤٣	٣٧١
» ٤ - أعمال تحقيق مساحة الأطيان	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	١٦٤	٧٩٦	٣٦٧٢	٤٥٥	—
جملة قسم ٣	١٥٧٤٩٧	—	١٥٧٤٩٧	١٥٠٦٩٠	١٦٠٠٦٥	١٥٤١٥٥	١٥١٩٠٧	١٤٩٩٥٩
قسم ٤ - المدارس								
فرع ١ - المدارس	٧٠٩٧٥	—	٧٠٩٧٥	٦٧٨٠٩	٦٧٧٦٦	٦٦٧٤٥	٦٠٣٦١	٥٨٥٧٨
» ٢ - إغانات للتعليم	٦٩٧٠	—	٦٩٧٠	٤٧٣١	٤٦٦١	٤٨٤٣	٤٤٠٣	٣٦٩٦
» ٣ - المكاتب التي تدبرها وزارة المعارف	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٣٣٠
» ٤ - الخزنة الزكية	٦٢٣	—	٦٢٣	٥٦١	٥٠٠	٤٥٦	٤٣٤	٤٧٣
جملة قسم ٤	٨٢٥٦٨	—	٨٢٥٦٨	٧٧١٠١	٧٦٩٢٧	٧٦٠٤٤	٦٩١٩٨	٦٧٠٧٧
المعاهد العلمية الدينية	—	—	—	—	—	—	٢١٢٤٣٧	٢١٩٧٠٩
نقل بمده	٥٠٥١٣٢	٨٥٠٠	٥١٣٦٣٢	٥٠٨٨٨٠	٥٠٣٩٧٥	٤٨٣٥٦٧	٦٧١١٩٩	٦٨١٠٠١

مصرفات الأوقاف الخيرية

	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٠	إضافات إضافية	الجملة	المصرف في سنة				
				١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
ما قبله	٥٠٥١٣٢	٨٥٠٠	٥١٣٦٣٢	٥٠٨٨٨٠	٥٠٣٩٧٥	٤٨٣٥٦٧	٦٧١١٩٩	٦٨١٠٠١
قسم ٥ - المساجد والأزوايا والأضرحة	٢٣٨٢٩٦	—	٢٣٨٢٩٦	٢٣٧٨٩٦	٢٢١٩٤٩	٢٢٣١٠٨	٢٠٩٢٩٥	٢١١٩٠٧
قسم ٦ - الخليات								
فرع ١ - مستشفيات ومباني طيبة للفقراء	٩١١٨٥	—	٩١١٨٥	٨٣٧١٥	٩٠٣٨٢	٨١٠١٢	٦٧٦٤٨	٤٥٣٨٦
٢ - الملاهي والتكايا التي في إدارة الوزارة	٢١٣٦٤	—	٢١٣٦٤	١٤٣١٥	١٦٥٨٠	٢٠٢٦٩	١٦٤٨٨	٢٠٠٤٩
٣ - التكايا التي في إدارة مشايخها	١٤٤٧	—	١٤٤٧	١٤٣٣	١٤٠٨	١٤٣٨	١٤٧٨	١٦٠٠
٤ - إعانات ومرتبات وصلقات	١٢٧٧١٠	—	١٢٧٧١٠	٩٥٨٨٨	١٢٦٧٩١	١٢٥٧٥٦	٢٠٥٠٣	٢١١٨٤
جملة قسم ٦	٢٤١٧٠٦	—	٢٤١٧٠٦	١٩٥٣٥١	٢٣٥١٦١	٢٢٨٤٧٥	١٠٦١١٧	٨٨٢١٩
قسم ٧ - مصاريف البعثات	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	—
قسم ٨ - تخفيض الرواى								
باب ١ - ما قبلات وأجر ومرتبات	١٠٠١٢	—	١٠٠١٢	٨٢٩٩	٨٠٣٧	٧٠٦٣	٦٠٣٣	٦٣٣٧
٢ - مصاريف عمومية	٣٠٤٣٨	—	٣٠٤٣٨	٢٩٥٣٦	٢٩٤٧٥	٢٩٢٠٤	٢٩٥٦٤	٢٧٨٤٧
٣ - أعمال جديدة	١٣٣٣٥	—	١٣٣٣٥	١٣٠٧٧	١١٧٣٠	١١٧٧٧	٩٩٩٢	٢٠٦٠٨
جملة قسم ٨	٥٣٦٨٥	—	٥٣٦٨٥	٥٠٩١٢	٤٩٢٤٢	٤٨٠٤٤	٤٥٥٨٩	٥٤٧٩٢
جملة المصروفات	١٠٤٠٨١٩	٨٥٠٠	١٠٤٩٣١٩	٩٩٥٠٣٩	١٠١٣٣٢٧	٩٨٥١٩٤	١٠٣٣٢٠٠	١٠٣٥٩١٩
زيادة إيرادات الأوقاف الخيرية على مصروفاتها				—	—	٣٢٥٦٦	٣٦١٤٠	٢٩٤٥٠
زيادة إيرادات تخفيض الرواى على مصروفاتها				٣٤٨١	١٦٥٧٢	١٥٤٦٤	٢١٠٣٨	١٦٩٤
الجملة العمومية				٩٩٨٥٢٠	١٠٢٨٨٩٩	١٠٣٣٢٢٤	١٠٩٠٢٣٨	١٠٦٧٠٦٣

جدول حرف (ب)

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

سنة ١٩٣٠ المالية

إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين

	الفرق		المتحصل في سنة					
	زيادة	نقص	في ميزانية سنة ١٩٣٠	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦
باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة	جنيه	جنيه	جبه	جبه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ - إيجارات المباني	٧٩٠	—	١٦٩٣٤	١٦١٤٤	١٦٤٥٤	١٦٦٦٧	١٦٣٣٦	١٧١٠١
» ٢ - إيجارات الأراضي القضاء	١	—	١٦٨	١٦٧	١٩٠	٢٧١	٣٧٧	٧٨٩
» ٣ - الأحكار	٤٥٠	—	١٠٠٣	٥٥٣	٧٤٦	٤٧٦	٤٦٣	٢٤٢
» ٤ - إيجارات الأحيان الزراعية	٧٥٥٤	—	٢٥٠٣٨	١٧٤٨٤	٢٤٩٢٤	٣٠٢٧٤	٢٦٩٦٨	٢٧٧٢٣
جملة باب ١	٨٧٩٥	—	٤٣١٤٣	٣٤٣٤٨	٤٢٣١٤	٤٧٦٨٨	٤٤١٣٤	٤٥٨٥٥
باب ٢ - مرتبات مقررة لأوقاف الحرمين								
بند ١ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية	—	—	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٠	١٠٩	١١٩
» ٢ - من أوقاف أهلية	—	٣٦٥	٥٦٠	٩٢٥	١٤٨٠	٧٤٤	٩٥٦	١٣٤٥
جملة باب ٢	—	٣٦٥	٦٦٩	١٠٣٤	١٥٨٩	٨٤٤	١٠٦٥	١٤٦٤
باب ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة								
بند ١ - ما يحصل من مصاريف قضائية	٣٣	—	٣٠٠	٢٦٧	٤١٨	٢٥٨	٩١	٣١٤
» ٢ - إيرادات متنوعة	٥	—	٢٥٢٠	٢٥١٥	٤٧٩	١٤٠	٦٨	٦٠٦
جملة باب ٣	٣٨	—	٢٨٢٠	٢٧٨٢	٨٩٧	٣٩٨	١٥٩	٩٢٠
جملة الإيرادات	٨٨٣٣	٣٦٥	٤٦٦٣٢	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠	٤٨٩٣٠	٤٥٣٥٨	٤٨٢٣٩
متحصل من السلفة السابق إعطاؤها للمعهد الديني لبناء معهد الزقازيق	—	—	—	—	—	٦١٩٥	—	٢٤٣٥
الجملة العمومية	٨٤٦٨	—	٤٦٦٣٢	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠	٥٥١٢٥	٤٥٣٥٨	٥٠٦٧٤

مصرفات أوقاف الحرمين الشريفين

	الفرق		المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٠	المنصرف في سنة					
	زيادة	وفر		١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦	
	بجنيه	بجنيه		بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	
باب ١ - رسوم ادارة	٨٤٧	—	٤٦٦٣	٣٨١٦	٤٤٨٠	٤٨٩٣	٤٥٣٦	٤٨٢٤	
باب ٢ - مصاريف الأماكن									
بند ١ - حوائط المباني	١٢٩	—	١٥٢٦	١٣٩٧	١٤٣٣	١٤٩٩	١٣٣١	١٣٧٧	
» ٢ - حفظ وترميم المباني	—	١٣٩٨	٦٦٠٦	٨٠٠٤	٣٥٩٣	٤٠٠٥	٣٤٨٢	٢٩٥٩	
» ٣ - أحجار	١١٢٣	—	١٣٠٠	١٧٨	١٣٦٦	١٤٧٢	١٢٢١	١٤٢٥	
» ٤ - أجرة خفراء وملاحطين	٧٥	—	٣٠٠	٢٢٥	٢٣٣	٤٠٣	٢٤٢	٣٢٧	
» ٥ - أعمال جديدة (لتكلفة إنشاء عمارة وقف الحرمين بباب اللوق بمصر)	١٥٠٠	—	١٥٠٠	—	٥٩٩١	٦٦٠٨	٣٦٠٠	١٠٢١٤	
جمله باب ٢	٢٨٢٦	١٣٩٨	١١٢٣٢	٩٨٠٤	١٢٦١٦	١٣٩٨٧	٩٨٧٦	١٦٣٠٢	
باب ٣ - مصاريف الأقطان									
بند ١ - مال الأقطان	—	٢٣٢	٣٦١٦	٣٨٤٨	٤١٧٦	٣٦٨٥	٣٥٤٢	٣٧٥٨	
بند ٢ - مصاريف الأقطان									
مصاريف الأقطان	—	٢٢٨	٩٠٠	١١٢٨	٨٣٤	٤٩٧	٥٣٢	٥٥٢	
أعمال جديدة	—	—	—	—	١٣١٥	—	١٠٠٠	٦٠	
جمله باب ٣	—	٤٦٠	٤٥١٦	٤٩٧٦	٦٣٢٥	٤١٨٢	٥٠٧٤	٤٣٧٠	
قل بمده	٣٦٧٣	١٨٥٨	٢٠٤١١	١٨٥٩٦	٢٣٤٢١	٢٣٠٦٢	١٩٤٨٦	٢٥٤٩٦	

	المصروف في سنة		المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٠	التفرق	
	١٩٣٦	١٩٣٧		زيادة	وفر
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
ما قبله	٢٥٤٩٦	١٩٤٨٦	٢٣٠٦٧	٢٣٤٢١	١٨٥٩٦
باب ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين					
بند ١ - الخيرات					
مصروفات المكاتب المؤلفة لإدارتها على وزارة المعارف	٤٣٥	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	—
لشكلا مصروفات تكميلى مكة المكرمة والمدينة المنورة	٧٩١٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠	—
حربى تقضى لبعض الفقراء من أهالى الحرمين الشريفين	٥٧٤٣	٤٧١١	٥٣٣٩	٤٨٠٢	٦٩٨
مصاريف مستشفى بمكة المكرمة	٢٩٩١	١٢٦٨	١٢٣٠	١٠٤٦	٣٤٥٤
• أجزاؤا بمكة المكرمة	—	—	٦٧	٧٤	١٩٢٦
• عيادة طيبة بالمدينة المنورة	—	—	١١٧	٤٢٥	٢٠٠٠
صريات متنوعة فى المواسم والأعياد	٧٠٦	١٥٦	١٦١	١٣٩	١٣٣
بند ٢ - مصروفات المساجد					
ماهيات خدم المساجد	٤٩٤	٥٠١	٤٩٤	٥٤٧	٦٧
حفظ وترميم	٣٢	٧٣	١٦٥	١١٧	٣٨٣
مصروفات	٩٩	٧٢	٧٧	٤٢	٥٨
جمله باب ٤	١٨٤١٠	١٤٤٨١	١٦١٣٢	١٤٤٦٧	٨٥١٩
باب ٥ - مصاريف قضائية وتنوعه					
بند ١ - مصاريف قضائية	٢٩٠	٣٧٠	٥٧٦	٦٣٩	٤٩٢
• • • • • متنوعه	٢٤١	٣٢٦	١٢٣	٧٤	٢٩١
جمله باب ٥	٥٣١	٦٩٦	٦٩٩	٧١٣	٢٩١
الجملة	٤٤٤٣٧	٣٤٦٦٣	٣٩٨٩٣	٣٩٦٩٣	١٢٤٨٣
زيادة الإيرادات على المصروفات	٦٢٣٧	١٠٦٩٥	١٥٢٣٢	٥١٠٧	٣٩٠٠
الجملة العمومية	٥٠٦٧٤	٤٥٣٥٨	٥٥١٢٥	٤٤٨٠٠	٣٨١٦٤

جدول حرف (ج)

إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية

لسنة ١٩٣٠ المالية

إيرادات الأوقاف الأهلية المالية

	الفرق		المحصل في سنة					
	زيادة	نقص	في مئانية سنة ١٩٣٠	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦
باب ١ - إيرادات الأحيان الموقوفة	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه
بند ١ - ايجارات المبانى	٤٧٩٢	—	١٩٢٨٣٦	١٨٨٠٤٤	١٩٠٠١٠	١٦١٤٩٢	١٥٢٤٧٥	١٦١١١١
د ٢ - د الاراضى الفضاء	٥٧٧	—	٩٥٠٨	٨٩٣١	٩٨٢٢	٨٩٦٦	١٠٣٩٨	٩٦٥٦
د ٣ - الأحكار	—	٨٨٢	٧٩٧	١٦٧٩	١٣٣٩	٤٥٢	٧٣٤	٤٤٧
د ٤ - ايجارات الأطليان الزراعية	٣٠٩٤٢٠	—	٨٣٠٢١٧	٥٢٠٧٩٧	٧٣٣٩٠٣	٨٣٦٢٩٠	٨٠٨٦١٢	٦٥٢٩٦٠
د ٥ - إيرادات زراعية	٣٣٥٩	—	٢٠٧٩٢	١٧٤٣٣	١٨٩٧٩	—	٣٢١٠	١٠٥٣٦
جملة باب ١	٣١٨١٤٨	٨٨٢	١٠٥٤١٥٠	٧٣٦٨٨٤	٩٥٣٩٥٣	١٠٠٧٢٠٠	٩٧٥٤٢٩	٨٣٤٧١٠
باب ٢ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية	٩٩	—	٢٤٣٤	٢٣٣٥	٢٤٢٦	٢٤٤٧	٢٤٩٣	٢٦٨٠
باب ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والايرادات المتفوعة								
بند ١ - ما يحصل من مصاريف قضائية	٨٩٩٠	—	١٥٠٠٠	٦٠١٠	٨٨٩٠	٥٤٣٤	٤٨٩٥	٣٢٥٢
د ٢ - إيرادات متنوعة	—	٧٥١	١٧١٦٩	١٧٩٢٠	٢٠٢٥٠	٣٧٦٨٣	٢٤٧١٨	١٠٣٢٢
جملة باب ٣	٨٩٩٠	٧٥١	٣٢١٦٩	٢٣٩٣٠	٢٩١٤٠	٤٣١١٧	٢٩٦١٣	١٣٥٧٤
باب ٤ - إيرادات الأوقاف المنظور لإحالتها على الوزارة	١٥٠٠٠	—	١٥٠٠٠ ^(١)	—	—	—	—	—
	٣٤٢٢٣٧	١٦٣٣						
الجملة العمومية	٣٤٠٦٠٤	—	١١٠٣٧٥٣	٧٦٣١٤٩	٩٨٥٥١٩	١٠٥٢٧٦٤	١٠٠٧٥٣٥	٨٥٠٩٦٤

(١) الايرادات الواردة لهذا النوع توزعت على أنواع الايرادات الأخرى .

مصرفات الاوقاف الأهلية

	التفرق		المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٠	المصرف في سنة				
	زيادة	وفر	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦	
باب ١ - رسوم إدارة الوزارة	—	٣٤٠٧٩	١١٠٢٨٦	٧٦٢٠٧	٩٨٣٨٥	١٠٢٦٣١	١٠٢٣٩٣	٨٦٥٤٤
باب ٢ - مصاريف الأماكن								
بند ١ - عوائد المباني	—	١٣٨٧	١٨٣٨٤	١٩٧٧١	١٧٨٧٦	١٦٠٣٨	١٣٨٢٧	١٤٠٤٣
» ٢ - حفظ وترميم المباني	—	١٤٨٨	٢٣٨٦٠	٢٥٣٤٨	٢٨١٥٦	٢٦٥٠٩	٢٠٤١٦	٢١٠٤٩
» ٣ - أجرة خفراء وملاحظين	٥٠٦	—	٢٧٢٩	٢٢٢٣	٢١٣٤	١٧١٧	١١٢٢	٩١٠
» ٤ - أحكار	—	١٥٩١	٥١٠	٢١٠١	—	—	—	—
» ٥ - إنشادات جديدة	٤٦٤٧	—	١٠٤٢٥	٥٧٧٨	٥٥٦	٢٦١	٣١١٣	١١٠٤
جسلة باب ٢	٥١٥٣	٤٤٦٦	٥٥٩٠٨	٥٥٢٢١	٤٨٧٢٢	٤٤٥٢٥	٣٨٤٧٨	٣٧١٠٦
باب ٣ - مصاريف الأقطان								
بند ١ - مال الأقطان	—	١٦٤٨٨	١١٥٠٠٠	١٣١٤٨٨	١٢٢٦٥٥	١١٧٩٠١	١٠٩٤٤١	١٠٨٤٧٧
» ٢ - مصاريف زراعية :								
ماحيات خدمة الأقطان	—	٥٦٧	١٣٢٩٦	١٣٨٦٣	١٠١٩١	١٠٣٢٣	٨٣٧١	١٣٥٩٣
حراسة وملاحظة أقطان صغار المستأجرين	—	١٤٤٤	١٠١٦٠	١١٦٠٤	٧١٢٣	٣٧٩٢	٥٠١٩	—
مصاريف الأقطان المزروعة على الذمة	—	٣٨٥	٨٢٥٦	٨٦٤١	—	٨٦٢	—	٥٩١٤
» الأقطان المؤجرة	—	١٩٦٣٧	٢٤٨٠٣	٤٤٤٤٠	٢٣٩١٠	١٧٣٩٩	١٧٣٢٠	١٩٨٤٤
بند ٣ - أعمال جديدة	١٢٧٣٨	—	٢٥٢٨٥	١٢٥٤٧	٢٢٩٧٣	٢٤٥٨١	١٧٩٤٤	٧٢٨٤
جسلة باب ٣	١٢٧٣٨	٣٨٥٢١	١٩٦٨٠٠	٢٢٢٥٨٣	١٨٦٨٥٢	١٧٤٨٥٨	١٥٨٠٩٥	١٥٥١١٢
باب ٤ - مصاريف الأعمال الخيرية								
بند ١ - الخيرات :								
مشروط للدارس التي تديرها الوزارة	١٤٥٧	—	٨٨٩٨	٧٤٤١	٨٠٧٣	٩١٤٣	٧٦١٢	٥٨٤٩
يصرف في المواسم والأعياد والموائد	—	٢٥٦	٤٥٠٠	٤٧٥٦	٥٠٥٦	٤٧٠٨	٤٠٨٤	٣٢١٤
» بمكة المكرمة والمدينة المنورة لأعمال خيرية	١٣٤٨	—	١٦١٤	٢٦٦	١٠٣٠	٨٨٣	٧٦٦	٢٣٥
مرتبات على أوقاف مشمولة بنظر الوزارة للخيري	٦٩٧٩	—	٤٥٠٠٠	٣٨٠٢١	٥٨٩٦٦	٤١٩٩٦	٣٨٢٦٥	٤٠٢٣٧
» » » » »	—	٦٥	٥٦٠	٦٣٥	٦٠٩	٧٤٥	٩٧٨	٨٦٧
مرتبات متوقفة	—	٢٠٧٢	١٢٥٠٠	١٤٥٧٢	١٠٠٠٨	١٢٠٨٣	٨٠٣١	٧٩٧٤
تقل بمده	٩٧٨٤	٢٣٩٣	٧٣٠٧٢	٦٥٦٨١	٨٣٨١٤	٦٩٥٥٨	٥٩٧٢٦	٥٨٢٧٦
تقل بمده عن الأرباب ١ و ٢ و ٣	٥١٩٧٠	٤٢٩٨٧	٣٦٢٩٩٤	٣٥٤٠١١	٣٣٣٩٥٩	٣٢٢٠١٤	٢٩٨٩٦٦	٢٧٨٧٦٢

(ج) مصروفات الأوقاف الأهلية

	المربوط		المصرف في سنة				
	في ميزانية سنة ١٩٣٠	في ميزانية سنة ١٩٣٠	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦
	زيادة	نقص	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
ما قبله عن الأبواب ١ و ٢ و ٣	٤٢٩٨٧	٥١٩٧٠	٣٥٤٠١١	٣٣٣٩٥٩	٣٢٢٠١٤	٢٩٨٩٦٦	٢٧٨٧٦٢
(ج) باب ٤ - مصاريف الأعمال الخيرية							
ما قبله	٢٣٩٣	٩٧٨٤	٦٥٦٨١	٨٣٨١٤	٦٩٥٥٨	٥٩٧٣٦	٥٨٣٧٦
بند ٢ - مصروفات إقامة الشعائر:							
ما هيأت خدم المساجد والزوايا والأضرحة والمقارن	١٧٢٧	—	١٥٨٠٢	١٣٠٠٣	١٢٢٠٩	١٥٩٢٨	١٣٠٦٦
حفظ وترميم المساجد	—	٩٣٥	٢٠٦٥	١٥٧٧	٢٢٣٦	٤٣٩٣	٨٢٠
مصروفات المساجد	—	١٤٢٧	٩٣٣	٥٩٣	٢٣٦١	١٣٦٦	٨٧٨
أعمال جديدة	—	١٧٥	—	—	—	١٢٨٦	١٢٥١
جمله باب ٤	٤١٢٠	١٢٣٣١	٨٤٤٨١	٩٨٩٨٧	٨٦٣٦٤	٨٢٧٠٩	٧٤٣٩١
باب ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد	١١٨٤٥	—	٣٧٥٨٨	١٧٦٣٢	٣٥٥٥٨	٢١٦٧٦	١٨٣٩٣
باب ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة							
بند ١ - مصاريف قضائية	٤٢٠	—	١٩٤٣٠	٢٧٩٥٩	١٨٩٩٠	٩١٦٤	١٠١٣٧
بند ٢ - متنوعة	٨٠٦٤	—	١٢٠٦٤	١٣٨٣٦	٤٤٦٢	٣٤١١	٣٤٣١
جمله باب ٦	٨٤٨٤	—	٣١٤٨٤	٤١٧٩٥	٢٣٤٥٢	١٢٥٧٥	١٣٥٦٨
باب ٧ - مصاريف أوقاف منظور حالتها على الوزارة	—	—	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٢٧
جمله	٦٧٤٣٦	٦٤٢٩١	٥٠٧٤١٩	٤٩٥٣٧٣	٤٧٠٣٨٨	٤١٨٩٢٦	٣٨٥٧٤١
يستعمل من ذلك قيمة الزائد في مصروفات بعض الأوقاف وأضيف بحساب المهد تحت احتسابه من إيراداتها في السنين المقبلة	—	٦٩٣٤٨	٦٩٣٤٨	٢٦٣٠٢	١٥٥٣١	١٣٣١٥	١٥٠٣٦
جمله المصروفات	٦٧٤٣٦	١٣٣٦٣٩	٤٤١٢١٦	٤٦٩٠٧١	٤٥٤٨٥٧	٤٠٥٦١١	٣٧٠٧٠٥
فاضل الرج	—	٢٧٤٤٠١	٣٧١٩٣٣	٥١٦٤٤٨	٥٩٧٩٠٧	٦٠١٩٢٤	٤٨٠٢٥٩
	٦٧٤٣٦	٤٠٨٠٤٠					
المجموع	—	٣٤٠٦٠٤	١١٠٣٧٥٣	٧٦٣١٤٩	٩٨٥٥١٩	١٠٥٢٧٦٤	٨٥٠٩٦٤

ونظرا لنمو المفرد في عدد تلاميذ المدرسة أصبح هذا المنزل لا يجي مطلقا بحاجاتها وقد رأى رئيسها أن الضرورة تقضي بإنشاء مدرسة قسم التلاميذ الحاليين ومن يحد منهم في المستقبل ولذلك قدم طلبا إلى لجنة الأملاك المشتركة لشراء قطعة من الأرض مساحتها ٢٧٤٦ مترا مربعا في المدينة المذكورة بجن مخفض .

وذلك أنشئت منذ إنشاء مدينة بور فؤاد مدرسة للراحيات وكان عدد تلميذاتها خمسا وعشرين تلميذة زاد تدريجيا إلى أن بلغ في سنة ١٩٣٠ ثمانين تلميذة ولذلك تقدمت رئيسة الراحيات إلى لجنة الأملاك المشتركة بطلب شراء قطعة من الأرض مساحتها ٧٥٠٣ أمتار مربعة في المدينة بجن مخفض ليقام عليها مدرسة ومسكن للراحيات وملعب للأطفال .

وقد قامت لجنة الأملاك المشتركة بحث هذين الطلبيين ورأت — نظرا لخدمات التي تؤديها مدرستا الفرير والراحيات لأهل مدينة بور فؤاد — الموافقة على بيع هاتين القطعتين بنصف الثمن المقدرها واشترطت أن تخصص للفرض الذي طلبت من أجله ولا تسبق المقدم . وأن يتمهد المشترون باليد في بناء المدرستين قبل انقضاء سنتين على الأكثر من تاريخ التعاقد وأن يتم البناء في ميعاد خمس سنوات من التاريخ المذكور .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا البيع بجن ٧٥ قرشا للترا واحد بالشروط الواردة في قرار لجنة الأملاك المشتركة .

ورأت هذه اللجنة أن تلتفت نظر الحكومة إلى مراقبة تنفيذ ما اشترط على الهيئات التي تمنح أراضي مجانا أو بجن مخفض للتحقق من استعمالها في الأغراض التي كانت سببا في المنح والنظر في فسخ العقود التي استعملت فيها الأراضي لفرض الفرض الذي منحت من أجله منها للاستغلال وأن يراعى النص في عقود البيع على ذلك .

وترجو اللجنة أن تسرع الحكومة في تقديم التشريع الخاص بالتعليم الحر الذي تعدّه الآن حتى تكون تلك الهيئات خاضعة لقوانين الحكومة .

وقد لاحظ حضرة الشيخ المحترم محمود عزمي باشا أن مساحة الأرض التي تطلبها رئيسة راحيات الراعي الصالح أكبر مما يلزم لمشروع الذي يراعى إقامته عليها ورأى أنه يجب أن تقوم الحكومة بتحديد المساحة اللازمة لإقامة هذا المشروع ولما يتناوله من المشروعات في المستقبل .

لكل ما سلف ذكره من الأسباب رأت اللجنة الموافقة بإجماع الحاضرين على مشروع القانون المعروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

وقد كانت موافقة حضرة الشيخ المحترم محمود عزمي باشا مشفوعة باليد الذي أبداه خاصا بتحديد مساحة الأراضي اللازمة لمشروع إنشاء مدرسة للراحيات والمشروعات المتأصلة له في المستقبل .

٢١ - ١٩٣٢

ملحق رقم ٢٨

جلسة الاثنين ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٥٠

(٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢)

لجنة المالية

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بعت قطعتي أرض في مدينة بور فؤاد بجن مخفض إلى رئيس فرير بلوريميل ورئيسة راحيات الراعي الصالح في تلك المدينة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم القراء على أحد بائنا)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجملة ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب — بمعد أقراره — واتخاذ بعت قطعتي أرض في مدينة بور فؤاد بجن مخفض إلى رئيس فرير بلوريميل ورئيسة راحيات الراعي الصالح في تلك المدينة .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بمجلسيتها المتعديتين في ١٣ و ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ واطلعت على المسددة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع القانون المذكور (والمنتهى نصها في نهاية هذا التقرير) واتضح لها ما يأتي :

معد اتفاق في سنة ١٩٢٥ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس كان من مقتضاها قبول الشركة المذكورة نقل مساحة من الأراضي الداخلة في امتيازها إلى الأراضي المحكومة للأملاك المشتركة لاستعمالها في إنشاء مدينة بور فؤاد .

وقد نص في الاتفاق المشار إليه على أن يعهد بإدارة هذه المدينة إلى لجنة تسمى «لجنة الأملاك المشتركة» تترك قراراتها على وزارة الداخلية للتصديق عليها كما نص فيه أيضا على أن الإيرادات التي تتج من بيع الأراضي أو إيجارها تضاف إلى حساب التأسيس وإذا زادت إيرادات هذا الحساب على مصروفاته قسم الصافي مناصفة بين الحكومة والشركة .

وقد أسست في سنة ١٩٢٩ مدرسة للفرير في مدينة بور فؤاد وكان عدد تلاميذها في ذلك الوقت لا يتجاوز عشرين تلميذا وهي تقيم الآن بصفة مؤقتة في أحد منازل الشركة .

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

باعتبار بيع قطعتي أرض في مدينة بورفؤاد بمنخفض إلى رئيس
فرير بلورميل ورئيسة وأهبات الراعي الصالح في تلك المدينة

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدناه :

مادة ١ - يستمد بيع قطعة من الأرض مساحتها ٢٧٤٦ مترا مربعا
(ألفان وسبعمائة وستة وأربعون مترا مربعا) في مدينة بورفؤاد إلى رئيس
فرير بلورميل في تلك المدينة بواقع ٧٥ قرشا (خمسة وسبعين قرشا) من
التر الواحد لإقامة مدرسة عليها وهذه القطعة جزء من القطعة رقم ٤٠ بمدينة
بورفؤاد وحدودها كما يلي :

الحد البحري الطريق رقم ٥

« القبيل الشارع رقم ٥

« الشرق أراضي المدينة .

« الغربى الشارع رقم ٢٥ مكرور .

مادة ٢ - يستمد بيع قطعة من الأرض مساحتها ٧٥٠٣ أمطار مرجحة
(سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة أمطار مرجحة) في مدينة بورفؤاد إلى رئيسة
وأهبات الراعي الصالح في تلك المدينة بواقع ٧٥ قرشا (خمسة وسبعين قرشا)
عن المتر الواحد لإقامة مدرسة ومسكن للراهبات وملعبا للآتيان عليها . وهذه
القطعة رقم ٤١ بمدينة بورفؤاد وحدودها كما يلي :

الحد البحري الطريق رقم ٥

« القبيل الشارع رقم ٥

« الشرق الطريق رقم ١٥

« الغربى الشارع رقم ٢٧ مكرور .

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فيا يحضه .

أمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدفد ...

وهذا نص المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة
السويس ، قبلت الشركة بمقتضاه نقل مساحة من الأرض تبلغ ١٢٣٣٠٠ متر
تقريبا من الأراضي الساخلة في امتيازها إلى الأراضي المكتوبة للأحكام
المشتركة لاستغلالها في إنشاء مدينة بورفؤاد ، ونص الاتفاق على أن إعادة

المدينة بمهد بها إلى لجنة الأملاك المشتركة وتعرض قرارات اللجنة على وزارة
الداخلية للتصديق عليها (المادة ٥) ونص كذلك في المادة (٦) على أن
الارادات الناتجة من بيع الأراضي أو إيجارها تضاف إلى حساب التأسيس
فإنما ما زادت ارادات هذا الحساب على مصروفاته قسم الصافي متناصفة بين
الحكومة والشركة .

تلفت لجنة الأملاك المشتركة المشار إليها طلبة بعض أراض
في مدينة بورفؤاد بمنخفض أحدهما من جناب رئيس مدرسة الفرير
(Frères de Ploermel) وثانيهما من حضرة رئيسة وأهبات الراعي الصالح
(Sœurs de Bon Pasteur) وذلك لإقامة مدرستين للبنين والبنات
في المدينة .

ولقد ذكر رئيس الفرير طلبه أن المدرسة الحالية أسست في بورفؤاد
في سنة ١٩٢٩ وبدأت وعدد تلاميذها عشرون ، وهي تقيم موقفاً في أحد
منازل الشركة ، وقد أصبح هذا المنزل مع ضيقه لا يفي مطلقاً بمطالبات
المدينة بعدد تلاميذها وتقتضى الضرورة إنشاء مدرسة تسم
التلاميذ الحاليين ومن يجهدهم في المستقبل . كذلك بدأت مدرسة الراهبات
منذ إنشاء مدينة بورفؤاد وكان عدد التلميذات فيها ٢٥ فزاد تدريجياً إلى أن
بلغ في سنة ١٩٣٠ ثمانين تلميذة ، وترغب إدارة المدرسة في إنشاء مدرسة
جديدة يضم لها مسكن للراهبات وملعباً للآتيان .

بحثت لجنة الأملاك المشتركة هذين الطلبين وأصدرت قراراً جاء فيه انه
يفرض التجهيزات التي تفيها مدرسة الفرير وأهبات لأهلها مدينة بورفؤاد
تبرئة الموافقة على بيع القطع المطلوبة بنصف الثمن المقدر لها ، بشرط أن
يخصص للفرير الذي طُلب من أجله ولا تسحق القعدة وأن يستهد المشترون
البناء في بناء المدرسة قبل انقضاء ستين إلى أكثر من ثلثي الاتفاق ، وأن
يتم البناء في عياد خمس سنوات من التاريخ المذكور .

هنا مع العلم بأنه سبق أن أعطيت قطع من الأراضي مجاناً في بورسميد
وفي الاسماعيلية لجامعة الفرير والراهبات لإقامة مدارس عليها .

وقد سلئت إدارة قضايا المالية تعيين السلطة التي ينبغي الرجوع إليها
لفصل في هذين الطلبين وأوصحت أن موافقة وزارة الداخلية على قرار لجنة
الأملاك المشتركة لا تكفي في مثل هذه الحالة ، ولا بد من أن يصدر قانون
باعتبار البيع عملاً بالمادة ١٢٦ من الدستور ، وبالقواعد التي أقرها مجلس
الوزراء في ٣ يناير سنة ١٩٢٩ .

والقطعة التي طلبها مدرسة الفرير تبلغ مساحتها ٢٧٤٦ مترا مربعا
(رقم ٤٠) وأما القطعة التي ترغب في شرائها مدرسة الراعي الصالح فمساحتها
٧٥٠٣ أمطار مرجحة (رقم ٤١) ويتراوح ثمن القطعتين بين ١٧٥ و ١١٣٥ قرشا
عن المتر الواحد والمقترح بيعهما بمن ٧٥ قرشا عن المتر الواحد .

والجنة المالية توافق على بيع القطعتين المشار إليهما بمن ٧٥ قرشا لفرير
الواحد وبالشروط الواردة في قرار لجنة الأملاك المشتركة وهي تنشر برفع
الأمر إلى مجلس الوزراء توطئة لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٦

الرئيس

إسماعيل صدق

في ٢٤ شابر سنة ١٩٢٢

ملحق

لتقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراحين بمشروع
قانونين الذين خصتهما بجلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢

(٣)

الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أسعد
يوسف عطية أفندي وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

أتشرف بأن أعرض على دولتك أن موضوع المواد المخدرة قد اتخذ
أهمية عظيمة بل قد أصبح معضلة تعوق سير البلاد في المجرى الطبيعي الحيو،
وانتشار الاضرار على تماطى المخدرات غذا كآفة خطيرة على البلاد ليس فقط
من الوجهة الصحية والأخلاقية والاجتماعية بل على الخصوص من الوجهة
المالية أيضا. إذ أن ملبا يزد عن خمسة ملايين من الجنيهات يشرب
إلى الخارج سنويا ثمة صافيا لمقطوعة البلاد من هذه السموم مقطوعة غير
مشروعة بل مؤذية من كل الوجوه . فهذا الموضوع يستحق إذن كل عناية
ودرس من هيئة المجلس الموقرة .

ولذلك بعد أن درست هذا الموضوع درسا دقيقا واطلمت على التقارير
السوية لمكتب المخابرات الصام للواد المخدرة بمصر أتيتم باقتراح بمشروع
قانون واقتراحين آخرين مع مذكرة تفسيرية أفندما كلها على خطاي هذا
راجيا دولتك أن تتكرموا بعرضها على المجلس لأجل البحث .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

الدكتور أسعد يوسف عطية
عضو مجلس الشيوخ

صرف ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

ملحق رقم ٢٩

جلسة الثلاثاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٠
(٣ مايو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض
عن الاقتراحين بمشروع قانونين الذين خصتهما
بجلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢

(القررة حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي .

الاقتراح بمشروع قانون رقم ٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور
أسعد يوسف عطية أفندي بتعديل بعض أحكام قانون المواد المخدرة :

أحيل هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٣٢
وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا
ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحتالته إلى لجنة الحفانية .

الاقتراح بمشروع قانون رقم ٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور
مرسى محمود أفندي بتعديل بعض مواد الرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١
بإنشاء محكمة نقض وإبرام :

أحيل هذا الاقتراح إلى اللجنة بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٣٢
وبعد الاطلاع عليه والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا
ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحتالته إلى لجنة الحفانية .

رئيس اللجنة
محمود حمزي

وقد عالج تقرير سنة ١٩٢٩ هذا الفش الشديد بقوله في صفحة ١٠٨ "انه محتمل جدا أن المادة المقشوشة غشا كثيرا لا يجوز إلا على حديث العهد بالمخدرات . وبما أن مندوبينا لا يصرحهم بتجار المخدرات فقد علمهم هؤلاء التجار بأنهم قوم حديثو العهد بتماطى المواد المخدرة " ثم قدر هذا التقرير في الصفحة نفسها أن نسبة الفش ٤٥٪ يجوز على معدل المشتري المتوسط .

فأذا أخذنا محصل الجرعة المتوسط للمدمن الواحد يوميا ٩٣٧ مليجراما وشربتها في ٣٦٥ عدد أيام السنة ثم شربتها $\times \frac{365}{33}$ نسبة المهيرون التي نجد كمية المهيرون التي تسامها اللازمة لمقطوعة المدمن الواحد سنويا هي ١٢٨ جراما تحريرا .

وبالتالى فإن مقطوعة ٥٤١٨٠ مدمن هيروين (راجع صفحة ٥١ تقرير سنة ١٩٣١) تبلغ ٩٦٣٥ كيلو جراما تحريرا من المهيرون التي أى انخالي من كل غش . وهذا الزخم الأخير أى سبعة أطنان يمثل مقطوعة مدمنى القطر الحشرى في سنة ١٩٣١ من هذا السم . وقد يتبادر إلى ذهن القارئ أن هذه المقطوعة مبالغ فيها وقد تكون أكثر مما تجهزه مصانع المهيرون فلذلك أفتته إلى ما ورد في مقدمة تقرير سنة ١٩٣١ صفحة ط وهو " يظهر بلا غشوش أن كمية المواد المخدرة (المرسلات من تركيا إلى الخارج سنة ١٩٣٠) يزيد مقدارها عن عشرة أطنان تسربت إلى سوق التهريب في خلال تلك المدة (أى النصف الأول من سنة ١٩٣٠) " .

الأفيون — متى طبقنا العملية الحسابية المتقدمة مستندين إلى جدول صفحتي ٨١ و٨٠ ويدل على صفحة ٥١ الأفيون المذكور نرى أن مقطوعة الأفيون — الجرعة اليومية المتوسطة للمدمن الأفيون ٧٠ ستيجراما $\times 365$ عدد أيام السنة $\times 93992$ عدد مدمنى الأفيون = ٢٩٣٨ كيلو جراما . أو أربعة وعشرون طنا من الأفيون تمثل مقطوعة القطر المصرى سنة ١٩٣١ من هذا السم .

الحشيش — الجرعة اليومية المتوسطة للمدمن الحشيش ٢ ١/٢ جرام في ٣٦٥ عدد أيام السنة $\times 382434$ عدد مدمنى الحشيش = ٢٣١٩٤٨ كيلو جراما أو ٢٣٢ طنا من الحشيش تمثل مقطوعة مدمنى القطر المصرى سنة ١٩٣١ من هذا السم .

إن هذه المقطوعة القطر المصرى للواد المخدرة هي :

هيروين نقى ٧ أطنان
أفيون ٢٥ طنا
حشيش ٢٣٢ طنا

(ثانيا) المواد المخدرة المضبوطة في القطر المصرى سنة ١٩٣١ :

نرى في صفحتي ٤٨ و ٤٩ من تقرير سنة ١٩٣١ جدولا إحصائيا بأنواع المواد المخدرة المضبوطة في القطر المصرى وكتابتها في المدة الواقعة بين أول ديسمبر سنة ١٩٣٠ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ وقد ذكر في آخره مجموع ما ضبط

المكافأة الادارية وتأمينها

من مطالعة التقارير المتقدمة ندرك عظم المجهودات التي قام بها رجال مكتب المخدرات ومصصلحة الحدود ومصصلحة الجمارك في إتمام واجباتهم . وقد كان من نتائج هذا النشاط أن البوليس قدم إلى المحاكم متهيمين كما ترى بيانه فيما يأتى :

سنة	عدد المتهمين	تمت إدانتهم		
		في المحاكم الأصلية	في المحاكم الاستئنافية	المجموع
١٩٢٩	١٢٢٠٩	٦٦٢٧ +	٩٣ =	٦٨٣٠
١٩٣٠	١٢٣٩٣	٧٧٩٦ +	١٩٨ =	٧٩٩٤
١٩٣١	١١٦٤٩	٧٥٣٩ +	١٤١ =	٢٦٨٠

وهذه الأرقام هي برهان حسى على شدة بقطعة دائرة البوليس ونشاطها وعظم اهتمامها بمكافحة تجارة المخدرات . فيبقى للبوليس إذن أن يختبر هذا النشاط ، وملينا أن تنق على هذه المهمة الشاه . إذ لا شك في أنه لو ترك الجبل على الغارب لتناقم الخطب . ولكن المكافأة الادارية والعقاب الشديد والضمانة المالية ، هذه العوامل الثلاثة كانت أسبابا قوية لحيوية دون زيادة انتشار هذه الآفة في البلاد ، ولكن مع ذلك ليس فيها دليل على انتشار إدمان المخدرات هو الآن أقل مما كان قديما . ونحن بصفتنا كوننا نواب الأمة يجب علينا أن نبحث عن النتيجة العملية التي جلبتها البلاد من جراء المكافأة الادارية . ولعرفة مدى هذه النتيجة يجب أن ندرس التقنين الآتيين على ضوء هذه التقارير :

أولا — مقطوعة المواد المخدرة في القطر المصرى سنة ١٩٣١

ثانيا — المواد المخدرة المضبوطة في القطر المصرى سنة ١٩٣١

(أولا) مقطوعة المواد المخدرة :

إن المرجع الرسمى الذى نستطيع الاستناد إليه في تحديد المعدل المتوسط لجرعة اليومية للمدمن الواحد هو الجدول الوارد في صفحتي ٨٠ و ٨١ من تقرير سنة ١٩٣١ عن أنواع المواد المخدرة التي يتماطلها ٥٠٠ مسجون من المدمنين وعن مقادير ما يتماطلون منها . ومتى علمنا المعدل المتوسط لهذه الجرعة اليومية والقدر الذى تقررى للمدمن (ص ٥١ تق ١٩٣١) نستطيع كم كانت مقطوعة القطر المصرى من المواد المخدرة سنة ١٩٣١

المهيرون — وإذا رجعنا إلى الجدول المتقدم الذى ذكره ص ٨٠ و ٨١ نجد أن المعدل المتوسط لجرعة اليومية للمدمن الواحد ٩٣٧ مليجراما من المسحوق الأبيض المشوش . وإذا رجعنا إلى الجدول الأول في صفحة ١٣٤ من تقرير سنة ١٩٣١ عن البيانات التي استأخرها مندوب البوليس في شهر يولييه سنة ١٩٣١ نرى أن المعدل المتوسط لنسبة المثوية للفش الذى وجد عند التحليل هو ٨٥٪ أى أن ١٥ من المادة منه هو هيروين صرف .

من هذه المواد في كل من سلقى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ للقبالة . وإلى أكتلف من هذا الجدل ما يختص بالمصريين والأفريون والحشيش فقط تنادى للتطوير :

سنة	هيريون بالكيلوجرام	أفيون بالكيلوجرام	حشيش بالكيلوجرام
١٩٢٩	٨٠	٨٧٣	١٢٤٣١
١٩٣٠	٥٤	٥٩٠	٩٩٦٤
١٩٣١	٦٧	٤٦٨	٦١٧٧

وإلى أرى من الفائدة عمل مقابلة بين مقطوعة البلاد من هذه السموم في سنة ١٩٣١ وبين حيلة المضبوط منها في السنة نفسها :

مقطوعة سنة ١٩٣١	هيريون بالكيلوجرام	أفيون بالكيلوجرام	حشيش بالكيلوجرام
... ..	٧٠٠٠	٢٤٩٣٨	٢٣١٩٤٨
حيلة المضبوط سنة ١٩٣١	٦٧ (%)	٤٦٨ (%)	٦١٧٧ (%)

النتيجة العملية

إلى بالنظر إلى ما تقدم شرحه هنا في إحدى كفتي الميزان الحسنة التي جنبها البلاد من المكافأة الأثرية للواد المخدرة وفي الكفة الأخرى السيئات التي عانتها . وعندئذ يبنى الحكم على حيثيات جلية ملموسة . حكم يصدره ممثل الأمة لصالح البلاد .

الحسنات :

(أولا) التضيق الشديد على مهربي المواد المخدرة والمتجربين بها والعرب على جريرتهم بيد من حديد .

(ثانيا) ضبط ما أمكن من المواد المخدرة لمنع الضرر عن متعاطيها . وقد رأينا أن رجال مكتب المخدرات قد قاموا بمجهودات عظيمة في هذا السبل ، ولكننا رأينا أيضا مع الأسف أن الكليات التي ضبطت لا تتجاوز ٢/٢٠ م . من المقطوعة فلماذا إذن لذلك من سبب تنجز أمامه كل هذه المجهودات كما سألنا ذلك فيما على .

ولا يغرن عن البلب أن طول الحدود المصرية هو أيضا سبب من الأسباب الرئيسية .

السيئات :

(أولا) ارتفاع أثمان أثمان المواد المخدرة بالنظر إلى المستهلك ارتفاعا باهظا وإذا ألقينا نظرة على تقرير سنة ١٩٢٩ من ٤٠ و ١٠٨ و تقرير سنة ١٩٣٠ من ٩٣ - ٩٦ و تقرير سنة ١٩٣١ من ١٣٣ - ١٣٩ و ١٤٠ نرى أن أثمان المواد المخدرة منعتها لا تخضع لنسبة محددة بل تتفاوت بحسب

جشع المتجربين بها وإسراعهم إلى تحقيق أرباح فاحشة تعرضهم مقدما ما يشهدون له من الخطر في هذه التجارة المهلكة لهم ولزبائنهم ، ومع هذا فإن ثمن الكيلوجرام من الهيريون يستهلك يتفاوت بين ١٠٠٠ جنيه و ٣٠٠٠ جنيه مصري مع أن الثمن الذي يبيع به العمل كان (في سنة ١٩٢٩) ٢٥ جنينا مصريا للكيلوجرام وارتفع سنة ١٩٣١ إلى ٤٥ جنينا . وعلى كل حال فإن المعدل المتوسط لصافي الربح في المائة بحسب تقريرة سنة ١٩٣١ من ١٤٠ هو ٣٠٠٠ في المائة أي أن الجنيه الواحد يربح ثلاثين ضعفا على هؤلاء المتجربين الهريون .

(ثانيا) ازدياد الجرائم بين المدمنين في سبيل الحصول على المخدر وذلك لتلوه الباهظ .

(ثالثا) ازدياد عدد المتجربين بالواد المخدرة إذ يتهاقت كل أئمة على اجتناء الربح الطائل من هذه التجارة ولو كان حراما . ومن البديهي أن هذا الأئمة لا يكف عن إغراء البسطاء ودفهمهم إلى تعاطي المخدر بكل وسائل الترغيب والإغراء حتى يصبحوا من زبائنه يدورون عليه الربح الجزيل ويطرحون بين يديه ثمرات تبهم وكدهم أو يمددون إلى السرقة واقتراف الجرائم للحصول على ثمن المخدر كما هو جار وتدرجه الصحف اليومية .

(رابعا) إزهاق ميزانية الحكومة بمصاديف باهظة في سبيل الحصول على أخبار مصابات التهريب وضبط أفراد هذه المصابات ومحاكمتهم ثم إعائتهم في السجون . أما الغرامات التي فرضت عليهم بموجب قانون المخدرات والتي كان ينظر أن تكافي ما يشق على إعائتهم فقد بلغ مجموعها في سنة ١٩٣١ ١٣٢٠٣٧٥ جنينا مصريا ولكن لم تحصل منها إلا ٥٤٨١ جنينا فقط أي بنسبة أربعة ونصف في الألف (راجع صفحة ٨٦ من تقرير سنة ١٩٣١) وهذا المبلغ المتحصل زهيد جدا بالنسبة إلى ما تصرفه الحكومة على ٧٢٠٠ مجين (وهو عدد المسجونين سنة ١٩٣١) بموجب قانون المواد المخدرة .

الخسارة المالية

كم هو المال الذي فقده القطر المصري سنة ١٩٣١ ثمن الواد المخدرة ؟ يجدرى قبل الخوض في هذا الموضوع أن أوجه نظر القارئ إلى أني لست أعني بهذا مجموع الأموال الطائلة التي دفعها مدمنو المخدرات ثمنها فاحشا لهذه السموم بل أقصّر على ذكر المال الذي فقده البلاد فقدا باتا بهذا السبب أي مجموع مصادف المتجربون ثمن الواد المخدرة سواء إلى المصانع والوسطاء في الخارج أو أكلانا لخلط هذه المواد وغشها ، أي مجموع الأموال التي ذهبت هباء منثورا .

أوصحت فيما تقدم أن مقطوعة القطر المصري للواد المخدرة سنة ١٩٣١ تبلغ نحو :

حشيش	٢٣٣ طنا
أفيون	٢٥ طنا
هيريون	٧ أطنان

المكافحة الفعالة المرومة

نستنتج مما تقدم أن مكافحة الادارية الحالية بالرغم من حسناتها وبالرغم من الجهود العظيمة التي بذلتها والتي تبذلها الجهات المختصة بتنفيذها فلها لم تكف ولن تكفي وحدها القضاء على آفة الخنذرات . وذلك لأن المكافحة الادارية وحدها ولو أوفدت في مطاردة عصابتها والتربيع وضبط جزء من المواد الخندرة ومعاينة متجربيا ومرصوبا فلها لا تستطيع القضاء على علة الادمان . وعلة الادمان هي الأساس الملتين (أ) رواج تجارة الخنذرات . وقد اتفقت آراء الاختصاصيين على أن مدمن الخند لا يستطيع الاقلاع عن تعاطي الخند بمجرد إرادته مهما كان قوى الإرادة وصادق العزيمة . فلا مناص لنا إذن من اللجوء إلى وسائل أخرى أيضا فعالة تعمل جنباً إلى جنب مع المكافحة الادارية بقصد القضاء على آفة الخنذرات من وجهتي الاتجار والادمان .

إني أرى من محصيل الحاصل شرح الأهمية العظمى التي لباه الادمان في ازدهار تجارة المواد الخندرة . ولهذا أكتفي بالقول إنه لولا ما يتابعه مدمن الخند من هول الآلام الجسدية والنفسية متى رام الانقطاع عن الادمان أو متى عز عليه الحصول على الخند ، ولولا اضطرابه إلى بذل ما تنصل إليه يده من مال ونفيس في سبيل الحصول على هذا السم فتاديا من تلك الآلام ، لما أقدم أحد على الاتجار بالمواد الخندرة والاستهداف إلى العقاب الصارم . فالحزب للأساسي الذي تدور حوله أهمية الاتجار بالمواد الخندرة هو المدمن ذاته . فهو عضد التجرة وفريسته في آن واحد . نعم هو عضد المتجر لأنه البيع الذي لا ينضب لارواء مطامع تاجر الخنذرات . على أنه لا يروى هذه المطامع الأشبية من عرق جبينه بل من دم وهو مغلوب على أمره . ولذلك فإن مكافحة آفة الخنذرات لا تكون فعالة وجمدية تماماً إلا إذا اتجهت :

أولاً - إلى المتجر بتشديد العقوبة إذ قد انضغ أن التشريع الحالي لم يزل غير رادع .

ثانياً - إلى المدمن التمس بلعه في مأمن من الآلام التي يراها أشد هولاً من الألم والخوف بل من الاعتقال أيضاً . وإنما أعني بهذا العلاج الناجع لأنه أهم وسيلة لمكافحة الادمان .

ثالثاً - المكافحة الاجتماعية والوقاية من تعاطي المواد الخندرة .

أولاً - التشريع :

ورد في تقرير سنة ١٩٣١ (ص ٦٤ - ٨٦) أنب النيابة العمومية قدمت إلى الحاكم الأهلية ١١٦٤٩ تهما بموجب قانون الخنذرات . وأن مجموع من نظرت قضائهم عاكماً الاستئناف أو من لم تستأنف أحكامهم الجزئية أي أن مجموع من ثبتت إدانتهم هو ٧٥٣٩ شخصا . ولكن بالرغم من هذه الأحكام من نشاط المكافحة الادارية ترى أن انتشار المواد الخندرة والاتجار بها لا يزالان سائمين في القطر المصري بمخافة مرعبة إذ أن مجموع المواد المضبوطة لا يتجاوز ١ إلى ٢ ١/٢ % من المقطوعة كما أوضح ذلك فيما سبق . وهذا رهان حسي يقتضينا بأن درجة العقوبة في التشريع الحالي ليست رادعة . ولا غرابة في هذا الأمر لأن المتجرين بالمواد الخندرة هم من

أما نحن الصافي لهذه السموم إلى ما فقدته البلاد فقداً باتا فيمكن تحديده كما يأتي :

الحشيش - لم يرد في التقرير السنوي لمكتب الخنذرات العام لواء الخندرة بمصر عن سنة ١٩٣١ ذكر ثمن الحشيش . ولكن ورد في تقرير سنة ١٩٢٩ صفحة ٢١ ما فاده أن ثمن الكيلو جرام من الحشيش على المهرب المصري هو ١٥ جنيهاً مصرياً فتمن ٢٣٢ طناً هو ٣٤٨٠٠٠ جنيهاً مصرياً .

الأفيون - لم يرد في تقرير سنة ١٩٣١ ذكر ثمن الأفيون ولكن ورد في تقرير سنة ١٩٢٩ صفحة ٨٥ أن معدل ثمن رطل الأفيون هو ١٨ ١/٢ جنيهاً أي أن ثمن الكيلو جرام يزيد من أربعين جنيهاً مصرياً فيكون ثمنه ٢٥ طناً مليون جنيهاً مصرياً .

المهيرون - ورد في تقرير سنة ١٩٣١ صفحة ١٤١ ما نصه : "إن متوسط ثمن الكيلو جرام من المهيرون المغشوش كما يبيعه المصنع يحتوي على ٢٥ من المائة من الفش هو ٤٥ جنيهاً مصرياً" .

وحيث إن العملية التي سبق ذكرها لمرفة مقطوعة المهيرون في القطر المصري سنة ١٩٣١ قد حلت على أساس المهيرون الخالص من كل غش فيكون ثمن الكيلو جرام من المهيرون النقي تماماً ٦٠ جنيهاً مصرياً . أضيف إلى هذا الرقم ٣٠ جنيهاً لكلاف الخلط والفش للكيلو جرام (راجع صفحة ١٤٠ تقرير سنة ١٩٣١) ثم عشرة جنيهات لكلاف تسفير واغراء في خارج القطر ومصاريف أخرى متنوعة . فيكون مجموع ما يدفعه المهرب المصري ثمناً للكيلو جرام من المهيرون الخالص من كل غش ١٠٠ جنيهاً مصرياً . أي أن ثمن سبعة آلاف كيلو جرام هو سبعة آلاف جنيهاً مصرياً - المجموع :

جنيهاً

حشيش ٣٤٨٠٠٠

أفيون ١٠٠٠٠٠

مهيرون ٧٠٠٠٠

٥١٨٠٠٠

وعليه فإن صافي الخسارة المالية التي تكبدها القطر المصري سنة ١٩٣١ ثمناً لواء الخندرة هو خمسة ملايين من الجنيهات على أقل تقدير عرجت كلها من البلاد في حين أنها تمانى ما تمانيه من الضائقة المالية الأخذة بالخلق . ولم تقتصر الخسارة بها على فقد المال بل تسببت في خسارة أخرى جسيمة وهي الخسارة الصحية والأدبية والعمرانية .

فاذا قلنا هذا المصروف الذي لا يسمي بذلاً ولا كالياً ولا هو من الضروريات بما دخل إلى البلاد بطله من ثمن حاصلاتها وقدرته نسبتة إلى هذا الدخل . دخل أهم حاصل من حاصلاتنا وهو القطن ، فإنه لم يج من قطناً في العام الماضي بأكثر من عشرة ملايين من الجنيهات ضاع نصفها تقريباً على الخنذرات . فمن تقوم في ذنعه هذه المقابلة ولا يوجب فوائد لومة .

مشروع قانون

خاص بتعديل بعض أحكام قانون المواد المخدرة

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعديل المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بالكيفية الآتية :

يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة وبغرامة من مائتي جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه :

(١) كل شخص صدر أو أوجب جواهر مخدرة بدون أن يكون معه الترخيص الخاص بالنصوص عليه في المادة ٣ من هذا القانون وذلك بدون إخلال بالأحكام التي تطبق في مسائل التهريب .

(٢) كل صيدل سواه أ كان صاحب أو مدير صيدلية يبيع جواهر مخدرة أو يتنازل عنها أو يعرضها بأية صفة كانت بدون تذكرة طبية في غير الحالة المبينة بالفقرة الثانية من المادة العاشرة من هذا القانون أو بدون تذكرة رخصة أو بكيات تزيد عن المرخص بها في هذا القانون أو من الكيات المبينة بتذكرة الرخصة .

(٣) كل شخص مرخص له بالإتجار بالجواهر المخدرة يخالف أحكام الفقرة الأولى من المادة الثلاثين من هذا القانون .

(٤) كل صيدل وكذا كل شخص مرخص له بالإتجار بالجواهر المخدرة لا يملك بالدفتر الخاصة المذكورة بالمادتين ٣١ و ٣٢ أو يحوز أو يحوز جواهر مخدرة بكيات تزيد أو تقل عن الكيات الناجمة أو التي يجب أن تنتج من التيد بالدفتر المذكورة مع مراعاة الفروق المسموح بها في المادة ٤٣ من هذا القانون .

(٥) كل شخص مرخص له بمجازة الجواهر المخدرة لاستعمالها في غرض أو أغراض معينة يكون قد تصرف فيها بأية صفة كانت في غير تلك الأغراض .

(٦) كل شخص ليس من المصايدة أو من الأشخاص المرخص لهم بالإتجار بالجواهر المخدرة وليس من المصرح لهم بمجازة هذه الجواهر :

العموم من السفلة أو من فاسد الأخلاق . فهم يستغفون بالعقوبة الحالية أمام الرعب الطائل الذي يبلغ من ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ . فلا تبهم عقوبة هذا الأفعى خمس سنوات حسبا مع الشغل يصبح فريق منهم بعدا من الرجال الثرين ويعود الفريق الآخر إلى متاعه هذه التجارة المفرية .

فلا بد لنا إذن من تشريع يزل هؤلاء المجرمين عقابا أشد صرامة وأعظم هولاً . ولذا فاني أراي عفا إذا طلبت رفع درجة جرمتهم من جنحة إلى جنابة . أي أن تكون عقوبتهم من ٣ سنوات أشغال شاقة حدا أدنى إلى ١٥ سنة أشغال شاقة حدا أقصى .

وأما أيضا جريمة أخرى أخفة في الانتشار بقصد الانتقام وأرى من الواجب خفها وهي في المبدأ نظرا لما يرتب عليها من الأرباح للأرباب وإلزامهم في تخفيم وشرفهم . وهذه الجريمة هي دس المواد المخدرة في منزل أو متاع أو ملابس شخص . وتبلغ البولييس عنه كأنه محرر مواد مخدرة .

هذه الجريمة يجب أن تعد جنابة أيضا أي أن تساوي عقوبتها وعقوبة الإتجار بالمواد المخدرة . وق حالة ما إذا كان هذا الجاني من رجال البولييس تكون عقوبته أشد من غيره أي أن يكون حدا أدنى خمس سنوات أشغال شاقة .

أما فيما يخص بالأحراز أو التعاطي فليتب معمولاً بالتشريع الحالي حتى متى أن الآران لانشاء مستشفيات خاصة لعلاج المدمنين ينظر في عمل تشريع خاص بهذا الفريق .

إن المادة ٣٥ بند ٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تشير إلى معاقبة الأشخاص المرخص لهم بالدفتر أو حوزة الجواهر المخدرة الذين لا يسكنون بالدفتر الخاصة لتقيد إيراد والمصرف منها . وقد سوت هذه المادة في العقوبة من الصيدل والذبح المرحمن له بالإتجار من جهة . وبين الأطباء والمستوصفات ومعاهد التعليم من جهة أخرى . بين أن التفريق في معاملة هذين الفريقين واجب . وذلك لأن التفريق لأن يحكم حيازته لكيات كبيرة من المواد المخدرة وتصدنه بالإتجار بها . سهولة الوصول إليها من المجهود يجعله في معرض خاص بخطر . أما الكيات التي يحوزها الفريق الثاني أي الأطباء الخ فهي قيمة لا تكاد ما يرم نملاج . إن عيادات الأطباء والمستوصفات ومعاهد التعليم هي من المجالات العمومية غير أن وصف الإتجار ليس مقترضا فيها . وعدد الثرين يتدودون عنها هو ضرر معدود ومن طبقة المرضى .

لذلك أرى أن يكون حسنا الفريق أثر التشريع وأن يكتفى بتطبيق أحكام المادة ٣٦ من القانون المذكور على الفريق الثاني . أما إذا ثبت أن التصرف في هذه الجواهر قد حصل نعيم لأغراض المصريح بعرضها ففي هذه الحالة فقط تطبق المادة ٣٥ بند ٥ ويسوي بين الفريقين في العقاب .

والخلاصة فالت الاستثناء فيما يخص بالفريق الثاني أي الأطباء والمستوصفات ومعاهد التعليم يقتصر على حواش مخالفة أو إهمال التقيد بالدفتر . وهذا تفريق عادل .

(٤)

الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرمي محمود افندي وهذا نصه :

حضرة صاحب البقعة رئيس مجلس الشيخ

أرجو من دولتكم التكرم بحرض هذا القانون مع ذكرته التوضيحية على المجلس الموقر ولتؤتمنكم تحياتي الخالصة ما

أدله المبدسة ١٩٣٢

مرمي محمود

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

وعلى الأمر السال الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١

وعلى تقرير مجلس الشيخ ومجلس النواب صلتنا على هذا القانون وأصدرا :

تمثل المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ بما يأتي :

يجب على الطاعن أن يودع مبلغ خمسمائة قرش إذا كان الحكم صادرا من محكمة استئنافية ومائتين وخمسين قرشا إذا كان صادرا من محكمة ابتدائية ومائة وخمسين قرشا إذا كان صادرا من محكمة جزئية كقالة يجوز مصادرتها إذا رفض الطعن أو إذا لم يقبل . ولا يقبل قلم الكاتب تقريرا بالظن إذا لم يصحب بإيداع هذه الكفالة .

مادة ٣٢ - زياد عليها (بعد التأشير عليها من المصوم) .

المادة ٣٠ - إذا قضت محكمة النقض والإبرام بفسخ قبول الطعن أو رفضه تصحح على رافع النقض بالمصاريف ، وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم عليه بتعويض للذي عليه في النقض بمصادرة الكفالة .

المادة ٣٦ - يجب على رافع الطعن مدا أعضاء النيابة العمومية إيداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كقالة يجوز الحكم بمصادرتها إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض ولا يقبل قلم الكاتب تقريرا بالظن إذا لم يصحب بإيداع هذه الكفالة .

ولا يطبق هذا النص على من يحكم عليه بمقوبة مقيدة لغوية .

المادة ٤٢ - تمثل بمحض الفقرة الأخيرة منها ونصها : "وهذا بخلاف المصاريف القضائية الواجب تحصيلها على يد المحكمة التي ترفع إليها القضية بناء على إحالة محكمة النقض والإبرام" .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ، وعلى وزير حقانيتها تنفيذ أمرنا هذا .

(١) يكون قد باع جواهر مخدرة أو تنازل عنها أو صرفها بأية صفة كانت أو قلها للتعاظم أو سبل تطاها بها أو بمقابل .

(ب) يكون قد حاز أو أحرز أو اشترى جواهر مخدرة ما لم يثبت أنه يجوز هذه الجواهر بموجب تذكرة رخصة أو تذكرة طيبة أو بموجب أي نص من نصوص هذا القانون .

(٧) كل شخص يخترق على دس شيء من الجواهر المخدرة في متاع شخص آخر أو في محل إقامته أو عمله بقصد الإيقاع به ، فاقا حصلت هذه الجريمة من أحد رجال البوليس كان الحد الأدنى للمقوبة خمس سنوات بدلا من ثلاث .

مادة ٢ - يضاف إلى المادة ٣٦ فقرة ثالثة هذا نصها :

ذلك يعاقب بنفس العقوبة المشار إليها في الفقرة الأولى الأطباء البشريون والأطباء البيطريون وأطباء الأسنان وأصحاب معامل التخليل أو محلات التحضرات الأخر باذنية ومدير المستشفيات والمستوصفات ومعاهد التعليم لا يسلك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمادة ٣٦ أو يجوز أو يحجز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التي يجب أن تتج من التبدل في الدفاتر المذكورة مع مراعاة الفروق المسموح بها في المادة ٤٣ من هذا القانون .

مادة ٣ - تمثل المادة ٤٢ بالكيفية الآتية :

علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٥ والمادة ٣٦ فقرة ثالثة يحكم على الجاني بالإيقاف عن حق تعاظم مهنته أو صناعته أو تجارته مدة تعادل مدة عقوبة الحبس المحكوم بها عليه تبدأ بعد انقضائها إذا كان يتعاظم مهنته أو صناعته أو تجارته تستوجب الحصول على إذن أو رخصة .

وفي حالة العود يجوز الحكم بسحب الإذن أو الرخصة نهائيا .

مادة ٤ - يجرى العمل بهذا التعديل تخفى الأحكام المقابلة لها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ما عدا الجرائم التي لم يتم الفصل فيها نهائيا قبل العمل بهذا التعديل والتي يتناولها القانون بتشديد العقوبة .

مادة ٥ - على وزير الداخلية والخفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الدكتور أسعد يوسف عليه

عضو مجلس الشيوخ

سرق ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

مذكرة إيضاحية

لقد كان خلو هذا البلد من محكمة قضى وإبرام مدينة قصا عليها بل جرما ناعرا في صدر العدالة وما أن بشر الناس بوجوها حتى تنفسوا الصعداء وأطمأنوا الطينة كلها على العدالة التي لا تستكمل وجودها إلا بوجود المحكمة العالية الرقبة على القضاء والفضاء .

غير أنه لوحظ أن في بعض مواد قانونها أحكاما بغضى الكال بتعديلها لأنت وجودها على ما هي عليه وضع القضاة القاسية في سبيل الانتفاع بهذه الرحمة العظمى ومال إليها وبين الكثيرين من طلاب العدل على ما سيظهر تفصيله في هذه المذكرة :

حتمت المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٠ على الطاعن إيداع مبلغ ألف قرش إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة استئنافية ونحسبائه قرش صاغ إذا كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية أو جزئية على سبيل الكفالة فإذا أضيف هذا المبلغ إلى المبالغ التي حتمت المادة ٤٢ دفعها على الأوراق بلفت مصاريف القدر حوالي عشرين جنيا مصريا وهذا مبلغ جسم وخصوصا في الأزمنة الحاضرة الضاربة بجرانها على الناس بل ذلك ما منع الكثيرين من طلاب العدل عن ورود منهل العدل المرجو من محكمة النفس والأبرام .

وقد ساوت المادة ١٦ والمادة ٤٢ فيما يؤخذ على هذه الأوراق سواء أكان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف أم كان صادرا من محكمة ابتدائية أم جزئية . وفي هذا إخلال بالمساواة الواجبة بين طلاب العدل . لهذا روى تعديل الكفالة وجعلها نحسبائه قرش للطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف مع إزاء ما يؤخذ على الأوراق على ما هو عليه حتى لا يتبور المترافعون في الاطباب بما لا طائل تحت من القول وما يتقرض صاغ للطعن في الأحكام الصادرة من محكمة ابتدائية ومائة ونحسب قرشا للأحكام الصادرة من محكمة جزئية .

قبول الأوراق بدون تأشير عليها من المخلصوم

لم يحتم قانون النفس على قلم الكتاب عدم قبول الأوراق بدون تأشير عليها من المخلصوم فصرى قلم كتاب محكمة النفس على أن يقبل المذكرات والمستندات من أحد المخلصين ولا ولم تقم الآخر بها وفي هذا من الصنت الشيء الكثير لأن المخلص بهذا الوضع القريب ملزم أن يتردد على قلم الكتاب بلا إقطاع ليرى هل خصمه أودع شيئا أم لا . وكل خصم بعيد من القاهرة يحتم عليه أن يحضر بنفسه أو يرسل رسولا عنه في كل يوم بل في كل ساعة ليستطلع هل أودع خصمه شيئا أم لم يودع . وهذا أمر يباهه المنطق الصحيح ويأباه ما جرى عليه العمل لهذا روى أن يزداد على المادة ما يحتم على تأشير من المخلص على ما أودعه خصمه .

مصادرة الكفالة

حتمت المواد ١٦ و ٣٠ و ٣١ الحكم بمصادرة الكفالة - عند التقاض - بعدم قبول النفس وكان يصبح الاكتفاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ وقصر حالة المصادرة عليها . وأما تحتم مصادرة الكفالة في حالة قبول الطعن على الإطلاق ففيه بعد للناس عن محكمة النفس وفيه تقييد لجرية المحكمة وكان يجب أن يكون لها الأمر في مصادرة الكفالة وعدم مصادرتها لأنها هي وحدها التي تستطيع تقدير موقف رافع النفس ووجاعة تقضيه أو عدم وابعائه فانه في كثير من المواقف لا يسعد الإنسان القانون ولكن يكون المظف عليه ظميا والحس متوجها نحو عدالة مطلبه .

لهذا روى تعديل المواد ١٦ و ٣٠ و ٣١ بما يفيد جواز المصادرة لا تحتمها حتى يكون المحكمة مطلق الحرية بحسب تقديرها وفي ذلك تحقيق للعدالة على وجه أكمل .

تكرار دفع المصاريف على يد المحكمة التي ترفع إليها القضية بناء على إحالة محكمة النفس والإبرام

ترفع دعوى على زيد من الناس بمبلغ ٣٠٠ جنيه مثلا فتقضى المحكمة الابتدائية بإلزامه بهذا المبلغ فيستأنف ويدفع أمام محكمة الاستئناف مبلغ ١٧ جنيا فتقضى محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الصادر ضده فيرفع المستأنف ضده تقاضا من هذا الحكم فترفع محكمة النفس تقض الحكم بناء على خطأ في تطبيق القانون أو تأويله وتزعم زيدا بالمصاريف وأتأب عمادة فيرفع هذا المسكين إلى محكمة الاستئناف التي حكمت لصالحه عدلا ولكنها أعطت في تطبيق القانون فتحم عليه محكمة الاستئناف أن يدفع لها من جديد ١٧ جنيا مصريا وتكون النتيجة أنه دفع !

جنيه

١٧ عند رفع الاستئناف .

١٦ يحتم عليه دفعها مصاريف قض وفيها أتايب الماماة وهي تختلف باختلاف ما حكم به من الأتايب .

١٧

رسوم جديدة بعضها عند الرجوع لمحكمة الاستئناف من جديد .

٥٠

٥٠ لملة المصاريف التي يجب عليه دفعها تحسبون جنيا مصريا | في أعدل حالة .

هذا المبلغ الجسم يتجشمه المتقاضى . والمحكمة هي التي أعطت في تطبيق القانون أو تأويله أو مخالفته الخ . وكل هذا آت من الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ ولهذا روى حذفها حتى يكفى بالرسوم التي دفعت أمام محكمة الاستئناف حين رفع لها الاستئناف .

هذه هي التعديلات الواجب العمل بها سرعا حتى لا تضاعف محكمة النفس والإبرام بسبب عدم الإقبال على قضائها لفداحة الرسوم الواجب على المتقاضى دفعها .

عريضة رقم ٨٩ - مقدمة من حسن منصور السبيك من ناحية طامية
مركز سنوس - بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إن بيته وبين
آخر قضايًا وصدر فيها حكم نزع ملكية ويطلب إيفائه وحمل تحقيق .

رأت اللجنة ضمها للعريضة رقم ٨٤ التي رأت حفظها .

عريضة رقم ٩١ - مقدمة من محمد شرف بيبرس من أهالي كفر
شاهين مركز ذقي - بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ - يطلب فيها من
الحكومة اصلاح المسجد الموجود ببلدتهم .

رأت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠
لخالفته لمبادئ الدستور .

عريضة رقم ٩٢ - مقدمة من أحمد محمد قاسم من المنصورة - بتاريخ
٢ أبريل سنة ١٩٣٢ - يطلب فيها عبارة جملة المواضاة الاسلامية بأن ترسل
له شيئا من الخيرات بمناسبة عيد الأضى المبارك .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٩٣ - مقدمة من محمد محمود اسماعيل وآخرين من أصحاب
عمال السيارات بنى سويف - بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ - بالتظلم
من قرار لجنة المواصلات القاضي بدمج تجنيد رخصهم ويطلبون إعادة النظر .

رأت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠
لخالفته المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٩٥ - مقدمة من فهدى محمد من عمال التاجر بمصر - بتاريخ
٩ أبريل سنة ١٩٣٢ - بالتظلم من وقفه من العمل ويطلب النظر في أمره .
رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

المراسل التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات والمجان المختلفة طبقا
للفقرتين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٨٥ - مقدمة من علي عبد الرحمن زيدان وآخرين من ناحية
الفرافطه شرق مركز أنعم - بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ - يطلب سرعة
إنجاز قانون طرح البحر والتصدق عليه .

رأت اللجنة إحالتها إلى لجنة الحفانية

عريضة رقم ٩٠ - مقدمة من زكي حماد وآخرين من أهالي الشطوط
مركز بيا - بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ - بالشكوى من شخص أزال معالم
الجبانة القديمة وأخذ ينقل عظام موتاهم ويقولون أنهم قدموا جملة شكوى
ولم تظهر لها نتيجة .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٩٤ - مقدمة من أحمد سالم نور وآخرين من بحار الأنطمان
بالمحلة دقهلية - بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ - يطالبون فيها تأخير موجه
سلح الأنطمان شهرا حتى لا يضطرون إلى بيعه بثمنه الخالي الذي فيه خسارة
كبيرة عليهم .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الزراعة .

رئيس اللجنة
محمد حمدي

ملحق رقم ٣٠

جلسة الثلاثاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٠
(٣ مايو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الاقتراحات والمراسل

عن المراسل التي فصلت فيها جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المرحوم الدكتور محمد عيسى)

المراسل التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقا للمادة ١١٠
من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٨٣ - مقدمة من طائفة المستخدمين الحائزين على شهادة
الدراسة الثانوية قسم ثان - بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ - يطلب منحهم
ملاوة الاثنين جنبه أموة بزملائهم الذين مضوا مدة السنتين في خدمة
الحكومة .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٨٤ - مقدمة من حسن منصور السبيك من ناحية طامية
مركز سنوس - بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إن بيته وبين
آخر قضايًا وصدر فيها حكم نزع ملكية ويطلب إيفائه وحمل تحقيق .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٨٦ - مقدمة من حمزة قاسم الشريف الحسيني من ناحية
ساقته مركز أنعم - بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢ - بالتظلم من أن وزارة
الأوقاف واصمة بدحا على أرض تخصه بموجب مبيع شرعية وفرمانات وقد
حصلت فيها تجاربات بين الوزارة وحكمة أسويط الشرعية ويطلب إنصافه .
رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ .

عريضة رقم ٨٧ - مقدمة من أحمد فتاوى الشاذل وآخرين من أهالي
ملشبة عباس مركز كفر الشيخ - بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢ - يطالبون
فيها بعدم إدخال أرض الحكومة إلى أسطحوها ضمن الأرض التي تريد
الحكومة إصلاحها .

رأت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠
لخالفته المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٨٨ - مقدمة من عبد الله سالم محمد فراش بحكمة إبنائى
البارود الشرعية سابقا - بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٣٢ - بالتظلم من
فصله من وظيفته ويطلب تحقيق شكواه وإعطاء ما يستحقه من المكافأة
أو إيجاده .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

وقد وردت هذه العريضة لمجلس الشيوخ في يوم ١٣ يناير سنة ١٩٣٢
وقيدت فيه بمر ١ فأحالها المجلس إلى النيابة العامة بكتابها رقم ٤١-٤٩-٨٩/٦٤
وبعد أن حققت النيابة هذا الطعن أحالته على هذه المحكمة بكتابها المؤرخ
في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٢ بمر ٣٧٠/٤٥/٣ وقد حدد لنظر هذا الطعن
جلسة اليوم وفيها سمعت المحكمة أقوال النيابة العامة وأقوال حضرة المحامي
عن المظنون على اتقائه على الوجه المشروع بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال المحامي عن المظنون على اتقائه
والاطلاع على الأوراق والمداداة قانونا .

بما أنه تبين لهذه المحكمة من الأوراق الخاصة بهذا الطعن والتحقيقات
التي باشرت النيابة بشأنه أن صالح للموم باشا انتخب عضوا بمجلس الشيوخ
عن دائرة منافسة للمر ٢ وأعلن اتقائه يوم ٤ يناير سنة ١٩٣٢ وفي يوم
١٣ يناير سنة ١٩٣٢ وردت لمكتب مجلس الشيوخ عريضة من محمد نجيب
الملباوي أفندي المندوب الخسني بدائرة آبا الوقف بالطنج في صحة هذا
الانتخاب ومصدقا على إمضاء مقدمها بقلم كتاب محكمة بنى مزار الأهلية
في ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ وغوى هذه العريضة أن حضرة الشيخ المنتخب
لا يحسن القراءة ولا الكتابة وأن ذلك قد ثبت بمحكم صدر ضده من محكمة
النفوس بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ وأن هذا السبب ما زال قائما فاقتضاه
يكون بإطلا طبقا لقانون الانتخاب رقم ٣٨ سنة ١٩٣٠ . حول هذا
الطعن إلى النيابة باشرت التحقيق وسألت الطاعن تقرير ماتونين عن عريضة
طعنه ثم شفع ذلك بأنه متنازل عن الطعن لأنه علم بأن الشيخ المنتخب
قد أجاب القراءة والكتابة في الفترة التي اشغلت بين حكم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١
وبين تاريخ انتخابه الحاصل في ٤ يناير سنة ١٩٣٢ وسألت المظنون على اتقائه
واستقرأه المادة ٦٥ من القرار الوزاري الصادر من وزارة المالية رقم ٦
سنة ١٩٣٢ الخاص بصيد الإسماعك فقرأها قراءة لا بأس بها ثم استكتبته
فمس المادة فكتبتها، وبما أن الطعن قد استوفى شكله القانوني ولا مرة
بتنازل الطاعن فانه من التمين على المحكمة عملا بالمادة ٦٥ من قانون
الانتخاب أن تنتظر الطعن وتفصل فيه رغما عن تنازل الطاعن .

وبما أن المحكمة اطلمت على ما كتبه المظنون على اتقائه أمام النيابة
واستكتبته عبارة من الجريدة الرسمية الصادرة في ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢
فوجدت فيما كتبه أمام النيابة وأمامها أغلاطا جملة في الإملاء ثم طلبت إليه
قراءة بعض أسطر من نص الجريدة الرسمية السابق بيان تاريخها فقرأها
بسهولة ولكن منها لم ينجح له بوضوح .

ملحق رقم ٣١

جلسة الاثنين ٣ المحرم سنة ١٣٥١

(٩ مايو سنة ١٩٣٢)

قرار محكمة النفوس والارام بإبطال انتخاب حضرة صاحب
السعادة صالح للموم باشا عضوا بمجلس الشيوخ

(باسم صاحب الجلالة فراد الأول ملك مصر)

محكمة النفوس والارام

المستقلة علنا برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد
أحمد باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة مراد وهبه بك
وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك وصاحب السعادة أمين أنيس باشا
مستشارين .

ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة بالاستئناف .

وأحمد جليل أفندي كاتب المحكمة .

أصدرت المحكمة الآتي

في الطعن المقيّد بمجدول النيابة رقم ١ سنة ١٩٣٢ وبمجدول المحكمة رقم ١
سنة ٢ قضائية .

المقدم من

محمد نجيب الملباوي أفندي المندوب الخسني بدائرة آبا الوقف .

لإبطال انتخاب

حضرة صاحب السعادة صالح للموم باشا عضو مجلس الشيوخ عن دائرة
منافسة رقم ٢ بمديرية المنيا .

الوقائع

قدم محمد نجيب الملباوي أفندي عريضة لرياسة مجلس الشيوخ مؤرخة
في ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ ومصدقا على إمضاءه عليها من محكمة بنى مزار الأهلية
بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ طلب فيها لإبطال انتخاب حضرة صاحب السعادة
صالح للموم باشا عضوا بمجلس الشيوخ عن دائرة منافسة رقم ٢ بمديرية المنيا
للسبب الذي يليه .

وبما أن الذي تبين المحكمة من اختبارها الذي حصل في الجلسة ومن الاختيار الذي حصل أمام النيابة أن المظنون في انتخابه لم يصل إلى الدرجة التي يحد منها محسناً للقراءة والكتابة وإن كان يقرأ ويكتب، وعلى هذا يكون غير سائر للشرط الأول الوارد في المادة (٧٩) من قانون الانتخاب التي أحيل عليها في المادة (٥٦) من ذلك القانون ويتعين إذن القضاء بإبطال انتخاب صالح للموم باشا عضواً لمجلس الشيوخ .

من أجل هذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وموضوعاً بإبطال انتخاب صالح باشا للموم عضواً لمجلس الشيوخ .

هذا ما حكمت به المحكمة يجلسها المنعقدة في يوم الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ الموافق (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٥٠) .

كاتب المحكمة وكيل محكمة القضاة والإبرام
امضاء امضاء

وبما أن قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٢٣ لم ينص فيه على اشتراط معرفة الكتابة والقراءة في التواب والشيوخ وفي سنة ١٩٢٤ تمتدلت المادتان ٣١ و ٦٦ من قانون سنة ١٩٢٣ ونص فيها على أنه يشترط في النائب والشيوخ أن يحسن القراءة والكتابة وجاء قانون سنة ١٩٢٥ فنص في المادتين ٦٤ و ٣٠ على أنه يشترط في كل من النائب والشيوخ أن يعرف القراءة والكتابة ثم جاء القانون الأخير الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ فعاد المشرع في المادتين ٦٦ و ٥٦ إلى اشتراط إحسان القراءة والكتابة في كل من النائب والشيوخ .

وبما أن احسان القراءة والكتابة هو درجة فوق معرفة القراءة والكتابة لأن فيه تقيد المعرفة بدرجة الحسن وهي أرقى من مجرد المعرفة التي تتحقق بأدنى درجات المعرفة .

وبما أنه يجب أن يلاحظ أن اشتراط القانون إحسان القراءة والكتابة في كل من النائب والشيوخ مقصود به التمكن من القيام بواجبات النيابة قياماً يعود بالفائدة على المجموع بتفهم ما يدور بالمجلس من المناقشات وإبداء الرأي النافع فيها يمرض من المسائل يحد بحثها وهذا يستدعي بلا أدنى ريب الإلمام بدرجة من القراءة والكتابة تسهل على النائب أو الشيوخ تحقيق هذه الأغراض التي قصدتها المشرع .

ملحق رقم ٣٢

جلسة الاثنين ٣ المحرم سنة ١٣٥١

(٩ مايو سنة ١٩٣٢)

وزارة المالية

الجنة المالية

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢-١٩٣٣

١ - نظرة عامة :

لم تترك الحوادث التي وقعت خلال سنة ١٩٣١ في ميدان الاقتصاد والمال مجالاً للشك في أن الأزمة التي يجتازها العالم منذ ثلاثة أعوام ولا يزال يربف في أصقاعها من شر ما ميت به البرية في التاريخ الحديث ، فقد بدأت أضرارها منذ عام ١٩٢٩ في صورة هبوط مطرد في أسعار الحاصلات الزراعية ثم المنتجات الصناعية ، تلاه كساد متفقم في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي ، أسفر عن انكماش شديد في نطاق التجارة الدولية ، حبه اختلال متوال في الميزان التجاري لكثير من الأقطار . ومع أن بوادر الأحوال في مستقبل السنة الماضية كانت تبث على الظن بأننا قد بلغنا من الشدة ذروتها ولم يبق إلا أنت نضجر في هودة إلى سهول الرخاء فإن تطورات الحوادث قد خيبت كل رجاء وقضت على كل تكهن .

لقد بدأ عام ١٩٣١ ومستوى الأسعار العالمية سواء في أسواق العروض أم في أسواق القرايطيس يمنح إلى الصعود . ولكن هذا الانتعاش الذي انجم عنه متفائلين في مذكرة السنة الماضية لم يلبث أن عقبه انتكاس أعاد الأسعار سيرتها الأولى من الهبوط ، ثم اتضح أن الأزمة وقد طال أمدها وتراكمت آثارها لن تقتصر على مظاهرها السابقة ، فقد جاءت هذه المرة تضرب بموعلاً في أساس الصرح الاقتصادي : في النظام المصرفي والتقدي ، وتهاجم بشدها حتى أكثر الصلوات مناعة وأقلها اضطراباً .

وقد كانت البلاد التي تزج تحت ثقل أعباء الديون الدولية في أوروبا الوسطى أول من استهدف لوقع الصدمة . ففي مايو سنة ١٩٣١ توقف أكبر بنك النمسا عن الدفع ، وكان ذلك نذيراً لم ، فلم يبق إلا قليل حتى كان النظام المصرفي في ألمانيا يترنح . ومع أن البلاد العائمة حاولت معالجة الحال بشق الوسائل فانها لم تستطع انهاء ما تشعب من آثار الأزمة ، ولم يلبث أن انتقل ميدان الاضطراب إلى لندن واتفق عباره من قسم الارتباط بين الجنيه الاسترليني والذهب .

وكان لابد - وللسوق المالية في لندن تلك المكانة الرقيقة وفلك التفوذ المعروف بين أسواق العالم - أن يحدث هذا القرار الخطير الذي اتخذته الحكومة البريطانية في ٢١ سبتمبر الماضي تهلقاً لفسح المدى في سائر الأسواق والدوائر المالية وفي النظام التقدي لكثير من البلدان . فلم يلبث أن رأينا لكثير من الأقطار يقفوا أثر بريطانيا في الخروج الواحد تلو الآخر عن قاعدة الذهب ، وسارت في هذا التيار بلاد ذات عملات مستقلة وأخرى عملتها الأعلى مرتبطة بالسترليني . كذلك رأينا سياسة التقييد لبيادلات الخارجية وعمليات القطع الأجنبي يتبع نطاقها دفعة واحدة فأخذ بها طائفة عديده من البلدان في آن واحد أو في تواريخ متقاربة .

وبالرغم من المركز الحصين الذي ظلت أمريكا تتخف به منذ أخذت واردات الذهب بعد الحرب تتدفق إليها من كل صوب فإن نظامها المصرفي لم يكن ليحجز من وقع الصدمة التي أصابت سوق لندن وزعزعت كثيرا من شعور الاطمئنان في كل مكان . فقد جعلت البنوك الأجنبية - تدعيا لمركزها في وسط المعاصرة - تسحب أرصدها من نيويورك ، كما أخذ الجمهور الأمريكي يتأفف على احتجاء النقد ، فكانت النتيجة ما شوهد من توالي التوقف عن الدفع في عدد عديد من البنوك الأمريكية ، ومن خروج الذهب من الولايات المتحدة على نطاق لم يسهل له مثيل إلا ما كان قد حدث قبل ذلك في ألمانيا ثم في إنجلترا .

ولا شك في أن خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب يعتبر أمر حاد في سنة ١٩٣١ ارتجت له الأسواق المالية في جميع أرجاء المعمورة ، خصوصا وأن قرار الحكومة البريطانية لم يكن نتيجة تدبير مقصود بل كان تسليا بحكم المقادير . ولئن كان قرار الفصل قد قوبل في بريطانيا بقدر عظيم من رباطة الجأش فإنه من البعث تجاهل الحقيقة الواقعة وهي أن ذلك القرار إنما استبدل أزمة بأزمة لأن القيمة المستقبلية لكثير من العملات قد أصبحت محاطة بالشك بعد أن خرج الاسترليني من صفوف العملات الوطيدة ، وستظل التجارة الدولية إلى أجل معابة من جراء ذلك بشيء من الشلل .

ولئن أردنا أن نقين نتائج الخروج عن قاعدة الذهب عندنا وعند غيرنا فيجب ألا يعزب عن بالنا أن الخطاطم العاملة يشبه فعله فعل بعض المنبهات الطبية والسموم من حيث إن سرعة تأثيره تختلف اختلافا عكسيا تبعا لقوة المناعة في الجسم المتأثرا . ففى بلاد بريطانيا ذى كيان اقتصادي منظم أحسن تنظيم ، وذو موارد مصرفية عظيمة ، وذو تقاليد راسخة لحياة تجارية مرتبة ، لم يكن من المتوقع أن يؤدي إيقاف العمل بقانون معيار الذهب إلى وقوع كارثة عاجلة . فسرعان ما استطاع الشعب البريطاني أن يكيف حياته وفقا للأحوال الجديدة بأقل ما يمكن من الاضطراب .

أما نحن في مصر فقد احتملنا الصدمة في هدوء وسكينة ، وبالرغم من ظروفنا الخاصة التي قضت بأن تكون مواردا المصرفية محدودة ونحت سيطرة غيرنا - لأن معظم البنوك في مصر إن هي إلا فروع لبنوك خارجية تتكيف بتطورات الأحوال في البلاد التي بها المراكز الرئيسية - فقد صمدنا للحوادث في غيرهم ولينا ، حكومة وشعبا ، زلج مجرى الأمور ونتبع تطور الأحوال بعد أن أصبحت رئاسة مجلس الوزراء بلافا ٢٣ سبتمبر حددت فيه مركز الحكومة تجاه التغيير الذي وقع بقدر ما سمحت به الظروف وتقتضيه حيث قالت :

"لما كان أجل الاتفاق المقود بشأن نظام العملة في مصر ينتهي في آخر ديسمبر القادم فقد كان ذلك النظام محل بحث الحكومة منذ بضعة شهور ، وتداولت عبارات بشأنه بين الحكومة والبنك الأهلي منذ أول الصيف . فلما حدث أن عدلت الحكومة الإنجليزية أخيرا عن النظام الذي أسسه الذهب كان من واجب الحكومة أن تبحث نتائج هذا التغيير بين بلجيكية الإنجليزية وبلجيكية المصرية من وثيق الارتباط طبقا لأحكام النظام المذكور . وقد استأثرت في بحثها بأصحاب الرأي من مديري البنوك وأرباب الأعمال مصريين وأجانب ، فوجدت أن الرأي السائد لديهم هو أن إقلاع الحكومة الإنجليزية عن نظام النقد الذي أسسه الذهب وما اقتضاه ذلك من هبوط قيمة النقد الإنجليزي ، وبالتالي في النقد المصري ، لن يحدث من الآثار ما يمكن أن يضر مصالح الأهالي خصوصا جمهور الزراع .

وقد كان أثره حتى الآن في اتجاه أسواق بورصة القطن أثرا مرضيا ، ولا يتظر أن يكون له غير ذلك في بورصة الأوراق ، فضلا عما يجب أن يترتب عليه من بعض الانتعاش في الصناعة .

وهم يؤمنون بناء على ما لديهم من المعلومات الخاطئة والارادية أن المبوط لن يتجاوز كثيرا الحدود التي انتهى إليها ، وأنه لن يمضي وقت طويل حتى تستقر الحال .

وعلى كل حال فإن الحكومة ترقب عن كثب تطورات الحالة المالية المترتبة على التغيرات المذكورة لتتخذ في الوقت المناسب من الاجراءات ما يمكن أن تقتضيه تلك التطورات للحفاظ على المصالح المصرية .

بيد أنه لا يجوز لنا أن نتعاضد عن الحقيقة الواقعة وهي أن الانحطاط الذي أصاب العملة المصرية قد جاء بأجل جديد خلقى بأن يحدث تمديلا كبيرا في الارتباطات التي بين مختلف عناصر القوة في البلاد .

إن كل انحطاط في النقد لابد أن يحدث شيئا من الاضطراب الخطير يحتمله كل قطر بنسبة مئحته المالية والاقتصادية . صحيح إنه بعد مضي زمن ما لا تلبث عناصر الاقتصاد الأهل أن تتكيف قيمتها بحيث تتسق مع المستوى الجديد للوحدة النقدية ، ومن ثم ينشأ توازن جديد يماكي في مجموعه التوازن السالف وإنما على مستوى مطابق المبلغ الانحطاط في العملة . ولكن حتى مع التسليم بصحة هذا الفرض فإنه لابد من بقاء أشياء كثيرة أزمانا طويلة دون أن تتأولها هذه التسوية ، ذلك فضلا عن أنه لاستدوسة من اجتياز فترة انتقال يكون التوازن السالف قد انقلب في خلالها رأسا على عقب ، وبغضل هذه الفوضى تتوزع رؤوس الأموال توزعا جديدا يكون على البعض نعمة وعلى الآخرين همة من غير الثقات إلى عدالة واستحقاق .

ولا شك في أن انحطاط الجنيه المصري لن يكون بشر عواقبه في هذه البلاد ، فإنه لا بد يحدث بعض الثقل ، ولن يستطاع اجتياز فترة الانتقال إلا ببذل مجهود استثنائي من قبل الحكومة والأمة معا .

على أن هذه الحقيقة لا ينبغي أن تمنعنا من الاعتراف ببعض المزايا التغير الذي سافقنا إليه الحوادث . فإن الديون العقارية التي على الأراضي الزراعية مقدرة بالجنيه المصري ، فأى انحطاط في قيمة العملة معناه تخفيض من القيمة الحقيقية لهذه الديون . ولما كانت أثمان الأراضي سوف ترتفع قيمتها الاسمية بالتدريج فالنتيجة النهائية ستكون تخفيف عبء الديون التي على طاق الزاعة . أضف إلى ذلك أن المبوط في أثمان الأراضي بعملة الذهب قد أخرج مركز شركات التسليف العقارية . فانحطاط النقد — بإحداثه في الاسعار ارتفاعا اسميا — سيكون من شأنه تفرج الضائقة من هذه الشركات ومساعدتها على تحصيل ما لها من دُمَحات عموسة .

أما الأعباء الملقاة على طاق الفلاح — وأخصها الضرائب والايحارات — فهي أيضا مقدرة بالوحدات النقدية . فالانحطاط في النقد سيؤهل حتى إلى تخفيض قيمتها الحقيقية . صحيح أن هذه المطلوبات من الفلاح سوف تتكيف شيئا فشيئا حتى تمتشج مع المستوى الجديد للعملة ، ولكن تكيفها سيكون بطيئا وسيكون أبطأ بلا شك من ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية .

وما قيل عن الزراعة يصدق على الصناعة وإن يكن الانتاج الصناعي لا يزال ضعيفا في البلاد .

على أن هذه القوائد التي يحميها المنتجون مسوف تؤخذ من طوائف أخرى من الأمة ، وبالأخص من أصحاب الدخل التي لها صفة الثبات ، كعملة القراطين ذات السخل الثابت وكأصحاب الرهون العقارية وكالموظفين والمستخدمين .

أما فيما يخص بتخفيف أعباء الميزانية فإن انحطاط النقد سيهون مهمة الحكومة إزاء الموظفين ، ذلك أنه من السهل نسبيا ضبط الاختراع الاسمي في قيمة المساهيات . فالوظف الذي اعتاد أن يتقاضى مائتي جنيه مصري لن يتقبل بسهولة قبض ثلاثة أرباعها وجرمانه من الرج الباقي ولو كانت المقدرة الثرائية لهذه الأرباع الثلاثة قد أصبحت تساوي المقدرة الثرائية للأرباع الأربعة في وقت معين ، ولكنه يقل — مادام يتقاضى المائتي جنيه غير مقنونة — أفاض مقدرتها الثرائية . ومن ثم يكون من الأيسر على الحكومة أن توفق إلى تخفيض القيمة الحقيقية لمساهيات الموظفين .

ولم يكن غريبا، حيال كل هذه الظروف، أن يتقص المستهلك من القطن بأنواعه في العالم في موسم سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ عنه في أي من المواسم منذ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ . وتدل الإحصاءات على أن المستهلك في موسم سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ قد قص عنه في موسم سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بنحو ٢,٧١٨,٠٠٠ باقة (وهو ما يوازي ١١ ٪) . (تقريبا) وعلى أن نسبة القطن في القطن الأمريكي قد تجاوزت النسبة في الأنواع الأخرى .

النوع	سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠	سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١	نسبة القطن
أمريكي	آلاف الباقات ١٣,٠٢٣	آلاف الباقات ١٠,٩٠٧	٪ ١٦
هندي	٦,٠٨٧	٥,٨٦٠	٪ ٤
مصري	٩٣٧	٨٥٢	٪ ٩
أنواع أخرى	٥,١٦٢	٤,٨٦٤	٪ ٦
	٢٥,٢٠٩	٢٢,٤٨٣	٪ ١١

ولا يزال الاضطراب المستحوذ على النفوس في الأسواق مساعدا على استقرار أزمة القطن في هذا الموسم بالرغم من الزيادة الظاهرة في الطلب من بعض الأنظار .

ولما أن رأت الحكومة التدهور في أسعار القطن يتوالى حتى بلغ سعر السكلاريدس في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ - ١٩٣٠ ٧,٤٠ رايالا والاشموني ٧,٤٠ رايالا في اليوم حينه فكرت في تدبير موقت قد يكون له أثر في تنظيم العرض والطلب ذلك أنها وأت تحديد المساحة القطنية في منطقة السكلاريدس بنسبة ٣٠ ٪ وفي غيرها بنسبة ٢٥ ٪ من المساحة القابلة للزراعة ، وقد صدر مرسوم بذلك في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ .

ولامتد الحكومة هذا الاجراء ، الذي اقتضته ظروف استثنائية أهمها وفرة المتبقي من المواسم السابقة ، نزعها منها على سياستها القطنية التي رسمتها في الماضي وأقرها مجلس الوزراء في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠ . وهي تريد أن يظن أن عملاء القطن المصري إلى أنهم سيحصلون دائما يسدون به الحاجة التي أنفوا سدّها منه . ولئن قل محصول سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ من بعض الأصناف فإن في المخزون من مخلفات المواسم الأخيرة من قطن الحكومة وغيره ما يسد ذلك القصر .

٣ - مساعدة الزراعة وحماية الثروة الزراعية :

ولما كان القطن أساس الثروة المصرية فإن تدهور أسعاره ثلاث سنوات متوالية قد أحل بالزراع شراخيا ، فنضبت مواردهم ، وأقترت خزائنتهم ، وأخذ الباشون يضيّقون الخناق عليهم ، فكثرت البيوع الجبرية ، وهبطت قيمة الممتلكات العقارية ، وأخذ السواد الأعظم منهم يعيش من رأس ماله بعد عجز إرياده وإحمال موارده . فطرز الحكومة

(١) تقسيط السلف الزراعية ومتأخرات أثمان البذور والأسمدة :

فأصدر وزير المالية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣١ قراراً يقضى بتقسيط السلفيات الزراعية المستحق تحصيلها في سنة ١٩٣١ على خمس سنوات بدون فائدة .

ولم يلبث أن بجل القرار شاملاً للتأخر من أثمان البذور والأسمدة التي كانت توزعها وزارة الزراعة .

(ب) مجهودات بنك التسليف الزراعى :

وقد كان إنشاء بنك التسليف الزراعى فى صيف سنة ١٩٣١ خير معوان للحكومة على معالجة خبط الأزمة بين طبقات الزراع عامة والصغار منهم خاصة . فقد أقرض البنك صغار المزارعين بلغى أقطابهم ٧٠١٨ جنيناً و ٩٢٥ ملياً ، وأقرضهم على الأقطان نفسها لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٣١ : ١١٠٢٧١ جنيناً على ٧١٥٢٧ قسطاً ، وعلى الأبقرة حتى ذلك التاريخ ٢٩٤٠ جنيناً على ٥٧٣٨ أردباً ، وعلى الفول السوداني ٣٩١ جنيناً على ٨٥٦ أردباً . ووزع من التقاوى على صغار الزراع وكبارهم ٩٩٩٢٥ أردباً من القمح و ٤٣٧٢٧ من الفول . ولا يزال البنك يراعى مجهوده لتخفيف وقع الأزمة في الأوساط الزراعية بما يقدمه من تقاوى متقاة وأسمدة جيدة بأسعار معتدلة وشروط ملائمة .

(ج) وسائل صيانة الملكية الزراعية :

وعينت الحكومة عناية خاصة بصيانة الملكية الزراعية واتجهت لذلك بخلف السبل مما نيتنه فيما يلى :

(١) رأت الحكومة ، منعا لوقوع بيع جبرية بأثمان يكون من ورائها أن تتأثر القيمة الحقيقية للأطيان الزراعية أن تضع تحت تصرف مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى مليوناً من الجنيهات (قيل إنه قد زاد إلى مليونين عند الاقتضاء) روى أن يخصص — إلا فى أحوال استثنائية — لمساعدة صغار الملاك للأطيان الزراعية ومنوسطى الحال منهم ممن أثرت قيم الأزمة القائمة . وقد تبين من الاتفاق الذى تم بين الحكومة والبنك أن تدخل الأخير على ملك البيع يضى على اعتبارين :

أولاً — أنه إذا كان فى مقدور المدين أن يقدم ضماناً إضافياً فإن البنك يشمل بقدر المستطاع على إيجاد اتفاق بين الطرفين ؛

ثانياً — أنه إذا ثبت أن توقف المدين عن السداد يرجع إلى الأزمة الحالية فإنه يتعين على البنك التدخل والدفع لحساب الحكومة أو الصهد باسم الحكومة بضمان مبلغ يسمح بالتفادى من زرع الملكية لأجل معين .

وفى على بيان نتيجة التدخل حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ :

معدل الفضايا التى حصل التدخل فيها ٨٧٤

مساحة الأراضى التى أوقفت إجراءات زرع ملكيتها ٣٤٤٢٦ فداناً و ١٢ قيراطاً و ٥ أسهم .

المبالغ التى دفعت لتحقيق الإيقاف ١٨٠٨١٥ جنيناً و ٨٦٧ ملياً .

متوسط ما دفع من فقدان ٥ جنيهات و ٢٥٢ ملياً .

على أن برنامج التدخل الذى وضعه البنك وأقره مجلس الوزراء فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٣١ يتضمن بصفة عامة الامتناع من شراء الأطيان المروضة للبيع الجبرى تحاشياً من تعرض الحكومة للصعوبات المترتبة على إدارة أملاك غلظة المساحات مشتقة من جهات متعددة ، على أن يوجه مجهود هيئة مجلس إدارة البنك التى عهدت إليها الحكومة

هذه المهمة إلى السعي لإيجاد اتفاق بين الدائن والمدين يحول دون الإكراه إلى نزع ملكية الأرض ، وذلك إما بزيادة الضمان المقدم للدائن إذا كان في استطاعة المدين ذلك ، أو بتدخل الهيئة ودفع القسط المستحق في الأحوال التي يتبين فيها أن توقف المدين عن السداد يرجع إلى الأزمة الحالية .

(٢) غير أنه لما كانت الحالات المعروضة فيها أطيان للبيع الجبرى كثيرة ، ويوجد من بينها حالات قد يقضى مبدأ المصافاة على القوة العقارية للقطر بالتدخل فيها لمعالجة دون حصول الدائنين عليها أو بيعها بأثمان بخسة ، فإن الحكومة قد رأت لزما عليها أن تولى هذه الأحوال نصيبا من عنايتها .

وقد انتهى بحث وزارة المالية إلى الاتفاق مع الشركة المقارية المصرية على أن تتولى شراء الأطيان التي يتضح من بحث حالتها أنها بيعت أو أنها معرضة للبيع بتخفيض ، على أن تتحمها الحكومة بالمال اللازم لتحقيق هذا الغرض ، وعلى أن تتولى تلك الهيئة إدارة تلك الأطيان إلى حين وجود مشترها بسعر مناسب ، مع إعطاء المدين الأصل وعائلته ثم أهل منطفته حق الأولوية في الشراء .

(٣) ولما لللكية الصغيرة في القطر من شأن خطير قرر الرأى على أن ينشأ قسم في بنك التسليف الزراعى ليقوم بعمليات الاقتراض لصغار الملاك برهن أطيانهم ، تلك العمليات التي كان يقوم بها البنك الزراعى المصرى فيما مضى وانصرف منها في السنين الأخيرة .

ولقد اتجهت النية في بادئ الأمر إلى شراء موجودات وذممات ذلك البنك ، إلا أنه روى فيما بعد العدول عن ذلك ، والاستفادة مما كان سيدفع له في عقد قروض جديدة تخفف عن كاهل كثير من صغار الملاك ممن يقاسون الأمرين من المرائين ومن غلاء التجار الذين يستغلون سذاجتهم ويوقعونهم في أشراك من الديون بأسعار باهظة تعهد من سنة إلى سنة دون أن يعرف أولئك البسطاء سبيلا إلى انخلاص منها .

ولقد أحيل مشروع ذلك القسم من بنك التسليف على المجلس الاقتصادى لمدرسه ، ويرى ألا يمضى وقت طويل حتى يخرج المشروع إلى حيز العمل .

(٤) ولما لاحظت الحكومة أن البنوك المقارية قد أوصدت أبوابها في وجوه طلاب الاقتراض من كبار الملاك لم تر مندوحة من مفاجئة القائمين بأمر تلك البنوك في الأمر ، موجهة النظر إلى العواقب الوخيمة التي تجرها خطة الركود مع تقديرها للظروف القاسية التي اضطروا لاجتيازها ، فوجدت في نفوسهم الرغبة في المعاونة على تخفيف وطء الأزمة والعودة إلى الاقتراض في حدود معتدلة ، وبشروط ، إن تكن دون الشروط القديرة ملازمة ، إلا أن الظروف التي اضطروا إلى الالتزاق إليها تبررها تبريرا كافيا في الوقت الحاضر ، مع ما هنالك من أمل في تنقيحها إذا ما انحلت قيمة الأزمة عن جو أكثر ملازمة لتلك المعاهد من الجوامع الآن .

(٥) وتبحث الحكومة الآن فيما يمكن أن تتفقده معاهد التسليف العقارى من إجراءات لتخفيف أعباء الأقساط السنوية حتى تصبح متمشية مع ما هبط إليه إيراد الأعيان المرهونة ، مقدرة في ذلك مصلحة المدينين ومصصلحة المعاهد نفسها .

٤ — الميزان التجارى :

ولم تقتصر آثار الأزمة على الأوساط الزراعية بل شملت مناحى النشاط الاقتصادى كافة ولقحت التجارة والصناعة بقدر ما أصابت الزراعة . وإن نظرة ثقى على أرقام الميزان التجارى لتبين مبلغ اضطراب توازنه بسبب الظروف السيئة التى تحياها البلاد .

الواردات

الاصناف	القيمة بالآلاف الجنيهات المصرية			الفرق بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٠
	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	
الدخان	١,٤٥٤	١,١٧٠	٩١٥	٢٥٥—
الأصناف الأخرى...	٥٤,٨٢١	٤٦,٣١٨	٣٠,٦١٤	١٥,٧٠٤—
المجموع	٥٦,٢٧٥	٤٧,٤٨٨	٣١,٥٢٩	١٥,٩٥٩—

الصادرات

الاصناف	القيمة بالآلاف الجنيهات المصرية			الفرق بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٠
	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	
القطن	٤١,٣٦١	٢٣,٧٨٨	١٩,٦٨٨	٤,١٠٠—
السجائر	٠٠,٣٥٢	٠٠,٣١٢	٠٠,٢٤٨	٦٤—
الأصناف الأخرى ...	١٠,٤٧٤	٧,٨٤١	٨,٠٠١	١٦٠+
أصناف مواد تصديرها	٥٢,١٨٧	٣١,٩٤١	٢٧,٩٣٧	٤,٠٠٤—
	١,٦٠٠	٩٦٤	٧٢٦	٢٣٨—
	٥٣,٧٨٧	٣٢,٩٠٥	٢٨,٦٦٣	٤,٢٤٢—
زيادة الواردات على الصادرات ... }	٢,٤٨٨	١٤,٥٨٣	٢,٨٦٦	١١,٧١٧—

(١) تجارة الصادر :

ويتبين من الأرقام المدونة في هذا الجدول أن الصادرات والأصناف المصادرها ، أو عبارة أخرى السلع التي تشتري مصر قيمتها ما تحتاج إليه من الأصناف التي لا تستطيع إنتاجها ، قد هبطت قيمتها بنسبة ٤٧٪ في خلال سنتين ، وهذا راجع لا محالة إلى الكساد الذي منى به القطن . فقد صدرنا من القطن في سنة ١٩٣١ ما قارب قيمته العشرين مليونا من الجنيهات في حين أنه منذ سنتين تجاوزت قيمة الصادرات في السنة الواحد والأربعين مليونا .

ويتضح من البيان الآتي أن الانحلال في تجارة الصادر من القطن يرجع إلى هبوط الأسعار أكثر منه إلى انخفاض الكميات :

القطن المصدر في سنة ١٩٢٩ يبلغ ٧,٢٢٥,١٠٠ قطار متوسط ثمن القطار ٢٧,١٣ ريالاً .

» ١٩٣٠ » ٥,٩٢٧,٠٠٠ » ٢٠,٠٠٨ »

» ١٩٣١ » ٧,٣٩٧,٠٠٠ » ١٣,٣١ »

ولئن كانت الكمية قد قلت في سنة ١٩٣١ عنها في سنة ١٩٢٩ بنحو ٣٪ فقط فإن الثمن قد هوى إلى ما دون النصف ، وكان من جراء ذلك أن أصبحت القيمة الإجمالية لصادرات القطن في سنة ١٩٣١ نحو ٤٨٪ من ثمنها في سنة ١٩٢٩ . ويمكن أن يستنتج من البيان السابق أن محالة رفع الأسعار في سنة ١٩٣٠ بوسائل مصطنعة قد عطلت التصريف ، ومن ثم نقص ما صدر في تلك السنة نقصاً يئس .

على أن ازدياد الصادر في سنة ١٩٣١ بحيث لم يقل عنه في سنة ١٩٢٩ إلا بقدر ٣٪ دليل على أن الطلب على الأقطان المصرية لا يزال مستمراً بالرغم من تفاقم الأزمة ، ولكنه طلب مقيد بصر معين .

وبين الجدول الآتي الكمية المصدر من القطن لكل من الاقطار التي تعاملنا معها في سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ :

المصدر بالقطن

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	
٢,٦٠٦,٠٠٠	١,٩١٨,٠٠٠	٢,٥٣٦,٠٠٠	بريطانيا العظمى
١,٠٤١,٠٠٠	٨٦٥,٠٠٠	٧٧٧,٠٠٠	فرنسا
٤٨٧,٠٠٠	٥٧٧,٠٠٠	٧٢٢,٠٠٠	ألمانيا
٣٩٥,٠٠٠	٣٣٥,٠٠٠	٥٩٠,٠٠٠	روسيا
٥٣٦,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٥٠٨,٠٠٠	إيطاليا
٣١٥,٠٠٠	٢٢٤,٠٠٠	٤٦٤,٠٠٠	اليابان
٦,٠٠٠	٢٥٢,٠٠٠	٤٦٣,٠٠٠	الهند البريطانية

سنة ١٩٣٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	
٢٠٨,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٥٨,٠٠٠	ألمانيا
٣٦٥,٠٠٠	٣٠٥,٠٠٠	٣٧٩,٠٠٠	سويسرا
١,٣٧٧,٠٠٠	٣٧٢,٠٠٠	١٨٦,٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٤٩,٠٠٠	١٣٣,٠٠٠	١٥٨,٠٠٠	تشيكوسلوفاكيا
١٣,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٧٢,٠٠٠	الصين
٦٦,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	٧١,٠٠٠	بولونيا
٥٢,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	النمسا
٥٧,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	٦٢,٠٠٠	بلجيكا
١١,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	كندا
١٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٣,٠٠٠	المجر
٤,٠٠٠	٥,٠٠٠	٩,٠٠٠	السويد
٦,٠٠٠	٤,٠٠٠	٧,٠٠٠	هولندا
٣,٠٠٠	٤,٠٠٠	٧,٠٠٠	اليونان
٧,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٧,٠٠٠	البرتغال
٨٠٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	أقطار أخرى

ويتضح لمصنف هذه الأرقام أن المصادر من القطن إلى ألمانيا والهند وألمانيا والصين وبلجيكا وكندا والسويد واليونان في زيادة مطردة، وهذه ظاهرة جديرة بالملاحظة، لأن هذه البلاد ليست من أقدم عملاء القطن المصري، وذلك بينا المصدر إلى فرنسا وسويسرا والولايات المتحدة قد هبط هبوطا يستلفت النظر، فقد كانت فرنسا تستورد في سنة ١٩٢٩ فوق المليون القطن فإذا بها في سنة ١٩٣١ لا تستورد سوى ٧٧٧,٠٠٠ قطن، وكانت الولايات المتحدة تستورد في سنة ١٩٢٩ : ١,٣٧٧,٠٠٠ قطن فإذا بها في سنة ١٩٣١ لا تستورد سوى ١٨٦,٠٠٠. ويتبين أيضا أن بريطانيا وروسيا وإيطاليا واليابان وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وبولونيا والمجر قد عادت في سنة ١٩٣١ إلى شراء الكميات التي كانت تشتريها من قبل أو ما يقرب منها بعد هبوط ما تصدر إليها في سنة ١٩٣٠ هبوطا محسوسا.

وترجع الزيادة في المصدر لألمانيا إلى حركة إحلال الأقطان المصرية محل أقطان أخرى في عدد من المعامل وإلى نشاط الدعاية خصوصا بعد إدخال التعامل في القطن المصري بصورة برين.

وتعزى الزيادة في استيراد الهند للأقطان المصرية خلال سنة ١٩٣١ إلى اشتداد الإقبال على الأقطان الجيدة التيلة من جهة، وإلى ضعف محصول أوغندا في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ من جهة أخرى. ولقد فرضت في الهند أسعار ضريبة تقدر بنحو ٢٨ قرشا على القطن من جميع الأقطان التي ترد إليها ابتداء زيادة موارد الميزانية، وتصادف أن هبطت في الوقت عينه حركة شراء الأقطان المصرية في الهند، فبالرغم من ذلك فإنه راجع إلى الضريبة، ولكن لما كانت الضريبة ذات فئة واحدة على جميع الأقطان، وربما كان القطن المصري أقل الأقطان تأثرا بها باعتباره من أعلاها

قيمة ، فالواقع أن الضريبة وحدها لا يمكن أن تكون ملائمة ذلك المربوط الذي يرجح أن يكون السبب فيه ما تصادف بمجهه إبان فرض الضريبة من وفرة محصول أوفندا - حيث معظم تجارة القطن في أيدي الهنود - في السنة التالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ .

ونشطت صناعة القطن في لكشوير على أثر خروج التجار عن قاعدة الذهب ، ومن ثم استعادت في سنة ١٩٣١ الشطر الأكبر مما فقدته في سنة ١٩٣٠ من تجارة القطن المصري .

وكذلك ازداد إقبال إيطاليا واليابان وتشيكوسلوفاكيا وكندا زيادة محسوسة .

وقضت ضريبة السبعة الستات على الشطر الأكبر من صادرات القطن المصري للولايات المتحدة . على أنه لا يزال هناك أمل في أن يباد النظر في القريب المآجل في تلك الضريبة ، وألا تضطر الحكومة المصرية أن تسلك حيل حاصلات الولايات المتحدة ومتجات صناعتها مسلكا يحاكي مسلك تلك البلاد حيل الحاصلات المصرية .

ولقد عانت صناعة القطن في فرنسا كثيرا من الشدائد خلال السنة الأخيرة ، ولعل في هذا تحليل لما أصاب حركة استيراد فرنسا للأقطان المصرية من انضغاط نسبي .

وإننا نرجو لما بذل ويذلل من الجهود في سبيل الدعاية للقطن المصري في فرنسا أن يؤتي ثمره ويمجد تأييدا فيما تم نحو إدخال التعامل في الأقطان المصرية في بورصة المانحة .

(ب) تجارة الترانسيت :

ولقد كان الانضغاط يمتد أيضا في كيات البضائع التي أميد تصديرها ، مما يدل على أن مصر قد فقدت شطرا من تجارة الترانسيت التي كانت مستحوذة عليها . على أنها نرجو أن تكون العوامل التي أدت إلى ذلك عوامل طارئة ، وألا يلبث القطن حتى يستعيد مكانته من هذه الوجهة بما له من مركز جغرافي ممتاز . وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا الانضغاط يرجع إلى غير عوامل الكساد العام الذي أصاب مقدرة الشراء في مختلف الأقطار .

(ج) تجارة الوارد :

وإذا ما قارنا تجارة الوارد في سنة ١٩٣١ بمثلها في كل من سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ لانتضح أن النقص في السنة الماضية قد بلغ ٤٤٪ من تجارة الوارد في سنة ١٩٢٩ و ٣٤٪ منها في سنة ١٩٣٠ . ويرجع ذلك إلى حالة الكساد العام من جهة ، ومن جهة أخرى إلى ما حدث في شهري يناير وفبراير سنة ١٩٣٠ من انكباب التجار على استيراد بعض الأصناف قبيل صدور التعريفات الجمركية ، حتى لقد قدرت قيمة الأصناف التي استوردت لهذا الاعتبار بما لا يقل عن ١٠ ملايين من الجنيحات ، ومن ثم اكتظت الأسواق بهذه السلع وامتد بيعها بلا شك خلال سنة ١٩٣١ . وفي المستورد من السكر ما حدث ، فإن الكيات الفائضة التي اشترت قبيل ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ لبثت في الأسواق تنافس الانتاج المحلي حتى الآن . وكذلك كان شأن المستورد في تلك الآونة من الكبريت وطائفة أخرى من الأصناف .

ويجب ألا تنفل سببا جوهريا من أسباب المربوط في قيمة تجارة الوارد ألا وهو هبوط مستوى الأسعار كما تدل عليه الأرقام التالية :

٥ - تنشيط الصناعة والتجارة :

(١) مجهودات مصلحة التجارة والصناعة :

ولقد عنت الحكومة في السنة الأخيرة عناية خاصة بشد أزر الصناعة والتجارة في البلاد وظهرت مصلحة التجارة بالمظهر اللائق بها من حيث سهرها على ترقية الشؤون الصناعية والتجارية ، وأخذ خيراؤها وإحسانها الفنون في الاتصال بأرباب الصناعات لاستعزاء نظرم إلى مواطن الضعف في أعمالهم وإرشادهم إلى طرق الإصلاح والتهديب .

وقد أنشأت المصلحة معسلا كيميائيا للبحوث والتجارب التي يجريها هؤلاء الخبراء والأخصائيون تمهيدا لنشر نتائجها بين الأوساط الصناعية ، كما أنشأت محطة للبحوث والتجارب الخاصة بصناعة النسيج لإمداد النساكين بأحدث ما يصل إليه التحقيق والاستقراء وشيدت مصبغة نموذجية تصبغ الخيوط القطنية بالأصباغ الحديثة ، وأقامت مصنعا نموذجيا للسجاد لتعلم وتدريب الفتيات على هذه الصناعة حتى تنتشر وتصبح صناعة منزلية دائمة ، وأعدت معرضا للأثاث شاملا مختلف طرزها ليسترشد محترفو الصناعة بما فيه من نماذج متقنة الصنع .

ولقد أنشأت المصلحة مكتب مراقبة الصادرات مقتصره في بادئ الأمر على البيض والصلب بنية تحسين سمعة هذين الصنفين في الخارج . وأقامت سوق الجملة للخصر والفاكهة بالقاهرة لتنظيم التعامل وتحقيق مصلحة المتجين والمستهلكين والتجار .

ومن المشروعات التي تزمع المصلحة تنفيذها إنشاء مصنع لأنواع خاصة من الزجاج يلحقه بمعمل لفحص ما يتوافر بالبلاد من المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة ، وتشيد بورصة الحاصلات الزراعية بالقاهرة لتسيير عمليات التجارة على نظام دقيق ولضبط الأسعار ورعاية مصالح المشتغلين بشؤون تلك الحاصلات من متجين وتجار ومستهلكين .

(ب) تشجيع صناعة الغزل والنسيج :

ولقد وجهت الحكومة عناية خاصة لصناعة الغزل والنسيج بعد أن رأت المنافسة الخارجية تكاد تقضى على الشركتين المصريتين القائميتين بهذه الصناعة . فاستصدرت قرارا من مجلس الوزراء في ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ يقضى بمنح كل من الشركتين إعانة قدرها ريال عن كل قطار من القطن يستعمل في صناعة الغزل والنسيج مهما كانت رتبته ، ووضعت لنسج الإعانة شروطا أهمها :

- (١) أن تكون الإعانة على سبيل التجربة لمدة سنة قد تجدد أو لا تجدد أو تمحل .
- (٢) ألا تنفع الإعانة إلا بعد تأكد وزارة المالية من المقدار المستهلك من القطن .
- (٣) أن ينقطع دفع هذه الإعانة متى بلغت الأرباح الممكن توزيعها على رأس المال المدفوع ٥٪ فاكثر .

كذلك رأت الحكومة أن تعاون الشركتين المصريتين على توسيع نطاق أعمالهما وزيادة ما تستهلكانه من القطن ، فأبدت أنه توصلا لهذا الغرض يتعين على كل منهما زيادة مغازلها واستخدام عدد من العال الجدد والسوى في فتح السوق المحلية لمحتاجاتها بتكمين الجمهور من تقدير بضاعتها والاقتناع بأفضليتها على البضاعة الأجنبية المماثلة . ويتقضى ذلك من المال والجهد العملية مالا طاقة لها بيذهل والمجازفة بذلك التوسع العظيم في الانتاج الذي تنوق إليه الحكومة

(٤) إعفاء الشركة من دفع رسوم الوارد على طائراتها ومحركاتها وأجزاء المكونات لها وكافة الآلات والمهمات والمعدات والمواد التي تستوردها للقيام بالأعمال المرخص لها بها خلال مدة ثمان سنوات بشروط حددت في الاتفاق بين الحكومة والشركة .

(٥) منح إعانة سنوية معادلة لـ ٥٠٪ من مجموع أقساط التأمين التي تتفهمها الشركة عن الأعمال المرخص لها بها .

(٦) منح إعانة سنوية تعادل ٥٠٪ من المبلغ الذي تخصصه الشركة كل سنة لتجديد طائراتها بشرط ألا يزيد مجموع الاطانتين الأخيرتين عن ٥٠٠٠ ج.م. في سنة واحدة .

(د) مساعدة شركة ملاحه الاسكندرية :

وقد تضمن الاتفاق الذي أبرته الحكومة مع شركة ملاحه الاسكندرية وأقره مجلس الوزراء في ٢١ يناير ١٩٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ الوسائل التي رأت أن تساعدها بها ، وهي على وجهين :

الأول - تمهيد الحكومة للشركة بنقل جانب من مقولات مصلحة السكك الحديدية وهو :

(أ) نصف ما تحتاج اليه تلك المصلحة من المشتريات العامة ، مع تحديد تلك المشتريات بأنها هي التي تشتري بكميات لا تقل عن ١٠٠ طن وتكون تسليم الموانئ الأجنبية ، على أن يكون النقل بأحسن الأسعار في السوق .

(ب) ربع مقدار الفحم الذي تحتاج تلك المصلحة إلى استيراده، وذلك بأن تشترط المصلحة في منافستها توريد ٢٥٪ المطاء تسليم القطر المصري O.I.F. والرابع الباقي تسليم ميناء التصدير F.O.B. .

وتقدم الشركة بنقل المقدار المشتري F.O.B. بكافة الشروط الخاصة بتوريد المقدار المشتري O.I.F. على ألا يزيد سعر الطن من الفحم المقبول بمعرفة الشركة عن سعر الطن من الفحم المستورد تسليم القطر المصري .

الثاني - منح الحكومة الشركة في نهاية كل سنة إعانة مالية من المقولات التي تنقلها الشركة للحكومة أو لتبنيها على مراكبها المصرية المنوكة لها . وهذه الاعانة على الأسلوب الآتي :

٨	عن كل طن من المائة ألف طن الأولى
٦	» » » » » الثانية
٤	» » » » » الثالثة
٢	» » بعد ذلك إلى ٥٠٠,٠٠٠ طن

ولا تجمع إعانة عما يتقل بعد ذلك .

أما ما تمهنت به الشركة في مقابل هذه المساعدات فهو :

١ - أن تمتلك عددا من المراكب المصرية التي ترفع العلم المصري لا يقل عن اثنين عند نهاية السنة الأولى من الاتفاق، على أن يزداد هذا العدد تدريجيا بحيث لا يقل عن ست مراكب مجموع حمولتها ٣٠,٠٠٠ طن على الأقل في خلال سبع سنوات من تاريخ الاتفاق .

٢ - أن تعمل بكل الوسائل لكي تحصل بالتدريج الى أن يكون جميع موظفي مراكبها وضباطها ومهندسيها ومجاراتها من المصريين عند نهاية الخمس السنوات الأولى من الاتفاق، وذلك فيما عدا القباطنة و رؤساء المهندسين فان تلك المدة قد زيلت بالنسبة اليهم الى تسع سنوات .

٣ - أن تعيل طلبة من المصريين ترعهم الحكومة للتمرن في مراكبها بدون مقابل سوى مصاريف غذائهم .

٤ - أن تختار لخدمتها عند وجود خلوات لديها من بين الضباط والمهندسين المصريين البحريين الزائدين عن حاجة الحكومة من توفر فهم اللياقة للعمل .

٥ - أن تنقل مجاناً في كل رحلة مقدار لا يزيد عن ١٠ أطنان من البضائع المرسلة بواسطة الحكومة إلى الموانئ الواقعة على خطوط سير مراكب الشركة لرضها في المعارض أو لفرض الدعاية على المصنوعات المصرية .

٦ - أن تمنح خصماً قدره ٢٠ ٪ لموظفي الحكومة وعائلاتهم وذلك في حالة قيام الشركة بنقل الركاب على مراكبها .

٧ - أن تسئولى الحكومة في حالة الضرورة القصوى على مراكب الشركة لاستعمالها في أشغال حكومية أو تفتضيها المصلحة العامة بأجر يتفق عليه .

وقد أبرم اتفاق مع الشركة على أساس ما تقدم بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ على أن يكون لمدة عشر سنوات من تاريخ إبرامه ويحدد لمدة عشر سنوات أخرى إذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في التجديد قبل انتهاء الاتفاق بسنة .

ويتضمن الاتفاق بعض اشتراطات أخذت على الشركة ضامناً لقيامها بتنفيذ تعهداتها وهى :

(أولاً) تبين الحكومة مندوباً لها يتولى حق حضور جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية بدون أن يكون له حق التصويت ، ويكون له أو لمن ينوبه حق الاطلاع على جميع أعمال الشركة ودفاترها ومستنداتها .

(ثانياً) تقدم الشركة ضماناً لتنفيذ تعهداتها تأميناً قدره ١٠٠,٠٠٠ ج - م .

(ثالثاً) يفسخ العقد من تلقاء نفسه إذا لم تتم الشركة بتنفيذ الشرط الخاص بإتلاف المراكب المصرية ، أو إذا لم تتم بتنفيذ أحد التعهدات الأخرى بعد أن تنذرها الحكومة في موعد تحدده .

(رابعاً) تحرم الشركة من الاعانة المالية عن السنة التى يحصل فيها الفسخ في حالة فسخ العقد .

(هـ) السلف الصناعية :

ولم تقتف رعاية الحكومة للشؤون الصناعية والتجارية عند هذا النوع من المساعدة ، بل امتدت إلى غيرها من الوسائل . وكان من ضمن ما عينت بأمره مسألة السلف الصناعية فقد اهتمت بدرسها وهى جادة فيه . وقد أدى البحث الأول إلى معالجة أحد أسباب الشكوى ، فأعد مشروع قانون يرمى إلى حماية الدائن المرتين في حالة وجود آلات من ضمن الرهن ، وذلك بعدم تمكين المدين من زرعها ومنح الدائن حق تتبع تلك الآلات في الحالة الأخيرة .

على أنه لما كان الدرس يستغرق وقتاً غير قصير فقد رأت وزارة المالية معالجة الحالة المترتبة على أن بنك مصر الموكول إليه أمر التسليف الصناعي لا يمنع السلف إلا في مقابل تأمين عفاى تغطية لمسؤوليته أمام الحكومة من تلك السفليات . فاقترحت - في الأحوال التي يكون مبلغ السلفة المقدم من البنك غير كاف في حين أن قيمة العملية الصناعية والظروف المحيطة بها تسوغ منح مبلغ أكثر من هذا - أن يتحول وزير المالية ، إلى حين وضع النظام المقترح لتسليف الصناعي ، حق الترخيص للبنك برقع المبلغ المقترح إلى الحد الذي يراه بشرط ألا تتجاوز الزيادة التي يقررها وزير المالية مبلغ ١٥,٠٠٠ ج.م إلا بترخيص من مجلس الوزراء ، وذلك على ألا يكون البنك مسؤولاً عن المبلغ الاضافى المرخص به من وزير المالية .

وقد أقر مجلس الوزراء ما اقترحه وزارة المالية في ٤ نوفمبر الماضى وطبق المبدأ فعلاً في إحدى الحالات .

(و) اللائحة الجديدة لبورصة البضاعة الحاضرة :

ولعل أهم ما أجرى في مبادئ الإصلاح التجارى إصدار اللائحة الجديدة لبورصة البضاعة الحاضرة (بورصة ميناء البصل) تلك اللائحة التي صدر بها مرسوم ملكي في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ والتي أصبحت بمقتضاها تجارة القطن والبذرة لأول مرة تحت الاشراف الحكومي وفيما على أهم المسائل التي ألفت بها اللائحة :

(١) أصبحت البورصة بمقتضى النظام الجديد سوقاً رسمية تصدر لائحتها الصامدة بمرسوم ملكي ولائحتها البائغيتان (لائحة القطن ولائحة البذرة) بقرار من وزير المالية ، أسوة بما هو متبع فيما يختص ببورصة البضائع المنسأة ويورصى الأوراق .

وقد نص على أن كل تعديل في اللائحة العامة يجب أن يصدر به مرسوم ، كما أن كل تعديل في اللائحة الداخلية يصدر به قرار وزاري .

(٢) وبين مندوب للحكومة لدى البورصة يوكل إليه الاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح وبتتية وزارة المالية إلى ما قد يقع من مخالفات . وقد حددت له اختصاصات مشابهة لما لمندوب الحكومة لدى بورصة العقود ، تخول حق حضور جلسات الجمعية العمومية وجلسات اللجان المختلفة ومجلس التأديب وهيئة التحكيم ، كما أنه منح حق وقف أى قرار يراه مخالفاً للقوانين واللوائح (droit de veto)

(٣) ولما لم يكن تجار الداخلية والمتجون ممثلين في لجنة البورصة ولا في لجانها الفرعية فقد كفلت شروط العضوية في البورصة تسهيل انضمام تجار الداخلية والمتجين ، كما أنه نص على أن يمثل المتجين سبعة أعضاء ، وتجار الداخلية أربعة أعضاء ، في لجنة البورصة فيكون تشكيلها على الصورة الآتية :

٧ أعضاء يمثلون المتجين بينهم وزير المالية

٤ « تجار الداخلية »
 ١٦ عضواً يمثلون المصدرين تختصهم الجمعية العمومية .
 ٤ أعضاء يمثلون البنوك

١ عضو يمثل بورصة العقود تختاره لجنة بورصة العقود

وقد نص على تمثيل المسجلين وتجارة الداخلية في لبنان القطن والبذرة وبلحة تحديد الفروق الدورية بين أسعار الرتب المختلفة .

(٤) واتفق على أن تنشئ وزارة المالية في دار البورصة وتحت إشراف لجنتها مكتباً للاحصاء لتسجيل الأسعار اليومية لأصناف القطن المختلفة ورتبه .

(٥) تحديد فروق الرتب لا تقطن التي تسلم خيارات — يقضى النظام الحاضر بأنه في اليوم السابق ليوم إصدار أذونات المعاينة تجتمع لجنة مكونة من ١٢ عضواً ستة منهم يمثلون البائعين (ومعلمهم من رجال البنوك) وستة يمثلون المشترين ، وتحدد تلك اللجنة الفروق المختلفة بين سعر القطن الموجود في السوق هو أساس التعامل بالكموتارات ومساير الرتب ، وذلك بأن يذكر كل عضو ما يراه له من فروق بدون قيد ولا شرط .

أما النظام الجديد فيقضى بأن تعقد اللجنة أساساً لتحديد الفروقات أسعار الأيام الثلاثة الأخيرة — يوم التحديد نفسه واليومين السابقين — بحسب البيانات التي يقدمها مكتب الإحصاء ، وبهذه الطريقة تصبح الفروق مبنية على أساس معروف .

وقد عدل تشكيل اللجنة بحيث أصبح يمثل فيها المسجلون وتجارة الداخلية فضلاً عن تجارة الصادرات ورجال البنوك :

٦ ممثلون المصدرين (المشترين) .

٥ من التجار الداخلين .

١ يمثل المسجلين .

٢ من التجار المحليين تمثيلهما وزارة المالية .

١ مندوب لجنة بورصة البضائع المسافة .

١٥

(٦) التجار الذين يقضون في الخلافات بين البائع والمشتري — اتفق على أن يكون الحكومة شأن في اختيار هؤلاء التجار . فعلى يختص بتجربة أول درجة ، وهم الذين يقضون في الخلاف الخاص بربط القطن لأول مرة ، تختار الحكومة ثلاثين خبيراً كل سنة من كشف تمده لجنة القطن بالبورصة يتضمن أسماء أربعين شخصاً ممن مارسوا تجارة القطن مدة طويلة وعرفت منهم المصدرة والتجارة . فعلى يختص بالبذرة تختار وزارة المالية مشرين خبيراً من كشف تمده اللجنة ويتضمن أسماء ثلاثين من المشتغلين بالبذرة .

أما فيما يختص بتجربة الدرجة الثانية (الاستئناف) فقد اتفق على أن يكون مدمم خمسة ، تختار الحكومة منهم ثلاثة خبراء رسميين ، وينتشر اثنان من بين أعضاء لجنة القطن بطريق السحب . ولكن يكون استقلال الخبراء الرسميين من أعضاء البورصة مكفولاً فقد رأى أن تتولى الحكومة دفع مهائلاً لهم ، على أن يحظر عليهم مباشرة أعمال أخرى ، وتتقاضى الحكومة من جهة أخرى نسبة معينة من الرسوم التي تلحق بمناسبة الاستئناف . ويكون الأعضاء الخمسة لجنة الاستئناف .

وقد أحيطت أعمال الخبرة في اللائحة بجميع الضمانات التي تكفل حسن سير العمل وجده عن كل تحيز .

وتناولت اللائحة أيضا مسألة اختيار خبراء المخازن الذين يوكل اليهم الفصل في الخلاف الناشئ عن تلف جزء من القطن أو ابتلاله أو نحو ذلك ، ورسم الخطة التي تكفل اختيارهم على الوجه الذي يكفل مصلحة التجارة .

(٧) وقد حددت اللائحة الشروط التي لا بد من توافرها فيمن يقبل لتأدية مهمة السمسار في سوق البضاعة الحاضرة ، وقضمت المواد ٢٢ - ٢٨ الأحكام الخاصة بانتقاء أولئك السماسرة .

(ز) التعدين والتحصير :

أشرنا في مذكرة العام الماضي الى أن صناعة التعدين والتحصير ظلتا على العموم بمنحأة من آثار الأزمة ، ولكن هذه الحال لم تكن لتدوم ، فقد ظهرت أعراض الكساد واضحة في أعمال هاتين الصناعتين خلال سنة ١٩٣١ ، كما يتضح من البيانات الآتية :

كية الإنتاج من المعادن بالطن :

أهم المعادن التي تستغل بمصر

العام	البترول	الفوسفات	المنجنيز	المغرة وأكسيد الحديد
١٩٢٩	٢٧٢,١١٤	٢١٥,٣١١	١٩١,٤٧٧	١,٠١٧
١٩٣٠	٢٨٥,٠٨٨	٣١٢,٠٨٢	١٢١,٢١١	١,١٨٤
١٩٣١	٢٩٠,٠٠٠	٢٤٢,٢٠٥	١٠٠,١٩٥	٨٥٠

وظاهر من هذا البيان أنه فيما عدا البترول الذي زاد مقدار الناتج منه قليلا فقد شمل الهبوط كية الناتج من سائر المعادن .

أما كية الصادر من المعادن بالطن فقد كانت على الصورة الآتية :

العام	فوسفات	منجنيز
١٩٢٩	٢٢٣,٩٢٣	٢١١,٨١١
١٩٣٠	٣١٢,٦٧٣	٧٢,٦٣٢
١٩٣١	٢٠٠,٦٧٧	٢٤,٠٩٧

وظاهر من هذا الجدول مقدار الكساد الذى أصاب منتجات المناجم المصرية من جراء الضيق المسال المستحکم فى أسواق العالم . وقد كان الأثر فى المنجيز أفسى منه فى الفوسفات نظرا للصعوبات التى اعترضت فى السنين الأخيرة تجارة المنجيز ولم يتيسر حتى الآن تذليلها . وقد أدت هذه الحال إلى اضطراب الشركة أخيرا إلى وقف العمل فى مناجمها بسد أن تراكم لديها من الخامات المخزونة ما يربى على ميقاتها فى أية سنة .

ولم يقتصر أثر الأزمة على أعمال الاستخراج ، بل تعداها إلى أعمال البحث والاستنباط ، كما يستدل على ذلك من عدد الرخص المنوحة أثناء العام وهى لم تتجاوز ١٢ رخصة فى حين أن عدد الرخص الممنوعة فى خلاله قد بلغت ١٦ رخصة .

وما قيل عن حركة التمدين يصدق إلى حد ما على حركة التصدير ، فقد أخذ المبوط يتربها سواء من حيث عدد المخرج المستقلة أو من حيث كمية الناتج منها بسبب الفئور الذى أصاب أعمال البناء .

٦ - سوق الأوراق المالية :

كان التدهور حليف أسعار الأوراق المالية فى بورصات العالم طوال سنة ١٩٣١ إذا ما استثنينا فترة الانتعاش المؤقت خلال شهرى يناير وفبراير والاتجاه الصعودى القصير الأجل على أثر إعلان اقتراح الرئيس هوفر بشأن تأجيل ديون الحرب والتعويضات فى شهر يونيه .

ولقد كان ليورصينا نصيبهما من الركود ، حتى لقد نقص عدد السائرة الآن إلى نحو نصف ما كان عليه منذ عامين . غير أن انخفاض العملة كان ذا أثر متباين فى أسعار الطوائف المختلفة من الأوراق المتعامل فيها ، فبينما هو قد أخذ بنصر الأوراق الذهبية كقتال السويس وسندات البنك القارى غير ذات النصيب والأوراق التى يبعدها الجمهور فى حكم الذهب كسندات الدين المصرى — لاعتقاده صوابا أو خطأ — أن أداه فوائدها سيكون ذهبيا ، إذا به يلقي فى روع الناس أشد الدهر من أوراق البنوك القارية مثلا نظرا لما يتوقعونه من ترمض دخلها للتأثر بما تحصله من الأعباء من جراء هبوط العملة ، إذ أن معظم الديون المطلوبة منها مقومة بالذهب فضلا عما يصيبها كثيرا من جراء بنس أسعار القطن .

لذلك فانه ، بينما نرى أسعار سندات قتال السويس وسندات البنك القارى مثلا تصعد صعودا بينا ، نجد أنهم البنك القارى وبنك الأراضي تخط هبوطا واضحا :

الفرق	سعر ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١	سعر ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠	
$\frac{1}{100} = 1\%$	$80 \frac{1}{8}$	$70 \frac{1}{8}$	الدين الموحد
$\frac{1}{100} = 1\%$	$70 \frac{1}{8}$	61	الدين المتناز
$\frac{1}{100} = 1\%$	79	$73 \frac{1}{2}$	الجزية $\frac{3}{4}\%$
$\frac{1}{100} = 1\%$	80	$82 \frac{1}{8}$	الجزية $\frac{1}{2}\%$
			قتال السويس سندات ٣ % الأولى
$\frac{1}{100} = 1\%$	670	499	ف ٣ %
$\frac{1}{100} = 1\%$	542	387	ف ٣ %
$\frac{1}{100} = 1\%$	542	390	ف ٣ %
$\frac{1}{100} = 1\%$	680	508	ف ٥ %
$\frac{1}{100} = 1\%$	490	399	ف ٤ %

الفرق	سعر ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١	سعر ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠	
$\frac{1}{\%} 31 = 112 +$	٤٧٣	٣٦١ ف	البنك العقاري سندلات $\frac{1}{\%} 31$
$\frac{1}{\%} 30 = 114 +$	٤٤٣	٣٢٩ ف	» » » $\frac{1}{\%} 30$
$\frac{1}{\%} 42 = 293,0 -$	٤٠٦,٥	٧٠٠ ف	» » المصري أسهم
$\frac{1}{\%} 43,0 = 790 -$	١٠٢٥	١٨١٥ ف	» » تأسيس (المصرى)
$\frac{1}{\%} 00 = 0 \frac{7}{8} -$	$4 \frac{7}{8}$	٩ $\frac{7}{8}$ ج	بنك الأراضي أسهم ...
$\frac{1}{\%} 60 = 70 -$	٤٠	١١٥ ف	» » تأسيس
$\frac{1}{\%} 14 = 10 \frac{1}{16} -$	$0 \frac{11}{16}$	٦ $\frac{15}{16}$ ج	البنك الزراعى أسهم ...
$\frac{1}{\%} 33 = 200 -$	٤٠٠	٦٠٠ ج	» » تأسيس

ومالت أوراق البنوك الأخرى إلى الهبوط بسبب الكساد العام وما ترتب عليه من بطء في التحصيل وتضييق نسبي في مجال العمل وتأثر أرباحها بعوامل الأزمة المختلفة :

الفرق	سعر ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١	سعر ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠	
$\frac{1}{\%} 22 = 0 \frac{7}{8} -$	$20 \frac{10}{16}$	٢٦ $\frac{13}{16}$ ج ٢٠	البنك الأهل ...
$\frac{1}{\%} 12 = 0 \frac{5}{8} -$	$4 \frac{0}{8}$	٢٠ ج ٥ $\frac{1}{4}$	بنك مصر ...
$\frac{1}{\%} 16,0 = 20 -$	١٠١	١٢١ ف	بنك الخصم والتوفيق ...

وفيما يلي بيان عدد من الأوراق المختلفة التي يكثر تداولها في بورصة القاهرة والاسكندرية وما آلت إليه أسعارها في نهاية سنة ١٩٣١ :

الفرق	سعر ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١	سعر ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠	
$\frac{1}{\%} 38 - = 4 -$	١٠١	١٠٥	شركة مياه القاهرة أسهم ...
$\frac{1}{\%} 74 - = 22 -$	$276 \frac{1}{2}$	$298 \frac{1}{2}$	» » فتح ...
$\frac{1}{\%} 39,6 - = 190 -$	٢٩٠	٤٨٠	» » ترام الاسكندرية ...
$\frac{1}{\%} 33,0 - = 31 -$	١٠١	١٣٢	» » القاهرة ...
$\frac{1}{\%} 12,7 + = 29 \frac{7}{16} +$	$4 \frac{1}{16}$	$37 \frac{7}{16}$	» » كوم أمبو ...
$\frac{1}{\%} 11,6 + = 12 \frac{7}{8} +$	١٨	$16 \frac{1}{8}$	» » تأسيس ...
$\frac{1}{\%} 3,0 + = 1 \frac{1}{2} +$	١٠	١٠	» » البصرة أسهم ...
$\frac{1}{\%} 20,0 - = 1 \frac{1}{2} -$	$10 \frac{1}{16}$	$2 \frac{7}{16}$	» » الاتحاد العقاري ...
$\frac{1}{\%} 9,7 + = 23 +$	٢٦٠	٢٣٧	» » هليوبوليس أسهم ...
$\frac{1}{\%} 14 - = 3 \frac{1}{12} -$	$21 \frac{7}{12}$	٢٥	» » الملح والصودا ...
$\frac{1}{\%} 3,6 + = 9 \frac{7}{12} +$	$21 \frac{7}{12}$	$20 \frac{7}{12}$	» » الأسواق ...
$\frac{1}{\%} 43,0 - = 61 \frac{7}{8} -$	٨٠	$141 \frac{7}{8}$	» » السكر أسهم ...
$\frac{1}{\%} 62,3 - = 0 \frac{1}{16} -$	$3 \frac{1}{16}$	$8 \frac{1}{8}$	» » تأسيس ...
$\frac{1}{\%} 6,8 + = 9 +$	١٤٢	١٣٣	» » السميت المصرية أسهم
-	$26 \frac{1}{2}$	$26 \frac{1}{2}$	» » التأمين الاحلية ...
$\frac{1}{\%} 19 - = 2 \frac{7}{8} -$	$11 \frac{7}{8}$	$14 \frac{1}{8}$	» » فنادق ترفيقش ...
$\frac{1}{\%} 29 - = 1 \frac{7}{16} -$	$1 \frac{7}{16}$	$1 \frac{10}{16}$	» » الوجه القليل ...
$\frac{1}{\%} 11,8 - = 0 \frac{7}{16} -$	$11 \frac{7}{16}$	$12 \frac{7}{16}$	» » بيلر ...

وتتضح أن الميوط كان بعيد النور بصفة خاصة في أسعار أسهم شركة السكر وشركة ترام الاسكندرية . أما فيما يخص أسهم شركة السكر فإن الارتفاع الذي بلغته في أواخر سنة ١٩٣٠ كان نتيجة مضاربات على أثر ما أذيع وقتئذ من الاتفاق مع الحكومة وما أحاط بذلك من مبالغات في تقدير مدى نتائجه . أما ميوط أسهم شركة ترام الاسكندرية فيرجع من جهة إلى ما تمانيه الشركة من منافسة السيارات ومن جهة أخرى إلى ما أصابها من جراء انتقال إدارة شركة ترام الرمل إلى الحكومة .

على أنه يجب ألا يحزب عن البكال أن الميوط في أسعار الأوراق في بورصتنا لم يكن شيطا مذكورا بجانب ما أصاب الأسهم في البورصات الأخرى ، فقد قدر الميوط في مجموع الأوراق المتداولة في بورصة باريس ما بين أول عام ١٩٣١ وآخره بـ ٤٥ ٪ من قيمتها ، وقد بلغ في الأوراق الأجنبية وحدها ٦١ ٪ ، وهبطت أسعار أسهم بنك فرنسا في سنة واحدة من ١٨٠٠ إلى ١١٠٠٠ فرنك أي بنسبة ٣٩ ٪ ، وبنك الكريدى ليونيه من ٢٤٩٠ إلى ١٥١٠ أي بنسبة ٤٠ ٪ ، وسندات قرض بروج من ٧٧٥ فرنكا إلى ٤٠٣ أي بنسبة ٤٨ ٪ .

وهبط سعر أسهم بنك الدولة الألماني في بورصة برلين من ٢٢٨,٣٥ مارك إلى ٧٥ أي بنسبة ٦٧ ٪ .

وكان التدهور عظيما في بورصة نيويورك حتى لقد هبطت أسهم شركة الصلب المعروفة (U.S.Steel Corporation) ما يقرب من ٧٥ ٪ ، وشركة التليفون (American Telephone) ما يتأخر الـ ٤٥ ٪ في خلال السنة .

حقيقة أن هبوط قيمة العملة عندنا قد شد أزر أسعار بعض الأوراق ، ولكن على الرغم من إدخال هذا العامل في الحساب لا تزال نتيجة المقارنة بين أوراقنا وأوراق غيرنا مما يدعو إلى الطمانينة . ولعل ذلك راجع إلى ما تستند إليه عندنا معظم الشركات في كيانها الاقتصادي من عوامل القوة والرصانة التي يمتاز بها اقتصادنا الأهل من غيره : أرض غاية في الخصوبة ، وجو ملائم لتنوع أصناف الإنتاج ، وعمل أصبحوا مضرب الأمثال في الفناعة والمثابرة ، هذا فضلا عن أنها — مع بعض المستشفيات القلائل — لم تخلف المضاربة بأسعارها في سنى الرخاء إلى مستوى يسمو كثيرا عما تناسب مع قيمتها الحقيقية كما حدث في بعض الأسواق الأجنبية ، وخصوصا في نيويورك ، فذلك لم يكن هبوطها بالغا كسواها .

٧ - البكتوت المتداول :

لقد هبطت كمية المتداول من البكتوت تنميا مع الانكماش الذي حصل في التعامل وتأثر بهبوط أسعار القطن كما يتضح من الجدول الآتي :

الشهر	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١
المتداول في :			
٣١ يناير	٢٨,٤٤٢,٨٧٠	٢٥,٧٢٥,٧٢٤	١٩,٨٩٧,٤٣٤
٢٨ فبراير	٢٧,٥٢٩,٦١٨	٢٥,٤٧٠,٢٧٦	١٩,٩٠٨,٨٠٠
٣١ مارس	٢٧,٧٣١,٥٣٣	٢٥,٣٠١,٣٤٧	١٩,٤٢٥,١٤٩
٣٠ أبريل	٢٦,٨١٢,٣٧٧	٢٥,١٧٨,٠٣٢	١٩,٢٧٨,١٠٥
٣١ مايو	٢٥,١٣٢,١٦٢	٢٣,٩٠٥,٤٧٤	١٩,١٢٠,٥٥٢
٣٠ يونيو	٢٣,٢٦٣,٦٩٨	٢١,٩٩٩,٩٧٥	١٨,٣٧١,١٢٠
٣١ يولي	٢١,٨٣٨,٨٩٩	٢٠,٦٦٠,٣٣٣	١٨,١١٩,٥٤٩
٣١ أغسطس	٢١,١٩٤,٢٦٣	١٩,٧٦٦,٨٩٠	١٧,٢٣٣,٤١٧
٣٠ سبتمبر	٢٥,١٦٣,٩٩٨	٢١,٠٨٣,٠٩١	١٩,٢٦٣,٥١٥
٣١ أكتوبر	٢٨,٠٤٥,٤٤٣	٢٣,١٦١,٤٦٩	١٩,٥٤٢,٥٥٠
٣٠ نوفمبر	٢٧,٢١٤,٥١٥	٢١,٨٩٩,٦٤٠	١٩,٠٥٩,٦٠٦
٣١ ديسمبر	٢٦,٦٢٨,٢٨٥	٢٠,٩٧٣,٠٥٢	١٩,٥٣٨,١١٨

٨ - مالية الدولة :

لا تزال مالية الدولة في حالة تبعث على الارتياح وتدعو إلى توطيد الثقة بالرغم من الأخطار التي اهدت لها أكثر ماليات العالم وصانة وأرجحها قدما ، فإن حكمة الماسخي قد قضت باقتصاد مبالغ طائلة كوت الاحتياطي ليرجع إليه عند الشدائد ، وحرص الحاضر أدى إلى اقتصاد عظيم في الثقافات دون اهمال المرافق الحيوية للبلاد . ومن ثم صمدت المالية المصرية للظروف القاسية التي يمناؤها العالم ، ويتميز توازن الميزانية في الوقت الذي أصبح فيه ذلك التوازن في معظم الأقطار صير المال ؛ وفي الحكومة احتياطي ، وإن كان قد تأثر ببعض التأثيرات المشتركة القطن في سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ، إلا أنه لا يزال تكافؤ الأداة الحكومية عند الاقتضاء .

لا يزيد بما ذكرنا إلا أن نسل أن في مالية مصر ما يدعو لكل طمأنينة . ولكنا نريد أن يفهم جليا أن ذلك الاحتياطي لا يذكر بجانب ما يحتاج إليه البلاد مستقبلا في مرافقها المختلفة وعندها من برامج الري والصرف والطرق والمواصلات والصحة والتعليم ما يحتاج إلى أضاعف هذا الاحتياطي .

وفيما يلي بيان ذلك الاحتياطي كما تدل عليه سجلات وزارة المالية في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١ :

مستثمر في أوراق مالية :	جنه	جنه
سندات الدين المصري	٩,٧٩٤,١٥٦	
» الحكومة البريطانية	٦,٧٨٦,٤٠٠	
» مختلفة	٧٣٩,٥٢٠	
		١٧,٣٢٠,٠٧٦
مشتريات القطن		١٥,٧٣٣,٣٢٢
السلف الزراعية والسلف على أقطان		٢,٩٦٢,٢٢٩
المال المخصص للسلف الصناعية		٧٢٨,١٩٩
المال المخصص لسلف الجمعيات التعاونية		٣٢٦,٠٥٩
وصيد حساب الاحتياطي بالبنوك		٨٨٠,٢٠٦
		<u>٣٧,٩٥٠,٧٩١</u>

وهذا المبلغ عبارة عن :

٤٠,٥٩٩,١٩٣ رصيد الاحتياطي في أول مايو سنة ١٩٣٠

يستغل منه :

٢,٦٤٨,٤٠٢ عجز ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وكان مقدرا بمبلغ ٨,٦٣٨,٠٠٠ ج.م. فبسط إلى الرقم المدين هذا الذي يدخل ضمنه مع ذلك ٨,٤٨٠,٠٠٠ ج.م. وهو مقدار استهلاك الدين العائلي الذي ترتب على الائتمانية المسانية المبرمة في سنة ١٩٢٩

٣٧,٩٥٠,٧٩١

وإذا ما استثنينا المبالغ المستثمرة في الأوراق المالية ورصيد البنوك ، وهي المبالغ التي تحت تصرف الحكومة وقيمتها ١٨,٢٠٠,٣٨٢ ج.م. يكون الاحتياطي المحبوس في مشتريات القطن والسلف الزراعية والصناعية ١٩,٧٥٠,٥٠٩ ج.م.

ولما أن كان شطراهم من الاحتياطي قد حوسب في الأقطان التي اشترت ، وكانت الأرقام الواردة في السجلات قد تؤدي إلى تصوير ذلك الاحتياطي المحبوس على غير حقيقته ، فقد رأينا أن نلفت النظر إلى أن مبلغ ١٥,٧٣٣,٣٧٢ ج .م الذي يمثل رصيد حساب الأقطان المشتراة في سبقي ١٩٢٥ - ١٩٢٦ و ١٩٢٩ - ١٩٣٠ يشمل ضمنا الحسارة المترتبة على بيع الأقطان بأسعار دون الأسعار التي اشترت بها ، سواء في ذلك خسارة الأقطان التي بيعت أو التي ستباع في المستقبل بسعر دون سعر الشراء ، كما أنه يتضمن ما تكلفته تلك الأقطان من نفقات في التخزين والتأمين والنقل والكبس وغير ذلك .

وإذ أشرنا إلى قطن الحكومة فانا نرى واجبا لزاما أن نوضح أن الحكومة قد قامت بمقد صفقات خلال الصيف الماضي ثم أخيرا خلال شهرى ديسمبر ونوفمبر . أما صفقات الصيف فاهما ٤٥,٠٠٠ باقة بيعت للروس ، وقد حل محل الأقطان التي بيعت للروس وغيرهم في تلك الآونة ما تحلف من أقطان المزاريين الذين اقتضوا على أقطانهم خلال موسم ١٩٣٠ - ١٩٣١ كما يتضح من البيان الآتي :

٢,٩٤٣,٠٠٠ قطنار الأقطان المشتراة في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

٦٩٢,٠٠٠ » أقطان المقترضين في موسم ١٩٣٠ - ١٩٣١

المجموع

٣,٦٣٥,٠٠٠

يستعمل منه المبيع في الصيف الماضي بما فيه صفقات الروس .

٧٨٦,٠٠٠

٣,٨٤٩,٠٠٠

فلما أن حل الموسم الجديد وكان من الطبيعي أن تجد الصناعة في السوق حاجتها من الأصناف والرتب المختلفة كفت الحكومة عن البيع حتى لا تنافس أقطانها أقطان المنتجين .

غير أنه لما بدأت الدعاية التي نشرتها الحكومة للأقطان المصرية تؤتي ثمرها تقدم بعض المصانع بعرض لإحلال الأقطان المصرية محل غيرها من منتجات البلاد الأخرى ، ويطلب مقابل ذلك بعض الشروط الخاصة التي لا يلائم التجار منحها لإيهم والتي لا متدوخة عنها نجاح ما تستلزمه تهيئة الأحوال لنزول الأقطان المصرية . فرأت الحكومة ألا تضع هذه الفرص على البلاد وأن تعاون باتخاذها على إحياء أسواق جديدة للأقطان المصرية بتقديم الأقطان التي تحتاج إليها تلك المصانع بشروط مناسبة من حيث السعر والفائدة ونحوهما مع بعض التساهل في مواعيد الدفع ، متخذة كل ما في مقدورها من وسائل للاحتياط من أن تلك الأقطان تستعمل للعرض الذي اشترت من أجله وأنها تحمل فعلا محل أقطان غير مصرية كانت تحزنها تلك المصانع .

وقد تمت الصفقة الأولى مع مصانع الحجر التي لم تكن تستهلك من قطن مصر إلا شيئا يسيرا .

وتمت الصفقة الثانية مع شركة إيطالية كبيرة كان استهلاكها للقطن المصرى قليلا .

وقد اشترط فيما اشترط في كلتا الحالتين أن تستمر المصانع تشتري من السوق الكميات التي اعتادت شراؤها حتى لا تشعر التجار الحرة بمزاوجة الحكومة . وقد اتخذ كل ما ييسر من وسائل الاحتياط لتأكد من تنفيذ الشروط والإلحاح من ملاحظة الضمانات المقدمة .

أما السياسة التي سادت عليها الحكومة والتي تستمر التزامها فقد بسطنا معظم وجوها في الصفحات السابقة وهي تتلخص بإيجاز فيما يأتي :

(١) العمل على إصلاح الميزان التجاري ، وقد بينا ما اتفق من السبل لإدراك هذه الغاية من تنشيط الانتاج الأجل ومعاودة الصناعات المختلفة ، سواء أكان ذلك بطريق الإعانة المالية أو الارشاد أو تسهيل الاقتراض أو تعديل التعريفات الجمركية أو تشجيع التصدير أو اقتحام أسواق جديدة أو غير ذلك من الوسائل التي تقتضي لنجاحها التزام الأهالي فضيلة الاقتصاد في اقتناء البضائع الأجنبية وتفضيل منتجات البلاد عليها .

(٢) بحث نظام العملة القائم بما يتفق مع حاجات الاقتصاد الأهل من جهة ، ومع التطورات المالية العالمية من جهة أخرى . وقد استعدت الحكومة خيرا بلجيكا على جانب عظيم من الدراية ليلدى رأيه في بعض الشؤون المالية ، فرؤى على أثر قيامه بهذه المهمة أن تشكل لجنة تمثل فيها الحكومة والبنك الأهل لدرس مختلف المقترحات ووضع تفاصيل القواعد التي يقوم عليها نظام النقد مستقبلا .

(٣) تحقيق موازنة الميزانية باعتبار تلك الموازنة من أهم دعائم الثقة المالية بالبلاد .

ولذلك فإن الحكومة اتخذت إجراءات حاسمة لتخفيض نفقاتها . وبالرغم من أن مشروع ميزانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ قد أظهر زيادة في الإيرادات على المصروفات تبلغ ٤٣٢,٠٠٠ ج.م فإن الجهود التي بذلت خلال العام تؤذن بزيادة الفائض على الرغم من أن تقدم الأعمال في تلبية خزان أسوان وفي المحطات الكهربائية وطلبات الصرف في شمال الدلتا وفي الحياض المنعزلة قد استدعى اتخاذ الاجراءات لفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١,٣٢٤,٠٠٠ ج.م علاوة على ما هو وارد بالميزانية . وعبر ذلك من الأعمال التي قصت الضرورة للقيام بها وفشت لها اعتمادات على وفورات الميزانية .

ومن أهم ما اتخذ من الاجراءات لتعهد الموازنة زيادة رسم القنصة على مهيا الموظفين والمستخدمين وأرباب المعاشات والمرتبات وأصحاب التهنيدات . مما صدرت به قرارات من مجلس الوزراء في ٧ و ٩ سبتمبر و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ ، وذلك على أثر ما تقرر من تخفيض ضريبة القطن إلى النصف .

ومن أهمها أيضا التمرار الذي أصدره مجلس الوزراء في ١٩ أغسطس سنة ١٩٣١ وطلب فيه ضمنا إلى الوزارات :

(أولا) الامتنع بناة عن شغل الوظائف الخالية والتي تؤول إلى آخر السنة المالية ، على أن تتدبر الوزارات والمصالح ضمن سبر الأعمال فيها بالوسائل التي تراها . وهذا الإجراء يفيد ضمنا وقف الترقية .

(ثانيا) العمل على اقتصاد ما لا يقل عن ١٠٪ من الاعتمادات المدرجة في الباب الثاني (المصروفات العمومية) .

(ثالثا) تأجيل ما يمكن تأجيله من الأعمال الجديدة التي لم يتم التعاقد عليها وتكون من الأعمال التي ليس في تأجيلها ضرر يذكر على نماء الثروة الأهلية أو على المرافق الحيوية للبلاد .

تحت تأثير هذه العوامل وفي جو مشبع بالرغبة الوطنية في الاقتصاد أعلنت وزارة المالية مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المرفوع للجلس :

مشروع ميزانية

سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

قدرت الإيرادات في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٣٧٧,٠٠٠ ج.م والمصروفات بمثل هذا الرقم ، وهذا التقدير يقل عن مجموع إيرادات الميزانية السابقة بمبلغ ١,٩٤٤,٠٠٠ ج.م وعن مصروفاتها بمبلغ ١,٥١٢,٠٠٠ ج.م. وهذه هي السنة الثانية التي لا تلجأ فيها الحكومة إلى الاحتياطي لسد عجز الميزانية منذ بضعة سنوات ، كما يتضح من البيان التالي :

السنة	الإيرادات	المصروفات	العجز المقدّر أخذ من الاحتياطي	زيادة الإيرادات على المصروفات
١٩٢٨ - ١٩٢٧	٣٦,٢٧٧,٠٠٠	٣٨,٩١٩,٠٠٠	٢,٦٤٢,٠٠٠	
١٩٢٩ - ١٩٢٨	٣٧,٥٣٣,٠٠٠	٤٠,١٧٠,٠٠٠	٢,٦٣٨,٠٠٠	
١٩٣٠ - ١٩٢٩	٣٨,٩٥٠,٠٠٠	٤٧,٤١٠,٠٠٠	٨,٤٦٠,٠٠٠	
١٩٣١ - ١٩٣٠	٣٧,٤٧٧,٠٠٠	٤٤,٩١٥,٠٠٠	٧,٤٣٨,٠٠٠	
١٩٣٢ - ١٩٣١	٣٩,٣١٦,٠٠٠	٣٨,٨٨٤,٠٠٠	—	٤٣٢,٠٠٠
١٩٣٣ - ١٩٣٢	٣٧,٣٧٢,٠٠٠	٣٧,٣٧٢,٠٠٠	—	—

ولئن كانت الإيرادات المقدرة في أول الأمر للعام الجليل قد هبطت في مجموعها نحو ٣,٣٠٠,٠٠٠ ج.م عن تقدير العام الماضي ، مما كان يظن معه أن رقم هذه الإيرادات سوف يقل كثيرا عما قدره أخيرا ، فإنه يلاحظ أن الحكومة قد لجأت إلى الوسائل التي تلجأ إليها الحكومات في سد جزء من ذلك القصور ، فمدلت قاعدة احتساب بدل الثقة على مهيا للموظفين والمستخدمين وأرباب الماشات ، بحيث جعلته في مجموعه ٧٪ على مهيا للموظفين الذين بلغت مرتباتهم الشهرية ٢٠ جنبا فأكثر ونحو ٥٪ على من يتقاضون دون ذلك ، فيصبح ما يستقطع منهم في السنة بلغت ٧٠٠,٠٠٠ ج.م. والحكومة واثقة من أن الموظفين ، الذين يقدرون واجبه تمام التقدير ، يدركون الحاجة المساسة التي أبلغتها إلى استقطاع متثل كهذا ساعد كثيرا على موازنة الميزانية في هذه الآونة العصيبة .

كذلك أحدثت الحكومة من التعديلات في التعرفة الجمركية على الأصناف الشائعة الاستعمال ومواد الترف ما يبرئ منه بعض الزيادة في هذا الباب من الإيرادات . وروية في زيادة موارد الخزينة من جهة والوصول إلى إحصاءات جمركية دقيقة لتقيم الواردات من جهة أخرى . رأت الحكومة أن تسلك السبيل الذي سلكه كثير من الأنظار ، فأقرحت فرض رسم إحصائي قدره ١٪ على قيمة الواردات .

بهذه الوسائل أمكن أن يقتصر المبروط في الإيرادات على ١,٩٤٤,٠٠٠ ج.م .

وقد تناولت الحكومة بالتخفيض أبواب المصروفات العامة مع الاحتفاظ بخطة السير في الأعمال الجديدة الضرورية المرتبطة بالمرافق الحيوية للبلاد . وكلت من جراء ذلك أن خفضت اعتمادات البابين الأول (المهاي والمزيتات والأجور) والثاني (المصروفات العمومية) كما يظهر من الجدول الآتي :

أبواب الميزانية	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
باب ١ - ماهيات ومرتبات	١٤,٤٠٣,٠٥٦	١٤,٨٠٩,٢٥٢	١٤,٩٠٥,٠١١	١٤,٧١٩,٧٢٥
باب ٢ - مصروفات عمومية	١١,٨٥٨,٣٨١	١١,٨٣٨,٤٦١	١١,٣٢٩,١٥٩	٩,٦٣٩,٨٥٧
باب ٣ - أعمال جديدة...	١١,٩٩٢,٧٩٠	٩,٨٤٣,٨٥٤	٥,٠٣٧,٣٦٤	٥,٠٤٩,٠٤٣
أبواب أخرى	٩,١٥٥,٧٧٣	٨,٤٢٣,٤٣٣	٧,٧١٢,٥٦٦	٧,٩٦٣,٣٧٥
الجملة	٤٧,٤١٠,٠٠٠	٤٤,٩١٥,٠٠٠	٣٨,٨٨٤,٠٠٠	٣٧,٣٧٢,٠٠٠

تقدير الإيرادات :

كان تقدير الإيرادات في ميزانية السنة الحالية ٣٩,٣١٦,٠٠٠ ج.م. وقد سبقت الإشارة إلى أنه يقتصر في مشروع ميزانية السنة المقبلة على ٣٧,٣٧٢,٠٠٠ ج.م. ، أي أن هناك قصا قدره ١,٩٤٤,٠٠٠ ج.م. ولكن إذا روي أن هذا الرقم يشتمل على ٣٨,٠٠٠ ج.م. لتسوية ثمن الأطنان التي ستؤخذ في استبدال المسافات ، وعلى ٧٠٠,٠٠٠ ج.م. لرسم التمة الإضافي على الماهيات والمزيتات ، يكون القصر الحقيقي نحو ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. بالنسبة لتقدير إيرادات سنة ١٩٣١ ، ونحو ٥,٦٠٠,٠٠٠ ج.م. بالنسبة للحصل في سنة ١٩٢٩ ، وذلك على الرغم من تعديل التعريفة الجمركية ومن رفع رسوم الاستهلاك والاستناج .

فانقص في تقدير الإيرادات يكاد يتناول جميع أبواب الميزانية ، والخطر الأكبر منه يصيب السلك الحديدية والتلفواقات والتلفوات (١,٥٧٣,٠٠٠ ج.م. والأموال الأميرية (١٥٨,٠٠٠ ج.م.) ونقل الملكية (١٢٥,٠٠٠ ج.م.) من جراء أزمة الاقتصاد ، وضريبة القطن (٩٠٠,٠٠٠ ج.م.) لتخفيض معدلها إلى النصف مع تحديد مساحة الزراعة القطعية ، والإيرادات المتنوعة (٣٣٨,٠٠٠ ج.م.) لإحالة عملية توزيع الأسهم وبذرة القطن إلى بنك التسليف الزراعي ، وحصة مصر في التوضعات التي تدفعها ألمانيا (٨٩,٠٠٠ ج.م.) لوقف هذه التوضيعات .

وإذا كان في تقدير إيرادات الجمارك بعض الزيادة فلا يشتمل على ٢٥٠,٠٠٠ ج.م. لرسم جديد على الواردات بمعدل ١٪ يسمى رسم إحصاء .

ومما ينبغي ذكره أن تقدير إيرادات سنة ١٩٣٢ يتضمن ٥٤٣,٠٠٠ ج.م. لتصفية حساب الأسهم على أثر نقل وزارة الزراعة عن عملية التوزيع ، وعلى ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. لأرباح الحكومة من إصدار النيكوت . فالبلغ الأول سيحفز من إيرادات سنة ١٩٣٣ ، أما الثاني فربما يتناوله التخفيض في السنة المذكورة إذا ما أدخل تعديل على نظام الإصدار ، وعلى ذلك ستكون ميزانية سنة ١٩٣٣ في حاجة إلى زيادة مواردها إذا ما تم تمرير تخفيض المصروفات عن المنسوب الذي هيئت إليه في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢

فن أجل ذلك ، ونظرا لان نطاق التخفيض في المصروفات أصبح ضيقا جدا بعد كل ما وقع على الصفقات من ضنط في الثمانية عشر شهرا الماضية ، تفكر الحكومة في تطبيق الرسوم الجديدة التي أشير إليها في خطاب العرش ومما لا ريب فيه أن الحاجة إلى رسوم الاضافية للحفاظ على التوازن ستكون أشد مما يظهر الآن فيما لو استمرت الأزمة الاقتصادية على حالها ، لأن استمرارها سيؤدي حتما إلى زيادة النقص في موارد الميزانية بينما حاجتها في ثبات .

الاعتادات المطلوبة :

تبلغ الاعتادات المطلوبة لمصروفات السنة المقبلة ٣٧,٣٧٢,٠٠٠ ج م ، وهي تمثل ١٠١٢,٠٠٠ ج م ٠ عن الاعتادات المدرجة في ميزانية السنة الحالية كما يتضح من الجدول التالي :

سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١	زيادة	تخفيض
بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
١٤,٧١٩,٧٢٥	١٤,٩٠٥,٠١١	—	١٨٥,٢٨٦
٩,٦٣٩,٨٥٧	١١,٢٢٩,١٥٩	—	١,٥٨٩,٣٠٢
٥,٠٤٩,٠٤٣	٥,٠٣٧,٢٦٤	١١,٧٧٩	—
٧,٩٦٣,٣٧٥	٧,٧١٢,٥٦٦	٢٥٠,٨٠٩	—
٣٧,٣٧٢,٠٠٠	٣٨,٨٨٤,٠٠٠	٢٦٢,٥٨٨	١,٧٧٤,٥٨٨
صافي التخفيض		١,٥١٢,٠٠٠	

فالنقص في اعتماد المساهيات والمرتببات لا يمثل حقيقة التخفيض الذي ترتب على سياسة الاقتصاد ، لأن هناك عددا من الوظائف الاضافية التي استدعتها المنتجات الجديدة في مصلحة التجارة والصناعة ووزارة المصارف ومصلحة الصحة ومصلحة اليكانيتكا والكهرباء ووزارة الزراعة ووزارة الحربية كما سيرد ذكره في البيان الوارد فيها بعد عن ميزانية كل قسم من أقسام الميزانية . ولولا هذا العامل لكان التخفيض أكثرهما هو مابين أعلاه .

أما اعتماد المصاريف العمومية فالنقص فيه يظهر كبيرا جدا إذا ما نظر إلى مقدار التخفيض المتقدم بيانه ، ولكن الواقع أن التخفيض يقتصر على ٦٩٩,٠٠٠ ج م ٠ لأن ميزانية الزراعة لسنة ١٩٣١ كانت تتضمن ١٨٩,٠٠٠ ج م ٠ لتوزيع الأسمدة وبذرة القطن ، لحذف هذا المبلغ من ميزانية ١٩٣٢ على أثر إحالة هذا العمل إلى بنك التسليف الزراعي . على أن تخفيض ٦٩٩,٠٠٠ ج م ٠ (بعد التخفيض الذي تناول الباب نفسه في ميزانية ١٩٣١ وقدره ٦١٠,٠٠٠ ج م ٠) يكفي للدلالة على مدى الجهود الذي بذل في سبيل تخفيف أعباء الميزانية .

وقد جرت المهمة على الخطة نفسها في اعتمادات الأعمال الجديدة ، فأقتصرت إلى أدنى حد ممكن في ميزانيات مختلف الوزارات والمصالح ، ولكن الحاجة الماسة إلى المضي وأعمال الرى دعت إلى زيادة المصرد لهذه الأعمال بمقدار ٦٦٤,٠٠٠ ج م ٠ ، كما أن تقدم العمل في تجديد كوبرى قصر النيل وكوبرى بنها أوجب زيادة ١٠٥,٠٠٠ ج م ٠ في اعتمادات مصلحة الطرق والكبارى . ومع ذلك فقد اقتصر صافي الزيادة في باب الأعمال الجديدة على ١٢,٠٠٠ ج م ٠ ، وهكذا يكون معظم تخصيص في اعتمادات الأعمال المذكورة قد استعمل في سبيل أعمال الرى .

وفيا على بيان موجز عن ميزانية كل قسم من أقسام الميزانية

المخصصات والمرتبات وديوان جلالة الملك

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣١ ٦٧٨,٥٢٧

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ٦٤٠,٠٢٤

خفضت اعتمادات الديوان العالي ٣٨,٥٠٣ ج. م منها ٢,٦٧٤ في الباب الأول (ماهيات ومرتبآت) و ١٧,٠٤٩ في الباب الثاني (مصاريف عمومية) بنسبة تزيد على ٩ في المائة من اعتمادات سنة ١٩٣١ وتبلغ نحو ١٩ في المائة من اعتمادات سنة ١٩٣٠ و ١٨,٧٨٠ ج. م في الباب الثالث (أعمال جديدة) .

وقد اقتصر اعتماد الأعمال الجديدة على ٦١,٢٢٠ ج. م مقابل ٨٠,٠٠٠ ج. م في سنة ١٩٣١ و ١١٠,٠٠٠ في سنة ١٩٣٠

مخصصات البرلمان

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣١ ١٥٨,٩٣٧

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ١٥٨,٩٣٧

ابقى اعتماد سنة ١٩٣١ على حاله إلى أن ينظر البرلمان في مخصصات مجلسه .

مجلس الوزراء

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣١ ١٦,٣٩٨

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ١٥,٢٥٤

في هذه الميزانية تخفيض قدره ١,١٤٤ ج. م منها ٩١٩ ج. م في اعتمادات للمساهبات لإلقاء وظيفتين وتخفيض وظيفة مساعد السكرير العام من الثانية إلى الثالثة ووظيفة مدير مكتب الرئاسة من الثالثة إلى الرابعة .

مكتب المستشارين المالي والقضائي

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣١ ١٨,٥٧٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ١٨,٤٨٥

ليس في هذه الميزانية تعديل يذكر .

وزارة الخارجية

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣١ ٢٢٨,٩٤٢

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ٢٣٩,٥٥٣

كان من اثر هبوط الجنيه الاسترليني أن زادت مصاريف المفوضيات والقنصليات في البلاد الباقية عملتها على أساس الذهب زيادة ذات شأن ، فاضطر الأمر إلى إدراج مبلغ ١٠,٠٠٠ ج . م بصفة احتياطي لفرق الكبيو ، وظلاوة على ذلك أدرج مبلغ ١٠,٠٠٠ ج . م بصفة صرف إضافي مؤقت لتفلاء المشقة لتصرف ما يلزم لهذا الغرض لموظفي ومستخدعي تلك المفوضيات والقنصليات . دلا من صرف ماهياتهم ومرباتهم على أساس الذهب كما هو جار الآن ، وستنظر وزارة المالية بالاتفاق مع وزارة الخارجية في تحديد أساس المرتب في كل بلد وتعرض اقتراحها بهذا الشأن على مجلس الوزراء قبل البدء في تنفيذ الميزانية .

وزارة المالية

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣١ ٣,٣٠٨,٠٨٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ٣,١٧٥,٤٩٤

خفضت اعتمادات الوزارة في مختلف فروعها ماعدا مصلحة التجارة والصناعة ، فقد مضت هذه المصلحة في تنفيذ بعض المشروعات كانشاء سوق الخضار والفاكهة ومكتب رقابة الصادرات ومكتب تصريف الحاصلات ومحنة تجارب الغزل والنسيج والمصنعة النموذجية ومعمل الزجاج ، وترتب على ذلك زيادة في عدد الوظائف للمستخدمين والخدمة السائرة فضلا عن زيادة اعتمادات المصاريف العمومية ، ولكن تكاليف هذه المنشآت لاتمد بأكلها على ميزانية لأن منها ما يأتي بإيراد وهو داخل في تعديرات الميزانية .

وعلى الرغم مما تقدم خفضت اعتمادات الوزارة نحو ١٣٣,٠٠٠ ج.م منها ٣٨,٠٠٠ ج.م في المهاريات والمرتبات و ٥٢,٠٠٠ ج.م في المصاريف العمومية و ٤٣,٠٠٠ ج.م في الأعمال الجديدة . وكان التخفيض في اعتمادات المصاريف العمومية يبلغ ١١٥,٠٠٠ ج.م لولا أن ميزانية الديوان تشتمل على إعانات ومرتبات جديدة سبق اعتمادها في مجلس الوزراء كترتيب سمو الخديو السابق (٣٠,٠٠٠ ج.م) وإعانة شركة ملاحه الاسكندرية (٩,٠٠٠ ج.م) وإعانة شركة مصر لغزل ونسج الأطنان وشركة الغزل الأهلية المصرية (٢٤,٠٠٠ ج.م) .

ومما تبنى الإشارة اليه أن إعانة المعاهد الدينية أقيمت مؤقتا كما هي في ميزانية ١٩٣١ على أن يعزل مقدارها فيما بعد وفقا لما تستدعيه الحالة بعد بحث ميزانية المعاهد .

وزارة المعارف

بجيه

ميزانية سنة ١٩٣١ ٣,٣١٠,٨٢٣

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ٣,٢٤٦,٨٣٣

وضع هذا المشروع على الأساس التالي :

أولا - إدراج ٢٢,٥٤٣ ج.م في البابين الأول والثاني للدارس المأخوذة مصروفاتها الآن من اعتماد نشر التعليم ، وهذه المدارس هي المدرسة الثانوية للبنات بالاسكندرية و ٨٠ مدرسة إزائية .

ثانيا - إدراج اعتماد قدره ٢,٩٠٤ ج.م لمهاريات الوظائف اللازمة لمدرسى المتبا ودمياط الصناعيتين الجارى بنائها .

ثالثا - إدراج اعتمادات حملتها ٥٩,٣٠٤ ج.م لوظائف القصول والأقسام المستجدة في مختلف فروع التعليم بما في ذلك ٣٤,٥٦٠ ج.م للتعليم اللازمي .

رابعا - إدراج اعتمادات حملتها ٣٦,٦٨١ ج.م لمهاريات ومصروفات أربع مدارس تستسلمها المعارف من وزارة الأوقاف .

خامسا - إدراج اعتماد قدره ٧,٢٢٣ ج.م بمصاريف مدرسة اليوم الصناعية التي تستسلمها الوزارة من مجلس المديرية .

سادسا - زيادة ٣,٠٠٠ ج.م بصيغة مؤقتة في إعانة الجامعة المصرية على أن يعزل مقدارها فيما بعد وفقا لما تستدعيه الحالة بعد بحث ميزانية الجامعة .

وزارة الداخلية

جنيـه

ميزانية سنة ١٩٣١ ٤,٦٥١,٠٥٨

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ٤,٥٧٨,٥٩١

هذه الميزانية تشمل الديوان العام بأقسامه والبوليس والحقر والسجون وقد بلغ التخفيض في اعتاداتها نحو ٧٣,٠٠٠ ج. م منها ٣٢,٠٠٠ ج. م في المساحيات والمرتببات والشرط الأكبر من هذا التخفيض يتناول المرتبات على اختلاف أنواعها .

ولم يدخل على وظائف الديوان العام إلا التعديل السابق اعتاده في مجلس الوزراء ، كما أن ميزانية البوليس لا تتضمن من الوظائف الجديدة إلا ما يختص بالخدمات التي تؤدي للبالس المحلية والافراد والمصالح الحكومية . وكذلك الأمر فيما يتعلق بميزانية الحقو أى أنه لم يشأ فيها إلا الوظائف المطلوبة على حقة أصحاب الأسلاك . ولا تتضمن ميزانية السجون أى تعديل في الوظائف .

أما اعتادات المصاريف العمومية فقد خفضت بنحو ٤٢,٠٠٠ ج. م منها ٢٠,٠٠٠ ج. م في الملبوسات والتجهيزات لمراعاة الاقتصاد التام في الكميات ولغرض أسعار بعض الأصناف فضلاً عن إطالة مدة استعمال البعض الآخر و ٦,٠٠٠ ج. م في الاعانات المأخوذة من مخصصات المراهقات تبعا لنقص الإيراد و ٤,٠٠٠ ج. م في مختلف اعتادات السجون على الرغم من زيادة ٥,٠٠٠ ج. م للاغذية من جراء الزيادة المطردة في عدد المسجونين .

وقد خفضت اعتادات الأعمال الجديدة ٩,٠٠٠ ج. م ولكنه أدرج مبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م لردم البرك في ميزانية الداخلية . إلا من ميزانية الصحة قُرب على ذلك زيادة قدرها ١,٠٠٠ ج. م في تلك الاعتمادات .

الصحة العمومية

جنيـه

ميزانية سنة ١٩٣١ ١,٤٠٨,٩٥٩

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ١,٣٩٢,٤١٨

يتضمن هذا المشروع نحو ٢٧,٤٠٠ ج. م للنشآت الجديدة وهى أقسام إضافية في مستشفى قصر العيني ، و ٣ فرع رمدية في المستشفيات المركزية ، ومستشفين قرويان ، ومستوصف للأمراض الصدرية ، وملحق ومأوى بالمستشفى الرمدي في بنى سويف .

وفضلا عن ذلك روى في الميزانية التعديل اللازم لتحويل اربع عيادات للجفام من ثابتة إلى متنقلة كما أنه أدرج في ميزانية مصلحة المباني الاعتمادات اللازمة لمباشرة الاعمال الخاصة بمستشفى كبير للسل ولواصله برنامج المستشفيات المركزية وإتمام مستشفى الجفام بأبن زعبل .

وفي الاعمال الجديدة من ميزانية الصحة اعتاد لشراء ارض تشييد مفاصل وحمامات للفقراء واعتاد آخر لتكاليف الانجاث التي تقوم بها مؤسسة روكفلر في تلوث تربة الارض .

وزارة الحقانية

جنه

ميزانية سنة ١٩٣١ ١,٦٧٩,٢٨٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ١,٦٨٥,٩١١

وضعت هذه الميزانية فيما يخص باعتادات المساهيات على أساس التعديلات التي سبق اعتمادها من مجلس الوزراء وأمرها بإعداد ٣٣ وظيفة دائمة و ١١ خدمة سائرة لمحكمة النقض والابرار التي أنشئت في خلال السنة .

وليس في اعتادات الباب الثاني تعديل يذكر إلا أنها تشمل على ٢,٠٠٠ ج . م لمصاريف المحكة المشار إليها ، وقد تعذر إجراء تخفيض ذي شأن في اعتادات الباب المذكور من ميزانية المحاكم المختلطة وميزانية المحاكم الأهلية لأن الشطر الأكبر منها يتعلق بمصروفات ناتجة من القوانين واللوائح المعمول بها كاستئجار المحضرين وأجور النساخين في المحاكم المختلطة ، وكالمصاريف القضائية والمنصرف مبعلا في المحاكم الأهلية ، وفضلا عن ذلك فإن مصاريف انتقال المحضرين وأجور النساخين لا تصد حينا على الميزانية لأنه يقابلها إيراد يرى عليها .

وزارة الأشغال العمومية

جنه

ميزانية سنة ١٩٣١ ٦,٥٢٢,٤٩٨

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ٦,٥٨٣,٧٨٧

زيدت اعتادات الباب الأول ٣١,٠٠٠ ج . م منها ٢٤,٠٠٠ في ميزانية الري نقلا من اعتادات الباب الثاني لأجور بعض العمال المقيمين باليومية في تفتيش السودان ، وكانت هذه الأجور داخلة في مصاريف الصيانة ، وعلاوة على ذلك تتضمن اعتادات الماهيات في مصلحة الري زيادة قدرها ٤,٣٠٠ ج . م للخدمة السائرة اللازمة لحوض إصلاح البواخر الذي تنص أخيرا في الخروطوم ويقابل هذه الزيادة تعديل في الرطب أسفر عن تخفيض بالقدر نفسه .

ومن المصالح التي زيدت اعتادات ماهياتها مصلحة التنظيم لقل بعض الوظائف من الأعمال الجديدة ومن اعتادات الصيانة إلى الباب الأول وفقا للكادر الجديد ، ومصلحة الميكانيكا والكهرباء لإدراج الوظائف اللازمة لمصلحة الطلبات الجديدة المتوقع فتحها في السنة المقبلة ، وهناك بعض محطات رؤى تأجيل اعتماد وظائفها إلى أن تم الأعمال الانشائية الخاصة بها .

وزيدت اعتادات الباب الثاني للسبب نفسه في ميزانية الميكانيكا والكهرباء ، أما سائر مصالح الوزارة ففي اعتادات بابها الثاني تخفيض يبلغ نحو ١٨٣,٠٠٠ ج . م منها ٦٨,٠٠٠ ج . م في اعتماد صيانة أعمال الري مراعاة لانخفاض الأجور و ٢٤,٠٠٠ قسلا على الباب الأول كما سبق ذكره ، و ١٤,٠٠٠ في اعتماد صيانة المباني مراعاة للاقتصاد ، و ٥٢,٠٠٠ في مختلف اعتادات التنظيم .

أما الباب الثالث (أعمال جديدة) فقد خفضت اعتياداته في ميزانية جميع المصالح التابعة لوزارة الأشغال ما عدا مصلحة الري فان الحاجة الماسة إلى مواصلة أعمالها دعت إلى رفع اعتيادها من ٢,٤٨٦,٠٠٠ ج.م إلى ٣,١٥٠,٠٠٠ ج.م حسب البيان التالي :

جيه	
٨٢,٠٠٠	لمواصلة الأعمال للملحقة بقناطر نجع حمادى (الترعة القاروقية) بما فى ذلك المساهمات والمصاريف السائرة
١,٠٧٧,٠٠٠	تغطية خزائن أسوان بما فى ذلك ١٠٠,٠٠٠ جنيه للتعويضات
١٥٠,٠٠٠	تقوية قناطر أسبوط والقناطر النهرية
٣٥,٠٠٠	تلويز جبل الأولياء (أعمال عمهيدية ومباحث)
٣٧٠,٠٠٠	لمطاط الطليبات فى الوجه البحرى
٢٥٠,٠٠٠	لتحويل الحياض المنزلة
٧٨٩,٠٠٠	للأعمال الخاصة بإدارة المشروعات
١٤٢,٠٠٠	لأعمال الري فى السودان
١٥٠,٠٠٠	» مختلفة فى الوجه البحرى
٥٣,٠٠٠	» » » » القبل
٢٤٣,٠٠٠	لتأخرات الأراضي والمساهمات والمصاريف السائرة بما فى ذلك ٣٠,٠٠٠ ج.م بصفة احتياطى .
٣,٣٤١,٠٠٠	

تنزيل :

١٩١,٠٠٠	المنظور عدم صرفه
٣,١٥٠,٠٠٠	

وزارة الزراعة

جيه

ميزانية سنة ١٩٣١ ١,٤٧٣,٠٣٨

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ٥٩٤,٥٨١

بناء على ما تم الاتفاق عليه من إحالة عملية توزيع الأسمدة وبذرة القطن إلى بنك التسليف الزراعى حذف الاعتماد المرسد لهذا الغرض في ميزانية وزارة الزراعة وقدره ٨٩٠,٠٠٠ ج.م فانما صرف النظر عن هذا التخفيض يكون في اعتيادات سنة ١٩٣٢ زيادة قدرها ١٢,٠٠٠ ج.م وهى ترجع إلى إدراج ٣٣,٠٠٠ ج.م لمصاريف حقول التجارب فى الوجه القبلى السابق اعتيادها من مجلس الوزراء . ويقابل ذلك تخفيض فى سائر الاعتيادات قدره ١١,٠٠٠ ج.م منها ٥٦٠٠ ج.م فى اعتياد المساهمات .

وزارة المواصلات

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣١ ... ٧,٠٣٣,٩٢٧

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ... ٦,٤٣١,٠٤٩

خففت اعتادات السكك الحديدية نحو ٦١٩,٠٠٠ ج. م منها ١٠٠,٠٠٠ ج. م في الباب الأول (ماهيات وصرتبات) و ٣٤٨,٠٠٠ ج. م في الباب الثاني (مصاريف عمومية) و ١٧١,٠٠٠ ج. م في الباب الثالث (أعمال جليشة) .

وخففت اعتادات المساهيات والمصاريف العمومية في ميزانية التفرقات والتليفون ٩٣,٠٠٠ ج. م أما الأعمال الجديدة فقد دعت الحالة إلى زيادتها ٥٠,٠٠٠ ج. م .

وعلى ذلك تكون جملة التخفيض في ميزانية السكك الحديدية والتفرقات والتليفون نحو ٦٦١,٠٠٠ ج. م ولكن النقص في اعتادات الوزارة بأقسامها المختلفة اقتصر على ٩٠,٣٠٠ ج. م وهي حالة ترجع على الأخص إلى أن ميزانية الطرق والنجارى تتضمن زيادة كبرى في الأعمال الجديدة لتكاليف كوبرى قصر النيل وكوبرى بنها .

ومما يبنى ذكره أن ميزانية الديوان العام تتضمن ٥٠٠٠ ج. م بصيغة إعانة لشركة بنك مصر للطيران وفها لفرد مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١

وزارة الحرية ومصحة الحدود

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣١ ... ١,٨٥٢,٨٤٦

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ... ١,٨١٨,١٥٧

زيتت اعتادات وزارة الحرية ٣٠,٠٠٠ ج. م لمصاريف سلاح الطيران السابق اعتادها من مجلس الوزراء . فاذا صرف النظر عن ذلك يكون في ميزانية الوزارة بقسميها تخفيض قدره ٥٤,٠٠٠ ج. م منها ٣٦,٠٠٠ ج. م في اعتادات الديوان العام والنجارى ومعظمها في الأعمال الجديدة و ١٨,٠٠٠ ج. م في اعتادات مصلحة الحدود ، والشرط الأكبر من هذا التخفيض يتناول اعتادات التوريدات العمومية والاعتاد المرصد في ميزانية السنة الحالية للقوة الاضافية التى رؤى إنشاؤها بمناسبة فرض الرسم الإضافى على الدخان .

ومما يبنى ذكره أن ميزانية الوزارة لا تزال تشمل على ٧٥٠,٠٠٠ ج. م لمصاريف الجليش في السودان وكان المأمول أن تمكن الحكومة من تخفيض المبلغ المذكور تشيا مع سياسة الاقتصاد ولكن الضائقة المالية التى تجتازها حكومة السودان حالت دون بلوغ هذه الأمنية . واللجنة المالية تعرض الامر على مجلس الوزراء ليقر ما يراه في هذا الصدد .

البعثات العلمية

جنيـه

ميزانية سنة ١٩٣١ ... ١٤٠,٠٠٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ... ٩٧,٧٥٠

خفض عدد اعضاء البعثات من ٤٢٠ إلى ٢٤٩ وفقا للنظام الذى اعتمدته مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ وقد ترتيب على ذلك اقتصاد ٤٢,٠٠٠ ج.م واعتماد الميزانية ، ولولا المصروف الاضافى الناتج من هبوط الجنيه الاسترلى لبلغ الوفرة ٥٤,٠٠٠ ج.م

المعاشات والمكافآت

جنيـه

ميزانية سنة ١٩٣١ ... ١,٩٨٧,٢٢٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ... ٢,٢٨٠,١١٠

يتضمن المشروع ٣٨٠,٠٠٠ ج.م لاستبدال المعاشات بإطيان ، فاذا صرف النظر عن هذا المبلغ يكون فى مشروع الميزانية تخفيض قدره ٨٧,٠٠٠ ج.م وهو ناتج عن زيادة ١٤٤,٠٠٠ ج.م فى بعض البنود مقابل تخفيض ٢٣١,٠٠٠ ج.م فى البعض الآخر .

لـ من الزيادة المذكورة ١٣٤,٠٠٠ ج.م فى المعاشات الممنوحة بمقتضى اللوائح و ١٠,٠٠٠ ج.م فى اعتماد المكافآت .

أما التخصيص فيتناول الاعتمادات التالية :

(ا) اعتماد المكافآت الاستثنائية الممنوحة بمقتضى القانون رقم ٢٨ - ١٩٢٣ (٦٠,٠٠٠ ج.م) .

(ب) اعتماد مرتبات فرقة العمال (٩٣,٠٠٠ ج.م) .

(ج) اعتماد مكافآت المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية (٣٠,٠٠٠ ج.م) .

وقد وضع الاعتماد على اساس تخفيض مقدار المكافأة إلى النصف لجلسها ١٠ ج.م بدلا من ٢٠ ج.م للفر الواحد .

وستقدم اللجنة المالية فيما بعد مذكرة خاصة فى الموضوع .

- (د) اعتماد الاستبدال القدي تقصره على ٢٠,٠٠٠ ج م بدلا من ٦٥,٠٠٠ ج م (٤٥,٠٠٠ ج م) .
 (هـ) سائر الاعتمادات (٣,٠٠٠ ج م) .

ولا يوسع اللجنة بهذه المناسبة إلا لتت النظر إلى الزيادة المطردة في المعاشات لاسيما وأن مقاديرها في السنين
 الأخيرة تبلغ مبلغا يربى كثيرا على ما كان عليه في السنوات السابقة حتى مع استبعاد العبء الإضافي الناتج من التشريع
 الوقت . ولما كانت هذه الحالة تزعج الميزانية وستزيد إرهاقا على توالى السنين فمن البديهي أنه لا يمكن الاستمرار
 عليها ولا بد من معالجتها بطريقة تكفل نقص المعاشات في المستقبل بما يحصلها متلائمة مع الحالة المالية العامة ومع
 مستوى المعيشة .

الدين العمومي

جيب

ميزانية سنة ١٩٣١ ٤٨٤,٨٤٠,٣٤٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ ٤٨٠,٣٤٠,٣٤٠

من المعلوم أن هناك مطالبة بدفع انقضاء الدين على أساس النهب . ولما كانت هذه المسألة موضوع قضية
 لدى المحاكم المختصة فقد أقيمت اعتمادات الدين على حالها ما

القاهرة في ٢٧ يناير ١٩٣٢

اسماعيل صديق

أحمد عبد الوهاب

خليل محمود القلبي

قسم ١ مخصصات ومرتبوات وديوان جلالة الملك

قلدت اعتادات هذا القسم في مشروع الميزانية بمبلغ ٦٤٠٠٢٤ جنيا
موزعة كالآتي :

	تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ ١٩٣٢ ر	سنة ١٩٣٢ ١٩٣٣ ر
			جنيه	جنيه
١ - مخصصات جلالة الملك	—	—	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢ - مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي	—	—	١١١٥١٢	١١١٥١٢
٣ - ديوان جلالة الملك	٣٨٥٠٢	—	١٤٥٦٢٣	٣٧٧١٢٠
٤ - مية حضرة صاحبة السطة السلطانية ملك	—	—	١٣٩٢	١٣٩٢
المجموع	٣٨٥٠٢	—	٦٧٨٥٢٧	٦٤٠٠٢٤
التخفيض	٣٨٥٠٢			

وظاهر من هذا الجدول أن التخفيض اقتصر على الفرع ٣ (ديوان جلالة الملك) بالتفصيل الآتي :

٢٦٧٤	في الباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبوات) .
١٧٠٤٩	في الباب الثاني (مصاريف عمومية) .
١٨٧٨٠	في الباب الثالث (أعمال جديدة) .
٣٨٥٠٢	

أما اعتادات الفرعين الأول والثاني فبقوة طبقا لنص المادة ١٥٠ من الدستور .

ولما بحث اللجنة اعتادات الفرع الثالث (ديوان جلالة الملك) وجدت أنه حصل فيه وفير كبير ودرأت أن ذلك راجع إلى ما لحظه مولانا صاحب الجلالة الملك حفظه الله فسطه المالية من أن حالة البلاد تستدعي من جلالة نظرة تخفف عن خزانة الدولة أعباءها فأصدر نطقه الساسي بإجراء الاقتصاد في أبواب ميزانية ديوان جلالاته فكان بذلك المثل الأعلى لأتة وحكومته في حسن التصرف والاقتصاد .

أما فيما يخص باعتاد الفرع ٤ (معية حضرة صاحبة السطة السلطانية ملك) (البالغ قدره ١٣٩٢ ج ٠٠) فهو نفس الاعتاد الذي كان مقررا في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتادات هذا القسم كما هي واردة في المشروع . وقد وافق عليها مجلس النواب .

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية المولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

جلسة الاثنين ٣ المحرم سنة ١٣٥١ (٩ مايو سنة ١٩٣٣)

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء على أحد باشا) .

المقدمة

جرى البرلمان في السنين السابقة عند بحث الميزانية على طريقة البدء بدراسة الإيرادات أولا ثم المصروفات . وقد خالفت لجنة المالية مجلس النواب هذا العام هذه الطريقة عند بحث مشروع الميزانية المبرورس وذكرت في تقريرها أنها بدأت بدراسة مصروفات كل وزارة على حدة لتبين رأيها فيما يمكن حذفه أو تعديله وترك ما يلزم بقاءه حتى إذا آتت نظر المصروفات وتبينت ما جرى تخفيضه منها أسكنها بحق أن تنتظر في الإيرادات نظرة دقيقة وأن تشير وتقتض بما تراه نتيجة أبحاثها . فإذا ما وجدت وفورات تقبحت من التخفيضات أشارت بضمها إلى الاحتياطي العام أو بتخفيض بعض الضرائب بنسبتها أو أوتت قترح على الحكومة القيام بأعمال جديدة بقيمة هذه الوفورات تعود للثروة العامة بالفائدة .

وكذلك رأت تلك اللجنة ألا تتقدم إلى مجلس النواب برأيها في السياسة المالية العامة للدولة إلا بعد أن تكون قد انتهت من بحث مشروع الميزانية بسائر فروعها وعندها يتاح للجلس بعد أن يكون قد درس كل أبواب المصروفات وسمع كل ما يدور حولها من نقد أو تحييد — أن يقول كلمته فيها ويقرر سياسة مالية ثابتة الدائم يرى فيها العلاج الناتج للآزمة الطاحنة ويضع بمقتضاها سياجا متينا تحاط به الثروة القومية في البلاد من التدهور والضاياع .

وقد وافق مجلس النواب على الأشد بهذه الطريقة وبدأ بالنظر في المصروفات .

وترى هذه اللجنة نزولا على حكم الدستور أن تقضي أن يجلس النواب في دراسة ما يحال إليهم من أقسام المصروفات التي أتت ذلك المجلس دراستها وترجي تقديم تقريرها عن السياسة المالية للدولة إلى ما بعد إتمام بحث الميزانية .

٤٠٠ ١,٩٢٧,٩٧١ من الباب الثاني - (مصاريف عمومية) بنسبة ٢٠ في المائة من مجموع اعتماداته .

٣٠٠ ٥٠٤,٩٠٤ من الباب الثالث - (أعمال جديدة) بنسبة ١٠ في المائة من مجموع اعتماداته .

٧٠٠ ٢٩٢,٤١٥ من اعتماد الأبواب الأخرى يوزع هكذا :

سليم جنبه ٥٠٠ ٦,٦٥٥ من اعتماد ميزانية مجلس الشيوخ

بنسبة ١٠ في المائة ويراعى

في توزيعه شروط التوزيع

في الباب الأول .

٩٠٠ ٩,٢٣٨ من اعتماد ميزانية مجلس النواب

بنسبة ١٠ في المائة ويراعى

في توزيعه شروط التوزيع

في الباب الأول .

— ٣٥٠,٠٠٠ من اعتماد مصاريف الجيش في السودان .

— ٢٩,٥٧٢ من المصاريف غير المنظورة .

٩٠٠ ٤,١٩٦,٢٦٣

وقد بحثت اللجنة في موضوع هذا الاقتراح وسمعت بشأنه ملاحظات وزارة المالية على لسان حضرة صاحب السعادة وكيلها وأطلعت على البيانات التي طلبتها من الوزارة المذكورة وتبين لها فيما يتعلق بالباب الأول المقترح تخفيض مجموع اعتماداته بنسبة ١٠ في المائة — أن الحكومة قد بذلت مجهودا كبيرا في سبيل تخفيض اعتمادات هذا الباب وأنها خطت خطوات واسعة نحو تخفيف الصبء عن كاهل الميزانية من إجراءات في هذا الشأن رغم ما استدعته المنشآت الجديدة في الوزارات والمصالح المختلفة ووظائف إضافية . وقد صممت اللجنة هذا التقرير — عند الكلام على الموظفين — بيانا تفصيليا لما اتخذته الحكومة من إجراءات في هذا السبيل .

لذلك رأت اللجنة بإجماع الحاضرين عدا حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عدم الموافقة على التخفيض المقترح في اعتماد هذا الباب .

ولذلك فيما يتعلق بالتخفيض المقترح على اعتمادات الأبواب الأخرى فقد رأت اللجنة بإجماع الحاضرين عدا حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك عدم الموافقة على التخفيض المقترح .

على ألا تعسر عدم موافقة اللجنة على إجراء التخفيض المقترح إقرارا ضمنيا لجميع الاعتمادات الواردة في مشروع الميزانية لمختلف الأبواب إذ أن رفض ذلك الاقتراح لا يمنعها من أن تشير على المجلس بتخفيض اعتماد أى باب من أبواب المصروفات عند بحثها بحثا تفصيليا .

فرع ٣ — ديوان جلالة الملك

جنبه ١٥١٢٠٤ باب ١ — ماهيات وأجرومريات .

١٦٤٦٩٦ باب ٢ — مصاريف عمومية .

٦١٢٢٠ باب ٣ — أعمال جديدة .

فرع ٤ — معية حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك

جنبه ١٠٩٢ باب ١ — ماهيات وأجرومريات .

٣٠٠ باب ٢ — مصاريف عمومية .

المصروفات

ترى هذه اللجنة قبل أن تتقدم إلى المجلس بملاحظاتها العامة من ميزانية المصروفات أن تبين ما يأتي :

لما شرعت اللجنة في بحث اعتمادات أبواب المصروفات المختلفة في مشروع الميزانية تقدم إليها اقتراح من حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك هناضه :

” حال البلد الاقتصادية وميزانيتها التجاري على ما جاء في مذكرة اللجنة المالية لوزارة المالية من مشروع الميزانية يستلزمان إجراء حاسما لاقصاص مصروفات الدولة إقاصا يتناسب والحال التي وصفت بهذه المذكرة ، لذلك أرى قبل البحث التفصيلي في المصروفات أن تنقص من أبوابها الاجسالية المبالغ الآتية :

سليم جنبه ٥٠٠ ١,٤٧٠,٩٧٢ من الباب الأول — (ماهيات وأجرومريات) باعتبار ١٠ في المائة من مجموع اعتماداته يوزع كما يأتي :

٢٠ في المائة من الماهيات التي تتبدى من ١٨٠٠ ج.م سنويا فما فوق .

١٥ في المائة من الماهيات التي تتبدى من ١٠٠٠ ج.م إلى ١٨٠٠ ج.م سنويا مع عدم دخول الغاية .

١٢ في المائة من الماهيات التي تتبدى من ٥٠٠ ج.م إلى ١٠٠٠ ج.م سنويا مع عدم دخول الغاية .

١٠ في المائة من الماهيات التي تتبدى من ١٠٠ ج.م إلى ٥٠٠ ج.م سنويا مع عدم دخول الغاية .

والباقي ينقص من الماهيات التي تقل عن ١٠٠ ج.م نسبة كل ماهية .

الباب من ميزانية سنة ١٩٣١ تخفيضاً قدره ٦١٠٠٠٠ ج. م. كما كان مقدراً له في سنة ١٩٣٠ وإذا أضيف هذا إلى مبلغ ٦٩٩٠٠٠ ج. م. قيمة التخفيض الحقيقي في الاتحاد المقدّر لهذا الباب في مشروع الميزانية عما كان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٣١ يتضح أن جملة التخفيض هي مبلغ ١٣٠٩٠٠٠ ج. م. وهو ما يكفي للدلالة على مدى الجهود الذي بذلته الحكومة في سبيل تخفيض اعتمادات هذا الباب .

أما اعتماد الباب الثالث (أعمال جديدة) ففيه زيادة قدرها ١١٧٧٩ ج. م. لأن الحاجة الماسة إلى المضي في أعمال الري دعت إلى زيادة المطلوب لهذه الأعمال بمقدار ٦٩٩,٠٠٠ ج. م. كما أن تخدم العمل في تجديد كوبري قصر النيل وكوبري بنها أوجب زيادة ١١٥٠٠٠ ج. م. في اعتمادات مصلحة الطرق والكباري . ومع ذلك انقصرت الزيادة على ١١,٧٧٩ ج. م. ولولا ذلك لظهر للتخفيض أثر في اعتمادات هذا الباب .

وفيما يلي مآزاة اللجنة من الملاحظات على أبواب المصروفات بصفة عامة .

عن الموظفين

ظاهر مما سبق أن أوردته اللجنة في هذا التقرير أن التخفيض في مصروفات الباب الأول بلغ - مع زيادة المنشآت في بعض الوزارات والمصالح ١٨٥٢٨٦ ج. م. .

وقد رأت اللجنة أن تنق على تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتخفيض عبء الميزانية فيما يخص اعتمادات هذا الباب فاضع لها أنها تلخص فيما يأتي :

أولاً - تعديل الكادر العام الذي وضع للوظائف في سنة ١٩٣١ ووضع كادر جديد بلده خفضت فيه الدرجات والملاوات الخاصة بكل درجة وقصر فيه المدى بين أول مربوط الدرجة وآخره .

ثانياً - ربط المزايا في الميزانية على أساس متوسط مربوط الدرجات في الكادر الجديد .

ثالثاً - إيقاف جميع علاوات الموظفين في سنة ١٩٣١ وقصرها في سنة ١٩٣٢ على المستعفيين الدائمين والمؤقتين الذين تقل ماعية كل منهم عن ١٣٠٠ ج. م. سنوياً .

رابعاً - عدم منح علاوات في المستقبل إلا إذا وجد وفر في الربط حسب متوسط درجات الكادر الجديد يسمح بإعطائها .

خامساً - إيقاف شغل الوظائف الخالية إلا بإقرار من مجلس الوزراء وقد روعي في ذلك أنه لا يمكن إيقاف إشغال الوظائف الخالية بتاتا لأن هناك بعض جهات فتية تقضى عليها الضرورة بتعيين موظفين فنيين كالأطباء والمدرسين وغيرهم .

سادساً - إجراء تخفيض يذكر في المرتبات والمكافآت .

سابعاً - إقصاء الأجور بما يتفق مع الحالة الاقتصادية الحاضرة .

ثامناً - فرض رسم دفعة على مهيا الموظفين وعلى المعاشات وسبكون حل بحث ذلك عند النظر في الإيرادات .

الملاحظات العامة على المصروفات

قدّرت المصروفات في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٧٧٢٠٠٠ ج. م. موزعة على أبوابها الأربعة . وفي الجدول الآتي بيان توزيع هذه الاعتمادات مع مقارنتها بما كان مقدراً لها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ والسنتين السابقتين عليها :

سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢	أبواب الميزانية
١٤٤٠٣٠٠٦	١٤٨٠٩٢٥٢	١٤٩٠٥٠١١	١٤٧١٩٧٢٥	١ - مايات وأجر ومربيات .
١١٨٥٨٣٨١	١١٨٣٨٤١١	١١٢٢٩١٥٩	٩٦٣٩٨٥٧	٢ - مصاري عمومية .
١١٩٩٢٧٩٠	٩٨٤٣٨٥٤	٥٠٣٣٦٤٤	٥٠٤٩٠٤٣	٣ - أعمال جديدة .
٩١٥٥٧٣٣	٨٤٢٤٣٣٣	٧٧١٢٥٦٦	٧٩٦٣٣٧٥	أبواب أخرى .
٤٧٤١٠٠٠	٤٧٤١٠٠٠	٣٨٨٨٤٠٠٠	٣٧٧٢٠٠٠	الجملة

ويتضح من هذا الجدول أن الحكومة تناولت بالتخفيض أبواب المصروفات العامة مع احتفاظها بخطة السير في الأعمال الجديدة الضرورية المرتبطة بالمرافق الحيوية للبلاد وفي الجدول الآتي مقارنة للاعتمادات المطلوبة لمصروفات السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ باعتمادات ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ومنها يتضح أن هناك تخفيضاً إجمالياً قدره ١٥١٢٠٠٠ .

سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١	زيادة	تخفيض	
١٤٧١٩٧٢٥	١٤٩٠٥٠١١	-	١٨٥٢٨٦	الباب الأول (مايات وأجر ومربيات
٩٦٣٩٨٥٧	١١٢٢٩١٥٩	-	١٥٨٩٣٠٢	الباب الثاني (مصاري عمومية)
٥٠٤٩٠٤٣	٥٠٣٣٦٤٤	١١٧٧٩	-	الباب الثالث (أعمال جديدة)
٧٩٦٣٣٧٥	٧٧١٢٥٦٦	٢٥٠٨٠٩	-	أبواب أخرى
٣٧٧٢٠٠٠	٣٨٨٨٤٠٠٠	٦٦٢٥٨٨	١٧٧٥٥٨٨	صافي التخفيض
			١٥١٢٠٠٠	

وظاهر من هذا الجدول أن هناك تخفيضاً في اعتماد الباب الأول (مايات وأجر ومربيات) قدره ١٨٥٢٨٦ ج. م. ولولا أن المنشآت الجديدة في مصلحة التجارة والصناعة ووزارة المعارف ومصلحة الصحة ومصلحة الميكانيكا ووزارة الزراعة ووزارة الحربية استندعت عدداً من الوظائف الإضافية لبلغ التخفيض أكثر من المبلغ المذكور .

أما اعتماد الباب الثاني مصاري عمومية فبلغ النقص فيه ١٥٨٩٣٠٢ ج. م. وهذا النقص يظهر كبيراً ولكن الواقع أن التخفيض يقتصر على ٦٩٩٠٠٠ ج. م. لأن ميزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٣١ كانت تتضمن ٨٩٠٠٠ ج. م. لتوزيع الأسمدة وبذرة القطن لحلف هذا المبلغ من مشروع الميزانية بسبب إقالة هذا العمل إلى بنك التسليف الزراعي . على أنه إذا لوحظ أن في هذا

كما تقدم للرجاء إلى حضرات الوزراء ألا يستجيبوا من الموظفين إلا أقل عدد ممكن . ويحذف اللجنة بكثير من الارتياح فكرة حضور حضرات الوزراء إلى العاصمة في قرات من كل أسبوع للفصل في أعمال قد تستدعي سفر حضرات وزراء وأعمالهم وغيرهم من كبار الموظفين والمستعدين وأعمال اللجنة في أن مثل هذا النظام سيقترب عليه وفر حقيق في مشروع ميزانية هذا العام وعدم تعطيل لصالح العامة .

٣ - كسوى وملبوسات :

قدرت اعتادات هذا البند في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٤٥٦٦٧ ج.م وكان المدرج لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٦٢٧٣١ ج.م وفي ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ مبلغ ٢٣٩٨٨ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ١٧٠٩٤ ج.م من سنة ١٩٣١ و ٥٦٧٣١ ج.م من سنة ١٩٣٠

ولاحظ اللجنة أن هذا التخفيض راجع بعضه إلى ما أجرته الحكومة من اقتصاد في هذا البند وبعضه نتيجة للقرار الذي أصدرته الحكومة والذي يقضى بأن الخدمة السائرة الذين يمتنون في الخدمة بعد صدوره بدفعون نصف ثمن ملابسهم، أما الخدمة الذين كانوا في خدمتها قبل صدوره فيجبون من دفع ثمن تلك الملابس .

وقد كانت هذه اللجنة فكرت في أن تقترح على الحكومة معاملة . مع الخدمة السائرة هذه المعاملة ولكنها وجدت أن من هذه المبالغ ٦٦٩٥٧ ج.م للبوليس و ٧٧٧١٢ ج.م للجيش وأن المبلغ الذي سيتوفر من الخزانة من مساواة الخدمة جميعا فيما يخص بدفع نصف ثمن الملابس قليل ولذلك رجعت عن فكرتها رحمة هؤلاء الفقراء خصوصا وأنهم قد ربوا معيشتهم بغير عمل حساب ثمن الكسوى وأن الأمر سبته بالمساواة مع مرور الزمن .

وتذكر اللجنة بأنه سبق أن أشير عند النظر في ميزانيات السنين الماضية بأن تعنى الحكومة بأمر صنع الملابس المعدة للجيش والبوليس من الأقمشة المنسوجة في داخل البلاد وكذلك الطرايش والأحذية لأن في ذلك تشجيعا للصناعات المحلية .

٤ - الإيجارات :

قدرت اعتادات هذا البند في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٣٣٣٦٩ ج.م وكان المدرج لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٥٨٨٣٦ ج.م وفي ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ مبلغ ٢٩٧٠١٩ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٦٦٤٧٧ ج.م من سنة ١٩٣١ و مبلغ ٦٤٦٥٠ ج.م من سنة ١٩٣٠

وتلاحظ اللجنة أن هذا التخفيض راجع إلى السياسة التي انتهت الحكومة من إنشاء بيان لمصالح حكومية كانت تقم في أماكن مستأجرة لها بأجور عالية وكذلك إلى ما اقتضته من إجراءات في سبيل تخفيض إيجارات الأبنية التي لا تزال تشغلها بعض مصالحها فقد استطاعت تخفيض إيجارات كثير منها بمقدار الربع أما الأماكن التي لم يقبل أصحابها تخفيض إيجاراتها فالحكومة تنتظر انتهاء عقود الإيجار لتبحث عن أماكن غيرها بأجور مخفضة .

وترى اللجنة أنه مادام أن الحكومة تضطلع بأعمال نشر التعليم بأنواعه وبالأعمال الصحية على مختلف أنواع منشأتها وأعمال النقل بالسكك الحديدية وما يترفع منها وبغير ذلك من مختلف الأعمال التي تقوم بها في البلاد فبغيرها عامة خلاف الحكومة أو هيئات خاصة فإنه لا مانع من زياد اعتادات المصاحبات والأجور والمتراتبات سنة بعد أخرى .

على أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي سبق أن يبتها اللجنة كان من شأنها تخفيف العبء كثيرا من كاهل الميزانية وتأمّل اللجنة أن تسير الحكومة على الخطى التي انتهجت في سبيل الاقتصاد من هذا الباب حتى لا تتضخم اعتاداتها تضخما يترجح من حله ميزانية الدولة .

وقد لاحظت هذه اللجنة - كما لاحظ ذلك لجنة المالية يجلس لثواب - أن عدد الخدمة الخارجين من هيئة المال في الوزارات والمصالح كبير جدا وأنه يزيد على الحاجة ولكنها علمت أن مكتب الموظفين بوزارة المالية الذي حل محل لجنة الموظفين العليا يقوم ببحث هذا الموضوع وتأمّل اللجنة أن يصل هذا المكتب إلى نتيجة يكون من شأنها إعفاء كل معين في المجال المالية وإشغال ما تدعو إليه الضرورة القصوى من هذه الوظائف من تشجيع زيادتهم في بعض المصالح .

٥ - بدل السفر ومصاريف الانتقال :

قدرت اعتادات هذا البند في مشروع الميزانية في جميع وزارات الحكومة ومصالحها بمبلغ ١٣١٨٨ ج.م وكان المدرج لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٥٥٥٠١ ج.م وفي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ مبلغ ٧٣٥٢٠ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٥٤٣٨٣ ج.م من سنة ١٩٣١ و ٢٢٢٧٠٢ ج.م من سنة ١٩٣٠

ولاحظت هذه اللجنة أن الحكومة خفضت اعتادات هذا البند وذلك بوضع لائحة جديدة لبدل السفر ومصاريف الانتقال خفضت فيها كثيرا من تلك النفقات إلا أن اللجنة تلاحظ أن ما يصرف في بدل السفر ومصاريف الانتقال والنقل لا يزال كثيرا جدا وترى أن بلغت نظر الحكومة إلى وجوب الاقتصاد في اعتادات هذا البند وأن تضع نظاما دقيقا يحاط بكل أنواع الضمانات حتى لا تستعمل مصاريف الانتقال إلا في الغاية التي وضمت من أجلها ولا أعمال المصلحة الضرورية .

لاحظ أحد حضرات أعضاء اللجنة بمناسبة البحث في اعتاد هذا البند أن تنتقل الحكومة إلى الاسكندرية في زمن الصيف يكلف الخزانة نفقات طائلة يعتقد أن البلاد تحتاج الآن إلى اقتصادها لأن الاصطياف لا يقتصر على الوزراء بل إن وجودهم بالاسكندرية يقضى بانتقال وكلاء الوزارات معهم وكذلك مديري بعض المصالح وكثير من الموظفين مع ما تستدعيه حاجة العمل هنا من دوام انتظام بين العاملين فضلا عما في هذا الانتقال من تعطيل أعمال الحكومة ومصالح الناس . وكان من رأيه العدول عن فكرة الاصطياف بتأني في الاسكندرية .

وقد رأت هذه اللجنة - وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية يجلس لثواب - توجيه نظر الحكومة إلى قصر مصاريف الرحلة الصيفية في هذه السنة في أقل حدودها الممكنة .

٧ - التوريدات العمومية

قدرت اعتادات هذا البند في مشروع الميزانية بمبلغ ٨٥٢٢٢٠ ج. وكان المدرج لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٩١١٠٧ ج. وفي ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ١٠٢٤٢٠٣ ج. م. فيكون هنالك تخفيض قدره ٥٨٨٤٧ ج. م. عن سنة ١٩٣١ و ١٧٩٨٣ ج. م. عن سنة ١٩٣٠

وترى اللجنة أن التخصيص المشار إليه كان نتيجة لما رآته عند بحث ميزانيات السنوات السابقة من الفات النظر إلى وجوب مراعاة الاقتصاد في شأن التوريدات العامة والتطبيق في الأنظمة الخاصة بها لعدم الإفراط في التصرف فيها . ولما أجبرته وزارة المالية من تشكيل لجنة لبحث مفردات الأدوات الكتابية بالمصالح وأن اللجنة المشار إليها تيسر لها إجراء إتصاص ذي شأن في المقادير المستهلكة وتقدر اللجنة مجهود الوزارة في إتصاص اعتادات هذا البند مع إتساع نطاق بعض الوزارات والمصالح كالصاف والصحة والتجارة والصناعة والمياه . هذا فوق أن المشروعات التي تؤخذ تكاليفها من اعتادات الأعمال البلدية تستدعي أيضا صرف مقادير إضافية من الأدوات الكتابية .

وتشير اللجنة إلى المجلس أن يطلب من الحكومة أن تحيط هذا الباب بالضمانات الدقيقة لأنه يستند مبلغا طائلا وأن تجرد ما يوجد بمخازن كافة المصالح تستفي في سنة كهذه عن أصفاء يجوز أن تكون موجودة لتستوفي الحكومة من أن ما يصرف لا يكون إلا ماستنزاه الحاجة الأكيدة . ولا يفوت اللجنة بهذه المناسبة أن تشير إلى أن الحكومة قد جرت في السنين الأخيرة على مشرى هذه الأدوات من داخل البلاد ولا تستورد منها شيئا من الخارج .

٨ - التليفونات

ترى اللجنة أن تلفت النظر إلى وضع عدد التليفون على المكاتب الرئيسية فقط ولا يسمح بالمكالمات الخارجية إلا لمن تستدعي أعمال وظيفته الاتصال بالخارج .

قسم ٣ - مجلس الوزراء

يلفت اعتادات مصروفات هذا القسم في المشروع ١٥٢٥٤ ج. م. وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ١٦٣٩٨ ج. م. فيكون هنالك تخفيض قدره ١١٤٤ ج. م. شمل الأبواب الثلاثة بالتفصيل الآتي :

	زيادة		تخفيض
	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - مايات ماجورمرينات	١٠٧٩٨	٩٨٧٩	٩١٩
٢ - مصارف عمرية	—	٥٢٥٠	٢٥
٣ - أعمال جديدة	—	٢٥٠	٢٠٠
الجنة	١٦٣٩٨	١٥٢٥٤	١١٤٤
التخفيض	—	—	١١٤٤

وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها عند النظر في هذا الموضوع أنها رأت أن تبين ما اتخذته الحكومة من إجراءات تخفيف عبء الميزانية فيما يخص بإستراحات الحكومة وإتصاص عددها وتكاليف صيانتها وإسكان مصالح الحكومة فيما يمكن الإستغناء عنه من الاستراحات الملوكة لها وعدم إستيعار مبان لاستعمالها لاستراحات قاطن أن هذا الموضوع كان محل إجماع لجنة خاصة للاقتصاد في الإيجارات ومصاريف الصيانة وغيرها وأنها قامت بمهمة على أساس إلقاء بعض الاستراحات أو جعل البعض الآخر عاما لجميع موظفي الحكومة على السواء من غير تفرق بين الوزارة أو المصلحة التابعين لها أو إسكان مصالح حكومية في دار من دور الحكومة التي كانت متخذة إستراحة وأنها قررت علاوة على ذلك أن يقتصر حق التزول في الاستراحات العامة على الموظفين الذين يحق لهم السفر بالدرجة الأولى بالسكة الحديدية المصرية وبذلك تخفف مصاريف بدل السفر وقد رأت تلك اللجنة الاكتفاء بذلك ووافقت مجلس النواب على رأيها وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

٥ - المياه والإنارة

قدرت اعتادات هذا البند في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٣٩,٣٤٠ ج. م. وقد كان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٣٨,٩٠٩ ج. م. وفي ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٢٥٣,٨٣٩ ج. م. فيكون هنالك تخفيض قدره ٢٥٩٩٠ ج. م. عن سنة ١٩٣١ و ١٧٤٩٩ ج. م. عن سنة ١٩٣٠ وترى اللجنة مع هذا التخصيص المحسوس أن تشير على الحكومة بإجراء رقابة كتابية فيما يخص بالإنارة للاقتصاد في مصروفاتها وخصوصا الكال منها كالمراوح والدفايات المنتشرة في أكثر المكاتب .

٦ - الأثاث والترميمات

قدرت اعتادات هذا البند في مشروع الميزانية بمبلغ ٤٤٧٨١ ج. م. وكان المدرج لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٥٤٤٩٥ ج. م. وفي ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمبلغ ٦٦٢٢٩ ج. م. فيكون هنالك تخفيض قدره ٩٧١٤ ج. م. عن سنة ١٩٣١ و ١٧٩٤٨ ج. م. عن سنة ١٩٣٠

وترى اللجنة مع ما راحته الحكومة من الاقتصاد في هذه المصروفات أن تشير عليها بوضع نظام من شأنه عدم شراء أثاث جديد إلا عند الضرورة القصوى وأن تجرى على تفضيل المصنوعات المصرية على غيرها مما يصنع في الخارج .

وقد فحنت لجنة المالية مجلس النواب تقريرها رأيا بتخفيض اعتادات هذا البند في كافة أقسام الميزانية إلى ٥٠ في المائة مما هو مقدر لها لأنها لا ترى لزوما لشرى أثاث جديد في سنة مصرة كهذه وراست استبقاء نصف المبالغ المطلوب اعتادها على أن تكون لتتعمد أولا ولشراء الضروري ثانيا وقد أقر مجلس النواب هذا التخفيض وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

قسم ٥ - وزارة الخارجية

قدر لاعتادات هذا القسم في المشروع مبلغ ٢٣٩٥٥٣ ج.م. وكان المقدّر لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٢٨٩٤٢ ج.م. فتكون هناك زيادة قدرها ١٠٦١١ ج.م. شملت البايين الأول والثاني بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٤٩٤٨	١٥٨٤٥٥	١٦٣٣٩٣
—	٥٦٦٣	٧٠٤٩٧	٧٦١٦٠
—	١٠٦١١	٢٢٨٩٤٢	٢٣٩٥٥٣
—	١٠٦١١		الزيادة

وقد وزعت اعتادات هذه الوزارة على ثلاثة فروع بالكيفية الآتية :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٦٠٢٨	—	٥٠٠٧٦	٤٤٠٤٨
—	١٢٦٤١	١٠٤٧٨٠	١١٧٤٢١
—	٣٩٩٨	٧٤٠٨٦	٧٨٠٨٤
٦٠٢٨	١٦٦٣٩	٢٢٨٩٤٢	٢٣٩٥٥٣
١٠٦١١			صافي الزيادة

وتتضح من الجدول الأول أن الزيادة في الباب الأول بلغت ٤٩٤٨ ج.م. وفي الباب الثاني ٥٦٦٣ ج.م.

ولم يدرج ضمن مصروفات هذه الوزارة اعتداد للباب الثالث (أعمال جديدة) إن الزيادة في مصروفات هذه الوزارة تستنفدت النظر للأول وهله ولكن إذا لوحظ أنه أدرج في الباب الأول مبلغ ١٠٠٠٠ ج.م. بصفة مرتب إضافي مؤقت لثلاثة الميشت منه ٦٠٠٠ ج.م. في المفوضيات و ٤٠٠٠ ج.م. في التفصيلات وفي الباب الثاني مثل هذا المبلغ بالتوزيع السابق احتياطي لفرق الكيوس - يتضح أن هناك تخفيضاً حقيقياً في اعتادات المصروفات قدره ٩٣٨٩ ج.م.

وقد بحثت اللجنة عن أسباب إدراج هذين المبلغين فاتضح لها أن مبلغ ال ١٠٠٠٠ ج.م. الوارد في الباب الأول أدرج بصفة مرتب إضافي مؤقت لثلاثة الميشت لصراف ما يلزم لهذا الغرض لمؤقتي ومستعدي المفوضيات والتفصيلات بدلاً من صرف ماهياتهم ومرتباتهم على أساس الذهب كما كان العمل جارياً عليه في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وقد نشأ التخفيض في الباب الأول وقدره ٩١٩ ج.م. من إلغاء وتبطين من الدرجة السادسة وتخفيض وظيفة مساعد السكرتير العام لمجلس الوزراء من الدرجة الثانية إلى الدرجة الثالثة ووظيفة مدير مكتب دولة رئيس مجلس الوزراء من الدرجة الثالثة إلى الرابعة .

وترى اللجنة الموافقة على اعتادات هذا الباب كما هي واردة في المشروع وقد أقرها مجلس النواب .

أما اعتادات الباب الثاني (مصاريف عمومية) فبموجب تخفيض قدره ٢٥ ج.م. مما كان مقدراً لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - سنة ١٩٣٢ .

وطبقاً للقاعدة التي أقرها مجلس النواب ووافقت عليها هذه اللجنة وصدق عليها هذا المجلس عند النظر في الملاحظات العامة على المصروفات والتي تخص تخفيض اعتادات الأثاث والمرتبات في كافة أقسام الميزانية إلى النصف ترى هذه اللجنة تخفيض مبلغ ١٩٠ ج.م. المدرج في البند ٥ أثاث ومرتبات جزئية بهذا القسم إلى النصف .

أما اعتادات الباب الثالث (أعمال جديدة) فقد أدرج لها في مشروع الميزانية مبلغ ٥٠ ج.م. لتجديد الأثاث مقابل ٢٥٠ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد وافق مجلس النواب على ما اقترحه لجنة المالية من حذف هذا الاعتداد لأنه لا محل له في هذه السنة وهذه اللجنة توافق على ذلك . وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية تخلف أبواب هذا القسم وقد وافق عليها مجلس النواب :

٩٨٧٩ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات (كما هو وارد في مشروع الميزانية) .
٥٢٣٠ باب ٢ - مصاريف عمومية (بعد حذف مبلغ ٩٥ ج.م. من بند "٥" أثاث ومرتبات جزئية) .

قسم ٤ - مكتب المستشارين المالي والقضائي

قدر لاعتادات هذا القسم في مشروع الميزانية مبلغ ١٨٤٨٥ ج.م. بتخفيض إجمالي قدره ٨٥ ج.م. عن اعتادات ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ البالغ قدرها ١٨٥٧٠ ج.م.

ويخص الاستشارة المالية من هذا الاعتداد مبلغ ١٠١٦٠ ج.م. والاستشارة القضائية ٨٣٢٥ ج.م.

ويرى من مقارنة اعتادات مكتب المستشار المالي بالاعتادات المدرجة له في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ أن فاعتاد الباب الأول زيادة قدرها ٣٦ ج.م. يقابلها تخفيض في اعتاد الباب الثاني قدره ١١٥ ج.م.

أما اعتاد الباب الأول من مكتب المستشار القضائي فبموجب تخفيض قدره ٦٠ ج.م. وقد فاعتاد الباب الثاني على ما كان عليه في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وليس للجنة ملاحظات على مصروفات هذا القسم وترى اعتادها كما هي واردة في مشروع الميزانية وقد وافق عليها مجلس النواب :

١٦٨٢٥ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
١٦٦٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .

وقد ضمت لجنة الخارجية لمجلس الشيوخ تقريرها المقدم إلى هذه اللجنة ملاحظة مؤداها أن عدد الوزراء المفوضين في الدرجة الأولى التي مربوطها ١٨٠٠ ج. م في السنة تحته وفي الدرجة الثانية التي مربوطها ١٦٠٠ ج. م ستويا أربعة وأن من بين خمسة الوزراء في الدرجة الأولى اثنين ماهية كل منهما ٣٠٠٠ ج. م ستويا وواحدا بماهية ٢٥٠٠ ج. م ستويا وواحدا بماهية ٢٣٠٠ ج. م ستويا والخامس بماهية ١٨٠٠ ج. م ستويا ليكون مجموع ماهياتهم هو ١٢٦٠٠ ج. م مع أن المبلغ المدرج في مشروع الميزانية لهذه المساهيات هو ٩٠٠٠ ج. م أي بزيادة ٣٦٠٠ ج. م عما هو مدرج في مشروع الميزانية .

ولاحظت أيضا أن من الأربعة الوزراء المفوضين من الدرجة الثانية واحدا في الدرجة الأولى بصفة شخصية وذكر أنها لما استملت ع. م ذلك من حضرة صاحب العزة وكل وزارة خارجية علمت أن الكادر الذي يطبق الآن على الوزراء المفوضين قد سوى بين ماهية الوزير المفوض من الدرجة الأولى وبين ماهية وكيل وزارة ولكن المساهيات التي يتناولها الآن الوزراء المفوضون من الدرجة الأولى إنما تعطى لهم بصفة شخصية لأنهم كانوا بمنحون هذه المساهيات قبل وضع الكادر الجديد وأصبحت تلك المساهيات التي يتقاضونها حقا مكتسبا لهم على أنه إذا ما خلت وظيفة من وظائفهم فإن الذي يشغلها سوف لا يسطع إلا مبلغ ١٨٠٠ ج. م ستويا وهي المساهية المدروسة فعلا في الميزانية .

وترى هذه اللجنة أن يطلب بالحاح إلى الحكومة أن تراعى عند إسفال الوظائف التي تخلو أن يمين فيها موظفون بالمساهميات المربوطة في الميزانية لهذه الوظائف لا بالمهايات . كانوا يتقاضونها قبل تعيينهم فيها إذا ما كانت تلك المساهيات أكبر من ربط الوظائف في الميزانية . والفرض من ذلك عدم تعيين موظفين بمساهميات شخصية بتاتا .

ولاحظت اللجنة أنه أدرج ضمن اعتمادات هذا الباب مبلغ ٣٠٠ ج. م مكافآت للموظفين الذين يصحرون في امتحان اللغات الأجنبية ، وقد رأت هذه اللجنة — كما رأت ذلك أيضا لجنة الخارجية لمجلس الشيوخ — حذف هذا المبلغ لأن إمتحان اللغات الأجنبية أصبح أمرا عاديا ومفروض في موظفي وزارة الخارجية الإسلام التام ببعض اللغات الأجنبية الحية . ولم تعلق وزارة الخارجية في ذلك وقد أقر مجلس النواب أيضا حذف هذا المبلغ .

الباب الثاني — مصاريف عمومية

أما فيما يخص الباب الثاني (مصاريف عمومية) فإن التخفيض في اعتماده البالغ قدره ٥٦٦٦ ج. م شمل كل بند هذا الباب . وترى اللجنة مع ذلك تخفيض اعتماد البند ٣ من مخرجات وكسوى وملايش المقدرله في المشروع ٤٣١٥ ج. م إلى ٣٠٠ ج. م نظرا لرخس أسعار الملابس وقد وافقت وزارة الخارجية على إجراء هذا التخفيض وأقره مجلس النواب .

وقد ورد في المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٣ ما يقيد أن وزارة المالية ستقترن بالاتفاق مع وزارة الخارجية في تحديد أساس المرتب في كل بلد وتعرض اقتراحها بهذا الشأن على مجلس الوزراء قبل البدء في تنفيذ الميزانية .

وقد أضحى للجنة أن مبلغ الـ ١٠٠٠٠ ج. م الوارد في الباب الثاني أدرج بصفة احتياطي لفرق الكبير حيث كان من أثره يحوط لجنه الاسترليني أن زادت مصاريف المفوضيات والتفصيلات في البلاد — التي بقيت عملتها على أساس الذهب — زيادة ذات شأن وسيصرف معظم هذا المبلغ في إيجار الأماكن وهي لم تهبط كما هبط مستوى تكاليف المعيشة ولأن عقود الإيجارات قد أبرمت لمدة طويلة وأجر محدود على قاعدة الذهب ولا بد من دفعها على هذه القاعدة .

وقد تبين مما أجرت هذه اللجنة من بحث وبما تضمنته مذكرة لجنة الخارجية لمجلس الشيوخ من ملاحظات على مشروع ميزانية وزارة الخارجية — أن نسبة مصروفات هذه الوزارة بعد استبعاد مبلغ ٣٠٠٠ ج. م المقدر لإيراداتها من رسوم التأثير على جوازات السفر تزيد قليلا عن نصف من المائة من مجموع إيرادات الدولة المقدرة بمبلغ ٣٧٢,٣٧٢,٠٠٠ ج. م وهي نسبة ضئيلة بجانب الفوائد الجبة والمزايا الطبيعية التي تعود على البلاد من تمثيلها في الخارج لأن المفوضيات والتفصيلات — فضلا عما تؤديه من الأعمال السياسية فهي في الواقع معنات عليية وفيه وتود اللجنة أن تتكهن أخشوخة من تعيين ملحقين للتجارة والصناعة والزراعة والتعليم لهم الفائدة .

الباب الأول — ماهيات وأجر ومخرجات .

يقع عدد الموظفين في مختلف فصول هذه الوزارة كما كان عليه في ميزانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ وقد ضمت لجنة الخارجية مذكرتها المقدمة لهذه اللجنة ملاحظة مؤداها أنه أدرج ضمن وظائف الديوان العام خمس وظائف للتلاميذ في الدرجة من ١٨٠ ج. م إلى ٢٥٢ ج. م ستويا وأنها لما استملت من وزارة الخارجية عما إذا كان هؤلاء التلاميذ عمل في الديوان العام أم أنهم في انتظار التعيين بالتفصيلات أو المفوضيات علمت من الوزارة أن هؤلاء الموظفين الذين يسمون بالتلاميذ يمينون في الديوان العام للوزارة من حلة الشهادات العالية للتصريح على كل الأعمال توطئة تعيينهم في الخارج حتى إذا ما أوفوا بالمفوضيات أو التفصيلات كانوا مملين تماما بما يجهد لهم من الأعمال وقد كان رأى أحد أعضاء تلك اللجنة عدم منح هؤلاء التلاميذ ماهيات لأنهم يستفيدون من وجودهم بالديوان العام وبالنسبة يفضلون في التعيين عند خلو وظائف في غيرهم وقد علمت تلك اللجنة من وزارة خارجية أن هؤلاء التلاميذ نسوا في الواقع إلا موظفين عهد اليهم بعمل يسألون عن أدائهم ويحاسبون عن كل تقصير فيه وأن الوزارة مع ذلك تدرس الآن نظاما جديدا يقضي بفصل الأعمال الكتابية والحسابية عن الأعمال الفنية وعند تطبيق هذا النظام تستغنى الوزارة عن أعمال هؤلاء التلاميذ في الديوان العام . وهذه اللجنة ترى الاكتفاء بذلك .

تخصيص	زيادة	١٩٣١-١٩٣٢	١٩٣٢-١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٦٦٤٥	—	١٦١٩٣٨٨	١٦٠٢٧٤٣
١٨٠٤٤	—	٢٣٣٤٥٨	٢١٥٤١٤
٣٤٦٨٩	—	١٨٥٢٨٤٦	١٨١٨١٥٧
٣٤٦٨٩			التخفيض

وتود اللجنة قبل أن تدخل في تفاصيل مصروفات هذين القريتين أن تلتفت النظر إلى البيان الذي أدلى به حضرة صاحب السعادة وزير الحربية أمام مجلس النواب وانتهت بمحضر الجلسة الثانية والثلاثين لذلك المجلس فقد استعرض سعادته فيه شؤون الجيش وما أدخل عليه من تحسين وكذلك ما أدخل على نظام المدرسة الحربية من ضروب الإصلاح لرفع مستوى التعليم فيها وما جرت عليه الوزارة من إرسال البعثات للتخصص في العلوم الحربية العالية إلى غير ذلك مما ترى اللجنة اكتفاؤه لفت النظر إليه .

وتلاحظ اللجنة أن التخفيض الذي أدخل على اعتبارات هذا القسم لم يمس تلك المشاريع الهامة التي فكرت فيها الوزارة فانه وأصل العمل في إنشاء تلكات للجيش على أحدث طراز مراعية فيها توفير أسباب الراحة للجند وأوجدت قوة الطيران الحربي بمعاملتها وطياراتها وأوفدت بصفة من الضباط لتتدرب على هذا الفن .

ولا يفوت اللجنة في هذه الفرصة أن تشير إلى اهتمام الوزارة بالصحارى والواحات مما يتيحه عند بحثها مشروع القانون الخاص بفتح اعتبار إضافي لإنشاء طريق ما بين فوكه ومرسى مطروح وما تمهله في سبيل إسماع سكان هذه النواحي من توفير جامع المياه والعيون والآبار وإصلاح الطرق مما يؤدي إلى استتباب الأمن وإيجاد المنتجات الزراعية الصالحة للتمتع في تلك المناطق من خضر وفاكهة وغابات وغير ذلك مما أشار إليه مدالي وزير الزراعة في الجلسة العشرين لهذا المجلس .

وقد لاحظت هذه اللجنة - كما لاحظت ذلك لجنة المالية بمجلس النواب - أنه ينحصر قسم الأشغال العسكرية من اعتبارات هذه الوزارة بمبلغ ٢٤,٩٦٣ جنيتها موزع كالآتي :

جنيه	١٨٠٠
ضمن بند ١ - ما هيأت للمسكرين والممكنين وأجور .	٢١٢٥
» ١ - مرتبات للمسكرين .	٣٠٣٨
» ٢ - تعينات وطلق .	١٨٠٠
» ٣ - ملابس وتجهيزات .	

٢٤٩٦٣

وقد كانت هذه اللجنة فكرت في أن تقترح تخفيض اعتبارات البند (تلفونات وتلفونات) المقدرة ٤٠٥٥ ج. م في المشروع ورأت لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ ذلك أيضا غير أن الوزارة أبدت أنها ترى بقاء الاعتبار على حاله لأنه قد تحدث ظروف سياسية تستدعى صرف كل هذا الاعتبار خصوصا إذا لوحظ أن المفوضيات بلغ عددها تسعا والتفصيلات ثلاثا وعشرين ولذلك رأت اللجنة الموافقة على بقاء الاعتبار كما هو .

وقد كانت لجنة المالية بمجلس النواب فكرت في ذلك وأشارت باستيصال البريد الجوي في المسائل غير المستحيلة جدا وقد وعدت الوزارة بذلك ولذا رأت تلك اللجنة أيضا بقاء الاعتبار على ما هو عليه اكتفاء بهذا الوعد وقد أدرج في البند ٧ (أثاثات وتصليمات) في المشروع مبلغ ٣٨٠٠ ج. م وطبقا لمقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس رأت اللجنة تخفيض هذا الاعتبار إلى النصف مما يقرب عليه حذف مبلغ ١٩٠٠ ج. م .

وقد أدرج لأول مرة في البند ٩ (صيانة وترميم) مبلغ ٢٠٠٠ ج. م لصيانة وترميم مباني الحكومة في الخارج وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب تخفيض هذا الاعتبار إلى ١٥٠٠ ج. م بعد أن تبين لها أن دار المفوضية المصرية في لندن تحتاج إلى ترميم بإضمار خارجي بسبب رطوبة الجو وأن هذا الإصلاح يتطلب أكثر من ١٠٠٠ ج. م وقد كانت هذه اللجنة تميل إلى تأجيل إجراء الترميم المطلوب لولا أنها رأت أن كل تأخير في إحراجه قد يقرب عليه تكليف الخزنة في المستقبل ضعف هذا المبلغ .

وليس لجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتبارات هذا القسم كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

١٦٣٠٩٣	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
٧٢٤٥٥	باب ٢ - مصاريف عمومية .

جلسة الأربعاء ٥ المحرم سنة ١٣٥١

(١١ مايو سنة ١٩٣٢)

قسم ١٤ - وزارة الحربية والبحرية

(المقررة حضرة الشيخ المحترم اللواء من أحمد باننا) .

قدوت اعتبارات هذا القسم في المشروع بمبلغ ١,٨١٨,١٥٧ ج. م وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ١,٨٥٢,٨٤٦ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ٣٤,٦٨٩ ج. م بالتفصيل الآتي :

وقد اوضح اللجنة أنه أدرج ضمن هذه الاعتمادات مبلغ ١٩٠٩٥ ج.م مصاريف سلاح الطيران بالتوزيع الآتي :

جنيه	
١٢٩٦	ماهيات مستخدمين ملكيين .
٥٩٠٦	ماهيات مستخدمين عسكريين .
٤١٢٤	أجور عمال لخدمة السلاح والمرب .
٢١٥١	مرتبات لضباط .
٥٦١٨	مصرفوات عمومية .

١٩٠٩٥

فلو صرف النظر عن هذا الاعتماد لمبلغ ماخض من اعتمادات هذا الفرع ٣٥٧٤٠ ج.م .

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات :

في اعتماد هذا الباب زيادة قدرها ١٠٧٠٣ ج.م ويرجع سببها إلى إدراج مبلغ ١٣٤٧٧ ج.م ما يخص هذا الباب من مبلغ ١٩٠٩٥ ج.م سالف الذكر بسبب إنشاء سلاح لقطران . وإذ روى ذلك يكون التخفيض الحقيقي في اعتماد هذا الباب مبلغ ٢٧٧٤ ج.م .

وقد لاحظت اللجنة أنه أدرج ضمن الوظائف وظيفتان من الدرجة الثالثة يشغلها موظفان من الدرجة الرابعة ، وترى اللجنة تخفيض درجتهما في المشروع إلى الدرجة الرابعة التي يشغلها فلا وقد وافق حضرة صاحب السعادة وزير الحربية أمام مجلس النواب على هذا التخفيض فأقر المجلس المذكور ذلك .

باب ٢ - مصاريف عمومية :

في اعتماد هذا الباب تخفيض قدره ١١٧٤٤ ج.م وذلك بخلاف مبلغ ٥٦١٨ ج.م الذي زيد بسبب إنشاء سلاح الطيران .

وقد أدرج في البند ٢ "تأمينات وظيفي" مبلغ ١١٧٨١ ج.م وكان المقدرة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١١٣٩٠ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٢١٧٩ ج.م .

وقد وافق مجلس النواب على ما اقترحه لجنة المالية من تخفيض ٢٠ في المائة من الاعتمادات المدرجة للتطبيق في جميع وزارات الحكومة ومصارحها وهذه اللجنة توافق على هذا التخفيض وترجع من المجلس لإقراره وذلك نظرا لانخفاض أسعار الحاصلات انتفاضا يذكر ، وعلى هذا الأساس ترى اللجنة تخفيض مبلغ ٢١٣٣٧ ج.م المقدرة للتطبيق ضمن بند ٢ "تأمينات وظيفي" بالنسبة المذكورة مما يترتب عليه حذف مبلغ ٤٢٤٧ ج.م .

مع أن تكاليف المنشآت وأعمال الصيانة والتزويجات الواردة ضمن البود ١٧ و ١٨ من الفرع الأول ١٣ من الفرع الثاني تزيد قليلا عن ٤٥٠٠ ج.م فكان تكاليف هذا القسم تزيد عن نصف اعتماد الأعمال التي يقوم بها .

وقد ذكرت تلك اللجنة أنها لما استفسرت من حضرة صاحب السعادة وزير الحربية عن ذلك أجاب أنه كان مقرا ألا يقوم قسم الأشغال العسكرية إلا بالأعمال الصغيرة التي لا تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه ولكن لما عاد الجيش المصري من السودان اضطر الأمر إلى زيادة هذا القسم . وقد قام فعلا بكل المنشآت . وأنه قد تبين لسعادته من تقرير تقدم إليه من المفتش العام للجيش أن قيام هذا القسم بالأعمال فيه اقتصادا لتفقات بمقدار ٣٠ ٪ عما إذا قامت بها مصلحة الباني الإدارية . وهذا الوفرة ناتجة عن أن اليد العاملة هي من طبقة المساكين الذين لا يتقاضون أجرا ، وأوضح سعادته أنه لا يتظر التقدم باعتمادات لمنشآت جديدة في هذه السنة ولا في السنة المقبلة ولذلك فإنه سيعمل على الاقتصاد في نفقات هذا القسم بقدر الامكان .

ولما استعملت هذه اللجنة من حضرة مندوب وزارة الحربية عن ذلك أجاب أن قسم الأشغال العسكرية يقوم أيضا بكل الأعمال الجديدة الخاصة بوزارة الحربية وأعمال وصيانة مباني مصلحة الحدود وصيانة مباني وزارة الحربية ومباني الحكومة الخفافة في الصحراء لمصالح الصحة والمعارف والأمن العام والتي لا تدخل تكاليفها ضمن مبلغ ٤٥٠٠ ج.م الذي سلف ذكره .

فرع ١ - ديوان العموم

قدرت اعتمادات هذا الفرع في المشروع بمبلغ ١٦٠٣٧٤٣ ج.م مقابل ١٦١٩٣٨٨ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بخفض قدره ١٦٩٦٤٥ ج.م وفي الجدول الآتي بيان توزيع تلك الاعتمادات على مختلف أبواب هذا الفرع :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١-١٩٣٢	سنة ١٩٣٢-١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
-	١٠٧٠٣	٤٣٧٥٩٥	٤٤٨٢٩٨
١١٧٤٤	-	٣٩٤٥٠٤	٣٨٢٧٦٠
١٥٩٠٤	-	٣٧٢٨٩	٢١٦٨٥
-	-	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
٢٧٢٤٨	١٠٧٠٣	١٦١٩٣٨٨	١٦٠٣٧٤٣
١٦٦٤٥			صافي التخفيض

ويتبين من هذا الجدول أن باعتمادات هذا الفرع تخفيضها قدره ١٦٩٦٤٥ ج.م

أولا - إلى زيادة مبلغ ١٢٠٠ ج.م على اعتماد عمر المياه المدرج في هذا البند بسبب عدم إتمام مشروع أخذ مياه الجيش بالمعادي من بيسان طره بسعر مائة مائة لترات المكعب بدلا من أخضا من الشركة بسعر ٢٥ مليا .
ثانيا - إلى تخفيض مبلغ ٤٠٠ ج.م من اعتماد لإمدادات المسكرات بالمطلة وسيلبي بشر ومساكن مجالس القرعة بالإقليم بسبب ربط قيم الإيمارات التي تدفع ضللا هذه الأمان .

باب ٣ - أعمال جديدة :

أما الباب الثالث "أعمال جديدة" فقد قدر له في مشروع الميزانية مبلغ ٢١٦٨٥ ج.م وكان المقدرة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٣٧٢٨٩ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ١٥٦٠٤ ج.م وفيما يلي بيان للأعمال المقدرة من أجلها الاعتماد المذكور :

١٦٩٠٣ إنشاء نكبات لأورطة كاملة بالسليم وهذا المبلغ مطلوب للاستقرار في إنشاء هذه النكبات التي بدأت فيها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢
١٢٨٢ إنشاء مقبرة للجند في القاهرة وذلك بسبب ازدهار المقبرة الحالية .
٣٥٠٠ شراء ماكيتين صغيرتين لعمليتي الحجارى والنور في قشلاقات المعادي حتى يتوفر على الوزارة عن النور الذي تأخذه الآن من الشركة ويقدر بمبلغ ٧٠٠ ج.م تقريبا سنويا .

ولاحظ اللجنة أنه مدرج في مشروع ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة الميكانيكا والكهرباء) اعتماد قدره ٣٠٠٠٠ ج.م من أصل التكاليف النهائية البالغة ٥٥٠٠٠ ج.م لإنشاء محطة كهربائية بمستمرة طره لمصلحة السجون .

ولما كان في توحيد المحطات الكهربائية توفير في مصاريف الانشاء والإدارة فتقرر اللجنة - قبل أن تشرع وزارة الحربية في مشقري الماكيتين اللزمتين لعمليتي الحجارى والنور في قشلاقات المعادي - أن تتصل بوزارة الأشغال العمومية بفكرة الاستثناء من محطتها الخاصة واستعداد القوة من المحطة الكبيرة التي تنشأ لمصلحة السجون . وحيدا لو استطاعت الحكومة اتباع ذلك دائما .

باب ٤ - مصاريف الجيش في السودان :

أودع لهذا الباب اعتماد قدره ٧٥٠,٠٠٠ ج.م وهو نفس المبلغ الذي كان ملحوبا في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ والسنوات السابقة عليها .

..

لكل ذلك تريو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا النوع كما يأتي ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

٤٤٧٩٨٦ باب ١ - مايات وأجور ومعدات .

٣٧٨٥١٣ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٢١٦٨٥ باب ٣ - أعمال جديدة .

٧٥٠٠٠٠ باب ٤ - مصاريف الجيش في السودان .

وقد كانت هذه اللجنة تميل إلى أن يتخذ مثل هذا الإجراء فيما يخص اعتمادات التعيينات في مختلف وزارات الحكومة ومصارفها المدرج في ميزانياتها بالمبلغ لهذا الغرض . غير أنها رأيت - نظرا لعدم ثبات أسعار هذه التعيينات على حالة واحدة - أن تستغنى نظر الحكومة إلى بحث هذه الاعتمادات بحثا يؤدي إلى تخفيضها تخفيضا محسوسا يظهر أثره عند بحث الحساب انتهى . كما رأيت أن تستغنى نظر الحكومة إلى إعلان المناقصات الخاصة بالتعيينات في أنسب الأوقات وهو غالباً مبدأ المحصول .

وقد لاحظت اللجنة أن في اعتماد البند ٣ "ملاسل وتجهيزات" في مشروع الميزانية زيادة قدرها ١٠٤ ج.م عما كان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ واتضح لها أن السبب في ذلك راجع إلى زيادة ستة أقدار : لثلاث منهم في بطارية سيارات منع الماكينة والأربعة الباقون في المحلة الميكانيكية وقد أدرج في البند ٧ "الموسيقى العسكرية" في المشروع اعتماد قدره ١١٢٥ ج.م زيادة مبلغ ٥٥ ج.م عما كان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وتبين أن السبب في ذلك راجع إلى زيادة فوات رسوم إيجارها على الأدوات الموسيقية التي تستورد من الخارج .

وقد بحثت اللجنة في اعتماد البند ٧ "نقل ومناورات وأدوات ميكانيكية" المدرج له في المشروع مبلغ ٦١٩٨٠ ج.م مقابل مبلغ ٥٥٩٠٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ فبين لها أنه موزع كالآتي :

نخص	زيادة	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٢٠٠٠	٣٧٧٠٠	٣٩٧٠٠ (أ) قل .
٥٠٠	—	٥٠٠٠	٤٥٠٠ (ب) مناورات وتمارين .
٢٠٠	—	١٣٢٠٠	١٣٠٠٠ (ج) أدوات ميكانيكية لمحلة الميكانيكية
—	٤٦٦٠	—	٤٦٦٠ د د د وروود لفاترات والسيارات لسلح الطيران .
٧٠٠	٦٦٦٠	٥٥٩٠٠	٦١٨٦٠ المحلة
٥٩٦٠			صافي الزيادة

وتبين من هذه المقارنة أن هناك زيادة إيجابية في اعتماد النقل والمناورات والتمارينات قدرها ١٣٠٠ ج.م بسبب زيادة تقنيات وحدات الجيش في السنة المقبلة عن مثلها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ حسب النظام العسكري لحلول دور نقل الوحدات الموجودة بمحطات مدة الإقامة بها ستان .

أما مبلغ ٤٦٦٠ ج.م المدرج في المشروع لأقل مرة فهو مخصص للأدوات اللازمة لمحلة الميكانيكية والأدوات والوقود اللازم للعمليات والسيارات لسلح الطيران .

وقد أدرج في البند ١١ "مياه وإنارة وكسح وإمدادات" في المشروع مبلغ ١٥٦٠٠ ج.م مقابل مبلغ ١٤٨٠٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أي بزيادة قدرها ٨٠٠ ج.م ويرجع سببها :

فرع ٢ - مصلحة الحدود

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢١٥,٤١٤ ج.م وكان المقدّر لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٣٣,٤٥٨ ج.م فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ١٨,٠٤٤ ج.م بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
٨٠٥٠	—	١٤٤٢٩٤	١٣٦٢٤٤
١١٠٤٧	—	٨١٢٦٤	٧٠٢١٧
—	١٠٥٣	٧٩٠٠	٨٩٥٣
١٩٠٩٧	١٠٠٣	٢٣٣٤٥٨	٢١٥٤١٤
١٨٠٤٤			ساق التخفيض

وقد أبدى أحد حضرات أعضاء اللجنة رغبة مؤداه أن تنظر الحكومة في إلغاء مصلحة الحدود وإضافة أعمالها الخاصة بمقاومة التهريب إلى مصلحة خفر السواحل وأعمالها الخاصة بالحراسة إلى الجيش وضم جميع الأعمال الإدارية والقضائية بها للوزارات المختصة كما كان الحال قبل سنة ١٩١٤ فوافقت اللجنة بإجماع الحاضرين هذا حضرة الشيخ المقرّر عد محب باشا على أن ترجو من المجلس لفت نظر الحكومة إلى بحث هذه الرغبة والتقدم إلى المجلس نتيجة ذلك البحث مع مشروع ميزانية السنة المالية القادمة .

أما حضرة الشيخ المقرّر عد محب باشا فقد رأى أن في بناء النظام الحالي عملاً لثلاثة الراجبات المطلوبة من مصلحة الحدود التي لا ملاقة لها بمصلحة خفر السواحل خصوصاً وأن الحكومة ستبحث في أمر ضم هذه المصلحة الأخيرة إلى مصلحة الجمارك وهي الجهة التي يرتبط عملها بها .

وقد تبين أن في اعتماد الباب الأول تخفيضاً قدره ٨٠٥٠ ج.م وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

وفي اعتماد الباب الثاني أيضاً تخفيض قدره ١١٠,٤٧ ج.م وفيما يلي ملاحظته اللجنة على بعض بنود هذا الباب :

قدر لاعتاد البند "عليق" في المشروع مبلغ ١٦٣٧١ ج.م مقابل ١٧٤٤٤ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وترى اللجنة طبقاً للقاعدة التي وافق عليها المجلس تخفيض الاعتماد الخاص بالعليق ضمن هذا البند وقدره ١٠١٣٥ ج.م بنسبة ٢٠ في المائة مما يتركب عليه حذف مبلغ ٢٧,٢٧ ج.م .

وقد لوحظ أن في اعتماد البند "أغذية" زيادة قدرها ٢٩١ ج.م عما هو مدرج له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد تبين للجنة أن سبب هذه الزيادة هو إضافة تكاليف أغذية صنف سيارات منزع إنشائه في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لمقاومة التهريب في جهة القصير .

ولاحظت اللجنة أنه قدر لاعتاد البند "وقود" مبلغ ٥٥١٥ ج.م مقابل ٤٩٧٧ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أي زيادة قدرها ٥٣٨ ج.م

وقد تبين للجنة أن سبب هذه الزيادة يرجع إلى إضافة ثمن البترين اللازم لصف السيارات المزمع إنشاؤه لمقاومة التهريب في جهة القصير وبسبب زيادة خسارة الإنتاج على البترين .

وقد لوحظ أن في اعتماد البند "التفاريق والطيفون" زيادة قدرها ١٨٧ ج.م إذ المدرج له في المشروع مبلغ ٢٥٨٠ ج.م وكان المقدّر في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٣٩٣ ج.م ووضح للجنة أن سبب هذه الزيادة يرجع إلى تعديل بعض التركيبات ورفع قيم بعض الاشتراكات وزيادة الأحوال بشأن على تقدير مصلحة الطيفونات وكذلك لإدراج قيم اشتراكات بعض خطوط جديدة .

وقد أدرج في المشروع لأول مرة مبلغ ٩٤٠ ج.م في البند ١٦ "تعمييض المجالس القروية من عوائد الدخولية" وذلك بسبب إلغاء ضرائب الدخولية في المجالس البلدية والمحلية والقروية لتعمييض تلك المجالس عن الإيرادات التي كانت تحصلها من هذا المورد .

أما الباب الثالث "أعمال جديدة" فقد أدرج له في المشروع مبلغ ٨٩٥٣ ج.م وكان المدرج له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٧٩٠٠ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها ١٠٥٣ ج.م وفيما يلي بيان توزيع الاعتماد المطلوب :

جنيته ٦٠٠٠ لاستبدال كوندنسة القصير نظراً لأن الكوندنسة الحالية قديمة جداً وسامت حالتها وتحتوي مصلحة الحدود حدوث عطل لحاقاً فيها ينشأ عنه ضرر جسيم المياه عن الأهالي والموظفين ولذلك رأى من الضروري شتى كوندنسة جديدة .

٢٩٥٣ مشتري كوندنسة للسلم وهذا المبلغ المطلوب هو قيمة باقي تكاليف المشتري المقدسة بمبلغ ٦٦٠٦ ج.م . بحسبة مصلحة الميكانيكا والكهرباء .

٨٩٥٣

• •

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما يأتي ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنيته ١٣٦٢٤٤ باب ١ - ماهيات وأجرومريات .
٦٨١٩٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .
٨٩٥٣ باب ٣ - أعمال جديدة .

زيادة إحصائية قدرها ٣٩٨٩٨ ج.م وفي الجدول الآتي بيان توزيع
الاعتادات على مختلف أبواب الميزانية :

	سنة		زيادة	
	١٩٣٣ - ١٩٣٢	١٩٣٢ - ١٩٣١	١٩٣٣ - ١٩٣٢	١٩٣٢ - ١٩٣١
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات	٣٠٩,٨٧٦	٣٠٩,٤١٦	—	٧,٥٤٠
باب ٢ - مصاريف عمومية	٣٤٥,٨٧٨	٢٩٥,٩٤٠	٤٩,٩٣٨	—
باب ٣ - أعمال جديدة	٣٧٠٠	٦,٢٠٠	—	٢,٥٠٠
المجموع	٦٥١,٤٥٤	٦١١,٥٥٦	٤٩,٩٣٨	١٠,٠٤٠
صافي الزيادة			٣٩,٨٩٨	

ويشمل هذا الفرع فصلين أولهما ديوان العموم ، وثانيهما خدمة الأقاليم
والمحافظات . وقد قسمت الاعتادات بينهما بالكيفية الآتية :

	سنة		زيادة	
	١٩٣٣ - ١٩٣٢	١٩٣٢ - ١٩٣١	١٩٣٣ - ١٩٣٢	١٩٣٢ - ١٩٣١
فصل ١ - ديوان العموم	٥٦٦,٥٧٨	٥٢٤,٤٠٥	٤٢,١٧٣	—
فصل ٢ - خدمة الأقاليم والمحافظات	٨٤,٨٧٦	٨٧,١٥١	—	٢,٢٧٥
المجموع	٦٥١,٤٥٤	٦١١,٥٥٦	٤٢,١٧٣	٢,٢٧٥
صافي الزيادة			٣٩,٨٩٨	

وظاهر من الجدول الأول أن الزيادة تقتصر في اعتادات الباب الثالث
(مصاريف عمومية) وسيأتي الكلام عليها تفصيلاً عند بحث مصروفات
هذا الباب .

باب ١ - "ماهيات وأجور مرتبات" :

يتبين من البيان الوارد بالجدول الأول أن بمصروفات هذا الباب تخفيضاً
قدره ٧,٥٤٠ ج.م نشأ بسبب فرق الربط وقد بقي عدد الوظائف كما كان
عليه في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وليس اللجنة ملاحظات على هذا الباب .

باب ٢ - "مصاريف عمومية" :

في اعتادات هذا الباب زيادة قدرها ٤٩,٩٣٨ ج.م وقد اقتصرت هذه
الزيادة على البنود ٣ "إسفار وبناء وتنوير" فففي زيادة قدرها ٣٧٠ ج.م
و ٦ "مطبوعات وتطبيقات" فففي زيادة قدرها ١٩٠ ج.م و ٧ "إعانات
ومرتبات متنوعة" فففي زيادة قدرها ٥٨,٥١٧ ج.م و ٨ "مصاريف
ثرية" فففي زيادة قدرها ٣٠ ج.م و ١٤ "عمولة تمصيل لبنك التسليف
الزراعي" فقد أخرج فيه لأول مرة اعتداد قدره ٦٠٠٠ ج.م .

جلسة الأربعاء ٥ المحرم سنة ١٣٥١

(١١ مايو سنة ١٩٣٢)

قسم ٦ - وزارة المالية

(المقر حشرة الشيخ المحترم محمد محب باشا) .

قدّرت مصروفات هذا القسم في المشروع بمبلغ ٣,١٧٥,٤٩٤ ج.م وكان
المقدر لها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٣,٠٨٠,٨٠٠ ج.م فيكون هناك
تخفيض إجمالي قدره ٨٦,٦٨٦ ج.م يشمل جميع فروع هذه الوزارة هذا
الثنين منها ديوان العموم ومصصلة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة .

ويشمل هذا القسم على أي حشر فوراً لكل منها مصروفات خاصة
منفصلة عن مصروفات باقي الفروع وهذه الفروع هي :

- ١ - ديوان العموم .
- ٢ - مصصلة الأموال المقررة .
- ٣ - مصصلة المساحة .
- ٤ - مصصلة الاحصاء .
- ٥ - المطبعة الأميرية .
- ٦ - مصصلة الأملاك الأميرية .
- ٧ - مصصلة الجمارك .
- ٨ - مصصلة خضر السواحل ومصايد الأسماك .
- ٩ - مصصلة المناجم والمحاجر .
- ١٠ - مصصلة الكيمياء .
- ١١ - مصصلة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة .
- ١٢ - أقلام قضائياً الحكومة .

فرع ١ - ديوان العموم

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٦٥١,٤٥٤ ج.م وكانت
مقدرة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٦١١,٥٥٦ ج.م فيكون هناك

ويرجع سبب هذا الزيادة إلى الاعانات والمزونات التي قررها مجلس الوزراء وهذا تفصيلا :

جنيه	
٣٠,٠٠٠	مرتب لسمو الخديو السابق عباس حلمي باشا
٩٠٠	زيادة في مرتب صاحبة العصمة إقبال هانم والدة سمو الأمير محمد عبد المنعم
٩,٠٠٠	إعانة شركة ملاحه الاسكندرية .
١٢,٠٠٠	» » مصر لنزل ونسج القطن .
١٢,٠٠٠	» » النزل الأهلية المصرية .
٦٣,٩٠٠	

ولولا هذا الاعتماد لكان في هذا الباب وفرييلغ ١٣,٩٢٢ ج. م
وقد تضمنت المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع الميزانية في الصفحات من ١٣ إلى ١٦ الأسباب التي تبرر تقرير الاعانات الثلاث الأخيرة .

وترى اللجنة أن تلتفت نظر الحكومة إلى مراقبة تنفيذ الاتفاق الذي أبرم بينها وبين شركة ملاحه الاسكندرية، وقيام الشركة المذكورة بالاشتراطات التي تمهدت بها في نظير الاعانة المشار إليها حتى إذا اتضح أنها خالفت أحد هذه التعهدات حرمتها من الاعانة .

أما فيما يخص شركة مصر لنزل ونسج القطن وشركة النزل الأهلية المصرية فانه ظاهر مما جاء بالمذكرة المشار إليها أن الحكومة قد وجهت عناية خاصة لصناعه النزل والنسج بعد أن رأت المنافسة الخارجية تكاد تقضي على الشركتين المصريتين سائقي الذكر فاستصدرت قرارا من مجلس الوزراء يقضي بمنح كل منهما إعانة مالية غير أنه اتضح لهذه اللجنة أن الأساس الذي بنى عليه منح هذه الاعانة لاهتين الشركتين يدل على أنه يجب أن تكون ١١,٠٠٠ ج. م لكل منهما عوضا عن ١٢,٠٠٠ ج. م وذلك بنسبة كية القطن المشروط استهلاكها على ثلاث سنوات وهي كما يأتي :

١/ هذه الكية من قطن الحكومة ٢٠,٠٠٠ قطار .

٢/ هذه الكية تشتري من السوق ٤٦٩,٠٠٠ ج. م

فيكون المجموع ٦٦٩,٠٠٠ قطار أى بمعدل ٢٢٣,٠٠٠ قطار سنويا .

وإذا احتسبت الاعانة المقدرة بمشرة قروش سنويا من كل قطار لكل من الشركتين حسب قرار الحكومة تكون النتيجة ٢٢,٠٠٠ ج. م للشركتين معا أى ١١,٠٠٠ ج. م لكل منهما .

أما باقي البنود فيعوضا بنى اعتمادها على ما كان عليه في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وبعضها خفض اعتماده .

وتذكر اللجنة فيما يلي ملاحظاتها على بعض البنود المذكورة :

د ٣ - "إيجار ومياه وتوير" :

أدرج هذا البند في المشروع مبلغ ١,٩٠٠ ج. م وكان المقدرة في ميزانية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١,٢٣٠ ج. م فتكون هناك زيادة قدرها ٣٧٠ ج. م .
وفيما يلي بيان تفصيل لتوزيع اعتمادات هذا البند في السنتين المذكورتين :

	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١
	جنيه	جنيه
إيجار	٢٥٠	١٨٠
مياه	٥٥٠	٢٥٠
توير	٨٠٠	٧٠٠
	١,٦٠٠	١,١٣٠
زيادة	٢٧٠	

وقد ظهر للجنة أن الزيادة في الإيجار سببها استعجار مكتب لمندوب الحكومة لدى بورصة مين البصل بمبلغ ١٠٠ ج. م ومكتب الاحصاء والنشر بمبلغ ١٥٠ ج. م في السنة .

أما الزيادة في اعتماد المياه والاعانة فسببها تقل بعض المبالغ التابعة لوزارة المالية إلى الجناح الجليدي الذي بنى فيها حديثا . وقد حذفت الاعتمادات التي كانت مخصصة لإياه والتوير في ميزانيات هذه المبالغ .

بند ٤ - "أثاث وترميمات" :

قدر لمصروفات هذا البند في المشروع مبلغ ٥٤٠ ج. م وكان في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٩٠٠ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ٣٦٠ ج. م . وترى اللجنة تخفيض اعتماد هذا البند إلى النصف طبقا للقاعدة العامة التي أقرها المجلس مما يترتب عليه تخفيض مبلغ ٢٧٠ ج. م من هذا البند .

بند ٧ - "إعانات ومزونات مخلفة" :

بلغت الزيادة في اعتماد هذا البند في المشروع ٥٨,٥١٧ ج. م إذ المقدرة في المشروع هو مبلغ ٢٥٩,٢٦٥ ج. م وكان المقدرة له في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ٢٥٨,٧٤٨ ج. م . وفي هذا البند تهمركز كل الزيادة في مصروفات الباب الثاني لهذا الفرع البالغ قدرها ٤٩,٣٢٨ ج. م .

وقد أقر مجلس النواب ما رآه لجنة المالية من حذف هذا المبلغ .

وهذه اللجنة ترى :

(أولا) أنه مادام البنك قائما بالعمل فلا بد من دفع الممولة ولكن يجب وبطها بما لا يتجاوز $\frac{2}{3}$ في المائة .

ثانيا - أن تعيد الحكومة النظر في الأمر بأمل أن تسترد هذه العملية بأول فرصة من البنك وتقوم بها وزارة المالية مباشرة كما كانت تقوم بها في الماضي توفيراً لهذا المبلغ .

بند ١٨ - " اثاث وترميمات " :

أودع لهذا البند في المشروع مبلغ ١,٠٠٠ ج. م مقابل ١,٢٠٠ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وهذا المبلغ مدرج بالفصل ٢ " خدمة الأقاليم والمحافظة " وترى اللجنة طبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس تخفيض مبلغ الـ ١,٠٠٠ ج. م إلى النصف وهذا يقتضي حذف ٥٠٠ ج. م من اعتماد البنك وليس لجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب .

باب ٣ - " أعمال جديدة " :

قدر في البند ١٥ اعتماد هذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٣,٧٠٠ ج. م وكان المقدرة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٦,٢٠٠ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ٢,٥٠٠ ج. م .

ويشمل هذا الاعتماد مبلغ ١,٥٠٠ ج. م مرتبات ومصاريف انتقال خير وساعديه لوضع نظام جبرك جديد ، ومبلغ ٢,٠٠٠ ج. م لإنشاء مجار في القسم الوطني من مدينة الاسماعيلية .

وليس لجنة ملاحظات على اعتماد هذا البند .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما يلي :

بنية

٣٠١,٨٧٦ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .

٣٤٥,١٠٨ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٣,٧٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

وقد استعملت اللجنة من وزارة المالية عن ذلك تأجيل سادة وكل مالية بأن المبلغ المقدر في مشروع الميزانية هو عبارة عن الاعانة لكل من التركتين المذكورتين عن سنة وجزء من سنة وهو مقدار ما سيدفع لكل منهما فضلاً من ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ . ولهذا ترى اللجنة الموافقة على بقاء الاعتماد كما هو .

بند ١٤ - " عمولة تحصيل لبنك التسليف الزراعي " :

أودع في مشروع الميزانية لأول مرة مبلغ ٦,٠٠٠ ج. م كمولة تحصيل لبنك التسليف الزراعي وهو في الواقع عبارة عن تقدير ابتدائي للتفقات التي يتكفلها ذلك البنك في نظير ما يحصل من أقساط السلف الزراعية المطلوبة من الأهالي للحكومة . وقد تبين لجنة أن تقدير هذا المبلغ كان يقتضي اتفاقاً تم بين الحكومة والبنك في أغسطس سنة ١٩٣١ يقتضي بأن تدفع الحكومة للبنك ما قيمته $\frac{2}{3}$ في المائة من قيمة الديون التي تحصل من الأهالي لتغطية مصاريف هذه العملية على أن يعمل في آخر كل سنة حساب مما صرفه البنك في هذه العملية ، وإذا اتضح أن ما تكلفه هو أقل من المبلغ المقدر في الميزانية ردت الزيادة إلى الحكومة بالكلية . وأنه تبين أن البنك لا يتخطى من هذه العملية أدنى ربح أو فائده له . وهذا غير ما فهمته لجنة المالية بمجلس النواب حيث ذكرت في تقريرها أنه مادام المصاريف التي يحصلون الأموال الأميرية هم الذين يحصلون السلف الزراعية وتحمّل البذرة فلا عمل إذن لأن تدفع الحكومة للبنك هذه الممولة في حين أن عمله قاصر على قيد هذه المبالغ لحساب الحكومة . ورأت حذف مبلغ الـ ٦,٠٠٠ ج. م المدرج لهذا الغرض .

ولدى المناقشة في ذلك مجلس النواب صرح حضرة صاحب المولة وزير المالية أمامه أن هذا المبلغ يدفع في مقابل عمل معين ومجهود يقوم به بنك التسليف الزراعي فقد رفع عن عاتق الحكومة عبء تحصيل المبالغ المستحقة المطلوبة لها من الأهالي ثمة للبذور أو أقساط السلف الزراعية . وأن صيارف البلاد يقومون بتحصيل هذه الديون إلا أن البنك يقوم بأعمال حسابية أخرى لأن هذه الديون تحولت من حسابات وزارة المالية إلى حساباته وأجرى قيدها في دفاتر سواء أكان ذلك في حسابات الإدارة العامة أم في حسابات فروعه بالأقاليم ، ويقوم عمال البنك أيضاً بكل ما يتعلق بقيد ومراجعة المناخر لدى الأهالي . وأنه يعتقد أن من الظلم أن يطلب من البنك أن يقوم بغير أجر بهذه العملية التي ليست من شؤونه مع أنه قد يضطر في بعض الأحيان إلى تعيين بعض موظفين مؤقتين لإنجاز هذا العمل .

وأضاف دولته أن الحكومة تضمن لساهمي هذا البنك وبما قدره نسبة في المائة من رأس المال فكل نقص في الربح عن هذه النسبة تدفعها الحكومة حتاً . وأنه باجوع إلى نظام البنك وإلى نص القيد الذي أبرم بينه وبين الحكومة بتبين أن الحكومة ارتضت أن يقوم صيارف البلاد بتحصيل المطلوب له من الأهالي وأن يتحمص نصفاً في المائة من قيمة ما يحصلونه ولو أن البنك استخدم محصلين مستقلين عن الصيارف لاضطر إلى تسليف الأهالي بفائدة ٩ % .

فرع ٢ - "مصلحة الأموال المقررة"

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٨,٤٦٦,٠ ج. وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٤٨,٤١٣,٩ ج. م. فيكون هناك تخفيض قدره ١٨,١١١ ج. م. وفي الجدول الآتي بيان لتوزيع المبلغ المذكور على أبواب الميزانية الختلفة :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٠,٧٢٨	—	٤٤,٠٩٩٩	٤٣,٠٢٧١
٧,٣٨٢	—	٤٣,١٤٠	٣٥,٧٥٧
١٨,١١١	—	٤٨,٤١٣,٩	٤٦,٦٠٢,٨
١٨,١١١			التخفيض

ويشمل هذا الفرع ثلاثة فصول هي :

- ١ - الإدارة العامة .
- ٢ - خدمة الأقاليم والمحافظات .
- ٣ - دار المحفوظات العمومية .

وقد وزعت المصروفات السالف ذكرها على هذه الفصول كما يأتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١,٩٩٦	—	٢٦,٢٥٩	٢٤,٢٩٣
١٥,٢١٢	—	٤٠,٦١٣	٢٥,٤٠١
٩٣٣	—	١٧,٢٦٧	١٦,٣٣٤
١٨,١١١	—	٤٨,٤١٣,٩	٤٦,٦٠٢,٨
١٨,١١١			التخفيض

ويرى من الجدول الأول أن التخفيض يشمل البابين الأول والثاني . ففي الباب الأول تخفيض قدره ١٠,٧٢٨ ج. م. وفي الباب الثاني تخفيض قدره ٧,٣٨٢ ج. م. وليس لجنة ملاحظات على الباب الأول .

أما فيما يخص اعتماد الباب الثاني فقد شمل التخفيض كافة بنوده واقتصرت الزيادة على بند ٨ من الأطنان "التي يسمح عليها إدارياً بتغيير الأموال وغيرها" ويرى من أعضائها أن الحكومة تأنف من ١٠,٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ١٠,٠٠٠ ج. م. في المشروع. وذلك نظراً لإزالة الجوز بسبب الحادثة الأخيرة.

وترى اللجنة طبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس من تخفيض الاعتمادات الخاصة بالأثاث إلى النصف ، تخفيض البنود ١١ و ١٦ و المدمج لها ٦٧ ج. م. و ٢٥٠ ج. م. و ٢٥٠ ج. م. على التوالي - إلى النصف مما يقرب عليه تخفيض مبلغ ١٧٠ ج. م. من حلة اعتمادات هذه البنود . وليس لجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب وترجو من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

٤٣,٠٢٧١ باب ١ - ماكينات وأجر ومرتبات .
٣٥,٥٨٧ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٣ - "مصلحة المساحة"

قدر لاعتمادات هذه المصلحة في المشروع مبلغ ٥٥٣,٨١٠ ج. م. وكان مقدراً لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٥٨١,٦٠٧ ج. م. فيكون هناك تخفيض قدره ٢٧,٧٩٧ ج. م. بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٨,٨٧٦	—	٣٩,٠٣٩٢	٣٨,١٥١٧
١٨,٦٢١	—	١٠١,٢١٤	٨٢,٥٩٣
٣٠٠	—	٩٠,٠٠٠	٨٩,٧٠٠
٢٧,٧٩٧	—	٥٨١,٦٠٧	٥٥٣,٨١٠
٢٧,٧٩٧			التخفيض

ويظهر من هذا الجدول أن التخفيض شمل جميع أبواب هذه المصلحة .

ففي الباب الأول تخفيض قدره ٨,٨٧٦ ج. م. .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب بناء على طلب وزارة المالية حذف ٦٧ وظيفة خدمة سائرة خالية وقدر لها في مشروع الميزانية مبلغ ٢,٩١٠ ج. م. ووافق مجلس النواب على ذلك .

وهذه اللجنة ترجو بعد هذا الحذف أن تستمر المصلحة في حسن القيام بأعمالها كما كانت تقوم بها في الماضي .

أما فيما يخص اعتماد الباب الثاني ففيه تخفيض قدره ١٨,٦٢١ ج. م. . شمل معظم بنود هذا الباب .

وطبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس ترى اللجنة تخفيض مبلغ ١٨٦ ج. م. قيمة اعتماد البند ٨ "الآلات متحركة وثابتة" إلى النصف مما يقرب عليه حلف مبلغ ٩٣ ج. م. .

وتلاحظ اللجنة فيما يخص اعتماد البند ٨ "مبانيات ومرتبات" أنه منخفض من ٢,٩٠٠ ج. م. إلى ٢,٤٠٠ ج. م. وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب تخفيضه إلى ١,٥٠٠ ج. م. لأنها ترى وجوب الاقتصاد في هذا البند وأقر ذلك مجلس النواب - وهذه اللجنة توافق على إجراء هذا التخفيض .

فرع ٤ - "مصلحة الاحصاء"

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٧,٣٦٣ ج. م. وكان مقدرا لما في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٣٠,١٣٩ ج. م. فيكون هناك تخفيض قدره ٢,٧٧٦ ج. م. بالتفصيل الآتي :

نقص	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٩٣٠	—	٢٤,٨١١	٢٣,٨٨١
١,٣٤٦	—	٤,٨٢٨	٣,٤٨٢
٥٠٠	—	٥٠٠	—
٢,٧٧٦	—	٣٠,١٣٩	٢٧,٣٦٣
٢,٧٧٦			التخفيض

ويوضح من هذا الجدول أن التخفيض شمل الأبواب الثلاثة :

في الباب الأول تخفيض قدره ٩٣٠ ج. م. .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب عند بحثها اعتماد هذا الباب حذف وظيفة وكيل مراقب الاحصاء وهي من الدرجة الثالثة نظرا لخلوها من ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ وقد أقرها على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة توافق على ذلك .

وتلاحظ اللجنة أن اعتماد الوظائف الموقفة بهذه المصلحة قد زيد في المشروع إلى ٢,٤٢٧ ج. م. مقابل ١,٤٠١ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ولم يبين بمشروع الميزانية عدد هذه الوظائف .

وقد علمت اللجنة أن هؤلاء الموظفين يشتغلون في عمل إحصائيات خاصة بالترقية الجبرية الجديدة وأن هذا الاعتماد قد وضع بصفة موقفة على أن يمين السداد اللازم من الموظفين بعد الاختبار .

أما اعتماد الباب الثاني فبقي تخفيض قدره ١,٣٤٦ ج. م. شمل كل بنود هذا الباب وليس لجنة ملاحظات عليه .

وليس في مشروع ميزانية هذه المصلحة اعتماد الباب الثالث (أعمال جديدة) .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذه المصلحة كما يأتي وقد أقرها مجلس النواب :

جنيه	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات
٣٣,١٣٧	باب ٢ - مصاريف عمومية .
٣,٤٨٢	باب ٣ - أعمال جديدة .

وليس لجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب .

أما الباب الثالث أعمال جديدة فقد أدرج له في المشروع مبلغ ٨٩,٧٠٠ ج. م. مقابل ٩٠,٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بالتوزيع الآتي :

سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
جنيه	جنيه
٣٨,٥٠٠	٣٨,٥٠٠
٤٥,٥٠٠	٤٢,٥٠٠
٥,٥٠٠	٨,٦٠٠
٥٠٠	٣٠٠
١,٥٠٠	—
—	٨٠٠
٩٠,٠٠٠	٨٩,٧٠٠

وقد علمت اللجنة أن العلامات الحديدية المتوخ عنها في هذا البند والتي ستستعمل في تنفيذ نظام التسجيل ستشتري من القضاة القديمة للمسكن الحديدية .

وتلاحظ اللجنة أنه مدرج في هذا الباب مبلغ ٤٢,٥٠٠ ج. م. مستخدمين لتنفيذ نظام التسجيل وترى من ذلك أن عملية نظام التسجيل الجديد لا يقوم بها فقط موظفون في السلك الدائم بل يعمل فيها مستخدمون موقتون تحت إشراف الموظفين الدائمين كما هو الحال في أعمال المشروعات التي تنتهي بعد وقت معين .

وتلاحظ اللجنة أنه مدرج في هذا البند مبلغ ٨,٦٠٠ ج. م. لمساحة الأراضي المتزعة قطعا وأنه كان مقدرا لهذا العمل في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٥,٥٠٠ ج. م. وكانت اللجنة فكرت في تخفيض مقدار هذه الزيادة خصوصا بعد تحديد مساحة الأرض التي تزرع قطعا بربع الزمام لانصراف الناس من تقاع أنفسهم عن زراعة القطن بسبب هبوط أسعاره وضعف أملهم في تحسين حاله في المستقبل إلا أنها لما استعملت من وزارة المالية عن أسباب هذه الزيادة علمت أن المبلغ المقدور في المشروع هو لمساحة الأراضي المتزعة قطعا في الوجهين البحري والقبلي على السواء وقد كان المبلغ المقدور ميزانية السنة المالية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ خاصا بمساحة الأراضي المتزعة سكلاريدس في الوجه البحري فقط ولتلك رأت اللجنة الموافقة على بقاء الاعتماد كما هو .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما يأتي وقد أقرها مجلس النواب :

جنيه	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات
٣٧٨,٦٠٧	باب ٢ - مصاريف عمومية .
٨١,٦٠٠	باب ٣ - أعمال جديدة .
٧٩,٧٠٠	

فرع ٥ - "المطبعة الأميرية"

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١١٥,٠١٠ ج.م وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١٢٤,٢٧٥ ج.م فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٩,٢٦٥ ج.م بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
		جنيه	جنيه
١ - ماحات وأجور مرتبات	٢,٣٧١	٢٠,٣٥٥	٢٢,٩٠٦
٢ - مصاريف عمومية	—	٩٧,٧٤٠	٩٢,١٠٤
٣ - أعمال جديدة	—	٦,٠٠٠	—
١١,٩٦٦	٢,٣٧١	١٢٤,٢٧٥	١١٥,٠١٠
٩,٢٦٥			سافي التخفيض

ويظهر من هذه المقارنة أن هناك زيادة في الباب الأول قدرها ٣,٣٧١ ج.م نشأت عن زيادة بعض الوظائف في القسم الكتابي وعدد العمال في الوظائف الخارجية عن هيئة العمال .

وقد بحثت اللجنة أسباب هذه الزيادة فأتضح لها أن هناك تخفيضاً في أعتاد الوظائف الدائمة قدره ٧١١ ج.م إذ كان المدرج لها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١٩,٧٠٣ ج.م فنقص في المشروع إلى ١٨,٩٩٢ ج.م وأن هناك زيادة في الوظائف الخارجية عن هيئة العمال قدرها ٢,٠٨٣ ج.م وذلك في مقابل تخفيض في أعتاد الأجور الوارد في البند ٦ "تشغيل مطبوعات المصالح" إذ كان المقدر له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٣٧,٣٠٠ ج.م فنقص الأعتاد في المشروع إلى ٣٤,١٣٤ ج.م أي بما قيمته ٣,١٦٦ ج.م .

فالذا أضيف إلى ذلك قيمة التخفيض في الوظائف الدائمة وقدره ٧١١ ج.م ليلتص جملة التخفيض ٨٧٧ ج.م . وإذا استبعد من ذلك ٢,٠٨٣ ج.م قيمة الزيادة في أعتاد الوظائف الخارجية عن هيئة العمال يكون صفافي التخفيض مبلغ ١,٩٨٥ ج.م وهو قيمة الوفر الحقيقي في هذا الباب .

وقد طلبت اللجنة أن الزيادة في الوظائف الخارجية عن هيئة العمال كانت بناء على اقتراحات لجنة الموظفين العليا ومكتب الموظفين بوزارة المالية الذي حل محل اللجنة المذكورة .

ولا ترى هذه اللجنة وجهاً للاعتراض على هذه الزيادة لأن المطبعة الأميرية تقوم بصناعة عملة جديدة بالتشجيع .

أما أعتاد الباب الثاني فبقي تخفيض قدره ٥,٧٦٦ ج.م .

وترى اللجنة طبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس تخفيض أعتاد البند ٤ "أثاث وزخيمات" وقدره ٣٥١ ج.م إلى النصف مما يترتب عليه تخفيض ١٧٥ مبلغ ج.م .

وتلاحظ اللجنة أن أعتاد البند ٦ "تشغيل مطبوعات المصالح" خفض من ٩٢,٤٢٥ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ٨٧,٨٣٤ ج.م في المشروع أي بتخفيض قدره ٥,٥٩١ ج.م رغم زيادة الطلبات العديدة التي تتوالى من المصالح على المطبعة الأميرية .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب تخفيض مبلغ ١,٠٤٥ ج.م المدرج لبند ٧ "مشتري ماكينات وعدد" إلى ٧٥٠ ج.م وذلك لأن المنصرف فعلاً في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ كان ٥٨٨ ج.م وفي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ كان ٨٤٥ ج.م ووافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق على هذا التخفيض .

وكذلك رأت تلك اللجنة تخفيض مبلغ ٧٦٠ ج.م المدرج في البند ١٠ "تكاليف أعمال في المطابع انحصوصية" إلى ٥٠٠ ج.م وذلك لميوط تكاليف الطبع نظراً لنزول أجور العمال الآن . وقد أقر مجلس النواب ذلك وهذه اللجنة توافق على هذا التخفيض .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أعتادات هذا الفرع كما يأتي . وقد وافق عليها مجلس النواب .

جنيه

٢٢,٩٠٦ باب ١ - ماحات وأجور مرتبات .

٩١,٣٧٤ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٦ - "مصلحة الأملاك الأميرية"

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٨٦,٠٥٠ ج.م وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٤٣٢,٣٣٧ ج.م فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٤٦,٢٨٧ ج.م بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
		جنيه	جنيه
١,٩٥٤	—	١٤٢,٨١٢	١٤٠,٨٥٨
٤٤,٩٣٣	—	٢٥٥,٠٦٥	٢١٠,١٣٢
—	٦٠٠	٣٤,٤٦٠	٣٥,٠٦٠
٤٦,٨٨٨	٦٠٠	٤٣٢,٣٣٧	٣٨٦,٠٥٠
٤٦,٢٨٧			سافي التخفيض

وأعتادات هذا الفرع مقسمة بين أربعة فصول هي :

١ - ديوان العموم .

٢ - فرع الإسكندرية .

بند ٢٢ - "اثاث وترميمات بحرية":

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ١٢٢ ج.م. وترى اللجنة طبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس تخفيضه إلى النصف مما يقرب عليه حنف مبلغ ٦١ ج.م.

بند ٢٤ - "مشتري مواش":

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ٣.٠٠٠ ج.م. لمشتري مواش وهو نفس المبلغ الذي كان مقدراً في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢. وقد اتضحت للجنة أن هذا المبلغ مخصص لمشتري عجول تربيتها واستخدامها في الزراعة والارتفاع بالرسم الذي تزعمه المصلحة لإصلاح الأرض.

بند ٢٥ - "مشتري سمكات ميكانيكية وأدوات زراعية ولوازم أخرى":

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ٨.٦٢٥ ج.م. مقابل ١٠.٢١٥ ج.م. في ميزانية ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب تخفيض هذا الاعتماد إلى ٤.٣٢٥ ج.م. وذلك لأن لدى المصلحة من آلات الحوث البخارية ما يكفي إذا أصلحت. وأقر مجلس النواب هذا التخفيض وهذه اللجنة توافق على ذلك.

بند ٢٧ - "صيانة الترع والمصارف والبحسور والطرق والأكجار":

خفض الاعتماد المقدر لهذا البند في المشروع إلى ٢٧.٢١٠ ج.م. وكان المقدر له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٣٣.٧٦٧ ج.م.

وتبين للجنة أن التطويرات الترع تعمل بواسطة المقلولين ولكن المصلحة قامت بعمل تجربة دلت على أن التطويرات التي قامت بها التفاتيش نفسها تمت بوفر نحو ٣٠ في المائة. ولهذا السبب - ونظراً لانخفاض أجور العمال الآن - رأت لجنة المالية بمجلس النواب الاكتفاء بمبلغ اعتماد هذا البند قاصراً على ٣.٥٠٠ ج.م. أي بخفض قدره ٢.٢١٠ ج.م. ووافق على ذلك مجلس النواب.

وترى هذه اللجنة - مع ما ظهر من أن التطويرات التي قامت بها التفاتيش تمت بوفر نحو ٣٠٪ - العمل على زيادة هذا التخفيض في بحر السنة المالية بما يؤدي إلى وفري يظهر أثره في الحساب الختامي.

بند ٣١ - "خدمة المواشي":

أدرج ضمن مفردات هذا البند مبلغ ١٤.٠٠٠ ج.م. لتعليق المواشي وقد بحثت اللجنة في هذا الاعتماد قاضيه لما أن المبلغ وما يلزم لمؤونة المواشي يؤخذ من منتجات المصلحة نفسها وأن المبلغ المقدر في هذا البند يقابله إيراد مثله ضمن مبلغ ٢٢.٠٠٠ ج.م. المقدر لإيرادات حاصلات التفاتيش في ميزانية إيرادات هذه المصلحة. لذلك رأت اللجنة الموافقة على بقاء الاعتماد على ما هو عليه.

٣ - التفاتيش.

٤ - خدمة الأقاليم والمحافظات.

ويرى من هذا الجدول أن في اعتمادات الباب الأول تخفيضاً قدره ١.٩٥٤ ج.م. وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب.

وقد خفضت اعتمادات الباب الثاني "مصاريف عمومية" بمقدار ٤٤.٩٣٣ ج.م. مثل معظم بنوده وفيما يلي ملاحظة هذه اللجنة على اعتمادات بعض بنود هذا الباب.

بند ٤ - "إبحار ومياه وإثارة ووقود وكبح":

في اعتماد هذا البند زيادة قدرها ١٦ ج.م. إلا أنه إذا روعي أنه أدرج فيه ٨٥ ج.م. للياه والأثارة لمنازل العمال الجديدة في تل البارود ومبلغ ٥٥ ج.م. لعملية كبح الأملاك الخصوصية التي آلت إلى الحكومة يكون في اعتماد البند تخفيض حقيق قدره ١١٤ ج.م.

بند ٥ - "اثاث وترميمات بحرية":

أدرج في هذا البند مبلغ ٥٥ ج.م. وترى اللجنة طبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس تخفيض هذا الاعتماد إلى النصف مما يقرب عليه حنف مبلغ ٣٢ ج.م.

بند ٩ - "صيانة وترميمات":

في اعتماد هذا البند زيادة قدرها ٢٤٥ ج.م. وصحبها راجع إلى الترميمات المقدرة الباني الخصوصية التي آلت إلى الحكومة.

بند ٢٠ - "مصاريف انتقال وبدل سفيرة ونقل":

قدر لاعتاد هذا البند في المشروع مبلغ ٣.٨٧٠ ج.م. مقابل ١.١٦٩ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ موزع كالتالي:

سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
جنينة	جنينة
٥٥٠	٥٠٠
٢.٢٥٠	١.٨٣٤
٦٨٠	٦٠٠
٩٠٠	٩٠٠
٣٦	٣٦
٤.١١٦	٣.٨٧٠

وقد لاحظت اللجنة أن في اعتماد بدل السفيرة المدرج ضمن هذا البند زيادة قدرها ٣٠٠ ج.م. وترى بقاء الاعتماد على ما كان عليه في سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ لأنها لا ترى لزوماً لهذه الزيادة ويترتب على ذلك تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج.م. من جملة اعتماد البند لتصبح ٣.٥٧٠ ج.م. فقط. وقد وافق مجلس النواب على هذا التخفيض.

بند ٣٢ - "الزى والصرف والحرق والدرس الميكانيكى" :

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ٣٦,٣٤٥ ج.م مقابل ٣١,١٠٨ ج.م
في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ - وقد وزع الاعتدال كما يأتى :

جنيه	
١٣,٧٣٠	الزى .
٢,٦١٥	للسرف .
٥,٧٢٥	للمحرق .
٤,٣٧٥	للدروس الميكانيكى .
٣٦,٣٤٥	

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب تخفيض مبلغ ٢,٠٤٥ ج.م من
اقتضادات هذا البند بالتوزيع الآتى :

جنيه	
٤٣٠	من إيجار الزى .
٦١٥	» » الصرف .
٧٢٥	» » المحرق .
٢٧٥	» » الدروس الميكانيكى .
٢,٠٤٥	

وذلك لما هو منظور من أن طلبات الصرف العامة في شمال الدلتا
تكون ممتدة للعمل في بحر السنة ونظرا للنقص الفعلى في الأجور . وقد أقر
مجلس النواب ذلك وهذه اللجنة توافق على إجراء هذا التخفيض .

بند ٣٤ - "المحصول" :

أدرج لهذا البند في المشروع ٦٩,٨٨٠ ج.م مقابل ٨٤,٤٧٢ ج.م في
ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ويضمن هذا الاعتدال أجروقتن تقاوى وتماز
للزراعات المختلفة .

وقد وزع هذا الاعتدال كالاتى :

جنيه	
٢٣,٧٠٠	الشتوى .
٨,٩٠٠	الصيفى .
٥٣٠	البيلى .
٣٥,٩٠٠	القطن .
١٥٠	مشاتل وغابات .
٧٠٠	عمال الملاحظة .
٦٩,٨٨٠	

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب نظرا لانخفاض الأجور تخفيض
المبالغ الآتية من اقتضادات هذا البند وقد وافق عليها مجلس النواب وهى :

١,٧٠٠	من اقتضادات الشتوى .
٩٠٠	» » الصيفى .
٢,٩٠٠	» » القطن .
٥,٥٠٠	

وهذه اللجنة توافق على إجراء هذا التخفيض .

بند ٣٦ - "أعمال صنية" :

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ٣,٥٠٠ ج.م مقابل ٢,٥٠٠ ج.م
في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب
تخفيض هذا المبلغ إلى ١,٠٠٠ ج.م نظرا لأنها لاحظت أن المنصرف فعلا
في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ كان ٧٦٩ ج.م وقد أقر ذلك مجلس النواب
وهذه اللجنة توافق على هذا التخفيض .

باب ٣ - "أعمال جديدة" :

قدر لهذا الباب في المشروع مبلغ ٥,٠٦٠ ج.م وكان المقدر له في ميزانية
سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٣,٤٦٠ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها ١,٦٠٠ ج.م.
وقد وزع الاعتدال المطلوب على ثلاثة أعمال هى :

جنيه	
٣٠,٠٠٠	لإصلاح الأراضي .
١,٩٦٠	مصاريف مزرعة الألبان .
٣,١٠٠	إستبدال المنازل المخطورة بالقنايتش .
٣٥,٠٦٠	

وقد استملت نظر اللجنة مخضمة مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م المقسدة لاصلاح
الأراضى ولما يبحث في ذلك تبين لها أن المصلحة بدأت في السنة الماضية
باصلاح جزء من الأراضى البور الواقعة في شمال الدلتا وريها زيا نيليا وزراعتها
زراعة شتوية وقد صرف عليها إلى الآن مبالغ جسيمة ولذلك وصى إدراج
مبلغ ٣,٠٠٠ ج.م لإتمام إصلاح ١٠,٠٠٠ فدان في ست مناطق تقع
في مراكز قوة وشرين وكفر الشيخ . وقد لوحظ في ذلك انتقاص الأراضى
التي لها حق لزى من الترع الحالية وحوها أراضى مستصلحة وبها من
السكان ما يسمح بمديرية المتقابلة . وقد رأت المصلحة أيضا إدخال ٥٠٠ فدان
في منطقة السور بمديرية المتقابلة ضمن برنامج الإصلاح اذا وجدت من وفر
الاعتدال ما يسمح باصلاحها . لذلك رأت هذه اللجنة الموافقة على الاعتدال
المذكور .

وقد وافق مجلس النواب على حذف مبلغ ٩٦٠ ج.م من اقتضادات
مزرعة الألبان وذلك قيمة مرتب خبير الألبان لما اتضح له من أنه لا محل
لازمام مصلحة الأملاك به وإذا كان هناك عقد ملزم للحكومة فيمكن إدراج
مرتبه في اقتضادات وزارة الزراعة حتى ينتهى عقده . وهذه اللجنة توافق
على هذا الحذف .

بند ٣ - "كسارى وملومات" :

في اعتداد هذا البند زيادة قدرها ٩٩ ج. م. إذ كان المدرج له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٣٤٢٦ ج. م. فأصبح في المشروع مبلغ ٣٥٢٥ ج. م. وقد اتضح لجنة أن هذه الزيادة سببها ضم مصلحة رسم الإنتاج إلى مصلحة الجمارك وإنشاء فرقة حمال غش الركاب بمحرك بور سعيد .

بند ٥ - "أثاث وترميمات" :

قدر اعتداد هذا البند في المشروع بمبلغ ٣٣٢ جنيا وكان المقدله في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٣٠٠ جنيا فيكون هناك تخفيض قدره ٦٨ جنيا . وترى اللجنة ، طبقا للقاعدة العامة ١٠ ، وافق عليها مجلس الشيوخ ، تخفيض اعتداد هذا البند إلى النصف عما يقرب عليه حذف مبلغ ١١٦ جنيا .

بند ١٢ - "مكالات" :

لاحظت اللجنة أنه لا مبرر لزيادة مبلغ ٥٠٠ جنيه على مكالات الضابطيين ١٠٠٠ جنيه على المكالات التي تدفع من الفرامات المحصلة على الزيادات والاختلافات التي يظهرها عمل الجمارك في البضائع ورأت حذف هذين المبلغين من مجموع البند المشار اليه لتصبح قيمة ما هو مخصص هذين النوعين من المكالات كما كان عليه في العام الماضي و يقرب على ذلك تخفيض اعتداد البند إلى ٣٣٢٥٠ جنيا بدلا من ٢٤٧٥٠ جنيا .

بند ١٣ - "مصاريف ثرية وفيه منظورة" :

قدر لهذا البند في المشروع مبلغ ١٥٨٩ ج. م. مقابل ١٤٩٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى زيادة قدرها ٩٩ ج. م. وقد بحثت اللجنة في أسباب هذه الزيادة فانصحت لها أن ذلك يرجع أولا - إلى تخصيص مبلغ ١١٠ ج. م. لمصاريف طوابع تلصق على السجائر الأجنبية والكبريت المصنوع محليا والمستورد من الخارج لإثبات دفع الرسوم وأن هذه الطوابع تباع بائقن لأصحاب الشأن . وثانيا - إلى إدراج مبلغ ٣٩ ج. م. محولة لمراسل لندرة عن خدمة تخصص بأسعار البورصة للدقيق والقمح فيكون مجموع الزيادة ١٤٩ ج. م. - يسايله تخفيض ٥٠ ج. م. في اعتداد الترميم عن بضائع تالفة أو مفقودة من الجمارك .

بند ١٦ - "مصاريف سرية لإدارة المباحث" :

أدرج في هذا البند لأول مرة مبلغ ١٠٠٠ جنيه وذلك لصفه مكالات للبلين عن التهريب ولصاريف اللازمة لمقاومته ومنه . وقد رأت اللجنة عدم الموافقة على هذا الاعتداد .

أما الباب الثالث "أعمال جديدة" فادرج له اعتداد في المشروع قدره ٤٠٩٥ جنيا لاسترداد قطعة أرض واقعة على وصيف ميناء بور إبراهيم بالسويس من شركة الزيوت بالإسكندرية .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على إدراج هذا الفرع كما يأتي :

باب ١ - ماهيات وأجرومريتات . ٢٩٤٣٣٦ ج
باب ٢ - مصاريف عمومية . ٧٨٨٥٤ ج
باب ٣ - أعمال جديدة . ٤٠٩٥ ج

وفي أثناء بحث ميزانية هذه المصلحة لفت حضرة الشيخ المحترم قلبي نهى باشا النظر إلى أن إيراداتها قليلة بالنسبة لمصروفاتها ، واقترح أن تقوم الحكومة ببيع أملاكها الزراعية كتخضع بنجها وبالأموال الأميرية التي تربط عنها ، وتوفر الجاناب الأكبر من مصروفاتها . (وقد ألفت اللجنة بهذا التقرير نص الاقتراح المذكور) .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتدادات هذا الفرع كما يأتي ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

جيه

١٤٠٨٥٨ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .

١٩٤٦٨٤ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٣٤١٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٧ - مصلحة الجمارك

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٥٠٣٣١ ج. م. وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٣٥٩٩٣٤ ج. م. فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٩٦١٣ ج. م. بالتفصيل الآتي :

نخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١-١٩٣٢	سنة ١٩٣٢-١٩٣٣
جيه	جيه	جيه	جيه
١١٥٠٩	—	٢٦٦٢٦٥	١- ماهيات وأجرومريتات ٢٦٦٧٥٦
٢١٩٩	—	٨٣٦٦٩	٢- ماهيات عمومية ٨١٤٧٠
—	٤٠٩٥	—	٣- أعمال جديدة ٤٠٩٥
١٣٧٠٨	٤٠٩٥	٣٥٩٩٣٤	٣٥٠٣٣١ اجلة
٩٦١٣			صافي التخفيض

ويتضح من هذا الجدول أن التخفيض شمل البابين الأول والثاني .

أما الباب الثالث "أعمال جديدة" فقد أدرج له اعتداد قدره ٤٠٩٥ ج. م. ولم يكن مدولها له اعتداد في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

ولاحظت اللجنة أنه أدرج ضمن المرتبات في الباب الأول مبلغ ٣٠٠ ج. م. مرتب للدير العام مع أنه يتقاضى ماهية شخصية قدرها ١٦٠٠ ج. م. زيادة ١٠٠ ج. م. من مربوط الدرجة وأن مبلغ ٣٠٠ ج. م. أدرج لأول مرة في مشروع ميزانية هذا العام .

وكذلك لاحظت أنه مدرج مبلغ ١٢٠ ج. م. مرتب لحلاق الحرس . وترى اللجنة حذف المبلغين المذكورين .

أما اعتدادات الباب الثاني "مصاريف عمومية" ففيها تخفيض قدره ٢١٩٩ ج. م. وتذكر اللجنة فيما على ملاحظاتها على بعض بنود هذا الباب .

بند ١٦ - "تعديلات ومجديلات صغيرة" :

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ٧٧٤٠ ج.م. بتخفيض قدره ١٥٠٠ ج.م. عما كان مقداره له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد لاحظت اللجنة أن ما صرف من هذا البند في سنة ١٩٣٢ كان ٢١١٤ ج.م. وفي سنة ١٩٣٨ ٤٣٨٢ ج.م. وفي سنة ١٩٣٩ - ٢٥١١ ج.م. ولذلك رأت تخفيض اعتماد البند إلى ٥٠٠٠ ج.م. ووافق مجلس النواب على ذلك .

بند ١٨ - "مصاريف ثرية" :

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ٩٥٨ ج.م. مقابل مبلغ ١٠٠٠ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى بتخفيض قدره ٤٢ ج.م. وقد تضمن هذا الاعتماد مبلغ ٤٨ ج.م. للأثاث والترميمات الجزئية. وترى اللجنة، طبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس، تخفيض هذا المبلغ إلى النصف مما يترتب عليه حذف مبلغ ٢٤ ج.م. .

بند ١٩ - "مشالات" :

في اعتماد هذا البند زيادة قدرها ٢٥٠ ج.م. إذ كان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٦٥٠ ج.م. فزيد في المشروع إلى ٩٠٠ ج.م. وهو مخصص لنقل ومشال طليق وبؤونة وأدوات ومهمات مختلفة .

وقد اتضح للجنة أن السبب في ذلك يرجع إلى نقل ٢٥٠ ج.م. من البند ٢ "مصاريف انتقال وبيل سفرية" إلى هذا البند لأن بعض المشالات كانت تخصم خطأ في اعتماد البند ٢ فقرئ قتلها إلى البند ١٩ لحصر مصاريف المشالات تحت نوع واحد .

وبمنااسبة بحث ميزانية هذه المصلحة أبدى أحد حضرات أعضاء اللجنة رغبة مؤدفاً ضم مصابيد الإسمالك إلى مصلحة الأموال المقررة بوزارة المالية إذ أنها كانت تابعة من قديم لمصلحة الأموال غير المقررة ولأنها ترى أنه لا ارتباط بينها وبين مصلحة خضر السواحل . لذلك ترى هذه اللجنة أن تقوم الحكومة بمبحث أمر ضم مصلحة مصابيد الإسمالك - باعتبارها مصلحة ذات إيراد - إلى مصلحة الأموال المقررة ولو أن إيراداتها ليست في الواقع من نوع الأموال المقررة إلا لأن جعلها مصلحة قائمة بذاتها يستلزم تفقات كثيرة مع أن إيرادها محدود ولأنه لا توجد الآن مصلحة للأموال غير المقررة .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما يأتي :

جنب

باب ١ - ماهايات وأجرومريتات . ١٨٣٧٤٩

باب ٢ - مصاريف عمومية . ٨٦٨٦٣

فرع ٨ - مصلحة خضر السواحل ومصابيد الإسمالك

فقر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٧٣٥٧١ ج.م. وكان المقدّر لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٩٣٩٦٩ ج.م. فيكون هناك تخفيض قدره ٢٠٣٩٨ ج.م. بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
جنبية	ببب	جنبية	ببب
٤٧٣٥	—	١٨٧٤٨٤	١٨٢٧٤٩
١٥٦٦٣	—	١٠٦٤٨٥	٩٠٨٢٢
٢٠٣٩٨	—	٢٩٣٩٦٩	٢٧٣٥٧١
٢٠٣٩٨			التخفيض

ويظهر من هذا الجدول أن في اعتماد الباب الأول تخفيضاً قدره ٤٧٣٥ ج.م. وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب . وقد خفض اعتماد الباب الثاني "مصاريف عمومية" من ١٠٦٤٨٥ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ٩٠٨٢٢ ج.م. في المشروع أى بتخفيض قدره ١٥٦٦٣ ج.م. . وتذكر اللجنة فيما يلي ما لاحظته على بعض بنود هذا الباب .

بند ٣ - "كسوى وملبوسات" :

زيد اعتماد هذا البند في المشروع مبلغ ٨٠ ج.م. إذ كان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٧٠٧٧ ج.م. فبلغ في المشروع ٧١٥٧ ج.م. وقد اتضح للجنة أن السبب في ذلك راجع إلى زيادة قوة الليادة والبشارة القائمة على منع تهريب المخدرات .

بند ٥ - "مطليق" :

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ٩٥٩٦ ج.م. مقابل ٥٨٠٠ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى زيادة قدرها ١٧٦ ج.م. وقد تبين أن سببها راجع إلى زيادة الركاب التي استلزمها زيادة القوة المذكورة في البند السابق .

وترى هذه اللجنة، طبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس، تخفيض ٢٠ في المائة من اعتماد هذا البند مما يترتب عليه حذف مبلغ ١١٩٥ ج.م. .

بند ١٤ - "أعمال صيانة وترميم" :

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ٦٧٣٠ ج.م. مقابل ٧١١٩ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى بتخفيض قدره ٣٨٩ ج.م. وقد اتضح للجنة أن هذا الاعتماد مخصص لصيانة الطوافات واللانشات والمراكب الشراعية والسيارات الصحراوية .

ويظهر من هذه المقارنة أن التخفيض شمل البابين الأول والثاني وليس لجنة ملاحظات على اعتماد الباب الأول .

أما اعتماد الباب الثاني ففيه تخفيض قدره ١٨٢٤٢ ج. م نشأ معظمه من تخفيض مبلغ ١٨٣٥٠ ج. م في البند ١ "مصاريف معمل التكرير بالسويس" إذ كان المدرج له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٦٨٤٥٠ ج. م تخفّض في المشروع إلى ٥٠١٠٠ ج. م .

وقد لاحظت اللجنة أن معمل تكرير البترول في السويس قد اتفق عليه لئلا يبالغ كلفة قدر لا تناسب مع إرادته . ولذا ترى أن تقوم وزارة المالية بفحص موضوع هذا المعمل وتقدم في الوقت المناسب بتبعية ذلك البحث .

وقد زيد مبلغ ٢٨ جنيا على اعتماد البند ٢ "مصاريف انتقال وبدل سفريه وقل" إذ كان المقدّر له في سنة (١٩٣١ - ١٩٣٢) ١٠٤٥ جنيا فيبلغ في المشروع ١٠٧٣ جنيا وكذلك زيد مبلغ ٢٠ جنيا على اعتماد البند ٣ "كساي ولبوسات" المقدّر له في ميزانية سنة (١٩٣١ - ١٩٣٢) ٦٩ جنيا فيبلغ ٨٩ جنيا في المشروع وزيد مبلغ ٣٠١ جنيا على اعتماد البند ٤ "إيجارات مياه وإدارة كهرباء ووقود" إذ كان المقدّر له في ميزانية (١٩٣١ - ١٩٣٢) ١٠١٨ جنيا فيبلغ في المشروع ١٢١٩ جنيا . وقد بحثت اللجنة عن أسباب هذه الزيادة فأتضح لها أن المصلحة قررت إنشاء مكتب للمعونة المصروفات في قنا .

فالذا لوحظ أن اعتماد البند ٢ "مصاريف انتقال وبدل سفر" يتضمن مبلغ ٨٠ جنيا لمكتب قنا يكون في الاعتماد الأصلى وقر قدره ٥٢ جنيا .

أما فيما يخص الزيادة في البند ٣ "لبوسات" ففسّرها راجع إلى زيادة الخدمة السارية في المعمل الكيمائى بالاسكندرية الذى أثنى على أثر تعديل النظام الجبركى فيما يتعلق بتعريف الرسوم .

أما زيادة مبلغ ٣٠٠ ج. م في البند ٤ "إيجارات مياه وإدارة كهرباء ووقود" فيرجع سببها إلى إدراج مبلغ ١٢٢ ج. م لمكتب قنا ونقل ١٢٤ ج. م من بند ٥ "توريدات عمومية" إلى البند ٤ فيكون في الواقع هناك وفرحقين قدره ٥٠ ج. م .

أما فيما يخص اعتماد البند ١٠ "مصاريف معمل التكرير بالسويس" فقد خفّض من ٦٨٤٥٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ٥٠١٠٠ ج. م في المشروع . كما سلف ذكر ذلك .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما هي واردة في المشروع وقد أقرها مجلس النواب :

جنبة
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات . ٣٩٩٣٨

باب ٢ - مصاريف عمومية . ٥٦٩٠٧

فرع ٩ - مصلحة المناجم والمحاجر

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٦٤٤٨ ج. م وكان مقدرا في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٤٧١٩٣ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ٢٠٧٤٥ ج. م بالتفصيل الآتى :

نوع	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
حج	جنبة	جنبة	جنبة
١١	—	٢١٥١٨	٢١٥٠٧
٧٢٤	—	٥١٧٥	٤٤٤١
٢٠٠٠	—	٣٠٥٠٠	٥٠٠
٢٠٧٤٥	—	٢٧١٩٣	٣٦٤٤٨
٢٠٧٤٥	—	—	التخفيض

ويرى من هذه المقارنة أن التخفيض شمل الأبواب الثلاثة وقد خفّض اعتماد الباب الأول بمقدار ١١ جنيا مع زيادة عدد الوظائف العامة من ٦٤ في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ٦٨ وظيفة في المشروع وذلك لتعيين مساعد قضائى في الدرجة الخامسة وثلاثة مستخدمين كتابيين في الدرجة الثامنة . وليس للجنة ملاحظات على بنود الباب الثاني .

أما فيما يخص اعتماد الباب الثالث "أعمال جديدة" فقد خفّض من ٢٠٥٠٠ جنبة في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ٥٠٠ جنبة في المشروع وذلك لخفّض مبلغ ٢٠٠٠٠ جنبة كان خصصا لأعمال جيولوجيكية للبحث عن انماذن وبقي اعتماد ٥٠٠ جنبة لهذا الباب للبحث عن مناطق جديدة للرمال والزنك وأحجار البازلت .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الباب كما هي واردة في المشروع وقد أقرها مجلس النواب :

جنبة
باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات . ٢١٥٠٧
باب ٢ - مصاريف عمومية . ٤٤٤١
باب ٣ - أعمال جديدة . ٥٠٠

فرع ١٠ - مصلحة الكيمياء

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٩٦٨٤٥ ج. م وكان مقدرا في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١١٦١٩٠ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ١٩٣٤٥ ج. م بالتفصيل الآتى :

نوع	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
حج	جنبة	جنبة	جنبة
١١٠٣	—	٤١٠٤١	٣٩٩٣٨
١٨٢٤٢	—	٥٧١٤٩	٥٦٩٠٧
١٩٣٤٥	—	١١٦١٩٠	٩٦٨٤٥
١٩٣٤٥	—	—	التخفيض

فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٢٢٢٢٧ ج. م وكان مقدراً لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١١٣٨٥١ ج. م فتكون هناك زيادة إجمالية قدرها ٨٨٣٧٦ ج. م بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	١٩٣١ - ١٩٣٢	١٩٣٢ - ١٩٣٣	٢
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
—	١٥١٠٩	٤٧٣٦١	٦٢٤٧٠	باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات
—	١١٤٧٧	٦٤٩٠	١٧٩٦٧	باب ٢ - مصاريف عمومية
١٨٢١٠	—	٦٠٠٠٠	٤١٧٩٠	باب ٣ - أعمال جديدة
١٨٢١٠	٢٦٥٨٦	١١٣٨٥١	١٢٢٢٢٧	إجمالي
٨٨٣٧٦		مقابل الزيادة		

وترى هذه اللجنة أن السبب في زيادة اعتمادات هذا الفرع هو الزيادة المطردة في منشآت هذه المصلحة حتى يتسنى لها مراقبة حركة الميزان التجاري في البلاد والعمل على إنعاش الصناعات المصرية فقد أنشأت المصلحة مصانع نموذجية لإرشاد الصناع المصريين إلى أحدث الطرق المبكرة لنشر الصناعات وأنشأت مصانعاً كيميائية ومصانعاً للألبان والتجارب الخاصة بصناعة مختلف أنواع المنسوجات وأنشأت كذلك مصبغة نموذجية وأوجدت مكاتب لمراقبة الصادرات وسوقو الجبلية للحضر والفاكية وشرعت في إنشاء مصنع للزجاج وغير ذلك من المنشآت التي تؤمل اللجنة أن تعود بفوائدها على البلاد .

وقد استندت هذه المنشآت زيادة في عدد الوظائف ترتبت على زيادة في اعتماد الباب الأول قدرها ١٥١٠٩ ج. م موزعة هكذا :

جنيه	
١٠٧٢	في الدرجات الدائمة .
٥٠٧٦	في الدرجات المؤقتة .
٥٣١٦	في الوظائف الخارجية عن هيئة العمال .
٢٧٥٩	في عمال المياومة .
٥٧٦	في المرتبات .
١٥١٠٩	

وقد بحثت اللجنة الوظائف الحالية في هذا الباب فوجدت أن وظيفتي مدير قسم الإحصاء ومدير قسم المال ، وهما في الدرجة الرابعة ، خاليتان . وكذلك وظيفة في الدرجة السابعة في قسم الأثاث .

ورأت اللجنة بقاء الوظيفة الأولى لأن الموظف الذي كان يشغلها نقل إلى مصلحة البريد والمصلحة تبحث عن تعريض عمله ولأن الإحصاء أساس لكل الأعمال المالية والاقتصادية والتجارية . وأعمال مصلحة التجارة ومباحثها تخص بأن يكون فيها قسم للإحصاء وأن يكون على رأسه موظف فني مدرب على أعماله . وقد وافق مجلس النواب على بقاء هذه الوظيفة .

أما فيما يخص وظيفة مدير قسم المال فقد اتضح للجنة أن لدى الحكومة مشروعا بتوحيد كل مسائل المال ووضعها تحت سيطرة وزارة الداخلية ، وبذلك يصبح وجود مدير قسم المال بهذه المصلحة لا فائدة منه ، ورأت حذف هذه الوظيفة ، وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

وقد رأت اللجنة حذف مبلغ ٣٠٠٠ جنيه المدرج ضمن ربط الدرجات المؤقتة لمدير الأجنحة الفني ، نظراً لوفاته ولعدم اتجاه النية لإحلال آخر محله . وقد أقر ذلك مجلس النواب .

وقد لاحظت هذه اللجنة أن وظيفة مدير قسم السجادة مدرجة بالميزانية في الدرجة الثالثة ، وأن أعمال هذه الوظيفة لا تتطلب موظفاً من هذه الدرجة ورأت تخفيضها إلى الدرجة الرابعة مع إبقاء شغلها الآن في الدرجة الثالثة بصفة شخصية ، وقد وافقت مصلحة التجارة على ذلك ، وأقر مجلس النواب هذا الإجراء .

وقد لاحظت اللجنة عند بحثها وظائف هذه المصلحة أن بها خمسة عشر قسماً لكل قسم منها مدير ، وأن بعض هذه الأقسام يتكون من اثنين من الموظفين أو ثلاثة يرأسهم هذا المدير ، ورأت أن هذه التسمية لموظفين بعضهم في الدرجة الرابعة وبعضهم في الدرجة الخامسة يقومون بعمل محدود لا تتفق مع قيمة ذلك الاسم الذي يطلق عليهم وأن ذلك قد يترتب عليه مع الوقت طلب تعديل ماهيات هؤلاء المديرين لمساوئهم بغيري الأقسام في المصالح الأخرى الذين يقومون بأعمال رئيسية ذات أهمية . ولما استطاعت رأى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية وحضرة مدير المصلحة وافقاً على تسمية هؤلاء المديرين « رؤساء أقسام » ووضعاً تنفيذ ذلك . وقد رأت اللجنة الاكتفاء بهذا الوعد .

وقد قدر لاحتياجات الباب الثاني « مصاريف عمومية » في المشروع مبلغ ١٧٩٦٧ ج. م مقابل ٦٤٩٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أي بزيادة قدرها ١١٤٧٧ ج. م . وقد ذكر اللجنة فيما يلي ملاحظاتها على بعض بنود هذا الباب .

بند ٣ - « إيجار ومياه ونور » :

زيد اعتماد هذا البند بمبلغ ٣١٥٥ ج. م . إذ كان المدرج له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٩٧٣ ج. م . فزيد في المشروع إلى ٤١٢٨ ج. م . ووضحت المصلحة أن ذلك راجع إلى زيادة المنشآت التي سلف ذكرها . وتلاحظ هذه اللجنة أن هذا الاعتماد مبالغ فيه وترى تخفيض مبلغ ١٠٠٠ ج. م منه ليصبح ربط البند ٣١٢٨ ج. م .

بند ٤ - « تقويضات عمومية » :

قدر اعتماد هذا البند في المشروع بمبلغ ٧٣٧٢ ج. م وكانت المقدولة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١٧٨٧ ج. م فتكون هناك زيادة قدرها ٥٥٨٥ ج. م . ويرجع سبب هذه الزيادة إلى ما تتطلبه المنشآت الجديدة من مواد كيميائية وأدوات نظافة وموازن وأغطية وقواعد ومكاتب وأنوال وخامات لتشغيل السجاد ولصنع الزجاج وللصبغة النوجية وغيرها .

وقد قرر مجلس النواب تخفيض هذا الاعتاد إلى ٨٠٠ ج. م. وهذه اللجنة ترى تخفيضه إلى ٦٠٠ ج. م. فقط .

٤ - وقد أدرج ضمن اعتاد هذا الباب ٤٠٠ ج. م. بصقة احتياطي تلتجأ إليه المصلحة في كل مشروع صناعي أو تجاري جديد . وقد قرر مجلس النواب تخفيض هذا الاعتاد إلى ٣٠٠ ج. م. وترى هذه اللجنة تخفيضه إلى ١٠٠ ج. م. فقط .

٥ - أدرج أيضا ضمن اعتاد الباب المذكور مبلغ ١٤٠٠ ج. م. لموازين وآلات وأثاث ، وقد اتضحت لجنة أن هذا المبلغ أدرج لشراء ما يلزم لمكتب التصدير بالاسكندرية من الموازين والآلات الدقيقة لتصنيف وتكديج البيض والبريق والطحال وغيرها قبل تصديرها إلى الخارج .

٦ - أدرج مبلغ ١٧٠ ج. م. ضمن اعتاد هذا الباب لبناء وصيغين لرسو قطارات الخضر بالسوق وحمل مخزين وكشك اللحظة وذلك لأن مصلحة التجارة فكرت في مد خط السكة الحديدية إلى سوق الخضر والفاكية وافق على أن تحصل مصلحة السكك الحديدية مصاريف مد هذا الخط إلى داخل السوق ، وتعمل مصلحة التجارة مصاريف بناء الرصينين والمخزين والكشك ، ولذلك أدرج هذا الاعتاد ضمن ميزانية المصلحة الأخيرة .

٧ - أدرج كذلك مبلغ ٤٠٠ ج. م. ضمن اعتاد هذا الباب لشراء الأرض المقام عليها ملحق سوق الخضر والفاكية وتبلغ مساحتها نحو ٨٠٠ متر مربع .

وترى هذه اللجنة أنه يجب مراعاة عدم التوسع في الإصلاحات التي تنوي المصلحة إدخالها على السوق المذكور نظرا لما قام من الاعتراضات على المكان الحالي الذي وقع الاختيار عليه لوجوده في وسط المساكن فقد تضطر المصلحة يوما من الأيام لنقله إلى مكان آخر .

ولاحظت اللجنة أيضا أن مثل هذه الأسواق تقام في البلاد الأخرى لضبط الموازين وبيع المنتجات المحلية للتسليكن بشرط عدم إزعاجهم بحمل ما يفرض على تلك المنتجات من ضرائب تنقص بها جزاء من مصروفاتها . وترى أن تلتفت نظر مصلحة التجارة إلى ذلك خصوصا وأنها ليست من المصالح ذات الإيراد ، إذ القرص الرئيسي منها هو خدمة الجمهور .

٨ - أدرج ضمن اعتادات الباب المذكور مبلغ ٥٠٠ ج. م. خاص بقسم الفلز لشراء أوائل يدوية وميكانيكية وما يلزمها من جهازيات وبيعها للصناع وشراء خامات دقيقة لإنتاج الأنواع المستحدثة وبيعها للتساجين بعد تدويرهم على العمل عليها في ذلك من الفائدة .

٩ - أدرج ضمن اعتاد الباب المذكور مبلغ ٨٠٠ ج. م. لشراء أوائل وماكينات في قسم الفلز والنسيج وذلك لتعمل عليها تافاج للصناع .

١٠ - وقد أدرج أيضا مبلغ ١٢٠ ج. م. ضمن اعتاد هذا الباب لشراء أدوات وماكينات التجهيز النهائي للنسوجات وهذه الأدوات ستشتري لصلل وتجهيز المنسوجات في شكلها النهائي وهو أمر تستدعيه مصلحة العمل .

وقد لاحظت اللجنة أن من ضمن هذا الاعتاد مبلغ ١٤٠ ج. م. مخصص للأدوات الكتابية اللازمة للمصلحة وأدت حذف هذا المبلغ لأن هذه الأدوات الكتابية تدخل ضمن الميزانية "توريدات عمومية" في الديوان العام لوزارة المالية المقدرة لمبلغ ٦١٣٣٧ ج. م. وذلك قيمة الأدوات الكتابية التي تلمج ببيع وزارات الحكومة ومصلحتها ، وقد أقر مجلس النواب هذا الحذف .

بند ٥ - "نشر وكتب" :

قدر اعتاد هذا البند في المشروع بمبلغ ١٠٦٠ ج. م. مقابل ٥٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أي زيادة قدرها ٥٦٠ ج. م. وترجع أسباب هذه الزيادة إلى ما تتطلبه بعض المنشآت الحديثة كالمصلحة التوجيهية من وجود مكتبة خاصة بخلاف الاشتراك في المجلات الفنية الحديثة لإطلاع حضرات الموظفين الفنيين والخبراء عليها ، ومخصص من قيمة هذه الزيادة مبلغ ٢٦٠ ج. م. للنشر مطبوعات خاصة بسوق الخضر الجديد .

ورأت هذه اللجنة تخفيض اعتاد هذا البند إلى ٩٠ ج. م. ، وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

بند ٧ - "مصاريف ثرية وغير منظورة" :

أدرج لهذا البند في المشروع مبلغ ٢٤٥ ج. م. مقابل ٧٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أي زيادة قدرها ١٧٥ ج. م. ، وقد تبين لجنة أن المصلحة كانت قدرت عند تحضير ميزانيتها الاعتاد اللازم لهذا البند بمبلغ ٣١٨ ج. م. ولكن وزارة المالية رأت تخفيضه إلى ٢٤٥ ج. م. وهو قيمة الاعتاد الواردة في المشروع ولذلك رأت اللجنة الاكتفاء بما أجرته وزارة المالية من تخفيض فيه .

وقد قدر اعتاد الباب الثالث "أعمال جديدة" في المشروع بمبلغ ٤١٧٩٠ ج. م. مقابل ٦٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أي تخفيض قدره ١٨٢١٠ ج. م. .

وقد بحثت اللجنة تفاصيل اعتادات هذا الباب فانضج لها ما يأتي :

١ - مدرج ضمن اعتاد هذا الباب مبلغ ٣١٦٥ ج. م. لإصلاح مباني الخضر ساحل اثر الناني وقد قدر هذا المبلغ بمعرفة مصلحة المياه وذلك لتمديد الأرض المملوكة للحكومة في اثر الناني وعمل سور حورها ، وتبلغ مساحة هذه الأرض ١٥٠٠ متر مربع ستقسم بمحاجر ومظلات تصبح كذلك كإمكان توفير قسطين والسماحة المتجرن بأصناف المقات والبصل . وتوافق اللجنة على هذا الاعتاد .

٢ - وقد أدرج ضمن اعتاد الباب المذكور مبلغ ٥٠٠ ج. م. إعانة للرف التجاري . وتوافق اللجنة على هذا الاعتاد .

٣ - أدرج أيضا ضمن اعتاد الباب المذكور مبلغ ٩٠٠ ج. م. لخبراء لتقييم بياحات صناعية ، وهذا المبلغ مقدر لهايا ومصاريف الخبراء الفنيين يستعملون من الخارج ، وبالمصلحة الأتضمن خبر الزجاج وغير اللاز وغير لصناعات الكيميائية وإحصائي والآلات وإحصائي والإحصاء . وميزيد عليهم خبر للفلز والنسيج وذلك بخلاف ما يحتاج إليه هؤلاء الخبراء من المواد اللازمة لإجراء أبحاثهم .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما يأتي ، وقد أقرها مجلس النواب :

بجنيه

٩٨٧٩٣ باب ١ - ماهيات وأجرومريات .

٧٣٩٤ باب ٢ - مصاريف عمومية .

ملحق

نص الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم قلبي فهمي باشا

سبق أن صدر قرار من الجمعية التشريعية بناء على رأى لجنتنا المالية مؤده أن تقوم الحكومة ببيع أملاكها بجزءة بائنه اللائق بالطريقة التي اتبعت في بيع أراضي الدائرة السنية وذلك نظرا لأن نسبة المنصرف على هذه المصلحة إلى إيراداتها بلغت في ذلك الوقت ٩٦ في المائة وهي نسبة كبيرة وزائدة عن حد المقبول . فستفيد الحكومة من هذا العمل :

أولا - ثمن الأراضي وهو ما يمكن للحكومة استغلاله فيما يهم البلاد من المشروعات النافعة .

ثانيا - توفير تلك المبالغ الطائلة التي تنفقها على إدارة هذه الأراضي واستغلالها .

ثالثا - الضرائب التي تعرضها عليها بعد بيعها .

ويقدر ما يمكن للحكومة الحصول عليه من ثمن ما تباع من الأراضي التي تبلغ مساحتها ١٥٠.٠٠٠ فدان تقريباً بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠ ج. م باعتبار متوسط ثمن الفدان الواحد ٥ ج. م وما يمكنها فرضه على هذه الأراضي من الضرائب في السنة الواحدة بمبلغ ١١٢.٥٠٠ ج. م باعتبار ضريبة الفدان ٧٥ قرشا و فوق ذلك فان البلاد تستفيد من جهة أخرى ملكية الأهالي لهذه الأملاك وما يقع ذلك من حسن استغلالها وازدياد الثروة العامة التي يهم الحكومة تأملها .

وقد قامت الحكومة على إثر صدور ذلك القرار ببيع فتيش الفيوم وبعد ذلك أوقف تنفيذ القرار المشار اليه وأسرفت الحكومة في إدارة مصلحة الأملاك بالكيفية التي يعبرها بها الآن كأنه لم يسبق صدور قرار بالبيع والتصفية .

وحيث إنه أتضح من مراجعة ميزانية هذه المصلحة في هذا العام أن مصروفاتها بلغت كما هو وارد في المشرع ٣٨٩.٥٠٠ ج. م فإذا أضيف إلى ذلك مبلغ ٢٠٠.٨٠٠ ج. م قيمة المصاريف الأخرى الخاصة بهذه المصلحة والمدرجة في ميزانيات مصالح أخرى تبين أن جلة مصروفاتها تبلغ ٥٩٠.٣٠٠ ج. م .

وبالرجوع إلى ميزانية الإيرادات يتضح أنه مقدار لإيرادات هذه المصلحة ٤٠٩.٦٠٠ ج. م فتكون النتيجة أن المصروفات تستنفد تقريبا كل الإيرادات .

وما دامت هذه حال المصلحة المشار إليها من زمن قديم فيكون من المصلحة العامة بيع أملاكها وتصفيتها بالطريقة التي اتبعت في بيع أطيان الدائرة السنية كما سلف الذكر .

١١ - وأدرج أخيرا ضمن اعتمادات هذا الباب مبلغ ١١٥٥ ج. م لمصاريف تأسيس المصنع التحويزي للزجاج وذلك لشترى قوالب وبض مدد لازمة لصنع الزجاج وآلات للنضج وقد قدر هذا الاعتماد بمعرفة الخبير الاختصاصي . وتوافق اللجنة ، فيما عدا المبالغ التي رأت تخفيضها من بعض اعتمادات هذا الباب ، على جميع المبالغ المقدرة له في المشرع .

وترجو من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما يأتي :

بجنيه

٥٨٨٨٢ باب ١ - ماهيات وأجرومريات .

١٦٦٦٧ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٣٥٧٩٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ١٢ - أقلام قضايا الحكومة

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشرع مبلغ ١٠٦٣٦٧ جنيا وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١١٢٨٩٠ جنيا فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٦٥٢٣ جنيا بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
٨١٣٣	—	١٠٩٩٢٦	٩٨٧٩٣
—	١٦١٠	٥٩٦٤	٧٥٧٤
٨١٣٣	١٦١٠	١١٢٨٩٠	١٠٦٣٦٧
٦٥٢٣			

وظاهر من هذا الجدول أن في اعتماد الباب الأول تخفيض قدره ٨١٣٣ جنيا ، وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

وقد قدر اعتماد الباب الثاني في المشرع بمبلغ ٧٥٧٤ جنيا مقابل ٥٩٦٤ جنيا في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أي زيادة قدرها ١٦١٠ جنيات .

ولاحظت هذه اللجنة أن بائنه ٣ «إحصار ومياه ونور وكسح» زيادة قدرها ١٣٣٠ جنيا على ما كان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣١ وسبب هذه الزيادة راجع إلى استئجار البارات التي كانت تقوم ببيع مصلحة الإحصاء بمبلغ ١٠٠٠ جنيه سنويا للقسم الجديد ومقدر له أيضا مبلغ ٣٠٠ جنيه للآلة و ٣٠٠ جنيا تخفف وقد أدرج في البائنه ٥ «أثاث وترميمات» مبلغ ٣٦٠ جنيا وهو نفس المبلغ الذي كان مقدرا في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وترى هذه اللجنة تخفيض هذا الاعتماد إلى النصف طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس مما ترتب عليه صرف مبلغ ١٨٠ جنيا .

ولوحظ أن في اعتماد البائنه ٧ «التليفون والتلفراف» زيادة قدرها ١٠٠ ج. م وذلك بسبب وضع عدد تليفونية جديدة في القسم الجديد .

وقد زيد اعتماد البائنه ٩ «أجر نسخ» ١٥٠٠ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ١٧٨٠ ج. م في المشرع أي زيادة ٢٨٠ ج. م وتبين للجنة أن هذه الزيادة شغرة من استخدام نسخين باليومية لآعمال الكتبية بدلا من موظفين دائمين .

أما التخفيض في الباب الثالث "أعمال جلدية" وقدره ٤٧,١٣٠ ج.م فتأجل من أن الوزارة اكتفت بأدراج المبالغ اللازمة لتكئة الأعمال المطلوبة من العام الماضي وهي المبنية في الصلعة ٧٨١ من المشروع، وقد أدرج أيضا ضمن أعتاد هذا الباب مبلغ ٧٠٠٠ ج.م في الفصل الثاني (مستشفى قصر العيني) في البند ٣٥ ثايت وتجيز الأقسام الجديدة بالمستشفى المذكور .

وقد قرر مجلس النواب تخفيض هذا الاعتاد بنسبة ١٠ في المائة أى حذف مبلغ ٧٠٠ ج.م منه نظرا لتزول الأسعار وقد أوصحت لجنة الداخلية والشؤون الصحية بمجلس الشيوخ أن سعادة مدير مستشفى قصر العيني أبدى أمامها أن هذا البند كان مقدرا له أصلا مبلغ ٩٠٠٠ ج.م ولكنه أنقص إلى ٧٠٠٠ ج.م مراعاة للاقتصاد بسبب الحالة الحاضرة وأن هذا المبلغ لازم تجهيز غريتين للعمليات بمبلغ ٥٠٠٠ ج.م ويشترى باقى المبلغ ما يلزم لأربعمائة سرير جديد (مستشفى وأر) وزارة الصحة لا يمكنها بأى حال الموافقة على تخفيض شئ من هذا المبلغ ورأت تلك اللجنة الموافقة على قضاء الاعتاد على أصله وترى هذه اللجنة للأسباب التى سلف ذكرها بقاء الاعتاد على أصله بدون تخفيض .

وليس لجنة ملاحظات أخرى على اعتادات هذا الباب .

أما الزيادة في أعتاد الباب الثاني وقدرها ٣٤,١٨٣ ج.م فنشأت بسبب احتياجات المنشآت والوحدات الجديدة من أدوات وأدوية أرتفعت أثمانها بسبب زيادة التعريف الجركية وبسبب زيادة سعر القطع الخارجى بالنسبة للتقيد المصرى ونظرا لكثرة المرضى وما يحتاجون إليه من كساوى وأغذية وكذلك المرضى والعرضات .

وتذكر اللجنة نيا على ملاحظاتها على بعض بنود هذا الباب :

(١) أدرج في البند ٢ و ٣ "مصاريف انتقال وبل سفرية ونقل" اعتادان مجموعهما ٤٣,٥٤٤ ج.م زيادة ٦٤٨ ج.م من اعتاد سنة ١٩٣١-١٩٣٢ منها ٤٩٨ ج.م في البند ٢ و ١٥٠ ج.م في البند ٣ وقد علمت اللجنة أن الزيادة في هذا البند سببها زيادة وحدات المصلحة زيادة تستدعي كثرة التفيتش عليها وتقل أطباء وكتبة وخدمة مستشفيات الرمد الظالمى والاكتسوما والمولدات وغير ذلك .

(ب) أدرج في البند ٣ "أغذية" في الفصل الأول (الصحة العمومية) اعتاد قدره ١٣٣,٣٥٠ ج.م، وترى اللجنة نيا يخص بهذا الاعتاد تخفيض ١٠ في المائة منه مما يقرب عليه حذف مبلغ ١٣,٣٣٠ ج.م. وقد أدرج في البند ٢٨ "أغذية" في الفصل الثاني (مستشفى قصر العيني) اعتاد قدره ٢٠,٧٤٥ ج.م وقد قرر مجلس النواب تخفيضه بنسبة ١٠ في المائة .

غير أن لجنة الداخلية والشؤون الصحية بمجلس الشيوخ أوصحت في مذكرتها أن سعادة مدير المستشفى طلب إليها بقاء هذا الاعتاد على أصله لأنه روى في تقديره زيادة عدد المرضى بهذا المستشفى بنسبة ٢/٨ منهم في السنة الماضية مما ترتب عليه زيادة أربعمائة سريره .

جلسة الاثنين ١٠ المحرم سنة ١٣٥١

(١٦ مايو سنة ١٩٣٢)

قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية

(انقر سفره الشيخ المحترم محمد عب باشا)

طلب في مشروع الميزانية لمصروفات هذا القسم اعتاد قدره ١٨,٩٧٢,٤١٨ ج.م وكان المقدرها مبلغ ١٨,٩٥٩,١٤٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ يكون هناك تخفيض إجمالي قدره ١٦,٥٤١ ج.م بالتفصيل الآتى :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١-١٩٣٢	سنة ١٩٣٢-١٩٣٣
بنية	بنية	بنية	بنية
٣٥٩٤	—	٧١٧٧٨	٧١٤١٨٤
—	٣٤١٨٣	٦٠٦٧٨١	٦٥٠٩٦٤
٤٧١٣٠	—	٨٤٨٠٠	٣٧٢٧٠
٥٠٧٢٤	٣٤١٨٣	١٤٠٨٩٥٩	١٣٩٢٤١٨
١٦٥٤١			

وقد وزعت الاعتادات المذكورة في مشروع ميزانية هذا العام على فصلين أولها الصحة العمومية والثاني مستشفى قصر العيني وكانت اعتاداته تدخل نيا معنى ضمن اعتادات الوزارة إلا أنه رأى أفراد فصل خاص به هذا العام نظرا لوجود فكرة ضمه إلى كلية الطب التابعة للجامعة المصرية تمجيدا لسهولة الضم إذا قدر .

وتلاحظ اللجنة أن التخفيض في الباب الأول وقدره ٣,٥٩٤ ج.م تتج من إلغاء وظيفة وكل قسم طبي الحدود وإقاص عدد الوظائف الحكاية بالدرجات الدائمة بالمفصل الأول والأقسام التابعة له ومن الاستغناء من ٢٤٩ ممرضة وممرض وخدمة وصيانة بالديوان العام وإقسامه .

وترى هذه اللجنة نيا يخص بهذا الباب :

أولا - حذف المبلغ المخصص لمساعدة الوزير من اعتاد المساعيات والاكتفاء بذكر الوظيفة في الميزانية "للتذكير" وهذا يؤدي إلى وفر قدره ٣٠٠٠ ج.م .

ثانيا - إلغاء ثلاث وظائف من الدرجة الخامسة لفنتشى الماكولات والحلات المضرة بالصحة وهي مينة بالصفعة ٣٦٥ من مشروع الميزانية وذلك يؤدي إلى وفر قدره ١١٢٥ ج.م .

ثالثا - إلغاء وظيفة من الدرجة السابعة لحياطة (في الفصل الثاني) صفة ٢٨٣ من المشروع اكتفاء بوجود اثنين منهم في الوظائف الخارجة عن هيئة المال ذلك يؤدي إلى وفر قدره ١٧٤ ج.م تكون جملة الوفرة في الباب الأول ٤٢٩٩ ج.م .

(ح) في اعتماد البند ٣٣ "إعانات" زيادة قدرها ٣٠٠٨ ج.م. سببها إدراج مبلغ ٢٠٠ ج.م. إعانة لمستشفى جمعية ذكرى كشتفرن من هذا البند وكانت هذه الإعانة قبل ذلك تصرف من ضريبة المراهنات، إلا أنه نظرا لحجز الضريبة المذكورة رأى أن تدفع الإعانة من اعتماد الإعانات في هذه الوزارة .

(ط) أدرج في البند ٣٤ "تجارت وتبديلات لمبان لاكتسب" اختصاص وزارة الأشغال" مبلغ ٢٧٠٠ ج.م. وهو نفس الاعتماد الذي كان مقدرا في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وترى هذه اللجنة تخفيض مبلغ ٧٠٠ ج.م. من الاعتماد المذكور . وليس للجنة ملاحظات على باقي البنود .

وتشير هذه اللجنة بضرورة قيام وزارة الصحة بفحص حالة عيظاني لتسنى بذلك الوقوف على ما يمكن إعادة استعماله من الموجودات وما يجب إطالة مدة استعماله قبل استهلاكه والاستفتاء عما يرى غير ضروري فيمكن بذلك اقتصاد بالغ كبيرة من اعتمادات المشتريات الجبلدية .

وقد أشارت المذكرة المقدمة من اللجنة المالية مع مشروع الميزانية إلى أن الاعتمادات المدرجة لهذه الوزارة في المشروع تضمنت اعتمادات للشآت الجبلدية وهي أقسام إضافية في مستشفى قصر العيني وثلاثة فروع رمدية في المستشفيات المركزية ومستشفين قريوان ومستوصف للأعراض الصدرية وملحق وماوى بالمستشفى الرمدى بنى سوف ، وأنه قد روى في مشروع الميزانية التمدد اللازم لتحويل أربع عيادات للجذام من ثابتة إلى متنقلة كما أنه أدرج في ميزانية مصلحة المباني الاعتمادات اللازمة لمباشرة الأعمال الخاصة بمستشفى كبير للسمل والحاصلة برنامج المستشفيات المركزية وإتمام مستشفى الجذام بأبي زهيل وأن في الأعمال الجبلدية في ميزانية الوزارة اعتماد لشراء أراضى تشييد مناسل وحمامات للفقراء واعتماد آخر لتكاليف الأبحاث التي تقوم بها مؤسسة وكولفر في تلوث تربة الأرض .

وقد أنشأت الوزارة في العام الماسى مههدا للاحقظين الصحين لحمل حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ما يلزمهم لتأدية مهمة التفطيش على المحلات المضررة بالصحة وقد تخرج منه في العام الماسى ١٢ ملاحظا وفيه الآن ١٥ طالبا . ومدة الدراسة به سنة واحدة .

وتشير اللجنة بهذه المناسبة، إلى ما أسديده وزارة الأوقاف العمومية من إيداء بيضاء على الصحة العامة بما تنقشه من عيادات خارجية انتشرت في أنحاء العاصمة ومستشفيات عديدة يجهت أخرى كانت سببا في تخفيف كثير من آلام الانسانية مما تشكر عليه هذه الوزارة .

•••

بعد البيان الذى سلف ذكره تذكر اللجنة ما يأتى :

(١) بلغ عدد مراكز رعاية العفلى التي تم إنشاؤها إلى الآن ٢٨ مركزا منها ستة لمجالس بلدية ومجالس مدرجات وقد قامت هذه المراكز بخدمات جليلة للأمهات والأطفال ، إلا أن نسبة الوفيات في الأطفال لا تزال مع

ولدى بحث هذه اللجنة في ذلك علمت من مندوب وزارة الصحة أنه كثيرا ما يعطى مستشفى قصر العيني لقبول مرضى أكثر من العدد المقرر له ، ولذلك رأت عدم الموافقة على التخفيض الذى أقره مجلس النواب وبقاء الاعتماد على أصله كما هو وارد في مشروع الميزانية وقدره ٢٠,٧٤٥ ج.م. أى زيادة ٢٠٧٤ ج.م. عما أقره مجلس النواب .

(ج) أدرج في البند ٣٨ "طيق" اعتمادان مجموعهما ١٩٣٦ ج.م. منه ٨٩٨ ج.م. في الفصل الأول و ٣٨ ج.م. في الفصل الثانى . وترى هذه اللجنة، تنسبا مع القاعدة العامة التي وافق عليها المجلس، تخفيض ٢٠ في المائة من مجموع اعتماد البنتين مما ترتب عليه حذف ١٨٦ ج.م. وقد أقر ذلك مجلس النواب .

(د) لوحظ أنه أدرج في البند ١٠ "مشتريات الصدقة" اعتماد قدره ٦٧٦٥ ج.م. زيادة ٣٠٠ ج.م. من اعتماد سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وتبين أن ذلك راجع إلى إنشاء ثلاث حفيات جديدة في الأحياء الوطنية لتوزيع المياه بجنا ، وقد علمت اللجنة أن لدى الوزارة ٦٥ حفية من هذا النوع وأنها تدفع لشركة المياه مائة جنيه سنويا قيمة من المياه من الحفية الواحدة .

وترى اللجنة، بهذه المناسبة، أن تلقت نظر الوزارة إلى مقاضاة شركة المياه بتأخره تخفيض ثمن المياه الذى تتقاضاه من الحكومة في هذا السبيل إلى أقل حد ممكن، لأن التأخير من إنشاء هذه الحفيات خيرية محضة ولا أقل من أن تستترك فيها شركة المياه لا سيما أنها تحتفظ في خزائنها بمبالغ طائلة لتأمين على توريد المياه دون أن تدفع عنها فوائد لأصحابها كما ترجع من إيجار عداداتها أصحاب هذا المبلغ خصوصا إذا علمت أن مياه هذه الحفيات توزع على الفقراء بجنا في الأحياء التي لا يتيسر إدخال المواسير إليها للفقراء الأهل .

(هـ) أدرج في البند ١٢ "أثاث" اعتماد قدره ١٣٢٢ ج.م. وطبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس ترى هذه اللجنة تخفيضه إلى النصف مما يترتب عليه حذف مبلغ ٦٦١ ج.م. .

(و) أدرج في البند ١٣ "كساوى" اعتمادان مجموعهما ٣٣,٥٥٢ ج.م. بزيادة ٥٢٦٧ ج.م. من اعتماد سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ منها ٤٧٥٢ ج.م. في البند ١٣ و ٥١٥ ج.م. في البند ٣٤ وقد تبين للجنة أن هذه الزيادة سببها راجع إلى زيادة الوصولات وكثرة المرضى والمعالجون إليه من كساوى وكذلك المرضين والمريضات وذات هذه اللجنة تخفيض مبلغ ٤٧٥٢ ج.م. من اعتماد البند ١٣ ومبلغ ١٠٩,٣ ج.م. من اعتماد البند ٣٤ بنسبة ٢٠٪ وذلك نظرا لتزول أسرار اللابس .

(ز) أدرج في البند ٢١ "مراكب المسافرين" مبلغ ٩٤٨٨ ج.م. وهو نفس الاعتماد الذى كان مقدرا في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وترى هذه اللجنة تخفيض اعتماد هذا البند إلى ٧٠٠٠ ج.م. مما يترتب عليه حذف مبلغ ٢٤٨٨ ج.م. وذلك لما ينظر من قلة عدد المسافرين بسبب الأزمة الاقتصادية .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا القسم كما يأتي :

جيب

٧٠٩٨٨٥ باب ١ - ماقيات وأجور مرتبات كما أقره مجلس النواب.

٦١٨٥١١ « ٢ - مصاريف عمومية بإضافة مبلغ ٧٠٧ ج.م.

على الاعتماد الذي أقره

مجلس النواب .

٣٧٢٧٠ « ٣ - أعمال جديدة بإضافة مبلغ ٧٠٠ ج.م.

على الاعتماد الذي أقره

مجلس النواب .

ملحق

حضرة صاحب السعادة رئيس لجنة الداخلية والشؤون الصحية بمجلس الشيوخ

لقد لاحظت من البيانات التي تقدمت بها مصلحة الصحة للجنة عند بحثها

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية أن عدد المستشفيات القروية

التي أنشئت لغاية الآن ٤٨ منها عدد ٦ منفصل و ٤٢ كل اثنين منها متقاربان

وأن ميزانية المستشفى المنفصل في العام ١٦٨٤ ج.م. وكل مستشفى

متقاربين ٢٩١٤ ج.م. أي ١٤٥٧ ج.م. لكل منها (١)

وبما أن العمل في المستشفيات المنفصلة جار طول الأسبوع لوجود

طبيب معين لكل منها بكمس المستشفيات المتقاربة فإن العمل فيها ثلاثة

أيام فقط في الأسبوع لأنه معين لكل اثنين منها طبيب واحد يقوم بالعمل

في أحدهما نصف أيام الأسبوع ويقوم في الأخرى النصف الثاني منه أي

ثلاثة أيام فقط لكل منها .

وبما أن الفرق بين ميزانية كل من المستشفيات المنفصل والمتقارب هو

مبلغ ٢٢٧ ج.م. في السنة بسبب وجود طبيب ومعاون ومساعد بالعيادة

لكل مستشفى متقاربين بدلا من وجود طبيب ومعاون لكل منها .

وحيث إن في الإمكان الاستغناء عن أحد مساعدي العمل والعيادة

لكل مستشفى قروي والاكتفاء بمساعد واحد يقوم بأعمال العمل والعيادة

في كل مستشفى قروي ، سواء في ذلك المنفصل والمتقارب ، لأن أعمال كل

من العمل والعيادة لا تستغرق كل اليوم ، مع جعل جميع ٤٢ مستشفى

متقاربا مستشفيات منفصلة أي مستقلة بعضها عن بعض .

ويؤيد رأي هذا ما ورد في تقرير لجنة الموظفين العليا القروية للصحة

الذي أقره مكتب الموظفين بالمالية وهو " ترى اللجنة أن يقوم مساعده

المعامل بمساعدة الأطباء ، في تجهيز الأدوية " وذلك ليكون العمل فيها طول

أيام الأسبوع وهي ستة أيام بدلا من ثلاثة أيام فقط والاستغناء أيضا عن

المرضة بكل من المستشفيات القروية اكتفاء بباقي المستعدين لعدم توافر

الإمكان الانتفاع من يوجد منهن في باقي مستشفيات المصلحة الأكثر

احتياجا لمن وهي مستشفيات عوامس المديرات والمرافق لاحتواها على

مرضى داخليين يحتاجون تفرص المرضات بخلاف القروية .

الأنف كبرية تسترعى النظر . وترجو اللجنة أن تعمل الوزارة على الإكثار من
هذه المراكز وحث الجمعيات الخيرية ومجالس المديرات على إعاضها لضرورية
الحفاظة على صحة الأطفال .

(٢) لقد كان عدد وحدات الرمد ٢٢ في سنة ١٩١٣ وكان مقررا لهذه
الوحدات أربعة مفتشين وقد بلغت الوحدات الآن ٨٣ ولا يوجد للتفتيش
عليها إلا ثلاثة مفتشين فقط وسيزيد عددهم واحدا في هذا العام .

ويتضح من هذه المقارنة أنه ترتب على عدم زيادة هؤلاء المفتشين قص
في متوسط عدد زياراتهم للوحدات وفي تحديد الأيام التي يقضونها فيها .

وحيث إن التفتيش على الأعمال الإدارية والفنية من الأمور الضرورية
لفضال حسن سير الأعمال بها لذلك ترى هذه اللجنة أن تنظر الوزارة فيما
يكفل حسن سير العمل في هذه المستشفيات .

وتلفت اللجنة نظر وزارة الصحة بهذه المناسبة إلى توجيه عنايتها إلى التفتيش
على الوحدات الطبية الأخرى وخصوصا ما أنشئ منها حديثا كالمستشفيات
القروية والمركزية حتى يمكن لها القيام بالخدمة العامة المطلوبة منها على أكل
وجه .

(٣) وتود اللجنة أن تلفت نظر الوزارة إلى العنايه بفتح أقسام الرمد التي
أنشئت في المستشفيات المركزية ولم تفتح فيها بعد .

(٤) بلغ عدد المستشفيات القروية التي أنشئت لغاية الآن ٤٨ منها ٦
منفصلة و ٤٢ كل اثنين منها متقاربان . وقد أوضحنا لجنة الداخلية والشؤون
الصحية بمجلس الشيوخ أنه تقدم إليها اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الدكتور
أحمد فهمي الزبيد بك يرى إلى جعل كل هذه المستشفيات المتقاربة منفصلة

نظرا لأن العمل في المستشفيات المتقاربة لا يكون إلا ثلاثة أيام فقط
في الأسبوع بخلاف المستشفيات المنفصلة فإن العمل فيها جار طول الأسبوع
وحيث اقتراحه (الملحقه صورته بهذا التقرير) ما يراه مؤيدا إلى تدبير المال
اللازم لتنفيذه ابتداء من السنة المالية الحاضرة نظرا للفوائد الجيدة التي تعود
على نصف مليون من فقراء سكان القطر في حالة الإسراع بتنفيذه .

وقد أبدى مندوب وزارة الصحة أمام هذه اللجنة أنه في الإمكان إجابة
هذا الطلب دون زيادة اعتماد الميزانية مع عدم موافقتهم على إلغاء بعض
الوظائف التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم في اقتراحه .

وهذه اللجنة ترجب بفكرة استقلال المستشفيات القروية وجعل العمل
فيها كلها يوميا وترى أن تقوم وزارة الصحة بهذا العمل مع ترك الحرية لها
في تدبير المال اللازم للوظائف الإضافية من وفودات اعتمادات المستشفيات
القروية .

(٥) ترى هذه اللجنة أن تشير على وزارة الصحة بالتوسع في السياسة
للارشادة لنشر التعاليم الصحية في القرى محافظة على الصحة العامة .

(٦) وترى هذه اللجنة أيضا أن تلتفت نظر الحكومة إلى ضرورة إنشاء
مصحة لمعالجة مدمني المواد المخدرة خصوصا قد فضحت الآن في البلاد عادة
تعاطي هذه السموم بين طبقات الأمة وخاصة بين طبقات البهال والصناع
والزرايع وهم عماد ثروة البلاد .

كما لاحظ أن لجنة الموظفين المذكورة رأيت أن يطلق على هذه الوحدات اسم عيادات قروية بدلا من اسمها الحالي (انظر صفحة ٣٩ من الجدول).

كما أنه توجد طريقة أخرى يمكن بها لمصلحة الصحة أن تحصل على المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا المشروع من وفورات بند ٣٣ الخاص بالإعانات البالغ قدره ١٧٤٥٦ ج.م. لو راعت الوزارة التسليم في منح هذه الإعانات وتخفيض قيمها بطريقة يمكن معها تدبير المبلغ اللازم لتحويل هذه المستشفيات خصوصا إذا لوحظ أنه أدرج ضمن هذه الإعانات مبلغ ٢٠٠٠ ج.م. لمجعية ذكرى كشتورفد كان يدفع لهذه الجمعية في السنين الماضية ١٤٠٠ ج.م. من ضريبة المراهات التي تحصلها وزارة الداخلية.

وبناء على ذلك أرجو إبلاغ إقراري هذا إلى لجنة المالية لتتصرف فيه أثناء دراستها ميزانية وزارة الصحة العمومية الموافقة عليه والتقدم به إلى المجلس وأرجو تبريري عن جلسة اللجنة التي سينظر فيها هذا الاقتراح لأتمكن من تقديم البيانات اللازمة لإقناعها به.

ومن طيه جدول به مقارنة بين ميزانية مستشفى قروي مفصل طبق قرار لجنة الموظفين - وبين مشروع الميزانية وبين إقراري المذكور.

وتفضلوا سادتيكم بقبول وافر الاحترام ما

١٩٣٢ ٩ مارس
الدكتور أحمد فهمي الرشيد

مقارنة لميزانية مستشفى قروي مفصل

عدد	المرصود	حسب الواردة بمشروع الميزانية		حسب مشروع الاقتراح	حسب قرار لجنة الموظفين
		المرصود	المرصود	حسب مشروع الاقتراح	حسب قرار لجنة الموظفين
١	طبيب	٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨	٢٤٠
١	معاون	١٠٨	١٠٨	١٠٨	—
١	مساعد معمل	١٠٨	١٠٨	١٠٨	٧٥
١	مساعد بالصحة	١٠٨	١٠٨	—	—
١	مرضة	٧٢	٧٢	—	—
١	أشقرجي	٤٨	٤٨	٤٨	٥١
١	نوموي	٣٦	٣٦	٣٦	—
١	نوموي حرج	٣٦	٣٦	٣٦	٣٠
١	رباب	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٩		٨٣٤	٧	٦٤٨	١٢٦

وبما أن المال اللازم لحمل المستشفيات المتقاربة مستشفيات منفصلة حسب تقديرات الميزانية المروضة عليها ٢٢٧ ج.م. × ٤٢ مستشفى = ٩٥٣٤ ج.م. - وأن الفرق الناتج من إلغاء وظيفة الممرضة وأحد الماعدين الاثنين والاكتفاء بمساعد واحد لكل من الـ ٤٨ مستشفى على أن يقوم الـ ٢١ مساعدا الذين يتوفر عملهم بأعمال الماعدين للواحد والعشرين مستشفى من المستشفيات المتقاربة هو :

عدد
٤٨ مساعدا من جميع المستشفيات القروية ١٠٨ × ٥١٨٤ =
٤٨ ممرضة » » » ٧٢ × ٣٤٥٦ =
٨٦٤٠ يكون المجموع

وباستثائه من المبلغ اللازم لحمل جميع المستشفيات المتقاربة مستشفيات منفصلة يكون الناتج ٩٥٣٤ ج.م. - ٨٦٤٠ ج.م. = ٨٩٤ ج.م. فقط. وهذا المبلغ مقابل إيجاد عمل كامل بوميا في ٤٢ مستشفى قرويا بدلا من العمل نصف أيام الأسبوع حسب الجاري الآن أو عبارة أخرى ما يوازي العمل الكامل بوميا في ٢١ مستشفى قرويا مستجدا كان يكلف إيجاد خزنة البولة مبلغ ١٦٨٤ ج.م. × ٢١ = ٣٥٣٦٤ ج.م. في السنة حسب تقدير الميزانية الحالية خلاف مصاريف البناء والأثاث والتأثيث التي قدر بمبلغ ٤٧٠٠ ج.م. لكل مستشفى ٢١ مستشفى = ٩٨٧٠٠ ج.م. هذا الوقت اللازم انتظاره لإتمام إنشائها لتقرر الاعتداء الكافي.

لذا :

أقدم لسادتيكم بإقراري هذا الذي لا يكلف خزنة البولة أكثر من مبلغ ٨٩٤ ج.م. في السنة مع ما فيه من الفوائد الجلية التي تعود على البلاد من جراء معالجة ٢١٨٢٧ مريضاً × ٣١ مستشفى = ٤٥٨٣٩٧ مريضاً زيادة عما تعالجه المستشفيات المتقاربة في الوقت الحاضر أي أن ما يكلفه علاج المريض الواحد حسب إقراري هذا أقل من مليونين.

وإذا راعينا أن لجنة الموظفين العليا القروية لمصلحة الصحة حددت - وقد أقرها على ذلك مكتب الموظفين بوزارة المالية - عدد مستخدمي المستشفى القروي بمسحة فقط بدلا من تسعة المقر في الميزانية أو سبعة حسب إقراري هذا وجدنا أن الاقتراح في عمله وليس فيه إرهاق للعامل حيث جاء وسطا بين قرار لجنة الموظفين وبين ما جاء بمشروع الميزانية.

وإذا راعينا أن مجلس الوزراء قد وافق بجلسته ٧ أكتوبر سنة ١٩٣١ على رأي وزارة المالية الخاص بقرارات لجنة الموظفين العليا القروية لمصلحة الصحة والتي تشمل تخفيض عدد موظفي ومستخدئي كل مستشفى قروي من تسعة إلى خمسة فقط حسب البيان الوارد بالصحة رقم ٣٠ من تقرير وزارة المالية المذكور وصفته ٣٩ من الجداول المرفقة به وتقرير مجموع متوسط مرتباتهم بمبلغ ٤٢٦ ج.م. بدلا من ٨٣٤ ج.م. المقدر في مشروع الميزانية أضع أن في إمكان مصلحة الصحة إيجاد المبلغ الكافي لتنفيذ هذا الاقتراح بدون تملد الاعتداء المقر في الميزانية.

جلسة الأربعاء ١٢ المحرم سنة ١٣٥١
(١٨ مايو سنة ١٩٣٢)

قسم ٨ - وزارة الداخلية

(القرضفة الشيخ المحترم محمد بن باشا).

قدر لاحتياجات هذا القسم في المشروع مبلغ ٤,٥٧٨,٥٩١ ج.م وكان
المقدر لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٤,٦٥١,٠٥٨ ج.م فيكون
هناك تخفيض قدره ١٠٢,٤٦٧ ج.م .

وتشمل هذه الوزارة أربعة فروع هي :

١ - ديوان العموم ومصالح أخرى .

٢ - البوليس .

٣ - الخفر .

٤ - مصلحة السجون .

وفي الجدول الآتي بيان توزيع الاحتياجات الواردة في المشروع على الفروع
الأربعة المذكورة مع مقارنتها باحتياجات سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

تخفيض	زيادة	سنة	سنة	الاجلة
جنيه	جنيه	١٩٣١ - ١٩٣٢	١٩٣٢ - ١٩٣٣	
١٠٤٠٩	—	١٢٨١٩٦٥	١٢٧١٥٥٩	فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى
٤١٠٢٨	—	١٢٥٧٢٧٤	١٣١٩٣٤٦	فرع ٢ - البوليس
٨٧٩٣	—	١٥٧٤٧٠٦	١٥٦٥٩١٣	فرع ٣ - الخفر
١٢٢٣٧	—	٤٣٧٠١٣	٤٢٤٧٧٦	فرع ٤ - مصلحة السجون
٧٢٤٦٧	—	٤٦٥١٠٥٨	٤٥٧٨٥٩١	الاجلة
٧٢٤٦٧	التخفيض			

مصرفات إدارة مستشفيات قروي متفصل

عدد	الوظيفة	الدرجة	متوسط الدرجة	المالية	الاجلة
					جنيه
١	طبيب	سادسة	٢٨٨	٢٨٨	
الوظائف الدائمة :					
الوظائف الخارجة عن هيئة المال :					
١	معاون	طالعة (١)	١٠٨	١٠٨	
١	مساعد بمعمل		١٠٨	١٠٨	
١	مساعد بالصيدلة		١٠٨	١٠٨	
١	ممرضة	أول	٧٢	٧٢	
١	باشقورجي	ثالثة	٤٨	٤٨	
١	تجديدي	رابعة	٣٦	٣٦	
١	تجديدية حريم	»	٣٦	٣٦	
١	بواب	»	٣٠	٣٠	
٩					٨٣٤

المصرفات العمومية :

٢٠	مياه ونفود وكسح
١٢	تلفونات ونفودات
١٨	تربة
٨٠٠	توريدات عمومية

٨٥٠

١٦٨٤

مصرفات إدارة مستشفيات قرويين متقارنين

عدد	الوظيفة	الدرجة	متوسط الدرجة	المالية	الاجلة
					جنيه
١	طبيب	سادسة	٢٨٨	٢٨٨	
الوظائف الدائمة :					
الوظائف الخارجة عن هيئة المال :					
١	معاون	طالعة (١)	١٠٨	١٠٨	
١	مساعد بالصيدلة		١٠٨	١٠٨	
٢	مساعد بمعمل		٢١٦	٢١٦	
٢	ممرضة	أول	٧٢	٧٢	
٢	باشقورجي	ثالثة	٤٨	٩٦	
٢	تجديدي	رابعة	٣٦	٧٢	
٢	تجديدية حريم	»	٣٦	٧٢	
٢	بواب	»	٣٠	٦٠	
١٤					١١٦٤
١٥					

المصرفات العمومية :

٤٠	مياه ونفود وكسح
٢٠	تلفونات ونفودات
٣٠	تربة
١٦٠	توريدات عمومية

١٧٥٠

٢٩١٤

وفيا على ما لاحظته اللجنة على مختلف اعتيادات هذا الفصل :

أولا - ألفت وظيفة مدير عام إدارة التفيتش في الدرجة الأولى "١" م. وقد أقر مجلس النواب بموافقة وزارة الداخلية حذف وظيفة مفتش من الدرجة الثانية بهذه الإدارة نظرا لخلوها . وهذه اللجنة توافق على حذف هذه الوظيفة .

ثانيا - قللت خمس وظائف درجة رابعة لمفتشين في إدارة التفيتش العام إلى إدارة عموم الأمن العام وألغى اعتبارها البالغ قدره ٢٩٤٠ ج. م. من إدارة التفيتش العام وأدرج ذلك مبلغ ٢٦٦٣ ج. م. في إدارة عموم الأمن العام خمس وظائف مفتشين ، بها اثنان من الدرجة الثالثة وثلاث من الدرجة الخامسة وقد اتضحت هذه اللجنة أن من هذه الوظائف الخمس ثلاثا لاتزال خالية. وترى إلغاء وظيفة من الدرجة الثالثة مما يقرب عليه حذف ٧٤٤ ج. م. من اعتياد هذا الباب وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

ثالثا - أدرج اعتياد قدره ١٦٨٠ ج. م. في قسم النظام والمخبر لإنشاء وظيفتين لمفتشين من درجة أميرالاي وذلك لأن هذا العمل كان متنبها له مفتشان من نفس الدرجة المشار إليهما من المديريات . ونظرا لتوالي شكاوى المديريات من قصص القوة أنشئت هاتان الوظيفتان وأعيد للمديريات الموظفين اللذان كانا متدربين منها .

رابعا - لاحظت اللجنة أن في وظائف القيم الفني بإدارة عموم الأمن العام وظيفتين من الدرجة الرابعة خاليتين إحداهما شائرة منذ عامين وقد أقر مجلس النواب بموافقة الوزارة إلغاء إحداهما . وهذه اللجنة توافق على ذلك .

خامسا - لاحظت اللجنة أنه أدرج اعتياد قدره ١٦٨٠ ج. م. لمرتبات موظفي مكاتب رعايا الروس ضمن بند "١" ماهيات وأجرومرتبات" ومبلغ ٨٠ ج. م. ضمن نفس البند لمرتب مديري مكاتب رعايا الروس بالاسكندرية وبورسعيد ولما استعملت من وزارة الداخلية من عمل هذه المكاتب أجيأت بأنها تؤدي خدمات للأمن العام بلده خطر الشيوعية ولكن اللجنة لا تجد ضرورة لبقاء هذه المكاتب وترى حذف هذين الاعتيادين . وقد أقر مجلس النواب هذا الحذف .

سادسا - لاحظت اللجنة أن عدد الوظائف الخارجية من هيئة المال كبير جدا ولما استعملت من وزارة الداخلية من سبب كثرة هذا العدد أجيأت بأن كثيرا من هؤلاء المستخدمين يشتغلون بأعمال القيودات ، وأعمال البصمة ، وقياس في البلدية وغير ذلك . وترى اللجنة أن تستقلت نظر الوزارة إلى بحث حالة هؤلاء المستخدمين والاكتفاء بالعدد الضروري منهم لسير العمل .

سابعا - في اعتياد البند ٣٣ مصاريف انتقال و : دل سفرية ونقل "تخفيض قدره ١٠٥٠ ج. م. مما كان مقدرا له في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، ولاحظت

فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

فقد لاحظت هذه اللجنة هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٠٣٧١٠٥٦ ج. م. وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١٢٨١٩٦٥ ج. م. فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ١٠٤٠٩ ج. م. بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٠٦٢	—	٥٤٧٢٧٢	٥٣٧٧٥٠
١١٨٤٧	—	٧٣٢٣٥٣	٧٢٠٤٠٩
—	٦٥٠٠	٧٠٠٠	١٣٥٠٠
١٦٩٠٩	٦٥٠٠	١٢٨١٩٦٥	١٢٧١٥٥٦
١٠٤٠٩	ساق التخفيض		

ويشمل هذا الفرع خمسة فصول هي :

- ١ - ديوان العموم .
 - ٢ - مدرسة البوليس .
 - ٣ - إدارة الحج .
 - ٤ - إدارة الأقاليم والمحافظة .
 - ٥ - البلديات والمحالي المحلية ومجالس المديريات .
- وفي الجدول الآتي بيان توزيع اعتيادات هذا الفرع على فصوله الخمسة .

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٦٧٠٨	—	٣٢٩٧٧٤	٣١٣٠٦٦
١٨٨٦	—	٢٥٥٤٦	٢٣٦٦٠
٨٦٤	—	١١٢٢٠	١٠٣٥٦
—	٢٥٤٩	٣٦٩٤٢٥	٣٦٥٩٧٤
—	٦٥٠٠	٥٥٢٠٠٠	٥٥٨٥٠٠
١٩٤٥٨	٩٠٤٩	١٢٨١٩٦٥	١٢٧١٥٥٦
١٠٤٠٩	ساق التخفيض		

الفصل الأول - ديوان العموم .

ظاهر مما توضع بالجدول الأخير أن في اعتيادات هذا الفصل تخفيضا قدره ١٦٧٠٨ ج. م. منه ٥٠٦٢٤ ج. م. في اعتياد الباب الأول "ماهيات وأجرومرتبات" و ١١٠٣٤٦ ج. م. في اعتياد الباب الثاني "مصاريف عمومية" .

الفصل الثاني — مدونة البوليس .

في اعتادات هذا الفصل تخفيض قدره ١٨٨٦ ج. م. ، منه ٨١٣ ج. م. في الباب الأول و ١٠٧٣ ج. م. في الباب الثاني .

وليس لجنة ملاحظات على اعتاد الباب الأول .

وأما فيما يخص اعتاد الباب الثاني فترى اللجنة تخفيض اعتاد البند ١٧ " طبق " البالغ قدره ١٥٠٠ ج. م. بنسبة ٢٠٪ طبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس مما يقترب عليه تخفيض ٣٠٠ ج. م. .

وكذلك رأيت تخفيض ٥٠ من المائة من مبلغ ٦٠ ج. م. قيمة اعتاد البند ٢٠ " إناث وترميات جزئية " طبقاً لما أقره المجلس في هذا الشأن ويقترب على ذلك حذف مبلغ ٣٠ ج. م. .

وليس لجنة ملاحظات على اعتادات باقي البنود .

الفصل الثالث — إدارة الحج :

قدر لمصروفات هذه الإدارة في المشروع مبلغ ١٠٣٥٦ ج. م. ، منه ٥١٠٥ ج. م. للباب الأول و ٥١٠٥ ج. م. للباب الثاني .

وتلاحظ هذه اللجنة أن أعمال الحج أصبحت قليلة وأن سفر المصل الشريف قد أوقف ولذلك ترى أن يوزع المبلغ الزائد من الموظفين في هذه الإدارة على الإدارات التي تحتاج لموظفين . ولأحظت اللجنة أنه أدرج مبلغ ٨٥٠ ج. م. في البند ٣٦ " مصاريف انتقال وبدل سفرية " لأمورية الكورتية بالطور وترى تخفيضه إلى ٦٠٠ ج. م. فقط . وقد وافق مجلس النواب على ذلك ، واتضح لجنة أن بهذه الإدارة وظيفة من الدرجة الرابعة من وظائف الخدمة السارة خالية وبدأت النعاه . وقد أقر مجلس النواب بموافقة وزارة الداخلية هذا الإنهاء .

الفصل الرابع — إدارة الأقاليم والمحافظات :

قدر لاعتادات هذا الفصل في المشروع مبلغ ٣٦٥٠٩٧٤ ج. م. وكان مقترراً لما في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ مبلغ ٣٦٣٤٢٥ ج. م. فكانت هناك زيادة قدرها ٢٥٤٩ ج. م. ، منها ٢٠٩٩ ج. م. في الباب الأول و ٤٥٠ ج. م. في الباب الثاني

وقد اتضح لجنة أن السبب في زيادة اعتاد الباب الأول واضح :

أولاً — إلى ما أقره مجلس الوزراء من تعديل درجات ١٣ وظيفة من وظائف مأموري المراكز من الدرجة الخامسة إلى الدرجة الرابعة لفتح باب الترقى أمامهم لعدم إمكان ترقية أحد منهم إلا إذا خلت وظيفة وكيل مديرية .

ثانياً — إلى ما تقرر من إنشاء ١٣ وظيفة لمأموري ضبط بالمحافظات والأقاليم .

وهذه اللجنة توافق على هذا الإجراء وترى من الحكومة عدم التوسع في دفع ديون في المستقبل مراعاة لحالة الاقتصاد الحاضرة .

لجنة أنه مدمج ضمن اعتاد هذا البند لأول مرة مبلغ ١٨٠ ج. م. مرتب سنال لفتشين . وقد أوضحت الوزارة أن هذا المبلغ يخص لفتشين ، أحدهما يستعمل في سفلاته سيارة حكومية ، والثاني يستعمل سيارة خصوصية ، وأن كليهما يصرف على السيارة من جيبه الخاص ويصلى لأول ٧ جنهات شهرياً والثاني ٨ جنهات شهرياً وقد منع القرار الصادر بإلغاء سيارات الحكومة هذا الحق لفتشين لأنهم هم الذين يدفعون ماهية السائقين وتمن البتزين والكلوتسوك وغير ذلك . وترى اللجنة الموافقة على هذا الاعتاد .

ثالثاً — طبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس ترى هذه اللجنة تخفيض ٢٠ من المائة من اعتاد بند ٤ " طبق " المقدلة في المشروع ١١٠٠٠ ج. م. ، مما يقترب عليه حذف مبلغ ٢٢٠٠ ج. م. .

رابعاً — وطبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس أيضاً ترى اللجنة تخفيض مبلغ ٤٧٥ ج. م. قيمة اعتاد البند ٦ " إناث وترميات " إلى النصف مما يقترب عليه تخفيض مبلغ ٢٣٧ ج. م. .

خامساً — ولأحظت اللجنة أن في اعتاد البند ٣٧ " توريدات عمومية " زيادة قدرها ٣٠٠ ج. م. عن اعتادات سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ ، وقد تبين أن هذه الزيادة قاصرة على أدوات التصوير الشمسي بسبب صدور لوائح في سنة ١٩٣١ استدعت ضرورة حصول أرباب المهن الحرة على رخص ، وكذلك زادت الأدوات المطلوبة لتحقيق الشخصية من أخذ صورهم وبصمات أصابعهم . وقد ترتب على ذلك زيادة في الإيرادات حيث ارتفع إيراد تحقيق الشخصية في مدينة القاهرة من ٢٥ ج. م. يومياً إلى ما يقرب من ١٥٠ ج. م. في بعض الأيام .

سادساً — لاحظت اللجنة أن اعتاد البند ١٠ " إناث " خفض من ٢٩٠٠٧٢ ج. م. في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ إلى ٢٢٠٤٢٢ ج. م. في المشروع أي بنقص قدره ٦٩٥٠ ج. م. وقد تبين أن من الاعتاد الوارد في المشروع مبلغ ١٤٣٠٠ ج. م. مقسّم صرفه إعانة بلمحات خيرية واجتماعية مختلفة من متحصلات المرافعات . ومن المتحصلات التجارية المرخص لها بأصدار لوزيات .

وقد اتضح من مراجعة مشروع ميزانية الإيرادات أن المبلغ المقرر تحصيله من رسوم المرافعات يبلغ ١٤٥٠٠ ج. م. وفي الكشف المرفق بهذا التقرير بيان الإعانات التي وزعت في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ والإعانات التي وزعت عليها .

وقد أوضحت لجنة الداخلية والشؤون الصحية أن حضرة الشيخ المقيم بمدينة قنسى التنازلي باشا أبدى أمامها رغبة مؤقّتها تخصيص مبلغ معين من إيرادات المرافعات لتوزيعه على اللامجه الموجهة في البلاد على شرط أن تقوم هذه اللامجه بقبول الأولاد يتيمى والذين لا مأوى لهم ولا يملكون من يمولهم . وهذه اللجنة توافق على هذه الرغبة .

وتعتبر اللجنة على الحكومة بهذه المناسبة بمراعاة الدقة في اختيار الجمعيات التي تصرف إليها الإعانات من هذا النوع .

أما الزيادة في اعتماد الباب الثاني فسببها لإحتال المياه والتور بالمرآكة للمشاة حديثا .

وقد لاحظت اللجنة أن اعتماد البند ٣٣ مصاريف انتقال وبدل سفريه وقل " وقدره ١٧,٥٠٠ ج م بقى على ما كان عليه في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ رغم أنه أدرج فيه لأول مرة مبلغ ١٠٢٠ ج م مرتب انتقال للمحافظين والمديرين .

ولما استلمت اللجنة من وزارة الداخلية عن سبب إدراج هذا المبلغ الأخير علمت أنه كان لكل محافظ أو مدير سيارة على حساب الحكومة ولكن بعد صدور قرار مجلس الوزراء القاضي بإلغاء استئجار سيارات الحكومة أصبح لكل محافظ أو مدير الحق أن يشتري على ٨ ج م شهريا مقابل انتقاله في سيارة خصوصية أو ٧ ج م إذا كانت السيارة ملكا للحكومة وهذا المبلغ نظير أجرة السائق وثن البنزين والزيوت والكوتشوك وغير ذلك . ولما كانت مسألة هذه السيارات مرتبطة بنظام سيارات الحكومة وميتناولها البحث عند النظر في مشروع ميزانية قسم العمل الميكانيكي التابع لوزارة المواصلات قترى اللجنة مع موافقتها على هذا الاعتماد المطلوب - أن كل ما يتقرر بشأن نظام السيارات يسرى في المستقبل على هذه السيارات أيضا .

وقد استرعى نظر اللجنة ضخامة الاعتماد المخصص لمصاريف الانتقال وبدل السفر لموظفي الأقاليم وبصفة خاصة الفئات التي تمنح لهم فاعلت أن لأئحة بدل السفر سيصاد النظر فيها بمعرفة مجلس الرقلاء ولأن اللجنة تأمل أن تكون نتيجة بحث المجلس المشار إليه اقتصادا لتلك التفتقات رأت تخفيض ١٠ في المائة من اعتماد هذا البند مما يقرب عليه حذف مبلغ ١٧٠٠ ج م وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

وقد لاحظت اللجنة أنه أدرج في البند ٣٩ مصاريف ترقية " اعتماد قدره ٣٠,٧٣٠ ج م وفي البند ٣٧ مصاريف لأمياد والمواهب " اعتماد قدره ٢٩,٨٥٠ ج م وقد أقر مجلس النواب بموافقة الوزارة تخفيض اعتماد هذين البندين بنسبة ٢٠ في المائة . وهذه اللجنة توافق على هذا التخفيض مما يقرب عليه حذف مبلغ ٥٤٩ ج م من اعتماد البند ٣٩ والمبلغ ٥٩٧ ج م من اعتماد البند ٣٧

الفصل الخامس - البلديات والمجالس المحلية ومجالس المديرات .

قدرت الاعتمادات الخاصة بهذا الفصل بمبلغ ٥٥٨,٥٠٠ ج م وهي موضوع البند من ٣٩ إلى ٤٣ صفحة ٢١٠ من المشروع .

وقد تقرر مجلس النواب بموافقة وزارة الداخلية تخفيض إحدى وتطبيق مساعد مدير البلديات والمجالس المحلية من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الرابعة وهذا اللجنة توافق على ذلك التخفيض الذي يقرب عليه حذف مبلغ ١٥٦ ج م من اعتماد الباب الأول .

وترى هذه اللجنة واجبا عليها أن تشير إلى الحالة غير المرضية الموجودة في المجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرات وعلى الخلل الموجود في بعض هذه المجالس وعلى الأخص في أعمالها الأساسية والتي كانت نتيجة وقوع اختلالات مدينة بالمبلغ كبيرة .

ولما كان مشروع قانون تشكيل وتنظيم وتعديل اختصاصات مجالس المديرات تحت نظر مجلس النواب الآن ووضع مشروع قانون تشكيل وتنظيم المجالس البلدية والمحلية والقروية محل بحث الحكومة تريو اللجنة أن تكون الإدارات الجديدة أكثر دقة وحرمان تنظيم هذه المجالس النابية الصغيرة فنقطع الشكايات من سوء إدارة بعضها حيث استغنى أكثر المجالس ما كان لها من احتياطي أو كاد يستغنى وأن تزداد الرقابة على إدارات هذه المجالس حتى يتقطع التلاعب، إذ لا ترمع دون ظهور ضياع مبالغ كبيرة .

وقد لاحظت اللجنة أنه أنشئت بالوزارة إدارة تنفيذ مشروعات المجالس البلدية والمحلية والقروية ومجالس المديرات خصص لها اعتماد هو موضوع البند ٤١ قدره ١٦,٣٦٠ ج م منه ١٣,١٦٠ ج م للمساكنات و ٣١٠٠ ج م للمصاريف الثرية وبدل السفرية ومشتريات وخلافه . وقد أنشأت الوزارة أيضا قفلا لتفتيش الكابى وقفا لمستغدى المجالس البلدية بهما ١٢ مقفلا ومساعدين ١٧ مكتبيا وخدمة سارية . وبلغت جملة اعتماداتها ٧٩٦٠ ج م منه ٥٦٩٧ ج م للمساكنات والباقي للمصروفات الأخرى .

وبهذه المناسبة تشير اللجنة إلى أن إيرادات مجالس المديرات تبلغ ٦٥٧,٤٢٠ ج م وسواء هي تنجي من ضرائب إضافية على الأطنان بدأت بنسبة ٥٪ " وبلغت الآن ١٥٪ " في مديرية المنيا وتحتاج بين ١٢ و ١٤٪ " في باقي المديرات .

وتلفت اللجنة نظر الحكومة إلى أن هذه الضرائب ارتفعت إلى درجة صرفة جدا للمولين وأصبحت لا تتفق مع الحالة الاقتصادية الحاضرة وتستدعي عناية خاصة من جانب الحكومة في سبل تخفيضها بقدر الامكان حتى تتناسب مع الفكرة التي وجدت عند تقررهما .

ولا يغوت اللجنة أن تشير إلى أن بعض المجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرات يملك سيارات للركوب وتريو أن تتفق إدارة البلديات في لخص ما يصرف على هذه السيارات وما تستهلكه من أدوات ومواد حتى لا تستعمل إلا في مصلحة تلك المجالس .

أما اعتماد الباب الثالث أعمال جديدة في هذا الفصل فقد قتر بمبلغ ١٣٥٠٠ ج م موزع على أربعة أعمال هي :

جيبه

٢٠٠٠ سلفة لأعمال توزيع مياه صغيرة والنزول منه مساعدة المجالس القروية والمحلية التي لا تسمح ميزانياتها بإدخال المياه الصالحة للشرب . ويسعى لهذه المجالس بصفة سلفة استردها منها الحكومة .

٥٠٠ ثمن ما يسلم للمجالس المحلية أو القروية من السلوانات التي يتها شركة الأسواق لتتمكن تلك المجالس من إنماء إيراداتها .

١٠٠٠ لأعمال تنظيم في مدن مخلفة وهو مخصص لإنشاء خطوط تنظيم في المدن التي ليس بها مجالس محلية .

١٠٠٠٠ ردم البرك وكان الاعتماد اللازم لذلك يدرج في السنوات الماضية في ميزانية مصلحة الصحة وقد قل في هذا العام إلى ميزانية وزارة الداخلية لأن الإدارة هي التي تشرف فعلا على هذه الأعمال .

ولاحظت اللجنة أن اعتماد البند ٣ مليومات ومجهيزات وفخاثر شمله الجزء الأكبر من التخفيض إذ أن اعتماده قص بمقدار ١٩٠,٣٨ ج. م وقد تبين أن هذا التخفيض يرجع إلى الأسباب الآتية :

أولا - إطالة مدة استعمال بعض الملبوسات وعدم صرف أصناف منها .
ثانيا - خص موجودات المخازن وعدم إبقاء أصناف زيادة على الحاجة .
ثالثا - خص جميع مرتبجات الأصناف التي استوفت مدتها قبل إعادة المخازن لمواصلة استعمال ما يكون صالحا منها .

ومحبة اللجنة هذا الإجراء وتأمل أن تراجع الزواوات والمصالح الأخرى لما فيه من اقتصاد محقق .

وقد لاحظت اللجنة أن اعتماد هذا البند يشمل مبلغ ١٣٠,١٢ ج. م للتوريدات العمومية و٦٥,٤٩٩ ج. م للملبوسات والمجهيزات وقد أقر مجلس النواب بموافقة وزارة الداخلية - تخفيض المبلغ الأول إلى ١٠,٠٠٠ ج. م والثاني إلى ٦٠,٠٠٠ ج. م وهذه اللجنة توافق على إجراء هذا التخفيض الذي يترتب عليه حذف مبلغ ٨,٥١١ ج. م من اعتماد هذا البند .

وكذلك رأت اللجنة تخفيض ٥٠٪ من اعتماد البند ٦ - مشتريات ومرتبات وقدره ٦٠,٠٠٠ ج. م طبقا للقاعدة العامة ويترتب على ذلك حذف ٣٠,٠٠٠ ج. م .

أما اعتماد البند ٧ - علق ومشتري وكاتب البالغ قدره ٣٣,٩٦٧ ج. م منه ٣٧,٣١٧ ج. م. والعلق ٦,٦٥٠ ج. م. لمشتري كاتب ترى اللجنة تخفيض المبلغ الأول بنسبة ٢٠٪ طبقا لما وافق عليه المجلس فيما يختص بالعلق كما ترى أيضا أن يخصص مبلغ ٦,٦٥٠ ج. م. المخصص لمشتري وكاتب بالنسبة عنها لأنه لا ضرورة لشراء كاتب جديدة في هذه السنة .

وليس للجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب .

أما الباب الثالث أعمال جديدة فقد قدر له في المشروع لأول مرة مبلغ ٨٠٠ ج. م. منه ٥٠٠ ج. م. لشراء لائش لمراقبة المياه بيورسعيد و٣٠٠ ج. م. لعمل مظلة لأيوه لائشين بالمياه المذكورة .

وتوافق اللجنة على اعتماد هذا الباب .

وترجو من المجلس الموافقة على اعتماد هذا الفرع كما يأتي وقد أقرها مجلس النواب :

بنه سرى
١,٠٥٨,٢٥٢ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .
٢٤٠,٩٩٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .
٨٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

وترجو اللجنة الموافقة على أبواب هذا الفرع كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

بنه
٥٣٣,٤٦٠ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .
٧١٤,٥٤٦ باب ٢ - مصاريف عمومية .
١٣٥٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٢ - البوليس

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١,٣١٦,٣٤٦ ج. م وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١,٣٥٧,٣٧٤ ج. م فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٤١,٠٢٨ ج. م وفي الجدول الآتي بيان لتوزيع هذه الاعتمادات على الأبواب الثلاثة :

تخفيض	زيادة	سنة	سنة
جنيه	جنيه	١٩٣١ - ١٩٣٢	١٩٣٢ - ١٩٣٣
١٧٧٥٥	—	١٠٧٦,٠٠٧	١٠٥٨,٢٥٢
٢٤٠٧٢	—	٢٨١,٣٦٧	٢٥٧,٢٩٤
—	٨٠٠	—	٨٠٠
٤١٨٢٨	٨٠٠	١٣٥٧,٣٧٤	١٣١٦,٣٤٦
٤١٠٢٨	صافي التخفيض		

وقد نشأ التخفيض في اعتماد الباب الأول من تخفيض مبلغ ٣٧,٥١١ ج. م في المرتبات بسبب ما أجراه مجلس الوكلاء من الاقتصاد في هذا النوع من المصروفات . وبقي ذلك زيادة في اعتماد الدرجات البائسة والموظفة والوظائف الخارجية عن هيئة المال قدرها ١٠,٣٦٤ ج. م بسبب ما علمته اللجنة من أن الوزارة أنشأت بعض الوظائف في كادر الضباط نظرا لتعيين مساعدى حكامين من درجات البكاشية ليناسب عدد البكاشية مع باقي الرتب لإيجاد مجال للترقى وتحسين حالة صفاء الضباط وزيادة قوة البوليس التي في خدمة المصالح أو الأفراد ولإنشاء نقطة للبوليس بسوق الحصار الجديد ولإنشاء وظيفة ملاحظ بوليس بمطافئ مجلس بلدى طنطا وهذه تشمل المجلس البلدى ماهيات .

أما اعتماد الباب الثاني (مصاريف عمومية) ففيه تخفيض قدره ٢٤٠,٩٣٠ ج. م شمل كل بنود هذا الباب ما عدا البند ١٣ التيفون ففيه زيادة قدرها ٢٤٠ ج. م بسبب ربط قيمة الاشتراكات الفعلية للتيفونات الخاصة بالبوليس .

فرع ٣ - الخفر

قدر لاعتادات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٥٦,٥٩١,٩١٣ ج. م وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١٥٧,٧٠٦ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ٨,١١٣ ج. م بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣١	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣١
جنية	جنية	جنية	جنية
٧٠٠٩	—	١٤٧٢١٧٤	١٤٦٥١٦٥
١٧٨٤	—	١٠٢٥٣٢	١٠٠٧٤٨
٨٧٩٣	—	١٥٧٤٧٠٦	١٥٦٥٩١٣
٨٧٩٣	—	١٥٧٤٧٠٦	١٥٦٥٩١٣
٨٧٩٣	—	١٥٧٤٧٠٦	١٥٦٥٩١٣

وقد بلغ عدد الدرجات الدائمة في هذا الفرع ١٢١ وظيفة مربوط ماهياتها ٤٧,٩٦٤ ج. م مقابل ١٢٤ وظيفة في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ماهياتها ٤٨,٦١٢ ج. م وذلك لإنشاء وظيفة قائمقام ووظيفتين برتبة البوز باشي .

ويتضح من البيان الوارد في مشروع الميزانية أن مشايخ الخفر وأكلاهم والخفر النظارين وخفر الثيفون وخفر المزيب غير النظاميين يبلغ عددهم نحو ٩٧,٠٠٠ وتبلغ ماهياتهم السنوية ١,٣٣٠,٥٦٩ ج. م .

وتلاحظ هذه اللجنة أن ضريبة الخفر توزع بواسطة بلان في القرى وأن كثيرين يشكون من قلة ما يتقاضون من الخفر وأن الخفر يتصرفون بغير حق في وصف الضباط الذين يعملونهم بمرتبة كبيرة بالنسبة لأثمان الحاجات المعيشية الآن والفلاح وهو الأغلبية من الأمة هو الذي تقع على كاهله هذه الضريبة ويرى أن زعيمه المتطوع خفر أسعد منه حالا حيث يتناول ١٢٠ قرشا شهريا في المزيب و ١٦٠ قرشا شهريا في القرى وهو لا يجد عملا يحصل منه على نصف هذا المبلغ .

لذلك ترى هذه اللجنة أن تطلب من الحكومة سرعة تشكيل لجنة تبحث في عيوب نظام الخفر الحالي وفي تخفيف الضريبة التي تحصل على الأهالي وتخرج للبلاد مشروعا كقضايا يمنع الشكوى غفلا للضريبة وغفلا للأجور الحالية ومتشباة مع الحالة الاقتصادية الحاضرة وبحق لحفظ الأمن في البلاد .

وقد لاحظت اللجنة أن في اعتياد البند ٦ اشتراكات التليفونات زيادة قدرها ٣,٦٤٠ ج. م وعلمت من الوزارة أن هذه الزيادة سببها إصدار تليفونات خاصة في البلاد التي لم يكن بها تليفونات من قبل .

وليس لجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب .

وترجو من المجلس الموافقة على اعتيادات هذا الفرع كما يأتي وقد أقرها مجلس النواب .

جنية ١٥٦,٥٩١,٩١٣ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .

١٠٠,٧٤٨ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٤ - مصلحة السجون

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٤٢٤,٧٧٦ ج. م وكان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٤٣٧,٠١٣ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ١٢,٣٣٧ ج. م بالتفصيل الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣١	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣١
جنية	جنية	جنية	جنية
٢٠٩٥	—	١٦٨٦١٠	١٦٦٥١٥
٤٤٢٤	—	٢٥٥٦٢٥	٢٥١٢٠١
٥٧١٨	—	١٢٧٧٨	٧٠٦٠
١٢٢٣٧	—	٤٣٧٠١٣	٤٢٤٧٧٦
١٢٢٣٧	—	٤٣٧٠١٣	٤٢٤٧٧٦

ويلاحظ أن في اعتياد الباب الأول تخفيضاً قدره ٢٠,٩٥ ج. م وأن اعتياد الباب الثاني قصص بمقدار ٤,٤٢٤ ج. م وإذا دعي أن المقر الصعي للسجون هو ١٣,٠٠٠ مسجون وأن عدد المسجونين بلغ في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ٣٧,٠٠٠ مسجون تكون النتيجة أن مصلحة السجون قد راعت الاقتصاد الكلي في تقدير مصروفاتها في مشروع الميزانية .

وقد علمت هذه اللجنة أنه سبق لمصلحة السجون أن اقترحت إيجاد قسم في إدارة الأمن العام ليعمل للسعي في إيجاد أعمال لمن يفرج عنهم من مسجونين إصلاحية الرجال ويكونون ممن صلحت أخلاقهم خصوصا من يخرجون من إصلاحية الأحداث حتى يجدوا أعمالا شريفة يعيشون منها ولا يضطروا إلى العودة لارتكاب الجرائم .

وبهذه المناسبة تناولت اللجنة البحث فيما قترته الحكومة أمثرا من إنشاء مكتب للعمل في وزارة الداخلية ورأت أن هذا النظم ربما يكون سببا في إيجاد فرق بين طائفة الهال تؤدي إلى تكوين جماعات لم تطامع قد لا تتناسب مع أخلاق هؤلاء الهال الذين هم في الأصل عمال للزراعة إلا قليلا منهم يشتغلون بالصناعة وأن النظم التي كانت متبعة إلى الآن من حيث التفويض على المصانع التي يعمل فيها عدد كبير من الهال كافية لإدلاء ما هو مرغوب فيه من حيث مراقبة حالة هؤلاء الهال وحمايتهم .

وهذه اللجنة تفتش أن يكون من وراء وضع النظام الجديد خلق مشكلات لهذه الطائفة لا يوجد لها الآن .

وتشير هذه اللجنة إلى ضرورة إنشاء إصلاحية تضم المحكوم عليهم لتعاطي المصدرات نظرا للفائدة التي تعود عليهم من وجودهم في الإصلاحية المذكورة ولأنه خطر اختلاطهم بباقي صفوف المسجونين خصوصا بعد أن اتضح أن هذا النوع من المجرمين قد ذهب ازدهارا شديدا للسجون الحالية وما يخرج من ذلك من الضرر بحسن الإدارة وصحة للمسجونين .

٢٠٠	جمعية المرأة والطفل بيور سعيد
٢٠٠	» » » بالاسكندرية
١٥٠	الجمعية الملكية لرعاية النياح وأبناء السبيل (ملجأ الحرية)
٥٠	جمعية الزفق والحوانات بالقاهرة
٥٠	» » » بالاسكندرية
١٠٠	دار العجزة بشبرا
١٠٠	مستشفى فكتوريا
٥٥٠	المستشفى القبطى بالقاهرة
٤٥٠	الجمعية الخيرية الاسلامية بالقاهرة
٩٠	جمعية قطرة اللبن
٩٠	مستوصف الطرية الخيرية
٩٠	أخوات الراعى الصالح بشبرا
٩٠	جمعية رعاية الأطفال الإسرائيلية
٣٠٠	جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة
١٥٠	جمعية مكارم الأخلاق الاسلامية بالقاهرة
٩٠	جمعية السلام التبعية الخيرية
٥٠	جمعية بوليكنيك الروسية
٩٠	جمعية الهداية الاسلامية
٩٠	ملجأ القديس لويس
٩٠	جمعية أمهات المستقبل
٩٠	جمعية سان فنانس دى بول
٥٠٠	معهد الموسيقى الشرق...
٢٠٠	مبرة محمد على
١٠٠	ملجأ الأيتام الماسونى
١٠٠	جمعية الاسعاف بالمنيا
١٠٠	المدرسة البحرية الفاروقية بالاسكندرية
١٠٠	جمعية المواسة الإسلامية بالسويس
٥٠	جمعية الأعمال الخيرية بالقاهرة
١٠٠	نادى الألعاب الرياضية بدمياط
١٢٠	جمعية المصاعى المارونية للسيدات
١٠٠	الجمعية الدولية لحماية الطفولة...

وبلاحظ اللجنة أن في اعتماد البند ٥ أغذية زيادة قدرها ١٤٨ ج ٥٠ م وذلك بسبب ازدياد عدد المسجونين مما سبقت الإشارة اليه .

وترى اللجنة تخفيض اعتماد البند ٩ طبق وقدره ١٤٠ ج ٥٠ م بنسبة ٢٠ في المائة تمشيا مع القاعدة العامة مما يترتب عليه حذف مبلغ ٣٠٨ ج ٥٠ م .
وليس للجنة ملاحظات على باقي بنود الباب الثانى .

أما اعتماد الباب الثالث " أعمال جديدة " فقدره في المشروع مبلغ ٧٠٠ ج ٥٠ م موزع على أربعة أعمال هي :

- جبهه
٣,٠٠٠ شراء عدد وآلات ومحركات لوش المصلصة .
١,٩٦٠ شراء عدد وآلات احتياطية لمأكنة غزل القطن .
١,١٠٠ استبدال قروبيات بلوك انظر بندق كالمستعملة في الجلبش .
١,٠٠٠ شراء قطعة أرض لسجن القويم الجديد .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما باقى وقد وافق عليها مجلس النواب .

- جبهه
١٦٩,٥١٥ باب ١ - ماهيات وأجروماتيات .
٢٥٠,٨٩٣ باب ٢ - مصاريف عمومية .
٧,٠٦٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

ملحق ببيان توزيع الإعانات

في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

٨٠٠	جبهه
٣٠٠	جمعية رعاية الأم والطفل
٣٠٠	الاتحاد المصرى لرفع الأتقال
٣٠٠	مخدوم غنار
١,٥٥٠	مجلس بلدى الاسكندرية
٣,٠٠٠	لجنة الألعاب الرياضية بوزارة المعارف
١,٤٥٠	مستشفى ذكرى كشتنر
٩٠٠	ملجأ أبناء السبيل
١,٠٠٠	جمعية الاسعاف الصعوبية بالقاهرة
٩٠٠	مستوصف الاددى كرومر
٢,٠٠٠	لجنة تحسين نتائج الخيل
٤٠٠	جمعية المواسة الإسلامية بالقاهرة
٥٠٠	دار مواسة العميان بلزيتون
٢٥٠	جمعية المرأة والطفل بالقاهرة

جلسة الأربعاء ١٢ المحرم سنة ١٣٥١

(١٨ مايو سنة ١٩٣٢)

قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عيسى باشا)

كانت السنة الماضية سنة استثنائية لوزارة المعارف العمومية أثبتت فيها قدرتها المتزايدة الموفقة على إدارة دفة التعليم باقتصاد وحكمة يذكر أن لها بالشكر . فقد ازدحمت المدارس من كل نوع في بلد العام الدراسي ازدحاما ليس له مثل نظرا لكثرة الحاصلين على الشهادات الدراسية في العام الذي قبله ، ولإقبال الجمهور المتعشش للعلم والتعليم .

ومع التوسع في زيادة الاعتمادات التي تخصصت للتعليم في العشر السنين الأخيرة فإن الجهود التي بذلتها وزارة المعارف لم تكن تتكافأ مع رغبة الجمهور الزائدة في تحقيق أمانيه وبنائه ، تلك الرغبة التي لم تكن في حسان أعظم المتطلبات منذ ستين قليلة .

وتشبعنا مع هذه الرغبة وسمت الوزارة ما أمكنها توفيقه من دور العلم بزيادة عدد الفصول والمدارس زيادة كبيرة وأخذت أكبر عدد ممكن من الطلاب والطالبات . ومع ذلك بقي الكثيرين هؤلاء لا يحصلون محلا لهم في المدارس النظامية . فالتجأ العدد الأكبر منهم إلى المدارس الأهلية المشمولة بتفتيش وزارة المعارف، والتي هي كالمدراس الحكومية تقريبا في نظامها وكفاءة مصلحتها .

أما الباقي وهو عدد لا يستهان به فقد اتجه إلى المدارس الأهلية الأخرى غير المشمولة برعاية الوزارة .

وإنما وإن أسدينا الشكر لوزارة المعارف فقلنا ، رغم الضائقة المالية الطاحنة التي أثرت تأثيرا سيئا في الحالة المالية العامة - وبخصوصا في أولياء أمور الطلبة والطالبات وعمل الأخص في الفقراء منهم وكثير من متوسط الحال وأخرت بعضهم عن دفع المصروفات المدرسية بانتظام رغم تعيضاها إلى أربعة أقطاس - رغم ذلك كله فقد ساءت الوزارة بالتعليم سيئا مرضيا جدا يتفق مع رغبات الجميع وتوسعنا إلى الحد الأقصى مع المصيرين وزادت نسبة المجانية زيادة عظيمة .

وتبلغ الاعتمادات المطلوبة لوزارة المعارف في المشروع ٣٣٤٩٨٣٣ ج.م مقابل ٣٣١٠٨٢٣ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بوفر قدره ٣٣٩٩٩٠ ج.م هذا ما أدرجنا ولقرونها ضمن الميزانيات الأخرى ومقداره ٣٣٥٠٣٩ ج.م مقابل ٣٥٧٥٨٧ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وهذا وحده يتيج وفرا قدره ١٢٣٥٥٨ ج.م وهو وارد بميزانيات الوزارات الأخرى وهي المالية والصحة والحماية والداخلية والأشغال العمومية والمواصلات والمعاشات .

وقد وزعت اعتمادات هذه الوزارة على ثلاثة فروع كما يأتي :

فروع ١ - ديوان العموم والتعليم العام ٣١٨٢٢٩١ ج.م مقابل ٣٣٣٦٤٤٧ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بوفر قدره ٥٤١٥٦ ج.م .

فروع ٢ - إدارة عسوم الآثار المصرية ٥٦٤٦٤ ج.م مقابل ١٣٩٩٣ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بوفر قدره ٧٥٢٩ ج.م .

فروع ٣ - دار الآثار العربية ٨٠٧٨ ج.م مقابل ١٠٣٨٣ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بوفر قدره ٢٣٠٥ ج.م .

وفما يلي توزيع اعتمادات الفرع الأول على أبوابه الثلاثة :

الباب الأول - ماحيات وأجر ومرتبات ٢١٦٤٣٣٢ ج.م مقابل ٢١٦٦٦١٤ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بوفر قدره ١٨٨٢ ج.م .

الباب الثاني - مصاريف عمومية ٩٥٣٥٥٥ ج.م مقابل ٩٩٤١٣٢ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بوفر قدره ٤٠٥٧٧ ج.م .

الباب الثالث - نشر التعليم العام ٦٤٤٠٤ ج.م مقابل ٧٦١٠١ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بوفر قدره ١١٦٩٧ ج.م .

وقد وزعت اعتمادات هذه الأبواب الثلاثة على فصول التعليم الثانية كما يأتي :

الجهة	باب ١	باب ٢	باب ٣	الجهة
فصل الأول الإدارة العامة والبعثات العلمية	١٧٤٩٣٥	٤٢٢٥٠	١٠٠٠٠	٢٢٨١٨٥
فصل الثاني المدارس العالية	١٢٨٦٦٦	٢٦٠٧٨	—	٣٩٨٩٤٤
فصل الثالث المدارس الثانوية	٣٩٩١٢٥	١٣٧٧٧٧	١٥٧٣١	٥٥٢٦٣٣
فصل الرابع التعليم الابتدائي	٣٠٩١٢٥	١٠٦٧٧٥	٢٠٩٥٠	٤٣٦٨٥٠
فصل الخامس حاضنات التعليم الفني	١٩٩٤٧	١٣١٣٨٠	١٧٧٢٣	٣٤٨٨٥٠
فصل السادس مدورس البنات غير الأولية ورياض الأطفال	١٥٣١٠٨	٦٨١٤١	—	٢٢١٢٤٩
فصل السابع تعليم الأول والأولاد	٩٩٧٥٣	١٨٥٤٨٨	—	١١٨٣٤٤١
فصل الثامن الصناعات الجلدية	١٧٤٨٨	٢٧٧٣٨	—	٤٥٢٢٦
				٣١٨٢٢٩١

ويتضح من هذا أن ما تدفعه الحكومة في سبيل التعليم الإلزامي يبلغ ١١٨٣٤٤١ ج.م وما يتلقاه لأشكال التعليم الأخرى يبلغ ٢٣٣٣٠٥٥ ج.م .

وقد لاحظت لجنة المعارف بمجلس الشيوخ أن ما يصرف على التعليم الإلزامي قليل جدا بالنسبة لما يصرف على أنواع التعليم الأخرى مع أن النسبة في نظرها يجب أن تكون مكملة إذا قورنت حالة التعليم هنا بالبلاد الأجنبية الزائفة كالجائز مثلا حيث إن نسبة ما يصرف على التعليم الأولي والإلزامي إلى ما يصرف على أنواع التعليم الأخرى هي كسبة ٤ إلى واحد . وهذه اللجنة

الخدمة الخارجون عن هيئة العمال :

بلغ عدد الوظائف الزائفة في الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ٨٥٤ وظيفة وزاد اعتماد هذه الوظائف بمبلغ ٢٥٧٧٥ ج. م. عن المقررها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وهذه الزيادة راجعة إلى اتساع نطاق التعليم الإلزامي وترى اللجنة الموافقة عليها .

أما فيما يخص بالأجر فقد زاد المطلوب لها في المشروع بمبلغ ٨٦٩ ج. م. نظرا لإنشاء ورشة جديدة بمدرسة الهندسة الملكية للبيانيكا والكهرباء ولضرورة زيادة بعض العمال في دار الأوبرا الملكية، وكانوا موجودين من قبل ولم يكن لهم اعتماد في الميزانية السابقة .

وقد بلغ الوفر ١١٧١١ ج. م. في المرتبات والمكافآت وهذا ناشئ من النقص في مكافآت الامتحانات والتدريس التي اتفق عليها أخيرا، ومن إلغاء محض الأسماء الليبية الصناعية والقسم المسائي بالتجارة العليا وإلغاء معهد فن التمثيل . وليس للجنة ملاحظات على اعتماد هذا البند .

وبهذه المناسبة تلفت اللجنة النظر إلى البحث في إعادة القسم المسائي بمدرسة التجارة العليا بما يقتناسب مع عدد المتدربين عليه لأن التعليم بهذا القسم يمكن أولئك الذين يقومون بأعمال أخرى نهائية من زيادة معلوماتهم وزيادة تؤدي إلى تحسين حالتهم العلمية والمادية .

الباب الثاني

مصاريف عمومية

تقدر مصروفات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٩٥٣٥٥٥ ج. م. مقابل ٩٩٤١٣٢ ج. م. في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بوفر قدره ٤٠٥٧٧ ج. م. موزع على البنود الآتية :

جبه

٤٧٨٦٠ بند ٢ - مصاريف انتقال وبدل سفري ونقل .

٣٤٥٠ بند ٣ - ثمن كسوى وملبوسات ورياضات .

١٦٥٠٠ بند ٤ - أغذية .

١٥٤٤١٠ بند ٥ - إيجارات ومياه ونور وكبح .

١٥٢٠٠ بند ٦ - أثاث .

١٣٦٧٩٥ بند ٧ - توريدات عمومية .

حتى أن التعليم الإلزامي لم يقرر في الدستور إلا من زمن قريب وأن وزارة المعارف بذلت كل مجهود ممكن لنشر هذا التعليم بكل الوسائل المحدودة من قبل عدد المعلمين في بادئ الأمر وعدم وجود الأماكن اللازمة - أضف إلى هذا عدم الكفاية في هذا النوع من التعليم وكيفية نشره بطريقة لا تضر مصلحة البلاد - إذا ما نظرنا إلى كل هذا تحققت أن وزارة المعارف كانت على حق في عدم التسرع مع العلم بأن إتمام مشروع نشر التعليم الإلزامي منسوب ٤٦٠٠ مكتب لم ينشأ منها إلى الآن إلا ١٨٠٠ فيكون الباقي ٢٨٠٠ مكتب وهذا يمثل مقدار ما يتفق عليه عند إتمامه قريبا من ثلاثة ملايين جنيه وأن النتائج التي ظهرت حتى الآن تكاد تكون عكسية . ومن هذه الجهة أنه يجب على الحكومة أن تتروى كثيرا فلا تضع مشروعا وسع النطاق لهذا النوع من التعليم قبل أن تظهر النتائج المرجوة منه .

وقد علمت هذه اللجنة أن وزارة المعارف أعادت النظر في مشروع هذا قسم ووضعت له فعلا مشروعا يحقق الأغراض التي ذكرت وأنها ستقدمه إلى البرلمان في أقرب وقت .

نعم إن محاربة الأمية أمرا لا بد منه ولكن على شرط ألا تعيد اليد بدلة عن الزراعة التي هي عماد الثروة في البلاد كما يجب ألا تكون سببا في إفساد أخلاق الشبيبة من بين وبنات .

وقد حصل في الفصل الأول "الإدارة العامة" وفر أربع وظائف لطبيبة وعصم للرسم ، كان يشغلها أجني ، ومدير البعثة بفرنسا بالجنوبية ولساعدته منشئ التربية البدنية كما خفضت وظيفة مراقب الإدارة الأوروبية من ١٠٠٠ إلى الثانية .

وكذلك وظيفة وكيل هذه الإدارة من الرابعة إلى الخامسة وبلغ صافي الوفر في هذا الفصل ١٧٧٠ ج. م. .

أما في الفصل الثاني "المدارس العالية" فزيدت ثماني وظائف جديدة بتدشينها مصلحة العمل بمقدر لها مبلغ ٢٥٥٠ ج. م. .

أما في الفصل الثالث "المدارس الثانوية" فزيدت ٢٢ وظيفة بمقدر ٧٣٩٠ ج. م. استحدثت مصلحة العمل .

أما الفصل الرابع "المدارس الابتدائية" فحاصل الوفر فيه بلغ ١٠٣٨ ج. م. .

أما في الفصل الخامس "المدارس الخصوصية ومعاهد التعليم الفني" فقد خفض فيه عدد الوظائف بمقدار ١١ وظيفة بمقدرها ٣٥٧٩ ج. م. .

أما الفصل السادس "مدارس البنات غير الأولية" ففيه زيادة ٣٩ شيفه بمقدر لها مبلغ ٨٣٣٠ ج. م. اقتضتها مصلحة العمل .

وقد خفض عدد الوظائف في الفصل السابع "التعليم الأولي" بمقدار ٨٩ وظيفة بمقدرها ٢٢٣١٠ ج. م. .

وكذلك تنص عدد الوظائف في الفصل الثامن "القانون الجميلة" ست وظائف بمقدر لها مبلغ ١٣٣٨ ج. م. .

وبناء على ذلك يصعب الوفر الحقيقي في هذا الباب ٩٥٨٦ ج. م ولا ترى
الجنة عمل تخفيضات أخرى في هذا الباب مكتفية بما خفضه مجلس
التواب .

وبهذه المناسبة ترى اللجنة أن توجه نظروا وزارة المعارف العمومية لبحث
مسألة فصل المصاريف الدراسية عن مصاريف الغذاء حتى لا يحرم من
يسجى عن دفع حصة المصاريف من متابعة دراسته إذا دفع قسط المصاريف
الدراسية فقط .

ويشمل البند ١١ "إعانات" مبلغ ٢١٠٩٨٣ ج. م إمانة الجامعة المصرية
ويبلغ ٣٥٥٠ ج. م إمانة دار الكتب المصرية . وترى هذه اللجنة وقف
النظر في هاتين الإعانتين حتى يرد مشروع ميزانيتهما من مجلس التواب .
وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات أبواب هذا الفرع كما يأتي :

باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات ... ٢١٦٤٣٣٢ ج. م

باب ٢ - مصاريف عمومية ... ٦٨٣٩٦٣ ج. م
بموقوف ٢١٠٩٨٣ ج. م
إمانة الجامعة المصرية
٣٥٥٠ ج. م
إمانة
دار الكتب المصرية

باب ٣ - أعمال جديدة ... ٦٤٤٠٤ ج. م

فرع ٢ - إدارة عموم الآثار المصرية

قدر لهذا الفرع في المشروع اعتماد قدره ٥٦٤٦٤ ج. م مقابل
٦٣٩٩٣ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى بتخفيض قدره ٧٥٢٩ ج. م
وقد وزع الاعتماد على الأبواب الثلاثة كالآتي :

باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات ٣٤٨٤١ ج. م في المشروع مقابل
٣٧٥٨٩ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بتخفيض ٢٧٤٨ ج. م .

باب ٢ - مصاريف عمومية ١٣٦٢٣ ج. م في المشروع مقابل ١٤٤٠٤ ج. م
في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بتخفيض ٧٨١ ج. م .

باب ٣ - أعمال جديدة ٨٠٠ ج. م في المشروع مقابل ١٢٠٠ ج. م
في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بتخفيض ٤٠٠ ج. م .

وقد أدرج لهذه المصلحة في ميزانيات الوزارات الأخرى في المشروع
مبلغ ٨٢٤ ج. م مقابل ٣٨٥ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بزيادة
٤٣٩ ج. م .

وليس للجنة ملاحظات على اعتماد الباب الأول .

ج. م
٦٧٠٠ - ٨ - مصاريف الطبع والنشر واشتراك الجرائد .

٥٠٠ - ٩ - تحضير وترجمة الكتب .

٤٦٨٨ - ١٠ - التليفون والتلغراف .

٣٣١٦٣٤ - ١١ - إعانات .

٤٨٩٠٠ - ١٢ - تسخيلات المدارس الصناعية .

٥٤٠٥ - ١٣ - وقود .

٤٠٠٠ - ١٤ - رحلات علمية .

١٠٠٠٠ - ١٥ - مصاريف ثرية .

١٥٠٣ - ١٦ - صيانة الآلات والأدوات والعدد .

١٥٩٢ - ١٧ - جوائز .

٢٥٠٠٠ - ١٨ - مصروفات مدارس السلك الابتدائية .

٩٦٢٦٢٧

٩٠٧٢ - تنزيل نظير أعمال تؤدي لمصالح الحكومة في المدارس الصناعية

٩٥٣٥٥٥

وقد رأى مجلس التواب أن تخفيض ٤٠٥٧٧ ج. م في هذا الباب عما
كان مقداره في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ غير كاف ، وقدر - بموافقة وزارة
المعارف - إجراء تخفيض آخر في البنود الآتية يبلغ في مجملته ٥٥١٠٩ ج. م
موزع كما يأتي :

البند الرابع المخصص للأوعية ... ١٦٥٠٠ ج. م بنسبة ١٠ في المائة

البند السادس المخصص للأثاث ... ٧٦٠٠ ج. م بنسبة ٥٠ في المائة

البند السابع المخصص للتوريدات العمومية ٢٧٣٥٩ ج. م بنسبة ٢٠ في المائة

البند الحادي عشر المخصص للاعانات ... ٢٦٥٠ ج. م

البند الخامس عشر المخصص لمصاريف الثرية ١٠٠٠ ج. م

الجملة ... ٥٥١٠٩

وتلفت اللجنة نظر الوزارة إلى زيادة الاعتادات المخصصة لعملية الحفر التي تقوم بها إدارة عموم الآثار المصرية لما في ذلك من الفائدة التاريخية التي تعود على البلاد والعالم أجمع . ولما فيه من الاحتفاظ بكل ما يكتشف من الآثار وليس لجنة ملاحظات على اعتادات هذا الباب .

وتريو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتادات هذا الفرع كما يأتي . وقد وافق عليها مجلس النواب :

بجني
٣٤٨٤١ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتببات .

١٣٥٨٣ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٨٠٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٣ - دار الآثار العربية :

قدّر لهذا الفرع في المشروع اعتاد قدره ٨٠٧٨ ج.م مقابل ١٠٣٨٣ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بتخفيض قدره ٢٣٠٥ ج.م .

ويخص الباب الأول (ماهيات وأجر ومرتببات) ٤٠٢٨ ج.م وهو نفس الاعتاد الذي كان مقدرا في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وليس للجنة ملاحظات عليه .

ويخص الباب الثاني (مصاريف عمومية) اعتاد قدره ٤٠٥٠ ج.م مقابل ٦٢٥٥ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بتخفيض قدره ٢٣٠٥ ج.م .

وقد وزع اعتاد هذا الباب على أربعة بنود هي :

بجني
١٠٠٠ بند ٢ - مصاريف طبع .

٢٥٠٠ بند ٣ - مشتري عديت وأعمال حفر أثرية .

٨٠ بند ٤ - مشتري وإصلاح أثاث وتبئية غرف المعروض .

٤٧٠ بند ٥ - مصاريف متنوعة .

وتلفت اللجنة نظر الوزارة إلى زيادة الاعتادات المخصصة لمشتري العاديات وأعمال الحفر الأثرية لما يعود على البلاد من الفائدة التاريخية والاحتفاظ بالآثار التي تكتشف .

وليس للجنة ملاحظات على اعتادات بنود هذا الباب سوى ما يتعلق بتخفيض اعتاد البند ٤ إلى النصف طبقا للقاعدة العامة مما يترتب عليه حذف مبلغ ٤٠ ج.م .

وتريو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتادات هذا الفرع كما يأتي . وقد وافق عليها مجلس النواب :

بجني
٤٠٢٨ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتببات .

٤٠١٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .

وقد وزع اعتاد الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ١٣٦٢٣ ج.م على بنود مختلفة بالكيفية الآتية :

٣١١٤ بند ٢ - مصاريف انتقال وبدل سفرية .

٩٠٠ » ٣ - إيجارات ومياه وإنارة .

٩٠٠ » ٤ - أعمال حفر ومشتري عديت لدار الآثار .

٣٧٦٠ » ٥ - صيانة وإصلاح الملبأ كل .

٣٤٥ » ٦ - أدوات ونقل الملبأ كل .

١٩١٠ » ٧ - نشر .

٨٦٠ » ٨ - أعمال نجارة وطلاء .

٨٥٥ » ٩ - مصاريف متنوعة .

١٧٩ » ١٠ - التليفون والتلغراف .

٨٠٠ » ١١ - نزع ملكية منازل وأراض مجاورة للأماكن الأثرية .

١٣٦٢٣

ويشمل اعتاد البند ٩ مبلغ ٨٠٠ ج.م للآثانات وترميمها . وترى هذه اللجنة طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس تخفيضه إلى النصف مما يترتب عليه حذف مبلغ ٤٠ ج.م .

وليس للجنة ملاحظات على باقي البنود لأن التخفيض قد شمل معظمها مما جعلها لا تقبل تخفيضا آخر دون أن يمس ذلك مصلحة العمل .

الباب الثالث

أعمال جديدة

قدّر اعتاد هذا الباب في المشروع بمبلغ ٨٠٠٠ ج.م بتخفيض قدره ٤٠٠٠ ج.م عن ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وهذه اللجنة تعتبر هذا التخفيض كافيا مع عدم الأضرار بمصلحة العمل وقد وزع مبلغ ٨٠٠٠ ج.م المذكور على ثلاثة أعمال هي :

بجني
٥٠٠٠ أعمال حفر في سفارة (سنوي لعشر سنين ابتداء من سنة ١٩٣٣) .

١٠٠٠ نقل وترتيب وترميم آثار توت عنخ آمون .

٢٠٠٠ إنشاء مصرف لحفظ معبد الكرنك وتقوية الأساسات لإصلاح الخلل الذي تطرق إليه .

٨٠٠٠

جلسة الأربعاء ١٩ المحرم سنة ١٣٥١
(٢٥ مايو سنة ١٩٣٢)

قسم ١٠ - وزارة الحفانية

(المقرر حصره الشيخ المحترم الياس عرض بك) .

تشغل وزارة الحفانية في البلاد مركزاً له خطره إذا لوحظ ما هو ملحق على عاتقها من السهر على توزيع الصدقات بين الناس . وليس بخلاف على

حضراتكم أن العمل أساس الملك ، والعمل لا يحمي لما قائمه إلا إذا ارتدوا الحق والعمل فيها على أساس يمكن لأشعبنا أسس العمولان في كل بلاد العالم المتدبرين .

ويسر هذه اللجنة أن تنوّه بما قامت به وزارة الحفانية من أعمال الإصلاح والتشريع مما يسجل لمعالي وزيرها بجميل الشكر .

فقر لمصروفات هذه الوزارة في المشروع مبلغ ١,٦٨٥,٩١١ ج ٠ م وكان المقترولها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١,٦٧٩,٢٨٠ ج ٠ م . فتكون هناك زيادة قدرها ٦٦٣١ ج ٠ م ، وفي الجدول الآتي بيان توزيع المبلغ المطلوب على اعتمادات الأبواب الثلاثة مع مقارنته باعتبارات ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ :

الباب الأول				الباب الثاني			
تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣	تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٣٨	٦٠٥٧	٦٠٩٥	—	٣٨	٦٠٥٧	٦٠٩٥
٢٣٢	—	٧١٢٦٤	٧١٠٣٢	—	٢٣٢	٧١٢٦٤	٧١٠٣٢
٣٦٦	—	١٣١٢٤	١٢٨٥٨	—	٣٦٦	١٣١٢٤	١٢٨٥٨
٣٥٢	—	١٢٠٥٧٦	١٢٠٢٢٤	—	٣٥٢	١٢٠٥٧٦	١٢٠٢٢٤
١٣٤٥	—	١٥٩٤٣	١٤٥٩٨	—	١٣٤٥	١٥٩٤٣	١٤٥٩٨
١٧٣	—	٣٢٥٩	٣٠٨٦	—	١٧٣	٣٢٥٩	٣٠٨٦
٢٣٦٨	٣٨	٢٢٠٢٢٣	٢٢٧٨٩٣	١١٤٢١	٢٠٣٨٢	١٤٤٩٠٥٧	١٤٥٨٠١٨
٢٢٣٠ مبالغ التنفيذ				٨٩٦١ مبالغ الزيادة			
٦٦٣١ مبالغ الزيادة							

في الباب الأول "مأهيات وأجرومربيات" ومن زيادة مبلغ ٣٨ ج ٠ م في اعتمادات الباب الثاني .

وليس للجنة ملاحظات على اعتمادات الباب الأول .

وقد رأت هذه اللجنة تشجيع القاعدة العامة التي وافق عليها المجلس تخفيض اعتماد البدع و "أثاث وزمجات جزئية" المقترله في المشروع ١٤٣١ ج ٠ م إلى النصف مما يترتب عليه حذف مبلغ ٧١ ج ٠ م ٠ م .

وليس للجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب .

وقد كانت هذه اللجنة فكرت في أن تشير على الوزارة بضم إدارة الحاكم الشرعية إلى إدارة الحاكم الأهلية نظراً لأنه لا يوجد بالادارة الأولى من العمل ما يبرر وجود إدارة مستقلة ولكنها حصلت من الوزارة أن التية منصرفة إلى توسيع اختصاص الادارة الشرعية بأن تضم إليها المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للطوائف غير الاسلامية .

وليس في هذا القسم اعتماد للباب الثالث (أعمال جديدة) .

وظاهر مما توضع بالكشف السابق أن اعتمادات هذه الوزارة موزعة على ستة فروع .

وقد استلفت نظر اللجنة كبر الاعتمادات المبرجة للايमारات في مختلف الفروع والتي بلغت حسب ماهر بين في المشروع ٣٥٨٧٠ ج ٠ م . وكانت تود أن تشير باستبدال عدد كبير من الأماكن المستأجرة بمبان قديمة الحكومة ولكن الحالة المالية الحاضرة حالت دون الاشارة إلى اتباع هذه السياسة .

فرع ١ - ديوان العموم :

فقرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٥٨٨٨١ ج ٠ م وكان مقدراً لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٥٨,١٢٤ ج ٠ م فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٥٢٤٠ ج ٠ م نشأ من تخفيض مبلغ ٥٢٧٨ ج ٠ م

فرع ٤ - أحكام الأهلية :

قدرت اعتبارات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٩٩٥,٩٩٣ ج.م وكانت مقتررة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٩٧٨,٥٧٥ ج.م فكان هناك زيادة إجمالية قدرها ١٧,٤١٨ ج.م .

وإذا روعي أنه قد أدرج ضمن اعتبارات هذا الفرع مبلغ ٢٨,٤٧٧ ج.م لمصروفات الفصل الأول (عكة النقص والإبرام) ولم يكن مدرجا لما اعتاد في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ يكون هناك وفر حقيق في اعتبارات هذا الفرع قدره ١١,٣٥٩ ج.م وينقسم هذا الفرع إلى خمسة فصول وهي :

- فصل ١ - عكة النقص والإبرام .
- فصل ٢ - عاكم الاستئناف .
- فصل ٣ - النيابة العمومية .
- فصل ٤ - الحاكم الأهلية .
- فصل ٥ - مصلحة الطب الشرعي .

فصل ١ - عكة النقص والإبرام

تذكر اللجنة مع السرور أن الحكومة الحالية قد حققت الرغبة التي كانت تنوي إليها البلاد من زمن بعيد بإنشاء عكة للنقص والإبرام . فقد حققت بذلك أمانة طالما ظلمت إليها البلاد وسدّت ناشأها فراغا كان من مستلزمات التطور التشريعي في مصر وترى اللجنة واجبا عليها أن تتقدم بالشكر للحكومة على أنشائها هذه العكة لما فيمن المساواة وضمان العدالة واستقرار الأحكام .

وقد أدرج لاعتبارات هذا الفصل في المشروع مبلغ ٢٨,٤٧٧ ج.م . منته ٢٥,١٧٧ ج.م . الباب الأول "مهايات وأجرومريتات" و ٣٣٠ ج.م . الباب الثاني "مصاريف عمومية" وليس للجنة ملاحظات على اعتبارات الباب الأول .

وترى اللجنة تخفيض اعتبارات البند ٣ "أثاث وترميمات جزئية" المقدّر له في المشروع مبلغ ٢٦٥ ج.م إلى النصف مما يقرب عليه حذف مبلغ ١٣٢ ج.م . وليس للجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الفصل .

فصل ٢ - عاكم الاستئناف

أدرج لاعتبارات هذا الفصل في المشروع مبلغ ١٠٦,٢٢٧ ج.م وكان المقتررها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١١٤,٢٥٢ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٧٤٢٥ ج.م منته ٥٨٣٤ ج.م في الباب الأول "مهايات وأجرومريتات" و ١٥٩١ ج.م في الباب الثاني "مصاريف عمومية" وليس للجنة ملاحظات على اعتبارات هذا الفصل عدا ما يخص تخفيض اعتبارات البند ١١ "أثاث وترميمات جزئية" المقدّر له في المشروع ٣٠٠ ج.م إلى النصف طبقا للقاعدة العامة مما يقرب طيه حذف مبلغ ١٥٠ ج.م .

وتعبد اللجنة هذا الإجراء لما فيه من توحيد القضاء بالنسبة لجميع الطوائف الإسلامية لأنها ترى أن في تحدد الهيئات القضائية التي تنظر في مسائل هذه الطوائف بالحالة الموجودة الآن في البلاد - أساسا بالسيادة الدوية - وليس للجنة أن يبيح التشريع الخاص بالطوائف المشار إليها وأيا بالفرض شذدا لكل الضمانات التي تجعله كفيلا بالمحافظة على حقوق ومصالح هذه الطوائف .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتبارات هذا الفرع كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنيه

٥٢٧٨٦ باب ١ - مهايات وأجرومريتات .

٦٠٢٤ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٢ - الحاكم المختلطة (قسم القضاء) :

في اعتبارات هذا الفرع زيادة إجمالية قدرها ٢٤١٧ ج.م حاكم مقدرا لما في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وليس للجنة ملاحظات على اعتبارات الباب الأول "مهايات وأجرومريتات" .

وقد رأت اللجنة تخفيض اعتبارات البند ٧ "أثاث وترميمات جزئية" المقدّر له في المشروع مبلغ ٧٢٥ ج.م إلى النصف طبقا للقاعدة العامة مما يقرب عليه حذف مبلغ ٣٦٥ ج.م .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتبارات هذا الفرع كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنيه

٢٨١,٣٦٤ باب ١ - مهايات وأجرومريتات .

٧٠,٦٧٢ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٣ - الحاكم المختلطة (قسم المفود والوثائق) :

قدرت اعتبارات هذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٧٥,٩٥٨ ج.م وكانت مقتررة في ميزانية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٧٥,٩٦١ ج.م .

وليس للجنة ملاحظات على اعتبارات الباب الأول "مهايات وأجرومريتات" . أما من الباب الثاني "مصاريف عمومية" فقد أدرج في البند ٥ "أثاثات" مبلغ ١٨٠ ج.م وترى هذه اللجنة طبقا للقاعدة العامة تخفيضه إلى النصف أي حذف مبلغ ٩٠ ج.م منته .

وليس للجنة ملاحظات على باقي بنود هذا الباب .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتبارات هذا الفرع كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

٩٣,١٠٠ باب ١ - مهايات وأجرومريتات .

١٢,٧٦٨ باب ٢ - مصاريف عمومية .

وليس للجنة ملاحظات على اعتادات هذا الفرع عدا ما يختص بالبند ٤
 "أثاث وترميمات جزئية" المقترله في المشروع مبلغ ٧١٣ ج ٠ م فقد رأت
 تخفيضه إلى النصف تمثيا مع القاعدة العامة مما يترتب عليه حذف مبلغ
 ٣٥٦ ج ٠ م

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتادات هذا الفرع كما يأتي وقد
 وافق عليها مجلس النواب :

جـ

٨٧٥,١٤٩ باب ١ - ماهيات وأجرومربيات .
 ٢٤٢,١٤ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٦ - المجالس الحسبية :

فقدت اعتادات هذا الفرع في المشروع بمبلغ ٤١,٦١٠ ج ٠ م وكانت
 مقدرته في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٤٢,١٥٤ ج ٠ م فيكون هناك
 تخفيض قدره ٥٤٤ ج ٠ م

وليس للجنة ملاحظات على اعتادات هذا الفرع عدا ما يختص بالبند ٤
 "أثاث" المقترله اعتاد قدره ٩٥ ج ٠ م فقد رأت تخفيضه إلى النصف
 طبقا للقاعدة العامة مما يترتب عليه حذف مبلغ ٤٧ ج ٠ م

وقد لاحظت اللجنة من الاحصاء المقدم من وزارة الحفانية أن إيراد عدي
 الأهلية في سنى ١٩٢٩ - ١٩٣٠ و ١٩٣٠ - ١٩٣١ بلغ ٩٥٨,٥٠٦ ج ٠ م
 وأن ما تحصل منه فصلا في غضون هاتين السنتين واستثمر في شراء
 أطيل وعقارات وأودع في البنوك وصناديق التوفير بفوائد مناسبة بلغ
 ٧١٨,٨١٨ ج ٠ م أى بنسبة ٧٥ بالمائة، وإن دل هذا البيان على شيء فإنه
 يدل على مدى الجهد الذى تقوم به إدارة المجالس الحسبية في سبيل تحصيل
 أموال التصرف ويظهر من عدي الأهلية إذ أن نسبة المتحصل تزيد كثيرا عن
 نسبة ما أمكن الملاك تحصيله من أملاكهم الخاصة في هذه السنين .

وبمناسبة ذلك ترى اللجنة وأجبا عليها أن تشير إلى أن الشكوى عمت من
 نظام تعيين القوام والأوصياء والوكلاء وانخراط في المجالس الحسبية وكذلك
 الحراس والسنديك وانخراط في المحاكم على مختلف أنواعها . وترى أنه يحسن
 أن تبحث وزارة الحفانية في وضع نظام يزيل الشكوى الحالية ويكفل
 استقرار العدالة وتأمين الحقوق لدنوها .

ولاحظت اللجنة أن نظام التفاليس في المحاكم يشجع المدينين على اغتيال
 أموال أرباب الديون ويمكن المدينين من الهروب من سداد ما عليهم من مائ
 ذلك من الأضرار بسعة التجار المعسرين ورائ أن تلقت الوزارة إلى النظر
 في تعديل القانون التجارى بطريقة تكفل ضمان الحقوق لأربابها .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتادات هذا الفرع كما يأتي وقدوافق
 عليها مجلس النواب :

جـ

٣٨٥,٢٢٤ باب ١ - ماهيات وأجرومربيات .
 ٣٩,٣٩ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فصل ٣ - النيابة العمومية

فقدت اعتادات هذا الفصل في المشروع مبلغ ١١٨,٤٤١ ج ٠ م وكان
 مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١١٩,٧٣٦ ج ٠ م فيكون
 هناك تخفيض لإجائ قدره ١٢٥ ج ٠ م .

وليس للجنة ملاحظات على اعتادات هذا الفصل عدا البند ١٩ "أثاث
 وترميمات جزئية" المقترله اعتاد قدره ٥٧٠ ج ٠ م في المشروع فقد رأت
 اللجنة تخفيضه إلى النصف تمثيا مع القاعدة العامة مما يترتب عليه تخفيض
 مبلغ ٢٨٥ ج ٠ م .

فصل ٤ - المحاكم الأهلية

فقدت اعتادات هذا الفصل في المشروع مبلغ ٧١٤,٤٤١ ج ٠ م وكان المقتر
 لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٧٢٠,٣٩٠ ج ٠ م فيكون هناك تخفيض
 قدره ٥٩١٩ ج ٠ م منه ٣٤٨٦ ج ٠ م في الباب الأول "ماهيات وأجر
 ومربيات" و ٢٤٣٣ ج ٠ م في الباب الثانى "مصاريف عمومية" وليس
 للجنة ملاحظات على اعتادات هذا الفصل عدا ما يختص بالبند ٢٤ "أثاث
 وترميمات جزئية" المقترله اعتاد قدره ٨٣٢ ج ٠ م فقد رأت تخفيضه إلى
 النصف طبقا للقاعدة العامة مما يترتب عليه حذف مبلغ ٤١٦ ج ٠ م .

فصل ٥ - مصلحة الطب الشرعى

فقدت اعتادات هذا الفصل في المشروع بمبلغ ٢٧,٥٠٧ ج ٠ م وكانت
 مقدرة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤,٢٢٧ ج ٠ م فيكون هناك
 زيادة قدرها ٣٢٨٠ ج ٠ م

وليس للجنة ملاحظات على اعتادات هذا الفصل عدا ما يختص بالبند ٣٣
 "أثاث وترميمات جزئية" المقترله مبلغ ٨٠ ج ٠ م فقد رأت اللجنة تخفيضه
 إلى النصف طبقا للقاعدة العامة مما يترتب عليه حذف مبلغ ٤٠ ج ٠ م .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتادات هذا الفرع كما يأتي وقد
 وافق عليها مجلس النواب :

جـ

٨٧٥,١٤٩ باب ١ - ماهيات وأجرومربيات .
 ٢٤٢,١٤ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٥ - المحاكم الشرعية :

فقدت اعتادات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٦١,٤٧٣ ج ٠ م وكان مقدرا
 لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١٦٨,٥٩٠ ج ٠ م فيكون هناك تخفيض
 قدره ٧١٧ ج ٠ م .

ويتقسم هذا الفرع إلى فصلين : هما المحاكم الشرعية وقلم مفتى الديار
 المصرية .

٥ - اعتنت بالألبان وانتدبت خيرا لهذا الغرض.

٦ - شرعت في إنشاء صوامع (عازن) للأرز والفلل وفي ذلك فوائد لا تنكر لأن التخزين كان يعمل بطريقة غير فنية تؤدي إلى تلف مقدار كبير من الحبوب . وبذلك فقد شيئا من خواصها ومن قيمتها.

٧ - اهتمت اهتماما كبيرا بتربية النحل وفدوة الفز وعينت ٣٤ مرشدا بالأقاليم لهذا الغرض . كما عملت على تحسين وسائل التربة وإدخال أصناف جديدة وأدوات حديثة وإنشاء عظمات عديدة للتربية .

٨ - توسعت في الدعاية والارشاد بالطرق الآتية :

(أ) زيارة العزب ولإرشاد الأهالي إلى ما يجب اتباعه في مختلف الشؤون الزراعية .

(ب) إلقاء محاضرات على فلاحه البسائيين في جهات مختلفة .

(ج) إصدار مجلة زيل الفلاح ويوزع منها نحو الأربعين ألف نسخة مجانا .

(د) عرض أفلام زراعية سنائية على المزارعين بالاشتراك مع وزارة الصحة .

(هـ) عقد جمعيات في القرى للإرشاد الزراعي ، وقد زاد عددها على ٣٤ ألف جمعية .

(و) استخدام بعض مزارعي المديرات لزيارة الأقسام الفنية والإطلاع على ما يجري فيها من التجارب وكذلك بعض مزارعي العنب لزيارة مزارع العنب بقسم البسائيين بالجيزة والقناطر الخيرية .

٩ - خفضت الوزارة أثمان الأضجار فبعد أن كان ثمن الشجرة ستة قروش أصبح الآن قرشين ونصف قرش .

١٠ - خفضت رسوم التدخين وأثنت له ٣٥ لجنة جديدة .

هكذا ما قامت به الوزارة في سبيل ترقية الزراعة . والاهتمام بمختلف الصناعات الزراعية . وهذا المجهود العظيم من جانبها يجب أن يسيل لها بالشكر والتناء .

ولكن اللجنة تأمل المزيد من العناية ومضاعفة الارشاد الزراعي الفعلي ووضع نظام زراعي يفي من جميع نواحيه بزيادة الانتاج وتعدد المحاصيل وتحسين الأنواع لأن البلاد تعتمد على محصول زراعي واحد وهو القطن - مع أن العناية به غير كافية من جانب المزارعين - ولو أمكن الاستفادة بالأساليب العلمية الحديثة على تحسين زراعة القطن وإنتاج عصارات زراعية أخرى لتيسر تمويش البلاد ما تخسر بسبب هبوط أسعار القطن والحبوب هبوطا مريحا أعجز الفلاح عن القيام بسداد التزاماته سواء أكانت

جلسة الاثنين ٩ صفر سنة ١٣٥١

(١٣ يونيه سنة ١٩٣٢)

قسم ١٢ - وزارة الزراعة

المقرر حصة الشيخ المحترم علي بن بشار .

مصر بلد زراعي يعتمد في ثروته على ما تنتجه أراضيها من المحاصيل الزراعية المتنوعة . وقد وجهته الطبيعة جوا معتدلا يناسب الأحوال الزراعية وأرضا من أعصب أراضي العالم يدها النيل المبارك بما تحتاج إليه من ماء .

فإذا اهتمت وزارة الزراعة وأعمالها فليس ذلك إلا لاعتقادنا بأن حياة بلادنا ومصدر ثروتها أساسها الزراعة .

قامت وزارة الزراعة منذ إنشائها في آخر سنة ١٩١٣ بمجهودات عظيمة في سبيل الرقي الزراعي . وقد كان لذلك النشاط الذي بدأ من جانبها في الستين وخمسين أثره في البلاد ما يدل على الرقي الزراعي المستمر وسير الوزارة دائما في الأمام .

ويسر اللجنة أن تذكر فيها على شيئا من الأعمال التي قامت بها وزارة الزراعة في عهدها الحاضر :

١ - توسعت في حمل التجارب حيث استأجرت حقولا صغيرة عند أفراد لتسليمها مزارع للتجارب وحصلت على مزارع كبيرة في ثلاث مديريات في الوجه القبلي وفي بعض مديريات الوجه البحري وذلك بخلاف حقل الجيزة الذي عملت على تربيته مستوا وقد أوكل أن يكون حقلا نموذجيا كامل المعدات .

٢ - اهتمت بالتقاوى وضعت تشريعا لمراقبة تقاوى مختلف المحاصيل هذا القطن - لوجود تشريع قائم خاص به - نظرا لأن التقاوى دائما كانت علة الملل في قلة المحصول وتلف النوع . وعينت بمخبرين تقاوى البصل وقد شرعت في تخصيص جزيرة شندويل بمعملها محطة لتكاثر الأنواع الجيدة منه لتوزعها على المزارعين .

٣ - وسعت معمل تجفيف البلب ومعمل المربة ومعمل الصلصة وعملت على تسليبه على نخط تجاري .

٤ - اهتمت بتربية المواشي والدواجن فأثنت وشملت محطة أنموذجية تربية الدواجن كما بدأت بإنشاء محطة أخرى لهذا الغرض وأقامت معارض مركزية لمواشي والدواجن في المديرات وجعلت هذه المعارض بصفة دورية بحيث يتم العرض في كل المراكز بعد ثلاث سنوات . وشملت معامل التفرغ البلدي وعملت خزانات لوزن البيض واستمدت أصحاب العاملين لحضور هذه التجارب .

على ست قطع تتراوح مساحة كل منها بين ٥٠ ومائة فدان وترى اللجنة أنه إذا علمت الوزارة هذا العمل بحيث يكون بكل مديرية حقل أعوذجر خصوصا في الأقاليم الوسطى التي يخصص فيها أغلب المزروعات الصيفية من قطن وقصب — لكان ذلك أمم للفائدة .

وحيدا لروعي في هذه الحقول أن تكون في مساحات واسعة بحيث يمكن جعل كل حقل بمثابة حقل أعوذجر شاملة مختلف أنواع التجارب على المحاصيل الزراعية والفلاحة والخضر والمقاص وغير ذلك . على أن تكون كذلك شاملة لكل نواحي الأعمال التي تتصل بالزراعة ككمال الألبان وتربية النحل ودرودة الفز وتربية المواشي والبواجن لأنه ليس الفرض من وجود هذه الحقول هو أن تكون قاصرة على أعمال التجارب والإكثار فقط وإنما لتكون أشبه شيء بمدارس علمية يتعلم فيها المزارعون أحدث الأساليب الزراعية وأحسن الطرق لتحسين نوع وكية كل محصول .

قدر لمصرفات هذه الوزارة في مشروع الميزانية مبلغ ٥٩٤,٥٨١ ج.م وكان المقدار لها في ميزانية سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ مبلغ ٤٧٣,٠٣٨ ج.م فيكون هناك تخفيض . حال مقداره ٨٧٨,٤٥٧ ج.م . حال من خلف مبلغ ٨٩٠,٠٠٠ ج.م . التي كان مدبرها في ميزانية الوزارة لشق الأسدية وبذرة القطن نظرا لما تم الاتفاق عليه من إحالة هذه العملية إلى بنك التسليف الزراعي .

والواقع أن هناك زيادة في اعتبارات هذه الوزارة المدرجة في مشروع الميزانية قدرها ١٧,١٣٣ ج.م نشأت من زيادة مبلغ ١٥,٩٩٧ ج.م في الباب الثاني (مصاريف حومية) و ١,٤٣٦ ج.م في الباب الثالث (أعمال جديدة) وقد خفض مبلغ ٥٠٠ ج.م من اعتبار الباب الأول (ماهيات وأجرومترات) فيكون صافي الزيادة مبلغ ٥٤٣,١١ ج.م .

وفي الجدول الآتي بيان توزيع الإعتادات المطلوبة على الأبواب الثلاثة مع مقارنتها بما كان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ :

تخفيض	زيادة	سنة	
		١٩٣٢ — ١٩٣٣	١٩٣١ — ١٩٣٢
ج.م	ج.م	ج.م	ج.م
٥٥٩٠	—	٢٨١٢٧٢	٢٧٥٩٨٢
٨٧٤٣٠٣	—	١١٨٤٢٠٢	٣٠٩٨٩٩
—	١٤٣٦	٧٥٦٤	٩٠٠٠
٨٧٩٨٩٣	١٤٣٦	١٢٧٣٠٣٨	٥٩٤٥٨١
٨٧٨٤٥٧		صافي التخفيض	

وتتبع أسباب التخفيض في اعتبارات الباب الأول — رغم زيادة خمس وظائف في الدرجات الباعثة و ٣٠ وظيفة خارجية عن هيئة العمل — إلى ما أجراه الوزارة من تحديد أيام العمل للعمال وخمس أيام الجمع ولولا ذلك لظهر وفر أكبر في اعتبارات هذا الباب .

للكومة أم البنوك أم لخدمة الزراعة نفسها أم لحاجياته الميشية مما تخشى عواقبه على البلاد وأهلها إذا لا قدر الله واستمرت الأزمة الاقتصادية الحالية .

وقد لاحظت اللجنة أنه يوجد الوزارة ثلاثة عشر منتشبا موزعة بمديرية القطر المصري ولما كانت هذه المنتشبات هي حلقة الاتصال بين الوزارة والجمهور في بحث اللجنة عن اختصاصات هذه المنتشبات في جميع الأعمال الفنية وتطبيقها على تنفيذ القوانين الزراعية والأصناف على جميع الأعمال الفنية المتعلقة بالزراعة في المديرية من تسهيل عملية الإرشاد للزارعين والاتصال بهم وبحث حالة أراضيهم وتسديد النصاب اللازمة لتحسين إنتاجهم وزيادة محصولاتهم وإرشادهم لانتقاء التقاوي وتحسين وسائل جني القطن وتغليف المحصول وغير ذلك مما يساعد على زيادة الانتاج الزراعي .

ومع تقدير اللجنة لهذا البرنامج الشامل ترى أنه يحسن بالوزارة أن تلفت نظر المفتشين ومعاونهم إلى زيادة العناية بالإرشاد إلى خدمة الأرض قبل زراعتها لخدمة الحاجة التي تستلزمها حالة الزراعة في مختلف مناطق القطر وخصوصا فيما يخص بالزراعة الصيفية ، وكذلك إلى أنسب المواعيد لزراعة الأرض وسقيها . لأنه قد لوحظ أن كثيرا من المزارعين يزرعون الأرض متأخرين جدا عن المواعيد المناسبة للزراعة فضلا عن أنهم يزرعونها على حرث سلاح واحد ويملون عرقها إهمالا قد يكون سببا في قتل الزرع بالحشائش التي تنبت فيه وفي ذلك ما لا يخفى من الضرر الجسيم . فإذا كان هناك إرشاد ومراقبة فعالة لا يمكن تفادي هذا الضرر الذي تأمل اللجنة أن تعمل الوزارة على تلافيه .

وقد تبين للجنة من البحث أن الوزارة قامت أخيرا بتوزيع بعض رجال الأقسام الفنية على المنتشبات بالمديرية وجعل المفتشين فيها مسؤولين عن مباشرة أعمالهم وتنفيذها وهذا ما يساعد على تحسين الأحوال الزراعية في المديرية إذا قام المفتشون بتنفيذ البرنامج سالف الذكر على الوجه الأكمل .

وهذا ويشمل قسم وقاية النباتات فرما لتحسين أشجار البساتين بقصد حمايتها مما يصيبها من آفات وحشرات وأمراض ولم تكن هذه العملية في بادئ الأمر إجبارية غير أنه في سنة ١٩١٩ قررت جعلها إجبارية في المناطق التي تبينها الوزارة وقد تبين أن هذه العملية نجحت نجاحا كبيرا تريد نتيجة على ٩٠ في المائة إلا أنه لوحظ مع الأسف أن بعض الانتشار تلف في بعض الأحيان بسبب التبغير وتراجع اللجنة من الوزارة أن تعمل على أن تكون حالات هذا التلف أقل ما يمكن حتى لا يترتب عليها تلف البساتين أو تحمل دفع موزعات لأصحابها .

وترى اللجنة أن تقوم وزارة الزراعة بهذا العمل بواسطة بلانها الفنية الموجودة لديها وحسبها منها ٥٥ لجنة وقد أنشأت كذلك ٣٥ لجنة جديدة لهذا الغرض ليكون مجموع مالهيا من اللجان ثمانية لجنة — ولا تكفي بذلك بل تعمل في الوقت نفسه على تحريم الأعمال وعلى الأخص بحميات التعاون على إجراء هذه العملية تحت إشراف الوزارة .

وقد تبين للجنة أن قسم الزراعة الفنية والإكثار يقوم بإدارة حقول التجارب المحكومة للوزارة والمستأجرة وأنها استأجرت لهذا الغرض ٤٧٥ فدانا تقريبا

وقد قرر مجلس النواب عند مجته مشروع ميزانية هذه الوزارة حذف سبع عشرة وظيفة من هذه الوظائف الخالية : منها وظيفتان من الدرجة الخامسة وثلاث من الدرجة السادسة وثمان من الدرجة السابعة وأربع من الدرجة الثامنة مما يتج عنه وفر قدره ٣٧٠٢٠ ج.م

غير أنه تبين لهذه اللجنة عند مناقشة طويلة مع معالي وزير الزراعة أن جميع هذه الوظائف الخالية لازمة وضرورية للأعمال المستجدة التي ستقوم بها الوزارة وأن بقاها يفتي عن طلب إنشاء وظائف جديدة في غضون السنة لتلكلة العدد اللازم من الموظفين ليجان التدشين الجديدة التي تقرر إنشاؤها وسبقت الإشارة إليها وتعيين الموظفين الفنين اللازمين للبدء بالعمل في الأراضي البور التي تبلغ مساحتها عشرة آلاف فدان وكسور والتي تستلها الوزارة في الوقت الحاضر لاصلاحها وإنشاء حقول جديدة فيها .

لذلك قررت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على بقاء الوظائف السبع عشرة التي قرر مجلس النواب إلغاؤها .

وقد تبين لهذه اللجنة كذلك أن بعض الموظفين يشغلون درجات أعلى من درجاتهم الفعلية ورأت لذلك تخفيض درجات الوظائف الآتية :

٢ وظيفتان درجة ثانية يشغلها المفتش الأول ومدير قسم التصاود
تخفيضان إلى الدرجة الثالثة .

٢ وظيفتان درجة ثالثة يشغلها مفتش بساين وإخصائى أول في
الكيمياء تخفيضان إلى الدرجة الرابعة .

١ وظيفة خامسة فنية يشغلها محضر بالمتحف تخفض إلى الدرجة
السادسة .

٢ وظيفتان درجة سادسة فنية يشغلها فوتوغراف المتحف ومعاون
قسم الكيمياء تخفيضان إلى الدرجة السابعة .

٢ وظيفتان سابعة فنية في مجلس مباحث القطن وقسم الإدارة
تخفيضان إلى الدرجة الثامنة .

ويقرّب من هذا التخفيض وفر قدره ١٠١١ ج.م في اعتاد الباب الأول
وقد كان رأى مجلس النواب فيما قرره مطابقاً لرأى هذه اللجنة في هذا الشأن .

وقد لاحظت هذه اللجنة أنه مدرج في الباب الأول (ماهيات وأجر
ومرتبات) مبلغ ٩٩٧٢ ج.م لمعال باليومية كما أدرج كذلك لأجور عمال
باليومية في الباب الثاني (مصاريف عمومية) المبالغ الآتية :

جنيه
٢٠٠٠ في اليند ٨ شراء مواش ومهمات وأدوات وعدد ومصاريف
صيانة .

٢٤٧٤٥ في اليند ١٢ التجارب .

١٠٠٤٥ في اليند ١٦ تربية الحيوانات .

١٣٠٠٠ في اليند ١٧ أعمال التدشين .

١٠٠٩٤ في اليند ١٨ أعمال تخصص بالزراعة الفنية والإمكار .

١٤٠٠٠ في اليند ١٩ أعمال تخصص بفلاحة البساين .

٩٠٠ في اليند ٢٠ أعمال تخصص بقرية النباتات .

٦٥٧٤٤

أما الزيادة الحقيقية في اعتادات الباب الثاني — إذا روعي أن اعتاداته
حذف منها مبلغ ٨٩٠٠٠ ج.م الذي سبقت الإشارة إليه — فيرجع
سببها إلى زيادة اعتاد البنء ١٨ أعمال تخصص بالزراعة الفنية والإمكار من
١٩١٩ ج.م في سنة ١٩٣١-١٩٣٢ إلى ٤١٩٨١١ ج.م في المشروع أى
زيادة مبلغ ٣٠٠٠٠٦٢ ج.م وزيادة بعض مبالغ أخرى في اعتادات البنوء
١١ و ١٢ و ١٣ و ٢٠ و ٢٣ يقابل ذلك تخفيض في اعتادات البنوء
١٦٠٠٠٠٠٠ ج.م زيادة اجمالية قدرها ١٥٠٩٩٧ ج.م في اعتادات الباب الثاني .

أما زيادة مبلغ ١٤٣٦ ج.م في اعتاد الباب الثالث (أعمال جديدة)
نشأت من إدراج المبالغ اللازمة لمشتري أجهزة للعامل المختطفه بقسم البساين
ولمصاريف تشغيل معمل المصلصة وللمصاريف تنفيذ قانون تحديد مناطق
القطن السكرلاريدس .

ونما إلى ما لاحظته اللجنة على اعتادات الأبواب الثلاثة :

لاحظت اللجنة أن اعتادات الباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات) وردت
في مشروع الميزانية دون أن تذكر معها التفاصيل المقابلة لفرداتها في ميزانية
سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ تتكمن المقارنة . واتضح أن السبب في ذلك هو أن
مشروع الميزانية يضع طبقاً للنظام المتبع في الوزارات الأخرى والذي لم تكن
تتبعه وزارة الزراعة من قبل .

ولما فصلت اللجنة مجموع الوظائف تبين لها أنه ألغيت أربع وظائف
منها ثلاث وظائف دائمة وواحدة مؤقتة وخفضت درجتا وظيفتين من
الوظائف الدائمة وأن من بين الوظائف التي ألغيت وظيفة مدير القسم التجاري
وهي من الدرجة الثانية مناسبة إحالة أعمال توزيع البذرة والأسمدة إلى بنك
التسليف الزراعى على أن يقتصر عمل وزارة الزراعة على توزيع تهاوى
الإمكار التي لا بد من استمرار الإشراف الفني عليها بمعرفة قسم الزراعة الفنية
والإمكار وأبقت الوزارة الوظائف الإدارية والكتابية التي كانت مخصصة
للقسم التجاري المذكور في مشروع الميزانية باعتبار أنها من قوة الديوان العام .

ولما استعملت اللجنة من حضرة مندوب وزارة الزراعة على المحكمة في
إبقاء هؤلاء الموظفين بعد إلغاء أعمال هذا القسم قبل إن السبب هو أنه عند
إنشاء القسم التجاري المذكور من سنوات عديدة جمع الموظفون اللازمون
له من بعض الأقسام الأخرى في الوزارة وأنه لهذا السبب وزعتهم الوزارة
ثانياً — بعد إلغاء هذا القسم — على بعض الأقسام والأقسام لتعوضها بعض
ما فقدته بسبب الاستغناء عن كانوا معينين على اعتادات البذرة ولم يكن
إبقاؤهم .

وقد اتضح للجنة أن موظفي القسم التجاري كان عددهم ١٢ منهم خمسة
أبقتهم الوزارة في القسم التجاري الذي أنشئ بعد إلغاء القسم لتأدية الأعمال
الخاصة بتوزيع تهاوى الإمكار التي تقع الإشراف الفني عليها للوزارة ولتتولى
أيضاً بيع منتجات الأقسام الفنية وشراء ما يلزمها . والسبعة الآخرون
هم الذين وزعتهم الوزارة على الأقسام والأقسام الأخرى كما سبق الذكر .

ولما بحثت هذه اللجنة ووظائف الوزارة وأقسامها اتضح لها أن من بينها
٤٨ وظيفة خالية في مختلف الدرجات منها ثلاث وظائف محجوزة لأعضاء
باللجنة و ١١ وظيفة مدرجة للتذكرو وليس لها ربط بالميزانية .

وأن هذه المبالغ تستفيد جزئيا كبيرا من اعتبارات الوزارة ومع ما اتخذته الوزارة من إجراءات تخفيض الأجور وإنقاص عدد العمال وأيام العمل فإن هذه الاعتبارات لا تزال تسترعى النظر خصوصا مع هبوط أجور العمال هبوطا ظاهرا .

وكانت اللجنة تود أن تخفض شيئا من هذه الاعتبارات إلا أنه لما اتضح أنها تشمل أجور العمال في المزارع الجديدة بجزيرة الشعير وبالقول التي استلمتها الوزارة للزراعة الفنية والإمكاز - رأت اللجنة بقاء الاعتبارات كما هي مع الإشارة على الوزارة بالعمل على تخفيضها في المستقبل في حدود المحكم بحيث لا يترتب على ذلك التخفيض أى إضرار بمصلحة العمل .

وقد لاحظت اللجنة أنه قدر للبند ٢ مصاريف انتقال وبل سفرية ونقل في المشروع مبلغ ٣٦,٠٢٥ ج.م بنقص قدره ٣٢٥ ج.م عما كان مقدرا في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وكانت اللجنة تميل إلى إجراء تخفيض في اعتبار هذا البند نظرا لما لاحظته من ضخامة إلا أنه بسبب ما وعد به مندوب الوزارة من اتخاذ الإجراءات الدقيقة للاقتصاد في هذا البند وقصر حركة التقلات على الضروري منها رأت اللجنة بقاء الاعتداد على أصله مع تخفيض مبلغ ٤,٣٢٧ ج.م المدرج ضمن اعتبار البند المذكور لموتب حليق بنسبة ٢٠٪ طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس مما يترتب عليه حذف مبلغ ٨٦٤ ج.م

وقد أدرج في البند ٤ أثاث وتزيينات مبلغ ٦٣٠ ج.م وترى هذه اللجنة تخفيضه إلى النصف طبقا للقاعدة العامة مما يترتب عليه حذف مبلغ ٣١٥ ج.م وقد أدرج للمليق في مختلف بنود الباب الثاني المبالغ الآتية :

بنية

٨٩٤١ في البند ٩

٤١٤٦ في البند ١٦

٥١٣٨ في البند ١٨

٣١٠٣ في البند ١٩

٢٧٣ في البند ٢٠

٢١٦٠٠

وترى هذه اللجنة تحسبا مع القاعدة العامة التي وافق عليها المجلس تخفيض هذه المبالغ بنسبة ٢٠٪ مما يترتب عليه حذف مبلغ ٤,٣٢٠ ج.م .

وقد قرر مجلس النواب - بموافقة وزارة الزراعة - تخفيض المبالغ الآتية من اعتبارات مختلف البنود - زيادة عما سبق تخفيضه - وهي :

بنية

٤٠٠

من اعتبار البند ٧ كتب ومجلات ومصاريف نشر
٣٦٠٥ من اعتبار البند ٨ شراء مواش ومهمات وأدوات وعدد ومصاريف صيانة .

٢١٠ من اعتبار البند ١١ مشتريات وأعمال جديدة جزئية .

٧٠ من اعتبار البند ١٢ تجارب .

٣٠٠ من اعتبار البند ١٣ إطانات .

١٢٥٠ من اعتبار البند ١٥ مكالات وتوصيفات .

٤٧٣ من اعتبار البند ١٦ تربية الحيوانات (بخلاف ما خفض من اعتبار الطليق المدرج ضمن هذا البند) .

١٦٣٧ من اعتبار البند ١٨ أعمال تخصص بالزراعة الفنية والإمكاز (بخلاف ما خفض من اعتبار الطليق المدرج ضمن هذا البند) .

٤٧٣٩ من اعتبار البند ١٩ أعمال تخصص بفلاحة البساتين (بخلاف ما خفض من اعتبار الطليق المدرج ضمن هذا البند) .

٢٠٠ من اعتبار البند ٢٠ أعمال تخصص بتربية النباتات (بخلاف ما خفض من اعتبار الطليق المدرج ضمن هذا البند) .

٢١٠٠ من اعتبار البند ٢١ احتياطات المقاومة بعض الأمراض التي تصيب الفصيلة البقرية وغيرها من الحيوانات .

٣٠٠٠ من اعتبار البند ٢٢ مصاريف متعفن فؤاد الأول الزراعي .

١٧٩٨٤

وهذه اللجنة توافق على تخفيض هذه المبالغ من اعتبارات البنود المشار إليها فيصبح مجموع ما خفض من اعتبار الباب الثاني مبلغ ٢٣,٤٨٣ ج.م .

أما مبلغ ٩٠٠٠ ج.م المدرج في المشروع لباب الثالث (أعمال جديدة) فوزع على ثلاثة أعمال هي :

١٦٠٠ الأجهزة اللازمة للعامل المختلفة بقسم البساتين .

٣٩٠٠ مصاريف تشغيل معمل الصلصلة على نخط تجارى .

٣٥٠٠ مصاريف تنفيذ قانون تحديد مناطق زراعة القطن السكرلرديس .

٩٠٠٠

وليس لهذه اللجنة ملاحظات على اعتبار هذا الباب ويتضح بطريق الاجمال أن ربط ميزانية الوزارة بالمسدر في المشروع بمبلغ ٥٩٤,٥٨١ ج.م خفض إلى ٥٧٠,٠٨٧ ج.م يكون قيمة ما اقصد من اعتبارات الوزارة نتيجة بحث اللجنة هو مبلغ ٢٤,٤٩٤ ج.م .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتبارات هذا القسم كما يأتي :

بنية

٢٧٤٦٧١ باب ١ - ماهيات وأحورسرات (زيادة ٣٧٠ ج.م عما أقره مجلس النواب) .

٢٨٦٤١٦ باب ٢ - مصاريف عمومية (كما أقره مجلس النواب) .

٩٠٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة (كما أقره مجلس النواب) .

وتلاحظ اللجنة أن الوزارة تطلب تغيير اسم وظيفة "مدير قسم" التي كانت مدرجة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بوظيفة "مساعد السكرتير العام" وقد خشي مجلس النواب أن يكون في هذا التغيير ما يدعو في المستقبل لرفع درجة الوظيفة، ولكن هذه اللجنة ترى أن أسماء الوظائف هو من اختصاص الوزارة ولذا فهي توافق عليه .

وليس لجنة ملاحظات على بنود هذا الفرع .

وترجو من المجلس الموافقة على بابي هذا الفرع كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

بجـ

٢٩,٤٩١ باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات .

٣,٨٢٨ باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٢ - الرى

لقد لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٤,٧٣٣,٥٩٩ ج.م وكان مقداره في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٤,١٥٤,١١٦ ج.م فتكون هناك زيادة إجمالية قدرها ٥٧٩,٤٨٣ ج.م شملت البابين الأول (ماهيات وأجر ومهمات) والثالث (أعمال جديدة) إذ بلغت الزيادة في اعتمادهما ٨٥٧,٨٥٧ ج.م يقابلها تخفيض في اعتماد الباب الثانى (مصاريف عمومية) قدره ١٠٨,٣٧٤ ج.م .

وقد أدرج للباب الأول "ماهيات وأجر ومهمات" في المشروع مبلغ ٥٥٣,٤٦٣ ج.م مقابل ٥٢٩,٦٠٦ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى زيادة ٢٣,٨٥٧ ج.م وهذا هو المبلغ الذى وافق المجلس بجلسته المنعقدة في ٦ يونيه سنة ١٩٣٢ على نقله من الباب الثانى إلى الباب الأول .

وقد لاحظت اللجنة أن عدد الوظائف الناعمة بنى على ما كان عليه في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ومن بينها أرج وظائف للتذكاري مشروعات رى السودان اثنتان منها في الدرجة الرابعة لمراقب حسابات ومراقب مخازن واثنتان في الدرجة الخامسة لمساعدى الرافقين المشار إليهما . وهذه الوظائف أنشئت في سنة ١٩٢٥ لمناسبة عزم الوزارة وقتذاك على إنشاء خزان جبل الأولياء . واللجنة ترى إبقاها حيث قد تقرر إعادة الشروع في خزان جبل الأولياء . ولكن نظرا لأن موظفى مصرف السودان يمنحون عادة علاوة سودان فتكون درجات هذه الوظائف عالية بالنسبة للعمل المطلوب . وترى اللجنة تخفيض الدرجتين المرتبتين إلى درجتين خامستين والخامستين إلى سادستين .

جلسة الاثنين ٢٣ صفر سنة ١٣٥١

(٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢)

قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

(المقرر حضره الشيخ المحترم عبد الحيد سليمان باشا)

قُدِّرت مصروفات هذه الوزارة وفروعها في المشروع بمبلغ ٦,٥٨٣,٧٨٧ ج.م وقد كانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٦,٥٢٢,٤٩٨ ج.م فتكون هناك زيادة إجمالية قدرها ٦١,٢٨٩ ج.م . ويشمل هذا القسم سبعة فروع هي :

فرع ١ - ديوان العموم .

فرع ٢ - الرى .

فرع ٣ - مصلحة الباني الأميرية .

فرع ٤ - مصلحة الميكانيكا والكهرباء .

فرع ٥ - مصلحة التنظيم .

فرع ٦ - مصلحة الجارى الرئيسية .

فرع ٧ - مصلحة الطليعات .

وبتعيين من مراجعة اعتمادات مختلف الفروع أن الزيادة التي ظهرت في مجموع مصروفات هذه الوزارة ترجع إلى زيادة مبلغ ٥٧٩,٤٨٣ ج.م في الفرع الثانى (الرى) يقابلها تخفيض في باقي الفروع قدره ٥١٨,١٩٤ ج.م .

فرع ١ - ديوان العموم

قُدِّرت لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٣,٣٤٦ ج.م مقابل ٣٦,٢٩١ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ فيكون هناك تخفيض قدره ٢,٩٤٥ ج.م . شمل بابي هذا الفرع منه ٢,٤٥٠ ج.م في الباب الأول ٩٥٥ ج.م في الباب الثانى . وهناك عمل تخفيض ٢٧ ج.م أخرى في الباب الثانى تطبيقا لقاعدة التامة التي وافق عليها المجلس وهي نصف مبلغ ٥٥ ج.م للمدرج في بند "أملت وترجمات جزئية" .

وتقد أشارت لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ عند بحث ميزانية وزارة الأشغال إلى مبلغ ٨٥٠,٠٠٠ ج.م. المقدر في بند ٩ لصيانة أعمال الري ولاحظت أن هذا الربط مساو لما كان ينق على هذا العمل في سنوات كانت الأجور وفتات الأعمال أعلى مما هي عليه الآن بكثير . فقد بلغ ما أتفق على هذه الأعمال :

في سنة ١٩٢٧ مبلغ ٨٢٨,٥٦١ ج.م.

وفي سنة ١٩٢٨ » ٨٢١,٢٤٠ ج.م.

» ١٩٢٩ » ٨٣٤,٧٣٣ ج.م.

» ١٩٣٠ » ٨٨٨,٣٤٠ ج.م.

ولما كانت التفتات قد انخفضت - فيما عدا الشغل بالكراكات - بما لا يقل عن ٤٠٪ فإن هذه اللجنة ترى أن في هذا الاعتداء - وقد بقي مساويا لما كان ينق للأجور مرتفعة - مجالا لاقتصاد كبير ترجو اللجنة أن توجه له الوزارة كل عنايتها . وأن يظهر أثر ذلك في الحساب الختامي وفي مشروع ميزانية السنة المالية القادمة .

وكذلك تفتت نظر الوزارة إلى إعادة البحث في فتات الأعمال بالكراكات بأول فرصة ممكنة . وأن تقصر العمل بها على ما لا يمكن عمله باليد اقتصادا في المصروفات من جهة ومن جهة أخرى لإيجاد عمل يرفع بعض الضائقة عن طبقة كبيرة المعد من فقراء العمال .

أما الباب الثالث - أعمال جديدة - فقد أدرج له في المشروع مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.م. مقابل ٢٤,٨٦٠,٠٠٠ ج.م. زيادة قدرها ٢٦٤,٠٠٠ ج.م. إن هذا المبلغ الضخم - لو خصص لتبر أعمال الري لكان هناك مجال واسع للعمل على الاقتصاد فيه تخفيفا عن صعب الميزانية في الظروف الحاضرة . أما فيما يخص أعمال فاللجنة لا تردد في تمجيد الاتفاق على المشروعات النافعة . إذ الاتفاق هنا هو استثمار السال . وجلب لمنافع عاجلة تعود على القطر بغير وفيه .

فإذا تقدمت اللجنة ببعض ملاحظات فانها ترجو أن يكون واضحاً جلياً أنها تقصد بها تمضية الوزارة في أعمال الري لا انتقادها . إذ اللجنة مقتنعة أن الوزارة قائمة بالعمل بشكل تستحق عليه كل الشكر والتقدير .

وتبدأ اللجنة بملاحظة عامة وهي أنها ترى اعتادات كثيرة للوظفين بخلاف ما هو مرسوم بالباب الأول .

ففي بند ١٠ يوجد مبلغ ٥,٥٠٠ ج.م. للوظفين .

وفي بند ١١ يوجد مبلغ ٣,٠٠٠ ج.م.

وفي بند ١٥ يوجد مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م.

وغير هذا كثير .

وقد علمت اللجنة أن السبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود العدد الكافي من الوظائف في كادر مصلحة الري للقيام بالأعمال السادية والأعمال المسجدة ، ولكن لا يخفى أن الموظفين المدرجة مهاماتهم في بنود الاعتادات

أما الوظائف الخارجية عن هيئة العمال فقد كان عددها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ٩,٨٣٢ و زيد هذا العام إلى ٥,٣١١ أى زيادة ٣٢٨ وظيفة .

ولما استفسرت اللجنة عن سبب هذه الزيادة تبين أنها ترجع (أولا) إلى إدراج ١٥٠ وظيفة كانت واردة في باب الأعمال الجديدة مع أن لها صفة الدوام ولذا أدرجت في الباب الخاص بها . (ثانيا) إلى إدراج ١١٧ وظيفة لحوض إصلاح البواري الذي فتح أسيراً في الخرطوم . و (ثالثاً) إلى إدراج ٦١ وظيفة لأعمال الصيانة في قناطر نيج حادى وغيرها - حلف منها مجلس النواب بموافقة الوزارة وظيفة رئيس جباية مقدارها ٩٦ ج.م .

وهناك زيادة في أجور "العمال باليومية" قدرها ٣٤,٢٤٠ ج.م. فقد أدرج لها في المشروع مبلغ ٣٣,٧٨٠ ج.م. مقابل ٩,٥٤٠ ج.م. في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وربع سبب هذه الزيادة :

(أولا) إلى إدراج مبلغ ٢٢,٧٠٠ ج.م. بتقرير إضافته - بعد صدور ميزانية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - إلى ربط هؤلاء العمال مقابل تخفيض بند ٧ "صيانة المراكب والمعدات" وبند ٩ "صيانة أعمال الري" .

(ثانيا) إلى قفل مبلغ ٣,١٨٠ ج.م. من بند ٤ "آلات وترميمات جزئية" وبند ٩ "صيانة أعمال الري" ومبلغ ٦٠ ج.م. لعمال قناطر نيج حادى . وقد أشارت الوزارة أيضاً إلى أنه أدرج مبلغ ١٨ ج.م. في صفحة ٣٢٨ من المشروع لمرتبات الخدمة الخسار من هيئة العمال بتفتيش رى القسم الخامس وانها لا ترى ضرورة لإدراج هذا المبلغ - ولذا قرر مجلس النواب حذفه .

وقد أدرج للباب الثاني "مصاريف عمومية" في المشروع اعتماد قدره ٣٠,١٣٦,١٣٦ ج.م. مقابل ١٣,٨٥١,١٣٨ ج.م. في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى بتخفيض قدره ١٠,٨٣٧,١٠٨ ج.م .

وقد أبدت الوزارة أنها ترى حذف مبلغ ٨ ج.م. المدرج ضمن البند ٢ "مصاريف انتقال وبدل سفر" لمربب اقتناء سيارة ووافق مجلس النواب على ذلك .

وقد قرر مجلس النواب تخفيض مبلغ ٢,٧٧٤ ج.م. من جملة اعتماد البند "٢" سالف الذكر ليكون قاصراً على ٤٧,٥٠٠ ج.م . وطبقاً للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس يجب تخفيض مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.م. المدرج في البند ٤ "آلات وترميمات جزئية" إلى النصف مما يترتب عليه حذف مبلغ ٧٥٠ ج.م .

وقد أدرج البند ٩ "مصاريف تربية" في المشروع اعتماد قدره ٢,٥٠٠ ج.م. وهو نفس الاعتماد الذى كان مدرجا في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد رأى مجلس النواب تخفيضه إلى ٢,٠٠٠ ج.م .

وقد أدرج للبند ٧ "صيانة المراكب والمعدات" مبلغ ٦٧,٠٦٦ ج.م. مقابل ٩٨,٤٥٠ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى بتخفيض قدره ٣١,٣٨٤ ج.م .

وقد وافقت الوزارة على تخفيض مبلغ ١٠,٠٦٦ ج.م. من اعتماد هذا البند ليصبح ربطه قاصراً على ٥٧,٠٠٠ ج.م فقط .

وهذه المديرية هي كما هو معروف أكثر مديريات القطر المصري اكتظاظا بالسكان وكانت من أغنى المديريات نظرا لحسب أراضيها ونشاط أهلها. ولكنها انحطت في السنوات الأخيرة وسامت حالتها كثيرا. ولا شك أن إنشاء مصرف بها أمر يدعو إليه الضرورة.

ولكن لجنة الأشغال في هذا المجلس قالت في تقريرها عن مشروع الميزانية إن إنشاء مصرف رئيسي أو مصرفين لن يكفيا للعودة بهذه المديرية إلى رعاتها القديم. وأنه يجب مع إنشاء المصارف إعادة تنظيم الري في هذه المديرية.

إن لجنة الأشغال بهذا المجلس ووزارة الأشغال متفقتان على أن ضعف تربة هذه المديرية في الوقت الحاضر ليس سببه زيادة ما أعطى لهذه المديرية من المياه العصفية، بل يرجع إلى النظام الذي أدخل عليها في سنة ١٩١٤ كضروية من ضرورات الحرب ولا يزال باقيا لآلات.

كان الري في الجانب الأكبر من هذه المديرية بالرفع بالآلات. فلما ارتفع من النقص في مدة الحرب وصعب الحصول عليه، وأصبحت تكاليف إدارة الآليات باهظة حملت وزارة الأشغال على رفع منسوب المياه بالترع الرئيسية والفرعية يمكن الري بالراحة أي بنهر ساجية لإدارة الآلات. عمل هذا في سنة ١٩١٤ واستمر الحال عليه لآلات. وكانت نتيجة ذلك تشبع باطن الأرض بالمياه وارتفع مستوى الريح ارتفاعا ظهر أثره بالمحطاط غلة أراضي المنوية اعطاطا كبيرا.

ولجنة الأشغال بهذا المجلس ووزارة الأشغال متفقتان على أن غير طريقة واضحة لإعادة الحسب لأراضي مديرية المنوية، هو أن تخفف المناسيب والعود لطريقة الري بالآلات — مع إنشاء بعض مصارف رئيسية. ولكن وزارة الأشغال تلاحظ أن الأقدام على هذا التخفيض يلقى معارضة شديدة من الأهالي الذي تعودوا الري بالراحة. ويجروا السواقي والآليات. إلا أن لجنة الأشغال ترى أن هذه الصعوبة يمكن التغلب عليها لو أن وزارة الأشغال طادت بالمناسيب للانخفاض التدريجي ستتمتع بمعدودة في كل عام. وقسمت في هذه المديرية في أمر إقامة السواقي والآليات على فتحات الري الحالية متفانية عن الإجازات الطويلة التي تسبق التصريح بإقامة هذه الآلات، وهي معتقدة تماما أن إصلاح هذه المديرية والعود بها لرعاتها القديم لا يمكن أن يتم بواسطة إنشاء المصارف وحدها. بل إن الأساس هو التخفيض في مناسيب الترع المشار إليه.

ولجنة المالية — مع إقرارها الاعتقاد المطلوب لإنشاء هذا المصرف — ترجو لوقت نظر وزارة الأشغال لهذا الأمر لتصل على سياسة في إصلاح الحال في هذه المديرية يعود بها لما رعاؤها القديم وثرواتها الشيرة.

وبما تسطره اللجنة بسور كثير أن وزارة الأشغال قدسارت بغطى واسعة في إقامة طلبات المصرف على مصاب المصارف الرئيسية. وأن هذه الطلبات والمطحات التي تورد القوة اللازمة لإدارتها — إذا استثنينا حطة بقباس — أوشكت أن تم. وقريبا تدار تلك الطلبات تتخفف المياه بالمصارف الرئيسية التخفضا كبيرا محمود الأثر. ولقد قامت الوزارة

بكونون موظفين مؤقتين بقصد. ولا يصح مراعاة لصالح العمل أن يكون فرام أعمال هامة مثل هذه موظفون بقصد. هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه نظرا لأن مشروعات الري تستمر لثلاثين طويل. ولأن هؤلاء الموظفين سيوفون بالخدمة مدة طويلة. فيحسن أن يمد النظر في كادر وظائف الري. والتوسع فيه بما يزيل هذا الاعتراض. ولعل وزارتي الأشغال والمالية تتجهان هذا الأمر في غضون السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ ونرى أن ذلك البحث بتقبل اعتمادات الموظفين خارج الباب الأول في ميزانية وزارة الأشغال في السنة القادمة.

وهناك ملاحظة أخرى عامة — غير قاصرة على مصلحة الري — نذكرها هنا دون تكرارها في كل موضع آخر منها للإطلاة، وهي أن التقديرات النهائية للأعمال تتجهز بمراحل في كثير من الحالات التقديرات الأولية. تضرب مثلا وأعدا بالأعمال المدرجة في فصلة ٣٣٣ من المشروع والتي بلغت لتقديرات الابتدائية لتكاليفها ٣٣٥.٠٧٥ ج.م. والنهائية ١٠٤.١٥٩ ج.م. أي زلت نحو ثلاثة أضعاف. ويرجع الأمر في بعض الأحوال إلى عدم تدقيق في التقدير الابتدائي — ويكون سبب ذلك في الغالب إما ضيق الوقت قبل التقدم بالمشروعات أو عدم قدرة الموظفين على القيام بكل ما هو مطلوب منهم من الأعمال لكثرة وهذا يزول طبعا بتطبيق كادر وظائف وتوسيعه.

أما في أكثر الحالات فإن السبب في هذا الفرق الكبير في التقديرات أن بعمل مشروع قاصر على قسم صغير من عمل ثم يتوسع فيه زيادة التقدير لأول. ولكن يحسن أن تعمل الوزارة في هذه الأحوال على إدراج اعتماد جديد لكل توسع يراد إدخاله فتكون المسائل واضحة في الميزانية وضوحا يرفع عن الوزارة انتقادا ظاهرا وبجيه ولكنه ناشئ عن عدم علم بمحققة الأمور.

نتقل من هذه الملاحظات العامة للملاحظات خاصة ببعض بنود هذا الباب.

ففي بند ١٣ مبلغ ٣٠.٠٠٠ ج.م احتياطي رأى مجلس النواب تخفيضه إلى ١٠.٠٠٠ ج.م.

وفي بند ١٤ مبلغ ٣٦.٠٠٠ ج.م أعمال جديدة لتفتيش الوجه البحري والوجه القبلي رأى مجلس النواب تخفيضه إلى ٣٠.٠٠٠ ج.م.

وفي بند ١٧ يوجد مبلغ ١٠.٠٠٠ ج.م لمباحث تمهيدية لدراسة قناتر على النيل.

وفي بند ١٨ يوجد مبلغ ٢٠.٠٠٠ ج.م لمباحث زيادة الإرادة الصفي.

ولما كانت كل أعمال القناتر على النيل ومباحث زيادة الإرادة الصفي لما اعتمادات خاصة بها فيلوح لجنة أن هذين الاعتمادين يحسب أن يتكررا في السنوات القادمة وأن يكون المصرف في هذه السنة على هذه الأعمال محدودا يظهر من نتائج تحديده وفكر في ختامها.

وفي بند ١٩ مدريج مبلغ ١٦.٨٠٠ ج.م من أصل مبلغ ٣٣٥.٠٠٠ ج.م المقدر لإنشاء مصرف رئيسي بمديرية المنوية.

وقد تناولت اللجنة بالبحث مسألة البواخر والمراكب التابعة لوزارة الأشغال بمصر والسودان وإلى لغت كترتها ونظامها البالغ التي تنفق عليها نظر اللجنة . وترى أنه إذا بحث أمر هذه المراكب بحثا دقيقا واستغنى منها عما كان كبير النفع أو ما لم تكن لوجوده حاجة ضرورية فإنه في الإمكان توفير مبلغ كبير مما ينفق الآن .

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح لجنته المالية بتشكيل لجنة لفحص هذه القطع وأعمالها والنظر في أمر تخفيضها وبيع القطع غير الضرورية للعمل .

وهذه اللجنة توافق بأغلبية الآراء على تشكيل اللجنة المطلوبة على أن يضم إليها عضو أو اثنين من مجلس الشيوخ .

وقد أشارت وزارة الأشغال أثناء بحث مشروع الميزانية في مجلس النواب إلى أنها ترى تأجيل الأعمال الموصفة بعد والمدرج لها اعتمادات ضمن البند ٢١ "رى الوجه القليل" وهي :

جب	
٣,٤٥٠	مشروع الوفاة من غوائل السيول بشرق الجيزة .
١٨٠٠	مشروع إنشاء جانيات أبي شوشة من القم لعمارة مصرف أبي صالح (المحيط الوسطاني سابقا) .
٢,٨١٠	مشروع إنشاء جانيات لقرية البسخة (القسم الأول) .
٢,٧٢٠	» » » » » (الثاني) .
٢,٠٠٠	بناء مكعب لمهندس رى أسوان ونوفقه سكن للمهندسين .

١٢,٦٨٠

ولذلك ترى هذه اللجنة حذف المبالغ مائة الف ذكر من اعتماد الباب الثالث (أعمال جديدة) وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا الفرع كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

حبه	
٥٥٣,٣٤٩	باب ١ - مايات وأجروصريات .
١٠,١٥,٩٦٦	» ٢ - مصاريف عمومية .
٣,١١١,٢٢٠	» ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٣ - مصلحة البنان

قد لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٧٠٠,١٧٠ ج.م وكان مقداره في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١٠٠,٦٩١ ج.م فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٣٠٦,٧٤٣ ج.م تناول الباب الثاني "مصاريف عمومية" والباب الثالث "أعمال جديدة" . فقد بلغ التخفيض في الباب الثاني ١٥,٩٤٥ وفى الثالث ٢٩١,٨١٩ ج.م وزاد اعتماد الباب الأول "مايات وأجروصريات" مبلغ ١٠,٢١٠ ج.م .

بتعميق بعض تلك المصارف تعميقا لا بأس به ولكن تمام الانتفاع بتشغيل الطنابيات يستدعى تطوير تلك المصارف لقطعها الثانية بأسرع فرصة . ولذا ترجو اللجنة أن تعير وزارة الأشغال هذه المسألة جانب عنايتها وأن تضعها في مقدمة الأعمال التي تقوم بها . وما يسهل القيام به وجود كراكات كثيرة لدى شركات التطهيرات يمكن بها القيام بهذا العمل في وقت غير طويل .

كذلك تود اللجنة ألا تتوسع الوزارة في أمر توريد التيار الكهربائي للبيديات من محطات الصرف إلى أن تدير طنابياتها وتساكد أن لديها من القوى الزائدة ما تستطيع بيعه للبيديات دون تأثير على طلبات الصرف إذ أن محطات الكهرباء بانية قد أقيمت في الأصل لأعمال الصرف . وقيل أن تدار الطنابيات وتحقق الوزارة من زيادة القوة التي لديها عما هو لازم لتلك الأعمال يجب أن لا ترم عقودا مع البيديات لتوريد التيار الكهربائي لها خصوصا أن اللجنة علمت أن إحدى محطات الكهرباء الرئيسية ستأخر إدارتها زما يكون كل المعب فيه ملقى على عاتق المحطين الآخرين .

وفى بند ٢٢ أدرج مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.م من أصل التكاليف البالغة ٢٨٥,٠٠٠ ج.م المفصلة لتقوية قناطر أسيوط والقناطر الخيرية . وقد لاحظت لجنة الأشغال أن حذرت عملاق منفصلان عن بعضها تمام الانفصال . كل منهما عمل كبير في ذاته . ولذا رأيت أن الأوفى إدراجهما كشروعين مستقلين . ورأت بهذه المناسبة أيضا أن توجه النظر بصفة خاصة لمسألة تقوية القناطر الخيرية وشاركها الرأي لجنة جلى الأولياء مشيرتين بصحت مسألة إعادة بناء القناطر الخيرية ببل ترشيحا وتقويتها .

هذا ونظرا لقدوم القناطر الخيرية والظروف التي بنيت فيها من نحو مائة سنة . وأهميتها للرى التي لا بدانها فيها أى عمل آخر ومقدار ما يلحق الوجه البحرى من ضرر لو حصل لها عطب ترى اللجنة أن توجه الوزارة لها كل عنايتها وأن تهتم بشأنها كل اهتمام . وأن تقدم العمل فيها على العمل في قناطر أسيوط .

بقيت مسألة تناولتها اللجنة بالبحث أثناء نظر الميزانية وهي مسألة كراكات وزارة الأشغال بالسودان وتواشيها . والحوض الذي بنى بقرب الخرطوم لترميم وصيانة هذه الدوامة . وقد صرف على هذه الدوامة والحوض ما يقرب من مليون من الجنيئات بخلاف ما يصرف سنويا على صيانتها - ولم يتفع بها بعد - وخصوصا بالكراكات الجديدة - انتفاعا مذكورا . ويرجع السبب في ذلك لطول الزمن الذى انقضى في بحث مشروع إصلاح منطقة السدود .

ولما كانت الكراكات - خصوصا ما اشترى منها في سنى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ - على استعداد كامل للشروع في العمل في منطقة السدود بمجرد قدرها . وكان إصلاح تلك المنطقة مما يعود بفائدة كبرى في زيادة الإيراد الصبني . فتهذه اللجنة ترجو أن تعمل وزارة الأشغال على بحث مشروع منطقة السدود بحثا متواصلا حتى لا يتأخر كثيرا الشروع في عمل لا تحق أهميته .

وتلاحظ اللجنة أن التقدير النهائي للأعمال يتجاوز في كثير من الحالات التقدير الابتدائي بكثير فعلا بناء مدرسة ابتدائية للبنين بدمياط زاد من ٢٢٠,٠٠٠ ج.م إلى ٤٥٠,٠٠٠ ج.م وبناء مستشفى جديد بطبعا من ٢٠,٠٠٠ ج.م إلى ١٢٠,٠٠٠ ج.م وبناء دار المحكمة المختلطة بالقاهرة من ١٠٠,٠٠٠ ج.م إلى ٣٤٠,٠٠٠ ج.م وباني مطار الدخيلة بالإسكندرية من ٢٢٠,٠٠٠ ج.م إلى ٣٣٠,٠٠٠ ج.م .

ولا بد أن يكون سبب ذلك إما عدم كفاية التقدير الابتدائي أو إدخال تعديلات وتوسيعات طلبتها المصالح المختصة أثناء العمل أو كلا الأمرين .

وهذه اللجنة ترجو في المستقبل أن تعمل مقاييسات دقيقة قبل إدراج العمل في الميزانية . وأن لا تطلب المصالح المختصة تعديلات وتوسيعات هامة بعد ذلك فتبقى القيمة النهائية داخل حدود التقدير الابتدائي أولا تتجاوز كثيرا .

إن التوسع في المطالب وبأكثر ارتفاع التكاليف يحول دون إتمام برنامج إنشاء المباني الأميرية اللازمة لكل مصالح الحكومة قبل انقضاء زمن غير محدود . فتبقى لذلك مصالح أميرية في بيان قديمة غير لائقة وفي محلات تنفق لها أجور كبيرة مدة طويلة . وهو ما يجب العمل على التخلص منه بكل طريقة . ولما فإن اللجنة ترجو أن تعيد الوزارة النظر في الأعمال التي لم يبدأ فيها بعد أو التي لم يتقدم العمل فيها مقدما يذكر وأن تعمل بالأفاق مع المصالح المختصة على الاقتصاد في سعتها بما يقلل التكاليف لتقليل يظهر أثره في الميزانية القادمة .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتادات هذا الفرع كما يأتي ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

بجبه

٨٩,٢٠٨ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .

١٤٩,٣٣١ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٤٦٤,٦٨١ باب ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٤ - مصلحة الميكانيكا والكهرباء

بلغ المقتر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٦٤,٩٢ ج.م وكان المقتر له في ميزانية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٦٦,٥٤١ ج.م فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٢,٠٤٩ ج.م .

وقد قدر لامتداد الباب الأول " ماهيات وأجرومرتبات " اعتماد قدره ٩٢,٥٨٩ ج.م بزيادة ١,٦٢٥ ج.م عن اعتماد ١٩٣١ - ١٩٣٢ وأنصح أن سبب هذه الزيادة راجع إلى إدراج الوظائف اللازمة لإدارة وصيانة محطات الطلقات الجديدة التي انتهى العمل فيها الآن ، وقد كان الاعتماد اللازم ل هؤلاء الموظفين مدبرا ضمن اعتماد الأعمال الجديدة .

أما الباب الثاني " مصاريف عمومية " فقدر له في المشروع مبلغ ١٣,٥٨٠ ج.م مقابل ١١٧,٤٠٥ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بزيادة ٤,٠٢٤ ج.م ١٩٣٨ ج.م يرجع سببها إلى نفس الأسباب التي كانت سببا في زيادة اعتماد الباب الأول .

وترجع أسباب الزيادة في الباب الأول إلى تعديل في ربط بعض وظائف لأن مددعا يت على ما كان عليه في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وقد رأى مجلس النواب تخفيض المبلغ المدرج لمرتب لمخبري وزارة داخلية في الطور من ٢٤ ج.م إلى ١٨ ج.م ووافقت وزارة الأشغال على ذلك .

وتلاحظ اللجنة أنه حينما توسعت الحكومة في أعمال المباني اضطرت لزيادة كبيرة في الموظفين .

فقد كان عديم سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٨١ وقيمة الأعمال الجديدة ٦٠٨,٠٠٠ ج.م .

فأصبح في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ٣١١ وقيمة الأعمال الجديدة ١,٢٠٠,٠٠٠ ج.م .

وفي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ٣٦٣ وقيمة الأعمال الجديدة ١,٢٠٠,٠٠٠ ج.م .

وفي سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ٣٦٣ وقيمة الأعمال الجديدة ٧٥٦,٠٠٠ ج.م .

والآن وقد دعت ضرورات الاقتصاد للاختصار كثير من المنشآت الجديدة حيث خفض اعتمادها هذا العام إلى ٤٦٤,٦٨١ ج.م فإن عدد الموظفين باق كما هو ٣٦٣ ولذا فإنه يلوح لجنة أن هناك زيادة في عدد الموظفين أكثر مما تدعو له الحاجة .

ولما كان كادر الأري في حاجة للتوسع كما سلف القول . فالجنة تأمل أن ينقل من المباني إلى الأري من يكونون صالحين للعمل في المصلحة الأخيرة بدلا من تركهم بغير عمل في المصلحة الأولى .

أما اعتماد الباب الثاني " مصاريف عمومية " ففيه تخفيض قدره ١٥٩,٤٥٠ ج.م .

وترى اللجنة تشجيع القاعدة العامة التي وافق عليها المجلس تخفيض مبلغ ٨٨ ج.م المدرج في البند ٤ " أنماط وترتبات جزئية " إلى النصف مما يترتب عليه حذف مبلغ ٤٤ ج.م .

وقد أدرج الباب الثالث " أعمال جديدة " اعتماد قدره ٤٦٤,٦٨١ ج.م مقابل ٥٧٦,٥٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أي بتخفيض قدره ٢٩١,٨١٩ ج.م .

لقد قامت مصلحة المباني بمنشآت وعمارات كثيرة هامة . وإذا استثنينا حالات نادرة يمكن القول بأن مباني وزارة الأشغال تنشأ بشكل وتر بمالة تستحق التقدير . وإذا كان لجنة أرى أن تلاحظ شيئا فلا يكون إلا من أمر التكاليف وارتفاعها عما هو متناسب مع حالة الإنشاء العامة . ولكن الباحث في هذا الأمر يرى أن لوزارة الأشغال عددا فيه . فانها تنشئ المباني لإجابة لمطالب مصالح الحكومة الأخرى . ويعمل بها من الفرق والاستعدادات ما تطلبه تلك المصالح .

وما دامت تلك المصالح تتوسع في مطالبها فلا مندوحة من أن تكون التكاليف عالية .

وليس لجنة ملاحظات على اعتماد هذا الباب .

وترجو من المجلس الموافقة على اعتمادات أبواب هذا الفرع كما يأتي :

جيه

٩٢,٥٨٩ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات (كما أقره مجلس النواب) .

١١٠,٤٨٩ باب ٢ - مصاريف عمومية (بنص ٣٤٥ م. عما أقره مجلس النواب) .

٣٦,٠٩٦ باب ٣ - أعمال جديدة (كما أقره مجلس النواب) .

فرع ٥ - مصلحة التنظيم

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٦١,٠٥٠ ج. م. وكان المقتدر له في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣١ مبلغ ٧٠,٤١٧ ج. م. فيكون هناك تخفيض لإجمالي قدره ٩٣,٦٧٣ ج. م. شمل البابين الثاني والثالث

وقد أدرج في الباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " اعتماد قدره ٩٦,٥٩٠ ج. م. مقابل ٨٩,٧١٨ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ زيادة ٦,٨٧٢ ج. م. ويرجع سبب هذه الزيادة إلى قلة اعتمادات الموظفين الذين كانت تدرج ماهياتهم ضمن اعتمادات الأعمال الجديدة في القاهرة وطولان - إلى هذا الباب .

أما اعتماد الباب الثاني " مصاريف عمومية " - فنقدره في المشروع مبلغ ٤٤,٩٨١ ج. م. وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١٠,١٤٦ ج. م. أي بتخفيض قدره ٥١,٦٤٥ ج. م.

وترى اللجنة تخفيض المبالغ الآتية من مختلف البنود هي :

جيه

٥٠ من البند ٤ " أثاث وترميمات جرتية " - بنسبة ٥٠ في المائة من اعتماد البند طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس .

٤٣١ من مبلغ ٢,١٥٧ ج. م. المدرج لتطبيق ضمن اعتماد البند ٦ " مصاريف صيانة الشوارع " بنسبة ٣٠ في المائة طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس .

١٣٧١ من مبلغ ٦,٨٥٧ ج. م. المدرج لتطبيق ضمن اعتماد البند ٧ " مصاريف كسور ورش وضل الشوارع " طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس .

٦٨ من مبلغ ٣٤٠ ج. م. المدرج لتطبيق ضمن اعتماد البند ٧ " مصاريف صيانة الحدائق " طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس .

٢٠ من مبلغ ٤٠ ج. م. المدرج " ثلاثيات والترميمات الجرتية " ضمن اعتماد البند ٣٦ " مصاريف ترقية " طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس .

١,٩٤٠

وقد وافق مجلس النواب على حذف المبالغ الأول والثاني والثالث والخامس وأغفل حذف المبلغ الرابع .

وترى اللجنة تخفيض اعتماد البند ٤ " أثاث وآلات وترميمات جرتية " المقترح بمبلغ ٤٩٠ ج. م. إلى النصف تشميا مع القاعدة العامة التي وافق عليها المجلس مما يترتب عليه حذف ٢٤٥ ج. م.

وقد أدرج في البند ٧ " المخازن " اعتماد قدره ٦٩,٠٧٧ ج. م. مقابل ٧٠,٠٠٠ ج. م. في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد وافقت الوزارة على تخفيضه بنسبة ٢٠ في المائة نظرا لبطء الأسعار في الوقت الحاضر مما يترتب عليه حذف مبلغ ١٣,٨١٥ ج. م.

وقد أدرج في المشروع في البند ٩ " أعمال الصيانة والترميمات " اعتماد قدره ١٠,١٠٣ ج. م. مقابل ٩,٣٧٠ ج. م. في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد رأى مجلس النواب تخفيضه إلى ٩,٠٠٠ ج. م. مما يترتب عليه حذف مبلغ ١,١٠٣ ج. م. وقد رأى مجلس النواب تخفيض المبالغ الآتية من بعض البنود وهي :

جيه

١٦ من المبلغ المخصص للعقيق المدرج في البند ١٠ بنسبة ٢٠ في المائة

١٥ من المبلغ المخصص لتطبيق البغال في البند المذكور .

٣٠٠ من البند ١١ مصاريف مكتب وكل الحكومة في لندن .

٥٥٥ من البند ١٢ تحسينات وأعمال جديدة جرتية .

٢٣٩ من اعتماد البند ١٣ مصاريف ترقية .

١,١٢٥

وقد قدر في المشروع بالبند ١٤ " مصاريف إدارة وصيانة " اعتماد قدره ٩٤,٠٣٠ ج. م. زيادة ٨,٢٦٠ ج. م. عما كان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقدره ٨٥,٧٧٠ ج. م. وترى هذه اللجنة تخفيض الاعتماد إلى ٨٥,٠٠٠ ج. م. مما يترتب عليه حذف مبلغ ٩,٠٣٠ ج. م. وقد وافقت وزارة الأشغال على كل هذه التخفيضات وأقرها جميعها مجلس النواب إلا أنه أغفل تخفيض ٢٤٥ ج. م. الذي رأت هذه اللجنة حذفه من اعتماد البند ٤ " أثاث وآلات وترميمات جرتية " وذلك طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها هذا المجلس ووافق عليه مجلس النواب من تخفيض كل اعتمادات الأثاث والترميمات إلى النصف في ميزانيات مختلف الوزارات والمصالح .

وقد أدرج في المشروع للباب الثالث أعمال جديدة اعتماد قدره ٣٦,٠٩٦ ج. م. مقابل ٥٨,١٧٢ ج. م. أي بتخفيض قدره ٢٢,٠٧٦ ج. م.

وقد وزع هذا الاعتماد على ثلاثة أعمال هي :

جيه

١,٥٩٦ مشرتى عدد وآلات للورشة الأميرية .

٤,٥٠٠ استبدال مكينات طلبات المكس بمكينات ذات الاحتراق الداخلي واستبدال الطلمبات نفسها بطلمبات من طراز جديد .

٣,٠٠٠ إنشاء محطة كهربائية بمستعمرة طره لمصلحة السجون .

٣٦,٠٩٦

وليس لجنة ملاحظات على باقي البنود .

وقد أدرج في المشروع للباب الثالث " أعمال جديدة " اعتماد قدره ١٩٧,١٠٠ ج.م مقابل ٢٠٠,٨٠٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وليس لجنة ملاحظات على اعتمادات هذا الباب .

وترجو من المجلس الموافقة على اعتماد أبواب هذا الفرع كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنبه

٣٣,٣٤٦ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

٤٩,٩٧٣ » ٢ - مصاريف عمومية .

٩٧,١٠٠ » ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٧ - مصلحة الطليحيات

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٦١,٣٣٧ ج.م وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٦٤,٩٨٦ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٣,٦٤٩ ج.م منه ١,٦٦١ ج.م في الباب الثاني " مصاريف عمومية " و ٢,٣٠٠ ج.م في الباب الثالث " أعمال جديدة " وهو كل الاعتماد الذي كان مدرجا لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إذ لم يدرج له شيء في مشروع الميزانية .

أما الباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " ففيه زيادة قدرها ٢١٢ ج.م يرجع سببها إلى قتل اعتمادات الخدم والعاملين من باب الأعمال الجديدة إلى هذا الباب .

وقد أدرج في المشروع للباب الثاني " مصاريف عمومية " اعتماد قدره ١٥,٤٨١ ج.م مقابل ١٧,١٤٢ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وليس لجنة ملاحظات على اعتمادات بنود هذا الباب علما ما يتعلق بالمبلغ المقدّر للأنثاءات وقدره ١٠٥ ج.م ضمن اعتماد البند ٤ " توريدات عمومية " الذي ترى اللجنة تخفيضه إلى النصف طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس مما يقرب عليه حذف مبلغ ٥٢ ج.م

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على الاعتمادين المدرجين لبندى هذا الفرع كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنبه

٤٥,٧٥٦ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

١٥,٤٢٩ باب ٢ - مصاريف عمومية .

وترى اللجنة واجبا عليها أن تشير إلى ما تلاحظه من أن الإنارة في شوارع مدينة القاهرة بصفة عامة ضعيفة وفي هذا خطر على الأمن فضلا عن أنه يظهر المدينة بمظهرها اللاتى بما بين مدن العالم الكبرى .

وترجو من الوزارة أن تسعى في تخفيض أسعار الإضاءة بالاتفاق مع الشركة تمكن بذلك من زيادة الإنارة في شوارع المدينة التي هي في مسيس الحاجة إليها بدون نفقات إضافية وحيدا لو أمكن التوسع في إنارة بعض الشوارع الرئيسية بالكهرباء بجانب الغاز زيادة في هجتها .

وكذلك ترجو اللجنة أن توفق الوزارة في السعي إلى تخفيض أجور الإنارة بالنسبة للأعمال لأن الأسعار الحالية وهي ٢٥ مليا للكلوات في الساعة مفرغة ولا تستحق مع تكاليف توليد القوى الكهربائية في الوقت الحاضر .

أما الباب الثالث " أعمال جديدة " فقد أدرج له في المشروع اعتماد قدره ٦٤,١٠٠ ج.م وكانت المدرج له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١١٣,٠٠٠ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٤٨,٩٠٠ ج.م .

وقد أدرج كذلك في البند ٢٧ فصحة ٣٨٥ من المشروع مبلغ ١٣,٥٥٠ ج.م للأعمال الجديدة الخاصة بقسم مياه الجيزة والجيزة .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات أبواب هذا الفرع كما يأتي:

جنبه

٩٦,٥٩٠ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات (كما أقره مجلس النواب)

٤٤٧,٨٧٦ باب ٢ - مصاريف عمومية (تقصص ج.م عما أقره مجلس النواب)

٦٤,١٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة (كما أقره مجلس النواب)

فرع ٦ - مصلحة المهارى الرئيسية

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٨٠,٤٣٧ ج.م وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٨٩,٤٧٢ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ١٠٩,٠٣٥ ج.م شمل البابين الثاني والثالث .

أما اعتماد الباب الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " ففيه زيادة قدرها ٢٤٥ ج.م يرجع سببها إلى قتل اعتمادات بعض الموظفين والعاملين من باب الأعمال الجديدة إلى الباب الأول .

وقد شمل التخفيض في اعتماد الباب الثاني وقدره ٥٨٠,٥٨٠ ج.م معظم بنود هذا الباب .

وترى اللجنة تخفيض مبلغ ٣٦ ج.م المدرج " لأثاث وترميمات بحرية " ضمن اعتماد البند ٨ " مصروفات تربية " إلى النصف طبقا للقاعدة العامة مما يقرب عليه حذف مبلغ ١٨ ج.م .

وفيا بمخص بالميزانية ترى اللجنة أن شكلها لم يتغير . فوظفوا الإدارة بأقرب
على سالم السابق وكذا قسم القروض والفوائد والاستهلاكات .

الدين المضمون :

يبلغ مجموع الباقي من هذا الدين ٣,٥٢٦,٤٠٠ جنيه استرليني أى
٣,٤٣٨,٢٤٠ جنيه مصرى وهذا بعد استهلاك مبلغ ٥,٧٥٠,١٦٠ جنيه
مصرى وقسطه السنوى للفوائد بواقع ٣ فى المائة مضافا إليه المخصص
للاستهلاك يبلغ ٣,٠٧,١٢٥ جنيه مصرى .

الدين المتناز :

يبلغ مجموع الباقي من الدين الأصيل ٣,٠٦٣,٩٨٠ جنيه استرليني أى
٢,٩٨٦,٩٨٠ جنيه مصرى بما فيه السندات التى أصدرت لاصلاح
السكك الحديدية وشراء عربات ووابورات فى سنة ١٩٠٠ وبلغت فوائده
بواقع ٣ ١/٢ فى المائة سنويا ١,٠٤٥,٣٨٤ جنيه مصرى .

الدين الموحد :

يبلغ الآن هذا الدين ٥٥,٢٥٠,٦٠٠ جنيه استرليني أى ٥٣,٨٦٩,١٩٨
مصرى وبلغت فوائده بواقع ٤ فى المائة سنويا ٢,١٥٤,٧٦٨ جنيه مصرى
ويلاحظ بما تقدم أن الدين المتناز والدين الموحد ليس لهما استهلاك الآن .
وطيه فيكون مجموع هذه الثلاثة الديون كالتالى :

جنيه

الدين المضمون . ٣,٤٣٨,٢٤٠

الدين المتناز . ٢,٩٨٦,٩٨٠

الدين الموحد . ٥٣,٨٦٩,١٩٨

٨٧,١٧٥,٥٥٨

ومجموع الفوائد السنوية واستهلاك الدين المضمون يبلغ ٣,٥٠٧,٢٧٧ جنيه
مصرى كما سبق البيان .

وقد أدرج فى المشروع للفصل الثالث مبلغ ٥٩٤,٦٢٦ جنيه مصرى موزع
كالتالى :

جنيه

بند ٥ القرض العائلى بغائكة ٣ ١/٢ فى المائة (سنة ١٨٩٤) .

بند ٦ قرض الدفاع العائلى بغائكة ٤ فى المائة (سنة ١٨٩١) .

٥٩٤,٦٢٦

جلسة الاثنين ٢٣ صفر سنة ١٣٥١

(٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢)

قسم ١٧ - الدين العمومى

(المقترضة الشيخ المحترم يوسف عالى باشا) .

قدرلنا القسم فى المشروع مبلغ ٤,٣٤٨,٥٣٤ ج ٠ م وكان المقدرله
فى ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ : ٤,٣٤٨,٥٣٤ ج ٠ م فكان هناك زيادة
إيجابية قدرها ٥٠٠ جنيه .

ويتكون هذا القسم من أربعة فصول :

فصل ١ - صندوق الدين .

» ٢ - الدين القونصوليديت .

» ٣ - القروض الثمانية .

» ٤ - الدين غير القونصوليديت .

وقد أدرج للفصل الأول فى المشروع مبلغ ٤,١٦٥,٣ ج ٠ م مقابل
٤,١٧٤,٧ ج ٠ م فى ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وهذا الاتحاد هو عبارة عن
مربعات أعضاء صندوق الدين وموظفيه والمصروفات الخاصة به .

وأدرج للفصل الثانى فى المشروع اتحاد قدره ٥,٠٧,٢٧٧ ج ٠ م موزع
كالتالى :

جنيه

٣,٠٧,١٢٥ بند ٢ - الدين المضمون .

٤,٣٤٨,٥٣٤ » ٣ - المتناز .

٥,٠٧,٢٧٧ » ٤ - الموحد .

١٢,٤٩,٠٠٠

وترى اللجنة أن الدين العمومى باختيار مجموعه لم يطرأ على حالته تغيير
فوشان بين سنة وأخرى وغاية ما فى الأمر أنه كان لدى صندوق الدين قبل
الحرب العامة مئة قوسية يتناول الدول الست الدائنة فأصبحوا الآن
ثلاثة فقط : لهنجوى وفرنساوى وإيطاليا . أما الثلاثة الآخرون فألحهم
ألماني لم يده حق المراقبة الألمانية نظرا لسقوطها بمقتضى معاهدة
فرساي . والثلاث تسمى على حدة حكم الألمانى بمقتضى معاهدة سان جرمن .
والثالث سر عليه حكم زيمليه السابقين على أثر انقطاع العلاقات السياسية بين
مصر وفرنسا عقب الحرب العامة .

جلسة الاثنين ٢٣ صفر سنة ١٣٥١
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٢)

قسم ١٥ - البعثات العلمية

(القرضنة الشيخ المحترم الهراء محمود مري باشا)

بلغ الإحتياج المقدّر للبعثات العلمية في مشروع الميزانية ٩٧,٧٥٠ ج م مقابل ١٤٠,٠٠٠ ج م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بتخفيض قدره ٤٢,٢٥٠ ج م وقد وزع الإحتياج المطلوب كما يأتي :

عدد أعضاء البعثة	الايراد	
	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢
٦٢	٤٢	٤٢
٧٠	٢٧	٢٧
١٥٤	٩٠	٩٠
٣١	١٢	١٢
٤١	٢٧	٢٧
٢٠	٩٠	٩٠
٤٢	٢٢	٢٢
—	٢٠	٢٠
—	—	—
٤٢٠	٢٤٩	٢٤٩

تؤدى قيمة المظروف على إتمام عمله

وأدرج في المشروع للفصل الرابع اعتماد قدره ٢٠٤,٩٧٨ جنيا مصريا
موزع كالآتي :

جنه

١٥٣,٢٩٥ بند ٧ قسط الخزانات .

٢٤,٧٥٠ » ٨ » الخط من قنا إلى أسوان .

١٩,٩٣١ » ٩ » من بورسعيد إلى الاسماعيلية .

١,٦٠٠ » ١٠ » أعمال التطهير في مدخل السويس .

٥,٤٠٢ » ١١ » سكة حديد حلوان .

٢٠٤,٩٧٨

وفي الصفحة ٥٤٣ من المشروع بيان تفصيل لهذه البنود .

وتلاحظ اللجنة فيما يخص البند ٧ قسط الخزانات " أن آخر قسط سيدفع في أول يناير سنة ١٩٣٣ وبذا تكون الحكومة قد سددت كل تكاليف الإنشاء الأول لخزان أسوان بحيث يزول مبلغ ١٥٣,٢٩٥ جنيا مصريا من الميزانيات المقبلة .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على الإحتياج المقدّر لهذا القسم في المشروع وقدره ٤٣,٤٨,٥٣٤ جنيا مصريا وقد وافق عليه مجلس النواب .

قسم ١٨ - مصاريف غير منظورة

أدرج لهذا القسم في المشروع اعتماد قدره ٦٦,٥٣٢ ج م وكان المدرج له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٦٦,٤١٣ ج م .

وقد تبين أن هذا الإحتياج موضوع تحت تصرف وزارة المالية للصرف منه على ما يطرأ من الأعمال غير المنظورة في أية مصلحة من مصالح الحكومة ووزر لوزير المالية التصريح بصرف مبالغ من هذا الإحتياج لا تتجاوز ١,٠٠٠ ج م وما يزيد على ذلك يكون بترخيص من مجلس الوزراء .

وقد قدمت الحكومة إلى مجلس النواب باقتراح تخفيض اعتماد هذا القسم إلى ٤٤,٥٠١ ج م بدلا من ٦٦,٥٣٢ ج م ووافق مجلس النواب على الإلتزام بالتخفيض وهذه اللجنة توافق عليه وترجو من المجلس إقراره .

وترى اللجنة أن هذا التخفيض الكبير في تخصصات البعثات العلمية في مختلف الوزارات أمر يتفق مع رغبات المجلس خصوصا وقد علمت اللجنة من معالي وزير المعارف أن هذا التخفيض لم يعمل جزافا مجرد الاقتصاد ولكنه نتيجة بحث ودرس مستفيض من جميع النواحي أدى إلى التبريل بعثات في المستقبل من وزارة المعارف إلا للضرورة القصوى ومن حصلوا على أرق الشهادات هنا من النواحي للاستفادة من العلم وتطبيقه على العمل في أرق الجامعات الأجنبية مما لا يمكن تعجيله عليها . كما أن لجنة البعثات لن توافق في المستقبل على أن يبعث من الوزارات المختلفة إلا من توافرت فيهم صفات النجابة والإقدام والتفوق من كل الوجهة لتتم معلوماتهم علما وعلملا .

وقد وعد معالي وزير المعارف بأنه لن يقف جهوده عند هذه الأرقام بل إنه سيمتدق في تخفيضها إلى أدنى حد ممكن مع شدة الحرص على عدم ضياع القوائد والمزايا التي تعود على المبعثين وعلى البلاد بأحسن النتائج .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على الإعتياج المقدّر لهذا القسم في المشروع وقدره ٩٧,٧٥٠ ج م . وقد أقره مجلس النواب .

بند ٧ - مكافآت للأفراد المقتربين والبوليس وخفر السواحل عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية مقدرها في هذا العام ٨١٠ هـ ج. م. مقابل ١٢,٢٣٠ في العام الماضي بتفويض قدره ٦,٤١٠ ج. م.

وفي الفصل الثاني معاشات ومكافآت عن خدمات عسكرية :

بند ٩ - تجويض الخدمة المرفوتين والمقدر له ١٢,٠٠٠ ج. م. في هذا العام مقابل ١٣,٠٠٠ ج. م. في السنة الماضية بوفر ١,٠٠٠ ج. م.

بند ١٠ - مكافآت القترعين للجيش عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية وقد قدره ٢٥,٦٠٠ ج. م. في هذا العام مقابل ٤٩,٦٠٠ ج. م. في السنة الماضية بوفر ٢٤,٠٠٠ ج. م.

وفي الفصل الثالث استبدال المعاشات :

بند ١١ - استبدال معاشات ملكية لا تزيد عن ٥٠٠ مليم في الشهر وقدره ٣,٠٠٠ ج. م. في هذا العام مقابل ٤,٥٠٠ ج. م. في السنة الماضية بوفر ١,٥٠٠ ج. م.

بند ١٢ - استبدال معاشات عسكرية لا تزيد عن ٥٠٠ مليم في الشهر وقد قدره ٣٠٠ ج. م. مقابل ٥٠٠ ج. م. في السنة الماضية بوفر ٢٠٠ ج. م.

وفي الفصل الرابع صريبات فرقة البال المصرية :

بند ١٤ - "صريبات ومكافآت ومساعدات" وقد قدره في المشروع مبلغ ٨١,٠٠٠ ج. م. مقابل ١٧٤,٠٠٠ ج. م. في السنة الماضية بوفر قدره ٩٣,٠٠٠ ج. م.

فتكون الزيادة الحقيقية في المعاشات والمكافآت والامانات من كل نوع هي ٢٩٢,٨٩٠ ج. م. كما سبق البيان .

وترى اللجنة أن المعاشات والمكافآت الملكية والعسكرية قد تضاءلت تضعضاً مطرداً منذ صدرت المراسم بقوانين رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل المعاشات الملكية، ودرج ٤٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع لأئحة موقفة لتقاعد الموظفين الزائمين على الحاجة، والمرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، والمرسوم بقانون رقم ٦٠ الخاص بمكافآت للصولات ومن رأى اللجنة أن كل هذه القوانين إنما عملت لمصلحة الموظفين وتلاحظ أن هذه الزيادة المطردة في ربط المعاشات أصبحت عملاً تقليلاً على الخزنة وتلحق بسرعة معالجة الحال بأول فرصة بإعادة النظر في لوائح المعاشات التي وضعت في ظروف كانت حالة الخزنة تسمح بهذا السواء الكبير في المعاشات.

ولا يهون اللجنة هنا أن تنوع هذه السرور إلى ما قامت به الحكومة من إلغاء القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع لأئحة موقفة لتقاعد الموظفين الزائمين على الحاجة .

وقد أدرج ضمن الاتحاد المخصص لمعاشات ومكافآت عن خدمات ملكية احتداد قدره ٥٠٠ هـ ج. م. مخصص لدفن من يتوفى من الموظفين . فقدرى العمل على أن كل موظف يتوفى ويقتدى من أسرة شهادة موقع عليها من اثنين من الموظفين تدل على إصابته حتى ولو كان مريضاً قد تركه لم ملاكاً خدر بالآلاف الجنيئات - تصرف لهم الحكومة مائة شهر لمصاريف خدته وجنازته بحيث لا تزيد قيمة ما يصرف على ٥٠ جنيهاً .

جلسة الثلاثاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥١ (٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢)

قسم ١٦ - معاشات ومكافآت

(انظر خضرة الشيخ انظره الفراء محمود مري باشا)

قدر لهذا القسم في مشروع ميزانية هذا العام ٢,٢٨٠,١١٠ ج. م. مقابل ١,٩٨٧,٢٢٠ ج. م. في السنة الماضية بزيادة ٢٩٢,٨٩٠ ج. م. كاليان الآتي :

فصل ١ - معاشات ومكافآت عن خدمات ملكية

بند ١ - معاشات منوحة بمقتضى اللوائح وقد قدر لها في هذا العام ١,٣٣٠,٠٠٠ ج. م. مقابل ١,٢٠٠,٠٠٠ ج. م. في السنة الماضية بزيادة ١٣٠,٠٠٠ ج. م.

بند ٥ - مكافآت منوحة بمقتضى لوائح وقد قدر لها في هذا العام ١,١٥٠,٠٠٠ ج. م. مقابل ١,٠٥٠,٠٠٠ ج. م. في العام الماضي بزيادة ١٠٠,٠٠٠ ج. م.

فصل ٢ - معاشات ومكافآت عن خدمة عسكرية

بند ٨ - معاشات منوحة بمقتضى اللوائح مقدرة في هذا العام ٢٣٢,٨٠٠ ج. م. مقابل ٢٥٩,٨٠٠ ج. م. في العام الماضي بزيادة ٢٧,٠٠٠ ج. م.

فصل ٣ - استبدال المعاشات

بند ١٣ - استبدال اختياري مقدرة في هذا العام ٦٥,٠٠٠ ج. م. في العام الماضي بزيادة ٣٣,٥٠٠ ج. م.

وجمع الزيادة في كل الفصول تبلغ ٤٧٩,٠٠٠ ج. م. وقد خفض منها ١٨٦,١١٠ ج. م. كاليان الآتي :

في الفصل الأول معاشات ومكافآت عن خدمات ملكية :

بند ٦ - مكافآت استثنائية بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٢ وقد قدر لها في هذا العام ١٠٥,٠٠٠ ج. م. مقابل ٧٠,٠٠٠ ج. م. في السنة الماضية بتفويض ٦٠,٠٠٠ ج. م.

ولم يقصد بهذا البديل أن يكون نوعاً من أنواع الإيرادات للدولة وإنما قصد به أن يدفع مكافأة لمن يقومون بإداء الخدمة العسكرية بالقفل . وبما أن البديل العسكري لم يخفص فلا محل إذن لتخفيض مكافأة المتقربين .

لذلك ترى اللجنة بقاء اعتماد البند ٧ "مكافآت للأفراد المتقربين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية" على ما كان عليه في سنة ١٩٣١ أى ١٢,٢٢٠ ج م . بدلا من ٥٠,٨١٠ ج م .

وكذلك ترى أن يحذف ربط البند ١٠ "مكافآت للمتقربين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية" بأن يزداد من ٢٥,٦٠٠ ج م إلى ٤٠,٠٠٠ ج م وهو متوسط ما صرف فعلا في السنوات ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ .

بناء على ذلك يكون اعتمادهم ١٦ "معاشرات ومكافآت" ٢٠,٤٢٠,٢٩٠ ج م بدلا من ٣,٢٨٠,١١٠ وهو ما ترجو من المجلس الموافقة عليه .

جلسة الاثنين ٣٠ صفر سنة ١٣٥١

(٤ يولية سنة ١٩٣٢)

قسم ١٣ - وزارة المواصلات

(المقرر حضرة شيخ المحترم عبد الحيد سليمان دغا) .

قدر لمصروفات هذا القسم في المشروع مبلغ ٦,٤٣١,٠٤٩ ج م وكان مقداره في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٧,٠٣٣,٩٢٧ ج م فيكون هناك تخفيض ليحتمل قدره ٦٠٣,٨٧٨ ج م .

وتشمل هذه الوزارة ستة فروع هي :

- ١ - ديوان العموم .
- ٢ - السلك الحديدية .
- ٣ - الطرقات والتليفون .
- ٤ - البريد .
- ٥ - المواني والمنازل .
- ٦ - الطرق والنجارى .

وفي كل هذه الفروع تخفيضات ما عدا الأولى والسادس فهما زيادة

١٩٣,١٣٢ ج م .

وترى اللجنة أن هذه الامانة يجب أن تقتصر على الفقراء المعدمين من صغار المواطنين الذين لا مال لهم ولا أملاك ولذلك ترى تخفيض هذا الاعتماد إلى ٣,٠٠٠ ج م .

وكذلك أدرج ضمن الفصل الأول مبلغ ٣٣,٠٠٠ ج م لمساعدات عائلات الموظفين المحتاجين .

وبحيث إنه تبين أن ما صرف فعلا في سنة ١٩٣٠ من هذا الاعتماد بلغ ١٤,٤١٦ ج م . فترى اللجنة تخفيض الاعتماد المدرج في المشروع إلى ١٥,٠٠٠ ج م فقط .

إن هذه الميزات الكثيرة التي يتمتع بها الموظفون أمر يستلفت النظر فأنها تفرى الشبان لتطلع إلى الوظائف فضلا عن أنها تحدث من غير شك نتائج عكسية إذ أن الموظف وهو يرى نفسه وقد صنعت له حكومته كل شيء لا يكثر للمسئولية الملقاة على عاتقه نحو نفسه وعائلته ، لذلك أصبح أنكاليا بكل ما في هذه الكلمة من معان لا يعتمد على نفسه كثيرا في مكافحة الحياة وما يؤسف له أن طبقة الشبان المعلمين الذين تنتظر منهم أن يسبوا بالبلاد بمقدرة وكفاية عند ما يأتي دورهم هم أيضا ينظرون إلى الوظائف كأنها كل محتنام في الحياة ، وما يثبت ذلك هذا التزامم العنف على التوظف ووجود جيش حرار من المعلمين بلا عمل .

لذلك ترى اللجنة أن واجب الحكومة بل واجب البرلمان أن يوجد نظاما جديدا لمعاشات ومكافآت الموظفين يتفق مع العصر الحاضر كنظام البنوك أو الشركات الكبيرة مثلا بحيث يشعر الموظف دائما بالمسئولية العظيمة الملقاة على عاتقه نحو نفسه ونحو من هو مكافأ بإماتهم حتى لا يحصل له ولهم اليأس الذي نرى كثيرا من الموظفين وأسرههم بقعود فيه ، وكل ما تأتته الحكومة من الاغداق عليهم لا يفيدهم شيئا لأن المبدأ حقير في حد ذاته .

أما مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج م الذي وضع بالميزانية للاستبدال الاختياري للمعاشات ترى اللجنة أنه إذا استعمل بحكمة تكون النتيجة من غير شك تخفيف الضغط على الميزانية في المستقبل القريب وهي لذلك ترى الموافقة عليه .

أما أهم التخفيضات التي حصلت في هذا الباب فهي مكافآت للأفراد المتقربين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية حيث خفض إلى النصف فبعد أن كان يصرف العسكري الذي أدى الخدمة الإلزامية بمجاله مرضية عشرين جنيا ليكون له رأس مال صغير بعد خروجه من الخدمة يمكنه من السير في حياة جديدة تتناسب مع حالته الأولى قبل دخوله الخدمة وهو أقل ما يمكن . قد خفض إلى عشرة جنيات فقط . وترى اللجنة في هذا إجحافا بهذه الطبقة الفقيرة العاملة التي قامت بما عليها من واجبات في خدمة البلاد بكل إخلاص وأمانة . مع العلم بأن الطبقة القادرة في الشعب من المقربين يشتررون أنفسهم عادة من الخدمة العسكرية ببديل قسدي لثلاثة البولة أفله عشرون جنيا مصريا .

فرع ١ - ديوان العموم

يشمل هذا الفرع أربعة أقسام هي :

(١) الإدارة العامة .

(ب) قسم النقل الميكانيكي .

(ج) « الطيران المدني » .

(د) « الملاحة الداخلية » .

وقد قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ١٧٠,٤٠٤ ج. م وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١٥٤,٧٦٧ ج. م فتكون هناك زيادة قدرها ١٥,٦٣٧ ج. م تناولت الأبواب الثلاثة :

في الباب الأول « ماحيات وأجرومريتات » زيادة قدرها ٣٠٢ ج. م نشأت من زيادة عدد سائق السيارات في قسم النقل الميكانيكي .

وفي الباب الثاني « مصاريف عمومية » زيادة قدرها ٧,٩٥١ ج. م نشأت من زيادة مبلغ ٨,٥٠٣ ج. م في بعض البنود وتخفيض مبلغ ٥٥٢ ج. م في البعض الآخر .

ويرجع أهم أسباب الزيادة أولا : إلى زيادة مبلغ ٢,٧٠٠ ج. م في البند ١٠ « صيانة وتصلّيات » لإدراج مبلغ ٥٥٠ ج. م لأول مرة لمطازر الدخيلة ومبلغ ٢,٢٠٠ ج. م زيادة على اعتماد المدرج في المشروع لصيانة مركبات النقل الميكانيكي ، ثانيا : إلى زيادة مبلغ ٥,٧٥٠ ج. م في اعتماد البند ١٢ « إعانات » فقد كان المدرج له في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ١٣,٤٤٢ ج. م فزاد في المشروع إلى ١٩,١٩٢ ج. م .

وتربح أصحاب هذه الزيادة إلى إدراج المبالغ الآتية لأول مرة في المشروع وهي :

- جنيه ٥٠٠٠ إعانة لشركة بنك مصر للطيران .
- ٥٠٠ « تشجيعية للشبان المصريين لحصولهم على شهادة طيار .
- ٢٥٠ « لتأدي الطيران المصري نظير عدم تنازل الحكومة عن رسوم نزول الطائرات .

وترى هذه اللجنة تخفيض اعتماد البند ٤ « إكاث وترجمات » المدرج له في المشروع مبلغ ٧٥ ج. م إلى النصف تمثيا مع القاعدة العامة التي وافق عليها المجلس مما يقرب عليه حذف مبلغ ٣٧ ج. م .

وقد رأى مجلس النواب تخفيض اعتماد البند ١١ « مصاريف شربة » وقدره ٦٠٠ ج. م إلى النصف مما يقرب عليه حذف ٣٠٠ ج. م .

أما اعتماد الباب الثالث « أعمال جديدة » فبها زيادة قدرها ٧,٣٨٤ ج. م فقد بلغ المدرج في المشروع لهذا الباب ٢٣,١٨٤ ج. م مقابل ١٥,٨٠٠ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ويرجع سبب هذه الزيادة إلى إدراج مبلغ ٨,٥٠٠ ج. م في المشروع لأعمال خاصة بمطار المطلة لم يكن لها اعتماد في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

ويسر اللجنة أن تلمت أن الحكومة مهتمة بالنظر في أمر النقل الميكانيكي الذي تبلغ مصاريفه مبلغا ضخما وأن لجنة وكلاء الوزارات قائمة الآن بفحص هذا الموضوع بأمل الوصول إلى طريقة يتحقق منها اقتصاد كبير فنيا ينفع حل هذا القسم . وهي تأمل أن تتم مباحث لجنة وكلاء الوزارات في القريب العاجل وأن يظهر أثر عملها في الاقتصاد بوفر كبير يتحقق في الحساب الختامي لهذه السنة .

وتربو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما يأتي ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

- ٦٠,٥٤٨ باب ١ - ماحيات وأجرومريتات .
- ٨٦,٣٣٥ « ٢ - مصاريف عمومية .
- ٢٣,١٨٤ « ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٢ - السكك الحديدية

إن مصلحة السكك الحديدية هي أكبر المصالح التابعة لوزارة المواصلات . ولها في الميزانية أهمية خاصة بصفتها من أكبر موارد الدولة المالية المستمرة فيها رأس مال يبلغ نحو خمسة وخمسين مليون جنيه .

وفي الجدول الآتي بيان بإيراداتها ومصروفاتها وصافي أرباحها من سنة ١٩٢٥ لآن :

سنة	الإيرادات الصافية	المصروفات الصافية	صافي الأرباح	قيمة رأس المال	نسبة الأرباح لرأس المال
١٩٢٥ - ١٩٢٦	٧٣٥٦٠٠١	٤٦١٢٠٠٠	٢٧٤٤٠٠١	٣٠٤٠١٨٥٠	٩ %
١٩٢٦ - ١٩٢٧	٧٤٤٣٦٨١	٥٣٧٧٠٠١	٢٢٤٥٩٨٠	٢١٥١٧٢٥٠	١٠,٢١ %
١٩٢٧ - ١٩٢٨	٧١١٣٢٧٢	٦٧٢٣١٢٣	٢٤٤٠١٤٩	٢٢٥٧٢٩١٠	١٠,٦٥ %
١٩٢٨ - ١٩٢٩	٦٢٨١١٦٦	٤١٢٢٠٤٥	٣٠٤١١٢١	٢٢٣٧٢٨٣٦	١٠,٩١ %
١٩٢٩ - ١٩٣٠	٧٠٢٨٨٩٤	٤٠٧١٢٥٠	٢٩٦٦٦٤٤	٢٢٨٢٢٤٧	١٢,٨٧ %
١٩٣٠ - ١٩٣١	٦٠٣٧٧٠٥	٤٠٧١١٥٥	١٩٦٠٥٥٠	٢٢٩٣٢٤١	٨,٥٦ %
١٩٣١ - ١٩٣٢ (معدل ربحية)	٤٨٥٠٠٠٠	٣٦٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٢٥٢٥٠٠٠٠	٤,٣٤ %

ومن هذا الجدول يرى أن مركز السكك الحديدية وتطوّر . فانه بين سنة ١٩٢٥ - ١٩٣٠ كان متوسط الأرباح نحو ثمانية ونصف في المائة وهو ربح عظيم إذا لو حظ أن رأس المال هو ما يقرب من ٣٥ مليون جنيه .

نعم في سنة ١٩٣١ انخفض صافي الأرباح من ٢,٩٦٢,٦٥٩ ج. م إلى ١,٩٦٠,٥٠٠ ج. م ويقتصر أن يخفّض هذا العام إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ ج. م .

وظاهر مما ذكر بحالیه أن في اعتداد الباب الأول تخفيضا قدره ١٠٠,٣٤٨ ج.م. ٤ ، وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

أما اعتداد الباب الثاني "مصاريف عمومية" فنقدناها في المشروع مبلغ ١٩١٧,٢٢٠ ج.م. مقابل ٢,٢٦٥,١٠٠ ج.م. في سنة ١٩٣٢-١٩٣٣ بتخفيض قدره ٣٤٧,٨٨٠ ج.م. .

وقد استعرضت اللجنة بنود هذا الباب فوجدت أن التخفيض تناول معظمها وأن في اعتداد البند ١٤ "مصاريف متنوعة وغير منظورة" زيادة قدرها ٢٢,٦٧٠ ج.م. يرجع سببها إلى إدراج المبالغ الآتية :

جبه	٢٠,٠٠٠
لجور السكك الحديدية المزمع عقده بمدينة القاهرة في سنة ١٩٣٣	
مهمات وصيانة الموتوسيكلات المخصصة لمراقبة الطرق.	٤,٠٠٠
مكافآت أعضاء وسكّير مجلس إدارة السكك الحديدية والتلفرات والتلفونات .	٢,٠٠٠
	<hr/> ٣٦,٠٠٠ <hr/>

وفذلك مقابل لإجراؤه تخفيض في بعض مفردات هذا البند أدى إلى قصر الزيادة على ٢٢,٦٧٠ ج.م. :

وقد أدرج في البند المشار إليه مبلغ ٥,٠٣٠ ج.م. لتسيير بواخر نيابة (وفذلك من ضمن مهمات ولحم) وتذكر اللجنة أن عدد هذه البواخر هو كالتالي :

عدد	٦
بواخر نيابة .	
١٨ حوامة .	
١٢ صندلا .	
	<hr/> ٣٦ <hr/>

أما الخطوط التي تسييرها هذه البواخر فهي أربعة هذا بيانها :

- أولا - خط المراغة - أحميم .
- ثانيا - خط جريا - البينا - أولاد خلف .
- ثالثا - خط نجح حمادي - الرئيسية - دشنا .
- رابعا - مديّة قصر النيل .

ولقد طلت اللجنة أن تشغيل هذه المراكب لا يأتي بريح . غير أنه لم يكن الفرض الأساسي من تسيير هذه البواخر هو الريح بل تسهيل الانتقال بين جهات محرومة من المواصلات بالسكك الحديدية بدلا من إنشاء خطوط حديدية لها تأتي بمضارة أكثر من تشغيل البواخر بكثير .

يكن هذا الانخفاض الكبير في الأرباح يرجع إلى الحالة الاقتصادية العامة في نلفت شدة أزمتها درجة ليس لها مثل من قبل .

فإذا متأثرت السكك الحديدية بهذه الحالة الاقتصادية هذا التأثير الشديد فإن هذا لا يدل على أي ضعف في مركزها . بل تعود السكك الحديدية بمجرد زوال الأزمة لإمداد الريح الكبير على الخزانة .

وبما يجب التنويه به أن الوزارة بمجرد أن شرعت بانخفاض الإيرادات السكك الحديدية لسبب الأزمة انخفاضا كبيرا اتخذت في الحال إجراءات حاسمة لتقليل المصروفات . فألغت بعض قطارات الركاب والبضاعة واقتصدت كل ما يمكن اقتصاده . ولولا هذا الخنز والسرعة في العمل لنت أن أرباح السكك الحديدية كثيرا . ولقد كان الاقتصاد الذي بلغت إليه مصححة السكك الحديدية اقتصادا معتدلا معقولا راضى فيه ألا تتجاوز حدود الاقتصاد بما قد يضر بصالح العمل أو سلامة السفر. فهي قد أثبتت هذا وسطا وهذه اللجنة تسطر قدرها لما قامت به الوزارة في هذا الشأن .

ولقد كان إنشاء مجلس إدارة لهذه المصلحة يفصل بسرعة في الأمور التي تعرض عليه أترق تسهيل مهمة القائمين بإدارة السكك الحديدية على مواجهة الموقف الصعب الذي سببه الأزمة . ومنذ إنشاء ذلك المجلس أصبحت أعمال هذه المصلحة تسيير على الطرق التجارية لا البيروقراطية . والأخيرة كما لا ينبغي أن تقتضى مع صالح العمل في مصلحة كريمة كهذه عملها تجارى قبل أي شيء خصوصا في أوقات الأزمات المالية .

وهذه اللجنة تنظر لمستقبل السكك الحديدية في مصر - إذا استمرت إدارتها حسنة كما هي الآن - بكل اطمئنان ولا يقلقها انخفاض الريح في العام الماضي إلى $\frac{1}{2}$ هـ في المائة وفي هذا العام إلى $\frac{3}{4}$ فهي واثقة أن هذه حالة مؤقتة تزول بمجرد زوال سببها ألا وهو الحالة الاقتصادية الشديدة التي يواجهها العالم أجمع .

• •

قدّرت اعتادات هذا الفرع في المشروع بمبلغ ٤٠٤٨,٧٢٠ ج.م. وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٤,٦٦٧,٥٤٨ ج.م. فيكون هناك تخفيض قدره ٦١٨,٨٢٨ ج.م. شمل الأبواب الثلاثة بالتوزيع الآتي :

جبه	١٠٠,٣٤٨
في الباب الأول - ماهيات وأجر ومربيات .	
٣٤٧,٨٨٠	» الثاني - مصاريف عمومية .
١٧٠,٦٠٠	» الثالث - أعمال جديدة .
<hr/> ٦١٨,٨٢٨ <hr/>	

وقد وزعت الاعتادات الخاصة بهذا الفرع على خمسة فصول هي :

- ١ - الإدارة العمومية .
- ٢ - هندسة السكك .
- ٣ - الواورات .
- ٤ - العربات .
- ٥ - قسم الحركة .

قرع ٣ - التلغرافات والتليفونات

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٧٦٨,٦٤٤ ج.م وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٨١١,٠٨٦ ج.م فيكون هناك تخفيض لإجمالي قدره ٤٢,٤٤٢ ج.م نتج من تخفيض مبلغ ٣٤,٢٠٩ ج.م في الباب الأول "ماهيات وأبهر ومراتبات" وبمبلغ ٥٨,٣٦٣ ج.م في الباب الثاني "مصاريف عمومية" وزيادة مبلغ ٥,٠٣٠ ج.م في الباب الثالث "أعمال جديدة".

وقد قدر الاعتماد المطلوب للباب الأول بمبلغ ٤٧٦,٦٤٥ ج.م ويرجع السبب في تخفيضه عما كان مقدرا له في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى سياسة الوفرة في الوظائف ولإدخال نظام التليفون الأوتوماتيكي في مدينة القاهرة.

وقد قدر الاعتماد المطلوب للباب الثاني "مصاريف عمومية" في المشروع بمبلغ ١٤٧,٥٦٩ ج.م بتقص قدره ٥٨,٣٦٣ ج.م عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وقد شمل هذا التخفيض معظم بنود هذا الباب وقد خفض مجلس النواب بموافقة وزارة المواصلات المبالغ الآتية :

جنيه

١,٠٠٠ من اعتماد البند ٣ "مطبوعات وأدوات كتابية" نظرا لمبوط الأسعار.

٨٤٠ من اعتماد البند ٥ "كسوى" نظرا لرخس أثمان الملابس.

٣٣٥

من مبلغ ٦٥٠ ج.م المدرج للأثاث الثابت والمنقول ضمن البند ٨ "مصاريف متنوعة وغير منظورة" بسبب النصف طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس.

٢,١٦٥

أما اعتماد الباب الثالث "أعمال جديدة" فقد قدر له في المشروع مبلغ ١٤٤,٤٣٠ ج.م مقابل ٩٤,٤٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ زيادة قدرها ٥٠,٠٣٠ ج.م وقد اتضح أن الزيادة كلها تنحصر في البند ١٦ "الأعمال التي سبق البدء فيها" وهي الموصفة بالصقعة ٤٨٨ من المشروع وفيما يلي بيان تفصيل للجزء الأكبر من هذه الزيادة :

جنيه

١٥,٠٠٠ زيادة في الاعتماد المدرج في المشروع عما كان مقدرا له عند خط تحت الأرض من مصر إلى الاسكندرية إذ كان المقدار ٥٠٠,٠٠٠ ج.م

فأدرج له ٢٠,٠٠٠ ج.م في المشروع.

وقد جرت مصلحة السكك الحديدية تسيير سيارات خاصة بها دفعا لمزاولة سيارات الأهالي لها. ولكن التجربة لم تسفر عن نجاح كبير. ولذا لم ترم المصلحة التوسع في هذا الموضوع. ووجهت عناية خاصة بنحو مراقبة سيارات الأهالي مراقبة تدفع بها المزاولة غير المشروعة. وقد أدرجت لهذا العمل كما سبق القول مبلغ ٤,٠٠٠ ج.م لمصاريف هذه المراقبة.

وقد خفض مجلس النواب بموافقة الوزارة المبالغ الآتية وهي :

جنيه

٢٥٠ من اعتماد البند ٣ "مطبوعات وأدوات كتابية" لتصرف ربط البند على ٣,٥٠٠ ج.م نظرا لمبوط الأسعار.

١٩٠ من اعتماد البند ٧ "أثاث ثابت ومنقول" بنسبة النصف طبقا للقاعدة العامة التي وافق عليها المجلس.

٥٠ من بند ١٣ "كسوى" لتصرف ربط البند على ٦١٠ ج.م نظرا لرخس أثمان الملابس.

٥٠٠ من بند ١٥ "مصاريف الخفر والنظاميين" ليكون ربط البند ٣,٥٣٠ ج.م بدلا من ٤,٠٣٠ ج.م.

٧٥ من الاعتماد المدرج للأثاث الثابت والمنقول ضمن بند ٤١ "مصاريف متنوعة وغير منظورة" باعتبار النصف تمشيا مع القاعدة العامة التي وافق عليها المجلس.

١,٠٦٥

أما الباب الثالث "أعمال جديدة" فقد قدر له اعتماد في المشروع قدره ٣٠٦,٥٠٠ ج.م مقابل ٤٧٧,١٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى بتقص قدره ١٧٠,٦٠٠ ج.م وهذه الاعتمادات موزعة على حملة صوف من الأعمال مينة تفصيلها في الصفحات من ٤٦٦ إلى ٤٧٠ من مشروع الميزانية.

وقد قرر مجلس النواب بموافقة الوزارة حذف مبلغ ٤,٠٠٠ ج.م للمدرسة لكرية خط حلوان حيث قد عدل عن السير في هذا المشروع مراعاة للظروف الاقتصادية الحاضرة.

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات أبواب هذا الفرع كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنيه

١,٨٢٥,٠٠٠ باب ١ - ماهيات وأبهر ومراتبات.

١,٩١٦,١٥٥ « ٢ - مصاريف عمومية.

٣٠٢,٥٠٠ « ٣ - أعمال جديدة.

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على بابي هذا الفرع كما يأتي ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

بنية

٤٧٩,١٥ باب ١ - ماهيات وأجرومريات .

٢١١,٣٥٤ ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٥ - الموائى والمنائر

قدر لاعتاد هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٣١,١٥٦ ج. م وكان المقدّر له في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٧٦,٩٥٩ ج. م فيكون هناك تخفيض إجمالى قدره ٤٥,٣٠٣ ج. م نشأ من تخفيض مبلغ ٥٠,٠٤٥ ج. م في اعتاد الباب الثالث " أعمال جديدة " مقابل زيادة ٤,٧٤٢ ج. م في اعتادى البابين الأول والثانى .

وقد بلغت اعتادات الباب الأول " ماهيات وأجرومريات " في المشروع ١١٧,٧٤٣ ج. م مقابلها مبلغ ١١٣,٩٦١ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ زيادة قدرها ٣,٧٨٢ ج. م و ربح السبب في ذلك أن تخفيض المبلغ المستعمل باعتباره منظورا عدم اتمام صرفه من ٧٥٠٠ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ٢,٠٠٠ ج. م في المشروع .

أما الباب الثانى " مصاريف عمومية " فقد أدرج له في المشروع اعتاد قدره ٧٨,٣٩٨ ج. م مقابل ٧٧,٤٣٨ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ زيادة قدرها ٩٦٠ ج. م نشأت أولا - من زيادة ٨,٢٨٨ ج. م في بعض البنود أهمها مبلغ ٦,٥٠٠ ج. م في بند ١٤ " صيانة وترميمات وتجديدات " وثانيا - من تخفيض مبلغ ٨,٦٨ ج. م في البنود الأخرى .

ويرجع سبب الزيادة في اعتاد البند ١٤ إلى ادراج مبلغ ٦,٠٠٠ ج. م لأول مرة في المشروع لشراء وتركيب اجهزة التبليط .

وترى اللجنة تخفيض اعتاد البند ٦ " اثاث وترميمات جزئية " المدرج له مبلغ ١٠٦ ج. م في المشروع إلى النصف طبقا للقاعدة العامة التى وافق عليها المجلس مما يقرب عليه حذف مبلغ ٥٣ ج. م .

أما اعتاد الباب الثالث " أعمال جديدة " فقد أدرج له في المشروع مبلغ ٣٥,٥١٥ ج. م مقابل ٨٥,٥٦٠ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ تخفيض قدره ٥٠,٠٤٥ ج. م .

بنية
١٦,٠٠٠ أدرج لمائى وجهيزات التليفون الأوتوماتيكى بالاسكندرية ولم يكن مدرجا لذلك اعتاد في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

١٥,٢٠٠ لإنشاء مركز جديد للسفرال بمصر الجديدة ولم يكن مدرجا لذلك اعتاد في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وتود اللجنة أن تسطر كلمة شكر للوزارة وللقائمين بأعمال التليفونات على التوسع الذى تم في الخطوط التليفونية ، وعلى التحسين الكبير الجلى الظاهر الذى تم الآن في طرق المخابرات التليفونية مما جعلها تضارع أحسن التليفونات في البلاد الراقية .

وترجو من المجلس الموافقة على اعتادات أبواب هذا الفرع كما يأتي ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

بنية

٤٧٦,٦٤٥ باب ١ - ماهيات وأجرومريات .

١٤٥,٤٠٤ ٢ - مصاريف عمومية .

١٤٤,٤٣٠ ٣ - أعمال جديدة .

فرع ٤ - البريد

قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٦٨٩,١٢٠ ج. م وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٧١٧,٥٦٤ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ٢٨,٤٤٤ ج. م شمل بابي هذا الفرع .

وقد أدرج للباب الأول " ماهيات وأجرومريات " في المشروع اعتاد قدره ٤٧٩,١٥٥ ج. م مقابل ٤٩٣,٦٨٢ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى بتخفيض قدره ١٧,٦٦٧ ج. م وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب .

وكذلك قدر للباب الثانى " مصاريف عمومية " اعتاد قدره ٢١٣,١٠٥ ج. م وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٢٢٣,٨٨٢ ج. م أى بتخفيض قدره ١٠,٧٧٧ ج. م وليس للجنة ملاحظات على بنود هذا الباب سوى تخفيض المبلغ المدرج للعليق وقدره ٥,١٠٠ ج. م ضمن اعتاد البند ٢ " مصاريف استئثار البوئل سفر وتقل " بنسبة ٢٠ بالمائة والمبلغين المدرجين للآلات والترميمات وقدرها ١,٤٥٢ ج. م - ١٠ ج. م في البندين ١٩ و ١٥ إلى النصف وذلك طبقا للقاعدة العامة التى وافق عليها المجلس .

وترجو اللجنة أن تستمر أعمال البريد - رغم التخفيضات التى أجريت - بالنظام الحسن الذى أصبح محل تقدير الجميع .

وقد قدر احتياج الباب الثاني "مصاريف عمومية" بمبلغ ١٥٥,٦٥٤ ج.م مقابل ١٥٧,٣٥٩ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بتخفيض قدره ٧٠٥ ج.م شمل بعض بنود هذا الباب .

وليس لجنة ملاحظات على هذه البنود عدا ما يخص بتخفيض الاعتماد المدرج لبند ١٠ "أثاث وترميمات جزئية" وقدره ٥٠ ج.م إلى النصف طبقا للقاعدة العامة مما يقترب عليه حذف مبلغ ٢٥ ج.م .

وقد أدرج للباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد قدره ٣٢٠,٦٥٠ ج.م مقابل ٣٠٤,٦٩٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بزيادة قدرها ٩٦٠ ج.م . وقد تبينت تفصيلات هذه الأعمال في البنود من ١٢ إلى ١٥ بالصفحة ٥٢١ من مشروع الميزانية .

وترجع أسباب الزيادة في الاعتماد إلى إدراج المبالغ اللازمة لامام كوبري قصر النيل وكوبري بنها وقد أدرج للأول مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج.م وللثاني مبلغ ٩٠,٠٠٠ ج.م وذلك نظرا لما أظهره الماولان القامان بالعمل من استبدادهما لهنر الأعمال في نهاية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

وتود اللجنة أن تفت النظر للمبالغ الكبيرة التي جمعت على ذمة إنشاء سكك زراعية . ولم تنشأ بعد والتي تبلغ حوالي ٣٠٠,٠٠٠ ج.م . وهي ترجو أن توجه الوزارة عنايتها نحو سرعة إنشاء هذه السكك لانتفاع بها واغتناما لفرصة انخفاض الأسعار ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لإيجاد عمل لفقراء الهمال في هذه الضائقة المالية الشديدة .

ولقد سلمت اللجنة أن وزارة المواصلات رأت مراعاة لمخالة الاقتصادية العامة ، أن تؤجل في الوقت الحاضر تحصيل الرسوم الإضافية المفروضة على الأطنان لإنشاء سكك زراعية جديدة .

وترجو من المجلس الموافقة على اعتمادات أبواب هذا الفرع كما يأتي ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

بنية

١ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات . ٤٦,٢٠١

٢ - مصاريف عمومية . ١٥٥,٦٢٩

٣ - أعمال جديدة . ٣٢٠,٦٥٠

وقد تبينت تفصيلات هذه الأعمال في البدين ١٩ و ٢٠ صفحة ٥١٥ من المشروع . ويشمل البند ١٩ أعمال التنة الأولى وهي المشروعات المستجدة ومقدرها في المشروع ١٤٦,٠٠٠ ج.م وهذه طبقا لما يقابلها اعتماد في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

أما البند ٢٠ فيشمل الأعمال التي سبق البده فيها ومقدرها في المشروع مبلغ ٢١,٠٥٥ ج.م مقابل ٢٥,٧٩٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بخلاف مبلغ ٥٩,٧٧٠ ج.م وهو اعتماد كان مدرجا في ميزانية ١٩٣١ - ١٩٣٢ عن أعمال تحت في السنة المذكورة .

وليس لجنة ملاحظات على اعتمادات هذا الباب .

وتود اللجنة أن تفت نظر الوزارة لأهمية التقدم بأعمال توسيع ميناء الاسكندرية . ذلك التوسع الذي يستدعيه احتفاظ مينائنا الكبير بمركزه الهام على البحر الأبيض المتوسط فقد أخذت الموانئ الأخرى كيفما وغيرها تسبقه بمراحل بما وجه نحو إصلاحها وتوسيعها من عناية كبيرة .

وترجو اللجنة أن ترى في مشروع ميزانية العام القادم ما يطمئنها على سرعة تقدم مينائنا وجملة في الدرجة الأولى بين موانئ البحر الأبيض المتوسط .

وترجو من المجلس الموافقة على اعتمادات أبواب هذا الفرع كما يأتي ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

بنية

١ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات . ١١٧,٧٤٣

٢ - مصاريف عمومية . ٧٨,٣٤٥

٣ - أعمال جديدة . ٣٥,٥١٥

فرع ٦ - الطرق والكجاري

قدرا لاعتبارات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٢٢,٥٠٥ ج.م وكان المقدر لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٤٠٦,٠٠٣ ج.م فتكون هناك زيادة إجمالية قدرها ١١٦,٥٠٢ ج.م شملت البابين الأول والثالث .

وقد أدرج للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" اعتماد قدره ٤٦,٢٠١ ج.م مقابل ٤٣,٩٥٤ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بزيادة ٢,٢٤٧ ج.م وترجع أسبابها أولا - إلى زيادة ثمان وظائف في الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال لميكانيكيين ورؤساء كبار وبجارة استدعتها المنشآت الجديدة ، ثانيا - إلى تخفيض المبلغ المستبد باعتباره منظورا عدم إتمام صرفه من ٣٠,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ١,٠٠٠ ج.م في المشروع .

جلسة الثلاثاء غرة ربيع الأول سنة ١٣٥١
(٥ يولييه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن بعض تعديلات على تقديرات مشروع ميزانية الدولة

لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

(المقرر من قبل السيد الشيخ المحترم محمد عبد باها)

تقدمت الحكومة الى مجلس النواب بطلب إدخال بعض تعديلات على

تقديرات مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية في الإيرادات
والمصروفات وقد بحث ذلك المجلس التعديلات الخاصة بالمصروفات وأقرها
بالطريقة المعتادة فيما بعد .

وقد قامت هذه اللجنة بمصت التعديلات المشار إليها وأطلعت على المذكرات
المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والجدول الملحقة بها (واللجنة
نصوصها كلها في نهاية هذا التقرير) وصححت ملاحظات مندوبي الوزارات
المختلفة ورأت بشأنها ما يأتي :

القرار	الأسباب	الباب الأول ماهيئات وأجر ومرتبات	الباب الثاني مصاريف عمومية	الباب الثالث أعمال جديدة	جملته الذي يوافق عليه
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
	قسم ٦ - وزارة المالية				
	فرع ١ - ديوان العموم				
	مصاريف الدعاية للقطن في الخارج .			١٠,٠٠٠+	١٠,٠٠٠+
وافق مجلس النواب على إضافة هذا المبلغ وتوافق هذه اللجنة على ذلك .					
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة وهذه اللجنة توافق على ذلك .	لشراء جزء من أحد البيوت القديمة التابعة للوقف على كسندنا في ديب الجورسم طابدين .		١,٥٠٠+		١,٥٠٠+
وافق مجلس النواب على هذا التخفيض وتوافق عليه هذه اللجنة .	تخفيض إمانة المعاهد الدينية من ١٤٢,٦٢٠ ج م إلى ١٣٥,٢٢٠ ج م		٧,٤٠٠-		٧,٤٠٠-
	من هذا المبلغ ١٠٠٠ ج م إمانة لبرصة الاسكتنبرية من اشتراك الحكومة في تكاليف نقل الأسماك بالاسلكي . ومنه ١٠٠ ج م حصة الحكومة في تكاليف مراجعة حسابات وعمليات أجنبية السمسرة في بورصة القود . وبالباقي وقدره ٥٠٠ ج م لمصاريف استقال أعضاء لجنة بورصة		٧,٤٠٠+		٧,٤٠٠+
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة وهذه اللجنة توافق عليها .					

مجلد المبلغ تدوين عليه	الباب الثالث أعمال جديدة	الباب الثاني مصاريف عمومية	الباب الأول مهايات وأجر ومرتبات	الأسباب	القرار
ب	جـ	جـ	جـ	قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام لتخفيض إعانة بالخاصة من ٢١٠.٩٨٣ ج.م إلى ١٩٩.٩٧٢ ج.م وقد أقر المجلس بمجلسه ٤ يولييه سنة ١٩٣٣ هذه الإعانة بمقتضى أن أدخل عليها هذا التخفيض المقترح . فرع ٢ - مصلحة الآثار المصرية لعمل رأس جديد لوقاية رصيف ميهب أبي سبل من طغيان المياه .	وافق مجلس النواب على هذه الزيادة. وقد اطلمت هذه اللجنة على الرسم الذي جهزته وزارة الأشغال لصيانة الرصيف وبلغ بطول ١٣٥ مترا وقرر حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال أمام اللجنة أن الوزارة ستقوم بعمل الوقاية اللازمة من ميزانية عملية تخرن أسوان وأنه ليس هناك ضرورة لهذا الاعتناء المطلوب ولذلك رأت اللجنة عدم الموافقة على هذا الاعتناء الإضافي .
٤,٠٢٠ -	٧,٣٧١ +	١١,٠١١ -		قسم ٨ - وزارة الداخلية فرع ٣ - المنظر لإجراء تعديل في الوظائف الخاصة بالضباط المتقولين من الجنش ترتيب عليه قصص المهايات الفعلية لهؤلاء الضباط بقيمة هذا المبلغ .	وافق مجلس النواب على هذا التخفيض وترى هذه اللجنة الموافقة عليه .
٢٥,٠٠٠ +	١٦,٠٠٠ +	٩,٠٠٠ +	٤,٠٢٠ -	قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية لمصرفات مصحة نواذ بملوان التي يمتدح وزارة الأوقاف ضمها إلى وزارة الصحة للصرف عليها من اعتمادات ميزانيتها وقد تقرر لإيداعات هذه المصحة مبلغ ١٢,٠٠٠ ج.م سيده الكلام عنها في الإيرادات . لتخفيض اعتماد البند ١١ التوريدات العمومية نظرا للاستهناء عن صف من الأصناف الواردة في مقاييسات هذا البند .	وافق مجلس النواب على هذه الزيادة وتوافق عليها هذه اللجنة.
٢,٩٨٠ -	٢,٩٨٠ -	٢,٩٨٠ -		وافق مجلس النواب على هذا التخفيض وتوافق عليه هذه اللجنة.	

"يشتمل مشروع الميزانية في الباب الثالث (فئة أولى) على مبلغ ١٠.٠٠٠ ج.م لمواصلة بناء مستشفى الجذام المقدرة بحملة تكاليفه بمبلغ ٢٨.٥٠٠ ج.م وقد طلبت مصلحة الصحة إدراج مبلغ ٢.٠٠٠ ج.م لبناء مساكن للموظفين لأنها ترى من الممّار إقامة على مقربة من المستشفى لبعده عن محطة إبي زعل بمقدار ٧ كيلو مترات . ويؤخذ من بيان لوزارة الأشغال أنّ التكاليف المذكورة لا يدخل ضمنها أى مبلغ لبناء مساكن الموظفين .

بناء عليه وحيث إنّ مصلحة الصحة تهدر بحملة تكاليف مساكن الموظفين بمبلغ ٦.٠٠٠ ج.م وحيث إنّ أعمال بناء المستشفى تنتهى في سنة ١٩٣٣ فتقترح اللجنة المالية تعديل تكاليف المشروع برفعها من ٢٨.٥٠٠ ج.م إلى ٣٤.٥٠٠ ج.م على أن يؤخذ مبلغ ٢.٠٠٠ ج.م المطلوب للسكن في السنة المقبلة من وفورات استحداث الأعمال الجديدة .

وترى هذه اللجنة الموافقة على ذلك .

القرار	الأبواب	الباب الأول ملاحظات وأجر ومرتبات	الباب الثاني مصاريف عمومية	الباب الثالث أعمال جديدة	مجموع المبلغ الذى وافق عليه
	قسم ١٢ - وزارة الزراعة	بجته	بجته	بجته	بجته
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة وترى هذه اللجنة الموافقة على ذلك .	لشراء البصرة المتفاعة الجديدة وإدخال بذور جديدة وتوزيعها في مدة الاختيار على أن يضاف مبلغ يوازي ذلك إلى تقدير الإيرادات .		٨٠,٠٠٠ +		٨٠,٠٠٠ +
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة وهذه اللجنة توافق عليها .	لتعميم أعمال الإصلاح في حقول البصرة والبصرة، وهذه الأعمال تتخصص في إقامة برج للهام وإنشاء بئر ارتوازية تصلح للشرب والاستفادة من الآلات الموجودة في إدخال النور الكهربائي وتحصين مباني القرية .			٢,٠٠٠ +	٢,٠٠٠ +
	قسم ١٣ - وزارة المواصلات				
	فرع ١ - ديوان العموم				
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة وترى هذه اللجنة الموافقة على ذلك .	لإنشاء حارة بمحلة البصرة الاسلكية .			١,٣٥٠ +	١,٣٥٠ +
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة وترى هذه اللجنة الموافقة على ذلك .	لشراء سيارتين لنقل تلميذات مدارس تعليم البنات ونمسين سيارات للدروس الصناعية وللمصاريف الإدارية وصيانتها .	١٢٠ +	٧٠٠ +	١,٩٠٠ +	١,٨٠٠ +
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة على مبلغ ١٨.٠٠٠ ج.م فقط منه ٤.٠٠٠ ج.م لمشتري السيارتين الجديدتين لمدارس البنات ٨.٠٠٠ ج.م لصيانتها وطعم الموافقة على مبلغ ١٢.٠٠٠ ج.م المطلوب في الباب الأول لماحية السائقين لأنه يمكن للوزارة مداركة ذلك من رين السائقين الموجودين لديها حالا .					
	فرع ٢ - السكك الحديدية				
وافق مجلس النواب على هذا التخفيض وترى هذه اللجنة الموافقة على ذلك .	لتخفيض بند ٣٧ "صيانة وتجديد الوابورات" من ٣٣٨,٦٧٠ ج.م إلى ٢١٠,٠٠٠ ج.م .		١٨,٦٧٠ -		١٨,٦٧٠ -

وقد ورد بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء ما يأتي :

” يؤخذ من كتاب مصلحة السكك الحديدية أن مجلس إدارتها وافق في جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ على مشروع بنقل محطة البضائع بالرافدين من وسط المدينة إلى مكان حوش الفرز الحالي ونقل حوش الفرز إلى جهة أخرى وإقامة ممر علوى يصل بين المدينة وبين المعهد الدينى . وتقدر جملة تكاليف المشروع بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ج. مستحصل منها المجلس البلدى ٣٣,٧٠٠ ج. وبالباقى مصلحة السكك الحديدية ويدخل في نصيب المجلس مبلغ ٢٥,٠٠ ج. ٢٥,٠٠ ج. ثمن الأراضي اللازمة للمشروع . أما الأراضي التى ستخلف من قبل محطة البضائع فستسلمها المصلحة إلى مصلحة الأملاك .

وتطلب المصلحة المذكورة إدراج العمل في مشروع ميزانية المصلحة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ دون تخصيص أى احتاد له لأن ما يلزم صرفه في السنة المذكورة سيؤخذ من المبلغ المدفوع من المجلس البلدى .

واللجنة المالية توافق على ذلك ” .

وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

القرار	الأسباب	الباب الأول ماهيئات وأجر ومرتبات	الباب الثاني مصاريف عمومية	الباب الثالث أعمال جديدة	جملة المبلغ الذى وافق عليه
	فرع ٤ - البريد	جيب	جيب	جيب	جيب
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة وترى هذه اللجنة الموافقة على ذلك .	رفع اعتماد مرتبات الاشتغال في غير ساعات العمل من ٦٩,٠٠٠ ج. ٢٠ إلى ٨٥,٠٠٠ ج. ٢٠	٢,٠٠٠ +			٢,٠٠٠ +
	فرع ٥ - الموانئ والمناظر				
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة وهذه اللجنة ترى الموافقة على ذلك .	لواصلة الأعمال المضمدة في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بالتوزيع الآتى :			١٣,١١٠ +	١٣,١١٠ +
	جيب				
	١,٣٠٠ توسيع ميناء المتفرج .				
	٢,٠٧٠ لبناء أرصفة لرسو بواخر الجمح في الطود .				
	١,٠٠٠ للتعميلات اللازمة في مباني الورش .				
	٣,٧٤٠ لواصلة العمل في رصيف بور إبراهيم .				
	٥,٠٠٠ لرصيف رأس العين .				
وافق مجلس النواب على هذا التخفيض وهذه اللجنة توافق عليه .	لإلغاء مكتب ميناء ديباط .	٨٩١ -	٢٢٥ -		١,١١٦ -
	» » » رشيد .	٢٩٤ -			٢٩٤ -
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة وهذه اللجنة ترى الموافقة على ذلك .	رفع اعتماد مشروع إنارة ميناء الاسكندرية من ٦٩,٠٠٠ ج. ٢٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ ج. ٢٠			٤,٠٠٠ +	٤,٠٠٠ +

القرار	الأسباب	الباب الأول ماهيات وأجر ومرتبات	الباب الثاني مصاريف عمومية	الباب الثالث أعمال جديدة	إجلة
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
	قسم ١٣ - وزارة الحرية والبحرية فرع ٢ - مصلحة الحدود رفع اعتماد كوندنسة السلم من ٢,٩٥٣ ج. م. إلى ٢,٩٠٦ ج. م. ٢٠ ج.			٢,٩٥٣+	٢,٩٥٣+
وافق مجلس النواب على هذه الإضافة وهذه اللجنة توافق عليها .					

قسم ١٨ - مصاريف غير منظورة

كان الاعتماد المدرج في مشروع الميزانية لهذا القسم مبلغ ٦٦,٥٣٢ ج. م. وقد رأى مجلس الوزراء تخفيض ٢٢,٠٣١ ج. م. من هذا الاعتماد لجملة ٤٤,٥٠١ ج. م. وقد وافق المجلس بجلسته ٣٧ يونيه سنة ١٩٣٢ على هذا الاعتماد المخفض .

وترجو اللجنة من المجلس اعتماد التمديلات التي أدخلت على أبواب المصروفات كما يلي :

الزيادة		التخفيض	الزيادة		التخفيض
جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	
٦٣٦	—	٧,٤٠٠	٣,٩٠٠	٣,٥٠٠	—
١,٤٢٠	—	—	١٨,٠٤٥	—	—
—	٩٠٠	—	٩,١٠٠	—	—
٤,٠٢٠	—	—	٣٠٦	—	—
—	٩,٠٠٠	—	٩٦	—	—
٢,٩٨٠	١٦,٠٠٠	—	٧٩٩	—	—
١٣,٠٢٠	—	—	—	—	—

١ - قسم ٦ - وزارة المالية

(١) فرع ١ - ديوان العموم

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

صافي التخفيض في الباب الثاني

باب ٣ - أعمال جديدة

(ب) فرع ٢ - مصلحة الأملاك الأميرية

باب ٢ - مصاريف عمومية

(ج) فرع ٧ - مصلحة الجمارك

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

باب ٢ - مصاريف عمومية

(د) فرع ١٠ - مصلحة الكيمياء

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

(هـ) فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة وسواهل الحكومة

٣ - قسم ٨ - وزارة الداخلية

فرع ٣ - الخفر

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

باب ٢ - مصاريف عمومية

صافي الزيادة في الباب الثاني

٤ - قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

باب ٢ - مصاريف عمومية

صافي الزيادة في الباب الثاني

وزارة المالية
الجنة المالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء
عن تعديلات مشروع الميزانية المعروض على البرلمان

قرر مجلس الوزراء لدى بحثه مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ إدخال بعض تعديلات يترتب عليها إدراج اعتمادات تبلغ مجتمها ٨٦,٥٥٠ ج.م وإضافة ٨٠,٠٠٠ ج.م إلى تقدير الإيرادات .

وعلاوة على ذلك تلقت وزارة المالية اقتراحات من بعض المصالح ترى في نقيجتها إلى إدراج اعتمادات بمبلغ ٦٩,٠٨٤ ج.م وإضافة ١٣,٠٠٠ ج.م إلى الإيرادات .

وقد بحثت اللجنة المالية هذه الاقتراحات فرأت أنه يمكن قصر الاعتمادات الإضافية على ٦,١٥١ ج.م مقابل ضم ١٣,٠٠٠ ج.م إلى تقدير الإيرادات فتكون النتيجة كما على :

	زيادة تقدير الإيرادات	الاعتمادات الإضافية
	بجته	بجته
التعديلات المستمدة من مجلس الوزراء	٨٠,٠٠٠	٨٦,٥٥٠
التعديلات الإضافية	١٣,٠٠٠	٦٩,١٥١
	٩٣,٠٠٠	١٣٣,٧٠١
صافي زيادة الاعتمادات		٤٠,٧٠١

وتقترح اللجنة المالية تسوية الحالة كما على :

(أولا) تخفيض ١٨,٦٧٠ ج.م من اعتماد بند ٣٧ (صيانة وتجديد البوابات) في ميزانية السكك الحديدية باعتبار أن هذا الاعتماد يتضمن ١٨,٦٧٠ ج.م زيادة على ما قرره مجلس الإدارة في التعديلات الأخيرة التي تمخض عنها تأكيدها بأكلها لورودها بعد طبع جداول أبواب الميزانية .

(ثانيا) تخفيض ٢٢,٠٣١ ج.م من ربط المصروفات غير المنظورة بلحله ٤٤,٥٠١ ج.م بدلا من ٦٩,٥٣٢ ج.م .

وبذلك يبقى مشروع الميزانية على توازنه . وفيما على بيان التعديلات المشار إليها أعلاه :

زيادة
تخصيص
بجانبه

(أولا) التعديلات التي قررها مجلس الوزراء

لدى مجتمعه مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢ في جلسته المنعقدة

بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٢

٨٠,٠٠٠	—	(١) إدراج مبلغ ٨٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الزراعة للبذرة المتفاعة الجديدة ولإدخال بذور جديدة وتوزيعها في سنة الاختبار، على أن يضاف مبلغ يوازي ذلك إلى تقدير الإيرادات .
٥٥٠	—	(٢) رفع المبلغ المخصص لشراء الكتب في ميزانية المحاكم الأهلية من ٤٥٠ ج.م إلى ١,٠٠٠ ج.م .
٤,٠٠٠	—	(٣) جعل الاعتماد المخصص لإنارة ميناء الاسكندرية في الباب الثالث من ميزانية الموانئ والمناظر ١٠,٠٠٠ ج.م بدلا من ٦,٠٠٠ ج.م
٢,٠٠٠	—	(٤) تكليف وزارة المالية بمبحث مسألة مرتبات الاشتغال في فترات العمل المدرج لها ٦,٠٠٠ ج.م في الباب الأول من ميزانية مصلحة البريد للظفر فيما إذا كان يمكن رفع الاعتماد إلى ٩,٠٠٠ ج.م
		(بمبحث اللجنة المالية هذه المسألة ورفضت بها مذكرة إلى مجلس الوزراء تقترح رفع الاعتماد من ٦,٠٠٠ ج.م إلى ٨,٠٠٠ ج.م وقد وافق المجلس على ذلك في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢) .

(ثانيا) الاقتراحات التي وردت من المصالح

وزارة المالية — الديوان العام :

١٠,٠٠٠	—	(١) وافق مجلس الوزراء بمجلسه ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ على وضع اعتماد إضافي قدره ٥٠,٠٠٠ ج.م للدعاية للقطن المصري في الخارج ، وحيث إن وزارة المالية لا تزال جادة في هذه الدعاية فهي تقترح تخصيص ١٠,٠٠٠ ج.م لهذا الغرض في ميزانية السنة المقبلة ، واللجنة المالية توافق على ذلك .
٧,٤٠٠	—	(٢) يتضمن بند ٧ (إعانات) مبلغ ١٤٢,٦٢٠ ج.م لمخصصات المعاهد الدينية وحيث إن مشروع الميزانية الذي أقره مجلس الوزراء للمعاد يدل على أن الإعانة المطلوبة تقتصر على ١٣٥,٢٢٠ ج.م فيبقى تخفيض الاعتماد المدرج لهذا الغرض في مشروع الميزانية بمبلغ ٧,٤٠٠ ج.م .
٩٦,٥٥٠	٧,٤٠٠	تقل بحد

ما قبله	تخفيض بجنيه	زيادة بجنيه
(٣) يؤخذ من مذكرة لوزارة المالية أنها في حاجة إلى اعتماد قدره ٢,٤٠٠ ج. م للقيام ببعض مصروفات تتعلق بورصة العقود (بورصة البضائع المنسأة بالاسكندرية) وبورصة ميتا البصل حسب البيان التالي :	٧,٤٠٠	٩٦,٥٥٠
قيمة إمانة تمهلت بدفعها إلى بورصة الاسكندرية للعقود بصلصة اشتراك في تكاليف ظفرافات أسعار القطن في الخارج التي تبليها يوميا شركة روتر إلى البورصة إذ أن موارد البورصة لا تسمح لها بتحمل كامل قيمة تلك التكاليف التي تبلغ ٢,٣٩٤ ج. م سنويا .	١,٠٠٠	٢,٤٠٠
حصة الحكومة في تكاليف مراجعة حسابات وعمليات أجلسيات السمسرة في بورصة العقود بواقع ٢ ١/٢ وتعمل لجنة البورصة الخمس الباقى وتجري هذه المراجعة وفقا لقاعدة ٢٠ من لائحة بورصة العقود وذلك للتثبت من عدم نقصان رأس مال السماسر عن الحد المقرر من انتظام حساباته .	٩٠٠	
لمصاريف انتقال أعضاء لجنة بورصة ميتا البصل الذين يمثلون المنتجين ومقدم ٩ بخلاف مندوب مصلحة الأملاك .	٥٠٠	
واللجنة المالية توافق على هذا الطلب .	٢,٤٠٠	
مصلحة الجمارك :		
بناء على اقتراح وزارة المواصلات وافقت وزارة المالية على إنشاء مكسي الموانئ في دمياط ورشيد وإحالة أعمالها إلى فرع مصلحة الجمارك في المدينتين المذكورتين وبترتب على ذلك إدراج مبلغ ٤٠٢ ج. م في ميزانية مصلحة الجمارك سنة ٣٠٩ ج. م للوظائف و ٩٦ ج. م للمصاريف مقابل تخفيض مبلغ ١٠٤١٠ ج. م من ميزانية مصلحة الموانئ .	—	٤٠٢
مصلحة الكيمياء :		
وافق مجلس الوزراء بجملة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ على تجديد عقد المستر هالبرن الخبير في تحليل النخاع لمدة سنتين مع زيادة راتبه من ١٠٠ ج. م إلى ٢٥٠ ج. م اعتبارا من ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢ ولما كان مشروع الميزانية قد وضع على أساس ماهيته الحالية فينبغي زيادة اعتماد المصاحيات ٢٥٠ ج. م .	—	١,٦٩٩
هذا ، ونظرا للزيادة المطردة في عينات النخاع الجارى لحصنها بمعرفة المصلح الكيمياءى تقترح المصلحة إنشاء ثلاث وظائف في الكادر المؤقت بمبلغ ١,٤٤٩ ج. م حسب البيان التالي :		

زيادة	تخفيض	
جنيه	جنيه	ما قبله
١٠١,٠٥١	٧,٤٠٠	صدد
		جنيه
		١ خيراً أجنبي يرتب ٩٠٠ في السنة
		١ كيميائي مصري درجة خلسة ٣٧٥
		١ سكرتير مصري درجة سابعة ١٧٤
		<hr/>
		١,٤٤٩
		<hr/>

وعلى ذلك تكون جملة الزيادة في الباب الأول ١,٦٩٩ ج.م في السنة .

واللجنة المالية توافق على هذا الطلب .

مصلحة التجارة والصناعة :

٢,٠٥٦ تقدمت المصلحة في خلال السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ بطلب اعتقاد قدره ٢,٤٨٥ ج.م في ميزانية مصلحة المبانى لإنشاء مصنع للزجاج ، وكانت تتوقع أن تم الإجراءات الخاصة بفتح الاعتقاد في وقت يسمح باتمام العمل قبل ابتداء السنة المالية التالية ، ولذلك أدرج في مشروع ميزانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الاعتقاد اللازم لمصاريف إدارة المصنع من سنة كاملة وهو يبلغ ٤,٩٥٧ ج.م منه ١,٣٧٢ ج.م للساحيات و ٣,٦٨٥ ج.م للمصاريف العمومية . وقد حدث أن إجراءات فتح الاعتقاد انخاض بالبناء لم يتم قبل انتهاء السنة المالية الماضية فكان لابد من إعادة طلبه في مشروع ميزانية السنة الحالية وهو معروض في هذه المذكرة (تخطر الاعتادات المطلوبة لمصلحة المبانى) .

بناء عليه وحيث إن الاعتادات المطلوبة لمصاريف الإدارة ستزيد على الحاجة باعتبار أنه سيمضي شطر من السنة المالية قبل مباشرة أعمال الإدارة فتقترح اللجنة المالية تخفيضها بمقدار ٢,٠٥٦ ج.م للنظور وعدم صرفه حسب البيان التالي :

جنيه
٦٣٦ تخفيض من جملة الباب الأول .
١,٤٢٠ " " " " " الثاني .

٢,٠٥٦

زكاة
جنيه
١٠١,٠٥١
مأقوله ٩,٤٥٦

أفلام قضائيا الحكومة :

٩٠٠ — بناء على ما تم الاتفاق عليه مع مجلس الشيوخ من نقل أمين افندي عز العرب وكيل الإدارة التشريعية إلى أقسام القضاء بمانيته ودرجته الحاليين تطلب رئاسة لجنة قضائيا الحكومة إدراج وظيفة نائب (١) وحيث إنها مربوط ثابت قدره ٩٣٦ ج. م. فينبى إدراج الوظيفة بمبلغ ٩٣٦ ج. م. واستبعاد ٣٢ ج. م. لفرق المساهية باعتبار أن ماعية الموظف المذكور هي الآن ٩٠٠ ج. م.

وزارة المعارف (الديوان العام) :

١١,٠١١ — أدرج في بند ١١ (إعانات) مبلغ ٣١٠,٩٨٣ ج. م. للجامعة المصرية . ولما كان مشروع ميزانية الجامعة الذى اعتمدته اللجنة المالية يدل على أن مقدار الإعانة اللازمة لمد الصخرى في الإيرادات يقتصر على ١٩٩,٩٧٢ ج. م. فينبى تخفيض الاعتماد المدرج لهذا الغرض في مشروع الميزانية بمبلغ ١١,٠١١ ج. م .

مصلحة الآثار :

٧,٣٧١ — يؤخذ من كلاب الصلصة أن الحصات التى أجزتها حول رصيف معبد أبى سنبل أثبتت ضرورة عمل رأس جديد لوقاية الرصيف من طغيان المياه حتى يستمر المعبود محفظا بحال منظره وتقدر التكاليف الأولية لهذا العمل بمبلغ ٧,٣٧١ ج. م. ، بناء عليه ترى اللجنة المالية إدراج المبلغ المذكور في ميزانية مصلحة الآثار على أن يوضع تحت تصرف مصلحة الرى باعتبار أنها هى التى ستولى العمل ، وذلك أسوة بما اتبع في بعض الأعمال الخاصة بتقوية معبد الكرك .

وزارة الداخلية (الخضر) :

٤,٠٢٠ — اقترحت وزارة الداخلية إجراء تعديل في الوظائف الخاصة بالضباط المتقولين من الجيش وحيث إنه يترتب على هذا التعديل نقص المساهيات الفعلية هؤلاء الضباط بمبلغ ٤,٠٢٠ ج. م. فينبى تخفيض مشروع الميزانية بهذه القيمة فيما لو وافق المجلس على اقتراح وزارة الداخلية المعروض عليه بمذكرة خاصة .

الصحة العمومية :

٢٥,٠٠٠ — (١) تقرر وزارة الأوقاف ضم مصحة فؤاد بحلون إلى مصلحة الصحة للصرف من من اعتمادات ميزانيتها ، فصرقات المصحة تقدر حسب بيان وزارة الأوقاف بمبلغ ٢٨,٤٣٧ ج. م. منها ٩,٩٠٧ ج. م. للمساكن والمرتبات و ١٨,٥٣٠ ج. م. للمصاريف العمومية أما الإيرادات فتقدر بمبلغ ١٢,٠٠٠ ج. م .

١٣٤,٣٢٢ ٢٤,٤٨٧ نقل بمده

زيادة	تخفيض	
بنية	بنية	ما قبله
١٣٤,٣٢٢	٢٤,٤٨٧	
<p>وحيث إن مصلحة الصحة لم تحت بعد ميزانية المصلحة فيمكن إدراج مبلغ إجمالي في ميزانيتها قدره ٣٥٥,٠٠٠ ج.م منه ٩٠,٠٠٠ ج.م في الباب الأول و ١٦,٠٠٠ ج.م في الباب الثاني على أن ينظر في المقررات في خلال السنة .</p>		
٢,٩٨٠ -		<p>(٢) يشتمل اعتماد التوريدات العمومية (بند ١١) على مبلغ ٢,٩٨٠ ج.م لشراء الخلاصات المركزة لعمل الصناعات، وقد ورد بيان من المصلحة يؤخذ منه أنه تقرر استعراج الصناعات من الأعشاب بدلا من عملها من الخلاصات المشار إليها . ولذلك ينبغي تخفيض ٢,٩٨٠ ج.م من اعتماد التوريدات .</p>

وزارة الحفانية (المحاكم الأهلية) :

-	-	<p>تطلب وزارة الحفانية تعديل درجة وظيفة الأتوكاكو العمومي لدى محكمة القضا والإيرام بمجملها ١,٢٠٠ - ١,٥٠٠ ج.م بدلا من ١,٠٨٠ - ١,٢٦٠ ج.م ومجمتها في ذلك أن درجة الوظيفة هي ١,٢٠٠ - ١,٥٠٠ ج.م ولم يتأولها أى تعديل من جانبها .</p> <p>ولما كانت الدرجة ١,٠٨٠ - ١,٢٦٠ ج.م قد تقرر في الكادر الجديد الخاص بالمحاكم وكان هذا الكادر قد تسدل بقرار من مجلس الوزراء دون أية إشارة إلى درجة الأتوكاكو العمومي تطلب الحفانية بعد في الواقع تعديلا للكادر الخاص المشار إليه .</p> <p>ولا ترى اللجنة المالية مانعا من الموافقة على هذا الطلب .</p>
---	---	--

مصلحة الطب الشرعي :

٢٨٨	-	<p>طلبت الحفانية في مشروع ميزانيتها الوظائف التالية لإدارة الطب الشرعي :</p> <p>عدد</p> <p>١ وظيفة مساعد طبيب شرعي من الدرجة الخامسة (٢٥٢ - ٥١٠ ج.م) .</p> <p>٩ وظائف خدمة سائرة منها ١ عالية (١) و ٢ (ب) و ٢ درجة ثانية و ٢ درجة ثالثة و ٢ درجة رابعة .</p>
-----	---	--

عرض هذا الطلب على اللجنة فترأت تأجيله مراعاة للحالة الحاضرة وقد ورد كتاب من الحفانية تطلب فيه إعادة النظر في ذلك بناء على بيان تقدم لها من حضرة صاحب العزة المدير العام لمصلحة الطب الشرعي . ويؤخذ من هذا البيان أنه يوجد الآن عدد من الخدمة تؤخذ أجورهم من مبلغ يضمه سعادة مدير مكتب المخدرات تحت تصرف المصلحة من اعتماد المصاريف السرية وأن سعادته أخطر المصلحة بدم إمكاناته الاستمرار في ذلك بحيث إن مصلحة الطب الشرعي ستضطر إلى فصل الخدمة المشار إليهم مما سيترتب عليه تأخير إنجاز التحاليل الخاصة بمضبوطات القضايا .

وترى اللجنة المالية الموافقة على وظيفة مساعد طبيب شرعى على أن تكون من الدرجة السادسة وفقا لما جاء في الكادر الذى عرض على مجلس الوزراء .
أما وظائف الخداسة السائرة فيمكن تأجيل النظر فيها إلى وقت آخر على أن يرخص عند الاقتضاء بتعيين من يلزم على الفوروات .

وزارة الأشغال (مصلحة الري) :

بناء على ماتم الاتفاق عليه لدى بحث مشروع الميزانية فى مجلس الوزراء هدلت اعتادات الأعمال الجديدة لميزانية الري وفقا لرغبة حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال دون أن يترتب على هذا التعديل زيادة فى جملة الباب الثالث وقد أعيد طبع الصفحات الخاصة بتلك الاعتادات بمراجعة التعديل المشار إليه .

مصلحة المباني :

(١) يؤخذ من بيان لوزارة الأشغال أن المنظور صرفه على مبنى وزارة الزراعة الجديدة فى الدق فى السنة المقبلة يقتصر على ١٢,٥٠٠ ج.م. وحيث إن الاعتاد المدرج لهذا الغرض فى مشروع الميزانية يبلغ ١٤,٥٥٠ ج.م. فيبقى تخفيض المشروع بمبلغ ٢,٠٥٠ ج.م .

(٢) وافق مجلس الوزراء بجملة ٦ مارس سنة ١٩٣٢ على مشروع نقل مكاتب قسم السواحل ببناء الاسكندرية ونمازته إلى مبنى مخزن البخت "محروسة" فى الترامنة على أن يحمل مخازن البخت فى مبنى قسم سواحل الميناء وقدرت نفقات تنفيذ هذا المشروع بمبلغ ٥,٠٠٠ ج.م. وعرض على البرلمان لاستفتاءه بتفع اعتاد إضافى قدره ٢,٠٠٠ ج.م. للأعمال التى ستنفذ فى السنة الحالية .

بناء عليه يبنى إضافة ٣,٠٠٠ ج.م. إلى مشروع الميزانية لإتمام العمل المتقدم ذكره .

(٣) يشتمل مشروع الميزانية فى الباب الثالث (فئة أولى) على مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م. لمواصلة بناء مستشفى الجذام المقدرة بجملة بتكاليفه بمبلغ ٢٨,٥٠٠ ج.م. وقد طلبت مصلحة الصحة إدراج مبلغ ٢,٠٠٠ ج.م. لبناء مساكن للموظفين لأنها ترى من المهم إقامتهم على مقربة من المستشفى لعمدة عن محطة أبى زعبل بمقدار ٧ كيلومترات . ويؤخذ من بيان لوزارة الأشغال أن التكاليف المذكورة لا يدخل ضمنها أى مبلغ لبناء مساكن الموظفين .

بناء عليه وحيث إن مصلحة الصحة تقدم جملة تكاليف مساكن الموظفين بمبلغ ٣,٠٠٠ ج.م. وحيث إن أعمال بناء المستشفى تقبى فى سنة ١٩٣٣ فتقترح اللجنة المالية تعديل تكاليف المشروع برفعها من ٢٨,٥٠٠ ج.م. إلى ٣٤,٥٠٠ ج.م. على أن يؤخذ مبلغ ٣,٠٠٠ ج.م. المطلوب لسكنى فى السنة المقبلة من وفورات اعتادات الأعمال الجديدة .

زيادة	نقص	
جنيه	جنيه	ما قبله
١٣٧,٦١٠	٢٩,٥١٧	
٢,٤٨٥	-	(٤) سبقت الإشارة إلى أنه لم يترسق الاقتاد اللازم لإنشاء مصنع الزجاج في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ وأن الحالة تدمر إلى إضافة إلى مشروع ميزانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

مصلحة التنظيم :

١,٤٠٠	-	يؤخذ من مذكرة لمصلحة التنظيم أنها تصرف في رى حدائق مزارى الزعفران نحو ١,٧٠٠ ج. م في السنة وحيث إنه يوجد في هذه الحدائق آبار ارتوازية يمكن استعمالها للرى إلا أن الماكينات المركبة عليها قديمة وتحتاج إلى إصلاح فهي تقترح شراء ماكينة ديزل قوتها ٤ حصانا واستبقاء الماكينات القديمة بعد إصلاحها بصفة احتياطى . فمن الماكينة يبلغ ١,٤٠٠ ج. م ولتلك ينبغي إدراج هذا المبلغ في الميزانية لكى يتسنى تنفيذ المشروع .
-------	---	--

وزارة الزراعة :

٢,٠٠٠	-	منعت وزارة الزراعة في خلال السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ اعتمادا قسده ٢,٠٠٠ ج. م لبض أعمال الإصلاح في حقل الجيزة والبندوب وقد طلبت أخيرا اعتمادا آخر يبلغ ٢,٠٠٠ ج. م لإتمام الإصلاحات المذكورة وهى تتلخص في إقامة برج للعلم وإنشاء بئر ارتوازية تصلح للشرب والاستفادة من الآلات الموجودة في إدخال النود الكهربائى وتحسين سبائك العزبة .
-------	---	---

والجنة المالية توافق على هذا الطلب .

وزارة المواصلات - الديوان العام :

١,٣٥٠	-	(١) أدرجت وزارة المواصلات ضمن اقتراحاتها من مشروع ميزانية السنة المقبلة مبلغ ١,٣٥٠ ج. م لإنشاء صار بمحطة الجيزة للاسلكية قرأت اللجنة المالية استبعادا إلى أن تتقدم وزارة المواصلات بطلب الاقتاد اللازم لإنشاء محطة لاسلكية في الوجه القبلى . وقد ورد كتاب وزارة المواصلات يؤخذ منه أن مصلحة التفرقات أوجدت محطة مؤقتة في الوجه القبلى بحيث يصبح من الضرورى إنشاء الصارى المشار إليه . بناء عليه ترى اللجنة المالية الموافقة على الاقتاد المذكور .
-------	---	---

رقابة	تفتيش	مراقبة
بجته	بجته	مأقوله
١٤٤,٨٤٥	٢٩,٥١٧	—
٢,٧٢٠	—	(٢) لشراء سيارتين لنقل تلميذات مدارس تعليم البنات ونحس سيارات للدارس الصناعية بما في ذلك مصاريف الإطارات والصيانة .

يؤخذ من بيان لوزارة المعارف أن شراء السيارات للمدارس البنات يرجع إلى الأسابيع نطلق التعلم في السنة المقبلة . أما سيارات المدارس الصناعية فكان المطلوب منها سيما على أساس واحدة لكل من مدارس مصر والمنصورة وأسيوط وسوهاج وأسيوط وشبين الكوم والقناطر . ومن هذه السيارات نحس لتعليم القيادة بدلا من السيارات القديمة الموجودة، وسيارتان لمدرستي سوهاج وأسيوط اللتين سينشأ فيهما قسم للسيارات، وقد أمكن الاتفاق مع وزارة المواصلات على أن تعطى وزارة المعارف سيارتين لمدرستي القناطر وشبين الكوم .

ولما كانت لجنة الوكلاء تبحث الآن في موضوع النقل الميكانيكي فاللجنة المالية تقترح إدراج الاعتماد اللازم لشراء المركبات المتقدم ذكرها بشرط ألا يتم الشراء قبل أن تنتهي لجنة الوكلاء من بحثها لا سيما وأن السنة الدراسية تتبدى في أكتوبر المقبل .

مصلحة السكك الحديدية :

يؤخذ من كتاب لمصلحة السكك الحديدية أن مجلس إدارتها وافق في جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ على مشروع بنقل محطة البضائع بالقناطر من وسط المدينة إلى مكان حوش النور الحالي ونقل حوش النور إلى جهة أخرى وإقامة ممر علوي يصل بين المدينة وبين المحمدية . وتقدر جملة تكاليف المشروع بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ج . م سيحصل منها المجلس البلدي ٣٣,٧٠٠ ج . م والباقي لمصلحة السكك الحديدية ويدخل في نصيب المجلس مبلغ ٢,٥٠٠ ج . م عن الأراضي اللازمة للمشروع . أما الأراضي التي ستختلف من قبل محطة البضائع فستسلمها المصلحة إلى مصلحة الأملاك .

وتطلب المصلحة المذكورة إدراج العمل في مشروع ميزانية المصلحة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ دون تخصيص أي اعتماد له لأن ما يزم صرفه في السنة المذكورة سيؤخذ من المبلغ المدفوع من المجلس البلدي .

واللجنة المالية توافق على ذلك .

زيادة جنيه	تخفيض جنيه	ما قبله
١٤٧,٥٦٥	٢٩,٥١٧	
مصلحة الموائى :		
-	١,٤١٠	(١) قيمة الاعتمادات التى ستصرف من ميزانية المصلحة بسبب ضم مكتبى الموائى في دمياط ووشيد إلى مصلحة الجمارك .
١٣,١١٠	-	(٢) تطلب مصلحة الموائى "تحويل مبلغ ١٤,٢١٠ ج. م. إلى مشروع ميزانية السنة المقبلة للأعمال الجديدة التى تم في السنة الحالية ومن هذا المبلغ ٥,٠٠٠ ج. م. لرصيف رأس العين علاوة على المدرج له في مشروع الميزانية وقدره ٥,٠٠٠ ج. م. أيضا إذ أن كتاب المواصلات يدل على أن المبلغ لا يكفى وأنها ترضى في دفعه إلى ١٠,٠٠٠ ج. م. وفى على مفردات الاعتمادات المطلوب تحويلها :
	جنيه	
	١,٣٠٠	لتوسيع ميناء المتح .
	٢,٠٧٠	لبناء أرصفة لرسو يوانتر الجمح في الطور .
	١,٠٠٠	للتصديلات اللازمة في مبنى الورش .
	٢,٧٤٠	لمواصلات العمل في رصيف بور إبراهيم .
	٥,٠٠٠	لرصيف رأس العين .
	١٣,١١٠	

وزارة الحربية (الحدود) :

٢,٩٥٢	-	يتضمن الباب الثالث من مشروع الميزانية مبلغ ٢,٩٥٢ ج. م. لصرف الباقي من ثمن الماكينة الخاصة بكندنسة في السلم وقد وضع هذا التقدير باعتبار أن نصف الثمن يصرف في السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، ولكنه يؤخذ من كتاب لوزارة الحربية أن المقابل الموكل إليه تركيب الكندنسة لم يتمكن من استحضار الماكينة في السنة الماضية (١٩٣١ - ١٩٣٢) وبالتالي لم يصرف شيء من ثمن الكندنسة ، ولذلك فهي تطلب رفع الاعتماد المدرج في مشروع الميزانية من ٢,٩٥٢ ج. م. إلى ٥,٩٠٦ ج. م. . واللجنة المالية توافق على ذلك .
-------	---	---

١٣٢,٦٢٨	٣٠,٩٢٧	الجملة
١٣٢,٧٠١		صافي الزيادة

مرسوم

بتعديل مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن نؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تعطل تقديرات المصروفات في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ حسب الجدول المرفق بهذا
المرسوم بإضافة مبلغ ٩٢,٠٠٠ جنيه (اتنين وتسعين ألف جنيه) .

مادة ٢ - تمثل تقديرات الإيرادات في المشروع المتقدم ذكره بإضافة مبلغ ٩٢,٠٠٠ جنيه (اتنين وتسعين ألف جنيه)
إلى الباب ١٦ إيرادات ورسوم متنوعة منه ٨٠,٠٠٠ جنيه عن المنظور بيعة من البيرة المطفأة الجديدة و ١٢,٠٠٠ جنيه
لإيراد مصحة حلوان .

مادة ٣ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم

صدر بهرأى التبة في ١٨ المحرم سنة ١٣٥١ (٢٤ مايو سنة ١٩٣٢)

بالتمديدات المقترحة إدخالها في أبواب المصروفات للسنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٢				
المجموع	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
٤٠٢٠٠	—	—	—	٤٠٢٠٠
وزارة الداخلية - الخضر:				
لصندوق وظائف ضباط الخضر المتفرجين من الجيش	—	—	—	٤٠٢٠٠
الصحة العمومية :				
لمصروفات صحة قواد	٢٥٠٠٠	—	١٦٠٠٠	٩٠٠٠
لخلف صف من عقائبات بند ١١ (توريدات)	٢٩٨٠٠	—	٢٩٨٠٠	—
وزارة الحفانية - الحاكم الأهلية :				
لرفع درجة الأستاذ كاسي الموسى لدى محكمة القضا والإبراهيم من ١٠٨٠ ج. م - ١٢٩٠ ج. م. إلى ١٢٠٠ - ١٠٠ ج. م. بدون زيادة رطب السماحات	—	—	—	—
لرفع عماد المكتب من ١٠٠ ج. م. إلى ١٠٠٠ ج. م.	٥٥٠	—	٥٥٠	—
لإنشاء وظيفة ساعد طبيب عمرى درجة سادسة بمصلحة الطب الشرعي	٢٨٨	—	٢٨٨	—
وزارة الأشغال - المباني :				
لتخصيص عماد مباني الزراعة الجديدة من ١٤٥٥٠ ج. م. إلى ١٢٥٠٠ ج. م.	٢٠٥٠٠	—	—	—
لنقل مكاتب قسم المواصل في مباني الاسكندرية	٣٠٠٠	—	—	—
لإنشاء مصنع لفرج	٢٤٨٥٠	—	—	—
التنظيم :				
لشراء ماكينة لرى حديثة الزراعات	١٤٠٠	—	—	—
وزارة الزراعة :				
لشراء بذور التوزيع	٨٠٠٠٠	—	٨٠٠٠٠	—
لإصلاحات بمحفل البحيرة والمندرة	٢٠٠٠	—	—	—
وزارة المواصلات - الديوان العام :				
لإنشاء ساري محطة البحيرة الاسكندرية	١٣٥٠٠	—	—	—
لشراء سيارتين للمدارس اليات وخمسين سيارات للفرش الصناعية ولشراء ياف إدارتها	٢٧٢٠	١٩٠٠	٧٠٠	١٢٠

جدول				
المجموع	أبواب أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	—	—
٧٤٠٠٠	—	—	٧٤٠٠٠	—
١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	—
٩٠٠	—	—	٩٠٠	—
٥٠٠	—	—	٥٠٠	—
٣٠٦	—	—	٩٦	٢١٠
٩٦	—	—	—	٩٦
٢٥٠	—	—	—	٢٥٠
١٤٤٩	—	—	—	١٤٤٩
٢٠٥٠٠	—	—	١٤٢٠٠	٦٣٦
٩٠٠	—	—	—	٩٠٠
١١٠١١	—	—	١١٠١١	—
٧٢٧١	—	٧٢٧١	—	—

المالية - الديوان العام :

لمصاريف الدعاية لقتل
تخصيص إمارة المائدة الدورية
من ١٤٢٠ و ١٤٢٢ ج. م. إلى
٢٢٠ و ١٣٥ ج. م.

إمارة لبرصة الاسكندرية
من اشتراك الحكومة في تكاليف
نقل الأسرار بالبراكسي

لمصاريف مر اجبة حسابات
الأنجنيات

لمصاريف انتقال أعضاء
بلقة بروسه ميناء النيل

مصلحة الجمارك :

إمالة مكتب ميناء دياط
إلى الجمارك

إمالة مكتب ميناء رشيد
إلى الجمارك

مصلحة الكيمياء :

طيارة غير الختان

لإنشاء ٣ رفائف مؤقتة
لحمل الدخان

مصلحة التجار و المصناعة :

لتقدير عدم صرفه فأكخير
افتتاح عمل الخراج

أعلام قضايا :

لوظيفة نائب حريف

لخوضف متقول من مجلس
الشيوخ

وزارة المعارف (الديوان
العام) :

لتخصيص إمارة الجاسه من
٨٢٢ و ٢١٠ ج. م. إلى ٧٢٢ و ١٩٩

مصلحة الآثار :

لوظيفة وصيف أبي ستيل

لاحظت مصلحة الأملاك أن المخاربات في إحصاءات مفتيش بقاوس تزداد عاماً بعد عام بسبب تأخير زراعتي السلوك والجوارز وهي مساحات واقعة في نهاية بحر بسندلية ووربا صعب جدا في مدة الصيف مما يجعل مستأجرها على تركها دون زراعة لعدم حصولهم على المياه الكافية ، لذلك ترى للمصلحة إدخال هذه المساحة وقدرها ٣٠٠٠ فدان ضمن الزراعة الخاصة ابتداء من العام الزراعي المقبل على أن تستغل بالزراعة الشتوية فقط . ولما كانت هذه الأراضي واقعة في شمال الدلتا فلا يمكن الانتفاع بمزروعاتها إلا للراعي وتربية الحيوانات وهو استغلال أثبتت التجارب أنه مجيد ، وباب زيادة في إيرادات الخزينة العامة هذا ما محل المصلحة على طلب اعتماد ٣٠٠٠ جنيه لشراء عدد من البصول تربيتها على البرسيم ومتبجته من الدريس المكسور والدريس الباعة . مع العلم بأن المصلحة تتوقع إيرادات من جراء هذا العمل يزيد على التغطيات المقررة .

ومقابل هذه المصروفات الإضافية ترى وزارة المالية زيادة الإيرادات المقدرة في ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ١٢,٠٠٠ ج.م وهو ما يتوقع الحصول عليه من جراء زيادة المساحة المزروعة أروا .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الاقتراح وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للترك بإقراره .

وبرفقة هذا مشروع المرسوم اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

اسماعيل صدق

القاهرة في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٢

مرسوم بتعديل ميزانية السنة المالية

سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فراد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يضاف إلى تهربات مصروفات الباب الثاني من ميزانية القسم ٦ وزارة المالية الفرع ٦ مصلحة الأملاك الأميرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ اعتماد قدره ٩١٠٠ (تسعة آلاف ومائة جنيه) سنة ٣٣٠٠ ج.م في بند ٢٠ مصاريف انتقال وبلد سفر ونقل ٣٠٠٠ ج.م في بند ٢٤ مشتري مواش و ١٢٠٠ ج.م في بند ٣٥ مشتري مهمات ميكانيكية وأدوات زراعية ولوازم أخرى و ٤٦٠٠ ج.م في بند ٢٤ الحصول .

مادة ٢ - يضاف مبلغ ١٢,٠٠٠ ج.م إلى تهربات الإيرادات للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الباب ١١ الأملاك الأميرية .

مادة ٣ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم .

مدبري المالية في ٢٧ الحزمن سنة ١٣٥١ (٢ برينة سنة ١٩٣٢)

الجهة	أخرى	باب ٣	باب ٢	باب ١
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٦٧٠٠	—	—	١٨٦٧٠٠	—
السكة الحديدية :				
تخفيض بـ ٣٧ (مائة وثمانون ألفاً و٢٨٧٠٠ ل.ج.م) ٢٨٧٠٠ ل.ج.م ٢٠٠٠ ج.م				
لشروع نقل حقله للمواقع من وسط مدينة الزناقي				
البريد :				
٢٠٠٠	—	—	—	٢٠٠٠
رفع اعداد الأشغال في غير ساعات العمل من ٢٠٠٠ ج.م إلى ٨٠٠٠ ج.م				
المواضع :				
١٣١١٠	—	١٣١١٠	—	—
لحماية الأشغال الهندسة في ميزانية سنة ١٩٣١				
١١١٦٠	—	—	٢٢٥٠	٨٩١٠
٢٩٤٠	—	—	—	٢٩٤٠
٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	—	—
رفع اعداد مشروع إدارة مياه الإسكندرية من ٦٠٠٠ ل.ج.م إلى ١٠٠٠٠ ج.م				
وزارة الحربية - الحدود :				
٢٩٥٣	—	٢٩٥٣	—	—
رفع اعداد كتشة السوم من ٢٩٥٣ ج.م إلى ٥٩٠٦ ج.م				
٢٢٠٣١٠	٢٢٠٣١٠	—	—	—
تخفيض اعداد المصاريف غير المنظورة من ٦٦٥٣٢ ج.م إلى ٤٤٥٠١ ج.م				

مذكرة

مرفوعة إلى مجلس الوزراء

الحفاظاً بالمذكرة التي رعتها اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن التعديلات المطلوب إدخالها على مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ تتخرج وزارة المالية إضافة لاتخاذات الآتية إلى ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية :

جنيه

٦١٠٠ للتغطيات الإضافية المرتبطة بزيادة المساحة المزروعة أروا في أراضي المصلحة من ٣٠٠٠ فدان إلى ٤٥٠٠ ومن هذا المبلغ ٤٦٠٠ ج.م في البند ٣٤ الحصول (صيفي) و ٣٠٠ ج.م في البند ٢٠ مصاريف انتقال وبلد سفرية ونقل (تقلل محمولات بالخطوط) ١٣٠٠ ج.م في البند ٣٥ مشتري مهمات ميكانيكية وأدوات زراعية ولوازم أخرى لا يتجاوز ثلاث دراسات للآلة .

٣٠٠٠ في البند ٣٤ مشتري مواش .

١٩٣٨ ج.م ختم من اعتماد المصاريف غير المنظورة بموافقة مجلس الوزراء
في جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦

ولما كانت اللجنة قد تلقت عدة طلبات عن الحوادث اللاحقة لشهر
يولييه سنة ١٩٣٠ فقد قرر المجلس في ١٤ يونيو سنة ١٩٣١ تكليفها بالبحث
في تلك الطلبات أيضا .

وقد ورد كتاب من سعادة رئيس اللجنة ووكيل الحفائفة مفاده أن عدد
القضايا عن تلك الحوادث ١٠٩ وبمجموع ما طالب من التوضيحات ١٠٣٣ ج.م
وأن ما قررت اللجنة صرفه قاصر على ٢٩٥ ج.م صرف منه فعلا ٢٥٠ ج.م
والباقي ٨٠٤٥ ج.م .

وتتبع وزارة المالية فتح اعتماد بهذا المبلغ لصرف التوضيحات التي
قدرتها اللجنة - وذلك في الباب الثالث من مشروع ميزانية الديوان العام
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ على أن يؤخذ من التخفيضات التي أجراها البرلمان
في مشروع الميزانية .

واللجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تتشرف برفع الأمر إلى
مجلس الوزراء للتركم بقراره توطئة لعرضه على البرلمان .
وبرقعة هذه المذكرة مشروع مرسوم لهذا الغرض ١

القاهرة في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس

اسماعيل صدق

مرسوم

بتمديد مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن نواز الأول ملك مصر

بناء على معارضه علينا وزير المالية، وموافقة دأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يضاف إلى تقديرات المصروفات في مشروع ميزانية السنة
المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (القسم ٦ "وزارة المالية" - الفرع ١ "ديوان
العموم" - الباب الثالث "أعمال جديدة") مبلغ ٨٠٤٥ (ثمانية آلاف
وتسعة وأربعين جنيا) لصرف التوضيحات المستعقة عن الحوادث التي
وقعت بعد شهر يولييه سنة ١٩٣٠

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم ١

مدربرى القبة في ١٩ مفرسة ١٣٥١ (٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

ورد كتاب من وزارة الأوقاف مفاده أن في حارة النصارى في درب البحر
(قسم عابدين) بيتا قديما تابعا لوقف على كنفه الشجر بالأرجمانية نظارة
لغيره . وأن القسم الفني لجنة حفظ الآثار العربية ماين هذا البيت فانتضج
له أن فيه جرنأ أثريا جديرا بالعناية والقسم يوصى بإشراف المحافظة عليه .

وتبلغ مساحة البيت ١٨٠٠ متر مربع . أما الجزء الأثرى فمساحته ٥٠٠ متر
تقريبا وقد يتيسر الحصول على هذا الجزء بمبلغ لا يتجاوز ١٥٠٠ ج.م .
وبناء عليه تطلب وزارة الأوقاف فتح اعتماد بهذه القيمة في الميزانية لشراء
الجزء المشار إليه .

واللجنة المالية توافق على إضافة اعتماد قدره ١٥٠٠ ج.م إلى مشروع
الميزانية عن السنة المالية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٦ وزارة المالية
الباب ٢ مصاريف عمومية على أن يؤخذ من التخفيضات التي أجراها
البرلمان في تقديرات ميزانية الدولة . وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس
الوزراء للتركم بقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

وبرقعة هذا مشروع المرسوم اللازم لهذا الغرض ١

الرئيس

السكريب

اسماعيل صدق

القاهرة في ١٩ مارس سنة ١٩٣٢

مرسوم

بتمديد مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن نواز الأول ملك مصر

بناء على معارضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يضاف إلى تقديرات المصروفات في مشروع ميزانية السنة
المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٦ وزارة المالية الفرع ١ ديوان العموم
الباب الثاني مصاريف عمومية اعتماد قدره ١٥٠٠ ج.م لشراء جزء
أثرى من أحد البيوت القديمة التابعة لوقف على كنفه الشجر في درب البحر
قسم عابدين .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم ١

مدربرى القبة في ٢٧ المحرم سنة ١٣٥١ (٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

قرر مجلس الوزراء في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ تشكيل لجنة للفصل
في طلبات التصريح عن الأضرار التي تصبغ عن حوادث يولييه سنة ١٩٣٠
وقد انتهت اللجنة من عملها وبلغ مجموع ما قررت دفعه من التوضيحات

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تتبع وزارة الأشغال العمومية فتح اعتماد قدره ١٢,٠٠٠ ج.م. في مشروع ميزانية مصلحة التنظيم لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ تحت عنوان تمهيد أرض وإنشاء شوارع بمنطقة تلون البابية. وسيصرف المبلغ بأكمله في السنة المالية الحالية على الوجه الآتي :

أولا - قطع ودم ٣٥٠٠٠ متر مكعب من أتربة التل	جنيه
في المواطى المحاورة	٥٦٠٠
ثانيا - ديم وصف شوارع	٥٤٠٠
ثالثا - غرس أشجار في الشوارع لتكوين ستر يحجب	
مستودع لقاعة المدينة من الخي	١٠٠٠

وستكون نتيجة ذلك إيجاد مساحة قدرها ١٣٥٠٠٠ متر مربع أو حوالى ٣٢ فهدا منبسطة تماما بعضها مرصود وبعضها مكان التلال التي ترعى منها الأتربة (دم المواطى وتكون هذه المساحة كلها صالحة تماما لإقامة مبان عليها ، ومنها على الأخص مبان لعمال وسيكون هذا العمل على إيجاد مرتق للعاقلين بمدينة القاهرة .

والجنة المالية تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء وبقراءة هذه المذكرة مشروع مرسوم بإضافة هذا الاعتماد إلى مشروع الميزانية ما

القاهرة في ١٩٣٢
الرئيس
اسماعيل صديق

مرسوم

بتعديل مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يضاف إلى تقديرات المصروفات في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ (القسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية - الفرع ٥ - مصلحة التنظيم - الباب الثالث - أعمال جديدة) اعتماد قدره ١٢,٠٠٠ جنيه (اثنا عشر ألف جنيه) تحت عنوان " تمهيد أرض وإنشاء شوارع بمنطقة تلون البابية " .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا المرسوم كل منهما فيما يخصه .

صدر بمرأى القبة في ٢١ مفرسة ١٣٥١ (٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢)

جلسة الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١
(٦ يولية سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

من التعديلات الإضافية على اعتمادات

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(المقرر حضرة الشيخ محمد عبد ربنا)

تقدمت الحكومة إلى مجلس النواب بثلاثة مراسيم بتعديل مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ (المصروفات) وقد بحث ذلك المجلس هذه التعديلات وأقرها بجلسته ٤ يولية سنة ١٩٣٣ وأحالها إلى مجلس الشيوخ الذى أحالها إلى لجنة المالية بجلسته التى انعقدت في نفس التاريخ .

وقد قامت هذه اللجنة ببحث التعديلات الإضافية المشار إليها بجلستها التى انعقدت في ٥ يولية سنة ١٩٣٣ وأطلعت على المذكرات الإضافية المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء مع المراسم سالفة الذكر (والجنة كلها في نهاية هذا التقرير) فاتفق لها أن هذه التعديلات مطلوبة لإدخالها على أقسام ٦ " وزارة المالية " و ١١ " وزارة الأشغال العمومية " و ١٤ " وزارة الحربية والبحرية " وبينها كالاتي :

قسم ٦ - وزارة المالية

فرع ٢ - " مصلحة الأموال المقررة " :

باب ٢ - " مصاريف عمومية "

٧٥٠٠ زيادة على اعتماد المخصص " لإقامة صندوق الاقتصاد والتعاون للمصاريف والمساكين " .

وترى اللجنة للأسباب الواردة في مذكرة اللجنة المالية المشار إليها الموافقة على هذا الاعتماد الإضافى وقد وافق عليه مجلس النواب .

قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

فرع ٥ - " مصلحة التنظيم " :

باب ٢ - " مصاريف عمومية "

١٠,٠٠٠ زيادة على اعتماد البنود ٧ " مصاريف كنس وورش وغسل الشوارع " .

٣٥,٠٠٠ زيادة على اعتماد البنود ١٣ " تمهينات " .

باب ٣ - " أعمال جديدة "

١٥,٠٠٠ زيادة على اعتماد البنود ١٤ " مشتري سيارات النظافة العامة " .

٦٠,٠٠٠

وقد وافق مجلس النواب على هذا الاعتماد وترى اللجنة الموافقة على ذلك .

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ وافق مجلس الوزراء على فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٠٠٠ ج. م. في البند ١٣ "إعانة لصندوق الاقتصاد والتعاون الصيراف والمساكين" من ميزانية مصلحة الأموال المقررة لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ وصدر في ١٣ أبريل مرسوم بشروع قانون يفتح الاعتماد المشار إليه إلا أن السنة المالية انتهت قبل أن يتم ذلك وقد صرحت الحكومة في مجلس النواب بتنازله عن طلب الاعتماد وبأنها ستطلب اعتماداً آخر في سنة ١٩٣٣-١٩٣٢ وقد أوضحت وزارة المالية أن حساب الصندوق في السنة ١٩٣٣-١٩٣٢ سيسفر عن عجز قدره ٧٥٠٠ ج. م. حسب البيان التالي :

الإيرادات :

جنيه
١٩١٧ رصيد الصندوق لغاية أبريل سنة ١٩٣٢
٨٧,٠٠٠ إعانة الحكومة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣
٤٨,٠٠٠ قيمة ما ينتظر استقطاعه من الصيراف في السنة المالية المذكورة
واقع ٢٪ من ما هيأتهم .

١٤,٤١٧

المصروفات

جنيه
٩,٥٦٧ قيمة المكافآت التي فزت لجنة الصندوق صرفها لأربابها وذلك بجملة ١١ مايو سنة ١٩٣٢
١٢,٣٩٨ تقدير المكافآت التي تستحق للصيراف في السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ وهو مبنى على أساس متوسط المنصرف في الثلاث السنوات الماضية .

٢١,٩٦٥

٧,٥٤٨ عجز

بناء على ما تقدمت تقترح وزارة المالية فتح اعتماد بمبلغ ٧٥٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣-١٩٣٢ على أن يؤخذ من التخفيضات التي أجراها البرلمان في مشروع الميزانية .

واللجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره وتوطئة لعرض الأمر على البرلمان .
وبرفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم لهذا الغرض ٤

الرئيس
اسماعيل صدق

القاهرة في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

قسم ١٤ - وزارة الحرية والبحرية

فرع ٢ - "مصلحة الحدود" :

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه

٢,٣٤٥ تكلفة بناء مستشفى القصير وسيوه .

٨,٠٦٠ تحسين حالة واحة سيوه ومناطق الساحل الغربي للقطر المصري .

١٠,٤٠٥

وقد وافق مجلس النواب على هذا الاعتماد وترى هذه اللجنة الموافقة عليه .
وترجو اللجنة من المجلس اعتماد التعديلات المقترحة إدخالها على أبواب المصروفات كما يلي :

الزيادة في الأبواب :

(١) قسم ٦ - وزارة المالية

فرع ٢٠ - "مصلحة الأموال المقررة" :

جنيه

٧,٥٠٠ باب ٢ - "مصاريف عمومية" .

(٢) قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

فرع ٥ - "مصلحة التنظيم" :

جنيه

٤٥,٠٠٠ باب ٢ - "مصاريف عمومية" .

١٥,٠٠٠ باب ٣ - "أعمال جديدة" .

(٣) قسم ١٤ - وزارة الحرية والبحرية

فرع ٢ - "مصلحة الحدود" :

جنيه

١٠,٤٠٥ باب ٣ - "أعمال جديدة" .

مرسوم
بتعديل مشروع ميزانية سنة ١٩٣٣-١٩٣٣ المالية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يضاف إلى تقديرات المصروفات في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٣

القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ٢ مصلحة الأموال المقررة "الباب الثاني مصاريف عمومية" اعتماد مبلغ ٧,٥٠٠ ج.م زيادة على الاعتماد المخصص في البند "إعانة لصندوق الاقتصاد والتعاون للصيارف والمساكين".

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تطلب وزارة الأشغال العمومية إضافة الاعتمادات الآتية إلى مشروع ميزانية مصلحة التنظيم عن السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٣ :

(١) الباب الثاني بند ٧ - "مصاريف كنس وورش وغسيل الشوارع" ١٠,٥٠٠ ج.م .

(٢) الباب الثاني بند ١٣ - "تخصيبات" ٣,٥٠٠ ج.م .

(٣) الباب الثالث بند ١٤ - "مشتري سيارات للنظافة العامة"

١٥,٠٠٠ ج.م .

ويرجع السبب في طلب الاعتماد الأول والثالث إلى ضرورة زيادة عدد السيارات المخصصة لأعمال النظافة في القاهرة . ويأت ذلك أن وزارة الأشغال العمومية اتبعت أثناء العشر السنوات الماضية سياسة الإنعام برباط الثقل والكنس والرش التي تجرها البغال وإبدالها بالسيارات فأصبح لدى مصلحة التنظيم اليوم ١٤٧ سيارة يرجع عهد شراء أغلبها إلى مسد تربي على الست السنوات ، وقد أصبح ما لا يقل عن الثلاثين منها عاطلة تماماً غير قابل للإصلاح كما أن منها ثلاثين سيارة تقريبا تحتاج إلى إصلاح مستمر ولا تعمل إلا قليلا .

طلبت المصلحة في الثلاث السنوات الأخيرة شراء ٩٨ سيارة فلم تجب إلا إلى شراء ٢٤ ، وبما أن مدينة القاهرة عاصمة بتلاترابية وتحتاج والحالة

هذه إلى صرف مبالغ كبيرة قد تزيد نسبيا عليها في كثير من مدن العالم فيما يتعلق بالكنس والرش ، لذلك ترى وزارة الأشغال العمومية ضرورة فتح الاعتمادات المطلوبة الآن . منها ١٥,٠٠٠ ج.م لشراء ٢٠ سيارة للكنس والرش والنقل و ١٠,٥٠٠ ج.م للتوسع في أعمال النظافة بحيث تتناول مناطق هي الآن محرومة منها وتكرار عملية الكنس والرش في المناطق الحالية .

أما الاعتماد المقترح للبند ١٣ تخصيبات فالسبب في طلبه هو أن الاعتماد المبدوج "تتبع ملكية لوضع خطوط التنظيم" في مشروع الميزانية هو ٣,٥٠٠ ج.م في حين أن المبالغ المستحقة الدفع الآن تبلغ نحو ٥,٠٠٠ ج.م .

وعلاوة على ذلك يقدر ما يلزم لما يستجد سنويا من الطلبات بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م لأن وزارة الأشغال ترى قصر الاعتماد المخصص لذلك على ٥,٠٠٠ ج.م رغبة منها في عدم إقتال كاهل الميزانية .

بناء عليه يكون مجموع المبالغ اللازمة ٥٥,٠٠٠ ج.م ولذا تطلب الوزارة دفع الاعتماد المبدوج من ٣,٥٠٠ ج.م إلى ٥٥,٠٠٠ ج.م .

والجنة المالية توافق على إضافة المبالغ المشار إليها في هذه المذكرة إلى مشروع ميزانية مصلحة التنظيم عن السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣ وهي تقتشف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء وتوطئة لعرضه على البرلمان .

وبرقة هذه المذكرة مشروع مرسوم لهذا الغرض .

الرئيس
اسماعيل صدق

مرسوم

بتعديل مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يضاف إلى تقديرات المصروفات في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٣ (القسم ١١ وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٥ مصلحة التنظيم) اعتماد قدره ٦٠,٠٠٠ ج.م (ستون ألف جنيه) منه ٤٥,٠٠٠ ج.م في الباب الثاني (١٠,٥٠٠ ج.م في البند ٧ مصاريف كنس وورش وغسيل الشوارع و ٣,٥٠٠ ج.م في البند ١٣ "تخصيبات") و ١٥,٠٠٠ ج.م في الباب الثالث (بند ١٤ مشتري سيارات للنظافة العامة) .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا المرسوم كل منهما فيما يخصه .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والبحرية والبحرية تنفيذ هذا المرسوم كل منهما فيما يخصه .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تقترح وزارة البحرية والبحرية إضافة اعتماد قدره ٨٠٦٠ ج.م إلى الباب الثالث من ميزانية مصلحة الحدود لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لتحسين حالة وأحة سيوه ومناطق الساحل الغربى للقطر المصرى .

أما الشؤون التى يصرف فيها هذا الاعتماد فهى :

أولاً - إصلاح طريق سيوه - مطروح وتمهيد ٣٠٠٠ ج.م .

ثانياً - تطهير عشرين بئراً ٢٠٠٠ ج.م .

ثالثاً - إنشاء مصنع لزيت الزيتون ومعمل لتدخين البلع وتصديره (١٩٦٠ ج.م مصاريف أولية و ٧٥٠ ج.م مصاريف سنوية) .

رابعاً - إدارة الحديقة التى تملكها وزارة الأوقاف فى تلك الجهة ومساحتها فدانان (٣٣٠ ج.م مصاريف أولية و ٣٨٠ ج.م مصاريف سنوية) .

والجنة المالية توافق حل هذه المقترحات وهى تشترط برضاها إلى مجلس الوزراء توطئة لعرضها على البرلمان .

ورفقة هذا مشروع مرسوم لهذا الغرض ما

القاهرة فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس
اسماعيل صدق

مرسوم

بتعديل مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن قواد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوأت :

مادة ١ - يضاف إلى تقديرات المصروفات فى مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ١٤ "وزارة البحرية والبحرية" الفرع ٢ "مصلحة الحدود" الباب الثالث "أعمال جديدة" - اعتماد قدره ٨٠٦٠ ج.م لتحسين حالة وأحة سيوه ومناطق الساحل الغربى للقطر المصرى .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والبحرية والبحرية تنفيذ هذا المرسوم كما، ضمما لما يخصه

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء فى ٦ مارس سنة ١٩٣٢ على تصح اعتماد إضافى بمبلغ ٣١٤٦ ج.م فى ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ١٤ "وزارة البحرية والبحرية" الفرع ٢ مصلحة الحدود الباب الثالث "أعمال جديدة") لتكالة بناء مستشفى القصير وسيوه وصدر فى ٧ مارس مرسوم بمشروع القانون بفتح الاتحاد المشار إليه .

عرض مشروع القانون على البرلمان فوافق عليه مجلس النواب بجلسته ٥ مايو سنة ١٩٣٢

ولكن تبين بعد ذلك أن الأعمال التى طلب لها الاعتماد لم يشرع فيها بعد ونظرا لانتهاه السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قرر مجلس الشيوخ بجلسته ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ إيقاف النظر فى المشروع لطلب وزارة البحرية والبحرية إدراج الاعتماد اللازم فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

بناء عليه ونظرا لأن جزءا من هذا الاعتماد يبلغ ٨٠١ ج.م سيقا أن صرف فى السنة المالية الماضية خصما على الغورات فىكون الصافي ٢٣٤٥ ج.م .

لذلك تطلب وزارة البحرية إضافة هذا المبلغ إلى تقديرات المصروفات فى مشروع ميزانية مصلحة الحدود لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المرسوم الآن على البرلمان .

والجنة المالية توافق على هذا الطلب وتشترط برفع الأمر إلى مجلس الوزراء توطئة لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم لهذا الغرض ما

القاهرة فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢

الرئيس
اسماعيل صدق

مرسوم

بتعديل مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن قواد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوأت :

مادة ١ - يضاف إلى تقديرات المصروفات فى مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (القسم ١٤ "وزارة البحرية والبحرية" الفرع ٢ مصلحة الحدود الباب الثالث "أعمال جديدة") اعتماد قدره ٢٣٤٥ (الفان و ثلاثمائة وخمسة وأربعون جنها) لتكالة بناء مستشفى القصير وسيوه .

جلسة الخميس ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥١
(٧ يولييه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن إيرادات الدولة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

(انقرض حسرة الشيخ آخره بذهب يدعى به بنك)

نظرة عامة :

إن من يتتبع تطورات الحالة المالية والاقتصادية في العالم يرى أنها لا تزال تزداد سوءاً وقد اتسعت الثقة واضطربت الأفكار وحل الخوف والحذر بين الدول وبعضها . نسأل الله أن يهدي قادة الأمم سبيل الرشاد لانقاذ العالم من شر تكة لم يعرف مثلاً في التاريخ .

أما في حالتنا بصفة خاصة فقد ظهر أثر هذه الجائحة عندما تدهورت أسعار القطن وهو المحصول الرئيس للبلاد فارتفعت ميزانية الأفراد وعجز كثير من المدنيين عن وفاء ديونهم وقد صاحب هذه الحالة انكماش في الميزان التجاري نتيجة ضعف قوة الشراء .

النظام النقدي :

وقد كان من أثر انقصال إنشيه الاسترليني عن عيار الذهب في شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ - أن انتفش سعر القطن واستبشرنا خيراً بهذا الانتعاش ولكن سرعان ما هبطت الأسعار إلى خدرجة لو احتسبت سعر الذهب لكان سعر قطننا أقل من سعر القطن الأمريكي . وبما أننا نستورد من البلاد التي ترتبط عملتها بقاعدة الذهب كثيراً من حاجتنا فلاننا نضطر بلجتها بسعر عملة البلاد الموزنة وهذا يعود علينا بخسارة لا يتوازن معها الميزان التجاري .

وتش اللجنة كل الثقة في أن يستمر اهتمام الحكومة بمعالجة هذه المسألة الاقتصادية بما يعود على مصر نفعاً .

حماية المحاصيل الزراعية :

لا شك في أن السبب الرئيس للأزمة التي نعيشها هو هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة والقطن خاصة .

وقد عملت الحكومة على تشجيع زراعة قصب السكر والقمح وباقي التلال بفرض الضرائب الجمركية .

وبمناسبة ذكر حاية زراعة قصب السكر تود اللجنة أن تشير إلى الشكوى الكثيرة من نظام توزيع زراعة القصب وترجو أن توجه الحكومة عنايتها نحو تحسين تنظيم ذلك التوزيع .

وقد قام بنك التسليف الزراعي بإمداد المزارعين بالقفاوى والسماد فسيل بذلك الأعمال الزراعية في مصر . واللجنة تسجل الشكر للحكومة على مجهوداتها لمساعدة الفلاح .

ولما كانت الحكومة تنظر في الاستفادة من مساقط المياه في أسوان في عمل سماد صالح للأراضي المصرية فاللجنة تشير على الحكومة أن تتصعب لبنك التسليف الزراعي بتصريف أكبر كمية من سماد من النوع الذي تستخرجه من أسوان حتى يتعود الفلاح على استعماله .

وقد كانت نتيجة تحول الزراع إلى الإكثار من الزراعة الشتوية - أن ازدهار محصول القطن هذا العام عن الاستهلاك المحل زيادة كبيرة - إذ كان المزارع قولاً سنة ١٩٣١ :

٤٧٣,٠٠٠ فدان أنتجت ١,٨٤٠,٠٠٠ إردب واستوردنا من الخارج ٦٠٠٠ إردب تقريباً . أما هذا العام فالمزارع ٥٧٧,٠٠٠ فدان تشر بمحصول وافر في النوع السابق وتقدير جلته بـ ٢,٥٠٠,٠٠٠ إردب على الأقل .

وبما أن هذا المقدار يزيد على المقطوعة المحلية كما أسلفنا فقد كان سبباً لتزول سعره وعدم وجود راعب في مشتراه .

وقد سبق أن الحكومة أشارت على بنك التسليف الزراعي بأن يسلف على القطن مائة قرش عن الأردب وهذه القيمة تزيد الآن على سعره المفروض في السوق فأصبحت الحكومة مضطرة لدفع الفرق بين سعر البيع والقيمة المسلفة . ولا يمكن مع تزلول السعر إلا بتصدير مقدار عظيم إلى الخارج .

أما إذا لم ترفع عن عائق السوق لكي تزد على حاجتها فلا أمل في حفظ السعر . ونفس هذا الحل يتبع في باقي المحاصيل التي تزيد قيمتها على الحاجة كالقرفة وخلافها . ومن الطيب إذا شرع في تصدير أرى صنف مخارج - يرتفع سعره في داخل البلاد .

القمح :

أما القمح تدرى اللجنة أن محصوله يكفي للاستهلاك المحل - شرط أن تزد الضريبة الجمركية على باقي أصناف الدقيق الخجاري - حتى يمنع استيراده بناتنا .

وفي هذه الحالة يمكن للحكومة أن تشجع باقي البنوك التجارية على إقراض كبار المزارعين على محصولهم بوائع الإردب ١١٠ قروش كما يفعل بنك التسليف الزراعي الذي لا يقرض إلا بصغار المزارعين .

وليس ألم على النفس من التمييز في المعاملة في هذا البلد بين المصري وضيغه الأجنبي . إذ نرى أن الأجنبي لا يدفع من الضرائب ما يدفعه جاره وزميله الوطني . فمسي أن تتمكن الحكومة في القريب من رفع هذه الفوارق بين الوطني وضيغه الأجنبي .

هنا وقد أصبحت الضريبة العقارية لا تناسب مع الحالة الزاخرة بالنسبة لغلة الأرض ولذا ترجو اللجنة أن توفق الحكومة لتخفيف ضرائب الأحيان الزراعية كلما سمحت لها موارد الإيراد الأخرى بإجراء ذلك .

وبما أن الضريبة العقارية قد تفرقت بقانون في سنة ١٩٠٥ على أن تظل سارية لا يتناولها التعديل لمدة ثلاثين سنة بعد أن اشتملت في دبطها لحسان قبل ذلك التاريخ مدة تزيد على خمس السنوات . فالتجربة تشير على الحكومة بالأسراع في تأليف اللجان اللازمة لتعديل الضريبة حتى يكون العمل تاما قبل سنة ١٩٣٥ لاسيما أن حالة بعض الأراضي تغيرت عما كانت عليه وقت ربط الضرائب السابق فمن جيدة انحطت تربتها ومن رديئة تم إصلاحها .

والجنة ترى أن الضرائب التي يدفعها المصريون الآن هي أعلى ما يمكن أن يقوموا بسدادها ولذا ترجو أن لا تزداد عليهم جملة الضرائب التي يدفعونها مستقبلا .

تشجيع الصناعة والتجارة :

حقا لقد قامت الحكومة بتنشيط وتشجيع الصناعة والتجارة مما لم تقم به أية حكومة سابقة كما يرى من النشاط الفاضل الآن في مصلحة التجارة والصناعة . ومن يشاهد معرض الآلات يركف تقدمت هذه الصناعة حتى أصبحت تضارح أحسن صاعات أوروبا فيه - وقد أنشأت كذلك مصبغة نموذجية لصنع غيوط القطن بالطرق الحديثة ومعمل كيميائية للأبحاث التي يقوم بها خبراءها الاختصاصيون - وقد قامت الحكومة بمساعدة شركتي غزل ونسج القطن المصيريتين - كما اهتمت بإيجاد صناعات حديثة - والقصد من ذلك سد حاجتين : الأولى استخدام بعض الآلاف من الشبان في هذه الصناعات . والجنة تعلم أن الحكومة لا يفتوها مستقبل ذلك الجيش الجرار من زهرة شباب الوطن خصوصا من يخرجون كل عام في مخلف المعاهد فأنما لم نسلك من الآن أقوم السبل لتشغيل هذه الآلاف أميحتا على أبواب مشكلة اجتماعية خطيرة ؛ والحاجة الثانية هي ترجيع الميزان التجاري بالاستثناء عن الواردات الأجنبية بقدر المستطاع .

صناعة التعدين :

ليس من المبالغة إذا قيل إن صناعة التعدين قل من يعلم عنها شيئا من المصريين أو هم بها - والسبب في ذلك راجع إلى قلة الاختصاصيين ولذا

القطن :

وترى اللجنة أنه ما دام الحال في البلاد التي تشترقه كما هو عليه الآن فقد أصبحت زراعته حاسرة . لأنه على فرض أن سعر السكر لا يردس ١٤ ريالاً والأشوفى ١٠ ريالات للقطن فلا يمكن أن يأتي بربح للتج مطلقا . فإلى أن يبرأه الحال أو يتيسر لنا إيجاد زراعات أخرى تقوم مقامه - يجب أن توجه الجهود إلى الإقلال من نفقات زراعته :

أولا - بأن تسي الحكومة جد السى للحصول على الباد الكيماوى بسعر متمثل وإذا سمح لها بإجراء المبادلة على القطن المملوك لها بسداد يستحضر من الخارج فليها أن تيممه للزراع بربح مقبول .

ثانيا - بأن تلتنى بأق الضريبة المفروضة على القطن وقدرها عشرة قروش للقطن وفى هذا تخفيف للسبب الواقع على الفلاح .

ثالثا - بأن يكون أساس السياسة القطنية للحكومة هو أن تبيع الغزوين لجهاث لا تاتر منها سوق مينا البصل وفى أوقات يكون المحصول قد قارب على النفاذ من يد المتج .

والجنة تشكر الحكومة على مجهودها الصادق في الدعاية القطنية حتى تفتح أسواقا جديدة لقطننا ما كانت تأخذ منه قبل الآن شيئا مذكورا .

حماية الملكية الزراعية :

قد اتخذت الحكومة من العلاجات لحماية الملكية الزراعية ما خفف الضغط عليها - فمن إهمال المزارعين في مليون جنيه قيمة ما كان لما عليهم من سلف زراعية - إلى دفع قسط سنة ١٩٢٩ عن بعض المقترضين من البنوك العقارية لإيقاف إجراءات البيع مدة سنة على الأقل - إلى مشروع إنشاء بنك التسليف العقارى . وغير هذا من العلاجات .

وبما أن أساس الثروة المصرية هو الأحيان الزراعية فيجب توجيه أكبر العناية لحماية هذه الثروة من الانهيار بأن تفكر الحكومة في علاجات أخرى حاسمة ووسيلة .

وترى اللجنة أن يتسع مشروع بنك التسليف العقارى بزيادة رأس ماله ويكون شركة مساهمة تشترك فيه الحكومة والأمة - ليقوم بتسليف الملاك جميعا كبارهم وصغارهم على السواء .

والجنة مله الثقة في أن تنظر الحكومة في ذلك من ضوء الحالة التي لا تحتمل تسويفا .

الضرائب ونظام توزيعها :

مما يؤسف له حقا أن عبء الضرائب واقع جملة على عاتق الملكية الزراعية حتى أصبحت تنوء بهذا الحمل الثقيل والسبب في ذلك راجع إلى عدم توزيع الضرائب بنسبة عادلة بين جميع من تظلمهم سماء مصر والمحتفيين بالثما وهوائها من وطنيين وأجانب .

وما دامت الشؤون الاقتصادية والمالية ومستقبلها غير معروف تماما فتعدلت ميزانية الإيرادات هي طبعاً احتيالية تتأثر بتبعياتها للزواج والكساد العالمي . فترى اللجنة أن تشير على المجلس ألا يغير في أرقام مشروع ميزانية الإيرادات المقدم من الحكومة ويكتفى بإقرار ملاحظاتها على كل باب .

باب ١ - أموال مقررة

قدر لهذا الباب في المشروع مبلغ ٦,١٦٧,٧٠٠ ج. م وكان المقتدر له سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٦,١٨٧,٠٠٠ ج. م ، أما التحصيل فعلا فقد بلغ ٥,٩١٣,٠٠٠ ج. م .

وقد لاحظت اللجنة أن التحصيل من ضريبة الأراضي الزراعية نقص عن السنة الماضية بمبلغ ٦٧,٠٠٠ ج. م . أما حوائك الأملاك فقد زادت بمبلغ ١٠٣,٠٠٠ ج. م ، وذلك راجع إلى شدة الصدمة التي وقعت على الألبان بسبب هبوط أسعار الحاصل - وتكرر اللجنة ما سبق أن ذكرته من أن الضريبة المقارنة أصبحت لا تتفق مع حالة الألبان الزراعية الآن ، والواجب عدلا تخفيرا من جديد حتى تتفق مع غلة وقيمة الأرض .

وترى اللجنة أن قانون ربط حوائك الأملاك الصادر في سنة ١٨٨٤ أصبح كذلك لا يتفق والعصر الحاضر من أوجه كثيرة، منها تأليف بلان الربط وكذا مجلس المراجعة الذي يصبح حكمه نهائياً لمدة ثمان سنوات وهذه مدة طويلة تتغير فيها حالة الملك وصنعه تغيراً عظيماً ، ولذلك فهي تشير على الحكومة بضرورة تعديل هذا القانون لضمان توزيع الربط بالمعالة ، وترى الموافقة على هذا الباب وقدره ٦,١٦٧,٧٠٠ ج. م

باب ٢ - الجمارك

قدر لهذا الباب ١٣,١٩٠,٠٠٠ ج. م مقابل ١٢,٩٧٩,٠٠٠ ج. م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أي زيادة قدرها ٢١١,٠٠٠ ج. م وقد أشارت مذكرة الحكومة إلى أن هذه الزيادة نتيجة فرض ضريبة ١٪ على مجموع الإيراد . وببلغ التحصيل فعلاً ١٣,٩٧٩,٠٠٠ ج. م وقد لاحظت اللجنة أن التحصيل من رسوم التدخين نقص عما كان مقدراً له في السنة الماضية حوالي مائة ألف جنيه وذلك نتيجة ضعف الاستهلاك ، أما رسوم الواردات فترجع أغلب الزيادة فيها إلى التعديلات التي أدخلت على بعض الأصناف كالتمغ والدقيق والبرتين والكبريت .

وترى اللجنة بعهد التعديلات التي أدخلت أخيراً على بعض المنسوجات القطنية - أن أصناف الجوارب والقناعات رفعت عليها الضريبة إلى ثلاثة أضعاف لأجل حماية المصانع المحلية . ولكن هذه المصانع لا يمكنها المقطوعة المحلية عموماً بل ولا غيرها فالضريبة ستقع فعلاً على المستهلك وخاصة على الطبقة الفقيرة منه ، وتشير اللجنة أن تراعى هذه الحالات عند كل تعديل وأن يعاد النظر في هذه الحالة على ضوء التجارب - وترى الموافقة على هذا الباب وقدره ١٣,١٩٠,٠٠٠ ج. م .

يندر جداً أن نرى مصرياً بتقديم لمصلحة المتاجر طلب الترخيص له بالبحث عن مناجم أو معادن . وما أن وادى النيل غنى بمعادنه ومناجمه فتشير اللجنة على الحكومة بالإلحاح من تعليم المصريين صناعة التعدين وعلم طبقات الأرض كما تشير عليها أيضاً بأن تشر على الجمهوريين أن وآخرياً بما من الرخص المفتوحة للبحث عن المناجم والمعادن وأسماء المرخص لم ونوع المعدن وموقع الرخصة . كل ذلك لاستنباط همة الشباب للاشتغال في هذه الأعمال .

مالية الدولة :

لا جدال أن من نعم الله على مصرنا العزرة وجود هذا المال الاحتياطي في إبان هذه الجائحة المالية التي اكتسحت العالم حتى تضرعت مراكز دول كثيرة - ولولا ذلك لكاننا من زمن إلى الاقتراض - وقد ساعد هذا الاحتياطي في تخفيف الضائقة بما قدمت الحكومة من مساعدة للزراعيين وسلف لبنك التسليف وما تقوم به من المشاريع وخاصة مشروع إنشاء البنك القاري .

وقد صادت الحكومة في سياستها القطنية على تصريف أكبر مقدار يمكن تصريفه من قطنها الغزير حتى فقد جانب عظيم منه - ويحسن بالحكومة أن تنقص مبلغ ١٥,٧٣٣,٣٣٢ ج. م وهو قيمة مشتريات القطن إلى قيمته الحقيقية - أو على الأقل إقاص فرق ما باعته على سعر المشتري - حتى يظهر الزخم الحقيقي للاحتياطي - كما تشير اللجنة على الحكومة أن تذكر أمام قيمة الأوراق المالية - وهي ١٧,٣٢٠,٠٧٦ ج. م - أساس سعر الشراء لهذه السندات وعدد كل فئة منها حتى يتبين مقدار الربح والخسارة .

تحقيق موازنة الميزانية :

إن من يتصفح أرقام الإيرادات الختامية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ملاحظاً معها أحوال الكساد البادى في جميع نواحي الاستهلاك المحلي والخارجي يبنى إمكان موازنة الميزانية إلا إذا أراد الله وتبدل الحال .

أما إذا استمرت الضائقة الاقتصادية الحالية فالجنة تخشى ألا تتمكن الحكومة من تحصيل كل الإيرادات كما قدرتها خصوصاً في بابي الجمارك والسكك الحديدية .

ولذا تتعيط اللجنة بما صرح به حضرة صاحب البولة وزير المالية أمام المجلس من عزم الحكومة على صرامة الاقتصادات في جميع أبواب المصروفات عند تنفيذ الميزانية والالتزام لتطورات الحالة بالحذر الشديد ولذا فهي تأمل أن تكون نتيجة ذلك عدم الاضطراب للالتزام للاحتياطي الذي نحن أحوج ما يكون إلى كل قرش منه .

والجنة تسجل مع السرور عظيم إعجابها وتقديرها للحكومة على تحقيق موازنة ميزانية الدولة لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وظهور وفرة قدره ٤٠٠,٠٠٠ ج. م تقريباً بعد خصم كل الاعتبارات الإضافية التي تفتحت بعد صدور الميزانية والتي تقرب من ٥٠٠,٠٠٠ ج. م .

تقريبا والواقع أن إيرادات السكك الحديدية نقصت بسبب شدة الأزمة المالية من جهة ومن جهة أخرى بسبب مزاحمة السيارات وشركات النقل المائية لها — وطوال الإيراد من بدء هذه السنة الحالية لأن كل على أن العجز فيه سيكون أكثر مما قدر عند وضع الميزانية بكثير .

وترجو اللجنة أن توجه الحكومة عنايتها نحو إعادة النظر في الأجور والتعاريف التي هي وليدة الحرب المظلمى — وقد جريت مصلحة السكك الحديدية تخفيض أجور نقل الركاب إلى مسافات قصيرة فكانت النتيجة مرضية — والمنظور أنه عند تخفيض أجور نقل الركاب والبضائع إلى ما كانت عليه قبل الحرب المظلمى أن تأتي النتيجة بعامتين مرضيتين: الأول: زيادة الإيراد والثانية عدم الاستثناء عن بعض العمال والموظفين الزائدين الآن على حاجة العمل .

وترى اللجنة الموافقة على هذا الباب وقدره ٨,٢٣٨,٠٠٠ ج.م .

باب ٩ — التلغرافات والتليفون

فقر لهذا الباب ٧٦٩,٠٠٠ ج.م مقابل ٨٨٠,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ وقد بلغ المتحصل فعلا ٦٨٥,٠٠٠ ج.م بعجز ١٩٥,٠٠٠ ج.م ومعظم العجز هو في إيرادات التليفون نتيجة الكساد التجاري . وقد قامت المصلحة بتركيب التليفون الأوتوماتيكى في مدينة القاهرة وأسفرت النتيجة عن ارتياح عام وحينما لو عومت المصلحة نظام هذا التليفون في باقي مدن القطر .

وترى اللجنة الموافقة على هذا الباب كما هو وقدره ٧٦٩,٠٠٠ ج.م .

باب ١٠ — البريد

فقر لهذا الباب ٧٢٨,٠٠٠ ج.م مقابل ٧٢٠,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ أى زيادة ٨,٠٠٠ ج.م وبلغ المتحصل فعلا في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ ٦٩٩,٠٠٠ ج.م بعجز ٢٩,٠٠٠ ج.م ولم تشرذمة الحكومة إلى سبب تقدير الزيادة في الربط مع وجود عجز في المتحصل قدره ٢٩,٠٠٠ ج.م وإذا رجعنا إلى متحصلات السنين الماضية وجدنا هذا الربط يوازى متحصلات سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ — واللجنة تبدي ارتياحها التام لنظام العمل بهذه المصلحة الذى يشهد له الأجانب والوطنيون وترى الموافقة على هذا الباب كما هو وقدره ٧٢٨,٠٠٠ ج.م .

باب ١١ — الأملاك الأميرية

فقر لهذا الباب ٦١٦,١٠٠ ج.م ثم ألحق به تعديل بزيادة قدرها ١٧٠,٠٠٠ ج.م فكانت الجلفة ٦٢٨,١٠٠ ج.م مقابل ٧٧٤,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ بعجز ١٤٥,٩٠٠ ج.م وكان المتحصل فعلا ٥٤٤,٠٠٠ ج.م وهذه المصلحة لا تأتى بفائدة بنسبة رأس المال .

وترى اللجنة أن تقتصر الحكومة الفرصة الملائمة لبيع الصالح من أراضيها للاهالى وقصر عملها على إصلاح الأراضي البائرة خصوصا ما يستعقب منها بمشروعات الري والصرف الكبرى وبيعها أيضا متى تم إصلاحها . وتوافق اللجنة على هذا الباب وقدره ٦٢٨,١٠٠ ج.م .

باب ٣ — رسوم المواقيت والمنائر

فقر لهذا الباب ٣١٤,٧٠٠ ج.م مقابل ٣٢١,٥٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ ، وبلغ المتحصل فعلا ٣٢٣,٠٠٠ ج.م ، وليس للجنة ملاحظات على هذا الباب ، وترى اللجنة الموافقة عليه وقدره ٣١٤,٧٠٠ ج.م .

باب ٤ — مصادب الأسماك

فقر لهذا الباب ٧٧,٤٠٠ ج.م مقابل ٧٦,٠٠٠ ج.م في السنة الماضية وقد بلغ المتحصل فعلا في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ مبلغ ٧٢,٠٠٠ ج.م بعجز ٩,٠٠٠ ج.م من المتحصل في سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ، وهذا الباب تأثر من حالة الزواج ، وترى اللجنة الموافقة عليه وقدره ٧٧,٤٠٠ ج.م .

باب ٥ — الدمغة

فقر لهذا الباب ٩٧٩,٠٠٠ ج.م مقابل ١٨٣,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ ، وبلغ المتحصل فعلا ٤٦٣,٠٠٠ ج.م نتيجة ما فرض على ماهيات الموظفين والمعاشات . وهذه الزيادة الجديدة ترجع إلى ما أدخل من التعديل في هذا الرسم على هذه الماهيات — إنما الذى تلاحظه اللجنة على هذا الباب أن عبء ضريبة الدمغة قد وقع معطلة على الموظفين .

مع أنه لو أمكن تعميمه كما هو الحال في البلاد الأخرى التى تفرض رسم دمغة على كل ورقة في المعاملات التجارية وفي البنوك والفنادق وغيرها لأمكن تخفيف هذه الضريبة عن الموظفين وزيادة جملة ما يجع منها .

وترى اللجنة الموافقة على هذا الباب كما هو وقدره ٩٧٩,٠٠٠ ج.م .

باب ٦ — رسوم دمغة المصوغات

فقر لهذا الباب ٢١,٠٠٠ ج.م مقابل ٣٧,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ ، وبلغ المتحصل فعلا ١٤,٠٠٠ ج.م بعجز ١٣,٠٠٠ ج.م وهذا الباب هو من أشد الأبواب تأثرا من حالة الأزمة . وترى اللجنة الموافقة عليه كما هو وقدره ٢١,٠٠٠ ج.م .

باب ٧ — الرسوم القضائية والقيدية

فقر لهذا الباب ١١٦,٠٠٠ ج.م مقابل ٢٢٨,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ وبلغ المتحصل فعلا ٢,٣٨٢,٠٠٠ ج.م وتلاحظ اللجنة أن الرسوم القضائية والتقيدية المقررة في المحاكم الأهلية والمختلطة تقبله الجمل وقد تبلغ في المحاكم المختلطة أحيانا أضعاف الدين وقد بلغت المصاريف في حالات البيوع الجبرية أضعاف الخن الذى يمتع به الأرض .

ولذلك تشير اللجنة إلى النظر في تعديل هذه الرسوم بما يتفق مع الحالة ، وتوافق على هذا الباب كما هو وقدره ١١٦,٠٠٠ ج.م .

باب ٨ — السكك الحديدية

فقر لهذا الباب ٨٣٨,٠٠٠ ج.م مقابل ٦٣٠,٠٠٠ ج.م وبلغ المتحصل فعلا ٩٠٩,٠٠٠ ج.م أى بعجز قدره مليون ونصف مليون جنيه

وترى اللجنة أن تشير إلى أوقية قيام مصلحة البعثة بملك القود الفضية والنيكل عند الاحتياج إليها بدلا من صكها في الخارج . وترى الموافقة على هذا الباب وقدره ١,٥٤٢,٠٠٠ ج.م.

باب ١٦ - إيرادات ورسوم متنوعة

قدر لهذا الباب ٢,٣٨٧,٢٠٠ ج.م وقد ألحق به تعديل بزيادة قدره ٩٢,٠٠٠ ج.م منها ٨٠,٠٠٠ ج.م المنظور بتحصيله من ثمن البذرة المشتاة الجديدة و ١٢,٠٠٠ ج.م المقدر لإيرادا لمصلحة فؤاد بجلوان وصل هذا أصبح اعتماد الباب ٢,٤٧٩,٢٠٠ ج.م وكان المقدر له في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ٢,٧٥٠,٢٠٠ ج.م أى بجز قدره ٢٤٩,٠٠٠ ج.م وبلغ المتحصل فعلا في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ٢,٣٩٤,٠٠٠ ج.م ويشمل هذا الباب ٤٦ بندا أهمها بند ١٣ مصروفات مدرسية فقد قدر له مبلغ ٥٨٣,٠٠٠ ج.م وبند ٢٤ مبيع سماد وبذرة القطن وقدر له مبلغ ٥٤٢,٠٠٠ ج.م وهو ما سيحصل من أثمان السمادة . وهذا المبلغ لن يدرج في ميزانية الأعوام المقبلة لإحالة هذه العملية إلى بنك التسليف الزراعى .

إنما الذى تلاحظه اللجنة على هذا الباب كثرة بنوده وأن بند ٤٦ وهو الأخير الذى أطلق عليه "إيرادات أخرى متنوعة" مقدره ١٧٩,٦٥٠ ج.م وكان يحسن تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة أقسام لكل قسم باب خاص : الأول - يشمل الرسوم المتحصلة من الرخص والمراعات وكشوف المواليد والوفيات والأطيان إلى آخره . والثاني يشمل المصاريف المدرسية والامتيازات والثالث يشمل الإيرادات المتنوعة من مستشفيات وطلبات وأشغال المسجونين والحدائق والآثار إلى غير ذلك وإذا كانت مصابيد الأسماء قد أفرد لها باب مستقل ومقدره ٧٧,٠٠٠ ج.م ورسوم دمنه المصوغات أفرد لها أيضا باب مستقل مقدره ٢١,٠٠٠ ج.م فالأولى جعل هذه الأقسام كما ذكر أبوابا مستقلة وهى في قيمتها تنفق بكثيرى بعض أبواب الميزانية . وقد لاحظت اللجنة أن بند ١٣ مصروفات مدرسية وهو ٥٨٣,٠٠٠ ج.م قدر بزيادة مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م عن السنة الماضية مع أن المتحصل كان أقل بكثير .

ولا ينسب المجلس المقرر تلك الضجة التى قامت في وزارة المعارف عند تحصيل هذه المصروفات حتى تساهت الوزارة في آلاف الجنيهات لجزر أولياء أمور التلاميذ عن السداد .

وقد لاحظت اللجنة أن هذا الباب يشمل في بنوده موارد كثيرة تناثر بالحالة السامة صحوذا وجعوطا وهى تشير على المجلس بالمناقشة عليه كما هو وقدره ٢,٤٧٩,٢٠٠ ج.م .

باب ١٧ - بدل الخدمة العسكرية

قدر لهذا الباب ١٠٠,٠٠٠ ج.م مقابل ١٥٥,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بجز قدره ٥٥,٠٠٠ ج.م وقد بلغ المتحصل فعلا ٩٤,٠٠٠ ج.م والواقع أن الخدمة العسكرية أصبح يرغب فيها الفلاح بد أن كان يخشاها ويحجم عنها .

وذلك نتيجة الضيق الذى يجانيه وقلة الكسب جمته يفضل الخدمة العسكرية على شغل الفلاحة ويصعب الآن - والضائقة كما نرى - دفع البذل للمركب الذى بلغ المتحصل منه في سنة ١٩٢٧ حوالى مائتى ألف جنيه وتوافق اللجنة على هذا الباب وقدره ١٠٠,٠٠٠ ج.م

باب ١٨ - رسوم الخفر

قدر لهذا الباب ١٨,٠٠٠ ج.م مقابل ١,٤٨٢,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أى بزيادة قدرها ٣٩,٠٠٠ ج.م وقد بلغ المتحصل فعلا ٤٩٢,٠٠٠ ج.م ويرجع سبب الزيادة في هذا الباب إلى سعى الحكومة لدى الدول صاحبات الامتياز حتى أقمتمهم بضرورة مساواتهم بالوطنيين في هذه الضريبة . واللجنة ترى للموافقة على هذا الباب كما هو وقدره ١,٥١٨,٠٠٠ ج.م

باب ١٩ - المستطعم من ماهيات الموظفين

قدر لهذا الباب ٦٢٠,٠٠٠ ج.م كما كان مقدره له سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وبلغ المتحصل فعلا ٦٤,٠٠٠ ج.م وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب وتوافق عليه كما هو وقدره ٦٢٠,٠٠٠ ج.م

باب ٢٠ - الأرباح الناتجة من تسخير القود

قدر لهذا الباب ١,٥٤٢,٠٠٠ ج.م مقابل ١,٥٧٩,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بجز ٣٧,٠٠٠ ج.م وقد بلغ المتحصل فعلا ١,٥٤٨,٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وتلاحظ اللجنة أن المتحصل من هذا الباب بلغ في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ٢,٨٩١,٠٠٠ ج.م وقص في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ إلى ١,٩٧٥,٠٠٠ ج.م واتضح أن السبب في ذلك يرجع إلى العجز الكبير المستمر في فوائد الحسابات الجارية عن الاحتياطي القدي المودع في البنوك نتيجة استهلاك أغلب هذا القود في مشتريات القطن في أوائل سنة ١٩٣٠ التى كلفت الخزنة حوالى ستة عشر مليوناً من الجنيهات ، وإلى ما أخذ منه لدى العجز في ميزانية سنة ١٩٣٠ وقدره ٢,٧٥٠,٠٠٠ ج.م وإلى ما أخذ للسلف الزراعية وقدرها مليونان تقريبا .

باب ١٧ - ضريبة القطن

هذا الباب مقدوله في المشروع ٥٠٠,٠٠٠ ج.م وتشير اللجنة إلى عمل عبء هذه الضريبة وترى فيها رحمة بزارعي القطن بعد أن أصبحت زراعة خامرة ، وما دامت العوامل الاقتصادية كما نرى فالأصل في الرجوع إلى أسعار عالية للقطن أصبح بعيدا ويجب علينا أن نقتل من نفقة زراعته كما أوضحت اللجنة في تقريرها هذا - وترجو اللجنة ألا يطول الزمن على إلغاء هذه الضريبة وأن تنضم الحكومة أول فرصة ممكنة لتقديم بترخيص بالنسبة ولا يسع اللجنة الآن إلا أن تشير على المجلس باعتقاد هذا الباب كما هو وقدره ٥٠٠,٠٠٠ ج.م.

باب ١٨ - إيرادات غير اعتيادية

قدر لهذا الباب ٥٠٠,٠٠٠ ج.م وكان مقدرا له في سنة ١٩٣١-١٩٣٢ ١٩٠,٠٠٠ ج.م. وبلغ المحصل فعلا ٣٣٣,٠٠٠ ج.م وترجع الزيادة في هذا الباب إلى مشروع استبدال المعاشات بأطيان زراعية من أملاك الدولة وليس للجنة ملاحظات عليه . وترى الموافقة عليه كما هو وارد في المشروع .

جيه

(١) مبيع أراضي ٤٥٥,٠٠٠

(٢) إيرادات أخرى ٤٥,٠٠٠

باب ١٩ - المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان لتعويض الهيئات المحلية من عوائد الدخولية ولغير ذلك من المصروفات

قدر لهذا الباب ٣٨٧,٩٠٠ ج.م وكان المقدوله في سنة ١٩٣١-١٩٣٢ ٤٠٠,٠٠٠ ج.م. أي بجزء ١٢,١٠٠ ج.م وكان المحصل فعلا ٤٠٠,٠٠٠ ج.م وهذا الباب من الموارد التي تتأثر مباشرة بالضائفة المالية .

وترى اللجنة الموافقة عليه كما هو وقدره ٣٨٧,٩٠٠ ج.م .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب الإيرادات كما على :

جيه

باب ١ - "أموال مقررة" ٦,١٦٧,٧٠٠

٢ - "المباركة" ١٣,١٩٠,٠٠٠

٣ - "رسوم الموائن والمناثر" ٣١٤,٧٠٠

٤ - "معايد الأملاك" ٧٧,٤٠٠

باب ٥ - "الدعفة" ٩٧٩,٠٠٠

٦ - "رسوم دفعة المصوغات" ٢١,٠٠٠

٧ - "الرسوم القضائية والتقيدية" ٢,١١٦,٠٠٠

٨ - "شكك الحليد" ٤,٨٣٨,٠٠٠

٩ - "التفراغات والتليفون" ٧٦٩,٠٠٠

١٠ - "البريد" ٧٢٨,٠٠٠

١١ - "لأملاك الأميرية" ٦٢٨,١٠٠

١٢ - "بطل الخدمة العسكرية" ١٠٠,٠٠٠

١٣ - "رسوم الخفر" ١,٥١٨,٠٠٠

١٤ - "المستقطع من ماهيات المستخدمين" ٦٢٠,٠٠٠

١٥ - "الأرباح الناتجة من تشغيل القود" ١,٥٤٢,٠٠٠

١٦ - "إيرادات ورسوم متوقعة" ٢,٤٧٩,٢٠٠

١٧ - "ضريبة القطن" ٥٠٠,٠٠٠

١٨ - "إيرادات غير اعتيادية" :

(١) "مبيع أراضي" ٤٥٥,٠٠٠

(٢) "إيرادات أخرى" ٤٥,٠٠٠

١٩ - "المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان لتعويض الهيئات المحلية من عوائد الدخولية ولغير ذلك من المصروفات" ٣٨٧,٩٠٠

حصة مصر في التعويضات التي تدفعها ألمانيا

جملة الإيرادات ٣٧,٤٧٦,٠٠٠

المأخوذ من المال الاحتياطي

المأخوذ من المال الاحتياطي الخاص بالقرض الثاني لسنة ١٨٥٥

الجملة العمومية ٣٧,٤٧٦,٠٠٠

جلسة الخميس ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥١
(٧ يولية سنة ١٩٣٢)

مشروع قانون

بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد طهاني باشا .

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تقررت ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٣٧,٣٠٩,٦٣٩ ج.م (سبعة وثلاثين مليوناً وثلثمائة وتسعة آلاف وثمانمائة وتسعة وثلاثين جنياً) موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة في الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية

تقررت ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٣٧,٤٩٢,٥٢٠ ج.م (سبعة وثلاثين مليوناً وأربعمائة واثنين وتسعين ألفاً وخمسمائة وعشرين جنياً) على حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

المادة الثالثة

إن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

المادة الرابعة

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم قيمياً يخصه .

نأسر بأن يهيم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

جدول حرف (١)

المصروفات

رقم	فرع	أجواب مصروفات المصالح			أجواب أخرى	المجموع
		باب أول مهمات وأجور ومرتبات	باب ثان مصاريف عمومية	باب ثالث أعمال جديدة		
١	مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك :	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١	مخصصات جلالة الملك	—	—	—	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢	مرتبات حضرات أعضاء الهيئات الحكومية	—	—	—	١١١٥١٢	١١١٥١٢
٣	ديوان جلالة الملك	١٥١٢٠٤	١٦٤٦٩٦	٦١٢٢٠	—	٣٧٧١٢٠
٤	مئة عشرة مائة النقطه السلطنة ملك	١٠٩٢	٣٠٠	—	—	١٣٩٢
٢	مخصصات البرلمان :					
١	جلس الشيوخ	—	—	—	٦٩٦٢١	٦٩٦٢١
٢	« النواب »	—	—	—	١١٩٩٩٥	١١٩٩٩٥
٣	جلس الوزراء	٩٨٧٩	٥٢٣٠	—	—	١٥١٠٩
٤	مكتب المستشارين المالي والقضائي	١٦٨٢٥	١٦٦٠	—	—	١٨٤٨٥
٥	وزارة الخارجية	١٦٣٠٩٣	٧٢٤٤٥	—	—	٢٣٥٥٣٨
٦	وزارة المالية :					
١	ديوان العموم	٣٠١٨٧٦	٢٣٥٦٠٨	٢١٧٤٥	—	٦٥٩٢٣٩
٢	الأموال الخفية	٤٣٠٢٧١	٤٣٠٨٧	—	—	٤٧٣٣٥٨
٣	المساحة	٣٧٨٦٠٧	٨١٦٠٠	٨٩٧٠٠	—	٥٤٩٩٠٧
٤	الإحصاء	٢٣٨٨١	٣٤٨٢	—	—	٢٧٣٦٣
٥	الطباعة	٢٢٩٠٦	٩١٣٧٤	—	—	١١٤٢٨٠
٦	الأمن والأمن	١٤٠٨٥٨	٢٠٣٧٨٤	٣٤١٠٠	—	٣٧٨٧٤٢
٧	الجملة	٢٦٤٩٤٢	٨٠٩٥٠	٤٠٩٥	—	٣٤٩٩٨٧
٨	غرف السجلات ومصاريف الأسماء	١٨٢٧٤٩	٨٦٨٦٣	—	—	٢٦٩٦١٢
٩	العام والمجلس	٢١٥٠٧	٤٤٤١	٥٠٠	—	٢٦٤٤٨
١٠	الكيمياء	٤١٦٣٧	٥٦٩٠٧	—	—	٩٨٥٤٤
١١	التجارة والصناعة ومصاريف الحكومة	٥٨٢٤٦	١٦٢٤٧	٣٩٧٩٠	—	١١٤٢٨٣
١٢	أقسام نقابة الحكومة	٩٩٦٩٣	٧٣٩٤	—	—	١٠٧٠٨٧
٧	وزارة المصاريف العمومية :					
١	الديوان العام والخطم	٢١٦٤٣٣٢	٨٨٧٤٣٥	٦٤٤٠٤	—	٣١١٦١٧١
٢	مصلحة الآثار المصرية	٣٤٨٤١	١٣٥٨٣	٨٠٠٠	—	٥٠٤٢٤
٣	دار الآثار العربية	٤٠٢٨	٤٠١٠	—	—	٨٠٣٨
٨	وزارة الداخلية :					
١	ديوان العموم	٥٣٣٤٦٠	٧١٤٥٤٦	١٣٥٠٠	—	١٢٦١٥٠٦
٢	البوليس	١٠٥٨٢٥٢	٢٤٠٩٩٠	٨٠٠	—	١٣٠٠٠٤٢
٣	المنظر	١٤٦١١٤٥	١٠٠٧٤٨	—	—	١٥٦١٨٩٣
٤	مصلحة السجون	١٦٦٥١٥	٢٥٠٨٩٣	٧٠٦٠	—	٤٢٤٤٦٨
٩	وزارة الصحة العمومية	٧١٨٨٨٥	٦٣١٥٣١	٣٧٢٧٠	—	١٣٨٧٦٦٦
١٠	وزارة الحفريات :					
١	ديوان العموم	٥٢٧٨٦	٦٠٢٤	—	—	٥٨٨١٠
٢	المهام الخفية (قسم القضاة)	٢٨١٢٦٤	٧٠٦٧٢	—	—	٣٥١٩٣٦
٣	« (قسم القرد ورواق)	٦٣١٠٠	١٢٧٦٨	—	—	٧٥٨٦٨
٤	« الأطلية »	٨٧٥٥٧	١١٩٧٥١	—	—	٩٩٥٠٨
٥	« القرضية »	١٤٦٨٧٥	١٤٢٤٢	—	—	١٦١١١٧
٦	المجالس الحسية	٢٨٥٢٤	٣٠٣٩	—	—	٤١٥٦٣
تقل يسله		٩٩٠٩٠٣٠	٤٢٣٣٢٠٠	٣٨٢١٨٤	٤٥١١٢٨	١٥٠٦٨٤٢

ميزانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

(تابع) جدول حرف (١)

(تابع) المصروفات

رقم	نوع	أبواب مصروفات المصالح			أبواب أخرى	المجملة
		باب أول مأجرات وأجر ومرتبات	باب ثان مصروفات عمومية	باب ثالث أعمال جديدة		
		بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
	ما قبله	٩٩٠٩٠٣٠	٤٣٢٦٣٠٠	٣٨٢١٨٤	٤٥١١٢٨	١٥٠٦٨٦٤٢
١١	وزارة الأشغال العمومية :					
١	ديوان السوم	٢٩٤٩١	٣٨٢٨	—	—	٣٣٣١٩
٢	الرى	٥٥٣٣٤٩	١٠١٥٩٦٦	٣١١١٢٢٠	—	٤٦٨٠٥٣٥
٣	البنى	٨٩٢٠٨	١٤٦٢٣١	٤٦٨١١٦	—	٧٠٣٥٥٥
٤	مصلحة المكايكة والكهرباء	٩٢٥٨٩	١١٠٤٨٩	٣٦٠٩٦	—	٢٣٩١٧٤
٥	» التنظيم	٩٦٥٩٠	٤٩٢٨٧٦	٩٢١٠٠	—	٦٨١٥٦٦
٦	» المجرى الرئيسية	٣٣٣٤٦	٤٩٩٧٣	٩٧١٠٠	—	١٨٠٤١٩
٧	» الطيحات	٤٥٧٥٦	١٥٤٢٩	—	—	٦١١٨٥
١٢	وزارة الزراعة	٢٧٤٦٧١	٣٦٦٤١٦	١١٠٠٠	—	٦٥٢٠٨٧
١٣	وزارة المواصلات :					
١	ديوان السوم	٦٠٥٤٨	٨٦٣٣٥	٢٥٩٣٤	—	١٧٣٢١٧
٢	السكك الحديدية	١٨٢٥٠٠٠	١٨٩٧٤٨٥	٣٠٢٥٠٠	—	٤٠٢٤٩٨٥
٣	انقراضات والتلفقات	٤٧٦٦٤٥	١٤٥٤٠٤	١٤٤٤٣٠	—	٧٦٦٤٧٩
٤	للبريد	٤٧٨٠١٥	٢١١٣٥٤	—	—	٦٨٩٣٦٩
٥	المرافق والمخازن	١١٦٥٥٨	٧٨١٢٠	٥٢٦٢٥	—	٢٤٧٣٠٣
٦	الطرق والكبارى	٤٦٢٠١	١٥٥٦٢٩	٣٢٠٦٥٠	—	٥٢٢٤٨٠
١٤	وزارة البحرية والبحرية :					
١	ديوان السوم والبحري	٤٤٧٩٨٦	٣٧٨٥١٣	٢١٦٨٥	٧٥٠٠٠٠	١٥٩٨١٨٤
٢	مصلحة المخرود	١٣٦٢٤٤	٦٨١٩٠	٢٣٣١١	—	٢٢٧٧٤٥
١٥	البعثات العلمية	—	—	—	٩٧٧٥٠	٩٧٧٥٠
١٦	مماشات ومكائنات	—	—	—	٢٢٦٩٦١٠	٢٢٦٩٦١٠
١٧	الدين المسمى	—	—	—	٤٣٤٨٥٣٤	٤٣٤٨٥٣٤
١٨	مصاريف غير متطورة	—	—	—	٤٤٥٠١	٤٤٥٠١
	المجملة	١٤٧١١٢٣٧	٩٥٤٨٩٣٨	٥٠٨٧٩٥١	٧٩٦١٥٢٢	٢٦٣٠٩٦٣٩

ميزانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

جدول حرف (ب)

الإيرادات

باب	ميزانية سنة ١٩٣٢	ميزانية سنة ١٩٣١	فرق		محصلات			
			زيادة	نقص	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٢٨	سنة ١٩٢٧
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ أموال مقررة ...	٦١٦٧٠٠	٦١٨٧٠٠	—	١٩٣٠٠	٥٨٧٧٠٠٦	٥٩٦٥٥٠	٥٨٩١٨٩٣	٦١٣٩٨٢٨
٢ الجمارك ...	١٣١٩٠٠٠٠	١٢٩٧٩٠٠٠	٢١١٠٠٠	—	١٢٧٨٣٦٠	١١٣٦١٦٣	١١٣٦١٩٣٣	١١٦٦٤٧٢٩
٣ رسوم المواني والمنشآت ...	٣١٤٧٠٠	٣١١٥٠٠	٣٢٠	٦٨٠٠	٣٣٠٦٥٥	٣٥٥٩٧٦	٤٠٩١٢٨	٣٩٣٨٤٠
٤ مصادب الأسماك ...	٧٤٠٠	٧٦٠٠٠	١٤٠٠	—	٨٠٧١١	٨٣٩٨٦	٨٩٢٨٣	٨٦٠١٠
٥ للسمكة ...	٩٧٩٠٠٠	١٨٣٠٠٠	٧٩٦٠٠٠	—	٢٠٠٧٠٥	٢٢٧٨٦٠	٢٣٩٨١٤	٢٢٧٦٧٠
٦ رسوم دفعة المصوغات ...	٢١٠٠٠	٢٧٠٠٠	—	٦٠٠٠	٢٤٥٧٧	٢٣٠٢٥	٢٢٣٨٤	٣١٢٩٤
٧ الرسوم القضائية والقيدية ...	٢١١٦٠٠٠	٢٢٢٨٠٠٠	—	١١٢٠٠٠	٢٤٠١٢٨٥	٢٥٦١٥٥٣	٢٥١٧١٦٠	٢٢٧١٤٤٥
٨ سكل الحديد ...	٤٨٥٤٥٣٠	٦٣٠٠٠٠٠	—	١٤٤٥٤٨٠	٦٠٣٧٧٠٥	٧٠٣٨٨٩٤	٧١٣٨١٦٦	٧١١٨١٧٣
٩ التفرقات والتلفون ...	٧٦٩٠٠٠	٨٨٠٠٠٠	—	١١١٠٠٠٠	٨٥٤١٤٠	٨٩٦٧١٢	٨٧٨٣٦٧	٨٥٦٤٨٩
١٠ البريد ...	٧٢٨٠٠٠	٧٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠	—	٧٠٩٧١٦	٧٤٣٦٧٢	٧٤٧١٥٣	٧٣١٢١٨
١١ الأملاك الأميرية ...	٢٢٨١٠٠	٧٧٤٠٠٠	—	١٤٥٩٠٠	٦٩١٧١٠	٨٠٢٥٥١	٩٠٥٠٠٠	١٠٢١٧٥٦
١٢ بلل الخدمة العسكرية ...	١٠٠٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠	—	٥٥٠٠٠٠	١٤١٤٤٠	١٧٢٢٤٠	١٨٧٩١٥	١٥٣٢٣
١٣ رسوم الخنزير ...	١٥١٨٠٠٠	١٤٨٣٠٠٠	٣٦٠٠٠	—	١٣٦٧٠٤	١٣١١٩١٩	١١٥٢٠٧٨	١١٧٠٩٥٨
١٤ المستعظم من ماحيات المستعدين ...	٦٣٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠	—	—	٦٦٦٢٤٨	٤٥٤٤٩٨	٢٢٢٩٦٦	٢١٩٢٨٨
١٥ الأرباح الناتجة من تشغيل الشقوق ...	١٥٤٢٠٠٠	١٥٩٠٠٠٠	—	٣٧٠٠٠٠	١٩٧٤٥٢٩	٢٨٩٠٨٤١	٢١٢٨١٢٣	٢٢٢٥٥٩٩
١٦ إيرادات ورسوم متنوعة ...	٢٤٧٩٣٠٠	٢٧٢٥٣٠٠	—	٢٤٦٠٠٠٠	٢٣٤٠١٣٠	٢٩٦٧٤٦٥	٢٦٩٣٠١٧	٢٢٨٢٣١٧
١٧ ضريبة القطن ...	٥٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠	—	٩٠٠٠٠٠٠	١١٣٧١٨٠	١٢٢٩٦٣٥	١٥١٢٣٥٨	١١٣٣٣١٣
١٨ إيرادات غير اعتيادية :								
(١) مبيع أراض	٤٥٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٥٠٠٠٠	—	٨٢٤٩٧	١٧٧٨٠٧	١١٣٣١٦٦	١٨٧٥٠٣
(٢) إيرادات أخرى	٤٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	—	٢٣٤٠٤	٢٢٥٢٢٦	١٨٦٨٥٧	١١٨١٣٣
١٩ المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان	٢٨٨٩٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	—	١٢١٠٠٠	٣١٢٥٠٠	—	—	—
لتعويض الهيئات المحلية من عوائد								
الدخولية ولغير ذلك من المصروفات								
حصة مصرفي التعويضات التي تمنحها	—	٨٩٣٠٠٠	—	٨٩٣٠٠٠	٩٦٥٥٤	١٠٠٣٠٥	—	—
ألمانيا								
جملة الإيرادات	٣٧٤٩٢٥٣٠	٣٩٣١٦٠٠٠	١١٣٢٤٠٠	٣١٨٥٨٨٠	٣٨٨٤٤٠٦	٤١٨١٦٤٢٨	٤٠١١٦٨٨٩	٣٨٥٢٦٨٠٥
الأعوذ من المال الاحتياطي	—	—	—	—	٣٣٨١١٧٤	—	—	—
الأعوذ من المال الاحتياطي الخاص	—	—	—	—	—	—	٢٥٠١٨٦	—
بالقرض الممنوع لسنة ١٨٥٥								
الجملة العمومية	٣٧٤٩٢٥٣٠	٣٩٣١٦٠٠٠	١١٣٢٤٠٠	٣١٨٥٨٨٠	٤١١٢٢٢٥٨٠	٤١٨١٦٤٢٨	٤٠١٢٦٩١٥	٣٨٥٢٦٨٠٥

ملحق رقم ٣٣

جلسة الاثنين ١٠ المحرم سنة ١٣٥١

(١٦ مايو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتسوية المعاشات والمكافآت للوظفين والمستخدمين الذين لم مدد خدمة دائمة في الحكومة وفي ديوان الأوقاف الملكية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عجب باشا)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بملحة ٣ مايو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب - بعد إقراره - الخصاص بتسوية المعاشات والمكافآت للوظفين والمستخدمين الذين لم مدد خدمة دائمة في الحكومة وفي ديوان الأوقاف الملكية .

وقد بحثته اللجنة في جلستها المتعديرة في ٩ و ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع هذا القانون (والتمت نصها في نهاية هذا التقرير) فاتفق لها أنه كثيرا ما دعت الحاجة في السنوات الأخيرة إلى تبادل الموظفين والمستخدمين بين ديوان الأوقاف الملكية ووزارات الحكومة ومصلحتها وعلى الأغص وزارة المعارف العمومية وأن الموظفين الذين يتقلون من ديوان الأوقاف الملكية إلى وزارات الحكومة ومصلحتها يعاملون معاملة تختلف عما يعامل به من يتقلون من الوزارات والمصالح إلى الأوقاف الملكية ، لأن النظام المعمول به الآن في ديوان الأوقاف الملكية يقضي بمسوازي دفع المكافأة التي يكون قد استولى عليها الموظف من الحكومة - مدة خدمته فيها إلى الديوان تضم له مدة خدمته في الحكومة إلى خدمته بديوان الأوقاف الملكية على أن يحمل الديوان كل معاش أو مكافأة عن المدينين ، ولا يعامل هذه المعاملة موظفو الديوان الذين يمتنون في خدمة الحكومة وفي هذا تفرقة غير عادلة .

وقد حدث أن كان لأشخاص مدة خدمة في الحكومة حصلوا على مكافآتهم عنها عند فصلهم بتعيينهم في ديوان الأوقاف الملكية فدفنوا قيمة هذه المكافأة إلى الديوان وعند فصلهم سؤى معاشهم على أساس مجموع المدينين ثم عادوا بعد ذلك إلى خدمة الحكومة فطلبوا رد المكافأة التي حصلوا عليها لتعجب لهم تلك المدة في تسوية معاشهم عند إقالتهم من خدمتها وقد أجيروا إلى طلبهم نزولا على ما أخذ به القضاء في مثل هذه الأحوال من عدم وجود

وقد اتضح للجنة أن وزارة المالية لما رأت الحاجة ماسة إلى تنظيم التبادل بين الموظفين من الجهتين المذكورتين - اتفقت مع ديوان الأوقاف الملكية على وضع التشريع الذي يتضمن القواعد المنظمة لحساب مدد الخدمة في الجهتين وتسوية المعاش أو المكافأة على أساس مجموع المدد على أن يقسم بينهما بنسبة الاستقطاعات التي خصمت من الموظف في كل منهما كما هي الحال مع موظفي وزارة الأوقاف العمومية . ولن تحصل الحكومة من جراء هذا النظام الجديد في المعاملة أية زيادة في النفقات بل هو أصح لتخزينة النظام القائم الآن .

لكل ذلك رأيت اللجنة الموافقة بإجماع الحاضرين على مشروع القانون المعروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ، وترى من المجلس الموافقة عليه

١٢ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

يوسف قطاوى

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

خاص بتسوية المعاشات والمكافآت للوظفين والمستخدمين الذين لم مدد خدمة دائمة في الحكومة وفي ديوان الأوقاف الملكية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة العمال الذين يتقلون من ديوان الأوقاف الملكية إلى وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة ومصلحتها ، لا يتولون على ما يستحقونه من معاش أو مكافأة عن مدة خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية ، بل إن تلك الخدمة تحسب لتسوية ما قد يستحقونه فيما بعد من معاش أو مكافأة ويعاملون مع مجموع خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية وفي وزارات الحكومة أو مصلحتها طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩

وتسرى أحكام التفرقة السابقة على الموظفين والمستخدمين الداخلين في هيئة العمال الذين يتقلون من إحدى وزارات الحكومة أو مصلحتها إلى وظيفة

المادة الثانية

الموظفون والمستخدمون الداخلون في هيئة العمل الذين سبق لهم مدة خدمة في ديوان الأوقاف الملكية ويوجدون الآن في وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة من وزارات الحكومة أو مصالحها أو الذين يمتنون منهم فيها بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع في الخدمة ، يكون لهم حق الخيار في طلب المعاملة بمقتضى هذا القانون وذلك في ميعاد ستة أشهر تبدأ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيما يتعلق بالموجودين الآن في الخدمة أو في ميعاد ستة أشهر تبدأ من تاريخ التعيين فيما يتعلق بالذين يمتنون في المستقبل .

وفي حالة اختيارهم المعاملة بمقتضى هذا القانون يتبع في شأنهم الأحكام الآتية :

(أ) إذا كانوا يتنصون بمشاش من ديوان الأوقاف الملكية يوقف صرف هذا المشاش ويجب عليهم أن يردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية مجموع قيمة المشاش الذي استولوا عليه منه أثناء المدة التي جمعوا فيها بين ذلك المشاش وبين ما هيئتهم في خدمة إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها .

وتم رد هذه القيمة بأن يستقطع مبالغ شهرية تساوي مقدار المشاش الذي كانوا يستولون عليه شهريا ويحوز أن يتجاوز هذا الاستقطاع بطريق الاستثناء مقدار ما يجوز أن يجز عليه قانونا . وفي حالة الوفاة قبل استيفاء كامل قيمة هذه الاستقطاعات لا يكون معاش الورثة قابلا لأي استقطاع من هذا القليل .

(ب) أما إذا كانوا قد حصلوا على مكافأة عن خدمتهم في ديوان الأوقاف الملكية فيجب عليهم أن يردوها بكاملها إلى ذلك الديوان في ميعاد الاختيار المحدد في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(ج) أما إذا كانوا لم يحصلوا على معاش أو مكافأة عن خدمتهم الدائمة في ديوان الأوقاف الملكية فإن تلك المدة تحسب لهم بلا شرط .

(د) الموظفون أو المستخدمون الذين يفصلون من الخدمة بناء على قرار تأديبي يحرمهم من كل حقوقهم في المشاش أو المكافأة ، فلا تحسب خدمتهم . وإذا كان القرار التأديبي لا يحرمهم إلا من جزء من حقوقهم في المشاش أو المكافأة فإن خدمتهم في الأوقاف الملكية التي يتناولها ذلك القرار التأديبي تحسب في مجموع خدمتهم بواقع الربع أو الثلث أو النصف الخ... حسب النسبة التي خفض بها معاشهم أو مكافأتهم ، ويجب عليهم في هذه الحالة أن يردوا مجموع قيمة المشاش أو المكافأة الذي يكونون قد حصلوا عليه وذلك بالشرط والكمية المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) للمقتضىين .

المادة الثالثة

تسرى القواعد المنصوص عليها في المادة السابقة على الموظفين والمستخدمين الداخلين في هيئة العمل الذين سبق لهم مدة خدمة في وزارات الحكومة ومصالحها ويوجدون الآن في وظيفة دائمة بديوان الأوقاف الملكية أو الذين يمتنون منهم فيه بعد نشر هذا القانون عقب انقطاع في الخدمة .

على أنه إذا كان هؤلاء الموظفون أو المستخدمون يردون في كل شهر إلى ديوان الأوقاف الملكية المشاش الذي يستولون عليه من وزارة المالية أو إذا كانوا قد ردوا إلى ديوان الأوقاف الملكية المكافأة التي حصلوا عليها من وزارة المالية ، فإن ديوان الأوقاف الملكية يسدد إلى وزارة المالية رأسا ذلك المشاش أو هذه المكافأة .

المادة الرابعة

الموظفون والمستخدمون المنقولون أكثر من مرة من ديوان الأوقاف الملكية إلى إحدى وزارات الحكومة أو مصالحها وبالعكس ياملون في كل مرة طبقا لأحكام هذا القانون كما لو كان تقلهم لأول مرة .

المادة الخامسة

معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الذين لهم خدمة في ديوان الأوقاف الملكية وبنات وزارات الحكومة ومصالحها وباملون بمقتضى هذا القانون تقسم عند خصمها على ميزانية ديوان الأوقاف الملكية وميزانية الحكومة العامة بنسبة مجموع المساهمة التي أخذها الموظف أو المستخدم من ديوان الأوقاف الملكية ومن إحدى وزارات الحكومة ومصالحها الأخرى .

المادة السادسة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة وزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

كثر في السنوات الأخيرة تبادل الموظفين والمستخدمين بين ديوان أوقاف جلالة الملك ووزارات الحكومة ومصالحها وإلى الأخص وزارة المعارف .

غير أن هذا المشروع لا يتضمن نصاً بعدم جواز توقيع الجيز على مرثبات أو مكافآت أو معاشات موظفي الديوان لأن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ اقتصر النص فيه على عدم جواز الجيز بالنسبة لموظفي الحكومة ووزارة الأوقاف والمجالس البلدية والمحلية و مجالس المديريات .

وقد أبدى الديوان رغبته في النص صراحة على هذا القانون على عدم جواز التنازل أو الجيز على المبالغ المدين بها الديوان بصفة معاش أو مكافأة أو ما هيئة لموظفيه أسوة بموظفي وزارة الأوقاف العمومية .

والوزارة ترى أن تحقيق رغبة الديوان التي سلف ذكرها قد يترتب عليه تأخير إصدار هذا القانون لضرورة عرضه على الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختطة للحصول على تصديقها عليه، ولذلك رأت أن تقدم بهذا المشروع الآن خلافاً من هذا النص وتستعمل من فورها على إعداد مشروع لتعديل النص الوارد في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ حتى يشمل موظفي ديوان الأوقاف الملكية أسوة بمن ورد ذكرهم فيه .

وفي هذه الحالة وحتى يدخل هذا التعديل يكون نص المادتين ٤٣٤ من قانون المرافعات الأهل و ٤٩٦ من قانون المرافعات المختطط سارياً على أولئك الموظفين .

والوزارة تتشرف بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء لإقراره .

وزير المالية

ملحق رقم ٣٤

جلسة الاثنين ١٠ المحرم سنة ١٣٥١

(١٦ مايو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٦٧٦١ ج. م. زيادة على اعتماد المال بالمبايعة في التفتيش العام لدى السودان

(المقرر حفرة الشيخ المحترم المراد محمد مزي باننا)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب - بعد إقراره - وبالحال بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ١١) وزارة الأشغال

ويقضى النظام المعمول به الآن في ديوان الأوقاف الملكية بجواز دفع المكافأة التي يكون قد استوفى عليها الموظف من الحكومة عن مدة خدمته بها إلى الديوان لتضم له مدة خدمته في الحكومة إلى خدمته بديوان الأوقاف الملكية على أن يتحمل الديوان كل معاشه أو مكافأته عن المدينين .

ولا يعامل هذه المعاملة موظفو الديوان الذين يسيرون في خدمة الحكومة بعد أن يكونوا قد استوفوا على مكافأة منه . وهذه التفرقة فضلاً عن كونها غير مادلة فإنها لا تسهل التبادل بين الموظفين من الجهتين على الوجه الذي تتطلبه المصلحة من هذا التسهيل بالنظر إلى ما يقوم عليه الديوان من الخدمات العامة في التعليم وفي غير التعليم مما يقتضي تيسير التبادل على أسس متعادلة بين موظفيه وموظفي الحكومة تمكيناً له من حسن القيام على هذه الخدمات .

ومن جهة أخرى فقد حدث في العمل أن كان لأشخاص مدة خدمة في الحكومة حصولاً على مكافآتهم عنها عند فصلهم لتعيينهم في ديوان الأوقاف الملكية فدفقوا المكافأة للديوان وعند فصلهم منه سوى معاشهم على أساس مجموع المدينين ثم عادوا بعد ذلك إلى خدمة الحكومة فطلبوا رد المكافأة التي حصلوا عليها لتحتسب تلك المدة في تسوية معاشهم عند إقالتهم من خدمتها وقد أجيبوا إلى طلبهم بتركها ولا يأخذ به القضاء في مثل هذه الأحوال من عدم وجود مانع يحول دون ذلك من الجهة القانونية ، وذلك بالرغم من أن هذه المدة سبق حسابها لهم على الديوان وهذا عيب ظاهر يبقئ العمل على تلافيه .

ويتضح مما تقدم أن الحاجة تدعو إلى تنظيم التبادل بين الموظفين من الجهتين ، وتحقيقاً لهذا الغرض قد اقتضت هذه الوزارة مع ديوان الأوقاف الملكية على وضع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة بالتقاعده المنظمة لحساب مدد الخدمة في الجهتين وتسوية المعاش أو المكافأة على أساس مجموع المدد على أن يقسم بينهما بنسبة الاستقطاعات التي خصصت من الموظف في كل منهما كما هو الحال مع موظفي وزارة الأوقاف العمومية تطبيقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٢٣ الذي جعلت نصوصه أساساً لهذا المشروع .

ولن تتحمل الحكومة من جراء هذا النظام الجديد في المعاملة أية زيادة في النفقات بل هو أصلاً تخزئة من النظام القائم الآن ، إذ أن الوزارة تعتبر المدرسين المتقولين من وزارة المعارف العمومية إلى ديوان الأوقاف الملكية طبقاً لنظام التبادل المستقيد عليه من مجلس الوزراء في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ معارين من وزارة المعارف للعمل في ديوان الأوقاف الملكية وتطبق على من قبل منهم المعاملة بأنقائون الجديد لتعاضدت الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المادة الرابعة منه . فيخصم الديوان احتياطي المعاش من مايات المدرسين المتقولين من المعارف إليه ويورده خزائنة الساسة وذلك أثناء مدة قيامهم بالعمل في الديوان المذكور على أن تتحمل الحكومة في النهاية المدة التي قضوها بهذه الصفة في المعاش . أما بعد صدور قانون فتتحصل كل جية جزء المعاش الذي ينضم يخفف بذلك عبء المعاشات عن ميزانية الدولة .

اتحاد إضافي يبلغ ٢٤,٧٦١ جنيا (أربعة وعشرين ألفا وسبعمائة وواحد وستين جنيا) زيادة على اعتداد العمال بالمياومة في التفتيش العام لرى السودان .
ويؤخذ هذا الاعتداد الإضافي من وفورات الباب الثاني من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بغايم الدولة وينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

خصص في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ اعتداد قدره ١٣٧٧ ج م في الباب الأول للعمال باليومية لتفتيش لرى السودان .

وقد وردت مذكرة من وزارة الأشغال العمومية مفادها أن الحاجة تنمو إلى رفع هذا الاعتداد إلى ٢٦,٨٧٧ ج م أى زيادة ٢٥,٥٠٠ ج م . ويرجع السبب في ذلك إلى ما تقرر من أن تدفع في هذا البند أجور العمال الذين كانوا يتقاضون أجورهم خصا على البنود المختلفة من الميزانية، منهم أغان أخذ الميزانيات وتصرفات وأغان المناوبات وأغان رفع الأبواب ولوازمات وعمال الجنائن والمختون والتالون والمخازن وأغان عملية الجرد وأغان عملية المباحث وعائل المحطات ... الخ .

ولما كان في الباب الأول من الميزانية نفسها وفر مقدار يبلغ ٧٣٩ ج م فيكون التجاوز الصافي ٢٤,٧٦١ ج م يقابله وفرق البندين ٧ "صيانة المراكب والمهمات" و ٩ "صيانة أعمال الرى" من الباب الثاني .

واللجنة المالية ترى الترخيص بالتجاوز المشار إليه على أن يؤخذ من وفورات الباب الثاني، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بأقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض م

القاهرة ٥ فبراير ١٩٣٢

الرئيس

اسماعيل صدق

عمومية" - فرع ٢ "الرى" - باب أول "ماهيات وأجرومرتبات" يبلغ ٢٤,٧٦١ ج م زيادة على اعتداد العمل بالمياومة في التفتيش العام لرى السودان على أن يؤخذ هذا الاتحاد من وفورات الباب الثاني من الميزانية نفسها .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع مجلساتها التي انعقدت في ٢٦ أبريل ١٩٣٢ و ١٢ ماي سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المذكور (والمثبت نصها في نهاية هذا التقرير) فاتفقت على أن العمل كان جاريا على إدراج جميع الاتحادات الخاصة بلى السودان في الباب الثالث "أعمال جديدة" سواء أكانت هذه الاتحادات خاصة بأعمال جديدة أم بأعمال الصيانة أم بماهيات الموظفين نوكتين وأجور العمال الذين يقومون بتلك الأعمال في السودان .

وقد رأى عند وضع ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ أن أعمال "صيانة وأجور العمال ليست من الأعمال الانشائية التي تدرج عادة ضمن الباب الثالث "أعمال جديدة" فتقرر نقلها إلى الباب الخاص بها .

وقد اتضحت للجنة أن الاتحاد المطلوب ليس في الواقع إلا تسوية حالة بعض أبواب الميزانية حيث يزداد على الباب الأول مبلغ ٢٤,٧٦١ ج م مقابل وفر يبدله في البندين ٩ و ٧ من الباب الثاني .

لذلك رأت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على مشروع القانون المرفوض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ، وترجو من المجلس الموافقة عليه م

١٢ ماي سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

يوسف قطاوى

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بفتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ١١ "وزارة لأشغال العمومية" - فرع ٢ "الرى" - باب أول "ماهيات وأجرومرتبات")

ملحق رقم ٣٥

جلسة الأربعاء ١٢ المحرم سنة ١٣٥١

(١٨ مايو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن المرسوم بمشروع قانون، الأول من مجلس النواب بشأن تأديب
الخدمة الخارجين عن هيئة العمل بمصلحة السجون

(المقررة في اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢)

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ مشروع هذا
القانون وقد بحثته في جلساتها الثلاثين انعقدتا في ٢٨ أبريل و ١٠ مايو سنة
١٩٣٢ وصممت بشأنه ملاحظات حضرة صاحب السعادة مدير عام مصلحة
السجون فتبين لها ما يأتي :

أنه في يوم ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢ صدر أمر يال قضي بمحاكمة السجاني
والخادمة الخارجين عن هيئة العمل بمصلحة السجون أمام مجالس تأديبية لها
من السلطة الحكم بالحبس والغرامة من المربى .

وفي سنة ١٩٢٥ طلبت مصلحة السجون تعديل الأمر العالي السالف
الذكر فيما يخص بالسجاني وحدهم لأنهم خاضعون لطبيعة عملهم لنظام
عسكري حيث ينتخبون في الغالب من بين رجال الرديف الذين يتطوعون
لقضية وتقرير عاكتهم أمام مجالس عسكرية أسوة برجال الجيش والبوليس
لما في أحكام هذه النياب من الشدة التي تتناسب مع الخدمات التي
يقومون بها .

فصدر في أول أغسطس سنة ١٩٢٥ مرسوم قضى بمحاكمة السجاني
أمام المجالس العسكرية إلا أنه تلى في المادة الثالثة منه الأحكام المقررة
في الأمر العالي الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢ فأصبح الخادمة الخارجيون
عن هيئة العمل غير خاضعين لنظام تأديبي يقضى بمؤاخذتهم إذا هم قصروا
في واجباتهم أو أسخطوا في شيء من نظم السجون . وترتب على ذلك أن أساء
هؤلاء الخدمة في تصرفاتهم وأخطأوا في كثير من الأوقات بلوانع السجون
الداخلية بسبب ارتباط أعماسهم بالمساجين واختلاطهم بهم حيث كانوا
يسهلون لهم إدخال كثير من المنوعات غير المأذون بصليها ثم داخل السجون
وما كانت مصلحة السجون تتكلم من الحق غير فصلهم من الخدمة . وكان
هذا إجراء غير رادع ، ومؤتديا في كثير من الأحوال إلى الإخلال بالنظم
الواجب اتباعها داخل السجون .

لذلك تقدمت وزارة الداخلية إلى مجلس الوزراء بطلب إعادة الجزاءات
المخصوص عليها في الأمر العالي السالف الذكر لكي تخضع بموجبه الخادمة
الخارجين عن هيئة العمل . فتقدمت الحكومة بمشروع القانون المعروض
وهو يقضى بجواز إحالة هؤلاء الخدمة على مجالس تأديبية لمحاكمتهم طبق
النصوص الواردة به .

ولما كانت المادة الخامسة من مشروع القانون الذي قدمته الحكومة
إلى مجلس النواب أجازت لوزير الداخلية وللحكوم عليه حق استئناف
الأحكام الصادرة بالعقوبة فقد تقدمت الحكومة إلى مجلس النواب أثناء
القراءة الثانية بتعديل ينحول وزير الداخلية كذلك الحق في استئناف الأحكام
الصادرة بالبراءة . وقد وافق مجلس النواب على مشروع القانون مع التعديل
الذي تقدمت به الحكومة .

ولما بحثت اللجنة مشروع القانون المعروض على ضوء البيانات التي أدلى
بها سعادة مدير عام مصلحة السجون والمناقشات التي دارت في مجلس النواب
رأت الموافقة عليه بالإجماع وترجو المجلس الموافقة عليه .

رئيس اللجنة
محمد عجب

١٤ مايو سنة ١٩٣٢

مشروع قانون

بشأن تأديب الخادمة الخارجين عن هيئة العمل بمصلحة السجون

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - كل من ارتكب من مستخدمي مصلحة السجون الخارجيين
عن هيئة العمل (غير السجاني والمساكر) أثناء تأديبه وظيفته أمرا خلا
باللوائح بأي وجه من الوجوه تجوز إحالته على مجلس تأديبي بناء على طلب
المسؤول التابع إليه . ويؤلف المجلس المذكور من رئيس وعضوين ينتخبهم
في كل مرة مدير عام السجون أو الموظف النائب عنه .

ولديريام السجون أن يأمر بمحجز المستخدم التهم في مركز أسفله إلى أن
يصدر قرار بخصوصه . على أن لا تزيد مدة المحجز على ثمانية أيام تقصم من
مدة العقوبة التي يحكم بها عليه .

مادة ٢ - الجزاءات التي لمجلس التأديب أن يوقعها هي :

الحرمان من المربى لمدة لا تتجاوز شهرا أو الحبس في أحد الأماكن المدة
لسجون المصلحة لمدة لا تتجاوز شهرين ، يجوز في أثناءها إلزام المحكوم عليه
بالأشغال ، وهذا لا يمنع من المحاكمة الجنائية .

مادة ٣ - يطلب التهم أمام مجلس التأديب للدفاع عن نفسه . وتدون
إجابات التهم وشهادات الشهود في محضر يحرره أحد أعضاء المجلس ويوقع
عليه الرئيس .

إلا أنه عند من القانون الخاص بتأديب السجناء ومعاملتهم أسوة برجال الجيش بحيث تسرى عليهم القوانين واللوائح العسكرية ورد في المادة الثالثة نص على إلغاء الأمر العالي الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢ وقد صدر مرسوم القانون المشار إليه في أول أغسطس سنة ١٩٢٥

ولما كان إلغاء الأمر العالي السالف الذكر كلية والاعتصار على المرسوم الجديد الخاص بقعة السجناء يحل معاملة الخدمة الخارجين عن هيئة المال في السجون كاملة أمثالهم في المصالح الأخرى مع أن نظام العمل يتفاوت كثيراً ولا يتنافى مع روح التشريع الذي وضع لنظام المصلحة لأنه لو حوّل هؤلاء المال معاملة عادية في توقيع الجزاء عليهم لاختل النظام الداخل بالسجون وأمكن لهم أن يتعاملوا مع المسجونين وذويهم إذ لا رادع يردعهم عن ارتكاب ما يحل بالنظام احتقاداتهم أنه مهما بالذات المصلحة في تأديبهم على ما يقع منهم فلا يستدعي ذلك الفصل من الخدمة مع أنه كان من المقرر بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢ جواز توقيع عقوبة المجلس عليهم .

من أجل ذلك رأى وضع قانون جديد ينظم محاكمة الخدمة الخارجين عن هيئة المال في مصلحة السجون غير السجناء والمساکر ؛ وقد روعي فيه ظروف خدمتهم الخصوصية وما ظهر من التجارب الماضية ، وقد جعلت العقوبات على نوعين : إدارية يوقعها مأمور السجن ، وأدبية يوقعها مجلس تأديب .

وقد أعطى لمسأور السجن الحق في خصم المرتب حتى ثلاثة أيام وانجز حتى ثمانية أيام ، فإذا رأى المسأور أن إحدى هاتين العقوبتين لا تكفي طلب إحالة المتهم على مجلس تأديب ورفع الأمر إلى المدير العام الذي يشكل المجلس وله الحق في أن يصدر أمراً بحجز المتهم بحجز احتياطي ، والأحكام التي يصدرها مجلس التأديب تنقسم إلى قسمين (المادة الثانية فقرات ١ و ٢) فيجوز له الحكم بالحبس في محل العمل مع الحرمان من المصاحبة لمدة لا تتجاوز شهراً ، وفي هذه الحالة جعل التصديق على الحكم من حق مصلحة السجون ولها أيضاً أن تخففه أو تلغيه .

كما يجوز له أيضاً الحكم بالحبس في أحد السجون لمدة لا تتجاوز شهرين مع الحرمان من المصاحبة أيضاً ويجوز له إلزام المحكوم عليه بالشلل. وفي هذه الحالة جعل التصديق على الأحكام من اختصاص وزير الداخلية الذي له أيضاً أن يخففها أو يلغها .

وتشرف وزارة الداخلية برفع مشروع هذا القانون إلى مجلس الوزراء والتفضل بالتصديق عليه وتقديمه إلى البرلمان لإقراره وترجى أن يتم ذلك على وجه السرعة لأن بناء الحالة على ما هي عليه الآن فيه إضرار بالنظام .

مادة ٤ — القرارات التي تصدر من المجلس ينبغي أن تكون مبينة الأسباب وترسل في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى مدير عام السجون مع الحضر وباقي الأوراق التي توجد .

مادة ٥ — يجوز للمستخدم المحكوم عليه من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إبلاغه الحكم أن يرفع عنه استئنافاً أمام مجلس مخصوص يشكل برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية مدير عام مصلحة السجون وأحد المستشارين الملكيين ، إذا كانت العقوبة الصادرة عليه هي الحبس أو أن يقدم في الميعاد المذكور تعالماً يرفع إلى وزير الداخلية إذا كان الحكم بالحرمان من المرتب فقط . ولو وزير الداخلية سواء أكان الحكم بالحبس أم بإبراءه أن يقرر استئناف الحكم في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

وعلى المجلس المخصوص أن يحكم في الموضوع في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور حكم مجلس التأديب .

أما عقوبة الحرمان من المرتب تعرض على وزير الداخلية للتصديق عليها وله الحق في تخفيفها أو إلغائها .

مادة ٦ — يجوز لمأموري السجون أن يوقعوا على كل مستخدم من المستخدمين الخارجين عن هيئة المال الجزاءات الآتية :

(أولاً) قطع المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

(ثانياً) انجز في حرك الأشغال لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام .

ومع ذلك على المأمورين المذكورين أن يسيطروا بذلك حالاً مدير عام السجون وهو له قرض الجزاء أو تخفيفه .

مادة ٧ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون وبمعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يحسم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة " .

ملحق رقم ١ للتقرير

مذكرة من وزارة الداخلية لرئاسة مجلس الوزراء

تستخدم مصلحة السجون خدمة خارجين عن هيئة المال كالأسطوانات والحواشي والكلافين وغيرهم من مختلف المهن ؛ ولما كان نظام العمل في المصلحة المذكورة يتطلب نظاماً خاصاً لمحاكمة هؤلاء المهن تأديباً فقد صدر بذلك الأمر العالي المؤرخ في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢

ملحق رقم ٢ للتقرير

مشروع قانون

بشأن تأديب الخلعاء الخارجين عن هيئة المال بمصلحة السجون

المشروع المقدم من الحكومة	المشروع الذى اقترحه مجلس النواب	قرار اللجنة بمجلس الشيوخ
<p>نحن فراد الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء . رسمنا بما هو آت مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .</p> <p>مادة ١ - كل من ارتكب من مستخدمى مصلحة السجون الخارجين عن هيئة المال (غير السجائين والعساكر) إنشاء تأديبة وظيفته أمرا غللا بالقوائم بأى وجه من الوجوه تجوز إحالته على مجلس تأديب تجوز إحالته على مجلس تأديب بناء على طلب المأمور التابع إليه . ويؤلف المجلس المذكور من رئيس ومضوين يتخبرهم في كل مرة مدير عام السجون أو الموظف النائب عنه . ولمدير عام السجون أن يأمر بمنع المستخدم المتهم من مباشرة مركز أشغاله إلى أن يصدر قرار نهائى بخصوصه .</p>	<p>نحن فراد الأول ملك مصر بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء . رسمنا بما هو آت مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .</p> <p>مادة ١ - كل من ارتكب من مستخدمى مصلحة السجون الخارجين عن هيئة المال (غير السجائين والعساكر) إنشاء تأديبة وظيفته أمرا غللا بالقوائم بأى وجه من الوجوه تجوز إحالته على مجلس تأديب بناء على طلب المأمور التابع إليه . ويؤلف المجلس المذكور من رئيس ومضوين يتخبرهم في كل مرة مدير عام السجون أو الموظف النائب عنه . ولمدير عام السجون أن يأمر بمنع المستخدم المتهم من مركز أشغاله إلى أن يصدر قرار بخصوصه . على أن لا تزيد مدة الحبس على ثمانية أيام تخفف من مدة العقوبة التى يحكم بها عليه .</p>	<p>مادة ١ - كل من ارتكب من مستخدمى مصلحة السجون الخارجين عن هيئة المال (غير السجائين والعساكر) إنشاء تأديبة وظيفته أمرا غللا بالقوائم بأى وجه من الوجوه تجوز إحالته على مجلس تأديب بناء على طلب المأمور التابع إليه . ويؤلف المجلس المذكور من رئيس ومضوين يتخبرهم في كل مرة مدير عام السجون أو الموظف النائب عنه . ولمدير عام السجون أن يأمر بمنع المستخدم المتهم من مباشرة مركز أشغاله إلى أن يصدر قرار نهائى بخصوصه .</p>
<p>مادة ٢ - الجزاءات التى لمجلس التأديب أن يوقعها هى : (أولا) الحبس في محل الشغل مع الحرمان من المساعدة مدة لا تتجاوز شهرا واحدا . (ثانيا) الحبس في أحد الأماكن المصعدة لسجون المصلحة مع الحرمان من المساعدة مدة لا تتجاوز شهرين يجوز في أثناءها إلزام المحكوم عليه بالأشغال وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المقررة بقانون العقوبات .</p>	<p>مادة ٢ - الجزاءات التى لمجلس التأديب أن يوقعها هى : (أولا) الحبس في محل الشغل مع الحرمان من المساعدة مدة لا تتجاوز شهرا واحدا . (ثانيا) الحبس في أحد الأماكن المصعدة لسجون المصلحة مع الحرمان من المساعدة مدة لا تتجاوز شهرين يجوز في أثناءها إلزام المحكوم عليه بالأشغال وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المقررة بقانون العقوبات .</p>	<p>مادة ٢ - الجزاءات التى لمجلس التأديب أن يوقعها هى : (أولا) الحبس في محل الشغل مع الحرمان من المساعدة مدة لا تتجاوز شهرا واحدا . (ثانيا) الحبس في أحد الأماكن المصعدة لسجون المصلحة مع الحرمان من المساعدة مدة لا تتجاوز شهرين يجوز في أثناءها إلزام المحكوم عليه بالأشغال وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المقررة بقانون العقوبات .</p>
<p>مادة ٣ - يطلب المتهم أمام مجلس التأديب للدفاع عن نفسه وتدون إجابات المتهم وشهادات الشهود في محضر يحرره أحد أعضاء المجلس ويوقع عليه الرئيس .</p>	<p>مادة ٣ - يطلب المتهم أمام مجلس التأديب للدفاع عن نفسه وتدون إجابات المتهم وشهادات الشهود في محضر يحرره أحد أعضاء المجلس ويوقع عليه الرئيس .</p>	<p>مادة ٣ - يطلب المتهم أمام مجلس التأديب للدفاع عن نفسه وتدون إجابات المتهم وشهادات الشهود في محضر يحرره أحد أعضاء المجلس ويوقع عليه الرئيس .</p>

المشروع المقدم من الحكومة	المشروع الذى اقتره مجلس النواب	قرار اللجنة بمجلس الشيوخ
<p>مادة ٤ - بقاؤها على أصلها</p>	<p>مادة ٤ - القرارات التى تصدر من المجلس بنفى أن تكون مبنية بالأسباب وترسل في مسافة أربع وعشرين ساعة الى مدير عام السجون مع المحضر وباقي الأوراق التى توجد .</p>	<p>مادة ٤ - القرارات التى تصدر من المجلس بنفى أن تكون مبنية بالأسباب وترسل في مسافة أربع وعشرين ساعة الى مدير عام السجون مع المحضر وباقي الأوراق التى توجد .</p>
<p>مادة ٥ - بقاؤها على أصلها</p>	<p>مادة ٥ - يجوز استخدام المحكوم عليه من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ ابلاغه الحكم أن يرفع عنه استئناف أمام مجلس مخصوص يشكل برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية مدير عام مصلحة السجون وأحد المستشارين الملكيين اذا كانت العقوبة الصادرة عليه هي الحبس أو أن يقدم في الميعاد المذكور تظلماً يرفع الى وزير الداخلية اذا كان الحكم بالحرمان من المرتب فقط . ولو وزير الداخلية سواء أكان الحكم بالحبس أم بالبراءة أن يقرر استئناف الحكم في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .</p>	<p>مادة ٥ - الأحكام الصادرة بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة الثانية تعرض على بحر ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها على وزير الداخلية للتصديق عليها . ولو وزير الحق في تخفيف العقوبة أو إلغائها .</p>
<p>مادة ٦ - بقاؤها على أصلها</p>	<p>وعلى المجلس الخصوص أن يحكم في الموضوع في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور حكم مجلس التأديب .</p> <p>أما عقوبة الحرمان من المرتب فنعرض على وزير الداخلية للتصديق عليها وله الحق في تخفيفها أو إلغائها .</p>	<p>مادة ٦ - يجوز للأمورى السجون أن يوقعوا على كل مستخدم من المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمل الجزاءات الآتية :</p> <p>(أولاً) قطع المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .</p> <p>(ثانياً) العجز في مركز الأشغال مدة لا تتجاوز ثمانية أيام .</p> <p>ومع ذلك على المأمورين المذكورين أن يضطروا بذلك حالاً مدير عام السجون وهو له حق الجزاء أو تخفيفه .</p>
<p>مادة ٧ - بقاؤها على أصلها</p>	<p>مادة ٧ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>نأمر بأن يصح هذا القانون بجات الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>	<p>مادة ٧ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>مدر برارى القبة في ٢٨ شبان سنة ١٣٥٠ (٧ يناير سنة ١٩٣٢) .</p>

(المادة الرابعة)

القرارات التي تصدر من المجلس ينبغي أن تكون مبنية الأسباب وترسل في مسافة ٢٤ ساعة إلى مفتش عموم السجون مع المحضر وباقي الأوراق التي توجد .

(المادة الخامسة)

إذا كان الجزء المحكوم به هو الذي دقن بالفقرة الأخيرة من المادة الثانية فيعرض قرار مجلس التأديب على مجلس مخصوص يؤلف تحت رئاسة وكيل نظارة الداخلية ويكون عضواه مفتش عموم السجون وأحد المستشارين الخديويين للتصديق منه عليه .

وعند عدم تصديق المجلس المخصوص على القرار له أن يحكم نهائيا بصفة استئنافية .

وفي هذه الحالة يجوز لهذا المجلس المخصوص أن يسمع أقوال المتهم والشهود ثانيا إذا رأى لزوما لذلك .

أما إذا كان الجزء الذي حكم به مجلس التأديب غير ما دون بالفقرة المنوه عنها فلمفتش عموم السجون الحق في التصديق على القرار أو تعديله .

(المادة السادسة)

يجوز للاموري السجون أن يوقعوا على كل مستخدم من المستخدمين الخاضعين عن هيئة العمل الإجراءات الآتية :

أولا - قطع المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

ثانيا - الحبس في مركز الأشغال مدة لا تتجاوز الثمانية أيام .

ومع ذلك على المأمورين المذكورين أن يخطروا بذلك حالا مفتش عموم السجون وحواله نقض الجزاء أو تخفيفه .

(المادة السابعة)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرا هذا ما

مدير برى رأس الخمين في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٠٩ (٢٨ يونيو سنة ١٩٩٢)

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية

بالتأييد عن رئيس مجلس النظار

عبد الرحمن رشدي

وكيل الداخلية

أحمد شكرى

ملحق رقم ٣ للتقرير

أمر عام

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرا بما هو آت :

(المادة الأولى)

كل من ارتكب من مستخدم مصلحة السجون الخديويين عن هيئة العمل أثناء تأدية وظيفته أمرا خلا بالوائح أو قصر في أداء واجباته بأي وجه من الوجوه يجوز إحاطته على مجلس تأديبي بناء على طلب المأمور التابع إليه ويؤلف المجلس المذكور من رئيس وعضوين ينتخبهم في كل مرة مفتش عموم السجون أو الموظف النائب عنه ولمفتش عموم السجون أن يأمر بمنع المستخدم العمل على مجلس التأديب عن مباحثته مركز أشغاله أن يصدر قرار نهائي بخصوصه .

(المادة الثانية)

الإجراءات التي لمجلس التأديب أن يوصيها هي :

أولا - الحبس في محل الشغل مع الحرمان من المرتب مدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثانيا - الحبس في أحد الأماكن المدة لسجون المصلحة مدة لا تتجاوز شهرين يشغل في أثناءها المستخدم بأعمال جبرية أو لا يشغل وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المقررة بقانون العقوبات .

(المادة الثالثة)

يطلب المتهم أمام مجلس التأديب للادافعة عن نفسه .

ويمكن إجابات المتهم وشهادات الشهود في محضر يحضره أحد أعضاء المجلس ويوقع عليه الرئيس .

اللازمة لنقل مكاتب قسم سواحل ميناء الاسكندرية ومخازنه إلى مبانى
اليخت "محروسة" في الترسنة على أن يؤخذ هذا الاعتقاد من زيادة
الإيرادات على المصروفات .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلساتها التي انعقدت في ٢٦ أبريل ١٩٣١
و ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ واتصلت بوزارة الأشغال العمومية فطلعت منها
أنه يوجد بميناء الاسكندرية مبنى وملحقات له مستعمل في الوقت الحاضر
كمخازن لليخت المحروسة . ونظرا لوجود هذه المخازن بعيدة عن مرسى
اليخت من جهة ولحاجة خفر السواحل والموانئ والمناشر لذلك المبنى من
جهة أخرى فقد رأى أن تخليه مصلحة الركاب للمسكية والانتقال إلى
مكان آخر موجود بقرب مرسى اليخت المسكى . ولكن المبنى الذي ستخليه
مصلحة الركاب المسكية يحتاج لإصلاحات وترميمات طلبت ووزارة الأشغال
العمومية - لإكمال إجرائها - فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة
١٩٣١ - ١٩٣٢ من أصل مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة التكاليف الكلية المقدرة
لعملية الترميم ومصاريف النقل . ولكن نظرا لانتهاه السنة المالية المذكورة
قبل الموافقة على هذا الاعتماد اضطرت وزارة الأشغال لعدم الشروع فيه .
وحيث إنها ما زالت في حاجة إلى هذا الاعتماد فقد وافقت هذه اللجنة
مبدئيا على هذا العمل ورأت أن يباد مشروع هذا القانون إلى مجلس
النواب للنظر لإدراج مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة التكاليف الكلية في ميزانية
سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لوزارة الأشغال العمومية المنظورة الآن أمام ذلك
المجلس .

رئيس اللجنة
يوسف قطاوى

١٥ مايو سنة ١٩٣٢

وهذا نص مشروع القانون المشار إليه :

مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ميزانية

السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

"مخزن قواد الأول ملك مصر"

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (التقسيم ١١
وزارة الأشغال العمومية الفرع ٣ مصلحة المبانى الأميرية الباب الثالث
"أعمال جديدة") اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه (ألفي جنيه) من أصل
تكاليف أعمال البناء والتفغات اللازمة لنقل مكاتب قسم سواحل ميناء
الاسكندرية ومخازنه إلى مبانى اليخت "محروسة" في الترسنة .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة الإيرادات على المصروفات .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٤ للقرار

مرسوم بقانون

بشأن تأديب السجائين في مصلحة السجون

مخزن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢ الخاص
بنظام تأديب الخاضعين من هيئة العمال بمصلحة السجون ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - الأشخاص الذين يتطوعون لتقديم ضمن السجائين في السجون
لأمنية بموجب تعهد يؤخذ عليهم لمدة معينة من السنين بما ملون لها يتعلق
بالتأديب أسوة برجال الجيش ، فقسرى عليهم القوانين واللوائح العسكرية وتوسو
محاكمهم أمام المجالس العسكرية مما يقع منهم مخالفا لتلك القوانين واللوائح .

مادة ٢ - لوزير الداخلية الحق في رفعت هؤلاء المتطوعين أو عزمهم لأى
سبب كان قبل انقضاء مدة تعهدهم دون أن يكون لهم في هذه الحالة أى حق
في تمويض ما .

مادة ٣ - يلغى الأمر المالى الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢ المشار إليه .

مادة ٤ - على وزيرى الداخلية والجريدة الرسمية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويعرض على البرلمان في أول اجتماع له

صدر بمراسم الشكر في ١١ محرم سنة ١٣٤٤ (أول أغسطس سنة ١٩٢٥)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

يحيى إبراهيم

وزير الداخلية

إسماعيل صدق

وزير الجريدة

موسى قواد

ملحق رقم ٣٦

جلسة الأربعاء ١٢ المحرم سنة ١٣٥١

١٨ مايو سنة ١٩٣٢

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه
في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(القرض خضرة الشيخ المحترم عبد الحيد سليمان بنشا)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب (الملحق صورته بهذا التقرير) والخاص
بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (التقسيم ١١
وزارة الأشغال العمومية - الفرع ٢ مصلحة المبانى الأميرية - الباب الثالث
أعمال جديدة) بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من أصل تكاليف أعمال البناء والتفغات

وزارة الداخلية للشؤون الصحية أو من يقوم مقامه ، ويتألف ذلك المجلس من عمد كلية الطب أو من ينوب عنه ومن ثلاثة أطباء آخرين من زاولون مهنتهم في القطر المصري يمينون بقرار من وزير الداخلية .

وقد عدلت الحكومة بعض مواد القانون القائم بمقتضى مشروع القانون المروض بالكيفية الآتية :

قضى التعديل برفع القيد الذى لا يعيزلن يرسب فى الامتحان مرتين بأن يتقدم إليه بعد ذلك وأجازه أن يتحصن كل ستة شهور أمام اللجنة المشكلة طبقاً لنصوص القانون .

أما شرط إعفاء الأطباء الذين يمارسون مهنتهم من الخارج مدة خمس سنوات من تأدية الامتحان فقد بقى على أصله بدون تعديل .

وقد تضمن مشروع القانون المروض نصاً يقضى بضم عضو من قسم الفيزياء^(١) بتبنيهِ وزير الداخلية إلى المجلس الطبي العالى الذى يحاكم أمامه الأطباء بسبب المخالفات التى تقع منهم .

ولما بحثت اللجنة فى هذه التعديلات لم تمانها من قبولها لأنه لا يتربط عليها تغيير فى النظام الذى ترى اللجنة أنه يؤدى إلى الغرض المقصود من إعطاء شهادة بجماعة المهنة فى القطر المصرى .

وقد رأت اللجنة أنه ورد فى مشروع القانون المروض نص يعيز معافاة الحائزين للديبلومات من كليات أجنبية معادلة لديبلومة الحكومة المصرية إذا كانوا ضمن بنات الحكومة أو تحت إشرافها بقيد سترضها مصلحة الصحة على وزارة الداخلية لطلب التصديق عليها من مجلس الوزراء .

فاستملت اللجنة من سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية من القيود التى تسترطلها الحكومة على الطلبة الذين يتجون دراسهم فى الخارج وما هو مدى الإشراف الذى يسوق معافاتهم من الامتحان — فصرح سعادته أن وزارة الداخلية تنوى أن تكون القيود المذكورة هى :

أولاً — أن يكون الطالب حائزاً لشهادة البكالوريا حتى يتساوى بزياله الذى يدرس فى كلية الطب المصرية .

ثانياً — أن يدرس فى معهد علمى معترف به من الحكومة المصرية .

ثالثاً — أن يقدم شهادة من وزارة المعارف المصرية بأنه كان حسن السير والسلوك أثناء مدة دراسته فى الخارج وهى مدة وجوده ضمن بنات الحكومة أو تحت إشرافها .

ملحق رقم ٣٧

جلسة الاثنين ١٧ المحرم سنة ١٣٥١

(٢٣ مايو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب فى القطر المصرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك) .

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ١٧ مارس ١٩٣٢ مشروع هذا القانون وقد بحثته فى جلساتها التى انعقدت فى ١٢ و ٢٢ و ٢٩ مارس و ٥ و ٢٦ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢ وسمعت بشأنه ملاحظات حضرات أصحاب السعادة والمزة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية والدكتور عبد ابراهيم باشا عميد كلية الطب ومحمد المشاوى بك السكرتير العام لوزارة المعارف تبين لها ما يأتى :

قضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨^(١) المطلوب تعديله الآن بالمشروع المطروح على المجلس بأن كل طبيب حصل على شهادة من الخارج يجب عليه إذا تقدم بطلب الاذن بمزاولة مهنة فى القطر المصرى أن يؤدى امتحاناً أمام اللجنة المقررة فى القانون المذكور بشرط أن تكون الشهادة الحاصلة عليها من الكلية التى أتم دراسته فيها تعادل الشهادة التى تعطىها الحكومة المصرية — وكان يطبق هذا النظام على المصريين والأجانب على السواء .

وقد تضرر من هذا النظام كثيرون من تخرجوا من كليات من الخارج لأنه قضى بأنه إذا تقدم أحدهم إلى الامتحان مرتين بين كل مرة وأخرى فترة قدرها أحد عشر شهراً ورسب فى المرتين رفض إعطائه الترخيص «فاولة المهنة» .

وقضى أيضاً بجواز إعفاء الطبيب الذى يمارس مهنته فى الخارج مدة خمس سنوات بعد حصوله على الشهادة من تأدية هذا الامتحان . وقد ورد فيه أيضاً نص يقضى بالنظر فى أمر الأطباء الذين يمارسون مهنتهم فى القطر المصرى — عند وقوع مخالفات منهم — أمام مجلس طبي عال برئاسة وكيل

في الخارج بسجلات في إدارة البعثات لتتمكن هذه الإدارة من مراقبتهم .
وقد قال حضرة مندوب وزارة المعارف أيضا إن هذا النظام قد بلغ بمعرفة
لجنة البعثات جميع رؤساء البعثات في الخارج وظهرت فوائده ، وقبل كثير من
الطلبة الموجودين الآن في الخارج انخضوع له .

ولما استفسرت اللجنة من حضرة مندوب وزارة المعارف عما إذا كان
الإشراف على النوعين الآخرين من الطلبة يبادل الإشراف على طلبة البعثات
الذين ترسلهم الحكومة على نفقتها من جهة الوقوف على حقيقة ممارستهم
للا دراسة ومواظبتهم على التعليم في المدارس أو الكليات التي يتعلمون فيها
وأخلاصهم أجاب بأن هذا الإشراف كما ذكره لا يمكن اعتباره إشرافا
بالمعنى الذي تقوم به البعثات بالنسبة للطلبة الموفدين على نفقة الحكومة .

وقد رأت اللجنة أيضا أن تستطلع رأي رئيس اللجنة المختصة بامتحان
الأطباء قبل التصريح لهم بمزاولة مهنتهم في القطر المصري — وهو عهد كلية
الطب — وقد حضر سعادته وقرر أمام اللجنة أن الموفدين من قبل الحكومة
في البعثات الطبية هم جميعا من الحاصلين على دبلومة طبيب من كلية الطب
المصرية وهؤلاء لا يرسلون إلى الخارج إلا بعد أن يكونوا قد أدوا الامتحان
المطلوب منهم ، وإذن فلا يحتاجون بعد عودتهم من الخارج لأمر إنهم أرسلوا
بصفتهم أطباء حاصلين على شهادة الطب للتخصص في فروع معينة ، أما أولئك
الذين يحضرون من الخارج ويكونون حاصلين على شهادات من كليات
أجنبية معترف بأنها تعادل الدبلومة المصرية فقد كانوا يؤدون امتحان قبل
التصريح لهم بمزاولة مهنة الطب في القطر المصري ولو أنهم كانوا تحت إشراف
إدارة البعثات في الخارج ، وأن سعادته يرى أن من المصلحة عدم إعفاء هؤلاء
من أداء الامتحان كما في ذلك من الضمان الكافي لأداء الخدمة التي فيها
مساس بأرواح الناس .

ولما بحثت اللجنة في مشروع القانون المروض على ضوء البيانات التي أدلى
بها أمامها رأت أن التعديل الذي يسمح بعفاة الطلبة الذين كانوا تحت
إشراف إدارة البعثات من تأدية الامتحان ليس يؤدي إلى تحقيق الغرض من
إيجاد فئة صالحة من الأطباء لمزاولة مهنة الطب بالقطر المصري خصوصا
أنه تبين مما أدلى به حضرة مندوب وزارة المعارف أمام اللجنة أن إشراف
إدارة البعثات على الطلبة الذين يتعلمون في الخارج على نفقتهم ويكونون تحت
إشراف الإدارة المذكورة لا يتناسب مطلقا مع الإشراف على الطلبة الذين
يتبعهم الحكومة على نفقتها ضمن بعثاتها ، ولا يتناسب كذلك مع البود التي
أشار سعادته وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية إلى أنها ستكون ضمانة
للإعفاء من الامتحان ، والتي لم يتصدق عليها بعد من مجلس الوزراء حتى كان
يمكن الحكم على مقدار ما ستؤديه من الفائدة التي يترتب عليها الإعفاء من
الامتحان .

هذا ، وتذكر اللجنة أنه في كثير من البلاد الأوربية وكذلك في الولايات
المتحدة لا يستطيع الطبيب الحصول على دبلومة من إحدى الجامعات
المعترف بها أن يزاول مهنة الطب في بلده قبل أن يؤدي امتحانا حكوميا
وهو عين الامتحان المنصوص عليه في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨

رابعا — أن يقدم شهادة من وزارة المعارف العمومية بأنه كان مواظبا
طول مدة الدراسة وأنه كان يحضر دروسه والمبستثنى بانتظام .

وقد أوضح سعادته أنه يجوز لمجلس الوزراء أن يعقل في هذه التقيود أو
يصادق عليها ، وأن مدى الإشراف المرغوب فيه هو ما تهرده وزارة المعارف
في لجنة البعثات .

بناء على ذلك طلبت اللجنة من وزارة المعارف العمومية أن تمدّها
بمعلومات لجنة البعثات عن النظم المتبعة فيما يتعلق بالإشراف على الطلبة
الذين يتعلمون في الخارج — فذكر حضرة مندوب الوزارة المذكورة أمام
اللجنة أن هذا الإشراف ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

(القسم الأول) هو الإشراف على الطلبة الذين ترسلهم الحكومة إلى الخارج
لإتمام دراستهم على نفقتها — وهؤلاء يكونون على اتصال دائم مع مديري
البعثات في الخارج وهم الذين يشرفون عليهم وعلى مواظبتهم على الدراسة
ويقدمون إلى وزارة المعارف تقارير عن سيرهم ومواظبتهم وأخلاصهم
في الوسط الذي يعيشون فيه وكل ما له علاقة بالفروع التي يتعلمون .

(والقسم الثاني) هو الإشراف على الطلبة الذين يبعثون إلى الخارج لينتروا
دراساتهم على نفقة ذويهم — وهؤلاء يكونون قد طلبوا من وزارة المعارف
الإشراف عليهم . على أن مدى هذا الإشراف قاصر على مساعدة هؤلاء
الطلبة في الحصول على محال لم في الكليات وتوصيل المال الذي يرسل
إليهم من ذويهم عن طريق مكتب البعثات . ومظهر هذا الإشراف هو أن
مدير البعثة يرسل إلى الوزارة مرة واحدة في السنة تقريرا عن حالة هؤلاء
الطلبة العلمية والخلقية وتبلغ وزارة المعارف هذا التقرير إلى أولياء أمورهم
بقصد إيفائهم على حالة أبنائهم .

ولكن مدير البعثة قد لا يمكنه أن يقف وقفا دائما على حالة طلبة البعثات
وفيعم من الطلبة الذين يتعلمون في الخارج على نفقاتهم ويكونون تحت
إشراف إدارة البعثات بسبب اتساع دائرة اختصاصه وبعد الجامعات بعضها
عن بعض ، فيكتفي بالتحري عن حالتهم من الأحياء التي يقيمون بها
أو من الكليات التي يدرسون فيها . ومن رأى اللجنة أن هذا الإشراف —
مهمل كان مدها — محدود غير كاف .

(والقسم الثالث) هو الإشراف على الطلبة الذين يرسلون ليتعلموا في البلاد
التي للحكومة فيها بعثات — فإذا طلب من مدير البعثة معلومات عنهم وكان
ذلك في إمكانه قدم المعلومات التي تطلب منه . وفي الغالب يتمد عليه
الوصول إلى معرفة حقيقة أمرهم ، لذلك رأت الحكومة أخيرا أن تضع
نظاما خاصا لعين النوعين الآخرين من الطلبة حتى إذا عاد أحدهم بعد
حصوله على الشهادة النهائية وطلب الالتحاق بأية خدمة حكومية فلا يمكن أن
ينظر في طلبه إلا إذا كان مصحوبا بشهادة من إدارة البعثات تدل على حسن
سيره وانتظامه في الدراسة ويكون مينا فيها للمدة التي قضاه في الدراسة
والهزلات التي حصل عليها فإذا لم يستطع تقديم الشهادة المشار إليها لا يمكن
للحكومة أن تتول على الشهادة الدراسية التي يكون قد حصل عليها من
الخارج ، والغرض من هذا النظام هو إمكان حصر جميع الطلبة الموجودين

مشروع قانون

بتعديل المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بمزاولة

مهنة الطب في القطر المصري

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تتمثل المسادتان الثانية والثالثة من المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ كالآتي :

المادة الثانية - الأطباء الحاصلون على دبلومات من الخارج لا يسوغ لهم مزاولة مهنة الطب في القطر المصري إلا إذا كانت إسمائهم قد قيدت بمصلحة الصحة العمومية ، ويستلزم قيد إسمائهم بها أن يجوزوا بشراح الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة الآتية بعد . ويجب فيمن يطلب دخول هذا الامتحان أن يكون حاصلا على دبلومة أجنبية تعتبر معادلة لدبلومة الحكومة المصرية في رأي لجنة مكونة من أربعة أعضاء أحدهم من جنسية أجنبية يعينون بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية .

ويجب على الطالب أن يقدم لمصلحة الصحة العمومية علالة على أصل الدبلومة أو صورة رسمية منها وعلى الشهادات المثبتة لتلقي الدراسة أو أي وثيقة أخرى تقوم مقامها طلبا موقعا منه يذكر فيه اسمه ولقبه وبسببته ومحل إقامته .

ويجب أيضا دفع عشرة جنيهات مصرية باسم الامتحان . ويرد هذا المبلغ إليه إذا لم يؤخذ له بدخول الامتحان أو إذا عدل هو عن دخوله .

المادة الثالثة - يجوز لوزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية أن يعفى من تأدية الامتحان :

(أولا) أساتذة مدارس وكليات الطب في الخارج المعتمدة في نظر الحكومة المصرية .

(ثانيا) الأطباء الذين اشتغلوا مدة خمس سنوات على الأقل في مستشفى تعتبره الحكومة المصرية من المستشفيات الكبرى في الخارج .

مادة ٢ - تلغى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من المرسوم بقانون المشار إليه . ويستبدل بها ما يأتي :

" فذا رغب الطالب في الامتحان جازله أن يتقدم إليه أكثر من دفعة واحدة بشرط أن تتعفى مدة لا تقل عن ستة شهور بين كل دفعة والأخرى "

وقد تضمنت المذكرة التفسيرية المرفوعة مع مشروع القانون القائل الأسباب التي تبرر عقد هذا الامتحان وهذا نص ما جاء فيها :

" منما لما حدث في بعض الأحوال من استهلال الدبلومات المرفوعة أو الدبلومات الصحيحة التي تخص أشخاصا غير أصحابها قد روى من الضروري وضع نص يقضي بالآتي إسماء الأطباء - سواء أكانوا مصريين أم أجانب حاصلين على دبلومات ليست صادرة من كلية الطب التابعة للجامعة المصرية - إلا بشرط أن يجتصوا في امتحان فني يكفون بتأديته . ويكون من قائمة هذا النص - علالة على ذلك - إيجاد ضمان كاف ضد عدم كفاءة بعض حملة الدبلومات الأجنبية الذين لا يحضرون إلى القطر المصري غالبا إلا بعد أن يكونوا قد قضاوا عدة سنوات من تاريخ حصولهم على دبلوماتهم بدون ممارسة مهنتهم في أوطانهم . وقد اتبع هذا المبدأ في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ بشأن ممارسة مهنة طب الأسنان "

وقد رأت اللجنة بفرض أن الاشتراطات التي ستفرضها الحكومة بالنسبة للطلبة الذين يكونون تحت إشراف إدارة البعثات غير طلبة البعثات لا يمكن تطبيقها إلا على الذين سيذهبون إلى الخارج بعد صدور هذا القانون - وحيث إن التعديل لم تضمن حكما خاصا بالطلبة الموجودين الآن في الخارج ويتعاملون في الطب فتكون النتيجة معافاتهم تقتضي مشروع هذا القانون المعروض من الامتحان باعتبار أنهم الآن تحت إشراف إدارة البعثات ذلك الإشراف الذي اتضح للجنة أنه لا يؤدي الفرض المطلوب .

هنا ، وترى اللجنة أن وجوب تأدية الامتحان لا ضرر منه لمصلحة الطبيب ما دام متكاملا من معلوماته وخصوصا بعد أن أجاز القانون إمكان إعادة الامتحان للراسبين كل ستة أشهر بدون قيد .

وقد تبينت اللجنة من إحصائية قدمها سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أن نسبة الراسبين في الامتحان من الحائزين للشهادات الأجنبية كانت ٣٣٪ في سنة ١٩٢٩ و ٣٦٪ في سنة ١٩٣٠ و ٢٩٪ في سنة ١٩٣١

لذلك كله رأت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على التعديلات التي تضمنها مشروع القانون المعروض على التعديل الذي تضمنته الفقرة الثالثة من المادة الثالثة المعدلة خاصة " بجواز إعفاء الأشخاص الحاصلين على دبلومات من الخارج وكانوا تحت إشراف الحكومة من الامتحان " . فقد رأت اللجنة بأغلبية عشرة من حضرات الأعضاء الحاضرين عدم الموافقة عليه - وشاعلها في ذلك حضرة الشيخين المحترمين محمد فهمي التاوضري وباشا والدكتور مصطفى صفوت ، ثم إسمائهم بيان أن إشراف إدارة البعثات كاف لإعفاء هؤلاء الأشخاص من الامتحان .

وترجو اللجنة من مجلس الموقوفة على مشروع القانون المعروض بالصيغة التي أقرتها ما

رئيس اللجنة

د. محمد

نظر الحكومة المصرية، (٢) إعفاء الأطباء الذين اشتغلوا مدة خمس سنوات على الأقل في مستشفى تعتبره الحكومة المصرية من المستشفيات الكبرى في الخارج، والحالة الثالثة التي أضيفت إلى الحالتين السابقتين هي خاصة بإعفاء الحاصلين على دبلومات أجنبية الذين كانوا أعضاء في بنات الحكومة المصرية أو كانوا تحت إشرافها كما نص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة الأولى الجديدة .

وحالة الإعفاء الثالثة يبررها إشراف الحكومة المصرية على أفراد الفئتين المذكورتين من الطلبة ، وذلك بالشروط التي تفرض بقرار وزارى . وهذا الإشراف يعطى مصلحة الصحة العمومية كافة الضمانات التي كانت ترغب في الحصول عليها من فرض الامتحان .

وقد فصل النص الخاص بمحالات الإعفاء — في التعديل الجديد — من المادة الثانية وجعل مادة مستقلة هي المادة الثالثة . أما أحكام المادة الثالثة القديمة الخاصة بشروط الامتحان فقد أضيفت إلى الثانية .

المادة الرابعة — تنص الفقرة الثالثة الحالية على أنه إذا رسب الطالب في الامتحان لم يحز له أن يتقدم إليه مرة ثانية إلا بعد فترة لا تقل عن أحد عشر شهرا ، ولا يمتحن أكثر من مرتين .

وقد اقتضت أن القيود التي تنص عليها هذه المادة شديدة للغاية .

أما النص الجديد للفقرة المشار إليها فإنه يسمح للطلبة الذين رسبوا في الامتحان أن يتقدموا إليه بقدر ما يريدون من المرات وقصرت الفقرة التي يجب أن تخبرين امتحان واكرأى ستة أشهر .

المادة الخامسة — حددت نفقة الأولى من هذه المادة، وذلك بضم عضو من قسم القضاء إلى هيئة المجلس الطبي نحالى نظرا لما روى من أن وجود أحد أعضاء قسم الضعفاء في هذا المجلس مما يفيد في توير هيئة المجلس في المسائل القانونية .

ملاحظة

عرض المرسوم بقانون على الجمعية العمومية لمحنة الاستئناف المختلطة طبقا للمادة الثانية من الأمر المالى الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ لأجل تطبيقه على الأجانب الخاصين بقتضاء الحاكم المختلطة فوافقت الجمعية المذكورة بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ على المرسوم بقانون المذكور .

مادة ٣ — تلخى الفقرة الأولى من المادة الماشرة من المرسوم بقانون المشار إليه . ويستبدل بها ما يأتى :

«يشكل بمصلحة الصحة العمومية مجلس طبي عال يرأسه وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أو من يقوم مقامه . ويتألف من عميد كلية الطب أو من يتوب عنه ومن عضوين من قسم قضايا وزارة الداخلية ومن ثلاثة أطباء ممن يزاولون مهنتهم في القطر المصرى يمينون بقرار من وزير الداخلية »

مادة ٤ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدرى

ملحق رقم ١

مذكرة تفسيرية

لمشروع المرسوم بقانون المعلق للرسم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ بتظيم مزاول مهنة الطب بالقطر المصرى

قضى المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ بإلزام حاملى الدبلومات الأجنبية المعادلة لدبلومة طبيب التي تمنحها الدولة المصرية بتأدية امتحان في كلية الطب بالمخاضة المصرية وذلك قبل الترخيص إليهم بمزاولة مهنة الطب في القطر المصرى .

ولكن منذ إصدار هذا المرسوم بقانون ارتفعت الشكوى من النص الخاص بالامتحان .

ولإزالة ما اتضحت منه من أسباب الشكوى وضمت وزارة الداخلية لمشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة بتعديل المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ فيما يتعلق بالقطر الآتية :

المادة ٢ و ٣ — أضيفت حالة ثالثة إلى الحالتين المنصوص عليهما في المادة الثانية الخاصين بالإعفاء من تأدية الامتحان — وهاتان الحالتان هما : (١) إعفاء أساتذة مدارس و كليات الطب في الخارج المعيرة في

ملحق رقم ٢

مشروع قانون

بتعديل المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب في القطر المصري

الفانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨	مشروع التعديل المقدم من الحكومة والذي أقره مجلس النواب	قرار اللجنة بمجلس الشيوخ
	<p>نحن نؤاد الأول ملك مصر</p> <p>فقد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صوّتوا عليه وأصدروه :</p> <p>مادة ١ — تمثل المادتان الثانية والثالثة من المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ كالآتي :</p> <p>المادة الثانية — الأطباء الحاصلون على دبلومات من الخارج لا يسوغ لهم مزاولة مهنة الطب في القطر المصري إلا إذا كانت أسمائهم قد قيدت بمصلحة الصحة العمومية ويشترط دائماً في قيد أسمائهم بها أن يجوزوا بخلاف الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة الآتية بعد .</p> <p>ويجوز لوزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية أن يعفى من تأدية هذا الامتحان أساتذة مدارس وكليات الطب في الخارج المعتبرة في نظر الحكومة المصرية وكذلك الأطباء الذين اشتغلوا مدة خمس سنوات على الأقل في مستشفى تعتبره الحكومة المصرية من المستشفيات الكبرى في الخارج .</p>	<p>بماؤها على أصلها .</p> <p>المادة الثانية — الأطباء الحاصلون على دبلومات من الخارج لا يسوغ لهم مزاولة مهنة الطب في القطر المصري إلا إذا كانت أسمائهم قد قيدت بمصلحة الصحة العمومية ويشترط دائماً في قيد أسمائهم بها أن يجوزوا بخلاف الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة الآتية بعد .</p> <p>ويجوز لوزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية أن يعفى من تأدية هذا الامتحان أساتذة مدارس وكليات الطب في الخارج المعتبرة في نظر الحكومة المصرية وكذلك الأطباء الذين اشتغلوا مدة خمس سنوات على الأقل في مستشفى تعتبره الحكومة المصرية من المستشفيات الكبرى في الخارج .</p> <p>ويجب على الطالب أن يقدم لمصلحة الصحة العمومية علاقة على أصل الدبلومة أو صورة رسمية منها وعلى الشهادات المثبتة لتلقي الدراسة أو أى وثيقة أخرى تقوم</p>

قرار اللجنة مجلس الشيوخ	مشروع التعديل المقدم من الحكومة والذى أقره مجلس النواب	القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨
	مقامها طلبا موقعا منه يذكر فيه اسمه ولقبه وجنسيته وعمل إقامته . ويجب أيضا دفع عشرة جنيهات مصرية رسم الامتحان ويرد هذا المبلغ إليه إذا لم يؤذن له بدخول الامتحان أو إذا عدل هو عن دخوله .	
بقاؤها على أصلها .	المادة الثالثة — يجوز لوزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية أن يمتنع من تأدية الامتحان :	المادة الثالثة — يجب فيمن يطلب دخول الامتحان المذكور أن يكون حاصلا على دبلومة أجنبية تعتبر معادلة للدبلومة الحكومية المصرية في رأى لجنة مكونة من أربعة أعضاء أحدهم من جنسية أجنبية
(أولا) على أصلها .	(أولا) أساتذة مدارس وكلية الطب في الخارج المعتبرة في نظر الحكومة المصرية .	يعينون بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية ويجب على الطالب أن يقدم لمصلحة الصحة العمومية ثلاثة على أصل الدبلومة أو صورة رسمية منها وعمل الشهادات المثبتة لتلقى الدراسة أو أى وثيقة أخرى تقوم مقامها
(ثانيا) على أصلها .	(ثانيا) الأطباء الذين اشتغلوا مدة خمس سنوات على الأقل في مستشفى تعتبره الحكومة المصرية من المستشفيات الكبرى في الخارج .	طلبا موقعا منه يذكر فيه اسمه ولقبه وجنسيته وعمل إقامته ويجب عليه أيضا دفع عشرة جنيهات مصرية رسم الامتحان
(ثالثا) حذف هذه الفقرة .	(ثالثا) الأشخاص الذين حصلوا على الدبلومة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة وكانوا ضمن بيانات الحكومة المصرية أو تحت إشرافها وتمين شروط هذا الإشراف بقرار من وزير الداخلية مصدق عليه من مجلس الوزراء .	ويرد هذا المبلغ إليه إذا لم يؤذن له بدخول الامتحان أو إذا عدل هو عن دخوله .
		مادة ٤ — يكون امتحان حلة الدبلومات الأجنبية على أساس برنامج الامتحان التأسس لكلية الطب ويؤدى الامتحان أمام لجنة مستديرة مؤلفة من أطباء يعينون بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب مجلس كلية الطب .
بقاؤها على أصلها .	مادة ٥ — تبنى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من المرسوم بقانون المشار إليه ويستبدل بها ما يأتى :	ويجوز للمتقدم أن يستعمل في الامتحان إحدى اللغات القضائية المستعملة لدى المحاكم المختلطة بالنظر المصري فلذا رُسم

قرار اللجنة بمجلس الشيوخ	مشروع التعديل المقدم من الحكومة والذي أقره مجلس النواب	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٢٨
بقاؤها على أصلها .	<p>فإذا راسب الطالب في الامتحان جاز له أن يتقدم إليه أكثر من دفعة واحدة بشرط أن تتقضى مدة لا تقل عن ستة شهور بين كل دفعة والأخرى .</p> <p>مادة ٣ - تلغى الفقرة الأولى من المادة العاشرة من المرسوم بقانون المشار إليه ويستبدل بها ما يأتي :</p> <p>يشكل بمصلحة الصحة العمومية مجلس طبي عال يرأسه وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أو من يقوم مقامه ويتألف من عميد كلية الطب أو من يتوب عنه ومن عضو من قسم قضايا وزارة الداخلية ومن ثلاثة أطباء ممن يزاولون مهنتهم في القطر المصري يمينون بقرار من وزير الداخلية .</p>	<p>في الامتحان لم يجز له أن يتقدم إليه مرة ثانية إلا بعد انقضاء فترة لا تقل عن أحد عشر شهرا ولا يمتحن أكثر من مرتين .</p> <p>مادة ٩٠ - يشكل بمصلحة الصحة العمومية مجلس طبي عال يرأسه وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أو من يقوم مقامه ويتألف من عميد كلية الطب أو من يتوب عنه ومن ثلاثة أطباء آخرين ممن يزاولون مهنتهم في القطر المصري يمينون بقرار من وزير الداخلية . وعند ما تكون المسألة المعروضة على المجلس خاصة بطبيب من جنسية أجنبية يجب أن يكون اثنان على الأقل من أعضائه من جنسية أجنبية .</p>
بقاؤها على أصلها .	<p>مادة ٤ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .</p> <p>أمر بأن يبرم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>صدر في</p>	

مادة ٤ - يكون امتحان حملة الدبلومات الأجنبية على أساس برنامج الامتحان النهائي لكلية الطب . ويؤدى الامتحان أمام لجنة مستديرة مؤلفة من أطباء يمينون بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب مجلس كلية الطب . ويموز للمتحن أن يستعمل في الامتحان إحدى اللغات القضائية المستعملة لدى الحاكم المختطفة بالقطر المصرى .

فإذا رتب في الامتحان لم يجز له أن يتقدم إليه مرة ثانية إلا بعد انقضاء فترة لا تقل عن أحد عشر شهرا - ولا يتيمن أكثر من مرتين .

وتعطى مصالحة الصحة العمومية من يجوز الامتحان بنجاح شهادة بذلك . مادة ٥ - يجوز لوزير الداخلية بناء على طلب مصالحة الصحة العمومية واستثناء مما نصت عليه المواد الثلاث السابقة أن يرخص لطبيب بمزاولة مهنة الطب في القطر المصرى لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر على حسب الشروط المفروضة في هذا الترخيص .

وبعنى الأطباء الذين يرخص لهم على هذا الوجه من قيد الاسم المنصوص عليه في الفصل الآتى :

الفصل الثانى - قيد أسماء الأطباء

مادة ٦ - ينشأ بمصلحة الصحة العمومية سجل يقيد فيه أسماء الأطباء الذين لهم حق مزاولة مهنتهم في القطر المصرى .

ويثبت في القيد اسم الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدبلومة والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الإعفاء على حسب الأحوال .

ويحصل هذا القيد بناء على طلب صاحب الشأن في مقابل دفع رسم قيد قدره خمسة جنيهات مصرية وبعد تقديمه شهادة من السلطة المختصة تدل على حسن سيرته وسواكه .

وتعطى صورة من هذا القيد مجاناً للطبيب الذى قيد اسمه .

مادة ٧ - كل طبيب قيد اسمه يجب عليه أن يثبت لمصلحة الصحة العمومية في مدة شهر من تاريخ قيد اسمه بكتاب موصى عليه بين به بالقبض على عيادته .

ويجب عليه أن ينظرها بنفس الطريقة عن كل تغيير دائم لمحل إقامته أو محل عيادته في مدة شهر من تاريخ هذا التغيير .

فإذا لم يتم الطبيب بالإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة كان لمصلحة الصحة العمومية ، عند أن ترسل له كتاباً موصى عليه بأمر عنوان معروف لديها تنبه به لوجوب تنفيذ هذه الإجراءات ، الحق في شطب اسمه من السجل .

ويسوغ دائماً للطبيب الذى شطب اسمه على الوجه المتقدم أن يحصل على إعادة قيد اسمه في السجل إذا دل على عنوانه ، وذلك في مقابل رسم قدره جنيه مصرى واحد .

مادة ٨ - القيد الذى يحصل عليه الطبيب بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلقى بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية وشطب الاسم المقيد ، نهائياً من السجل .

ملحق رقم ٣

مرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ عن مزاولة مهنة الطب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت :

الفصل الاول - أحكام عامة

مادة ١ - لا يسوغ لأحد إيداع مشورة طبية أو عيادة مريض أو إجراء عمليات جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية وعمل العموم مزاولة مهنة الطب بأية صفة كانت عمومية أو خصوصية إن لم يكن حاصلًا على دبلومة طبيب صادرة من كلية الطب التابعة للجامعة المصرية ويقيد اسمه بمصلحة الصحة العمومية، ويراعى مع هذا ما نصت عليه المادة التالية من الأحكام . ويجوز لوزير الداخلية - بصفة استثنائية - بناء على طلب المصلحة المذكورة - أن يمنح لأشخاص لا تتوفر فيهم الشروط السابق ذكرها ورخصاً بمزاولة مهنة الطب في أثناء قيام الأوبئة أو في أحوال الأخطار العامة .

مادة ٢ - الأطباء الحاصلون على دبلومات من الخارج لا يسوغ لهم مزاولة مهنة الطب في القطر المصرى إلا إذا كانت أسمائهم قد قيدت بمصلحة الصحة العمومية . ويشترط دائماً في قيد أسمائهم بها أن يموزوا بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة الآتية بعد .

ويجوز لوزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية أن يعنى من تأدية هذا الامتحان أساقفة ومدارس وبعيات الطب في الخارج المعترية في نظر الحكومة المصرية . وكلما الأطباء الذين اشتغلوا مدة خمس سنوات على الأقل في مستشفى تعتبره الحكومة المصرية من المستشفيات الكبرى في الخارج .

مادة ٣ - يجب فيمن يطلب دخول الامتحان المذكور أن يكون حاصلًا على دبلومة أجنبية تعتبر معادلة لدبلومة الحكومة المصرية في رأى لجنة مكونة من أربعة أعضاء أحدهم من جنسية أجنبية يمينون بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية .

ويجب على الطالب أن يقدم لمصلحة الصحة العمومية علانية على أصل الدبلومة أو صورة رسمية منها وعلى الشهادات المثبتة لتلقى الدراسة أو أى وثيقة أخرى تقوم مقامها طلباً موقعاً منه يذكر فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ، ويجب عليه أيضاً دفع عشرة جنيهات مصرية رسم الامتحان .

ويرد هذا المبلغ إليه إذا لم يؤذن له بدخول الامتحان أو إذا عدل هو عن دخوله .

مادة ٩ — تتولى مصلحة الصحة العمومية سنويا نشر الجداول الرسمية لاسماء الأطباء المقيدين .

مادة ١٠ — يشكل بمصلحة الصحة العمومية مجلس طبي عال يرأسه وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أو من يقوم مقامه ويتألف من عمد كلية الطب أو من يتوب عنه ومن ثلاثة أطباء آخرين من زاولون مهتهم في القطر المصري يعينون بقرار من وزير الداخلية .

وعند ما تكون المسألة المعروضة على المجلس خاصة بطبيب من جنسية أجنبية يجب أن يكون اثنان على الأقل من أعضائه من جنسية أجنبية .

مادة ١١ — للمجلس الطبي العالي أن يقضى بالانذار أو بشطب الاسم بصفة مؤقتة لمدة لا تتجاوز الستين بل وبالشطب بصفة نهائية على كل طبيب مقيد اسمه في السجل يكون قد صدر ضده حكم نهائي بعبوة أو بتعويض من محكمة جنائية إدارية أو تاديبية مختصة لأموال تسمى استقامته أو شرفه أو كفايته ، في مهتمه أو لأى مخالفة في مزاولته مهتمه ، كما أن للمجلس إنداز الطبيب لارتكابه أى شيء من ذلك حتى ولو لم يصدر حكم ضده .

ويطلب من الطبيب بكتاب موصى عليه توضيح فيه الأمور المنسوبة إليه ، أن يحضر بنفسه أو أن يقدم دفاعه كتابة في مدة يجب أن لا تقل عن خمسة عشر يوما — إذا فضل ذلك .

ولا يكون القرار الصادر من المجلس نافذا إلا بعد التصديق عليه من وزير الداخلية .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بوضع نظام للإجراءات التي تتبع أمام المجلس المذكور .

مادة ١٢ — يسوغ للطبيب الذى شطب اسمه من السجل لمدة معينة أن يحصل على إعادة قيده عند انتهاء المدة المذكورة في مقابل دفع رسم قدره جنيه مصري واحد .

مادة ١٣ — إذا تبين لمصلحة الصحة العمومية أن أحد الأطباء يسئ استعمال الحق المخول له بوصف خدمات جاز لها أن تكلفه بتقديم إيضاحات عن ذلك . فإذا اعتبرت أن هذه الإيضاحات غير كافية حذرت الطبيب لكف عن هذا العمل .

فإذا كان سوء الاستعمال جسيما أو متكررا ونعت مصلحة الصحة العمومية أمره إلى المجلس الطبي العالي .

الفصل الثالث — أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ١٤ — كل من زاول مهنة الطب على وجه يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة قرش صاغ وبالحبس لمدة لا تتجاوز سبعة أيام أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز للقاضي أن يأمر بإغلاق العبادة مع نزع اللوحات والبطاقات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة .

مادة ١٥ — يعاقب بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص غير مقيد اسمه بصفة طبيب يستعمل ثمرات أو لوحات أو بطاقات

أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر من شأنها أن تحمل الجمهور على الاحتقاد بأن له الحق في مزاوله مهنة الطب ، أو يتحمل نفسه لقب "طبيب" .

وتطبق العقوبات عينها على كل طبيب مقيد اسمه يثبت أن أى شخص أتى في عيادته عملا من أعمال المزاوله غير المشروعة لمهنة الطب ، كما تطبق على كل طبيب مقيد اسمه يتحمل بوسائل النشر المتقدم ذكرها لقباً فنياً أو درجة أو صفة فئتين ليست له .

الفصل الرابع — أحكام وقية

مادة ١٦ — لا تسرى القيود المؤقتة في المادتين الأولى والثانية من هذا القانون على الأشخاص الذين سبق الترخيص إليهم بمزاولة مهنة الطب بالقطر المصري طبقا لنصوص القرار الصادر بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ فيجوز لهم الاستمرار في مزاوله تلك المهنة غير أنه يستعين عليهم في مدة ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون أن يطلبوا قيد أسمائهم في سجل الأطباء وإلا طبقت عليهم أحكام المادة الرابعة عشرة .

الفصل الخامس — التنفيذ

مادة ١٧ — تظل مزاوله مهنة طب الأسنان خاضعة لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ وتسرى عليها أيضا أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القانون .

مادة ١٨ — تلتزم جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون عدا أحكام القرار الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ بشأن مزاوله مهنة الطب الخاصة بالأطباء البيطريين والمولدين والحلاقين والصحين .

مادة ١٩ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
وله أن يصدر القرارات اللازمة لهذا الغرض .

وأمر بأن ينص هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدربرارى الفترة في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣١٧ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

محمد محمود

ملاحظة

عرض المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب على الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلفة طبقا لأحكام الأمر السالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ للعمل به أمام المحاكم المختلفة . وقد صدقت الجمعية المذكورة على المرسوم بقانون المشار إليه في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

ثانياً - أنه لا مراض بين نص المشروع القاضي بتوزيع الطرْح بين أحكام الدستور التي لايحج التصرف المجاني في أملاك الدولة إلا باعتقاد البرلمان مقدماً (مادة ١٢٦ من الدستور) ذلك أن الدستور لا يحوم على السلطة التنفيذية التصرف المجاني إطلاقاً وإنما يحزمه إذا لم يصدر به إذن سابق من البرلمان .

فأما مايتأتى من أن المشروع الذي نحن بصدده يميز هذا التصرف وينظمه بل ولم يخلق إلا لهذا الغرض كان ادعاء التعارض مع نص الدستور غير مقبول خصوصاً أن الإذن الذي تضمنته المشروع إنما هو إذن خاص منتصب على أرض معينة لمصلحة أشخاص معينين معترف لهم ضمناً في نفس المشروع بمحق تخرج التصرف عن أن يكون مجانياً بالمعنى العادى .

ثالثاً - أن نص المشروع على أن كل طرح يمر ملك للدولة ليس من شأنه أن يمنع الأفراد من الرجوع إلى المحاكم لطلبية بالتعويض عند مخالفة القانون وإنما الغرض منه ومن تقرير أن قرار وزير المالية في الحصر والتوزيع نهائى لا يمكن الطعن عليه هو بيان أن هذه العمليات من أعمال السلطة الادارية التي لا يجوز للحاكم قضاؤها أو تعديلها أو تأويلها أو وقف تنفيذها وعليه فلا يستطيع الشخص أن يرفع دعوى باستحقاقه لأرض بينها من طرح البحر ولكنه يستطيع أن يرفع دعوى بالتعويض تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم (وهذا هو ما أفاده مندوب الحكومة أثناء المناقشة أمام اللجنة) التي تنص على أن المحاكم مخصصة بنظر " كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن إجراءات إدارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية " .

وأجابه - بعد أن أدخلت اللجنة على المشروع تعديلات عدة عرضتها على اللجنة الاستشارية التشريعية تطبيقاً لنص المادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٦ من قانون النظام الداخلى للبرلمان وهذا بيانها وبين الأسباب التي دعت إليها :

١ - رأت اللجنة أنه وإن لم يكن وضع المشروع في فقرات متعددة لمادة واحدة خطأ بأحكامه غير أن توزيع تلك الأحكام على مواد مستقلة أولى بالفرض وقد صاغته على هذه القاعدة كما هو مبين في ذيل هذا التقرير .

٢ - زادت اللجنة التاريخ المجرى للألحة الأطنان تشمياً مع المتبع في سائر ما تصدره الحكومة المصرية من القوانين .

٣ - زادت أيضاً على المادة الثالثةقرة تنص على ضرورة إعلان ذوى الشأن عند حصر مساحة طرح البحر وأكله صيانة لما لم من حق في رقابة هذه العملية .

ملحق رقم ٣٨

جلسة الأربعاء ١٩ الخرم سنة ١٣٥١
(٢٥ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الحقائق

عن مشروع القانون الخاص بطرح البحر وأكله

(المقرضه الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك)

تنفيذاً لقرار المجلس الصادر بجلسته ٢٨ فبراير والذي تأيد بجلسته أول مارس سنة ١٩٣٢ بأحالة مشروع القانون الخاص بطرح البحر وأكله إلى لجنة الحقائق لإتمام بحثه من الوجهة القانونية وبأحالة العرائض رقم ٥٩ و ٦٠ و ٨٥ بطلب استجبال نظره ، عقدت هذه اللجنة ثمانى جلسات درست فيها الموضوع وسمعت فيه إيضاحات حضرات مندوبى وزارة المالية . وقد انتهت من دراستها إلى النتائج الآتية :

أولاً - أنه لا مراض بين المبدأ المقرر بالمشروع وهو أن كل طرح يمر ملك للدولة وبين نصوص القانون المدنى فان المادة ٦١ من القانون المدنى الأمل والمادة ٨٥ التي تقابلها من القانون المدنى المختلف لم تتعرضا لبيان حكم الطرح من حيث إنه مملوك للدولة أو للأفراد . وكل ما تضمنته هو أن توزيع ذلك الطرح يكون طبقاً لأحكام لائحة ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) .

على أن محكمة الاستئناف المختلفة قد قوتت المبدأ بينه في أحكامها استنباطاً من مجموع أحكام اللائحة السعيدة المذكورة ومن مقارنة نص المادتين ٨٥ و ٨٤ من القانون المدنى المختلف .

وقد جاء في حيثيات أحدها وهو الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩١٥
نصه :

" وحيث إنه يستتبع هذا أن أراضى الطرح هذه لا يمكن أن تمخل في ملك الأفراد الذين تأثروا بحركة النيل إلا بعد تخصيصها لهم بواسطة الدولة " وجاء في حيثيات حكم آخر تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٠٢ ما يأتى خاصاً بأراضى الطرح :

" وحيث إن المسألة متعلقة في الواقع بأراضى داخلية في الملك العام وإن تكن الحكومة لا تستطيع التصرف فيها إلا طبقاً للقانون " .

١٠ - ولما كان البندان ١٢ و ١٤ المراد استبدالهما بـمسمولين أحكاماً خاصة برفع الضريبة عما يكال به البحر فقد رأت اللجنة أنه من الضروري أن يوضع نص يحل محل تلك الأحكام فأقرت الحكومة بواسطة مندوبيها نصاً أصبح بعد ما أدخلت عليه اللجنة من تعديل هو المادة ١٤ .

وبناء على ما تقدم

رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على المشروع بعد إدخال التعديل المشار إليه وتقترح على المجلس أن يوافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا ما

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون خاص بطرح البحر وأكله كما أقرته لجنة الحماية لمجلس الشيوخ نهائياً

نحن رؤساء الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالبندين الثاني عشر والرابع عشر من لائحة الأطنان الصادرة في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) المواد الآتية :

مادة ٢ - كل طرح بحري يكون من أملاك الدولة طبقاً للشروط المبينة بأحكام هذا القانون .

مادة ٣ - يحصر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح البحر وأكله ويعين تاريخ حدوث كل منهما .

ويشترط إعلان الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء بعملية المساحة ويصق إعلان بذلك في كل قرية بواسطة العمدة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ٤ - لويزر المالية أن يصدر قراراً بتخصيص طرح البحر المتصل بمراسى المعادي المقررة أو بمواقع الموارد لمنفعة هذه المراسى أو الموارد . وإذا أبطأ المرسى أو المورد اعتبر هذا الطرح كالطرح الحادث .

مادة ٥ - فيما عدا طرح البحر الذي يصدر به القرار المشار إليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذي يظهر في دائرة مدينة مقورة فيها عوائد على المبانى والذي يبقى من أملاك الدولة - يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمام بنسبة ما تقوده .

فإن لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب الحالة على أصحاب أكل البحر في البلدين الجاويين وتكون الأولوية للأكل في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل .

٤ - أبدلت اللجنة بكلمتي " البلاد الخاوية " الواردة في الفقرة الثانية من البند الرابع من أصل المشروع الذي أصبح المادة الخامسة " بالبلدين الجاويين " حتى يستقيم اللفظ مع المعنى المقصود إذ أن التوزيع لن يتعدى البلدين الجاويين .

٥ - حذفت من تبيند السادس من أصل المشروع الذي أصبح المادة السابعة كلمتي " هذا إذا " لاستئناس المعنى دون حاجة لتكررها كما وضع الجزء الأخير من هذه المادة بالاتفاق مع اللجنة " مستشارية فأصبح " ومع ذلك يجوز توزيع الطرح بين مضي الستين إذا رأت وزارة المالية أنه أصبح ثابتاً " .

٦ - عدلت نص البند السابع من أصل المشروع الذي أصبح المادة الثامنة بالاتفاق مع اللجنة الاستشارية كما يأتي :

" بمضى أكل البحر من الطرح الحادث منه أو بعده بشرط ألا يكون قد مضى على الأكل خمس عشرة سنة أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات " .

وبذلك فرق في الحكم بين حالة التحويل من الطرح الحادث مع الأكل أو بعده وبين حالة التحويل من الطرح السابق على الأكل في الحالة الأولى نص على سقوط الحق في التحويل بعد خمس عشرة سنة من تاريخ الأكل بينما جعلت المدة في الثانية خمس سنوات ابتداء من تكوين الطرح .

٧ - عدلت البند الثامن من أصل المشروع الذي أصبح المادة التاسعة بحيث أصبحت مختصرة وأدنى بالغرض .

٨ - حذفت اللجنة الفقرة الثانية من البند الحادي عشر من أصل المشروع الذي أصبح المادة الثانية عشرة وبني كان نص " فمع ذلك يجوز خلافاً لأحكام البند السابع المتقدم - تحويل أصحاب الأرض التي أكل منها البحر من الطرح الذي يكون قد ظهر قبل الأكل " أكثر من خمس سنوات " وأبدلت بها عبارة أحصر وأوضح دلالة من المعنى وهي " ولو كان قد مضى على ظهوره قبل الأكل أكثر من خمس سنوات " .

كما أبدلت بكلمتي " يحري توزيعه " بكلمة " يوزع " لأنها أصح تعبيراً .

٩ - زادت لجنة على الفقرة الأخيرة من البند العاشر من أصل المشروع الذي أصبح المادة الحادية عشرة العبارة الآتية :

" أن على من تضع صورة منه في كل قرية بواسطة العمدة في الأسبوع الثاني لنشره بالطريقة الرسمية " ليتحقق الغرض من " نشر طريقة فعلة " .

هذا ولما كانت الأولوية المشترطة للثنتين حسب ترتيبهم في البند العاشر (المادة ١١ من مشروع اللجنة) تتعارض مع عرض الطرح للبيع بطريق المزاد فقد لفتت اللجنة نظر الحكومة لهذا الأمر وكان جواب مندوبيها أن الحكومة تجري في مثل هذه الشؤون على طريقة مقتضاها أنها قبل أن تعرض الأكلان في المزاد تعرضها على صاحب الأولوية بالتئي الأساسي الذي تحدده فإذا قبل المشتري قبلها ولا تصبح حرة في تعريضها .

وترط على الطرح الذى يوزع أرباح الضريبة النهائية لحوضه ابتداء من قسمة لأصحاب الشان فان لم يكن داخلًا في حوض قترط عليه ضريبة أقرب الأوصاف إليه .

مادة ١٥ - عن دوى المالية والتشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويكمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نص بأن يصح هذا القانون بنعم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١

مشروع قانون طرح البحر و كله

كما أقره مجلس النواب ووافقت عليه لجنة المالية بمجلس الشيوخ

نحن نؤاد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستعمل بالبندين الثانى عشر وأربع عشر من نصوص السبعة الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ الأحكام الآتية :

(١) كل طرح بحر يكون ملكاً للدولة .

(٢) يصير وزير المالية كل عام مساحة طرح البحر وراكه وبين تاريخ حدوث كل منهما .

(٣) لوزير المالية أن يصدر قراراً بتخصيص طرح البحر المتصل بمبنى القادى المقروء أو بمواقع الموارد المنفعة هذه المبنى أو الموارد .

وإذا أبطأ المرسى أو المورد اعتبر هذا الطرح كأنطرح الحادث .

(٤) فيما عدا طرح البحر الذى يصدر به القرار المشار إليه بالبند السابق وطرح البحر الذى يظهر في دائرة مدينة مقروء فيها عوائله على المبنى - يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمام بنسبة ما تقدموه .

فان لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب أخاه على أصحاب أكل البحر في البلاد المجاورة وتكون الأولوية لتلك في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل .

(٥) فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين البحر وبحور النهر المينى بمخارط مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يبدآن من نهاية حدى الزمام من جهة البحر ويتجهان إلى محور النهر .

(٦) لا يجوز توزيع طرح البحر إلا إذا بلغ خمس أكل اللازم تمويضه وإلا إذا أسفر مستثنى متتالين أو رأت وزارة المالية لأى سبب آخر أن الطرح أصبح ثابتاً .

مادة ٦ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين البحر وبحور النهر المينى بمخارط مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يبدآن من نهاية حدى الزمام من جهة البحر ويتجهان إلى محور النهر .

مادة ٧ - لا يجوز توزيع طرح البحر إلا إذا بلغ خمس أكل اللازم تمويضه واستمر مستثنى متتالين . ومع ذلك يجوز توزيع الطرح قبل مضي سنتين إذا رأت وزارة المالية أنه أصبح ثابتاً .

مادة ٨ - يؤخذ أكل البحر من الطرح الحادث منه أو بعده بشرط ألا يكون قد مضى على الأكل خمس عشرة سنة أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

مادة ٩ - خلافاً للأحكام السابقة يخصص طرح البحر الذى يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر تمويض صاحب هذه الأرض بقدر ما فقدته .

مادة ١٠ - يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع ثابتاً لا يجوز المعارضة فيه .

وبعد القرار في خلال الستة أشهر التالية لإعداد المحدد بالمادة السابقة على الأكل ويكون سنداً لذلك وله قوة العقد الرسمى ويؤثر به في تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشان .

مادة ١١ - إذا لم يوزع الطرح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لعدم وجود أكل يلزم تمويضه فلوزارة المالية بعد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن تعرضه للبيع طبقاً لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوالى لملك الأراضي المتصلة به فالملك في البلد أو المدينة التى ظهر الطرح بزمامها فالملك في البلد المجاورين .

ويسقط هذا الحق إذا لم يستعمل في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إعلاناً في الجريدة الرسمية برفض الطرح للبيع .

على أن تلصق صورة منه في كل قرية بواسطة العمدة في الأسبوع التالى لنشره في الجريدة الرسمية .

مادة ١٢ - طرح البحر الذى لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واضحة اليد عليه يوزع طبقاً لأحكام هذا القانون ولو كان قد مضى على ظهوره قبل الأكل أكثر من خمس سنوات .

مادة ١٣ - يكون الطرح الموزع أو المبيع خاضعاً لحقوق الارتفاق التى يرتبها القانون دون أن ترتب على ذلك أى حق في المطالبة بتعويض في مقابل هذه الحقوق .

مادة ١٤ - ترفع الضرائب عن الأطنان التى يأكلها البحر من تاريخ حدوث الأكل الذى يمين طبقاً للسادة الثالثة من هذا القانون .

ملحق رقم ٢

مشروع قانون خاص بطرح البحر وأكله

كما أرسل من لجنة الحناية مجلس الشيوخ إلى اللجنة الاستشارية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يستبدل بالبندين الثاني عشر والرابع عشر من لائحة الأعيان الصادرة في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) المواد الآتية :

مادة ٢ - كل طرح بحري يكون ملكاً للدولة .

مادة ٣ - يصير وزير المالية كل عام مساحة طرح البحر وأكله ويعين تاريخ حدوث كل منهما .

مادة ٤ - يعلن وزير المالية ذوى الشأن ليعرضوا عملية المساحة المذكورة إن أرادوا ويكون الإعلان وفقاً لأحكام اللائحة التي يضعها الوزير تنفيذاً لهذا القانون .

مادة ٥ - لوثر المالية أن يصدر قراراً بتخصيص طرح البحر المتصل بمراسى المادى المقطرة أو بمواقع الموارد لمصلحة هذه المراسى أو الموارد . وإذا أطلت المراسى أو المورد اعتبر هذا الطرح كالطرح الحادث .

مادة ٦ - فيما عدا طرح البحر الذى يصدر به القرار المشار إليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذى يظهر في دائرة مدينة مقطرة فيها هوائد على الباني - يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمان بنسبة ما تقدره .

فإن لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أوزادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب الحالة على أصحاب أكل البحر في البندين الجاورين وتكون الأولوية للأك في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل .

مادة ٧ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين البحر وبحور النهر المين بخرائط مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يبدآن من نهاية حدى الزمان من جهة البحر ويتناهيان إلى محور النهر .

مادة ٨ - لا يجوز توزيع طرح البحر إلا إذا بلغ خمس الأكل اللازم تمويجه واستمرستين متتاليتين أو رأت وزارة المالية لأى سبب آخر أن الطرح أصبح ثابتاً .

مادة ٩ - يجوز أكل البحر من الطرح الحادث معه أو بعده ، ومن الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

(٧) يجوز أكل البحر من الطرح المعاصر له أو الحادث بعده .

ويمكن تمويجه من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

(٨) خلافاً للأحكام السابقة يختص طرح البحر الذى يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر تمويض أصحاب الأرض المذكورة دون أو باب الأملاك الآخرين بالبلد أو المدينة التى ظهر فيها الطرح على أن يكون التمويض بنسبة ما تقدره أصحاب تلك الأرض .

(٩) يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائياً لا يجوز المعارضة فيه .

ويصدر القرار في خلال السنة الأشهر التالية لإعداد المبدأ بالبند السادس ويكون سنداً لذلك وله قوة العقد الرسمى ويؤشر به في تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن .

(١٠) إذا لم يوزع الطرح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لعدم وجود أكل يلزم تمويضه فلوزارة المالية بعد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن عرضه للبيع طبقاً لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوافق لملك الأرض المتصلة به فملكاً في البلد أو المدينة التى ظهر الطرح زماماً فملكاً في البلدين الجاورين .

ويستقط هذا الحق إذا لم يستعمل في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إعلاناً في الجريدة الرسمية بعرض الطرح للبيع .

(١١) طرح البحر الذى لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واضعة اليد عليه بحرى توزعه طبقاً لأحكام هذا القانون .

ومع ذلك يجوز خلافاً لأحكام البند السابع المتقدم تمويض أصحاب الأرض التى أكل منها البحر من الطرح الذى يكون قد ظهر قبل الأكل بأكثر من خمس سنوات .

(١٢) يكون الطرح الموزع أو المبيع خاضعاً لحقوق الارتفاق التى يرتبها القانون دون أن ترتب على ذلك أى حق أو المطالبة بتعويض في مقابل هذه الحقوق .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوثر المالية أن يصدر ما يقتضيه تنفيذ هذا القانون من القرارات .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٣

مشروع قانون خاص بطرح البحر وأكله
كما ورد من اللجنة الاستشارية التشريعية

نحن نواد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالبتدين الثاني عشر والرابع عشر من لائحة الأطنان الصادرة في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) المواد الآتية :

مادة ٢ - كل طرح بحري يكون من أملاك الدولة طبقا للشروط المبينة بأحكام هذا القانون .

مادة ٣ - يحصر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح البحر وأكله ويبين تاريخ حدوث كل منهما .

ويشترط إعلان في الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء في عملية المساحة وبلصق إعلان بذلك في كل قرية بواسطة العمدة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٤ - لو وزير المالية أن يصدر قرارا بتخصيص طرح البحر المتصل بمراسي المادى المقترزة أو بمواقع الموارد لمنفعة هذه المراسي أو الموارد . وإذا أبطل المراسي أو المورد اعتبر هذا الطرح كالطرح الحادث .

مادة ٥ - فيما عدا طرح البحر الذى يصدر به القرار المشار إليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذى يظهر في دائرة مدينة مقترزة فيها عوائل على المبانى والذى يبقى من أملاك الدولة - يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمام بنسبة ما نفدوه .

فإن لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب الحالة على أصحاب أكل البحر في البلدين المجاورين وتكون الأولوية لذلك في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل .

مادة ٦ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين البحر وبحور النهر اللذين يخترقها مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يبدآن من نهاية حذى الزمام من جهة البحر ويتجهان إلى بحور النهر .

مادة ٧ - لا يجوز توزيع طرح البحر إلا إذا بلغ خمس الأكل اللازم تمويضه واستمر سنتين متتاليتين . ومع ذلك يجوز توزيع الطرح قبل مضي السنتين إذا رأت وزارة المالية أنه أصبح ثابتا .

مادة ٨ - يجوز أكل البحر من الطرح الحادث معه أو بعده بشرط ألا يكون قد مضى على الأكل ثلاث وثلاثون سنة هلالية أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

مادة ٩ - خلافا للأحكام السابقة يخصص طرح البحر الذى يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لمريض صاحب هذه الأرض بقدر ما نفدوه .

مادة ١٠ - يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع بحيث لا يجوز المعارضة فيه .

ويصدر القرار في خلال الستة الأشهر التالية لقيام المحدث بالمادة الثامنة ويكون سنداً لذلك وله قوة العقد الرسمى ويؤشر به في تكليف كل من أرباب ذلك أصحاب الشأن .

مادة ١١ - إذا لم يوزع الطرح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لعدم وجود أكل يلزم تمويضه فلوزارة المالية بعد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن تعرضه للبيع طبقا لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوالى لملك الأرض المتصلة به فلكذلك في البلد أو المدينة التى ظهر الطرح بزمامها فلكذلك في البلدين المجاورين .

ويسقط هذا الحق إذا لم يستعمل في ميماد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إعلانا في الجريدة الرسمية بعرض الطرح للبيع .

مادة ١٢ - طرح البحر الذى لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واضعة اليد عليه يوزع طبقا لأحكام هذا القانون ولو كان قد مضى على ظهوره قبل الأكل أكثر من خمس سنوات .

مادة ١٣ - يكون الطرح الموزع أو المبيع خاضعا لحقوق الارتفاق التى يرتبها القانون دون أن يترتب على ذلك أى حق في المطالبة بتعويض في مقابل هذه الحقوق .

مادة ١٤ - ترفع الضرائب عن الأطنان التى يأكلها البحر من تاريخ حدوث الأكل الذى يبين طبقا للقائمة الثالثة من هذا القانون .

وترتبط على الطرح الذى يوزع أو يباع الضريبة النهائية لحوضه ابتداء من تسليمه لأصحاب الشأن فإن لم يكن داخل في حوض فترتب عليه ضريبة أقرب الأحوال إلى .

مادة ١٥ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٣٩

جلسة الاثنين ٢٤ المحرم سنة ١٣٥١
(٣٠ مايو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الحفائية

عما إذا كان لحضرات «مقدي الأسئلة» من أعضاء المجلس حق التعليق على إجابة الوزراء أولا

(انقرض حضرة الشيخ المحترم محمود أبو الصيرك)

أحال المجلس على لجنة الحفائية بجملة الاثنين ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ بحث المسئلة القانونية الآتية وهي : «معمل قانون النظام الداخلي للبرلمان يعطى لمقدي الأسئلة» من حضرات أعضاء المجلس حق التعليق على إجابة الوزراء أولا ؟»

..

بمقتضى اللجنة هذا الموضوع في جلستها المنعقدة يوم ١١ مايو سنة ١٩٣٢ وعُتبت في بحثها على ضوء ما تقرر في نظام الدساتير التي أخذنا نظاما عنها ، وما يسطره علماء الفقه الدستوري في تلك البلاد العربية في الحياة النيابية من الآراء ، وما جرى عليه العمل في البرلمان المصري منذ نشأته الأولى سنة ١٩٢٤ إلى الآن ، وما لاحظناه وأضموه قانون النظام الداخلي للبرلمان في تشريعاتهم والحكمة التي حدثت بهم إلى هذا التشريع .

وقد انتهت اللجنة في بحثها إلى نتيجة أقرتها الأغلبية ألا وهي إجابة التعليق ولكن مع الإيجاز .

أما الأغلبية وهي مكونة من اثنين من أعضاء اللجنة وهما (معالي الرئيس وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحليم البيل بك) فقد رأت عدم إجابة التعليق إطلاقا .

وتستند الأغلبية في تأييد رأيها إلى ما يأتي :

أولا - لأنه ليس في نص القانون ما يحرم التعليق بوجه عام وكل ما فيه إباحة انتضاح الرئسية واحدة فيه ، أجاب به وليس مفهوم هذه الإباحة أي دلالة على منع السائل من التعليق لأن من قواعد التشريع أن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي الحكم عاما عدا .

ومن جهة أخرى أن عبارة الاستيضاح المتوصص عليها في المادة ٩٩ من قانون التشريع لما لحظ للبرلمان إذا فُوربت بالتعريف الذي وضعته المادة ٩٧ قبل على أن «تقانون الجديد لم يلاحظ تقرير حق التعليق على إجابة الوزراء كما لاحظت ذلك وزارة الحفائية» مما أدلت به إلى اللجنة على لسان مندوبيها فكل ما يمكن أن يقال هو إن القانون سكت عن حق التعليق وتركه جانبا لا أنه حرمه .

عن آخر اختيارى للمادة ٨

بموضوع أكل البحر من الطرح المأخوذ منه أو جمده بشرط ألا يكون قد مضى على الأكل خمس عشرة سنة أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

مادة ٩ - خلافا للأحكام السابقة ينحصر طرَح البحر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لعموم بعض صاحب هذه الأرض بقدر ما فقده .

مادة ١٠ - يوزع الطرح بقراء من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائيا لا يجوز المعارضة فيه ويصدر القرار في خلال السنة لأشهر التالية لإعداد المحدد بالمادة السابقة على الأكثر ويكون مستندا لذلك وله قوة العقد الرسمي ويؤشر به في تكيف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن .

مادة ١١ - إذا لم يوزع «طرَح» خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لعدم وجود أكل يلزم تمويضه فتوزع لمالية بعد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن تعرضه لبيع طبقا لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوافق لملك الأراضي المتصلة به فله ملك والبلد أو المدينة التي ظهر الطرح بزمامها ففصل ملك في البلدين المجاورين .

ويستطع هذا الحق إذا لم يستعمل في ميعاد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إعلانا في الجريدة الرسمية بعرض الطرح للبيع .

مادة ١٢ - طرَح البحر الذي يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واضعة اليد عليه يوزع طبقا لأحكام هذا القانون .

نص آخر اختيارى للمادة ١٢

طرَح البحر الذي لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واضعة اليد عليه يوزع طبقا لأحكام هذا القانون .

ومع ذلك وخلافا لأحكام المادة الثامنة بموضوع أكل البحر من الطرح الذي مضى على تكوينه قبل الأكل أكثر من خمس سنوات .

مادة ١٣ - يكون الطرح الموزع أو المبيع خاضعا لحقوق الارتضاق التي يربتها القانون دون أن يرتب عن ذلك أي حق في المبالغة بتعويض في مقابل هذه الحقوق .

مادة ١٤ - ترغ الضرائب عن الأغنياء التي يأكلها البحر من تاريخ حدوث الأكل الذي يبين طبقا للمادة الثامنة من هذا القانون .

وترتبط على الطرح الذي يوزع في بيع الضريبة النهائية لحوضه ابتداء من تسليمه لأصحاب الشأن فإن لم يكن داخلًا في حوض ترتبط عليه ضريبة أقرب الأحرار إليه .

مادة ١٥ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما بما يخصه ويجعل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتمة المولى وأن يشر في الجريدة الرسمية ونفذ كقانون من قوانين الدولة .

بما جاءه في إجابة الوزير دون مناقشة أو تعقيب . وليس هناك من شك في أن تلك الأسئلة التكيلية لا يمكن أن تخرج كلها خلوا من معنى التعليق ولهذا يكون من غير الصواب أن يقال بأن التعليق في مجلس العموم محظور على إطلاقه . أما في مجلس اللوردات فإنه متى توفرت السؤال بعض إجراءات خاصة كسبق إدرأجه في جدول الأعمال جازت المناقشة فيه والتعليق عليه .

وفي فرنسا

تتميز لأئحة مجلس النواب ولأئحة مجلس الشيوخ أن يعقب السائل على إجابة الوزير ولكن مع الإيجاز .

وفي إيطاليا

للسائل أن يعقب على جواب الوزير ولكن لا يتكلم أكثر من خمس دقائق .

وفي ألمانيا

وفي الدستور الألماني الأخير الصادر في سنة ١٩١٩ يجوز لأعضاء مجلس الريشتاغ أن يوجهوا أسئلة ثانية إلى الحكومة ويجب الوزير عليها وللأسائل حق الكلام بعد الإجابة دون مناقشة أو تعليق .

وفي بلجيكا

أما في بلجيكا فطريقة الأسئلة والإجابة عليها عندهم غير ما في إنجلترا وفرنسا وهم يحصل خارج المجلس فلا محل للكلام عليها .

من هذا كله

رأت أغلبية اللجنة جواز التعليق دون توسع أو مناقشة أو خروج عن موضوع السؤال .

أما بالأغلبية فربما كما قدما عدم جواز التعليق إطلاقا وقد بنت رأيا هنا على أسباب تتلخص فيما يلي :

أولا — إن المادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي تحتل من المادة ١٠٥ من اللائحة القديمة مجلس النواب وقد حذفت منها عبارة «أورد عليه بإيجاز» التي كانت تمنح للعضو السائل حق الرد .

وهذا الحذف يدل على أن واضع القانون النظامي قصد عمدا أن يثألف ما كان متبعا من قبل وأن يشدد في القيود حتى لا يبقى للسائل بعد إجابة الوزير سوى مجرد الاستيضاح .

ثانيا — تستند الأقلية إلى أن المشرع المصري لقانون النظام الداخلي اقتبس تشريعه من النظام الإنجليزي الذي يسمح بالاستيضاح دون مناقشة أو تعليق ويقول إن قيودا يتقبلها أعضاء البرلمان الإنجليزي لا يمكن أن يقال إن تطبيقها في مصر يعد خرقا لحرية أعضاء البرلمان المصري .

وفي هذين السببين يتلخص أهم ما مدعته به الأقلية رأيا في عدم إباحة التعليق .

إذا تبين هذا

فقد تبين أن التعليق على إجابة الوزير عما يوجه إليه من الأسئلة مباح للسائل ولكن مع الإيجاز .

هذا هو رأي الأغلبية وهو ما تتطلب اللجنة إلى المجلس موافقتها عليه ما
رئيس اللجنة
أحمد طلعت

ثانيا — لأن تقاليدنا البرلمانية وما جرى عليه عمل المجلسين من بدء حياتنا برلمانية إلى الآن تمنح حق التعليق على إجابة الوزراء لكل سائل . وتقائيد البرلمانية في شريعة جميع الدساتير ما لها من القوة وواجب الاحترام بل إنها هي دستور أصريق أمة في تاريخ النظام البرلماني .

ثالثا — لأن الاستيضاح المباح لا يمكن تجريده من معنى التعليق إذ من الصعب في كثير من الأحوال — كما قال مندوب وزارة الخفائية بمجلس — تحديد الفارق بين ما هو تعليق وما هو استيضاح وكثيرا ما تكون عبارة الاستيضاح مطلوبة على أخص أنواع التعليق فلا يصحح أن تكون عبارة الاستيضاح في المادة ٩٩ مانعة من جواز التعليق على إطلاقه .

رابعا — لأن واضع القانون أنفسهم لا يرون حظر التعليق على إطلاقه وجوبا ما أدى به في هذا الموضوع رئيسهم حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا بمجلس ١١ أبريل الماضي حيث يقول : « فيا يخص بالتعليق على إجابة الوزير أظن أننا إذا لاحظنا أن نص القانون في هذا الموضوع أريد به مصلحة الحكومة وأريد به من جهة أخرى عدم خروج الأسئلة عما وضعت له حتى لا تصبح شبه استجواب . أظن أنه مع مراعاة هذين العاملين في المسألة يمكن للحكومة أن تقول إن تعليقاً مختصراً على رد الوزير ربما كان به مصلحة لتبين الواقع أو لتبين شؤون أو تفاصيل تكون قد فانت الوزير ونحن لا نلاند في المصمة إذ ربما يكون في التعليق على الإجابة ما يوقع للوزير أن يبين وضعا جديدا للسألة التي يجب عنها فيصح معه تلافيا أو مداركتها وبذلك فالحكومة لا ترى مانع — كما هو حاصل في مجلس النواب — العضو الذي يقدم سؤالا ويحجب عليه الوزير بما لا يرضي السائل تماما أو يكون هناك ما يريد السائل أن يوجهه للوزير في شؤون غابت عنه من أن يعلق على الجواب ، ووضوح المسألة في هذا الوضع ليس فيه غرضة على الحكومة .

فإن كانت المسألة لا تتمتع بهذه الحدود فإن الحكومة من جهتها تترفع إلى سماح بعض التعليق من العضو السائل وعلى أي حال أيها السادة الرأي لحضراتكم » اهـ .

خامسا — لأن السؤال هو من أخص مظاهر الرقابة البرلمانية كما أشير إلى ذلك في المذكرة الإيضاحية للدستور صفحة ٣٠ وقد صرح في سائل من مجرد الاستيضاح البسيط لإضاعة هذه الرقابة التي هي أساس كل نظام برلماني .

على أنه من الوجهة العملية يجب أن يطمئن السائل ويقنع بإجابة الوزير حتى لا يكون مضطرا إلى استعمال طريقة الاستجواب التي من شأنها أن تنتهي من الوقت مالا تقضيها طريقة السؤال .

وهنا يجمل بنا أن نستأس بما هو مقرر في نظام البلاد الأخرى :

في إنجلترا

البرلمان الإنجليزي هو شيخ برلمانات العالم ومع هذا فليس في إنجلترا دستور مكتوب ولكنها تقاليد وإجراءات اتبعت وجرى عليها العمل حتى أصبحت في حكم القواعد المقررة لكلا المجلسين مجلس العموم ومجلس اللوردات .

ففي مجلس العموم تتبع طريقة الأسئلة بإطراد أكثر منها في فرنسا ولكل سائل بعد إجابة الوزير على سؤاله الأصل أن يوجه إليه أسئلة تكيلية يستوع

ملحق رقم ٤٠

جلسة الأربعاء ٢٦ المحرم سنة ١٣٥١

(أول يونيه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الزراعة

عن المرسوم بمشروع القانون الوارد من مجلس النواب
الخاص بترقية وبيع نباتات الفاكة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد اسماعيل أبانك بك)

أحال المجلس هذا المشروع الوارد من مجلس النواب بعد إقراره إلى اللجنة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ نظره على وجه الاستعجال فبحثه في جلستها المتعقدة في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ وقد تبين لها أن الفرض من وضع هذا المشروع هو تنظيم طريقة إنشاء المشاتل وإدارتها وتربية النباتات الجليدة وإتكاؤها فضلا عن إرشاد أصحاب المشاتل والبائعين إلى أحسن الوسائل التي تكفل جودة أنواع الفاكة وسلامتها والعمل على تحسينها وحماية نزع البائعين والحدائق وتشجيعهم بشتى الطرق والوسائل.

ولا يفوت اللجنة أن تشير إلى أن الجمعية العمومية لحسكة الاستئناف المختلطة قد وافقت على مشروع هذا القانون بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٣٢ عند عرضه عليها حتى يسرى على الأجانب أيضا.

لذلك وللأسباب لوردة بالذكر التفسيرية وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع هذا القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب. وطلب حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري أفتدى أن ينص في المشروع على وجوب إعطاء الرخصة لطالبا مجانا وأن ينص أيضا على ألا يتجاوز إعطاء الرخصة مدة شهر واحد من وقت تقديم الطلب للوزارة ولم تراجعت ما يمنع وزير الزراعة من أن يصدر قرارا يضمنه هاتين الملاحظتين.

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة عليه

القاهرة في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

نحله المظلي

مشروع قانون

بترقية وبيع نباتات الفاكة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز لأحد من غير ترخيص إنشاء مشتل لترقية نباتات الفاكة الممثلة كلها أو بعضها للبيع سواء بالجملة أو بالتفصيل .

مادة ٢ - لا يجوز لأحد فتح محل لبيع النباتات المذكورة أو عرضها للبيع إلا بترخيص .

مادة ٣ - يعطى الترخيص المشار إليه في السادتين السابقتين من وزارة الزراعة بناء على طلب صاحب الشأن طبقا للأوضاع والتدابير الفنية التي تحدّد بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٤ - نباتات وأجزاء نباتات الفاكة التي يضرها كثارتها بالثروة الزراعية لا يجوز ترقيتها في المشاتل المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون. ولا يجوز كذلك بيع هذه النباتات أو بيع أجزائها أو عرضها للبيع . وبين وزير الزراعة بقرار أنواع وأصناف هذه النباتات .

مادة ٥ - يمين وزير الزراعة بقرانه منه كيفية الإعلان عن النباتات المرروضة للبيع والبيانات الأساسية الواجب ذكرها فيه بطريقة يمكن المشتري من معرفة حقيقتها .

مادة ٦ - يجب أن يحفظ في كل مشتل أو محل دقتر منمر ومغتم بمغتم وزارة الزراعة وتبديد في هذا الدقتر البيانات التي يقررها وزير الزراعة ، وعلى الأخص عدد النباتات وحركة الوارد والصادرها ، وأنواعها وأصنافها ومصادرها .

ويجب حفظ هذه البيانات لمدة خمس سنين على الأقل من تاريخ آخر قيد فيها .

مادة ٧ - يجب أن تعطى للشترى عن كل صفقة قائمة ذات رقم مسلسل بيان عدد النباتات ونوعها وصفتها ومصدرها واسم البائع والمشتري وتاريخ البيع .

وإذا كانت النباتات مطعمة على أصول يجب أن يشمل البيان نوع وصنف الأصول وتكون القائمة طبقا للنموذج الذي يرضه وزير الزراعة في قراره . وتحفظ صور القوائم لمدة خمس سنين على الأقل .

ويحكم القاضي دائما بالإبطال أو الإغلاق في حالة إدارة المشتل أو المصل
بغير ترخيص، ومع ذلك يجوز للحكمة في الأحوال التي ينص فيها القانون على
إبطال المشتل تأجيل الدعوى وإعطاء المخالف مهلة لإزالة أسباب المخالفة
فإن لم يتخذ المخالف ذلك في المياد المحددة وجب الحكم بالإبطال .

مادة ١٢ - يجب على أصحاب المشاتل والمحال المملّعة لبيع نباتات
الفاكهة الموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يرسوا إلى وزارة الزراعة
إقرارا شاملا للنباتات التي يقردها وزير الزراعة وطبقا للنموذج الذي يضعه
وذلك في بحر شهر من تاريخ سريان هذا القانون .

ويجوز لوزير الزراعة أن يصدر قرارا يبين فيه لأصحاب المشاتل والمحال
الموجودة وقت العمل بالقرارات التي تصدر تنفيذًا للسادة الزاينة من هذا
القانون منبذ أن يتخذوا من التدابير التي تسهل لهم تنفيذ أحكام هذا القانون
وذلك في المواعيد التي يتحدّد في القرار .

وإن لم يتبع أصحاب المشاتل والمحال أحكام هذه المادة تعتبر مشاتلهم
ومحالهم كأشياء جديدة ولا يجوز لهم إدارتها بغير ترخيص .

مادة ١٣ - على وزير الزراعة والمحال تنفيذ هذا القانون على كل منها
فيا يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة تفسيرية

لرسم بقانون الخلاص بمراقبة تربية وبيع نباتات الفاكهة

رأت وزارة الزراعة أن من أول واجباتها مساندة النهضة الحاضرة التي
تري إلى زيادة موارد الترف العامة فصلت على تضديد هذه النهضة بتشجيع
مختلف الوسائل المؤدية إلى ازدياد ثروة البلاد من الوجهة الزراعية لا سيما
فيما يتعلق بإنشاء الحدائق والتوسع في زراعتها بعد أن اتجهت رغبة الكثيرين
من الزارع إلى هذا النوع من الزراعة لما تتيه من فوائد لها وفرة أرباحها
بالنسبة للعاصيل الزراعية الأخرى .

ومن أهم الوسائل التي اتخذتها الوزارة لتحقيق هذا الغرض إرشاد أصحاب
الحدائق إلى خير الطرق لنرس حدائقهم وإيجاد المرشدين إليها لتنظيمها ووضع
الرسومات اللازمة لإنشائها على أحدث نظام وتوزيع الشجيرات والبزور
بأتمن متعيلة إلى غير ذلك من وسائل التشجيع والتضديد .

غير أن هناك فريقا من أصحاب المشاتل يقوم بأكثار نباتات ضعيفة النمو
ودبشة الصف والمحصول ثم يبيعونها بأتمن زهيدة على اعتبار أنها من
الأصناف القوية الجيدة النوع الوافرة المحصول فيقبل عليها أصحاب الحدائق
لرخص أسمائها وبند غرسها وإنفاق الكثير من أموالهم على موالاتها وخدمتها

مادة ٨ - ما يقع من المخالفات لتصوص هذا القانون والقرارات
العائدة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مفتشي وزارة الزراعة وكلائهم
ومنشوي قسم البساتين والمهندسين والمعاونين الزراعيين وكل موظف في
يندبه وزير الزراعة لذلك . ويكون هؤلاء الموظفون في هذا الشأن صفة
رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أي مشتل أو محل مدّة لتربية وبيع نباتات
الفاكهة . على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المخصص من هذه الأماكن
للسكنى فقط، ولم فضلا عن ذلك أن يقتشوا في أي وقت على الدفاتر وصور
القوائم المنصوص على حفظها في المادتين السادسة والسابعة .

مادة ٩ - عند حصول مخالفة للسادة الزاينة يوقع المجرع على النباتات
الممنوعة ويذكر في المحضر عدد النباتات المحجوز عليها وبياناتها بالتفصيل .

ويكلف المخالف بالتوقيع على المحضر في حالة غيابه أو امتناعه عن التوقيع
أو اختفى بين ذلك في المحضر .

ويجب على الموظف المثبت لمخالفة أن يبين حارسا على النباتات المحجوزة
وله أن يبين المخالف نفسه أو أي شخص آخر على نفقته .

مادة ١٠ - صاحب المشتل أو المصل الحاصل على الترخيص مسئول
دائما عن تنفيذ أحكام هذا القانون . ولا يعفى من ذلك إلا إذا عين لشتل
أو المصل مديرا مسئولاً .

ويجب أن تحظر وزارة الزراعة بكل تميم أو تغيير للدور أو نقل الملكية
المشتل أو المصل فإذا لم تحظر الوزارة بمدير المشتل أو المصل وتعدرت إقامة
الدعوى على صاحبه لأي سبب كان أقيمت الدعوى على الشخص المباشر
للإدارة فعلا .

مادة ١١ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر
لتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وبغرامة لا تزيد
على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك بغير إخلال بتوقيع عقوبة
أشدّ حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وعند حصول مخالفة للسادة الزاينة يجب أن يقضى الحكم بإعدام النباتات
المحجوز عليها طبقا لنص المادة ٩ وذلك بواسطة عمال وزارة الزراعة وعلى
نفقة المخالف .

وفضلا عن ذلك يجوز أن تأمر المحكمة بلصق صورة الحكم على المشتل
أو المصل ونشره أو نشره لمصلحة في جريدتين تميمهما وذلك على نفقة
المخالف .

ويجوز إذا طلبت النيابة ذلك في حالة المود أو عند ارتكاب مخالفة
لأحكام المادتين الزاينة والخامسة الحكم بإبطال المشتل أو إغلاق المصل
وبسبب الترخيص نهائيا .

ملحق رقم ٤١

جلسة الأربعاء ٢٦ المحرم سنة ١٣٥١

(أول يونيه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي فصلت فيها بجملة ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢

(المقرر حفرة لشين المحترم الدكتور مرسى محمود احدى)

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقاً للمادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٩٧ — مقدمة من موظفي الحكومة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ودبلوم التجارة المتوسطة — بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ — يطالبون فيها من المجلس مساعدتهم على تحقيق مطالبهم . رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلافها من التوقيع .

عريضة رقم ٩٨ — مقدمة من مصطفى مراد من أهالي وأحيان ناحية أبو الخضر مركز أبو حصص — بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ — يطلب التصريح لم يزرع الأرض هذا العام .

رأت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٩٩ — مقدمة من سيد افندي الخطيب ناظر مدرسة القادرية — بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ — يقول فيها إن هناك أناساً يوهون به من طريق مدرسته ويطلب إيقافهم عند صدم . رأت اللجنة حفظها لخروج موضوعها عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٠٠ — مقدمة من علي أحمد الخرجي من موظفي مدرسة قلين الابتدائية — بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ — يطلب فيها النظر في أمرهم لتسمية أقرام الحكومة إلغاء مدرستهم .

رأت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخالفته للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٠١ — مقدمة من محمد بكر موسى من ناحية (عزبة باشا) بالإسكندرية — بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ — بالتظلم من قرار النيابة القاضي بحفظ شكواه بعد أن سار التحقيق فيها مدة كبيرة ويطلب إعادة النظر فيها .

رأت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

يتضح أنها ضعيفة التكوين ومن صنف بخالف الصنف المتفق على شرائه أو من الأنواع التي يضرب تجارتها بالثروة الزراعية العامة، وربما تكون بعض الأنواع والأصناف من غوائل الحشرات والأمراض الضارة بالنباتات فتنتشر الإصابات بواسطتها وتكون سبباً في صدوى غيرها من النباتات السليمة .

لهذا، رأت الوزارة من الواجب سن تشريع ينظم حالة المشتال ومحال البيع ويمنى زراع البساتين من الوقوع في شرك مثل هؤلاء التجار ويكفل سلامة أنواع الفاكهة المصرية وأصولها والعمل على تحسينها .

وعلى هذا الأساس وضع مشروع القانون المرافق ونظمت فيه طرق إنشاء المشتال وإدارتها وتربية نباتات وتآخذها وجميع الاحتياطات التي وثق أنها كافية لتحقيق لأغراض تساق الإشارة إليها .

والأسباب التي تدعو إلى التعجيل في إصدار هذا القانون ترجع إلى أن موعد إعداد وزراعة البساتين وأجرتها بمشتال قد أصبح قريباً فتؤخر إصدار هذا التشريع فلا يمكن عمل أي ترتيب إلا بعد مضي سنة .

أما الأنواع والأصناف التي حرم القانون تربيتها وإكثارها فهي تلك النباتات المنحطة الشجر والعمود والآن يحلها المزارع البسيط ولا تظهر حقيقتها إلا بعد مضي عدة سنين فلوزعت وانتشرت لكائنات الانحطاد منها كبيرة كما هو الحال في "البرقال المعروف بالسفرجل" فإن ثمرته لا تحمل من الثمر إلا بعداً ضئيلاً علاوة على أن ثمره غير مقبول وثمرته منخفض وفيذا فالوزارة تراعى في تحريم إكثار مثل هذا الصنف مصلحة الزارع وحفظ ثروته .

وستعين هذه الأصناف بموجب قرار وزاري بناء على ما يقترحه الاختصاصيون باسم البساتين ولا يوجد منه في الوقت الحاضر سوى البرقال المعروف بالسفرجل المشار إليه .

أما إلزام أصحاب المشتال ومحال الاتجار بحفظ دفاتر منتظمة وإعطاء المشتريين قوائم بما يبيعونه إليهم مع الاحتفاظ بأصنافهم وبصور القوائم المشار إليها لمدة خمس سنوات على الأقل فلغرض منه إمكان الرجوع إلى تلك الدفاتر والقوائم عند وقوع خلاف بين أصحاب المشتال والمحال وبين المشتريين وروى في تحديد هذه المدة متوسط الزمن الذي يقتضيه ظهور ثمار نباتات الفاكهة وإمكان تمييز أنواعها وأصنافها .

فتنشر الوزارة برفع هذه المذكرة مع مشروع القانون المشار إليه راجية التفضل بالتصديق عليه .

تحريراً في ١٥ نوفمبر ١٩٣١

عريضة رقم ١١٤ - مقدمة من حسن أفندي نصحي المهندس ومقيم بمصر - بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٢ - يقدم مع هذه العريضة نسخة من المجلد الذي يحوى شكاوى وتقريره الذى قدمه لحضرة صاحب المالى وزير الخزانة بالنسبة إعادة النظر في قرار لجنة الخبراء بحكمة استئناف مصر الأهلية الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١١٥ - مقدمة من نهاية التطم الأهل - بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٣٢ - بطلب صرف الإعانة المقررة للدارس الأهلية في شهر مايو هذا الصام بدلا من شهر يونيو .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لحلوها من التوقيع .

عريضة رقم ١١٩ - مقدمة من محمد عبدالقادر محمد خير مكتب المحمودة سابقا ومقيم بشراخيت - بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ - بالنظم من أن مصلحة البريد فصته هو وأخاه من الخدمة بناء على إضرابهم وكل المكتب ومأمور بريد دمنهور وطلب إنصافه وإعادته إلى وظيفته .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١٢٠ - مقدمة من حسين صقر المرصني وآخرين المدرسين بمدرسة الأوقاف الملكية الأولىين - بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ - بالنظم من أن وزارة المعارف، بعد ما تسلمت المدرسة من ديوان الأوقاف الملكية ، خفضت مرتباتهم وطلبون إعادتها إلى ما كانت عليه .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١٢١ - مقدمة من متولى سليمان الفار وآخرين خفراء بناحية برج مغزل مركز فوه - بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٢ - بطلب إعادة مرتباتهم السابقة لإهم لأن المرتب الحالى لا يكفيهم أو تغلهم إلى بلاد أخرى زراعة يمكنهم التكسب من الاشتغال بها فوق عملهم الليل .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١٢٢ - مقدمة من عمال شركة الأميبوس العمومية - بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٢ - بالنظم من معاملة الشركة لهم وطلبون تشكيل اللجنة المنصوص عنها في عقد الائتمار لإنصافهم .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لحلوها من التوقيع .

عريضة رقم ١٢٣ - مقدمة من محمد عبد العزيز وآخرين عن أهالى ناحية الشيك مركز أسوان - بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢ - بطلب رد اللجنة التى أوقفتها الحكومة لتعيين أراضيهم التى ستمرد بماء بحران أسوان وتعيين لجنة أخرى مكونة من الأهالى ومتنوبى الحكومة .

رأت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لمخالفتها للمادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٠٢ - مقدمة من محمد علي بقيه من أهالى الشطور مركر - بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٢ - بطلب تعيينه في أية وظيفة بأية مصلحة .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١٠٣ - مقدمة من محمد علي بقيه من أهالى الشطور مركر - بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٢ - بطلب إعادة مقامه ليتمكن قبوله متطوعا بالمدرسة الحربية أو البوليس .

رأت اللجنة حفظها لخروج موضوعها عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٠٤ - مقدمة من محمد علي بقيه من أهالى الشطور مركر - بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٢ - بالنظم من فصله من وظيفة حامل تليفون بناء على شكوى العمدة وطلب تعيينه حاملا للتليفون في أية بلدة .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١٠٥ - مقدمة من موظفى مدرسة قلين الابتدائية - بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٢ - يطلبون فبرا تعليمهم على مستقبلهم فى هذه المدرسة .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لحلوها من التوقيع .

عريضة رقم ١٠٧ - مقدمة من عمر عبد الحليم بمصر - بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٢ - يذكر فيها أسماء تجار عذرات في جهة الدرب الأحمر .

رأت اللجنة بأغلبية الآراء حفظها لخروج موضوعها عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١١٠ - مقدمة من سيد محمد خليفه بنذر المنيا - بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٢ - يقول فيها إن أخاه كان يشتغل (عامل عطشوى) تبع قسم المنيا وتوفى بطريقة جنائية مجهولة وبطلب الاهتمام بتحقيق هذا الحادث لإظهار الحقيقة .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١١٢ - مقدمة من عبد العزيز خطاب وآخرين من موظفى مأمورية الأوقاف بقلين - بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٢ - بطلب عدم إفساء مدونة قلين الابتدائية .

رأت اللجنة حفظها وضما للمرضيين ١٠٥ و ١٠٠

عريضة رقم ١١٣ - مقدمة من يعقوب أفندي عبد النور أمين عزون السيد بملوى التابع لبنك التسليف الزراعى - بتاريخ مايو سنة ١٩٣٢ - بالنظم من أن البنك خفض راتبه عن المقرز لأهتاله من مبدى حكومة السودان رغم أن وزارة المالية وافقت وزارة الزراعة على منحه راتباً قدره أحد عشر جنيهاً في الشهر وقت أن كان موظفا بها وطلب إعادته إلى وزارة الزراعة أو أية مصلحة أخرى .

رأت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ١٢٤ - مقدمة من عبد الرحيم حسين عن أهالي البلاد الواقعة على النيل بإساحل سليم مديرية أسبوط - بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٧ - بطلب سرعة نظر قانون طرح البحر وأكله .
رأت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للققرة ١ من المادة ١١٠ مخالفة للمادة ٢٢ من الدستور .

المرافض التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات والمجان المختلفة طبقا للتقررين ٥ و ٨ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٩٩ - مقدمة من أحمد محمد إبراهيم السالك وآخرين بمجار الأدوات الصبغية بالاسكندرية - بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ - يطلبون فيها إعادة الرسوم الجمركية على هذه الأدوات إلى ما كانت عليه قبل الوادة الأخيرة .
رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٠٦ - مقدمة من حامد موسى وآخرين عمد ومشايخ وأهالي البلاد المجاورة لشركة كوم امبو - بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢ - يقولون فيها إنه وصل إلى مذهبهم أن الحكومة باعت لشركة كوم امبو أطيانا كانوا يقيمون بيعها لهم ويقولون إن في هذا ضررا عظيما لهم .
رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٠٨ - مقدمة من الست نفوسة حسن أرملة المرحوم محمد بدوى الذى كان كشافا للربائب بمصلحة السكة الحديدية ومقيمة بطبعا - بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢ - تقول فيها إن زوجها توفي أثناء ثمانية عمله وتركها وأولادا أربعة وقد تفرقت المصلحة مكافاته ولكنها صرفت إليها النصف فقط وهي تطالب المصلحة بالنصف الباقي طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وتقول إنها قدمت جملة شكواي ولكن بدون فائدة .
رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ١٠٩ - مقدمة من أحمد محمد أحمد وآخرين أعضاء لجنة ثروة الجهاد النوبية - بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٢ - باعتراضات اللجنة على الترويج لجنة وزارة الأشغال التي سافرت إلى بلاد النوبة إمامية الأرض التي ستتمرها مياه بحزن أسوان .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١١١ - مقدمة من محمد محمد حنايت وآخرين من أهالي مطوس مركز قوه - بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٢ - يطلبون فيها إيجاد مأمورية قضائية ببلدة مطوس نظرا لظلم الصاعب التي يبايئونها في الانتقال من بلادهم إلى قوه مقر المحكمة .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

عريضة رقم ١١٦ - مقدمة من مصطفى خليل بمصر - بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٣٢ - بطلب سن قانون يلزم الطبيب ألا يفتح أكثر من ميادة واحدة .
رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية (١) .

عريضة رقم ١١٧ - مقدمة من محمد حنان حسن الزكي من أهالي الفكرية مركز أبو قرقاص - بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ - بالنظم من أن وزارة المالية لم ترتب له معاشا أو تعطه مكافاة بعد تركه الخدمة في السلطة العسكرية بسبب مرضه .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١١٨ - مقدمة من أحد على وآخرين من أهالي بلدة الحسانية مركز فاقوس - بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ - يطلبون فيها عدم بيع الأراضي الزراعية الكنتشة بزماء المجازية للوطنيين كما يشاع لأنهم هم الذين أصلحوها وجعلوها صالحة للزراعة ويصلون فيها من سنة ١٩١٤ وهم لذلك أحق بإسراها .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٢٥ - مقدمة من محمود جاد المغاول بالمنصورة - بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ - بالنظم من أن عطاء في أعمال الصيانة لم يمتد بعد رسوه عليه ويطلب التحقيق .

رأت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١٢٦ - مقدمة من محمد حسن محمد وآخرين من أصحاب أطيان أكل البحر بشاحية الكتكاك مركز أسهم - بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ - بطلب التصديق على قانون طرح البحر قبل انتهاء الدورة البرلمانية .

رأت اللجنة إحالتها إلى لجنة الحفانية .

رئيس اللجنة
محمود عزمى

جرت عادة مصلحة الرى من زمن طويل ان تدرج في الباب الثالث (الخصص مائة للأعمال الجديدة) مصاريف صيانة المراكب والكراكات والمنشآت الأخرى .

وصيانة المراكب والكراكات أو البوئاعة (كما اصططلحت وزارة الأشغال على تسميتها) تشمل مصاريف الوقود والزيت وغيرها وأجور مستخدميها كما تشمل مصاريف ترميمها وإصلاحها من ثمن مهمات وخامات للإصلاح وأجور عمال لإجراة عملية الترميم . وكذلك صيانة المباني كانت تشمل الأجور وأعمال الأدوات والمهمات .

لاحظت وزارتا المالية والأشغال أن هذه الأعمال ليست أعمالاً جديدة تنهت بعد زمن محدود بل هي في الواقع أعمال خاصة بالمصاريف العامة التي لها صفة العوام . ولذا انضقت الوزارتان على نقل المبالغ الخاصة بهذه الأعمال من الباب الثالث إلى الباب الأول والثاني — الأول فيما يخص الأجور والثاني فيما يخص ثمن المهمات والأدوات . لاحظنا ذلك أثناء تحضير ميزانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ وأريد إجراء هذا النقل . فلما بحثت اعتمادات الباب الثالث ليكن إجراء ذلك النقل وجدت الوزارة مبالغ ظاهر تماماً أنها خاصة بالأجور فنقلتها إلى الباب الأول . ومبالغ ظاهر أيضاً أنها خاصة بمهمات فنقلتها إلى الباب الثاني . ومبالغ تشمل الأجور والمهمات لم تحتك الوزارة من معرفة ما يخص الأجور منها ، وما يخص المهمات ولكنها رأت أنه لا محل لها في الباب الثالث على كل حال وأن محلها هو الباب الأول والثاني . ونظراً لعدم إمكان معرفة المبلغ الذي يخص كلا من هذين البابين رأت نقل الكل مؤقتاً إلى الباب الثاني دمجاً يمكن الوقوف على مقدار ما يخص الباب الثاني فيبقى فيه وما يخص الباب الأول فيبقى إليه .

وقد صدرت ميزانية السنة المشار إليها بهذا الشكل وأصدرت وزارة الأشغال أمرها لتفتيش الرى بالسودان ليبحث الأمر ووافقها بالبين . فلما تمت لدينا تلك التفتيشات تقدمت بها لوزارة المالية طلبة اتخاذ الإجراءات المتبادلة لإتمام عملية النقل هذه . وكان ذلك في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١ ولم يتمكن من طلبه قبل هذا الوقت لما هو ظاهر من اتساع البحث الذي كان يجب القيام به للوصول لفصل الأرقام من جهة ومن جهة أخرى لبعيد الشقة بين تفتيش رى السودان ومركزها الرئيسي بانطروم وبعد ذلك المركز من مركز الوزارة بمصر .

رى المجلس من كل ما تقدم أن وزارتي الأشغال والمالية عملتا ما أمكن عمله لتصحيح خطأ جرى عليه العمل من سنوات عديدة مضت ولو شامت الوزارتان المذكورتان السكوت عليه سنة أخرى لما اضطرتنا لطلب إصدار هذا القانون موضوع البحث . ولكنهما فضلتا تصحيح الموقف بمجرد أن تكاملت لهما البيانات التي تكتمها من ذلك التصحيح . (وقد راعت الوزارة ذلك في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ للمعرض الآت .) (البلدان) .

ملحق رقم ٤٢

جلسة الاثنين ٢ صفر سنة ١٣٥١

(٦ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤,٧٦١ ج. م زيادة على اعتماد المال بالمياومة في التفتيش العام لرى السودان

(المقرر حضرة الشيخ الفخام عبد الحليم سليمان باشا) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ مشروع هذا القانون الوارد من مجلس النواب — بعد إقراره — وانحاض بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ (التسم ١١ وزارة الأشغال العمومية) فرع ٢ "الرى" — باب أول — "مهمات وأجور صريات" (بمبلغ ٢٤,٧٦١ ج. م زيادة على اعتماد المال بالمياومة في التفتيش العام لرى السودان . على أن يؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثاني من الميزانية نفسها .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع وتقدمت بتقريرها إلى المجلس في ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ فنظره المجلس في جلسته التي انعقدت في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ ونظراً للاعتراضات التي أثيرت في الجلسة المذكورة والمنتهية في محضرها قرر المجلس أن يعيد إلى اللجنة تقريرها عن مشروع القانون المشار إليه .

أعادت لجنة المالية بحث الموضوع بجلستها التي انعقدت في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ واستدعت مندوبي وزارتي المالية والأشغال العمومية أثناء هذا البحث واستوضحهم كل النقط الغامضة . ولقد انضج من المناقشة أن العادة جرت من زمن طويل على استعمال عبارات شتى لأداء معنى واحد . فإذا ما أريد مثلاً إدراج مبلغ في الباب الأول بالنقل من الباب الثاني يقال مرة "تطلب فتح اعتماد إضافي للباب الأول في نظيره ومساو له في الباب الثاني" ويقال مرة أخرى "تطلب نقل مبلغ كذا من الباب الثاني إلى الباب الأول" ويقال مرة غيرها "تطلب تجاوز اعتماد بند كذا في الباب الأول بمبلغ كذا مقابل تخفيض بند كذا في الباب الثاني بمثل هذا المبلغ"

وهذه الصيغ الثلاث تستعمل لتأدية معنى واحد .

بعد هذا التبيان الوجيز تقتل اللجنة لا يصحح حقيقة الموضوع المعروض الآن .

وسبائة وواحد وستين جنيا) زيادة على اعتداد المال بالمأومة في التفتيش العام لرى السودان .

ويؤخذ هذا الاعتقاد الإضافي من وفورات الباب الثاني من الميزانية نفسها .
مادة ٣ — على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
نأمر بأن يسم هذا القانون بنظام الدولة وينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء

خصص في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ اعتداد قدره ١٣٧٧ ج م في الباب الأول للمال بالمأومة لتفتيش رى السودان .

وقد وردت مذكرة من وزارة الأشغال العمومية مفادها أن الحاجة تدعو إلى رفع هذا الاعتداد إلى ٢٩,٨٧٧ ج م أى بزيادة ٢٥,٥٠٠ ج م ويرجع السبب في ذلك إلى ما تقرر من أن تدرج في هذا البند أجور العمال الذين كانوا يتقاضون أجورهم خصما على البدول المختلفة من الميزانية، منهم أنصار أخذ الميزانيات وتصرفات وأنصار المناوبات وأنصار رفع الأبواب للوازات وعمال الجلائن الموقنون والمتناون في المخازن وأنصار عملية الجرد وأنصار عملية المباحث وعمالو المحطات ... الخ .

ولما كان في الباب الأول من الميزانية نفسها وفر مقدار يبلغ ٧٣٩ ج م فيكون التجاوز الصافي ٢٤,٧٦١ ج م يقابله وفر في البندين ٧ "صيانة المراكب والمعدات" و٩ "صيانة أعمال الرى" من الباب الثانى .

واللجنة المالية ترى الترخيص بالتجاوز المشار إليه على أن يؤخذ من وفورات الباب الثانى ، وهي تشتفر برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

ورقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

القاهرة ٥ فبراير سنة ١٩٣٢

الرئيس
استاميل صدق

واللجنة تهر الوزارتين المذكورتين على أنهما اتبعتا في هذا الأمر أوفى الحلول .

ولقد تحققت اللجنة من مناقشة مندوبى الوزارتين المذكورتين أنه ليس هناك مصروف جديد في الباب الأول نشأ عنه حجز في اعتداد هذا الباب . بل إن المصروف قديم وسوى وكان يخص بقيته على الباب الثالث كما سلف القول وأنه بدئ من أول سنة ١٩٣١-١٩٣٢ بالغصم بقيته على الباب الأول والثاني ريثما يتمكن نقل ما هو خاص بالباب الأول إليه من أصل المبلغ الذى نقل مؤقتا إلى الباب الثانى .

أمام هذه البيانات رأت اللجنة أغلبية الآراء الموافقة على مشروع هذا القانون كما أقره مجلس النواب .

أما أغلبية اللجنة فقد رأت أنه يمكن الاستغناء عن إصدار هذا القانون والغصم بأجور العمال في السنة المذكورة على الباب الثانى كما كان العمل جاريا عليه من الغصم بها على الباب الثالث من قبل .

ولكن أغلبية اللجنة رأت وضع الأمور في نصابها وبقاء الغصم بالأجور على الباب الأول كما علمت وزارنا الأشغال والمالية بحق ورات الموافقة على إصدار القانون بفتح اعتداد إضافى للباب الأول في نظير وفر يعادله في الباب الثانى ليكون العمل مطابقا لتحقيقه ما

أول برنبة سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة
يوسف قطاوى

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بفتح اعتداد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" — فرع ٢ "الرى" — باب أول "ماهيات وأجر وممرات") اعتداد إضافى يبلغ ٢٤,٧٦١ ج م زار بعدة وعشرين ألفا

البساتين من الوقوع في شرك أولئك المتجرين بالأصناف الرديئة وليكفل سلامة أنواع الفاكهة المصرية ويعمى أصولها وفروعها .

أمام هذا ترى اللجنة أن لا عمل إلى ماوجه إلى بعض مواد القانون من وجوه النقد والاعتراض .

فقد اعترض على الفقرة الثانية من المادة الثامنة بأن إباحة التفشيش على الوجه المين بها يجعل الدخول في متل صاحب المشتل تحت رحمة المفتشين وميس بجرمة المساكن . وهذا مدفوع بأن المادة صريحة في حماية أماكن السكنى والمنع من دخولها .

واعترض على ماورد في المادة الثامنة من اعتبار الكثيرين من عمال الوزارة في عداد رجال الضبطية القضائية . فأجاب الوزير بأن التشريع في هذه المادة ليس هو الأول من نوعه بل إنه مقرر في عدة قوانين زراعية وافق عليها البرلمان وزاد أنه لن يختار للتفتيش إلا الفئتين منهم .

واعترض بأن في تكليف أصحاب المشتل بحفظ دفاتر وقسامم ووضع علامات لتفجير الأصناف — إرهاباً لهم وتكليفاً بما ليس في قدرة الكثيرين منهم . فدفع الوزير هذا الاعتراض بأن الوزارة هي التي تعد لهم الدفاتر وما إليها وتسلمها لهم مجاناً عند إنطائهم الرخص . وبيرخاف أنه بدون هذا الاجراء تضعف الفائدة لا تحقق الغاية التي من أجلها وضع القانون .

واعترض عن عقوبة الحبس الواردة في المادة ١١ من المشروع لعدم تناسب كل مخالفة بالردة به .

وهذا الاعتراض مدفوع بأنه إذا صح ذلك بنسبة لبعض المخالفات فانه لا يصح في كثير منها فضلاً عن أن عقوبة الغرامة مشروعة بجانب عقوبة الحبس ولاشك في أن القاضي يقدر الظروف ولا يحكم بأحسن إلا بالمخالفات التي تستحق ذلك .

ومن جهة أخرى إذا لم تشرع عقوبة الحبس فإن الإزعاج ينشئ من هذا القانون ويفت منه المخالفون متى كانوا من الأجانب فيصير بعيداً عن الغاية التي من أجلها وضع .

واعترض كذلك على كلمة "المعدة" الواردة في المادة الأولى فأجيب بأن مماها أن يكون المشتل مغروباً بقصد البيع والانتجار فلا يدخل في ذلك مشتل غرسه صاحبه لاستعماله الخاص ثم نزع ما زاد على حاجته .

ملحق رقم ٤٣^(١)

جلسة الاثنين ٩ صفر سنة ١٣٥١

(١٣ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الحقائق

عن المرسوم بمشروع قانون الوارد من مجلس النواب
الخاص بقرية وبيع نباتات الفاكهة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر)

بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٣٢ أحال المجلس مشروع هذا القانون إلى لجنة الزراعة فبحثته وقدمت عنه تقريراً نظر بجلسته أول يونيه الجاري وجرى مناقشات في موضوع القانون وفي بعض أحكامه رأى المجلس على إثرها إحالته إلى لجنة الحقائق لإعادة بحثه وتمحيص مواده .

وقد انعقدت اللجنة يوم ٢ صفر سنة ١٣٥١ (٩ يونيه سنة ١٩٣٢) وحضر اجتماعها بناء على طلبها حضرة صاحب المسائل وزير الزراعة ومستشارها الملكي ثم طرحت على بساط البحث مواد القانون وما وجه إليه من وجوه النقد والاعتراض فأجاب عنها معالي وزير الزراعة ومستشارها بما هو مدون في محضر الجلسة مما أفتت اللجنة بتفع هذا القانون وبصفة الأسباب التي دعت إلى سنه وصدالة الأحكام التي دوت فيه فأقرته كما هو وارد من مجلس النواب .

والواقع أنه يوجد فريق غير قليل من أصحاب المشتل يقومون بإثارة نباتات ضعيفة النمو رديئة الصنف والمحصول ثم يبيعونها بإيمان زهيدة على اعتبار أنها من الأصناف الجيدة فيقبل عليها الكثير من الراغبين في إنشاء الحدائق لرخص أسعارها وبعد غرسها وتمتعها بالثقلات الكبيرة والخدمة المستمرة عدة سنوات يتضح أنها من أردأ الأنواع وأضعف الأصناف وأمرن الأصناف الضارة بالثروة الزراعية فيقتلها زارعوها نادمين على ما أصابهم من الخسارة والضرر وما أصاعوه من جهود وما احتلوه من متاعب .

فدعوا لهذه الأضرار وتمشياً مع النهضة الزراعية في إنشاء البساتين وتوسيع نظامها وترقية شقوقها وضع هذا القانون لتنظيم حالة المشتل وحماية زراع

مادة ٧ - يجب أن تعطى المشتري عن كل صفقة قائمة ذات رقم مسجل بيات عدد النباتات وتوعها وصفها ومصدرها واسم البائع والمشتري وتاريخ البيع .

وإذا كانت النباتات مطعمة على أصول يجب أن يشمل البيان نوع وصف الأصول وتكون القائمة طبقاً للنموذج الذى يرضه وزير الزراعة فى قراره . وتحفظ صور القوائم لمدة خمس سنين على الأقل .

مادة ٨ - ما يقع من الخلافات لتصوص هذا القانون والقرارات الصادرة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مفتشى وزارة الزراعة وكلائهم ومنسوبي قسم البساتين والمهندسين والمعاونين الزراعيين وكل موظف فى يده وزير الزراعة لذلك . ويكون هؤلاء الموظفين فى هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أى مشتل أو محل معدة لتربية وبيع نباتات الفاكهة . على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المخصص من هذه الأماكن للسكنى فقط ، ولم فضلاً عن ذلك أن يقتشروا فى أى وقت على الدفاتر وصور القوائم المخصوص على حفظها فى المسادين السادسة والسابعة .

مادة ٩ - عند حصول مخالفة للسادة الرابعة يوقع المجرم على النباتات الممنوعة ويذكر فى المحضر عدد النباتات المحجوز عليها وبياناتها بالتفصيل .

ويكلف الخالف بالتوقيع على المحضر وفى حالة غيابه أو امتناعه عن التوقيع وأنقم بين ذلك فى المحضر .

ويجب على الموظف الممتثل للمخالفة أن يبين حارساً على النباتات المحجوزة أنه أن يبين الخالف نفسه أو أى شخص آخر على فقرته .

مادة ١٠ - صاحب المشتل أو المحل الحاصل على الترخيص مسئول دائماً عن تنفيذ أحكام هذا القانون . ولا يفى من ذلك إلا إذا عين للمشتل أو المحل مديراً مسئولاً .

ويجب أن تخضع وزارة الزراعة بكل تعيين أو تغيير للسيدرو نخل الملكية المشتل أو المحل فإذا تم تخضع الوزارة بمدير المشتل أو المحل وتعددت إقامة الدعوى على صاحبه لأى سبب كان أقيمت الدعوى على الشخص المباشر للإدارة فضلاً .

مادة ١١ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التى تصدر لتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وعند حصول مخالفة للسادة الرابعة يجب أن يقضى الحكم بإعدام النباتات المحجوز عليها طبقاً لنص المادة ٩ وذلك بواسطة عمال وزارة الزراعة وعلى نفقة الخالف .

وفضلاً من ذلك يجوز أن تأمر المحكمة بلصق صورة الحكم على المشتل أو المحل ونشره أو نشر ملخصه فى جريدتين متينهما وذلك على نفقة الخالف .

واعتراض أيضاً على كلمة " فى أى وقت " الواردة فى المادة الثامنة فأجيب بأن هذا التعميم لا ينصرف إلا إلى ما بين الساعة السادسة صباحاً والساعة السادسة مساءً فقط .

من أجل هذا

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما هو وارد من مجلس النواب وتطلب من المجلس أن يوافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا ما

٨ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون بترية وبيع نباتات الفاكهة

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز لأحد من غير ترخيص إنشاء مشتل لتربية نباتات الفاكهة الممنوعة كلها أو بعضها للبيع سواء بالجملة أو بالتفصيل .

مادة ٢ - لا يجوز لأحد فتح محل لبيع النباتات المذكورة أو عرضها للبيع إلا بترخيص .

مادة ٣ - يعطى الترخيص المشار إليه فى المسادين السابقتين من وزارة الزراعة بناء على طلب صاحب الشأن طبقاً للأوضاع والتدابير الفنية التى تحددها بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٤ - نباتات وأجزاء نباتات الفاكهة التى يضر إكثارها بالثروة الزراعية لا يجوز تربيتهما فى المشاتل المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون .

ولا يجوز كذلك بيع هذه النباتات أو بيع أجزائها أو عرضها للبيع .

وبين وزير الزراعة بقرار أنواع وأصناف هذه النباتات .

مادة ٥ - يعين وزير الزراعة بقرار منه كيفية الاعلان عن النباتات المعروضة للبيع والبيانات الأساسية الواجب ذكرها به بطريقة تمكن المشتري من معرفة حقيقتها .

مادة ٦ - يجب أن يحفظ فى كل مشتل أو محل دفتر مغنوم يحتم وزارة الزراعة وتحتيد فى هذا الدفاتر البيانات التى يقررها وزير الزراعة ، وعلى الأخص عدد النباتات وحركة الوارد والصادر منها ، وأنواعها وأصنافها ومصادرهما .

ويجب حفظ هذه الدفاتر لمدة خمس سنين على الأقل من تاريخ آخر قيد فيها .

ومن أهم الوسائل التي اتخذتها الوزارة لتحقيق هذا الغرض إرشاد أصحاب الحدائق إلى غير الطرق لنرس حدائقهم وإغدا المرشدين إليها لتنظيمها ووضع الرسومات اللازمة لإنشائها على أحدث نظام وتوزيع الشجيرات والبزود بأثمان معتدلة إلى غير ذلك من وسائل التشجيع والتضديد .

غير أن هناك فريقا من أصحاب الماشات يقوم باكثر نباتات ضعيفة النمو وديثة الصف والمحصول ثم يبيعونها بأثمان زهيدة على اعتبار أنها من الأصناف القوية الجيدة النوع الوافدة المحصول فيقبل عليها أصحاب الحدائق لرخص أثمانها وبعد غرسها وإفلاق الكثير من أموالهم على مواليتها وغدتها يتضح أنها ضعيفة التكوين أو من صف يتخالف الصف المتفق على شرائه أو من الأنواع التي يضر أكثرها بالقرودة الزراعية العامة ، وربما تكون بعض الأنواع والأصناف من عوائل الحشرات والأمراض الضارة بالنباتات تقتصر الإصابات بواسطتها وتكون سببا في عدوى غيرها من النباتات السليمة .

لهذا ، رأت الوزارة من الواجب سن تشريع ينظم حالة الماشات ومحال البيع ويحمي ذراع البساتين من الوقوع في شرك مثل هؤلاء التجار ويكفل سلامة أنواع الفاكهة المصرية وأصولها والعمل على تحسينها .

وعلى هذا الأساس وضع مشروع القانون المرافق ونظمت فيه طرق إنشاء الماشات وإدارتها وتربية النباتات وإكثارها وجميع الاحتياطات التي رؤى أنها كفيلة بتحقيق الأغراض السابق الإشارة إليها .

والأسباب التي تدعو إلى التصديق في إصدار هذا القانون ترجع إلى أن موصد إصدار وزارة النباتات وأجرائها بالمشات قد أصبح قريبا فلواتر إصدار هذا التشريع فلا يمكن عمل أي ترتيب إلا بعد مضي سنة .

أما الأنواع والأصناف التي حرم القانون تربيها وإكثارها فهي تلك النباتات المنحطة التمار والمحمول والتي يجهلها المزارع البسيط ولا تظهر حقيقتها إلا بعد مضي عدة سنين فلوزرعت وانتشرت لكانت الحسارة منها كبيرة كما هو الحال في البرتقال المعروف بالسفرجل فان جبرته لا تحمل من الثمر إلا عددا ضئيلا علاوة على أن ثمره غير مقبول وثمرته منخفض ولهذا فالوزارة تراعى في تحريم إكثار مثل هذا الصف مصلحة الزارع وحفظ ثروته .

وتستعين هذه الأصناف بموجب قرار وزاري ببناء على ما يقرره الأشخاصون بقسم البساتين ولا يوجد منه في الوقت الحاضر سوى البرتقال المعروف بالسفرجل المشار إليه .

ويجوز إذا طليت الثيابة ذلك في حالة العود أو عند ارتكاب مخالفة لأحكام المادتين الرابعة والخامسة الحكم بإبطال المشتل أو إغلاق المحل ويستحب الترخيص نهائيا .

ويحكم القاضي دائما بالإبطال أو الإغلاق في حالة إدارة المشتل أو المحل بغير ترخيص ، ومع ذلك يجوز للحكمة في الأحوال التي ينص فيها القانون على إبطال المشتل تأجيل الدعوى وإعطاء المخالف مهلة لإزالة أسباب المخالفة . فان لم ينفذ المخالف ذلك في الميعاد المحدد وجب الحكم بالإبطال .

مادة ١٢ - يجب على أصحاب الماشات والمحال المملّقة لبيع نباتات الفاكهة والموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يرسلوا إلى وزارة الزراعة إقرارا شاملا للبيانات التي يقرروها وذرير الزراعة وطبقا للنموذج الذي يضمه وذلك في بحر شهر من تاريخ سريان هذا القانون .

ويجوز لوزير الزراعة أن يصدر قرارات بين فيه لأصحاب الماشات والمحال الموجودة وقت العمل بالقرارات التي تصدر تنفيذها السادة الزاغة من هذا القانون ما يجب أن يتخذوه من التدابير التي تسهل لهم تنفيذ أحكام هذا القانون وفلك في المواعيد التي تحدّد في القرار .

وإن لم يتبع أصحاب الماشات والمحال أحكام هذه المادة تعتبر مشاتلهم وعالمهم كأنها جديدة ولا يجوز لهم إدارتها بغير ترخيص .

مادة ١٣ - على وزيرى الزراعة والمخالفية تنفيذ هذا القانون كل منهما نيا يخصه وجعل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بمخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

•••

مذكرة تفسيرية

لرسم قانون انخاص بمراقبة تربية وبيع نباتات الفاكهة

رأت وزارة الزراعة أن من أول واجباتها مساهمة النهضة الحاضرة التي ترى إلى زيادة موارد الثروة العامة فعملت على تمهيد هذه النهضة بتتبع مختلف الوسائل المؤدية إلى ازدياد ثروة البلاد من الوجهة الزراعية لاسميا فبا يتعلق بإنشاء الحدائق والتوسع في زراعتها بعد أن اتجهت رغبة الكثيرين من الزارع إلى هذا النوع من الزراعة لما يتيسر من فوائدها ووفرة أرباحها بالنسبة للعاهيل الزراعية الأخرى .

ولا يغوت اللجنة - لهذه المناسبة - أن تشير إلى ما بذلته إدارة المعاهد من مجهود صادق وسبيل موازنة الميزانية مع وجود هذا النقص في الإيرادات ومع حرصها على القيام بالأعباء المقررة على عاتقها .

وفي مقلمة هذه الأعباء تنفيذ قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ وبناء معهد أسيوط وهما يتطلبان نفقات كثيرة لا غنى عنها لاستكمال حاجيات الكليات الثلاث المنشأة في منتصف سنة ١٩٣١ ولإتمام ما شرع فيه من بناء المعهد المذكور .

وقد وزعت الإيرادات على ثلاثة أبواب وهي :

باب ١ - ريع الأوقاف المرسدة للعلماء والطلبة أو للأزهر والمعاهد بصفة عامة والنذور

قدر ريع هذا الأوقاف وإيراد النذور في مشروع الميزانية بمبلغ ٤٦٦٨٠ ج.م. مقابل ٣٦٨٨٠ ج.م. في سنة ١٩٣١ أي بنقص ١٢,٢١٢ ج.م. وفي الجدول الملحق بمشروع الميزانية بيان تفصيل عن هذه الأوقاف وإيراداتها وبجهة صرفها ويبلغ مجموع الإيرادات الواردة في الملحق ٣٧,٠٠٤ ج.م. وهذا المبلغ يعادل تقريباً تقديرات سنة ١٩٣١ ولكن ما ورد فعلاً في السنة الأشهر الأولى من العام الماضي دل على نقص في المتحصل بخمسة أضعاف مما قدر تخفيضت التقديرات المذكورة بهذه النسبة احتياطاً للأحوال الحاضرة وأدرج في مشروع الميزانية لهذا الباب مبلغ ٢٤,٦٦٨ ج.م. وهو ما يتنظر وروده بنسبة الواردة في السنة الأشهر الأولى من السنة الماضية .

باب ٢ - مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية

قدرت هذه المخصصات في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٠,٢٢٢ ج.م. مقابل ٢١٤,٧٧٢ ج.م. في العام الماضي أي بنقص قدره ١٤,٥٥٠ ج.م. ويشتمل هذا الباب على البندين الآتيين :

تخصيص	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
جنيه	جنيه	جنيه
٧,١٥٠	٦٧,١٥٠	٦٠,٠٠٠
٧,٤٠٠	١٤٧,٢٢٢	١٤٠,٢٢٢
١٤,٥٥٠	٢١٤,٧٧٢	٢٠٠,٢٢٢

بند ٢ - من وزارة الأوقاف

بند ٣ - من وزارة المالية
(مخصص ٥٠٠ ج.م. من الرقعة)

أما لإزام أصحاب الماشات وإعمال الاتجار بمحفظ دفاتر منتظمة وإعطاء المشتركين قوائم بما يبيحونه إليهم مع الاحتفاظ بالدفاتر وبصور القوائم المشار إليها لمدة خمس سنوات على الأقل فالغرض منه إمكان الرجوع إلى تلك الدفاتر والقوائم عند وقوع خلاف بين أصحاب الماشات والمحال وبين المشتركين وروعى في تحديد هذه المدة متوسط الزمن الذي يقتضيه ظهور شأربانات الفاكهة وإمكان تمييز أنواعها وأصنافها .

فتشرف الوزارة برفع هذه المذكرة مع مشروع القانون المشار إليه وأجبية التفصيل بالتصديق عليه .

ملحق رقم ٤٤

جلسة الاثنين ٩ صفر سنة ١٣٥١

(١٣ يونيه ١٩٣٢)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

(المقدرة حضره الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا) .

أحال المجلس إلى لجنة الأوقاف في ٦ يونيه سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية . فاجتمعت اللجنة في ٧ منه وبجست في مشروع الميزانية وفي مشروع القانون الخاص بربطها فتبين لها ما يأتي :

أولاً - الإيرادات

قدرت الإيرادات في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٥٩,٠٩٠ ج.م. مقابل ٢٩٨,٢٥٢ ج.م. في سنة ١٩٣١ فيكون النقص ٣٩,١٦٢ ج.م. أي بنسبة ١٣ في المائة وقد كانت مقدرة في سنة ١٩٣٠ بمبلغ ٣٣٥,٩٦٤ ج.م. فيكون التخفيض الذي أدخل على مشروع ميزانية هذا العام بالنسبة لسنة ١٩٣٠ هو مبلغ ٣٧,٨٧٤ ج.م. أي بنسبة ٣٣ في المائة ولولا زيادة بدل القفة الإضافي التي بلغت ٦٤٠٠ جنيه لكانت نسبة النقص أكبر من ذلك .

أما ميزانية سنة ١٩٣١ فقد قصصت إيراداتها من المصروفات بمبلغ ١٨,٥٨٦ ج. م ولا يتظر بعد هذا النقص أن يتجاوز الافر مبلغ ٧,٠٠٠ ج. م وهو ما أدرج بمشروع الميزانية .

وظاهر من احتيايد البند الخامس أن به زيادة قدرها ٥,٠٠٠ ج. م والحقيقة أن به نقصا يبلغ ٢,٠٠٠ ج. م وذلك لأن ما سيحصل فعلا من مستقطع المبيعات لا يتجاوز ٦,٠٠٠ ج. م وقد كان في سنة ١٩٣١ : ٨,٠٠٠ ج. م فالتقص هو كما تقدم ٢,٠٠٠ ج. م .

ولما كان المتظر صرفه للمعاشات في هذا العام يبلغ ١٥,٠٠٠ ج. م والمتظر تحصيله هو ٦,٠٠٠ ج. م فقد أخذ الفرق — لموازنة الإيرادات بالمصروفات — وقدره ٩,٠٠٠ ج. م من الاحتياطي المتجمد للمعاشات .
لغاية أبريل سنة ١٩٣١ وقدره ٩,٣٩٠ ج. م .

وبناء على ما تقدم تبرج اللجنة الموافقة على الاعاضات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنه

٢٤,٦٦٨ باب ١ — ريج الأوقاف .

٢٠,٣٢٢ باب ٢ — مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية .

٣٤,٣٠٠ باب ٣ — إيرادات أخرى .

٢٥٩,٠٩٠ جملة الإيرادات .

ثانيا — المصروفات

قدرت المصروفات في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٥٩,٠٩٠ ج. م مقابل ٢٩٨,٢٥٢ ج. م فيكون مقدار التخفيض ٣٩,١٦٢ ج. م أي بنسبة ١٣٪ .

وهذا التخفيض يشمل جميع أبواب المصروفات وهي :

باب ١ — المبيعات والمرتبات والإعانات

قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ١٩٢,٢٥٤ ج. م مقابل ٢٢٨,٤٩١ ج. م فيكون التخفيض مبلغ ٣٦,٢٣٧ ج. م وقد نشأ هذا التخفيض بما يأتي :

١ — استبعاد زيادة متوسط الدرجات على المبيعات الحالية .

وتنقص مخصصات هذا العام عنها في سنة ١٩٣٠ بمبلغ ٤١,٧٥٨ ج. م فقد كانت مقدرة بمبلغ ٢٤١,٩٨٠ ج. م منها ١٠٨,٥٠٨ ج. م من وزارة الأوقاف و ١٣٣,٤٧٢ ج. م من وزارة المالية ولكن وزارة الأوقاف نظرا لسير إيراداتها بسبب الأزمة المالية الحاضرة لم تستطع أن تنقص إلا مبلغ ٧٥,٠٠٠ ج. م أي بجوز ٣٣,٥٠٨ ج. م ففادت وزارة المالية بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ج. م لموازنة الإيرادات بالمصروفات لأنها هي في الأصل التي تتولى الصرف على المعاهد الدينية أسوة بما تصرفه في الشؤون العامة . أما وزارة الأوقاف فانها تقدم للمعاهد ما تستطيعه على سبيل الإعانة .

باب ٣ — إيرادات أخرى

قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٤,٧٠٠ ج. م مقابل ٤٦,٦٠٠ ج. م في العام الماضي أي بنقص قدره ١٢,٩٠٠ ج. م .

ويشتمل هذا الباب على أربعة بنود وهي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢	جنه
٢٥٩٠٠	—	٣٢٦٠٠	٧٠٠٠	جنه
—	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	جنه
—	٦٤٠٠	٨٠٠	٧٢٠٠	جنه
—	١٨٠٠	٣٢٠٠	٥٠٠٠	جنه
٢٥٩٠٠	١٢٢٠٠	٤٦٦٠٠	٢٤٢٠٠	سالي التخفيض
١٢٤٠٠				

ويتبين من هذا الجدول أن بالبد الزاج (وفر الميزانية السابقة للأزهر والمعاهد) تخفيضا قدره ٢٥,٦٠٠ ج. م عن سنة ١٩٣١ وقد بحثت اللجنة في سبب تخفيض هذا البند — وهو أحد الموارد التي تتكون منها ميزانية إيرادات الأزهر والمعاهد بمقتضى المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٠ فتبين أن ميزانية سنة ١٩٣١ كان من ضمن إيراداتها مبلغ الافر الناجم من العام السابق وقدره ٣٢,٧٠٠ ج. م ولم يكن كل هذا المبلغ في الواقع وفرا ماديا بل منه ١٥,٠٠٠ ج. م مخصصة لبناء معهد أسبوط ومرحلة من سنة ١٩٣٠ لعدم صرفها في السنة المذكورة .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتمادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

١٩٢,٢٥٤	باب ١ — ما هيأت ومصريات وإعانات .
٦١,٨٣٦	باب ٢ — مصروفات عمومية .
٥,٠٠٠	باب ٣ — أعمال جديدة .
٢٥٩,٠٩٠	جملة المصروفات .

مشروع القانون الخاص بربط الميزانية

وقد وافقت اللجنة على مشروع القانون الخاص بربط الميزانية بالصيغة للمرافقة لهذا التقرير يروى إلى أقرها مجلس النواب . وترجو من هيئة المجلس الموافقة عليها ما

رئيس اللجنة
(عنه) عبد الرحمن رضا

مشروع قانون

ربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية
لسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٣ المالية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تقرر ميزانية إيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية للسنة المالية ١٩٣٣ السالفة في سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٢٥٩,٠٩٠ جنيا مصريا على حسب الجدول الملحق حرف (أ) .

وميزانية المصروفات بمبلغ ٢٥٩,٠٩٠ جنيا مصريا على حسب الجدول الملحق حرف (ب) .

مادة ٢ — على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة

مصدق

٢ — الاستثناء عن ٨٦ وظيفة من الوظائف الباعثة بناء على قرار المجلس الأعلى للجامع الأزهر والمعاهد الدينية لتغير نتائج الدراسة تنفيذا للنظام الجديد .

٣ — تخفيض الإعانة التي تعطى لطلبة قسم التخصص من ٧٣٠٠ ج.م إلى ٩١٧ ج.م. بناء على ما قرره المجلس الأعلى من علم إعطاء مكافأة للطلاب المعدين .

٤ — تخفيض مكافأة المستعدين من ثلاثة جنيا إلى جنينين في الشهر وقطع نصف المكافأة مدة المساعدة العمومية .

باب ٢ — المصروفات العمومية

قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ٦١,٨٣٦ ج.م مقابل ٧٣,٣٤٧ ج.م في العام الماضي فيكون التخفيض ١١,٥١١ ج.م أي بنسبة ١٥٪ ويشمل هذا الباب سبعة عشر بنداً مبنية بصيغة ٣ من مشروع الميزانية .

وقد شمل التخفيض جميع بنود المصروفات ما عدا البند ١٨ — (معاينات ومكافآت) فقد روعي في تقديرها ما سيصرف فعلا وقد سبق الإشارة إلى ذلك في باب الإيرادات .

ولاحظت لجنة الأوقاف بمجلس النواب أن البند ١٣ يجمع بين مصروفات البريد والتليفون والتلفراغ وبين مصروفات كسوى الخدمة والمصروفات الثرية ولا ارتباط بين هذه المصروفات وتلك واقترحت أن تفصل الأنواع الأخيرة إلى بنود مستقلة في الميزانية المقبلة .

وهذه اللجنة توافق على هذا الاقتراح .

باب ٣ — أعمال جديدة

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٥٠٠٠ ج.م وهو الاعتماد الثاني لبناء مهده أسيوط — وقد كان الاعتماد الأول مبلغ ١٧,٠٠٠ ج.م صرف منه ٣٠٠ ج.م في سنة ١٩٣٠ ودخل الباقي وقدره ١٥,٠٠٠ ج.م إلى سنة ١٩٣١. فكون جملة الاعتمادين ٣٢,٠٠٠ ج.م وقد قدرت تكاليف بناء المهده بمبلغ ٣٢,٥٠٠ ج.م وسيدرج الباقي في ميزانية السنة المقبلة إن شاء الله تعالى .

جدول حرف (١)

الإيرادات

تأريض	زيادة	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١٣,٢١٢	—	٣٦,٨٨٠	٢٤,٦٦٨	بند ١ - ربح الأوقاف المرصدة للمساء والطلبة أو للأزهر والمعاهد بصفة عامة ^(١) .
٧,١٥٠	—	٦٧,١٥٠	٦٠,٠٠٠	بند ٢ - مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية
٧,٤٠٠	—	١٤٧,٦٢٢	١٤٠,٢٢٢	بند ٣ - من وزارة الأوقاف .
١٤,٥٥٠	—	٢١٤,٧٧٢	٢٠٠,٢٢٢	بند ٤ - من وزارة الأوقاف .
٢٥,٦٠٠	—	٣٢,٦٠٠	٧,٠٠٠	بند ٥ - من الميزانية السابقة للأزهر والمعاهد الدينية .
—	٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	بند ٦ - ما يستقطع من ماهيات الموظفين والمدرسين للمأاش (منه ٩٠٠٠ جنيه من احتياطي المعاشات) .
—	٦,٤٠٠	٨٠٠	٧,٢٠٠	بند ٧ - بدل الثقة المستقطع من الماهيات والمعاشات والمصروفات الأخرى .
—	١,٨٠٠	٣,٢٠٠	٥,٠٠٠	بند ٨ - إيرادات متفرقة (منها ١٠٠٠ جنيه إيرادات الجبلية) .
٢٥,٦٠٠	١٣,٢٠٠	٤٦,٦٠٠	٣٤,٢٠٠	بند ٩ - إيرادات أخرى
٥٢,٣٦٢	١٣,٢٠٠	٢٩٨,٢٥٢	٢٥٩,٠٩٠	بند ١٠ - إيرادات أخرى
٣٩,١٦٢				بند ١١ - إيرادات أخرى
				بند ١٢ - إيرادات أخرى
				بند ١٣ - إيرادات أخرى
				بند ١٤ - إيرادات أخرى
				بند ١٥ - إيرادات أخرى
				بند ١٦ - إيرادات أخرى
				بند ١٧ - إيرادات أخرى
				بند ١٨ - إيرادات أخرى
				بند ١٩ - إيرادات أخرى
				بند ٢٠ - إيرادات أخرى
				بند ٢١ - إيرادات أخرى
				بند ٢٢ - إيرادات أخرى
				بند ٢٣ - إيرادات أخرى
				بند ٢٤ - إيرادات أخرى
				بند ٢٥ - إيرادات أخرى
				بند ٢٦ - إيرادات أخرى
				بند ٢٧ - إيرادات أخرى
				بند ٢٨ - إيرادات أخرى
				بند ٢٩ - إيرادات أخرى
				بند ٣٠ - إيرادات أخرى
				بند ٣١ - إيرادات أخرى
				بند ٣٢ - إيرادات أخرى
				بند ٣٣ - إيرادات أخرى
				بند ٣٤ - إيرادات أخرى
				بند ٣٥ - إيرادات أخرى
				بند ٣٦ - إيرادات أخرى
				بند ٣٧ - إيرادات أخرى
				بند ٣٨ - إيرادات أخرى
				بند ٣٩ - إيرادات أخرى
				بند ٤٠ - إيرادات أخرى
				بند ٤١ - إيرادات أخرى
				بند ٤٢ - إيرادات أخرى
				بند ٤٣ - إيرادات أخرى
				بند ٤٤ - إيرادات أخرى
				بند ٤٥ - إيرادات أخرى
				بند ٤٦ - إيرادات أخرى
				بند ٤٧ - إيرادات أخرى
				بند ٤٨ - إيرادات أخرى
				بند ٤٩ - إيرادات أخرى
				بند ٥٠ - إيرادات أخرى
				بند ٥١ - إيرادات أخرى
				بند ٥٢ - إيرادات أخرى
				بند ٥٣ - إيرادات أخرى
				بند ٥٤ - إيرادات أخرى
				بند ٥٥ - إيرادات أخرى
				بند ٥٦ - إيرادات أخرى
				بند ٥٧ - إيرادات أخرى
				بند ٥٨ - إيرادات أخرى
				بند ٥٩ - إيرادات أخرى
				بند ٦٠ - إيرادات أخرى
				بند ٦١ - إيرادات أخرى
				بند ٦٢ - إيرادات أخرى
				بند ٦٣ - إيرادات أخرى
				بند ٦٤ - إيرادات أخرى
				بند ٦٥ - إيرادات أخرى
				بند ٦٦ - إيرادات أخرى
				بند ٦٧ - إيرادات أخرى
				بند ٦٨ - إيرادات أخرى
				بند ٦٩ - إيرادات أخرى
				بند ٧٠ - إيرادات أخرى
				بند ٧١ - إيرادات أخرى
				بند ٧٢ - إيرادات أخرى
				بند ٧٣ - إيرادات أخرى
				بند ٧٤ - إيرادات أخرى
				بند ٧٥ - إيرادات أخرى
				بند ٧٦ - إيرادات أخرى
				بند ٧٧ - إيرادات أخرى
				بند ٧٨ - إيرادات أخرى
				بند ٧٩ - إيرادات أخرى
				بند ٨٠ - إيرادات أخرى
				بند ٨١ - إيرادات أخرى
				بند ٨٢ - إيرادات أخرى
				بند ٨٣ - إيرادات أخرى
				بند ٨٤ - إيرادات أخرى
				بند ٨٥ - إيرادات أخرى
				بند ٨٦ - إيرادات أخرى
				بند ٨٧ - إيرادات أخرى
				بند ٨٨ - إيرادات أخرى
				بند ٨٩ - إيرادات أخرى
				بند ٩٠ - إيرادات أخرى
				بند ٩١ - إيرادات أخرى
				بند ٩٢ - إيرادات أخرى
				بند ٩٣ - إيرادات أخرى
				بند ٩٤ - إيرادات أخرى
				بند ٩٥ - إيرادات أخرى
				بند ٩٦ - إيرادات أخرى
				بند ٩٧ - إيرادات أخرى
				بند ٩٨ - إيرادات أخرى
				بند ٩٩ - إيرادات أخرى
				بند ١٠٠ - إيرادات أخرى

(١) يدخل فيه ما يخص طلبة وطالبة معهدى طباط ودمشق من الطرود .

جدول حرف (ب)

المصروفات

مقارنة الاعتمادات	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١	زيادة	تخفيض
	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
باب ١ - ماعيات ومرتبات وامانات	١٩٢,٢٥٤	٢٢٨,٤٩١	—	٣٦,٢٣٧
باب ٢ - مصروفات عمومية .	٦١,٨٣٦	٧٣,٣٤٧	—	١١,٥١١
باب ٣ - أعمال جديدة	٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠
	٢٥٩,٠٩٠	٣١٦,٨٣٨	—	٥٧,٧٤٨
تتريل مقدار زيادة المصروفات على الإيرادات	—	١٨,٥٨٦	—	١٨,٥٨٦
	٢٥٩,٠٩٠	٢٩٨,٢٥٢	—	٣٩,١٦٢

بالخطير ولوقوعه فصلا في بعض السنوات حل المهندسين على مواجهة -
الحالة الجديدة فأخذوا منذ أواسر القرن الماضي يدرسون ضبط النهر على
أساسين :

الأول - وقاية البلاد من خطر الفيضانات العليا .

الثاني - القيام بإعمال التخزين الكبرى حتى يمكن سد السجز الناشئ
عن قلة المياه مدة الصيف . وبذلك كان أساس المباحث قائما على عدم تكافؤ
المقادير الواردة من المياه مع مطالب البلاد في الفصول المختلفة . فبينا هي
تزيد عن الحاجة في فصل معين إذ بها تأخذ في النقصان في فصل آخر إلى حد
يشعر به كل مزارع وتتأثر به جميع المرافق .

الفيضانات العالية - أما الغرض الأول ، وهو حماية البلاد من هوافل
الفيضان ، فليس دافلا في موضوعنا هذا من باب أصل ولكننا نرى تفريرا
للولوع أن نشير إلى أن مصلحة الري تضع هذا الأمر في الصف الأول بين
الواجبات المفروضة عليها ، فهي دائما المهمل على تقوية الجسور وإصلاحها
في حدود الاعتدالات المالية التي تسمح بها ميزانية الدولة . ولما كانت
المصلحة المذكورة لا ترى في هذه الوسيلة الحماية الفعالة التي يجب أن تركز
إليها البلاد خصوصا بعد تحويل الحياض إلى رى صيفي مما يستلزم زيادة
ارتفاع مستوى التهرمة الفيضان فانها تقوم بدراسة الوسائل الأخرى التي
من شأنها حجز جزء من مياه الفيضانات العالية في الوقت الذي ترى فيه البلاد
مهدة بالخطر .

ولا ينبغي عن إبال أن هذه الأعمال تستلزم من الوقت والمال السنين
العديدة والملايين الوفيرة . وقد يقال إن البلاد ستظل عرضة لهذا الخطر الذي
قد يهاجتها في أية سنة قبل إتمام هذه المشروعات . ولكن بجانب هذا يجب
العلم بأن في بعض ما تم من الأعمال وفيما هو ممرض اليوم على البرلمان ما يدفع
بعض هذا الخطر الفاجئ .

إن الغرض الأساسي من خزان أسوان هو التخزين ولكن وزارة الأشغال
لن تنجح من استعماله وسيلة لتخفيف ضغط الفيضانات العالية إذا ما تمت
لها إسكان ذلك من الوجهة الانشائية عند ما تكون البلاد في خطر . كذلك
انشاء مشروع اليوم فسيكون له من الأثر ما تخفف معه قليلا ذروة الفيضان
العالي كما أن في سحب المياه من النيل الأزرق لرى الجزيرة بالسودان ما يصح
حسابه وإن كان ضئيلا الأثر في الوقت الحاضر .

وجلة القول في أمر حماية البلاد من هوافل الفيضانات العالية أن مصلحة
الري دائما النظر إلى هذا الشأن بين العناية ، وهي تجهز بالقول أن ما عمل
لأن ليس فيه الفناء الكافي والبلاغ الشافي خصوصا إذا علمنا أن تحويل
نحو ٣٥٠ ألفا من الأقدمة من الري الحوض إلى الري الصيفي معناه زيادة
المناسب لفرار أو أكثر على ارتفاع النيل مدة ذروته العليا في الروضة وهي
لهذا وضعت أساس مشروع جبل الأولياء على قاعدة إسكان تلبية في المستقبل
ليؤدي وظيفة حائتها من الفيضان على أتمها كما يقوم بإمدادها بالرياد الصيفي
الذي يحتاج إليه .

ملحق رقم ٤٥

جلسة الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٥١

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٢)

مذكرة

وزارة الأشغال العمومية - مصلحة الري

عن مشروع خزان جبل الأولياء

هذا المشروع هو على عظيم أثره ، وكثير فوائده ، وجلال خطره ، وفرح من
خيرة وضع أصلها الكريم ذلك الحاكم الخالد الذي لم يغفل عنه عدل على إنشا
رأس الأسرة العلوية الكريمة .

لم يفت ساكن الجفان عدل على إنشا أن الزراعة حياة مصر ، وأن الري
روح الزراعة ، لذلك خرج على القرن التاسع عشر بأعظم عمل أقيم للري
الصناعي ليس بمصر فقط ، بل في سائر أقطار الأرض كلها في القرن الماضي
وما وضع الحجر الأساسي لهذا المشروع حتى رفع نفسه ذكرا ، وظل لذاته اسما
سيظل دائما ما بقيت مصر وجرى ماء النيل .

ولئن كانت ولا تزال القناطر الخيرية عند المؤرخين أسطع ماسة في تاج
جده ، وأبرز سطر في صفحة تاريخه الخافل بجلال الأعمال ، فانها عند أهل
الاقتصاد وأرباب الشؤون المالية الحجر الأساسي في بناء هيكل الثروة المصرية .

وكما شاء القدر أن يجري على يدي محمد علي الكبير هذه النعمة فيضج حجر
القناطر الخيرية بمصر كذلك أذن الله أن يكون لتفديد العظيم مولانا الملك فؤاد
الأول ما كان لهذه الأعمال وأن يكون إنشاء أول مشروع لضبط النهر والاستفادة
من إيراده في السودان في عهده السعيد وعلى يديه الكثرين .

وكما كانت القناطر الخيرية أول عمل من نوعه أقيم في مصر لمصلحة مصر
كذلك سيكون خزان جبل الأولياء أول عمل من نوعه يقام في السودان خدمة
لأغراض مصر وتربية ترويتها وأطوارا لتقدمها .

لمحة تاريخية عن ضبط نهر النيل :

كان هم الحاكم ومهندسيه في أواسط القرن الماضي رفع مستوى النهر
مدة الصيف حتى يتسنى وصول المياه للأراضي الزراعية قرويا بالراحة
أو بالآلات رافعة ويجهود قليل . وهذا الغرض وقته القناطر الخيرية في الزمن
الماضي على أتمه . ولكن اتساع نطاق الزراعة وأطوار التقدم وإدخال
الكثير من المزروعات الصيفية وارتفاع مياه الفيضان إلى حد تهديد البلاد

وضع على هذا الأساس لهذا السبب الجوهري ولسبب آخر عمل على وإلى هو تمكين مهندس المستقبل من القيام بهذه العملية على أسهل وجه وبأقل نفقة ممكنة وحتى لا نلغى بده وتبديد تصرفاته . وببشارة أخرى انتفاعا بالدرس الذى ألقاه علينا نزان أسوان .

التخزين — أما الفرض الثانى الذى رمت اليه الحكومات المتعاقبة من وراء ضبط النهر وحسن استخدامه على الوجه الأكمل فهو تخزين كمية وافرة من المياه وحبسها في مجراه في الوقت الذى تزيد فيه مقاديرها على حاجة الشؤون الزراعية والملاحية لإطلاقها في موسم الحاجة إليها .

نزان أسوان — ظهرت ضرورة القيام بعملية التخزين في العقد الأخير من القرن الماضى . وبعد أن تحدثت أغراض المهندسين وتركت عنايتهم في إنشاء نزان أسوان على منسوب ١٢٠ مترأى للدرجة التى أروهاا تنفق ومطالب البلاد وتسدد حاجتها فوبلوا يوفد بمباحصة قوية من الاعتراضات . ومع اختلاف السبل وتباين الأسباب فقد اتفقت كلمة المعارضين يوفد على عدم المشروع ، بل دفعهم حب انتصاه عليه إلى قتل المبدأ إلى أوروبا فاستأجروا لعملاء الآثار تارة وبرجال الصمة تارة أخرى .

لم يسع وزارة الأشغال حيال تلك الظروف المحيطة للمشروع إلا أن تتقدم للحكومة راجية اعتدائه على أساس منسوب ١٠٦ أمتار ضاربة صفحا برأى مهندس مباحث الخزانات سرولم وليكوكس . وما كاد البناء يتم في سنة ١٩٠٢ حتى ظهرت الحاجة إلى تليته وتم ذلك فعلا في سنة ١٩١٢ للمنسوب ١١٣ مترا . وها هو العمل يجرى الآن في التلية الثانية للمنسوب ١٢٢ مترا وستكمل بإذن الله تلك التلية في أكتوبر سنة ١٩٣٣ وببشارة أخرى سيتم بعد سنتين نزان أسوان على الأساس الذى كان يقول به بعض المهندسين منذ سنة ١٨٩٤

وبعد مرور ثلث قرن على تلك المناقشات الحادة بين القائلين بنزان أسوان ومعارضيه ، وبعد أن ظهر البرهان القاطع أن الماء لم يأسر وأنه لم يتنقل لبلادنا مكروب الحيات على اختلاف أنواعها ، وأن ما عمرته المياه من آثارهتين الأضرقليل الخطر بجانب ما جنيته من الخزان ، بعد أن تبين ذلك ووضح عدم صحة الاعتراضات الصديدة التي وجهت للمشروع لايسنأ إلا أن نعتبر بالمأسى ونخرج من أثره ونسحق له وأن ندعو الله أن يكون بيننا من يقول بعدم فائدة التخزين أو يتقبل أثره وتصغير شأنه لأسباب من الأسباب ، وصحبتنا ماجره علينا فصرنظر المعارضة بالأسر من تفويت الفرصة وزيادة في الناصب التي نلقاها في توزيع المياه عدا ما تحمله الخزانة بسبب عدم إنشاء نزان أسوان على المنسوب المقترح منذ سنة ١٨٩٤

نستخلص من ذلك أن تاريخ التخزين ظل لائق مرتبطا بتاريخ نزان أسوان ولم يبرز في صورة عملية إلا بهذا المشروع . على أن القول بضرورة تمدد الخزانات وبعدم كفاية حوض النهر داخل الحدود المصرية لتخزين كل ما تحتاج إليه البلاد ونزان نزان أسوان على أى منسوب كان عن الوفاء بمطالب مصر — إن القول بهذه الحقائق يرجع إلى عشرات السنين .

دراسة حوض النهر شمالي الخرطوم : لما أعيد فتح السودان وقام الأمر فيه على أساس اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ وانجهدت رغبة المهندسين

إلى تنظيم نهر النيل توجه بعض كبارهم إلى مساهله العليا بالحضنة والبحيرات الاستوائية . وكانت هذه المعلومات التي قبلها هؤلاء المهندسون في مطلع القرن العشرين على قننا ونموض بعضها أساسا لما وصلنا إليه من الثورة العلمية والحفائى القيمة التي حصلت عليها مصلحة الرى الآن . وجاء إنشاء فرع الرى المصرى في سنة ١٩٠٥ بالخرطوم باعثا على الاستعادة من تلك المعلومات الهامة . وعلى كشف الكثير من مجهول هذه المناطق الثانية سنة بعد أخرى بالرغم مما كان ولا يزال يقوم في طريق مصلحة الرى من عقبات يرجع بعضها إلى طبيعة هذه البلاد التي ينبع منها النيل بظروعه العديدة والبعض الآخر إلى ضرورة السير في حدود ما رسمته الميزانية لهذه الأغراض فضلا عما يتطلبه العمل هناك من تخامير وانفاق مع غيرها وحادة من الدول الأجنبية .

جاءت هذه الدراسة بمحققة أولية هي أن مصر في حاجة قصوى إلى المزيد من مياه التخزين وأن سعة نزان أسوان الذى تم في سنة ١٩٠٢ لن تسد مطالب البلاد .

ولما كانت وسائل ووفرة المياه تنحصر في اثنتين : الأولى إنشاء الخزانات المتصدة ، والثانية توفير الفاقد من مياه النيل في مناطق السدود . ولما كانت الوسيلة الأولى أسرع أثرا وأقل نفقة كان من الطبيعى أن ينجح إليها نظر المهندسين بعد سنة ١٩٠٢ وقد ظهر في النهاية أن الأمر يحتاج إلى كلتا الطريقتين . ولكن تهرز البده بالوسيلة الأولى لأنها تعود بالفائدة في أسرع وقت . وقد أدى ذلك إلى خفض الرأى فيما بين أسوان والخرطوم فظهرت في هذه المنطقة أربعة مواضع يحتمل أن تكون صالحة لإنشاء نزان وهي :

- ١ — هدارات الديال بالشلال الثاني
- ٢ — جزيرة شندى بالشلال الرابع
- ٣ — هدارات أبى حمد بالشلال الخامس
- ٤ — هدارات شالوكا بالشلال السادس

وقد تبين بعد فحص هذه المواقع الأربعة أن ليس بينها ما هو مستعمل لكل شروط التخزين . وأخيرا نقرر أن الخطة الوحيدة الممكنة هي عملية بناء نزان أسوان فشرع في العمل في عام ١٩٠٧ وتم في نهاية ١٩١٢

قططرة الخرطوم — ظن رجال الرى أن هذه التلية ستسد عجز النهر في شهور الصيف ولو إلى جيل ، لذلك بدأوا يفكرون في الفرض الثانى من ضبط النهر وهو حاية البلاد من الفيضانات العالية . وتحقيقا لهذا الفرض قدم تخشيش هام رى السودان مشروعا بإنشاء قططرة الخرطوم وفائدتها الجوهريه تخفيض مناسيب النيل أيام الفيضان العالي .

ولكن فيضان سنة ١٩١٣ — وهو أوطأ ما عرفته مصر في القرنين الأخيرين — وصيف سنة ١٩١٤ وكان إيراد النهر فيه من الشح والقلة بحيث عجز تماما عن سد المطالب الضرورية . وقام استغلال الزائد بسبب تلية نزان أسوان في التوسع الزراعى الذى وقع فيما بين عامى ١٩٠٢ و ١٩١٤ حل المشوولين من رجال الرى على تعديل الموقف فاستلم مشروع قططرة الخرطوم التي كان في التية إنشاؤها عند التقاء نهري النيل الأبيض والأزرق إلى مشروع نزان جبل الأولياء لتحقيق المزايا التي كانت ترجى من وراء القططرة مع تخزين المياه للاحتياج با مدة الصيف بصفة أصلية .

ولأسباب سيرة ذكرها فيما بعد رأت وزارة الأشغال أن لاهل هذه المقاطعة. ولما أقر مجلس الوزراء وجهة نظرها في يولييه سنة ١٩٢٨ رأت أن تكون مهمة اللجنة العالية بحث إمكان التعلية لخزان أسوان. وتبين بعد دراسة اللجنة إمكان هذه التعلية التي يجري العمل فيها الآن، وكذلك أقرت الحكومة وجهة نظر مصلحة الري في يناير سنة ١٩٢٩ بمصادقتها على برنامج الأعمال اللازمة للمشر السنوات القادمة ومنها خزان جبل الأولياء مضافا لتعلية أسوان. وزيادة في التحصيل أخذ رأى مجلس الري الأعلى فأشار بضرورة مع القيام بالتعلية أيضا للتمكن من تنفيذ التوسع الزراعي في المشر السنوات القادمة. وما دنا بصدد الإسراع إلى تاريخ هذا المشروع لايسمنا الإغضاء عما لازمه من كل دور من أدواره من مشكلة التويضات.

التعويضات — لقد تراوح رقم التعويضات بين مائتي ألف جنيه قبل الحرب إلى نحو ٨٠٠ ألف في سنة ١٩٢١ ومثلها في سنة ١٩٢٥ إلى بضعة ملايين من الجنيهات في أوائل سنة ١٩٢٦ منها نصف مليون جنيه تعويضا وثلاثة ملايين ونصف لاستصلاح ١٧٠ ألف فدان دون بيان عن كيفية دفعها. وبالرغم من العوامل المتعددة التي يرضح لها هذا الزعم من اختلاف المناسيب التي كانت مقترحة للتخزين ومن ارتفاع الأسعار سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ فإنه كان متفردا على رجال الري قبول رقم سنة ١٩٢٦ لأى سبب من الأسباب. وقد قام في أذهان البعض يومئذ أنها وسيلة من وسائل تعطيل المشروع ووضع العقبات في سبيل تنفيذه. وسيلني فيما على من القول كيف وصلنا بالتعويضات إلى رقم مقبول لدى حكومتى مصر والسودان وأن هذا الزعم لم يكن قائما على أساس.

التكاليف — وكذلك كان الشأن في اختلاف التقدير لتكاليفه، فمن مليون جنيه في سنة ١٩١٤ بما في ذلك التعويضات إلى ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهات في سنة ١٩٢١ بما في ذلك ٨٠٠ ألف من الجنيهات تعويضا. وكذلك راجع إلى اختلاف المناسيب وإلى ما طرأ على الأسعار من تغييرات بسبب الحرب العالية كما قلنا فضلا عما كان يدخل على العمل نفسه من تغييرات تؤثر تأثيرا عسوسا في مقدار التكاليف. وسند ذكرها بعد تكاليف المشروع في الوقت الحاضر طبقا لآخر التصميمات وأحدث الآراء.

المشروع كما هو معروض الآن

مكان البناء :

أوحى طبيعة النهر وتفرعه عند صدر الدلتا إلى المهندسين قديما على القنطرة الأخيرة ليضبطوا إيراد النهر، ويحكموا به برفع مستواه، وكذلك يوصى اليوم على المهندسين التقاه نهر النيل عند الخرطوم ما أوصى به بالأسس اقتراح فريهه عند صدر الدلتا. وصار مقرا عند كل من يعنى بأمر النيل أن إنشاء سد في نقطة ملائمة قرب ملتقى النيل الأبيض والأزرق هو ركن أساسي لأى مشروع يراد به ضبط إيراد النهر ضبطا تاما.

ولئن دلت المباحث على أن هناك ثلاثة مواقع صالحة لإقامة بناء السد، وهى : الخرطوم والجبلين وجبل الأولياء. إلا أن احتمال استهلاكه قريبا أو بعيدا لحماية مصر من غوائل الفيضانات العالية على مناسيب أهلها هو متحرج اليوم يعرض مدينة الخرطوم للفرق كما أن إقامته بالجبلين الواقعة على

مشروع جبل الأولياء — لهذا قدم وزير الأشغال مشروع خزان جبل الأولياء لمجلس الوزراء في مايو سنة ١٩١٤ لغرض التخزين وتقييف ومطاة الفيضان، وأقره المجلس حتى قامت الحرب خالفت دون المضي في تنفيذه، لذلك لم يسع مصلحة الري، نزولا على حكم الظروف، إلا أن تصدر لرجالها التعليلات المشددة حتى لا يسبحوا برى الأراضي البور ولا يتمكنوا أصحابها من سحب المياه التي هى من حق السابقين في الانتفاع. وظللت عشرات الترع راضعة لنظام الري النيل كما بقيت آلاف الفلحات مغلقة مدة الصيف لا يمكن أصحابها من الانتفاع بها إلا مدة الفيضان حتى يومنا هذا.

إلا أن ما تعلته مصلحة الري من تجارب سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ وما وقع في سنى ١٩١٦ و ١٩١٧ من فيضانات عالية هددت البلاد حينما بالخطر وسرعة نفاد الزائد من مخزون أسوان. كل ذلك سوغ إعادة النظر في مشروع مايو سنة ١٩١٤ فقدم مستشار الري مشروع انخزال الماء ابتداء بجز كيات أوفر للانتفاع بها مدة الصيف، وزيادة على طمأنينة البلاد من ناحية الفيضانات العالية. وبعد اعتماد هذا المشروع المالى بدئ العمل فيه بعد انتهاء الحرب.

ونظرا لما قيل به من القند الشديد في بعض المواثروتين بلغة دولة لإعادة النظر في مشروعات الري الكبرى وقف العمل في بناء جبل الأولياء حتى تقول اللجنة كتبها. وبعد أن أقرت المشروعات في مجملها وأشارت بالاستقرار في إقامة الخزان استؤنف العمل فيه في يولييه سنة ١٩٢٠ إلى أنه مالىث أدوقف ثانية على أثر قرار مجلس الوزراء في مايو سنة ١٩٢١ لأسباب مالية. وبالرغم مما اجتمع للحكومة من آراء كبار الخيرة أرادت في أواسر سنة ١٩٢١ أن تستأنس برأى مهندس آخر كان هو الوحيد الذى لم يؤخذ رأيه من بين رجال الري المصرى البارزين ذلك هو مستر ديبوى أحد مستشارى وزارة الأشغال السابقين فاستدعته لإعادة النظر في مشروع جبل الأولياء بصفة خاصة ولوضع برنامج عام للري المصرى بصفة عامة بقاء رأيه مطابقا لآراء الذين سبقوه من حيث اختيار مكان البناء ومكان التخزين على نهر النيل الأبيض ومخالفا لمشروع الوزارة من ناحية مناسيب الخبز. إذ رأى مستر ديبوى أن يوصى بإنشاء الخزان الأواى لاختيارات فنية ومالية متعددة.

اعتماد المشروع سنة ١٩٢٥ — وفى يونيو سنة ١٩٢٥ أعتمد مجلس الوزراء مشروع الخزان على الأساس المعدل ودعى للمفاوضة لزيارة المكان تمهيدا للدخول في طعانات العملية في شتاء سنة ١٩٢٦، وقد جاء تقرير لجنة النيل التي شكلت بمطاسبة ما ورد في رد الحكومة المصرية على بلاغ نخامة المندوب السامى في نوفمبر سنة ١٩٢٤ والمكالمات المتبادلة بين الحكومة ودار المندوب السامى في يناير سنة ١٩٢٥ — جاء هذا التقرير مؤيدا لفكرة إنشاء خزان جبل الأولياء وكذلك جاءت توصيات لجنة وزارة الأشغال التي شكلت في صيف سنة ١٩٢٦ للنظر في تقرير لجنة النيل مطابقا للرأى القائل بضرورة إنشاء الخزان المشار إليه.

إرجاء المشروع — وبالرغم من هذا فقد عطلت الاجراءات مرة أخرى وصرح دولة رئيس الوزراء أمام البرلمان في دورته لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ بأن الحكومة متؤلفة بلجنة الفاضلة بين مشروعى خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان للأخذ بأصلحهما وأكثرها فائقة لمصر بعد استكمال دراستهما.

ومقدار المياه المحجوزة على هذا المنسوب أمام جبل الأولياء نحو ٣٠٠ مليون من الأمتار المكعبة يصل منها لأسوان نحو ٢٢٠٠ مليون أو ما يقارب الناتج من التلية الثانية لخزان أسوان .

على أن البلاد لن تحصل في السنين الأولى التي تلي إنشاء سد جبل الأولياء على كل المقدار من المياه المحجوزة ، لأننا نستحج عليه تدريجياً حتى نصل للدرجة المقررة بعد مضي ست سنوات ، وذلك لسببين : أولاً يمكن مصلحة الري من السير بالمشروعات الداخلية بإطراد وتؤدة في الحدود التي رتبها في برنامج العشر السنوات مراراً ما في توزيع التكاليف على أطول مدة ممكنة من التخفيف على مالية البلاد . وثانياً الأسباب هو تمكين الحكومة السودانية من معالجة ما يصادفها من مشاكل مالية واجتماعية بسبب ما سيطر على سكان مديرية النيل الأبيض من تغيير في حال إقامتهم وطريقة عيشهم وانطروح عن بعض تقاليدهم التي غير ذلك مما يوجب التخزين في حوض النهر . وإن ما يجده الحكومة المصرية من صعوبات بسبب تلبية خزائن أسوان كليل بأن يقرب لأدهان المصريين ما يحدث لمشات الألوف من إخوانهم السودانيين بسبب هذا التثقل في أسباب حياتهم ونظام عيشهم .

تكاليف الخزان :

أسلمنا القول عند الكلام من تاريخ الخزان في أدواره المختلفة أن تكاليفه كانت رافعة من حيث صعودها أو هبوطها لعاملين : أولاً الأسعار السائدة في العالم وقت تحديد تلك التكاليف . وثانياً التصميم الذي يوضع للسد . وكان أدنى ما وصلت إليه مليونا واحداً في سنة ١٩١٤ على أساس الخزان الوطني وبسد يقام الجزء الأكبر منه بالقرب إلى ستة ملايين ونصف في سنة ١٩٢١ لخزان العالي ولسد يقام كله بالبناء على طول عرض المجرى البالغ نحو الخمسة الكيلومترات . على أن تكاليف الخزان المعرض اليوم بلغت — طبقاً لأحدث التصميمات وعلى ضوء أثمان المواد في الوقت الحاضر — أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيئات بما في ذلك سباجنة ونصعين أنفاً للتوضيحات تلحق لحكومة السودان عملاً بما تم الاتفاق عليه بين الطرفين اتفاقاً ملقاً على اعتماد البرلمان وهذا المبلغ يصرف طبقاً للبرنامج الآتي :

سنة	جنيه
١٩٣٢ - ١٩٣١	٢٥٠٠٠
١٩٣٣ - ١٩٣٢	٨٥٠٠٠
١٩٣٤ - ١٩٣٣	١٢٥٠٠٠
١٩٣٥ - ١٩٣٤	١٢٠٠٠٠
١٩٣٦ - ١٩٣٥	١٢٠٠٠٠
٤٥٠٠٠٠	جنيه وهي جملة التكاليف بما فيها التعويضات .

بعد ٤٠٠ يوم من ملئ التهرين لا يتبقى معه ضبط المياه المتراكمة بالنيل الأبيض بسبب ارتفاع النيل الأزرق وشدة انقلاص مياهه . ومن المعلوم أن تراكم المياه في السنة الشديدة الارتفاع لا يمتد أثره في النيل الأبيض جنوباً أكثر من ٣٠ كيلومتراً ، ولذلك كان إنشاء البناء بإجليلين لا يأتي بالفائدة . ولهذا الأسباب كان لا بد من اختيار مكان آخر تتوفر فيه شروط البناء من جهة ، وإمكان ضبط النهر من جهة أخرى ، فاستقر الرأي على قطعة جبل الأولياء . يضاف إلى ذلك وجود الجبل يحوارها مما يمكن معه نقل الأحجار اللازمة بإيسر مجهود وأقل كلفة .

مكان الخزان :

أما سبب اختيار حوض النيل الأبيض ليكون خزاناً فيرجح سببه إلى ما صار معلوماً لدى الكافة من عدم إمكان التخزين على النيل الأزرقى أو على النيل الأزرق بسبب الخطر الناجم عن رسوب الطمي وما يسببه ذلك من ردم الخزان خصوصاً إذا كانت الكيات المراد تخزينها وفيرة كالتى يراد حجزها للارتفاع بها في مصر ، لذلك كان لا مندوحة من الانحياز إلى القرع الوحيد ذى المساء الصافي والذي لا خطر من عمل الموازنة عليه في موسم الفيضان .

تصميم الخزان وسعته ومناحيه :

إن تاريخ مصلحة أرى الحافل بالمبادئ المائية الكبرى ليدعو إلى الاطمئنان إلى كيفية بناء السد خصوصاً إذا علم أنها ستعيق تقايلها المرعبة دائماً عند إنشاء القناطر والخزانات ، وتدعو أحد البيوت الهندسية الكبرى لتتخذ من رجاله عوناً لها ، وتستأجر برجع إليه في هذه الشؤون كاحد عند بناء القناطر المغلفة على النيل وكما يجرى الآن في أسوان .

منسوب التخزين :

وسيقام السد بحيث يمكن انجز عليه لمنسوب ٣٧٧,٢٠ متراً ولما كان المنسوب التخزين علاقة بمقدار المساح والقرى والمباني التابعة للحكومة السودان التي تقع على حافتي النهر ، وبالتالي فانه لما لهذا المنسوب من الأثر الواضح في مقدار التوضيحات المالية فقد تم الاتفاق بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية على عدم تجاوز هذا المنسوب بأى حال ولائى سبب . ما لم ترا الحكومة لمصرية في المستقبل ، وبعد اتفاقها مع الحكومة البريطانية في شأن التوضيحات ، أن انجز على منسوب أعلى من ذلك أمر تتطلبه مصلحة مصر ويدعو إليه الضرورة .

طريقة الملء وتاريخه :

وسيملا الخزان على مرحلتين : الأولى سنيدياً في النصف الأول من شهر يوليو بعد وصول درجة النهر عند المطبعة لمنسوب ١١٠,١٠ متراً أى بعد التأكد من مرور الكيات اللازمة لسد المطالب المائية في مصرف أوائل الفيضان . ويستمر انجز حتى يصل المنسوب إلى ٣٧٦,٥ متراً ، وهذا يقع في السنين العادية في منتصف شهر أغسطس ثم تقف عملية انجز لمرور كل الوارد لمصر ، ثم تبدأ المرحلة الثانية في منتصف سبتمبر لغاية منتصف أكتوبر وبعد الوصول لمنسوب التخزين المقرر (٣٧٧,٢٠ متراً) يستمر الخزان ملأً حتى يناير وعندها يبدأ السحب لإمداد مصر .

التي يرضع لها خزان أسوان في ملته لا تحول دون ملء الخزان الثاني . وفي مثل هذه السنين التي تتكرر من حين إلى حين يقوم جبل الأولياء بسد كل قص يحدث لأسوان من جراء ذلك .

حوض موازنة — على أن هذا الخزان الجبل القوائد العاجلة لن يكون نافذة يوماً من الأيام بل سيكون دائماً وأبداً حلقة جوهرية في سلسلة الأعمال التي ترمى إلى ضبط النهر يوم يقوم بعملية حوض الموازنة بين طامح النيل الاستوائية ومصر . وإن بعد الثقة بين بحيرة البرت المتصلة لأعمال التخزين وبين مصر نجا يوجب إنشاء حوض موازنة أقرب ما يكون لقطر المصري لضبط الوارد من المياه وحسن التصرف فيها خصوصاً ما يرد عن طريق نهر السواط وهو من أهم فروع النيل الأبيض، ولا يوجد مكان أصح لهذا الغرض من حوض النيل الأبيض وبالرغم مما اجتمع لهذا الخزان من الوظائف المختلفة وللمزايا المتعددة فإن أبرز مزاياه وأهم وظائفه هو التخزين .

زيادة الإيراد الصيفي من المياه

لتخزين المياه سيان الأول هو ما ثبت على توالى السنين وبسبب به لدى الكافة من قصور النيل عن سد المطالب للإزاحة الحالية والسبب الثاني هو ضرورة استصلاح بعض الأراضي البور وتحويل بعض حياض الوجه القبلي لنظام الري الصيفي لزيادة الإنتاج وتوفير وسائل الميث لسكان البلاد .

عدد السكان — كانت الزراعة ولبززال أهم باب تطرقه غالبية المصريين ، لذلك وجب على المسؤولين من رعاياه البلاد وأطراف تقدمها العمل على زيادة المساحة القابلة للزراعة وللا تهرضت مصر للكثير من الأخطار الاجتماعية والاقتصادية بسبب زيادة السكان . ومن الإحصاء الآتي يظهر مقدار العبء الملحق على عاتق الحكومة في هذا الشأن :

السنة	عدد السكان
١٩١٧	١٢٧٥٠٧٥٠
١٩٢٧	١٤٣١٠٠٠٠
١٩٣٧	١٥٨٥٠٠٠٠
١٩٤٢	١٦٨٠٠٠٠٠
١٩٤٧	١٧٥١٠٠٠٠٠
١٩٥٢	١٨٣٤٠٠٠٠٠
١٩٥٧	١٩١٨٠٠٠٠٠

أمام هذه الأرقام لا يسع كل من يرى خطورة الموقف بسبب أطراف زيادة السكان إلا أن يعمل على وقاية مصر من تقلبات الأحداث وأغاصير الأزمات ، وأسرع الوسائل لتحقيق طمأنينة البلاد على مستقبلها وحياتها هي الإصلاح الزراعي . ولزيادة الإيضاح يجب أن نشير إلى أن حصة الفرد من المساحة المقررة كانت ٠٫٩٥ من الفدان في سنة ١٨٨٦ و ٠٫٤٢ من الفدان في سنة ١٩١٧ واستمر — حتى بعد تمام التوسع الزراعي — ٠٫٣٨ من الفدان وذلك بسبب عدم تكافؤ البزراع الزراعي وضيق المساحات القابلة للإصلاح مع زيادة السكان .

ولإعطاء فكرة واضحة تأتي بالمقارنة الآتية بين تكاليف خزان أسوان في مراحله الثلاث وبين تكاليف خزان جبل الأولياء مع مقدار ما يجزئه كل منهما في الحالات المتفصلة :

تكاليف الخزان الواحد من الأثار المكملة	السنة	مستوب
تكاليف الخزان	٢٠٠ مليون	١٠٠٠٠٠ متر
٣٤٩٩	١٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢٤٢٠	٢٤٠٠	١١٣٦٠
٢١٨٠	٢١٠٠	١٢٠٠٠
٢٠٤٥	{ ٢٢٠٠ (لحد أسوان)	{ ٣٧٧٢٠ (لحد أسوان)

مما تقدم يتبين أن خزان جبل الأولياء سيكون من الناحية للمالية أقل نفقة من خزان أسوان الذي تم في سنة ١٩٠٢ ومن المثل في سنة ١٩١٢ بالرغم من التفاوت البين بين قيمة النقد في العهد ويكاد يساوي التلية التي تجري الآن .

مزايا المشروع :

خزان جبل الأولياء من المزايا العديدة ما يدعو إلى الاهتمام بسرعة إنشائه . صحيح أن الوظيفة الأصلية له — وهي ماعدت للتفكير فيه منذ عشرين عاماً — هي زيادة الإيراد المائي مدة الصيف أيام تنح المياه ويزيد الطلب على الوارد قليلاً أو كثيراً على مختلف السنين ولكن لهذا الخزان بجانب هذه الغاية وظائف تجمعية سيديها طبيعة وجوده ومنها ما تزداد أهميته على توالى السنين خصوصاً بعد استكمال وسائل ضبط النهر في مسايه العليا . وسنبداً ببيان ما يرمى من فوائده بسبب تلك الوظائف التجمعية وبعد ذلك يبين الكلام عن الفرض الأصلي المخالف لإنشائه الآن .

تقصير أمد الفيضان وأثره في الزراعة — إن فيضان النيل الرئيسي يتسبب على الأغص من مياه النيل الأزرق ولكن النيل الأبيض يأتي بقسط وأغرم من الإيراد أثناء أواخر الفيضان أو مدة هبوطه . وارتفاع الفيضان في ذاته ليس بالخطر الوحيد ولا هو أكبر الأخطار التي تتعرض لها مصر أثناء فيضان طالع ، إذ الملاحظ أن الذي يسبب تصدع الجسور هو طول أمد المناسيب العالية . وستكون لخزان جبل الأولياء ميزة تقصير هذا الأمد مما يساعد على صرف حياض الوجه القبلي في الوقت الملائم للزراعة الشتوية . ولا ينبغي ما في ذلك من زيادة في الغلة وتحسين في الإنتاج . أضف إلى ذلك الفائدة التي تعود على أراضي الدلتا بسبب سرعة تخفيض مستوب مياه الرشح .

وميزة أخرى لهذا الخزان سيدي شأنها وتتضح أهميتها بعد أن تم تلية خزانات أسوان على أساس المنسوب الذي أشارت به اللجنة الدولية في سنة ١٩٢٩ ، وهي أنه في السنين التي يقل فيها إيراد النيل لدرجة لا يمكن معها ملء خزان أسوان لا يوجد ما يمنع البتة من ملء جبل الأولياء لأن العوامل

وستحتم بعد ذلك عن السدين الدافعين لزيادة الماء المخزون وهما قصور النيل منه الصيف عن الوفه بالمطالب الحالية ، وضرورة التوسع الزراعي في المستقبل .

المطالب المائية حالاً واستقبالا :

لما وضع مستشار وزارة الأشغال السابق برنامج مشروعات الري الكبرى في سنة ١٩٢٠^(١) قدرت احتياجات القنطر المصري على الأساس الآتي :

الوقت الحاضر	المستقبل
مليون متر مكعب	مليون متر مكعب
من يناير إلى يونيو	١١٠٠٠
من يوليو إلى ديسمبر	٢٣٠٠٠
	٣٤٠٠٠
	٥٠٠٠٠

ولم تكن هذه الأرقام محل القبول في كثير من الدوائر الهندسية والزراعية ، وقد أصغت اللجنة الدولية التي شكلت في سنة ١٩٢٠ لمراجعة هذه المشروعات إلى انقراض الموجه من انقراض هذه الأرقام وأوصت فعلاً بزيادتها بمقدار ١٦٪ . سواء ما كان حقاً حالياً لمصر أو لا بما في المستقبل لاستكمال أسباب التوسع الزراعي فيها . وبذلك حددت الحقوق المائية على النيل في الوقت الحالي ٥٠٠٠٠ مليون منها ١٤٠٠٠ من يناير إلى يونيو و ٣٦٠٠٠ من يوليو إلى ديسمبر من كل عام . وعلى هذا الأساس صارت مطالب المستقبل ٥٨٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة لا تدخل فيها الكمية اللازمة للزراعة .

إلا أن زيادة الاستقصاء والبحث ومراجعة ما استعمل فعلاً في الشؤون الزراعية من سنة ١٩١٩ لسنة ١٩٢٤ حل مصلحة الري في سنة ١٩٢٥ على إدخال تعديل يسير في أرقام اللجنة وهو تعديل مبرر لأنه قام على حساب الماء الذي دخل فعلاً في ترزق القنطر المصري وقضى هذا التعديل يحصل مطالب مصر المستقبلية ٢٢٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة أي زيادة ٢٤٪ عن تقدير سرمدوخ ما كدونه في سنة ١٩٢٠ وبمراجعة أخرى صار العشرون ملياراً المقدرة للزراعة الصيفية مستقبلاً من يناير لغاية يونيو ١٢ ملياراً بما فيها اللازم للزراعة . وقد نصيح سرمدوخ ما كدونه بسلوك خطة المخازنة والاحتباس فلم يقل باستعمال كل الماء المخزون بجبل الأولياء التي حددته في سنة ١٩٢٠ بـ ٣٢٠٠ مليون بل آخر استعمال ١٦٠٠ مليون منها لاقتناص السنين الشحيحة الإيراد على أن يرصد باقي المخزون لتوسع الزراعة . ولا شك أن هذه الصيغة يرحب بها كل قائل بأن تقديرات جانبها السابقة لمطالب البلاد حالاً واستقبالا هي دون ما يجره الواقع .

على أن حساب المطالب المائية الحالية من يناير لغاية يونيو طبقاً للقاعدة التي جرى عليها التقدير قدنيا لا يعطي وقفاً مضبوطاً بسبب إسقاط شهر يوليو على أساس حسانه من شهر الفيضان . إذ المعروف أن اتساع نطاق الزراعة في المستقبل سيزيد في الأمد الذي يصرف فيه النيل عن سد مطالب الزراعة وفضلاً عن ذلك قرب القنطر بالبحر في طلي الشرايق يجب معه التفكير

في مقدار المطلوب للزراعة في غضون هذا الشهر . ولذلك سنأخذ هذا الأساس فيما يلي من الكلام .

الإيراد الحالي للياه — ليست المشكلة الحقيقية التي تواجه رجال الري في كمية إيراد النهر على مدى السام كما سبق القول — لأننا نرى مع استثناء سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ أن الأنظ الأهم أن إيراد النهر في الألفي عشر شهراً يفرق المطلوب مصر حالاً واستقبالا . ولكننا في عدم تكافؤ الوارد بالمطلوب في فصل الفيض فقط .

وقد ذهب البعض في تحديد وقت العجز من أول يناير لغاية آخر يونيو من كل عام وظل الخلاف بسبب تعيين بدء هذا الوقت ونهايته بين المهندسين زماً طويلاً حتى فصلت فيه اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ عن ضوء ما توافرها من معلومات يؤديها الأمر الواقع فقررت أن مصر بحاجة إلى كل قطرة من مياه النيل ابتداء من ١ يناير لغاية منتصف يوليو من كل عام (تواريخ سار) وهذا يطلق تقريباً ١ فبراير لغاية ١ أغسطس عند أسوان . أي أنه فيما بين هذين التاريخين لا يحق للسودان سحب أية كمية من إيراد النيل لري الجزيرة أو غيرها عما ما كان مصرها به في سقى ١٩٠٥ و ١٩٠٩

على أننا نرى اتخاذ مقياس آخر لتحديد زمن قصور النيل عن الوفه بمطالب البلاد . وهذا هو البدء بالفعل لسحب المياه المخزونة بأسوان وتاريخ انتهاء تفريغ المخازن والمدة الواقعة بين هذين التاريخين هي التي سقيم على أساسها الحساب .

السنة	بدء السحب من المخازن	تاريخ المخازن	الكمية التي حرت خلف أسوان (النهر الكبير) (التي لم تذهب إلى البحر)	عدد أيام الموازاة
١٩١٣	١٠ مارس	٣١ يوليو	٩٠٠٠٦	١٤٣
١٩١٤	٢٢ يناير	٢٢	٩٠٥٥٢	١٨٢
١٩١٥	٢٣ مارس	٣٠	٩٠٥٨٢	١٢٩
١٩١٦	٢٩ فبراير	١٦	٨٩٩٠٠	١٣٨
١٩١٧	٢١ أبريل	٢١	٨٩٧٣٠	٨٧
١٩١٨	٢٥ مايو	٢٠	٩٠٢٧٣	٦٠
١٩١٩	٢٥ مارس	١٣	٨٩٢٣٤	١١٠
١٩٢٠	٨	١٨	١٠٠٢٥٢	١٣٤
١٩٢١	٦	٢٣	٩٠٦٦٤	١٤٠
١٩٢٢	١٧	٢١	٨٩٥٥٥	١٣٦
١٩٢٣	١٤	٢٣	١٠٠٧٨٨	١٣٢
١٩٢٤	١٤	١٤	٩٠١٤٧	١٢٣
١٩٢٥	١٥	٢٣	١٠٠٢٦٦	١٣٠
١٩٢٦	٢٩ فبراير	٢٩	١٠٥٥٥٨	١٢٦
١٩٢٧	٢١ مارس	١٨	٩٠٢٣٠	١١٩
١٩٢٨	٢١ يناير	١٧	١٢٧٤٣	١٢٩
١٩٢٩	٣ مارس	٢٠	١٠٩٢٣	١٢٩
١٩٣٠	١٨	١٥	٩٠٩٠٣	١١٩

تدل هذه الأرقام على :

١ — أن تصرف الشهر غير منسق ولا متجانس ، فبينما نلجأ إلى الاعتماد على المخزون ٦٠ يوماً كما حدث في سنة ١٩١٨ إذ بنا نضطر للاعتماد عليه نحو ١٨٠ يوماً كما وقع في السنوات ١٩١٤ و ١٩٢٦ و ١٩٢٨

الساجل ، كل ذلك جرى تمهيدا للإصلاح والتحويل ، وها نحن نرى خزان أسوان عاجزا عن القيام بهذه الأغراض كلها . وأن عدم إنشاء خزانات جبل الأولياء منهذ عدم استثمار الملايين التي صرفت ومنظور صرفها بشمال الدلتا ومصر العليا .

الأعمال الكبرى التي تستلزمها زيادة التخزين من جراء تعلية خزان أسوان وإنشاء جبل الأولياء

قد أوجب إنشاء خزان أسوان القيام بأعمال كبرى وأخرى ثانوية ، وذلك لتستوفى الزراعة مطالبا ويتم الغرض من أعمال التخزين . فاقبعت قنطرة أسبوط وقنطرة زنتي والسدود الخلفية لقنطرة الدلتا . وبما أننا قادمون على تنفيذ الحلقة الثانية من سلسلة أعمال التخزين كان لزاما على الحكومة تنفيذ الأعمال التي تمكن البلاد من الانتفاع بهذه الزيادة على الوجه الكامل .

وقد سبق لوزارة الأشغال أن رفعت مجلس الوزراء برنامجها الشامل لمشروعاتها في العشر السنوات التالية والذي يؤخذ منه ضرورة حقوية قنطرة أسبوط والدلتا وإسنا . ودجال الزى يجمعون على أن هذه القنطرة لا يمكن أن تؤدي وظيفتها بعد زيادة مياه التخزين إلا إذا دخل عليها من التعديل ما يحقق الغرض منها . والحكومة تشارك هؤلاء الفنيين آراءهم وترى ضرورة إمدادهم بالاحتياجات الضرورية لتحقيق هذه المطالب الجوهرية على مدى السنوات القادمة .

على أنه لا يخفى أن ما أصاب هذه القنطرة من الضعف وكثرة الفيود التي تحد من حرية التصرف في موازنتها بحيث تفي بالمطالب الحالية ، كل ذلك يوجب المبادرة بتقويتها سواء زاد المخزون من المياه أو بقي على حاله .

صحيح أن ما يلايس المالية المصرية في الوقت الحاضر يوجب أشد الحذر في باب المصروفات ، ولكن الفوائد المرجوة من وراء هذه الأعمال توجب هي الأخرى مساندة رجال الزى وإجابة كل ما هو ضروري من مطالبهم . وليس يصح تعطيل أهم المرافق العامة في البلاد بمسببة الأزمة المالية التي مهما كان وقعها شديدا فاتها لا حالة زائلة بل دائما كان وجودها الآن مفيدا من حيث الانتفاع برخص أمان المواد وقلة تكاليفها وتخفيض أجور العمال في الوقت الحاضر .

التأثيرات المالية والاقتصادية لأعمال التخزين

أفاقت وزارة الأشغال في بيان هذه التأثيرات في مذكرتها المرفوعة لمجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٢٩ والتي بموجبها اعتمد مبدئيا برنامج الزى بصفة عامة وتعلية خزان أسوان بصفة خاصة . وفي هذه المذكرة وعدت الوزارة المذكورة بتقديم مذكرة أخرى خاصة بجبل الأولياء .

وعلا بذلك ترفع الوزارة هذا البيان الشامل لمجلس الوزراء . وهي ترى أن ترقى به مذكرة بتاريخ سنة ١٩٢٩ زيادة في الإيضاح وبيان للفوائد المشار إليها من جهة ، وحتى يتاح للبلدان فرصة الإطلاع على هذا البرنامج واحتياجاته

٢ - أن الإيراد الطبيعي بدون المخزون يصل في بعض السنين إلى ١٠٠ مليون ١٤٣ يوما وفي البعض الآخر المقدار نفسه في ٩٠ يوما .

٣ - إذا لحظنا لطريقة المتوسطات نجد :

أن المنصرف خلف أسوان كان بمتوسط ... ١٠٠,٢٩٠ مليا

من ذلك مقدار المخزون ومتوسطه ... ٢,٤٩٠ »

والباقي من التهر الطبيعي ومتوسطه ... ٧٨٠٠ »

ومعد الأيام التي استعملت فيها هذه المقادير هي ١٣٢ يوما

٤ - أن احتياجات مصرف مدة ١٣٢ يوما كما يجب أن تكون ابتداء من ١٠ مارس لغاية ٢٠ يولييه وهي المدة المقابلة لمتوسط استهلاك الخزان من الثانية عشر عاما الفاتحة منذ تعلقته هي ١١٨,٠٠٠ مليار . وبذلك يكون مقدار الصرف في الإيراد الحالي هو الفرق ما بين ١١٨,٠٠٠ و ١٠٠,٢٩٠ أو ١٧,٧١٠ مليار .

وليس من شك بعد ذلك أن النيل يجاته الراحة أعجز من أن يفي بالمطالب الحالية ، لذلك كان ضروريا التفكير في زيادة المخزون .

خزان أسوان بعد التعلية الثانية

ستتبرح سعة هذا الخزان بعد التعلية الجارية الآن ٤٨٥٥ مليونا على فرض أن المنسوب ١٢٠ مترا منها نحو ٢٤٩٠ سعة الخزان القديم والباقي هو الزائد بسبب التعلية ، ويمكن احتيازا مقداره ٢١٠٠ مليون من الأمتار المكعبة على المنسوب السابق ذكره . وقد سبق لوزارة الأشغال أن أشارت إلى ضرورة رصد ١٤٠٠ مليون من المخزون الجديد للوفاء بالمطالب الحالية . وعلى ذلك لا يكون ثمة باقي من مخزون أسوان بعد التعلية إلا نحو ٧٠٠ مليون من الأمتار المكعبة . وهذه الكمية لن تفي إلا لإصلاح نحو ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحري وتحويل ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القبلي .

وبشمال الدلتا من المساحات التي لا تحتاج لشي من المشروعات ويمكن إمدادها بإنشاء مباشرة حتى تستعمل ما يستفاد أضعاف هذا المقدار ، كما أن تحويل الحياض المنزلة على وشك الانتهاء ، وبذلك لا تكون هناك صعوبة ما في استغلال مخزون أسوان بعد تعلقته استغلالا تاما وبأسرع ما يمكن .

بقيت عملية التوسع الزراعي ، وهي التي لا بد لتحقيقها من إنشاء جبل الأولياء . وستكون سعة هذا الخزان نحو ٢٢٠٠ مليون متر مكعب أو ما يساوي زائدا للناقص من التعلية على وجه التقريب . وسيصبح هذا القدر كله رقفا على عمليتي إصلاح بعض الأراضي البور بشمال الدلتا ، وتحويل بعض الحياض بالوجه القبلي ، والمساحة التي تستفاد من وراء ذلك تقدر بنحو ٥٥٠ ألف فدان منها ٣٠٠ ألف بالشمال والباقي بالوجه القبلي .

وإن ما يجري الآن من أعمال مؤدية لتحسين وسائل الزى والصرف في شمال الدلتا ، وما تم فعلا بمصر العليا من حيث إنشاء قنطرة طنج حمادى وإنشاء ترعتي القنطرة والقنطرة على أساس استغلالها للرى الصيفي والقريب

من جهة أخرى. على أن تحتفظ مصلحة الري بمحقها في تعديل الأرقام الواردة بمذكرة سنة ١٩٢٩ ببيان لتكليف المشروعات تعديلًا يتفق وآخر التقديرات التي توضع لها والأسعار السائدة في العالم يوم تنفيذها .

معارضة المشروع

كما قامت المعارضة قوية مندفعة في وجه خزان أسوان في أوائل القرن الماضي كذلك قامت العقبات في السنوات الماضية في وجه مشروع جبل الأولياء . وكما كانت معارضة الماضي سببا في عدم إقامة خزان أسوان على أساس محتاج إليه مصر مستقبلا وكانت نتيجة ذلك أن زادت التكاليف في التولية الأولى والثانية كذلك كانت العقبات التي أدت إلى وقف العمل في جبل الأولياء مدعاة لأن يصرف عليه وفي سبيله نحو ٩٠٠ ألف جنيه ضاع الكثير منها بلا فائدة تعود إلى البلاد، وصر ذلك التعليل أن عاد إلى الحرب مرة فهو عائد مرات إلى ما لبس مشروع جبل الأولياء في السنوات العشر الأخيرة من ظروف وتقلبات .

وما كان في هذا المشروع في مجلته من عيب ففي يوجب تلك الضجة التي قامت باسمه ولكنها السياسة أخرجته أحيانا كثيرة من ميدان الفن الهندسي الخالص إلى ميدانها الفجج . وقد يكون هؤلاء الذين استخدموه سياسيا بعض العذر قبل اتخافية المياه . تلك الاتفاقية التي وقعتها في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ دولة رئيس الوزراء بالنيابة عن الحكومة المصرية، ونظامه المتدوب السامي بالنيابة عن الحكومة البريطانية . أما اليوم فلا عذر لأحد خصوصا أنه بمقتضى الاتفاقية المشار إليها صارت الحكومة المصرية حرة في إقامة الأعمال التي تقررها لزيادة مياه النيل لمصلحة القطر المصري بشرط اتخافها مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخافها للحفاظ على المصالح المحلية وأن يكون إنشاء هذه الأعمال وصياتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا (الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من كتاب دولة رئيس الوزراء) . ووفق ذلك فقد ورد في تألب نظام المتدوب السامي مانصه أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل ، وأقر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية كما أؤكد دولتي بطريقة طاعلة أن هذا المبدأ وتخصيلات هذا الاتفاق تستند في كل وقت أيما كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد " (الفقرة الرابعة من كتاب المتدوب السامي) .

ولعل في إيراد ما تقدم من مبادئ تضمنتها الكتابان المتبادلان بين ممثلي الحكومتين ما يقطع بأن هذا المشروع مصري في نشأته وصيانتته وإدارته وأن الخوف من سوء استخدامه أو الإعتداء على سلامته لا محل له ، ولئن كان تعقب كل ما قبل ضد هذا المشروع خارجا عن نطاق هذه المذكرة إلا أننا نصرح بأن أهم ما وجه إليه قول بعضهم إن ما يتفق عليه من الأموال إنما هو إسراف . بل الخربة دون أن تنتفع البلاد بالمال المخزونة فيه ، لأنها في غنى عنها الآن وستبقى في غنى عنها سنوات عديدة بسبب تلبية خزان أسوان .

وهذا الاعتراض مندفع بما سبق أن قدمناه من الأرقام والبيانات التي دلت على أن الوارد من المياه في الوقت الحاضر أقل من مطالب البلاد ، ومع أن الخزوين في أسوان بعد التولية سيوزع بحيث لا يبقى منه بعد الوفاء بالاحتياجات الحالية ما يفي بأغراض التوسع الزراعي ، وإذن فلا بد من إنشاء خزان جبل الأولياء .

وبناء على ما تقدم تتشرف وزارة الأشغال برغب الأمر لمجلس الوزراء حتى إذا ما شاطرها رأيا تفضل برغب المشروع للبرلمان لاتخاذ مع تسوية التوضيحات على الوجه المبين في مشروعى الكتائين الملحقين بهذه المذكرة

٢ يناير ١٩٣٢

وزير الأشغال العمومية

محمد عثمان

عبد القوي

دار المتدوب السامي

يا صاحب الدولة .

أشرف بأن أخبر دولتيكم بأن تيسمت المذكرة التي تزكم دولتيكم بإرساها إلى اليوم .

٢ - ومع تأييدي للقواعد التي تم الاتفاق عليها كما هي واردة في مذكرة دولتيكم فاني أصر لدولتيكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت إلى حل لا بد أنه سيزيد في تقدم مصر والسودان ورضاها .

٣ - وإن حكومة جلالة الملك بالملكة المتحدة لتشار دولتيكم الرأي في أن مررى هذا الاتفاق وجوهه هو تنظم الري على أساس تقرير لجنة مياه النيل وأنه لا تأثير له على الحالة الزراعية في السودان .

٤ - وفي الختام أذكركم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل وأقر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية كما أؤكد دولتيكم بطريقة طاعلة أن هذا المبدأ وتخصيلات الاتفاق تستند في كل وقت أيما كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد .

ولني أتبرهن هذه الفرصة لأجيد لدولتيكم فائق احترامى ما

القاهرة في ٧ مايو ١٩٢٩

لويدي

المتدوب السامي

رئاسة مجلس الوزراء

بإصاحب الفتحة

١ - تأييدا لمعادتنا الأخيرة أنشرف بأن أبلغ غفائكم آراء الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل الري التي كانت موضع معاهدتنا .

إن الحكومة المصرية توافق على أن البت في هذه المسائل لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان ، غير أنها مع إقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التي تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق .

٢ - من البين أن تصير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أصظم من المقدار الذي يستعمله السودان الآن .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائما - كما تعلم غفائكم - شديدة الاهتمام بمرمان السودان ، وستواصل هذه الخطى ، وهي لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ، ولا يحتاج إليه مصري في توسعها الزراعي وبشرط الاتفاقية بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد في هذه المذكرة .

٣ - وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التي انتهت إليها لجنة مياه النيل في سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة والذي يعتبر جزئا لا يتفصل من هذا الاتفاق . على أنه نظرا لتأخير في بناء خزان جبل الأولياء الذي يعتبر بناء على الفقرة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل مقابلا لمشروعات رى الجزيرة ترى الحكومة المصرية أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التي تؤخذ تدريجيا من النيل للسودان في أشهر الفيضان كما هو مبين بالبد ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ مترا مكعبا في الثانية قبل سنة ١٩٣٩ ، وأن يكون من المفهوم أن الجدول المذكور في المادة السابق ذكرها يبقى غير تغيير حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦ مترا مكعبا في الثانية . وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهي إذن قابلة للتعديل كما نص على ذلك في التقرير .

٤ - ومن المفهوم أيضا أن الترتيبات الآتية ستراعى فيما يختص بإعمال الري على النيل :

(١) إن المفتش السام لمصلحة الري المصرية في السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يبينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة في التعاون مع المهندس القيم لمزارع سائر لقياس التصرفات والإرصاء كما تحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزائن جارية طبقا لماسم الاتفاقية عليه .

وتسرى الاجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمنفق عليها بين وزير الأشغال ومستشار رى حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة .

(٢) الاتهام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها إقتصاص مقدار الماء الذي يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله وتخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بصالح مصر .

(٣) تلحق الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل في السودان دراسة ورصدا وافيين .

(٤) إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات لحفاظة على المصالح المحلية ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها راسا .

(٥) تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا وساطتها لدى حكومات المناطق التي تحت نفوذها كمثل لتفهم الحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قبل ماهو مبين في الفقرتين السابقتين .

(٦) لا يخلو الحال من أنه في سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك في تفسير مبدا من المبادئ أو بصد بعض التفصيلات الفنية أو الادارية فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروج من حسن النية للتبادل ، فلذا نشأ خلاف في الرأى فيما يختص بتفسير أى حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما رفع الأمر لمحنة تحكيم مستقلة .

(٧) لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عد المفاوضات في مسألة السودان .

وإن أثنى هذه الفرصة لأجدد لغفائكم فائق احترامى

القاهرة في ٧ مايو ١٩٢٩

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مذكرة

مرفوعة لمجلس الوزراء بشأن مشروعات التخزين وأعمال الري والصرف
المتعلقة على زيادة إيراد المياه بما يتناسب طلب اتحاد مشروع تلبية خزان
أسوان وتقرير المبالغ اللازمة لتنفيذه

الحاجة إلى زيادة المياه الصيفية

انتهت الخطوة الأولى من أعمال الري الكبرى بالاتهام من تلبية خزان
أسوان وتحويل بعض حياض مصر الوسطى إلى رى مستديم في سنة ١٩١٢
وأخذ رجال الري يفكرون منذ تلك السنة فيما يجب القيام به من الأعمال لتغطية
ثانية لحد الحاجة إلى المياه للزراعة الحالية من جهة وتأمين البلاد من توسع
نطاق الزراعة في المستقبل من جهة أخرى .

ولئن كانت المعلومات التي توفرت لدى وزارة الأشغال قديما قد دلت
على مزيد الحاجة إلى هذه المياه ، فإن ما وصلت إليه الوزارة من الأبحاث
المتعلقة بقياس كميات المياه بأسوان والقناطر الخيرية بعد سنة ١٩٢٠ تدل
أوضح الدلالة على ازدياد هذه الحاجة بمقدار ٢٤ ٪ من تقديراتها الواردة
في كتاب ضبط النيل المطبوع في تلك السنة والذي كان على دراسة اللجنة
الدولية التي ألقت في يناير سنة ١٩٢٠

ولم يسع وزارة الأشغال في عهد معالي سري باشا في سنة ١٩٢٥ إلا التزول
على هذه الحقائق الجديدة فقدمت مجلس الوزراء بأرقام تقاريرها سابق الجرى
عليه لغاية سنة ١٩٢٠ . وإلى الآن أزيد حاجة مصر إلى ٦٢ مليارات في العام
في المستقبل أي بعد استكمال توسعها الزراعي وبلغ المساحة المتزعة إلى
٧,١٠٠,٠٠٠ فدان بدلا من ٥,٠٠٠ مليارات التي سبق تقديرها في سنة ١٩٢٠

على أن هذا الرقم (٦٢ مليار متر مكعب) يشمل حاجة الزراعة في كل
الفصول الزراعية . ولما كانت شهور الفيضان خارجة عن نطاق بحثنا هذا
لأحساب لأهل لسطها كان مدار الكلام على الاحتياجات الصيفية - أي
من أقل يناير لغاية يونيو من كل عام وهي أشد شهور السنة جفافا .

وقد سبق تقدير حاجة البلاد في هذه الشهور بشهرين مليارا كما ورد
في كتاب ضبط النيل ، إلا أن مباحث الوزارة التي قامت بها منذ ١٩٢٠
لأن أيدت زيادة هذه الكمية بنحو ٢٥ مليارات من الأمتار المكعبة .

والذي يحصل عليه الآن من المياه المستمدة من الإيراد الطبيعي للنهر
ومن المخزون بمخزان أسوان الحالي على السواء لا يكاد يبلغ نصف المطالب
المائية المستقبلية وبعبارة أخرى تبلغ حاجتنا إلى ما يزيد على ثلاثة عشر
مليارات من الأمتار المكعبة .

ذهبت مصلحة الري في سني ١٩١٣ و ١٩١٤ إلى ضرورة إنشاء خزان
جبل الأولياء سدا لحاجة البلاد في خطوتها الثانية ، ووصلت بمباحثها التي
انتهت في سنة ١٩٢٠ إلى تقدير الزيادة الناتجة عن مشروع جبل الأولياء والتي
تضاف إلى الإيراد الطبيعي للنهر عند أسوان ٣٢٠٠ مليون من الأمتار المكعبة

(٤٠٠٠ مليون متر عند الخرطوم) . على أن ما دخل على هذا المشروع
من تخفيضات أخذت بها الوزارة واعتمدها مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٥
نزلت بهذه الزيادة إلى ٢٢٠٠ مليون من الأمتار المكعبة عند أسوان (نحو
٣٠٠٠ مليون عند الخرطوم) .

وإذا كان رجال الري قد قدروا حاجة البلاد في مرحلتها التالية بـ ٣٢٠٠
مليون متر تضاف للنهر عند أسوان في سنة ١٩٢٠ فلا شك أن الوقوف عند
هذا الرقم أو محاولة إنقاذه في سنة ١٩٢٩ إنما هو تعطيل لمراقبي البلاد وشل
لحركة عملها .

لهذا قلت فيما سبق وأكرر القول الآن إن المصلحة تقتضي بإنشاء خزان
جبل الأولياء طبقا للتصديق الذي أدخل على المشروع في سنة ١٩٢٥ وتلبية
خزان أسوان للري الثانية . وسيضيف المشروعان معا ٤٤٠٠ مليون من
الأمتار المكعبة على إيراد النهر عند أسوان . يرصد من هذا المقدار بنحو ١٤٠٠
مليون للزراعة الحالية ابتداء تحسين مناوباتها ، وضمان زراعة الأرز في المناطق
الحالية ، والتبكير بظفي الشراقي والباقي سيكون وقفا على زراعة بنحو ٤٠٠ ألف
فدان من الأراضي البور بالوجه البحري وتحويل بنحو ٣٥٠ ألف فدان بمحياض
الوجه القبلي لري مستديم .

معدل السرعة في تنفيذ المشروعات

إن العامل الأول والأهم في تقدير خطواتنا نحو الإصلاح الزراعي
هو معدل التزايد في عدد السكان . ومن الجدول الآتي الذي وضعته مصلحة
عموم الإحصاء والتعداد يتضح مقدار السبب الملقى على عاتق الحكومة في
هذا الشأن :

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٠٠٠	١٩١٧	١٢,٧٥٠,٠٠٠
١٩٢٧	١٤,٢١٠,٠٠٠	١٩٢٧	١٤,٢١٠,٠٠٠
١٩٣٢	١٥,٣٠٠,٠٠٠	١٩٣٢	١٥,٣٠٠,٠٠٠
١٩٣٧	١٥,٨٥٠,٠٠٠	١٩٣٧	١٥,٨٥٠,٠٠٠

أمام هذه الأرقام لا يسع كل من يرى خطورة الموقف إلا أن يقول بتنفيذ
برنامج التوسع الزراعي طبقا لما رسمته الوزارة في تقرير سنة ١٩٢٠ إذ كان
في الثانية زيادة المساحة المزروعة تحت نظام الري الصناعي مليون فدان لتصل
خمسة ملايين في سنة ١٩٣٥ على تقدير الفراغ من خزان جبل الأولياء في سنة ١٩٣٥ ،
٦٠ مليون فدان في سنة ١٩٤٥ و ٧٠ مليون ومائة ألف فدان في سنة ١٩٥٥
على أني أقدم مع الأسف أن فوات تسع سنوات على تقرير هذا البرنامج دون
الشروع في تنفيذه يقلل هذا من الجري عليه بهذا السرعة . لذلك أراي
مضطرا إلى القول بأن جسامه المبالغ المطلوبة من جهة ، وفوات وقت كبير
بلا عمل من جهة أخرى ، وودد جزء من المياه للزراعة الحالية من ناحية ثالثة -
كل ذلك يضطرني إلى الاكتفاء بالتوسع الزراعي لدى ثلاثة أرباع مليون

المدن موزعة على عشر سنوات تبدأ من العام المالي ١٩٢٩-١٩٣٠ وتنتهي في سنة ١٩٣٨-١٩٣٩

أشير بهذا البرنامج وأما أعلم تماماً أن حصة الفرد من المساحة المقررة كانت ٦٥٪ من القدان في سنة ١٨٨٦ و ٤٢٪ في سنة ١٩١٧ وستصير - حتى بعد تمام التوسع على فرض وقوعه في سنة ١٩٥٥ : ٣٨٪ من القدان ، ولكن مضطر لذلك بسبب ما ضاع علينا من وقت وصراعة لطاقة الخفزية أيضا .

تعليق خزان أسوان

فرضت من بيان الحاجة إلى المزيد من المياه بإنشاء خزان جبل الأولياء وتعليق خزان أسوان ، وعرضت لإحالة البرنامج الذي أرى الجرى عليه في التوسع الزراعي . ولأن أرجو أن أتكم عن أحد المشروعين : تعليق خزان أسوان ، حيث قد أتمت الوزارة بحثه وكومت شأنه رأياً قاطعاً . أما المشروع الثاني (جبل الأولياء) فأتى وطيد الأمل في أن أتقدم به للجلس في أقرب وقت يمكن رجاء اعتناؤه هو الآخر .

تعليق خزان أسوان من الوجهة الأيدروليكية

في ٣ يونيه سنة ١٩٢٨ رفعت مجلس الوزراء مذكرة هي صورة لماسيق أن رفعت مجلس الوزراء السابق في ٢٣ ماير الماضي بعد تعديل جزئي جاء فيها ما نصه :

"وإن لم يكن لتدليل القنات القائمة في سيل مشروعى أسوان وجبل الأولياء ، لأني كما قد تمت أرى ضرورة القيام بها إذا أردت مصر عملاً جدياً نافعا في سبيل ضبط التربة وإحكام التصريف بمياهه " .

وفي ١٦ سبتمبر الماضي أقر المجلس اختيار لجنة دولية لبحث الوجهة البتائية كما أقر اختصاصات اللجنة المذكورة مصادرة بما يأتي نصه :

"يوجد لدى الحكومة المصرية الآن مشروع لتعليق سد أسوان من منسوب ١١٣,٦٠ إلى منسوب ١٢٠ مترافوق سطح البحيرة وافتتحت الحكومة المصرية عمل على المشروع من الوجهة الاقتصادية والهيدروليكية ولكنها ترض في الحصول على رأي في موقوف في كيفية الإنشاء التي يستلزمها هذا العمل ولهاذا " .

وما وافقني المجلس المحترم على رأيي بخصوص الناحية الهيدروليكية حتى فت بالبحث من الوجهة الإنشائية مستعيناً بالجنة الدولية التي سأعرض لشرحها فيما بعد . وقبل أن أبسط رأيي الناحية فيها استفتيت في أرجو أن أقرر بصفة قاطعة ما يأتي بخصوص إمكان الملء وموضوع الطمي :

يمكن ملء خزان أسوان بدون أدنى صعوبة سنوياً حتى يمتلئ الملء ومنسوب النيل بأسوان على درجة ٩٠,٠٠ مترافوق سطح البحر الأبيض ، بل ثبت أيضاً إمكان ملئه على هذا المنسوب هو وخزان جبل الأولياء بدون صعوبة تذكر في ثمان سنوات في تسع . وفي السنة التاسعة يمكن ملؤها مع بعض فيود في الملاحة .

أما موضوع الطمي فأتى أقر المجلس المحترم كهندس ووزير للاشغال أن لاخطر على الخزان إذا تم تنفيذ برنامج الملء على منسوب ٩٠ متراً . ولم يسبق للجنة الدولية الموقفة من سنة ١٨٩٤ أن أبدت أي قيد أو تحفظ بهذا الشأن ، وتفوق ذلك فإن المرحوم سمروديس قنموريس رئيس جمعية المهندسين البريطانيين سابقاً ومهندس إنشاء خزان أسوان في سنة ١٨٩٨ أشار بإمكان حجز ستة مليارات عند أسوان ، وفي ذلك انجز على منسوب أعلى مما جرت عليه الوزارة بعد إنشاء الخزان .

وكذلك قدم السروليم وليكوكس مشروعه الأصل لبناء الخزانات على منسوب ١٢٠ متراً . أما ما جرت عليه الوزارة في أغلب السنين من حيث البدء بعملية الخزان على منسوب ٨٨ متراً فتقليد جرت عليه من باب الاحتياط دون أن يقوم على أساس علمي . وفي السنوات الأخيرة منذ بدأت الوزارة تفكر في الخروج على هذه القاعدة التقليدية قام رجالها بعدة أبحاث انتهت بما يأتي :

قال الدكتور هرست في تقريره المرفوع للوزارة في فبراير الماضي "وطيه ترى مصلحة الطبيعيات أنه لا يوجد ضرر جدي على خزان أسوان إذا بدئ بملاء على منسوب ٩٠ متراً بدلاً من ٨٨ متراً" .

وقال مستر بوتشر مدير القسم الأيدروليكي بالوزارة "وقد أشار الدكتور هرست إلى أنه لا ضرر من البدء بعملية الخزان على منسوب ٩٠ متراً ومنسوب ٩١ المقترح الآن (أي بواسطة مستر بوتشر) لن يغير من هذه الحقيقة كثيراً" .

وبعبارة أخرى فأن مستر بوتشر أكثر تطرفاً في عدم وجود أي ضرر بسبب الطمي من الدكتور هرست . وقد ذكر المهندسان رأيهما هذا وأبداه تانيا في أواسط شهر ديسمبر الماضي .

أضيف إلى ما تقدم أن اللجنة الدولية التي سأعرض خلاصة تقريرها فيما يلي تناولت نقطة الموازات أيام الفيضانات عند ما عرضت لبحث السؤال الزايع الوارد في اختصاصاتها بشأن توليد القوى الكهربائية ، وأشارت بوضوح إلى إمكان عمل موازات تسمح بحجز بضعة أمتار زيادة من متوسط المناسيب الحالية . وقد جاء بالقرار في هذا الصدد ما نصه :

"وإنما نتأ في أنك في خلال العام ستدركون أن من خير صوامع الأهليين ألا يفيض الخوض أمام سد أسوان من منسوب ١٠٠ متر" .

هذا وقد سألت حضرات الأعضاء رأيهم في موضوع الطمي وأبنت لهم أنه وإن لم يكن داخل اختصاصهم ولكن أردت أن أعلم أن رأيي مدروساً هذه النقطة التي مكتبهم من أن يشيروا على الوزارة بالموازنة في خلال العام - حتى في شهور الفيضان - فأجابوا كتابة بأنهم وإن لم يدروا جميع الوثائق المتعلقة بالطمي إلا أنهم يثقون بأن لا خوف على الخزان من فترة رسوبه حتى ولو أفضلت الفتحات في زمن أبكر مما يجرى العمل على الآن تستشك الوزارة من ملء الخزان إلى الحد الذي تقتضيه التعليق الجديد . وإلى هذه التي قدمت لا يسنى إلا أن أشير على المجلس بقبول فكرة التعليق إلى المنسوب التي أشارت به اللجنة مع العلم بأن الوزارة ستستخذ قاعدة الموازنة في الأيام الفيضان لغاية منسوب ١٠٠ متر أساساً لبحث موضوع التوليد الكهربائي .

الوجهة البنائية :

وقفت الحكومة إلى اختيار الأساتذة : بنى ، وكوبر ، وجروز ، ليشعروا عليها بما يجب العمل به في هذا الموضوع الحيوى . وتمكن حضراتهم من البدء في دراستهم في ٨ نوفمبر الماضى أى قبل البدء في ملء الخزان وأطلقوا هناك بعد أن بدى بموازنات الماء ، وبذلك جازوا السد في أليق موسم وتمكنوا من خفض مياهه وفتحاته وأساماته بأدى أسلوب علمى أمكن للفن الوصول إليه .

ومما يسرى ذكره وزير في الطمئنان المجلس أن الخبراء بدأوا مباحثهم مغردين حتى كونه كل منهم رأيه في البناء الحالى وإمكان تلميته والاشترائط الواجب توفرها في أى تصميم .

وبعد أن دقن كل منهم ملاحظاته اجتماعا لقراءة ومراجعة ما كتبه كل منهم من كل موضوع عرضوا له وقد تبين أن ما وصلوا إليه من النتائج كان بالاجماع .

هذا وقد أجابوا عن الأسئلة التى اعتمدها المجلس في ١٦ سبتمبر الماضى بوضوح ودقة لتجمل للس أو التأويل محلا . وإلى لاسمى إلا أن أبجل شكر وزارة الأشغال لمؤلاء المهندسين ، كما أرجو أن يشاركنى المجلس بجبل تقديرى لحضراتهم .

أما رأيهم فيسوط في التقرير المرفق ، وخلاصته التى وضعت واحتدمت منهم قبل مغادرتهم مصر هي كما يلي :

وجهت الحكومة للخبراء أربعة أسئلة معينة أجابوا على كل منها بما على :

السؤال الأول :

هل يمكن تلمية البناء الحالى إلى المناسيب المطلوبة (١٧٠٠ متر) ؟

الجواب :

بعد أن درسنا ملاحظتنا درسا مستوعبا مغردين تارة ومجمعين أخرى أمكننا الوصول إلى النتيجة الآتية وهي أنه من الممكن تلمية السد بمقدار تسعة أمتار مع منتهى الأطمئنان .

السؤال الثانى :

هل من بين التصميمات المقدمة ما يصلح للتنفيذ وتوصى اللجنة بقبوله ، وفي حالة ما ترى اللجنة إدخال أى تعديل على أحدها ترجو الحكومة منها أن تقدم ما تراه من الاقتراحات لتعديل التصميم الذى توصى به حتى يصير صالحا للتنفيذ ؟

الجواب :

بعد دراسة لائحة التصميمات المقدمة لنا درسا مستفيضا قررنا أنه لا يوجد من بينها واحد توفرت فيه هذه الشروط (التى وضعوها وادونها بالقرار) ولو أن التصميم المقدم من السيد مردوخ ما كدونا كان أقربها كلها للوفاء بشرطونا .

السؤال الثالث :

وإذا لم يكن من التصميمات المقدمة ما توافق عليه اللجنة ، ترجو الحكومة منها أن تقدم اقتراحاتها عن الطريقة التى تشير بها لتلمية السد .

الجواب :

وضعت اللجنة وصفا عاما لمقترحاتها في هذا الصدد وأرقت بالتقرير ثلاثة رسومات توضح الطريقة التى أشارت باتباعها .

السؤال الرابع :

إلى أى مدى يكون تأثير الاقتراحات المقدمة للجنة ، فيما يتعلق بتزويد القوى الكهربائية على السد بعد التلمية ؟

الجواب :

قالت اللجنة بعد أن ذكرت توصياتها بهذا الخصوص « وعلى ذلك فالتا تمارض في اختيار أى مشروع تركيب جهاز كهرباء إيدوليكية عند أسوان يستلزم عمل فتحات جديدة في القسم المصمت من السد أو إجراء تعديل في أى من الفتحات الحالية .

على أن توصيات اللجنة لم تحف عند هذا الحد بل عرضت إلى أمرين آخرين :

الأول — بذل منتهى العناية لضمان حسن الصناعة ، لأرب أحسن التصميمات لا تزدى الفرض المقصود منها إذا لم تبدل العناية الواجبة في إكمال أمر تنفيذها إلى مهندسين ومقاولين ذوى كفاية بمنازة .

والوزارة تدرك تماما مقدار التبعات الملقاة على عاتقها في هذا الشأن الحيوى . فلنك ستحرص على اختيار أكفأ الرجال مصريين وأجانب وستسعى في اختيارها لمؤلاء الأجانب السمعة العالمية والتجربة المتنازة دون التفتيد بأى اعتبار .

وقد أشارت اللجنة في تلخيص قدمته إلى في ٧ ديسمبر الماضى إلى أن ملء التلمية في السيد مردوخ ما كدونا كهندس استشارى لتلمية انتفاضا بغيره الماضية في بناء السد وتلميته الأولى بشرط أن يوافق كتابة وعن اقتناع بضرورة التنفيذ طبقا لتوصيات اللجنة .

وإلى أرجو المجلس أن يرخص لي بمفاوضة جناب المهندس المذكور والتماقد معه إذا قبل شروط اللجنة مع مضاف إليها من شروط الوزارة التى تضمنها بعد الاتفاق مع قسم القضاء مع مراعاة القواعد الجارى عليها العمل الآن فيما يشابه هذه المنشآت .

وبما أننا قادمون على تنفيذ الحلقة الثانية من سلسلة أعمال التخزين كان لنا طينا أن نحدد مطالبنا ونترعر قيمة التكاليف التي يستلزمها تنفيذ هذه المطالب الآتية :

أولا - تقوية قنطرة الدلتا ، وأسيوط ، وإسنا :

إن حاجة القنطرة الخيرية وأسيوط إلى التقوية لأسباب فنية كثيرة ترجع إلى حالة القنطرة الحاضرة فضلا عن ضرورتها لاستقبال الزائد من المياه العذبة، وثمان حسن توزيعه أمر لا يحتاج إلى شرح طويل خصوصا أن وزارة الأشغال أشارت على مجلس الوزراء غير مرة بضرورة هذا العمل منذ سنة ١٩٢١ لآن - أما تقوية قنطرة إسنا فقد أصبحت أمرا حتميا خصوصا بعد الفراغ من مشروع الجزيرة وقبول فكرة التوسع الزراعي بها طبقا لتوصيات لجنة عبد الحميد - مجريجور ، واحتال البدء في جبل الأولياء مما قريب .

كل هذه الأعمال ستسبب انخراط مناسب النيل في الفيضان . ولئن احتاطت الحكومة لدفع خطر هذا الانخراط في بعض المناطق بإنشاء قناطر نجح حمادى فلا بد من أخذ الحيلة للقنطرة الأخرى سواء التي تعتمد على قناطر أسيوط أو إسنا .

وترى الوزارة لأسباب فنية أن تكون الأولوية في تنفيذ أعمال التقوية لقناطر أسيوط والقناطر الخيرية لإسنا على التوالي .

وتكاليف الأعمال اللازمة طبقا للتقديرات المبدئية لثلاث القناطر هي ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

ثانيا - الأعمال اللازمة لتحويل ٣٥٠,٠٠٠ فدان بأوجه التبليل . يوجد بمناطق الحياض المنزلة بأسوان نحو ٥٠٠,٠٠٠ فدان تقوم وزارة الأشغال الآن بتنفيذ الأعمال اللازمة لتحويل رية الحوض إلى رى مستديم . بنى ٣٠٠,٠٠٠ فدان ستقوم مصلحة الري باختيارها من بين حياض الوجه النيل بمراعاة اعتبارات كثيرة أهمها سرعة الانخفاض بقناطر نجح حمادى .

صحيح أن الفرض الأول من إنشاء هذه القناطر هو توفير المناسيب الحالية لرى الأحواض مدة الفيضانات الواطة إلا أن الوزارة ترى - خصوصا وقد تزيد تكاليف المشروع عن الثلاثة ملايين من الجنيهات - أنه أسرع في استئثار هذه القناطر على خير وجه ، ولا ترى سبيلا لذلك إلا بتحويل جزء من الحياض المتضمنة منها إلى رى صحى .

ولتحقيق هذه الأغراض تمام محطات الطلبات الرئيسية والغربية على امتداد مجرى النهر بمديرى أسوان وقنا رى الد ٥٠٠,٠٠٠ فدان بالحياض المنزلة كما يلزم إنشاء الترع الرئيسية والغربية لهذه المساحة والد ٣٠٠,٠٠٠ فدان أيضا بما يتبع ذلك من أعمال صناعية كانشاء القناطر والجسور والسدات وما إلى ذلك من أعمال الرى الفرعية .

والأمر الثانى الذى أشارت إليه هو التعلية لمسبب ١٢٢ مترا دلا من ١٢٠ وببارة أخرى جبل مسبب طريق ظهر السد ١٣٣ مترا دلا من مسبب ١٢١ مترا الذى كان مقترحا عليهم بمش .

والوزارة تشب باتباع هذه النصيحة لسببين : أولا ، عدم إمكان التعلية مرة أخرى . وبما أن هذا الأمر يمكن الوصول إليه في الحكة أن تكون التعلية لغاية مسبب ١٣٣ مترا إلى الحد الأقصى الداخلى في حدود الامكان . وثانى الأسباب أن الإيراد الطبيعى لنهر سيزيد على مرة السنين بما ستقوم به الحكومة في أطال نهر النيل . وهذا سيمكنا في مستقبل الأيام من ملء الخزان حتى إلى الحد المقترح بسهولة .

هذا فضلا عن أن زيادة التكاليف الناشئة عن تنفيذ هذا الرأى لن تزيد عن ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى طبقا لحسابات اللجنة .

هذا ما أشارت به اللجنة . ولا يسنى أمام هذه القرارات إلزامية إلا أن أشير على المجلس المحترم بقبول فكرة التعلية بأطمئنان كلى على الأساس الذى اقترحه حضرات أعضاء اللجنة ، مع العلم بأنه لم يصل إلى علمي أن هناك اعتراضات على التعلية من الناحية الانشائية . على أن عدم وجودها ما كان ليبنى على ذلك الإجراء الحكيم الذى أشار به المجلس من حيث الموافقة على دعوة لجنة تكون من أمثال هؤلاء الخبراء للفصل في مسألة الحيوية كهذه دفعا للشكوك وتحقيقا لطمأنينة البلاد .

تكاليف التعلية

وإذا ما وافق المجلس على هذا الاقتراح بلغت تكاليف الخزان ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وهذا التقدير يشمل :

تعلية الخزان - عمل سدود خاصة للتخفيضات المجاورة لموقع السد - إعادة بناء محطة الشلال ومكتب مصلحة الرى - التحويزات الخاصة بالمنازل والنخيل والأراضي - الأعمال اللازمة لوقاية المخابر الأثرية الواقعة قبل أسوان ، إلى غير ذلك من الأعمال المترتبة على تعلية السد مباشرة .

تكاليف أعمال الرى والصرف المترتبة على مشروع التعلية ونزوان جبل الأولياء

لما كانت أعمال التخزين غير مقصودة لثباتها بل هي وسيلة لزيادة المياه حتى تستوفى الزراعة مطالبها ، كان من الطبيعى أن تقوم الحكومة بالأعمال الضرورية ، في ميدان الرى والصرف ، حتى تنتفع البلاد بما سيزيد من الإيراد السالى .

هذا ، وقد استأنمت أعمال التخزين الأولى بإنشاء خزان أسوان وتعليته لورة السابقة سلسلة أعمال قامت الوزارة بتنفيذها على مدى نحو خمسة عشر عاما بدأت في سنة ١٨٩٨ وانتهت في سنة ١٩١٢ ، وأم تلك الأعمال قنطرة أسيوط وقنطرة زقنى . وعمل السدود الخلفية للقناطر الخيرية عدا إنشاء وإصلاح ترع ومصارف رئيسية وفرعية في مصر الوسطى لتحويل الحياض وتحسين وتوسيع نطاق الزراعة بأوجه البحرى .

مفردات :

جنيه	٣٨٠٠٠,٠٠٠
قلية خزان أسوان .	
٣٨٠٠٠,٠٠٠	إنشاء خزان جبل الأولياء .
٣٨٠٠٠,٠٠٠	تقوية قناطر الدلتا بمليونان ، وتقوية قناطر أسبوط وإسنا الباقى متانصة .
٤٨٠٠٠,٠٠٠	تحويل ٣٠٠,٠٠٠ فدان من رى حوضى لرى مستديم .
٧٨٥٠٠,٠٠٠	الأعمال اللازمة للتوسع الزراعى فى شمال الدلتا : تحسين رى وصرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان وإمداد ٤٠٠,٠٠٠ فدان بور بارى والصرف .
٣٣,١٥٠,٠٠٠	
٨٥٠,٠٠٠	احتياطي لأعمال غير متوقعة واحتياط فروقات فى التكاليف .
٢٤,٠٠٠,٠٠٠	المجموع الكلى

يتوزع هذا المبلغ على مدى عشر سنوات القادمة يكون معدل ما تحتاج إليه مصلحة الرى لأعمال التخزين وما يترتب عليها ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا . إلا أن طبيعة العمل تستلزم تعديلا كبيرا فى هذا المعدل السنوى لأن أعمال التخزين على فرض انتهائها فى آخر السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ تستلزم ٧,٣٠٠,٠٠٠ جنيه وحدها ، وباقي الأعمال الملحقه هى التى يمكن توزيع تكاليفها البالغة ١٦,٧٠٠,٠٠٠ على عشر سنوات تبدأ من ١٩٢٩ — ١٩٣٠

وإلى أنتمش أن أوضح فى ميزانية هذا العام برنامج أعمال الرى الكبرى وكيفية توزيع تكاليفها على مدى الأعوام القابلة . وإنما حثت بالتمسك بهذه المسائل فى مذكرتى هذه لتكون لدى المجلس فرصة لتقدير الموقف ومعرفة ما تتطلبه المشروعات التالية لتعليه تخزين أسوان المطلوب اعتداد تكاليفها الآن .

فوائد المشروعات

تكاد تكون مشروعات الرى والصرف هى وحدها الجهر الأساسى الذى تتركز عليه حياة البلاد . وهى ذات أثر مباشر أو غير مباشر على كل نواحي الحياة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم مالية أم سياسية . ولهذا يصعب جدا حصر فوائدها أو تقديرها تقديرا ماليا يرضى رجال المال والأوقاف .

ومع ما تقدم فائق ما حشد من فوائد هذه المشروعات ما يسمه المقام ويكنى لتبرير وقف هذه الملايين على تنفيذها . وسأبدأ بما لا يمكن تقديره ماليا من النتائج الطيبة الأخرى :

١ — تكاد تستعمل الملاحة من أواسط شهر فبراير إلى أول يونيه من كل سنة بالتيل ما بين أسوان والقاهرة ، وى فرعى رشيد وديباط يصل وقف الملاحة بهما إلى أواسط شهر أغسطس . وستكون النتيجة المترتبة على زيادة التخزين من المياه ، وعبارة أخرى زيادة الأوردة منها للأغراض الزراعية تكمن الملاحة من السير بإطراد بين القاهرة وأسوان وفى فرع ديمياط باستقرار على مدى شهر السنة جميعها .

وستبلغ تكاليف تحويل الحياض المنعزلة مليون جنيه بمقتل ٣٠ جنيا للفدان نظرا لضرورة تركيب الآلات الزمفة . والعمل يجرى الآن ، إذ سبق اعتداد المبالغ اللازمة لها فى الميزانيات السابقة . أما الحياض المنظورة تحويلها على قنطرة نبع حامدى وأسبوط فتكون تكاليفها ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بمقتل ١٥ جنيا . وإذا لوحظ أن تكاليف تحويل الحياض بمصر الوسطى التى تم منذ أكثر من عشرين عاما كان بمقتل ١٣ جنيا للفدان علمنا أن التقديرات الحالية معتدلة جدًا .

ثالثا — الأعمال اللازمة لتحسين صرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضي المزروعة حالا بشمال الدلتا — الأعمال اللازمة لرى وصرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضي البور بشمال الدلتا .

توجد بشمال الدلتا أراضى لم تتوفر شروط ربا وساعت حالة الصرف فيها ، وتبلغ هذه المساحة ٤٠٠,٠٠٠ فدان مقرر إدخالها فى مناطق الطلحات التى يصير الآن تركيبها لرفع مياه الصرف كما يصير تحسين ربا أيضا . وبما أن زيادة الإيراد المائى تستلزم إمداد نحو ٤٠٠,٠٠٠ فدان بور بالمياه كان لا بد من إنشاء مصارف وترع فرعية ورئيسية لهذه المساحة أيضا .

وإذن تكون الغاية من الأعمال المراد تنفيذها بالوجه البحرى هى تحسين وإنشاء مصارف لنحو ٨٠٠,٠٠٠ فدان وإنشاء ترع لنحو ٤٠٠,٠٠٠ فدان .

وتبلغ قيمة هذه الأعمال طبقا للتقديرات التى وصلت إليها مصلحة الرى كما يأتى :

جنيه

١,٨٠٠,٠٠٠	مصارف رئيسية وفرعية للأراضى البور .
٢,٣٧٠,٠٠٠	ترع فرعية للأراضى البور والمزروعة حالا وديا ردى .
٢,١٥٠,٠٠٠	ترع رئيسية " " " " " "
٣٥٠,٠٠٠	أعمال بنائية كبرى .

٧,٨٥٠,٠٠٠

وبعبارة أخرى تكون تكاليف الفدان الواحد من المساحة البالغة قدرها ٨٠٠,٠٠٠ فدان نصفها بور ونصفها مزروع نحو ١٠ جنيتات ، وبذلك يكون مجموع تكاليف تخزين أربعة مليارات ونصف بخزان جبل الأولياء وقلية خزان أسوان مع الأعمال المترتبة عليها هى ما يأتى :

رابعا — استصلاح ٤٠٠,٠٠٠ فدان بور شمال الدلتا :

الزيادة في رأس المال ستكون بمعدل ٣٠ جنيناً للفدان على أساس أن التبن الحالى ١٠ جنيهات والمستقبل ٥٠ جنيناً يستلزم منها ١٠ جنيهات للاستصلاح فيكون صافي الزيادة ٣٠ جنيناً \times ٤٠٠,٠٠٠ فدان أى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه والزيادة في المحصول على أساس الثلث قطا والرابع أرزا والأثمان حسب ماورد في البند السابق تكون :

١٣,٠٠٠ فدان \times ٢ قطار \times ٦ جنيهات + ١٠٠,٠٠٠ \times ١٥ ضريبة \times ٥ جنيهات = ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه والزيادة في الأرباح من لا شيء إلى ٣ جنيهات أى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . أما الفوائد التى تعود على خزينة الحكومة مباشرة فهى المينة في البندين الخامس والسادس بعد .

خامسا — زيادة ضريبة الفدان في الـ ٣٥٠,٠٠٠ فدان التى ستحول من الرى الحوضى لرى العيسى بقدار ٥٠ مليم طبقا للقانون الحالى أى ١٧٥,٠٠٠ جنيه وزيادة الضريبة الموقفة بمتوسط ٤٠ مليم للفدان الواحد في مساحة الـ ٨٠,٠٠٠ فدان المزروعة حالا والتي يصير إصلاحها بشال الدلتا أى ٣٢,٠٠٠ جنيه — إلا أن وزارة الأشغال مقتنعة بأن الضريبة الموقفة مهما طرأ عليها من الزيادة التدريجية لن تكفى لوفاء بفوائد المبالغ الجسيمة اللازم صرفها على هذه المنشآت وتكاليف صيانتها في المستقبل . لذلك نرى وضع تشريع جديد يتيح للحكومة الحصول على أجور الرى والصرف بقيمة متدلة إن لم تكف لاستهلاك التكاليف جميعا فلا أقل من أن تقوم باستهلاك جزء منها مع استقرار تكاليف الصيانة على جانب الحكومة .

وطالبوا فكر رجال الرى في مثل هذا التشريع لا المساواة أراضى شمال الدلتا بالوجه القليل الذى فرضت على أراضيه ضريبة الخزائن بمعدل ٥٠٠ مليم للفدان فقط ولكن معانة خزينة العامة على القيام بأعبائها .

وهذا المشروع محل دراسة بين رجال الرى وقسم القضايا في الوقت الحاضر . وسنقدم به للجلس في الوقت الملائم ، إلا أن هذا لا يمنع دون الإجابة إليه ودون تقدير الفوائد التى تقسم من وراءه على أساس أن تكون أجور الرى للفدان البور ٥٠٠ مليم والصرف ٢٥٠ مليم . أما الأراضى المزروعة حالا والتي تروى رى صيفيا رديئا فتعفى من هذه الأجور ولكن تفرض عليها أجور الصرف حيث سيتناولها تحسين كل بسبب تركيب محطات الطلمبات . وبذلك تكون الأجور المتوقعة من مثل هذا المشروع :

٤٠٠,٠٠٠ فدان بور \times ٧٥٠ مليم الرى والصرف أى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

٤٠٠,٠٠٠ فدان مزرعة \times ٢٥٠ مليم الصرف أى ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

أو ٤٠٠,٠٠٠ جنيه في المجموع الكلى لأجور الرى والصرف في المساحة الجديدة والمزروعة التى سيتناولها تحسين الطلمبات .

سادسا — إلا أن الفوائد المباشرة لخزينة الحكومة لن تخف عند حد الضرائب وأجور الرى والصرف ولكن التحسين ، بل الانتقال الجوهري لمساحة كلية تبلغ ٨٠٠,٠٠٠ فدان في شمال الوجه البحرى ، سيتناول على أقل تقدير ٢٠٠,٠٠٠ فدان من أراضى مصلحة الأملاك الأميرية . وإذا فرضنا زيادة ٣ جنيه على الألف في ثمن كل فدان مهما كانت حالته الحاضرة بقيت عن ذلك زيادة ٦ مليون جنيه في رأس المال وزاد الأرباح السنوى بنحو ٦٠٠,٠٠٠ جنيه بمعدل ٣ جنيهات لكل فدان وليس في تقدير تحسين وإصلاح ٢٠٠,٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة أى مبالغة لأن تقسيم أراضى مصلحة الأملاك ومواقعها يسمح بمثل هذه المساحة .

لأنت الصلعة المذكورة ٣٥,٣٣١ فداناً مزرعة على الدلتا بالتفايش و ١٣,٩١٣ فداناً مزرعة وكلها بور مابعد ٤٠٠,٠٠٠ فدان و ٨٥,٢٨٧ فداناً بور غير مزرعة بالتفايش .

وافترض تحسين وإصلاح ٢٠٠,٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة تقع في المساحة الكلية البالغة ٨٠٠,٠٠٠ فدان ليس بالبعيد عن المحكى خصوصاً إذا علمنا أن أغلب البور الموزع على جميع بحوار الأراضى الزراعية المملوكة للأهالى الذين اعتادوا تأجيرها ظناً منهم أن ذلك يكسبهم حتى شرائها بالمساومة في مستقبل الأيام أو لاستئجاره به في التحايل على قانون تحديد زراعة القطن .

هذا هذا المكاسب التى يكسبها الأهالى مباشرة وتعود منافعها بعد ذلك على الحكومة بطرق شتى أهمها زيادة الجمارك وإيرادات السكك الحديدية ونمو الصناعات وغير ذلك مما يحرمه العمران وراءه من المزايا العديدة .

وفى على جدول يوضح النتائج السابقة . ولا ينبغى من البال أن ما نحننا إليه في تقدير التكاليف إنما هو تقدير عام مبني على ستنى الوزارة بوضع تفاصيله وتحديد جزئياته من وجه دقيق بعد الحصول على موافقة المجلس على السياسة العامة للوزارة .

وإلى جدول المشار إليه هو :

[illegible]

وزارة الأشغال بعد بسط البيان السابق ترجو المجلس المحترم :

أولاً - الموافقة المبدئية على السياسة العامة للوزارة طبقاً لما جاء بهذه المذكرة .

ثانياً - التصريح بتخصير الرسومات التفصيلية والمقاييسات وإعلان المناقصة وتخصير المقد لتعليه خزائن أسوان لمخسوب ١٢٣ متراً (ظهر الطريق) .

ثالثاً - التصريح بمفاوضة السر مردوخ ماكدونالد ليكون مهندساً استشارياً للتعليية متى قبل توصيات اللجنة الدولية طبقاً للقواعد والأجراءات الجارية عليها العمل بالوزارة فيما يماثل هذه الشؤون .

رابعاً - الموافقة على كشف الموظفين المرفق بهذه المذكرة والتصريح للوزارة باقتطاع المدة اللازم من المهندسين لهذه الوظائف بعد الاتفاق مع المسالية .

خامساً - اعتماد مبلغ إجمالي قدره ٣٨٠.٠٠٠ جنيه لتعليه الخزائن تقسم على ثلاث سنوات مفدرة للتنفيذ ابتداءً من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ على أن تتقدم الوزارة بمذكرة مستقلة لطلب الاعتماد اللازم لهذا العام إن رُؤى لذلك ضرورة .

سادساً - إحاطة المجلس علماً بأن الوزارة ستقدم عملاً قريب يطلب اعتمادات الأعمال وتعيين الموظفين اللازمين لمشروع جبل الأولياء والأعمال الداخلية المترتبة على زيادة الإيراد الصفى من المياه .

وصرفى بهذا نسخة من تقرير اللجنة الدولية بالرسومات التي وضعتها اللجنة وملخصة باللغة الإنجليزية وعشر صور من الترجمة العربية بدون رسوماتها

الذمرة ٧ و ١٩٢٩

وزير الأشغال العمومية

إبراهيم فهمى كريم

محمد عثمان

عبد القوى

بيان الموظفين اللازمين لتعليه خزائن أسوان
والتعويضات ومناطقها

القنوات

عدد	الوظيفة	ملاحظات
١	مهندس مقيم	
١	مساعد مهندس مقيم	
١	رئيس مفتشين	
١	مساعد الرئيس	
٧	ملاحظون للآلات	
١	مفتش المواد البائية :	الإدارة العامة للتعليية من الوجهة الفنية والإدارية
١	مفتش خارجي	
١	معاون	
١	لمفتش الأمخت	
١	أعمال المقاييس :	
١	رئيس	
١	مساعد الرئيس	
٦	مساعد مهندس	
١	رئيس	
١	مساعد الرئيس	الإدارة العامة والتعويضات
٢	مهندسان	وتخصير وتنفيذ مشروعات المناطق الخاصة بها
١	قلم الرسم والتصميمات :	
١	رئيس	
٢	رسمان	
٢٩	الجملة	

ملاحظة - تحديد الدرجات والمرتبات وعدد الأجانب اللازم تعيينهم ستم بعد الاتفاق مع المالية .

يعتمد من وزير الأشغال العمومية المهندس المقيم للتعليية

عبد القوى أحمد

إبراهيم فهمى كريم

٧ يناير ١٩٢٩

المادة ٥٤

وهناك مسألة أخرى تستدعى أن يفصل فيها توطئة للبحث المستفيض في الموضوع الذي تعالجه اللجنة ، هذه المسألة هي : هل سد جبل الأولياء يكون حكمه حكم ترعة الجزيرة سواء بسواء من حيث الأولوية في الحق وإن لم يكن الأول في السبق لعدم إنجاز شيء منه حتى الآن ؟ ولما كان سد جبل الأولياء وترعة الجزيرة من أول الأمر حقتين من سلسلة مشروعات واحدة فقد رأت اللجنة ألا يكون لمشروع الجزيرة ميزة على جبل الأولياء في الانتفاع بالزيادة في إيراد الماء بل يسوى بينهما في حق الأسبقية ، وينتج عن ذلك الرأي أن السودان ينبغي له ألا يالو جهدا في تسهيل مهمة إقامة سد جبل الأولياء ، وقد افترضت اللجنة أن هذا التسهيل من جانب السودان كائن .

المادة ٥٧

ومع مراعاة ما جاء بالفقرة السابقة ترى اللجنة مستطاعا في زمن الفيضان أن تؤخذ عند سائر المقادير الإضافية على أن يكون أخذها من أول أغسطس . فان أول أغسطس عند سائر بمقابل تمهريا ٢٥ أغسطس عند قناطر الدلتا ، وفي هذا التاريخ الأخير تكون زيادة الفيضان قد توطدت وترجع الوجه البحري قد وصلت إلى منسوبها الكامل ، وتشير اللجنة بأن يكون أخذ هذه المقادير الإضافية تدريجيا .

السكايون

عدد	الوظيفة
١	محاسبى
١	مساعدا محاسبى
١	مخزنجى
٣	كتبة
٦	الجملة

الخارجون عن هيئة المال

عدد	الوظيفة
١٥	قياسا
١٥	خفيا وفراشا
٢٠	ساعيا مع المهندسين
١٢	سواق تولى ونقل ميكانيكى
٨	مراسلات
٧٠	الجملة

يعتمد ما وزير الأشغال العمومية
ابراهيم فهمى كريم
المهندس المقم للتعليقة
عبد القوى أحمد

٧ يناير سنة ١٩٢٩

ملحق رقم ٤٦

جلسة الاثنين ١٦ صفر سنة ١٣٥١

(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ ج م .

في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المقرر حصة الشيخ المحترم الفراء على أحد باشا) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذي أقروه مجلس النواب الخاص بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" - باب ٢ "مصاريف عمومية") بمبلغ ١٠٠٠ ج م في البند ٩ "مصاريف انتقال وبل سفر ونقل" على أن يؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة للسنة المالية المشار إليها .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المنعقدة في ٨ و ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المذكور والمثبت نصها في نهاية هذا التقرير وصحمت بشأنه ملاحظات حضرة مندوب وزارة المالية فانضج لما أنه أدرج في ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ للبند ٩ "مصاريف انتقال وبل سفر ونقل" اعتماد قدره ٢٦٠٠٠ ج م وأنه خفض في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ٢٣٧٠٠ ج م .

ونظرا لما رآه الحكومة في خلال السنة الأخيرة من وجوب الاقتصاد في المصروفات طلبت وزارة المالية إلى مصلحة الأموال المقررة في أغسطس سنة ١٩٣١ اقتصاد مبلغ ٣٨٥٠ ج م من اعتماد هذا البند ليكون وبطه قاصرا على مبلغ ٢٠٨٥٠ ج م فقط .

وقد اتضح أخيرا لمصلحة الأموال المقررة أن اقتصاد هذا المبلغ بأكمله غير مستطاع نظرا لكثرة التقلات في أعمال المساحة والتحصيل وما استوجبه الضائحة المالية الحالية من ازدياد تقلات الصياف والموظفين وحضورهم المراجعات السنوية في المديرات .

ولما كان مبلغ ٣٨٥٠ ج م الذي اقتصد من اعتماد البند المشار إليه قد استعمل بأكمله في تسوية شطر من التجاوز المتوقع في اعتماد البند ١٥ "من الأطلان التي يحجز عليها إداريا نظير الأموال وغيرها ورسوم مزادها على الحكومة" .

لذلك رأت اللجنة الموافقة بإجماع الحاضرين على الاعتماد الإضافي المطلوب وعلى مشروع القانون المعروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه .

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

يوسف لطاوى

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية

١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٦ "وزارة المالية" - فرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" - باب ٢ "مصاريف عمومية") اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ ج م في البند ٩ "مصاريف انتقال وبل سفر ونقل" .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة للسنة المالية المشار إليها .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٤٧

جلسة الاثنين ١٦ صفر سنة ١٣٥١

(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٠٠٠ ج.م

في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(القرض: الشيخ المحترم الوالد على أحد أبناء)

أحل المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب الخاص بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٦ "وزارة المالية" - الفرع ٥ "المطبعة الأميرية" - الباب الثاني "مصاريف عمومية") بمبلغ ٨٠٠٠ ج.م. زيادة على اعتماد البند السادس "تشغيل مطبوعات المصالح" على أن يؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الميزانية على المصروفات.

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المتعديتين ٨ و ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المذكور وألتمت نصها في نهاية هذا التقرير وصممت بشأنه ملاحظات حضرة مندوب وزارة المالية فاضع لها أديج في ميزانية المطبعة الأميرية مبلغ ١٠٥٤٤ ج.م. لمصاريف اللازمة لمطبوعات البرلمان ضمن البند ٦ "تشغيل مطبوعات المصالح" موزع كالآتي :

جبه	
٣٥٤٤	ثمن مهمات
٧٠٠٠	للأجور
١٠٥٤٤	الاجلعة

ولما كان النظام الخاص بتشغيلات البرلمان يقضى بحاسبة المطبعة الأميرية على تكاليفها فقد استبعد مبلغ مساو للمبلغ المذكور أعلاه من جملة اعتماد البند وهذا يترتب عليه أن كل نقص في المبلغ الذي يحصل من البرلمان عن تكاليف مطبوعاته يؤدي حتما إلى تجاوز في ميزانية الباب الثاني للمطبعة الأميرية.

وقد اتضح لجنة أن المبالغ المتوقعة تحصيلها من البرلمان في السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ستكون قاصرة على ٢٥٤٤ ج.م مما يترتب عليه تجاوز في ميزانية المطبعة الأميرية فقد بمبلغ ٨٠٠٠ ج.م وهو المطلوب فتح اعتماد إضافي به .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ميزانية وزارة المالية - مصلحة الأموال المقررة - لفئة المالية الحالية اعتماد قدره ٨٠٠٠ ج.م في البند ١٢ من الباب الثاني أنصرف إطاعة الحكومة لصندوق الاقتصاد والتعاون للصاريف والمساكين .

ويؤخذ من مذكرة وزارة المالية تاريخها ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ أن هذا الاعتماد قد نفذ بحسب ما صرف من المكافآت للصاريف المفصولين في أوامر سنة ١٩٣٠ وأن هناك مكافآت استحق صرفها وتريد قيمتها على ٦٠٠٠ ج.م وترى وزارة المالية أن يفتح اعتماد إضافي في البند المشار إليه بمبلغ ٤٠٠٠ ج.م مع العلم بأن صندوق الاقتصاد والتعاون للصاريف والمساكين تتكون أمواله من المبالغ الآتية :

(١) من اثنين في المائة من ماهية كل مشتق تخضع شهريا .

(٢) من الإتاوة التي تدفعها الحكومة سنويا للصندوق .

(٣) من الفوائد التي تتج من استغلال أموال الصندوق .

وفي الميزانية تقسما (بند ٦ (مصاريف انتقال وبدل وفروقتل) - خدمة الأقاليم والمحافظة) اعتماد قدره ٣٣٧٠٠ ج.م وكانت مصلحة الأموال المقررة تهتمت باقتصاد ٢٨٥٠ ج.م من ذلك الاعتماد جريا على سياسة الاقتصاد إلا أنها اتضحت لها أخيرا أن اقتصاد هذا المبلغ بأكمله غير مستطاع وهي تطلب الترخيص لها في صرف ١٠٠٠ ج.م من المبلغ المذكور - وذلك بحسب ازدياد نفقات الموظفين والصاريف وحضورهم للمراجعات السنوية وأعمال المصلحة والتحصيل .

ولما كان الوفر المتقدم ذكره (٢٨٥٠ ج.م) قد استعمل بأكمله في تسوية شطر من التجاوز المتوقع في اعتماد البند ١٥ ترى وزارة المالية فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠٠ ج.م في البند ٦ وكذلك بمبلغ ٤٠٠٠ ج.م في البند ١٢ على أن يؤخذ هذان الاعتمادان من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة لفئة المالية الحالية .

والجنة المالية توافق على هذا الطلب وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

وبرفقة هذا المشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض .

الرئيس

إسماعيل صديق

عمومية ، اعتماد إضاق بمبلغ ٨٠٠٠ ج.م (ثمانية آلاف جنيه) زيادة على اعتماد البند السادس "تشغيل مطبوعات المصالح".

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الميزانية على المصروفات .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنجّام النعولة وأن يفسر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكورة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أدرج في ميزانية السن المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ القسم ٦ ووزارة المالية - الفرع ٥ - "المطبعة الأميرية" - الباب الثاني - مصاريف عمومية - اعتماد قدره ١٠٥٤٤ ج.م في البند ٢ "تشغيل مطبوعات المصالح" وخصص هذا الاعتماد لطبوعات البرلمان سنة ١٩٣٤ ج.م ٣٥٤٤ ج.م لطبوعات ٧٠٠٠ ج.م للأجور ثم خمسم مبلغ مساوله من جملة اعتمادات البند بصفته مبلغا منظورا تحصيله من تأدية خدمات البرلمان .

ولما كانت البيانات التي لدى وزارة المالية تدل على أن المبالغ المتوقع تحصيلها من البرلمان في السنة المالية الحاضرة ستكون قاصرة على ٢٥٤٤ ج.م فالوزارة تصرح بفتح اعتماد بالفرق أي ٨٠٠٠ ج.م لتسوية التجاوز .

وتذكر الوزارة بهذا الصدد أن المطبعة الأميرية تتابع انعامات اللازمة في أوائل السنة المالية ، وأن الحال قد أبغوا في الخدمة مدة غياب البرلمان لاجتناب زيادة الماطلين . هذا ما أدى الى التجاوز المشار إليه مع العلم بأن المطبعة الأميرية تستعمل على إقاص مصاريف الأجور بالاستثناء شيئا فشيئا عن الحال الزائدين على الحاجة . وقد روى الأمر في مشروع ميزانية السنة المقبلة ، وأن الوزارة ستنتظر في تخفيض الكميات المعتاد شراؤها من انعامات لأعمال البرلمان بحيث تخفض مصروفاتها بدون تعطيلها .

والجنة توافق على هذا الطلب وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للترك بمقراره توطئة لمرضه على البرلمان .

ورفقة هذا مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

اسماعيل صدق

وقد ورد بمذكرة اللجنة المالية سائلة الذكر "أن المطبعة الأميرية تتابع انعامات اللازمة في أوائل السنة المالية وأن الحال قد أبغوا في الخدمة مدة غياب البرلمان لاجتناب زيادة الماطلين وأن هذا هو الذي أدى إلى التجاوز المشار إليه مع العلم بأن المطبعة الأميرية تستعمل على إقاص الأجور بالاستثناء شيئا فشيئا عن الحال الزائدين على الحاجة وأنه قد روى الأمر في مشروع الميزانية وأن الوزارة ستنتظر في تخفيض الكميات المعتاد شراؤها من انعامات لأعمال البرلمان بحيث تخفض مصروفاتها بدون تعطيلها".

وترى اللجنة في هذا الصدد أن تلتفت نظر وزارة المالية إلى اتباع سياسة تشغيل الحال بطريقة التناوب بمعنى تشغيل جزء منهم في بعض أيام الأسبوع وإلجزه الباقي في البعض الآخر منها وبذلك يمكن إجراء اقتصاد يذكر وملافاة حصول تجاوزات في اعتمادات البند .

وقد فهمت اللجنة من حضرة مندوب وزارة المالية أن هذه الطريقة متبعة في مصلحة التنظيم . وحيداً لو أشارت الوزارة المذكورة بتبناها في باقي المصالح التي تستخدم عدداً كبيراً من الحال .

أما فيما يخص بالمهمات فقد ذكر حضرة مندوب وزارة المالية أن الوزارة أصدرت تعليماتها إلى المطبعة الأميرية بوجوب الاحتفاظ بالانعامات التي اشترت في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ في ذمة مطبوعات البرلمان ولم تستعمل في السنة المذكورة حتى يمكن الانتفاع بها في السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ على أن يقتصر الاعتماد اللازم لهذه الماشترتات في الميزانية الحالية على قيمة الانعامات التي تكون قد استهلكت فعلا في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

بناء على ذلك رأت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على الاعتماد الإضافي المطلوب وعلى مشروع القانون المروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة

يوسف قضاوى

١٦ برنيس ١٩٣٢

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٨٠٠٠ ج.م

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ القسم ٦ "وزارة المالية" - الفرع ٥ "المطبعة الأميرية" الباب الثاني - مصاريف

كما أرت هناك تجاوزات مختلفة المقادير في البنود الأخرى المخصصة للصاريب السرية والثروة والإيجار والمياه والأثارة والتلفون والتلفاراف والأغذية وغيرها ترتبت على الأسباب نفسها . وقد بلغ التجاوز في كل البنود المشار إليها ١٢٥٠٠٠ ج.م. فلذا خص منه مبلغ ١٥٨٠٠ ج.م. وهو قيمة الوفرة المتظر حصوله في بعض البنود الأخرى في الفروع الثلاثة سالفة الذكر - يصبح التجاوز الحقيقي مبلغ ١٠٩٢٠٠ ج.م .

لكل هذه الأسباب رأيت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على الاعتادات الإضافية المطلوبة وعلى مشروع القانون المروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه .

رئيس اللجنة
يوسف قطاوى

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بفتح اعتادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

بمبلغ ١١٥٨٠٠ ج.م

مخن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٨ "وزارة الداخلية" الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" الباب الأول "ماهيات وأجرومرتبات") اعتداد إضافي بمبلغ ٦٦,٠٠٠ ج.م (ستة آلاف وسبعمائة جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع في اعتادات ذلك الباب .

ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول في ميزانية الفرع ٣ "الخفر" من القسم نفسه .

مادة ٢ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٨ "وزارة الداخلية" باب ٢ "مصاريب عمومية") اعتداد إضافي قدره ٨٣,٧٠٠ ج.م (ثمانية وثلاثون ألفا وسبعمائة جنيه) في الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" و ١٩,٨٠٠ ج.م (تسعة عشر ألفا ومائتا ستة جنيه) في الفرع ٢ "البوليس" و ٧٠٠ ج.م (مائة ألف وسبعمائة جنيه) في الفرع ٣ "الخفر" لتسوية التجاوز المتوقع في اعتادات ذلك الباب .

ويؤخذ هذه المبالغ من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة للسنة المالية المشار إليها .

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

ملحق رقم ٤٨

جلسة الاثنين ١٦ صفر سنة ١٣٥١

(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتادات إضافية بمبلغ ١١٥٨٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المحترم القراء محمودة مرى باشا) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب الخاص بفتح اعتادات إضافية في ميزانية القسم ٨ "وزارة الداخلية" للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ١١٥٨٠٠ ج.م منه ٦٦,٠٠٠ ج.م في الباب الأول "ماهيات وأجرومرتبات" و ١٠,٩٢٠ ج.م في الباب الثاني "مصاريب عمومية" لتسوية التجاوز المتوقع في اعتادات هذين البابين . على أن تؤخذ هذه المبالغ من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة للسنة المالية المشار إليها .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بمجلسها المنعقدتين ٨ و ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المذكور والمثبت نصها في نهاية هذا التقرير وسمعت بشأنه ملاحظات حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية فانضج لها أن يتجاوز في الباب الأول نشأ عن السنتين الآتيتين :

أولاً - نظرا للاعمال السككوية المهمة والشاقة التى استدعتها مصلحة العمل أثناء الانتقابات لمجلس النواب والشيوخ ومجالس المديرات ورجية الحكومة الشديدة في أن تسير بها سيراً مرضياً على قدر الاستطاعة مع المحافظة على الأمن والنظام قد اضطرت أن تزيد في عدد الموظفين الإداريين فأثارت ١٢ وظيفة مأمور ضبط منها ٩ في الدرجة الخامسة و ٣ في الدرجة السادسة ووفعت درجة ١٣ مأموراً من الدرجة الخامسة إلى الزاخرة ومنحت علاوات استثنائية إلى ٣٣١ موظفاً بالديوان العام والأقاليم والمخاضات

ثانياً - حسبت ماهيات الضباط المستودعين على الوفورات وقد كانت تحسب على ربط خاص في الميزانيات السابقة .

وقد أمتنع لجنة أن تعاد التجاوز في هذا الباب من ميزانية الديوان العام بوزارة الداخلية سيقابله وفر في اعتاد ميزانية الخفر .

أما فيما يخص بالتجاوز في الباب الثاني من الفروع الثلاثة وهي ديوان العموم والبوليس والخفر فسيببه أكبر حركة التفتلات الكثيرة السرية لرجال الإدارة والضباط والجنود التى تطلبها المحافظة على الأمن العام والنظام في أنحاء البلاد كما سبق البيان .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بمخت وزارة الداخلية حالة اعتادات ميزانيتها من السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ في مختلف أبوابها مع مراعاة الاعتادات الإضافية والتجاوز في بند المصروفات السرية الذي أقره مجلس الوزراء في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ فأتضح أن الحالة مستقرها يأتي :

الديوان العام	البوليس	الخفر
الباب الأول تجاوز ٢٠٠ ج ١٠٠٠ ...	١٠٠٠٠ وفر	١٩٠٠٠ وفر
الباب الثاني تجاوز ٨٣٧٠٠ ج ٢٠٠ ...	تجاوز ١٩٨٠٠	تجاوز ٥٧٠٠
الباب الثالث وفر ١٠٠ ج ٢٠٠ ...	—	—

فيكون مجموع التجاوزات ١١٥٨٠٠ ج ١١٥٨٠٠ ومجموع الوفرة ٣٣٠٠٠ ج ٣٣٠٠٠ أي أن صافي التجاوز هو نحو ٨٣٧٠٠ ج ٢٠٠ منه ٨٩٦٠٠ ج ٢٠٠ في بند مصاريف الانتقال وبند السفر وهذه الزيادة ترجع بصفة خاصة إلى الانتقالات الكثيرة والمأموريات التي أوجبتها أعمال الانتخابات العامة للبلديات ومجالس المديرية وكذلك إلى التقلبات المترتبة على الحركة الإدارية التي أقرها مجلس الوزراء في أغسطس سنة ١٩٣١

وربقة هذا بيان تفصيلي لأهم بنود الباب الثاني المتوقع تجاوز اعتاداتها مع بيان الوفرة المتوقع في البنود الأخرى .
بناء على ما تقدم تقترح وزارة المالية :

أولاً — الترخيص في تجاوز اعتادات الباب الأول من ميزانية الديوان العام لوزارة الداخلية بمبلغ ١٠٠ ج ٢٠٠ مقابل وفرة اعتادات ميزانية الخفر .

ثانياً — الترخيص في تجاوز اعتادات الباب الثاني من ميزانية الديوان العام والبوليس والخفر خصما من وفورات مجموع اعتادات الباب الثاني بميزانية الدولة .

واللجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تتصرف برفق الأمر إلى مجلس الوزراء لتكتم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

وربقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض

القاهرة في ١٩٣٢
الرئيس
إسماعيل صدقي

بيان أهم بنود الباب الثاني من ميزانية القسم ٨ "وزارة الداخلية" فرع ١ "ديوان العموم" وفرع ٣ "البوليس" وفرع ٣ "الخفر" التي يتوقع حصول تجاوز أو وفرة في اعتاداتها للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢

فرع ١ — ديوان العموم

قيمة التجاوز	قيمة الوفرة
بند ٢ — مصاريف انتقال وبند سفر ونقل .	٢٨٠٠٠ ج ٢٠٠
بند ١١ — مصاريف شربة .	١٥٧٠٠ ج ٢٠٠
بند ١٢ — مصاريف سرية .	٣٩٠٠٠ ج ٢٠٠
بند ٣٥ — مصاريف انتقال وبند سفر ونقل (الأقاليم والمحافظة) .	١٥٠٠٠ ج ٢٠٠
بند ٣٦ — إحصار مياه وإنارة وكسح (الأقاليم والمحافظة) .	١٩٠٠ ج ٢٠٠
بند ٣٧ — التليفون والتلفونات (الأقاليم والمحافظة) .	١٩٠٠ ج ٢٠٠
بند ٤ — علق (الديوان العام) .	١٥٠٠ ج ٢٠٠
بند ١٦ — أغذية (ملوسة البوليس) .	٦٠٠ ج ٢٠٠
٨٥٨٠٠ ج ٢٠٠	٢١٠٠ ج ٢٠٠

فرع ٢ — البوليس

قيمة التجاوز	قيمة الوفرة
بند ٢ — مصاريف انتقال وبند سفر ونقل .	٢٥٠٠٠ ج ٢٠٠
بند ٤ — أغذية .	٢٥٠٠ ج ٢٠٠
بند ٩ — مصاريف شربة .	٣٧٠٠ ج ٢٠٠
بند ٣ — ملابس وتجهيزات وذخائر .	٨٠٠٠ ج ٢٠٠
بند ٧ — طبق ومشترى ركاب .	٣٣٠٠ ج ٢٠٠
بند ١١ — صيانة المباني .	٢٠٠ ج ٢٠٠
٣١٢٠٠ ج ٢٠٠	١١٤٠٠ ج ٢٠٠

فرع ٣ — الخفر

قيمة التجاوز	قيمة الوفرة
بند ٢ — مصاريف انتقال وبند سفر ونقل .	٨٠٠٠ ج ٢٠٠
بند ٣ — ملابس وتجهيزات وذخائر .	١٠٠٠ ج ٢٠٠
بند ٥ — مكافآت .	١٣٠٠ ج ٢٠٠
٨٠٠٠ ج ٢٠٠	٢٣٠٠ ج ٢٠٠
١٢٥٠٠٠ ج ٢٠٠	١٥٨٠٠ ج ٢٠٠

صافي التجاوز في اعتادات الباب الثاني . ١٠٩٢٠٠ ج ٢٠٠

لذلك رأت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على الاعتماد الإضافي المطلوب
وعلى مشروع القانون المزمع بالهيئة التي أقرها مجلس النواب وترى
من المجلس الموافقة عليه

رئيس اللجنة
يوسف قطاوى

٦ يونيو سنة ١٩٣٢

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٥٠٠ ج.م في ميزانية السنة

المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ القسم ١٠
"وزارة الخزانة" - الفرع ٣ "المحاكم المختلفة (قسم القضاء)" - الباب الثاني
"مصاريف عمومية" اعتماد إضافي بمبلغ ٢١٥٠٠ ج.م (واحد وعشرين
ألفاً وخمسمائة جنيه) لتسوية التجاوز في بعض بنود الباب المشار إليه .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثاني من ميزانية الدولة للسنة
المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والخزانة تنفيذ هذا القانون كل منهما
فياً ينصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تبين من بحث حالة الاعتمادات في ميزانية المحاكم المختلفة (قسم القضاء)
لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أن اعتمادات الباب الثاني لا تكفى للصروفات المقدرة
لغاية آخر السنة المالية وأن التوقع تجاوز تلك الاعتمادات بمبلغ ٢٢٠٠ ج.م
منه ٢٢٠٠ ج.م في البند ٢ "مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل" ٢٠٠ ج.م
في البند ٩ "مصاريف ترقية" ٢٠٠ ج.م في البند ١١ "أجر نسخ" .

ولما كان هناك وفر في اعتمادات البنود الأخرى من الباب نفسه يقدر
بمضيامة جنيه فيكون التجاوز الصافي ٢١٥٠٠ ج.م والمتوقع فتح اعتماد بهذا
المقدار على أن يؤخذ من وفورات الباب الثاني من مجموع ميزانية الدولة
إذا أن التوقع أن تبلغ تلك الوفورات ثمانمائة ألف جنيه .

ملحق رقم ٤٩

جلسة الاثنين ١٦ صفر سنة ١٣٥١

(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١,٥٠٠ ج.م في ميزانية
السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المقرر سفره الشيخ المحترم بقرب يابى بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون
الذى أقره مجلس النواب الخماس بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢١,٥٠٠ ج.م
في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ١٠ "وزارة الخزانة" -
الفرع ٣ "المحاكم المختلفة - قسم القضاء" - الباب الثاني - "مصاريف
عمومية") لتسوية التجاوز في بعض بنود الباب المشار إليه على أن
يؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثاني من ميزانية الدولة للسنة المالية
المذكورة .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المنعقدة في ٨ و ١٣ يونيو
سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء
مع مشروع القانون المذكور وألتمت نصها في نهاية هذا التقرير ومتمت بشأنه
ملاحظات حضرة مندوب وزارة المالية واتصل أحد أعضائها بالإدارة
القضائية للمحاكم المختلفة فأتضح للجنة أنه بسبب الأحوال المالية الحاضرة
كثرة التقاضي لدى المحاكم المختلفة فازداد عدد الأوراق المعلقة وتنقلت
المحضرين وأجور النسخ زيادة ظاهرة ، فقد زاد مدعها ٢٢,٤٦٦ ورقة
في السبعة الشهور الأولى من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ القضائية عن مثله
في السبعة الشهور الأولى من السنة التي قبلها ويخطر أن تصل هذه الزيادة
لغاية أبريل سنة ١٩٣٢ إلى ٣٦,٠٠٠ ورقة وأن هذا هو السبب في حصول
تجاوز في اعتمادات الباب الثاني قدر بمبلغ ٢٢,٠٠٠ ج.م منه ٢٢,٠٠٠ ج.م
في البند ٢ "مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل" ٢٠٠ ج.م في البند ٩
"مصاريف ترقية" و ٢٠٠ ج.م في البند ١١ "أجر نسخ" .

وقد اتضح أن هناك وفر في باقي بنود الباب الثاني قدره ٥٠٠ ج.م
فيكون صافي التجاوز بمبلغ ٢١,٥٠٠ ج.م وهو المطلوب بفتح اعتماد إضافي به .
وقد تبين للجنة أن المصاريف التي دعت إلى حصول هذا التجاوز
ستتزايد زيادة نفوقها في الرسوم التي تحصلها هذه المحاكم من تلك الأعمال
وتضاف إلى إيرادات الدولة . وقد بلغ حاصل منها لغاية يناير سنة ١٩٣٢
٧٩,٠٠٠ ج.م في حين أن المقدّر لإيراد هذا الباب في الميزانية من السنة
المالية بأجمها هو ٧٢,٠٠٠ ج.م فكون هناك زيادة قدرها ٧,٠٠٠ ج.م
بخلاف ما سيحصل من الإيراد في المدة الباقية من السنة المالية والتي
يمكن تقديره بما لا يقل عن ٢٠,٠٠٠ ج.م .

وقبلا على بيان هذه الاعتادات وأسبابها والأوقاف الخاصة بها :

أولا - الأوقاف الخيرية

١ - ظهر من عمل حساب المصرف لغاية فبراير سنة ١٩٣٢ على ميزانية الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣١ أن بعض أبواب المساهبات والأجور المرتبات والمعاشات الموصفة في الملحق المرافق لمشروع القانون في حاجة إلى اعتادات إضافية تبلغ ٢٨٦٠٠ ج. م لسد التجاوز المنظور حصوله بها لغاية آخر السنة المالية .

ويصبح سبب هذا التجاوز بالنسبة للمساهبات والأجور المرتبات إلى أن الوزارة سبق أن خفضت ١٠ في المائة من ربط جميع المساهبات المدرجة بميزانية السنة المذكورة على أمل أن تتوفر قيمة هذا التخفيض وقدره ٣٨,٩٤٩ ج. م من عدم شغل الوظائف التي تخلو في خلال السنة ولكنه لم يمكن تحقق الوفر المطلوب بأكمله إذ تبين أن المصرف في المساهبات سيتجاوز الربط بمبلغ ٢٨,١٠٠ ج. م .

على أن اللجنة لا ترى في هذا تجاوزا بالغنى الصحيح لأن ما صرف خصما على المساهبات لم يتجاوز في الواقع قيمة المساهبات الحقيقية الواجب صرفها وإنما يتجاوز قيمة الربط بعد التخفيض وقد تبين أن ما خفض كان أكبرها أمكن للوزارة وفرة .

وإذا استأملت قيمة التجاوز من المبلغ الذي سبق تخفيضه من المساهبات وهو ٣٨,٩٤٩ ج. م يكون هناك وفر قدره ١٠,٨٤٩ ج. م وهو ما أمكن للوزارة اقتصاده .

أما الزيادة في باب المعاشات فتربح إلى وفاة بعض الموظفين في بحر السنة واضطرار الوزارة لعصر المكافأة المستحقة لورثتهم .

٢ - قدر في ميزانية سنة ١٩٣١ المالية مبلغ ٩٠٠٠ ج. م للمصاريف القضائية (بند ٧ - باب ٢ - "مصاريف عمومية" - فرع ١ - "دروان الصوم" - قسم ١ "الإدارة العمومية") وقد نفذ هذا المبلغ - كما قالت الوزارة في مذكرة المخوطة في أول مارس سنة ١٩٣٢ - لكثرة الرسوم المخصوصة بالحكم بسبب توقيع المحجزات القضائية ورفع الدعاوى على المستأجرين بمناسبة الحالة الحاضرة . فلهذه الحالة الاستثنائية ولاضطراب الوزارة لدفع تعويضات قضائية في بحر السنة يبلغ مقدارها ٣٠٠٠ ج. م تقريبا ينتظر حصول تجاوز في الربط بمبلغ ٧٠٠٠ ج. م .

وتلاحظ اللجنة أن هذا المبلغ يزيد على أصل الربط بألف جنيه ويبلغ مجموع الربط والاعتاد ما ١٣,٠٠٠ ج. م وهو مبلغ جسيم إلا أنه مع ذلك ينقص عما صرف في هذا البند في سنة ١٩٣٠ بمبلغ ٤٥٩٩ ج. م .

وتذكر اللجنة بهذه المناسبة أنها درست موضوع المصاريف القضائية عند بحث الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المالية (وقد نظر في هذه الدورة) تبين لها أن سبب كثرة هذه الرسوم هو إلغاء قانون الجزر الامتياز الذي كان يسمح للوزارة أن تحجز إداريا فاضطرت بعد إلغاءه

ويرجع التجاوز المشار إليه إلى الزيادة في الأوراق الملونة وفي تغلات المحضرين بسبب الأحوال المالية الحاضرة مع العلم بأن الرسوم التي تحصلها الحاكم عن المصاريف المذكورة تضاف إلى إيرادات العولة وأن ما حصل منها لغاية يناير سنة ١٩٣٢ يبلغ ٧٩٠٠ ج. م في حين أن مصروفات السنة بإكملها تقدر بمبلغ ٩٦٠٠ ج. م .

واللجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكم بأقراره وتوطئة لرضه على البرلمان .

ورفقة هذا مشروع مرسوم مشروع القانون اللازم لهذا الغرض ٦

القاهرة : ٤ أبريل سنة ١٩٣٢

الرئيس
إسماعيل صدق

ملحق رقم ٥٠

جلسة الاثنين ١٦ صفر سنة ١٣٥١

٢٠ يونيو سنة (١٩٣٢)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتادات

إضافية في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

المالية بمبلغ ٥٧١٢٥ ج. م

(المقرر حضرة الشيخ عبد الرحمن رضا باشا)

أحال المجلس على لجنة الأوقاف في ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتادات إضافية بمبلغ ٥٧١٢٥ ج. م في ميزانية وزارة الأوقاف (الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين والأوقاف الأهلية) لسنة ١٩٣١ المالية على أن يتحسب ما هو خاص منها بالأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين من وغورات باقي أبواب المصروفات وأن يؤخذ الاعتاد الخاص بالأوقاف الأهلية من زيادة إيراداتها على مصروفاتها .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعها يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢ واظلمت على المذكرات التي رعتها الوزارة إلى مجلس الأوقاف الأعل عن هذه الاعتادات (وصور هذه المذكرات ملحقة بالتقرير) وصحت البيانات التي أدلى بها حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأوقاف فحين لما أن بعض أبواب المصروفات في الأوقاف المنتظفة في حاجة إلى اعتادات إضافية لسد التجاوز المنظور حصوله بها حتى آخر السنة المالية .

اللازم للصرف على هذه الأطنان حتى نهاية السنة المالية (بعد استبعاد مبلغ الأتقى جنبه المدرج بالميزانية) هو ١٤٠,٢٥ ج. م. وسيحتسب هذا المبلغ من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصروفاتها .

يتبين مما تقدم أن مجموع الاعتادات المطلوبة هو ٥٧,١٢٥ ج. م. وقد تبينت الأسباب المبررة لها ووافق عليها مجلس الأوقاف الأعلى بمجلسي ٢٠ مارس و ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢ كما وافق عليها مجلس النواب بمجلس ٧ يونيو سنة ١٩٣٢

لذلك ترى اللجنة الموافقة عليها وعلى مشروع القانون الخاص بفتح هذه الاعتادات بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب ٦

رئيس اللجنة
عبد الأحدى الظواهري

مشروع قانون

بفتح اعتادات إضافية بمبلغ ٥٧,١٢٥ ج. م في ميزانية وزارة الأوقاف
لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف النظرية) اعتداد إضافي بمبلغ ٤١,١٠٠ ج. م. لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموصفة بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويحتسب هذا الاعتداد من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٢ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (أوقاف الحرمين الشريفين) اعتداد إضافي بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م. لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب الميزانية الموصفة بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويحتسب هذا الاعتداد من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٣ - يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الأهلية) اعتداد إضافي بمبلغ ١٤٠,٢٥ ج. م. لسد التجاوز المنظور حصوله في الباب الثالث (مصاريف الأطنان) والموضح بالجدول المرافق لهذا القانون . ويؤخذ هذا الاعتداد من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصروفاتها .

مادة ٤ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

فأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

إن اتخاذ الإجراءات القضائية ضد المستأجرين وفي هذه الإجراءات ما يكفلها وبكفل المستأجرين مصاريف طائلة وقد قالت الوزارة إنها حددت مشروع قانون يبيح لها أن تحجز إداريا على مستأجرها وبذلك يمكن توفير مبلغ كبير من المصاريف القضائية .

٣ - أدرج بميزانية سنة ١٩٣١ مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م. للصرف على الأطنان التي يحصل عليها مستأجرها (باب ٣) - "أعمال جديدة" - فرع ٢ - "مصاريف أطنان المؤجرة والمترعة" - قسم ٣ - "مصروفات الأطنان الموقوفة" وكانت هذه الأطنان مقدرة بألف فدان تقريبا ولكن تبين أن الأطنان التي تخلفت عن التأجير نظرا للظروف المالية الحاضرة بلغت ٣,١٢٤ فدانا اضطرت الوزارة لزراعتها على الذمة وقالت الوزارة في مذكرتها المؤرخة في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ إن ما يتكفله الفدان الواحد في السنة من نوفمبر سنة ١٩٣١ لغاية أبريل سنة ١٩٣٢ هو جنيهاً و ٥٠٠ مليم تقريبا فيكون المبلغ اللازم للصرف على هذه الأطنان حتى نهاية السنة المالية (علاوة على مبلغ الأتقى جنبه المدرج بالميزانية) هو ٥٠,٠٠٠ ج. م. .

ويتبين مما تقدم أن مجموع المبالغ المطلوب اعتدادها لسد التجاوز في ميزانية الأوقاف النظرية لسنة ١٩٣١ المالية هو ٤١,١٠٠ ج. م. ستؤخذ من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى .

ثانياً - أوقاف الحرمين الشريفين

ورد في مذكرة الوزارة المؤرخة في ٣ أبريل سنة ١٩٣٢ أنه ينظر حصول تجاوز في مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م. منها ألق جنبه للباب الثاني (مصاريف الأماكن) وألق جنبه للباب الخامس (مصاريف قضائية ومتعة) أن على احتسب المبلغ المذكور من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى .

وسبب هذا التجاوز هو أن المبلغ المقرر لتزيمات الأماكن التابعة للحرمين لم يكف للصرف منه على أعمال لم تكن منظورة عند وضع الميزانية وكذلك لمبلغ المقرر للمصاريف القضائية لم يكف أيضا لسداد الرسوم القضائية الخسومة بالمحاكم .

ثالثاً - الأوقاف الأهلية

أدرج بميزانية الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣١ مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م. للصرف على زراعة الأطنان التي يحصل عليها مستأجرها (بند ٣ - "أعمال جديدة" - باب ٣ - "مصاريف الأطنان") ولكن تبين بعد ذلك أن الأطنان التي تخلفت عن التأجير بلغت سداً لم يكن في الحسبان بسبب الأزمة المالية الحاضرة فقد بلغ مجموع هذه الأطنان ٦٤١٠ من الأفدنة فاضطرت الوزارة إلى زراعتها لحساب أوقافها . ويبلغ تكاليف الفدان الواحد في السنة من نوفمبر سنة ١٩٣١ إلى نهاية السنة المالية جنيهاً و ٥٠٠ مليم تقريبا فيكون المبلغ

المذكورة . ويرجع سبب التجاوز بالنسبة للمهايات والأجرو المرتبات إلى أن الوزارة كانت خفضت عشرة في المائة من ربط جميع المهايات المدرجة بميزانية السنة المذكورة وبمجموع ذلك مبلغ ٣٨,٩٤٩ ج. م. أملا في توفير هذه النسبة في بحر السنة من عدم إشغال الوظائف التي تخلف في خلال السنة . ومع اتباع الوزارة هذه القاعدة لم يمكن تنفيذ الوفر المطلوب بأكمله . وبالنسبة إلى زيادة باب المعاشات فيرجع إلى وفاة بعض الموظفين في بحر السنة واضطرار الوزارة لصرف المكافآت المستحقة لورثتهم

كما أنه ينظر حصول تجاوز في مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين قيمة ألف جنيه للباب الثاني "مصاريف الأماكن" وألف جنيه للباب الخامس "مصاريف قضائية ومتنوعة" والسبب هو أن المبلغ المقرر لتزيمات الأماكن التابعة للحرمين لم ينفد للصرف على أعمال لم تكن منظورة عند وضع الميزانية والمبلغ المقرر للمصاريف القضائية لعدم كفايته لحجم الرسوم القضائية المخصوصة بالمحاكم .

بناء عليه : نضع هذه المذكرة رجاء الموافقة على فتح اعتماد إضافي على ميزانية سنة ١٩٣١ المالية بمبلغ ٣٠,٦٠٠ ج. م. ، من ذلك مبلغ ٢٨,٦٠٠ ج. م. للأوقاف الخيرية و ٢,٠٠٠ ج. م. لأوقاف الحرمين الشريفين كما هو مفصل في الجدول المرفق لهذا ، على أن يحسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى ما

٢ أبريل سنة ١٩٣٢

وزير الأوقاف

ختم

بجلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢ وافق المجلس على فتح اعتماد إضافي على ميزانية سنة ١٩٣١ المالية بمبلغ ٣٠,٦٠٠ ج. م. ، من ذلك مبلغ ٢٨,٦٠٠ ج. م. للأوقاف الخيرية و ٢,٠٠٠ ج. م. لأوقاف الحرمين الشريفين كما هو مفصل في الجدول المرفق لهذه ، على أن يحسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى كما طلب بها ما

رئيس المجلس

ختم

صورة مذكرة مرفوعة للمجلس الأعلى

مرحط بميزانية سنة ١٩٣١ المالية بقسم ١ - "الإدارة العمومية" فرع ١ - "ديوان العموم" باب ٢ - "مصاريف عمومية" بند ٢ - "مصاريف قضائية" مبلغ ٣٠,٦٠٠ ج. م. وحيث إن هذا المبلغ قد نفذ لكثرة الرسوم القضائية المخصوصة بالمحاكم بسبب توقيع الجهورات القضائية على المستأجرين بمناسبة الحسالة الحاضرة والأضطرار لدفع تعويضات قضائية في بحر السنة يبلغ مقدارها نحو ٢,٠٠٠ ج. م. تقريبا . وبما أنه منظور تجاوز الربط بمقدار ٧,٠٠٠ ج. م. .

جدول

بيان أبواب الميزانية المطلوب فتح اعتمادات إضافية عليها

لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية

١ - الأوقاف الخيرية

المبلغ

جنيه

قسم ١ - الإدارة العمومية .	
فرع ١ - ديوان العموم .	
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .	٩٥٠٠
باب ٢ - مصاريف عمومية .	٧٠٠٠
فرع ٢ - المأمورات باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .	٥٥٠٠
قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين .	٥٠٠
قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة فرع ٢ - مصاريف الأطنان باب ٣ - أعمال جديدة .	٥٥٠٠
قسم ٤ - فرع ١ - المدارس باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .	٩٠٠
قسم ٥ - المساجد باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .	١٢٥٠٠
جملة الأوقاف الخيرية .	٤١١٠٠

٢ - أوقاف الحرمين الشريفين

باب ٢ - مصاريف الأماكن .	١٠٠٠
باب ٥ - مصاريف قضائية ومتنوعة .	١٠٠٠
جملة أوقاف الحرمين .	٣٠٠٠

الأوقاف الأهلية

باب ٣ - مصاريف الأطنان بند ٣ أعمال جديدة .	١٤٠٢٥
جملة عمومية .	٥٧١٢٥

صور المذكرات

صورة مذكرة مرفوعة للمجلس الأعلى

بمحل حساب المنصرف لغاية شهر فبراير سنة ١٩٣٢ على ميزانية الأوقاف الخيرية ظهر أن بعض أبواب المهايات والأجرو المرتبات والمعاشات يلزم لها اعتمادات إضافية لسد التجاوز للمنظور حصوله بها حتى آخر السنة المالية

صورة مذكرة مرفوعة للمجلس الأعلى

مدرج بميزانية سنة ١٩٣١ المالية (الأوقاف الأهلية) ضمن الأعمال الجديدة بـ ٣ — "مصاريف الأفيان" مبلغ ٢٠٠ ج. م. للصرف على الأفيان التي يحتمل عدم تأجيرها ، وحيث إن الأفيان التي تخلفت من التأجير بلغ مقدارها ١٠٠٠ ج. م. من الأضدية بمجهات متمدة بفروع الوزارة فاضطرت الوزارة لزراعتها لحساب أوقافها وكان يتظر تأجيرها بعد الزراعة ولكن لم يتم ذلك لأحجام المستأجرين عن التأجير بسبب الأزمة المالية .

وبما أن ما يتكفله القندان الواحد في السنة لغاية أبريل سنة ١٩٣٣ هو جنينان و ٥٠٠ مليم تقريباً فيكون المبلغ اللازم للصرف على هذه الأفيان حتى نهاية السنة المالية الحاضرة (بعد استبعاد مبلغ الأفيان الجنيه المدرج بالميزانية) هو ١٤٠٢٥ ج. م. —

فنفذ هذه المذكرة وجه الموافقة على فتح اعتماد إضافي على ميزانية الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣١ المالية بمبلغ ١٤٠٢٥ ج. م. لباب ٣ — "مصاريف الأفيان" بند ٣ — "أعمال جديدة" (لصرف على الأفيان التي يحتمل عدم تأجيرها) على أن يحسب هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصروفاتها كما طلب بالذكرة ٥

وزير الأوقاف

١٠ أبريل سنة ١٩٣٢

بجلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢ وافق المجلس على فتح اعتماد إضافي على ميزانية الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣١ المالية بمبلغ ١٤٠٢٥ ج. م. لباب ٣ — "مصاريف الأفيان" بند ٣ — "أعمال جديدة" (لصرف على الأفيان التي يحتمل عدم تأجيرها) على أن يحسب هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصروفاتها كما طلب بالذكرة ٥

رئيس المجلس

ملحق رقم ٥١

جلسة الاثنين ١٦ صفر سنة ١٣٥١

(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف

لسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية

(المقرر حصره الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا)

القسم الأول — الإيرادات

أحال المجلس على لجنة الأوقاف في ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية (القسم الأول — الإيرادات) فنظرت اللجنة في جلسيتها الثلاثين عقدت في ١٤ و ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣ وقد حضر الجلسة الأولى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأوقاف و انتهت اللجنة من بحثه إلى ما يأتي :

فنفذ هذه المذكرة وجه الموافقة على فتح اعتماد إضافي على ميزانية الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣١ المالية بمبلغ ٧٠٠٠ ج. م. (سبعة آلاف جنيه) لبند المصاريف القضائية على أن يحسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى ٥

وزير الأوقاف

أول مارس سنة ١٩٣٢

بجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ وافق المجلس على فتح اعتماد إضافي على ميزانية الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣١ المالية بمبلغ ٧٠٠٠ ج. م. لبند المصاريف القضائية على أن يحسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى كما طلب بالذكرة ٥

رئيس المجلس

صورة مذكرة مرفوعة للمجلس الأعلى

مدرج بميزانية سنة ١٩٣١ المالية مبلغ ٢٠٠ ج. م. للصرف على الأفيان التي يحتمل عدم تأجيرها وكان مقدارها نحو ١٠٠٠ فدنان تقريباً ، ولكن نظرا لظروف المالية الحالية قد تخلف من التأجير مقدار من الأفيان أزيد مما كان مقدراً حيث بلغ مقدارها ٣٠١٤ فدناناً وبما أن ما يتكفله القندان الواحد في السنة من نوفمبر سنة ١٩٣١ لغاية أبريل سنة ١٩٣٣ هو جنينان و ٥٠٠ مليم تقريباً فيكون المبلغ اللازم للصرف على هذه الأفيان حتى نهاية السنة المالية الحاضرة علاوة على مبلغ الأفيان الجنيه المدرج بالميزانية هو ٥٠٠ ج. م. —

فنفذ هذه المذكرة وجه الموافقة على فتح اعتماد إضافي على ميزانية الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣١ المالية بمبلغ ٥٠٠ ج. م. قسم ٣ — "مصرفات الأفيان الموقوفة" فرع ٢ — "مصاريف الأفيان المؤجرة والمتزعة" باب ٣ — "أعمال جديدة" (لصرف على الأفيان التي يحتمل عدم تأجيرها) على أن يحسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى ٥

وزير الأوقاف

٢٠ مارس سنة ١٩٣٢

بجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ وافق المجلس على فتح اعتماد إضافي على ميزانية الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣١ المالية بمبلغ ٥٠٠ ج. م. قسم ٣ — "مصرفات الأفيان الموقوفة" فرع ٢ — "مصاريف الأفيان المؤجرة والمتزعة" باب ٣ — "أعمال جديدة" (لصرف على الأفيان التي يحتمل عدم تأجيرها) على أن يحسب هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى كما طلب بالذكرة ٥

رئيس المجلس

مقدمة

رأت لجنة المالية مجلس النواب في هذه السنة أن تبدأ بدراسة مصروفات الدولة قبل إيراداتها خلافا لما جرى عليه المصلحون قبل فقد كان المتبع أن تبحث إيرادات الدولة أولا ثم المصروفات ثانيا .

وبينت اللجنة في تقريرها سبب المدول عن هذه الخطة فقالت إن دراسة المصروفات لكل وزارة على حدة يمكنها من أن تبدي رأيا فيها يجب حذفه منها أو تصديده أو إبقاؤه حتى إذا أتمت نظر المصروفات وتبينت ما يمكن تخفيضه منها أسكنها بحق أن تنظر في الإيرادات نظرة دقيقة وأن تشير وقتئذ بما تراه . فإذا ما وجدت وفورات تقبض من التخفيض أشارت بضمها إلى الاحتياطي العام أو بتخفيض بعض الضرائب بنسبتها أو أن تقترح على الحكومة القيام بأعمال جديدة بهذه الوفورات تعود على الثروة العامة بالفائدة . وقد أقرها مجلس النواب وجرى على ذلك مجلس الشيوخ .

وكانت تود اللجنة أن تسير على هذا المبدأ توحيدا لنظام دراسة الموازين في المجلسين ولكن لجنة الأوقاف بمجلس النواب بدأت يبحث الإيرادات أولا جريا على الخطة السابقة وقد نظرها مجلس النواب وأقر اعتبارات الإيرادات وأحالها إلى مجلس الشيوخ .

ولا يسع هذه اللجنة وقد نص الدستور في المادة ١٢٨ أن تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا كما نص في المادة ١٣٤ على أن تجري الأحكام الخاصة بميزانية الدولة على ميزانية وزارة الأوقاف لا يسع اللجنة بعد ذلك إلا أن تبدأ بمبحث الإيرادات التي نظرها مجلس النواب لأنها أول رجات النظر فيها إلا ما بعد تقرير المصروفات بمجلس النواب وورودها إلى مجلس الشيوخ فقد لا يتسع الوقت لذلك خصوصا وقد قرب موعد انتهاء الدورة البرلمانية .

الإيرادات

قدرت الإيرادات في مشروع الميزانية للأوقاف بخمسة مئة و٦٩٠,٦١٩ ج.م مقابل ٨٢١,٠٦٩ ج.م في سنة ١٩٣١ أي بنقص قدره ١٩٥,٤٥٠ ج.م وقد شمل هذا النقص جميع أبواب الإيرادات تقريبا ولكن معظمه في إعطارات الأطنان الزراعية - وهي أهم مورد للوزارة - فقد بلغ النقص فيها ٤٤٣,٤٤٣ ج.م عن السنة السابقة وكذلك نقصت رسوم الإدارة بمبلغ ١٩٨,١٣ ج.م تبعا لنقص إيرادات الأوقاف الأهلية وغيرها .

وقد بينت الوزارة في المذكرة التي قدمتها مشروع الميزانية أسباب هذا النقص وهي ترجع إلى الحالة الاقتصادية العامة في البلاد .

وإذا أضفنا هذا النقص إلى ما سبقه من نقص في تقديرات ميزانية سنة ١٩٣١ كان مجموعهما ٢٩٦,٢٥٤ ج.م . وتبلغ نسبة النقص في مجموع الإيرادات ميزانية سنة ١٩٣٠ : ٢٦ ٪ تقريبا وهذه النسبة هي - كما قالت الوزارة - بحق في مذكرة - نسبة من الأهمية بحيث يستطاع كل مطلع عليها أن يتصور حرج موقف وزارة الأوقاف وما تواجهه من الصعوبات في موازنة ميزانية .

وإن اللجنة تذكركم الشكر ما اتخذته الوزارة في سبيل معالجة هذه الحال مع حرصها على أن لا يؤدي هذا الموقف إلى الإضرار بأي نوع من أنواع البر المختلفة التي تقوم بها الوزارة والتي بعد بقاؤها من أنفع الأمور في هذه الأزمة الطاحنة .

وقد وزعت الإيرادات على سبعة أبواب :

الباب الأول

إيرادات عمومية (الإدارة)

قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ١٥٤,٥٥٦ ج.م بنقص ١٩٤,٩٩٨ ج.م عن المقتلما في العام الماضي .

ويشمل هذا الباب فصلين :

الأول - رسوم إدارة .

الثاني - متحصلات قضائية وتنوتة .

الفصل الأول

رسوم الإدارة

قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ٨٩,٣٥٦ ج.م بنقص ١٣,١٩٨ ج.م عن العام الماضي .

وهذه الرسوم موزعة على ثلاثة بنود وهي :

بند ١ - رسوم على إيرادات الأوقاف الأهلية :

قدرت بمبلغ ٧٩,٧٣٣ ج.م مقابل ٨٩,٠٥٠ ج.م في العام الماضي أي بنقص ٩,٣٢٧ ج.م وهذا النقص نتيجة لازمة لقلّة إيرادات هذه الأوقاف لأن هذه الرسوم تحصل بنسبة ١٠ ٪ من الإيرادات وقد نقصت هذه الإيرادات فلا بد أن تنقص الرسوم تبعا لها .

وقد بلغ عدد الأوقاف الأهلية التي دخلت في نظر الوزارة في السنة من أول مايو سنة ١٩٣٠ إلى أول مارس سنة ١٩٣١ : ١١٢ وقفا يتبعها من الأطنان ١٣,٦٢٣ فدانا ومن الأماكن ٢٢٤ مينا وقد خرج من نظر الوزارة في السنة المذكورة ١٧ وقفا يتبعها ٢٥٧٢ فدانا و٣٨٦ مكانا .

وتبلغ مساحة أطنان الأوقاف الأهلية التي تعمرها الوزارة في هذا العام ١١٣,٧٧٤ فدانا بزيادة ٧,٠٨٥ ج.م من الأقدنة على العام الماضي وقد كانت في سنة ١٩٢٤ : ٨٨,٩٠٣ ج.م من الأقدنة .

وهذه الزيادة المطروقة في إيراد إدارة الأوقاف إلى الوزارة دليل على حسن إدارة الوزارة لها وثقة الناس بها وهذا مما يدعو الوزارة إلى الاستقرار في مضاعفة العناية بأمر المستحقين وتوفير أسباب الراحة لهم .

الفصل الثاني

المتحصل من المصاريف القضائية ومتحصلات متنوعة

قدر لهذا الفصل في مشروع الميزانية مبلغ ٦٥,٢٠٠ ج. م. ينقص ٦٣٠٠ ج. م. وهو موزع على البنود الآتية :

	تقديرات		فرق	
	١٩٣٢	١٩٣١	زيادة	نقص
بند ٤ — متحصل من المصاريف القضائية	٤٠٠٠	٥,٠٠٠	—	١٠٠٠
بند ٥ — تبرعات زيارات الأعيان للمجاهدين	١٢٠٠	١,٥٠٠	—	٣٠٠
بند ٦ — متحصلات مختلفة	٦٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	—	٥٠٠٠
المجموع	٦٥,٢٠٠	٦١,٥٠٠	—	٣٦٠٠

وظاهر من هذا البيان أن معظم النقص في المتحصلات المختلفة وهي تشمل ما يحصل من غرامات التأخير وبديل الثقة وجزاءات الموظفين وعن استقاررات وغيرها .

الباب الثاني

المتحصل للمعاشات ومكافآت الموظفين

قدر له في مشروع الميزانية مبلغ ٢٢,٢٦١ ج. م. بزيادة ١,٣٣٨ ج. م. من العام الماضي على التفصيل الآتي :

	تقديرات		فرق	
	١٩٣٢	١٩٣١	زيادة	نقص
بند ١ — المستحق من معاشات المستفيدين	١٦,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١,٠٠٠	—
بند ٢ — إيرادات أعيان المعاشات	٦,٢٦١	٥,٩٢٢	٣٣٨	—
المجموع	٢٢,٢٦١	٢٠,٩٢٢	١,٣٣٨	—

وقد نشأت الزيادة في البند الأول من زيادة رسم الثقة الإضافي كانشأت الزيادة في البند الثاني من إضافة مبلغ ٤٨٢ ج. م. استحقها الوزارة مقابل أعمال تطهير وحراسة بعض المحاصيل — إلى إيرادات أعيان المعاشات التي تبلغ ٨٢٩ فدا .

أموال البذل :

للمستحقين في الأوقاف الأهلية أموال ناتجة من استبدال أعيان من تلك الأوقاف وقد بلغ مجموع أموال البذل إلى آخر أبريل سنة ١٩٣١ مبلغ ٣٣٣,٦٧٧ ج. م. تستمر منه مبلغ ٣٠٩,١٨٦ ج. م. فيما يأتي :

بجنيه
٢٤٣,٩١٥ في شراء أطيان .
٥١,٠٩٤ في شراء عمارات .
١٤,١٧٧ في عمارات يجري بناؤها .
٣٠٩,١٨٦

أما الباقي وقدره ٨٤,٥٠١ ج. م. فقد تبين من إجابة الوزارة أنه يتقسم إلى قسمين — الأول وقدره ٤٦,٣٧١ ج. م. يخص ثلاثة عشر وقفا لكل منها مبلغ يزيد على ألف جنيه وهو يسمح بمشتري عين مستقلة تستقل لحساب ولقنها .

والقسم الثاني — وقدره ٣٨,١٣٠ ج. م. يخص أوقافا عددها ٢٠٩ يتمذر استقلال استحقاق كل منها استغلا مستقلا ولهذا تفكر الوزارة في استئثار المبلغ بأكمله في شراء صفقة واحدة توزع قيمتها أسما على هذه الأوقاف بنسبة الاستحقاق .

بند ٢ — رسوم على إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين :

قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ٣,٩٢٦ ج. م. ينقص ٣١ ج. م. من العام الماضي .

بند ٣ — رسوم على إيرادات أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي :

قدرت في هذا العام بمبلغ ٥٧٠٧ ج. م. مقابل ٦٠٦٧ ج. م. في العام الماضي أي بنقص ٣٦٠ ج. م. .

وتلاحظ اللجنة أن الوزارة لم تدرج في مشروع ميزانية هذا العام رقبا مستقلا لرسوم إدارة الحراسات القضائية خلافا لما كان متبعا في الموازين السابقة وذلك لأنها أدخلت رسوم الإدارة المسحقة عليها ومقدارها ٣٧٠ ج. م. ضمن رسوم إدارة الأوقاف الأهلية لأن الحراسات الموجودة الآن بالوزارة على أوقاف أهلية .

وترى اللجنة — كما رأيت لجنة الأوقاف بمجلس النواب — أن تفصل رسوم إدارة الحراسات عن رسوم إدارة الأوقاف الأهلية. حتى يسهل بذلك مراجعة أرقام الإيرادات .

ومن الأطنان المؤجرة السالف بيانتها واحد وتلاثون ألف فدان مؤجرة إلى صغار المزارعين . ويسر اللجنة أن ترى الوزارة تعمل على التوسع في التأجير هؤلاء المزارعين الصغار تحقيقا لرغبة التي أبدتها البرلمان .

فقد بدأت الوزارة في التأجير لصغار المزارعين في سنة ١٩٢٤ بمشرة آلاف فدان على سبيل التجربة ثم توسعت تدريجيا حتى بلغ مقدار ما تؤجر في هذا العام واحدا وتلاثين ألف فدان كما تقدم وقد كانت نتيجة هذا التأجير — كما قال سعادة وكيل وزارة الأوقاف يجلس النواب — ارتفاعا في قيمة الايجار وزيادة في نسبة التحصيل وتحسينا للأرضى .

أما بقية بنود هذا الباب ففما زيادة تبلغ ٢٠,٥٨٢ ج. م. موزعة على الوجه الآتي :

أولا — زاد إيجار الأراضي الفضاء بمبلغ ٧٧٩ ج. م. بسبب تأجير أرض لم تكن مؤجرة في العام الماضي وزيادة أجرد بعض الأراضي المؤجرة .

ثانياً — في تقدير إيرادات الأحكار زيادة قدرها ٨٤٦ ج. م. على العام الماضي بسبب تصحيح بعض الأحكار .

وقد بلغ ما استبدل من الأحكار في المدة من مارس سنة ١٩٢٨ إلى مارس سنة ١٩٣٢ : ١٣٨٢ حركاً من مجموع الأحكار التابعة للأوقاف الخيرية وقدرها ٨٨,٦٨

وترجو اللجنة أن تعمل الوزارة على التخلص من هذه الأحكار بحدود ما تسمح لها به الظروف .

ثالثاً — زاد تقدير ثمن محصولات ما تزعمه الوزارة على تقدير العام الماضي بمبلغ ١٤,١٥٠ ج. م. وهذه الزيادة ناتجة من زيادة الأطنان التي اضطرت الوزارة لزيادة ثمنها على الزمة لتخلفها عن التأجير فقد كانت مساحة هذه الأطنان في السنة الماضية ٢,٥٩٣ فداناً وتبلغ في هذا العام ٤,٣٦٦ فداناً .

رابعاً — زادت الإيرادات المتنوعة مبلغ ٤,٨٥٧ ج. م. وتشمل هذه الإيرادات ضريبة التطوير والري وحراسة المحاصيل وأجرة خفر الماني الخ .

الباب الرابع

إيراد من أشغال مدرسة البنات

اقتصر في مشروع هذا العام على إيراد هذه المدرسة نظراً لاحتالة المدرسة الثانوية والمدارس الابتدائية التي كانت تدبرها وزارة الأوقاف وكان إيراداتها يدخل ضمن هذا الباب — إلى وزارة المعارف العمومية بناءً على الاتفاق الذي تم بين الوزارتين وموافقة البرلمان .

وقد قدرت إيرادات هذه المدرسة بمبلغ ٧٥٠٠ ج. م. مقابل ١٦٠٠ ج. م. في العام الماضي أي زيادة قدرها ٩٠٠ ج. م. .

الباب الثالث

إيرادات الأعيان الموقوفة

قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ٤٩٢,٦٣١ ج. م. مقابل ٥٣٢,١٥٥ ج. م. في العام الماضي أي بنقص ٣٩,٥٢٤ ج. م. .

وإيرادات هذا الباب موزعة على ستة بنود وهي :

نقص	فرق	تقديرات	
		١٩٣٢	١٩٣١
٥٦٧٥	جنيه	١٤٩,٧٧٢	١٥٥,٤٤٧
—	جنيه	١٢,٣٢١	١١,٩٠٢
٨٤٦	جنيه	١٢,٨٠٦	١١,٩٦٠
٥٤,٤٣١	جنيه	٣١٠,٥٥٥	٣١٥,٨٨٦
—	جنيه	٢٨,١٩٧	١٤,٠٤٧
—	جنيه	٢٧,٦٧٠	٢٢,٨١٣
٢٠,١٠٦	جنيه	٤٩٢,٦٣١	٥٣٢,١٥٥
٣٩,٥٢٤	جنيه	مافي النقص	

وظاهر من هذا الجدول أن أصل النقص في هذا الباب يبلغ ٦٠,١٠٦ ج. م. .

وهو قاصر على البندين الأول والرايع وهما البندان الخاصان بإيجارات المباني وإيجارات الأطنان الزراعية ، وذلك لحيوط إيجار الأطنان وقلة الإقبال على استئجارها مما حدا بالوزارة إلى زراعة بعضها على الزمة .

وتبلغ مساحة الأطنان المؤجرة في هذا العام ٤,٩٨٠٤ من الأقدنة بنقص ١١٧٣ فداناً منها في السنة الماضية ٤ ، وبمبلغ متوسط إيجار الفدان في السنة ٦ جنيهات و ٥١ ملياً وكان في العام الماضي ٦ جنيهات و ١٩٨ ملياً .

وقد تبينت اللجنة من المقارنة بين متوسط إيجار الفدان في الخمس السنين الأخيرة أنه أخذ في الارتفاع تدريجياً لاشتداد الأزمة — كما هو ظاهر من الجدول الآتي :

السنة	مساحة	المؤجرة	جدة الإيجار	متوسط إيجار الفدان
س	ط	م	جنيه	مليم
١٩٢٨	١١	٢٣	٥١,٧٦٥	٤٢٨,٦١٠
١٩٢٩	٧	٢٢	٥١,٢٦٧	٤٠٩,٠٥٥
١٩٣٠	٤	١٠	٥١,٦٣٠	٤٠٣,٤٨٢
١٩٣١	١٣	٢١	٥٠,٩٧٧	٣١٥,٩٨٦
١٩٣٢	—	٦	٤٩,٨٠٤	٢٦١,٥٥٥

ويتبين من هذا الجدول أن معظم النقص في إيرادات الأقطان الزراعية وتبلغ مساحة هذه الأقطان ١٣,٤٣١ فداناً .

وتلاحظ اللجنة أن نسبة النقص في إيرادات هذه الأوقاف لا تتجاوز ٠,٦٪ مما كانت عليه في السنة الماضية في حين أن نسبة النقص في إيرادات أقطان الوزارة الأخرى قد بلغت نحو ٣٠٪ . ولا شك أن ذلك يرجع إلى الإصلاحات التي تقوم الوزارة بإجرائها في أراضي هذا التفقيش والتي يفترض من ورائها زيادة إيراداته زيادة مطردة .

بناء على ما تقدم توافق اللجنة على أبواب الإيرادات وترجو من هيئة المجلس الموافقة على الاعتبارات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

بنية	
باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة) .	١٥٤,٥٥٦
باب ٢ - المتحصل لمعاشات ومكافآت الموظفين .	٢٢,٢٦١
باب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .	٤٩٢,٦٣١
باب ٤ - إيرادات من أشغال مدونة اليتامى .	٩,٥٠٠
باب ٥ - إيرادات من مرتبات مقررة وخيرات متوفرة .	٤٧,٦٧١
باب ٦ - المقرر من وزارة المالية لترسيم الآثار العربية .	٦,٥٠٠
باب ٧ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى .	٥٧,٧٠٠
الاجلة العمومية للإيرادات .	٧٨٢,٦٨٩

جلسة الثلاثاء غرة ربيع الأول سنة ١٣٥١

(٥ يولييه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية
(القسم الثانى - مصروفات الأوقاف الخيرية)

(المقرر حضرة الشيخ الحزم عبد الرحمن رضا باغا)

ملاحظات علمية

تبين من دراسة القسم الثانى الخاص بمصروفات الأوقاف الخيرية ومن المذكرة التي قدم بها مشروع الميزانية أن المصروفات قدرت في هذا العام بتخفيض قدره ١٠١,١٣٩ ج.م عن العام الماضى . ولقد واهت الوزارة

الباب الخامس

إيراد من مرتبات مقررة وخيرات متوفرة

قدر لهذا الباب في المشروع مبلغ ٤٧,٦٧١ ج.م بنقص ١٠,٥٠٠ ج.م عن العام الماضى ويشمل هذا الباب بتدوينهما :

بند ١ - مرتبات مبروطة بوزارة المالية وقدرها ١١,٩٧١ ج.م كما كانت في العام الماضى .

بند ٢ - مرتبات مقررة وخيرات متوفرة وقدرها ٣٥,٧٠٠ ج.م بنقص ١٠,٥٠٠ ج.م عن العام الماضى وتؤخذ هذه المرتبات من إيرادات أوقاف أهلية مشمولة بعضها بنظر الوزارة والبعض الآخر بنظر الغير ومن إيرادات الحرمين الشريفين .

وسبب النقص في هذه المرتبات يرجع إلى عجز إيرادات الأوقاف الأهلية المقررة عليها تلك المرتبات .

الباب السادس

المقرر من وزارة المالية لترسيم الآثار العربية

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٦,٥٠٠ ج.م مقابل ٨٠٠٠ ج.م في العام الماضى أى بنقص قدره ٢,٥٠٠ ج.م .

الباب السابع

أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى

قدرت إيرادات هذه الأوقاف في مشروع الميزانية بمبلغ ٥٧,٧٠٠ ج.م مقابل ٦٠,٦٧٠ ج.م في العام الماضى أى بنقص قدره ٣,٩٧٠ ج.م ويشمل هذا الباب خمسة بنود هي :

فرق	تقديرات		
نقص	زيادة	١٩٣١	١٩٣٢
بنية	بنية	بنية	بنية
٣٧	—	٩٥	٥٨
—	٥	٥٢	٥٧
٣١٢٦	—	٤٨٥٠٠	٤٥٣٧٤
—	١٣٦٣	٦٩٢٥٠	٨٢٢٨٨
١٨٠٥	—	٥٠٩٨	٣٢٩٢٣
٤٩٦٨	١٣٦٨	٦٠٦٧٠	٥٧٠٧٠
٣٦٠٠	—	—	—
سالى النقص	—	—	—

أما عن إدارة التعليم فقد كان من نتيجة بحث لجنة الموظفين العليا القومية لشؤون التعليم في وزارة الأوقاف مادل على وجوب تغيير اتجاه نظر الوزارة فيه وذلك بالحد من الاستمرار في إدارة مدارسها والاهتمام بتوسيع مدرسة البنات وقد أحييت المدارس الأولية والابتدائية والثانوية — ماعدا مدرسة قلين الابتدائية — إلى وزارة المعارف العمومية بناء على اتفاق الوزارتين وموافقة البرلمان .

أما مدرسة قلين الابتدائية التي رفضت وزارة المعارف قبولها لعدم حاجة مثل هذه المنطقة إلى مدارس ابتدائية فستحال على مجلس مديرية الغربية في شهر أكتوبر القادم .

وقد أصبح عمل وزارة الأوقاف في التعليم بعد ذلك مقصورا على إدارة مدرسة البنات التي يبيع منيع التعليم فيها بين التعليم النظري والعمل مما يؤهلهم لكسب قوتهم ويصلحهم قادرين على العمل . وقد اعتمدت الوزارة التوسع في هذا النوع من التعليم لزيادة انتفاع أبناء الفقراء والبنات .

على أن الوزارة رأت تحقيقا للغرض الذي ينشده الجميع من مساعدة النجباء من أبناء الفقراء على إتمام تعليمهم — أن تدرج في مشروع ميزانيتها مبلغ ٥٠٠٠٠ ر.م تقسمه سنويا إلى وزارة المعارف العمومية لمساعدة في تعليمهم جانا .

وبهذا النظام نقصت مصروفات هذا الفرع ٣٩١١٢ ج.م .
ويسر اللجنة أن تشير إلى عناية الوزارة بالقسم الخاص بالخيريات ويتبعه القسم الطبي والأمانات والصداقات .

ففيما يخص بالقسم الطبي وفروعه من مستشفيات وعيادات وتكايا وملاجئ لم تر الوزارة أن تلقى أبواب أي فرع من فروعها أو أن تنقص عدد من يتولون العمل فيه من الأطباء .

وقد أحسنت الوزارة بهذا التصرف المشكور فإن أعمال هذا القسم وفروعه من خير أعمال البر التي ينفع بها الفقراء .

وقد كان من بين فروع هذا القسم مصحة فؤاد بجلوان تلك المصحة التي أنشأتها الوزارة وبقلت في سبيل إنقاذها واختيار مكانها مجهودا كبيرا وفي إنقاذها وتأمينها نفقات طائلة حتى أصبحت تضارع في استمدادها أحسن مثيلاتها في البلاد الأجنبية .

وفي الحق أنها تعد آخر أعمال الوزارة وهي أول ما أنشئ من نوعها في القطر وقد أدت الوزارة بأقامتها خدمة كبرى للبلاد التي هي في حاجة ماسة إلى مثل هذه المصحة وإلى الاستمرار في توسيع دائرة عملها إلا أن الوزارة نظرا لحالة الاقتصاد العامة تخشى أن لا تاتونها ظروفها المالية على التثني في التوسع فيها بما تتطلبه حاجة البلاد لذلك اضطرت أمام الظروف المالية القاسية إلى أن تتفق مع الحكومة على أن تديرها وزارة الصحة العمومية وتمهيدا بالاتفاق طيبا وتحتى في توسيعها وزيادة الانتفاع بها . وهذا مما نشكر عليه الحكومة .

في هذا التقدير الحالة الاقتصادية العامة في البلاد وما كان لها من الأثر المحس في إيراداتها فقد نقص تقدير إيرادات هذا العام — كما تقدم في التقرير الخاص بالإيرادات بنسبة ٢٦٪ تقريبا من ميزانية سنة ١٩٣٠ .
وقد تناول التخفيض اعتادات الماهيات والمصروفات العمومية على الوجه الآتي :

الماهيات والأجر والمزريات :

قدرت في ميزانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ بتخفيض قدره عشرة في المائة وقد بلغت قيمة هذا التخفيض ٣٨٩٤٩ ج.م .

وكان اعتاد الوزارة في الوصول إلى اقتصاد هذا المبلغ على عدم شغل الوظائف الخالية والتي تخلو في خلال السنة ولا تدعو الحاجة القصوى إلى شغلها أو إلى التجميل بالتميين فيها . وقد حققت الوزارة هذا الغرض إلى حد ما . فقد تبين من تقرير هذه اللجنة عن الاعتادات الإضافية التي فتحت في ميزانية الوزارة لسنة ١٩٣١ أن مجموع ما أمكن للوزارة اقتصاده في هذا الباب بلغ ٨٩٤٦٠ ج.م . ولذلك اضطرت إلى فتح اعتاد يبلغ ٣٨٨١٠٠ ج.م . لسد التجاوز المنظور حصوله .

أما في مشروع ميزانية هذا العام فقد رأت الوزارة :

أولا — أن يكون ربط الماهيات على أساس الوجود فعلا .

ثانيا — حذف بعض الوظائف الخالية وعدم ربطها بالمع والبقاء بعضها للتذكّر لشغلها عند تحسن الحال لأهمية الوظائف المذكورة .

ثالثا — حذف بعض وظائف قليلة رأت إمكان الاستغناء عنها دون أن تتأثر حالة العمل .

وكانت نتيجة ذلك أن قدر ربط الماهيات والأجر والمزريات في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٨٩٤٣ ج.م . وهذا الزم يقل عما صرف فعلا في سنة ١٩٣٠ التي وضع حسابها الخاطئ بمبلغ ٣٨٨٤١ ج.م . أي بنسبة ١١٪ من مجموع الماهيات تقريبا .

وهذا التخفيض بعد استبعاد ماهيات موظفي قسم المدارس التي أحييت على وزارة المعارف وماهيات موظفي مصحة فؤاد التي أحييت على وزارة الصحة العمومية .

المصروفات العمومية :

قدرت المصروفات العمومية في مشروع الميزانية بتخفيض قدره ١٣٩٪ من مصروفات العام الماضي . وقد تناول التخفيض أبواب المصروفات جميعا عدا ماشيات الموظفين ومكالاتهم فقد روعي في تقديرها ما سيصرف فعلا .

كذلك اعتادات قسم المساجد فقد عتبت الوزارة عند بحثه بألا يسر بأي تخفيض يترتب عليه تعطيل في إقامة الشاكر الدينية أو إيقاف ما بدئ فيه من الأعمال الجديفة بالمساجد ولذلك لم يرد النقص في نفقات هذا القسم على ١١٪ .

ولا يغوت اللجنة قبل أن تنتقل إلى الباب الثاني أن تعبر عن ارتياحها إلى تصرف الوزارة في تخفيض ربط المساهيات في هذا العام فقد صرح معالي وزير الأوقاف مجلس النواب بـ "أن المساهيات تبلغ ٣٤٨,٩٤٣ ج.م. فإذا طرح منها مبالغ موزونة أقسام الخيرات وهي ١٢٠,٥٦١ ج.م. للساجد و ٢٣,٩٥٠ ج.م. للسننفيات و ٨,٧٨٢ ج.م. للتعليم و ٥,٨١٠ ج.م. لللاجئين والكأيا و مجموع ذلك ١٥٩,١٠٣ ج.م. تكون المساهيات الحقيقية للإدارة العامة لوزارة الأوقاف لا تزيد على ١٠٪ من الإيرادات التي تستغلها من ألاكها وأطيانها. ومن هذه المشرة في المسألة ٨٪ للزبائن والباقي لمصاريف أخرى.

الباب الثاني - مصاريف عمومية - وقدر لها ١٧,٢٣١ ج.م. بتخفيض ٣,٣٢٢ ج.م.

وبشمل هذا الباب خمسة عشر بنداً مبنية بالصفحة ٢٥ من مشروع الميزانية.

وتلاحظ اللجنة على بعض بنود هذا الباب ما يأتي :

أولاً - أدرج لمصاريف القضائية - بند ٢ - مبلغ ٤,٨٠٠ ج.م. وكان مقدراً لها في العام الماضي ٩,٠٠٠ ج.م. ثم أخيف إليها ٥,٧٠٠ ج.م. بإعتاد إضافي فبالت جلة المصرف في هذا البند ١٣,٧٠٠ ج.م. فيكون هناك تخفيض قدره ٨,٣٠٠ ج.م. ولكن من المحتمل أن يحصل تجاوز في الربط في خلال السنة نظراً لكثرة الرسوم التي تخصصها الحاكم ولا سبيل لتخفيف صبه هذه الرسوم إلا بالعدل عن إجراء الجزاء بالطريق القضائي واتباع طريق الجزاء الاتياري وقد تهتمت وزارة الأوقاف بمشروع قانون يبيع لها إجراء هذا الجزاء عن حاصلات المستأجرين وهو معروض الآن على اللجنة التشريعية بوزارة الحفانية .

ثانياً - أدرج لبند ٣ - مصاريف انتقال وبل سفرية - ٣,٢٥٠ ج.م. وهذا الربط وإن كان يقل عما قدر في العام الماضي بمبلغ ٨٠٠ ج.م. إلا أن اللجنة ترجع ذلك - نظراً لسحب الإيرادات - ضبط هذا النوع من المصروفات وحصر انتقالات الموظفين في أقل حدودها الممكنة .

ثالثاً - قدر لبند ١٤ - مصاريف ركائب لأعضاء المجلس الأعلى - مبلغ ١٠,٥٠٠ ج.م.

وقد رأى مجلس النواب - تخفيض هذا المبلغ إلى ٧٠٠ ج.م. بإعتاد أن حضرات الأعضاء من كبار الموظفين وأنهم يتقبلون بارتياح هذا التخفيض نظراً لحالة المالية الحاضرة .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

رابعاً - أدرج لمصاريف الثرية بند ١٦ مبلغ ٧١٢ ج.م. وطبقاً للتعاقد التي أقرها مجلس النواب بتخفيض هذا النوع من المصروفات بنسبة ٢٠٪ يتعين تخفيض هذا الربط إلى ٥٧٠ ج.م. ويتبع من هذا وفر قدره ١٤٢ ج.م.

ويصبح إعتاد هذا الباب بعد استبعاد التخفيض مبلغ ١٦,٣٣٩ ج.م. الباب الثالث - أعمال جديدة - وقدر لها مائة جنيه بتخفيض ٤٠٠ ج.م. عن العام الماضي وذلك لتجديد التركيبات الكهربائية بديوان الوزارة .

وقد كان مقدراً لهذه المصحة في ميزانية العام الماضي ٣٩,٣٠٠ ج.م. وبلغ ما اقتصد من نفقات التعم في هذا المبلغ ١٢,٠٠٠ ج.م. تكون جلة التخفيض في القسم الطبي ٣٨,٣٠٠ ج.م.

أما المبالغ المقررة للصدقات وقدرها ١٦,٠٠٠ ج.م. فلم يتناولها التخفيض ببناء ما رغبنا عن أن حالة الوزارة تتحوالى تناول كل أنواع المصروفات ولكنها رغبة في تخفيض الضائقة المالية التي اشتدت على كثير من الأسر والأفراد قد أقيمت الإعتاد من غير تخفيض .

المصروفات

قدرت مصروفات الأوقاف الخيرية في مشروع الميزانية بمبلغ ٥٥٤,٧٢٥ ج.م. مقابل ٨٢١,٠١٢ ج.م. في العام الماضي أى بتخفيض قدره ٢٦٥,٤٨٨ ج.م.

ولذا أخيف إلى هذا التخفيض مبلغ ٤١,١٠٠ ج.م. قيمة الإعتاد الإضافي بميزانية سنة ١٩٣١ بلغ مجموعه ١٣٦,٥٨٨ ج.م.

وقد وزعت المصروفات على ثمانية أقسام وهي :

- ١ - الإدارة العمومية .
- ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين .
- ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة .
- ٤ - المساجد والزوايا والأضرحة .
- ٥ - التعليم .
- ٦ - القسم الطبي .
- ٧ - إعانات ومزريات وصدقات .
- ٨ - أوقاف لتدوير اسماعيل بالوادي .

القسم الأول

مصروفات الإدارة العمومية

قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٠٩,٨٦٧ ج.م. بتخفيض ٢٦٧ ج.م. عن العام الماضي .

ويشمل هذا القسم فرعين :

الفرع الأول - ديوان العموم

قدرت مصروفات هذا الفرع بمبلغ ١١٣,٠٤٩ ج.م. وهي موزعة على ثلاثة أبواب :

الباب الأول - مالهيات وأجر ومزيتات - وقدرت بمبلغ ٩٥,٧١٨ ج.م. بتخفيض ٦٦٤ ج.م. عن العام الماضي .

وقد نشأ هذا التخفيض من حلف ٣٠ وظيفة أسكن الاستثناء عنها دون أن تاتر حالة العمل . منها سبع خارجة عن هيئة العمل .

الفرع الثالث - المأموريات

قدر لهذا الفرع ٩٦,٨١٨ ج.م. زيادة ٤,٣١٩ ج.م. على العام الماضي، ويتقسم إلى باين :

الباب الأول - ماهيات وأجور مرتبات - وقدرت بمبلغ ٨٠,٥٦٨ ج.م. زيادة ٩,٤٠٦ ج.م. على العام الماضي .

وهذه الزيادة ترجع إلى سببين :

الأول - أن ربط الماهيات في ميزانية سنة ١٩٣١ كان يتقص ١٠٪ عن حقيقتها على أمل توفير هذا المقدار من وقف التعيين في الوظائف التي تخلو . كما تهدم في الملاحظات العامة ثم اضطرت الوزارة - لعدم إمكان تحقق الفربا كله إلى فتح اعتماد إضافي لسد العجز .

أما في هذا العام فقد أدرجت الماهيات بحسب حقيقتها فكانت في الظاهر أنها أزيد منها في العام الماضي ولكنها في الواقع تقل عن ربط العام الماضي قبل تخفيضه المنشرة في المائة بمبلغ ١٧,٥٨ ج.م. .

الأمر الثاني - زيادة ثمان وظائف بالدرجات العائمة بسبب إنشاء ثلاث مأموريات جديدة فضت مصلحة العمل بإيجادها في بسا والقرشية والصواحي .

على أن مأمورية بيا كانت موجودة فيما مضى وألغيت ثم اضطرت الوزارة إلى إعادة إنشائها لأن مأمورية جى سوف كانت تشمل مديري جى سوف والقيام وتبهما مساحة كبيرة من الأطنان غرب البحر اليماني فكان من المتصور على مأمورها أن يشرف على جميع أعمالها ويتفقد تلك المناطق بحالة تكفل حسن سير العمل .

وقد خفضت درجة مأمور جى سوف من الدرجة الرابعة إلى الخامسة مقابل إدراج درجة سادسة لمأمور بيا .

وفيما يخص مأمورية القرشية فقد استلمت الوزارة من مصلحة الأملاك الأميرية ١١٩,٩١٩ فدنا بهذه الجهة آلت للوزارة بطريق البديل عوضا عن أطنان أخرى أخذت من مأموريات متفرقة . وقد تقرر تأجير هذه الأطنان لصغار المزارعين فكان من الضروري إيجاد مأمورية في مقر هذه الأطنان لمباشرة أعمالها الزراعية والحفاظة على محصولات المستأجرين إلى غير ذلك مما تقتضيه أعمال التأجير . وقد أدرجت لمأمورها وظيفة من الدرجة السادسة .

وأما عن مأمورية الصواحي فإنه توجد أطنان زراعية بصواحي القاهرة تبلغ مساحتها ١,٧٤٥ فدانا كان يديرها قسم راجع . ولما كانت طبيعة عمل هذا القسم تتخصص في تأجير العقارات البنية كباقي أقسام القاهرة فقد اقترحت لجنة الموظفين العليا القومية إنشاء بمثلها شؤون وزارة الأوقاف لإيجاد مأمورية خاصة لإدارة هذه الأطنان حتى يتفرغ قسم راجع إلى أعماله الأصلية . وقد أدرج لمأمورها وظيفة من الدرجة السادسة حذفت مقابلها وظيفة مساوية من الدرجة السابعة .

الباب الثاني - مصاريف عمومية - وقدر لها في مشروع الميزانية مبلغ ١٦,٢٥٠ ج.م. بتخفيض ٢,٠٨٧ ج.م. عن العام الماضي .

وتشمل هذا الباب سبعة بنود مبنية بصيغة ٢٧ من مشروع الميزانية . وقد تناول التخفيض بنود هذا الباب عدا البند ٥ - "أجور عمال" فقيه زيادة قدرها ٤٦٠ ج.م.

وطبقا للقاعدة التي اقترحتها اللجنة الخاصة بتخفيض المصاريف الثرية بنسبة ٢٠٪ يكون مقدار بند ٨ - ١٠٤ ج.م. بلامن ١٢٥ ج.م. وعلى ذلك يصبح اعتماد الباب ١٦,٢٢٩ ج.م. .

القسم الثاني

معاشات ومكافآت الموظفين

قدر لهذا القسم مبلغ ٣١,٩٤٩ ج.م. زيادة ١,٠٦٨ ج.م. على العام الماضي وقدسبت الإشارة في الملاحظات العامة إلى أن اعتماد هذا القسم روعى في تقديره ما سيرصف فلا . ويتقسم إلى قسمين :

القسم الأول - معاشات ومكافآت الموظفين - وقدر لها مبلغ ٣٠,٩٢٥ ج.م. زيادة ١,٥٢٥ ج.م. على العام الماضي بسبب معاشات جديدة لمن ينتظر إحالتهم على المعاش في هذا العام .

القسم الثاني - مال أطنان المعاشات - وقدر له ١,٠٢٤ ج.م. بتخفيض ٤٥٧ ج.م. ويرجع سبب التخفيض إلى أن الوزارة قد أجرت جميع أطنان المعاشات في هذا العام ولذلك لم تخرج لها مصاريف زراعية .

القسم الثالث

مصرفات الأعيان الموقوفة

قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ١٥٠,٦٧٩ ج.م. زيادة قدرها ٨,٦٥٤ ج.م. على العام الماضي .

وتخصيل هذه الزيادة وأسبابها مبنية في الفروع المشتمل عليها هذا القسم .

الفرع الأول - مصاريف المباني

قدرت هذه المصاريف بمبلغ ٤٠,٤٨٦ ج.م. زيادة ١,٢٣١ ج.م. على العام الماضي وهي موزعة على باين وهما :

باب ٢ - مصاريف عمومية - وقدر لها ٣٦,٧١٦ ج.م. بتخفيض ٨٩,٥٨٩ ج.م. وكان أصل التخفيض مبلغ ٥,١٣٥ ج.م. معظمه في البند ٣ - حفظ وترميم الأماكن غيرالأكبرية - وقد استقل منه ٤٦,٥٨٦ ج.م. قيمة الزيادة في بعض بنود هذا الباب . وقد نشأت هذه الزيادة من إدراج أجور الخفر المستحقة على المباني التابعة للوزارة والتي تقرر أن يدفعها الملاك . ومن قل مبلغ ١,٥٠٠ ج.م. مصاريف اللجنة الهندسية وقد كان هذا المبلغ مدرجا في قسم خاص بميزانية سنة ١٩٣١ ورأت الوزارة إدراجها ضمن مصاريف المباني في هذا العام .

الفرع الثالث

مشترى أجزاء أعيان متناظرة بأعيان الأوقاف الخيرية

قدر لهذا الفرع ٥٠٠ ج. م. كما كان في العام الماضي وقد تبين مما ورد بصفحة ٤٦ من الميزانية أن المنصرف في هذا الشأن في السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٣٠ هو ٣٤٣ ج. م. و ٤١٠ ج. م. و ١٨٦ ج. م. و ١٠٣ ج. م. على التوالي لذلك توافق هذه اللجنة على تخفيض ربط هذا الفرع إلى ٢٥٠ ج. م.

القسم الرابع

المساجد والأزوايا والأضرحة

قدر لهذا القسم مبلغ ١٧١,١٩٣ ج. م. بتخفيض ٢٠,٩٢٦ ج. م. من العام الماضي .
ويشمل هذا القسم ثلاثة أبواب كما هو مبين في الجدول الآتي :

	تقديرات		زيادة	نقص
	١٩٣٢	١٩٣١		
باب ١ - ماهيات وأجرومات	١٢٠٥٦١	١٢٢٤١٧	—	١٨٥٦
باب ٢ - مصارف حربية	٣١١٣٢	٤٢٥٨٢	—	١١٤٥٠
باب ٣ - أعمال جديدة	١٩٥٠٠	٢٧١٢٠	—	٧٦٠
الجهة	١٧١١٩٣	١٩٢١١٩	—	٢٠٩٢٦

وترى اللجنة تشجيع الرعية في تصمير بيوت الله تعالى ومضاعفة العناية بها الموافقة على اعتمادات هذا القسم كما هي ما عدا المصاريف الثرية (باب ٢ بند ٩ مصارف ثرية) التي تقرر تخفيضها بنسبة ٢٠ ٪ . وعلى هذا يصبح اعتماد الباب الثاني ٣١٠,٩٢٦ ج. م .

القسم الخامس

التصليح

قدر لهذا القسم ١٨٦,٢٥٠ ج. م. بتخفيض قدره ٣٨,٩٤٧ ج. م. من العام الماضي .

ويشمل هذا القسم ثلاثة فروع وكان في العام الماضي أربعة فألقى القسم الرابع الحاصل بالخزانة الزكية لإدراج اعتمادها ضمن ديوان العموم .

مل أن أجود الخفر وإن تقرر أن ينقحها الملاك وأدريت في المصروفات أنها ستحصل من المستأجرين وقد أدرج ما يقابلها في الإيرادات .
وتطبيقا للقاعدة التي قررتها اللجنة بتخفيض بند ٧ - من مياه ومصاريق . بنسبة ٢٠ ٪ من ٢,٤٤٠ ج. م. إلى ١,٩٥٢ ج. م .
وعلى ذلك يصبح اعتماد الباب ٣٦,٢٢٨ ج. م .

باب ٣ - أعمال جديدة - وقدرها مبلغ ٣,٧٧٠ ج. م. بزيادة ٢,٨٢٠ ج. م. على العام الماضي . وبين أن هذه الأعمال وارد في صفحة ٣٤ من مشروع الميزانية وأنها تكلة عمارة وقف أودعها بأش الخيري بإشراف فرنسا والمينا الشرقية بالإسكندرية وقد أدرج لها ٢,٩٧٠ ج. م .

الفرع الثاني

مصاريق الأطنان المؤجرة والمقرعة والإصلاح

قدرت هذه المصاريف بمبلغ ١٠٩,٦٩٣ ج. م. بزيادة ٤٢٣,٨٠٢ ج. م. من العام الماضي .

ويبين مقادير الأطنان المؤجرة والمقرعة وأطنان الإصلاح وارد في الصفحة ٣٥ من مشروع الميزانية .

وتربيع أسباب الزيادة في المصروفات إلى أن هناك ١,٧٧٠ فدانا تخلفت عن التأجير فاضطرت الوزارة لإخراجها لحسابها .

على أن هذه الزيادة في المصروفات تقابلها زيادة في إيرادات الأطنان المقرعة قدرت بمبلغ ١٤٨,١٥٠ ج. م .

وقد ترتب على الزيادة في مساحة الأطنان المقرعة حساب الوزارة إنشاء وظائف جديدة منها واحدة الدرجات الدائمة لمعاون من الدرجة السابعة وتسع الدرجات المؤقتة لمعاونين وكتاب وستة ملاحظين و٤٤ وظائف خارجية عن هيئة العال وتخصيها وارد بالصفحة ١٠١ من مشروع الميزانية .

وترى اللجنة - كما رأت لجنة الأوقاف يجلس التواب - أن زيادة المساحة الزائدة ليست بالعمل الدائم حتى تقتضى إنشاء وظيفة دائمة . ويكنى في مثل هذه الحال إنشاء درجات مؤقتة خارجية عن هيئة العال . ولذلك ترى اللجنة إلغاء وظيفة معاون الدائمة مع توجيه نظر الوزارة إلى إلغاء الوظائف الجديدة المؤقتة والخارجية عن هيئة العال بمجرد انتهاء النقص من إيجادها .

وباستبعاد ماهية الوظيفة المفاد يكون ربط الباب الأول - ماهيات وأجرومات - ١٣,٤٦٤ ج. م .

وفما يخص الباب الثاني - مصاريق عمومية - ترى اللجنة الموافقة على ما أقره مجلس التواب من تخفيض ٦٧١ ج. م. من بعض بنود هذا الباب تمسحاً على سياسة الاقتصاد وعلى ذلك يصبح إجمالي الباب ٨٤,٣٨٢ ج. م .
وأما من الباب الثالث - أعمال جديدة - وهي مينة بصفتي ٤٠ و ٥٠ من الميزانية - فقد قدر لها ١١,٠٨٦ ج. م. بتخفيض ٥٨٨ ج. م. من العام الماضي ولا ملاحظة لجنة عليه .

الفرع الأول

إدارة التعليم ومدرسة التلحي

قدر لهذا الفرع ١٤,١٣٧ ج. م بتفويض ٤١,١١٢ ج. م عن العام الماضي ويتقسم إلى باين :

الباب الأول - ماهيات وأجرومات - وقدرها ٨,٧٨٢ ج. م بتفويض ٣١,٨٢٦ ج. م ويرجع هذا التخفيض إلى إحالة المدارس التي أشير إليها في الملاحظات العامة إلى وزارة المعارف العمومية ويدخل ضمن ربط هذا الباب مبلغ ١,٢٣ ج. م قيمة ماهيات مستخدمى مدرسة قلين الابتدائية لمدة ستة شهور من أبريل لاية سبتمبر سنة ١٩٣٧ وهو موعده تسليمها إلى مجلس مديرية الغربية .

ولاحظت اللجنة أن الوزارة احتفظت بوظيفة مدير إدارة التعليم بعد إحالة المدارس على وزارة المعارف العمومية . وهي من الدرجة الثانية وقد أجيأت الوزارة عن ذلك بأن الموظف الذى يشغل هذه الوظيفة له مدة خدمة طويلة تنتهى فى ٧ أبريل سنة ١٩٣٣ فلا تجعل إحالته على المعاش إلا بعد بلوفه السن القانونية وأن الفرق بين ماهيته الحالية والمعاش الذى يستحقه هو ٢١ جنيا تقريبا . هذا فضلا عما تستفيد الوزارة من إشرافه على مدرسة التلحي .

وترى هذه اللجنة - متفقة مع لجنة الأوقاف مجلس النواب - الموافقة على تصرف الوزارة في هذا الشأن . على أن تلتى درجات إدارة التعليم من الميزانية المقبلة .

الباب الثانى - مصاريف عمومية - وقدر لها ٥,٣٤٥ ج. م بتفويض قدره ٩,٢٨٦ ج. م وسببه كما تقدم إحالة المدارس إلى وزارة المعارف .

وترى هذه اللجنة الموافقة على التخفيض الذى أجراه مجلس النواب ببعض بنود هذا الباب وقدره ١٣٣ جنيا وعلى هذا يصبح لإجمالي الباب ٥,٢١٣ ج. م.

الفرع الثانى

إعانات التعليم

قدر لهذا الفرع مبلغ ٧,٠٥٩ ج. م بزيادة إجمالية قدرها ٢,٨٤٧ ج. م نشأت من إيجاد بند جديد ربط له مبلغ ٥,٠٠٠ ج. م تغطى لوزارة المعارف سنويا وقد أشير إلى هذا المبلغ في الملاحظات العامة .

وتفصيلات هذه الإعانات موصحة بالصفاة ٥٦ من الميزانية .

وترى اللجنة الموافقة على هذا الفرع كما هو

الفرع الثالث

المكاتب التى تديرها وزارة المعارف العمومية

قدر لهذا الفرع مبلغ ٤,٠٠٠ ج. م كما كان في العام الماضي وهذا المبلغ يصرف إلى وزارة المعارف نظير إدارة التعليم وإصلاح أمكنة المكاتب . وذلك بناء على ما قرره مجلس الوزراء في سنة ١٨٩٠ بإحالة إدارة ١٣٢ مكتبا على وزارة المعارف مقابل المبلغ المذكور .

واللجنة توافق على هذا الاعتماد .

القسم السادس

القسم الطبي

قدر له مبلغ ٥٦,٩٣٠ ج. م بتفويض ٣٨,٥٩٠ ج. م عن العام الماضي ويتقسم إلى ثلاثة فروع :

الفرع الأول

المستشفيات والعيادات

ويشمل هذا الفرع البابين الآتيين :

	تقديرات		تخفيض
	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٢٠٤٤	—	٣٥٩٩٤	١٩٣٢٠
٢٣٠٨٧	—	٣٩٣٩٧	١٩٣١٠
٣٥١٣١	—	٧٥٣٩١	٤٠٢٦٠
			إلحة

وظاهر من هذا الجدول أن هناك تخفيضا قدره ٣٥,١٣١ ج. م وهو يرجع إلى إحالة مصحة فؤاد بلحوان إلى وزارة الصحة العمومية .

على أن من هذا المبلغ ١٦,٠٠٠ ج. م خفض من البند ٣ ثمن أغذية من باب ٢ مصاريف عمومية وقد استفسرت اللجنة عما إذا كان مثل هذا التخفيض الكبير في البند المذكور يؤثر في تزايد المرضى بالأغذية اللازمة فأجابت الوزارة بأن من مبلغ ١٦,٠٠٠ ج. م الذى خفض مبلغ ١٥,٠٠٠ ج. م كان يخص مصحة فؤاد وسحدا وأن باقى التخفيض لا يضر بعملية توريد الأغذية اللازمة لمرضى نظرا لربوط الأسعار .

وترى اللجنة تخفيض مبلغ ١٢٨ ج. م من بند ٩ - مصاريف ثرية - أى بنسبة ٢٠ ٪ طبقا للقاعدة التى قررتها .

وعلى هذا يصبح لإجمالي الباب ١٦,١٨٢ ج. م .

القسم السابع

إعانات ومرتبات وصداقات

قدر لهذا القسم مبلغ ٧٥٠,٧٥٠ ج. م. بتخفيض ٦٥٠,٠٠٠ ج. م. عن العام الماضي . وهذا التخفيض قاصر على الإعانة المخصصة للمعهد الديني العالمية الإسلامية وأما المرتبات والصداقات فلم يتناولها التخفيض .

وتفصيل الإعانات والمرتبات والصداقات وارد في صفحة ٦٦ من الميزانية.

القسم الثامن

أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى

قلرت مصروفات هذه الأوقاف بمبلغ ٢,٩٧٤ ج. م. بتخفيض ٧,٦٤٣ ج. م. عن العام الماضي أى بنسبة ١٥ ٪.

وتبلغ مساحة هذه الأوقاف ٢٠,٩٩٦ فداناً يؤجر منها ١٣,٤٢١ فداناً والباقي أراض بور .

ويشمل هذا القسم ثلاثة أبواب :

الباب الأول

ماحيات وأجر ومرتبات

قدر لها مبلغ ٨,٢٥٥ ج. م. بزيادة ٩٠ ج. م. عن العام الماضي .

الباب الثانى

مصروفات عمومية

قدر لها مبلغ ٢٥٧,٧١٩ ج. م. بتخفيض ٢,٨١٣ ج. م. عن العام الماضي . ويشمل هذا الباب اثنين وعشرين بنداً موضحاً بصفحة ٦٨ من الميزانية. وترى اللجنة تخفيض ٢٠ ج. م. من بند ٢٣ — المصاريف الثرية طبقاً للقاعدة التى أقرتها . وعلى ذلك يصبح اعتماد الباب ٢٥٦,٩٠٦ ج. م.

الباب الثالث

أعمال جديدة

قدر لها في مشروع الميزانية مبلغ ٩,٠٠٠ ج. م. بتخفيض ٤,٩٢٠ ج. م. عن العام الماضي .

الفرع الثانى

الملامح والتكاي في إدارة الوزارة

قدر لهذا الفرع مبلغ ١٥,٥١٣ ج. م. بتخفيض ٣,١٦٩ ج. م. عن العام الماضي .

ويشمل البابين الاتيين :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٨	—	٥٨٢٨	٥٨١٠
٣١٥١	—	١٢٨٥٤	٩٧٠٣
٣١٦٩	—	١٦٨٨٢	١٥٥١٣

وليس للجنة ملاحظة على الباب الأول . أما الباب الثانى فقد لاحظت اللجنة أن بند ٣ — أثاث وأدوات وملبوسات — قدر لها ١٠,٠١٣ ج. م. وهذا الرقم يبلغ نحو ثلاثة أمثال ما صرف في سقى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ (أما سنة ١٩٣١ فلم يتم عمل حسابها الختامى) وكذلك في تقدير بند ٥ — مياه ونور وأدوات نظافة — زيادة عما صرف في السنتين السالفتي الذكر وقد أجابت الوزارة بأن سبب عدم خضم مبالغ كبيرة في السنوات الماضية على البند ٣ يرجع إلى أنه كان لديها مهمات متوفرة بالمخازن كانت تصرف منها للتكاي أما الآن فهي مضطرة إلى مشتري هذه المهمات وكذلك الحال فيما يخص بأدوات النظافة الواردة بالبند ٥

وترى اللجنة تخفيض ربط هذين البندين إلى ٥١٣ ج. م. و ٥٠٠ ج. م. على التوالي وكذلك تخفيض بند ٦ مصاريف تربية بمقدار ٧٢ ج. م. أى بنسبة ٢٠ ٪ طبقاً للقاعدة التى قررتها .

وعلى ذلك يصبح ربط هذا الباب ٨,٩٠٥ ج. م.

الفرع الثالث

التكاي التى في إدارة مشايخها

قدر لها مبلغ ١,١٥٧ ج. م. بتخفيض ٢٩٠ ج. م. عن العام الماضي وهو عبارة عن خصصات تصرف لتكايها مرتبات مقررة بوزارة المالية أو مرصد عليها ربع من وقفيات .

وبيان هذه الأشغال وارد بالصفحة ٦٩ من الميزانية .

بناء على ما تقدم تريحو اللجنة الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

قسم ١ - الإدارة العمومية

فرع ١ - الإدارة العامة بمركز الوزارة

جنيه ٩٥٧١٨ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

١٦٧٣٩ باب ٢ - مصاريف عمومية بمد تخفيض ٤٩٢ ج.م.

١٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

١١٢٥٥٧

فرع ٢ - المأمورات

جنيه ٨٠٥٦٨ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

١٦٢٢٩ باب ٢ - مصاريف عمومية بمد تخفيض ٢١ ج.م.

٩٦٧٩٧

٢٠٩٣٥٤

قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين

قسم ٣ - مصروفات الأحيان الموقوفة

فرع ١ - مصاريف المباني

جنيه ٣٦٢٢٨ باب ٢ - مصاريف عمومية

مد تخفيض ٤٨٨ ج.م .

٣٧٧٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

٣٩٩٩٨

فرع ٢ - مصاريف الأطنان المؤجرة والمقرعة والإصلاح

جنيه ١٣٤٦٤ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

مد تخفيض ٩٠ ج.م .

٨٤٣٨٢ باب ٢ - مصاريف عمومية

مد تخفيض ٦٧١ ج.م .

١١٠٨٦ باب ٣ - أعمال جديدة .

١٠٨٩٣٢

فرع ٣ - لشئى أجزاء أعيان

متداخلة أعيان الأوقاف الخيرية بمد تخفيض

٢٥٠ ج.م.

١٤٩١٨٠

٣٩٠٤٨٣

جنيه

٣٩٠٤٨٣ ما قبله

قسم ٤ - المساجد والأزوايا والأضرحة

جنيه

١٢٠٥٦١ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

٣١٠٩٢ باب ٢ - مصروفات عمومية بمد تخفيض ٤٠ ج.م.

١٩٥٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

١٧١٥٣

قسم ٥ - التعليم

فرع ١ - إدارة التعليم ومدسة اليتامى

جنيه ٨٧٨٢ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

٥٢١٣ باب ٢ - مصاريف عمومية بمد تخفيض

١٣٢ ج.م .

١٣٩٩٥

فرع ٢ - إقامات التعليم .

٧٠٥٩ باب ١ - إقامات التعليم .

٤٠٠٠ فرع ٣ - المكاتب التى تدبرها وزارة المعارف .

٢٥٠٥٤

قسم ٦ - القسم الطبي

فرع ١ - المستشفيات والعيادات

جنيه ٣٣٩٥٠ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

١٦١٨٢ " باب ٢ - مصاريف عمومية بمد تخفيض

١٢٨ ج.م .

٤٠١٣٢

فرع ٢ - الملاجى والتكايا التى فى إدارة الوزارة

جنيه ٥٨١٠ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

٨٩٠٥ باب ٢ - مصاريف عمومية بمد تخفيض

٧٩٨ ج.م .

١٤٧١٥

فرع ٣ - التكايا التى فى إدارة مشايخها .

١١٥٧

قسم ٧ - إقامات ومرتبات وصداقات .

٧٩٧٥٠

الباب الأول

إيرادات الأعيان الموقوفة

قدر لها مبلغ ٣٥٠,٥٠٣ ج. م. بنقص ٧٠١ ج. م. عن العام الماضي
ويشمل هذا الباب خمسة بنود :

البند الأول — إيجارات المباني — وقدر لها ١٣,٨٨٠ ج. م. بنقص
٨١٢ ج. م. عن العام الماضي .

البند الثاني — إيجارات الأراضي الفضاء — وقدر لها ١٠٤ ج. م. بنقص
٦٠ ج. م. .

البند الثالث — الأحكار — وقدرت بمبلغ ١,٥٨٢ ج. م. زيادة ٢٩٤ ج. م.
بسبب تصحيح بعض الأحكار .

البند الرابع — إيجارات الأطنان الزراعية — وقدر لها مبلغ ١٨,١٣٠ ج. م.
بنقص ١,٩٣٠ ج. م. عن العام الماضي .

وتبلغ مساحة الأطنان المؤجرة ٣,١٢٤ فداناً وسهب النقص يرجع إلى
الحالة الاقتصادية العامة .

البند الخامس — محصولات زراعية وقدر لها ١,٨٠٧ ج. م. وهي ربح
١٤٤ فداناً و١٢ قيراطاً زرعتها الوزارة على النعمة .

الباب الثاني

مرتبات مقررة لأوقاف الحرمين

قدرت بمبلغ ٤٥٠ ج. م. بنقص ١١٠ ج. م. عن العام الماضي

الباب الثالث

ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة

قدر لهذا الباب ٣٠٨ ج. م. زيادة ٤٩٩ ج. م. عن العام الماضي .

بناء على ما هدمت رجوة اللجنة الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها
مجلس التواب .

جبه

٣٥٠,٣ باب ١ — إيرادات الأعيان الموقوفة .

٤٥٠ باب ٢ — مرتبات مقررة للحرمين

٣٠٨ باب ٣ — ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة .

٣٩,٣٦١ جملة الإيرادات .

قسم ٨ — أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي

جبه

٨٢٥٥ باب ١ — ماهيات وأجر ومرتبات .

٢٥٩٩٩ باب ٢ — مصاريف عمومية بعد تخفيض ٢٠ ج. م. .

٩٠٠٠ باب ٣ — أعمال جديدة .

٤٢٩٥٠

٧٦٥٣٩٨

جلسة الثلاثاء غرة ربيع الأول سنة ١٣٥١

(٥ يولية سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية

القسم الثالث

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية .

(المقررة حضرة الشيخ الهذم عبد الرحمن رضا باناً)

الجزء الأول

ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين

الإيرادات

قدرت الإيرادات في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٩,٣٦١ ج. م. بنقص قدره
٣١٢ ج. م. عن العام الماضي

على أن حقيقة هذا النقص كما ورد بمذكرة الوزارة هي ٢,١١٩ ج. م. أي نسبة ٥,٣ ٪ . ولكنه نقص إلى ٣١٢ ج. م. كما تقدم بسبب زيادة
١,٨٠٧ ج. م. في الإيرادات وهي المقدرة في البند الخامس من الباب الأول
ربما لأطنان استبدلت بلجنة هذه الأوقاف مساحتها ١٤٤ فداناً و١٢ قيراطاً .

وقد وزعت الإيرادات على ثلاثة أبواب .

الأول — إيرادات الأعيان الموقوفة .

الثاني — مرتبات مقررة للحرمين .

الثالث — ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة .

المصروفات

قدرت المصروفات بمبلغ ٣٥,٦٦٥ ج.م. بتخفيض قدره ٣,٤٧٤ ج.م. أى بنسبة ٨.٨٪ وهى موزعة على خمسة أبواب :

الباب الأول

رسوم إدارة

قدر لها مبلغ ٣,٨٩٦ ج.م. بتخفيض ٦١ ج.م. عن العام الماضى .

الباب الثانى

مصاريف الأماك

قدرت بمبلغ ٥,٦٥٥ ج.م. بتخفيض ٣,٦٧٨ ج.م. ويشمل هذا الباب أربعة بنود :

البند الأول — عوائد البانى . وقدر له ١,٩٠٠ ج.م. بتخفيض ٥٨ ج.م. عن العام الماضى .

البند الثانى — حفظ وترميم المباني . وقدر له ٢,٢٢٠ ج.م. بتخفيض ١٠٢٠ ج.م. .

البند الثالث — الأحكار وقدرت بمبلغ ١,٢٧٠ ج.م. كما كانت فى العام الماضى .

البند الرابع — أجرة خفراء وملاحطين — وقدر لها مبلغ ٢٦٥ ج.م. كما كان فى العام الماضى .

الباب الثالث

مصاريف الأطين

قدرت بمبلغ ٤,٨٧٥ ج.م. بزيادة قدرها ٣١٥ ج.م. على العام الماضى وهذه المصروفات موزعة على بندين :

البند الأول — مال الأطين وقدر له ٣,٨٧٥ ج.م. بزيادة ٢١٥ ج.م. على العام الماضى نشأت من زيادة مساحة أطين الحرمين فى هذا العام بمقدار ٢٢٠ قنانا و ٢٣ قراطا و ٢٢ سهما .

البند الثانى — مصاريف الأطين وقدر لها ١,٠٠٠ ج.م. بزيادة ١٠٠ ج.م. على العام الماضى بسبب زيادة الأطين السائف ذكرها .

الباب الرابع

ما يصرف على الأعمال الخيرية لحرمين

قدر لهذا الباب ٢,٣٩٩ ج.م. بتخفيض ٥٠ ج.م. عن العام الماضى .

وبيان هذه الأعمال الخيرية وارد فى الصفحة ١٧ من الميزانية .

الباب الخامس

مصاريف قضائية ومتنوعة

قدرت بمبلغ ألف جنيه كما كانت فى العام الماضى . وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتادات الآتية ، وقد وافق عليها مجلس النواب .

جنيه

٣٨٩٦ باب ١ — رسوم إدارة .

٥٦٥٥ باب ٢ — مصاريف الأماك

٤٨٧٥ باب ٣ — مصاريف الأطين .

٢٠٣٩ باب ٤ — ما يصرف على الأعمال الخيرية لحرمين .

١٠٠٠ باب ٥ — مصاريف قضائية ومتنوعة .

٣٥٦٦٥ جملة المصروفات .

الجزء الثانى

ميزانية الأوقاف الأهلية

الإيرادات

قدرت الإيرادات بمبلغ ٧٩٧,٢٢٦ ج.م. بنقص قدره ١٢١,٠١٩ ج.م. عن العام الماضى .

وقد وزعت الإيرادات على أربعة أبواب :

الباب الأول — إيرادات للايمان الموقوفة .

الباب الثانى — مرتبات مربوطة بوزارة المالية .

الباب الثالث — ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة

الباب الرابع — إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة .

الباب الأول

إيرادات الأيمان الموقوفة

قدرت هذه الإيرادات بمبلغ ٧٤٩,٤٨٨ ج.م. بنقص ١٢٢,٦٠٣ ج.م. عن العام الماضى .

ويشمل هذا الباب خمسة بنود :

البند الأول — إيجارات البانى — وقدر له ١٥٥,٢٩٢ ج.م. بنقص ٢٠,٧٦٥ ج.م. عن العام الماضى .

البند الثانى — إيجارات الأراضي الفضاء وقدرت بمبلغ ٨,٧١٢ ج.م. بزيادة ٣٥٨ ج.م. على العام الماضى نشأت من تحسين بعض الأجور .

المصرفات

قدرت المصرفات بمبلغ ٤٢٥,٨٩٩ ج.م بتخفيض ٥٨,٢٤١ ج.م من العام الماضي أى بنسبة ١٣٪.

وباستئثار هذه المصرفات من جملة الإيرادات وقدرها ٧٩٧,٢٢٦ ج.م يكون الباقي ٣٧١,٣٢٧ ج.م وهو فاضل الرب يصرف في جهات استحقاقه حسب شروط الواقفين وقد وزعت المصرفات على ستة أبواب .

الباب الأول

رسوم إدارة

قدرها بمبلغ ٧٩,٧٢٣ ج.م بتخفيض ١٢,٢٨٩ ج.م من العام الماضي.

الباب الثاني

مصاريف الأماكن

قدرت بمبلغ ٤٤٤,٤٤٣ ج.م بتخفيض ٢,٥٥١ ج.م من العام الماضي . ويشمل هذا الباب أربعة بنود :

البند الأول — هوائى المباني وقدرت بمبلغ ٢٣,٥٨٧ ج.م بزيادة ٣,٩٣ ج.م ويدخل ضمن هذا المبلغ ٣,٩٠٨ ج.م أجرة خفرميا .

البند الثاني — حفظ وترميم المباني . وقدره ١٦,٨٣٠ ج.م بتخفيض ٤,٧٠ ج.م من العام الماضي .

البند الثالث — أجرة خفراء وملاحظين وقدره ٢,٥٢٩ ج.م بتخفيض ٨٩٤ ج.م من العام الماضي .

البند الرابع — أحكام وقدره ٣,٥٠٠ ج.م بزيادة ١,٧٩٠ ج.م على العام الماضي .

على أن هذا الربط وإن زاد على تقدير السنة الماضية إلا أنه ينقص عما صرف فعلا في سنة ١٩٣٠ بمبلغ ١٠١ ج.م .

الباب الثالث

مصاريف الأطنان

قدرت بمبلغ ١٩٨,٠٥٨ ج.م بتخفيض إجمالي قدره ٨,٩٢٥ ج.م من العام الماضي .

وحقيقة هذا التخفيض ١٥,١٠٨ ج.م استقر له ٥,٠٠٠ ج.م بزيادة في بند — مال الأطنان — و ١,١٨٣ ج.م بزيادة في بند — مصاريف زراعة تشأت من زيادة مساحة الأطنان على العام الماضي بمقدار ٧,٩٤٨ فنانا و ٢١ قيراطا و ٥ أسم .

البند الثالث — الأحكام وقدرت بمبلغ ١,٢٤٨ ج.م بزيادة ١١٢ ج.م من العام الماضي بسبب تصحيح بعض الأحكام .

البند الرابع — إنجازات الأطنان الزراعية وقدرها مبلغ ٥٦٠,٣٥١ ج.م نقص ٨٨,٠٣٨ ج.م من العام الماضي .

وتبلغ مساحة الأطنان المأجرة ١١١,٦٦٦ فنانا

البند الخامس — إيرادات زراعية وقدرت بمبلغ ٢٣,٩٨٥ ج.م بنقص ١٤,٢٧٠ ج.م من العام الماضي .

وتبلغ مساحة الأطنان المتروكة ١,٩٣٢ فنانا وأطنان الإصلاح ١٧٦ فنانا . وترجع أسباب النقص في البندين الرابع والخامس إلى هبوط الإنجازات وأثان الحاصلات .

الباب الثاني

مرتبات مريوطه بوزارة المالية

قدرت بمبلغ ٢,٤٢٧ ج.م بنقص ٤٢ ج.م من العام الماضي .

الباب الثالث

ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة قدرها هذا الباب ٣٥,٣١١ ج.م بزيادة إجمالية قدرها ٤,٦٢٩ ج.م على العام الماضي . ويشمل هذا الباب بتدوين :

البند الأول — ما يحصل من مصاريف قضائية وقدره ٨,٠٠٠ ج.م بنقص ٢,٥٠٠ ج.م من العام الماضي .

البند الثاني — إيرادات متنوعة وقدرت بمبلغ ٢٧,٣١١ ج.م بزيادة ٦,٢٢٦ ج.م على العام الماضي . وهذه الإيرادات هي عبارة عن ضريبة تطهير السواقي والمصارف وأجرة الرى وأجرة حراسة حاصلات صغار المستأجرين .

الباب الرابع

إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة

قدرت هذه الإيرادات بمبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م بنقص ٣,٥٠٠ ج.م من العام الماضي .

بناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب .

جنبه

٧٤٩,٤٨٨ باب ١ — إيرادات الأعيان الموقوفة .

٢,٤٢٧ باب ٢ — مرتبات مريوطه بوزارة المالية .

٣٥,٣١١ باب ٣ — ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة .

١٠,٠٠٠ باب ٤ — إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة .

٧٩٧,٢٢٦ جملة الإيرادات .

جلسة الأربعاء ٣ ربيع الاول سنة ١٣٥١
(٦ يولية سنة ١٩٣٢)

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باغا) .

مشروع قانون

يربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تحررت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣
بمبلغ سبعمائة ومئة وعشرين ألفا وتسعمائة وبمبلغ سبعمائة وإثنين وعشرين ألفا
(٧٢٥,٩١٩ جنيا) وميزانية مصروفاتها بمبلغ سبعمائة وإثنين وعشرين ألفا
وأربعمائة وأربعة وأربعين ألفا ومئتين ألفا ومئتين ألفا وتسعمائة
أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى بمبلغ سبعة وتسعين ألفا وسبعين جنيا
مصريا (٥٧,٠٧٠ جنيا) وميزانية مصروفاتها بمبلغ اثنين وأربعين ألفا وتسعمائة
وأربعة وتسعين جنيا مصريا (٤٢,٩٥٤ جنيا) حسب الجدول حرف (أ)
المرفق لهذا القانون .

(المادة الثانية)

تحررت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية
١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ تسعة وثلاثين ألفا ومائتين وواحد وستين جنيا مصريا
(٣٩,٢٦١ جنيا) وميزانية مصروفاتها بمبلغ خمسة وثلاثين ألفا وتسعمائة وخمسة
وستين جنيا مصريا (٣٥,٦٦٥ جنيا) حسب الجدول حرف (ب) المرفق
لهذا القانون .

(المادة الثالثة)

تحررت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣
بمبلغ سبعمائة وسبعة وتسعين ألفا ومائتين وستة وعشرين جنيا مصريا
(٧٧٧,٢٢٦ جنيا) وميزانية مصروفاتها بمبلغ أربعمائة وخمسة وعشرين ألفا
وثلاثمائة وتسعة وتسعين جنيا مصريا (٤٢٥,٨٩٩ جنيا) حسب الجدول
حرف (ج) المرفق لهذا القانون .

(المادة الرابعة)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يعمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الباب الرابع
مصاريف الأعمال الخيرية

قدر لها مبلغ ٥٥,١٧٥ ج.م. بتخفيض ٢٨,٢٥٩ ج.م. عن العام الماضى .
وبيان هذه الأعمال وأرد بصفتى ٤٣ من ميزانية الأوقاف الأهلية .

الباب الخامس
ديون على أوقاف واجبة السداد

قدرت بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م. بتخفيض ٢١٧ ج.م. عن العام الماضى .

الباب السادس
مصاريف قضائية ومتنوعة

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٢,٠٠٠ ج.م. منه ١٦,٠٠٠ ج.م. للمصاريف
القضائية بتخفيض ٢,٠٠٠ ج.م. عن العام الماضى و ٦,٠٠٠ ج.م. للمصاريف
المتنوعة بتخفيض ٣,٥٠٠ ج.م. عن العام الماضى .

الباب السابع

مصاريف على أوقاف منظور إحالتها على الوزارة

قدرت بمبلغ ١٠,٥٠٠ ج.م. بتخفيض ٥٠٠ ج.م. عن العام الماضى
وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتمادات الآتية وقد وافق
عليها مجلس النواب :

جنه

٧٩,٧٢٣	باب ١ - رسوم إدارة .
٤٤,٤٤٣	» ٢ - مصاريف الأماكن .
١٩٨,٠٥٨	» ٣ - مصاريف الإطيان .
٥٥,١٧٥	» ٤ - مصاريف الأعمال الخيرية .
٢٥,٠٠٠	» ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد .
٢٢,٠٠٠	» ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة .
١,٥٠٠	» ٧ - مصاريف الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة .

٤٢٥,٨٩٩ جملة المصروفات .

جدول حرف (١)

إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٢ المالية

باب	تقديرات سنة		فرق		المتحصل في سنة			
	١٩٣٢	١٩٣١	زيادة	نقص	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ ... إيرادات عمومية (الإدارة) ...	١٥٤٥٥٦	١٧٤٠٥٤	—	١٩٤٩٨	١٤٠٨٦٨	٢٠٦٤٠٤	١٩٩٧٠٤	١٨٥٥٦٠
٢ المتحصل لمعاشات ومساكنات الموظفين	٢٢٢٦١	٢٠٩٢٣	١٣٣٨	—	٢١٧٨١	١٨٢٢٢	١٦٥٤٢	١٥٤٠٦
٣ ... إيرادات الأعيان الموقوفة ...	٤٩٢٦٣١	٥٣٢١٥٥	—	٣٩٥٢٤	٥٥١٤٦٣	٦٠٣٦١٤	٦٥٣٢٤٤	٦٢٤٩٤٢
٤ ... إيراد من أشغال مدرسة البناتى ...	٢٥٠٠	١٦٢٦٦	—	١٣٧٦٦	١٦٤٧١	١٨٠٤٢	١٧٠٩٣	١٥٠٠٥
٥ إيرادات من مرتبات مقررة وخيرات متوفرة	٤٧٦٧١	٥٧٦٧١	—	١٠٠٠٠	٦٠٢٤٥	٨١٥٩٤	٦٢٣٩٣	١٦٥٦٨١
٦ المقدم من وزارة المالية لترميم الآثار العربية	٦٠٠٠	٨٠٠٠	—	٢٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
... إيرادات مصحة قواد ...	—	١٢٠٠٠	—	١٢٠٠٠	٩٧٧٧	١٢٥١٨	١٠٧٤٠	٧١٤٩
جملة إيرادات الأوقاف الخيرية	٧٢٥٦١٩	٨٢١٠٦٩	١٣٣٨	٩٦٧٨٨	٨١٠٦٠٥	٩٥٠٣٩٤	٩٦٩٧١٦	١٠٢٣٧٥١
٧ أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى	٥٧٠٧٠	٦٠٦٧٠	—	٣٦٠٠	٥٤٣٩٣	٦٥٨١٤	٦٣٥٠٨	٦٦٦٢١
الجملة العمومية للإيرادات	٧٨٢٦٨٩	٨٨١٧٣٩	١٣٣٨	١٠٠٣٨٨	٨٦٤٩٩٨	١٠١٦٢٠٨	١٠٣٣٢٢٤	١٠٩٠٣٧٨

(٥) جدول حرف (١)

مصرفات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٣ المالية

الجملة	أبواب أخرى	باب ثالث أعمال جديدة	باب ثان مصاريف عمومية	باب أول ماهيات وأجر ومرتبات	فروع	قصر
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		
١١٢٥٥٧	—	١٠٠	١٦٧٣٩	٩٥٧١٨	١	—
٩٦٧٩٧	—	—	١٦٢٢٩	٨٠٥٦٨	٢	—
٣١٩٤٩	٣١٩٤٩	—	—	—	٢	—
٣٩٩٩٨	—	٣٧٧٠	٣٦٢٢٨	—	١	—
١٠٨٩٣٢	—	١١٠٨٦	٨٤٣٨٢	١٣٤٦٤	٢	—
٢٥٠	٢٥٠	—	—	—	٣	—
١٧١١٥٣	—	١٩٥٠٠	٣١٠٩٢	١٢٠٥٦١	٤	—
١٣٩٩٥	—	—	٥٢١٣	٨٧٨٢	١	—
٧٠٥٩	٧٠٥٩	—	—	—	٢	—
٤٠٠٠	٤٠٠٠	—	—	—	٣	—
٤٠١٣٢	—	—	١٦١٨٢	٢٣٩٥٠	١	—
١٤٧١٥	—	—	٨٩٠٥	٥٨١٠	٢	—
١١٥٧	١١٥٧	—	—	—	٣	—
٧٩٧٥٠	٧٩٧٥٠	—	—	—	٧	—
٧٢٢٤٤٤	١٢٤١٦٥	٢٤٤٥٦	٢١٤٩٧٠	٣٤٨٨٥٣	—	—
٤٢٩٥٤	—	٩٠٠٠	٢٥٦٩٩	٨٢٥٥	٨	—
٧٦٥٣٩٨	١٢٤١٦٥	٤٣٤٥٦	٢٤٠٦٦٩	٣٥٧١٠٨		

جدول حرف (ب)

إيرادات أوقاف الحرمين لسنة ١٩٣٢ المالية

باب		تقديرات سنة		فرق		المحصل في سنة			
		١٩٣٢	١٩٣١	زيادة	نقص	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
		جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١	إيرادات الأعيان الموقوفة	٣٥٥٠٣	٣٦٢٠٤	—	٧٠١	٣٤٣٤٨	٤٢٣١٤	٤٧٦٨٨	٤٤١٣٤
٢	ممتلكات مقررة للحرمين	٤٥٠	٥٦٠	—	١١٠	١٠٣٤	١٥٨٩	٨٤٤	١٠٦٥
٣	ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة	٣٣٠٨	٢٨٠٩	٤٩٩	—	٢٧٨٢	٨٩٧	٣٩٨	١٥٩
	متحصل من سلفة معهد الزقازيق	—	—	—	—	—	—	٦١٩٥	—
	جملة الإيرادات	٣٩٢٦١	٣٩٥٧٣	٤٩٩	٨١١	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠	٥٥١٣٥	٤٥٣٥٨

(٦٦) جدول حرف (ب)

مصرفات أوقاف الحرمين لسنة ١٩٣٢ المالية

باب		تقديرات		زيادة	تخفيض	النصرف في سنة			
		سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١			١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١	رسوم إدارة	٣٨٩٦	٣٩٥٧	—	٦١	٣٨١٦	٤٤٨٠	٤٨٩٣	٤٥٣٦
٢	مصاريف الأماكن	٥٦٥٥	٩٣٣٣	—	٣٦٧٨	٩٨٠٤	١٢٦١٦	١٣٩٨٧	٩٨٧٦
٣	مصاريف الأطلين	٤٨٧٥	٤٥٦٠	٣١٥	—	٤٩٧٦	٦٣٢٥	٤١٨٢	٥٠٧٤
٤	ما يصرف على الأعمال الخيرية للمحرمين	٢٠٣٣٩	٢٠٣٨٩	—	٥٠	١٤٤٦٧	١٥٥٥٩	١٦١٣٢	١٤٤٨١
٥	مصاريف قضائية ومتنوعة ...	١٠٠٠	١٠٠٠	—	—	١٢٠١	٧١٣	٦٩٩	٦٩٦
	جملة المصروفات	٣٥٦٦٥	٣٩١٣٩	٣١٥	٣٧٨٩	٣٤٢٦٤	٣٩٦٩٣	٣٩٨٩٣	٣٤٦٦٣

جدول حرف (ج)

إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٢

باب		تقديرات سنة		فرق		المحصل في سنة			
		١٩٣٢	١٩٣١	زيادة	نقص	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
		جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١	إيرادات الأعيان الموقوفة	٧٤٩٤٨٨	٨٧٢٠٩١	—	١٢٢٦٠٣	٧٣٦٨٨٤	٩٥٣٩٥٣	١٠٠٧٢٠٠	٩٧٥٤٢٩
٢	مرتبات صربوطة بوزارة المالية	٢٤٢٧	٢٤٦٩	—	٤٢	٢٣٣٥	٢٤٢٦	٢٤٤٧	٢٤٩٣
٣	ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة ...	٣٥٣١١	٣٠٦٨٥	٤٦٢٦	—	٢٣٩٣٠	٢٩١٤٠	٤٣١١٧	٢٩٦١٣
٤	إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة	١٠٠٠٠	١٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—	—	—	—
جمله الإيرادات		٧٩٧٢٢٦	٩١٨٢٤٥	٤٦٢٦	١٢٥٦٤٥	٧٦٣١٤٩	٩٨٥٥١٩	١٠٥٢٧٦٤	١٠٠٧٥٣٥

(٢٩) جدول حرف (ج)

مصرفات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٣

باب	تقديرات		فرق		المصرف في سنة			
	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣١	زيادة	تخفيض	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ رسوم إدارة	٧٩٧٢٣	٩٢٠١٢	—	١٢٢٨٩	٧٦٢٠٧	٩٨٣٨٥	١٠٢٩٣١	١٠٢٣٩٣
٢ مصاريف الأماكن	٤٤٤٤٣	٤٦٩٩٤	—	٢٥٥١	٥٥٣٢١	٤٨٧٢٢	٤٤٥٢٥	٣٨٤٧٨
٣ مصاريف الأطباء	١٩٨٠٥٨	٢٠٦٩٨٣	—	٨٩٢٥	٢٢٣٥٨٣	١٨٦٨٥٢	١٧٤٨٥٨	١٥٨٠٩٥
٤ مصاريف الأعمال الخيرية ...	٥٥١٧٥	٨٣٤٣٤	—	٢٨٢٥٩	٨٤٤٨١	٩٨٩٨٧	٨٦٣٦٤	٨٢٧٠٩
٥ ديون من أوقاف واجبة السداد	٢٥٠٠٠	٢٥٣١٧	—	٢١٧	٣٧٥٨٨	١٧٦٣٢	٣٥٥٥٨	٢١٦٧٦
٦ مصاريف قضائية ومتنوعة ...	٢٢٠٠٠	٢٧٥٠٠	—	٥٥٠٠	٣١٤٨٤	٤١٧٩٥	٢٣٤٥٢	١٢٥٧٥
٧ مصاريف الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة	١٥٠٠	٢٠٠٠	—	٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
جمله المصروفات	٤٢٥٨٩٩	٤٨٤١٤٠	—	٥٨٢٤١	٥١٠٥٦٤	٤٩٥٣٧٣	٤٧٠٣٨٨	٤١٨٩٣٦

وهذا نص المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ وافق مجلس الوزراء على اقتراح لوزارة المالية بمنح إعانة قدرها عشرون قرشاً عن كل قطار من القطن من أية رتبة يستهلك في المصانع المصرية للفزل والنسيج بالشروط الآتية :

أولاً — أن تكون الإعانة على سبيل التجربة عن مدة سنة قد تجدد أو لا تجدد أو تسدل وذلك عن القطن المستهلك في السنة المالية الحالية لكل من شركة الفزل الأهلية وشركة مصر لفزل القطن ونسجه .

ثانياً — لا تدفع الإعانة إلا بعد تأكد وزارة المالية من المقدار المستهلك من القطن .

ثالثاً — أن ينقطع دفع هذه الإعانة متى بلغت الأرباح الممكن توزيعها على رأس المال المدفوع نسبة في المائة فأكثر .

وقد صدر في اليوم نفسه مرسوم بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٣١ بإعتماد منح الشريكين المذكورين الإعانة المشار إليها .

وإخذ من مذكرة لوزارة المالية تاريخها ٣٠ يناير سنة ١٩٣٢ أنها راجعت كييات القطن المستهلكة في مصانع شركة الفزل الأهلية عن سنتها المالية التي انتهت في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ فتبين أن ما استهلك في تلك السنة يبلغ ٥٠٩,٩١٥ قطاراً — ولما كان رأس مال الشركة المدفوع هو ٣٢٠,٠٠٠ ج.م فيكون الحد الأدنى للأرباح ، الذي عنده سيقطع دفع الإعانة ، هو ١٦,٠٠٠ ج.م . وحيث إن أرباح الشركة عن هذه السنة هي ٤٢٧ ج.م و ٣٨٨ ملياً وحيث إن هذا المبلغ إذا ما أضيف إلى الإعانة المستحقة من ٥٠ ألف قطار وهي ١٠١٣١,٨٣٠ ج.م لا يصل إلى حد الخمسة في المائة المشار إليه — لذلك يبقئ تنفيذ الرسوم بقانون التقدم ذكره دفع الإعانة بأكملها أي ١٠١٣١,٨٣٠ ج.م إلى الشركة

أما شركة مصر لفزل القطن ونسجه فقد استهلكت في سنتها المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ كمية من القطن بلغت ٢٣٣,٨٢٧ قطاراً تستحق عنها إعانة قدرها ٤٤٦١ ج.م و ٦٥٥ ملياً ولكن وزارة المالية لم تنه بعد من مراجعة حسابات الشركة عن السنة المالية المذكورة لمعرفة قيمة الأرباح . وكذلك لم تراجع كييات القطن المستهلك — لذلك لن تدفع الإعانة المذكورة إلا بعد الانتهاء من المراجعة والتحقق من أنها مستحقة للشركة .

ملحق رقم ٥٢

جلسة الأربعاء ١٨ صفر سنة ١٣٥١

(٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد يبلغ ١٤,٥٨٤ ج.م ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ لصرف الإعانة المستحقة لشركة الفزل الأهلية وشركة مصر لفزل القطن ونسجه

(المقرر حضوره الشيخ المحترم اللواء علي أحد باننا) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ الكتاب الوارد من مجلس النواب الخاص بعدم موافقته على مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٤,٥٨٤ ج.م ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (القسم ٦ — " وزارة المالية " — الفرع (١) " ديوان العموم " الباب ٢ " مصاريف عمومية ") لصرف الإعانة المستحقة لشركة الفزل الأهلية وشركة مصر لفزل القطن ونسجه — اكتفاء بما أدرج في مشروع ميزانية السنة المالية الحالية .

وقد بحثت اللجنة الموضوع بجلستها الثلاثين انعقدتا في ١٨ و ١٩ يونيو سنة ١٩٣٢ واطلعت على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء (الملحق نصها في نهاية هذا التقرير) فتبين منها أن وزارة المالية لم تنه بعد من مراجعة حسابات شركة مصر لفزل القطن ونسجه عن السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ لمعرفة قيمة الأرباح وكذلك لم تراجع كييات القطن المستهلك — لذلك لن تدفع الإعانة المذكورة إلا بعد الانتهاء من المراجعة والتحقق من أنها مستحقة للشركة .

لهذه الأسباب ولأن الإعانة المستحقة للشريكين المذكورين ستدفع في بحر سنة ١٩٣٢-١٩٣٣

ترى هذه اللجنة عدم الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب اكتفاء بما أدرج في مشروع ميزانية السنة المالية الحالية متفقة في ذلك مع ما قرره مجلس النواب خصوصاً وأن قراره هذا كان بالاتفاق مع وزارة المالية .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على ذلك

رئيس اللجنة

يوسف قطاوى

١٩ يونيو سنة ١٩٣٢

وقيا على نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بنقل مبلغ قدره ١١,٥٠٠ ج.م من الباب ٢ إلى الباب ٣ من ميزانية
وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآق نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - ينقل في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ٩
"وزارة الصحة العمومية" مبلغ قدره ١١,٥٠٠ ج.م (أحد عشر ألفا
ونعمائة جنيه) من الباب ٢ "مصاريف عمومية" إلى الباب ٣ "أعمال
جديدة" بند ٢٥ "ردم البرك".

مادة ٢ - كل وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فيا يقضه .

نأمر بأن يسمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدرق ...

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

يؤخذ من كتاب لوزارة الداخلية (السكرتيرية المالية) بتاريخ ١٧ فبراير
سنة ١٩٣٢ أن أعمال ردم البرك تتطلب صرف مبلغ ٢١,٠٨١ ج.م في السنة
المالية الحالية . ولما كان الاعتماد المدرج لهذه الأعمال في الباب الثالث
من ميزانية مصلحة الصحة لهذه السنة يبلغ ٥٣٠٠ ج.م فهي تتطلب تجاوزه
بمبلغ ١٥,٥٠٠ ج.م لتسوية الحالة .

وتلاحظ وزارة المالية أن مشروع ردم البرك تقرر في سنة ١٩٢٨ وضع
اعتاد إضافى قدره ٢٠,٠٠٠ ج.م لهذا الغرض بموجب المرسوم بقانون
رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٩ وقد بلغ المنصرف على المشروع ٧٣,٥٩١ ج.م لنفاية
سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

بناء عليه فأن التجاوز المشار إليه في حدود جملة التكاليف المقدرة للمشروع
ولذلك فلا ترى وزارة المالية مانعا من الموافقة عليه . غير أنه يلاحظ أن
البيان المقدم من مصلحة الصحة عن حالة اعتمادات الباب الثالث يدل

ونظرا لأن ميزانية الدولة عن السنة المالية الحالية ١٩٣١ - ١٩٣٢
لا تتضمن اعتيادا لدفع الاطنتين المشار إليهما تقترح وزارة المالية فتح اعتاد
إضافى بقيمة ٥٨٤,١٤ ج.م في ميزانيتها باب ٢ "مصاريف عمومية"

..

واللجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس
الوزراء للتكرم بأقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذا المشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض

الرئيس
اسماعيل صدق

ملحق رقم ٥٣

جلسة الأربعاء ١٨ صفر سنة ١٣٥١

(٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بنقل مبلغ ١١,٥٠٠ ج.م من الباب ٢
"مصاريف عمومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" في ميزانية
وزارة الصحة للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المقرر حصة الشيخ المحترم الزاء على أحد باشا) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع
القانون الذى أقره مجلس النواب الخاص بنقل مبلغ قدره ١١,٥٠٠ ج.م
من الباب ٢ "مصاريف عمومية" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" بند ٢٥
"ردم البرك" في ميزانية قسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بمجلسيتها الذين اتفقوا في يوم ١٨ و ١٩
يونيه سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس
الوزراء مع مشروع القانون المذكور (والتفت نصفا في نهاية هذا التقرير)
وللاسيب الواردة بها رأت اللجنة بإجتماع الحاضرين أنها - أمام الأمر
الواقع - لا يسعها إلا الموافقة على نقل مبلغ ١١,٥٠٠ ج.م المشار إليه وعلى
مشروع القانون بالصيغة التى أقرها مجلس النواب .

وترجو اللجنة أن ترضى الحكومة في المستقبل عدم تجاوز الاعتمادات
المدرجة في الميزانية إلا بعد الحصول على موافقة البرلمان أولا

رئيس اللجنة
يوسف قطاوى

١٩ يونيو سنة ١٩٣٢

وبما أن الاتفاق الذي عقد بين الحكومة والبنك عند تأسيسه قضى بأن لا يعطى للبنك من هذا القرض أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات في السنة الأولى من إنشاء البنك فيكون المبلغ المطلوب إقراره الآن إنما هو على حساب ثلاثة الملايين من الجنيهات المتحدد إقرارها للبنك في السنة الأولى من إنشائه.

ولا يغوت اللجنة بهذه المناسبة أن تشير إلى أن إنشاء بنك التسليف الزراعى كان من أكبر التعم على البلاد المصرية نظرا لما أذى لصغار المزارعين من جلائل الخدمات في هذه الظروف بامدادهم بالسداد ويتقارب الحبوب والبدور من قمع وفول وفرة وأرز وبذرة قطن كما أمدتهم بالسلف الزراعية على مختلف المحاصيل حتى لا يكثر عرضها في الأسواق فتزداد الأسعار هبوطا.

بناء على ما تقدم توافق اللجنة مع الارتياح على أخذ مبلغ مليونين من الجنيهات من الاحتياطي العام للقرض الذى سلف ذكره كما توافق على مشروع القانون المعروض بالصيغة التى أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة

يوسف طقاوى

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بأخذ مبلغ مليونين من الجنيهات من الاحتياطي العام للقرض التى تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعى

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (مليونين من الجنيهات) ويخصص للقرض التى تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعى .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدق ...

على أن يوفر المنظور حصوله في جملة اعتبارات الباب المذكور يقتصر على ٣٥٠٠ ج. وعليه فالتجاوز المطلوب في اعتبارات ردم البرك سيترتب عليه تجاوز الباب الثالث بمبلغ ١١٥٠٠ ج. ولما كانت اعتبارات الباب الثانى من الميزانية نفسها ستترك وفراغته ٢٠٥٠٠ ج. فتقتصر وزارة المالية تقل بمبلغ ١١٥٠٠ ج. من الباب الثانى إلى الباب الثالث بتسوية الحالة بموافقة مجلس الوزراء والبرلمان .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه وهى تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكتم توطئة لعرضه على البرلمان .

وبصفة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا القرض ما

الرئيس

اسماعيل صدق

القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٩٣٢

ملحق رقم ٥٤

جلسة الاثنين ٢٣ صفر سنة ١٣٥١

(٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بأخذ ٢,٠٠٠,٠٠٠ ج. من الاحتياطي العام للقرض التى تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعى

(القرض حصة الشيخ المحرم تلى نصها)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلس ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب خاصة بأخذ ٢,٠٠٠,٠٠٠ ج. من مال الاحتياطي العام وتخصيصه للقرض التى تقدمها الحكومة إلى بنك التسليف الزراعى .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بمجلسها المتعديين في ٢١ و ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ واتضح لها أن الحكومة قد رخص لها في التفرقة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بأن تقدم قروضا لبنك التسليف لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ويكون لهذه القروض فوائد يحدد سرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك .

وقضت المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر بأن تؤخذ المبالغ اللازمة لتقديم القروض المتوخى عنها من المال الاحتياطي للدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في شهر يولييه الماضي عرضت وزارة المالية على البرلمان مشروع قانون يأخذ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م من المال الاحتياطي وتخصيصه لكتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي .

ولما كان هذا الكتاب يستند إلى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وكان من أحكام هذا القانون أن تمد الحكومة البنك بقروض لا تتجاوز ستة ملايين من الجنيهات - فقد ذكرت اللجنة المالية لمجلس الشيوخ في تقريرها "أنها خشيت أن تكون الحكومة بدم طلبها أي اعتماد من البرلمان خاص بمبلغ ستة الملايين من الجنيهات التي تقدمها قروضا للبنك لا ترى ضرورة لموافقة البرلمان على أخذ هذه الملايين من خزنة الدولة" ولذلك طلبت إلى وزارة المالية بعض بيانات في الموضوع فلم تقتنع بها . وبما جاء في تقرير اللجنة أن حضرة رئيسها اتصل بحضرة صاحب المولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وكان من نتيجة ذلك أن وافق حضرة صاحب الدولة على ما رآه اللجنة .

فأرى اللجنة هو أخذ مال لقروض البنك بوضع لحكم المادة ١٣٦ من الدستور بحيث أنه يثنى اعتماده من البرلمان بقانون خاص ، وقد وضعت تحفظا بهذا المعنى في تقريرها ، وكان هذا التحفظ موضوع مناقشة في مجلس الشيوخ انتهت بإعلان مقرر اللجنة بأن الحكومة قبلت التحفظ فعلا .

وقد حدث في عطلة البرلمان أن وضعت المالية تحت تصرف بنك التسليف الزراعي مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م من أصل القروض المتفق عليها ثم زادت إلى مليون جنيه للسنة المالية الحالية وأخطرت البنك باستردادها لمصلحة مليوناً في السنة المالية المقبلة .

بناء عليه وحيث أنه لم يصدر قانون بالمفنيين المذكورين فالتجئة المالية تتشرف بحرض الأمر على مجلس الوزراء لاتخاذ توطئة لعرضه على البرلمان .

وبهذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٤

تحريرا في ١٩ مارس سنة ١٩٣٢

الرئيس

اسماعيل صدق

ملحق رقم ٥٥

جلسة الثلاثاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥١

(٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن الكتاب الوارد من مجلس النواب بالموافقة على ما قرره مجلس الشيوخ من إدخال بعض التعديلات على فروع قسم ٦ "وزارة المالية" فيما عدا مبلغ ٦٠٠٠ ج.م. عمولة بنك التسليف الزراعي

(القدر حصة الشيخ المحرم القراء على أحد ابنا)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسة ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٢ الكتاب الوارد من مجلس النواب بالموافقة على ما قرره مجلس الشيوخ من إدخال بعض التعديلات في بعض فروع القسم ٦ "وزارة المالية" فيما عدا مبلغ ٦٠٠ ج.م. عمولة بنك التسليف الزراعي .

وقد أضافت هذه اللجنة بجلستها التي انعقدت في ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٢ النظر في مبلغ ٦٠٠ ج.م سالف الذكر .

وبعد أن أطلعت على تصريح سعادة وكيل المالية أمام مجلس النواب بمجلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢ بأن الحكومة توافق على حذف مبلغ العمولة وأنها ستختار الطريقة التي تحصل بها سلفها .

رأت أنه لا داعي لتسكيرها برأيها الأول من بقاء هذا الاعتماد في الميزانية .

وبناء على ذلك يكون اعتماد الباب الثاني "مصاريف عموية" للفرع ١ "ديوان العموم" قسم ٦ "وزارة المالية" هو ٣٣٩١٠٨ ج.م. بدلا من ٣٤٥١٠٨ ج.م .

وترجع من المجلس الموافقة عليه ٤

٢٥ يونيه سنة ١٩٣٢

رئيس لجنة المالية

يوسف قطاوى

مصر وإيطاليا على مدى الأزمان وإلى الآن على أطيب ما يكون من العلاقات فوجب وقد صارت إيطاليا جارة لمصر بحكم امتلاكها طرابلس وبرقة أن يتم الاتفاق على تخطيط الحدود الفاصلة استبقاء للوثة بين الدولتين ومحافظة على حسن علاقات الجوار بصرف النظر عما يتبعه كل منهما من أو غير حق في دخول بعض أجزاء المنطقة في ملكيتها مادام من الممكن نض هذه الخلافات بعمل قسوية يتبادل ما تعنيه إحداها بما تعنيه الأخرى مع مراعاة مصالح الطرفين وهذا هو الذي قد تم عليه الاتفاق المبرم بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ - اتفاق روعيت فيه مصلحة الطرفين كما روعي فيه ضمان راحة الأهالي .

تخطيط الحد وحماية السلم :

قبلت إيطاليا أن يكون بدء خط الحدود من الشمال على بعد عشرة كيلومترات من آخر نقطة شمالية للسلم وهي القطعة المعروفة بـ (بيكون يونيت) أو (عزلة القطارة) بسم قوس مركزه (بيكون يونيت) ونصف قطره عشرة كيلومترات تكون هذه المنطقة حرمًا للسلم وتدخل ضمنها المحضة العالية القائمة عليها القلعة التركية القديمة المسماة (أم مساعد) وهذه القلعة كانت تشرف على السلم وعلى خليج السلم من الجهة الغربية واستحوذ عليها الإيطاليون في الحرب مع تركيا فكانت موقعًا لتهديدنا وبتركها لنا بناء على هذا الاتفاق صارت لنا قلعة للدفاع عن السلم وخليجها وأصبحت السلم ومنطقتها بعيدة عن الخطر المفاجئ وهذه القلعة تقع على ارتفاع ١٨٣ مترًا عن سطح البحر وكل ما جاورها وأحاط بها منخفض عن هذا الارتفاع انخفاضًا كبيرًا والذي يجب علينا الآن هو تحصينها التحصين الكافي ليكون لاستحواضنا عليها الفائدة المحققة .

بئر الرملة :

وقبلت إيطاليا أن تترك لنا بئر الرملة الواقعة خارج منطقة حرم السلم المذكورة بدائرة حول البئر نصف قطرها خمسمائة متر وتصل هذه المنطقة بحرم السلم بحرم عرضه ثمانمائة متر وعلى ذلك ضمنا الماء الكافي لمرابن هذه المنطقة المصريين بحيث لا يحتاجون لخروج في طلب السفيا عن الحدود المصرية (المسكة) (راجع الخريطة المرافقة نمرة ١) .

سير خط الحد بعد ذلك :

بعد منطقة السلم يتحدد خط الحد إلى الجنوب الغربي مارا بسيدى عمر ثم جنوبا مارا ببئر شفرز وبئر الشقة ، ثم يسير غربي طريق القوافل القديمة مارا ببلد سيدى إبراهيم ، ثم يتبع غربا مسرب الاخوان حتى ملتقى مسرب

ملحق رقم ٥٦

جلسة الثلاثاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥١

(٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢) .

تقرير لجنة الخارجية

عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الإيطالي المصري الخاص

بجلود مصر الغربية المؤرخ في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براهيم بك) .

عرض على المجلس بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٥١ الموافق ١٤ يونيه سنة ١٩٣٢ الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق المفقود بين مصر وإيطاليا الخاص بتعيين الحدود الغربية لمصر الذي وافق عليه بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ١٣ يونيه سنة ١٩٣٢ بالصيغة المرافقة بالكتاب .

وقد ورد مع كتاب مجلس النواب مشروع القانون وتقرير لجنة الخارجية ومعرض جلسة المذكورة فقرر إحالته إلى لجنة خارجية .

وقد اجتمعت اللجنة في يومى ١٥ و ٢١ يونيه سنة ١٩٣٢ وأطلعت على تقرير لجنة الخارجية مجلس النواب وما معه من الأوراق وانخراط المرافقة له كما راجعت ملف مجلس النواب الخاص بهذا الاتفاق لاشتماله على أوراق أخرى كثيرة لها أهمية كبيرة في الموضوع ، وكذلك قد أطلعت اللجنة على نوايا محكمة لمنطقة السلم . وبعد بحث المشروع من جميع نواحيه عهدت اللجنة إلى حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براهيم بك أحد أعضائها بعمل تقرير عن هذا الاتفاق . ثم اجتمعت اللجنة أيضا في يوم الأحد ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٢ لمراجعة هذا التقرير وبعد المناقشة فيه قررت عرضه على هيئة المجلس بالصيغة التي تم الاتفاق عليها .

التقرير

أهمية الاتفاق :

مما لا شك فيه أن عدم تعيين الحدود الفاصلة بين أراضي دولتين متجاورتين يترتب عليه الفوضى والاضلال بالأمن العام باستقرار ويكون متارا للشقاق بين الدولتين وسبباً لاشقاء أهالي مناطق هذه الحدود . ولقد كانت

منع غارات البدو بائفاق على مثال بائفاق لوكارنو :

وقد رأيت اللجنة المصرية من جهة أخرى أن جنجوب قد تكون يوما ما مفتاح غارات من البدو على الحدود المصرية لأنها على الطريق الموصل إلى سيوه من واحات جالو وفي هذه الحالة يتعين تحديد الضمانات التي تترتب مصر لتأمينها على ألا يكون من وراء ترك جنجوب خطر على سلامة الحدود .

لإزاء هذا قررت الحكومة الإيطالية أنها لا تجب مانا من التمهيد بأن تتولى في الأراضي الإيطالية حماية مصر من غارات البدو كما تتمتع مصر من جانبها بالتمهيد ذاته (وذكر ذلك صريحا في الاتفاق بالمادة ٧) .

اتفاقات حسن الجوار :

ثم وضعت قواعد أخرى لمنع أي خلاف قد يحصل مما اصطليح على تسميتها "بائفاقات حسن الجوار" كسالة الجنسية ورسوم الممرى والسفافية واليذار والنظام المبرك للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل مع الجنائيين والمسائل القضائية الخاصة بالأشخاص الرحل وغير ذلك . ونص على ذلك كله البائفاق (بالمادة ٨) .

وتنهت الحكومتان بضمان حرية مرور القوافل الإيطالية والمصرية المتوجهة من السوم إلى جنجوب ضمانا تاما على طرق القوافل ولا يدفع أي رسم أو أية ضريبة لمروها وتستمر في استعمال مياه الصحاري خارجها العادية وكذلك المسارى الموجودة بالقرب من الطرق المشار إليها (المادة ٩) .

التحكيم عند الخلاف في تطبيق الاتفاق :

وفضلا من هذا فقد رأيت اللجنة المصرية عرض اتفاق تحكيم في حالة وجود خلاف عند تطبيق الاتفاق فقبلت إيطاليا أيضا ذلك ونص عليه (بالمادة ٩) .

نتيجة الاتفاق :

وما ذكر يتضح جليا أن مصر قد حافظت في هذا الاتفاق على ما فيه مصلحتها ولم تغرق في أي شيء له أهمية تذكر بل بالعكس فإنها كسبت بهذا الاتفاق مزايا كثيرة لا يستهان بها تتبين من البيان التاريفي الذي سيأتي بدءا . ولا يفوتنا أن نذكر أن منطقة الحدود الغربية هذه ليس بها ما يستحق الاهتمام اللهم إلا بسبب أنها منطقة الحدود الفاصلة بين أراضي الدولتين إذ ليس بها زراعة ولا تجارة ولا معادن ، وبسبب جدا من البلاد المصرية المعصومة مما يجعل أهميتها الحربية خصوصا في الوقت الحاضر كذلك ضعيفة حتى أن السنوسي في وقت سابق حين قامت ثورة المهدي بالسودان (وقد كان الوراق بينهما على أتمه) لم يقبل طلب المهدي الإغارة على مصر لكنه عدم التناح وخشية هلاكه وهلاك رجاله لو أقدم على ذلك . ومع هذا فقد احتفظت مصر بالنطق الحربية اللازمة للدفاع وصدد الهجمات لو حصل شيء من ذلك لاسمح الله — فقامت الاتفاق لمصر حقيقة ولذلك توصي اللجنة بالموافقة عليه .

القرن ، ويمتد منه غربي مسرب القرن حتى يلتقي بمسرب المعجوم ، ويمتد منه غربي مسرب المعجوم حتى حد واحة ملقا عند عين ملقا فيتحرق خط الحد واحة ملقا واحة العنجلاب . ثم يميل إلى الجنوب الشرق ، ولكن بحيث لا يمر بأية نقطة تقل عن عشرة كيلومترات غربي مضيق المناسيب ومضيق وليس إلى أن يصل إلى خط الطول درجة ٢٥ شرق جرينوتش ويستمر عليه متجها للجنوب حتى درجة ٣٣ من خطوط العرض ، وعندئذ يتبني خط التحديد (راجع الخريطة المرفقة نمرة ٢) .

وهذا الخط بمروره في واحة ملقا والعنجلاب بالوضع السابق ذكره صارت لنا نقطتاهما الجنوب ومضيق فقط لا أهمية لها . اللهم إلا مضيق المناسيب وليس لهما أهمية حربية لصعد من ياجنا من جهة الجنوب . أما الجنوب نفسها وهي أهم موقع في هذه الجهة فقد تركت لإيطاليا .

جنجوب :

قد تمسك بها الإيطاليون وما كانت المفاوضات بين لجنة الحدود المصرية وبين اللجنة الإيطالية على أساس استبقاء جنجوب لمصر تؤدي إلى اتفاق بأية صورة مهما قدمت الحكومة المصرية من التاكيدات وأقنعت من التأكيد لتحقيق ما يرى إليه الإيطاليون من الأغراض الظاهرة بامتلاك جنجوب ليضخوا حدا لسلطة السنوسيين ويطمئنا على نفوذهم في جميع برقة وطرابلس .

ولما كانت أهمية جنجوب لمصر لا تعدل الاتفاق مع إيطاليا واستبقاء المودة وحسن العلاقات معها فقد قبلت الحكومة المصرية تركها لها مقابل ما تنازلت إيطاليا عنه لمصر في منطقة السوم وبئر الزملة مع التمهيدات التي سيأتي ذكرها .

تمتع إيطاليا باحترام أماكن العبادة بجنجوب :

ولكن بما أن في الجنوب مكانا تقده طائفة كبيرة من المسلمين ويجب أن يحفظ لهذا المكان مظاهر الاحترام وأن تتوفر فيه حرية العبادة والتعليم وحرية الانتقال منه وإليه ، ولما كان لمصر مركز خاص في العالم الإسلامي فهي لذلك تعتبر مطالبة بالاحتفاظ بجنجوب وأمية عنها لتحقيق الأغراض المذكورة فإذا تركت لإيطاليا بغير شرط ولا قيد أعبر ذلك اسقاطا للتواجبات المشار إليها وهو ما لا ينفه العالم الإسلامي لمصر اللهم إلا إذا ضمن القيام بها بطريقة وافية مرضية — من أجل هذا قبلت إيطاليا التمتع في محصر رمي يرقق بالاتفاق بأنها تصدر القوانين اللازمة — لإعلان مبدأ أن الزاوية وما يتبعها من القبر ومعاهد التعليم لا يمر ولا يتنقذ ومقتضى هذا المبدأ أن لا يدخل الجنود أو أي رجال السلطة الإيطالية هذا الحرم — ولإعلان احترام حرية العبادة والتعليم واحترام حرية الانتقال من جنجوب وإليه وحرية نقل الأرزاق والذئود وبهذا التمتع تصبح حرية المكان والحريات المختلفة المتعلقة بها أمرا دوليا بين إيطاليا ومصر يسمح لهذه بالاغراض كما خولف التمتع .

وبناء على هذه المعاهدة صدر فرمان ٣ فبراير سنة ١٨٤١ بمصر ولاية مصر في عهد علي باشا وفي ذريته الأرشد فالأرشد نظير جزية تدفع سنويا . وقد صدر بعده بقليل فرمان ثان مصدقا للاول وأرسلت معه خريطة بيان الحدود التي تحددت لولاياته وهي من جهة الشرق عبارة عن خط يمتد من العريش للسويس ثم يسير على شاطئ البحر الأحمر إلى رأس حسمه ومن الجنوب بخط العرض الذي يقطع النيل عند أسوان ومن الغرب بخط من ساحل البحر الأبيض بالقرب من رأس الكلايس جنوبا حتى يلتقي بخط العرض المذكور وانطلق الغربي المذكور يخرج واحة سيوه وبعض القرافه عن حدود مصر ولكن عهد علي باشا أرسل واحة سيوه جيشا وأخضعها لحكمه كما استقرت إدارة طور سها إلى العقبة بل وإلى الوجه على ساحل البحر الأحمر الشرق في يده ولم تعرض الدولة العلية على ذلك بشئ .

السوسيون :

أما المنطقة الواقعة بين برقة وفزان من جهة ومصر من جهة أخرى فلم تكن تحت إدارة وإلى طرابلس ولا هي تحت الإدارة المصرية ولو أنها معتبرة ضمن أملاك الدولة العلية وبسبب ذلك كانت القوضى سائدة في هذه المنطقة وقبائل الأصحاب فيها اشتهروا بالوحشية والنهب إلى أن أتبع الله لهم السيد محمد بن علي السوسى الذي أنشأ الطريقة السوسية لهداية من ضل من هؤلاء العرب المسلمين وصار لأصحاب هذه الطريقة نفوذ كبير في هذه المنطقة وأسس محمد علي السوسى الزوايا في الواحات وأولى زاوية أوجدها في سيوه في عهد ساكن الجبل محمد علي باشا ثم انتقل منها إلى الجهات الغربية وأسس زاوية أخرى في واحة جالو ثم توغل في طرابلس وتونس ينشر تعاليمه بين البدو . وفي سنة ١٢٥٨ هـ عاد إلى برقة وأسس بها زاوية كبيرة في الجبل الأخضر بالقرب من دونه واستقر بها زمانا ثم انتقل إلى الجبل وأسس بها زاوية في سنة ١٢٧٠ هـ وصارت بعد ذلك مركز العلوم والعرفان لطائفة السوسيين وبسبب وجود هذه استتب الأمن في هذه المنطقة وقضى على ما كان بين العرب من عداوة . ولما توفي السيد محمد علي السوسى في سنة ١٢٧٩ هـ دفن بجامعه بالجبل وبصارت من ذلك العهد كعبة يهيج إليها العرب ويبلغون النذور للاخوان وتولى بعده ابنه المهدي الذي سار على سيرة والده الصالحة وقد رأى نقل مركزه في سنة ١٢١٢ هـ إلى واحة الكفرة وأرسل الاخوان لثقل الجهات لنشر التعليم وبث الفضائل ولاستتباب الأمن والطمأنينة ، وبسبب ذلك تقدمت التجارة بين شواطئ البحر الأبيض المتوسط والسودان عن طريق الكفرة والجبل وقد حفرت الآبار الكثيرة في هذه المناطق وأمدت نفوذ السوسيين بقوة روحية كبيرة على جميع القبائل إلى مراكن غربا وإلى كائن واداي جنوبا . ولما توفي المهدي في سنة ١٩٠٢ هـ تولى بعده السيد أحمد الشريف فاهتبره سا كما حل أهل المنطقة بين مصر وبرقة وجمهم في نفس السلطين الدينية والزمينة ولما نشبت الحرب بين إيطاليا والدولة العلية أحل ضمه على السلطة التركية وقام بالدفاع عنها . ثم لما قامت الحرب العظمى أراد أن يهاجم تخوم مصر الغربية تحت تأثير البعثات التركية والألمانية ولكن فشلت مساعيه لأن الانجليز أرسلوا له قوتهم السليم

بيان تاريخي

الحكم العثماني في الولايات :

كانت طرابلس وبرقة ولاية عثمانية وكانت مصر كذلك ولاية عثمانية إلا أن الدولة العلية اعتورها الاضمحلال والضعف من أوائل القرن الثامن عشر فسامت الحكم في ولاياتها وجمعت القوضى حتى كان الباشا الذي يعين للحكم في ولاية كثيرا ما يستقل بها - وإذا ما حصل تمدد من دولة أجنبية على ولاية من الولايات كانت الولاية تدافع وسدعا عن كيانها ولا تجد من الدولة العلية اهتماما بالدفاع عنها والمحافظة عليها .

حكومة طرابلس :

في سنة ١٧١٤ استقل أحمد باشا كرماني بحكم طرابلس وقبيل الدولة العلية أن يبقى الحكم في روثته من بعده نظير جزية سنوية . وفي أوائل القرن التاسع عشر اشتبك الوالي في الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن أمريكا كانت من سنة ١٧٩٩ فرضت على نفسها للوالي مقررًا سنويا نظير حماية سفنها التجارية من القرصان الطرابلسي الذي كان منتشرًا في ذلك الحين في البحر الأبيض المتوسط فطلب الوالي زيادة المقر له في سنة ١٨٠١ ورفضت أمريكا طلبه وحاصرت مدينة طرابلس وشهدت الحرب بينهما فغسرت أمريكا في آخرها سنة ١٨٠٣ المدورة فلدنيا ووقع مجازعتها في الأسر فاضطرت أمريكا إلى إرسال حملة من ٥٠٠ مقاتل بقيادة أوليم الذي قام بهم من الاسكندرية بحرقا الصبعا حتى وصل إلى دونه وبمساعدة السفن الأمريكية الحربية نجح في الاستيلاء عليها ، وفي ٣ يونيو سنة ١٨٠٥ عقد الصلح مع الوالي على رد فلدنيا وتسليم الأسرى نظير مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ولكن في سنة ١٨١٥ تجدد الخلاف مع أمريكا انتهت بروضخ الوالي لطلبتها ومن هذا بين أن تبعية طرابلس وبرقة لتركيا كانت تبعية اسمية غير أنه في سنة ١٨٣٥ قامت ثورة أهلية فاهتبرت الدولة العلية هذه الفرصة وعادت حكمها على البلاد ولكن ما بقي الاهمال وسوء الإدارة يخفان في حكمها .

حكومة مصر :

كذلك كان الحال في مصر ما هو معلوم فقد كانت السلطة بيد المماليك والقوضى سائدة ولما جاءت حملة نابليون لم يبق أي دفاع من الدولة العلية عنها ثم لما تولى المغفور له عهد علي باشا كاد يستقل بها إلى أن بلغت الدرجة أن شن الغارة عليها وأرسل لها الجيوش بقيادة ابنه البطل إبراهيم باشا فاتتصر انتصارا باهرا ولو لم تنف الدول العظمى في وجه عهد علي باشا لكان ملك الامبراطورية العثمانية في قبضته وقد عقدت الدول من أجل هذه الحرب معاهدة لندن سنة ١٨٤١ .

وفي يوم ٢٩ أكتوبر صدر لتراف من وكالة روتر بيلانو بأن الحكومة الإيطالية ستعلن الدول العظمى باتهاء حكم الترك في شمال أفريقيا وبأن الأملاك الإيطالية الجديدة تبعد من الحدود المصرية شرقا إلى تونس غربا وإلى منطقتي النفوذ البريطاني والفرنسي جنوبا، وفلا في نوفمبر سنة ١٩١١ صدر دكر يتو بضم طرابلس وبرقة للأملاك الإيطالية .

احتلال مصر للسوم :

أما مصر فقد أرسلت قوّة من الجيش المصري احتلت السوم وكانت هذه أول مرة وطئت بها قدم عسكري مصري هذه النقطة وأرسلت خارجة انجلترا في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١ تبلغ الحكومة الثانية أن الحدود الغربية لمصر من نوفمبر سنة ١٩٠٤ تشمل السوم كما أبلغت ذلك للحكومة الإيطالية.

صلح الترك وإيطاليا :

ثم في ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ عملت اتفاقية الصلح المبدئية بين إيطاليا وتركيا بمدينة لوزان تعهدت فيها حكومة تركيا بأن تصدر في بحر ثلاثة أيام فرمانا نهائيا لأهالي طرابلس وبرقة بتجهيز الاستقلال الذاتي مع احتفاظها بشعير منسوب لمدة خمس سنوات بقلب نائب السلطان للمحافظة على حقوق الثنائين وباستبقاء الحق في تعيين القاضي الذي يمين بدوره التواب عنه وتعهدت الحكومة الإيطالية بأن تصدر في بحر ثلاثة أيام من وقت صدور فرمان المذكور مرسوما بمنح القفو الشامل لأهالي طرابلس وبرقة الذين اشتروا في الحرب ضحيا أو اشتبه في أمرهم وأن يكون لأهالي طرابلس الحق بالفتح بكامل حريتهم وإقامة شاعر الدين الإسلامي، وقد فذنت الحكومتان ماتعدنا به وكنتم المعاهدة النهائية بلوزان في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢

موقف مصر في الحرب :

ويلاحظ أن مركز مصر كان في هذه الحرب دقيقا واستثنائيا . لأن الدولة العلية بقتضي فرمان الصادر لمحمد علي باشا احتفظت بالسيادة على مصر وأن لها الحق في استخدام الجيوش المصرية في الدفاع عنها وبالطبع لها حق مرور جيشها في الأراضي المصرية للدفاع عن باقي أجزاء الدولة . وهذا الحق تقرر من الدول في اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بحملة قتال السويس ثم لما دخلت الدولة العلية في الحرب مع اليونان سنة ١٨٩٧ اعتبر مصر في حالة حرب كذلك وصحت اليونان قضاها منها . ولكن مصر من جهة أخرى محلة احتلالا عسكريا بالجيش الإنجليزي وفي سنة ١٩٠٤ عملت إنجلترا مع فرنسا الاتفاق الودي المعلوم وقررت اللورد لادنسون لسفير بريطانيا في باريس بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ بأن الاحتلال الإنجليزي كان في دأب الأمر مؤقتا ولكنه يحكم الظروف قد تقرر أن يكون دائما ثم لما تبين أن اللورد كيتشر وزيراً مقوضا وقضلا عاما لمصر كان في أوروبا تميمه التي قدمها لسو الخديوي ما يقيد تغيير مركز الانجليز في مصر إلى ما يشبه الحماية .

وتتبعه حتى جنوب وأخيرا اضطر للعرب إلى تركيا في غواصة ألمانية، فتولى زعامة السنوسيين بعده السيد ادريس الذي عمل اتفاقا مع إيطاليا سنة ١٩١٧ أقرت له إيطاليا فيه بمنحه في إدارة جالو وأوجله وجدانيا والكفرة ولكن قام الخلاف ثانية في سنة ١٩٢٢ بما أوقف صر الاتفاق وكان السيد ادريس قد حسن علاقته مع مصر وفلا عمل معه الاتفاق المعروف باتفاق تابوت في سنة ١٩١٧ أيضا وتنص المادة الرابعة من هذا الاتفاق على أن جنوب تابعة لمصر ولكن تعهد إدارتها في نفس الوقت إلى السنوسي الكبير ولو كان اتفاقه مع إيطاليا استمر لكنت هذه المنطقة تتم بما كانت عليه في عهد والده المهدي وجده السيد محمد علي من أمن ورفاهية ولكن عادت الحال من فوضى لولا الاتفاق المصري الإيطالي الذي كان سببا في تهمة الخصال واستيثار النظام .

ومن هذه العجالة يرى أن هذه المنطقة التي بها جنوب وما جاورها لم تكن في حكم الترك ولا مصر حتى قامت الحرب الإيطالية .

الحرب بين إيطاليا والترك بشأن طرابلس وبرقة في سنة ١٩١١ :

في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١ فاجأت إيطاليا الباب العالي ببلاغ نهائي ذكرت فيه أن الفوضى في طرابلس وتأثيرها على مصالحها تضطربها لاحتلال طرابلس عسكريا احتلالا ساعيا حفظا لذلك المصالح وصونا لكرامتها وطلبت الإجابة بالموافقة على ذلك في ظرف أربع وعشرين ساعة وأن يصدر الباب العالي أوامره فتلية في طرابلس حتى لا تجد إيطاليا منهم مفاوضة .

وفي ٢٩ سبتمبر في اليوم الذي كتبت فيه تركيا الرد كانت إيطاليا قد أعلنت الحرب رسميا وبذلك أوجبت تركيا في حالة لا تمكنها من الدفاع عن طرابلس غير أن إيطاليا صرحت في ٢ أكتوبر بأنها لا تتدخل جنودها في أجزاء أخرى من الأملاك العثمانية غير طرابلس وبرقة وبطبيعة الحال ما كان هذا يمنع التمدي بجزء على الموائف التركية .

وفي ٣ أكتوبر أرخبت الحكومة الإيطالية الحكومة الإنجليزية بمحاصرتنا لشواطئ طرابلس وبرقة بين حدود تونس ومصر بين الدرجة ١١,٣٢ والدرجة ٢٧,٥٤ من خطوط الطول شرق جرينوتش أي إلى ما يقرب من رأس الكلايس .

وهذا التحديد يدخل فيه خليج السوم ويسدي براني بل ومرسى مطروح ولا تخفى أهمية خليج اللوم لمصر من الوجهة الحربية فضلا عن أهمية الموانئ الأخرى خصوصا إذا تحمّلت إيطاليا ميناء بطريرق قاعدة بحرية عسكرية .

محافظة إنجلترا على حدود مصر :

لذلك تخاطرت وزارة خارجية إنجلترا مع إيطاليا بشأن هذا الحصار واتهمي الأمر بأن عملت إيطاليا بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١١ تصحيحا لاعتائها السابق اعتبرت فيه الحدود الغربية لمصر عند درجة ٢٥ و ١١ أي غربي السوم .

مشروع قانون

بالموافقة على الاتفاق الإطالي المصري الخاص بمحدود مصر الغربية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

”مادة وحيدة“

ووفق على الاتفاق الإطالي المصري الخاص بمحدود مصر الغربية ، الموقع عليه بالقاهرة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ والمعلق بهذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدرى في

الوثيقة رقم ١

الاتفاق المفقود بين مصر وإيطاليا

المؤرخ في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

بشأن تعيين الحدود الغربية للقطر المصري

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

وحضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا

رغبة في تعيين الحدود بين أراضي رقة الإيطالية والأراضي المصرية ، قد عينا مندوبين عنهما مع تفويضهما تفويضا تاما وهما :

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر : حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا : النبيل لازارو مركيز غيروتوكايزو سفير جلالاته ،

فبعد أن تبادل المفاوضان أوراق تمثيلهما السلطة التامة ، وبعد أن تبين لهما صحة هذه الأوراق ، قد اتفقا على ما يأتي :

مادة ١ - يمتد خط الحدود بين أراضي رقة الإيطالية والأراضي المصرية من نقطة على الشاطئ شمالي السلام تبعد عشرة كيلو مترات عن بيكون بوييت (عزلة القطارة) . ومنها يتجه بشكل قوس دائرة مركزها بيكون بوييت (عزلة القطارة) ونصف قطرها عشرة كيلو مترات من

فلما أعلنت الحرب الإيطالية منع الانجليز الترك من مرور جيوشهم بمصر وأرسلوا قوة من الجيش المصري احتلت السلام كما أصدرت وزارة خارجية إنجلترا بلاغها للحكومة الثمانية والحكومة الإيطالية بخصوص الحدود الغربية لمصر وامتدادها غربا إلى ما بعد السلام بل كانت إنجلترا عند تولية سموالندوي عباس الثاني أن تميل أن يذكر في فرمان تولية أن مصر بمحدودها المينة في الخريطة السابق لإرسالها مع فرمان تولية المنفرد له عهد باشا وتعدل الفرمان فلما بأن ذكرت مصر بمحدودها المعروفة . ثم في سنة ١٩٠٦ تميلت لجنة لتخطيط الحدود الشرقية لمصر وقرر أن يكون من ر على البحر الأبيض إلى رأس خليج العقبة وهذا مخالف لما كانت عليه الخريطة .

ومن ذلك يتضح أن الخريطة لم توضع موضع التنفيذ بل صارت الأحوال على عراسين سواء من جهة الشرق أو جهة الغرب بين أن يولى عليها أو يأتي ذكرها اللهم إلا في القرارات السابقة عند تولية انليديين — مجرد ذكر غير مصحوب بالاعتبار .

فكنا كان هم الانجليز أن تصل مصر شرقا وغربا إلى حدودها الطبيعية الواجب أن تكون عليها وقد بلغت مصر ذلك من جهة الشرق في سنة ١٩٠٦ وقد تم لها ذلك من جهة الغرب بهذا الاتفاق .

المفاوضات الأخيرة بعد الحرب العظمى :

وضعت مصر على أثر إعلان الحرب العالمية تحت الحماية الانجليزية ولهذا بدأت المفاوضات بين إنجلترا وإيطاليا بشأن الحدود المصرية حتى وصلت الدولتان في سنة ١٩٢٠ إلى الاتفاق الذي عرف ” باتفاق ملتر — شالوي “ ولكن لم يمت فيه حتى أعلن استقلال مصر في فبراير سنة ١٩٢٢ وعلى أثر ذلك عرفت الحكومة البريطانية إيطاليا بأن يكون اتفاقها على الحدود مع مصر مباشرة فتبدلت المفاوضات مع مصر بعد ذلك وتألفت لجنة تسمى لجنة الحدود الغربية برئاسة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا فبحث الموضوع من جميع جوانبه ووقفت الحكومة المصرية بعد ذلك برئاسة حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا إلى ضم بشر الزملة لمصر ولم يكن هذا في اتفاق ” ملتر — شالوي “ — فضلا عما تم عليه الاتفاق في الأمور التفصيلية الأخرى .

ومن أجل هذا كله توصي اللجنة بموافقة المجلس على الاتفاق .

ومرافق لهذا مشروع القانون — الذي أقره مجلس النواب — الخاص بالموافقة على هذا الاتفاق ٤

رئيس اللجنة
أحمد زيور

٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦

مادة ٦ - يكون مفهوما أنه عند استعمال مياه بئر الرملة يجب على الحكومة المصرية أن تخصص مقدارا كافيا من المياه لحاجة السكان المحليين الإيطاليين التبعة ، ويحدد هذا المقدار بمجرة البنية المختلطة المنصوص عليها في المادة السالفة .

مادة ٧ - تتعهد إيطاليا ومصر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع غارات العربان كل فيما يتعلق بأراضيها .

مادة ٨ - تبين الحكومتان في خلال الثلاثة الشهور التالية لاتخاذ هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتسوية المسائل الآتية :

(١) جنسية سكان المنطقة الداخلة في العشرة الكيلومترات شمالي السليم ومكان مجموعة وأحات جنوبيه ، لقرارهما إذا كان يصح منع حق اختيار وإلى أى مدى وإلى أى السكان أو بعضهم ؟

(٢) رسوم المرمى والسقاية والبذاري فيما يتعلق بالسكان الرحل الذين يتنقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الاعضاء من كل رسم وضريبة ؟

(٣) النظام المحرك للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين فيما يتعلق بتعرفة الرسوم الجارية العمل بها الآن صرامة لمالئة التي يكون عليها سكان الحدود على أثر تعيين خط الحدود بين مصر وبنقة تميمنا نهائيا ؟

(٤) المسائل القضائية الخاصة بالأشخاص الرحل ، لقرار محكمة هؤلاء الأشخاص سواء أكانوا إيطاليين التبعة أم مصريين أمام المحاكم وهيئات القضاء في مناطق الحدود التي يوجدون في دائرتها .

ويكون من المفهوم أيضا أنه إذا أقام هؤلاء الأشخاص مدة تزيد على سنة في إحدى مناطق الحدود يكونون خاضعين لنظام الضرائب المقررة على الرحل المعمول به في المنطقة المذكورة .

مادة ٩ - كل خلاف يقع في تطبيق هذا الاتفاق يمرض على لجنة تحكيم مؤلف من مندوبين بينهما كل من الحكومتين المتعاقدين ومن رئيس بين الاتفاق بينهما .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء .

مادة ١٠ - يمتد هذا الاتفاق بمدا التصديق عليه من برلمان كل من البولين ويكون تبادل الاعتراف بروما في أقرب وقت .

بشأنه على ذلك قد وقع المفوضان المذكوران هذا الاتفاق المحرر من تسعين وثمان مائة وخمسة عشر .

مدر بالقاهرة في السادس من شهر ديسمبر ١٩٢٥

أحمد زيور نجر وتوكاميازو

القطعة المذكورة حتى يلتقي بمسرب الشفرزين . ومنه رأسا يتبع الخط من الغرب مسرب الشفرزين مارا بسيدي عمر وير شفرزين وير الشقة . وهنا يترك الخط مسرب الشفرزين ويسير رأسا غرب طريق القوافل القديم الذي يتجه نحو الجهة المروفة بملاذ سيدي ابراهيم . ثم يتبع غربا مسرب الاخوان حتى ملتقى مسرب القرن في الجهة المروفة بالقرن والقرنين . ومنها رأسا غرب مسرب القرن حتى يلتقي هذا المسرب بمسرب المجرم . ومن نقطة ملتقى مسرب القرن بمسرب المجرم يسير الخط رأسا غرب مسرب المجرم حتى حد واحة ملقا . ويسير الخط بعد ذلك ابتداء من نقطة اتصال مسرب الأجرام شمالا واحة ملقا في اتجاه عام نحو الجنوب الشرق مارا بواحي ملقا وشباب لغاية الدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرق جرينوتش ، بحيث لا يمر بعد تقاطعه بمسرب جانو بأية نقطة تقل عن عشرة كيلومترات غرب مضيق المناسيب وريمس . ثم يستمر الخط متبعا للدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرق جرينوتش حتى يلتقي خط الزوال المذكور بالدرجة ٢٢ من خطوط العرض شمالا خط الاستواء .

مادة ٢ - قد بين خط الحدود المعلن في المادة الأولى باللون الأحمر على الخريطة المرفقة بهذا وهي تعتبر جزءا متما لهذا الاتفاق .

مادة ٣ - تبين السلطات العليا لكل من الحكومتين المتعاقدين في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ اعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتحدد في الأراضي نفسها خط الحدود المعلن في المادة الأولى .

مادة ٤ - تتعهد الحكومتان المصرية والإيطالية بضمان حرية مرور القوافل الإيطالية والمصرية المتوجهة من السليم إلى جنوبيه ضمانا تاما على طرق القوافل .

ولابدفع أى رسم أو أية ضريبة لمرور هذه القوافل التي يجوز لها تماما أن تستمر في استعمال مياه الصهاريج لحاجاتها العادية وكذلك الماء الموجودة بالقرب من الطرق المشار إليها .

مادة ٥ - رغبة في توفير مياه الشرب لسكان السليم تتنازل إيطاليا لمصر عن ملكية بئر الرملة التي تستغلها الآن الحكومة الإيطالية وعن منطقة تحيط بالبئر المذكورة وعمر من الأرض يكون انجماعه على محور وادي الرملة كى لإصلاح هذه البئر بالحدود المصرية .

وتعين اللجنة المختلطة المنصوص عليها في المادة الثالثة مساحة المناطق السابق الإشارة إليها ، على أنه من المتفق عليه منذ الآن أن المنطقة التي تحيط ببئر الرملة لا يجوز أن يزيد نصف قطرها عن نسبة متر وأن تمثل أرض الخمر من بئر الرملة لنفسية الحدود المصرية ضمن الحدود التي تكون ضرورية فقط على أن لا يتجاوز عرضها بمجال من الأحوال بمائة متر .

ومن المتفق عليه أيضا أن المناطق المشار إليها يجب أن تكون في أية نقطة بعيدة عن الشاطئ بماقى متر على الأقل .

محضر توقيع الاتفاق

بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية بشأن تعيين الحدود بين مصر وبنوة

في اليوم السادس من شهر ديسمبر من السنة الخامسة والعشرين بعد الألف والتسائة بالقاهرة ، اجتمع في إحدى غرف رئاسة مجلس الوزراء :

حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ممثلاً للحكومة المصرية ومعه حضرة صاحب السعادة إبراهيم وجيه باشا وكيل وزارة الخارجية ؛

وسعادة النبل لازارو وكرينجوتو كامبيازو سفير جلالة ملك إيطاليا ممثلاً للحكومة الإيطالية ومعه المندوب الإيطالي جناب الكومندور وفاتيل جواريليا من مستشاري السفارات ؛

لتوقيع الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة إيطاليا بشأن تعيين الحدود بين مصر وبنوة .

فبعد أن تبادل ممثلتا الحكومتين أوراق تخويلهما السلطة الخاصة وبعد أن تبين لهما صحة هذه الأوراق قال حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا إن من واجبه أن يوجه نظر سعادة المراكزينجوتو كامبيازو إلى ما تعلقه مصر من الأهمية كدولة إسلامية على حماية الأماكن الدينية بمجنوب وأن يحرب من رغبته في التأكد من يمثل الحكومة الإيطالية من نيات حكومته في هذا الشأن .

فأجاب سعادة المراكزينجوتو كامبيازو بأنه رخص له إبلاغ الحكومة المصرية أن الحكومة الإيطالية ، مسترشدة بالمبادئ التي كانت على الدوام رائدة إيطاليا في سياستها كدولة إسلامية كبرى ، تستصدر عند العمل بالاتفاق الخاص بالحدود بين بنوة ومصر مرسوماً يكفل حرمة الأماكن الدينية الإسلامية بمجنوب وحرية النحول إليها والعبادة فيها لجميع المسلمين وحرية وصول النذور إلى تلك الأماكن .

ثم أبدى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رغبته أيضاً في التأكد من نيات الحكومة الإيطالية في تلك المناطق الحدودية المتهمة بمجرم سياسية الذين قد تجردت عما كتهم بمعرفة السلطات الإيطالية .

فأجاب سعادة المراكزينجوتو كامبيازو بأنه رخص له أن يبلغ الحكومة المصرية أن الحكومة الإيطالية تستصدر عند العمل بالاتفاق المشار إليه مرسوماً بالغو العام عن الجرائم والبلع السياسية التي وقعت حتى يوم توقيع الاتفاق من سكان المناطق التي حددت .

وقد شرع بعد ذلك في توقيع الاتفاق .

وإشباتاً لذلك قد حره هذا المحضر من نسختين وأمضى ما

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية سفير جلالة ملك إيطاليا
أحمد زيور
إبراهيم وجيه
نجروتو كامبيازو
وفاتيل جواريليا

الوثيقة رقم ٣

تكان بنودلاً بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بين حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا وزير الخارجية وبناب المراكزينجوتو كامبيازو رئيس الوفد السياسي الإيطالي ، بشأن تنفيذ الاتفاق المقود في ذلك التاريخ بين مصر وإيطاليا

القاهرة في ٦ ديسمبر ١٩٢٥

عزيزي المراكزين

نظراً لأن الحاجة ماسة إلى تعيين خط الحدود بين أراضي مصر وأراضي بنوة تلافياً لمخاللة الحاضرة الضاربة بمصالح القطرين ، أبادر إلى إخطار جنابكم بأن الحكومة المصرية قد وافقت طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ اليوم على أن يكون الاتفاق الذي وقعنا عليه اليوم نافذ المفعول بصفة وقفية رعاية لمصالح القطرين .

وتفضلوا يا عزيزي المراكزين بقبول فائق احترامى ما

أحمد زيور

القاهرة في ٦ ديسمبر ١٩٢٥

يا صاحب الدولة

أتشرف بإخطار دولتكم بأنني تسلمت ، مؤرخاً بتاريخ اليوم ، كتابكم الذي تفصّلتم بالنتيجة به أنه نظراً للحاجة الماسة إلى تعيين خط الحدود بين مصر وبنوة تلافياً لمخاللة الحاضرة الضاربة بمصالح القطرين قد وافقت الحكومة المصرية طبقاً لقرار أسدده مجلس الوزراء اليوم على أن يكون الاتفاق الذي وقعنا عليه اليوم نافذ المفعول بصفة وقفية رعاية لمصالح القطرين — ومن المفهوم أن الحكومة الإيطالية ستقوم برعاية مصالحها مع تنفيذ هذا الاتفاق ، بوضع التصريحات التي تشرفت بالانضاء بها إلى دولتكم عند التوقيع على الاتفاق المذكور موضع الاجراء .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق احترامى ما

نجروتو كامبيازو

وضعت هذه المرحلة بمعرفة حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك مقرر لجنة الخارجية بالجلس في هذا الموضوع

وقد أدرج مبلغ ٦٠٠٠ ج.م أجورا للصالحين وعمل الفهارس والمجلدات والخاصين والطابعين . وهو نفس المبلغ الذي كان مدرجا في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وكانت اللجنة تميل إلى تخفيضه إلا أنها رأته الاكتفاء بتوجيه النظر إلى مراعاة الاقتصاد في هذا البند نظرا لحالة الحاضرة .

أما اعتماد الباب الثاني فيه تخفيض قدره ٣٧٩ ج.م

غير أنه يلاحظ أن المبلغ المقدر للتوريدات العمومية في المشروع بلغ ٣٥٤٧ ج.م مقابل ٣٤٦٤ ج.م سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أي زيادة ٨٣ ج.م وذلك بسبب زيادة الأتوات المطلوبة لأعمال الفهارس والكتب .

أما اعتماد الباب الثالث أعمال جديدة وقدره ١٠٣٥ ج.م فينقص بمقدار ١٢٠٠ ج.م عما كان مقدرا له في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، وقد أضح أن الاعتماد هو عبارة عن الجزء الباقي من اعتماد ٣٥٠٠ ج.م الذي كان منح إلى الدار في سنة ١٩٢٦ لتوريد وتركيب دواليب جديدة جديدة .

وترجع اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات أبواب دار الكتب المصرية كما يأتي ، وقد وافق عليها مجلس النواب :

٢٠٤٦ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .

٧٤٠٦ باب ٢ - مصاريف عمومية .

١٠٣٥ باب ٣ - أعمال جديدة .

٢٨٩٨٧ الجملية .

الإيرادات

قدر لإيرادات دار الكتب المصرية في مشروع الميزانية مبلغ ١٧٨٣٠ ج.م بما في ذلك مبلغ ٣٥٠٠ ج.م إعانة الحكومة مقابل ٢٣٦٦٥ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بتخفيض قدره ٥٨٣٥ ج.م .

وترجع أسباب هذا التخفيض أولا إلى ما قدر تحصيله من إيصارات الأطيان الموقوفة على الدار فقد انخفض التقدير في المشروع إلى ٩٠٠٠ ج.م مقابل ١٣٨٠٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد وضع هذا التقدير بمراعاة الحالة الاقتصادية الحاضرة .

وثانيا - إلى ما قدر تحصيله من تشغيل النقود فقد انخفض التقدير من ٢٣١٥ ج.م سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ١٨٨٠ ج.م في المشروع وذلك على أن رميع عدد من مستندات البارلسداد ما كان مطلوبا منها لتسوية عجز إيرادات سني ١٩٢٧ و ١٩٢٨

ملحق رقم ٥٧

جلسة الأربعاء ٢٥ صفر سنة ١٣٥١

(٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

المصروفات

(المرحومة الشيخ المحترم اللواء محمود منى باشا) .

قدر لمصروفات دار الكتب المصرية في مشروع الميزانية مبلغ ٢٨٩٨٧ ج.م وكان المقدرها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٣٠٧٧٦ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٢٠٨٩ ج.م شمل الأبواب الثلاثة بالتوزيع الآتي :

تخفيض	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
جنيه	جنيه	جنيه
٥١٠	٢٠٧٥٩	٢٠٢٤٦
٣٧٩	٧٧٨٥	٧٤٠٦
١٢٠٠	٢٢٣٥	١٠٣٥
٢٠٨٩	٣٠٧٧٦	٢٨٩٨٧

ويتبين مما تقدم أن في اعتماد الباب الأول تخفيضاً قدره ٥١٠ ج.م مع أن عدد الوظائف بقى على ما كان عليه في ١٩٣١ - ١٩٣٢ غير أن اللجنة تلاحظ أنه ليس هناك تناسب بين عدد درجات الوظائف في القسم الإداري فإن فيه ثلاثة وعشرين وظيفة منها واحدة أولى واثنان رابعة وست خامسة وإحدى عشرة سادسة وثلاث ثامنة وقد يكون هذا من أسباب تضخم اعتماد الماهيات مع عدم اتفاقها مع المنظمات التابعة في وزارات الحكومة ومصالحها ، ويحسن أن يلتفت نظر وزارة المعارف إلى ذلك .

وتلاحظ اللجنة أيضاً أن عدد الوظائف الخارجية عن هيئة المال بلغ ٤٤ وظيفة وهو عدد كبير جداً ويجب أن يكون متناسباً مع عدد الموظفين الداعمين الذين لا يزيدون على ٤١ موظفاً ومتناسباً كذلك مع العمل الذي يقومون بأدائه .

مادة ٢ - إن وجود اعتماد لغرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى المصالح والادارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف السومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

دار الكتب المصرية

١ - المصروفات :

جنيه	
٢٠٢٤٦	باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .
٧٤٠٦	٢ - مصاريف عمومية .
١٠٣٥	٣ - أعمال جديدة .
٢٨٦٨٧	جمله المصروفات .

٢ - الإيرادات :

الباب الأول (الإيرادات الخاصة بالدار)

جنيه	
٩٠٠٠	إيجار أطيان .
١٨٨٠	تشغيل القود .
٨٠٠	ثمن ما يباع من المطبوعات .
٢٠٠٠	إيراد المطبعة .
١٢١٥	قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين .
٦٥	ثمن ورق دفعة .
٦٥٠	إيرادات أخرى .

١٥٩١٠

تتبرل قيمة المكتضى تسديله إلى وزارة المالية .

جنيه	
١٢١٥	قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين .
٦٥	ورق دفعة .

الباب الثانى (الاعانات)

١٢٨٠	إعانة الحكومة .
١٧٨٣٠	جمله الإيرادات .
١٠٨٥٧	الناخوذ من احتياطى الحكومة لسد عجز الإيرادات
٢٨٦٨٧	الجلبة العمومية

وفالما - إلى حنف مبلغ ١١٠٠ ج.م قيمة الاعانة المخصصة على وزارة الأوقاف بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٣١ من إعفاء وزارة الأوقاف من الاعانة التى كانت تدفعها لدار الكتب المصرية اعتبارا من أول سنة ١٩٢٩ وأن نفي بالتأخر عليها لغاية سنة ١٩٢٨ وقد كان مبلغ ١١٠٠ ج.م المدرج في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ هو القسط الأخير من المتأخر على وزارة الأوقاف من الاعانة .

وقد زيد تقدير الإيرادات الأخرى من ١٥٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ إلى ٢٥٠ ج.م في المشروع وذلك على أثر ما تقرر من استقطاع بدل دفعة إضافي من المواطنين والمستخدمين وقد أدرج المبلغ المذكور في إيرادات الدار .

وحيث إن مصروفات الدار قد تبت مبلغ ٢٨٦٨٧ ج.م وإيراداتها مقدرة بمبلغ ١٧٨٣٠ ج.م كما سلف البيان فيكون المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات هو ١٠٨٥٧ ج.م وهو ما سيؤخذ من المال الاحتياطي للدولة .

وترى اللجنة أنه وإن كانت دار الكتب المصرية يجب أن تحفظ بحالة جيدة وفى ردى مطرد لأنها بلا شك تساعد مساعداً جديدة على زيادة الثقافة العامة بين الجمهور فضلاً عن أنها تحفظ بين جدرانها مجموعة فريدة من المخطوطات النادرة المثال والمطبوعات المفيدة ، إلا أنها فى الوقت نفسه يجب أن تكون بأبى استئناف مبلغ مهم من مال الدولة الاحتياطى هى فى أشد الحاجة إليه فى هذه السنين المصيرة .

وترجو اللجنة أن تبذل وزارة المعارف جهدها فى الاقتصاد فى مصروفات هذه الدار حتى يظهر أثر ذلك فى المبلغ الذى سيؤخذ من المال الاحتياطى لسد عجز إيراداتها فى مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على بابى إيرادات الدار كما يأتى وقد وافق طبعاً مجلس النواب :

جنيه	
١٤٣٣٠	باب ١ - إيرادات خاصة بالدار .
٣٥٠٠	٢ - إعانات .

وفما على نص مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب يربط ميزانية دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

مشروع قانون

يربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٢٨٦٨٧ (ثمانية وعشرين ألفاً وستاً وسبعة ومائتين جنيناً) وتقدرت ميزانية إيراداتها بمبلغ ١٧٨٣٠ (سبعة عشر ألفاً ومائتين وثلاثين جنيناً) وذلك حسب الجلول المرافق لهذا القانون .
ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٠٨٥٧ (عشرة آلاف ومائتان و سبعة ونمسون جنيناً) من احتياطى الحكومة .

الباب الثاني - قدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ ٧٤٠ ج. مقابل ٧٧٨٥ ج. لسنة ١٩٣١ أى بتخفيض قدره ٣٧٩ ج. وهو يرجع إلى إقصاء اعتمادات بعض البنود بمقدار ٤٨٢ ج. مقابل زيادة البعض الآخر ١٠٣ ج. منها ٨٣ ج. من اعتماد البند ٦ "توريدات عمومية" وزيادة الأدوات المطلوبة لأعمال القهارس والكتب و ٢٠ ج. من ربط البند ٧ "مشارك التليفون" وأجر التفارقات ومصاريف البريد" للزيادة المتوقعة في مصاريف البريد بالنسبة لتداول الهدايا وإرسال المطبوعات لصاحدها والمكتبات خارج القطر .

الباب الثالث - قدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ ١٠٣٥ ج. مقابل ٢٢٣٥ ج. لسنة ١٩٣١ والمبلغ المدرج في ميزانية سنة ١٩٣٢ هو الجزء غير المنصرف من اعتماد ٣٥٠ ج. الذى منحه الحادى في سنة ١٩٢٦ لتوريد وتركيب دولاب جديدة .

والجنة المالية توافق على مشروع الميزانية المشار إليها وهي تشرف بفعل الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بأقراره .

وبرفقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون بأقرار تلك الميزانية في

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة
اسماعيل صدق

ملحق رقم ٥٨

جلسة الأربعاء ٢٥ صفر سنة ١٣٥١

(٢٩ يونيه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الحقائق

عن بحث كيفية موافقة البرلمان على مثل المشروع الوارد من مجلس النواب بتنازل جمعية رعاية الطفل للحكومة عن مستشفى الأطفال على أن تعطى الجمعية أرضاً من أملاك الدولة ومبلغ ٤٠٠٠ ج. مقابل المباني والأثاثات التي تستولى عليها على أن يدفع على أربعة أقساط سنوية مساوية ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٣٣

(الفرد حشرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلى بك)

بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ أرسل حضرة صاحب الدولة وزير المالية إلى حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب خطاباً أرفقه بمذكرة هذا نصها :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

واقف مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٦ مارس سنة ١٩٣٢ على مشروع يقضى بتنازل جمعية رعاية الطفل للحكومة المصرية عن مستشفى الأطفال

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تشرف اللجنة المالية بأن ترعى إلى مجلس الوزراء مشروع ميزانية دار الكتب المصرية عن السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وقد قدرت فيها الإيرادات والمصروفات كما يلي :

سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٢
جنيه	جنيه
الإيرادات ٢٣,٦٦٥	١٧,٨٣٠
المصروفات ٣٠,٧٧٦	٢٨,٦٨٧
زيادة المصروفات على الإيرادات وتوطئ من احتياطي الحكومة ٧,١١١	١٠,٨٥٧

وفيما يلي بيان لأهم التعديلات التي تلاحظ في تقديرات هذه السنة :

الإيرادات

إيجار الأطلان - في هذا البند نقص بمبلغ ٣٥ % بالنسبة للسنة الماضية فقد وضع التقدير بمراجعة الحالة الاقتصادية الحاضرة وهو يبلغ ٩٠٠ ج. مقابل ١٣٨٠ ج. من السنة الماضية .

تشغيل النقود - نقص التقدير ٤٣٥ ج. من ١٠٠ ج. على أثر مبيع عدد من سندات الدار لسداد ما كان مطلوباً منها لتسوية عجز إيرادات سقى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ .

لإيرادات أخرى - زيد تقدير إيرادات هذا النوع ٥٠٠ ج. من ١٠٠ ج. على أثر ما تقرر من استقطاع بدل دفعة إضافية من الموظفين والمستفيدين وقد أدمج المبلغ المذكور في إيرادات الدار بدلاً من تسديده لوزارة المالية كما هو متبع في رسم الدفعة الأصل وذلك باعتبار أن الاستقطاع الجديد هو في الواقع تخفيض في المساحات .

إعانة وزارة الأوقاف - قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٣١ إعفاء وزارة الأوقاف من الإعانة التي كانت تمنحها لدار الكتب وأن تفي بالتأخير عليها لغاية سنة ١٩٣٨ وبناء على ذلك لم يدرج شيء من تلك الإعانة في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ لأن المبلغ الوارد في ميزانية سنة ١٩٣١ هو القسط الأخير من التأخير .

المصروفات

الباب الاول - قدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ ٢٠,٣٤٦ ج. مقابل ٢٠,٧٥٦ ج. لسنة ١٩٣١ أى بنقص قدره ٥١٠ ج. وهو قيمة فرق الربط بين المساحات المدرجة في ميزانية سنة ١٩٣١ وتقديرها يستحق منها في سنة ١٩٣٢ وليس في مشروع الميزانية إنشاء وظائف جديدة أو تعديل في درجات الوظائف الحالية .

وتصرف هذه المبالغ لمساعدة الدكتور حافظ عفيفي باشا باعتباره نائبا لرئيس الجمعية بعد صدور قرار من مجلس إدارة الجمعية بتوكيله فيها في ذلك .
وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع فاقضت لها ما على :

أولا - مبالغ المستشفى مقامة على أرض من الممتلكات الأميرية تنازلت عنها الحكومة بجمعية رعاية الطفل بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٧

ثانيا - منحت الجمعية إعانات من ضريبة المراهنات على ذمة البناء بلغت مجملها ١٥٠,٠٠٠ ج.م من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٨

ثالثا - منحت الجمعية أيضا في سنة ١٩٢٩ إعانة قدرها ١٢,٥٠٠ ج.م لإتمام المستشفى وتجهيزه .

رابعا - كانت التكاليف النهائية للمستشفى مقدرة في سنة ١٩٢٩ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م .

بناء عليه، وحيث إن ميزانية مصلحة المبانى للسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ تتضمن اعتمادا قدره ٧٠,٠٠٠ ج.م لمستشفى قصر البنى وكلية الطب ترى اللجنة الموافقة على الشروط المتقدم بهاها مع الترخيص لمصلحة المبانى في خصم ما يصرف للجمعية من الاتحاد المذكور .

هذاع السلم بأن حضرة صاحب السعادة عميد كلية الطب يرى أنه يحسن لفت نظر جمعية رعاية الطفل لئلى المستشفى الجديد أكثر تواضعا من المستشفى الحالى وتحفظ بجزء من المبلغ الذى سندفعه الحكومة للاستغلال قسطين بأرباحه على مصاريف إدارة المستشفى حتى لا تقع فى العسر المالى الذى وقعت فيه فى الماضى .

وتتشرف اللجنة برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان وفقا لأحكام المادة ١٣٦ من الدستور

الرئيس

اسماعيل صدق

٥ مارس سنة ١٩٣٢

وبعد أن أحال مجلس النواب المشروع على لجته المالية ووافقت على ما جاء بالمذكرة المشار إليها اقراها المجلس المذكور على رأيا بمجلسه ٦ يونيه سنة ١٩٣٢

ولما عرضت المسألة على مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٣٢ رأى قبل النظر في موضوعها أن تحال إلى لجنة الحفائية لبحثها من جهة الشكل وللمعرفة ما إذا كانت موافقة البرلمان التى نص عليها الدستور فى المادة ١٣٦ المشار إليها تستلزم أن تكون فى صورة قانون .

وقد بحثتها اللجنة وقررت بإجماع الآراء أن "الموافقة" فى المادة ١٣٦ من الدستور وما يأتىها "كالاتحاد" و"والاقت" الوارد ذكرهما فى مثل المواد ١٣١ و ١٣٣ يجب أن تصاغ فى قالب قانون يأخذ طريقة الرسوم . ذلك بأن للجلسين الذين يتكون منهما البرلمان ليس لها فيما عدا سن القوانين اختصاصات مشتركة بمقتضى أن يصدرها قرارات مطابقة فى معناها ومبناها أى أن كل ما يقتضى موافقة البرلمان يجب أن يكون فى صورة قانون .

الذى شيدته على أن تعطى الجمعية قطعة أرض من أملاك الحكومة بدلا من القطعة التى أقيم عليها المستشفى وعلى أن تدفع الحكومة لها مقابل مبالغ المستشفى وأثاثاته مبلغ أربعين ألف جنيه على أربعة أقساط سنوية أولها فى ١٥ مايو سنة ١٩٣٢

ولما كانت المادة ١٣٦ من الدستور تنص على أنه لا يجوز عقد تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزنة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

بناء عليه أشرف بأمرى أبلغ معاليكم صورة من المذكرة التى رفعت إلى مجلس الوزراء فى هذا الشأن راجيا التكرم بمرضى الأمر على البرلمان .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير المالية

اسماعيل صدق

تحريرا فى ١٠ مارس سنة ١٩٣٢

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

يؤخذ من كتاب حضرة صاحب السعادة عميد كلية الطب تاريخه ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢ أنه من المرغوب فيه جدا أن تولى الجامعة المصرية إدارة مستشفى الأطفال الجديد التابع لجمعية رعاية الطفل ، وذلك نظرا لقرب موقعه من مدرسة الطب الحالية على أن يستغنى عن إقامة مشكاه فى البانى الجديدة فى الروضة .

وقد جرت مفاوضة بين الفريقين فى هذا الموضوع وتم الاتفاق على ذلك بالشروط الآتية :

١ - تعطى الجمعية قطعة أرض من أملاك الحكومة بدلا من القطعة التى أقيم عليها المستشفى الحالى والى أعطيت الجمعية إياها بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٧

ووقع الاختيار على قطعة أرض فى الباسية مساحتها ٨٦٨٨ مترا مربعا (رقم ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ لوحة الباسية ٢-٦-٢) وهذه القطعة ولو أنها تزيد مساحة على القطعة الحالية إلا أن ثمنها يقل كثيرا من ثمن القطعة التى ستردها الجمعية ، خصوصا إذا لوحظ أن هذه قد أصبحت الآن تسوى أكثر مما كان مقدرا لها فى سنة ١٩٢٧ بسبب امتداد العمران إليها وإنشاء شوارع جديدة مجاورة لها .

٢ - تدفع الحكومة للجمعية مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه مقابل المبانى والأثاثات التى تستولى عليها وذلك بالكيفية الآتية :

جنيه

١٠٠٠ فى ١٥ مايو سنة ١٩٣٢

١٠٠٠ " " " " ١٩٣٣

١٠٠٠ " " " " ١٩٣٤

١٠٠٠ " " " " ١٩٣٥

ملحق رقم ٥٩

جلسة الأربعاء ٢٥ صفر سنة ١٣٥١
(٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الحقاينة

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بتخفيض إيجار
الأطيان الزراعية من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك)

بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ قرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى
لجنة الحقاينة . وبتاريخ ١٣ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ انتقلت اللجنة لتناقش
فيه وقد تناولت مناقشتها بحث المشروع من جهتيه :

أولاً من جهة المبدأ ، وثانياً من جهة الموضوع .

أما من جهة المبدأ :

فالأقلية وهي مكونة من ثلاثة من حضرات الأعضاء ترى عدم الموافقة
على هذا المشروع لأنه لا يستند على أساس قانوني ولا يتفق مع قواعد
المساواة ويتناقض مع قاعدة "الغنم بالزعم" وقاعدة "الحق معيار الواجب"
وفيه من المساس بقوة التهميدات والتدخل في معاملات الأفراد والتصرف
في حقوقهم المشروعة مما يخفى وبذلك ترفضه .

وترى الأغلبية أن هذا القانون تنضيه قواعد العدل والإنصاف وتحمته
الضرورة الملحة وتبرره ظروف الأحوال وأنه إن كان لا يتفق مع بعض
قواعد التشريع من بعض جهاته فإن لكل قاعدة استثناء فضلاً عن أن
ثمة من قواعد الفقه وأصول التشريع ما يستوجب وضعه إذ غير خلاف أن
التفاوت العظيم بين ما كانت عليه أمان القطن^(١) قبل سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١
الزراعية وهو الزين الذي حدده القانون ظروفاً لتعاقد وما صارت إليه تلك
الأمان في نهاية السنة المذكورة عقب جنى المحصول - هذا التفاوت ما بين
٢٧٢٦٧ رالاً والسكراريدس في شهر مايو ويونيه وأغسطس سنة ١٩٣٠ وما بين
١٣٦١٥ و ١٠٦ رالات في مثل هذه الأشهر من سنة ١٩٣١^(٢) يحمل شرط
الرضا الذي هو أساس تلك العقود غير ساحل على الوجه الأكمل ويبرر التدخل
إلى حد ما لرفع ما يترتب على مثل هذا التعاقد من عظيم الحيف وشديد الإرهاق .

ومن جهة أخرى أن الأسباب التي من أجلها وضع المشرع المصري قانون
تخفيض الإيجار لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠^(٣) لا تزال قائمة فليس بدنا والحال
كما ذكر أن يحسب لتلك الأسباب حسابها وتقدر قيمتها في تنظيم المعاملات
على أساس الحق والعدل .

من أجل هذا نوافق الأغلبية على هذا القانون من حيث المبدأ .

وقد ترتب على ذلك أن أعطى شكل القانون كثير من التصرفات
أو الإجراءات التي وإن لم تكن شريفاً في المسمى إلا أنه رضى من المصلحة
اشتراط موافقة البرلمان عليها لمجلسه أو اعتاده إياها .

مثال ذلك :

الموافقة على المعاهدات (مادة ٤٦ دستور) وعلى عقد القروض العامة
(مادة ٤٦ دستور) وعلى التهميدات التي يترتب عليها إنفاق مبالغ من الخزنة
لسنة أو سنوات مقبلة (مادة ١٢٩ دستور) وفي إنشاء أو إبطال الخطوط
الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر
من مديرية (مادة ١٢٦ دستور) وفي كل تصرف مجاني في أملاك الدولة
(مادة ١٢٩ دستور) وفي كل مصرف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات
الواردة بها (مادة ١٣١ دستور) وفي نقل مبلغ من باب إلى باب من أبواب
الميزانية (مادة ١٣١ دستور) واعتاد الحساب الختامي (مادة ١٣٣ دستور) .

وفي المادة ٦٩ من قانون النظام الداخلي التي نصها "لا تسرى الأحكام
الخاصة بوجوب المداولة مرتين على قانون الميزانية وقوانين فتح الاعتمادات
وقوانين الموافقة على الحسابات والقوانين المشار إليها في الفقرة الأخيرة من
المادة ١٢٦ من الدستور . ويمكن للاقتراع على هذه القوانين مداولة واحدة"
ما يؤيد كل التأييد أن الدستور أراد أن تأخذ الموافقة وما في معناها صورة
القانون فقد فرض أن إذن البرلمان الذي اشترطه الدستور لفتح الاعتمادات
(مادة ١٣١ دستور) لا يكون إلا بقانون كما فرض ذلك بالنسبة لاعتاد
الحساب الختامي (مادة ١٣٣ دستور) ولاعتاد المسائل المنصوص عليها
في الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٦ دستور .

وقد تأيدت هذه القاعدة الأولية في العمل في مصر بالبرلمان السابق وفي
هذه البصرة بالذات فالاعتمادات الإضافية والمعاهدات ومشروعات الري التي
تتم أكثر من مديرتين والحساب الختامي تطلب الموافقة أو الإذن بها
أو التصديق عليها أو اعتادها بقانون . مع أن الدستور لم ينص بخصوصها
إلا على الموافقة أو الإذن أو الاعتاد دون ذكر صريح للائدة وهو القانون .
وقد جرى العمل في غير مصر على هذه القاعدة .

..

لما تقدم تشرف اللجنة بأن تقترح على المجلس الموقر تقرير عدم جواز
إحالة الأوراق المتعلقة بهذا المشروع إلى لجنة المالية حتى تستقدم الحكومة
بما يصححه شكلاً .

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

هذه، وغنى عن البيان أن الأطنان التي تخرج بميزه من الحصول لا دخل لهذا التشريع فيما لأن التأجير على هذا النحو يجعل الغرم والتغيم متفاسما بين الطرفين .

من أجل هذا كله :

تطلب أغلبية اللجنة من المجلس الموافقة على المشروع كما جاء من مجلس النواب ٤

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون

عن تخفيض إيجار الأطنان الزراعية من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا تهمل دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، عن أطنان استأجرت لتزرع قطناً على الوجه المعتاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أطنان الإيجار المذكور - ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها معدداً على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بمحكم أو بسند أو عقد وسى لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أطنان الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضاعفاً إليها المصاريف والمخلفات ؛

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ٤

وأما من جهة الموضوع :

فإن الأغلبية تقره كذلك وتوافق عليه كما جاء من مجلس النواب .

غير أن أحد الأعضاء يشترط أن يحدف من المادة الأولى جملة " أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة " .

اشتراط القانون شرطين لابد من توافرها لعدم المطالبة بأكثر من سبعة أطنان الإيجار :

الأول : أن يكون المستأجر استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة .

الثاني : أن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

عن الشرط الأول :

الظاهر أن اشتراط التأجير لأكثر من سنة هو حكمة تمكن المالك من الحصول من المستأجر في باقي مدة الإيجارة على القيمة المتفق عليها في عقد الإيجار وهو ما لا يتحقق غالباً لو كان التأجير لسنة واحدة لأنه قد لا يجد مستأجراً بهذه القيمة . وهذا في حالة ما إذا كان الزائد من السنة تالياً للسنة التي نحن بصددھا (١٩٣٠ - ١٩٣١) أما في حالة ما إذا كان الزائد سابقاً عليها فتكون حكمه أن المستأجر الذي أضفدت إيجارته سنة ١٩٢٩ لا يضار بانخفاض الأسعار في سنة ١٩٣١ مع أن هذا الانخفاض زاد عن انخفاض أسعار سنة ١٩٣٠ وقد خفض الإيجار في السنة المذكورة .

وقد تسائل بعض أعضاء اللجنة عن مدلول كلمة أكثر من سنة وهل يدخل فيه ما إذا كان هذا الأكثر سابقاً على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ أو أن ما زاد على سنة واحدة لابد أن يكون تالياً للسنة المذكورة ، وبعد تبادل الآراء انتهى الأمر على أن المراد بكلمة " أكثر من سنة زراعية واحدة " ما يشمل الحائذين .

عن الشرط الثاني

وهو أن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

هنا أيضاً يسأل بعض حضرات الأعضاء عن معنى هذا " السابق " وقال معنا أن تكون الإيجارة سابقة على يناير سنة ١٩٣٠ ولكن الزاى استقر بعد المناقشة وتبادل الآراء على أن شرط السابق يتحقق بالنسبة لكافة العقود المبرمة قبل أكتوبر سنة ١٩٣٠ سواء تمحورت في أول السنة المذكورة أو في وسطها أو في سنة سابقة عليها .

أما ما تمحور بعد ذلك من التعود فإنه يكون قد تمحور وآثار الأزمة ماثلة أمام المتعاقدين فلا دخل لهذا القانون فيه .

وقد بنت اللجنة رأياً هذا على مراجعة أثمان القطن في تلك السنين (١) وما حصل فيها من التفاوت العظيم بين هذه السنين وسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية كما راعت ذلك في تقدير نسبة التخفيض بتلاتين في المائة .

مادة ٦ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مديرى القبة فى ١١ رجب سنة ١٣٢٩ (٢ ديسمبر ١٩١٠)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير الحفانية

على ماهر

ملحق رقم ٢ للتقرير

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١

خاص بالايحمار الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

نحن قواد الكول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لانهيل دعوى المسالك أو المستاجر الأصل فى يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن أطيان أستوجرت ترور قطعنا على الوجه المعتاد فى المطالبة بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المذكور .

مادة ٢ - فى حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمى لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المشار إليها فى المادة السابقة مضافا إليها المصاريف والمخفقات .

مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على الايحمارات التى تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الايحمارات التى يكون الإيجار فيها معددا على أساس أسعار القطن .

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التى لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية . وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مديرى المرفق فى ١١ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٦ يوليى سنة ١٩٣١)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير الحفانية (بالنيابة)

اسماعيل صدق

ملحق رقم ١ للتقرير

مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠

بمنع مهلة لدفع الايحمارات الزراعية

نحن قواد الكول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

وجما أنه لتفاه حيوط أمان الحاصلات الزراعية عموما والقطن خصوصا حيوطا تجاوز كل تقدير يقضى المعدل بمنع مهلة لدفع الايحمارات الزراعية وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ، وبمما يماهاهات :

مادة ١ - إذا كان المستاجر لأرض أو الذى استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية لترور قطعنا على الوجه المعتاد وكان قد دفع أربعة أحماس إيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بانغس الباقى ولا بالتأخر من الإيجار المستحق عن السنتين الزراعتين السابقتين بمقتضى نفس المعدل عن الأرض ذاتها كما لا يجوز فسخ الإيجارة الجارية بسبب عدم دفع الإيجار ويشترط فى ذلك كله أن يظل المستاجر المذكور مستأجرا للأرض فيها لسنة الزراعية الحالية .

مادة ٢ - يجوز دفع الأربعة أحماس المشار إليها بالمادة السابقة فى أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة بل يجوز دفعها فى أى وقت أثناء التنفيذ على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المحجوزة أو قبل دفع أو إيداع القيمة المحجوز عليها تحت يد الغير .

وفى الحالة الأولى إذا حكم القاضى بدفع انغس الباقى ويتمتع الإيجار بأمر بأن لا يحصل التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١

وفى الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى التاريخ المذكور . وإذا كان دفع الأربعة أحماس مصحوبا بدفع مصاريف التنفيذ والمخفقات القانونية تعتبر الاجراءات ملغاة .

مادة ٣ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يدخل فى حساب الأربعة أحماس كل مبلغ دفعه المستاجر أو المستاجر من الباطن فى بحر سنة ١٩٣٩ - ١٩٣٠ الزراعية بصفة أموالاً ميرية أو متأخر إيجار ولو اتفق فى شأن احتساب المبالغ المدفوعة على خلاف ذلك .

مادة ٤ - فى حالة التأخير من الباطن لا يجوز للمستاجر الأصل أن يتمسك بالمهلة المنوطة بهذا القانون إذا كان قد قبض من الإيجار المستحق له من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية ما يزيد على قيمة الإيجار المطلوب منه .

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التى لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وتهدمه إلى البرلمان عند انقضاء ما

صدر برأى المؤرخ ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٠ (٨ سبتمبر ١٩٣١)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صديق

وزير الحفانية (بالتبعية)

محمد حليم عيسى

مصلحة عموم الإحصاء والتمديد

ملحق رقم ٤ للتقرير

التوسط الشهري لأسعار القطن السكلايريس والإيثونين بضاعة حاضرة

(فى جود غير) من أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى أكتوبر سنة ١٩٣١

الأسعار بالريال المصرى لقسطنطين

التاريخ	سكلايريس (فى جود غير)	إيثونين (فى جود غير)
أكتوبر سنة ١٩٢٩	٣٠٢٢٣	٢٠٢٢٤
نوفمبر > ١٩٢٩	٢٧٧٥٥	١٩٣٥
ديسمبر > ١٩٢٩	٢٦٦٥٥	١٩٠١
يناير > ١٩٣٠	٢٦٦٨٨	١٩٠٦
فبراير > ١٩٣٠	٢٦٦٥٩	١٩٠٦
مارس > ١٩٣٠	٢٦٦٨٢	١٩١٢
أبريل > ١٩٣٠	٢٦٦١٤	١٩٣١
مايو > ١٩٣٠	٢٦٦٤٧	١٩٤٥
يونيو > ١٩٣٠	٢٦٦٦١	١٩٠٥
يوليو > ١٩٣٠	٢٦٦٣٩	١٩١٣
أغسطس > ١٩٣٠	٢٦٦٥٣	١٨٠٥
سبتمبر > ١٩٣٠	٢٦٦٠٦	١٩٣١
أكتوبر > ١٩٣٠	١٧٦٩١	١١٦٨٠
نوفمبر > ١٩٣٠	١٧٦٢١	١١٦٨١
ديسمبر > ١٩٣٠	١٤٠٠٢	١١٦٧١
يناير > ١٩٣١	١٤٠٩١	١١٦٠٨
فبراير > ١٩٣١	١٤٠٦٥	١٢٠٨٠
مارس > ١٩٣١	١٤٠٢٢	١٢٠٧٧
أبريل > ١٩٣١	١٤٠٤٨	١١٦٥٣
مايو > ١٩٣١	١٤٠٠٢	١٠٦٧٤
يونيو > ١٩٣١	١٣٠٥٢	١٠٦٧٤
يوليو > ١٩٣١	١٣٠٨٨	١٠٦٧٧
أغسطس > ١٩٣١	١٠٦٧٩	٧٦٨٤
سبتمبر > ١٩٣١	١١٦٢٥	٨٠٢٣
أكتوبر > ١٩٣١	١٢٦٩٤	٩٠١٥

ملحق رقم ٣ للتقرير

مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١

بموجب ملة لدمج الامارات الزراعية

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبأن أن تولى الملبوط في أسعار القطن يجب اتخاذ تدابير من نوع ما اتخذ بالمرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ بشأن إيجار السنة الزراعية الحالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ المستحق تنفيذاً لإيجار سنة ١٩٣٠ السابقة للسنة المذكورة؛

ونظراً لضرورة المبادرة منذ الآن باتخاذ تلك التدابير ووجوب الالتجاء للرخصة التى نصت عليها المادة ٤١ المتقدم ذكرها ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسماً بما هوأت :

مادة ١ - إذا كان المستأجر لأرض أو الذى استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لترجع قسماً على الوجه المتعارف وكان قد دفع مسبعة أشرار إيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢ بالتلازمة الأشرار الباقية ولا بالتأخر من الإيجار المستحق من السنة السابقة على سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية بمقتضى نفس العقد من الأرض بطلتها ، كما لا يجوز فسخ الإيجار الحالية بسبب عدم دفع الإيجار . ويشترط في ذلك كله أن يكون المستأجر المذكور قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجار سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - يجوز دفع السبعة الأشرار المشار إليها بالمادة السابقة في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة بل يجوز دفعها في أى وقت أثناء التنفيذ ، على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المحجوزة أو قبل دفع أو إيداع القيمة المحجوز عليها تحت يد الغير .

وفي الحالة الأولى إذا حكم القضاء بدفع الثلاثة الأشرار الباقية وبتمتازر الإيجار بأمر بالاجل يحصل التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢

وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى التاريخ المذكور وإذا كان دفع السبعة الأشرار مصحوباً بدفع مصاريف التنفيذ والمصالحات تعتبر الإجراءات ملغاة .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القسطنطين العام التى لم ينص صراحة على مخالفتها .

"مشروع قانون

بقرير عدم جواز التنازل عن المكافأة البرلمانية أو انجز عليها

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تلغى المادة ١٣١ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ المتعلقة بالسادة الزايم من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ ويستبدل بها الحكم الآتي :

" لا يجوز التنازل عن المكافأة أو انجز عليها ."

مادة ٢ — يسرى الحكم السابق على التنازلات أو انجزوا التي تعلن إلى مجلس الشيوخ أو مجلس النواب بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ — يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ."

مذكرة لمصاحبة

عن مشروع القانون الخاص بقرير عدم جواز التنازل عن المكافأة البرلمانية أو انجز عليها

أشار القانون النظامي المصري الصادر في سنة ١٨٨٣ إلى أن أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية الصومية تعطى لهم مصاريف انتقال .

ولا يعرف الآن شيء مما كان جارياً بالنسبة لأعضاء الجمعية الصومية .

أما أعضاء مجلس شورى القوانين فقد كان الأعضاء المندوبون عن الأقاليم يمنحون ٣٠٠ جنيه سنوياً في حين يمنح الأعضاء المقيمون بالقاهرة ١٠٠ جنيه فلما أُنشئت الجمعية التشريعية بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ نص في المادة الثانية منه على أن " تعطى مكافأة للأعضاء المنتخبين والأعضاء المعيّنين " . وقد جعلت هذه المكافأة ٣٠٠ جنيه سنوياً لكل من الأعضاء .

فلما صدر الدستور في سنة ١٩٢٣ نص في المادة ١١٨ منه على أن " يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدّد بقانون " . وقد صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ بمعدّل المكافأة ببلغ ٦٠٠ ج. م سنوياً لكل من الأعضاء وقد كان هذا المقدار على اعتراض شديد . ولذلك فإنه بعد حل المجلس وفي أثناء الفترة الطويلة التي جرت فيها انتخابات سنة ١٩٢٥ وضعت الحكومة ميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وقدرت اعتماد المكافآت على أساس ٣٦٠ ج. م لكل عضو . فلما عادت الحياة البرلمانية في سنة ١٩٢٦ عاد البحث في هذا الموضوع . وبعد أن قرّر الاعتقاد في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ على أساس القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ مثّل ذلك القانون بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٧ .

ملحق رقم ٦٠

جلسة الاربعاء ٢٥ صفر سنة ١٣٥١

(٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢) .

تقرير مقبّل من مكتب المجلس عن مشروع القانون
الوارد من مجلس النواب الخاص بقرير عدم جواز التنازل
عن المكافأة البرلمانية أو انجز عليها

(المقررة الشيخ المحترم أحد نقيب براده بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب الخاص بقرير عدم جواز التنازل عن المكافأة البرلمانية أو انجز عليها - إلى هيئة المكتب لأنه مهوّد إليه بوضع مشروع اللائحة الداخلية للمجلس - لظنهم على وجه الاستعجال .

وقد اجتمع المكتب في الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الاثنين ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ وبحث الموضوع واطلع على المذكرة الإيضاحية المرافقة لمشروع هذا القانون وتبين له أن المكافأة البرلمانية كانت في وقت من الأوقات في البرلمانات السابقة محسّنة جنباً في التبرّج خفضت إلى الأربعين جنباً على أثر صيحات متكررة من الرأي العام ثم جاءت الحكومة الحاضرة ووضعت قانون النظام الداخلي للبرلمان حددت فيه قيمة المكافأة بثلاثين جنباً وبهذا التحديد أصبحت المكافأة الآن تكاد لا تكفي للنفقات الإضافية التي يقتضيها وجود النائب بالقاهرة لتأدية هذا الواجب المقدس بعد أن كانت هذه المكافأة في السابق تعتبر مرتباً أو شبه مورد للنائب - فكانت المكافأة الحالية إنما وضعت لفرض خاص ويجب أن تبقى وفقاً لتحقيق هذا الفرض حتى يتمكن عضو البرلمان من تأدية واجبه النبأ على الوجه الأكمل . والمكافأة إذن لا يصح اعتبارها جزءاً من إيراد العضو ولذلك ولضمان جابتها لما خصصت له تحتم إصدار تشريع يقضي بعدم جواز انجز عليها وإلا خرجت عما وضعت له ولم يحقق الفرض المقصود منها .

لذلك رأت الحكومة زاماً عليها أن تتقدم بمشروع هذا القانون لتعمل على صون المكافأة من أن تمتد إليها الأيدي .

وبما أنه لا يجوز المساس بالميزانية التي وقّعت فلما لأن الحائزين قد اكتسبوا بجزء انجز حقاً على ما وقّعوا انجز عليه . فاستمرّا قاعدة الحقوق المكتسبة تضمن مشروع هذا القانون نصاً صريحاً على ذلك في المادة الثانية منه .

لكل هذه الأسباب يرى المكتب بالإجماع الموافقة على مشروع القانون المروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهذا نصه :

على كرامة الاعضاء فيما تستدعيه مزاوله أعمالهم النيابية من نفقات إضافية وأنه إذا امتنع أداء هذه المكافاة أدرك العضو، إذ يجب عليه في هذه الحالة أن يتحمل النفقات التي وضعت من أجلها المكافاة من جيبه الخاص. وقد لا يكون بعض البلاد أخذ بمبدأ عدم قابلية جزم المكافآت ولكننا لا ندرى ما يجري فيها وما إذا كان الدائون يطعمون في هذا النوع من الحقوق ويعملون على الاختصاص به دون مدينين من أعضاء المجالس النيابية (١) ومن بعض هذه البلاد كفرنسا ما بدأ التشريع فيه بتقرير مبدأ عدم القابلية للجزم ثم عاد بقرار جوازها ولكن الحاكم ذات بالرغم من ذلك تخصيص جزم المكافاة (لا يتجاوز الثلث) للجهيزات واختيار الباقي غير قابل للجزم وذلك بوصفها أنها مرصودة للنفقة .

فسواء أخذ بضرووات الحال عندنا أو بالقياس على البلاد الأخرى يرى أنه لا اشتطاط في تقرير عدم جواز الجزم على المكافاة خصوصا إذا ظلت باقية على قدرها الحالي .

على أن الحكومة احترامها للحقوق المكتسبة لا ترى المساس بالحالات التي يكون قد وقع فيها جزم أو أجرى تنازل قبل العمل بالقانون الجديد الذي يضع لأول مرة في التشريع المصري مبدأ عدم جواز الجزم على المكافآت البرلمانية.

فهذه الأسباب أثتتف برض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء فأذا وافق عليه تفضل برضه للأصحاب السنية لاستصدار مرسوم برضه على البرلمان .

ملحق رقم ٦١

جلسة الأربعاء ٢٥ صفر سنة ١٩٥١

(٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير مقدم من مكتب المجلس

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان

(المقرر حصة الشيخ المحترم أحمد عيب براده بك)

أحال المجلس بجلسته ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب بتعديل المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان - إلى هيئة المكتب لأنه مهود إليه بوضع مشروع اللائحة الداخلية للمجلس - لنظره على وجه الاستعمال .

لسنة ١٩٣٧ خفضت به المكافاة إلى ٤٨٠ ج. م. وظل الأمر على ذلك حتى صدر الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية للدرس إلى مكافاة الأعضاء باعتبار أنها من المسائل التي يتناولها قانون المجلس وذكر في صدها أنه " يرى أن يظل مبدأ استحقاق المكافاة ثابتا بالدستور ويترك لذلك القانون تحديد مقدارها . على أنه يحسن أن يوجب - الدستور أسوة بغيره واتقاء لما حدث عندنا - أنه إذا عدل مقدار المكافاة لا تتفع الهيئة التي عدلت بالمقدار الجديد وإنما يسرى هذا المقدار على الهيئة التي نلتها " وصعد المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ تلك المكافاة بمبلغ ٣٠٠ جنيها سنويا .

وظاهر من مقابلة أرقام المكافاة بعضها ببعض أنه - فيما عدا الفترة التي بلغت فيها ٦٠٠ ج. م. و ٤٨٠ ج. م. - لم تتغير وجهة النظر في المكافاة من حيث طبيعتها والفرص منها . فقد بدأت في جلس شوري القوانين بأن تكون مصارف انتقال ، ومع أنها وصفت في عهد الجمعية التشريعية بأنها مكافاة فقد كان الفرض الواضح منها - وتلك الجمعية يشترط في الانتخاب لها نصاب مالي معين - أن تحوز العضو بها يتكفله من النفقات بسبب مباشرته لأعماله بالمجلس مما سمي في بعض البلاد بتكاليف مسكن ثان تارة ومصاريف إضافية تارة أخرى .

وبما دخل في الاعتبارات التي جرى عليها تقدير المكافاة بمبلغ ٦٠٠ ج. م. أنه يراد بها أن تكون رزقا يعتمد عليه وحده ويستقل به لتكون السياسة سلكا يتطرق فيه بعض أصحاب الكفادات وينتهي من مزاوله عمل آخر . على أن ما أثاره هذا التقدير من الاعتراض دل على أن البلاد غير مستعدة لقبول الأساس الذي جرى عليه . ولقد ظل الاعتراض قائما حتى بعد تخفيض المكافاة إلى ٤٨٠ جنيها . لذلك لم يكن مناص عند وضع قانون المجلس من رد الأمر في المكافاة إلى الأوضاع الأصلية أي اعتبارها قانون المجلس نفقات أو تكاليف مسكن ثابت وتقديرها على وجه لا يتخفف عما كانت مقدرة عليه في عهد جلس شوري القوانين والجمعية العمومية .

وقد كان الأمر جاريا في مكافاة الأعضاء في ذلك العهد على أنها قابلية للجزم فلما وضع قانون رقم ١٩٣٤ أثبتت فيه هذه القاعده وكل ما قيدت به هو أنه لا يجوز توقيع الجزاء بمقتضى حكم نهائي أو سند واجب التنفيذ إعادا للجزء التحفظية . وقد قلت القاعده في قانون المجلس رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ (مادة ١٣١) (١) .

غير أن تحقيق النظر في هذا الحكم بعد تطبيقه أثناء الدورين الأولين يشك بحق في صلاحيته . فانه إذا كان مبلغ المكافاة قد رصد لما يقتضيه القيام بأعمال النيابة من نفقات أو تكاليف لم يكن ثمة وجه لتعطيل صرفه فيما رسده له وذلك بإجازة الجزم عليه خصوصا لاتصال ذلك الصرف في الوجود الهيئة له بكرامة أعضاء البرلمان وبواجبهم في أداء المهمة التي نيظت بهم . والواقع أن القدر المحدد للكافاة هو أدنى مما يقتضيه المحافظة

(١) يلاحظ أن المكافاة واحدة لأعضاء المجلس مع أن القروص على أعضاء مجلس الشيوخ من أهل اليسار بما يدل على أنه لم يقع أن تكون رزقا . ولو كانت كذلك لما منعت إجازة الجزاء عليها جميعا ووجب تحقيق حكم المراتب على أي إجازة الجزاء عليها فقط .

(٢) كما يعرف أيضا في مصر أن الدائنين لا يطعمون في مثل هذه المبالغ البهيرة ولكن الضيق الاقتصادي المترتب على غير إيرادات كثيرين من الأعضاء أدركها القاص الكبير فقلب الدائنين يملكون الجزاء في كل ما يستطيعون التورط به وكثرت نفقات الأجهزة .

مادة ١٤٣ - "تتمدد المبالغ المخصصة سنويا لمرتبات الموظفين والمستخدمين الثمانين والمئتين بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م لمجلس الشيوخ وبمبلغ ٣٥,٠٠٠ ج.م لمجلس النواب."

مادة ٢ - "يصل بهذا القانون ابتداء من سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٣ المالية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

عن الاقتراح بقانون المقدم من حضرة النائب المحترم ا.ح.د إلى الجندى

تعارض المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ انخاص بالنظام الداخلي للبرلمان مع المادة ١٤٤ التي تلجأ والتي تنص على أن القواعد الخاصة بتعيين موظفي الحكومة ومستخدمها وترقيتهم ومصالحهم وغير ذلك من شروط خدمتهم آسرى على موظفي المجلسين ومستخدميها .

ومن المعلوم أن وزارات الحكومة ومصالحها ليست مقيدة بقانون خاص يبين عدد الموظفين والمستخدمين المخصصين لأعمال أية وزارة أو أية مصلحة وإنما يبين عدد الموظفين بقانون عام في كل سنة هو قانون الميزانية .

فاذا رأى أحد الوزراء أن صاحب العمل في وزارته يقضى بتغيير نظام الدرجات فانه يضع ميزانيته على هذا النظام الذي يمرض على اللجنة المالية ثم على مجلس الوزراء قبل عرضه على المجلس .

أما في حالة موظفي البرلمان فاذا تزامى لرياسة أحد المجلسين إجراء تعديل في نظام الوظائف فلا يمكن لها تنفيذه إلا بقانون خاص ومن هذا يتضح :

(أولاً) صعوبة تنفيذ الاجراءات الادارية الداخلية في السكرتيريين .

(ثانياً) عدم التسوية في إجراءات وضع الميزانية بين مصالح الحكومة وبين السكرتيريين المجلسين .

لغف المادة ١٤٣ ضرورة إذن لإيجاد التماسق في الاجراءات التي تسمى على جميع الموظفين ويرى أهمية هذا الالتقاء إذا علمنا أن أغلبية المجالس النيابية تعتبر موظفيها مستقلين عن الحكومة وهذه المادة تجعلهم خاضعين ليس فقط لنظام موظفي الحكومة بل لقانون خاص ليس له مثيل في الحكومة المصرية ولا في غيرها من الحكومات .

وقد اجتمع المكتب في الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الاثنين ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢ وبحث الموضوع وتبين له أن المادة المطلوب تعديلها بتنفي مشروع هذا القانون نصت على أن عدد الموظفين والمستخدمين المخصصين لأعمال المجلسين والأكادرا الخاص بهم محدد بالجدول المرافق للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ .

وقد حدد الجدول المذكور عدد الموظفين الدائمين في مجلس الشيوخ بـ ٥٦ موظفاً وفي مجلس النواب بـ ٩٧ موظفاً ومن الدرجات الخاصة بهم .

وقد لاحظ المكتب أن بقاء هذه المادة لا يتفق مع ما يقتضيه مبدأ فصل السلطات وحق السلطة التشريعية في الاشراف على السلطة التنفيذية والتصديق على الميزانية من حيث استقلال كل من مجلسي البرلمان بشؤون موظفيه .

وقد لاحظ المكتب أيضاً أن بقاء هذه المادة قد يضع البرلمان في مركز هو أدنى من مركز وزارات الحكومة ومصالحها التي لها كامل الحق في أن تقترح كل تعديل في درجات موظفيها وزيادة عددهم أو تخفيضه تبعاً لما تقتضيه المصلحة ولا معنى لأن يسلب هذا الحق من البرلمان .

لذلك تقدم أحد حضرات أعضاء مجلس النواب إلى ذلك المجلس مشروع قانون يقضى بإلغاء المادة ١٤٣ من القانون النظامي ولكن اللجنة المختصة بذلك المجلس رأت أن تعمله بطريقة ينص فيها على تحديد مبلغ خاص لمهايات موظفي مجلس الشيوخ حددته بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م وبمبلغ ٣٥,٠٠٠ ج.م ٢٠٠٠ ج.م لمجلس النواب وقد أقر ذلك مجلس النواب . وبهذا ينص للمجلسين أن يدخلوا على عدد الوظائف ودرجاتها في حدود هذين المبلغين ما يراه موافقاً لنظام العمل .

لذلك يرى المكتب الموافقة بالإجماع على مشروع القانون المبرور بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بتعديل المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بمص المادة ١٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ النص الآتي :

رابعا - ٤٤١١ ج.م في اعتماد الوظائف بكلية الطب بسبب ترقية بعض درجات الأستاذة وزيادة عدد الأساتذة المساعدين وعدد مساعدي المدرسين وغيرهم .

خامسا - ٢٤٠٣ ج.م في اعتماد الوظائف بكلية الحقوق بسبب ترقية الأساتذة تمشيا مع كادر رجال القضاء .

سادسا - ٥٤٦ ج.م في اعتماد الوظائف الخارجية من هيئة العمال في المكتبة لتسع وظائف للمحافظين بمجرات المطالعة وسعاة وعناوين وغيرهم استخدمتهم حاجة العمل بمد التوسع الكبير فيها كما سبق البيان .

سابعا - ٢٧٧٠ ج.م زيادة في اعتماد المرتبات بسبب إدراج المرتب اللازم للمدرس أجنبي للأكار الإسلامية في كلية الآداب ومكافآت لأساتذة يتدربون لتدريس اللغة القبطية وعلم المساحة وتاريخ مصر القديم وكذلك مكافآت للأساتذة الذين يقومون بعمل نظار الكليات ومرتب إقامة لبعض موظفي محطة الأحياء البحرية ومكافآت للتدريس في معهد الدراسات الجنائية والإدارية وغير ذلك .

وقد كان إنشاء الوظائف الجديدة التي زيدت على أساس الكادر الذي وضته اللجنة التي بحث وظائف الجامعة والذي أقره مجلس الوزراء في ديسمبر سنة ١٩٣١ وذلك عدا ثلاث وظائف لم يشملها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر مع وجود شافطيا فلا لتدريس اللغات الفرنسية والألمانية والإنجليزية وقد وضعتها الجامعة في ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لما تبين لها من ضرورتها .

وقد أدرج الباب الثاني "مصاديف عمومية" في المشروع اعتماد قدره ٥٩,٩٣١ ج.م بتخفيض ١,٢٧٦ ج.م عما كانت مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وقد شمل هذا التخفيض معظم بنود هذا الباب وزيد (اعتماد البند هـ) "لإيجار وياه وإضاءة وخلافه" من ٤٣١٠ ج.م في سنة ١٩٣١ إلى ٤,٥٧٠ ج.م في المشروع بزيادة ٢٦٠ ج.م سببا زيادة الإضاءة نظرا لتوسع بناء الجامعة الجديد وضرورة إنارة وإدارة المساحات .

وقد أدرج للبند "أثاث وترميمات" في المشروع مبلغ ٢٨٤٠ ج.م بزيادة ١٧٤٠ ج.م عما كان مدرجا له في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

ملحق رقم ٢٢

جلسة الاثنين ٣٠ صفر سنة ١٣٥١

(٤ يولي سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن

مشروع قانون يربط ميزانية الجامعة المصرية

لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اقراء عمود عزى باشا) .

المصروفات

قدر لمصروفات الجامعة المصرية في المشروع مبلغ ٢٧٧,٥٩٢ ج.م وكان المقدر لها في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ٣١٤,٣٧٧ ج.م تكون هناك زيادة قدرها ٢٧٨ ج.م .

وقد قدر اعتماد الباب الأول "مأحات وأجر ومرتبات" في المشروع بمبلغ ٢١٢,٤٢٦ ج.م مقابل ٢٠٤,٩٣٧ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بزيادة قدرها ٧٤٨٩ ج.م يرجع سببا إلى إدراج المبالغ الآتية :

أولا - ٧٦٢ ج.م زيادة في اعتماد الوظائف بالمكتبة بسبب إنشاء وظيفة لرئيس مكتب الفهارس وأمرى لمساعد أمين المكتبة في الدرجة السادسة ووظيفة مفرد درجة سابعة بسبب تسهل المكتبة إلى بناء الجامعة الجديد وتوسيعها توسيعا كبيرا مع جعلها معدة للطلبة والجمهور مما .

ثانيا - ٤٥٩ ج.م في اعتماد الوظائف بكلية الآداب لإنشاء وظيفة لأمين متحف ووظيفتين لمعينين في الدرجة السادسة ولإدخال بعض تعديلات في درجات الأساتذة .

ثالثا - ٨٨٥ ج.م في اعتماد الوظائف بكلية العلوم بسبب إنشاء وظيفة لمدير وأمرى لميكانيكي وثلاثة لصراف محطة الأحياء البحرية بالفردقة المنشأة حديثا وتعديل بعض درجات المدرسين .

الإيرادات

قدرات إيرادات الجامعة المصرية في المشروع يبلغ ٢٧٧,٥٩٢ ج.م وتكون هذه الإيرادات من البنود الآتية :

نوع	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١	زيادة	نقص
١ - أرباح تشغيل القود	٥٣٠٠	٤٣٦٠	٩٤٠	—
٢ - إيرادات الأموال التابعة	١٧٠٠	٤٥٥٦	—	٢٨٥٦
٣ - رسوم مدرسية وامتحانات	٥٠٠٠	٥٦١٥	—	٢٦١٥
٤ - إيرادات متفرقة	١١٢٠	٨٠٠	٣٢٠	—
٥ - إعانة الحكومة	١٩٩٩٧٢	١٩٠٩٨٣	٨٩٨٩	—
المأخوذ من الاحتياطي	١٩٥٠٠	٢٤٠٠٠	—	٤٥٠٠
إجمالي	٢٧٧٥٩٢	٢٧٧٣١٤	٢٧٨	٩٩٧١
صافي الزيادة			٢٧٨	

والأربعة الأرقام الأولى البالغ مجموعها ٥٨,١٣٠ ج.م هي الإيرادات الحقيقية للجامعة إذ لا يحسن احتساب إعانة الحكومة من أبواب الإيرادات ولا يمكن أن يتبرم ما يؤخذ من الاحتياطي لسد عجز الميزانية لإيرادا .

ومن البيان سالف الذكر يظهر أن الإيرادات الحقيقية المذكورة في هذا العام تقل من مثلها في سنة ١٩٣١ بمبلغ ٤,٢١١ ج.م

وتبرج أسباب الزيادة والنقص في التقدير إلى ما يأتي :

(١) في بند ١ - أرباح تشغيل القود - زيادة قدرها ٩٤٠ ج.م سببها زيادة اعتماد الحساب الجاري للجامعة المصرية بنك مصر بواقع ١/٤ في المائة وأرباح سنوات الدين الموحد بالبنك الأهلي وقيمتها الاسمية ١٠,٠٠٠ ج.م فائقة ٤ في المائة .

وقد صرح سعادة مدير الجامعة بالنيابة أن المفاوضات تجري الآن مع بنك مصر على تجديد مقدسار الفائقة التي يدفعها البنك عرب القود التي تودع بالحساب الجاري للجامعة لأن البنك يريد تخفيض النسبة عن ١/٤ في المائة وتبرج اللجنة أن تسفر المفاوضات عن اتفاق على دفع فائقة لا تقل بكثير عما يدفع الآن حتى لا يتأثر إيراد هذا البنك .

(٢) في بند ٢ - إيرادات الأموال التابعة تخفيض قدره ٢٨٥٦ ج.م عما كان مقدرا لها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ويرجع سبب هذا النقص إلى الحالة الحاضرة .

(٣) في بند ٣ - رسوم مدرسية وامتحانات ورسم المكتبة تخفيض قدره ٢,٦١٥ ج.م وذلك استنادا إلى التحصيل فعلا في سنة ١٩٣٠ مع مراعاة العوامل التي تؤثر في المنظور تحصيله في سنة ١٩٣٢

ويرجع سبب هذه الزيادة إلى تأييد متاحف كلية الطب لأنها في حاجة إلى عمل دوايب لتحفظ الباثولوجيا "علم الأمراض" وكذلك عمل دوايب لمتاحف قانون الصحة والطب الشرعي والمستولوجيا أي "التشريح الميكروبي" لطب الانسان وباقي أنواع الطب .

ولهذه الأسباب ترى اللجنة استثناء هذا البند من القاعدة العامة التي وافق عليها المجلس بجملة ٩ مايو سنة ١٩٣٢ الخاصة بتخفيض اعتماد الإنشآت والترميمات في ميزانيات مختلف وزارات ومصالح الحكومة - إلى النصف . وتبرج من المجلس الموافقة على ذلك .

وقد كانت ميزانية سنة ١٩٣١ تتضمن مبلغ ٤,٠٠٠ ج.م في الباب الثاني بصغة إعانة لمستشفى رعاية الطفل وكانت الجامعة قد اقترحت رفع هذه الإعانة إلى ٦,٥٠٠ ج.م في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ .

وحدث بعد تقديم هذا المشروع أن أقر مجلس الوزراء بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٣٢ طلبا بشراء المستشفى المذكور وإحالة إلى الجامعة لتولى إدارته بحيث إنه لن يكون هناك موجب للإعانة وينبغي حذفها والاستعاضة عنها بإعتماد لمصاريف إدارة المستشفى .

وقد أدرج في مشروع الميزانية مبلغ ٨,٠٠٠ ج.م في البند ١٢ لمصاريف إدارة هذا المستشفى .

ولقد أقر مجلس النواب الشراء ولا يزال الأمر معروضا على مجلس الشيوخ .

أما الباب الثالث "أعمال جديدة" فقد قدر له في المشروع مبلغ ٥,٢٣٥ ج.م مقابل ١١,١٧٠ ج.م في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بتخفيض قدره ٥,٩٣٥ ج.م معظمه في الاعتماد المقرر لإنشاء محطة للأبحاث الخاصة بالحيوانات والنباتات البحرية بالبحر الأحمر لقصير الاعتماد على ما هو ضروري فقط لتكلفة المحطة المشار إليها .

وتبرج اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات أبواب المصروفات كما يأتي وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنيه
٢١٢,٤٢٦ باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات .

٥٩,٩٣١ ٢ - مصاريف عمومية .

٥,٢٣٥ ٣ - أعمال جديدة .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على الاحتاد المقترح لإيرادات الجامعة وقدره ٢٧٧,٥٩٢ ج.م وقد وافق عليه مجلس النواب .

•••

وقد وافق مجلس الشيوخ بجلسته المتعددة في ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ على الاحتاد المقترح الباب الثاني "مصاريف عمومية" فرع ١ - "ديوان الصوم والصليح العام" - قسم ٧ "وزارة المعارف العمومية" بمبلغ ٩٨٣,٩٦٣ ج.م (بعد وقف إعانة الجامعة المصرية وإعانة دار الكتب المصرية) .

والآن وقد اعتمد المجلس إعانة الجامعة بمبلغ ١٩٩,٩٧٢ ج.م وإعانة دار الكتب المصرية بمبلغ ٣٠٣,٥٠٠ ج.م يصبح احتاد الباب الثاني "مصاريف عمومية" ٨٨٧,٤٣٥ ج.م وهو ما تطلب اللجنة من المجلس الموافقة عليه .

•••

وفها لن نص مشروع القانون بربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الذي وافقت عليه هذه اللجنة بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترى من المجلس الموافقة عليه .

مشروع قانون

ربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٢٧٧,٥٩٢ ج.م (مائتين وسبعة وسبعين ألفاً وخمسة مائتين وتسعين جنياً) وتقرر ميزانية إيراداتها بمبلغ ٢٥٨,٠٩٢ ج.م (مائتين وخمسة وخمسين ألفاً ومائتين وتسعين جنياً) .
وذلك حسب الجداول المرفقة لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٩,٥٠٠ ج.م (تسعة عشر ألفاً وخمسة مائة جنيه) من احتياطي الجامعة .

مادة ٢ - إن وجود اعتماد لغرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى المصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاحتاد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ويؤخذ من بيان الجامعة أنها وضعت تقدير إيرادات هذا البند مع مراعاة رفع رسوم القيد للطلبة المستجدين بكلية الطب من ٣٠ ج.م إلى ٤٥ ج.م وفقاً للائحة الجديدة لكلية وفرض رسم قيد قدره ١٠ ج.م للطلبة الذين يلتحقون بمجهدى الدراسات الجنائية والدراسات الادارية والمالية اللذين سينشان بكلية الحقوق في سنة ١٩٣٣

وقد كانت هذه اللجنة تميل إلى إعادة رسوم القيد بكلية الطب إلى ما كانت عليه في السابق إلا أنها تبنت من مساعدة مدير الجامعة بالنيابة أنه قصد بهذه الزيادة تحويل اتجاه جانب من الطلبة إلى الالتحاق بمدرسة طب الأستان ومدرسة الصيدلة لعدم الإقبال عليهما وانقراض البلاد إلى هذين النوعين من التعلم ، وأنه في نظير هذه الزيادة في الرسوم ضاعفت الكلية نسبة من يقبلون فيها من الطلبة بالخاص بحيث أصبحت النسبة ١٠ بالمائة بدلاً من ٥ في المائة وهذا مما يسهل على غير القادرين المتفوقين من الطلبة سبيل التعلم في كلية الطب .

(٤) في بند ٤ - إيرادات متوقعة زيادة قدرها ٣٢٠ ج.م يرجع سببها إلى ما هو منظور تحصيله من ثمن الأدوات والعدد التي تصرف لطلبة مدرسة طب الأستان وإلى ثمن الكتب العلمية التي تطبعها الجامعة من بين الكتب القديمة التي يمتاز بها وكذا ثمن ثمار أشجار حديقة الأورمان .

ولما كان مجموع الإيرادات الحقيقية وإعانة الحكومة يبلغ ٢٥٨,٠٩٢ ج.م فيكون ما سيؤخذ من احتياطي الجامعة هو ١٩,٥٠٠ ج.م .

وبماسبة احتياطي الجامعة تذكر اللجنة أن هذا الاحتياطي بلغ حسب الكشف الذي تقدم من إدارة الجامعة لغاية آخر أبريل سنة ١٩٣٢ ١٣,٧٣٢ ج.م و٦٩٩ ملياً منه مبلغ ٧,٩٩٥ ج.م قيمة سندات دين موحد مصرى قيمتها الاسمية ١٠,٠٠٠ جنيه انكليزى والباقي وقدره ٥,٧٣٧ ج.م و٦٩٩ ملياً قديمة بنوك مصر .

ولما كان المبلغ اللازم أخذه من احتياطي الجامعة لسد عجز الإيرادات عن المصروفات هو ١٩,٥٠٠ ج.م فيكون متعذراً مع حالة الاحتياطي سالفة الذكر أخذ هذا المبلغ منه .

وقد استدعت اللجنة مندوباً من وزارة المالية وناقشته في هذا فصرح لها بأن المبلغ الذى أدرج في مشروع الميزانية على أنه سيؤخذ من احتياطي الجامعة كان وضعه بصفة تقريبية لتحمل الزيادة والقص وأن حقيقة احتياطي الجامعة لا يمكن معرفتها قبل عمل الحساب الختامى للجامعة لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وما يستتبع من ميزانية السنة المذكورة ومفورات .

وترى اللجنة الموافقة على أن تكون قيمة المبلغ الذى سيؤخذ من احتياطي الجامعة لسد عجز إيراداتها هو ١٩,٥٠٠ ج.م على أنه إذا ظهر من نتيجة الحساب الختامى أن الاحتياطي لا يكفي لأخذ هذا المبلغ منه تقوم الحكومة بدفع الفرق للجامعة . وقد وافق سعادة وكيل وزارة المالية على ذلك .

الإيرادات

تتكون الإيرادات من أربعة بنود أهمها الرسوم المدرسية والامتحانات ويؤخذ من بيان الجساسة أنها وضعت تقريرها مع مراعاة وضع رسوم القيد للطلبة المستجدين بكلية الطب من ٣٠ ج. م. إلى ٤٥ ج. م. وقفا للامحة الجديدة للكلية وفرض رسم قيد قدره ١٠ جنيتا للطلبة الذين يتحقون بمعهد الدراسات الجائنية ومعهد الدراسات الإدارية والمالية الذين سينشان بكلية الحقوق في سنة ١٩٣٢

وليس في سائر أنواع الإيرادات تعديل يذكر إلا أن اللجنة المالية خفضت جملة التقدير الخاص بالرسوم المدرسية وباريدات الأموال الثابتة استنادا إلى المحصل في سنة ١٩٣٠ مع مراعاة العوامل التي تؤثر في المنظور تحصيله في سنة ١٩٣٢

المصروفات

تتضمن الاعتادات المطلوبة للباب الأول ٨,٢٢١ ج. م. للوظائف التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ بناء على اقتراحات اللجنة التي بحثت وظائف الجامعة، ومن المبلغ المذكور ٤,٥٧٢ ج. م. في الوظائف الدائمة و ١,٧٤٩ ج. م. في الخدمة الخارجين عن هيئة الحال و ١,٩٠٠ ج. م. في المرتبات .

وعلاوة على ذلك أنشئت ثلاث وظائف من الدرجة السادسة لمعيدين في اللغات الأجنبية بكلية الآداب كما أنشئ كرسي ثالث لأستاذ أمراض النساء والولادة الأكليكية بكلية الطب وذلك على أثر زيادة المسدة التي يتبعها الطالب بقسم أمراض النساء إلى ستة شهور مما ترتب عليه زيادة الأسرة المخصصة لهذا القسم ثلاثة أضعاف وإنشاء قسم لملاحظة الحوامل طول مدة الحمل ومراكز لتوليد الفقيرات بمنأى عن مفتضى الطلب تحت مراقبة الأطباء .

ويشتمل المشروع على مبلغ ٤٥٠ ج. م. لمكافأة من يتدبون من الخارج لتدريس بمعمدى الدراسات الجائنية والإدارية والمالية - (الذين سينشان في السنة المقبلة بكلية الحقوق .

أما الباب الثاني فقد خفضت اعتاداته بنحو ٥,٠٠٠ ج. م. وكانت ميزانية سنة ١٩٣١ تتضمن ٤,٠٠٠ ج. م. بصيغة إعانة لمستشفى رعاية الطفل فأقررت الجامعة رفعها إلى ٦,٥٠٠ ج. م. في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ وحصلت بعد تقديم هذا المشروع أن أقر مجلس الوزراء في ٦ مارس سنة ١٩٣٢

الجامعة المصرية

١ - المصروفات :

جنيه مصرى	
٢١٢,٤٢٦	باب ١ - ماهيات وأجرومريات .
٥٩,٩٣١	» ٢ - مصاريف عمومية .
٥,٢٣٥	» ٣ - أعمال جديدة .
٢٧٧,٥٩٢	الجملة

٢ - الإيرادات :

جنيه مصرى	
٥,٣٠٠	بند ١ - أرباح تشغيل القفود .
١,٧٠٠	» ٢ - إيرادات الأموال الثابتة .
٥٠,٠٠٠	» ٣ - رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة .
١,١٢٠	» ٤ - إيرادات متنوعة .
١٩٩,٩٧٢	» ٥ - إئانة الحكومة .
٢٥٨,٠٩٢	الجملة
١٩,٥٠٠	الماخوذ من احتياطي الجامعة لسد عجز الإيرادات .
٢٧٧,٥٩٢	الجملة

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تتشرف اللجنة المالية بأن ترفع إلى مجلس الوزراء مشروع ميزانية الجامعة المصرية عن السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وقد قدرت فيها الإيرادات والمصروفات كما يلي :

سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١	
جنيه	جنيه	
٦٢٢٣١	٥٨١٢٠	الإيرادات
٢٤٠٠٠	١٩٥٠٠	الماخوذ من احتياطي الجامعة
٨٦٣٣١	٧٧٦٢٠	
٢٧٧٥٩٢	٢٧٧٥٩٢	المصروفات
١٩٠٩٨٣	١٩٩٩٧٢	إعانة الحكومة من عارة من زيادة المصروفات على الإيرادات

ثانياً - دعت الحسنة إلى صرف مكافآت أخرى عن مقادير الكبريت المهروب داخل القطر من رسم الإنتاج وعن ضبط الأدخنة المشوشة والمزرة خفية وغير ذلك من المكافآت التي لم يكن مقدراً لها شيء وقت تحضير الميزانية وبلغت قيمتها ٢٨٠٠ ج ٠ .

ثالثاً - إن الاعتاد المخصص لهذا الغرض ضمن اعتادات البند ١٢ من ميزانية المصلحة لسنة ١٩٣١ هو ٣٠٣٠٠ ج ٠ والمنظور صرفه يمتد بنحو ٢٠٧٠٠ ج ٠ وهذا المبلغ هو قيمة الاعتاد مضافاً إليه المكافآت المينة في الفقرتين السابقتين . فيكون التجاوز المتوقع حصوله في اعتاد هذا الفرع ١٧٤٠٠ ج ٠ منها ٤٠٠ ج ٠ مستوًد من وفورات سائر اعتادات الباب الثاني والباقي وقدره ١٢٠٠٠ ج ٠ تطلب المصلحة فتح اعتاد إضافي بقيمته في الباب نفسه .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فأتت الموافقة عليه ، وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للترك بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

وبرقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ٤

القاهرة في ٤ مايو سنة ١٩٣٢

الرئيس

اسماعيل صدق

ملحق رقم ٦٤

جلسة الثلاثاء غرة ربيع الأول سنة ١٣٥١

(٥ يولييه سنة ١٩٣٢)

تقريراً لجنة الحفائية عن :

- ١ - المرسوم بمشروع قانون بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الجنائية .
- ٢ - المرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات لأهل .

(المقدرة الشخ الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك) .

كلمة عامة

كان من أثر الهزة العنيفة التي مرت بالبلاد بعد انتهاء الحرب . وما تبع ذلك من انقسامات حزبية أن انحط مستوى الكتابة في أكثر الجرائد . خلقت المهارات والفنذ المقلد مكان وسائل الاقتاع وأصبحت التهم الباطلة تلقى

وفيا على نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بفتح اعتاد إضافي بمبلغ ١٢٠٠٠ ج ٠ في ميزانية مصلحة الجمارك للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ مكافآت لضابطي الذهب المصدر لخارج والكبريت المهروب والأدخنة المشوشة والمزرة خفية وغيره

”نحن فؤاد الأول ملك مصر

نور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ٦ ”وزارة المالية“ - فرع ”مصلحة الجمارك“ - باب ٢ ”مصاريف عمومية“ اعتاد إضافي قدره ١٢٠٠٠ جنيهه (اثنا عشر ألف جنيهه) مكافآت لضابطي الذهب المصدر لخارج والكبريت المهروب والأدخنة المشوشة والمزرة خفية وغيره .

ويؤخذ هذا الاعتاد من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ناصر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدرف

وهنا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

جاء في مذكرة لوزارة المالية أن مصلحة الجمارك المصرية قدمت بيانات عن حالة اعتادات الباب الثاني (مصاريف عمومية) من ميزانيتها للسنة المالية الحالية ، وقد بحثت الوزارة هذه البيانات لتوضح لها ما على :

أولاً - على أثر تعيد تصدير الذهب لخارج كثرت محاولات تصديره خفية حتى بلغت قيمة ما ضبط منه لغاية الآن مع الغرامات التي حكم بها والتي لا تزال تحت الفصل فيها نحو ٣٠٠٠٠ ج ٠ منها ١٤٠٠٠ ج ٠ قيمة ثمن وغرامة مضبوطات تضاف للإيرادات مقابل أخذ مكافآت الضابطين من المصروفات وذلك عملاً بالنظام الحسابي الذي يقضى بإضافة المحصلات التي من هذا القبيل إلى الإيرادات وأخذ المكافآت المستحقة للضابطين من المصروفات .

عدلت المادة ١٦٢ بتعديل آخر جديداً رعى به الشارع إلى تحويل شبه الاتيات من حاق الاتهام إلى حاق الناصر فاقترض النص الجديد سوء النية إلى أن يثبت العكس استناداً إلى أن الواجب على الصحفي قبل أن ينشر خبراً من شأنه تكدير السلم العام أو إلحاق ضرر جسيم بالمصلحة العامة هو أن يتحقق من صحته .

كما نص في المادة ١٦٦ (خاصة) على عدم قبول الاعتذار بأن ما نشر مخالف للقانون قد سبق نشره في مصر أو في الخارج .

ونصت المادة ١٦٧ على جواز التعطيل في حالة ما إذا استمرت جريدة أثناء تحقيق في نشر ما من أجله يجري التحقيق .

وعدلت المادة ١٦٨ فلم تجعل إلغاء الصحيفة وجوبياً كما كان في حالة ارتكاب جنائية بل قصره على حالة صدور عقوبة جنائية وجعلته جوازياً في حالة ارتكاب جنائية يحكم فيها بمقوبة غير عقوبة الجنائية ، وفي أحوال جرائم أخرى زادت عددها ، كما زادت الألفاء على المواد بدل التعطيل الوقت في أول مرة .

وقد كان من الضروري أن يشرفوا المصلحة المالية في الجرائد بأنهم مطالبون بالإشراف على ما لهم وعراقية ما تنشره صحافتهم حتى لا يستغل بها المحررون الذين قد لا يصحون في العقوبات المقررة زاجراً كافياً مقابل ما يمتدنون نيله من شهرة إذا ما كانت كتاباتهم موجهة ضد كبار رجال الدولة حيث ينيل إليهم أنهم وهم في المكانة الاجتماعية سواء ، خصوصاً أن كثيراً من مؤرخون أقلامهم لا يشعرون بالمسؤولية الخطيرة المتألفة على عاتقهم لا قبل البلاد عامة ولا قبل غدومهم .

وعدلت المواد ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ بحيث شملت الأولى هذا الموظف العام كل شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بمهمة عامة وأصبح اللغز في حق هؤلاء جميعاً غير معاقب عليه متى حصل بسلاسة نية وأمكن إثبات صحته .

وزادت الثانية في العقوبة وعدلت في توزيعها ، ورتبت الثالثة حكماً خاصاً لحالة ما إذا تضمن السب طعناً في الأعراض فشددت العقوبة عليه كما شددتها في حالة ما إذا كان المجنى عليه موظفاً أو ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بمهمة عامة وكان السب بسبب صفته هذه .

جرافاً على الرجال الظاهرين من كل ناحية تقسمت نفوس الضماف والبسطاء من القراء وانتقلت العلوى إلى الناس في علاقاتهم الخاصة ، وشمل هذا الاستهزاء كل شيء وكل نظام . حتى القضاء نفسه — موئل الجلبج وحصن العدل — لم يسلم من التعرض له .

الحاجة إلى معالجة الحالة

وقد شعر بهذه المحنة القانون بالأمر فبدأوا يماجلونها من عشر سنوات مضت سواء من جهة تشديد العقوبات على المجرمين أم بتعطيل الأداة التي يستعملونها في ارتكاب جرائمهم وهي الجرائد فقتل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ المادة ١٥١ وجعل عقوبة التعريض على كراهية نظام الحكومة أو الإضرار بها السجن بدل الحبس وأمر بتعطيل الجريدة لأجل قد يتهدى بإخطاها نهائياً في حالة المواد .

وفي سنة ١٩٣٥ عدلت المادة ١٦٢ بحيث تنال عقوبتها ناشري الأخبار الكاذبة متى كان من شأنها تكدير السلم بأية طريقة كانت ، ومنها تفضيل الرأي العام بعد أن كان القانون يشترط تكدير السلم فعلاً وزادت المادة ١٦٨ ممثلة بمدد التعطيل الوقت . وشددت العقوبة في حالة المواد .

وفي فبراير سنة ١٩٣١ زاد المشرع ثلاث مواد على الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات تعاقب على النشر الذي يؤدي إلى الخط — على رأى وجه — من مقام القاضي أو هيئة أو سلطته ، وعلى إذاعة التحقيقات الجنائية ، وعلى نشر ما من شأنه أن يؤثر في القضاء أو المحققين أو الشهود أو يؤثر على وجه العموم في الرأي العام .

العمل على تدارك النقص

وفي يونيو سنة ١٩٣١ صدر مرسوم بتشديد العقوبات على جرائم النشر وبالمعاقبة على بعض الأفعال التي لم يتناولها القانون بالعقاب ويكون من شأنها الأضرار ضرراً جسيماً بالمصلحة العامة أو الاخلال بالنظام العام . فتمتصت المادة ١٦٠ حكماً جديداً يقصد به إلى أن تكون لعبة المناقشات في الصحف في حدود الاحتلال واللباقة بعد أن لوحظ أن المساجلة في الصحف ولو أنها لا تبلغ مدى الإهانة والسباب إلا أنها في بعض الأحيان تستعمل على ما ينبو عنه الذوق من العبارات اللاذعة أو البذيئة . ومثل هذه الطرق في النقد محققة فضلاً عن أنه مضر بسمة البلاد وشائنة للصحافة نفسها مما لا شأن له بالقدح الباح .

بيان الأدلة

لقد كان من الطبيعي أن يفرض هذا القيد إذا ما قبلت فكرة الاستعجال ولكن الواقع أن له حكمة أخرى غنى بالافتقادات إليها المشرع الفرنسي من أكثر من خمسين سنة (٢١).

إن نص القانون على عدم العقاب على القذف في حق الموظف العمومي ومن هم في حكمه في حالة إقامة الدليل على صحة ما يقذف به، معناه أن القانون افترض في القاذف في هذه الحالة التأكد بالدليل من صحة ما يرى به، ومن ثم كان من الواجب أن يتقدم به في الحال حتى لا ينفع بهذا الحق سوى النية المغامرة.

وإذا كانت المصلحة العامة قد قضت بجواز الطعن على الموظفين وغيرهم من ذوى الصفات العامة، فهذه المصلحة عينها تقضى بحمايتهم من التهم الباطلة التي قد تسند إليهم لمجرد التشهير وليست الكراهية في نظام الحكم والقائم عليه.

ولا شك في أن الصحافة إذا قصد بها أن تكون أداة خير وأنها تؤدي رسالتها في حدود الشرف والاستقامة والأمانة لا يمكن أن ترى في مثل هذا القيد الطبيعي حدا من حريتها بل هو على العكس من ذلك تنمى لتلك الصفات السامية فيها وقضاء على من يندس بين رجالها وليس أهلا لأن يصد في زمرتها.

ولم ير المشرع المصري أن يقتضى أثر القانون الفرنسي بالنص على تحديد نوع الدليل بل اكتفى بأن ذكر الأوراق والشهود على سبيل البيان في ذكرته الإيضاحية.

ومن المفهوم بطبيعة الحال أن بيان الأدلة الذي يشترط القانون من المتهم تقديمه وإلا سقط حقه في إثبات صحة القذف، يجب أن تحدد به تلك الأدلة وتقتصر. فإذا كانت شهادة الشهود هي الدليل وجب بيان أسماء الشهود والوقائع التي يشهدون عليها وإن كانت أوراقا وجب إحضارها هي وأوصورها.

• •

كما تقدم وللأسباب التي وردت بالمذكرة الإيضاحية وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع هذا القانون وترجو المجلس أن يوافق عليه ما
رئيس اللجنة
أحمد طلعت

سوء استعمال حق النقد

والظاهر أن كل هذه التناير لم تحل دون استقرار بعض الأقلام على الخروج عن الحدود المشروعة لمن يتولى قيادة الرأي العام وتوجيهه بنشر الأخبار الصادقة وتهدير الحوادث التقدير الحق العادل.

فبدلاً من أن يعمل بعض الصحفيين في حدود مهتهم السامية استعملوها على العكس أداة تخريب ومعمل تدمير لنظام الدولة وأمنها، فمن تحريض على الثورة إلى الازدراء بأنظمة الحكم والتبريز المسف بكرامة رجالها وهيئاتها.

وقد ساعد على هذا أن استهواه الجماهير واستأثرت كرامان الاجرام في المفتونين والاغرار لا يكلف هؤلاء الضرر إلا صياغة مبتذلة لعبارات جوفاء خالية من كل دليل أو بحث جدي، كل قيسنا في رينها وتكرارها.

حدثت حوادث لا يمكن أن تكون مقطوعة الصلة عن هذه المؤثرات المجرمة وبلغ من خطورها أن اعتزت لها البلاد، وطالب البرلمان زيادة القيود سعيًا وراء تنقية الجو من هذه الأدران المفسدة.

• •

عاجلت الحكومة الموضوع في هذين المشروعين وقد وافق عليها مجلس النواب وأحالها على مجلس الشيوخ الذي أسأله بمجلسه ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ إلى لجنة الحفائية لنظرهما بصفة مستعجلة فبحثتهما في عدة جلسات وتبين لها ما يأتي:

١ - عن المرسوم بمشروع قانون بإدخال بعض أحكام

خاصة بالإجراءات الجنائية

يرى هذا المشروع إلى غرضين:

الأول - أن تكون المحاكمة على جرائم النشر على وجه الاستعجال، بتقديم القضاء المتعاقبة بها على غيرها، ولا يتسارع في تأجيل نظرها للأسباب التي تقدم عادة في طلب التأجيل.

الثاني - أن يقدم المتهم بياناً بأدلة في ظرف محدود - هو خمسة أيام (١) - من تاريخ تكليفه بالحضور للمحاكمة إذا قدم دون تحقيق سابق أو من تاريخ أول استجواب له بواسطة النيابة العمومية.

(١) كانت في المشرع الأول ثلاثة فريدي في مجلس النواب بموافقة الحكومة للجنة.

(٢) راجع قانون الصحافة الفرنسي سنة ١٨٨١ صفحة ٥٢.

مشروع قانون بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الجنائية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تقضى محكمة الجنايات على وجه الاستعجال فيما يقدم لها من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر .

(المادة الثانية)

يجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف أن يقدم عند أول استجواب له بواسطة النيابة العمومية أو على الأكثر في خمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موصف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ولا يسقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ من قانون العقوبات الأهل .

فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن إلى النيابة والمدعى بالحق المدني بيان الأدلة في خمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور ولا يسقط حقه كذلك في إقامة الدليل .

(المادة الثالثة)

على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ...

٢ - عن المرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام

قانون العقوبات الأهل

إلجديد الذي استعمله هذا المشروع هو :

١ - ما نص عليه في مادة جديدة (١٥٢ مكررة) من عقاب كل من نشر عبارات أو أحوارا كاذبة من شأنه أن تعرض نظام الحكم المقرر للكراهية أو الإزدراء أو أن تشكل في صحته أو سلطانه .

وقد دعا إلى وضع هذا الحكم أن النص الوارد في المادة ١٥١ لا يعاقب بالإعلال التعريض على قلب نظام الحكم أو على كرامته أو الإزدراء به بينما أن عبارات كثيرة مما ينشر "وإن تكن لا تبلغ حد الجسامة المعاقب عليها بالسجن

بالمادة المذكورة" فإن من شأنها أن تؤدي إلى هذا الإزدراء أو تلك الكراهية أو على الأقل إلى التشكك في صحة نظام الحكم وسلطانه .

وبما لا جدال فيه أن القضاء على هذه المحاولات قضاء على ما يأمله أولو الشعب من فرضي ، وإقرارا للنظام وتأييدا لروح العمل المتشج في ظل الأمن الشامل .

وإذا كان من المسلم به أن نظام الحكم المقرر يجب أن يكون فوق متناول الطعن من حيث وجوب الإذعان له واحترامه ، فما لا شك فيه أن كل الوسائل للوصول إلى حاشية مشروعة ما دامت لا تقوّض على فرد منا من حقوقه وليس من الحقوق المحترمة أن يستعمل المعسل على قلب النظم القائمة وتعرض مصالح البلاد العامة للفوضى أيًا كانت الوسيلة .

٢ - معادلت به المادة ١٦٨ وهو يشمل :

أولاً - الرجوع إلى نصها المعدل في سنة ١٩٢٥ من حيث وجوب إلغاء الجريدة إذا صدر الحكم في جنابة بصرف النظر عن العقوبة المحكوم بها ، ويكون بذلك قد أُلغى شرط أن تكون العقوبة عقوبة جنابة .

ثانياً - إبدال تعطيل الصحيفة لمدة سنة عند الحكم في الجريدة المنصوص عليها في المادة (١٥٦) - وقد كان جوازياً - بوجوب إلغاء أو التعطيل لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على سنة مع التسوية في هذا الحكم بين المادة ١٥٦ المذكورة وبين المادة ١٥٢ الجديدة (مكررة) .

ثالثاً - جعل التعطيل لأجل وجوبياً في حالة ما إذا كان الأعضاء بالإحالة أو السلب واقفا على البرلمان أو الوزارة .

٣ - المفرقات :

لم يكن يتوكل لشرع المصري بعد أن توالت حوادث الاجرام التي استعملت فيها المفرقات وعلى الأخص عقب ذلك العمل الاجرامي الخطير لأن لا يقوم بما قام به غيره من المشيرين في إنجلترا وفرنسا من نحو الأربعين سنة لجعل النصوص المتعلقة بالمفرقات أرقى بالفرض في القضاء على هذا النوع من الاجرام وتنتج التآمنين به في سائر محالولتهم .

ولم تكن النصوص القديمة تعاقب على أعمال الصنع والاستيراد والاحراز (مادة ٣١٧ و ٣١٧) إلا إذا كانت متعلقة بمفرق تام التكوين أما المواد المعدلة لأن تتحمل في تركيب المفرق أو اضفائه أو الأدوات والآلات التي تستخدم في صنعه أو اقتنائه والتي لا تخل خطورة عن المفرقات في ذاتها فكان مما يمكن أن يقال فيه إنه غير داخل في مفهوم هاتين المادتين .

ولهذا أعطيت هذه حكم المفرقات في فقرة أضيفت على المادة ٧٩

وقد عدلت المادة ٢٢٣ عقوبات بحيث لا يمكن أن يغفل من العقاب كل من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم لخطر أو أموالهم للضرر باستعمال مادة مفرقة، مهما تكن طريقة استعمال المادة المفرقة أو وضعها أو الحالة التي وقع فيها ذلك الوضع أو الاستعمال .

(١) المادة ٢٦١ مكررة

بعد هذه كل من أعد لهذه بواسطة إحدى الطرق الحية بالمادة ١٤٨ من هذا القانون "مؤدوا لو كانت صادقة لأرجحت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجبت احتقاره بعد أهل وضعه .

وبعد ذلك فالنص في "محمل موصوف - م أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يسقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ من قانون العقوبات الأهل .

ولا يقبل من التعاقب إقامة الدليل للآيات م علف به ، ولا في الحالة الحية في الفقرة السابقة (مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) .

(المادة الثانية)

تستبدل بالفقرتين الأولين من المادة ١٦٨ من القانون المذكور الفقرات الثلاث الآتية :

إذا حكم على رئيس تحرير الجريدة أو المخرج المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جناية ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالفأما .

فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة مما نص عليه في المادتين ١٥٢ مكررة و ١٥٦ وجب أن يأمر الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة . كذلك يجب أن يؤمر بتعطيل الجريدة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر عند الحكم بقبولة لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ إذا وقعت الجريمة على البرلمان أو أحد مجلسيه أو الوزارة .

فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في إحدى البنين المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٥٩ و ١٦٢ يجوز أن يؤمر في الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة ، وفي حالة صدور حكم ثان بالقبولة لجريمة من الجرائم المذكورة أو الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة وقفت في أثناء السنتين التاليتين لصعود الحكم الأول يجب الأمر بإلغاء الجريدة .

(المادة الثالثة)

تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٣٦٥ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

وإذا كان السب موجه إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بضممة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

(المادة الرابعة)

تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ من القانون المذكور على الوجه الآتي :
أولا — من ابتدر انحسا بسبب غير طئي .

(المادة الخامسة)

تضاف إلى المادة ٧٩ من القانون المذكور فقرة ثالثة يكون نصها كما يأتي :
ويستبر في حكم المقرعات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المقرعات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انضابها .

(المادة السادسة)

تعديل المادة ٢٢٣ من القانون المذكور على الوجه الآتي :
كل من استعمل قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى في الأحوال المبينة في المواد السابقة المتعلقة بجنسية الحريق يقاب بالقبوبات المقررة لهذه الجريمة .

وزيد عليها الأحكام الخاصة بالأموال متى كانت المقرعات واسطة في ارتكاب الجرم واستثنى بذلك عن الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦
ثم عدلت المادة ٣١٧ التي تعاقب على مجرد صنع المقرعات أو استيرادها أو إحرازها بحيث أصبحت شاملة للأدوات والآلات المنصوص عليها في المادة ٧٩ المتعلقة مع تشديد في العقوبة .

٤ — تعديلات فنية :

أما ما صا ما تقدم من التعديلات فليس له دخل في تشديد العقوبات أو النص على جرائم جديدة وإنما قصد به إصلاح في بعض النصوص :

لخفف من المادة ٢٦٥ عقوبات بجزمها الذي نصه : " وذلك مع عدم الإخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ " وهي التي تعني التناذر من العقوبة إذ لا معنى لهذا الاستدراك ، لأن السب بطبيعته لا يشتمل على واقعة معينة يمكن إثباتها ، وهذا هو ما رآه محكمة النقض والأبرام وهو الفاعلة المبردة في فرنسا وكان معمول بها في التشريع المصري قبل سنة ١٩٠٤

وحذفت من المادة ٣٤٧ عقوبات بجزم الفقرة "أولا" الذي نصه "أو غير مشتمل على إسناد حيب أو أمر معين" لأن المقابلة بين السب غير العتي والسب غير المشتمل على إسناد حيب أو أمر معين قد يفهم منها أن النوع الأخير يعتبر مخالفة إذا وقع علنا وهو ما يتعارض مع نص المادة ٢٦٥ فقرة أولى ومعلوم أن العلية هي الفارق بين اللجنة والمخالفة في هذا الشأن .

واللجنة وهي تأمل في أن يكون لهذا التشريع الأثر المرجو منه سواء بين طائفة الصحفيين الذين لم يبعدوا حتى الآن رادعا من أنفسهم أم بين من يستهونهم بالأشائيل ، توافق بالاجماع على مشروع هذا القانون ورجو من المجلس الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهلي

نحمن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف إلى قانون العقوبات الأهلي مادة جديدة يكون نصها كالاتي :

يقاب بالحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيا ولا تزيد على ثلثائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل عبارات أو نشر أخبارا كاذبة إحدى الطرق المتعمد ذكرها من شأنها أن تضر نظام الحكم المقرر في القطر المصري للكرامية أو الاضرار أو أن تشكل في صحته أو سلطانه.

(المادة الثامنة)

تمتد المادة ٣١٧ مكررة من القانون المذكور على الوجه الآتي :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على ثمانمائة جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قبائل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون سموغ شرعى .

ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٧٩ على هذه الجريمة .

(المادة التاسعة)

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر أن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدق

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من عرض عمدا حياة الناس أو مصلحتهم للخطر بأن استعمل مفرقات على أى وجه كان فإذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الأعدام .

ويعاقب بالسجن من عرض عمدا بالطرق عنها أموال الغير للخطر . فإذا أحدث الانفجار ضررا للأموال كان العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة .

فإذا كان الخطر المشار إليه في الفقرتين السابقتين ناشئا عن إهمال أو عدم احتياط كان العقاب الحبس لمدة لا تزيد على ستة أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

(المادة السابعة)

تلقى الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦ من القانون المذكور .

ملحق

بإذنت أهل المواد المنعقدة والتعديل الجديد للشروع بقانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهل

النص الأصلي

النص الجديد

”نحن فراد الأول ملك مصر

فراد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل مادة جديدة يكون رقمها ١٥٢ مكررها نصها كالآتي :

”يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على ثمانمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل عبارات أو نشر أخبارا كاذبة بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها من شأنها أن تعرض نظام الحكم المقرر في القطر المصري للذكورية أو الازدراء أو أن تشكك في صحته أو سلطانه .

مادة ١٥١ نقوبات :

”يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على ثمانمائة جنيه كل من ارتكب بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها فعلا من الأفعال الآتية :

(أولا) التحريض على قلب نظام الحكومة المقررة في القطر المصري أو على كراهته أو الازدراء به .

(ثانيا) تحييد أو نشر المذاهب التي ترى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الاذراء أو دية وسيلة أخرى غير مشروعة” (مرسوم قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١)

النص الجديد

المادة الثانية

تستبدل بالفقرتين الأولين من المادة ١٦٨ من القانون المذكور الفقرات الثلاث الآتية :

”إذا حكم على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالاعاقبة.“

”فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة مما نص عليه في المادتين ١٥٧ مكررة و ١٥٦ ويجب أن يأمر الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة . كذلك يجب أن يؤمر بتعطيل الجريدة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر عند الحكم بعقوبة بريرة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٥٩ و ٢٦١ و ٢٦٢ إذا وقعت الجريمة على البرلمان أو أحد مجلسيه أو الوزارة.“

”فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في إحدى الجناح المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٦٢ يجوز أن يؤمر في الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة . وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة بريرة من الجرائم المذكورة أو الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة وقعت في أثناء الستين التاليتين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بإلغاء الجريدة.“

(المادة الثالثة)

تعطل الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

”وإذا كان السب موجهًا إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة، وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين فقط.“

(المادة الرابعة)

تعدل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

”أولا - من ابتدر إنسانا بسبب غير علني.“

(المادة الخامسة)

تضاف إلى المادة ٧٩ من القانون المذكور فقرة ثالثة يكون نصها كما يأتي :

النص الأصلي

الفقرتان الأوليان من المادة ١٦٨ عقوبات :

”إذا حكم بعقوبة جنائية على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالاعاقبة.“

”فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين بعقوبة غير عقوبة الجنسية في جنائية أو في جريمة مما نص عليه في المواد ١٤٨ و ١٥١ و ١٥٦ أو إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٣ و ١٥٩ يجوز أن يؤمر في الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة بريرة من الجرائم المذكورة وقعت في أثناء الستين التاليتين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بإلغاء الجريدة“ (مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) .

الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ عقوبات :

”وإذا كان السب موجهًا إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة ، وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين فقط ، وذلك مع عدم الإخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١“ (مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) .

الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ عقوبات :

أولا - من ابتدر إنسانا بسبب غير علني أو غير مشتمل على استناد يجب أو أمر معين .

مادة ٧٩ عقوبات :

”بما يقبض بالاعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقة أخرى يثبت ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٨ أو يمرض ارتكاب قتل سياسي.“

النص الأصلي

”ويماقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بنية ارتكاب أمر مما ذكر“ .

مادة ٢٢٣ عقوبات :

”كل من استعمل مادة مفرقة في الأحوال المبينة في المواد السابقة المختصة بجنابة الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة“ .

مادة ٣١٦ عقوبات :

كل من نرب أموالا ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بآية طريقة وكان ذلك بقصد الاساءة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيبا .

فاذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته عشرة جنيهات أو أكثر يعاقب المجرم بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

و يجوز رفع عقوبة الحبس لغاية خمس سنين أو رفع الغرامة لغاية مائتي جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جمل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

وكل من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة بواسطة استعمال قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

النص الجديد

”ويستبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها“ .

(المادة السادسة)

تعديل المادة ٢٢٣ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

”كل من استعمل قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى في الأحوال المبينة في المواد السابقة المتعلقة بجنابة الحريق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة“ .

ويماقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم للخطر بأن استعمل مفرقات على أى وجه كان ، فاذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الإعدام .

ويماقب بالسجن من عرض عمدا بالطرق عينها أموال الغير للخطر ، فاذا أحدث الانفجار ضررا للأموال كان العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة .

فاذا كان الخطر المشار إليه في الفقرتين السابقتين ناشئا عن إهمال أو عدم احتياط كان العقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

المادة السابعة

تلقى الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦ من القانون المذكور

النص الأصلي

النص الجديد

(المادة الثامنة)

تمثل المادة ٣١٧ مكررة من القانون المذكور على الوجه الآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيا ولا تزيد على ثمانية جنين ، كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قبائل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعي .
ويجوز حكم التفرقة الثالثة من المادة ٧٩ على هذه الجريمة . »

(المادة التاسعة)

على وزير المحفظة تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية . وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٣١٧ مكررة عقوبات :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قبائل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعي .

المذكرة الإيضاحية

المقدمة من الحكومة

من مشروع القوانين الخاصين بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وبإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الجنائية

نالت الأعمال الاجرامية في العهد الأخير فرأى البرلمان أنه يجب معالجة هذه الحالة بكل ما تقتضيه من الوسائل .

ولا شك في أن الباعث لمركبي تلك الأعمال هو ما لا يزالون يقرأونه كل يوم في الصحف من انتقاص نظام الحكم المقرر في البلاد والزيادة عليه وعلى القائمين بالأمر فيه .

وإنه وإن تكن المادة ١٥١ تحمي هذا النظام ، وإن يكن كثير مما ينشر في الصحف يدخل في باب التعريض على كراهيته والازدراء به ، الذي تعاقب عليه تلك المادة ، فإن أكثر منه لا يبلغ هذا المبلغ وإن لم يكن أقل أثرا في تهوين شأن النظام والانتقاص منه والأضفاف من هيئته .

في قانون العقوبات إذن قصص يجب تداركه ويجب لذلك أن يعاقب على الكتابات التي قد لا يجوز وصفها بأنها تعريض أولا يسهل لأى سبب من الأسباب أن ينسب إلى كاتبها أن ينه تعلقت بالتعريض والتي قد تحدث في نفس الرجل العادي أثر الكراهية أو الاحتقار .

وقد وضعت الوزارة لهذا الغرض مادة جديدة تقع بعد المادة ١٥٢ ويكون رقمها ١٥٣ مكررة بمقتضى هذه المادة تكون كل عبارة استعملت سواء أكانت عنوانا لمقال أم عبارة في سياقه — محلا للعقاب إنفاك من

شأنها أن تترك في نفس الرجل العادي الذي يقرأها أثر الازدراء بالنظام أو التفوق منه أو أن تظهره بمظهر زري كرهه أو أن تجعله على تساؤل وشك سواء من حيث مشروعيته أم من حيث قبول البلاد له وإتمام حدوده المرسومة .

على أنه لكي يكون الجزاء كافيا لتحقيق الغرض المقصود منه يجب ألا يقتصر على عقاب رئيس التحرير وغيره من المسؤولين ، بل يجب أن يتناول الأداة التي يمكنهم من ارتكاب الجريمة وهي الجريدة . وتلك الأداة (لما لها من الانتشار والذيع) هي التي تجعل للجريمة شأنا خاصا وأثرا بالغا .

وقد لاحظ قانون العقوبات هذا المعنى فرتب على الحكم بالعقوبة في جرائم الصحف عقوبات تبعية يقع أثرها على الجريدة وعلى المطبعة التي تطبع فيها (مادة ١٦٨) . غير أن ما جاء بها من العقوبات قاصر عن أداء الغرض المطلوب من الزجر .

وقد روي من أجل ذلك تشديد هذه العقوبات التبعية بفعل الإلقاء الحصى نتيجة لارتكاب جريمة مهما تكن العقوبة التي يحكم بها من أجلها وعدلت بمقتضى ذلك الفقرة الأولى من المادة ١٦٨

كذلك روي أنه إذا جاز على العموم أن يترك للقاضي في بعض الجرائم اختيار أن يأمر بالإلقاء أو بالتعطيل أو ألا يفرض أيهما فانه ينبغي فيها يتلقى حماية نظام الحكم أن يكون الخيار محصورا بين الإلقاء أو التعطيل . وقد جعل هذا الحكم ساريا على الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٦

التي تكون تارة جريمة وتارة جنحة بحسب العقوبة التي يحكم بها فيها . كما جعل التعطيل لمدة عين حددا الأدنى والأقصى ، عقوبة حتمية في جرائم الاهانة والتفند والسب إذا وقعت على البرلمان أو أحد عضليه أو الوزراء

باعتبار هذه الجرائم طريقة غير مباشرة لتعرض نظام الحكم للركابية والازدراء . وصنفت هذه الأحكام جميعها فقرة جديدة على الفقرة الأولى من المادة ١٦٨

وفى هذا ما أوجبه الأحكام المتقدمة من التعديل في الفقرة الثانية من المادة ١٦٨ تركت تلك الفقرة على حالها وهي تجعل للقاضي الخيار في الحكم بالانسأ أو بالتعطيل أو في عدم الحكم بأحدا . غير أنه روى أن حالة المود التي أشير إليها في آخر الفقرة والتي تستتبع الحكم بإلغاء الجريدة هنا يجب أن تتسع لتشمل عددا للجرائم المنصوص عليها في هذه الفقرة الجرائم التي ورد ذكرها في الفقرة الجديدة حين لا يحكم فيها بالانفاء منذ أول جريمة .

ويجب إذا أريد أن يكون الزجر في جرائم النشر مرجو الفعل والاعترا أن يكون نظرا على وجه الاستعمال ، وبما أن الجنائيات هي الحكم المختصة بنظر هذه الجرائم ما كان منها جناية بحسب القانون العام وما كان جنحة بمقتضى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ ويجب على الخالفين تجنب أن يكون بطله الإجراءات أو المطالبة فيها ماعلا وإضافات الزجر ، لذلك روى وضع حكم يوجب نظر هذه القضايا على وجه الاستعمال .

كذلك روى أن يوضع حكم يوجب على من اتهم بالقتل وموظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة أن يبين منذ استجوابه الأدلة على الواقع التي أسند لها إليه . وبذلك من جانب لأن المفروض هو أن الشخص الذي يفتد في حق موظف أو من في حكمه يجب ألا يفعل ذلك إلا على أساس أدلة حاضرة قبل نشر القتل . ولو كان الأمر على غير ذلك لكان القتل مجازفة يشهد مرتكبها على ما يجوز أن يتعمده من الأدلة . ولم تجر إباحة الاتيات مثل هذه الأحوال . ومن جانب آخر فإنه إذا لم تحقق وبوجه الاتيات أثناء تحقيق نيابية كان ذلك مدعاة لبطء الإجراءات وطولها . وليس ثمرة أي وجه مقول لما يفعله بعض المتهمين من عدم الادلاء بأدلتهم أثناء تحقيق النيابة إلا أن تكون رغبة المناوأة والتشويق فأنما لم يقدم المهم عند أول استجواب له بواسطة النيابة ويجرد طلبا أو على الأكثر في الثلاثة أيام التالية بيان الأدلة على ما أسند من وقائع القتل لم تجز إقامة تلك الأدلة . بعد ذلك وضاعت عليه قائمة الإباحة التي بسطها له القانون . ولا يستطيع أحد أن يجد في ذلك أي عت على المتهن فإن هذا الإعياب لا يتجاوز مطالبته بتقديم صور الأوراق التي يستند إليها وأسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم وبيان ما يريد أن يسموا فيه .

وحيث لا يكون تحقيق أي إذا رفعت الدعوى مباشرة إلى المحكمة سواء من جانب النيابة أم من جانب المدعي بالحق للدني يطالب المتهن بإعلان البيانات المتقدمة في مدة قصيرة على إعلان التكليف بالحضور فإذا قصر في ذلك ترتب على قصوره أن تضع عليه أيضا ثمرة الإباحة .

وليس هذا الحكم بحدقة فقد قرره قانون العقوبات الفرنسي الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ (مادة ٥٢) وهو وإن كان قصره على صورة إعلان الأدلة في ميعاد معين من إعلان التكليف بالحضور إلا أن هذا الحكم ما دام

مبينا على أن الأدلة يجب أن تكون حاضرة لدى المتهن قبل نشر القتل فهذه المادة تسمح بذلك فلا يصح تقديم بيان الأدلة أثناء التحقيق وعدم الانتظار حتى يعلن المتهن بالحضور أمام المحكمة .

وقد دعا إدخال التعديل المتقدم ذكره في نظام التحقيق في مسائل القتل إلى النظر في المادة ٢٦٥ ملحقة ما إذا كان يجب تقديم البيان الخاص بأدلة الواقع يجب أن يسرى أيضا بالنسبة للمحالات التي أجازت فيها تلك المادة إقامة الدليل وهي الحالات المشار إليها في الفقرة الثانية منها .

وأن المقابلة بين صدر المادة الذي يفيد أن السب المعاقب عليه بمقتضاها هو ما لا يشتمل على إسناد واقعة معينة والعبارة الأخيرة منها التي تشير إلى عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ وهي الأحكام الخاصة بالعلن بالمحاضر في أعمال الموظفين إذا حصل بسلاسة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل (واقعة) أسند إليه تثير في النفس مباشرة أن بين جزئي المادة تتافرا إذا حيث لا يكون إسناد واقعة لا يمكن أن يتصور إثبات واقعة . وقد لاحظ ذلك القانون الفرنسي الذي استمد منه تعريف القذف والسب فأجاز الاتيات في القذف ولم يميزه في السب .

ولا يبين بوضوح من الأعمال التحضيرية لقانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ الذي أباح إثبات سب الموظفين لأول مرة في التشريع المصري علة هذه الإباحة (راجع تعليقات وزارة الحفانية على المادة ٢٦٥) ومن جهة أخرى فقد اعتبرت محكمة النقض والإبرام أن التعميم (الذي هو من أخص طباع السب) لا يتقلب إلى تخصيص بوقائع معينة جاز إثباتها بسبب ما يرد به ذلك على لسان المتهن عند ما تتولى النيابة التحقيق معه فإن أقواله في الواقع إنما تكون من سيل ضرب الأمثال . وأخيرا فإن المصلحة العامة من حيث الكشف عن سيئات الموظفين لا تكسب من استعمال الألفاظ السب وإنما تكسب من إيراد وقائع القذف حين يمكن إثبات صحتها والعكس فإن في إباحة إثبات ألفاظ السب العامة بوقائع خاصة لا تذكر إلا في التحقيق تسجيا على الفض من كرامة الموظفين والوظائف .

لهذا رأيت الوزارة أن تعود إلى القاعدة التي كان معمول بها في التشريع المصري قبل سنة ١٩٠٤ وهي القاعدة التي لا يزال العمل مطردا عليها في فرنسا حيث الصحافة لا تشكو الضيق .

وبمناسبة تعديل المادة ٢٦٥ ترى الوزارة أن يرى محكمة النقض والإبرام في حكم أصدرته أخيرا وأشارت فيه إلى ما بين المادتين ٢٦٥ و ٢٤٧ من التدخل أن تعديل المادة الأخيرة لا يتخلف منها عبارة "أو غير مشتمل على إسناد صيب أو أمر معين" فإن تعريف السب كما أورده المادة ٢٦٥ من العموم بحيث يشمل هذا النوع من السب إذا وقع بوجه من وبوجه النية . ومن جانب آخر عرفان المقابلة بين السب غير العلني والسب غير المشتعل

وشدة عماية والغبية للاعتراض أو الأموال. ولكن ما تضمنته أحكامه من تخصيص قد يكون من شأنه أن حالة من أحوال استعمال القنابل كوضع قنبلة في طريق عام أو أى مكان آخر تشترك مع تلك الأحكام في أنها تعرض حياة الأشخاص أو صحتهم أو أموالهم لخطر ولكنها لا تدخل في خصوص تلك الأحكام. ويقوت بذلك عقاب الفاعل فيها.

لذلك رأت الوزارة أن تحاط محل تلك الأحوال بأن تضيف إلى المادة ٢٢٣ حكما يعاقب كل من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم لخطر أو أموالهم للضرر باستعمال مادة مفرقة ويحصل من موت الأشخاص أو تحقق الضرر للأموال بسبب الانفجار طرعا مشددا كما يعاقب على من يعرض جميع ذلك للخطر بسبب الإهمال أو عدم الاحتياط.

والجريمة العمد في هذه الفقرة تشترك ولا شك مع جرائم الباب الثاني جميعها في أنها تعرض حياة الأشخاص أو صحتهم أو أموالهم لخطر ولكنها أهم من حيث إنها لا تشترط عملا مبيتا أو وضعا خاصا كما فعلت مواد هذا الباب فكل فعل أنه شخص متعمدا كانت الوسيلة فيه مادة مفرقة وقصد به إلى تعريض شيء من ذلك لخطر يكون داخلا في متناول الفقرة الجسدية مهما تكن طريقة استعمال المادة المفرقة أو وضعا وبمهما يكن الظرف أو الحالة التي وقع فيها ذلك الوضع أو الاستعمال.

بهذا يكون التشريع المصري اضبط أداه وأنفذ أثره من حيث الضرب على أيدي هذه الطائفة من المجرمين والقضاء على هذا النوع الخطير من الجرائم وإذا كان الشارع المصري غداة عمل إبرام خطير رأى أن يستعرض الأحكام الحاضرة في أمر المفرقات لينبذها ويحلها أوف بالعرض، فقد سبقه إلى ذلك وفي ظروف قد لا تكون خطورتها بلغت ما بلغت الجرائم الأخيرة في مصر الشارع الإنجليزي في سنة ١٨٨٣ والفرنسى في سنة ١٨٩٣ وغيرها.

وقد روى جمع التعديلات المراد إدخالها على قانون العقوبات في قانون واحد، وتخصيص قانون آخر لأحكام الإبرامية التي يرى وجوب اتباعها في جرائم النشر.

ولهذه الأسباب تشرف وزارة الحفائية بأن تعرض على مجلس الوزراء مشروع القانونين المرافقين لهذه المذكرة حتى إذا وافق عليها تفضل بمرسوما على الانتخاب السنية لاستصدار مرسوم بمرسوما على البرلمان ما

على إلتداد عيب أو أمر معين في المادة ٣٤٧ يدل على أن النوع الأخير يتبر مخالفة إذا وقع عليها. ومن هنا يكون التداخل بين المادتين ٢٢٥ و ٣٤٧ وهو راجع كما لاحظت محكمة النقض والإبرام بحق إلى اختلاف مصادر النقل. ويستحسن في هذا الشأن أن يجعل الضابط في التمييز بين الجسمة والمخافة (الغبية) كما هو الشأن في القانون الفرنسى. ويجب لذلك أن تحذف العبارة التي سبقت الإشارة إليها من المادة ٣٤٧

وإذا كانت الأعمال الاجرامية قد دعت الوزارة إلى أن تتحقق أسبابها البعيدة وتعمل على علاجها فلم يكن ليفوتها أن تنظر في أمر الأحكام التي أوردتها قانون العقوبات خاصة بالمفرقات لتبين ما إذا كانت كفاية بالردع المباشر.

والأحكام المذكورة مبثرة في القانون بالمواد ٧٩ و ٢٢٣ و ٣١٦ و ٣١٧ وفيها عدا المادة ٢٢٣ قد عدلت هذه المواد بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

وأول ما يستوقف النظر في هذه الأحكام أن أعمال الصنع والاستيراد والإحراز المنصوص عليها في المادتين ٧٩ و ٣١٧ يلحق فيها أن تكون مراقبة على مفرق فإذا وقعت على مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرق أو إذا وقعت على آلة أو أداة تستخدم في صنع المفرق أو انفجاره جاز أن يقوم الشك في أنها داخلة تحت طائلة العقاب مع أن هذه الأعمال لا تخل بخطورة عن الأخرى. وقد سوى بينهما في الحكم القانون الإنجليزي الذي وضع في سنة ١٨٨٣ عن المفرقات (المادة ٩) وقانون العقوبات الإيطالي الموضوع في سنة ١٩٣٠ (مادة ٤٣٥).

وترى الوزارة أن هذا التحديد ضروري لجعل أسباب الزجر وافية بالفرض المقصود بها. وقد جعلته فقرة ثالثة تضاف إلى المادة ٧٩ وأحالت إليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٧

ولكن هذه المادة الأخيرة تقر عقابا هو لا شك غير كاف ولا هو متناسب مع خطر الجرائم والتأنيج التي يعمد لها الصنع أو الاستيراد أو الإحراز.

وتظهر صلاته إذا قيس بالعقوبات المقررة لهذه الأعمال في التشريعات الأجنبية. وقد روى الاكتفاء في هذا الشأن باحتذاء مثال القانون الفرنسى الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣ (مادة ٣) وهو ليس بأشداه.

أما المادة ٢٢٣ فتعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢١٧ - ٢٢٣ - ٢٢٤ إذا كان الفاعل يدل أنه يضع النار استعمال مادة مفرقة. وقد أحاط هذا الباب بكثير من الأحوال التي يقع فيها وضع النار أو استعمال المفرقات وقرر عقوبات تتناسب مع الخطر الذي قد ينشأ عنها بالما من فعل ذريع

ملحق رقم ٦٥

جلسة الثلاثاء غرة ربيع الأول سنة ١٣٥١

(٥ يولية سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بالترخيص للحكومة في أخذ مبلغ مليون من
الجنهيات من الاحتياطي العام لمقد سلف مضمونه برهن عقارى
للك الأراضى الزراعية

(المقر حصة الشيخ المحترم بقرب يادى عليه بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلس ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢ مشروع القانون
الذى أقره مجلس النواب بالترخيص للحكومة في أخذ مبلغ مليون من الجنهيات
من الاحتياطي العام لمقد سلف مضمونه برهن عقارى للملاك الأراضى
الزراعية .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع في ثلاث جلسات واطلعت على المذكرة
المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المذكور
وعلى تقرير المجلس الاقتصادى عنه وشهد إحدى جلساتها حضرة صاحب
السعادة وكيل وزارة المالية وأدى بما طلب منه من البيانات وقد اتضحت
لجنة ما يأتى :

تقدمت الحكومة إلى البرلمان بطلب الترخيص لها بأخذ ثلاثة ملايين
من الجنهيات من الاحتياطي العام لهذا المشروع . ولما رأت لجنة المالية
يجلس النواب ضرورة استقلال هذا المشروع وجعله بنكاً منفصلاً عن بنك
السليف الزراعى "وكان رأياً بالإجماع" . اعترض على هذا رأى حضرة
صاحب الدولة رئيس الحكومة مبرراً اعتراضه على كثرة التفتتات التى يستلزمها
إنشاء البنك المستقل ، ولذلك عدلت تلك اللجنة من رأياً ووافقت الحكومة
على جعل إدارة هذا المشروع بواسطة بنك السليف الزراعى ولكنها أقتصت
الاتحاد من ثلاثة ملايين إلى مليون من الجنهيات وهو المبلغ المطلوب للسنة
الاولى من إنشاء هذا المشروع .

وبما أنه مضى على التفكير في إنشاء هذا المشروع من جانب الأمل والحكومة
عام ونصف عام وأظلم الملاك صناديرهم ومتوسطى الحال منهم متمنعشون
له ، ترى اللجنة المبادرة بتنفيذه بالطريقة التى تقربها الحكومة ملاحظة
في ذلك ظهور المشروع في النور العمل للاقتناع منه ، والذين كليل
بإظهار المزاي أو السيوب التى تقيم عن جملة قسماً متصلاً بنك التسليف
الزراعى .

ولجنة وطيد الأمل في أن يكون هذا المشروع نواة صالحة وأساساً مكنياً
لبنك عقارى وطنى يرأس مال كبير تشترك فيه الحكومة والأمة مما يقوم
باحتياجات أصحاب الملكيات الكبيرة والصغيرة على السواء ، وعلى هذه
الرغبة الأكيدة والإرادة الصادقة سيكون هذا البنك التابع أعظم كثيراً من
متبوعه الآن .

وقد أشارت مذكرة الحكومة وتقرير المجلس الاقتصادى إلى ضرورة
جعل حسابات هذا البنك منفصلة تماماً عن حساب عمليات بنك التسليف
الزراعى حتى لا يتضرر استقلاله تماماً عن هذا البنك في المستقبل .

٤ - شروط السلفيات

وضعت الحكومة في مشروعها لتحديد مقدار السلفيات شروطاً من
مؤاهاه ألا تتجاوز السلفية عن الفدان الجيد خمسين جنهياً أو ستين في المائة
من قيمة ما يساويه العقار أو ٣٠٠ مثلاً من قيمة الضريبة وهو احتياط حسن
توافق اللجنة عليه .

سعر القائدة

ليس من شك في أن إقراض المالك الصغير بقائمة في المائة يرفع عنه
كأبوس القوائد الفاحشة التى يفترض بها الآن . إنما الذى تلاحظه اللجنة
هو أن القرض الأساسى من إنشاء هذا البنك - وهو قائم على مال الأمة -
أن يراعى مصلحةها في هذه الظروف التى نزل فيها سعر الانتاج الزراعى حتى
أصبح صافى الربح لا يذكر . ومن مصلحة الأمة ألا يزيد سعر القائدة على
سنة في المائة . واللجنة ترى أن تبدي هذه الرغبة إلى الحكومة - مع علم
اللجنة بما دار من المناقشات بمجلس النواب في صدد هذه المسألة - وترجو
أن تتحقق هذه الرغبة إن عاجلاً أو آجلاً .

أما الشرط الجزائى لمن يتأخر في السداد وهو زيادة سعر القائمة إلى
٩ في المائة فتبدي اللجنة رغبته في أن يكون سعره هذه القائمة ثمانية في المائة
على الأكثر .

كما أنها تسجل الشكر للحكومة على قيامها بتنفيذ هذا المشروع الحيوي العظيم وتربو أن تداوم على تمهيد هذا البتك بصيانتها ليكون مطرد النمو والتقدم.

وترى — نظرا لأن الحاجة لمرعة بده البتك بعمليات التسليف المقارى ماسة — الموافقة على أن تكون العمليات قاصرة على من يملكون أكثر من خمسة أفدنة ريثا يتخذ قرار في صدد قانون خمسة الأفدنة .

وتشرف اللجنة بأن تتقدم إلى هيئة المجلس المقرر رجاء إقرارها على ملاحظاتها العامة على المشروع وترى بإجماع الحاضرين الموافقة عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه ما

٣ يولي سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

يوسف قطاوى

وفيا على نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بالترخيص للحكومة في أخذ مبلغ مليون من الجنيئات من الاحتياطي العام لمعد سلف مضمونة برهن عقارى للملاك الأراضى الزراعية

مُحَن قَزَاد الأَوَّل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ — يرخص للحكومة في أن تأخذ من الاحتياطي العام مبلغ مليون جنيه لاستعماله بواسطة بنك التسليف الزراعى المصرى في عقد سلف ملاك الأراضى الزراعية مضمونة برهن عقارى ، وذلك طبقا للشروط التى تحدد في اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك التسليف الزراعى المصرى .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

صدر فى ...

تقدير الإيرادات والمصروفات

لاحظت اللجنة أن في تقدير المصروفات بعض الزيادة على احتياجات العمل كمصحة القسم في اشترائها كالتفويضية وتخلاته فقد قدرت هذه الاشتراءات كانت بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ج. م للتوكيلات و ١٣,٠٠٠ ج. م للفروع و ٣٠٠ ج. م للزرك الرئيسى وكصحة القسم في اثانات ومطبوعات وأدوات كتابية وغيرها بمبلغ ١٥٠٠ ج. م للتوكيلات و ١,٥٦٠ ج. م للفروع و ١٥٠٠ ج. م للزرك الرئيسى وكصحة القسم في إيجار المكاتب وغيرها ذلك — واللجنة مقتنعة تمام الاقتناع بأن هذه المصاريف إذا لوحظت بمتأية وروى فيها ما يستحقه القسم بالدقة لانخفضت قيمتها إلى أقل من المبلغ المقدر بكثير . كما أن اللجنة لم تتعرض لبحث ميزانية البنك المستقل — ولو أنها تعتقد أيضا أن بما زيادة كثيرة ظاهرة . وترجو أن توجه نظر الحكومة الى ذلك .

أما توزيع الأرباح بين قسم التسليف المقارى والحكومة فتوافق اللجنة على ما جاء بمذكرة الحكومة خاصة به وهو أن يضم قسم التسليف المقارى أولا عشرة في المائة من صافي الأرباح لوضعها في الاحتياطي قبل دفع أى ربح للحكومة ويدفع الباقي بعد ذلك بأكمله للحكومة إذا كان لا يزيد على أربعة في المائة من المبالغ المقدرة منها .

أما إذا زاد هذا الباقي على الأربعة فإن الزيادة تقسم متساوية بين الحكومة وقسم التسليف على أن تصاف حصص القسم إلى الاحتياطي الخاص به .

عدم الحجز على الملكيات الصغيرة

رأت الحكومة لأجل انتفاع أصحاب الملكيات الصغيرة بالاقتراض من قسم التسليف المقارى اتخاذ إجراء تشريعى لوقف مفعول قانون خمسة الأفدنة فيما يخص بالسيقات التى يفرضها هذا القسم . فاعترض أحد حضرات أعضاء اللجنة على هذا الإجراء لكونه من ضياع الملكيات الصغيرة على أربابها إذا سهل لهم الاقتراض وهم من الكثرة يمكن

وترى اللجنة أن اتخاذ إجراء إلغاء قانون خمسة الأفدنة أو تعديله لم يكن محل بحثها الآن بل أرجأت البحث فيه إلى حين نظر ذلك التشريع وسواء حذر تعديل قانون خمسة الأفدنة أم لم يتقرر فلا تأثير لذلك في موضوع القانون المعروض الآن .

أما تخفيض رسوم الشهادات المقارية ترى اللجنة بالإجماع ضرورة هذا التخفيض في الحاكم المختلة والمحاكم الأهلية والشريعة .

واللجنة تسجل على بنك التسليف الزراعى تمهده باتمام السليقات في مدة لا تتجاوز الشهرين .

مذكرة إلى مجلس الوزراء

في الأموال اللازمة لمشروع التسليف العقارى والهيئة التى
يوكل إليها القيام بعمليات التسليف

لما كان من أول الاعتبارات التى يجب مراعاتها في السلف العقارية أن
تحتسب عليها فائدة عطفية، ونظرا إلى أنه في الظروف الحالية لا يمكن الحصول
على أموال لأجل طويلة فائدة تقل عن ١/٢، وإلى أنه إذا أريد استغلال
هذه الأموال في قروض عقارية صغيرة فيجب أن تحتسب عليها فائدة لا تقل
عن ١/٢ أو ١/١٠، ونظرا إلى أنه فضلا عن ذلك ليس هناك ما يدل على
أه من الميسور في الوقت الحاضر الحصول في الأسواق المالية على مبالغ
كبيرة تكفى لتحقيق الغرض الذى ترمى إليه الحكومة - فلهذه الأسباب كان
من المشين لا يمكن تحقيق المشروع أن تقوم الحكومة وحدها بتقديم
الأموال اللازمة لهذا الغرض دون أن تظفر أن يكون لها من هذه الأموال
غلة تتناسب مع السعر الذى تقدم به الأموال الآن في الأسواق المالية .

وإذا كانت الظروف الحالية تقضى بأن تتحمل الحكومة هذه التضحية
في الوقت الذى تتطلب فيه ماليتها عناية خاصة لم يكن هناك بد من البحث
عن أنجح الوسائل للاقتصاد في النفقات التى تتطلبها تحقيق مشروع التسليف
العقارى لدوى الملكية الصغيرة وذلك بتفويض نفقات الهيئة المراد إنشاؤها
إلى أدنى حد ممكن .

ومن البديهي أنه إذا أريد إنشاء هيئة جديدة مستقلة تقوم بهذا العمل
فإنها ستتكلف نفقات عظيمة، ولهذا رأى أن يكفى بنك التسليف الزراعى
القيام بهذه العملية لا سيما أن لهذا البنك علاقات مع صغار الزارع، وله فروع
منتشرة في مختلف الجهات مما يساعد على تسهيل أعمال الفليات العقارية .
وقد روى في النظام الذى اقترح لكي تدير عليه أعمال القسم الجديد أن
يكون له نوع من الاستقلال، وأن يكون له حسابات خاصة منفصلة انفصالا
تاميا عن حسابات العمليات الأخرى التى يقوم بها بنك التسليف الزراعى
وذلك حتى يكون هذا القسم نواة لمهنة مستقلة في المستقبل بحيث إنه عند
ما تحسن الأحوال الاقتصادية وتصل أعمال القسم الجديد إلى الحد الذى
تقضى تحويله إلى هيئة خاصة قائمة بذاتها منفصلة بإدارتها فإن ذلك
يكون سهيا .

أما الأموال التى اقترح أن تضعها الحكومة تحت تصرف بنك التسليف
الزراعى لاستعمالها في تقديم السلفيات فهى ثلاثة ملايين من الجنيهات تدفع له
في خلال خمس سنوات كما سيبين فيما بعد .

في بيان أغراض التسليف العقارى وتعرف
المقصودين بالانتفاع به

إن الغرض الأساسى من قسم التسليف العقارى المرغوب إنشاؤه هو تقديم
سلف عقارية لدوى الملكيات الصغيرة من الزارع لحفاظة على ملكيتهم وحماية
لهم من غائلة المزاين والتجار، أو مساعدة لهم على إصلاح أراضهم أو طرق
استغلالها .

أوضحت وزارة المالية في المذكرة التى رفعتها إلى مجلس الوزراء بجلسته
المتقدمة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ الأسباب التى حدث بها إلى التفكير في وضع
نظام للتسليف العقارى لأرباب الملكيات الصغيرة . وتلخص هذه الأسباب
في أن صغار الملاك الزراعيين يملكون ٩٩ ٪ من مجموع الملك وأن نسبة
ما يتكونه مجموع الملكية ٥٤ ٪ وأن الحكومة حاولت بشق الوسائل
لتخفيف وطأة الأزمة الحالية لهذه الفئة فسهلت لهم الاقتراض على محاصيلهم
لشؤون زراعتهم عن طريق بنك التسليف الزراعى وقضت لهم ولتبريم مالها
في ذمتهم من سلف وأمانا للتقاوى والسياد كما سهلت لهم الحصول على التقاوى
والأسمدة عن طريق بنك التسليف الزراعى أيضا . غير أن كل هذه المساعدات
لم تكن توفى ثمرها على الوجه المرغوب فيه إلا إذا استطاعت الحكومة أن
تتخذ صغار الملاك من برائن المزاين وفريق من التجار الذين يستغلون سذاجتهم
ويكبلونهم بأصفاد من الديون بأسعار باهظة تتجدد من سنة إلى أخرى دون
أن يعرف أولئك البسطاء سبيلا إلى التخلص منها . هذا إلى أنه مذكف البنك
الزراعى المصرى عن الاقتراض لم يصبح أمام تلك الفئة من الملاك مهمد مالى
يمكن أن يلجأوا إليه لدمهم بالأموال لمدة طويلة نوا حتى يكتمهم أن يستغلوا
بها عن إرهاق المزاين والتجار .

ونظرا إلى ما يتطلبه إنشاء هيئة للتسليف العقارى من العناية في البحث
والاسترشاد بآراء ذوي الخبرة في أعمال التسليف العقارى حتى يمكن وضع
نظام للهيئة المزمع إنشاؤها يكفل تحقيق الغرض الذى ترمى إليه الحكومة فقد
أثرت وزارة المالية أن تستعين برأى المجلس الاقتصادى الذى يضم بين
أعضائه عددا من كبار مديري المصارف والمالين ذوي الخبرة في الشؤون
الاقتصادية .

ولما عرضت فكرة إيجاد نظام للتسليف العقارى لدوى الملكيات الصغيرة
على المجلس الاقتصادى وافق المجلس بالإجماع على ضرورة وضع هذا النظام
وشكل من بين أعضائه لجنة عهد إليها بمبحث الموضوع وتقديم تقرير عنه ،
وقد أتمت اللجنة بحثها وقدمت تقريرا وافيا تتشرف بأن ترفع صورة منه
يرف هذه المذكرة .

وقد وافق المجلس الاقتصادى بجلسته المتقدمة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٢
على كل ما تضمنه هذا التقرير غير أنه رأى تمميا للاحتياج بمزايا المشروع
المقترح تخفيض الحد الأدنى للسلفيات العقارية من ١٠٠ ج.م إلى ٥٠ ج.م
كما سيرة الكلام عن ذلك فيما بعد .

ولا يسع وزارة المالية في هذه المناسبة إلا أن تسجل مع التناء ما بذله
المجلس الاقتصادى من الجهود الصادقة حتى استطاع في وقت قصير بمبحث
هذا الموضوع ودرسه دراسا وافيا تناول كل تفاصيله وألم بكل دقائقه .

وفيما على خلاصة لأهم الاقتراحات الواردة في التقرير .

وقد اقترح أن يكون الحد الأعلى للسلفيات التي تقدم لصغار الملاك ١٢٠٠ ج ٠٠ وكان من رأى اللجنة التي وضعت التقرير أن يجعل الحد الأدنى لها ١٠٠ ج ٠٠ وذلك بالنظر إلى كثرة النفقات والأعمال التي تستلزمها السلفيات الصغيرة بالنسبة إلى ما سيحصل عليها من الفوائد غير أن المجلس الاقتصادي رأى تخفيض هذا الحد إلى ٥٠ جنيتها حتى يتيسر لصغار الملاك الاستفادة بزيادة النظام المقترح .

أما فيما يخص السلفيات التي تعطى للذين يملكون أطمياناً في إحدى المناطق فيقر المرغوب فيها " فقد رأى أن يكون الحد الأعلى لها ٢٠٠ ج ٠٠ وريغة في أحكام توزيع السلفيات بين طبقات الملاك بحيث لا تميز طبقات من متوسطي الثروة على حساب فريق أقل منهم حظاً بأن يسأل عن إعطاء السلفيات التي تدنو من الحد الأعلى ويترب على ذلك حرمان عدد كبير من صغار الزراع - فقد تقرر أن يرعى بنك التسليف العقاري نسبة معينة فيما يخص باستهلاك الأموال الموضوعة تحت تصرفه وذلك ألا يستغل أكثر من ١٠٪ منها في سلفيات لتلك الذين يدفعون ضريبة تزيد على ٥٠ جنيتها ، أما المبالغ المخصصة لمنح سلفيات لتلك الذين يدفعون ضريبة لا تزيد على ٥٠ جنيتها فيوظف ٤٠٪ منها في السلفيات التي تتراوح بين ١٠٠ ج ٠٠ و ٢٠٠ ج ٠٠ و ٦٠٪ في السلفيات التي تتراوح بين ٥٠ ج ٠٠ و ٦٠ ج ٠٠ .

سعر الفائدة على السلفيات

من القواعد المعروفة أن القروض التي يعقدها صغار الملاك تكون أكثر كلفة بالنسبة لهم من القروض التي يحصل عليها كبارهم وذلك نظراً إلى ما تستلزمه كثرة عدد السلفيات الصغيرة من النفقات والإجراءات .

وبما تقدم يتضح أنه أولاً مساعدة الحكومة لما كان من المتيسر تقديم سلفيات عقارية لصغار الملاك بفائدة تقل عن ٩٪ أو ١٠٪ وبالرغم من أن مباشرة بنك التسليف الزراعي لعمليات التسليف العقاري سوف يساعد على اقتصاد شطر كبير من النفقات فإن ذلك لا يكفي تخفيض سعر الفائدة تخفيضاً يذكر .

على أنه إذا أريد أن يطلب من المالك الصغير فائدة مرتفعة فإن النتيجة تكون أحد أمرين : إما تكفيها عينا لا طاقاة له به في حالة إعطائه السلفة بكامل مقداره وإما إنقاص مقدار السلفة بحيث يكون في استطاعته القيام بسداد أقساطها السنوية ، غير أن مقدار السلفة التي تقدم له يكون في هذه الحالة ضئيلاً جداً فيفضل المالك عندئذ الانسحاب إلى المزاين .

ونظراً إلى تعارض هذه الاعتبارات رأى التوفيق بطريقة عادلة بين غرض مساعدة صغار الملاك وبين عدم تحميل المزاينة عينا تقبلاً . فقرر أنه من جهة أخرى رأى أنه ليس من الحكمة المبالغة في تخفيض سعر الفائدة عن أسعار الفائدة في الأسواق المالية . لهذا اقترح أن يكون سعر الفائدة بمعدل ٧٪ على السلفيات التي تقدم لتلك الذين يدفعون ضريبة عقارية لا تزيد على ٥٠ جنيتها وبمعدل ٨٪ على غيرها . وأن تحسب فائدة قدرها ٩٪ على الأقساط التي لا تدفع في موعد استحقاقها .

لهذا رأى أن يشترط على بنك التسليف الزراعي أن يطلب إلى الملاك الذين يرغبون في الاقتراض منه بيان الغرض من الحصول على السلفة وألا يرخس بمنحها إلا إذا اقتنع اقتناعاً كاملاً بأن المقصود من الطلب أحد أو بعض الأغراض السالفة الذكر وأن يرعى في السلفة أن تكون بقدر ما يلزم لتحقيق الغرض منها .

ولما كان المقصود من إنشاء قسم التسليف العقاري معالجة النقص الملاحظ في نظام التسليف العقاري الحالي بمصر، ونظراً إلى أن البنوك العقارية الحالية ترخص عادة بتقديم سلفيات تتراوح بين ٨٠٠ ج ٠٠ و ١٠٠٠ ج ٠٠ فقد وجد أنه ليس هناك عمل لقيام القسم الجديد بتسليف الزراع الذين تسمح لهم أملاكهم بالحصول على قروض بهذه القيمة من هيئات أخرى ، وإذا لوحظ أن مقدار السلفة التي تعطى في الظروف الحالية على القدان الواحد من الأراضي الجيدة هو ٣٠ جنيتها فإنه يمكن اعتبار الذين يملكون ٣٠ فدانا من الأراضي الجيدة من فريق صغار الملاك . وقد رأى أنه يمكن إلى حد ما اتخاذ الضريبة العقارية كقياس صالح للدلالة على درجة جودة الأرض . ولما كان مقدار الضريبة العقارية التي تدفع على ٣٠ فدانا من الأطميان الجيدة يبلغ ٩٢٠ ج ٠٠ قرشاً فقد اقترح أن يعتبر من ذوي الملكية الصغيرة الذين يباح لهم الاستفادة من قسم التسليف العقاري كل مالك يدفع ضريبة عن أطميان له في أية جهة من جهات القطر المصري لا يزيد مجموعها على ٥٠ جنيتها مصرانياً في السنة بصرف النظر عن المساحة التي يملكها .

وقد لوحظ أن هناك فريقاً من الملاك الذين لا يدخلون في عداد ذوي الملكيات الصغيرة محرومين من الحصول على سلف من البنوك العقارية الحالية لالسبب سوى أن أملاكهم وقيمة من منطقة من المناطق التي تعتبر في عرف تلك البنوك " غير مرغوب فيها " .

ولما كان الغرض من قسم التسليف العقاري سد النقص الموجود في نظام الاقتراض العقاري ، ونظراً إلى ما لوحظ من مبالغة البنوك العقارية في التخوف من بعض تلك المناطق - فقد رأى أن هذا الفريق من الملاك جدير بالمساعدة ، ولهذا اقترح في حالة ما إذا أثبت أحد الملاك تجزئه عن الحصول على سلفة بسبب وجود أرضه في إحدى المناطق " غير المرغوب فيها " يبلغ بنك التسليف الزراعي طلبه إلى البنوك العقارية الأخرى ولا يشترط في حصص الطلب إلا في حالة رفضه من تلك البنوك . على أنه لما كانت مثل هذه السلفيات تتطلب كثيراً من الحيلة فقد ترك لبنك التسليف الزراعي حق قبول أو رفض الطلب .

في شروط السلفيات

رأى أن يكون مقدار السلفة متناسباً مع قيمة الضامن المقدم حسب نتيجة عملية التقييم بحيث لا تزيد السلفة على ٩٠٪ من القيمة المقدرة ولا عن مقدار الضريبة المقررة على الأرض ٣٠ مرة ولا تزيد على ٥٠ جنيتها مصرانياً عن القدان (ويلاحظ أنه نظراً إلى الظروف الحالية لا بد أن تتدور السلفيات التي ستقدم على الأطميان الجيدة على أساس يقل كثيراً عن هذا الحد) .

خسارة أو في حالة التنازل عن موجودات القسم إلى هيئة ذات صفة تجارية فقد اقترح أن يضم قسم التسليف العقاري أولاً ١٠٪ من صافي الأرباح لوضعه في الاحتياطي قبل دفع أى أرباح للحكومة .

والباقي بعد ذلك يدفع بأمر الحكومة إذا كان لا يزيد على ٤٪ من المبالغ المقدمة منها أما إذا زاد هذا الباقي عن ٤٪ فإن الزيادة تقسم مناصفة بين الحكومة وقسم التسليف العقاري على أن تضاف حصة القسم إلى الاحتياطي الخاص به .

وفي حالة ما إذا أفضت عمليات التسليف العقاري إلى بعض الخسارة فإنها تخصم من هذا الاحتياطي ، فإن لم يكف لتغطيتها تحصل الحكومة الباقي منها وذلك من غير أن يكون بنك التسليف الزراعى مسؤولاً عنها بأية حالة من الأحوال .

عدم الجزع على الملكيات الصغيرة

فبحسب أن القواعد التي اقترحت لتحديد مقدار السلفة على الفقدان الواحد وبجمل الحد الأدنى للسلفة ٥٠ جنياً سيكون من شأنها أن يباح لنوى الملكيات التي لا تزيد من خمسة أضعاف الانتفاع بزرايا نظام التسليف العقاري .

غير أنه نظراً إلى أن قانون الخمسة الأضعاف يحول دون إمكان اغراض هؤلاء الملاك فقد اقترح اتخاذ إجراء تدريجي يوقف به مفعول قانون عدم الجزع على الملكيات الصغيرة وذلك فيما يخص بالسلفيات التي يقدمها قسم التسليف العقاري .

وستتخذ وزارة المالية الاجراءات اللازمة لاستصدار التشريع اللازم لذلك بمجرد موافقة مجلس الوزراء على مشروع التسليف العقاري المعروض .

الاتفاق مع بنك التسليف الزراعى على مباشرة عمليات التسليف العقاري

ذكرت فيما تقدم الأسباب التي من أجلها رأى أن يوكل الى بنك التسليف الزراعى مباشرة عمليات التسليف العقاري بشرط أن يكون لهذه العمليات نظام خاص ولا يخلط بينها وبين العمليات العادية لبنك التسليف الزراعى حتى يمكن في أى وقت تحويل القسم الذى يقوم بهذه العمليات إلى هيئة ذات صفة تجارية .

وقد وجد أن أحسن الطرق للوصول إلى هذه الغاية أن يعقد اتفاق بشأن ذلك مع بنك التسليف الزراعى ، فأعد مشروع لذلك الاتفاق - وهو الملحق بصورته بهذه المذكرة - وطلب إلى البنك أن يحصل من جميعه العمومية على ترخيص بمخول له القيام بإدارة أعمال السلفيات التي تقدم من الأموال التي تضمها الحكومة تحت تصرفه .

وقد رأى زيادة سعر الفائدة على الأقساط المتأخرة حثاً لئلا على مراعاة السداد في المواعيد ولأن شطراً كبيراً من المصروفات العمومية يرجع سببه إلى التأخر في الدفع لما يقرب على ذلك من زيادة الأعمال الحسابية والكتابية والقضائية .

وتستند السلفيات بأقساط سنوية ثابتة . ولا تقل مدة السلفيات عن خمس سنوات ولا تزيد على عشرين سنة .

ومن للقرع أن يحدد مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى تواريخ استحقاق الأقساط بحيث يعطى مطابقة للأوقات التي يبيع فيها الزراع حاصلاتهم الرئيسية .

وقد اشترط أن تكون جميع السلفيات التي يقدمها قسم التسليف العقاري بلا استثناء مضمونة برهن أول .

تقدير الإيرادات ومصروفات قسم التسليف العقاري

قدرت الإيرادات كما لو كانت جميع المبالغ الموضوعة تحت تصرف بنك التسليف الزراعى قد استثمرت في أول السنة المالية مع أنه في الواقع سوف لا يكون هناك تطابق بين السنة المالية وبين الأوقات التي تستثمر فيها الأموال التي تقدمها الحكومة ، وربما يقرب على ذلك عند بدء أعمال التسليف العقاري وقوع بعض فترات لا يبلغ فيها الاستثمار الحد المقرر ويكون من شأنها أن تؤثر بعض التأثير في تقديرات الإيرادات .

ومع إبداء هذا التحفظ قدرت إيرادات القسم في السنة الأولى بمبلغ ٨١٠٠٠ ج م . وسوف يزداد هذا المبلغ سنوياً تبعاً لزيادة الأموال المستثمرة في القروض وزيادة عدد القروض نفسها .

أما المصروفات فقد قدر لها بدئى ذى بدء في السنة الأولى بمبلغ ١٠٠٠ ج م . على أن يزيد هذا المبلغ في كل سنة بمقدار ١١٠٠٠ ج م . عن كل نصف مليون جنيه يوضع تحت تصرف بنك التسليف الزراعى غير أنه سترتب من تخفيض الحد الأدنى للسلفيات من ١٠٠ ج م إلى ٥٠ ج م . بعض الزيادة في المصروفات لما سيترتب عن هذا التخفيض من زيادة عدد القروض وزيادة عدد الموظفين .

توزيع أرباح قسم التسليف العقاري

نظراً إلى أن النظام المالي المقترح لمشروع التسليف العقاري ذو صبغة غير عادية ، ونظراً إلى أنه يتناول فيما إذا كان من الممكن ، وخصوصاً في السنوات الأولى للمشروع ، ضمان دفع فائدة محددة للحكومة على المبالغ التي تقدمها - فقد اقترح أن تكون للحكومة حصة في صافي إيرادات قسم التسليف العقاري بدلاً من أن تحسب لها فائدة معينة على الأموال التي تقدمها .

ولما كان من الضروري تكوين احتياطي خاص لقسم التسليف العقاري نظراً إلى الفائدة التي تعود من وجود هذا الاحتياطي سواء في حالة حصول

أما من جهة الحكومة فإن عليها القيام بما يأتي :

١ - تحديد الأموال اللازمة لعمليات التسليف القارى على دفعات في المواعيد المبينة بعد . على أن تبقى هذه الأموال ملكا للحكومة وتحمل الحكومة نتائج استغلالها في القروض القارية .

جنب

١٠٠,٠٠٠ ر. م. تنفق بين أول مايو سنة ١٩٣٢ و ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣

٥٠٠,٠٠٠ ر. م. " " " " ٣٠ و ١٩٣٣ " " ١٩٣٤

٥٠٠,٠٠٠ ر. م. " " " " ٣٠ و ١٩٣٤ " " ١٩٣٥

٥٠٠,٠٠٠ ر. م. " " " " ٣٠ و ١٩٣٥ " " ١٩٣٦

٥٠٠,٠٠٠ ر. م. " " " " ٣٠ و ١٩٣٦ " " ١٩٣٧

٢ - تسهّل الحكومة بتسهيل مهمة بنك التسليف الزراعى وذلك بتكليف الممد والصيارف ومصلحة المساحة مساعدة القسم الجديد وتكليف الصيارف تحصيل المبالغ المستحقة الدفع إلى بنك التسليف الزراعى .

٣ - تنفق الحكومة التعويضات التي يقرر صرفها إلى الموظفين الذين يستقن عنهم وذلك في أى وقت يتيسر فيه الاتفاق .

٤ - تلتزم الحكومة بالإجراءات التشريعية لوقف مفعول قانون عدم المجرع على الملكية الصغيرة فيما يخص السلفيات التي يقدمها قسم التسليف القارى .

ونظرا إلى أن الجمعية العمومية لبنك التسليف الزراعى المنعقدة بصفة غير عادية في ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ قد وافقت على الترخيص للبنك بإدارة أعمال السلفيات التي تقدم من الأموال التي تضمها الحكومة تحت تصرفه لهذا الغرض .

فتشرف وزارة المالية بعرض الأمر على مجلس الوزراء وترجو في حالة الموافقة على نظام التسليف القارى التفضل بالتصديق بالترخيص لوزير المالية في التوقيع على الاتفاق الذي يقدمه بنك التسليف الزراعى بشأن قيامه بأعمال التسليف القارى طبقا للشروط الواردة في مشروع الاتفاق الملحق بصورته بهذه المذكرة ، كما ترجو التفضل بالموافقة على المرسوم بمشروع القانون بترخيص للحكومة في أخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام لمعد سلف مضمونة برهن عقارى للملاك الأراضى الزراعية ما

في ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

وزير المالية

اسماعيل صدق

وقد تضمن مشروع الاتفاق علاوة على القواعد والمبادئ المقترحة لنظام التسليف القارى والتي سبق شرحها في هذه المذكرة الاشتراطات الآتية :

١ - أن يثنى البنك قسما خاصا يسمى قسم التسليف القارى للغرض منه القيام بأعمال السلفيات القارية .

٢ - أنه يستعين البنك في إنشاء هذا القسم ببيئته وموظفيه الحاليين مع الزيادة التي تستلزمها الحاجة ولكنه يحتفظ كل التدابير اللازمة لضمان الاستقلال المالي للقسم .

٣ - أن يتولى مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى الإشراف على أعمال هذا القسم وأن يديره عضو مجلس الإدارة المنتخب . ويعين القسم ويكل خاص له وصراف الحسابات يتولى إدارة حساباته . وتكون الحسابات السنوية خاضعة لمراجعة مراقبي حسابات البنك .

٤ - مجلس الإدارة هو الذى يرخص بمقد السلف في حدود القواعد التي وضعت لذلك .

٥ - تبدأ السنة المالية للقسم في أول مايو وتنتهى في آخر أبريل من كل سنة . وفي نهاية كل سنة تقفل الحسابات بعد مصادقة مراقبي الحسابات عليها وتبلغ إلى الحكومة مشفوعة بتقرير مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى ويجب أن يتم ذلك في مدة أربعة أشهر .

٦ - يتعهد بنك التسليف الزراعى بتنفيذ هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات على الأقل تنتهى في أول مايو سنة ١٩٣٧ . وتحفظ الحكومة لنفسها الحق في إنهاء الاتفاق في أى وقت كان بموجب إخطار سابق بمدة سنة .

٧ - يتعهد بنك التسليف الزراعى بالعمل بمقتضى مشروع الميزانية الذى أمدّه المجلس الاقتصادى غير أنه من المتفق عليه أن يكون للبنك الحق في زيادة الموظفين إذا تطلبت ذلك حاجة أعمال القسم .

٨ - يجوز إعادة النظر في الأحكام الخاصة بالمسائل الآتية :

(أ) فرض التعويض في حالة السداد الاختيارى قبل موعد الاستحقاق أو التجاوز عن ذلك التعويض .

(ب) سعر الفائدة على السلفيات وعلى الإقتساط المتأخرة .

(ج) النسبة المصدقة لكل نوع من السلفيات .

(د) المبالغ التي تخصص للاحتياطي وتوزيع الأرباح الصافية .

تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي عن إيجاد نظام للتسليف العقاري لقائدة صغار الملاك الزراعيين

١ - مبادئ للاسترشاد

بما أن المجلس الاقتصادي وافق بالإجماع ومن حيث المبدأ ، على أن من المناسب ، بل من الضروري ، وضع نظام للتسليف العقاري لأرباب الملكيات الصغيرة من الزراع فأصبحت مهمة اللجنة الفرعية مقصورة على اقتراح أصح الوسائل في الظروف الحاضرة لتحقيق هذا النظام وتركت لها الحرية التامة في ذلك وكل ما طلب إليها هو مراعاة الاعتبارات الآتية :

أولاً - عند تحديد سعر الفائدة على القروض التي تقدم لصغار الملاك لا ينظر إلى حالة هذا السعر في الأسواق المالية بل إلى ضمان أن يحصل المقترض على حاجته من المال بسعر معتدل حتى ولو أدى ذلك إلى تحمل ميزانية الدولة بعض العبء .

ثانياً - وإذا كانت مراعاة هذا الشرط قد توصل - كما هو محتمل - إلى أن تتولى عملية التسليف هيئة حكومية فيجب أن تتخذ المدة اللازمة لتحويل هذه العملية إلى هيئة ذات صبغة تجارية متى سمحت الظروف بذلك .

ثالثاً - يجب أن يسير العمل في الهيئة الجديدة للتسليف العقاري بطريقة تحقق التناسق مع الخطة التي تجري عليها حالا البنوك العقارية .

وإلى جانب هذا فإن اللجنة استرشدت بالتقرير الذي وضعه حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا ذلك التقرير الذي يلوح أن المجلس الاقتصادي أقر ما تضمنه من النقط الأساسية .

ولو أن الموضوع حدد على هذا النحو إلا أن مداه ظل متسعاً مما حمل اللجنة على النظر في عدة فروض . وفيما يلي بيان الخطة التي جرت عليها في البحث وفي وضع المبادئ التي اتخذتها أساساً لمقترحاتها .

أولاً - استطاعت اللجنة رأى بنوك التسليف العقاري الحالية في الأسباب التي حملتها على إخراج صغار الملاك من عداد عملائها وبهذا أمكنها الوقوف على الصعوبات التي يجب النظر فيها عند بحث النظام الذي كلفت وضعه .

ثانياً - كانت أولى الملاحظات التي بدت للجنة كثرة التفتتات التي تطلبها إدارة ومراقبة عدد وفير من السلفيات الصغيرة .

فإذا فرض أنه أتيح لبنكين مختلفين الحصول على أموال بسعر واحد للفائدة فإنه يتعين على البنك الذي يقرض مبالغ صغيرة أن يتقاضى فائدة أكبر من ذلك الذي يقرض مبالغ كبيرة . من هذا الواقع استنبطت القاعدة الاقتصادية المعروفة . وهي إنه وإن تساوت الظروف فإن القروض التي يقدمها صغار الملاك تكون أكثر كلفة من القروض التي يحصل عليها كبارهم . هذه قاعدة لا مفر منها وإن كانت تثير الأسف من ناحية الإحساس والشعور .

وبلاط من جهة أخرى أن الظروف الحالية لا تمكن أية هيئة مالية من الحصول على أموال لأجل طويل بفاائدة تقل عن ٦ ٪ ، وترى اللجنة أنه لو أريد استثمار هذه الأموال في قروض عقارية صغيرة لوجب أن يكون الفرق بين السعر الذي يدفع عنها وبين سعر السلفيات التي تعطى ٣ أو ٤ ٪ في السنة .

وفوق هذا ليس هناك ما يدل على أن من المبسور في الوقت الحاضر الحصول في الأسواق المالية على مبالغ كبيرة تكفي لتحقيق الغرض الذي ترمى إليه الحكومة .

ثالثا — فإذا أصرت الحكومة بعد ذلك على أن تحصل في متناول صغار الملاك الحصول على أموال بسعر أقل من السعر الذي يستطيع كبار الملاك ومتوسط الحال منهم الحصول عليه من البنوك القائمة في البلاد فلن يكون لها ذلك إلا إذا قامت وحدها بتقديم الأموال اللازمة لهذا الغرض بدون أن تنتظر أن يكون لها من هذه الأموال غلة تتناسب مع السعر الذي تقدم به الأموال الآن في الأسواق العالمية .

رابعا — أن الظروف القاضية بأن يطلب إلى الحكومة القيام بتضحيات في الوقت الذي تتطلب فيه ماليتها نهاية خاصة تحتم أن تخفض نفقات الهيئة المراد إنشاؤها إلى أدنى حد ممكن .

ومن البديهي لأول وهلة أنه إذا أريد إنشاء هيئة مستقلة تقوم بهذا العمل فانها ستكلف نفقات عظيمة ولهذا يكون من الأصوب أن يوكل ذلك إلى إحدى الهيئات الموجودة .

لهذا يبدو لجنة أن في الامكان الوصول إلى ثلاثة حلول .

(١) أن يكلف البنك الزراعي باستئاف القيام بالعمليات التي كان يقوم بها في الماضي .

(٢) أن يطلب إلى البنوك العقارية أو إلى أحدنا القيام باقراض أرباب الملكية الصغيرة من الزراع من الأموال التي تقدمها الحكومة لهذا الغرض .

(٣) أن يكلف بنك التسليف الزراعي القيام بهذه العملية لاسميا وأن لهذا البنك علاقات مع صغار الزراع .

وتوصي اللجنة الفرعية بالأخذ بالحل الثالث لما لبنك التسليف الزراعي وحده من الفروع في مختلف الجهات مما يساعد على تسهيل أعمال السلفيات العقارية .

خامسا — وهناك سبب آخر من أسباب صعوبة عمليات التسليف العقاري لصغار الملاك وهو تعقيد الإجراءات وما يترتب عليها من تحميل نفقات كثيرة لا تناسب مع المبالغ التي سيقترضونها .

سادسا — يتبين مما تقدم أن هذا الضرب من الإقراض يجب أن ينظر إليه كأنه إحدى وسائل المعونة الاجتماعية (Assistance Sociale) ولهذا يتعين التدقيق في تحديد الشروط الواجب توافرها فحين يستفيدون من هذا النظام .

لهذا نقتراح اللجنة على المجلس الاقتصادي إقصاء كل ما بدا من الرأي القائل بالتوسع في الاقتناع بهذا النظام بحيث يستفيد منه العدد الأكبر من الملاك الزراعيين لأن مثل هذا الرأي يستهين به الأمر إلى أن يوجد في البلاد نوع من الاشتراكية الزراعية الحكومية وهو أمر غير مرغوب فيه على الإطلاق .

سابعا — وهناك اعتبار آخر يؤيد عدم التوسع كثيرا في أعمال الهيئة المزمع إنشاؤها .

اتضح من البيانات التي قدمتها الهيئات العقارية أنها في الواقع ترخص في الأحوال العادية بتعدد قروض يبلغ ١٠٠٠ جنيه وقد أقرض البنك العقاري في بعض الأحوال ٧٠٠ جنيه كما أقرض بنك الأراضي ٣٠٠ جنيه أحيانا .

ولهذا البنوك مبالغ لا يستهان بها مستمرة في القروض الصغيرة كما يفهم من الجدول الآتي :

٢ - يسلك بنك التسليف الزراعى لكل ما يتعلق بهذه السلفيات والفروض حسابات لا يجب بأية حال من الأحوال أن تختلط بحسابات العمليات التى يقوم بها تنفيذاً للأغراض التى أتت من أجلها والمنصوص عليها فى قانونه الأساسى الحالى . وتحقيقاً لهذا الغرض ينشئ بنك التسليف الزراعى قسماً خاصاً للتسليف المزارى وستبين التفاصيل الخاصة به فيما بعد .

٣ - فى خلال الخمس السنوات الأولى من قيام بنك التسليف الزراعى بهذا النوع من السلفيات لا تحسب أية قائمة على المبالغ الموضوعة تحت تصرفه غير أنه بعد ختم ١٠٪ من الأرباح العارفة لهذه العمليات لوضعها فى حساب احتياطى خاص يدفع ما يتبقى بعد ذلك إلى الحكومة بصفة أرباح غير قابلة للتجمع (non-cumulative) على الأموال التى قدمتها للبنك .

وفى حالة ما إذا تجاوزت حصة الحكومة على الأساس المتقدم ٤٪ من المبالغ المقدمة منها فكل ما يزيد عن هذه النسبة يقسم بين الحكومة وبين بنك التسليف الزراعى على أن يضاف كل ما يخص البنك من هذه الأرباح إلى حساب الاحتياطى الخاص .

وفى حالة ما إذا أفضت عمليات التسليف المزارى فى أى وقت خلال تلك السنوات الخمس إلى بعض الخسارة فإنها تتحمل من ذلك الاحتياطى فإذا كان لا يكتفى لسد هذه الخسارة تتحمل الحكومة الباقي منها من غير أن يكون بنك التسليف الزراعى مسؤولاً عنها بأية حال من الأحوال .

٤ - فى نهاية مدة الخمس السنوات يعاد النظر فى الموضوع ويمكن وقتئذ النظر فى الأخذ بأحد الحلين الآتيين :

(أ) مع استمرار بنك التسليف الزراعى فى إدارة هذا القسم القائم بأموال الحكومة فإنه يمكن أن يكون لقسم التسليف المزارى نوع من الاستقلال المالى ومعنى ذلك بنوع خاص أن يدفع هذا القسم إلى الحكومة أرباحاً يحدد سعرها على ضوء ما أسفرت عنه التجارب من النتائج فى السنوات الخمس الماضية مع احتمال النظر فى السعر الذى تقدم به الأموال فى الأسواق العالمية .

(ب) التنازل عن موجودات هذا القسم إلى بنك التسليف الزراعى أو إلى أية شركة أخرى قائمة أو تؤلف لهذا الغرض ومن المفهوم أن الحكومة بطبيعة الحال هى التى تتولى عندئذ وضع شروط هذا التنازل .

وفى حالة الأخذ بالحل الأول يجوز بعد انقضاء بعض سنوات أن يرى من المناسب الرجوع إلى الحل الثانى على أن الجهة لآثرى فى تلك الحالة أن هناك أية صعوبة تحول دون الوصول إلى ذلك الحل الثانى إذا ودعى دائماً عدم خلط عمليات السلفيات المزارى بمسابقات عمليات أخرى لاتصل بها مباشرة . وقد راعت اللجنة فى وضع اقتراحاتها الآتية بعد عن نظام قسم التسليف المزارى تسهيل انتقال عملية التسليف المزارى بكل الوسائل المؤدية إلى ذلك .

ومن الواضح أن الفئ الذى يقدر لموجودات هذا القسم عند التنازل عنه يتوقف على :

(١) نسبة سعر قائمة السلفيات المقبولة إلى سعر القائمة فى الاسواق المالية وقت التنازل .

(٢) نسبة مصروفات الاستقلال .

(٣) قيمة الضمانات الخاصة بتلك السلفيات .

وما يسهل عملية التنازل وجود الاحتياطي الخاص .

٥ - يحصل بنك التسليف الزراعى من بحمته العمومية غير المادية على ترخيص ينفذ له القيام بإدارة أعمال سلفيات المقارية التى تقدم من الأموال التى تضمها الحكومة تحت تصرفه .

ويتولى مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى إدارة الأموال المقدمة من الحكومة ويعهد بالادارة العليا إلى عضو مجلس الإدارة المنتخب ببنك التسليف الزراعى .

ويعد بنك التسليف الزراعى فى كل عام ميزانية قسم التسليف المقارى لغاية ٣٠ أبريل وتراجع هذه الميزانية بمعرفة مراقبي حسابات بنك التسليف الزراعى .

٦ - لضمان استغلال قسم التسليف المقارى يمين وكيل للديرو مراقب للحسابات لا يعتبر مسؤولاً إلا لعضو مجلس الإدارة المنتخب وللوكيل ويكون مسئولاً أمامهما عن استعمال وحركة الأموال المخصصة لقسم التسليف المقارى ويكلف بأن يمسك بمعاونة موظفين تابعين له مباشرة حسابات مركزية تسجل فيها جميع السلفيات المقيدة فى القروص .

أما فيما عدا ذلك من الأهمال فان الظروف الفنية ستبين أعمال قسم التسليف المقارى التى يقوم بها موظفون مخصصون لهذا القسم (كرئيس المفتشين والمشتين وموظفى الحسابات وموظفى قسم القضايا ومحفوفات قسم التسليف المقارى) والأعمال التى يقوم بها موظفون تابعون لبنك التسليف الزراعى (كدير قسم القضايا ورؤساء حسابات القروص والوكلاء وتواب الوكلاء) وتورد اللجنة هذه الأمثلة على سبيل الدلالة لأنها استرشدت بها فى إعداد الميزانية غير أنها ترى أنه لا يمسح الآن وضع قواعد ثابتة بل يجب أن يترك أمر تنظيم العمل بصيغة نهائية إلى عضو مجلس الإدارة المنتخب لبنك التسليف الزراعى ليعرضه على مجلس الإدارة نظراً إلى أنه سيوكل إليه العناية بأمرين :

(الأول) الاقتصاد فى نفقات قسم التسليف المقارى بقدر الإمكان بالاستفادة من هيئة التسليف الزراعى الحالية .

(الثانى) تكوين طائفة من الموظفين المدربين على أعمال التسليف المقارى تسهل تحويل عمليات هذا القسم إلى هيئة أخرى .

بيان أغراض التسليف المقارى وتعريف المقصودين بالانتفاع به

٧ - إن الغرض الأساسى من قسم التسليف المقارى المرغوب إنشاؤه هو تقديم سلف عقارية لقوى الملكية الصغيرة من الزراع محافظة على ملكيتهم وحماية لهم من غائلة المزاين أو مساعدة لهم على إصلاح أراضيهم .

على أنه يجوز فى بعض الأحوال التوسع فى هذا الغرض بتقديم قروض إلى بعض الملاك الذين يرغبون فى توسيع ملكيتهم لا يمكنهم للأسباب التى متذكرها بعد الحصول على سلفيات من هيئات أخرى .

وتتفرع اللجنة ألا تريد المبالغ المخصصة لإقراض هذه الطائفة الأخيرة من الملاك على عشر مجموع السلفيات المقارية .

وستبدى اللجنة فيما بعد اقتراحا بشأن وضع نظام خاص للسلفيات التي تخدم لهذه الطائفة من الملاك وهو نظام يختلف عن نظام السلفيات الأخرى من حيث مقدار السلفة وسعر الفائدة .

٨ — نظرت اللجنة فيما إذا كان من المرغوب فيه قيام القسم المزمع انشاؤه بعمليات السلفيات المقارية الداخلة ضمن الأغراض الأساسية لبك التسليف الزراعى طبقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية من قانونه الأساسى وهذا نصهما :

”ثانيا — عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة :

(٢) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والمساكنة .

(ب) تقديم سلفيات لإصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر المساقى والترع والمصارف .

”ثالثا — عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة :

تقديم سلفيات لاستغلال وإصلاح الأراضي التي يمكن أن تنفيها أعمال الري والصرف العامة“ .

وقد يبدو أن المنطق يقضى بأن تتولى إدارة واحدة القيام بمثل هذه العمليات نظرا إلى ما بينها وبين عمليات التسليف المقارى من وجوه الشبه (كالمعاينة والزمن المقارى وكون السلفيات لآجال طويلة وتسديدها بطريقة الأقساط السنوية) .

غير أن الفرض المقصود من كل منهما ليس واحدا فإن التسليف الزراعى يرمى إلى تمكين الملاك من تحسين طرق استغلال أراضيهم في حين أن السلفيات المقارية تقصد بها في الواقع أغراض اجتماعية هي على الأخص ، بقاذا صنادير الملاك من حيف المزايا أو حمايتهم من الوقوع في شراكهم .

وفضلا عما تقدم فقد أثنى بنك التسليف الزراعى برأس مال بعضه مقدم من الحكومة والبعض من هيئات غير حكومية وجعل من ضمن أغراضه الأساسية على وجه الخصوص القيام بالعمليات السابق ذكرها فليس من المستحسن الرجوع فيما كان كما أنه ليس من المناسب تحميل الحكومة مسؤولية العمليات التي عهد بها إلى بنك التسليف الزراعى ولا حرمانه من الأرباح التي قد يحصل عليها من تلك العمليات .

لهذا ننتهز اللجنة أن يستمر بنك التسليف الزراعى في أن يقوم لحسابه وتحت مسؤوليته بعمليات التسليف المقارى المنصوص عليها في قانونه الأساسى ولا يشغل القسم المزمع انشاؤه إلا بنسوى السلفيات المقارية التي سبق التنازل إليها في الفقرتين الأوليين من هذا التقرير .

٩ — تعريف الملكية الزراعية الصغيرة — لم تحاول اللجنة وضع تعريف نظرى للملكية الصغيرة الزراعية (على أساس الحد الأدنى لمستوى معيشة عائلة متوسطة العدد مثلا) ولكن نظرا إلى أن المقصود معالجة النقص المشاهد في نظام التسليف المقارى الحالي وإلى أنه قد تبين للجنة أن البنوك المقارية ترخص عادة بتقديم سلفيات تتراوح بين

٨٠٠ جنبه و ١٠٠٠ جنبه فليس هناك محل لقيام القسم المزمع إنشاؤه بتسليف الزراع الذين تسمح لهم أملاكهم بالحصول على قروض بهذه القيمة من هيئات أخرى وإذا لوحظ أن مقدار السلفة التي تغطي الظروف الحالية على الفدان الواحد من الأراضي الجيدة هو ٣٠ جنبها فانه يمكن اعتبار الذين يملكون ٣٠ فدانا من الأطنان الجيدة من فريق صفار الملاك .

وقد كان في استطاعة اللجنة محاولة تحديد المساحات بحسب جودة الأرض غير أنها نظرا لما تبين لتلك التسليف الزراعي بعد الاختبار آثرت أن تتخذ مقياسا يمكن اعتباره صالحا للدلالة على مقدار جودة الأرض ألا هو الضريبة العقارية.

ولما كان مقدار الضريبة العقارية التي تدفع على ٣٠ فدانا من الأطنان الجيدة يبلغ ٤٩٢٠ قرشا فتقترح اللجنة أن يتبر من قوى الملكية الصغيرة الذين يباح لهم الاستفادة من قسم التسليف العقارى كل مالك يدفع ضريبة عن أطنان له في أية جهة من جهات القطر المصرى لا يزيد مجموعها على ٥٠ جنبها مصرى في السنة .

وطبقا لهذا التعريف يتبر من قوى الملكية الزراعية الصغيرة :

كل من يملك ٥٠ فدانا ويدفع ١٠٠ قرش عن الفدان .

كل من يملك ١٠٠ فدان ويدفع ٥٠ قرشا عن الفدان .

وهذا التعريف واسع المدى بحيث أنه لا يشمل فقط الملاك الذين لم يكن في استطاعتهم حتى الآن الحصول على سلفيات من البنوك العقارية الحالية بل إنه يشمل أيضا جانباً من العملاء الحاليين لتلك البنوك وليس هناك شك في أنهم سوف يلتجئون إلى بنك التسليف الزراعى للاستفادة من سعر القائمة المخفض الذى تستطيع الحكومة تقريره .

١٠ — وقد بحثت اللجنة فيما إذا كان من المستطاع التحقق من أن أحد الملاك الذى يملك أرضاً في جهة ما ويدفع عنها ضريبة تنقل عن ٥٠ جنبها لا يكون في نفس الوقت مالكا لأراضٍ غيرها في جهات أخرى بحيث يزيد مجموع الضرائب التي يدفعها على الحد الأعلى المقرر وقد لاحظت اللجنة أنه لا يوجد في الأنظمة الحالية ما يمكن من ذلك ولهذا لا مدوحة عن الاكتفاء بما يقرره المسالك وبما يمكن أن يكون لدى الوكلاء والسلطات المحلية من المعلومات عن حقيقة مركز هذا المسالك .

وتقترح اللجنة أنه علاوة على الاستعلامات التي يجب الحصول عليها من السلطات الإدارية فيما يتعلق بهذا الأمر يجب أن يوقع المسالك إقراراً يوضح فيه مقدار الضريبة العقارية المفروضة عليه في داخل الحدود المصرية فإذا تبين بعد منحه السلفة أن هذا الإقرار غير صحيح يحرم من حصة تسليط السلفة وتحسب عليها فائدة بمعدل ٩ ٪ (وترتك اللجنة للحكومة النظر فيما إذا كان من المناسب تمرير عقوبة (غرامة) على ارتكاب مثل هذا الأمر) .

وببحثت اللجنة في موضوع الملكية بالمشاع إذ أن الكثيرين من المشتركين في ملكية أرض بالمشاع يدفعون في جثمتهم ضريبة تزيد على ٥٠ جنبها ولكن الضريبة التي تخص حصة الواحد منهم تقل عن ذلك البالغ .

وقد رأت اللجنة أنه إذا لم يوجد عقد قسمة مسجل — وليست هناك أية صعوبة في عمل القسمة — فانه يجب اعتبار العين كأنها مملوكة لشخص واحد وعلاوة على ذلك فإن اللجنة تترح علم قبول عقد أى سلفة بضمان مقدار مملوك على المشاع .

وهذا الرأي نتيجة الاختبار وقد أبداه صراحة أحد البنوك المقارية التي استطلعت اللجنة وأبها. وهناك صعوبات كثيرة تنجم عن الاقراض على الأطنان المشاعة إذ قد يحصل أحيانا في حالة القسمة القضائية أن تنزح حصة المدين في قطعة لم يتناولها الرهن لهذا كان من الضروري في مثل هذه الأحوال التأكد مما إذا كان الضمان المقدم شاملا للمدين المملوكة على المشاع بأكملها. وكثيرا ما يؤدي الخلاف بين المشتركين في الملكية على المشاع إلى الامتناع عن الدفع وعلاوة على كل ما تقدم فانه في حالة نزاع الملكية يصعب وجود مشتر لحصة مملوكة على المشاع.

١١ - في ملاك الأراضي الزراعية الذين لا يمكنهم لأسباب مختلفة الحصول على سلف عقارية .

يرجع بصفة عامة عدم قبول تقديم السلفيات المقارية إلى الاسباب الآتية :

(أ) أن تكون الأرض واقعة في منطقة غير مرغوب فيها .

(ب) أن يكون الضمان المقدم من الأراضي غير الجيدة .

(ج) أن يكون الملك مجزأ على قطع كثيرة .

(د) أن تكون السلفة المطلوبة مبالغا فيها .

(هـ) ان يكون الملك مشاعا .

(و) أن تكون عقود الملكية غير مستوفاة .

وتعتقد اللجنة أنه ليس في نية الحكومة المخاطرة بتسديم السلفيات في حالات ظاهرة الخطورة كهذه فيما عدا الحالة الأولى إذ ان اللجنة ترى أن البنوك المقارية تتألف في التخوف من بعض مناطق القطر المصري .

وليس من الميسور وضع قائمة بهذه المناطق أو النواحي التي يقال بأنها من غير المرغوب فيها خصوصا وأن ليس هناك في الواقع مبدأ مقرر بين البنوك المقارية وإنما المسألة مسألة تقدير يمكن أن يختلف بحسب الظروف .

وتقترح اللجنة أنه في حالة ما إذا ادعى احد الملاك عجزه عن الحصول على سلفة بسبب وجود أرضه في إحدى المناطق غير المرغوب فيها يجب على بنك التسليف الزراعي أن يبلغ طلبه الى البنوك المقارية الأخرى وألا يترفع في نفس الطلب إلا في حالة رفضه من تلك البنوك ولا حاجة للقول بأن بنك التسليف المقارى لا يتجه عليه قبول الطلب بل على القرض من ذلك يجب عليه أن يكون كثير الحيلة في هذه العمليات .

شروط السلفيات

(١) مقدار السلفة - الحد الأدنى والحد الأعلى :

١٢ - يجب أن يكون مقدار السلفة متناسبا مع قيمة الضمان المقدم حسب نتيجة عملية التمين بحيث لا تزيد السلفة على ٦٠٪ من القيمة المقدرة ولا على مقدار الضريبة المقررة على الأرض ٣٠ مرة .

وفي حالة ما إذا كان المبلغ المطلوب أقل من ٣٠٠ جنيه ولا يزيد على مقدار الضريبة ١٥ مرة فيمكن التجاوز عن عملية التمين .

درعية في تحليل الأخطار التي قد يتعرض لها نظام التسليف العقاري المزيج لإعاده بسبب التغير في أثمان الأراضي وصيانة لصغار الملاك من الإغرام في الاقتراض. تقترح اللجنة بقرار حد أعلى للسلفة قدره ٥٠ جنيهاً عن القندان من أن اللجنة ترى النسبة للظروف الحاضرة أن السلفيات التي ستقدم على الأراضي الجيدة لا بد أن تقدر على أساس يقل كثيراً عن هذا الحد .

ويلاحظ أن تطبيق هذا الحد الأعلى المقدر بـ ٥٠ جنيهاً سوف لا يتحقق إلا في حالة زيادة الضريبة العقارية إذ أن أكبر ضريبة على القندان في الوقت الحاضر لا تتجاوز ١٦٤ قرشاً فيكون الحد الأعلى للسلفة ١٦٤ في ٣٠ = ٤٩٢٠ قرشاً .

١٣ - طبقاً لاقتراح حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا ترى اللجنة أنه ليس من الموافق الترخيص بسلفيات تقل قيمتها عن ١٠٠ جنيه مصري .

ونظراً إلى قلة حصة المهمة التي متوكل إلى قسم التسليف العقاري وإلى كثرة نفقاته فلا يلزم تكليفه منذ البداية القيام بمحد لأحد من العمليات الصعبة التي قد تؤدي إلى شل حركته .

على أنه ليس هناك ما يمنع في المستقبل بعد أن يستقر نظام العمل فيه من إعادة النظر في موضوع هذا الحد الأدنى .

وترى اللجنة لفت النظر منذ الآن إلى أنه ليس من المرغوب فيه رهن الملكيات الصغيرة جداً إذ أن فيما يقوم به بنك التسليف الزراعي الذي أنشئ حديثاً ما يكفي لسد احتياجاتها .

١٤ - وترى اللجنة فيما يخص بسلفيات الزراع من قوى الملكية الصغيرة أن يكون الحد الأعلى لمقادها ١٢٠٠ جنيه والسلفة التي تبلغ هذا المقدار تستزم تقديم ضمان عقارى لا يعتبر في معظم البلاد من الملكيات الصغيرة .

وقد يلاحظ على ذلك أنه إذا تحسنت الظروف الاقتصادية فإن مقدار السلفة العادية التي تعطى على القندان من الأرض الجيدة قد يصل إلى ٥٠ جنيهاً وعلى ذلك فإن الذي يملك ٣٠ فداناً ويستبر الآن حسب اقتراح اللجنة من بين القدين يجوز لهم الاقتناع من نظام التسليف العقاري المقترح إنشائه قد يطلب وقتئذ الحصول على سلفة مقدارها ١٥٠٠ جنيه .

ويبدو لجنة أن ليس في هذا ما يتعارض مع اقتراحاتها إلا أنه بسبب الميول الحالي في أثمان الأراضي قد اقترح أن يصير من صفار الملاك فريق لم يكن من المتيسر اعتبارهم كذلك في الوقت الذي كان من الجائز أن يقدر فيه ثمن القندان من الأرض الجيدة بمبلغ ٢٠٠ جنيه فإذا زادت أثمان الإطيان فأن مالكا الثلاثين فدانا التي ارتفعت قيمتها يجوز له الاقتناع من نظام التسليف العقاري بشرط أن يكفى بالحد الأعلى المقرر للسلفيات فإذا أراد الحصول على أكثر من ذلك فله أن يتقدم إلى البنوك العقارية الأخرى إذ إن ملكيته تكون وقتئذ داخلة في دائرة أعمال تلك البنوك .

وعلاوة على ما تقدم يجب ألا يغرب عن البال أنه نظراً إلى كون الأموال المخصصة لعملية التسليف العقارى محدودة فكل زيادة في الحد الأعلى المقترح طلباً تمييز طائفة من الملاك المتوسطى الثروة على حساب فريق أقل منهم حظاً وإذا رخص لذلك الـ ٣٠ فدانا بالحصول على سلفة مقدارها ١٥٠٠ جنيه بدلاً من ١٢٠٠ جنيه فقد يرتب من ذلك حرمان ثلاثة من صفار الملاك من الحصول على سلفيات بمقدار ١٠٠ جنيه لكل منهم .

وقد وجدت اللجنة أن هذه الملاحظة لا تقتصر مداهما على موضوع تحديد الحد الأعلى للمقدار السلفة بل يمتداه إلى موضوع توزيع الأموال المخصصة للسلفيات ولهذا فتتجه اللجنة أن تستعمل المبالغ المودعة تحت تصرف بنك التسليف الزراعي بحيث لا يتألف في إعطائه السلفيات الكبيرة نوعاً فيترتب على ذلك حرمان جمهور كبير من صغار الزرايع خصوصاً أنه ينبغي إذا تحول القمم المزعم إنشاءه إلى هيئة تجارية في يوم ما أن تحصل السلفيات التي يتراوح مقدارها بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ جنيه على السلفيات التي لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد على ٣٠٠ جنيه وبهذا تحمل السلفيات الأولى على الثانية . غير أن من المستطاع تلافى ذلك بأن يطلب إلى بنك التسليف الزراعي مرعاة نسبة معينة فيما يخص باستعمال الأموال الموضوعة تحت تصرفه بأن ينخصص ٩٠٪ منها للسلفيات التي تتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ جنيه و ٤٠٪ للسلفيات التي تتراوح بين ٩٠١ و ١٢٠٠ جنيه وتعميد النسبة على هذا الأساس إنما يقصد به التجربة في مبدأ الأمر وحتى يسترشد بها بنك التسليف الزراعي على أنه بعد انقضاء خمس سنوات أي عند إعادة النظر موضوع التسليف العقارية بأكمله يمكن الاستدلال في ضوء التجارب على النسبة التي تكون وافية بالفرض .

١٥ - أما فيما يخص بالسلفيات التي تعطى للملاك الذين يهتمون بحزم عن الحصول على قروض من البنوك العقارية بسبب وجود أملاكهم في إحدى المناطق غير المرغوب فيها فترى اللجنة وجوب تقرير حد أقصى لها أيضاً وتقرّر أن يكون هذا الحد ضعف الحد المقرر للسلفيات المخصصة لصغار الملاك أي ٢٤٠٠ جنيه .

وإذا كان هناك ما يبرر مساعدة الحكومة لمولاء الملاك بأن تقوم بدلا من الأفراد أو الهيئات بتقديم السلفيات اللازمة لهم فانه يجب الاحتفال في هذه المساعدة وعدم ترميض الحكومة للمصاراة التي تتماشاه البنوك العقارية .

وفضلا على ما تقدم فان هذا التقييد لا يتناول سوى الملاك الذين يرغبون في الاقتراض لأسباب شخصية إذ إنه لو كان الفرض من السلفيات استئثار وإصلاح الأراضي التي يمكن أن تخفيها أعمال الري والصرف العامة أو شراء الآلات الزراعية والمساكنة أو إصلاح الأراضي بواسطة حفر المساق والترع والمصارف فانه يصدر بالملاك أن يطلبوا إلى بنك التسليف الزراعي تقديم سلفيات لهم من غير أن يكون هناك حد أعلى لهذه السلفيات وذلك طبقاً للتفريق الثانية والثالثة من المادة الثانية من القانون الأساسي .

(ب) سعر الفائدة على السلفيات :

١٦ - أبدت اللجنة فيما تقدم أنه لولا مساعدة الحكومة لما كان من المتيسر تقديم سلفيات عقارية لصغار الملاك إلا بفائدة تزيد على الفائدة التي يدفعها كبار الملاك كما ذكرت أنه بما للظروف الاقتصادية الحالية كان يجب أن يكون سعر الفائدة على سلفيات صغار الملاك ٩ أو ١٠ في المائة إذ بالرغم من أن مباشرة بنك التسليف الزراعي لسلفيات السلف العقارية سوف يساعد على اقتصاد شطر كبير من الخسائر إلا أن ذلك لا يكفي لتخفيض ذلك السعر تخفيضاً يذكر .

على أنه إذا أُريد أن يطلب من المالك الصغير دفع فائدة مرتفعة كهذه فان النتيجة تكون أحد أمرين إما تكليفه بما لا طاقة له به في حالة إعطائه السلفة بكامل مقدارها وإما اقتصاص مقدار السلفة بحيث يكون في مقدوره القيام بسداد أقساطها السنوية غير أنه في هذه الحالة يكون مقدار السلفة التي تقدم له ضئيلاً جداً فيفضل المالك عندئذ الالتجاء إلى المراجيح .

كما تقدم يتبين تمارض الاضطرار التي يمكن بمقتضاها تحديد سعر الفائدة على هذه السلفيات على أن كل ما يمكن عمله في هذا الشأن هو التوفيق بطريقة حذرة بين غرض مساعدة صغار الملاك وبين عدم تحميل مالية الدولة بها

تقبلا . وعلاوة على ما تقدم يجب ألا يخرب عن البال أن نظام التسليف نظام دقيق وأنه قابل للتشكل بعدة أشكال ولهذا تقتضى الحكمة بدم المبالغة في تخفيض سعر فائدة السلفيات عن أسعار الفائدة في الأسواق المالية .

وقد اقترح حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا في تقريره أن يكون سعر الفائدة ٧ ٪ . واللجنة توافق على هذا الاقتراح .

وترى اللجنة أن تحديد سعر أقل قد يؤدى إلى خيبة الأمل عند الشروع في تحويل العملية إلى هيئة تجارية أو مختلطة إننا حدد سعر أقل من هذا .

وترى اللجنة أنه يجب ألا يستفيد من هذا السعر سوى صفار الملاك الذين سبق تعريفهم . أما فيما يخص سلفيات ملاك الأراضي الواقعة في المناطق (غير المرغوب فيها) فليس هناك أى مبرر لمحاسبتها بمثل هذا الاستياز ويجب أن تحسب عليها فائدة ٨ ٪ على الأقل .

وترى اللجنة كذلك أن تكون الفائدة على المبالغ المتأخرة بسعر ٩ ٪ .

وهذا السعر المرتفع سيدفع المدينين المتأخرين إلى مراعاة السداد في المواعيد ومن جهة أخرى فإن شطرا كبيرا من المعروضات العمومية يرجع سبه إلى عدم دفع الأقساط السنوية في مواعيدها نظرا لما يترب على ذلك من زيادة الأعمال الحسابية والكفاية والقضائية . فهذه الزيادة في سعر الفائدة على المبالغ المتأخرة ليست إلا تمويضا عادلا عن المعروضات الإضافية التي سيتحملها قسم التسليف المقارى .

والأسعار المقترحة إنما وضعت لكي تسرى في الظروف الحالية ومن المفهوم أنها لم توضع بصفة نهائية غير قابلة للتغيير إذ ليس في استطاعة اللجنة التنبؤ بما يجب أن تكون عليه الأسعار في المستقبل . غير أنه يجوز في خلال مدة الخمس السنوات الأولى أن تتولى الحكومة سنويا تحديد سعر الفائدة بعد أخذ رأى بنك التسليف الزراعى وذلك وقت شروع الحكومة في فتح الاعتمادات السنوية . وعند إعادة النظر في موضوع التسليف العقارى بعد انقضاء هذه الخمس السنوات يمكن وضع قواعد أكثر مرونة يترك فيها للهيئة المزمع إنشاؤها نصيب أوفر من الحرية في تطبيق تلك القواعد مع الزامها في نفس الوقت بمراعاة الفرض الأساسى وهو إيجاد نظام للتسليف المقارى لصغار الملاك بفائدة مخفضة . فيمكن وقتئذ اتخاذ سعر أرباح سندات الدين المصرى كقياس لتحديد سعر فائدة تلك السلفيات .

(ج) مدة السلفيات — الاستهلاك — السداد :

١٧ — تسدد فوائد ورأس مال السلفيات بأقساط سنوية ثابتة .

وطبقا لما أبداه حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا تقترح اللجنة ألا تقل مدة السلفيات عن خمس سنوات ولا تزيد على عشرين سنة . وقد دل الاختبار على أن يتجاوز أحد هذين الحدين يعود غالبا بالضرر على المدين أو والدائن .

ومن المقترح أن يحدد مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى تواريخ استحقاق الأقساط بحيث يجعلها مطابقة للأوقات التي يبيع فيها الزراع حاصلاتهم الرئيسية .

ويكون للمدين الحق في السداد قبل الاستحقاق . غير أنه في حالة السداد الاختيارى قبل الاستحقاق يجب دفع تعويض يقدر بفوائد ستة شهور على رأس المال المسدد اختياريا قبل الاستحقاق والفرض من ذلك حماية قسم التسليف العقارى من عودة أمواله إليه على غير انتظار واحتمال بقائها غير استتار وبما يحفز ضرورة اتخاذ هذا المبدأ اتجاها النية إلى التنازل في المستقبل عن عمليات هذا القسم إلى هيئة ذات صبغة تجارية .

وقد يترض على ذلك بأن من الممكن لأى مالك صغير أن يستدين لسبب ما من شخص آخر ثم يدعى بسد ذلك أن حاله تتفق والاشتراطات الخاصة بالحصول على السلفيات ، على أنه من الواضح أن على القسم المزعم إنشاءه عند بداية أعماله نسوية مثل هذه الديون التى عقدت قبل وجود القسم غير أنه بسد انقضاء زمن على إنشائه يكون له الحق فى عدم الالتفات إلى هذه الديون إذ إن المالك كانت لديهم فرصة الالتجاء إلى قسم التسليف العقارى الذى أنشئ لهم خصيصا ولكنهم آثروا بحض اختيارهم الالتجاء إلى سواء .

نظام أعمال قسم التسليف العقارى

الإجراءات الخاصة بالسلفيات

٢١ - لأجل أن تتمكن اللجنة من البحث فى تفصيلات الإيرادات والمصروفات وفى بعض الصعوبات التى تترض المشروع وجبت من اللازم أن ترم أولا الخطة التى يجب أن تسير عليها أعمال القسم وأن تقرر الإجراءات الخاصة بالسلفيات .

ونظرا على أهم قطع المشروع الذى رسمته اللجنة هذا مع العلم بأنه يجب أن يترك إلى بنك التسليف الزراعى أمر تقرير النظام الذى يتبع .

٢٢ - يشمل قسم التسليف العقارى : مركزا رئيسيا بالقاهرة - فروفا فى عواصم المديرات . وتوكيلات فى المراكز إذا دعت الحال .

وبلاحظ أنه ليس المقصود بذلك إنشاء أقسام جديدة إذ أن موظفى بنك التسليف الزراعى الحاليين فى تلك الجهات سيقومون بشطر كبير من أعمال التسليف العقارى .

٢٣ - يجب على طالب السلفة أن يحصل من التوكيل على استمارة خاصة مطبوعة يضع صحتها المركز الرئيسى ويقوم طالب السلفة بملء البيانات المطلوبة بالاستمارة ثم يقدمها إلى التوكيل أو إلى الفرع مصحوبة بالشهادة العقارية اللازمة (وعليه هو أن يستخرج هذه الشهادات) ويضع رسم المعاينة ويوضح فى الاستمارة الغرض من طلب السلفة وعل نائب الوكيل التحقق أولا من استيفاء الأوراق ثم إحالتها إلى الفرع الموجود بالمديرية وعندئذ يبدأ وكيل الفرع فى إجراء المعاينة بمعرفة المفتشين المحليين بالفرع .

وفى حالة رفض طلب السلفة يكون إجراء معاينة ترد للطالب رسوم المعاينة بد خمسم ٥٠ قرشا منها .

وبعد ذلك يحيل الوكيل الملف الخاص بطلب السلفة إلى المركز الرئيسى مشفوعا برأيه فى الغرض من السلفة وفى قيمة الضمان وفى حالة الطالب . والمركز الرئيسى هو الذى يصدر الترخيص بالسلفة والذى يجب عليه النظر فى نوع المقترضين وراجع مستندات الملكية والحقوق البينية ويقوم بتقرير المقد .

وعند تخفيض عدد كلف من المقود يتقل مندوب من قلم تكتب المحكة إلى الفرع الذى سيجرى فيه توقيع تلك المقود ثم تسلم المقود إلى القاهرة حيث تسجل .

وتلحق قيمة السلفة بعد التسجيل إما فى الفرع وإما فى التوكيل وذلك بحسب رغبة الطالب .

وحسب رأى حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا تستغرق هذه الإجراءات مدة شهر ونصف أو شهرين .

٢٤ - تمسك حسابات فردية باسم كل مدين في الفروع أما المركز الرئيسى فيمسك الحساب الاجمالى .

وتحضر الفروع كشوفات بيان الأقساط المطلوبة في كل قرية على حدة وذلك قبل موعد الاستحقاق بشهرين وترسل هذه الكشوف إلى المديرية كما ترسل الحسابات الإجمالية بهذه الاستحقاقات إلى المركز الرئيسى بالقاهرة للرجعة .

وتسلم المديرية الكشوف إلى الصيارفة وهؤلاء يضمونها إلى ورد الأموال لكي تحصل مطلوبات قد التسليف المتأخرى مع الأموال في وقت واحد .

وبعيد الصرف الكشوف إلى الفرع مينا عليها المبالغ التي دفعت والمبالغ التي لم تدفع ويرسل الفرع إلى المركز الرئيسى نتيجة عملية التحصيل .

ويقيد الصرف المبالغ التي لم تدفع في مذكرة ويحوز له في خلال شهرين قبول المبالغ التي تدفع إليه ، وعليه أن يحضر الفرع يوميا بما يحصله .

وفي نهاية مدة الشهرين يقدم الصرف للفروع كشفا بالمخاترات لاتخاذ إجراءات نزع الملكية اللازمة .

٢٥ - تكتب هذه الاجراءات بمعرفة المركز الرئيسى ويساعده فيها الفروع والتوكلات .

وتستكون معظم حالات نزع الملكية من اختصاص المحاكم الأهلية (ويقدر سعادة شكرى بإشا النسبة من ٨٥٪ إلى ٩٠٪)

وإجراءات نزع الملكية أمام المحاكم الأهلية أسرع وأقل نفقة منها أمام المحاكم المختلطة (حسب بيان سعادة شكرى إشا يستغرق نزع الملكية في الأحوال السادية من ٥ إلى ٦ شهور ويتكلف ٨ جنيهات و ٢٥٠ مليا للمبلغ ١٢٠٠ جنيه) .

وسوف لا تتخذ إجراءات أمام المحاكم المختلطة إلا في الأحوال التي تشترك فيها مصلحة اجنبية وهي أحوال استثنائية حل ما يظهر .

٢٦ - وضمت اللجنة جدولاً لتوزيع السلفيات عن كل مليون وهو كما يأتى :

عدد السلفيات	معدل مقدار السلفة	مجموع السلفيات
سلفيات من ١٠٠ إلى ٦٠٠ جنيه ...	٣٥٠	٥٤٠٠٠
» ٦٠١ إلى ١٢٠٠ جنيه ...	٩٠٠	٣٦٠٠٠
سلفيات خصوصية في المناطق غير المرغوب فيها	١٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢٠٤٣	—	١٠٠٠٠٠٠

٢٧ - وافقت اللجنة على تقديرات حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا فيما يخص رسوم المانية ومصروفات تحرير العقود ووافقت كذلك على الفئات التى اقترحها وهى :

رسوم المانية ١/٢ من مقدار السلفة المطلوبة بشرط ألا يقل الرسم عن جنيه واحد وألا يزيد على ٥ جنيهات .
مصروفات تحرير العقود ١/١ من مقدار السلفة التى يخص بها بشرط ألا يقل ذلك عن جنيه واحد وألا يزيد على ١٠ جنيهات .

تقديرات الميزانية

٢٨ - قدم حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا ضمن مذكرته المرفوعة إلى المجلس الاقتصادى مشروع ميزانيات السنوات الأربع الأولى .

وكان من نتيجة الأبحاث التى قامت بها اللجنة أن اقتضى الأمر إدخال بعض التعديلات فى المسائل التفصيلية على أنه لم يقترب على هذه التعديلات تغيير كبير فى الأرقام التى سبق تقديمها .

وترجع أهم التعديلات التى أدخلت إلى الأسباب الآتية :

يخص وضع رقم للمكافأة التى ستخصص لمضو مجلس الإدارة المتدرب إذ أن هذه المكافأة وضعت فى المشروع بلا رقم أى للتذكاء وترك اللجنة هذا الموضوع لتقدير الحكومة .

وكان من نتيجة اقتراح ضرورة زيادة اختصاصات وسلطة الوكيل ومراقب الحسابات ورفع مرتبتهما . كذلك رأت اللجنة ضرورة تعيين مراقبين لحسابات قسم التسليف المقارى . وبلغ مقدار الزيادة المترتبة على ذلك فى المصروفات ٩٦٠ جنيها .

وقد حذفت المكافأة المقترحة لوكيل بنك التسليف الزراعى وسكرتيره السام ومقدارها ٩٠٠ جنيه وأضيف المبلغ إلى الاحتياطى للائتمان إليه عند الحاجة .

وفضلا عن ذلك فقد شين لجنة ضرورة زيادة عدد موظفى قسم القضايا زيادة محسوسة وذلك لضمان الاسراع فى فحص الطلبات وتحرير العقود (وقد ضوعف عددهم) .

ومقابل هذا فإن تخفيض مكافأة أعضاء مجلس الادارة وبعض تعديلات تفصيلية اقترحها حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا نتج عنها أن تسوت هذه الزيادة بحيث انتهى الأمر بالجنة إلى أن وصلت إلى النتيجة التى اقترحها سعاده .

وقد أعدت اللجنة مشروع ميزانية للسنة الأولى وهو ملحق بهذا التقرير . ونظرا إلى صاكة الفرق فى التفصيلات بين تقديرات اللجنة والتقديرات الواردة فى مذكرة سعاده شكرى باشا لم ترا اللجنة ما يدعو إلى اعداد مشروع ميزانيات السنوات التالية وترى اللجنة أن المصروفات سوف تزداد بمعدل ١١٠٠٠ جنيه عن كل نصف مليون من المليونيين اللذين سيخصصان بعد ذلك لعمليات التسليف المقارى وعلاوة على ما تقدم فإن التقديرات تشمل مبالغ احتياطية يمكن استهلاكها عند الحاجة لسد الزادات غير المنظورة .

أما فيما يخص الإيرادات فإنها قدرت كما لو كانت جميع المبالغ قد استثمرت في السلفيات في أول السنة المالية مع أنه في الواقع سوف لا يكون هناك تطابق بين السنة المالية وبين الأوقات التي تستثمر فيها الأموال التي تقدمها الحكومة لعمليات التسليف المقاري وربما يترتب على ذلك عند بدء أعمال التسليف المقاري وقوع بعض فترات من شأنها أن تؤثر بعض التأثير في تقديرات الإيرادات .

٢٩ — ومع إبداء هذا التحفظ تورد اللجنة فيما يلي تقديراتها ويلاحظ أنها لا تختلف إلا اختلافاً ضئيلاً عن تقديرات حضرة صاحب السعادة محمود شكوى بإشاً :

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
٨١٠,٠٠٠ جنيه	١,١٧٥,٠٠٠ جنيه	١,٥٤٠,٠٠٠ جنيه	١,٨٦٠,٠٠٠ جنيه	٢,٢٩٠,٠٠٠ جنيه
٥١٠,٠٠٠ جنيه	٦٢٠,٠٠٠ جنيه	٧٣٠,٠٠٠ جنيه	٨٤٠,٠٠٠ جنيه	٩٥٠,٠٠٠ جنيه
٣٠٠,٠٠٠ جنيه	٥٥٥,٠٠٠ جنيه	٨١٠,٠٠٠ جنيه	١,٠٢٥,٠٠٠ جنيه	١,٣٤٥,٠٠٠ جنيه

٣٠ — على أساس هذه النتائج المعدلة اقترح حضرة صاحب السعادة محمود شكوى بإشاً أن تخصص للحكومة الفوائد الآتية :

جنيه	جنيه
في السنة الأولى ٢,٥٪ على ١ مليون أي ٢٥,٠٠٠ ليكون الباقي ٥,٠٠٠	
في السنة الثانية ٣,٥٪ « ١/٤ » « ٥٢,٥٠٠ » « ٣,٠٠٠	
في السنة الثالثة ٣,٥٪ « ٢ » « ٧٠,٠٠٠ » « ١١,٠٠٠	
في السنة الرابعة ٣,٥٪ « ٢ ١/٤ » « ٨٧,٥٠٠ » « ١٤,٥٠٠	
في السنة الخامسة ٣,٥٪ « ٣ » « ١٠٥,٠٠٠ » « ٢٩,٠٠٠	

وابتداء من السنة الثانية يقسم كل ما يزيد من فائض الأرباح على الفوائد المحسوبة بسعر ٣,٥٪ بين الحكومة وبين قسم التسليف المقاري الذي يضيف حصته إلى حساب احتياطي خاص .

٣١ — وبالرغم من أن اللجنة قد وجهت عنايتها إلى إظهار النتائج المالية المنظورة لعملية التسليف المقاري إلا أنها لا تزال مترددة في اتخاذ التقديرات التي وضعتها أساساً لتحديد سعر الفائدة التي تدفع للحكومة .

ونظراً إلى أن النظام المالي المقترح لمشروع التسليف المقاري ذو صبغة غير عادية فإن اللجنة ترى أن فائدة تقدير ذلك السعر لا توازي مزاياه فضلاً عن أنه يتعمد البت فيما إذا كان من الممكن — وخصوصاً في السنوات الأولى للشروع — ضمان دفع هذه الفائدة للحكومة .

هذا ما دعا اللجنة إلى أن تقترح في مقدمة التقرير المقدم منها ألا تحسب للحكومة فائدة معينة على المبالغ التي قدمت بل أن تكون لها حصة في صافي الإيرادات .

وأن فكرة تكوين احتياطي خاص لقسم التسليف العقارى نظرا لما سيكون له من الفائدة سواء في حالة حصول خسارة أو في حالة التنازل عن عمليات هذا القسم إلى هيئة ذات صيغة تجارية — هذه الفكرة قد حلت بالهيئة إلى أن تمتحج :

أولا — أن يضم قسم التسليف العقارى ١٠ ٪ من الأرباح لوضعها في الاحتياطي قبل دفع أى أرباح للحكومة .

ثانيا — إذا كانت الأرباح الباقية بعد ذلك الاستقطاع تكفى لدفع أرباح للحكومة تزيد نسبتها على ٤ ٪ من المبالغ المقدمة منها فإن كل زيادة على ٤ ٪ تقسم متساوية بين الحكومة وقسم التسليف العقارى .

٣٢ — وطبقا لهذا النظام وعلى أساس تهديرات الميزانية التى وضعتها اللجنة تبلغ الحصة التى تخص قسم التسليف العقارى ما يأتى :

في السنة الأولى	جنيه	بدلا من	جنيه
...	٢٥,٠٠٠	...	٥,٠٠٠
» الثانية	...	»	٥,٥٥٠
» الثالثة	...	»	٨,١٠٠
» الرابعة	...	»	١٠,٢٠٠
» الخامسة	...	»	١٣,٤٠٠

وتبلغ حصة الحكومة :

في السنة الأولى	جنيه	بدلا من	جنيه
...	٢٥,٠٠٠	...	٢٥,٠٠٠
» الثانية	...	»	٤٩,٩٥٠
» الثالثة	...	»	٧٢,٩٠٠
» الرابعة	...	»	٩١,٨٠٠
» الخامسة	...	»	١٣٠,٦٠٠

ولم تضع اللجنة هذه الجداول للاخذ بالأرقام الواردة فيها (إذ قد سبق لما إبداء تحفظاتها في هذا الشأن) ولكن للدلالة على أن اقتراحات اللجنة الخاصة بتوزيع الأرباح تصل إلى نتيجة مقاربة للنتيجة المقترحة في مذكرة حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا .

إجراءات خاصة

٣٣ — تشاطر اللجنة سعادة شكرى باشا اقتراحها الخاص بإعفاء الممتلكات الصغيرة التى لا تتجاوز خمسة أفدنة والتي تعطى عليها سلفة لا تزيد على ٢٠٠ جنيه من رسوم التسجيل .

٣٤ — تبدي اللجنة رغبتها في أن يمد النظر في تمريرة الشهادات العقارية بالأساطير المختلطة المصدرة الآن بمبلغ ٥ قروش عن كل شخص في السنة بشرط ألا يقل ما يدفع عن ٣٠ قرشا إذ إن هذه التمريرة تحمل الممتلكات الصغيرة الموزعة فيها قليلا .

٣٥ - كان في نية اللجنة أن تقترح تبسيط الإجراءات وتخفيض تكلفة الرسوم فيما يخص بيع الملكية وخصوصاً فيما يتعلق بإجراءات المحاكم المختصة ولكنها علمت أن الإصلاحات المطلوبة تستلزم زمناً طويلاً لا يتفق ورغبة الحكومة في التسجيل بقدر الإمكان في أعمال التسليف العقاري .

ونظراً إلى أن هذه المسائل تبحث في بلدان أخرى وإلى أنها دقيقة للغاية وكثيرة التشعب فليس من الممكن بحثها في هذا المقام .

غير أن اللجنة تود أن تشير إلى ضرورة الإسراع في بحث هذه المسائل حتى يمكن قسم التسليف العقاري الاستفادة من الإصلاحات المنظورة عند ما تفرضه أعماله العادية إلى الشروع في إجراءات بيع ملكية .

عدم المعجز على الملكية الصغيرة

حددت الملكية الصغيرة فيما تقدم على أساس حد أعلى للساحة مع مراعاة الضريبة العقارية . ولكن هذا التحديد لا يتضمن أن كل صغار الملاك يتفهمون من نظام التسليف العقاري المزمع إيجاده إذ إنه يقرر جعل الحد الأدنى للسقليات ١٠٠ جنيه .

وهناك ملاحظتان على هذا الرقم :

الأولى - أنه مرتفع لدرجة حرمان قوى الملكية الصغيرة جداً من الاستفادة بنظام التسليف العقاري (كالأكثر فدانين أو مالكي ٣ أو ٤ أو ٥ أفدنة من الأطنان المتوسطة) .

الثانية - أنه من جهة أخرى منخفض بحيث أنه في بعض الأحوال يجعل مشروع التسليف العقاري يصطدم بمجاز قانون الخمسة الأفدنة .

وقد دعا ذلك اللجنة إلى أن توجه عناية خاصة لهذه المسألة المزبورة .

فالذا نظر إلى الموضوع من وجهة حسن سير أعمال قسم التسليف العقاري فقط فإنه يمكن استصدار تشريع يخص على عدم تطبيق قانون الخمسة الأفدنة فيما يتعلق بالمهية التي ستشأ .

ولكن لا يسع اللجنة سوى الإشارة إلى الموقف الدقيق الذي يفهم من هذا الحل .

وفي الواقع في الوقت الذي تبدي فيه الحكومة عطفها على الملكية الصغيرة متظل طائفة من قوى الملكية الصغيرة جداً أو من مالكي الأطنان المتوسطة محرومين من الانتفاع بمزايا نظام التسليف العقاري الذي ساعدت الحكومة على إيجاده بل سيظلون محرومين من إمكان الحصول على أية سلفة .

ولم يفت اللجنة أن تحرر هؤلاء الملاك من قيد ذلك القانون سيوقعهم ثانياً في نفس المركز الذي يقال إن القانون وضع لانتقام منه . ولكن ليس لدى اللجنة ما يلائمها ما يكفي لتكون رأى لها في هذا الموضوع المطد والذي لا يدخل مباشرة ضمن حدود المهمة التي صهدت لها .

■ ■ ■

وافق المجلس الاقتصادي بجلسته المنعقدة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ على هذا التقرير إلا أنه رأى أن يكون الحد الأدنى للسقليات ٥٠ جنيناً بدلاً من ١٠٠ جنيه حتى يمكن أن يستفيد من مزايا هذا النظام أرباب الملكية الزراعية الصغيرة هذا مع بقاء الحد الأعلى ١٢٠٠ جنيه لكل سلفة .

ولم يفت المجلس أنه سيتب على هذا التعديل بعض الزيادة في المصروفات المقدرة في مشروع الميزانية الملحق بهذا التقرير .

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٤

وزير المالية
ورئيس المجلس الاقتصادي
أصحابه صلح

مشروع ميزانية السنة الأولى

الإيرادات^(١)

جنيه	
٧٠,٠٠٠	قوائد مليون جنيه باعتبار ٧٪ .
٤,٠٠٠	المنظور تحصيله من رسوم المعاينة .
٧,٠٠٠	» » » تحرير العقود .
٨١,٠٠٠	الجملة

مشروع ميزانية السنة الأولى

المصروفات

(أ) التوكيلات ومعدنها الآن ستون توكيلا :

معد	فيه	معد	فيه
٦٠ × ٧٥ =	٤٥٠٠	كسبة بالتوكيلات باعتبار كاتب واحد لكل توكيل .	
٦٠ × ٥٠ =	٣٠٠٠	مكافأة لنواب اللوكلاء عن عملهم في هذا القسم ومصاريف وبذل انتقال لهم بسبب المعايينات والاستعلامات .	
٦٠ × ٢٥ =	١٥٠٠	حصة القسم في الإيجار وفي ثمن المياه والنور .	
٦٠ × ٥٠ =	٣٠٠٠	حصة القسم في اشتراكات التليفون ومكالمات تليفونية وأجور تلفرات وثمن أئانات وأجور البريد ومصروفات ترقية .	
٦٠ × ٢٥ =	١٥٠٠	حصة القسم في ثمن أدوات كتابية وماكينات ومطبوعات وأئانات .	
	<u>١٣٥٠٠</u>		

(ب) الفروع ومعدنها الآن ثلاثة عشر :

٣٤ × ١٠٠ =	٣٤٠٠	ماهية كسبة باعتبار ثلاثة لكل فرع (محاسبين وكشافين) .
١٣ × ١٢٠ =	١٥٦٠	مكافأة للوكلاء عن عملهم في هذا القسم .
١٣ × ٦٠ =	٧٨٠	مكافأة لرؤساء الحسابات
٨ × ٣٠ =	٢٤٠	مشتون .
١٣ × ٣٠ =	٣٩٠	ماهية معاة باعتبار ساع لكل فرع .
١٣ × ٢٠٠ =	٢٦٠٠	مصاريف وبذل انتقال للوكلاء والمشتمين وباقي الموظفين .
١٣ × ٦٠ =	٧٨٠	ما يخص القسم في الإيجار وثمن المياه والنور .
١٣ × ١٠٠ =	١٣٠٠	اشتراكات ومكالمات تليفونية وأجور تلفرات وأجرة قسـل بريد وقندية ومصروفات ترقية .
١٣ × ١٢٠ =	١٥٦٠	ثمن أدوات كتابية ومطبوعات وماكينات ومبوسات وأئانات وأجرة نشر .
	<u>١٤٧٧٠</u>	

(ج) المركز الرئيسى :

١ - وظائف الإدارة العامة

عدد	نسبة
مكتب	مكتب
مكافأة عضو مجلس الإدارة المنتخب .	للتذكير
ماهية وكيل القسم .	١١٠٠

٢ - القضايا

مكافأة لمدير القضايا	٣٠٠
ماهية لموظف قضائى له المام بالإجراءات الخاصة بالقبود والارهن وتحريرها	٧٠٠
موظفون فنيون	$٧٢٠ = ٣٦٠ \times ٢$ $٦٠٠ = ٣٠٠ \times ٢$ $٩٠٠ = ١٥٠ \times ٦$
كتبة	$٧٢٠ = ١٢٠ \times ٦$
نساخون	$٥٤٠ = ٩٠ \times ٦$

٣ - المحفوظات

كتبة للمحفوظات	$٢٠٠ = ١٠٠ \times ٢$
----------------	----------------------

٤ - الحسابات

ماهية مدير الحسابات	٦٠٠
» وكيل »	٣٦٠
رئيس فرق (يقومان كذلك بأعمال التفتيش)	$٦٠٠ = ٣٠٠ \times ٢$
كتبة	$٣٦٠ = ١٨٠ \times ٢$ $٣٠٠ = ١٥٠ \times ٢$ $٢٤٠ = ١٢٠ \times ٢$ $١٨٠ = ٩٠ \times ٢$

٥ - التفتيش والتأمين

رئيس مفتشين ومفتشين	٩٠٠
مفتشان بالمركز الرئيسى ولديريات المجلوبة للقاهرة	$١٠٠٠ = ٥٠٠ \times ٢$
مهندسان لتطبيق القنود على الطبيعة إذا كانت هناك اختلافات - ويقومان أيضا بعمليات التأمين عند عدم وجود عمل هندسى لديهم	$٦٠٠ = ٣٠٠ \times ٢$

٦ - خدمة سارية

معاملة وفراشون	$٣٠٠ = ٣٠ \times ١٠$
----------------	----------------------

(تابع) المركز الرئيسى :

٧ - مصروفات أخرى

عدد	نقطة	نقطة
١١٢٢٠	ما ليله	بنية
٦٠٠	ما يخص هذا القسم من إيجار المركز الرئيسى .	بنية
١٠٠	ما يخصه فى مهن المياه والنور .	
٣٠٠	ما يخصه فى اشتراك التليفون ومكالمات تليفونية وأجر تليفونات وهتل بريد ومصروفات شرية .	
١٠٠٠	مصاريف انتقال وبطل سفر .	
١٥٠٠	مهن أثاثات ومطبوعات وماكينات وأدوات كتابية وأجرة نشر وملبوسات .	

٨ - مجلس الإدارة

١٠٠٠	بطل حضور الجلسات .
٣٦٠٠ = ٢٠٠ × ١٣	مكافآت .

٩ - مراقبا الحسابات

٤٠	مكافأة المراقبين .
----	--------------------

١٠ - عمولة تحصيل

٧٥٠	للمصاريف باعتبار نصف فى المائة .
-----	----------------------------------

١٩٤٧٠	جملة مصروفات المركز الرئيسى .
١٣٥٠٠	جملة مصروفات التوكيلات .
١٤٧٧٠	جملة مصروفات الفروع .
٣٣٦٠	احتياطي .
٥١٠٠٠	المجموع .

مشروع ميزانية عن بنك مستقل

أولاً - المركز الرئيسي :

ج	ب	ج
(١) مجلس الإدارة :		
بدل حضور جلسات بإعتبار أربع جلسات شهريا وأربعة جنيئات عن كل جلسة مثل بنك التسليف الزراعى المصرى وإعتبار أن عدد أعضاء المجلس ستة فقط .	١٧٢٨	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بإعتبار ٣٠٠ جنيه مصرى سنويا لكل عضو (وهو ما يعطى للمضو بمجلس إدارة بنك التسليف الزراعى المصرى الذى يلغى عدد أعضائه ثلاثة عشر وهذا المبلغ أقل ما يعطى فى البنوك المحلية وفى أسوأ السنوات) مع ملاحظة أن لو كمل المجلس مكافأة مضاعفة أسوة بما هو موجود ببنك التسليف الزراعى المصرى .	٣٠٠٠	
	٤٧٢٨	
(ب) مراقبة الحسابات :		
أعضاء .	٤٠٠	
(ج) الإدارة المركزية :		
مكافأة العضو المنتدب سنويا أسوة بمكافأة العضو المنتدب لبنك التسليف الزراعى المصرى .	٣٠٠٠	
مرتب الوكيل (وهو نفس الراتب الموجود بالمشروع الأول) .	١١٠٠	
	٤١٠٠	
(د) قسم الحسابات :		
مجموع رواتب الوظائف الموجودة بالمشروع الأول .	٣١١٠	
(هـ) قسم القضايا :		
مجموع رواتب الوظائف الموجودة بالمشروع الأول .	٦٩٠٠	
(و) سكرتارية :		
مرتب رئيس السكرتارية ويؤدى أيضا عمل سكرتير مجلس الإدارة .	٦٠٠	
مرتب مساعد ويؤدى عمل سكرتير المجلس فى حالة غياب الأخرى .	٤٢٠	
مرتب موظف لترجمة والتحرير .	٣٠٠	
مرتب سكرتير المدير .	١٨٠	
مرتب سكرتير وكيل المدير .	١٢٠	
مرتب ٢ موظفين فئة ١٢٠ جنيا .	٢٤٠	
مرتب موظف للتوريدات والمطبوعات بعصفه أمين .	١٥٠	
مرتب رئيس المحفوظات بما فى ذلك حفظ العقود .	٣٠٠	
مرتب ٢ موظفين لفهم المحفوظات .	٢٠٠	
مرتب ٢ موظفين للألة الكاتبة .	٢٠٠	

٣٧١٠

تقل منه

٢١٩٤٨

(١٢) المركز الرئيسي :

جنيه	جنيه	جنيه	ما قبله
٢١٩٤٨			
١٨٨٠			(ز) قسم التفتيش والمطابقة :
			مجموع رواتب الوظائف الموجودة بالمشروع الاول .
			(ح) خدم :
٩٦			مرتبه حامل تليفون .
٩٦			مرتبه ٢ رئيس فراشين ومساء .
٤٨			مرتبه مطبخي للمستقر .
٦٠٠			مرتبه ٢٠ ساحيا وقراشا باختيار ٣٠ جنبها ستويا .
٨٤٠			
٧٥٠			(ط) عمولة للمصاريف بواقع ١/٢٪ كما هو مفرد بالمشروع الاول :
			(ي) مصاريف اخرى مختلفة :
١٥٠٠			أجر منزل المركز الرئيسي
٣٠٠			نور ومياه
٤٠٠			اشترا تكلت التليفون ٤ عدد رئيسية ولوحة ذات ١٥ عدة إضافية ومعدات
			تليفونية خارجية وتلفونات
١٥٠٠			مصاريف استقالات وبدل سفر
١٠٠٠			عمل مخزينة مطبعة للسجلات
٣٠٠٠			اتفاقات (مع السلم بأن بنك التسليف الزراعي صرف تأشيفه يقرب من أربعة آلاف جنيه)
١٠٠٠			آلات كاتبة وآلات حاسبة ونحوه حديدية للمكتب
١٥٠٠			مطبوعات وأدوات كتابية ودفاتر
٥٠٠			أجور نشر
١٠٠٠			أجرة نقل بريد وصرف حوالات على مكاتب البريد كما هو أول اتفاق مع بنك التسليف الزراعي المصري
٣٠٠			ملايش خدم
٢٠٠			أدوات نظافة ومصاريف مختلفة
١٢٢٠٠			
٣٧٦١٨			

ثانياً الفروع :

جنيه	جنيه	جنيه
٤٩٢٠		
		رواتب ١٣ وكلاء منهم ٢ فية ٤٨٠ جنبها ١٤ فية ٤٢٠ جنبها ٣ فية ٣٦٠ جنبها ٤ فية ٣٠٠ جنبه .
٢٨٤٤		رواتب ١٣ كاتب اول منهم ٦ فية ٢٤٠ جنبها ٤ فية ٢١٦ جنبها ٣ فية ١٨٠ جنبها .
٧٧٦٤		٣٧٦١٨
		تقلي يده

(تابع) القروض :

ماتجه	جنيه	جنيه	جنيه
	٧٧٦٤	٣٧٦١٨	
رواتب ٣٧ كاتباً منهم ١٣ فية ١٤٤ جنياً و ١٤ فية ١٢ جنياً للواجبة (أى زيادة كاتب لمديرية القربية) .	٢٥٥٢		
رواتب ٣٧ كاتباً منهم ١٣ فية ٨٤ جنياً (أرشفيت) و ١٤ فية ٧٢ جنياً (كاتب على الآلة الكتبية) (أى زيادة كانت لمديرية القربية) .	٢١٠٠		
رواتب ثلاثة موظفين مختصين بالكشف النظري في الحاكم المختلطة الثلاثة باعتبار ١٨٠ ج ٠ م سنوياً لكل منهم .	٥٤٠		
رواتب تسعة متقنين (كالمشروع الأول) .	٢٧٠٠		
رواتب ٤٠ ساعياً وفراناً باعتبار ثلاثة لكل فرع ما عدا القربية فلها أربعة وباعتبار ١٤ ساعياً فية ٣٠ ج ٠ م و ٢٦ فية ٢٤ ج ٠ م	١٠٤٤		
مصاريف انتقال و بدل سفر الوكلاء والمشتامين و خلائهم باعتبار ٣٠٠ ج ٠ م لكل فرع .	٣٩٠٠		
أجرة مكاتب ١٣ فرماً بمتوسط ١٠٠ ج ٠ م سنوياً .	١٣٠٠		
مياه ونور باعتبار ستين جنياً في السنة لكل فرع .	٧٨٠		
اشتراكات في التليفون ومعداتات تليفونية خارجية وأجور تلفرافات .	١٣٠٠		
تأثيث ١٣ فرماً من موبيليات وبنن حديدية وآلات كتبية ودواليب صاج وخلافه باعتبار ٣٠٠ ج ٠ م لكل فرع .	٢٦٠٠		
من أدوات كتابية ومطبوعات ومجلات ودفاتر باعتبار ٦٠ جنياً لكل فرع .	٧٨٠		
ملابس للسعاة باعتبار ٢٠ ج ٠ م لكل فرع .	٢٦٠		
	٣٠٠		
		٢٨٩٢٠	

ثالثاً - صندوق الادخار :

حصة البنك في صندوق الادخار اعتبار $٧ \frac{١}{٢} \%$ (كالتعميم في بنك التسليف الزراعى المصرى) وحل مبلغ ٣٢٣٠٠ جنيه قيمة المديونيات المالية بهذا المشروع للوظنين ما عدا رئيس مجلس الإدارة والوكيل والخدمة السائرة) .	٢٤٢٢
--	------

رابعاً - الاحتياطي :

احتياطي للطوارئ باعتبار ٣ $\%$ هنرياً .	٣٠٤٠
	٧١٠٠٠

بيان ما يمكن أن يوفره بنك التسليف الزراعى المصرى فى حالة إضافة القسم العقارى إليه فى الأبواب الاتية :

بنية	بنية
٩٠٠	قيمة الاشتراك فى أجرة المركز الرئيسى .
٥٠	» نصف اشتراك فى استهلاك المياه والنور .
١٥٠	» » » فى التليفون والمعدات التليفونية .
٢٠٠	من المقرر لمصاريف الانتقالات وبذل السفر .
١٠٠٠	
٥٠٠	من المقرر لمصاريف الانتقال وبذل سفر الوكلاء .
٦٥٠	قيمة الاشتراك فى أجور مكاتب الفروع وجزء من ثمن النور والمياه .
٦٥٠	» نصف الاشتراك فى التليفون والمعدات التليفونية والتلفارات .
٧٨٠	» ما يمكن توفيره من زيادة رواتب الوكلاء فى حالة ما إذا أعطيت لهم مكافآت نظير قيامهم بأعمال القسم العقارى .
٢٥٨٠	
٧٣٢	قيمة جزء من مصاريف الانتقال وبذل السفر الخاصة بنواب التواكل .
١٢٢٥	» الاشتراك فى أجور مكاتب التواكل وجزء من ثمن المياه والنور .
١٥٢٥	» نصف الاشتراك فى التليفون والمعدات التليفونية والتلفارات وخلافة .
٧٥٠	» ما يمكن توفيره من زيادة رواتب نواب التواكل فى حالة ما إذا أعطيت لهم مكافآت نظير قيامهم بأعمال القسم العقارى .
٤٢٣٧	
٧٨١٢	

ومن البلى أنه هم الحكومة المصرية تخفيض المصاريف العمومية لبنك التسليف الزراعى المصرى .

هذا ، وفى نظام إضافة القسم العقارى إلى البنك الحالى جملة منزايا أهمها :

أولاً - السرعة فى تأسيس البنك الجديد وقيامه بالعمل فى أقرب وقت .

ثانياً - استعمال النظام الحالى المنتشر فى جميع أنحاء البلاد والذي ما أمكن الحصول عليه إلا بعد تسعة شهور من حياة البنك وبذل مجهود عظيم .

ثالثاً - استعمال التواكل التابعة لبنك التسليف الزراعى المصرى وصددها ٦١ توكلا لتسهيل العمل وللمصول على الاستعلامات والبيانات وتسيلا للمقرضين الذين يمكنهم الانتقال إلى بنادر المراكب بدلاً من حواصم المديرية .

رابعاً - فى توحيد العمل فائدة كبيرة لبنك التسليف الزراعى المصرى الذى يمكنه أن يضمن تحصيل بعض السلف الممنوحة للمقرضين بمخصصها من السلف العقارى التى تتمتع إلى هؤلاء المقرضين .

كما أنه فى ضم القسم العقارى إلى بنك التسليف الزراعى المصرى فائدتان لا يستهان بهما .

(الأولى) إمكان تعريف حالة المقرضين الحقيقية وهو ما يصعب على القسم العقارى لو أنشئ منفصلاً وليس له إلا فروع فى حواصم المديرية .

(والثانية) إنه إذا أنشئ بنك التسليف العقارى مستقلاً فسيكون حتماً تاجاً تيمية تامة للحكومة ، وبالتالي سيكون لها السيطرة على مجلس إدارته وأعماله وهذا أمر غير مرغوب فيه فى الأمور المالية إذ لا يؤمن فى هذه الحالة نتائج تتخلل الأحوال السياسية فى أعمال البنك مع أنه أنشئ بأموال الأمة وليكون ذا منفعة عامة للطبقة التى أنشئ من أجل مساعدتها .

من يقرضهم المال اللازم لإدارة واستثمار أملاكهم. هذا فوق أن التشريع المرسوم لا يتناقض مع نهج الحماية لصغار الملاك لأنه لم يجرهم من التمتع بتلك الحماية إزاء كل البنوك الأخرى هذا بتك التسليف الزراعى . وفى نظر أغلبية اللجنة أن هذا التشريع يتبرر بلا شك من أكبر المساعدات التى تسديها الحكومة لصغار الملاك فى هذه الظروف .

رئيس اللجنة

٥ يولي ١٩٣٢

يوسف قطاوى

وفيا على نص مشروع القانون :

مشروع قانون

باستثناء القروض التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بدم جواز توقيع المجر على الأملاك الزراعية الصغيرة

ملحق رقم ٦٦

جلسة الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١

(٦ يولي سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون باستثناء القروض التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بدم جواز المجر على الأملاك الزراعية الصغيرة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم القراء محمد حوى باشا) .

أحال المجلس بمجلسه ٤ يولي سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب خاصا باستثناء القروض التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بدم جواز المجر على الأملاك الزراعية الصغيرة — إلى لجنة المالية لنظره على وجه الاستعجال .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بمجلسيتها اللتين انعقدتا فى ٥ يولي سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة مع مشروع هذا القانون والمثبت نصها فى نهاية هذا التقرير فتبين لها أن هذا المشروع يهدف بفوائده على قسم كبير من الملاك وهم صغارهم بسبب الظروف الحاضرة ولذلك رأت اللجنة بالأغلبية الموافقة عليه بالصيغة التى أقرها مجلس النواب وترجم من المجلس إقراره .

وقد كان رأى الأقلية فى اللجنة أن هذا المشروع يتناقض مع ما لوحظ عند وضع القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بدم جواز توقيع المجر على الأملاك الزراعية الصغيرة — من حماية صغار الملاك وأن فى تعديله الآن اضرازا بمصلحة هؤلاء الملاك والإحصائيات تدل على أن عدد صغار الملاك ومقدار ما يملكونه قد ازداد بالحماية التى قضى بها هذا القانون . وتستند الأقلية أمام المجلس بكل ما لديها من بيانات . وإن كانت الأقلية فى اللجنة تتفق مع الأقلية فى شئ من وجهة نظرهما إلا أن هذا — أن كان منطبقا على الوقت الذى وضع فيه القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ سالف الذكر — فإنه لا ينطبق على الظروف الحاضرة التى أصبح فيها كبار الملاك وصغارهم على السواء لا يحدون

نحن فراد الأول ملك مصر
قدور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — لا يجوز التسك بدم جواز المجر المنصوص عليه فى القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و رقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الديون الناشئة عن القروض المضمونة برهن عقارى التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من الأموال التى تسديها له الحكومة بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٢
مادة ٢ — على وزيرى المالية والخزانة كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يعم هذا القانون بفسم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص المذكرة الإيضاحية :

مذكرة إلى مجلس الوزراء

جاء فى المذكرة التى سبق أندرجتها وزارة المالية فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ إلى مجلس الوزراء بشأن إيجاد نظام لتسليف العقارى لفائدة صغار الملاك الزراعيين أن من مستلزمات ذلك النظام أن تتخذ الحكومة الاجراءات التشريعية

وهذه التعديلات لاصح مصالح البنك ويستفيد منها المدينون أو العائثون الآخرون وتقتصر فيما يأتي :

أولا - في حالة ما إذا أراد البنك بيع الأقطان المرهونة أو غيرها من المحصولات بطريقة أخرى غير المزايدة العلنية أعطى الحق للمدين أنه يقدم للبنك مشتريا المحصولات المرهونة بثن يزيد على الثمن الذي عرض على البنك وذلك في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إخطاره .

ثانيا - يجب على البنك إخطار الدائنين الجاهزين والمعارضين بمثل ما يضطر به المدين ويكون لهم نفس الحق المحول للمدين فيما ذكر أولا .

ويعتلى البنك من ثمن المبيع ما يكون مستحقا له ويودع ما يبقى بعد ذلك في خزنة المحكمة المختصة لتصرف فيه طبقا للقانون .

وقد رأت وزارة المالية ووافقت مجلس الوزراء إثناء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ والاتساضة عنه بمشروع القانون المرافق لهذا والذي أقره مجلس النواب .

وقد عرض هذا القانون على الجمعية العمومية للماكم المخططة فوافقت عليه فأصبح سائيا على الأجانب .

لهذه الأسباب وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع القانون وترجم من المجلس الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يجوز لبنك التسليف الزراعي المصري المنشأ تنفيذ الرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم تسد له الفروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخسرات أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبطة طبقا للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

مادة ٢ - يعلن المدين مخاطب موصى عليه بأنه إذا لم يوف بمآ عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبطة .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ إرسال الاعلان لتتقدم ذكره .

لوقف مفقود قانون عدم الجزاء على الملكية الصغيرة فيما يختص بالسلفيات التي يقدمها قسم التسليف الهقاري " إذ إن بعض هذه السلفيات ستمنع إلى زراع يتكون نسبة أفندية أو أقل .

وقد قامت وزارة المالية بإعداد مشروع قانون لاستثناء القروض التي يقرضها بنك التسليف الزراعي المصري بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٢ من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ و٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع الجزاء على الأملاك الزراعية الصغيرة ووافقت على هذا المشروع الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المخططة في جلستها المنعقدة في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢

فتشرف وزارة المالية بمرض الأمر على مجلس الوزراء رجاء التفضل باقراره وتوطئة لاستصدار المرسوم بمرض مشروع القانون المرافق لهذا على البرلمان ما

وزير المالية
اسماعيل صدق

٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢

ملحق رقم ٦٧

جلسة الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١

(٦ يولييه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون بيع المحصولات المرتبطة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعي المصري

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اديوار صفي بك)

أحال المجلس مشروع هذا القانون الواردة من مجلس النواب على لجنة الحفائية بجلسته ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ وبعد أن بحثته تبين لها أن البرلمان سبق أن وافق على مشروع قانون خاص ببيع المحصولات المرتبطة للقروض التي أسلفها بنك التسليف الزراعي المصري وصدر بذلك القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١^(١) بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ وبعد تنفيذه دل العمل على ضرورة إدخال بعض تعديلات على المادتين الثالثة والخامسة منه .

مادة ٣ - يتولى بنك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد العلنى
أو بأية طريقة أخرى يراها .

فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع فى محل وجود القطن أو غيره
من المحصولات أو فى سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن بينما
البيعه يعلق باب الشونة أو المخزن المودعه القطن أو غيره من المحصولات
أو على باب السوق أو الحلقة حسب الأحوال إعلانية بين فيه هل البيع ويومه
وصاعته .

أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب
عليه إخطار المدين بذلك مع إبلاغه التئى المروض للشراء واسم المشتري .
ولا يجوز إتمام البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشترياً بجن يزيد على هذا التئى
فى خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .

مادة ٤ - يخضع من التئى واحد من المائة نظير مصروفات البيع ،
ثم يقتضى من صافي ثمن البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد ،
وكذا الضقات التى يجوز استردادها بحسب عقد القرض ، فإذا بقي شيء بعد
ذلك رد إلى المدين .

مادة ٥ - لا يمنع وجود دائتين حاجزين أو موارضين البنك من أن
يباشر بيع المحصولات المرتبة بطريقة أخرى غير المزاد العلنى .

غير أنه يجب على البنك فى هذه الحالة أن يخطر الدائتين الحاجزين
والموارضين بمثل ما يخطر به المدين ، ويكون لهم نفس الحق القبول للمدين
طبقاً للسادة الثالثة .

ويتسنى للبنك فى جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والضقات
المبينة فى المادة الرابعة ، وما بين بعد ذلك - إذا وجد - يودع فى خزنة
المحكمة المختصة لتصرف فيه طبقاً للقانون .

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ الصادر فى ١٠ أغسطس
سنة ١٩٣١

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبمصل به من تاريخ
نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة

مشروع قانون

بيع المحصولات المرتبة للقروض التى يسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى

ملاحظات	مشروع القانون المروض	قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١
	<p>نحن فراد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p>	<p>نحن فراد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p>
على أصلها	<p>مادة ١ - يجوز لبنك التسليف الزراعى المصرى المشتاتين لرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم تسدد له القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخفقات أن يشرع فى بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبة طبقاً للشروط المنصوص عليها فيما بعد .</p>	<p>مادة ١ - يجوز لبنك التسليف الزراعى المصرى المشتاتين لرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ إذا حل موعد الدفع ولم تسدد له القروض مع ما استحق عليها من المصروفات والمخفقات أن يشرع فى بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتبة طبقاً للشروط المنصوص عليها فيما بعد .</p>
على أصلها	<p>مادة ٢ - يعلن المدين بخطاب موسى عليه بأنه إذا لم يفت بما عليه يشرع فى بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبة . لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ إرسال الإعلان المتخدم ذكره .</p>	<p>مادة ٢ - يعلن المدين بخطاب موسى عليه بأنه إذا لم يفت بما عليه يشرع فى بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتبة . لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ إرسال الإعلان المتخدم ذكره .</p>

ملاحظات	مشروع القانون المروض	قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١
معلقة	<p>مادة ٣ - يتولى بنك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد العلنى أو بأية طريقة أخرى يراها .</p> <p>فإذا قرر أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع فى محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو فى سوق من الأسواق أو حقة من حقات القطن بينما البنك ويساقى على باب الشونة أو الخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحقة بحسب الأحوال إعلاتا بين فيه محل البيع ويومه وساعته .</p> <p>أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب عليه إخطار المدين بذلك مع إبلاغه التين المروض للشراء واسم المشتري . ولا يجوز إتمام البيع إلا إذا لم يقدم المدين مشتريا بمن يزيد على هذا التين فى خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار .</p>	<p>مادة ٣ - يتولى بنك التسليف الزراعى البيع بطريق المزاد العلنى أو بأية طريقة أخرى يراها .</p> <p>فإذا قرر أن يحسكون بالمزاد العلنى يباشر البيع فى محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو فى سوق من الأسواق أو حقة من حقات القطن بينما البنك ويساقى على باب الشونة أو الخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحقة بحسب الأحوال إعلاتا بين فيه محل البيع ويومه وساعته .</p> <p>أما إذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب إخطار المدين بذلك قبل البيع بخاتمة أيام ، ويجب إخطاره أيضا فى خلال الثانية الأيام التالية للبيع بتاريخه وبالتين وباسم المشتري .</p>
مل أصلها .	<p>مادة ٤ - ينضم من التين واحد فى المائة نظير مصروفات البيع ثم يقتضى من صافى ثمن البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد وكذا النفقات التى يجوز استردادها بحسب عقد القرض . فإذا بقى شيء بعد ذلك رد إلى المدين .</p>	<p>مادة ٤ - ينضم من التين واحد فى المائة نظير مصروفات البيع ثم يقتضى من صافى ثمن البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد وكذا النفقات التى يجوز استردادها بحسب عقد القرض . فإذا بقى شيء بعد ذلك رد إلى المدين .</p>
معلقة .	<p>مادة ٥ - لا يمنع وجود دائتين حاجزين أو معارضين البنك من أن يباشر بيع المحصولات المرتبته بطريقة أخرى غير المزاد العلنى .</p>	<p>مادة ٥ - يباشر البيع بالرغم من وجود أى حجز أو معارضة من قبل أى دائن آخر بل أنه إذا كان ثمة حجز أو معارضة فالباقي من ثمن البيع بعد سداد ما تقدم يودعه بنك التسليف الزراعى فى خزنة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون .</p>
	<p>غير أنه يجب على البنك فى هذه الحالة أن يضطر الدائتين الحاجزين والمعارضين بتلى ما يضطر به المدين ويكون لم نفس الحق المتقوى للدين طبقا لسادة الثالثة .</p> <p>ويستولى البنك فى جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والنفقات المبنية فى المادة الرابعة وما بقى بعد ذلك - إذا وجد - يودع فى خزنة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون .</p>	
جديدة .	<p>مادة ٦ - ينشئ القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ الصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١</p>	
مل أصلها .	<p>مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويمثل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .</p> <p>أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>	<p>مادة ٦ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويمثل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .</p> <p>أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>مديرى الميزنة فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (١٠ أغسطس سنة ١٩٣١)</p> <p>فؤاد</p> <p>بأمر حضرة صاحب الجلالة وزير المالية رئيس مجلس الوزراء سمحيل صدق استاميل صدق</p>

مذكرة إلى مجلس الوزراء

سبق أن وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٦ يولييه سنة ١٩٣١ على المذكرة التي رفعها إليه وزارة المالية بخصوص مشروع مرسوم بقانون بيع المحصولات المرتبطة للقروض التي أسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى وقد صدر القانون الخاص بذلك بعد موافقة البرلمان عليه، وهو القانون رقم ١٠٦ الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١

غير أن العمل قد دل على ضرورة إدخال بعض تعديلات على أحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون لا تمس مصالح البنك ولا تعطلها ولكنها قد يستفيد منها المدينون أو الدائنون الآخرون فأعلى للدين، في حالة ما إذا رأى البنك أن بيع الأقطان المرهونة أو غيرها من المحصولات بطريقة أخرى غير المزداد الملقى، الحق في أن يقدم للبنك مشتري المحصولات المرهونة بمن يزيد على الثمن الذى عرض على بنك التسليف الزراعى وذلك في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إخطاره.

وقد أوجبت المادة الخامسة المعدلة على البنك أن يضطر الدائنين الحازنين والمعارضين بمثل ما يضطر به المدين ويكون لهم نفس الحق المحول للدين.

ويستولى البنك من ثمن البيع على ما يكون مستحقا له ويودع ما يبقى بعد ذلك في خزنة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون.

لهذا ترى وزارة المالية الاستعاضة عن القانون رقم ١٠٦ السابق الذكر بمشروع القانون المرافق لهذه المذكرة وتشترط برفع الأمر إلى مجلس الوزراء رجاء التفصل بقراره توطئة لاستصدار المرسوم الملكى بموضه على البرلمان ٤

١٨ يونيو سنة ١٩٣٢

وزير المالية
اسماعيل صدقي

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ على ما جاء في هذه المذكرة وبمعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون المشار إليه ٤

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدقي

ملحق رقم ٦٨

جلسة الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥٩
(٦ يولييه سنة ١٩٣٢)

تقرير

مرافوع من لجنة المحاسبة إلى هيئة المجلس

ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

(المقرر حفرة الشيخ الحزم محمود أبو النصر بك)

بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٣٢ اجتمعت لجنة المحاسبة ونظرت في التقرير المقدم إليها من هيئة المراقبة عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية، وذلك على أثر صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٢ بتعديل المادة ١٤٣ من قانون النظام الداخلى للبرلمان تعديلا يقضى بتحديد المبالغ المخصصة سنويا لمهايات الموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين في مجلس الشيوخ بمبلغ ششرين ألف جنيه بدلا من تحديد عدد الدرجات والوظائف.

لغضت اللجنة تقرير المراقبة فبطلت أن الدرجات قد رتبت فيه على ما تقتضى به مصلحة العمل وذلك في دائرة المبلغ المخصص لها. فتلاروى حذف الدرجة الثانية والاستعاضة عنها بدرجات أقل منها يشغلها عدد من الموظفين تدعو إليهم طبيعة العمل - وهو - وكانت هناك درجات غير أصلية أستخدمت فيها بدرجات أصلية دون أن يزداد شيء من مرتبها. ويزيد عدد الدرجات الثامنة إلى ٢١ درجة بزيادة سبع درجات لحاجة العمل إلى أمثال موظفيها.

وقد أخذت المبالغ اللازمة لذلك من مبلغ الاتحاد الذى قرره القانون وهو مبلغ العشرين ألف جنيه.

ثم نظرت اللجنة في باقى بنود الميزانية المدرجة جميعها تحت باب واحد ومبينة تفصيليا بالجدول الملحق بهذا وتناقشت فيها بندا بندا بعد سماع البيانات والتفصيلات التى أدلى بها المراقبان بحضور حضرة صاحب الدولة رؤى من المجلس فوافقت عليها.

وعلى ذلك يكون المبلغ المطلوب اعتاده لميزانية المجلس في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية هو ٦٩٦٢١ جنبا برى واضحا في الجدول السالف الذكر. فتشرف اللجنة بمعرض مشروع الميزانية على هيئة المجلس للرافقة عليه. وقد انتقبت حضرة صاحب العزة محمود أبو النصر بك ليكون مقررا لها أمام المجلس ٤

القاهرة في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٥ يولييه سنة ١٩٣٢)

رئيس اللجنة
أحمد ذو الفقار

ميزانية سنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية

قسم ٢ - البرلمان . فرع ١ - مجلس الشيوخ

	تقديرات		مجموع المربوط لسنة
	١٩٣٣-١٩٣٢	١٩٣٢-١٩٣١	١٩٣٣-١٩٣٢
	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ - مكافآت حضرات رئيس المجلس وأعضائه .	٣٨٦٤٠	٣٨٦٤٠	٣٨٦٤٠
بند ٢ :			
(أ) ماهيات الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقفين .	٢٠٠٠٠	(١) ١٧٥٣٠	٢٠٠٠٠
(ب) انخدم الخارجون عن هيئة العالي .	٢٨٥٦	٢٨٥٦	٢٨٥٦
(ج) انتدابات طبية .	٢٥	٢٥	٢٥
بند ٣ - المكتبة .	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
بند ٤ - كساوى وملبوسات .	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بند ٥ - اثاثات وترميمات .	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بند ٦ - مصاريف ترقية :	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
(أ) نور ومياه	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
(ب) تليفونات .	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
(ج) اشتراك في الاتحاد البرلماني الدولي وغيره .	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
(د) وقود وصيانة مركبات المجلس .	٣٠٠	—	٣٠٠
(هـ) مصاريف أخرى .	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
بند ٧ - مصاريف انتقال وبدل سفر .	١٠٠٠	٢٠٠	١٠٠٠
بند ٨ - مطبوعات .	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
بند ٩ - أدوات كتابية .	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بند ١٠ - مصاريف غير منظورة .	٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠
بند ١١ - أعمال جديدة .	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
قيمة النقص المشار إليه بعد .		٦٦٥٥١	
		٦٩٠	
		٦٧٢٤١	٦٩٦٢١

(١) أدرج ريبط الموظفين في ميزانية السنة الماضية بنقص ٦٩٠ جنيها من الماهيات الفعلية الموظفين ولما استعسر من وزارة المالية عن سبب هذا النقص افادت بأن ماهية مدير القجرة التي نقل من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ أدرجت بمهوا في ميزانية مجلس النواب . وعلى ذلك تصح حقيقة الربط الموظفين الدائمين والموقفين في السنة الماضية ١٨٢٢٠ جنيها .

مجلس الشيوخ

تقرر

مرفوع من هيئة المراقبة إلى لجنة الحاسبة

عن

مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

تشرف هيئة المراقبة بأن ترفع إلى لجنة الحاسبة مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بما يأتي :

عندما تقرر ميزانية السنة المالية الماضية (١٩٣١ - ١٩٣٢) لم يكن المجلس قائماً حتى يتسنى له وضع ميزانية بنفسه فتولت الحكومة ربط تخصصاته مراحمة وقامها بحاجاته كل قدر الامكان .

ولولا ما جرت عليه هيئة المراقبة من نهاية الدقة والاقتصاد التام في جميع أبواب الميزانية لما وفي المبلغ المربوط لها بحاجات المجلس .

غير أنه يحذر هيئة المراقبة أن تشير إلى ما حدث في سنة ١٩٣١ من تعديل كادر سكرتيرية المجلس حيث شكلت الحكومة لجنة لبحث هذا الكادر وبناء على مقترحاتها قرر مجلس الوزراء في ١٤ و ٢١ يناير سنة ١٩٣١ تخفيض عدد الوظائف الدائمة في المجلس من ٧٨ إلى ٥٦

فلما صدر المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان نص في المادة ١٤٣ منه على تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء المذكور .

على أنه عند ما يشر المجلس للعمل بهذا الكادر وأصدر دولة رئيس المجلس قراره بتنظيم السكرتيرية وتوزيع اختصاصاتها على إدارات وأقسام مستقلة لضمان حسن سير العمل ظهر بالفعل أن عدد موظفي المجلس بعد التخصيص المشار إليه لا يفي بحاجات العمل ، فاستلزم الأمر انتداب بعض الموظفين من المصالح علاوة على تعيين كتاب يالوية وتشغيل بعض الخدم الخارجيين من هيئة العمال للمساعدة في الأعمال الكتابية الكثيرة في إدارات السكرتيرية وأقسامها .

وقد دلت التجربة في الدورتين السابقتين والحالية على أن تحديد عدد الوظائف ودرجاتها في صلب قانون النظام الداخلي لا يتيسر معه سهولة التعديل إذا ما دعت إليه مصلحة العمل لهذا فضلاً عن أن التعديل في ذاته لا يمنع من زيادة اعتقاد المصاحيات في حدود الدرجات المقررة في حين أنه يذهب بالمجلس إلى حد هو أدنى من وزارات الحكومة ومصالحها التي لها الحق في أن تقترح التعديل في درجات الموظفين بالزيادة والتقص تبعا لما تقتضيه المصلحة .

ولما كان هذا التعديل قد شمل كذلك عدد وظائف ودرجات مجلس النواب فقد قامت لديه تلك الصعوبات بذاتها مما أدى إلى أن يتقدم حضرة الكاتب المحترم أحمد والى أجندي افندي مراقب مجلس النواب باقتراح بقانون لتعديل المادة ١٤٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تتحدث فيه

ما هيات الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقتين في كل من المجلسين بمبلغ معين . وقد نظر المجلسان هذا الاقتراح بقانون ووافقا عليه وتحدثت فيه ما هيات الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقتين في المجلس بمبلغ عشرين ألف جنيه . وقد بلغ مجموع الاعتقاد المطلوب لميزانية المجلس في السنة المالية الحاضرة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ مبلغ ١٩٦٢١ جنيه مقابل ٦٧٢٤١ جنيه في ميزانية ١٩٣١ - ١٩٣٢ .

وفيما يلي مقارنة بين البنود المختلفة للميزانية في السنة الحاضرة وفي السنة الماضية .

(أ) أولا - بند ١ - مكلفات حضرات رئيس المجلس وأعضائه :

ربط لهذا البند مبلغ ٣٨٦٤٠ جنيه - وهو على حاله .

(ثانياً) بند ٢ - ما هيات وأجور ومرتبات وبيانه كما يأتي :

(١) ما هيات الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقتين .

ربط لهذا مبلغ ٢٠٠٠ جنيه تطبيقاً للقانون السابق الإشارة إليه .

(ب) ما هيات الخدم الخارجيين من هيئة العمال :

ربط لها مبلغ ٢٨٥٦ ج ٢٠٠ - وهو على حاله .

(ج) استنابات طيبة ٢٥ ج ٢٠٠ - على حاله .

ثالث - بند ٣ - المكتبة - ٥٠٠ ج ٢٠٠ - على حاله .

رابع - بند ٤ - كسوى وملبوسات - ٣٠٠ ج ٢٠٠ - على حاله .

خامساً - بند ٥ - آلاتات وترهات ٣٠٠ ج ٢٠٠ - كما هو .

سادساً - بند ٦ - مصاريف ثرية - زيد به مبلغ ٣٠٠ ج ٢٠٠ من

وقود وصيانة مركبات المجلس بسبب زيادة عددها .

سابعاً - بند ٧ - مصاريف انتقال وزيل سفر :

كان المربوط لهذا البند ٢٠٠ ج ٢٠٠ وقد زيد هذا الاعتقاد إلى ١٠٠٠ ج ٢٠٠

لمناسبة تمثيل المجلس في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي سيجتمع بمبني

من ٢٠ إلى ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٣ وما يصيرف للنفدين من مصاريف

الانتقال وزيل السفر . هذا علاوة عما يصيرف لوظفين في الانتقالات التي

تضطرهم إليها حاجة العمل .

ثامناً - بند ٨ - مطبوعات - ٣٠٠ ج ٢٠٠ - على حاله .

ثاسماً - بند ٩ - أدوات كتابية - ٣٠٠ ج ٢٠٠ - كما هو .

طاشراً - بند ١٠ - مصاريف غير منظورة :

كان المربوط لهذا البند مبلغ ١٠٠ ج ٢٠٠ وقد خفض إلى مبلغ ٥٠٠ ج ٢٠٠

مراعاة للاقتصاد .

حادى عشر - بند ١١ - أعمال جديدة - ٢٥٠ ج ٢٠٠ - باق على حاله .

فالمرجو من لجنة الحاسبة عند الموافقة على هذا المشروع أن تتكرم برضه

إلى هيئة المجلس لاقتراره .

القائمة في ٢٦ صفر سنة ١٣٥١ (٣٠ ربه سنة ١٩٣٢)

المراقبين

على نفسي على نفسي

إحصاء عما حدث من التعديل في كادر موظفي مجلس الشيوخ

التعديل المقترح في ميزانية ١٩٣٣ - ١٩٣٢		التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء وتعهد في قانون النظام الداخلي ١٩٣١ - ١٩٣٢		آخر ميزانية أقرها المجلس سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١	
عدد	مردب ثابت	عدد	أولى (ب)	عدد	أولى (ب)
١	١٥٠٠ جنيه	١	أولى (ج)	١	أولى (ج)
—	—	—	ثانية	١	ثانية
١	ثالثة	١	ثالثة	٢	ثالثة
٨	رابعة	٤	رابعة	٧	رابعة
٥	خامسة	٩	خامسة	١٦	خامسة
٢٣	سادسة	١٥	سادسة	٢٤	سادسة
٧	سابعة	١١	سابعة	٨	سابعة
٢١	ثامنة	١٤	ثامنة	١٨	ثامنة
٦٦		٥٦		٧٨	

ونظرا لتأخير إقرار المشروع من سنة ١٩٣٠ تقدمت الشركتان المشار إليهما بشكاوى من تأخير البت في أمر إعطائهما الالتزام بموجبين الأضرار التي لحقتما من جراء ذلك التأخير . فنهضت الوزارة عندئذ هذه الشكاوى وبعد أن اقتنعت بوجاهتها اقترحت على مجلس الوزراء الترخيص للشركتين بتسيير عربتهما على سبعة خطوط من الأربعة عشر خطا المطلوبة . ثم يصدر قرار البرلمان بهذا الشأن مشترط أن يكون هذا الترخيص بصفة مؤقتة وأن يكون خاضعا للأحكام الواردة في كتاب الشروط التي طرحت للزيادة بمقتضاها .

وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح بجلسته ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ومنح الترخيص للشركتين .

ولما كانت شكاوى الشركتين المشار إليهما غير مقصورة على تأخير منح الترخيص بتسيير سيارتهما على سبعة خطوط فقط بل كانت تنصب أيضا على وجوب منح الالتزام على الأربعة عشر خطا المذكورة في كتاب الشروط وذلك لأن الشركتين قدما عطاءهما وقدرتا فيه الأمانة التي ستدفع للحكومة وكذلك المصاريف العمومية على أساس الأربعة عشر خطا فرفضت الوزارة مذكرة لمجلس الوزراء بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ اقترحت فيها قبول عطاء الشركتين على السبعة الخطوط الأخرى مع تعليق القبول النهائي على إجازة البرلمان ومنحهما ترخيصا مؤقتا ماعلا لترخيص الذي سبق أن وافق عليه مجلس الوزراء بالنسبة للسبعة الخطوط الأولى .

ملحق رقم ٦٩

جلسة الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١

(٦ يولية سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بالترخيص بمنح التزام باستغلال خطوط

أوتوبس بمدينة القاهرة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم سياف باغا)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب بالترخيص بمنح التزام باستغلال أربعة عشر خطا من خطوط أوتوبس بمدينة القاهرة .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها التي انعقدت في ٤ يولية سنة ١٩٣٢ فأتضح لها أن مشروع هذا القانون كان قد هتدمن الحكومة إلى البرلمان في سنة ١٩٣٠ بطلب الترخيص بمنح هذا الالتزام إلى شركتي توينيكروفت والنقل الآلي فيما وراء البحار . ولكن الدورة البرلمانية وتحت انتهت قبل إتمام بحثه وكانت الحكومة قد تقدمت في ذلك الوقت بمذكرة لإيضاحية مع مشروع القانون المشار إليه رأت اللجنة إثباتها في نهاية هذا التقرير .

ويلاحظ من البيان السابق أن ائافاة الحكومة تبلغ نحو ١٠٠ جنيه شهريا فاذا قدرنا أن هذه الائافاة تبتع عن تسير نحو مائة حرة فقط على السبعة انطوط الأولى فانه يمكن تخدير ائافاة الحكومة عن الأربعة عشر خطا بنحو ١٧٠٠ جنيه شهريا وذلك لأن عدد العربات على الأربعة عشر خطا سيكون نحو ١٧٠ حرة ، وذلك لأن طول انطوط السبعة الأخيرة أقل من الأولى مما لا يحتمل علدا بمسائل من العربات .

وبعد ظهور هذه النتيجة وازاء استمرار الشركتين في الشكوى بخصوص عدم البت في الالتزام وفي التصريح بالنسبة للسبعة انطوط الأخيرة رأت الوزارة أن الظروف التي منع فيها الترخيص عن السبعة انطوط السابقة قد زالت ولا ترى مانا من منع الشركتين الالتزام على الأربعة عشر خطا بأكلها خصوصا أنها علت على منع شكوى أصحاب السيارات الخاضعة لنظام الرخص السنوية فيما يخص بهذه انطوط بأن خصصت خطوطا أخرى خارجة عن الأربعة عشر خطا المذكورة ليسير عليها ما بقى صالحا للاستعمال منها .

وترى هذه اللجنة أن يكون التصريح الذي صدر من الحكومة للشركتين المذكورتين بتسيير سياراتهما على السبعة انطوط الأولى مبدأ لمدة امتيازهما فيها يتماق بهذه انطوط وكذلك التصريح الذي صدر لهما بتسيير سياراتهما على السبعة انطوط الأخيرة مبدأ لمدة ذلك الامتياز على هذه انطوط كما ترى أن المصلحة العامة تستلزم إنشاء أجسام العربات في مصر ليعاد عمل للعالم المصريين . ولذا ترجو أن تراعى وزارة الأشغال ذلك عند منع الالتزام خصوصا وأنه من السهل إنشاء مثل هذه الأجسام في مصر .

ومشاع الطريقة المتبعة في الشركات الأخرى تشير اللجنة على الحكومة بأن تطلب من الشركتين المذكورتين قيد أسهمهما في البورصة المصرية ليتمكن تناولها في أيدي الجمهور المصري . .

بعد هذا كله ونظرا لما تبين من الفاقعة التي تعود على الجمهور من هذا المشروع وعلى الحكومة مما ستفاجاه من استأثار هذه انطوط — ترى هذه اللجنة الموافقة على مشروع القانون المروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه .

رئيس اللجنة
يوسف طقاوى

تحريرا في ٤ يولية سنة ١٩٢٢

وفيا على نص مشروع القانون :

وعلى أن تقديم الوزارة لهذه المذكرة الى مجلس الوزراء قد تمت الشركتان ببعض تعديلات أرادت إدخالها على مواصفات العربات التي ستسير على انطوط الممنوح الترخيص الأول بها ، فوافقت الوزارة على قبول بعضها ورأت من المصلحة إرجاء الترخيص في السبعة انطوط الأخيرة حتى تعرف الوزارة مدى تأثير هذه التعديلات ونتيجة ما يسفر عنها بالاختبار، بعد أن تحضر الشركتان سياراتهما وتسيرها فعلا على انطوط المرخص بها بضعة أشهر ، وخصوصا أن في هذا الإرجاء ما يسمح للوزارة باعطاء مهلة جديدة لأصحاب السيارات الخاضعة لنظام الترخيص السنوى لاستهلاك الجانب الأكبر من رؤوس الأموال التي وظفت في هذا النوع من السيارات .

لذلك اقترحت الوزارة عددًا إرجاء النظر في المسألة .

وقد بدأت الشركتان فعلا في تسيير سياراتهما في أول فبراير سنة ١٩٣١ على بعض انطوط الممنوح عنها الترخيص وانتهت من تسيير سياراتهما على انطوط السبعة الأولى في ٢١ مارس سنة ١٩٣١

وفيا على بيان مما قضاته الحكومة مع الشركة من أول فبراير سنة ١٩٣١ لغاية أتم ما يوس سنة ١٩٣٢ :

التسير		الائافاة برافع ٦٪ من الأيرادات
شهر	جنيه	مليم
فبراير سنة ١٩٣١	٢٢٥	٢٩٦
مارس	٨٤٥	١٠
أبريل	٩٦٢	٧٩٨
مايو	٩٢٩	٢٩٥
يونيه	٩٧٠	٧٢٠
يوليه	٩٧٩	٩٠٣
أغسطس	٩٠٩	٤٠٣
سبتمبر	٩٢٢	٥٣٨
أكتوبر	١٠٥١	١٦
نوفمبر	٩٤٠	٩٧٦
ديسمبر	١٠٨٤	٣٢٧
الجملة	٩٩١٢	٦٣٤
يناير سنة ١٩٣٢	١٠١٩	٤٩٥
فبراير	٩١٧	١٦٥
مارس	١١١٤	٣٦٧
أبريل	١٠٧٦	٥٢٣
مايو	١٠٠٢	١٣٩
جملة سنة ١٩٣٢	٥١٧٩	٦٨٩
الاجمالى لسنة ٣١ و٣٢	١٥١٢٢	٣٢٣

رقم الخط	میلہ	نہایت
----------	------	-------

٩ - من ميدان الشيخ سفيد بالسبتية الى ميدان السيدة زينب

١٠ - مصر الجديدة

١١ - العياضية • ميدان بيت القاضي

» » » » ميدان باب الحديد

١٣ - السيد زين • الجزء

١٤ - » اسماعيلية » حقائق القبة .

وفما يلي نص المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

وزارة الأشغال العمومية

مذكرة إلى مجلس الوزراء

لم تكن مسألة وضع نظام للاوتوبيس بنت اليوم بل كانت موضع عناء الحكومة من مدة طويلة إذ هي في الحقيقة مرشطة بنظام السيارات على الموم ولها تأثير عظيم على حركة المرور .

وأول نظام وضع للسيارات كان بمقتضى لأئحة صدرت بقرار من وزير الداخلية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ واستبدلت هذه اللأحة بأخرى وهي المعمول بها الآن صدرت بقرار من الوزير المذكور في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ وقد عالجت هذه اللأحة نظام السيارات بصغة عامة وضمت بعض أحكام قيادة سيارات الأجرة (التاكسي) وبعض أحكام أخرى خاصة بخدمات سيارات الأتوبيس. وكان أساس هذه اللأحة نظام الرخص السنوية.

ولما كثرت استخدام سيارات النقل الثقيلة أثناء الحرب العظمى وبعدها سواء في نقل البضائع أو الركاب فكرت الحكومة في إعادة النظر لللائحة المشار إليها ودرس التدابير التي يترتب اتخاذها بسبب استعمال هذه السيارات الثقيلة فشكلت بعض بلجان لهذا الغرض ووضعت إحدى هذه اللجان فعلا مشروع لائحة جديدة للسيارات إلا أن هذا المشروع لم ينفذ بسبب بعض اعتراضات وجهت إليه كان من ضمنها أنه استبق نظام الرخص السنوية لأن هذا النظام وإن كان لا يخفى عنه بالنسبة للسيارات على العموم إلا أنه لا يخفى بالغرض بالنسبة لعربات الأتوبيس سواء ما كان منها معدا للسير في المدن المهمة أو ما كان معدا للسير في طرق المواصلات الكبرى لما يحتاجه تنظيم سير هذه العربات من رقابة وتدخل من جانب الحكومة لا تنطليق في الأحوال العادية كما يستلزم ذلك أن تضمن الأموال التي توظف فيه مقدارا من الحقوق ونصيبا من الاطمئنان والنياب لا تسوغه المطالبة بثبوتها للسيارات الأخرى كذلك يستلزم هذا النقل قيام علاقات مالية من شأن خاص بين الحكومة وبين القائمين به ولا تتحقق هذه الأغراض إلا بمنح امتياز والتزام للنقل المشترك بطريق الأتوبيس بمقتضى تجارب شروط تبين فيه العلاقات المتقدمة المذكورة.

وبناء على طلب وزارة الداخلية وافق مجلس الوزراء في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ على تشكيل لجنة لوضع كتاب الشروط المذكور وبعد أن سارت هذه اللجنة في عملها شوطاً بعيداً أوقف عملها لسهب إستاذ منصب الوزارة إلى رئيسها

مشروع قانون

بالترخيص بمنح الترام باستغلال خطوط أوتوبس بمدينة القاهرة

مُحَمَّدُ قُرَادُ الْأَوَّلُ مَلِكُ مِصْرَ

٣٩٠ "مقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

يرخص لوزير الاغتيال العمومية بموافقة مجلس الوزراء أن يمنح التزام استغلال خطوط الأوتوبيس بمدينة القاهرة المينة في الكشف المرافق لهذا القانون .

المادة الثانية

يجب أن يتضمن عقد الالتزام الشروط الآتية :

١ - أن تكون مدة الالتزام عشر سنوات .

٢ - أن يدفع الملتزم للحكومة ائافاة سنوية قدرها ٦ ٪ من اإمالا
الامراءات .

٣ - أن يكون للحكومة الحق في شراء العملية في أى وقت في خلال مدة الالتزام .

٤ - إذا حصل استغلال الائتام بمعرفة شركة وجب دائماً أن تكون شركة مصرية .

• — أن يكون ثلث الأهم على الأقل المصريين أو يطرح للاكتاب العام بينهم .

المادة الثالثة

٤١٠ - وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

کشف

در الخط مبدلہ نہایت

١ - من القلعة إلى العنابريه

٢ — » ميدان السيدة زينب » ميدان الشيخ سعيد

۳ - باب الخلق

۴ — » زین العابدین » کوہری بولاق

• — « ميدان باب الحديد » مصر القديمة

٦ - الأوبرا • الجيزة (عن طريق الزمالك)

٧ - ا ب ج د ه (قصر المينى)

۸ - « اُزبک » « عسبا »

الى صحت لما وتبنت الحكومة اوجه النص التي يمكن أن تتلافها عند التصرف في أمر الخطوط الأخرى وفي خلال هذه الفترة ستنى الوزارة بدراسة الشكاوى التي أثارها أصحاب سيارات الأوتوبس الحالية وتدير علاج لما يتبين أنه حق منها .

لذلك قبلت الوزارة العطاء المقدم من شركتي تودينكوفت والتقل الآلى فيما وراء البحار عن سبعة خطوط مملقة القبول النهائي على إجازة البرلمان ومرجعة النظر في أمر الخطوط الأخرى لما سبق ذكره ورفضت باقي المطامات .

هذا وقد قبلت الشركان المذكوران زيادة عما تضمنه كتاب الشروط من أحكام أن يكون جزء رأس المال الذي يرض للاكتتاب في القطر المصري بمعرفة الشركة المصرية التي ستشأ لاستغلال الالتزام الثلث بدلا من الربع المشترط الآن بحسب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ وعلى أنه يحق للحكومة في أى وقت في خلال مدة الالتزام أن تشتري العملية مقابل جمويض مناسب .

ومعلا بأحكام المادة ١٣٧ من الدستور أشراف بمرض هذه المذكرة على المجلس مرافقا بها مشروع مرسوم مشروع القانون الواجب عرضه على البرلمان في هذا الشأن حتى إذا وافق عليه ففضل برفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك للحصول على تصديقه الساسي .

ونضع تحت تصرف المجلس والبرلمان ما يلزمها من أوراق وبيانات خاصة بهذا الموضوع .

القاهرة في ٧ ذوال حجة ١٣٤٨ (٨ مارس سنة ١٩٢٠)

وزير الأشغال العمومية

(أعضاء)

كشف

اسم الخط

رقم

١ - من القلعة إلى المنابر ببلقاق .

٢ - من ميدان باب الحديد إلى مصر القديمة .

٣ - من ميدان الأوبرا إلى الجيزة (بطريق الزماليك) .

٤ - من ميدان الأوبرا إلى الجيزة (بطريق قصر العيني) .

٥ - من ميدان أزيك إلى شبرا .

٦ - من ميدان الأوبرا إلى مصر الجديدة (هليو بوليس) .

٧ - من ميدان الاسماعيليه إلى حدائق القبة .

وعلم تعيين من يخلفه ورأت وزارة الأشغال أن التقل بطريق السيارات أصبح في حالة لا يحسن السكوت عليها فكلفت قسم قضائها بأن يتم وضع كتاب الشروط لخاص بمدينة القاهرة مستعينا بما قامت به اللجنة المذكورة من الأعمال ومفلا قام القسم المذكور بهذا العمل وأقر مجلس الوزراء كتاب الشروط الذي وضعه بعد أن غلصته اللجنة المالية وأدخل عليه بعض التعديلات وقد لوحظ في هذه الشروط أن تكون مدة الالتزام عشر سنوات فقط وأن تتوفر فيها المزايا الآتية :

(١) وجوب استيفاء اشتراطات وأية من حيث المانة والأمن يتحقق معها راحة الركاب وأمنهم وسلامة المسارة .

(٢) انتظام الخدمة .

(٣) ضمان ما يقع من الحوادث بإشتراط وجوب تأمين السيارة بمبلغ كاف عن كل راكب من الصدد المرخص بنقله

(٤) ضمان مصالح العمال الذين يستعملون في العمل من وجهة ساعات العمل وحسن المعاملة .

(٥) اشتراط استخدام مصر يرب نسبة عظمى سواء فيما يخص بالمستعملين أو العمال .

(٦) اشتراك الحكومة في نصيب من مجموع ايراد الاستغلال .

(٧) خضوع السيارات الى مراقبة وأية من جميع التواحي .

وهذه المزايا لا تتوفر على الوجه الأكمل في نظام الرخص السنوية .

وقد طمعت وزارة الأشغال كتاب الشروط سالف الذكر باللغتين العربية والفرنسية وأعلنت في أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٩ عن طلب تقديم عطاءات عن استغلال أربعة عشر خطا للأوتوبس بمدة يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ كمرموعة لقبولها وعرض هذا الكتاب للبيع في مصلحة التنظيم بالقاهرة وفي المؤسسات والقمصليات المصرية الموجودة في أهم الممالك من حيث الصناعة والمقدرة المالية .

وقد تمت للوزارة أربعة عطاءات أحدها عن خط واحد وثانيها عن أربعة خطوط والثالثان الباقيان عن جميع الخطوط وخمسة الوزارة هذه المطامات ورأت أن أفضلها هو العطاء المقدم من شركتي تودينكوفت والتقل الآلى فيما وراء البحار اللتين تقدمتا عرب الأربعة عشر خطا عارضة افاوة سنوية قدرها ٩ ٪ / من مجموع الأيراد الكلى .

إلا أن الوزارة رأت أن الصالح العام قد يدعو إلى قصر الالتزام الآن على بعض خطوط فقط وإرجاء النظر فيما يتبع بشأن الخطوط الأخرى إلى أن تضى فترة تكون الشركة صاحبة الالتزام قد شرعت في استغلال الخطوط

البايل وأن يظهر أثر عملها في الاقتصاد بفر كبير يحقق في الحساب الختامي لهذه السنة . وقد رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على فتح الاحتياض المطلوب وعلى مشروع القانون المعروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترى من المجلس الموافقة عليه

رئيس اللجنة
يوسف قطاوى

١٩٢٢ م

وفيما يلي نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بفتح احتياض إضافي في ميزانية السنة المالية سنة ١٩٣١-١٩٣٢
(القسم ١٣ "وزارة المواصلات" الفرع ١ - "ديوان العموم"
الباب الثاني "مصاريف عمومية" مبلغ ١٩,٠٠٠ ج.م)

نحن قواد الأول ملك مصر

قرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ القسم ١٣ (وزارة المواصلات) الفرع ١ ديوان العموم الباب الثاني احتياض إضافي بمبلغ ١٩,٠٠٠ ج.م (تسعة عشر ألف جنيه) لتسوية تجاوزات البند ١٠ "الصيانة والتصليلحات".

ويؤخذ هذا الاجتاد من زيادة إيرادات الميزانية على مصروفاتها في السنة المالية المشار إليها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدق ...

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (الباب الثاني) احتياض قدره ٥٨,٩٧٠ ج.م في البند ١٠ "الصيانة والتصليلحات" منه ٥٧,٠٠٠ ج.م لمركبات النقل .

وقد ورد في مذكرة لوزارة المواصلات تاريخها ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ أن مصروفات هذا البند حتى شهر يناير قد بلغت ٥٨,٠٠٠ ج.م تقريبا ، وتطلب الوزارة فتح احتياض إضافي بمبلغ ١٩,٠٠٠ ج.م لتسديد مصروفات المدة الباقية من السنة .

على رقم ٧٠

جلسة الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١

(٦ يولييه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح احتياض إضافي بمبلغ ١٩,٠٠٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم القراء محمد دريس باشا) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجملة ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب خاصا بفتح احتياض إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (القسم ١٣ "وزارة المواصلات" الفرع ١ - "ديوان العموم" الباب الثاني "مصاريف عمومية") بمبلغ ١٩,٠٠٠ ج.م لتسديد مصروفات المدة الباقية من السنة المالية المذكورة في البند ١٠ "الصيانة والتصليلحات" على أن يؤخذ هذا الاجتاد من زيادة إيرادات الميزانية على مصروفاتها في السنة المالية المشار إليها .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها التي انعقدت في يوم ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء مع مشروع القانون المذكور فاضع لها أن الاعتادات الواردة بميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ (الباب الثاني "مصاريف عمومية" فرع ١ - "ديوان العموم") تضمنت احتياضا قدره ٥٨,٩٧٠ ج.م في البند ١٠ "الصيانة والتصليلحات" مخصص منه ٥٧,٠٠٠ ج.م لمركبات النقل .

وقد تبين أن مصروفات هذا البند بلغت حتى شهر يناير سنة ١٩٣٢ ٥٨,٠٠٠ ج.م تقريبا وأن الحاجة تستدعى ملنا إضافيا قدره ١٩,٠٠٠ ج.م لتسديد مصروفات المدة الباقية من السنة .

ويرجع هذا التجاوز إلى أسباب كثيرة تبيئت في مذكرة اللجنة المالية أهمها صرف قيمة مهمات اشترت في أواخر السنة المالية ١٩٣٠-١٩٣١ وخضع منها من ميزانية سنة ١٩٣١-١٩٣٢ وكثرة المصاريف التي لم تكن متوقعة عند تقدير احتياض الميزانية ودعت الضرورة لصرفها في أعمال وشؤون استجلبت خلال السنة . فاست وزارة المواصلات بأجلتها ولذلك اضطرت إلى طلب فتح الاحتياض الإضافي بمبلغ ١٩,٠٠٠ ج.م لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في احتياض البند المشار إليه .

وقد علمت اللجنة أن الحكومة مهمته بالنظر في أمر النقل اليكنايكى الذى تبلغ مصاريفه ملنا خفيا وأن لجنة وكلاء الوزارات قائمة الآن لتخصص هذا الموضوع بأمل الوصول إلى طريقة يحقق معها اقتصاد كبير فينفق على هذا القسم . وهى تأمل أن تم مباحث لجنة وكلاء الوزارات في أقرب

لهذا اقترحت المصلحة المذكورة في سنة ١٩٢٥ على وزارة المواصلات وضع نظام لمنع سائقى القاطرات مكافأة خاصة فوق ما يستحقونه من معاش أو مكافأة عند ما تضطر المصلحة إلى فصلهم من خدمتها بسبب عدم توافر الشروط الواجب توافرها في درجة إحصائهم بمقتضى اللائحة الخاصة بذلك . وقد استقرت المحادثات بين المصلحة ووزارتى المواصلات والمالية ودعا طويلا من الزمن انتهت بعده إلى أن رفع معالى مدير عام مصلحة السكك الحديدية إلى مجلس إدارتها المذكرة المرافقة لهذا التقرير والتي رأيت اللجنة بعد الاطلاع عليها الموافقة على مشروع القانون المعروض بالصيغة التى أقرها مجلس النواب .

وترجو من المجلس المرافقة عليه ٤

٤ يولييه ١٩٣٢

رئيس اللجنة
يوسف قطارى

وفى على نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بمنح مكافأة خاصة لسائقى القاطرات بمصلحة سكك حديد الحكومة

نحن فراد الأول ملك مصر

نقد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة ١)

سائقو القاطرات بمصلحة السكك الحديدية الذين لا تتوافر فيهم الشروط المقررة باللائحة الخاصة بدرجة إحصائ سائقى القاطرات : إما يحاولون على الماش أو يرقون ، وإما يبينون في وظيفة أخرى .

في الحالة الأولى — يمنحون فوق ما يستحقونه من معاش أو مكافأة طبقا لقانون المعاشات المعامل به كل منهم في حالة إحالتهم على الماش أو رقتهم بسبب العاهة أو المرض مكافأة خاصة بحسب على أساس ماهية شهرين من آخر ماهية لم عن كل سنة باقية من تاريخ إحالتهم على الماش أو رقتهم إلى التاريخ الذى يبلغون فيه سن الخامسة والخمسين .

في الحالة الثانية — يكون لهم الحق في هذه المكافأة في حالة إحالتهم على الماش أو رقتهم بسبب العاهة أو المرض قبل بلوغهم سن الخامسة والخمسين على أن تحسب المكافأة من تاريخ هذه الإحالة على الماش أو الرقت .

(مادة ٢)

يشترط للحصول على المكافأة المنصوص عنها في المادة السابقة أن يكون سائقى القاطرات وقت إحالتهم إلى الماش أو رقتهم في وظيفة أخرى من المستعملين الدائمين وأن يكون قد قضى تسع سنوات في وظيفة سائقى قاطرات أو قام أثناء هذه المدة بأعمال هذه الوظيفة

ويرجع هذا التجاوز إلى أسباب عدة ، منها صرف قسمة مهمات اشترت في أوائل السنة المالية ١٩٣٠ — ١٩٣١ وختم تمثيها من ميزانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ والاستمرار في تسيير وصيانة بعض السيارات التى كان قد تقرر بيعها وإعطائها بموتوسيكلات ، يضاف إلى ذلك ما اضطرت إليه الوزارة من تسيير سيارات للقيام بشؤون لم تكن منظورة مثل نقل أثاث المصالح تنفيذا لمشور وزارة المالية رقم ٣٣ لسنة ١٩٣١ ، ونقل أثاث السرايات الملكية وزيارة الأجانب للقطر المصرى .

وقد باشر قسم النقل الميكانيكى في خلال السنة المالية إصلاح السيارات الإحصائية الموزعة على البوليس والمديرية لإحمال الأمن العام وجميعها من السيارات التى كانت استخدمت في الحملة ضد الجراد ، وقد عادت من تلك الحملة في حالة جيدة جدا تتطلب إصلاحا تاما قبل تسليمها لجهات الإدارة . هذا ، وقد ترتب على زيادة الرسوم الجمركية ارتفاع في أسعار المهمات بمقدار ٥٠ ٪ مما كان له تأثير كبير في النفقات .

وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على طلب وزارة المواصلات المبيّن في هذه المذكرة ، وهى تتصرف برغم الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره وتوطئة لعرض الأمر على البرلمان .

وربقة هذا مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض ٤

القاهرة ٣٠ مايو ١٩٣٢

الرئيس
اسماعيل صدق

على رقم ٧١

جلسة الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١

(٦ يولييه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بمنح مكافأة خاصة لسائقى القاطرات بمصلحة سكك حديد الحكومة

(التقرير حضره الشيخ المحترم اللواء محمود مرسى باشا)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب الخاص بمنح مكافأة خاصة لسائقى القاطرات بمصلحة سكك حديد الحكومة .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها التى انعقدت في ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ فانضج لها أن مصلحة السكك الحديدية لا تحتل منذ سنة ١٩٢٤ كثرة سقوط سائقى القاطرات في الكشف الطبى الذى يجبره عليهم المصلحة كل ثلاث سنوات . وأن ذلك راجع إلى طبيعة عملهم الشاق وتعرضهم أثناء لحوادث عدة تترك في نظرم أثرا سيئا كإحراقه والتهرب والتقلبات الجوية .

وبعد محادثات بين المصلحة ووزارات المواصلات والمالية كتبت المالية إلى المواصلات في يومه سنة ١٩٢٧ أن تتولى تحضير مشروع قانون بالنظام المقترح .

أرادت المصلحة أن ينص في المشروع على سريانه على سائقي القاطرات جميعا الداخلين في هيئة العمل والخارجين عن الهيئة وأن يكون تنفيذه من أول يناير سنة ١٩٢٤ غير أن المستشار الملكي لوزارة المواصلات رأى أن يقصر المرسوم على سائقي القاطرات الداخلين في هيئة العمل دون الخارجين منهم عن الهيئة ، لأن المقصود منه تعديل بعض نصوص قانون المعاشات وأشار بأن يكتفى في حالة السائقين الخارجين عن هيئة العمل بتعديل أحكام لائحة مكافآت مستخدمى السكة الحديد الخارجين عن هيئة العمل ، وبأن يكون هذا التعديل بقرار يصدره معالي وزير المواصلات . وافقت مجلس الوزراء .

وفي يتلقى بتنفيذ المرسوم من أول يناير سنة ١٩٢٤ رأى المستشار الملكي لوزارة المواصلات أن يعمل بالقانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية لأن هذا أكثر انطباعا على أصول التشريع كما رأى أن انتفاع السائقين الذين خرجوا من الخدمة من أول يناير سنة ١٩٢٤ بأحكام هذا القانون يمكن تحقيقه بقرارات يصدرها مجلس الوزراء خصيصا لذلك وبين فيها الاحتياط الذى تصرف منه المكافأة .

ولما جاءنا من الحفانية عن طريق وزارة المواصلات مشروع القانون الذى أقرته اللجنة التشريعية كى تبدى المصلحة رأيا في التعديلات التى أدخلت على المشروع الأصل - أضفنا على المشروع مادة خامسة خاصة بحق وزير المواصلات فى إصدار لائحة درجة الإصدار اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

وبناء على المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ إنشاء مجلس الادارة قدمت لمجلس مشروع القانون الملحق بهذه المذكرة راجيا :

أولا - الموافقة عليه كى تتخذ الاجراءات القانونية لإصداره .

ثانيا - أن يقرر المجلس ما رآه المصلحة من انتفاع السائقين الخارجين عن الهيئة بمثل ما انتفع به داخل الهيئة بمقتضى هذا القانون ومن انتفاع السائقين الذين خرجوا من أول يناير سنة ١٩٢٤ بأحكامه على أن تقدم المجلس المذكرات اللازمة على النحو الذى رآه المستشار الملكى لوزارة المواصلات حسب البيان المتقدم في هذه المذكرة بعد اعتماد ذلك القانون .

وقد وافق المجلس بجلسته المنعقدة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ على مشروع القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بغير أن يكون له تأثير رجعى . هذا فيما يختص بالداخلين هيئة العمل .

أما الخارجيون عن هيئة العمل فتقدم منهم مذكرة جديدة .

ثم إن اللجنة التشريعية رأت حذف المادة الخامسة من مشروع القانون الخاص بإصدار لائحة بتحديد درجة الإصدار الواجب توافرها في سائقي القاطرات لاختصاص مجلس الادارة بإصدار هذه اللائحة .

(مادة ٣)

تؤخذ المبالغ اللازمة للمكافآت المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون من رصيد الإجازات التى تؤخذها مصلحة سكة حديد الحكومة طبقا للقواعد المقررة بالأوامر الخاصة بهذا الصعيد .

(مادة ٤)

يسقط حقه في المكافأة الخاصة المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون سائقي القاطرات الذى يتقرر عدم لياقته طبيا لخدمة طبقا للائحة الخاصة بدرجة إحصار سائقي القاطرات ، ورفض تعيينه في وظيفة أخرى بماهية تعادل ماهيته الأخيرة ، والسائق الذى تحكم عليه السلطة التأديبية بحرمانه من هذه المكافأة .

(مادة ٥)

على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعدل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص المذكرة المرفوعة إلى مجلس إدارة السكة الحديدية :

وزارة المواصلات

سلك حديد وتلفرات

وتلفونات الحكومة المصرية

قلم المدير العام

مذكرة رقم ١٢

مرفوعة لمجلس الادارة

مشروع قانون بمنح مكافأة خاصة لسائقي القاطرات

بمصلحة سكة حديد الحكومة

في مارس سنة ١٩٢٥ اقترحت هذه المصلحة على وزارة المواصلات وضع نظام لمنح سائقي القاطرات بها مكافأة خاصة فوق ما يستحقونه من مبالغ أو مكافأة عند ما تضطر المصلحة إلى فصلهم من خدمتها بسبب عدم توافر الشروط الواجب توافرها في درجة إحصارهم بمقتضى اللائحة الخاصة بذلك .

والباحث على هذا الاقتراح ما لاحظته المصلحة من كثرة سقوط هذه الفئة ولا سيما منذ سنة ١٩٢٤ في الكشف الطبى الذى تجر به عليهم كل ثلاث سنين ، وما تبين لها من أن ذلك راجع إلى طبيعة عملهم الشاق وتعرضهم أثناءه لعوامل عدة تترك في نظرم أسوأ أثر كالحرارة والتآرب والتقلبات الجوية .

ومن المستحسن التنبيه إلى ما يأتي :

أولاً — أن منح المكافآت المنصوص عنها في مشروع القانون مقصور على السائقين الذين لا يحصلون على درجة الإبصار المقررة فلا يسرى القانون على من يصابون بعمالة أخرى أو مرض غير ضعف الإبصار عن الدرجة المقررة .

ثانياً — وفي حالة تعيين السائقين في وظيفة أخرى لا تسرى النصوص الواردة في مشروع القانون إلا على من يبين في وظيفة أخرى بمعية تامل ماهيته الأخيرة ، وعلى ذلك فإذا أريد تعيين أحد السائقين الذين نحن بصددهم في وظيفة بمعية أقل من ماهيته يكون تعيينه في هذه الوظيفة يقتضى القواعد العامة المتعلقة بتعيين من تركوا الخدمة وحصلوا على ما لهم من معاش أو مكافأة .

ثالثاً — المدة التي تعطى عنها هذه المكافآت الخاصة يكون حسابها بالأيام تمسحاً مع طريقة حساب مدة الخدمة للعاشات والمكافآت ومنها من وضع قاعدة لحساب كسور الشهور وكسور السنة .

رابعاً — نظراً لما يمتدح من إقدام بعض السائقين على إسائة استعمال هذا القانون وتعمد انتعج بهذه المكافآت الخاصة من غير حق قد بحث إمكان تلابع السائق عند الكشف على درجة إبصاره بأن يدعى عند الكشف عليه أنه لا يبصر إلا لحد معين وكانت نتيجة البحث أن هذا التصنع يجوز علم اكتشافه إذا اكتفى بكشف الطبيب المعانيء ، أما إذا تعددت مرات الكشف بأن يكشف طبيب القسم ثم رئيس الأطباء ثم المجلس الطبي بالمتصلة ثم خبير اختصاصي في العمون فإن هذا التصنع من جانب السائقين يستحيل عدم اكتشافه مهما حاول السائق التفرير وإذن يفضى كل خوف من هذه الناحية .

وإلى أن تقدم للجلس مشروع القانون المذكور بعد حذف المادة الخامسة منه كما رأت اللجنة التشريعية راجياً من المجلس الموافقة عليه كى تتخذ الاجراءات اللازمة لاصدار القانون .

تقاهرة ٢٣ أبريل ١٩٣٢

المدير العام

محمد شفيق

وافق المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢ على مشروع القانون المشار اليه بهذه المذكرة .

رئيس المجلس

احسان صديق

ملحق رقم ٧٢

جلسة الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١

(٦ يولييه سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة
إلى جمعية الشبان المسلمين

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود مزي باننا)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جمعية الشبان المسلمين .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها التي انعقدت في ٥ يولييه سنة ١٩٣٢ ورأت بإجماع الحاضرين — للأصحاب الواردة في المذكرة الإيضاحية المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمتمت نصها في نهاية هذا التقرير — الموافقة على مشروع القانون المعروض بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه .

٦ يولييه سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

يوسف لطاوى

وفيما على نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جمعية الشبان المسلمين

نحن رؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ألفاً متر مربع بشارع الملكة نازك (رقم ٤٥٥ و ٤٥٧) قسم عابدين إلى " جمعية الشبان المسلمين " لإقامة دار طلابها وذلك لمدة ٩٩ سنة بأجرة إسمية قدرها جنيه واحد في السنة .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكورة اللجنة المالية بوزارة المالية للمرفوعة للمجلس للصدور :

وقد بحثه اللجنة وأدخلت عليه بعض تعديلات وقدمت عنه تقريرا نظره المجلس بجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ فأقر مشروع القانون بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة .

ثم أعيد المشروع إلى مجلس النواب الذي أحاله إلى لجنة المالية فوافقت عليه ما عدا الشرط الوارد بالمادة الثامنة ونصه " بشرط ألا يكون قد مضى على الأكل خمس عشرة سنة " فأت حذفه .

وبناء على المادة ٩٠ من قانون النظام الداخلي اختار كل من المجلسين لجنة للاتفاق على نص تقبله المجتاز .

وقد عقدت المجتاز جلستهما بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩٣٢ وقررتا الموافقة على حذف العبارة المذكورة التي كان مقصودا بها ألا يبقى الحق في التعويض من الطرح الحادث مع الأكل أو بعده قائما إلى أجل غير مسمى .

وقد بنت رأيا في الحذف على أن العمل جرى في طرح البحر على حدم تطبيق قاعدة سقوط الحقوق بمضي المدة في هذه الحالة . وقد وافق حضرة مندوب الحكومة على ذلك .

وترى هذه اللجنة الموافقة على هذا الحذف بالإجماع وترجو من المجلس الموافقة على المشروع بالصيغة المرافقة لهذا والتي أقرها مجلس النواب ٤

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون
خاص بطرح البحر وأكله

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالبندين الثاني عشر والرابع عشر من لائحة الأبطال الصادرة في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هـ (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) المواد الآتية :

مادة ٢ — كل طرح بحر يكون من أملاك الدولة طبقا للشروط الميينة بأحكام هذا القانون .

مذكرة

مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تطلب "جمعية الشبان المسلمين" أن تحرر الحكومة قطعة أرض من أملاك الدولة بأجرة إسمية لتقيم عليها دارا وناديا لأعضائها، والقطعة المطلوبة بجوار الجمعية الملكية لمخبرات بشوارع الملكة نازلي ومساحتها ألفا متر مربع وقدّر نحن جزء منها في سنة ١٩٣٠ بواقع ٨ جنيئات للتر الواحد والجزء الآخر بواقع ٦ جنيئات (رقم ٤٥٥ و ٤٥٧ قسم طابدين) .

وقد ذكرت مصلحة الأملاك الأميرية أن هذه الأرض غير مخصصة الآن للفرض من أغراض المنفعة العامة وأنها لا ترى مانعا من إجابة طلب الجمعية . واللجنة المالية ترى الموافقة على تسليم القطعة المشار إليها إلى "جمعية الشبان المسلمين" بأجرة إسمية قدرها جنيه واحد في السنة لمدة ٩٩ سنة بشرط أن تقوم الجمعية فعلا بإقامة البناء عليها في خلال خمس سنوات وألا تستخدم الأرض والمباني التي ستشيد عليها في غير الغرض الذي أعطيت من أجله وأن يتضمن عقد الإيجار جميع الشروط التي تستلزمها عادة مصلحة الأملاك في مثل هذه الأحوال .

واللجنة المالية تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره وتوطئة لمرضه على البرلمان .

وبريقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٤

القاهرة في ٢٤ برن سنة ١٩٣٢

الرئيس
إسماعيل صدق

لحق رقم ٧٣

جلسة الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١
(٦ يوليو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الحفانية
عن مشروع قانون طرح البحر وأكله

(المقرر حضرة الشيخ المحترم ابدار نصيري بك)

سبق أن أحال المجلس مشروع هذا القانون الوارد من مجلس النواب إلى لجنة الحفانية بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٢

مادة ١٠ - يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائيا لا تجوز المعارضة فيه .

ويصدر القرار في خلال السنة الأشهر التالية لقيام المحدث بالمادة السابقة على الأكثر ويكون سندا للكل وله قوة العقد الرسمي ويؤثر به في تكليف كل من أبواب الأملاك أصحاب الشأن .

مادة ١١ - إذا لم يوزع الطرح خلال خمس سنوات من تاريخ ظهوره لوجود أكل يلزم تمويجه فلوزارة المالية بصد الاتفاق على ذلك مع وزارة الأشغال العمومية أن تعرضه للبيع طبقا لشروط بيع الأملاك الخاصة للدولة .

وتكون الأولوية فيه على التوازي لملك الأراضي المتصلة به فلكملاك في البلد أو المدينة التي ظهر الطرح بزمائها فلكملاك في البلدين المجاورين .

ويسقط هذا الحق إذا لم يستعمل في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نشر وزارة المالية إعلانا في الجريدة الرسمية بعرض الطرح للبيع على أن تلحق صورة منه في كل قرية بواسطة العمدة في الأسبوع التالي لنشره بالجريدة الرسمية .

مادة ١٢ - طرح البحر الذي لم يوزع حتى العمل بهذا القانون وتكون الحكومة واضحة اليد عليه يوزع طبقا لأحكام هذا القانون ولو كان قد مضى على ظهوره قبل الأكل أكثر من خمس سنوات .

مادة ١٣ - يكون الطرح الموزع أو المبيع خاضعا لحقوق الارتفاق التي يرتها القانون دون أن يترتب على ذلك أى حق في المطالبة بتعويض في مقابل هذه الحقوق .

مادة ١٤ - ترفع الضرائب عن الأعيان التي يأكلها البحر من تاريخ حدوث الأكل الذي يعين طبقا للمادة الثالثة من هذا القانون .

وترطب على الطرح الذي يوزع أو يباع الضريبة النهائية لحوضه ابتداء من تسليمه لأصحاب الشأن فإن لم يكن داخل في حوض فترطب عليه ضريبة أقرب الأحواض إليه .

مادة ١٥ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

مادة ٣ - يحصر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح البحر وأكله ويعين تاريخ حدوث كل منها .

وينشر إعلان في الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء في عملية المساحة ويصق إعلان بذلك في كل قرية بواسطة العمدة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٤ - لوزير المالية أن يصدر قرارا بتفصيل طرح البحر المتصل بمراعى المادى المقررة أو بمواقع الموارد لمنفعة هذه المراعى أو الموارد .

وإذا أبطل المرمى أو المورد اعتبر هذا الطرح كالطرح الحادث .

مادة ٥ - فيما عدا طرح البحر الذى يصدر به القرار المشار إليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذى يظهر في دائرة مدينة مقررة فيها عوائل على المباني والذي يبنى من أملاك الدولة - يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمام بنسبة ماقدومه .

فإن لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بنسب الخالصة على أصحاب أكل البحر في البلدين المجاورين وتكون الأولوية للآكل في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل .

مادة ٦ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين البحر وبحور النهر المبين بخرائط مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يبدآن من نهاية حدى الزمام من جهة البحر ويتجهان الى محور النهر .

مادة ٧ - لا يجوز توزيع طرح البحر إلا إذا بلغ خمس الأكل اللازم تمويجه واستمر ستين متاليتين . ومع ذلك يجوز توزيع الطرح قبل مضى الستين إذا رأت وزارة المالية أنه أصبح تابعا .

مادة ٨ - يعرض أكل البحر من الطرح الحادث معه أو بعده أو من الطرح السابق عليه بشرط ألا يكون قد مضى على تكوين الطرح أكثر من خمس سنوات .

مادة ٩ - خلافا للأحكام السابقة يخصص طرح البحر الذى يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها البحر لتعويض صاحب هذه الأرض بقدر ما فقدته .

لذلك رأيت اللجنة بإجماع الحاضرين الموافقة على مشروع القانون المروض
بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه

٦ يولي سنة ١٩٣٢ رئيس اللجنة
يوسف قطاوى

ولما لم ينص مشروع القانون :

مشروع قانون

بالتصديق على الاتفاق الذى تم بين الجامعة المصرية وجمعية رعاية الطفل
بشأن مستشفى الأطفال الجديد

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يصتق على الاتفاق الذى تم بين الجامعة المصرية وجمعية رعاية الطفل
بشأن مبادلة مستشفى الأطفال بالمسجد الملوك تلك الجمعية والكائن
بالقرب من كلية الطب الحالية — أرضا وبناء وأثاث — من جانب
أرض مملوكة للحكومة تقع في الباسية (رقم ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥
لوحه الباسية ٢-٦) وتبلغ مساحتها ٨٦٨٨ مترا وبمبلغ ٤٠٠٠٠ ج.م
تدفعها الحكومة من جانب آخر .

ويضع المبلغ المذكور على أقساط أربعة متساوية الأول منها بعد صدور
هذا القانون والثلاثة الباقية في ١٥ مايو من كل من سنى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ .

(المادة الثانية)

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأنت يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة

مصربرلى ٠٠٠٠ فى ٠٠٠٠

ملحق رقم ٧٤

جلسة الخميس ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥١
(٧ يولي سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة المالية

من مشروع قانون بالموافقة على الاتفاق بين الجامعة المصرية
وجمعية رعاية الطفل على مبادلة مستشفى الأطفال الملوك
تلك الجمعية بأرض مملوكة للحكومة وبمبلغ ٤٠٠٠٠ ج.م
تدفعها الحكومة على أربعة أقساط متساوية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود مرسى باشا)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ٥ يولي سنة ١٩٣٢ مشروع القانون
الذى أقره مجلس النواب بالموافقة على الاتفاق بين الجامعة المصرية وجمعية
رعاية الطفل على مبادلة مستشفى الأطفال الملوك تلك الجمعية بأرض مملوكة
للحكومة وبمبلغ ٤٠٠٠٠ ج.م تدفعها الحكومة على أربعة أقساط متساوية —
لنظره على وجه الاستعجال .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بمجلسها الذى انعقدت فى ٦ يولي سنة ١٩٣٢
فاتفقت لما أن الاتفاق الذى تم بين الجامعة المصرية وجمعية رعاية الطفل
قام أولا — على أساس أن تعطى الجمعية قطعة أرض من أملاك الحكومة
بدلا من القطعة التى أقيم عليها المستشفى الحالى والى أعطيت للجمعية بمقتضى
قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٧ وثانيا — على أن تدفع الحكومة للجمعية مبلغ
٤٠٠٠٠ ج.م مقابل المباني التى تستعمل عليها على أقساط أربعة متساوية
الأول منها بعد صدور هذا القانون والثلاثة الباقية فى ١٥ مايو من كل من
سنى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ .

وحيث إنه اتضح لجنة أن الجامعة المصرية ترغب كل الرغبة فى أن تتولى
إدارة هذا المستشفى نظرا لقرب موقعه من مدرسة الطب الحالية على أن
يستغنى من إقامة مثاله فى المباني الجديدة فى الروضة وفى ذلك مايعوض على
الحكومة مااستدفعه للجمعية .

وهذا نص المذكرة الإيضاحية :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

يؤخذ من كتاب لحضرة صاحب السعادة محمد كلية الطب تاريخه ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢ أنه من المرفوع فيه جذا أتب تتولى الجامعة المصرية إدارة مستشفى الأطفال الجديد التابع لجمعية رعاية الطفل، وذلك نظرا لقرب موقعه من مدرسة الطب الحالية على أن يستفي عن إقامة مثاله في المباني الجديدة في الروضة .

وقد جرت مفاوضة بين الفريقين في هذا الموضوع تم الاتفاق على ذلك بالشروط الآتية :

١ - تعطى الجمعية قطعة أرض من أملاك الحكومة بدلا من القطعة التي أقيم عليها المستشفى الحالي والتي أعطيت الجمعية إياها بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٧

ووقع الاختيار على قطعة أرض في الباسية مساحتها ٨٦٨٨ مترا مربعا (رقم ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ لوحة الباسية ٢ - ٦) وهذه القطعة ولو أنها تزيد مساحة على القطعة الحالية إلا أن ثمنها يقل كثيرا عن ثمن القطعة التي تملكها الجمعية، خصوصا إذا لوحظ أن هذه قد أصبحت الآن تساوى أكثر مما كان مقدرا لها في سنة ١٩٣٧ بسبب امتداد العمران إليها وإنشاء شوارع جديدة مجاورة لها .

٢ - تدفع الحكومة لجمعية مبلغ ٤٠٠٠٠ ج.م مقابل المباني والأثاثات التي تستولى عليها وذلك بالكيفية الآتية :

جنيه

١٠٠٠٠ في ١٥ مايو سنة ١٩٣٢

١٠٠٠٠ » » » ١٩٣٣

١٠٠٠٠ » » » ١٩٣٤

١٠٠٠٠ » » » ١٩٣٥

وتصرف هذه المبالغ لسعادة الدكتور حافظ ضيفى باشا بإختياره نائباً لرئيس الجمعية بعد صدور قرار من مجلس إدارة الجمعية بتوكيله فيها في ذلك .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع فاتفق لها ما يلي :

أولا - مبنى المستشفى مقامة على أرض من الأملاك الأميرية تنازلت عنها الحكومة لجمعية رعاية الطفل بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٧

ثانيا - منحت الجمعية إعانات من ضريبة المراهقات على ذمة البناء بلغت مجملها ١٥٠٠٠ ج.م من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٨

ثالثا - منحت الجمعية أيضا في سنة ١٩٣٩ إئانة قدرها ١٢٥٠٠ ج.م لإتمام المستشفى وبمجهجه .

رابعا - كانت التكاليف النهائية للمستشفى مقدرة في سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٣٦١٠٠ ج.م .

بناء عليه، وحيث إن ميزانية مصلحة المباني للسنة المالية ١٩٣٢-١٩٣٣ تتضمن اعتمادا قدره ٧٠٠٠٠ ج.م لمستشفى قصر العيني وكلية الطب ترى اللجنة الموافقة على الشروط المتقدمة بياناها مع الترخيص لمصلحة المباني في خصم ما يصرف للجمعية من الاعتماد المذكور .

هذا مع العلم بأن حضرة صاحب السعادة محمد كلية الطب يرى أنه يحسن لفت نظر جمعية رعاية الطفل لثبني المستشفى الجديد أكثر تواضعا من المستشفى الحالي وتحفظ بجزء من المبلغ الذي متدفعه الحكومة للاستغلال فقتعين بأرباحه على مصاريف إدارة المستشفى حتى لا تقع في العسر المالي الذي وقعت فيه في الماضي .

وتتصرف اللجنة برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان وفقا لأحكام المادة ١٣٦ من الدستور

الرئيس

اسماعيل صدق

١٩٣٢ مارس

Blindness Alexandria



0224713